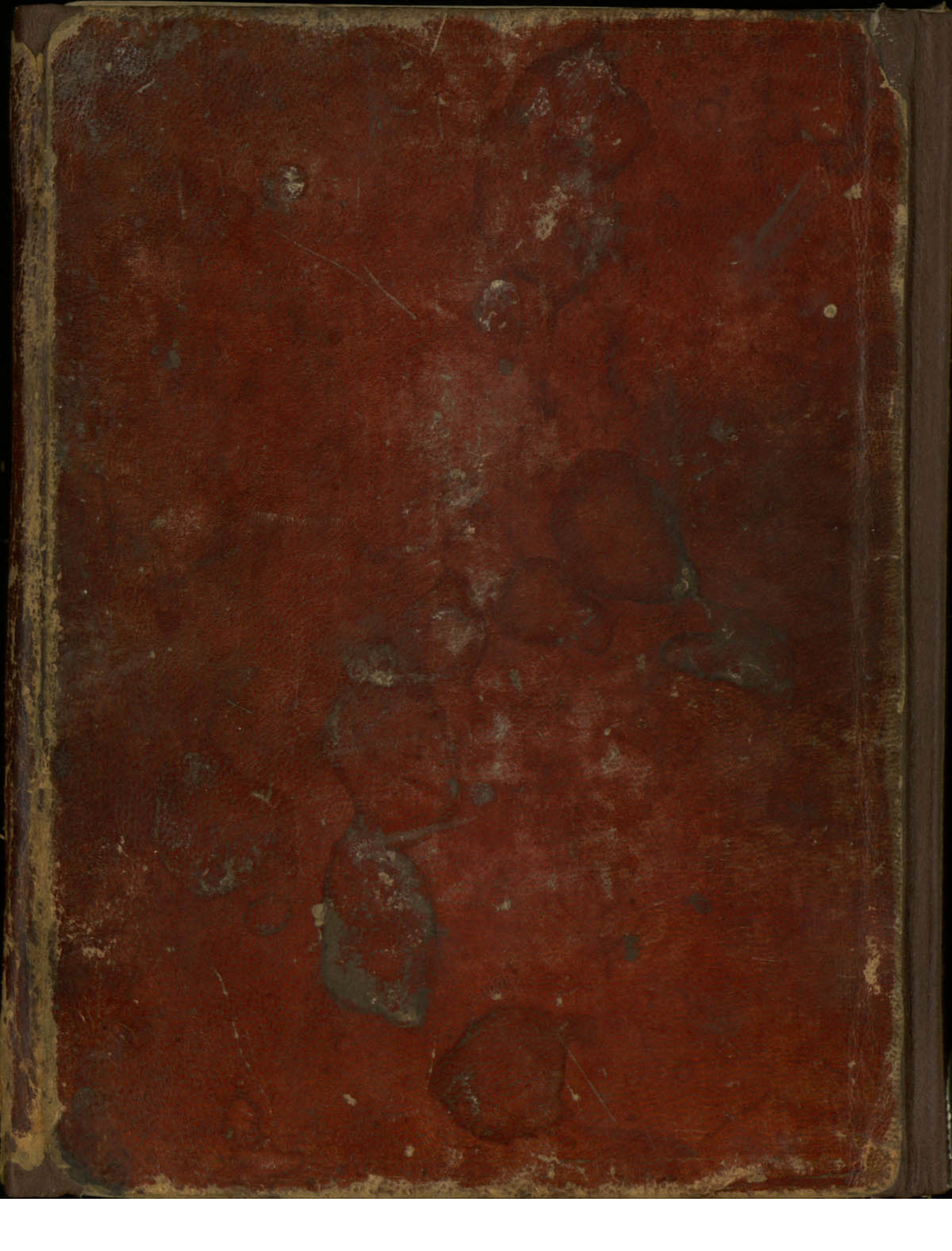




کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب نهایة المرام فی علم الکلام
مؤلف
مترجم
موضوع
شمارهٔ قفسه ۱۰۱۹۲
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۲۳۶۲
۹۷۸۲
بازدید شد
۱۳۸۴
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب نهایة المرام فی علم الکلام
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۰۱۹۲
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۲۳۶۲
خطی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۱۰۱۹۲
نهایة المرام فی علم الکلام
۱۰۱۹۲
۲۲۳۶۲

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاستعانة

الحمد لله القديم الازلي الدائم الابدي الفرد الصمد الواحد الحليم الكريم المعظم الجواد الماجد المتقدس [illegible] وجوده عن الشريك والضد والمعاند المنزه بكماله الذاتي عن الصاحبة والولد والوالد الموجود [illegible] في الصنع والابداع عن المثل والنظير والمعاضد العالم بمستودعات السرائر ومكنونات الضمائر [illegible] المتعالى [illegible] عن سبل الاوهام وادراك الحواس المدرك لحقائق الوجود [illegible] لا يتخالجه الاصناف ولا الاجناس [illegible] [illegible] المخصص بالملكوت والمتفرد بالجبروت [illegible] خاضع ساجد [illegible] [illegible] وجاحد احمده على افضاله المتصاعد وكرمه المترادف المتزايد واشكره على سوابغ نعمه ورواتب [illegible] الاوابد واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا ند ولا مساعد واشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله بالهدى [illegible] [illegible] الدين كله ولو كره المشركون والجاحد شهادة [illegible] الاهوال [illegible] [illegible] يوم المعاد [illegible] [illegible] اعظم الذخائر والفوائد وصلى الله على سيد الانبياء وخير الاصفياء محمد [illegible] شرعه لكل [illegible] والموضح [illegible] لانواع الحكم [illegible] والمقاصد وعلى آله المطهرين [illegible] [illegible] عن الخطاء [illegible] [illegible] صلوة [illegible] [illegible] كل كائد [illegible] عناد كل معاند وسلم تسليما

اما بعد فان الله تعالى [illegible] وعظم الفضل [illegible] لا احصيها [illegible] [illegible] باسباب الكمال وهو حصول العلم [illegible] لارتفاعهم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] عن العجماوات [illegible] [illegible] [illegible] محل [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الذين يعلمون والذين لا يعلمون انما يتذكر اولوا الالباب [illegible] [illegible] [illegible] والفضائل العملية المؤدية على ارتفاع قدر العلى [illegible] العلاء [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] لذوي البصائر والالباب [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الانعام وكثرة الثواب ثم ان العلوم [illegible] ارتفاع الدرجات [illegible] [illegible] [illegible] وارباب [illegible] [illegible] اشرف الموجودات [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاعيان والحتم [illegible] كل [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] على الاطلاق [illegible] [illegible] [illegible] بالاتفاق واجبا

على كل مكلف [illegible] [illegible] في تحصيل المعارف [illegible] [illegible] [illegible] المعارف [illegible] ذلك انما هو علم الكلام [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ومسائل [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] هذا الكتاب الموسوم بنهاية المرام في علم الكلام على جميع تلك الفوائد التي استنبطناها والنكت التي [illegible] مع زيادات [illegible] [illegible] هذا الكتاب [illegible] [illegible] [illegible] لم يسبقنا اليها المتقدمون ولا [illegible] المصنفون ثم نذكر على الاستقصاء ما بلغنا من كلام القدماء [illegible] [illegible] [illegible] المتكلمين والحكماء [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والقواعد الحكمية المشتملة عليها المباحث والنهاية [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الغاية لاجل اعز الناس علي واحبهم الي [illegible] الولد العزيز محمد رزقه الله تعالى الوصول الى اقصى نهايات الكمال والارتقاء الى اعلى ذرى الجلال وايده بالعنايات الازلية وامده بالسعادات الابدية واحياه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الطاهرين وقد رتبت هذا الكتاب على مقدمة وقواعد مستعينا بالله [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المقدمة على فصول **الاول** في بيان شرف هذا العلم وهو [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] شرف العلم بشرف المعلوم ولما كان [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] واحوال النفس والمعاد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] اشرف العلوم **ب** ان [illegible] **ج** [illegible] **د** السعادة [illegible] **ه** [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] **و** ان [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] **ز** موضوعات

سائر العلوم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] **الفصل الثاني** في علة تسمية الكلام [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والكلام [illegible] [illegible] هذا العلم باسم الكلام [illegible] **ا** [illegible] **ب** [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والنبوة والمعاد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] **ج** [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] **د** هذا العلم [illegible] **ه** هذا العلم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] **و** ان العارف بالله تعالى [illegible] الكلام **الفصل الثالث** في موضوعه اعلم ان لكل علم على الاطلاق امورا ثلثة موضوعا ومبادي ومسائل [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] العلم عن عوارضه [illegible] **واما** المبادي [illegible] **واما**

[illegible] فنقول علم الكلام [illegible] الوجود المطلق **الفصل الرابع** في غايته ان الانسان [illegible] وعلم الكلام [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] **الفصل الخامس** في مرتبته ونسبته الى سائر العلوم [illegible] [illegible] موضوع هذا العلم هو الوجود المطلق [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] سائر العلوم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

العلوم ولان سبب الحاجة انما هو معرفة هذا العلم وهذه الغاية اكمل من كل غاية فهذا العلم مقدم على غيره بحسب غايته
ولان معلومه اشرف من كل معلوم وجب تقدمه على جميع العلوم ولان السمعيات موقوفة عليه والعقليات اكثرها او جزء منه والكلام
منها من هذا العلم وما في العقليات جزئية والجزئية متأخر عن هذا العلم فتأخر جميع العلوم متأخر عن هذا العلم **المقصد**
السادس في وجوب معرفته اما بالسمع فكقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وكقوله تعالى ان في خلق السموات والارض الآية وكذا امور وصفاته
وما لا يحصل الا به من المعرفة الا بهذا العلم لانه المتكفل بذلك وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب
على ما اتى واما قوله تعالى قل انظروا وقوله فاعلم انه لا اله الا الله وقوله اولم يتفكروا في خلق السموات والارض الى آخر
ذكره من الآيات الدالة عليه وكذا ما ورد من كلمات الدالة على النهي عن العلم وذمه ولا خلاف بين العقلاء في
ذلك اذا عرفت هذا فهو الواجب على قسمين اما على الاعيان او على الكفاية ووجوب هذا العلم على الاعيان
للنهي عن التقليد في العقائد واعلم ان القدر الذي يجب على الاعيان من هذا العلم هو معرفة الله تعالى بالدليل ومعرفة
ما يجب له من صفاته الثبوتية والسلبية ومعرفة امارة الرسول عليها بعثة الرسل ومعرفة الرسل وصدقهم وكذا
ومعرفة المعاد والامام ولا يجب تتبع الجواب عن الشبهات ومقاومة الخصوم على كل احد بل ذلك واجب على
الكفاية **القاعدة الاولى** في تقسيم المعلومات وفيه مقاصد **المقصد الاول** في التقسيم الى الموجود
والمعدوم اعلم ان كل معلوم اما ان يكون موجودا واما ان يكون معدوما وههنا فصول **الفصل الاول**
في مباحث الوجود **البحث الاول** في ان تصور الوجود بديهي وفيه مقامات ثلثة **الاول**
في الاسماء الالفاظ الدالة عليه اما الكمال الماهية وذلك مذهب المحققين ابو علي وابو الحسين البصري وزعموا انه يعرف
بحده وانما اختلفوا في حده فقال قوم ان الوجود هو الثابت العين وقال آخرون انه ما يصح ان يتأثر به او فيه
واراد بقوله الجواهر لان الجواهر يصح التأثر فيها ولا يصح بها الا انها لا توجب حكما في الغير وقيل حد الوجود
ما يظهر فيه صفات الفعل ومنها على رأي من قال المعدوم له في حال عدمه صفة ولكل حقيقة صفة ثبوتية ومنهم من قال
ان المعدوم لا صفة له حال عدمه فالوجود هو الشيء وقال آخرون الوجود هو الذي يوجد ككونه ما
وصف به موجودا وقيل انه الذي ينقسم الى القديم والحادث وقيل الوجود هو الذي ينقسم الى الفاعل او المفعول
وهذه التعريفات كلها رديه لاستلزام التعريف الدور او التعريف بالاخفى والحق انه غني عن التعريف
اذ كل عاقل لا يشك في انه موجود وقد استدل افضل المتأخرين على اولية تصوره بوجوه آ علم بوجودي بديهي
والوجود جزء من وجودي والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل والعلم السابق على الاولي اولي بكونه اولي
والوجود في الكل واحد فالوجود المطلق اولي وفيه نظر فان لقائل ان يقول البديهي الحكم باني موجود اما
تصور وجودي فممنوع وفيه كلام التصور كل واحد من وجوده لا من حيث تصوره باعتبار ما وهو لا يكفي في تصور

جزء ويمنع انه يكون الوجود المطلق جزءا من وجودي لابتنائه على اشتراك الوجود في المعنى وقد خالف فيه جماعة
ب التصديق البديهي بان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ليس الا التصديق بامتناع الخلو عن الوجود
والعدم وذلك مسبوق بتصور الوجود والسابق على البديهي بديهي وفيه نظر فان الحكم يستدعي التصور لا التصور بكنه
تصوره انه بديهي بل يجوز ان يكون مكتسبا ج لو عرف الوجود فاما ان يعرف بنفسه وهو محال او باجزائه وانه لا ينافي كانت وجودات
لزم توقف الشيء على نفسه وان لم تكن وجودات فعند اجتماعها ان لم يحصل زائد كان الوجود محض ما ليس بوجود وان حصل
كان هو الوجود وتلك الامور معروضاته فلا يكون اجزاؤه وتعريفه بالامور الخارجة عنه محال لان الرسم انما يفيد
تصور الماهية بعد اختصاصه بها وذلك انما يكون معلوما لو عرفنا الماهية وفيه دور فان قام في جميع الماهيات فيلزم
الدور وهو محال ولا اختصاص ولانا نقول المركب من الامور الخارجة لانه خارج وفيه نظر لانه لا يلزم من كون اجزاء الوجود وجودا
ان يكون هي نفس الوجود لانه لا يلزم من كون اجزاء الشيء من جنسه ان يكون نفس ذلك الشيء فيتعين المركب سلمنا لكن عند اجتماعها لا يحصل
زائد غير المركب ولا يكون الوجود محض ما ليس بوجود لان المركب مغاير لاجزائه سلمنا لكن لا يلزم من حصول الزائد ان لا يكون
تلك الاجزاء اجزاء على ان هذا يقتضي ان المركب مطلقا كالنوع الحيواني مثلا ليس بمركب لان اجزاءه ان كانت حيوانات
لزم تركب الشيء عن نفسه وهو محال وان لم يكن فان لم يحصل زائد عند اجتماعها كان الحيوان محض ما ليس بحيوان وان حصل
كان هو الحيوان وتلك ليست اجزاء سلمنا لكن جاز التعريف بالخارج وهو يتوقف على الاختصاص لا على العلم به
فلا دور ولا يلزم العلم بالماهية على التفصيل المتوقف على العلم بعارض كما لا يخفى د تعريف الوجود ليس بالحد
فانه لا جنس له ولا فصل ولا بالرسم لان الاشياء اعلم انه لا شيء اعرف من الوجود وفيه ضعف لان الحد لا
يجب تركيبه من الجنس والفصل سلمنا لكن يمنع انتفاء الجنس والفصل عنه وعدم العلم لا يدل على العدم سلمنا لكن لا يستوي
لا نعتد بالتعريف لانه لو كان بديهيا لما احتاج الى البرهان عليه لكن يمكن ان يرتسم عليه فلا يكون تصوره بديهيا لا ما يقول
التصور البديهي له اعتبار ان احدهما انه في نفسه والثاني هو تنبيه الاوصاف على كونه بديهيا والمنع اقامة البرهان
عليه هنا وان لم يثبت ولا **المقام الثاني** في ان تصوره اول الاوائل الحق في هذا ظاهر فانه لا
شيء اعرف عند الانسان من وجود نفسه وثبوت ذاته واحتج فانه اعم الاشياء وكلما هو اعم من الاخص فالعلم بالكل
مقدم على العلم بالجزء المتوقف على المعرفة المرجح فالوجود اعرف وفيه ضعف لا يمنع كونه اعم الامور فان
المعلوم والمتصور والمذكور والممكن العام اعم من الموجود والشيء مساو له وهذا لغير الوجود الخارجي وان عني
المطلق كان مساويا للمعلوم والشيء وان اطلق عن الذهني فكذلك كما قال الشيخ ان الوجود اما خارجي او ذهني والشيء كذلك
لكن الشيئية قد لا يراد به الخارج لا غير كما هو رأي نفاة شيئية المعدوم كان اخص سلمنا انه اعم لكن لا نسلم ان الاعم جزء
من الاخص فان العموم اذا كان عموم العارض لا يوجب كونه جزءا والوجود وصف خارج وقيل ان الاعم اعرف

لان الشيء قد يتصور ولا يمنع عن النقيض من حيث انه الاعم شرطا او وجود مانع وكلاهما منتفيان فان الاعم
يستحيل اشتراطه بالاخص وكل ما عدا الوجود فهو اخص منه وكالامور الخاصة قد تتعاند ولا تعاند صورته ما
بعينها لكن كل ما يعاند العام فهو يعاند الخاص فالاعم اذن اقل معاندا وشرطا فيكون اولى بالوقوع فالوجود
اللازم للماهيات لما كان اعم كان انتقاشه في النفس اكثر من انتقاش غيره وفيه نظر فانا نسلم ان الوجود اعم
لكن يمنع كونه اقل شرطا ومعاندا في الخارج اعرف فانه لا شيء اعرف عند الانسان من ذاته لذاته وليست
اعم الموجودات **المقام الثالث** في كلام الخصم في هذا الباب اعلم ان جماعة انكروا هذا الحكم وكلامهم
يتوجه من ضمن الاول في ان الوجود غير متصور واستدلوا عليه بوجوه آ تصور الوجود لزم اجتماع المثلين والتالي باطل
على ما يأتي فالمقدم مثله بيان الشرطية ان التصور ارتسام صورة المتصور في المتصور فلو كان الوجود متصورا
لزم ارتسام صورة مساوية له في الذهن ولا شك في الذهن موجود فيجتمع المثلان ب تصور الشيء انما يحصل
انما يكون بعد ان يتميز عن غيره والتمييز عبارة عن كون الشيء ليس غيره وهذا سلب خاص موقوف على مطلق السلب فتصور
الوجود انما يتم بعد تصور مطلق السلب لكن مطلق السلب انما يعلم اذا اضيف الى مطلق الوجود فيلزم
الدور ج الوجود بسيط والبسيط لا يتعقل حقيقته د لو كان الوجود معلوما لكانت حقيقته الباري
تعالى معلومة والتالي باطل بما يأتي فالمقدم مثله بيان الشرطية ان حقيقة الله تعالى هي نفس الوجود فلو كان
الوجود متصورا لزم تصوره **الثاني** في ان تصوره ليس بديهيا لوجوه آ الوجود صفة غير مستقلة بالمعقولية
دون موصوفه لكن موصوف الوجود هو الماهيات والموصوفات وليس تصورها بديهيا فلا يكون تصور الوجود بديهيا ب لو كان
تصوره بديهيا لزم بداهة تصور لوازمه من اشتراكه وزيادته لما تقرر ان العلم بالملزوم علة للعلم باللازم والتالي
باطل فالمقدم مثله ج لو كان بديهيا لاشترك العقلاء فيه وانما يظهر لوقوع الخلاف فيه حتى ان جماعة من العقلاء
زعموا انه امر موهوم وهم ابو اسحق د الوجود الذهني مطابق للخارجي وكل ما هو كذلك فهو اولى بالوجود الحقيقي
في الخارج فاذن الاول المتصور ههنا هو كالامور الحسية فالوجود كذلك يكون مرجوحا فلا يكون تصوره اوليا ه لو كان
اوليا اغنى عن البرهان ولما وقع فيه خلاف والجواب عن الاول انه منع حصول المعقول بعينه ان كان فصورته وهي غير
الحقيقة فلا يجتمع المثلان سلمنا حصول حقيقة الوجود المطلق لكن لا يلزم من ذلك الوجود العادي ومخالف له سلمنا لكن لا يلزم المحال
في تصور الوجود الى صورة اخرى عن صورة الوجود الثابتة في نفس الاحرى فكأنه يشطر انما ورد كذا في ذاتنا هذا سال الامور
الاخرى ونحوه لذاتنا في ذاتنا وان انتهوا في تصور غيرنا الى صورة حالة فينا وعن ب ان تصور الشيء لا
يتوقف على العلم بتميزه عن غيره وانه ليس ذلك الغير فان العلم بان حقيقته ما ليست غيرها علم بسلب امر عن آخر والمعلوم فيه
مجموع امور والعلم بالمجموع متأخر عن العلم بكل واحد من تلك الامور فاذن العلم بالوجود لا يتوقف على انه ليس غيره

والاصل في ذلك ان الشيء اذا اخذ لا بشرط غيره كان مغايرا له اذا اخذ بشرط لا غيره فان كان البسيط والثاني
مركب فاذا اخذت الحقيقة بالاعتبار الاول لم يتوقف تصورها على تصور غيرها واذا اخذت بالاعتبار الثاني
يتوقف تصورها على تصور ذلك الغير وعن ج بالمنع من كون البسيط غير معلوم اذ لو كان كذلك لامتنع تعقل
شيء البتة نعم انه غير معلوم بالحد ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم وعن د ان الوجود المعلوم مغاير لحقيقته لكن
على ما سيظهر الكلام فيه ان شاء الله تعالى وعن ه انه لا يلزم من كون الشيء بعلة لغيره في الوجود كونه بعلة في التصور
ولو كان بعلة التصور غيره لم يحتج الى كسبه لجواز كون تصور ذلك الغير بديهيا ايضا بان يقول تصور الوجود
تابع لتصور تعقل ماهية ما لا لتعقل الماهيات المخصوصة وتعقل ماهية ما اولي ايضا الا ان الاشكال
باق فان كون ماهيته ما ماهية من العوارض التي لا تستقل بالمعقولية ويمكن ان يقال ان تصور الوجود
تستند على تصور ماهيات مخصوصة وتصور تلك الماهيات المخصوصة بديهي وعن و انه لا يلزم من كون تصور
الشيء بديهيا كون تصور لوازمه كذلك وايضا فان كون الوجود زائدا مشتركا وصفان اعتباريان لا وجود
لهما في الخارج والالزم التسلسل واذا لم يكونا من الامور الوجودية لم يكونا لازمين للوجود مطلقا وايضا ليس
كون هذين التصورين مكتسبا وايضا انما يحب تصورهما لو كانا من اللوازم البينة وهو ممنوع وعن ز
بالمنع من وجوب اشتراك العقلاء في الضروريات وايضا فان اصالة الحاوي لو عرف حصول الشيء وثبوته
لكن لما اعتقدوا ان الوجود ليس الحصول بل علة لا جرم عرفوا انما ذهبوا اليه وجعلوه يسمى بالوجود
لا نفس الحصول وعن ح بالمنع من كون الحاصل اولى بالوجود الخارجي ولو كان اولى بالجوهرية اولى الاشياء
الا ان الاعم اولى بالوجود منه سلمنا لكن يمنع كون الذهني كذلك فان الاعم اولى بالوجود الذهني من الاخص لما
بينا ان الشيء اذا كان اعم كان شرطه ومعانده اقل وكان اولى في الخارج يستحيل وجود الكلي في الاعيان
فظهر الفرق بينهما وعن ط ان البرهان انما هو على صفة من صفاته وهو كونه بديهيا فان كون البديهي بديهيا
يجوز ان يكون مكتسبا ولا يلزم من وقوع الخلاف في ان تصوره بديهي او لا ان لا يكون بديهيا فان كونه بديهيا من
احوال التصور لا نفسه **البحث الثالث** في تحقيق ماهيته وفيه مقامان **الاول** في البسيط
البسيط يراد به معنيان احدهما المعنى الذي لا جزء له والثاني الذي يساويه اجزاؤه في الحد والمراد ههنا
الاول والظاهر ان الوجود كذلك فانا لا نعني بالوجود الا الكون في الاعيان وهو معنى بسيط العقل عن تعريفه
في تصوره على تصور غيره ولو كان مركبا لتوقف تصوره على تصور اجزائه ولانه لو تركب لكانت اجزاؤه
الموجودات او عدميات او بعضها كذا والثاني بط لانه يستحيل تركب الشيء عما ينافيه ويناقضه والثالث
بط ايضا لان المركب من تلك الاشياء الثلثة حاله عند تغير حال الاجزاء وجودا وعدما اولا والاول

يستلزم لم يكن للوجود وجود وعدم وهو محال والثاني محال لاستلزامه كون المعلول على حال واحد عند وجود العلة
وعدمها ولان خاصية الجزء المطلوب هي التقدم في الوجودين انما يحصل لو كان للوجود وجود وهو محال
والاول [illegible] لان الجزء ان كان وجودا مطلقا كان المركب هو نفس الجزء هف وايضا الكلام في الجزء
وهو المط ولو كان وجودا خاصا لزم الدور ولو لم يكن الوجود وجودا لان ما به الامتياز مخالف
لما به الاشتراك فلا يكون وجودا ومقوم الجزء مقوم الكل هف ولو كان وجودا لمعلوله [illegible] فقد
تقدم بطلانه في الثالث ولانه لو كان موجودا لوجود سابق على نحو الوجود كان الشيء متقدما على
نفسه وان كان موجودا بوجود متأخر عن الوجود او مصاحب لم يكن وجود الجزء سابقا على وجود الكل
فلم يكن من خواص الجزء التقدم في الوجودين والعدمين على الكل **المقام الثاني** في ان الوجود ليس الكثير في
الاعيان لا ما به الكثرة في الاعيان اعلم انا نعني بالوجود المعنى المفهوم منه المتعارف عند العقلاء
وهو حصول الشيء وتحققه وثبوته وقد نازع في ذلك جماعة المتكلمين وذهبوا الى اثبات صفة اخرى
مغايرة [illegible] الوجود [illegible] يمكن اطلاق لفظ الوجود عليها [illegible] وعلى ما ذهبوا اليه [illegible] الاشتراك
اللفظي ورجع حاصل الكلام الى انه يثبت للذات صفة اخرى وراء الحصول والتحقق ولكن يجب عليهم
افادتنا هذا المعنى واقامة البرهان عليه فان قال اعني بالوجود صفة يقتضي حصول الشيء في الاعيان
قلنا يستحيل ان يكون الحصول في الاعيان معللا بصفة قائمة بالشيء لوجوه آ اتصاف الشيء بتلك الصفة التي هي
علة الحصول مسبوق بحصول ذلك الشيء في نفسه لان حصول الصفة للشيء فرع على حصول ذلك الشيء في نفسه
فلو كان حصوله [illegible] لعلة لحصلت [illegible] لزم الدور ب علة الحصول [illegible] الحصول في الخصوص لاستحالة كون
المائز [illegible] تلك العلة لها حصول والا لزم تعليل الوجود بالعدم [illegible] حصول تلك العلة [illegible] الى علة اخرى
ويتسلسل ج لو كان الحصول في الاعيان مغايرا للوجود جاز ان يعلم الماهية كائنة في الاعيان مع الجهل بثبوت
ذلك الزائد فلا يكون وجود ذلك الامر المحسوس [illegible] دائما [illegible] ويلزم من الشك في تلك [illegible] الشك
في وجود ذلك الامر الضروري د الاضافات موجودة على ما يأتي [illegible] من حيث انها موجودة في الاعيان
معقولة بالقياس الى غيرها فلو كان وجودها صفة [illegible] لم يكن لتلك الاضافات الغير المستقلة
في وجودها موجودة ولما بطل [illegible] تعليل المتقدم [illegible] في هذه الوجوه نظر اما اولا فانه معارض
بنفس الوجود فانه صفة زائدة على ما يأتي [illegible] ان اقتضى [illegible] ثبوت الشيء في [illegible] لزم الدور الا
[illegible] على الوجود غير [illegible] الوجود كان الوجود غير [illegible] واما ثانيا فان العلة [illegible] الحالة
الى [illegible] فلا [illegible] تعليل بعض [illegible] بعض [illegible] وعلى ما بينته واما ج فلنا

الملازمة

من الملازمة الاولى مع انها لا تعدو [illegible] حصول العلة زائدة واما [illegible] من الصور [illegible] سلمنا لكن لا نسلم
استلزام وجودها [illegible] لو كان الوجود مغايرا للكثرة في الاعيان وعلة لكان العلم بالكثرة في الاعيان [illegible]
يستلزم العلم بالوجود اولا والقسمان باطلان اما الاول فلان العلم بالكثرة في الاعيان ضروري فيجب ان لا يتوقف
الا على [illegible] العلم بالكثرة [illegible] الاعيان لكن التالي باطل بالضرورة واما الثاني فلانه يستلزم جواز
العلم بكون الماهية كائنة في الاعيان مع الجهل بوجودها وهو ضروري البطلان **البحث الثالث**
في ان الوجود مشترك اختلف الناس في ذلك فالذي ذهب الى ان الوجود نفس الماهية حال كونه مشتركا والذي قال
بالزيادة ذهب الى انه مشترك وهو الحق لنا وجوه آ الوجود [illegible] على [illegible] لو لم يكن مشتركا لما كان كذلك
لانه يكون [illegible] الكثرة في الاعيان وكلاهما مكتسب ب الوجود والعدم متقابلان على سبيل
منع الجمع والخلو منهما واعرف القضايا عند العقل انه لا واسطة بين النفي والاثبات ولما كان النفي مفهوما واحدا
لا تعدد فيه ولا امتياز من حيث انه نفي وجب ان يكون المقابل كذلك اذ لو كان المقابل امورا متعددة لم يكن
التقسيم منحصرا في الطرفين ج اذا عرفنا وجود ممكن جزمنا باحتياجه الى سبب واذا ترددنا في كون ذلك السبب واجبا
او ممكنا وعلى تقدير كونه ممكنا هل هو جوهر او عرض وعلى تقدير كونه جوهرا هل هو مجرد او مقارن لم يكن ذلك
موجبا للتردد في الجزم بوجود السبب واذا لم يكن التردد في الخصوصيات موجبا للتردد في الوجود المطلق كان ثابتا
حال زوال الاعتقاد لكل خصوصية وثبوت غيرها وجب كونه مشتركا بين الجميع آ انا لو اعتقدنا كونه ممكنا ثم تجدد لنا
اعتقاد كونه واجبا لزم زوال الاعتقاد للامكان د انه يمكننا ان نقسم الوجود الى الواجب والممكن ونعلل العقل
هذه القسمة [illegible] مورد التقسيم لابد ان يكون مشتركا بين الاقسام ولا يجوز ان يكون مورد القسمة اللفظ فانا لو فرضنا بطلان
الوضع [illegible] لا خصوصية كل واحد من الاقسام والا لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وهو باطل قطعا
ه لو لم يكن الوجود مشتركا جاز ان يكون الشيء الواحد واجبا ممكنا فلا يتميز الواجب عن الممكن بالتقسيم بالوجوب والامكان
والامتناع [illegible] المعدوم [illegible] مفهوم الوجود اذا كان [illegible] جاز ان يكون الوجود للشيء الواحد باعتبار [illegible]
واجبا وباعتبار الآخر ممكنا فلا يكون التقسيم موجبا للامتياز [illegible] المفهوم فانه [illegible] الوجوب والامكان عليه
بالنسبة الى الواحد و [illegible] ان الوجود غير مشترك [illegible] من حيث [illegible] غير مشترك ليس
مقصورا على وجود خاص بل على كل وجود فان كان مفهوم الوجود [illegible] وجب ان [illegible] على كل واحد من
وجودات الماهيات بانه غير مشترك [illegible] على ان الوجود غير مشترك [illegible] لكل وجود [illegible] اعتراض
على آ المنع من الصغرى وقد تقدم وعلى ب ان [illegible] كل جسم [illegible] الجسم وليس [illegible] كل جسم
ونفيها واسطة وليس [illegible] او لم كان [illegible] غيرها ولا يلزم على

هذا الذي [illegible] عدم انحصار القسمة لانه لا واسطة بين [illegible] كل جسم ولا [illegible] فان ادعيتم [illegible] كان الوجود
في [illegible] الوجود [illegible] اذا [illegible] الشيء [illegible] الوجود
[illegible] الثابت [illegible] الوجود زائدا [illegible] انه مغاير للماهية
الثابتة فيكون الوجود [illegible] الماهية الموجودة في اصل الثبوت [illegible] بخصوصية فيكون للوجود
وجود آخر [illegible] وعلى ج [illegible] لفظ الوجود ولزم [illegible] ولا يلزم كونه مشتركا
وعلى د ان مورد التقسيم هو الماهية فاذا قلنا الوجود اما واجب او ممكن فكانا قلنا السواد اما ممكن
سواديته واجبا ولا [illegible] في الوجود لانه يمكننا ان نقسم الثابت الى الوجود والماهية الموجودة فيكون
الثابتية [illegible] الوجود وغيره وهو محال وعلى ه انه [illegible] على المطلوب الاول [illegible] ان الوجود
[illegible] ان وجود كل شيء حقيقته المخصوصة [illegible] واحد [illegible] ان وجود ان
[illegible] الوجود زائدا على الماهية [illegible] وعلى و ان الحكم على الوجود غير مشترك
[illegible] على الوجود [illegible] لفظ الوجود [illegible] المعين غير مشترك والجواب
عن الاول [illegible] ان مفهوم السلب واحد [illegible] السواد [illegible] الا [illegible]
[illegible] اذا كان مفهوم السلب [illegible] ان كان خصوصيات الماهيات لم يكن المقابل للسلب
امرا واحدا [illegible] وبطل الحصر ولزم [illegible] خصوصيات [illegible] امرا واحدا هو الوجود
[illegible] المطلوب [illegible] اذا [illegible] الخصوص [illegible] فيها [illegible] بالبرهان وبطل
[illegible] بالبرهان ولو كان [illegible] اما ان يكون موجودا او معدوما وانه لا يخلو عن النفي و
الاثبات [illegible] ان لا يكون [illegible] لا يكون [illegible] بالطبع [illegible]
معلومة بالضرورة [illegible] ولما كان [illegible] بطل
[illegible] والمعارضة بالوجود باطلة فان الوجود وان شارك الماهيات الموجودة في اصل الثبوت [illegible]
عنها [illegible] لا مفهوم له سوى الوجود وانما [illegible] الكثرة لو كان الاشتراك [illegible] امر ثبوتي [illegible]
[illegible] والتحقيق ان الوجود ليس له وجود [illegible] وكذا الماهيات ليس لها ثبوت [illegible] مغاير
[illegible] الوجود [illegible] ولا يلزم [illegible] لانها [illegible] ولا معدوما [illegible] داخل في
مفهومها [illegible] عنها [illegible] المجردة عن الثبوت ليس لها ثبوت [illegible] من حيث انها [illegible]
ليست [illegible] الماهية لا توصف بوصف الوجود والعدم [illegible] على مفهوم كونها تلك الماهية و
[illegible] ج [illegible] المعنى متصورا لنا بالضرورة على ما سبق وعن د ان

الوجوب

الوجوب والامكان [illegible] بان [illegible] من قبيل النسب والاضافات [illegible] الاشياء فلا يكون
مورد القسمة هو الماهية لا غير لانه [illegible] المقدر الماهية اما ان يكون واجبة او ممكنة [illegible] ولا يكون [illegible]
فان [illegible] الماهية [illegible] الماهية [illegible] ان هذه الحجة [illegible] كون الوجود زائدا على
الماهية لكن [illegible] وعلى و انا [illegible] الحكوم عليه ولو كان الحكم على ما
يطلق عليه لفظ الوجود فان كان على وجود خاص [illegible] وان كان على وجود مطلق ثبت
المطلوب واحتج المانعون بان الوجود نفس الماهية فلا يكون مشتركا والصور [illegible] والجواب
المنع من الصغرى [illegible] واعلم ان الحكم باشتراك الوجود امر [illegible] عند العقل [illegible] اذا [illegible] وجودا [illegible]
[illegible] موجودا [illegible] المشترك هو الوجود ولا يمكن ان يكون ذلك المشترك راجعا الى اللفظ فان
الواضع لو وضع لكل [illegible] من الموجودات والمعدومات لفظا واحدا لم يضع للموجودات اسما واحدا [illegible]
بين تلك الموجودات والمعدومات [illegible] الكثر من [illegible] الموجودات [illegible] **البحث الرابع** في
كيفية اشتراكه اعلم ان كل مفهوم كلي صادق على جزئيات [illegible] ان تساوى تلك الجزئيات [illegible] في مقولية عليها
[illegible] الانسان [illegible] او لا [illegible] انه [illegible] في [illegible]
تلك الجزئيات [illegible] في [illegible] الثلج [illegible] العاج [illegible] الاولوية بان يكون ذلك المعنى في بعض جزئياته اقدم
منه في الآخر كالوجود الذي هو في العلة اقدم منه في المعلول والاولوية بان يكون ذلك المعنى في بعض جزئياته اولى منه في الآخر
كالوجود فانه في الجوهر اولى منه في العرض اذا ثبت هذا فنقول الوجود مقول بالتشكيك على [illegible] الموجودات فانه في
واجب الوجود اشد واولى واقدم منه في غيره وكذا هو في الجوهر والاعراض [illegible] في [illegible] الجواهر وكذا الاعراض
فان [illegible] الوجود من غيرها وهذا المعقول بالتشكيك يقع على [illegible] بالاشتراك اللفظي البحت
[illegible] واحد في جميع [illegible] ولكن لا على السوية اما بالتقدم والتأخر كوقوع المتصل على المقدار وعلى الجسم ذي
المقدار او بالاولوية وعدمها كوقوع الواحد على [illegible] اصلا وعلى [illegible] او [illegible] بالشدة و
الضعف كالبياض على [illegible] والعاج [illegible] الواحد [illegible] جزء ماهية لتلك الاشياء فان الماهية لا تختلف
ولا جزؤها [illegible] انما يكون عارضا خارجا [illegible] معارضا [illegible] ان [illegible] وبياض العاج وكذا الوجود في
وقوعه على وجود الواجب ووجودات الممكنات [illegible] لا اسماء لها بالتفصيل ويقع على جملتها اسم واحد
هكذا [illegible] الفصل [illegible] اسم [illegible] ان كان [illegible] الاوسط لم يكن [illegible]
الباقيين [illegible] ولو كان [illegible] المشترك [illegible] كان [illegible] ولو [illegible] الحرمات [illegible] اختلاف
الانواع المندرجة [illegible] واحد [illegible] اسم للكيفية التي يصدر عنها الآثار المحسوسة [illegible] كالتي [illegible] الكيفية [illegible]

اكثر ما تراه من غيرها كانت اولى بكم الحواس وكذا السامع لم يشبهه وهذا انتهى الشك لانا نقول فالجواب انه كذلك
وما لحقه عندي في الشك اشكال وليس هذا موضع بحثه فالوجودات على ما ذكر معاني مجهولة لا اسماء لها
انه موجود كذا او الموجود الذي لا سبب له ثم نرسم في الذهن الوجود العام كما انا لم نعرف الكثرة والكيف وغيرهما من
الاعراض باسمائها ورسومها لكنا نقول في الكم هو عرض او موجود في موضوع ونسبة الوجود الى اقسامه كنسبة
الشيء الى الجنس لكن اقسام الشيء معلومة لا بالاسماء والخواص ولا كذا اقسام الوجود وهذا كان انواع كالاعداد معان مجهولة
الاسامي يعبر عنها ببعض لوازمها فيقال شيء الى الوجود الذي من خواصه ولوازمها الانقسام الى عشر احاد البحث
الخامس في ان الوجود زائد على الماهية اختلف الناس في ذلك فذهب الشيخ الاشعري وابو الحسين البصري الى ان
وجود كل شيء نفس ماهيته وقال اصحاب ابي هاشم انه زائد على الماهية مطلقا واما الاوائل فانهم فصلوا و[قالوا]
وجود الله تعالى نفس حقيقته واما وجودات الممكنات فانها زائدة على ذواتها وسياتي البحث في وجود واجب
الوجود تعالى واما وجود الممكنات فالحق انه زائد عليها لوجوه آ الوجود مشترك بين الموجودات على ما سبق والمهية
متغايرة والا لزم اشتراك الماهيات في خصوصياتها واللازم باطل بالضرورة ب لو كان الوجود نفس المهية
لكان قول القائل الجوهر موجود بمنزلة قولنا الجوهر جوهر او الموجود موجود والتالي باطل قطعا فانا ندرك تفرقة
بين حمل الوجود على الجوهر وبين حمل الجوهر على نفسه فيفيد حمل الاول فائدة [illegible] دون الثاني فيكون المعدوم
لا يقال اذا قلنا السواد موجود اردنا به ان المتصور في العقل موجود متحصل في الخارج وذلك لا يقتضي
ان كونه متحصلا في الخارج زائد عليه بل يقتضي [illegible] كونه محصلا في الخارج غير كونه متصورا في الذهن ولانا نقول الليث
اسد فيفيد ولو قلنا الليث ليث لم يفد وقولنا الوجود موجود مع ان وجوده نفس حقيقته لانا نقول الحمل لا يدعي
ان الوجود زائد على كونه متحصلا في الخارج بل كونه متحصلا في الخارج زائد على سواديته وما ذكرتم يسلم لنا في ذلك
وقولنا الليث اسد يشير الى انه يسمى باسم الاسد فالحمل في اللفظ بعد الوضع ولو [illegible] الوضع لم يستو الحمل كلا وحمل
الوجود على السواد فانه يصح قبل الوضع وحمل الموجود على الوجود حمل المغاير فان المفهوم من [illegible] الوجود
ليس هو حقيقته بل وصف سلبي معناه المستغني عن غيره ج الوجود [illegible] المتصور والماهية ليس كذلك فالوجود مغاير
للماهية د الوجود مقابل للعدم [illegible] بالوجود كما ان خصوصيات الماهيات غير [illegible] لا احكام
ه لو لم يكن الوجود زائدا على الماهية لم يتحقق الامكان والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الماهية
بشرط الوجود يستحيل عليها العدم وبشرط العدم يستحيل عليها الوجود [illegible] الاعتبارين وانما يكون
ممكنا [illegible] فلو كان الوجود نفس الماهية لم يكن الحكم عليها بامكان العدم والوجود كما في قولنا الشيء
لما [illegible] الوجود و لو لم يكن الوجود زائدا على الماهية لكان [illegible] الماهية او جزءها والقسمان باطلان

اما الاول

اما الاول فلما تقدم ولانه لم يمتنع اقامة برهان على وجود شيء [illegible] في وجود كل شيء لا يتعالى
ان الشك يدل على التغاير وكذا انما يثبت بالنسبة الى الوجود الخارجي اما الذهني فلا لانا نقول قد نعقل الماهية
ونشك في وجودها الذهني ولهذا الحكم [illegible] الوجود الذهني [illegible] الشيء لكنه غير لازم في
الشعور به ولان الماهية الموجودة في الاعيان وهي غير متحققة للعاقل يكون حقيقتها حاصلة ووجودها الذهني
غير حاصل ويلزم [illegible] المطلوب لا يقال يعارض بالوجود فانا نتصوره ونشك في حصوله في الاعيان فيلزم ان
يكون للوجود وجود [illegible] لانا نقول الشك في الشيء يكون في ثبوته [illegible]
~~الوجود [illegible]~~ في الوجود انما هو [illegible] ولا يمنعون ثبوت وجود
اخر له لامتناع وصف الوجود بالوجود والعدم فانه لو اتصف بالوجود لزم التسلسل ولو اتصف بالعدم لكان الشيء
موصوفا بنقيضه واذا كان معنى الشك في الوجود هو انه هل هو ثابت لغيره اولا ثبت المطلوب اما الشك في الماهية فليس
معناه هذا بل [illegible] ولان الوجود مستند الى علة وحاصل بجعل جاعل بخلاف الماهية
ولان التعقل [illegible] الماهية ولان العلة متقدمة على المعلول في الوجود لا في الماهية واما الثاني
فلوجوه آ لو كان الوجود جزءا لكان جنسا اذ هو اعم الذاتيات فيكون فصله موجودا لانه علة للموجود فيكون
الجنس داخلا في طبيعة الفصل وهو باطل لامتناع صدق الجنس على الفصل والعارض ب لو كان جنسا لكان
فصله علة لوجوده فيكون للوجود وجود اخر وهو محال ج لو كان جنسا لافتقر واجب الوجود في وجوده الى
فصل وهو باطل لان البحث ليس الا في الوجود الممكن د الوجود مقول بالتشكيك فانه في الواجب اولى واقدم واشد
فلا يكون جزءا لا يقال جاز ان يكون جنسا في الممكنات لانا نقول لا يجوز ان يكون الجنس في انواعه اضعف منه في موضع
ولان في الممكنات جوهرا وعرضا وعلة ومعلولا ه لو كان جزءا [illegible] الى برهان وهو باطل
لورود [illegible] في جوهرية النفس [illegible] الجسم و لو كان جنسا فان كان في نفسه غنيا عن الموضوع كان جوهرا وهو
جزء من العرض فكان العرض جوهرا [illegible] وهو جزء من الجوهر كان الجوهر عرضا [illegible]
[illegible] جوهرية الجزء جوهرية الكل [illegible] لانه محمول بالمواطاة على انه داخل [illegible]
[illegible] اذ لا ماهية زائدة على وجوده [illegible] للوجود وجود واحتج النافون
من الزيادة بوجوه آ ما ذكره ابو الحسين وهو انه لو كان وجود الجوهر صفة زائدة على كونه متحيزا لصح
ان نعلمه متحيزا مع ان لا نعلمه موجودا او نعلمه موجودا مع انه لا نعلمه متحيزا اذ لا تعلق بينهما يمنع ذلك
فلو لم نعلمه موجودا الا وقد علم متحيزا ولا نعلم متحيزا الا وقد علم موجودا علمنا ان وجوده وتحيزه واحد واما
قلنا انه لا تعلق بينهما لانه لو كان احدهما متعلقا بالاخر لكان احدهما اصلا للاخر اذ ليس يكون كل منهما اصلا

للاخر والا دار [illegible] كالاصل دون فرعه وهذا غير ثابت في المتحيز والوجود كما تقدم ب لو كان الوجود زائدا على الماهية
لصح ان نعلم الماهية حاصلة في الذهن مع [illegible] وجودها او نعقل وجودها مع الذهول عنها والتالي باطل فكذا المقدم
وهي كالاول ج لو كان الوجود زائدا لكان اما ثابتا او غير ثابت والقسمان باطلان فلا يكون زائدا د لو كان الوجود زائدا لكانت الذات
قابلة له لكن قبول الذات لشيء يستدعي [illegible] تلك الذات وتحصلها حتى يصح لها القبول وذلك التحصل هو الوجود فيكون الذات موجودة
قبل اتصافها بالوجود هذا خلف ه لو كان الوجود زائدا على المهية لكان قيام الوجود بالمهية ان توقف على كون المهية
موجودة لزم الدور او التسلسل وان لم يتوقف لزم قيام الصفة الثبوتية بالمحل المعدوم وهو محال والجواب
عن آ [illegible] لانه لا يلزم من عدم الانفكاك في التصور [illegible] ولا يشك ان العقلاء [illegible] الحكم
فان الامور التي [illegible] في التصور [illegible] فانا قد نتصور جوهرا
متحيزا غير موجود وعن ب [illegible] ولانه مغالطة فان الوجود هو كون الماهية متحصلة في الخارج فاذا عقلنا الماهية
متحصلة في الخارج فقد عقلناها موجودة فيستحيل [illegible] الغفلة عن كونها موجودة وعن ج [illegible] الى المفهوم
[illegible] كونه ثابتا [illegible] فان كان [illegible] ما كان الثبوت زائدا عليه
[illegible] الثبوت [illegible] زائدا عليه [illegible] كما في قولنا [illegible]
ان [illegible] وعن د [illegible] لا يستدعي الوجود الخارجي وعن ه ان الوجود قائم بالمهية من حيث هي لا من حيث انها
موجودة ولا من حيث [illegible] ولا يلزم من عدم اعتبار الوجود في الاعتبار اعتبار العدم فيه تنبيه
لا [illegible] يكون الوجود زائدا على الماهية [illegible] السواد زائد على ماهية الجسم فان الجسم [illegible] في الخارج [illegible]
السواد [illegible] في الخارج وليس الوجود بالنسبة الى الماهية كذلك فانه من المستحيل ان [illegible] الجسم في الخارج
[illegible] عن الوجود [illegible] حلول السواد في الجسم فان كون الجسم في الخارج [illegible] والماهية لا تتجرد عن الوجود الا
في العقل لا ان يكون في العقل [illegible] عن الوجود فان الكون في العقل وجود عقلي كما ان الكون في الخارج وجود خارجي
[illegible] ان نلاحظ الماهية وحدها من غير ملاحظة الوجود فاتصاف المهية بالوجود امر عقلي بخلاف
اتصاف الجسم بالسواد فان المهية ليس لها وجود [illegible] ولعارضها المسمى بالوجود وجود اخر [illegible]
[illegible] البحث
السادس في الوجود الذهني اختلف [illegible] في وجوده [illegible] والحق [illegible] لنا انا نتصور
امورا لا ثبوت لها في الخارج ونحكم عليها باحكام ثبوتية والمحكوم عليه بالحكم الثبوتي لا بد ان يكون ثابتا واذ ليس في
الخارج فهو ثابت في الذهن فهنا مقدمات آ انا نتصور امورا لا ثبوت لها في الخارج وهي ظاهرة فانا نتصور بحرا من زئبق
وجبلا من ياقوت [illegible] المركبات التي لا وجود لها في الخارج ب انا نحكم عليها باحكام ثبوتية وذلك لانا نحكم بامتياز

احدهما عن الاخر [illegible] تعينا وتخصيصا ليس لغيرها وان الجبل والبحر المذكورين اجسام
ونحو ذلك ج المحكوم عليه بالحكم الثبوتي لا بد ان يكون ثابتا وذلك لان ثبوت الشيء لغيره فرع على ثبوت ذلك الغير
في نفسه [illegible] ولا يستدعي حصولها للماهية [illegible] الا لزم [illegible]
على السلب [illegible] في الذهن لانه من حيث هو ثابت في الذهن [illegible] الثبوت المطلق [illegible]
[illegible] من حيث انه مقابل للمطلق الثبوتي [illegible] ولانا نحكم على الممتنع بالامتناع ولانا نحكم على العدم بامتناع
الحكم عليه وذلك [illegible] ضروري [illegible] بالفرق بين اتصاف الشيء بالثبوت واتصافه [illegible] قوله
[illegible] لعدم اشتراط [illegible] بالثبوت [illegible] الثبوت والايجاب [illegible] قيام الصفات الثبوتية
بالمحل المعدوم وذلك يفضي الى السفسطة فانا انما نثبت [illegible] اعراضا من الكم والكيف وغير ذلك [illegible]
قيام الوجود بالمعدوم جاز قيام هذه الصفات [illegible] بالضرورة والتحقيق [illegible]
[illegible] السواد بالجسم [illegible] الموجود والمعقول للماهية [illegible]
[illegible] الوجود وحلولية الماهية [illegible] الوجود الذهني [illegible] الماهية في الذهن
[illegible] الذهن [illegible] الماهية خالية عن الوجود الذهني [illegible] الوجود [illegible]
الى [illegible] الوجود المطلق مشروطا بالوجود الخاص الذهني او الخارجي [illegible]
علة [illegible] الوجود العام في غيره واذا استحضر الذهن صورة غير مستندة الى الخارج وحكم عليها بانه لا مطابق لها في
الخارج كان ذلك [illegible] واذا استحضر صورة اخرى وحكم عليها بان لها في الخارج مطابقا كان ذلك [illegible]
الايجابي [illegible] لا من حيث انها حاضرة في العقل من حيث استنادها
الى الخارج [illegible] فالمحكوم عليه [illegible] موجود في الذهن [illegible]
السلب [illegible] الخارج [illegible] في الصورة الذهنية فان للذهن [illegible]
[illegible] لا وجود في الخارج بصورة حقيقية [illegible]
[illegible] من حيث ان الصورة [illegible] في الذهن [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] في الذهن لا باعتبار [illegible] في الذهن [illegible]
من حيث [illegible] موجودة [illegible] الوجود الذهني واذا استحضر
الذهن صورة وحكم عليها بالامتناع كان حكما على صورة ذهنية بامتناع وجودها في الخارج لا بامتناع وجودها
في الذهن والمحكوم عليه بهذا الامتناع ليس تلك الصورة من حيث انها ذهنية [illegible]
يمتنع وجودها في الخارج بل المحكوم عليه [illegible] تلك الصورة الموجودة في الذهن [illegible] الحكم على العدم بامتناع

الحكم عليه بغاير الجهة فانه من حيث هو في الذهن مقيد بعدم الخارج يحكم عليه بامتناع الحكم فالحكم عليه من حيث ثبوته
في الذهن وامتناع الحكم باعتبار كونه عدما مطلقا احتج الثانون بوجوه الاول ان الوجود الذهني لو لزم الكيفية
الذهني [illegible] العدم اجتماع الضدين ب الصورة التي
ان لم تطابق الخارج كانت جهلا وان طابقت بطل اصل الدليل ج لو لم يكن الصور الحسية قائمة بالنفس كما قول
افلاطون د الوجود الذهني [illegible] لا وجود له خارجا [illegible] وجود في الخارج فلا وجود
ه ان الموجود في الذهن ليس [illegible] ولا [illegible] التجريد فلا يلزم
و ان الذهن [illegible] اجتماع الضدين [illegible] الذهن [illegible] الكيفيات [illegible] فلا يلزم [illegible] لان الصورة
والمثال ان كانت [illegible] لزم [illegible] الحرارة في الذهن [illegible] المطلوب [illegible]
بالاشتعال [illegible] الا وجود هذه الكيفية في المحل [illegible] الذهن [illegible] الكيفية [illegible] ب
ان الجهل انما هو في الحكم [illegible] الصورة الذهنية [illegible] ج ان الضرورة قاضية
[illegible] د ان الوجود الخارجي [illegible] الكم [illegible] الضرورة قاضية بان الحاكم على [illegible]

[illegible]

الفصل الثاني

[illegible]

البحث الثاني

[illegible]

[illegible]

ذلك ولم يثبت الا عند ناظرنا به وجوده وان لا يقول ليس انه فاعل لذلك غنا ذ الماهيات غير مجعوله والا لزم
من فرض عدم الفاعل خروج الماهيه عن كونها ماهيه لان كل ما هو معلول بسبب غيره فانه يلزم من فرض عدم ذلك الغير
عدم ذلك الاثر فلو كان الجوهر جوهرا بالفاعل او السواد سوادا بالفاعل لزم عند فرض عدم ذلك
السبب خروج الجوهر عن كونه جوهرا والسواد عن كونه سوادا وذلك محال لان قولنا السواد خرج عن كونه سوادا
قضيه يحصر صدق محمولها على موضوعها فيكون موضوعها ثابتا حال صدق محمولها عليها فيكون السواد ثابتا
حال صدق خروجه عن السواديه وذلك محال فثبت امتناع اسناد ثبوت الماهيات وجعلها الى الفاعل ح
لو لم يكن المعدوم شيئا وذاتا لصح ان يقال ان الله تعالى عالم بالاشيا ولا معلوم لان المعدوم اذا لم يكن شيئا لم يكن معلوما
ط القادر يريد ايجاد الجوهر دون السواد وبالعكس ولو لم يكونا ذاتين متميزتين لم يصح منه القصد الى ايجاد احدهما دون
الاخر الداعي الى ذلك والجواب عن ا ان العلم لا يستدعي الثبوت في الخارج بل في الذهن فانا نتصور شريك الباري
ولهذا نحكم عليه بالامتناع والحكم على الشي يستدعي تصوره وكذا نتصور جبلا من زيبق وبحرا من دم ونحكم بامتياز
بعض هذه التصورات عن بعض وبها ان الجواهر ذات لا يقف ... الا للجواهر الموجوده والاعراض غيرها
ولانا نتصور وجود ذات من الاشيا ونميز بعضها عن بعض فانا نميز بين ماهيه الحركه ... وليس كذا ... وجود ...
ووجودك ... ان الوجود ولو ثبت في العدم ... ولانا نعقل انما التركيب والتالف في ...
في الوجود مع انه لا تقرر لهذه الماهيه في العدم فان الماهيه عباره عن اجتماع الاجزاء وتماسها على وجه مخصوص وذلك
غير ثابت في العدم اتفاقا وكذا نعقل الحركه ... حصول الجسم ... في الحيز
لا يستدعي ثبوتا في الخارج فعلم المعدوم متعذر ويشكل بان متعلق العلم ... اما ان يكون ثابتا اولا فان كان ثابتا
لزم تحصيل الحاصل وهو محال ... للقدره فيه اثر ولا يكون ... متعلق القدره متعلق القدره ... كان ثابتا
متعلقا لها ... وكذا الحوادث المعدوم مراد وكل مراد ثابت ... متعلق الاراده ... لزم تحصيل الحاصل ولم يكن ...
متعلق ... لان ... متعلق القدره والاراده هو الذات الثابته ... وكذا ... الوجود متعلق القدره و
الاراده لو كان ... التقريب ولو كان هو الماهيه ... للقدره والاراده تعلق بالايجاد لم يكن متعلق
الاراده والقدره سوى الايجاد وعن ب ان الموصوف بالامكان المستحيل لو لم يكن ثابتا في العدم لان الذوات
المعدومه يستحيل عليها الخروج عن الذاتيه ولا يمكن حمل الامكان عليه ... وان لم يكن ثابتا في العدم لم يمكن
الاستدلال بالامكان على كون الموصوف به ثابتا في العدم ثم نقول الامكان ليس وصفا ثبوتيا والا لزم
ولا يكون الموصوف واجب التحقق وعن ج ما تقدم من ان متعلق القدره الكون ... في
الذهن لا في الخارج والموصوف بالامتياز ثابت في الذهن لانه لو كان ثابتا في الخارج لم يكن محالا وعن د ان

المراد

المراد بصحة العدم ليس امكان الماهيه بانه ممتنعه في الخارج ولكن حسنا موصوفه بالعدم بل معناه امكان ان لا يتحقق تلك الماهيه
ولا يكون ثبوته لا اصل فان الماهيه كانت متقرره حال الوجود والعدم فيستحيل حمل الامكان صفة لها بل الوجود وهو
غير ثابت بالاتفاق وبعد ظهور الاتفاق على ان المحل الموصوف بالامكان ليس ثبوت في العدم وعن ه ان الموصوف بالاضافه
ثابت في الذهن لا في الخارج على ان العدم ولو استحال اسناد الذات الى الفاعل لاستحال اسناد الوجود اليه والا لخرج الوجود
عن كونه وجودا كما علم في الماهيه استحال اسناد موصوفيه الماهيه بالوجود الى الفاعل كذلك ايضا ولان الموصوفيه
لو صحت ثابتة على ذات الموصوف في الصفه الا لزم التسلسل وعن و ان منع المعدومات ليس بالعدم ...
... تعلقها والاخبار عنها لا لمعلوليتها ذوات ثابتة في الخارج وعن ز ما تقدم من ان الماهيات لو لم تكن مجعوله
لزم نفي الجعل اصلا ... الفاعل كالجعل الماهيه موجوده بجعل الماهيه ماهيه لا لانه لا يكون الماهيه ماهيه
ووجودها وصف لها ماهيه بل ... بكون الماهيه مع ان هذه الدلالات في الوجود فانه لو كان بالفاعل
لزم عند عدم ذلك الفاعل ان يخرج الوجود عن كونه وجودا لان الوجود لا يتم بالفاعل بل موصوفيه الذات
بالوجود لانا نقول الايرادات في الموصوفيه فيلزم ان لا يكون للفاعل اثر البته وعن ح انا نلتزم ذلك فانه
علم الاشياء قبل وجودها ولا معلوم ثابت في الخارج الا انا لا نطلق ذلك لانه يوهم انه ما علم شيئا ولا يلزم من كون المعدوم
ليس شيئا كونه ليس معلوما ثم انه يبطل بعلمه انه ... وعلمه بالمحال وعن ط بالمنع من توقف القصد على ثبوت الذات
بل يكفي في صحة القصد الى ايجاد الجوهر ان يعلم القادر حقيقة الجوهر ثم يدعوه الداعي الى ايجاده ... حصول
الجوهر فيحل محالا لكونه قادرا لكنا نعلم ... القادر منا فانا نعلم حقيقة ما نفعله قبل الايجاد ثم نقصد الى فعل
ما نطلب علمه بحصوله ... في العدم شيئا وذاتا والف فان مذهبكم ان القادر يقصد الى ايجاد الذات و
تحصيلها على صفة الوجود ومع ذلك فانه لا يحل ان يكون على صفة الوجود حتى يصح منه القصد الى ذلك لان الذات
عندنا متعلقه للقادر يصح منه القصد اليها ... لانا نقول القصد عندكم لا يتعلق بالذات لان الذات مستمر
كونها ذاتا عندكم في حكم الباقي والقصد الى الباقي والى الاعادة عندكم لا يصح وانما يتعلق القصد عندكم بالكون
او بحدوث الشي على وجه واذا لم يتعلق القصد بالذات حين هي ذات بل بصفة الوجود ليحمل الذات عليها ولا يحل ان يكون
صفة وجود قبل حصولها للشي مثل ذلك في قصد القادر الى حصول الذات البحث الثالث في تفصيل قول الجمهور في
هذا الباب ذهب جماعه من معتزلة البصره كابي يعقوب الشحام وابي علي الجبائي وابنه ابي هاشم وابي الحسين الخياط وابي
عبد الله البصري وابي اسحق بن عياش وقاضي القضاة عبد الجبار وتلامذته الى ان المعدومات الممكنه قبل وجودها
ذوات واعيان وحقائق ثابتة في انفسها جواهر وسواد وبياض ... عند ذلك وانه لا تاثير لقدرة الله في جعل
الذوات ذواتا والجوهر جوهرا ... بل انما تاثيره في جعل تلك الذوات موجوده واتفقوا على ان تلك الذوات متباينه

باشخاصها ... من كل نوع من تلك الذوات المعدومه عدد غير متناه فللجواهر اشخاص هي جواهر غير متناهيه
غير متناهيه وكذا السواد له جزئيات متماثله غير متناهيه وكذا البياض وغيرها من الانواع واتفقوا كافة
على ان تلك الذوات المعدومه متباينه ... كونها ذوات ... انما هي بصفات واختلفوا
فذهب الكثير منهم الى ان تلك الذوات المعدومه موصوفه بصفات الاجناس كالجوهريه في الجوهر والسواديه في
السواد والبياضيه في البياض وزعم ابن عياش انها عاريه عن جميع الصفات في العدم وانما تحصل الصفات
في زمان الوجود والقائلون بالصفات منهم من زعم ان صفات الجوهر ... الى الجمله كالحييه ... وشرطها
... والى الافراد وهي اربع الجوهريه وهي حاصله حالة الوجود والعدم وهي الصفه النفسيه والتحيز وهي الصفه
التابعه للحدوث الصادره عن صفة الجوهريه بشرط الوجود ولاجلها يحتاج الى الحيز وهي في الحصول في الحيز
عند ... وهي مغايره للكائنيه المعلله بالحصول في الحيز مثل كون الجوهر متحركا او ساكنا او مجتمعا او
متفرقا وهي معلله بالاكوان اي الحركه والسكون والاجتماع والافتراق بشرط الوجود ... الوجود
وهي الصفه الحاصله بالفاعل ... الحصول في الحيز ... وهي الصفه المعلله بالمعنى القائم بالجوهر
وذلك المعنى هو الكون وليس للجوهر الفرد صفة زائده على هذه الاربع فليس لكونه اسود او ابيض او حلوا
او حامضا او حارا صفة معلله بمعنى بل لا معنى لكونه اسود الا حلول السواد فيه وكذا القول في كل عرض
غير مشروط بالحياة ... مشروطا بالحياة او الحياة نفسها فانها توجب حالا ... الحياة وحينئذ فيحصل له
الحييه وهي حاله لا موجوده ولا معدومه معلله بالحياه وكذا العالميه صفة للجوهر العالم لا موجوده ولا معدومه
معلله بالعلم اما السواد اذا قام بالمحل فانه لا يوجب حاله هي صفة لمحله بل معنى كونه اسود قيام السواد
به لانه حصل له صفة السواديه معلله بقيام السواد به ... حاله معلله بالكون واما الاعراض
فلا صفة قائمة بها عائده الى الجمله فانه لا يدرك عنها ... تقوم بها الحياه واثبتوا للاعراض صفات عائده
الى الاحاد الاولى الصفة الذاتيه الحاصله حالتي الوجود والعدم وهي صفات الاجناس كالسواديه والبياضيه
وهي الصفه التابعه للحدوث الصادره عن صفات الاجناس وهي الحلول في المحل بشرط الوجود والثالثه صفة
الوجود الحاصله بالفاعل فان الفاعل لا يجعل السواد الا موجودا ولا يعقل صفات المعاني في
الاعراض لاستحالة قيام المعنى بالمعنى وقد نازع بعضهم في هذا التفصيل في اربعة مواضع ا ذهب ابو
يعقوب الشحام وابو عبد الله البصري وابو اسحق بن عياش الى ان التحيز هي الجوهريه ح اختلفوا فقال الشحام
والبصري ان ذات الجوهر كما انها موصوفه بالجوهريه حالة العدم فهي موصوفه بالتحيز ومنع ابو اسحق بن عياش
من ذلك وقال ان الجوهر حال العدم كما يمتنع اتصافه بالتحيز كذا يمتنع اتصافه بالجوهريه فلهذا اثبت الذوات

حاله

خاليه عن جميع الصفات واطلق الشحام والبصري فزعم الشحام ان الجوهر حال عدمه حاصل في الحيز موصوف
بالتحيز حال عدمه فالزم بان ... رجل معدوم على فرس معدوم لقاوم العالم فالتزم به قال الجويني هذا
قول بقدم العالم الا انه لم يصرح به وقد كفره المعتزله بهذا القول حتى ان الجبائيين كفراه بذلك وقال
البصري ان الشرط في كونه متحيزا حاصلا في الحيز هو الوجود فاما قبل الوجود موصوف بالتحيز لكنه غير حاصل في
الحيز قال الشحام وصف الجوهر بكونه متحيزا مع انه غير حاصل في الحيز محال ولو جاز ذلك لجاز وصف الذات بكونها
عالمه وان لم يحصل لها العلم قال ابن عياش لو كان الجوهر موصوفا بالجوهريه التي هي التحيز لكان حاصلا في الحيز
والتالي باطل فكذا المقدم فلهذا اثبت الذوات خاليه عن الجوهريه ونقل عن الكعبي ان المعدوم شي ولكنه ليس بجوهر
ولا عرض حالة العدم وهذا راجع الى مذهب ابن عياش لانه ان اثبت الذوات في العدم خاليه عن الصفات
فهو قول ابن عياش وان لم يثبتها كان نزاعه في اللفظ حيث سمى المعدوم شيئا ب ابو الحسين الا ابا عبد الله البصري
على انه لا يوصف المعدوم بكونه معدوما صفة وقال البصري ان له صفة بكونه معدوما وهو خطا لانه علته ان كانت
الذات دام عدمها ... ولو كان غيرها فاما مختار فيكون المعدوم منه بتجدده معه او موجب فيعدم
المعدوم منه وهو محال ج اتفقوا على ان الجواهر المعدومه لا توصف بانها اجسام حال العدم الا ابا الحسين
الخياط فانه قال به وكذا الشحام د اتفقوا على ان ... العلم بان للعالم صانعا عالما قادرا حيا حكيما مرسلا
للرسل يمكننا الشك في انه هل هو موجود ام لا الى ان يقوم الدليل لانهم جوزوا اتصاف المعدوم بالصفات فلا بد
من دليل منفصل على وجوده ... بعد العلم بكونه موصوفا بصفة العالميه والقادريه ووافق ابو علي الجبائي على
انكار ذلك وانه جهالة والا لزم الشك في وجود الاجسام فانا لا نعلم الا صفاتها كالحركه والسكون واعلم
ان ضروره العقل قاضيه ببطلان هذه المذاهب وفسادها ظاهر غني عن البرهان ومع ذلك فلنذكر ما يدل
على ... ابطالهم فنقول لو كان الجوهر جوهرا في العدم لكان متحيزا والتالي باطل فالمقدم مثله
بيان الشرطيه انه لو كان جوهرا حال العدم ولم يكن متحيزا كان التحيز صفة مغايره له زائده عليه ... لزم
... والتالي باطل فان صفة التحيز يستحيل ثبوتها الا مختصه بالجهه وذات الجوهر ... صفة التحيز يستحيل اختصاصها
بالجهه وحصولها في الحيز ... اختصاصه بالجهه محال بالضروره والا في ... العدم و
غيره فيكون العالم حالا في ذاته او يكون ذات العدم مختصه بصفة التحيز وكذا كل عرض من الاعراض ...
صفة التحيز واختصاصها بذلك مشروط بشرط يتعلق باختيار القادر ... في بعض الاوقات ... ذات
القديم او ذات العرض متحيزا ولما كان العلم بامتناع ذلك ضروريا بالنظر الى الامر ان حصول ما يختص بالجهه
لا يختص بالجهه محال وذلك حاصل هنا فيتحصل ذلك وايضا الضد اذا طرا على الضد كالسواد على البياض

حتى نافاه فاما الكثير المنافاة بالحقائق التي تمنع بها التضاد او ما هو زائد عليها وهو الوجود الذي ذهب الخصم الى انه لا
جائز تكثيره بالوجود لانه لا منافاة في الوجود اذ لهذا يصح كثير من الاعراض في محل واحد معا اذا بطل ان يكثر المنافاة التي بها
تثبت التضاد بالوجود والذي يثبت التضاد هو الحقائق فاذا طرا السواد على البياض بعد ما نافاه ولم يكن حينئذ
حصوله كان اضافة الى الحصول وانما نفرض الكلام في نوع واحد من الانواع كالجوهر مثلا فنقول لا يجوز ان يكثر
في العدم جواهر متماثلة سواء كانت متناهية او غير متناهية لان ذلك اثبات للتعدد في الذوات من غير فصل مميز فيكون
محالا اما الاول فلانا فرضنا الكلام في نوع واحد لا امر لاجل الذاتي عن الاخرى كالجوهرية والسوادية واما
الثاني فالضرورة قاضية به فانا نعلم في كل شخص بالضرورة انه واحد ولو جاز اثبات شيء لا يمتاز احدهما عن الاخر
لجوزنا المكثر له ثان لكنه لا يمضي عنه بتصور لانا اذا علمنا جميع الجواهر مثلا ثم علمنا جوهرا معينا فلا شك
انه دخل في العلم الثاني معلوم العلم الاول والا لم يكن علما بجميع الجواهر فان لم يدخل في الثاني امر زائد على الاول مع
ان الاول لم يكن علما بالجوهر المعين كان الثاني كالاول وقد فرضناه علما بجوهر معين فثبت انه دخل فيه امر زائد
لم يدخل في العلم الاول وهكذا في كل فرد معين من افراد ذلك النوع فوجب في الاثنينية امر زائد ولولا ذلك لم
يتصور الاثنينية احتجوا بوجوه آ القادر يقدر على ايجاد الجوهر وغيره فلا بد له من تعلق بالمقدور حتى يصح منه
الايجاد فيجب ان يكون الجوهر ذاتا في حال عدمه حتى يكون متعلقا ب [illegible] صحة بعضها صفة الذات في العدم فلا
بد من اثبات الذات الموصوفة بالصفة الذاتية في العدم والجواب قلنا ذلك لان تحيز الجوهر امر متجدد وما لم يتجدد
ذلك الامر اولا لا امر الثاني باطل قطعا انه لامر فذلك الامر اما ان يكون تجدد ذات الجوهر او صفة وجوده
او حدوثه او وجود معنى فيه او عدم معنى عنه او فاعل او صفة ذاته له والكل باطل الا الاخير اما
انه هو الذات في صفة الجوهرية بشرط الوجود واما امتناع ان يكون ذلك القدر ذاته او وجوده او حدوثه فلانه
لو كان كذلك للزم ان يكون كل ذات او موجود وحادث متحيزا واما امتناع ان يكون لمعنى فلانه لا بد من اختصاص
ذلك المعنى واختصاصه فرع على تحيزه لانه لا معنى للحلول الا الحصول في الحيز تبعا لحصول محله فيه فلا يجوز
ان يكون تحيزه فرعا على المعنى لاستحالة الدور واما امتناع ان يكون لعدم معنى فلان المعدوم لا اختصاص له
واما امتناع الفاعل فلانه لو كان بالفاعل لامكنه ان يجعل الذات على صفات اجناس غير متناهية بان
يجعل الذات الواحدة حركة سوادا متحيزا الى غير ذلك من صفات الاجناس في وقت واحد اما ليس يلزم ولا
ننازع لم لا يمتنع من حيث هو حركة ومن حيث هو سواد [illegible] وما موجود او هو محال واذا
بطلت الاقسام كلها سوى ان يكون المقتضي للتحيز هو الذات على الصفة للذات ولا بد من ان يكون كذلك قبل
الوجود حتى يقتضي التحيز حال الوجود مع انه ذات وانه على صفة وهي معدومة ج لو كان الجوهر جوهرا بالفاعل

دعر

وغيره من الاجسام لما جاز ان يختص بعضها بصحة البقاء عليها دون البعض كالجوهر وكثير من الاعراض يصح عليها البقاء
والصوت لا يصح عليه البقاء وكذا الارادة ونحو الكراهة فلولا انها مجعولة والا لم يكن ذلك والجواب عن آ القادر
لا يقدر على اثبات ما هو ثابت في نفسه من الذات والا لزم تحصيل الحاصل وانما يقدر على اثبات ما ليس بثابت في
[illegible] فبطل اصل الدليل لان تعلق القادر لا يقدر على الذات لانه لا يمكن اثبات الثابت ولا على امر وراء الذات لان ما وراء
الذات من صفة الوجود والصفة غير مقدورة ولا متعلقة اصلا ولانه بطل المقدور من الذات على صفة الوجود
لانا نقول المقدور ليس هو الذات الثابتة في العدم ولا غيرها لانه ان لم يكن [illegible] المقدور ليس
بثابت ولو كان ثابتا لزم تحصيل الحاصل او المحال لانه قول باثبات الثابت مع [illegible] انه يصح ذلك وغيره وهو
يسلم للقول بان ما فعله يمكن اثباته في العدم وليس هناك قسم رابع [illegible] الذات على الوجود وسلمنا لكن لا يجوز
اذا كان تعلق القادر بجعل الذات على الوجود وتعلق المقدور ببعض صفاته لزم ان يكون الذات على صفة الوجود امرا ثابتا مع
تعلق القادر والحال ان القسم آت فان تعلق القادر لم يكن ثابتا في العدم فلزم تحصيل الحاصل او غير ثابت فبطل
الدليل والمحوج فبطل الدليل [illegible] ويلزم المحال الاول وعن ب انه وان كان عندهم من النهاية القصوى في التحقيق على
اصول فاسدة وهو ان تحيز الجوهر غير كونه جوهرا او موجودا وان للذات صفات اجناس وان التماثل بها دون
حقائق الذوات في انه اذا ثبت الصفات يزول عنها الذات صفة اخرى هي الوجود وكان الوجود شرط اقتضاء
المقتضي للصفة المقتضاة والصفتان اللتان بها التضاد لا تتنافيان الا باعتبار ازالة الوجود الذي هو
الشرط مع عدم منافاة الصفة الذاتية لصفة الوجود وادلتهم على هذه الاصول في غاية الضعف قالوا لما كان المعدوم ذاتا في
حال عدمه ولم يكن له صفة الوجود والتحيز كان زائدا على الذات [illegible] زيادة الصفة على الذات [illegible] على
ثبوت كون المعدوم ذاتا وعلى كونه زائدا [illegible] سلمنا الزيادة لكن لم قلتم ان التحيز اذا تجدد [illegible]
فان مذهبكم ان الاعراض تتجدد لها صفة الحدوث [illegible] وان ذلك [illegible] وكذا اعراض القادر من الاعراض لها صفة
صحة الوجود في [illegible] سلمنا ان ثبوت الصفة [illegible] لكن لا مطلقا [illegible] جواز ثبوتها [illegible]
وجوده فان مذهبكم ان صفة الجوهر تحصل [illegible] في العدم [illegible] هذه الذوات مع تساويها
في الذاتية اختصت بصفات اجناسها واختلفت لا لامر [illegible] بشرط الوجود لصفة التحيز [illegible]
سلمنا لكن [illegible] لم لا يجوز ان يكون [illegible] الذات
او الوجود او الحدوث [illegible] ذلك الذوات في الموجودات والحوادث علمنا بهذا [illegible] الذوات في
الذاتية او الوجود او الحدوث وهو ممنوع [illegible] علم انها تماثلت لان
الاختلاف [illegible] على الصفات [illegible] الاختلاف والتماثل سلمنا لكن لم لا يجوز

٢

ان يكون الجوهر [illegible] لا بد من حلوله فيه ولا بد في حلوله من تحيزه قلنا لم لا يجوز ذلك اذ العارض في الوجود فان الكون عندكم
يجب كون الجسم في الجهة [illegible] ان من شرط ايجاده حلوله فيه [illegible] في الجهة التي وجب كونه فيها سلمنا لكن لم لا يكون لعدم
[illegible] قوله لا اختصاص له به قلنا لا نسلم بانه غير حال فيه ولا نسلم بان اختصاص الجهات منحصر في الحلول فلم
لا يجوز ان يكون لها وجه اختصاص آخر فان هذا المعنى عند الوجود يختص بالحلول في هذا الجسم دون غيره من
الاجسام لا لامر فلم لا يجوز ان يختص به وهو معدوم او نقول لم لا يجوز ان يكون في العدم معان لحلول كل واحد
منها يختص بعدم لا يختص به الاخر ويكون ذلك [illegible] سلمنا لكن لم
لا يجوز ان يكون بالفاعل قوله يلزم امكان ان يجعل الذات على صفات اجناس قلنا هذا انما يلزم لو ثبت صفات
الاجناس ونحن نمنعه فان الذات يخالف غيرها لذاتها سلمنا لكن لم لا يجعل الذات على صفات متعددة قوله
اذا جعل ذاتا سوادا متحيزا وطرا عليه بياض نفاه من وجه دون آخر قلنا ان عنيتم به انه يبقى كونه سوادا
ولا يبقى كونه حركة فلم لا يجوز ذلك وان عنيتم شيئا آخر فبينوه قالوا [illegible] ان الذات يخرج عن صفة
الوجود التي هي زائدة على الذات ولا يخرج عنها لان صفة الذات [illegible] السواد والتحيز شرط الوجود فاذا
انتفى الوجود [illegible] واذا انتفى التحيز انتفى الوجود قلنا [illegible] وهيئة السواد [illegible] عن صفة الذات
فان ذلك انما يمتنع لو امتنع كونه بالفاعل فاذا احتج [illegible] كونه بالفاعل الا كونه مقتضى عن صفة الذات
[illegible] سلمنا ان الوجود مقتضى عن صفة الذات [illegible] فلم لا يجوز زواله فانه لا يلزم من [illegible]
المقتضي وحصول الشرط ثبوت المقتضى لامكان [illegible] سلمنا لكن لم [illegible] امكان جعل الذات على صفات
متعددة [illegible] وعن ج بالمنع [illegible] على [illegible] الذوات في [illegible]
قول القادر اذا خصص بعض الذوات [illegible] واذا خصص بعضها [illegible] ارادة [illegible]
امتنع البقاء **البحث الرابع** في كيفية العلم بالمعدومات احتج [illegible]
[illegible] المستقبل [illegible] نقدر عليها [illegible]
[illegible] بان كل معلوم متميز وكل متميز [illegible] ذلك اذا ثبت هذا فالمعدوم
اما ان يكون بسيطا او مركبا اما الاول [illegible] وذلك [illegible] بامر موجود مثل ان
[illegible] نسبة [illegible] السواد الى البياض [illegible] المضادة [illegible] امور وجودية
[illegible] وان كان مركبا [illegible] اجتماع السواد والبياض [illegible]
[illegible] الوجود بان يعقل السواد والبياض [illegible] لا اجتماع الذي هو
امر وجودي [illegible] حاصل للسواد والبياض [illegible]

الموجود

الوجود وتقدم المركبات انما يتوقف [illegible] اما [illegible] اختلفوا [illegible] الى ان المعدوم يعلم
على صفة هو عليها في حال عدمه [illegible] ما [illegible] يخالف ما يخالف وقال فخر [illegible] انه
انما يعلم بامور مترتبة متجددة [illegible] الاولون بانا اذا علمنا المعدوم [illegible] حال عدمها [illegible]
يكون المعلوم من حال الجوهر غير المعلوم من حال العرض والمعلوم من حال السواد غير المعلوم من حال البياض وكذا باقي
الاجناس واذا ثبت هذا [illegible] صفة [illegible] غيره ويخالف ما يخالف ويضاد ما يضاد [illegible]
[illegible] المعلومية [illegible] الذي نسميه صفة او حالا او ذلك [illegible] لا يجوز
[illegible] مترتب الحصول [illegible] مخصوصا [illegible] والتماثل والاختلاف
امور حاصلة في الحال [illegible] والاختلاف ولا يعقل على امر متجدد وكذا التماثل [illegible]
[illegible] بالفاعل لانه متجدد وكذا كونه [illegible] مخصوصا [illegible] متجدد لا يجوز [illegible]
[illegible] على [illegible] الذوات [illegible] الاختلاف وان [illegible]
وهي [illegible] ذهنا [illegible] الاجسام [illegible] وجودها [illegible]
صورة [illegible] الجنس [illegible] لاجل صفات [illegible] عليها في حال العدم [illegible]
[illegible] لانه اذا كان المعلوم من حال الجوهر انه [illegible] صفة [illegible] ذلك الامر [illegible]
وذلك [illegible] المحال [illegible] في الاحالة [illegible] عدم التعقل بالوجود الذهني **البحث**
الخامس في حصر قسمة المعلوم الى الموجود والمعدوم اطبق اكثر العقلاء على ذلك وذهب قوم [illegible]
[illegible] المباحث العقلية الى اثبات واسطة بين الموجود والمعدوم
سموها الحال وتقريره [illegible] اذا علمنا امرا من الامور [illegible] الى الاثبات او الى النفي ولا
لا يخلو اما ان يضاف الى غيره اولا والثاني هو الذات [illegible] الثابت الذي يعلم غير مضاف الى غيره [illegible]
المعدوم [illegible] لانه ليس بثابت والصفة [illegible] معلوم مضافة الى غيرها والمضاف اما ان يكون متصورا
على [illegible] او يكون منفصلا [illegible] والحال [illegible]
[illegible] للذات [illegible] الذات [illegible] المنفصل
[illegible] الى غيرها [illegible] الصادر عن العلة [illegible] الحال [illegible]
واعلم ان الحال [illegible] الصفة [illegible] كل امر مضاف الى غيره سواء كان [illegible] متصورا
او غير متصور [illegible] والحكم [illegible] كان صادرا عن غيره سواء كان ذاتا او صفة [illegible] صفة لموجود لا
بالوجود ولا بالعدم [illegible] بالاحوال [illegible] لم يكن الحال [illegible] للمعدوم

كالجوهرية وتفصيل الاحوال مثال الاعراض التي لا تكون مشروطة بالحياة فانها لا توجب احوالا ولا صفة لمن قامت به كاللون و
الرائحة وغيرها الا الكون فانه يوجب حالة راجعة الى المحل وهي الكائنية واما الاعراض المشروطة بالحياة فانها توجب
احوالا عائدة الى الجملة فالعلم يقتضي لمحله البدني حالة هي العالمية وكذا القدرة وغيرها من الاعراض وانما اثبت
القاضي ابو بكر والجويني [illegible] في كل صفة قائمة بالذات سواء اشترطت بالحياة اولا فالاسودية
حالة معللة بالسواد وكذا باقي الاعراض لنا ان الضرورة قاضية بان كل معقول فاما ان يكون له تحقق اولا والاول
هو الموجود والثاني هو المعدوم وان من اثبت واسطة بينهما فقد كابر مقتضى عقله احتجوا بوجوه الاول ان الوجود وصف
مشترك بين الموجودات على ما تقدم [illegible] وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيكون الوجود مغايرا
للماهية لكن الوجود اما ان يكون موجودا او معدوما او لا موجودا ولا معدوما [illegible] والاول باطل والا لزم التسلسل فان الوجود
لو كان موجودا لكان مساويا للموجودات في الوجود [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل الثاني

[illegible]

البحث الثاني

[illegible]

واذا اسند الوجوب الى الواجب لذاته اما ممكنا او ممتنعا وهما محالان لان الوجوب متقدم على الوجود لانه عبارة
عن استحقاق الوجود واستحقاق الوجود متقدم على نفس الوجود فلو كان الوجوب وصفا ثبوتيا لزم ان يكون ثبوت الصفة
للماهية سابقا على ثبوت نفس الماهية وهو محال ج لو كان الوجوب ثبوتيا لكان اما نفس الماهية او جزءها او خارجا عنها والكل
باطل اما الاول والثاني فلان الوجوب عبارة عن استحقاق الماهية للوجود ومفهوم هذا المعنى نسبة الماهية الى الوجود ونسبة
الشيء متاخرة عنها فيكون هذا المعنى منافرا للاعتبار عن الماهية فلا يكون نفسها ولا جزءها واما الثالث فلانه
الخارج عن الماهية اذا كان صفة لها كان محتاجا اليها فيكون الوجوب بالذات ممكنا بالذات واحتاج الوجوب ... فللماهية
وجوب اخر فيلزم هذا الوجوب ويتسلسل ولان اقتضاء الماهية للوجود لو كان وصفا ثبوتيا لكان اقتضاء الماهية
لذلك الوصف ايضا زائدا عليه ولزم التسلسل د الوجوب نسبة بين الماهية والوجود وبينا ان النسبة عدمية احتج المثبتون
بوجوه ا استحقاق الوجود نقيض لا استحقاق الوجود ولا استحقاق الوجود امر عدمي فيكون استحقاق الوجود ثبوتيا والمقدمة
الاولى ظاهرة واما الثانية فلان لا استحقاق الوجود يصدق على الممتنع وهو واجب العدم وعلى الممكن وهو جائز
العدم فاذن لا استحقاق الوجود صادق على المعدوم والصادق على المعدوم عدمي لم يكن ثبوتيا لاستحالة اتصاف
المعدوم بالوصف الثبوتي فاذن لا استحقاق وصف عدمي فيكون الاستحقاق وصفا ثبوتيا ضرورة اختلاف النقيضين
بالسلب والايجاب ب استحقاق الوجود عبارة عن نسبة خاصة للماهية الى الوجود وتلك النسبة ليس عدما كحكم
العقل فان الشيء في نفسه واجب سواء اعتبره العقل اولا ولو جاز ذلك لجاز ان يكون ايضا الوجود وصفا ثبوتيا مع انه
في نفسه محقق محصل ... النسبة الخاصة الى الجهة الى الحصول ... ليست امرا ثبوتيا بل امرا عدميا ج الشيء ما لم
يجب وجوده فالوجوب ثبوتي على الوجود فانه لا بد من عدم جهة الاستحقاق على حصول المستحق وجهة المستحق في الواجب
هو كونه مستحق الوجود من ذاته ووجود الشيء سابق على اتصافه بالسلب فان الصفة السلبية لا تتقدم ولا تحصل
الا في انفسها مع تقيدها وتخصصها بالتخصص ... الموجود الموصوف بها فوجود الشيء سابق على سلب غيره
عنه واذا كان السلب ... متاخرا عن وجود الشيء وكان الوجوب متقدما عليه لم يكن سلبيا والا لكان متقدما متاخرا
معا د الوجوب تاكيد الوجود والشيء لا يتاكد بنقيضه فيكون الوجوب ثبوتيا ه الوجوب نقيض اللاوجوب ... الامتناع
عدمي والامكان الموصوف به ثابتا فيكون الوجوب ... والجواب ان الاستحقاق والوجود امر اعتباري ...
... واحد واذا كان امرا اعتباريا لم يكن موجودا ولا يلزم ان يكون نقيضه ثبوتيا كالامتناع
امر اعتباري ونقيضه يصدق على المعدوم ولان قولكم الاستحقاق يحمل على الممتنع والممكن وهما معدومان
مغالطة لان الممتنع ان كان ... لم يتحصل الممكن وصفه بالامتناع والوصف الثبوتي ولزم ان لا يكون ...
... للموضوع ولا الامتناع امرا معقولا ... الحكم بالامتناع على الممتنع الا ...

ان

ان الذهن يتصور ماهية ما يحكم عليها بامتناع حصول الوجود الخارجي لها فالمحكوم عليه بهذا الحكم هو تلك
الماهية المتصورة في الذهن والحكم هو امتناع حصول الوجود الخارجي لها فح يكون المحكوم عليه بالامتناع امرا ثبوتيا
في الذهن قال افضل المحققين اذا كان الوجوب سلبيا يلزم منه ان يكون نقيضه الوجود لانه يسلب ... عن شيء
... على الوجود لا يكون محل العدم عليه وايضا ان كان الوجوب في اللاوجوب ... جميع الاحتمالات
والوجود والعدم كذلك وكان المعدوم محمولا على اللاوجوب فلا يلزم ان يكون الوجود محمولا على الوجوب حملا كليا لانه
يجوز ان يكون بعض ما هو وجوب عدميا فان الممكن العام والممتنع يتصفان بالوجه المذكور والممتنع عدمي فلا يجب ان يكون كل ما
هو ممكن بالامكان العام وجوديا بل بعضه وجودي وبعضه عدمي وفيه نظر فان الوجود والعدم متناقضان
واذا صدق احدهما على شيء استحال صدق الاخر عليه فيصدق على بعضه النقيض بالممكن العام والممتنع فيه مغالطة
فان المراد ان الوصف ... اذا كان ثبوتيا كان نقيضه عدميا لا ما صدق عليه الوصف من الماهيات المتصفة
بذلك الوصف وفيه ب ان الصفات اللازمة للماهية والاحكام الثابتة لها لا تتوقف على وجود تلك الماهية
في الذهن او في الخارج بل هي مستندة اليها سواء فرضها فارض اولا فان الممتنع في نفس الامر ممتنع للذات
ماهية الممتنع يحكم بلوازمها عقلا لها الوصف بالامتناع لا يتوقف على الامتناع ثابتا في الخارج ولا يكون ثابتا في الخارج
غير مطابق للخارج بحيث يمكن حمله ... انه وصف لازم لها وكل لازم امر اقتضاه ماهية الممتنع وصف الامتناع
يكون الامتناع او الممتنع ثبوتيا في الخارج كذا البحث في الوجوب وفيه ج ان الوجوب حيث انه سابق على الاوصاف
الثبوتية لا يكون ثبوتيا وفيه د ان الوجوب تاكيد النسبة سواء كانت النسبة للوجود او للعدم فانه يدل على وثاقة الربط
اي محمول كان وكما يوكد الوجود كذا يوكد العدم وفيه ه ما مر والنقض بالامكان

البحث الثالث

في تقسيم الواجب الواجب اما ان يكون واجبا لذاته وهو الله تعالى لا غير واما ان يكون واجبا لغيره وهو كل ممكن ...
بالوجود اما الواجب لذاته فوجوبه ... انه امر اعتباري ومن ذهب الى ثبوته في الخارج منع من كونه خارجا عن
الذات لانه ان استقل بذاته امتنع ان يكون وصفا لغيره لعدم استقلال الوصف بذاته فانه لا يعقل الا تابعا للموصوف وان لم
يستقل كان ممكنا لانه لو فرض ارتفاع الموصوف ارتفع وكل ما كان قوامه موقوفا على غيره فانه لما هو هو مع قطع
النظر عن غيره يكون ممكنا وكل ممكن يصح عدمه فلو امتنع عدمه لم يكن ذلك الامتناع لنفس هو هو بل الامتناع بسببه
الذي هو الذات فيكون مترددا بين صحة العدم وامتناعه لكن صحة عدمه يستلزم صحة عدم الواجب ... وامتناع عدمه يستلزم
وجوب الذات فان وجوب المعلول تابع لوجوب العلة فيكون للماهية وجوب قبل هذا الوجوب ... ولو جاز لعلنا
الذات اقتضت لماهية ... وجوبا لم يكن بين الذات وبين ذلك الوجوب وجوب اخر ولزم البعض ... لزم نفي الوجوب عن
الذات بالكلية فثبت ان الوجوب بالذات يمتنع ان يكون خارجا عن الماهية والا لكان ... من المهية والاثنان ...

الواجب لذاته معنى وجهه ان يكون نفس الماهية والتحقيق ان النزاع ههنا فان من جعل الوجوب امرا اعتباريا سلم انه
ليس امرا خارجا عن الذات ولا جزءا منها ومن جعله نفس الذات ان قصد انه مفهوم الشيء هي كمفهوم الماهية او الوجود ...
الماهية نفس الذات لم يصب وان قصد انه ليس شيئا زائدا على الذات في الخارج فهو مسلم اما الوجوب بالغير فانه معلول
لذلك الغير فيصح ان يكون خارجا عن الماهية لانه وجوب الوجود وصف للوجود والوصف منفصل عن الموصوف
فلا يمكن حمله عليه ولان الواجب لذاته يشارك سائر الموجودات في الوجود ويخالفها في الوجوب وما به الاشتراك
غير ما به الامتياز فالوجود غير الوجوب ولانا ندرك تغاير قولنا موجود وواجب وبين قولنا موجود موجود
ولو كان الوجود هو الوجوب لم يبق بينهما فرق فثبت ان الوجود مغاير للوجوب فان لم يكن بينهما تلازم
امكن انفكاك احدهما عن الاخر فيجوز تحقق الوجود مجردا عن الوجوب فيخرج الواجب عن كونه واجبا معه ويجوز
تحقق الوجوب مجردا عن الوجود فيوجد الموصوف ... بصفة لم يلازمها فاما ان يكون الوجود علة ... او
يكون الوجود ملزوما فكل موجود واجب معه ويلزم ... الوجوب لصدوره معلولا فلزم اتعاد
الواجب والتسلسل لان المعلول واجب لعلته فيتسلسل هذا الوجوب وجوب اخر او يكون الوجود لازما وهو محال
والا جاز الدور ولان الوجوب نعت للوجود فلو كان الوجود تابعا لزم كون الوجود تابعا متبوعا او يكون
معلولا لعلة واحدة لان تلك العلة ان كانت موصوفة بهما كان ما الموجود ولا واجب علة الوجوب والوجود
فالمعدوم الممكن علة للموجود الواجب نفسه فيلزم كون الوجوب معلولا ولو كانت صفة لها عاد الاشكال
في كونه كذلك اللزوم او لا موصوفة ولا صفة فيكون الموجود الواجب لذاته مفتقرا الى علة منفصلة عنه
لا ما قيل الشيء اذا اخذ بشرط وجوده صار ممتنع العدم وما كان منافيا للعدم كان منافيا للامكان العدم والوجود
فاذن الوجود من حيث هو وجود يمنع الامكان وما كان منافيا للامكان لزمه الاستغناء عن المعطي
فالوجود بشرط الوجود عن الماهية اولى ان يمنع الامكان لان الشيء الذي له اعتبار الامكان اذا اخذ مع الوجود
دخل في الوجوب ... لا اعتبار له الا الوجود فهو اولى بالوجوب فالتغاير بين الوجود والوجوب اعتباري
لانا نمنع كون الوجوب والامكان والامتناع امورا معقولة تحصل في العقل من اسناد المتصورات
الى الوجود الخارجي وهي في انفسها معقولات تحصل بشرط الاسناد المذكور وليست امورا متحققة في الخارج
بحيث يحمل عليها التعين بانها اما علل للامور المستندة اليها او معلولات لها كان تصور زيد لو كان
معلولا لمتصوره لاكتفى علة لزيد ولا معلولا له وكذا الشيء واتصافه بالخارج هو كونه بحيث اذا عقل عاقل
مستندا الى الوجود الخارجي لزم في عقله معقول اسمه الوجوب ولما كان الوجود معقولا بالتشكيك لم يجب
تساوي مقتضياته فان المقال المشتركة على سبيل التشكيك لا يجب استلزام بعضها شيء استلزام غيره ذلك البعض

لذلك

لذلك الشيء فان نور الشمس يستلزم زوال العشي وساير الانوار لا يقتضيه لكن النور مشترك بين نورها وساير
الانوار بالتشكيك وفيه نظر فان المشترك لو صدق عليه اشتراك معنوي واذا اقتضى لذاته شيئا وجب وجود
ذلك الاقتضاء في جميع موارده اما اذا اقتضى لا لذاته بل لاجل انضمام ما حصل في الاجلال فلم يجب عموم
الاقتضاء وزوال العشي لا يستند الى النور المطلق بل الى النور المستند الى الشمس خاصة لشدتها ولمح حصر
به حصل باعتباره مخالفة ساير الانوار والتحقيق في ذلك كله ما قلنا اولا من كون الوجوب اعتباريا

البحث الرابع

في خواص الواجب لذاته وهي عشر الاولى انه لا يمكن ان يكون الشيء الواحد واجبا لذاته
ولغيره معا لان كل ما بالغير فانه يرتفع بارتفاع ذلك الغير وما بالذات لا يرتفع بارتفاع الغير فلو كان
الواحد واجبا لذاته ولغيره معا لزم ارتفاعه عند ارتفاع ذلك الغير بالنظر الى كونه واجبا بالغير وعدم
ارتفاعه عند ارتفاع ذلك الغير بالنظر الى كونه واجبا لذاته فيجتمع فيه النقيضان ولان الواجب لذاته مستغن
عن الغير اذ معنى الوجوب استحقاق الوجود لذاته او عدم توقفه على الغير والواجب لغيره مفتقر الى ذلك الغير لاستحالة
وجود المعلول بدون علته والجمع بين الحاجة في الوجود والاستغناء عنه محال وهذا حكم عام في البرهان الثانية انه اي الواجب
لذاته بسيط لا تركيب فيه عن غيره والا لكان ممكنا والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان كل مركب مفتقر
الى اجزائه والاجزاء مغايرة له فيكون مفتقرا الى غيره وكل مفتقر ممكن واما بطلان التالي فلا مساغ ... اجتماع النقيضين
لا يقال يجوز ان يكون جزء الواجب واجبا فلا يستوعب اجزاء الغير وعند وجود ذلك الجزء ... حصول المركب فلا يكون مفتقرا
الى الغير لا في ماهيته ولا في اجزائه لانا نقول المركب من حيث الامكان فان كل مركب ممكن بالضرورة لافتقاره الى
اجزائه المغايرة له فلا يكون المركب واجبا وقد فرضناه واجبا هف الثالثة ان الواجب لذاته لا تركيب فيه عن غيره
لان المركب اما معنوي او خارجي والقسمان باطلان اما الاول فلانه انما يحصل من الجنس والفصل ووجود ا
الوجود يستحيل ان يكون جنسا والا لافتقر الى الفصل ويستحيل ان يكون فصلا لاحتياجه الى الجنس والصورة محتاجة الى
المادة نوعا ما من الافتقار والواجب الوجود لا يفتقر الى الغير واما الثاني فلانه لا بد من ان يفتقر الى كل من الاجزاء
وهو ممتنع في واجب الوجود الرابعة الواجب لذاته لا يكون وجوده زائدا عليه والا لزم ان يكون ممكنا لافتقار وجوده
الى ماهيته وسيأتي البحث في ذلك انشاء الله تعالى الخامسة الواجب لذاته لا يكون وجوبه زائدا عليه وقد تقدم السادسة
الواجب لذاته لا يكون مشتركا لشيء والا لزم تركبه لكون كل واحد منهما لاشتراكهما في الوجوب الذاتي محتاجا الى ما به امتياز كل منهما
عن صاحبه ... مغاير لما وقع به الاشتراك فيكون كل واحد منهما مشتملا على ما به الاشتراك وما به الامتياز فيكون
مركبا فيكون ممكنا ولان الوجوب ان لم يكن بينهما تلازم امكن انفكاك كل واحد منهما عن صاحبه فيكون اجتماعهما معلولا
لعلة منفصلة هف وان كان بينهما تلازم فان استلزمت الماهية الوجوب كان الوجوب معلولا هف وان كان ... يكون

ان الوجوب مستلزما للماهية

بالعكس لزم المطلوب اذ يكون كل واجب هو هو فالبس هو لم يكن واجبا العرض بان الوجود ليس في ص
موسا والازم الى وكذا النقص في لان الواجب شارك الممكن في الوجود وبين له في الوجوب بوجود التسم
ولان الاشتراك ههنا لفظي لا معنوي ولان الوجوب وصف لا جزء فلا يلزم من الاشتراك في الاوصاف التركيب
ولان الامتياز بعارض فلا يكون مركبا والجواب البحث في مفهوم واجب الوجود ولا يمكن ان يكون وصفا عارضا
والاشتراك في الوجود لو كان لفظيا وصفا عارضا فلا يلزم التركيب والاشتراك ههنا معنوي لان المفهوم واحد
فلما فرض اشتراكه فيه والوجوب اذ احملناه وصفا لم يلزم كون الواجب وصفا والبحث في الواجب على انا اخذنا
مفهوم الواجب وحملناه منظورا فيه لا من وجه والامتياز اذا كان بعارض امكن زواله فيخرج هذا الواجب
عن كونه واجبا منه قال افضل المحققين كونه مستلزما الهوية الوجوب خلف فيه نظر لان الخلف يكون لو كان
الواجب معلول الغير لا الوجوب اما ان كانت هويته مستلزمة لوجوبه وكان وجوبه محتاجا الى هويته
لم يلزم منه كون الهوية معلول الغير بل يلزم منه كون الهوية غير واجبة بالذات في انا يكون واجبة بصفة بعضها
ذاتها وفيه نظر لان امكان الوجوب يستلزم امكان الواجب فان الواجب انما هو واجب بذلك الوجوب
فاذا امكن زواله امكن خروج الواجب عن كونه واجبا فلا يكون واجبا لذاته وكون الهوية واجبة بصفة بعضها
ذاتها يستلزم الدور لان وجوب الصفة تابع لوجوب الموصوف فلا يمكن ان يكون منشأ عام اجاب عن المعارضة
بكون الواجب مساويا للممكن في الوجود بان اشتراكهما في الوجود ليس بالتواطؤ وفيه نظر فان قصد اشتراك وجود
امرين في واجب الوجود يستلزم التركيب وانما الجواب الحق ما ذكرناه من ان الاشتراك في الصفات لا يلزم منه التركيب
ثم قال والواجب ان يقول الواجب لذاته يستحيل ان يكون محمولا على اثنين لانه اما ان يكون ذاتيا لهما او عرضيا
لهما او ذاتيا لاحدهما عرضيا للاخر فان كان ذاتيا لهما فالخصوصية التي بها امتاز كل واحد من الاخر
لا يمكن ان يكون داخلا في المشترك والا فلا امتياز بل خارج عنه مضافا الى المعنى المشترك فان كان في كل واحد
منهما كان كل واحد منهما ممكنا من حيث هو موجود ممتاز عن الاخر وان كان في احدهما الحكم في الرجل كان عرضيا
لهما او لاحدهما لم يوجد في ذاته لا يكون واجبا لا بالذات الواجب لذاته هو المعنى المشترك فقط لانا نقول المعنى المشترك
لا يوجد في الخارج من حيث هو مشترك من غير مخصص بل اشتراكه لا ينافي المخصص بل مع كل واحد منهما المخصص بالنسبة
الاخر لانا نقول سلب الغير لا يحصل الا بعد حصول الغير فيكون كل واحد منهما بعد حصول الغير فيكون ممكنا انه يقع
وقوع لفظ الواجب على الواجب لذاته والواجب لغيره بالاشتراك اللفظي والا لزم تركيب الواجب لذاته فيكون ممكنا
ولان الغير المشترك ان كان غير مانع من الغير لم يكن تمام ماهية الوجوب بالغير عارضا للغير معه وان كان مانعا
لم يكن تمام ماهية الوجوب بالذات غير مانع من الغير عرض [illegible] المشترك في الفصل

المحصور

المحصور لا يلزم من كون الوجوب مشتركا بين الوجوب بالذات والوجوب بالغير كون الوجوب بالذات مركبا لان تعقل الوجوب بالذات
لا يتوقف على تعقل غير الذات اذ الوجوب بالغير يتوقف تعقله الى انضياف تعقل الغير الى تعقل الوجوب ثم لو
كان الوجوب الذي هو امر حاصل في العقل عند اسناد متصور الى الوجود الخارجي مركبا لم يلزم منه تركيب
المسند اليه كما لا يلزم من كونه محتاجا الى موصوف به كون الموصوف به محتاجا الى الغير والامتناع مشترك بين
الامتناع بالذات والامتناع بالغير ولا يلزم من تركيبه تركيب الممتنع لذاته الذي يكون نفيا محضا وقوله المشترك
ان كان مانعا عن الغير لم يكن تمام ماهية الوجوب بالغير عارضا للغير معه فيه نظر لانه لا يلزم منه الخلف لان استغناء
الجزء لا يلزم استغناء المركب فانه لا يلزم من افتقار الى افتقار المركب وفيه نظر فان كل معنى معقول كلي اذا اخذ
مختصا استدعى تركيبا عقليا وقد وقع به الاشتراك وما وقع به التخصيص سواء كان ذلك الكلي جنسا او نوعا
فان افراد النوع مشتركة في معنى كلي اذا اخذ مع مشخصات خاصة كان المجموع مركبا من ذلك المعنى الكلي ومن التشخص
والوجوب ههنا اخذ مشتركا فيكون الوجوب بالذات مركبا منه ومن قيد الخصوصية وقوله الوجوب بالذات لا يتوقف تعقله
على الذات لا يصح الدليل فان الذات مغايرة للوجوب والتركيب لم يلزم من الافتقار الى تعقل غير الذات بل من
وجوب وجود مخصص زائد على القدر المشترك ثم قوله انه غير مفتقر الى تعقل غير الذات ممنوع بل مفتقر الى تعقل
نسبة الى الذات وهي امر مغاير لذلك المعنى الكلي كافتقار الوجوب بالغير مفتقر الى انضياف تعقل الغير الى تعقل
الوجوب قوله تركيب الوجوب لا يلزم منه تركيب المسند اليه فلا نسلم بل يلزم منه امكانه على ما تقدم قوله كما لا يلزم
من كونه محتاجا الى موصوف به كون الموصوف به محتاجا الى غيره فلما نسلم انه لا يلزم من احتياج الصفة احتياج
الموصوف لكن ههنا يلزم ذلك فان الموصوف انما هو واجب بهذه الصفة فاذا كانت علة كان الموصوف كذلك
التركيب العقلي كما هو ثابت في الواجب كذا الممتنع وكونه نفيا محضا لا ينافي التركيب العقلي وقوله لا يلزم من استغناء
الجزء استغناء المركب فلما نسلم لكنا نحن ادعينا ان المشترك اذا كان غير مانع لم يكن تمام ماهية الوجوب بالغير
عارضا للغير وهو صحيح فان العارض حينئذ لا يكون تمام الماهية بل جزءها والقصد فان الوجوب المشترك حينئذ يكون جنسا
فاذا انضم الفصل الى الغير كان الجنس الذي هو معلوله اولى بالافتقار والقصد الواجب لغيره هو الذي يجب وجوده
عند حصول ذلك الغير فاذا كان الوجوب المشترك بين هذا الممكن وبين الواجب لذاته مستغنيا عن الغير كان ذلك الممكن مستغنيا
عن الغير مع انه ممكن الواجب لذاته واحد في جميع صفاته الحقيقية لامتناع افتقاره الى الغير على ما تبين واما
الصفات الاضافية فانها امور اعتبارية متوقفة على المضاف وليست حاصلة في الخارج بل في الذهن فيجوز توقفها
على الغير ولا يلزم ذلك عنا به الى نفيه الواجب لذاته لا يمكن عدمه والا لم يكن واجبا لذاته اذ معناه هو الذي
لا يمكن عدمه وقيل لو صح عليه العدم لكان وجوده متوقفا على عدم سبب عدمه والمتوقف على الغير ممكن بالذات

[illegible]

افضل المحققين هذا ممنوع عند الحكماء لانهم يقولون الواحد من حيث هو واحد لا يكون مصدرا للكثير وواحد دون سائر النعوت
واجبة لوجوب تلك الهوية ومعناه ان صفاته الممكنة ممكنة لذواتها فالواحد لا يكون الا الذات مع انتفاء الوصف
لا يكون الا واحدا ومع الصفات يكون كثيرا وهذا الشرح اذ هب اليه الحكماء والمتكلمون الا الاشاعرة كما تبين
شرحه وقوله الوحدة خصصت لتلك الهوية واذا اخذ مع الوحدة لم يبق واحدا يجري نحو ما مر ثم يقول
اذا علم الان ان الواحد كان ذلك الواحد مع عليه اثنين فان الوحدة هي بعض العقل بعدم انقسام تلك
الهوية **الفصل الثالث** في مباحث الامكان **الاول** الممكن له امران احدهما انه ليس في ذاته اقتضاء الوجود
ولا اقتضاء العدم وهو اعتبار مغاير لاقتضاء العدم فان اقتضاء العدم يدخل في الممتنع بخلاف عدم اقتضاء
الوجود والعدم والثاني احتياجه في وجوده وعدمه الى الغير هذا الاعتبار الثاني معلول للاول وبينهما فرق
فانا اذا امكننا علمنا بالحاجة الى الغير طلب العقل لذلك علة فان علل العدم اقتضاء الوجود والعدم قبح بذلك واما
يصح التعليل لو تغاير الاعتباران ولان عدم اقتضاء ذاته للوجود والعدم اعتبار هل هو من حيث هو مع قطع النظر
عن وجود غيره وعدمه واما تعلقه بالغير فبوقوعه عليه فذلك اعتبار حاله بالنسبة الى الغير **البحث الثاني**
في اقسام الامكان بالنسبة الى الضرورة كالعدم بالنسبة الى الحصول ولما كانت اقسام العدميات باعتبار ما
الملكات كان الامكان باعتبار الضرورة في التقسيم ولما كانت الضرورة اما ذاتية او غير ذاتية والذاتية اما بالنظر
الى الوجود او بالنظر الى العدم كان سلبها كذلك فالامكان وضع في اللغة باز اسلب الضرورة فان سلب ضرورة
ضرورة الوجود كان امكانا عاما سلبيا ولو سلب ضرورة العدم كان امكانا عاما ايجابيا ولو سلب
الضرورتين معا كان امكانا خاصا وان سلب الضرورة الذاتية والمشروطة كان امكانا اخص ولو
اخذ ذلك باعتبار المستقبل كان امكانا استقباليا فالامكان العام ان اخذ بالنظر الى الوجود
كان ممكن الوجود هو الذي لا يمتنع وجوده وهو يشمل امرين وجوب الوجود وامكان الوجود والعدم
ولو اخذ بالنظر الى العدم كان ممكن العدم هو الذي لا يجب وجوده وهو يشمل امرين وجوب العدم اعني
الممتنع وامكان الوجود والعدم والاشياء بحسب هذا الاعتبار قسمان ممكن وضروري مقابل له واما الامكان
الخاص فانه يقابل الضروريين معا وكانت الاشياء بحسبه ثلاثة واجب وممتنع وممكن خاص وتصدق عليه الامكان
باعتبارين احدهما دخوله تحت الاول والثاني الوضع بازائه واعلم ان الامكان عند الاوائل يقال بالاشتراك
اللفظي على معنيين احدهما ما يقابل الامتناع وهو الامكان الراجع الى الماهية وهو عندهم صفة عقلية
يوصف بها كل ما عدا الواجب والممتنع من المتصورات والثاني الاستعداد وهو عندهم صفة موجودة من جملة
انواع مقولة الكيف عرض غير ثابت يعد وجود المستعد الى الغير **البحث الثالث**

في ان الامكان العام سلبي الحق انه اعتبار عقلي لا تحقق له في الاعيان والا لزم التسلسل واللازم باطل فالملزوم مثله
بيان الشرطية ان كل ثابت فاما واجب او ممكن فلو كان الامكان ثابتا لكان احدهما فيكون له امكان ازائد
على وجوده الى ما لا يحصى بل التسلسل ولان صحة وجود الماهية سابق على حصوله فذلك الحصول لو كانت صفة
ثبوتية لكان ثبوت الصفة الثابتة للشيء سابقا على ثبوت الشيء في نفسه ولانه محمول على الممكن الخاص الذي يكون ان
يكون معدوما والحمل على العدم كان عدميا فالامكان العام عدمي ولان المفهوم منه سلب الضرورة وسلب
الضرورة داخل تحت مطلق السلب ولان امكان الوجود هو بعينه امكان العدم اذ مفهوم كل واحد منهما امكان
العدم عدمي لا اتصاف العدم به فيكون امكان الوجود كذلك احتج المخالف بانه نقيض الامتناع العدمي
فيكون ثبوتيا والجواب كما انه نقيض الامتناع باعتبار فكذا هو نقيض الوجود باعتبار فيكون عدميا والحق انه
اعتبار عقلي وحكم ذهني يتعلق بنسبة المحمول الى الموضوع واعلم ان الامكان العام ليس بشيء فكذا الجنس وهو
ظاهر فان العدمي لا يتقوم بغيره ونحوها انه امر اعتباري ولانه لو كان جنسا لكان امتياز الواجب عن الممكن بفصل
فيكون الواجب مركبا **البحث الرابع** في ان الامكان الخاص سلبي اكثر الاوائل على ان الامكان الخاص ثبوتي واحتج
ابن سينا عليه بانه لو كان عدميا لما بقي فرق بين قولنا لا امكان له وبين قولنا امكانه عدمي لعدم الامتياز في العدميات
ولما كان الفرق ثابتا وجب ان يكون الامكان ثبوتيا وهذه الحجة غلط الاختلال فان الملازمة كاذبة لان الفرق
واقع في العدميات كالوجود ثابت ومنقوضة بالامتناع فان الحجة التي ذكرها في الامكان آتية في الامتناع اذ نقول
ان نقول لولا ان الامتناع ثبوتي لما بقي فرق بين قولنا لا امتناع له وبين قولنا امتناعه عدمي ولما لم يدل ذلك على
ثبوت الامتناع فكذا الامكان ثم الذي يدل على كونه عدميا وجوه الاول ان كان الامكان ثبوتيا لزم التسلسل او
وجوب الممكن لذاته والتالي باطل فتعين كذا المقدم بيان الشرطية انه لو كان ثابتا لكان مشاركا لغيره
من الموجودات في الوجود وامتاز عنها بخصوصية وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيكون وجوده زائدا
على ماهيته فاتصاف ماهيته بوجوده اما ان يكون واجبا او ممكنا فان كان واجبا لزم كون الممكن الموصوف بالامكان
اولى بالوجوب لان شرط الواجب لذاته واجب ولان وجوب الامكان غير معقول اما اولا فلانه صفة والصفة
لا تعقل قائمة بذاتها بل قائمة بغيرها فلا يعقل وجوبها واما ثانيا فلانه امر نسبي لا يعقل الا بعد ثبوت منتسبيه
وان كان ممكنا كان له امكان زائد على ماهيته لانه نسبة بين ماهيته ووجوده والنسبة مغايرة للمنتسبين وهو نحو
فيكون له امكان اخر وهكذا واما بطلان التالي فظاهر اعترض افضل المحققين بان الامكان امر عقلي فلهما اعتبر
العقل للامكان ماهية ووجودا حصل فيه امكان الامكان ثم انقطع عند انقطاع الاعتبار فان كون الشيء
معقولا لا يقتضي العقل وجوده ولا وجوده غير كونه آلة للعاقل ولا يقتضي من جهة ما هو آلة

لتعقله بل انا نقول مثلا العاقل يعقل السماء بصورة في عقله ويكون معقوله السماء الا انه حينئذ في الصورة
التي بها يعقل السماء والحكم عليها بالحكم بل يعقل ان المعقول بتلك الصورة هو السماء وهو جوهر ثم
اذا نظر في تلك الصورة اى جعلها معقولا منظورا اليها لا انه في النظر الى غيرها وجدها عرضا موجودا
في محل هو عقله ممكن الوجود وهكذا الامكان هو كالة للعاقل بها يعرف حال الممكن في ان وجوده
كيف يعرض لماهيته ولا ينظر في كون الامكان موجودا او غير موجود وجوهرا او عرضا او واجبا او ممكنا
ثم ان نظر في وجوده او امكانه او وجوبه او جوهريته او عرضيته لم يكن بذلك الاعتبار امكانا للشيء
بل كان عرضا في محل هو العقل وممكنا في ذاته ووجوده غير ماهيته واذا تقرر هذا فالامكان من
حيث هو امكان لا يوصف بكونه موجودا او غير موجود او ممكنا او غير ممكن اذا وصف بشيء من ذلك لا
يكون في ذلك امكانا لم يكن له امكان آخر وهذا الكلام على طوله لا يفيد مطلوبه بل هو مسلم لما قلناه فانه اذا
كان امرا عقليا كان عدميا في الخارج لا تحقق له فيه وهو المراد ثم قوله اذا اعتبر العقل للامكان ماهية
ووجودا حصل فيه امكان امكان ان قصد بذلك ثبوتا ووجودا خارجيا لزم التسلسل ولكن لما كان
عقليا وموضوعا فلا ولا ولم يقصد بذلك ثبوت وجود ذهني فهو مسلم ولكن لا نتنازع في الثبوت الذهني
ولم يقصد انه موجود في الخارج باعتبار كونه ثابتا في الذهن وعرض له امكان آخر ذهني فهو مسلم لما قلناه
الثالث لو كان الامكان ثبوتيا لزم احد محالات اربعة اما كون الامكان جوهرا او قيام الموجود بالمعدوم
او قيام الصفة بغير الموصوف او سبق الوجود على الامكان في الكل باطل فالمقدم كذلك بيان الشرطية ان الامكان
الثابت للحادث اما ان يثبت قبل وجوده او لا فان كان الثاني لزم سبق الوجود على الامكان وان كان الاول فاما
ان يكون قائما بذاته فيكون جوهرا اذ لا معنى للجوهر الا المستغني في وجوده عن محل يقومه واما ان يكون قائما بغيره وذلك
الغير اما الموصوف فيلزم قيام الموجود بالمحل المعدوم او غيره فيلزم قيام الصفة بغير موصوفها واما بطلان التالي فلما
فظاهر فان الامكان امر نسبي يتوقف على ثبوت المنتسبين فلا يعقل جوهرا مستقلا بذاته وكذا قيام الموجود
بمحله المفروض فانه يستلزم سبق الامكان على الوجود فان الشيء ممكن ان يوجد ثم يوجد بناء على انه لا يوجد ثم يعدم
وجوده ويجوز قيام الموجود بالمعدوم لجوز اتصاف الاجسام عند عدمها بالالوان والاعراض وذلك
يبطل ... ويجوز قيام الصفة بغير الموصوف لجاز ان يكون زيد عالما قادرا اذا قام العلم والقدرة بغيره
وقدرته ... وذلك ظاهر البطلان اعترضه افضل المحققين بان امكان الشيء قبل وجوده حال
في موضوعه فان معناه كون ذلك الشيء في موضوعه بالقوة وهو صفة للموضوع من حيث هو فيه وصفة الشيء من حيث
هو بالقياس اليه فبالاعتبار الاول يكون عرضا في موضوع وبالاعتبار الثاني يكون كاضافة المضاف اليه ... لكن

وجود هذا الشيء الذي يفرض ... لم يلزم امكانه الغير بذلك الغير ولان الامكان صفة للمتصور المستند الى
الوجود الخارجي والشيء حال عدمه يكون متصورا فيكون موصوفا بالامكان وفي الجواب ان موضوع الشيء قبل
فلا يعقل قيام صفة الشيء به اللهم الا ان يقول ان الموضوع لما كان محلا للشيء كان محلا لصفاته وعلة في
تحصيل قيام تلك الصفات بذلك الموضوع بالاستقلال وانما يقوم به شيء القيام موصوفها به لكن قيام هو
به يستند على وجوده فيلزم ان يكون قبل وجوده لا صفة له في موضوعه ثم قوله انه صفة للموضوع من حيث هو
فيه وصفة الشيء من حيث هو بالقياس اليه ضعيف فان الشيء الواحد لا يمكن ان يكون وصفا لامرين متغايرين بل انما
يوصف المنسوب اليه فلا يعقل قيامه بالاستقلال في موضوعه وقوله ولما لم يكن وجود مثل هذا الشيء
الذي يفرضه لم يلزم امكانه الغير بذلك الغير ضعيف لان امكانه انما يقوم بذلك الغير على القيام بذلك
الغير كما يقام بخصوص الامكان بالقيام بالغير ممنوع فان كل حادث على الاطلاق يسبقه امكان وجوده لا
محال الحوادث منحصرة في الصور والاعراض والمركبات لانا نقول سيأتي بطلان ذلك في باب الحدوث ان شاء الله
وقوله الامكان صفة للمتصور المستند الى الخارج والشيء حال عدمه يكون متصورا فيكون موصوفا بالامكان مسلم لكن
فانا ما سمينا الا اثبات كون الامكان امرا اعتباريا لا تحقق له في الخارج الرابع لو كان الامكان ثبوتيا لزم تأخر
الشيء عن المتأخر عنه في المرتبة بالفرض فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الامكان امر اضافي يتوقف وجوده على
وجود مضافيه فيكون متأخرا عن ثبوت الماهية والوجود فيكون الوجود المتأخر عن الامكان متقدما عليه
اعترضه افضل المحققين بان الامكان من حيث كونه صفة اضافية انما يتحقق عند ثبوت المضافين ولكن يكفي ثبوتهما في العقل
ولا يحتاج ذلك الى تقدمهما عليه في الخارج لكنه من حيث تعلقه بموضوعه الثابت في العقل امر وجودي في الخارج يستدعي
لا محالة موضوعا موجودا في الخارج وليس يجب ان الاضافات التي يوجد المضافات فيها ... لان الاضافات بل
في الخارج يجب ثبوت مضافيها واذا انضاف المضافان في العقل لم يكن ثبوت الاضافة في الخارج فلا يكون للامكان
ثبوت في الخارج بل في العقل وهو المطلوب وقوله لكن من حيث تعلقه بموضوعه الثابت في العقل امر وجودي في الخارج
يستدعي لا محالة موضوعا موجودا في الخارج ضعيف لان موضوعه الماهية والوجود وهما عقليان على ما فرضهما
فكيف يتعلقان بامر خارجي قبل وجودهما فيه الخامس لو كان الامكان ثبوتيا لزم تسلسل المواد وثبوت المادة
للمجردات والتالي باطل فالمقدم كذلك بيان الشرطية ان الصور والاعراض كما انها ممكنة كذلك المواد والنفوس
والعقول ممكنة ايضا فان استدعى الامكان الاول موضوعا استدعى الثاني اعترضه افضل المحققين بان كل
امكان فهو بالقياس الى وجود والوجود اما بالعرض كوجود الجسم ابيض او بالذات كوجود الساهر ابيض كالامكان
بالقياس الى وجود بالعرض فهو يكون الشيء بالقياس الى وجود شيء آخر له او بالقياس الى الصيرورة موجودا او كالامكان

الحكم لكن لم يكن ابيض او بوجود الساهر او بعدال الممكن لم يصر حادثا والممكن لم يصر موجودا قال الفعول
وظاهر ان جميع هذه الامكانات محتاجة الى موضوع موجود معها وهو محلها واما الامكان بالقياس الى
وجود بالذات فيكون الشيء بالقياس الى وجوده ولا محلا له لم يكن ذلك الشيء يوجد في موضوع او مادة او مع
مادة كالنفس الساهر الممكن لم يوجد او يكون كذلك الصورة والنفوس وحكم هذا الامكان في الاحتياج الى الموضوع
حكم الاول وان لم يكن موضوعه حاملا لوجود ذلك الشيء واما ما لا يكون كذلك بل يكون ذلك الشيء قائما بنفسه لا علاقة له
بشيء من الموضوع والمادة فانه لا يكون حادثا الا بسبق امكانه ولا يمكن ان يتعلق بموضوع دون موضوع اذ لا
علاقة له بشيء فامكانات الحوادث يكون قبل وجودها ويعبر عنها بالقوة فيقال هذا الموجود فيه مراد اي
بالقوة وهي تحصل بالقرب والبعد وتزول عند خروج الوجود اليه بالقوة الى الفعل وانما يعم اسم الامكان
عليها بالتشكيك واما امكانات الموجودات الممكنة في انفسها فهي امور لازمة لماهياتها عند تجردها عن الوجود
والعدم بالقياس الى وجوداتها وكذلك الوجوب والامتناع وبه ظهر الفرق بين الامكان عند تعلقهما في
الخارج وان الامكان مثل هذه الاشياء المجردة صفة لماهياتها المجردة عن الوجود والعدم في العقل وهي من حيث
وجودها في العقل موضوع وكل امكان بهذا الاعتبار يكون في موضوع وهو انه صفة لوجود ايها وتكثر
بهذا الاعتبار كاضافة المضاف اليه والجواب قد بينا ضعف حلول امكان الشيء في موضوعه المغاير له
الموضوع والحال الاعلى سبيل التبعية في بلزم المحذور الذي قررنا وقوله الا انكم كذلك لا يكون حادثا الا بسبق
امكانه قلنا الامكان سابق اما بالزمان او بالذات قطعا لكن لا في الخارج لما بينا من كون الامكان امرا اعتباريا
وحمل الامكان على ما ... بالتشكيك لا يفيده شيئا على تقدير ثبوته وباقي كلامه سبق جوابه السادس لو كانت الامكانات
ثبوتية لزم وجود ما لا يتناهى دفعة مع ترتب عللي والتالي باطل لما سيأتي في بطلان التسلسل فالمقدم مثله بيان
الشرطية ان الحوادث غير متناهية في المستقبل فيكون لها امكانات لا نهاية لها لكان الحوادث غير متناهية
امكاناتها وهو محال لان هذه الامكانات لا يمكن اجتماعها فان الامكان من حيث طبيعة الامكان لا يحصل وانه
ومن حيث المادة الحاملة لها لا يحصل لها اختلاف الامكانات المتباينة الا باختلاف ما هي امكاناته
وهي الحوادث المعدومة ويستحيل امتياز الامكانات بالاضافة الى اشياء معدومة ولا يمكن امتيازها باعتبار
الذهن فان الاشياء المحصلة في الاعيان لا يحيط بامتيازها امور عقلية ذهنية ويقال الامكانات الغير متناهية
اذا كانت حالة في مادة وحسمناها بنصفين فان بقي في كل واحد امكانات غير متناهية لم يختص بعضها كالامكانات
الاولى لزم قيام الشيء الواحد بمحلين وهو غير معقول ولم يحصل في كل واحد منهما امكانات او غير متناهية
احتاجت عندكم الى امكانات اخر غير متناهية ولم يبق في كل واحد منهما امكانات متناهية كان المجموع متناهيا

ولو كانت الامكانات ثبوتية لكانت اما غنية عن المؤثر او محتاجة اليه والقسمان باطلان فالمقدم باطل بيان بطلان
الاول ان كل موجود لا يكون واجب الوجود فهو محتاج الى السبب وبيان بطلان الثاني ان المؤثر انما يؤثر في الماهية او فيما
يوجد الثاني محال لان الامر الخارجي لا يعقل صفة لغيره الا بعد ان يكون ذلك الشيء قابلا لها فاذن هذه الامكانات الحاصلة
غير ماهياتها لم يكن الماهية قابلة لها او ذلك القبول هو الامكان فتقبل الامكان امكان آخر ويتسلسل الى غير النهاية للامكان
فالحاصل من الفاعل الخارجي ذلك والحال الثاني او لا امكانه ... ذلك الشيء قابلا وفاعلا معا عندهم وانا بينا ان العلة تتقدم
على المعلول في الوجود فلو كانت الماهية علة لوجود الامكان لكانت الماهية موجودة قبل وجود امكانها وهو باطل وانما
قلنا ان الامكان سابق على الوجود لانه يلزم وجود الوصف قبل وجود الموصوف وهو باطل البحث الخامس
في كيفية عروض الامكان الامكان امر عقلي واضافة ذهنية يحكم به العقل على الغير عند قياسه الى وجوده
او الى وجود شيء آخر له لا مطلقا فانه لا يحكم به على الواجب لذاته ولا على الممتنع لذاته وانما الحكم به على ماهية لا يجب لها
احد الامرين اعني الوجود او العدم فاذا نسب العقل الوجود الى هذه الماهية حكم بالامكان ثم لو فرض العقل هذه
الماهية متصفة بوجودها او وجود سببها او مع عدمها او عدم سببها لم يحكم لانه كالضرورة فان الماهية مع الوجود
بشرط وجوده وكذا مع وجود سببها واذا اخذت مع العدم صارت ممتنعة وكذا مع عدم سببها ولم يكن الوجوب والامتناع
هنا عن ذاتهما الا اذ ... بل ... جواز الوجود والعدم فالحكم بالامكان على الماهية انما يكون عند فرض الماهية خالية عن جميع
الاعتبارات لا بشرط الخلو ايضا بل من حيث هي هي بالنسبة الى وجودها او عدمها فان الماهية من حيث هي هي
لا يلزم من فرض وجودها ولا من فرض عدمها محال لذاته وقد اعترض بوجوه آ عروض الامكان غير معقول
لانه امر نسبي لا يعقل الا بين شيئين فالماهية من حيث هي هي لا يمكن وصفها به اذ ليس هنا الا شيء واحد والوجود ايضا
امر واحد فيستحيل عروض الامكان له والنسبة الحاصلة بينهما ايضا امر واحد فلا عروض لها الامكان واذا استحال
وصف كل واحد من هذه الثلاثة بالامكان استحال وصف المجموع به وبالجملة المفردات لا عروض لها الامكان
لانه امر نسبي لا عروض لها والمركب انما يحصل عند وجود مفرداته فلا عروض له الامكان فان المركب عبارة
عن مجموع تلك المفردات ب الوجود لم كان ليس للماهية استحال عروض الامكان لها لاستحالة الحكم بجواز
كون الماهية ليست تلك الماهية فان معنى قولنا الماهية ممكن لم يكن موجودة ولم يكن معدومة ان الماهية يمكن ان لم يكن
تلك الماهية ولنا لا يمكن والموجود يصح ان لم يكن موجودا ولم يكن معدوما مع ان قولنا الموجود يصح ان لم يكن موجودا ان
جعلنا الموضوع والمحمول واحدا كان كلام التنبيه الذي لا يعقل الا اثنين عارضا للشيء الواحد بعينه ولم يعارض لزم
كون الموجود الواحد موجودا مرتين وقولنا الموجود يصح ان لم يكن موجودا فاحكم على الموجود بالمعدوم والمحكوم عليه لا بد
ان يكون ثابتا حال ثبوت المحكوم به والموجود لا يعقل تقرره حال ثبوت العدم له ولو كان الوجود زائدا على الماهية

بالامكان اما المفردات او المركبات والقسمان باطلان على التقدير ج المحكوم عليه بالامكان اما ان يكون موجودا
او معدوما والقسمان باطلان فالحكم بالامكان باطل اما بطلان كونه موجودا فلانه حال الوجود لا
يقبل العدم لاستحالة الجمع بين الوجود والعدم واذا لم يقبل العدم لم يقبل امكان الوجود والعدم واما بطلان
كونه معدوما فلانه حال العدم لا يقبل الوجود فلا يقبل العدم والوجود فلا يكون ممكنا واذا لم يصدق ماهية
الممكن على شئ من التقديرين وكل واحد منهما مناف للامكان لم يصدق ماهية عن المنافي للامكان فلا تحقق
للامكان لاستحالة الجمع بين المتنافيين ولان الممكن اما ان يحضر سبب وجوده او لا والاول واجب والثاني ممتنع فلا
امكان د لو كان الشئ ممكنا لكان امكانه اما ان يكون ثبوتيا او عدميا والقسمان باطلان فالقول بالامكان
باطل اما الاول فلانه لو كان ثبوتيا لزم التسلسل او وجوب الممكن والا فيلزم حلول الموجود في المعدوم او قيام الصفة
بغير الموصوف واما الثاني فلانه نقيض الامكان المحمول على المعدوم فيكون معدوما فيكون الامكان ثبوتيا
الجواب عن الاول المنع من انه وصف المحكوم به فان الاضافات باسرها يمتنع عروضها للاحاد ذهني
عارضة للمجموع وعن الثاني بان الامكان يعرض للماهية من حيث هي لا للمعدوم نوض للماهية منفردة ثم نوض
لها امكان الوجود وعدمه فان مع فرض الوجود يكون الماهية واجبة غير ممكنة بل تعرض الماهية اذا اخذت كذلك الماهية
ولزم فرض الحكم مع انه ان هذه الشبهة تبطل الحل مطلقا فانا اذا قلنا السواد موجود فان كان الموجود كونه
سوادا كان حاز ما كقولنا السواد سواد وان كان مغايرا استحال فانه هذا كاصدق ذلك ان لم يحمل الوجود
على الماهية لم يعد الماهية يصح ان يكون موجودة وان يكون معدومة فان من الممكن ان يحدث ان يعد حدوث تلك الماهية
ويصح ان يعدم تلك الماهية ومن هذا المفهوم لا يرد ان المعدوم يمكن ان يصير موصوفا بالوجود وهو معدوم بل حيث
هو هو يصح ان يكون مورد الصفتين معا ومعناه ان الماهية الموصوفة بالعدم يمكن ان يزول عنه صفة العدم ويحدث
لها صفة الوجود وقولنا السواد يمكن ان يوجد معناه ان الماهية التي لا يعتبر معها وجود ولا عدم يمكن ان يصاف اليها
صفة الوجود والحق هذا انما يرد على قول الشئ حال وجوده يمكن وجوده او حال عدمه يمكن عدمه اما على قول
الشئ حال وجوده يمكن ان يصير معدوما فان الزمان الثاني منه لا يلزم ذلك اعترض باستحالة كالامكان الاستقبالي لانا
اذا حكمنا على الوجود في الحال بامكان عدمه في الاستقبال فاما ان يراد امكان العدم الاستقبالي حاصل في الحال
او حال امكان العدم الاستقبالي الحاصل الا في الاستقبال وكلاهما محال لان العدم في الاستقبال من حيث انه
في الاستقبال موقوف على حصول الاستقبال وحصول الاستقبال في الحال محال في الحصول العدم في الاستقبال من حيث
انه عدم استقبالي موقوف على حصول شرط محال وهو حصول الاستقبال في الحال والموقوف على المحال محال فالعدم
الاستقبالي في الحال ممتنع الحصول في الحال واذا امتنع حصول العدم في الاستقبال في الحال يمتنع في الحال امكان الحصول

بل كان حصوله حاصلا في الاستقبال لا في الحال لا تمامه بهذا الشرط ولو كان ممتنع الحصول في الحال لكنه لا يمتنع
المستقبل عن جميع الاستقبال فحيل لنا انفسنا بهذا الامكان بالنسبة الى الاستقبال لانا نقول الامكان نسبة لا توجد الا عند
وجود المنتسبين وكالامكان بالنسبة الى الاستقبال لا يحصل الا عند الاستقبال فحصوله في الحال محال اذا
تحقق هذه النسبة امتناع هذه النسبة استحال تحقق هذه النسبة وان كان امكان العدم الاستقبالي لا يحصل الا عند
حصول الاستقبال كان ذلك حكما بالامكان على الشئ بالنسبة الى زمانه الحاضر لان الاستقبال عند حضوره يصير
حالا وتعود كالاشكال سلمنا الامكان الاستقبالي لكن الاستقبال زمان فان قولنا انه في الحال يمكن ان يصير معدوما
في الاستقبال يقتضي امكان حصول ثبوته محكوما عليه بالعدم فان كان عند ثبوته متصفا بالوجود كان ذلك حكما
بالتنافي والوجود بالعدم ويعود كالاشكال الجواب ان اصل الجواب ان تصور الاستقبال في الحال معقول
والماهية لا من حيث هي موجودة او غير موجودة مستندة الى الوجود الخارجي في الاستقبال او الى عدم
ليس يعدم التعقل والامكان الاستقبالي هو الذي يلحق المتصور عند ذلك الاسناد والنظر فان
امكان العدم يحصل في الحال او في الاستقبال ليس نظرا في الامكان من حيث كونه امكانا بل فيه من
حيث انه صورة في العقل وهو حاصل في وقت التعقل من حيث هو صورة عقلية ومحمول بالاعتبار
من حيث انه امكان ولا يلزم منه محال واما ان الامكان نسبة اضافية لا يتحقق الا عند تحقق المنتسبين فقد ظهر ان
المنتسبين حاصلان في التصور متعلقان بالاستقبال وقوله امكان العدم الاستقبالي لا يحصل
الا عند حضور الاستقبال باطل لانه لا يتوقف على حضور الاستقبال بل يتوقف على تصوره كما سلف
وعن الثالث ان المحكوم عليه بالامكان الماهية من حيث هي هي لا باعتبار كونها موجودة ولا
باعتبار كونها معدومة فان اخذ الماهية من حيث هي هي مغاير لاخذها من حيث انها موجودة او
معدومة وان كان الامكان لا يعقل الا بالنسبة الى احدهما لكن ذلك لا ينافي احدهما فانا ننسبه الى
الماهية من حيث هي هي لا من حيث اخذها وكون الماهية لا تخلو في نفس الامر او في الخارج عن اعتباري الوجود
والعدم لكنها من حيث هي هي خالية عنهما اي لا يجب اخذ احدهما معها وهنا نفرض لها الامكان اذا
نسبت الى احدهما وكاصدق ذلك ان القسمة في قوله المحكوم عليه بالامكان اما ان يكون موجودا او
معدوما غير حاصرة فان المفهوم منه ان المحكوم عليه بالامكان اما ان يكون مع الوجود او مع العدم وبقي
قسم اخر وهو ان لا يكون مع احدهما وقوله الممكن اما ان يحضر معه سبب وجوده او لا والثاني ممتنع فلنا ممنوع
فان قولنا لم يحضر يحتمل ان يحضر معه ما يحضر سبب وجوده او لم يحضر لا سبب وجوده ولا لم يحضر سبب وجوده
الذي هو سبب عدمه فالقسمة غير مستوفاة وعن الرابع ان الامكان اعتبار عقلي يعتبره الذهن عند مقايسة

الماهية الى الوجود وحكمه في الثبوت والانتفاء واحد وليس له تحقق في الخارج فان الماهية متأصلة في الخارج قال
كما الامكان ولكن بعضها محمولا على المعدوم لا يقتضي كونها ثبوتية فان بعضها اثبت في الامتناع واذا حمل
الامكان على المعدوم لا يكون ذلك الحمل كاشفا فان بعض المعدومات غير ممكن وبعضها ممكن فلا يلزم من كون
اللاامكان عدميا كون الامكان وجوديا فان الانسان وجودي وبعض اللاانسان الله وجودي وكذا
اللاممكن عدمي وبعض الممكنات عدمي تنبيه الامكان للممكن واجب واللاامكن زائد له مستقل الممكن واجبا
او ممتنعا منه ولان الامكان لو كان ممكنا للممكن لا فتقر به الى سبب لكن تأثير المؤثر فيه مسبوق بالامكان
فيكون مسبوقا بنفسه ومنه يظهر ان الشئ من امكان الامكان في المسبوق هو امكان الممكن وهما متغايران
ولان الامكان لو كان ممكنا للممكن لكان امكان كالامكان زائدا عليه وتسلسل ولا ينافي الوجوب هنا الوجوب الذاتي بل
نعرف ان كالامكان وصف لازم للممكن لا يعقل انفكاكه عنه تنبيه من الامكان ما هو لازم للماهيات وهو الذاتي ومنه عارض
وهو الاستعداد ومن قابل للشدة والضعف وحمله الاوائل على مقر الكيف وهو ما في كالاعيان وكلا دليل التام
بطله البحث السادس في ان الممكن محتاج الى المؤثر هذا الحكم قطعي وذهب عليه العقلا لكن اختلفوا في مجمون
على انه بديهي وقال اخرون فقصرت اذهانهم عن ادراك البديهة كسبي والحق كالاول فان العقل قاض بان الشئ اذا
كانت نسبة الوجود والعدم اليه على السوية امتنع رجحان احدهما على الاخر الا لمرجح ولهذا فان كل عاقل اذا استشعر
حدوث شئ وقف متطلبا لحدوثه علة وسببا اما العالم فان يستدل بعلمه والجاهل بجهله اما ان الماهية
الممكن لما كانت متساوية لم يوجد فلو حصل الرجحان لاحد الطرفين لا لمرجح فهو محال ان الممكن هو الذي يكون الوجود
والعدم بالنسبة اليه على السواء والذي يكون كذلك يمتنع ان يوجد الا عند ان يصير وجوده راجحا على عدمه فذلك
الرجحان سابق على وجوده ممتنع ان يكون محل ذلك الرجحان هو وجوده فانه لو كان الوجود محله لكان متأخرا عن وجوده
لكنا بينا انه متقدم على وجوده ضرورة فاذن ذلك الرجحان يجب ان يكون صفة لشئ اخر يلزم من وجوده وجوده
وذلك هو المؤثر فاذن كل ممكن يفتقر الى المؤثر وهما ضعيفان اما الاول فلان احتياج البعض انما يلزم لو
الماهية الاستواء والرجحان معا اما اذا اقتضت الاستواء حصل الرجحان لا للمؤثر هو الذات وللاعتبار يلزم السابق
واما الثاني فلانا نمنع كون المساوي يمتنع ان يوجد الا عند ان يصير وجوده راجحا على عدمه فانه ليس الرجحان سابقا حتى يحتاج
محل الرجحان الى محل فان الرجحان صفة الوجود فلا يعقل قيامها بغيره وكالمكن لا يوجد الا اذا وجب كذا
المؤثر لا يؤثر الا اذا وجب تأثيره فيه فرجحان التأثير غير رجحان الاثر والرجحان ليس الا احادها بل هو اعتبار ذهني
كالمساوي واعتبار الامكان كذلك وقد اعترض بوجوه كالاول الحكم باستقرار الممكن الى المرجح اما ان يكون ضروريا
او نظريا والقسمان باطلان فالحكم بالاستقرار باطل اما بطلان كالاول فلانه لو كان ضروريا لاشترك العقلا

فيه لاشتراك العقلاء في الضروريات ولما اختلف فيه العقلاء فذهب بعضهم الى نفيه وبعضهم الى انه استدلالي
وبعضهم الى انه ضروري امتنع كونه ضروريا ولانا اذا عرضنا على عقولنا هذه القضية وان الواحد نصف
الاثنين وجدنا نشبهها فاوتا وان الثانية اظهر والتفاوت انما يكون لو تطرق الاحتمال الى المرجوح واذا
تطرق احتمال النقيض الى الحكم لم يكن ضروريا ولا يقينيا واما الثاني فلانه لا برهان قطعي على ذلك
ب لو افتقر الممكن الى المؤثر لكان تأثير المؤثر في ذلك الاثر اما ان يكون وصفا ثبوتيا او لا والقسمان
باطلان فالقول بالمؤثرية باطل اما بطلان كالاول فلانه ثبوتي لو كان في الذهن دون الخارج كان جهلا لكن
نعتقد ان العالم قديم وليس كذلك في نفسه فلو كان حكم الذهن بالمؤثرية غير مطابق للخارج كان جهلا فلانه
الشئ مؤثرا في نفسه ولان كون الشئ مؤثرا في غيره صفة لذلك الشئ فلا يعقل قيامها بالذهن المغاير له فيكون حاصلا
في الاذهان ولو كان ثابتا في الخارج فان كان نفس المؤثر او كان لزم الدور لان المؤثر امر نسبي لا يعقل
الا بين ذات المؤثر وذات الاثر وكالامور النسبية متأخرة عن المنتسبين والمتأخر مغاير ولانا قد نعقل ذات المؤثر وذات الاثر
مع الشك في كون المؤثر مؤثرا في الاثر كما اذا علمنا قدرة الله تعالى وعلمنا العالم قبل العلم بتأثير القدرة في العالم
ولانا نصف المؤثرية بانه مؤثر في ذلك الاثر والوصف مغاير للموصوف ولانا نعقل الاثر يكون المؤثر اثرا غير لا
بذات الاثر فيقول انما وجد الاثر لان الله تعالى اوجبه ولا نقول انما وجد الاثر لان الله تعالى موجود فاذن المؤثرية
مغايرة للمؤثر وكالاثر معا ولو كان مغايرا لهما فاما ان يكون قائما بهما او عارضا لغيره والقسمان باطلان اما كالاول فلان
المفهوم من التأثير نسبة المؤثر وكالاثر والنسبة بين الشيئين لا يعقل قيامها باحدهما دون الاخر ولانه اما واجب لذاته او
ممكن لذاته وكلاهما محال اما كالاول فلاستحالة تعدد واجب الوجود واما الثاني فلانه يلزم منه التسلسل ولان هذا المؤثر
اما ان يكون نفسه وهي كالاثر نفسه او لا وكالاول باطل لان الكلام الاول في تلك النسبة كالاول ونفسه والثاني
باطل والا لم يكن نفسه وهي الاثر نفسه لا اضافة فيكون اجنبيا عن الاثر بالكلية واما الثاني فلان العارض يكون قائما
بمؤثر فيما المؤثر فيه زائد عليه ويلزم التسلسل ويستقر صحته فالمتأخر لا يتم عن جهة اخرى فان التسلسل انما يعقل
لو فرضنا امورا متسلسلة الى غير النهاية بحيث يكون كل واحد متلوا لصاحبه وانما يكون متلوا لصاحبه لو لم يكن بينهما
صاحبه ثالث لكن ذلك محال لان تأثير المتلو في التالي متوسط بينهما وقد كان لا متوسط بينهما واما امتناع كون
المؤثرية عدميا فلان المؤثرية نقيض اللامؤثرية وهذا النقيض عدمي لانه يحمل على العدم والمحمول على العدم
عدم ونقيض العدم ثبوت فالمؤثرية امر ثبوتي ولان التأثير المؤثر مؤثر او امر لا يصير مؤثرا ان يحصل له وصف المؤثرية بعد ان لم
يكن فهي صفة ثبوتية والا لما زال عنها اذ لم يكن الذات عالمة ثم تصير عالمة لم يكن العلم الا امرا وجوديا وهو باطل قطعا
واذا بطل كون المؤثرية صفة ثبوتية وكونها صفة عدمية امتنع تحققها ج المؤثر اما ان يؤثر حال الوجود لشئ او حال

عدمه والقسمان باطلان فالقول بالتأثير باطل اما الحصر فظاهر اذ لا حال بالنسبة للاثر والمؤثر الا ... استلزامه

تحصيل الحاصل واما بطلان الثاني فلان حالة العدم لا اثر فلا تأثير ... [illegible]

[illegible]

السواد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

سوادا ممكن لم يوجد المؤثر السواد على سبيل الوجوب لم يصح ان يكون باثر الفاعل ليس الا في الوجود وليس بعد
الذي احساره من الوجدانيات اما فيما فرضنا سوادا ممكن لم يوثر المؤثر في كونه سوادا وعن ان عدم الممكن المساوي
الطرفين ليس نفيا محضا وتساوي طرفي وجوده وعدمه لا يكفي الا في العقل ومرجح طرف الوجود يكون موجودا واما في العدم
فالمرجح لا يكون الا عقليا وعدم العلة ليس نفيا محضا وهو يكفي في الترجيح العقلي ولكونه ممتازا عن عدم المعلول في العقل يجوز
ان يعلل هذا العدم بذلك العدم في العقل وفيه نظر فانه ان عنى بان عدم الممكن ليس نفيا محضا انه نوع من الثبوت فحظ من
الوجود كما اشار الرئيس فهو ممنوع فانا لا نعقل من عدم السواد الا عدما مطلقا مضافا الى السواد ولا فرق بينه و
بين العدم المطلق الا بالاضافة الى الملكة وذلك لا يعطيه حظا من الوجود كعدم شريك الباري تعالى وان عنى انه ليس عدما مطلقا
غير مضاف الى ملكة فهو حق لكن ذلك لا يستلزم خروجه عن النفي المحض البحت لان الاعدام قد تتمايز بحسب الاضافة الى ملكاتها
فعدم العلة ممتاز عن عدم غيرها وهذا الامتياز كاف في جواز اسناد التعين الى البعض دون البعض وان الحاكم وهو
اعتباري لا تحقق له في الخارج حكمة النفي وكاشف واحد ولا يلزم من كونها عدمية ان لا يكون الشيء في نفسها كالعدم والامتناع
ما يحالف شيوعي ولا يلزم من ذلك ان لا يكون المرجح ... الفرق ... باحتياج الممكن في العدم
[illegible]

[illegible]

[illegible]

حيث هي من فاعله للاثر فانتفاؤها ما هو بما لا بد له ومن لان الساوي يمتنع من الترجيح كما فلا بد من وجوب سابق مستند
الى المؤثر ولو جوز العقل وجوده من بعض الفرد به بالى حد ... واعلم ان الوجه الثاني من الوجهين الدالين على ان الحدوث
لا يصلح العلية ... على انه لا يجوز ان يكون جزءا منها ولا شرطا لها لانا ابطلنا كونه علة لكونه ... واد العلة مقدم
وجزء العلة وشرطها اقدم من العلة ... فكان اولى بالامتناع لزيادة مراتب التقدم ح واعلم ان الوجهين الدالين على المحوج
الى المؤثر هي الامكان شرط كون الممكن ... على ان يكون هذا الوصف جزء العلة او شرطها او جعلناه كل العلة
امتنع الدور وتقدم الشيء على نفسه كان مقصود كلام المتكلمين ... من المتكلمين ذلك **البحث العاشر**
في ان الممكن الموجود هل يحتاج في بقائه الى السبب ام لا اختلفوا فيه ... ذهب الاوائل والمتأخرون من
المتكلمين الى ان الممكن حال بقائه محتاج الى السبب ونفاه ... المتكلمين والقدماء لنا ان العلة المحوجة الى المؤثر هو
الامكان وهو لازم للماهية ... حالة البقاء كما ثبت حالة الحدوث ... الاحتياج في الحالين لوجود العلة
فيهما وايضا لو استغنى الممكن في وجوده في الزمن الثاني عن المؤثر لكان واجبا اذ ليس معنى الواجب سوى المستغني في
وجوده عن السبب فان كان لذاته فهو محال لاستحالة تعدد الواجب لذاته ... الوجوب الذاتي للشيء ولو كان لغيره فهو
المطلوب احتجوا ... بانه لو افتقر الممكن حال بقائه الى السبب لكان ذلك السبب اما ان يكون له اثر او لا فان لم يكن له اثر
كان الباقي ... ذلك الوجود ... ذلك المؤثر وان كان له اثر فاما ان يكون هو الوجود الاول او غيره فان كان الاول
كان ذلك تحصيلا للحاصل وان كان الثاني كان الشيء موجودا مرتين وهو محال ولانه يلزم ان يكون المحتاج اليه هو الوجود المتجدد
لا الباقي وهو المطلوب ... انا نختار البناء باقيا بعد الباقي ولو كان محتاجا الى عدم بعدمه والحجر [illegible]
... بعد مفارقة الرامي ... عن الاول ان ... حال البقاء ... او لا ... ان المؤثر في البقاء
لا يكون له اثر في حال البقاء وتحصيل الحاصل انما لزم منه ... بعد البقاء ... كالاحداث ... كالاحداث في امر
جديد هو البقاء فانه غير الاحداث ... في امر جديد صار الباقي به باقيا لانه الذي كان ... ولولا ذلك الجديد
لم يكن الا ... لم يسلم ... المؤثر ... الامر جديد ... كذلك ...
عنهم بان المؤثر ... الاثر الذي ... فلام كذلك ... عرض ... المحوج
البقاء المستند الى المؤثر امر جديد ولولاه لم يكن الاثر باقيا ... بحصول الحاصل ... المؤثر
في البقاء في البقاء حال فرض البقاء موجود الكل المستند ... في الزمن الثاني زمان
البقاء ان كان هو الذي اوجده حال الحدوث لزم تحصيل الحاصل ... امر جديد ... هذا الحكم
... موجود ... ان البناء المحتاج ... الباقي ... الاجزاء ...
بل ... الباقي علة ... تلك الاجزاء ... في ... الى الحق ... [illegible]

كما يعقل الجسم جزءا الى الفرد والرأي ... مرفوع ... الى **خاتمة** الامتناع وصف عدمي
والامكان الموصوف به ثابتا وهو باطل بالضرورة وهو قد يكون ذاتيا كامتناع شريك الباري لذاته لا يمكن ان
له ذاتا ... امتناع وجوده ... تصوره ... لامتناع وجوده وقد يكون عرضيا كوجود المعلول مع عدم
علته فانه يكون ممتنعا لا لذاته بل باعتبار عدم علته ... الامتناع الذاتي في مقابلة الوجوب الذاتي والوصفي في مقابلة
العرضي **المقصد الثالث** في التقسيم بالنسبة الى الماهية والجزء والخارج والكلي والجزئي اعلم ان كل معقول
فاما ان يكون نفس الماهية او جزءا او خارجا عنها ... فلنرتب الكلام ... فصول **الفصل الاول**
في مباحث الماهية **الاول** في تحقيق ... حقيقة ... بها هو هو وتلك الحقيقة هي الماهية ... مغايرة لها باعتبار
... الماهية اذا اخذت ... اعتبار ... الاعتبار ... وهي من حيث هي هي ... بحث
السوال ما هو وتلك الماهية اذا اخذت من حيث هي هي ... الماهية الى الاعتبارات ... وحدة او تعدد
... الصفات اللازمة او المفارقة كانت ... الماهية ... من حيث هي ... اذا اخذت من حيث هي ...
غير ... وهي مغايرة للوحدة والكثرة والوجود والعدم فاذا ضممت قيدا ... كالوحدة صارت ... مع ...
شيئا ... الوحدة فصارت باعتبار الوحدة ... واحدة ... الاعتبارات واذا اخذت ... من حيث ...
... امور كثيرة صارت ... والكثرة ... مفهوم الوحدة والكثرة ...
... احدهما ... تصدق على مقابله فان سئلنا عن ... بطريق النقيض لم يكن الجواب الا السلب ...
قبل من حيث ... من حيث ولو سئلنا عنها ... في النقيض ... لا تخلو عنهما كالواحد
والكثير ... الجواب ... لان الكثير ... من حيث ...
واحدا ... كان الجواب ليس ... من حيث ... واحدا او هو جواب صحيح ولو قلنا ... من حيث ...
كثير ... لم يكن جوابا صحيحا ... من حيث ... ولا كثير الان قولنا ...
... والصدق ... الخلاف ... من حيث ... كثير ... من حيث ...
الواحد والكثير ... من حيث ... واذا قيل الانسان ... في زيد
من حيث ان ... الانسان ... عمرو ... ولا يلزم ... واحد ... هذا ... ان ذلك
الانسان من حيث انه انسان ... عن ... عمرو ... من خارج واذا قيل ان ... في زيد من
حيث ان ... عمرو ... من حيث ... من حيث انه انسان ... اعتبار كونه في
زيد ... خارج ... من حيث انه ... الانسان من حيث ... اذا كان موجودا في زيد
فاما ان يكون ... فلا يكون غيره ... الانسان ... موجود ... الانسان ... ولو لم يكن

حاصله كان شيء واحد بالعدد موجودا في محال متعددة وهو محال فاذن يمتنع ان يكون الانسان من حيث هو موجودا في
الاشخاص ... فالجواب ان الانسان من حيث هو موجود في الشخص ... ماهيته واذا كان ... موجودا
فالانسان من حيث هو موجود لان ... وجود المركب يستلزم وجود اجزائه واذا كان الانسان موجودا
فالانسان الذي هو جزء ... موجود باعتبار الانسان ... ولو كان ... غيره لان ذاته
غير ذاته ... وكونه غيره عارض له وهذا الاعتبار ... الوجود ... الانسان الشخص والكلي
العقلي ... على المركب ... الاعتبار ... ولا واحد ولا كثير ... الا ...
... لاوصاف من خارج ذاته ... ولو كان ... يلزم ان يكون ...
لا ... ان ... الموجود ... الاشخاص اما خاص او عام لان الانسان من حيث هو لا عام ولا خاص
واعلم ان الكلام ... باعتبارات ثلثة الماهية من حيث هي هي ... الطبيعي ... الوجود
... كما ... الحيوان ... شرط ... الماهية بشرط ... كاخذ الحيوان بشرط
لا شيء ... غيره ... في الخارج ... وجوده ... ذلك خارج ...
شرط ... اعتبار وجوده ذهنا ... وجوده ذهنا ح الماهية بشرط عروض اللواحق
... العوارض ... باعتبار وجوده
في الخارج ... المقصود بالذات بالوجود فان ... والغاية ... بوجود الانواع ...
... شرط لا ... الخارج ... الماهية ... ماهية ... ماهيته
... الخصوص ... الخصوص ...
... الخصوص ... شرط لا ... شرط ... اللوازم شرط
... الخصوص ... تلك اللوازم ... المقومات واذا اخذت الخصوص بالنسبة الى
تلك اللوازم لا شرط ... العوارض ... واعلم ان الجنس قد يكون ...
باعتبارين ... الجنس يمكن ... شرط لا شيء فان ... في مفهوم
... **البحث الثاني** في تقسيم الماهية الماهية
اما ان يكون بسيطا واما ان يكون مركبا ... الذي لا يلتئم حقيقته من امور ... الذي ...
اجزاء ... والمراد ... والمركب هو الذي يلتئم حقيقته من عدة امور ... على وجوده
ولا بد من وجود البسيط والا لزم ... كل ... امور ... كل واحد من تلك الامور مركب من امور غير
متناهية ... الى ما لا نهاية ... وجود الكثرة ... الوحدات ...

كثرة ... متناهية او غير متناهية فان الواحد منها موجود لانه جزء ولا وجود للكل بدون جزئه ثم ذلك الواحد ان كان
مركبا لم يكن واحدا ... المطلوب قال افضل المتأخرين مجموع اجزاء الماهية ... والا لكان اما داخلا فيها وهو
محال والا لكان هناك جزء آخر ... فرضناه مجموع الاجزاء ... خارجا عنها ... الاجزاء عوارض وهو محال
وليس بجيد لان هناك ... مجموع الاجزاء ... الداخل بعض الاجزاء ... وكان مجموع
الاجزاء ... لم يكن المركب ... مجموع الاجزاء ... ولا بعضها ... الى الاخر ولا
الخارج لافتقاره الى الاجزاء ... الخارج ... الماهية ... ولا بعض الاجزاء والخارج لا ... افتقاره
الى البعض الاخر هذا ... من فوائد المولى الاعظم الوزير خواجه رشيد الملة والدين ... لا ...
... الماهية ... البعض ... فلو كان كل واحد ...
لم يركب منها ... الانسان على الحجر ... ركب ... المعجون
... السكر ... من اجزائه ... الصورة الحاصلة ... المادة ... تلك الصورة
المعجونة ... المعجون وكذا الصورة العددية كالعشرة المحتاجة الى احاده والصناعة كذلك ... المستغني
كل واحد من اجزائه المادية ... الاخر ... احتياج صورتها ... ولا يمكن احتياج كل واحد منهما الى الاخر من الجهة الواحدة
... الدور ... احتياج كل منهما الى الاخر ... كالمادة والصورة ... لا يمكن احتياج بعض الاجزاء
الى المحتاج ... الاخر ... المحتاج ... الاخر فلا يكون ... ابدا
احتياج ... الاخر مثلا الحيوان غير متقوم بالضاحك ... الضاحك ... الناطق والملازم
... **البحث الثالث** في ان الماهية ... مجعولة ام لا اختلف الناس في ذلك بعد اتفاقهم على ان وجود
الممكن ... بالفاعل ... النزاع في ان وجود ... الماهية ...
السواد سوادا ... لا ... المعتزلة الى انها غير مجعولة وذهب ...
... الوجود ... الماهية ... مجعولة ... ان علة الحاجة الى المؤثر انما هي الامكان ...
... الماهية ... مع ...
الامكان ... باعتبار حصول ... وجود او عدم ... علة ... عليها ... غيره
... احتياجه الى ذلك ... المنفي ... حقيقة ...
... ان يكون ... مجعولا ... سواد لنه السواد ... لم يكن السواد سوادا عند
فرض عدم ذلك ... وهو محال لان السواد سواد لذاته ... عنده ... في الاول ... لان الماهية وجعل
الفاعل ... امران متغايران ... عروض الامكان بالنسبة ... لان الاحتياج وصف اعتباري

البحث الرابع

البحث الخامس

البحث السادس

الاحاد واحد وهو محال د لو كان التعين ثبوتيا كان الموجود الواحد موجودين لا واحدا فقط لان الماهية التي
انضاف اليها التعين ان كانت موجودة لزم كون الواحد اثنين ح لو سلم امكانه لكن الكلام في كل واحد منهما كالاول
فاذا [illegible] يكون كل واحد منهما موجودا [illegible] وهو محال [illegible] فلا يوجد الواحد
لان الكثرة انما تحقق مع الواحد ولو لم تكن الماهية موجودة كان التعين الموجود مضافا الى الماهية المعدومة وحالا فيها
وهو محال ه لو كان التعين ثبوتيا لكان انضمامه الى الماهية الا بعد وجودها لكن الماهية لا توجد الا بعد التعين فان كان
بهذا التعين لزم ان يكون الشيء شرطا لنفسه وهو محال وان كان بغيره لزم تعدد التعينات فكان الواحد متعينا مرتين
وهو محال والجواب عن الاول ان التعين ان كان [illegible] المفهوم من المتعين [illegible] ان يكون مفهوم
المتعين مغايرا للمفهوم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الثبوت وممتاز عنها في الحسو فيلزم ان يكون للوجود وجود او قلنا الاشتراك لم كان في وصف ثبوتي وهو مطلق الثبو
الان الامتياز بقيد سلبي لان الثبوت يحمل على الماهيات الثابتة بان الثبوت ليس له الا مفهوم الثابتية في الماهيات الثابتة
لها امورا ... فلا يلزم ان يكون للثبوت ثبوت اخر ولو قلنا ... في الوجود وممتاز في ...
فلزم التركيب ... الاشتراك ... في وصف خارجي ... في وصف مقوم ولو ... افراد النوع ممتاز بعضها عن
بعض ... فيلزم الكثرة ... الامتياز ... في اوصاف خارجية **البحث الخامس** في ...

[illegible]

البحث السادس

[illegible]

[illegible]

البحث السابع

[illegible]

[illegible]

البحث الثامن

[illegible]

[illegible]

بل من جهة كيفية الوجود في نفسه ايضا كالاشتباه توهم بعض الناس جواز تعدد الفصول في مرتبة واحدة وتمثل
ذلك بالحساس والمتحرك بالارادة والحق فيه ما قلنا نعم يجوز ان يتعدد فصول الشي الواحد في مراتب متعددة
كالناطق الذي هو فصل قريب والحساس الذي هو فصل بعيد والنامي الذي هو فصل ابعد واعلم ان الفصول لما كانت
عللا للاجناس وجب تناهيها لما ياتي من وجوب تناهي العلل ولانها اجزاء الماهيات فيمتنع ان يكون للماهية اجزاء غير
متناهية لامتناع تصورها فان الذهن لا يمكنه استحضار ما لا نهاية له على التفصيل فلهذا وجب تناهي
الاجناس في التصاعد والتنازل والا لما حصلت الانواع ولا الاشخاص واعلم ان الفصل الاخير هو العلة للكل
فان الناطقية علة لوجود الحيوانية وهي علة للقوة النباتية التي هي علة الجسمية التي هي علة الجوهرية **البحث الرابع**
في رتب الاجناس في الحمل لما كان الجنس مقولا على كثيرين وجب ان يكون محمولا عليها فان المقولية هي الحمل فاذا
فرض للنوع جنسان مترتبان احدهما اعم من الاخر كان حمل الجنس القريب الاخص على النوع على حمل البعيد عليه
فان حمل الحيوان على الانسان اقدم من حمل الجسم على الانسان اذ يستحيل ان يكون الجسم محمولا على الانسان الا بعد صيرورته حيوانا
لانا قد بينا ان الجنس امر مبهم عند العقل وليس كاملا وانما يتحصل بالفصل واذا وقع تحصيله في الذهن و
الخارج على فصوله فحمله اولى بالوقوف ولما كان الجسم ليس بمحمول على الانسان لانه يوجب عليه ان
يكون المحمول عليه هو الجسم الذي هو الحيوان فلما كانت الحيوانية شرطا في حمل الجسمية لان كان حمل الحيوانية على
الانسان اقدم من حمل الجسمية عليه لان الجنس البعيد جزء من الجنس القريب والجزء مقدم على الكل فكان اقدم منه في الحمل الا انه
لم يتقوم الجنس في الوجود متقدما على الموجود في الوجود للنوع فانه لا استبعاد في ان يكون الشي متقدما على الشي في نفس الامر
والوجود ويكون متاخرا عنه في الوجود الذهني يكون المعدوم في وجوده المطلق متاخرا عن وجوده
لذلك الان وكذا حمل الجنس القريب على النوع على حمل الفصل القريب عليه لان ما شرائط الحمل وللة وجود
الحيوانية اذا وجد الحيوان صار مجموع الحيوان الناطق انسانا فالناطق يحمل وللة الحيوان في نوع الحمل في
الانسان **الفصل الثالث** في الخارج عن الماهية الوصف الخارج عن الماهية قد يكون لازما كسواد القار و
قد يكون مفارقا اما سريع المفارقة كحمرة الخجل او بطيء المفارقة كسواد اللحية والشيب اما سهل الزوال او عسر
واللازم قد يكون لازما للماهية كزوجية الاربعة وقد يكون لازما للوجود كحدوث الجسم واللازم للماهية قد يكون بوسط
وهو ما يقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا كالامكان العام اللازم للماهية وقد يكون بغير وسط بل بمقتضى طبعه
كالامكان للعدد واللازم بغير وسط يجب ان يكون بينا لان الماهية لما اقتضت ذلك اللازم اقتضته مطلقا سواء
كانت ذهنية او خارجية لان الماهية حال كونها ذهنية هي الماهية حال كونها خارجية والامر الخارج عنها باق عليها بالوجود
وهو عارض خارجي ولو كانت لها الصفة في الخارج لكان الوجود وسطا في اللزوم وقد فرضناه بغير وسط

واذا كانت كما هي هي مقتضية لذلك اللازم وهي من حيث هي هي ثابتة في الذهن فاقتضت ثبوت لازمها لها لانها
ولا تنافي الملابس سوى ذلك لاجل انه لو كان كذلك لزم من تصورها تصور امور غير متناهية لان لكل ماهية لازما واقله انه غير ما
لاما الوسمان لكل ماهية لازما لكن لا يجب ان يكون بينا فان اللوازم قد يكون التسمية الادراكية كما لا يعلم الذهن امر
لواحدها بل تلك الملازمات المتناهية الى غيرها لكن مثل منع اللوازم حاصله في الوجود واما اللوازم التي لا تحصر فانها تحصل
عند تصور الامور التي لها في الموضع وكما واو زوايا المثلث فالمثلث يتصور وتصور تلك الامور التي هو شرط في حصولها
ليس لواحد الحصر في الرتبة المعدد الى الوجود تلك اللوازم المترتبة وكون الماهية لا غير لا لعلل الاشياء
لذاتها بل بالقياس الى ذلك الغير ولم يحذف الذهن الحكم بالسلب لعدم تصور ذلك الغير ليس لواحد من تصور الماهية و
توسط اما بحيث يصوغ مع تصور ذلك الوسط وللبين تفسيران احدهما الذي يلزم من تصوره تصوره والثاني
الذي يلزم من تصور الماهية وتصوره ذلك اللازم تصور الملزوم والاول اخص وقد اعترض على اللزوم بانه
حيث ما لم يكن عدميا او وجوديا والقسمان باطلان فمحل اللزوم باطل والشرط ظاهر وبيان بطلان الاول
انه لا يبقى فرق بين عدم اللزوم ولزوم عدمي لاستحالة التمايز في العدم لان التمايز من خواص الوجود وبيان
بطلان الثاني انه لو كان وجوديا فاما ان يكون نفس الملزوم او اللازم وهو محال لامكان تعقلها مع ذهول عنه او يكون
ولانه واضافي للملازمين فيتاخر عنهما مضافا على كل واحد منهما فلو كان نفس احدهما لزم ما والا فيكون غيرهما
ولانه يستلزم ان يكون كل واحد من كل متلازمين نفس هذه النسبة لاضافة وهو محال او لا تكون ام امتناع الهاء وهو محال
والالازم النسبة او عدم التلازم ثم فرض ثبوته بينهما والثاني يصدق عليه فالمعدوم يلزمه لان الشرط ان ذلك الزائد
ان لم يكن لازما او لا فان كان لازما كان لزومه زائدا عليه والكلام في ذلك الزائد كالكلام في اللزوم الاول
وهكذا الى الانتهاء الى هو احد فسخ التالي والزام كل لازما جاز زوال الموضوع بعد اللزوم الملازمين لانهما انما تلازما
باعتبار هذا اللزوم فاذا زال انتفى التلازم ثم فرض ثبوته بينهما والجسم انه ان سلم التالي وانه لو تحقق اللزوم لها
بين المتلازمين لزم التضاد والمعدوم بالموجود في التالي باطل بالضرورة وكذا المقدم بيان الشرط انه يشاء من
الاشياء لو كان لازما لغيره لكان عدم الملزوم لازما للعدم اللازم فيكون اللزوم الثبوتي حاصلا للعدمي وصفا له
فيكون الوصف الثبوتي قائما بموصوف معدوم وهو باطل والجواب ان اللزوم وصف اعتباري عقلي لا ثبوت
له في الخارج بل حكمه في الثبوت كالاشياء واحدة لو كان عدما لم يبق فرق بين عدم اللزوم ولزوم عدمي فلنا ممنوع
فان الاول نفي مطلق اللزوم سواء كان بينهما او غير بينهما والثاني ثبوت لزوم عدمي بينهما وفرق ولهذا كان في
كونها فرق بين وعدم الملكات ثبوت بينهما باعتبارهما من ملكاتها ولو صح هذا الدليل لصح فيما علم بالضرورة بطلانه
كالامتناع والعدم والتمايز من خواص مطلق الوجود اثباته للذهن والخارج فكانه من الامور الحقيقية كذا التوقيع

الامور الذهنية والامكان للاعكاك في التعقل مع على الزيادة فيه لا على الزيادة في الخارج كما في الاحساس و
الغضب فانهما مغايران في التعقل ولم يحدا في الوجود الخارجي بل جملة فالتحقيق في الجواب ما تقدم من ان اللزوم
اعتباري **تتمة** كل وصف فانه بالضرورة يستدعي موصوفا ثبت له ويكون محلا له لكن من الاوصاف ما هو
ثابت في الاعيان ويجب ان يكون موصوفه في الاعيان لامتناع قيام الوصف بذاته وثبوته بما هو ثابت في الذهن وهو مما
لا يحتاج الى ثبوت الموصوف به في الاعيان انما كالوجوب فانها لا تكون الا اثبات **الفصل الرابع**
في الكلي والجزئي كل مفهوم فاما ان يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه وهو الجزئي الحقيقي كزيد او لا يمنع وهو الكلي
كالانسان فان كان هذا الكلي مندرجا تحت غيره سمي الجزئي اضافيا بالنظر الى ذلك الغير وهو اعم من الحقيقي
مطلقا لاندراج كل حقيقي تحت ماهية للتراكيب المتشخصة تحت الامور العامة ولا ينعكس لانعكاس كم عند
تصورنا واذا انتسب الكلي الى الوجود انقسم الى ستة **آ** ما يمتنع وجوده كشريك الباري **ب** ما يمكن وجوده ولا يوجد
كجبل من ياقوت **ج** ما يكون الموجود منه واحدا مع امتناع غيره كواجب الوجود **د** ما يكون الموجود منه
واحدا مع امكان الكثرة كالشمس **ه** ما يتعدد افراده في الوجود مع تناهيها كالكواكب **و** ما يتعدد افراده
في الوجود مع عدم تناهيها والكلي والجزئي قد يقالان بالذات للمعنى وبالعرض للفظ والكلي في الجواهر الثلاثة
المعقولات لا تاصل لها في الوجود وبهما مغايران لما يصدق عليه من الماهيات فان الحيوان لو كان نفس
كونه كليا او جزئيا لما صدق على كل فرد فرد اذن مغاير له ولان الكلي اضافي وليس الحيوان اضافيا
فالكلية العارضة للحيوان مقال له الكلي المنطقي لانه المنطقي عنه بحث عقلي وموضوعه هو الحيوان يقال له الكلي
الطبيعي لانه طبيعة من الطبائع وهو موجود في الخارج لانه جزء من هذا الموجود لان الجزء اما الحيوان من حيث هو
حيوان فالكلي الطبيعي جزء من حيوان ما وهو الموجود والموجود فالمجموع المركب منهما عقلا يسمى الكلي العقلي
ولا وجود له في الخارج لان جزءه عقلي ولان الحيوان الكلي مشترك فيه ولا شيء من المشترك فيه بموجود في الخارج
من حيث هو مشترك فيه لان عمومه يستدعي وجوده في محال متعددة ويمتنع وجود شيء واحد في اكثر من محل
واحد والكلي والجزئي كالاضافي لي ذا ان العام والخاص والتعميم اما مطلق او من وجه فالعام المطلق وجودا
احص عدما لان العام والخاص لا يتراددان على محل واحد والالتباس بينهما بحيث يحل الخاص عن العام في
موارد وجود الالتفات وما في تلك الموارد التي يحل الخاص عنها او هو ضد بعض منه وجود العام فيها
وكل صورة يسلب العام عنها سلب عنها الخاص والا لكان اعم فاذا وجد بعض الخاص في كل موضع وجد فيه
بعض العام من غير عكس كان بعض العام مطلقا اخص من بعض الخاص مطلقا واما العام من وجه فليس بين بعضه و
بعض الاخص عموم مطلقا ولا من وجه بل مباينة جزئية لثبوت هذا العموم بين العام وبعض الخاص مع انتفائه

الكلي بين بعض العام وعين الخاص وقد يوجد كل منهما في صورة واحدة وعدم كل منهما مع وجود الاخر
في غير تلك الصورة لا جرم كانت المباينة جزئية وبين نقيضي المتساويين من وجه اللذان يصدق كل منهما
على كل ما يصدق عليه الاخر مساواة ايضا اذ لو وجد احدهما بدون صاحبه كان الموجود اعم من
صاحبه لصدقه في تلك الصورة مع كذب الاخر وبين نقيضي المتباينين وهما اللذان لا يصدقان على
شيء البتة تباين جزئي لان نقيضيهما ان اجتمعا في النقيض لم يصدق على شيء البتة كالموجود و
المعدوم تباينا كليا ولزم نقيضاهما الصدق وعدمهما على التغاير وان كان نقيضيهما مباينة جزئية لصدق بعض
كل منهما على ما غاير الاخر وصدقه على غير الاخر وكذب بعض الافراد على غيره فلما كان الكلي اعم من الجزئي وكان وجود
الخاص في موارد يوجد فيها العام ووجود العام في موارد لا يوجد فيها الخاص لكن وجوب الحمل على الصور
التي يخلو عنها الخاص من صور العام ولم يكن ذلك على صور الخاص الا مع وجوده على العام لا جرم كان الكلي
اعرف من الجزئي والكلي اما ذاتي او عرضي والذاتي يقال على معان متعددة بالاشتراك ويراد منها هنا مقومات
احدها المقوم لما يحمل عليه بان يكون جزءا له والثاني نفس طبيعة ما يحمل عليه وكذا في الثالث الذي لا يمكن
التركيبية بخلاف الثاني فان الشيء لا يمكن ان يكون جزءا لنفسه فاطلاق لفظ الذاتي على بعض المعاني يمنع من الاشتراك ولم يكن بعضهم يخص
الذاتي بالاول ومنهم من اطلق الذاتي على كل ما ليس بخارج عن الشيء سواء كان جزء الماهية او خارجا ومنهم من خص
باعم ومن الذي يمتنع زواله عن الشيء سواء كان من البيئة اولا والرابع لفظ لكن من فسر اللفظ بما يرجع عليه رعاية
ذلك المعنى ولم يحترز عن الغلط الواقع بسبب الاشتراك في الذاتي اما جنس ومنها الكلي المقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق في جواب ما هو من حيث هو كذلك وانقسامه الى العالي وهو الذي لا جنس فوقه وتحته جنس ويسمى جنس الاجناس
والسافل وهو الذي فوقه جنس وليس تحته جنس والمتوسط وهو الذي فوقه جنس وتحته جنس والمفرد وهو الذي
ليس فوقه جنس ولا تحته جنس لانه العالي المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة من حيث انه جنس للجنس فيكون اخص لكنه
اعم من مطلق الجنس لان كل جنس عال من نوعه ولا محمول الا ما يكون مقولا على كثيرين في المقولية على الحمل ولا شيء من
الجزئي المحمول فلا شيء من الجنس جزئيا فلا يتصف بالاعراض ولانه ليس في الخارج والا لكان شخصا فلا يتصف بالمقول على كثيرين
ولا في الذهن لامتناع تقوم الانواع الخارجية بامور ذهنية لانا نقول المقول على كثيرين اعم من الجنس باعتبار ذاته
واخص باعتبار عروض الجنسية له ولا استبعاد في صيرورته باعتبار عروض عارض اخص او مساويا
كالجنس المضاف الى الجوهر والحيوان المحمول على الحيوان الجزئي لا يحد الذات لكنهما متغايران بالاعتبار وهو
موجود في الخارج لا باعتبار انه جنس او كلي بل من حيث هي هي فموضوع الجنسية موجود لا من حيث الوصف بل من حيث اعتبار
الذات من حيث هي هي ومن حيث عروض الكلية موجود في الذهن لا غير وليس هو من الكلية بل الجنسية لمعقوم وانما في

وهي الاشتراك على الجنس وهي الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك وعلى ما في
وهو اخص الكليين المقولين في جواب ما هو وهما متغايران لامتناع الجنسية الاولى وامكانها في الثاني وكذا كون

[illegible]

كذا كان صوابه انواعا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بل انما يحدث ما به موجوده ولما كان هذا الوجود مسبوقا بالعدم وجب ان يكون الشرط هو هذا الوجود المسبوق
بالعدم فانه لو كان الحدوث صفة وجودية لكان اما قديما او حادثا والقسمان باطلان اما الاول فلاستلزامه قدم
موصوفه الذي هو الحادث

[illegible]

الحدوث وفي التحقيق لا نزاع بين الخصمين لان الحكماء اتفقوا على امتناع اسناد القديم الى المؤثر المختار لان المختار انما يفعل
بتوسط القصد والداعي والقصد انما يتوجه الى ايجاد المعدوم لا الموجود لاستحالة القصد الى تحصيل الحاصل فلو وجب
اثر المختار يسبق العدم عليه فلهذا اكتفى في اسناد العدم اليه والمتكلمون اتفقوا على ذلك ومن القول بالعلة والمعلول لا
بهذا الدليل بل بما دل على وجوب كون المؤثر في وجود العالم قادرا وجوزوا ان اسناد القديم الى العلة الموجبة بل
صرحوا بجواز ذلك واستدلوا على ثبوته بان مثبتي الحال كالاشاعرة ذهبوا الى ان عالميته تعالى وعلمه قديمان والعالمية
معللة بالعلم وكذا القدرة والقادرية وغيرهما من الصفات وزعم ابو هاشم من المعتزلة ان العالمية والقادرية والحيية
والموجودية معللة بحالة خامسة ان الكل قديم وقال ابو الحسين البصري ان العالمية حالة معللة بالذات وهؤلاء لم يمنعوا
من اطلاق لفظ القديم على هذه الاحوال الا انهم يبطلون المعرفة الخمسة وقال في نقد المحصل هذا اصطلاح من غير تراضي
الخصمين لان المتكلمين باسرهم صرحوا واكتفوا بالاستدلال على وجوب كون العالم محدثا من غير تعرض لان علة فصلا عن ان
يكون فاعلا مختارا او غير مختار ثم ذكروا انه لما ثبت حدوثه انه محتاج الى محدث ثم انه يجب ان يكون مختارا لانه لو
كان موجبا لكان العالم قديما وهو باطل بما ذكروه اولا فظهر انهم ما بنوا حدوث العالم على القول بالاختيار بل
بنوا الاختيار على الحدوث واما القول بنفي العلة والمعلول فليس مجمعا عليه عندهم لان مثبتي الاحوال منهم قالوا
بالعلية كما مر والاشاعرة يثبتون مع المبدأ الاول قدماء ثمانية يسمونها صفات المبدأ الاول ويزعمون ان الصفات
للواحد لذاته وان تجوز معلولات لذاته واجبة به علة ذاته انا نجزم ونحترز عن التصريح به لفظا فلا يحصل
لهم من ذلك معنى وظهر انهم غير متفقين على القول بنفي العلة والمعلول ثم ان قدم على القول بالحدوث في نفي المتكلمين اسناد القديم
الى الفاعل ليس تحكما على المدعى الحدوث فان هذا القول يختص ببعضهم والمستحق اعلى كل ان لحكم بان ما
سوى الله تعالى وصفاته محدث والاحوال التي ذكرها عند مثبتيها ليست موجودة ولا معدومة فلا توصف بالقدم على ما ذكر في
القول بالقدم وهو انما هو الاول لو جودها الاول لغير الثبوت والقول بالقدم للاول الثبوت على ان الوجود والثبوت مترادفان
لكنه لا يلزم هاهنا قال المتكلمون لم يتبين لبعضهم معناه ولم يقل بها احد من القول بالحال لكنه بل ما بل لم يقل القدم بل صفه
[illegible] واما الاشاعرة فقالوا بصفات قديمة لكنهم يقولون ليست الذات ولا غيرها ولذلك لا يطلقون القول بالقدماء عليها والجواب
انهم جعلوا مسمى القديم في الحقيقة عين الصفات وان ابائهم على اطلاق لفظ القدماء عليها ليس بشيء ولما ان الكلام
في هذا اليوم في ان الاول لا يسمى فعلا بل مختارا لذلك جعل الكون الذي هو ان الفعل الازلي لا يجوز ان يصدر الا عن فاعل
ازلي تام في الفاعلية فان علة الازلي التام في الفاعلية يجب ان يكون مختارا او ان كان العالم عندهم فعليا ازليا
المستند الى فاعل ازلي تام في الفاعلية وذلك علمهم الطبيعي ونقص ما كان المبدأ الاول عندهم ازليا لما في الفاعلية
حكموا بكون العالم الذي هو فعله ازليا وذلك في علومهم ~~الطبيعية ونقص ما كان المبدأ الاول عندهم ازليا لما في~~
الالهية

الحكم

الفاعلية وهو مبني الفضل الى انه ليس بقادر مختار بل ذهبوا الى ان قدرته واختياره لا يوجبان كثرة في ذاته وان فاعلية
لم تكن علة المختار من الحيوانات ولا كعلة المجبور من ذوي الطبائع الجسمانية فعرفوا بين الاختيار الذي
يثبته الحكماء والذي يثبته المتكلمون لان الحكماء يقولون انه مختار بمعنى وجوب صدور الفعل عنه دائما والمتكلمون
يقولون ينفون دوام الصدور عنه وقول بعضهم بوجوب الصدور نظرا الى قدرته وارادته وبعضهم
ينفي وجوب الصدور عنه اصلا ويقولون انه يختار احد الطرفين المتساويين على الآخر لا لمرجح وفيه نظر فان
المتكلمين لم يقصدوا اثبات الحدوث الذات بل قصدهم بالذات اثبات الصانع ولما كان الطريق هو الحدوث لا جرم
قدموا البحث عنه على البحث عن اثبات الصانع ولم يكتفوا بالامكان لانهم وجدوا العالم لا يخلو عن الحوادث وحكموا
بان ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث فلزمهم القول بحدوث العالم ولما انتهى اسناد الحادث الى القديم الموجب التام
في الفاعلية كان التسلسل محالا لا جرم اسندوه الى الفاعل المختار وحكموا بان مؤثر العالم قادر واعرض المتأخرين
لم يقصدوا ان المتكلمين نفوا العلة والمعلول الاطلاقي لانهم لم يقصدوا بثبوت التعليل في كثير من الاحكام والصفات و
الذوات الا انه لم يقصدوا انهم لم يحكموا بنفي العلة والمعلول عن الله تعالى والعالم وان المتكلمين لما نفوا الجواهر المكنة وحكموا
بان كل متحيز بالذات او بالعرض محدث ببراهينهم التي استدلوا بها لزمهم ان يكون ما سوى الله تعالى وصفاته محدثا فلهذا لم
يسندوا العالم الى مؤثر موجب بل الى قديم مختار واما الحسن البصري لم يقصد بالحال في العلم ما قصده ابو هاشم بل
المعنى الثبوتي والكلام وسعه فانهم اتفقوا على امتناع اسناد القديم الى فاعل مختار بمعنى انه بوسط القصد
والداعي لا ذلك ليس اذ ان الفعل فعل واذا ان امر كذلك مع امكان يوارد المثبت عليه ولم يثبتوا
قدرة واختيارا بهذا المعنى بل بمعنى مقارنة العلة للعلم مع عدم منافاة لذاته ولا فارق بين هذا وفعل الطبائع الجسمانية
عندهم الا باعتبار مقارنة العلم وعدمه بعد تقرير هذا ان القديم يمكن اسناده الى المؤثر الموجب في المختار وقد
اعترض بعضهم بان القادر لا يجب ان يكون فعله حادثا لان الحادث مما الموجود مسبوق بالعدم فلتحقق هذا المعنى يتوقف
القدرة المحتاج منه الى المؤثر فعلى انه لا يجوز ان يكون المحتاج الى المؤثر هو العدم لان العدم حاصل ابدا ولان الكلام مفروض
في الحادث ولو كان العدم هو المحتاج لم يستند الوجود الى المؤثر فيكون الحادث غنيا في وجوده عن المؤثر هذا لان العدم
ثم محض فلا حاجة به الى المؤثر ولا الوجود من حيث هو وجود والا لكان كل موجود محتاجا الى المؤثر فواجب الوجود
محتاج منه فيه لا مسبوقية الوجود بالعدم لانها ليست صفة سببية والانزم التسلسل ولانها صفة للموجود متأخرة عنه فالمحتاج
الى الفاعل متأخر عن الوجود ويكون الوجود السابق مستغنيا عن المؤثر لكن لمكن واحد منه فلا فائدة فيه بل هاهنا وجب لذات
هذا الحادث فلا مستند الى الغير لان الواجب غير معلل واذا امتنع كون الحدوث علة الحاجة الى المؤثر وجب ان يكون هو الامكان لانه
اذا انتفى الحدوث ولا امكان بقي الشيء قديما واجبا والقديم الواجب مستغن عن المؤثر فثبت ان المحتاج الى المؤثر في المحتاج الى القادر لا
الآن

يجب ان يكون حادثا فانه العدم السابق ينافي وجود الفعل وفاعلية الفاعل وما كان منافيا للشيء لا يكون شرطا
له فالعدم السابق لا يكون شرطا لكون الفعل فعلا ولا لكون الفاعل فاعلا فالفعل والفاعلية يتحققان عند عدم العدم
السابق فلا يجب ان يكون فعل المختار حادثا والجواب ان الامكان علة الحاجة الى المؤثر فالباقي محتاج فشرط الحدوث
شرط في الحاجة لا على ان الباقي يفتقر اولى وكذلك الاولوية بغير المؤثر لانا نقول الاولوية ان حصلت للذات كانت
حاصلة حال العدم ومحال الاستغناء المؤثر حال الحدوث وان كانت حاصلة للامر كان الباقي محتاجا في تحصيله الى
على الاولوية لو سلم حاصلة الاولوية ودلك قول الحاجة الى المؤثر والجواب يحتمل ان يسلم ان علة الحاجة الى مطلق المؤثر
هي الامكان لكن الحاجة الى القادر ليس الامكان ان صح بل الامكان للممكن الذي يحدث ويتجدد له وجود وعدم النفي
كون الامكان علة بل هذا الامكان الخاص ولا يلزم من كون الحدوث ليس علة الحاجة ان يكون مطلق الامكان هو العلة بل
العلة هذا الامكان الخاص وكون العدم سابق الوجود ثم لكن لا يجوز ان يكون الشرط لا يجوز ان يكون المنافي الا شرطا لوجود
منافيه المتأخر ونحن نقول ان المنافاة انما هي مع التقارن ولهذا كانت الحركة شرطا في وجود السكون المتعاقب لهاتين
المتنافيين بل وكل جزء من مسبوق بعدم مع اجزائه الحركة شرط في البائي منها مع المنافاة بينهما فجاز ان يكون العدم السابق
في الحادث شرطا في وجود الحادث وقد بينا ان الامكان علة في مطلق الحاجة لا في الحاجة الى المختار بل العلة فيها
هي الحدوث

الفصل الثاني

في ان القديم لا يجوز عليه العدم اعلم ان العدم الوجود لا يجوز عليه العدم لانه لا يخ
اما ان يكون واجب الوجود لذاته او ممكنا لذاته فان كان واجبا لذاته امتنع عليه العدم لما تقدم من خواص الواجب وان كان
ممكنا لذاته احتاج في وجوده الى مؤثر وذلك المؤثر يجب ان يكون قديما لانه لو عدم المعلول مع علته وجب ان يكون
موجبا لامتناع اسناد العدم الى المختار ووجب ان يكون واجبا اما لذاته او لغيره فان كان واجبا لذاته فاما
ان يكون ايجاده للقديم موقوفا على شرط او لا فان لم يكن موقوفا على شرط لزم من استمرار وجود الواجب لذاته استمرار
وجود معلوله المطلق لامتناع انفكاك العلة التامة عن معلولها لكن الواجب لذاته يستحيل عليه العدم فيستحيل
معلوله المستند اليه خاصة وان كان موقوفا على شرط فنقول ذلك الشرط لا يجوز ان يكون حادثا لاستحالة
اشتراط القديم بالحادث وانه لا يمكن ان يكون مستندا على شرط فلا يكون شرطا بل يجب ان يكون قديما فاما
ان يكون واجبا لذاته وهو محال لاستحالة تعدد الواجب لذاته ولو سلم فالمعلول لان العلة يستحيل عدمها او جوبها
والشرط الذي يستحيل عدمه لوجوبه يستحيل عدم المعلول ولو كان الشرط ممكن الوجود فلا عدم من علته قديمة والا
لكان حادثا فلا يكون شرطا للقديم ويكون واجبا لذاته او مستندا اليه على كل تقدير يمتنع عدمها فيمتنع
عدم القديم فان قيل لا نسلم امتناع عدم القديم لان الممكن المستند الى علته القديمة لا يخرج عن امكانه وكل ممكن
فانه يجوز عدمه فكيف يصح الحكم عليه بامتناع العدم لانا نقول انه من حيث ذاته يمكن عدمه لكنه باعتبار علته

يمتنع عدمه ولقائل ان يقول لان ذلك لانا نقول هذا يلزم منه التناقض لان الممكن لو كان وجوده لازما لوجود
الواجب لذاته ومعلوم ان عدم اللازم مستلزم لعدم الملزوم وان امكان الملزوم ملزوم لامكان
اللازم فيكون عدم الممكن المعلول للواجب ملزوما لعدم الواجب فامكان عدم الممكن ملزوم لامكان
عدم الواجب وامكان عدم الممكن واقع فيقع ملزومه وهو عدم الواجب محال سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون العدم
الوجودي المعلول للواجب مشروطا بشرط عدمي ازلي والعدمي الازلي يجوز زواله والا لم يوجد العالم واذا
زال شرط القديم الوجودي لزم زوال القديم سلمنا لكن معارض بوجوه احدها ان العالم في الازل
محدثه الباري تعالى لو كان مستلزما لتلك الاستحالة لم كانت ممتنعة لعينها فانها قد زالت فلم لا يجوز زوال
الواجب لذاته ولم كان بسبب وجهها الذي بالتقسيم الذي ذكرتموه مع انها قد زالت امكان العالم
فيما لا يزال ان كان لذاته فان كان ثابتا في الازل يلزم القول بالحدوث بوجوب حدوث العالم ولم
يكن ثابتا في الازل بل انه قد تجدد وحادث لم يحدث الامور اللازمة لحقائق الاشياء هي زائلة لم يزول
بعد وجودها اذ لا فرق في العقول السليمة فان كان ليست ذلك الامكان ممكنا في لم يفتقر الى ثبوت امكانات
غير متناهية وهو محال ثم انها باسرها تستند الى سبب وكل ما كان كذلك فهو لذاته ممكن فاذن ان لم يكن
هناك استغناء عن المحل امتنع حصول تلك الامكانات وان كان هناك امكان استغنى عن المحل فهو حاصل
لذاته ولنعد الكلام الى الاول في صحة مؤثرية الله تعالى في العالم لم كانت لذاته يلزم دوامها لدوام ذاته والا فاخر
نعود التقسيم ولا ينقطع الا عند الانتهاء الى واجب الوجود ومع ذلك فلا يجب ان صحة تلك المؤثرية
الحادث فيجب ان يكون مقدورا لذاته وحال البقاء يمتنع عليه ان يكون مقدورا فقد تبدلت صحة المقدورية بامتناعها
وقد تبدل الواجب الذاتي في الحادث فقد كان مقدورا للباري تعالى في الازل الى ان اوجده ثم زالت
مقدوريته لامتناع ايجاد الموجود واذا زالت تلك الصحة مع انها قديمة لزم عدم القديم
لا يقال لا نسلم زوال تلك الصحة لانه تعالى قادر على ايجاده مرة اخرى بان يعدمه ثم يوجده لانا نقول
كلامنا في الايجاد المستدام في تجدد الايجاد بعد الاعدام ولا شك في امتناع استدامة الايجاد وانه تعالى
الازل عالم بان العالم يحدث فيما لا يزال فاذا وجد العالم استحال العلم بانه سيحدث لانه جهل تعالى الله عنه
فذلك التعلق لو كان حادثا فهو تعلق اخر لا الى اول فهنا كما حوادث لا اول لها والقول بحوادث
اعتراف بفساد المقدمة التي منها انتم اصل دليلكم على حدوث العالم ولو كان قديما فذلك التعلق
الازلي قد عدم لامحالة وقد تقدم ان القديم الازلي اذا كان مشروطا بشرط عدمي ازلي جاز زواله لزوال
شرطه العدمي الازلي وههنا اعتبار ذاته تعالى لملك العالمية مشروط بعدم العالم اولا اذ لو كان موجودا

لا يمكن علمه بأنه يوجد مجاز زوال المعلول الأزلي لزوال شرطه لأنا نقول هذا أيضا غير لما على مطلوبنا وهو
جواز عدم القديم لزوال شرطه العدمي وإذا جاز في قديم ذلك جاز في كل قديم والجواب أن الممكن لذاته بالنظر
إلى ذاته ليس بقديم ولا حادث ولا واجب لغيره ولا ممتنع وإنما يعرض له شيء من ذلك بالنظر إلى غيره والكلام إنما هو على
إمكانه بالنظر إلى وجود علته أو عدمها بل يحتاج إلى جعل الوجوب لغيره أو الامتناع وهاهنا فإن الإمكان بالنظر إلى الغير
وإن لم ينافه بالنظر إلى الذات وإنما يجوز عدمه بالنظر إلى ذاته فيصح الحكم عليه بامتناع العدم بالنظر إلى علته ولا
تناقض لاختلاف الموضوع لأنه في أحدهما الممكن لذاته وفي الآخر الممكن المأخوذ مع علته والتناقض ممنوع ولا
نسلم وقوع إمكان عدم الممكن وإنما يكون واقعا لو لم يوجد علته أو عدمها ولا نسلم أنه يمكن انتفاء القديم لأنه
شرط عدمي لأن العدم لا يكون لا يكون علة ولا جزء علة للوجود والشرط في الحقيقة جزء من العلة التامة وفيه نظر فإنا نعلم بالضرورة
أن الوزن مع وجود المانع لا يوجد وأنه مع عدم المانع شرط في وجود الأثر بل الحق في الجواب فيما كان أولى أن يقول
ذلك الشرط العدمي إن استند إلى المؤثر لذاته كان واجبا إذ هو معناه ولا يحتاج فليس العدم مؤثرا على أنه
من أن علة العدم عدم العلة لا غير فيعود الكلام إلى عدم العلة وهكذا إلى ما لا يتناهى فيلزم أن لا يوجد ملكة
هذا الشرط إلا إذا وجد ما لا يتناهى دفعة وهو محال وإذا لم يملكه هذا الشرط امتنع زوال العدم الثاني أن
بين العدم والملكة شرط منافاة ذاته فلا يمكن إسناد الملكة إلى ذلك العدم ولا إلى معلولاته لامتناع اقتضاء
الشيء منافي ذاته أو علة ذاته ولا إلى علة لامتناع صدورها عنها بالاختيار والإلزام صدور القديم
بالاختيار وبالإيجاب لامتناع انتهاء الأثر الواحد المستمر ولأن وجود الملكة يستلزم عدم القديم لكن
عدم القديم إنما هو لعدم علته فيكون علة العدم موجودة بالنظر إلى وجود معلولها الذي هو الملكة ومعدومة
بالنظر إلى عدم معلولها الذي هو العدم ولأنه لا يغير ما لوجه واحد الوجود وما هي الحوادث على ما يأتي
وعن المعارضة الأولى أن الامتناع والوجوب من اعتبار بأن لا وجود لها في الخارج والعدم المجرد
نوال ولأن الامتناع هنا مستند إلى المانع وهو الأول الثالثة صحة حدوث العالم ومحدثه الله تعالى فيه
وعن الثاني أن الإمكان نعت اعتباري لا تحقق له في الخارج وهو لازم ماهية ذاته فإذا فرض
الماهية في الدهر فرض لزوم الإمكان لها وهذا الإمكان الراجح لا بد لها إلا الحاكم باعتبار
الأزلية بل حدوث وعن الثالث أن المؤثر أمر اعتباري لا تحقق له في الخارج وإلا لافتقر إلى مؤثر
أو دور وتسلسل وكذا الحوادث عن الرابع أن صحة الموجودية ذهنية إلا أنه وعن الخامس أن القديم باقية والزائل
هو التعلق وهو أمر اعتباري والحق الوجود بما وصف كونه وجودا باقيا ومبتدأ جوابا عن المناقض
وهو محال لذاته فلا يكون موجودا لأن المعدوم إنما هو المشكل لا غير وعن السادس أن الكل اختلفوا فيهما أو لا ثم

دحام

وقالوا إن العلم إن الشيء حدث هو نفس العلم بحدوثه وقت حدوثه فمن زال الإمكان عنه ومنهم من قال إن التعلق
الأول باق ويتجدد تعلق آخر ويزول عنه الإشكال انتهى وهو مذهب أبي الحسين ومنهم من قال إن التعلق الأول يزول
ويوجد غير الأول وفيه نظر فإن التعلق المتغير من العالم والمعلوم أمر اعتباري لا تحقق له في الخارج فلا يمتنع زوال
التعلق الأول وتجدد تعلق آخر بعده كما في جميع الصفات الإضافية المحضة كالقدرة والعلم بإمكان أزلا والإرادة
الزائل هو التعلق بين القادر والمقدور والعالم والمعلوم كما أن الواحد منا يقدر على تحريك جسم فإذا عدم ذلك الجسم لم يعدم
قدرته على تحريك مثله بل عدم تعلق قدرته بذلك الجسم المعدوم لا غير لأن التعلق إضافي بين القادر وذلك المقدور
وإذا عدم أحد المتضايفين عدمت الإضافة **البحث الثالث** في أن القدم وأهل الملل اتفقوا على
الإسناد إلى أن القديم هو الله تعالى لا غير وأن ما عداه محدث للبراهين الدالة على أن العالم وهو كل ما سوى الله
تعالى محدث ولأنه ممكن وكل ممكن محدث وذهبت الأشاعرة إلى إثبات قدماء ثمانية هي ذات الله تعالى والصفات عندهم
المعاني وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام وهم لا يطلقون اسم القدماء على المعاني الزائدة لأنه تعالى في الأزل
لأن القدماء عندهم عبارة عن أشياء متغايرة والمتغاير إنما يكون عندهم بين الذوات لا بين الصفات أنفسها ولا بين
الصفات والذات وفيه نظر لأنهم صرحوا بثبوتها في الأزل ولا يحسن القديم إلا بكونه ثابتا لكل ثابت في الأزل فإنه قديم ثم
إن النزاع في ذلك لفظي لأنهم يعطون معنى القدم وذهب المعتزلة إلى إنكار القدماء وأبو الهذيل لكن أبا هاشم أثبت الأحوال
الأحوال الخمسة وهي القادرية والعالمية والحيية والموجودية وعللها بحالة خامسة وهي الإلهية فيلزم أن يثبت أحوال
وأزلية لم يثبت في الأزل لكنه لا يقول لقدمها لأن القديم هو الموجود أزلا والحال لا توصف بالوجود والعدم
فلا يكون قديما وهذا أيضا راجع إلى نزاع لفظي لأنا لا نعني بالقديم إلا الثابت في الأزل وإلا فرق بين الثبوت والوجود وقد
أهل المسلمين كافة على أن قديم غير الله تعالى وغير صفاته لدلالة السمع عليه لأن الدليل العقلي وهو التمانع إنما
دل على نفي آلهة فأما على نفي قديم غير قادر ولا حي فلا يدل العقل عليه وهو خطأ لأن ما عدا الله تعالى ممكن
وكل ممكن محدث وذهب الحكماء إلى إثبات قدماء خمسة اثنان حيان فاعلان وهما الباري تعالى والنفس
وعنوا بالنفس النفوس الأرواح البشرية والسماوية وهي مبدأ الحياة وواحد منفعل غير فاعل ولا حي وهي الهيولى
واثنان لا حيان ولا فاعلان ولا منفعلان وهما الدهر والخلاء أما الباري تعالى فلأنه لو كان حادثا لافتقر إلى محدث
وتسلسل أو دار وانتهى إلى قديم هو المبدأ فيكون هو الباري تعالى وأما النفس والهيولى فلأنهما لو كانا
حادثين لكانا لهما هيولى لأن كل حادث فله هيولى لكن ليس للهيولى ولا النفس هيولى لاستحالة تركيبهما فلا تكون حادثة
وإلا لزم التسلسل أو إثبات هيولى قديمة وهو المطلوب وهذا غير تام إذ لا يلزم من قدم هيولى النفوس قدمها وأما الزمان
فلأنه لو كان حادثا لكان عدمه قبل وجوده قبلية زمانية فيكون للزمان زمان آخر وتسلسل أو يسلم إلى زمان قديم

وهو المطلوب وأما الخلاء فلأنه واجب لذاته إذ معنى الواجب لذاته هو الذي لا يتصور عدمه ولا رفعه عن
الوجود والخلاء لا يمكن رفعه ولا يتصور الذهن عدمه لأنه لو ارتفع الفضاء من الجهات مما بين ولا مشار إليها
وهو غير معقول وقال ابن زكريا إن هذا المذهب يمكن بعد احتياج الحادث إلى المادة والمدة وتساوي
وامتناع رفع الفضاء مستند إلى الوهم لا العقل وذهبت الفلاسفة إلى قدم المادة والزمان لأن كل حادث
عندهم فإنه مسبوق بمادة ومدة كما يأتي **الفصل الثالث** في خواص المحدث وفيه مباحث الأول
في أنه لا يحتاج إلى المحدث مسبوق بالمادة وعند الفلاسفة أن كل محدث فإنه مسبوق بمادة بحكم حال لا فيها كالصور
والأعراض أو موجودا معها كالمركب أو معها كالنفوس وحصروا المحدثات في هذه الأصناف والطلاب الأعرض
كل بسيط غير هذه فإنه يستحيل أن يكون محدثا عندهم واستدلوا على احتياجه للمادة بأن كل محدث فإن عدمه سابق
على وجوده ووجوده حال عدمه ممكن وإلا امتنع حدوثه فذلك الإمكان سابق على وجوده وليس راجعا إلى
صحة اقتدار القادر عليه لأن هذا الإمكان مأخوذ بالقياس إلى ذات الممكن من غير التفات إلى مؤثر
وصحة اقتدار القادر عليه مأخوذ بالقياس إلى المؤثر فيغايرا ولأنا نعلل الثاني بالأول فنقول إنما صح
اقتدار القادر عليه لأنه ممكن لأن الإمكان علة في صحة تعلق المقدورية به ولا يصح أن يعلل إنما صح
اقتدار القادر عليه لأنه صح اقتدار القادر عليه فيتغايرا وليس الإمكان عدما للفرق بين اللاإمكان
والإمكان العدمي ولا جوهرا قائما بذاته ولا بالممكن لعدمه فلا بد له من محل يقارنه هو الهيولى والجواب
قد بينا أن الإمكان عدمي ولهذا الفرق لا يستدعي ثبوته كالعدم والامتناع وغيرهما من الصفات العدمية
قيل الإمكان عندهم يقع بالاشتراك اللفظي على أمرين أحدهما ما يقابل الامتناع وهو عندهم صفة
عقلية توصف بها كل ما عدا الواجب والممتنع المتصور أو لا يلزم من اتصاف الماهية بها كونها
مادية والثاني الاستعداد وهو موجود عندهم معدود في نوع من أنواع جنس الكيف وإذا كان موجودا
وعرضا وغير باق بعد الخروج إلى الفعل احتاج لا محالة إلى محل وهي المادة فهذا البحث مبني
على أن يكون في إثبات ذلك الوضع نفسه وفيه نظر فإن البحث في الاستعداد كالبحث في الإمكان والوجوه الدالة
على عدمية الإمكان تدل على عدمية الاستعداد **البحث الثاني** في أنه لا يحتاج المحدث مسبوق بالمدة عند اختلاف الكل فيها
فذهب المسلمون كافة إلى ذلك وذهبت الفلاسفة إلى أن كل محدث فإنه مسبوق بزمان هو موجود غير
قار الذات متصل اتصال المقادير لأن الحادث بعد ما لم يكن يكون بعديته هذه مضافة إلى
قبلية هو زمان له فقبليته لا يوجد مع البعد ولا يكون العدم كقبلية الواحد على الاثنين التي قد تكون مقارنة
قبل وما هو بعد معا في حصول الوجود بل كون ليس يكون قبله قبل لا يستمع البعد بل نزول قبله عند تجدد

السعدية

البعدية وهذه القبلية مغايرة للعدم لأن العدم كما كان قبل فقد يصح أن يكون بعد وليس القبل بعد ولا الفاعل
لأنه قد يكون الفاعل قبل الحادث ومعه وبعده وليس القبل كذلك فهو شيء آخر يتجدد ويتصرم فهو غير
قار الذات وهو متصل في ذاته لإمكان فرض متحرك يقطع مسافة بحيث يكون حدوث هذا الحادث انقطاعها
فيكون ابتداء حركته قبل هذا الحادث فيكون بين ابتداء آنات انتهائها كما بين ابتداء الحركة وحدوث الحادث فلما
كان هناك قبليات وبعديات متصرمة متجددة مطابقة لأجزاء المسافة والحركة كذا الحال أن يكون بين ابتداء
الحركة وابتداء هذا الحدوث وسيظهر في بطلان الجزء أن حصل هذا المتصل لا يتألف من أجزاء لا تتجزأ
فثبت أن كل حادث مسبوق بموجود غير قار الذات متصل اتصال المقادير وهو الزمان والأعراض
لا نسلم ثبوت هذه القبلية في الخارج ودليلكم إنما يعطي ثبوتها مطلقا وهو أعم من الثبوت الذهني و
الخارجي ولا يدل ثبوتها في الذهن على ثبوت موصوفها في الخارج فإنه كما يصح وصف الموجود بها كذا
يصح وصف المعدوم بها فإن دليلكم على ثبوت الزمان بل يمنع ثبوت القبلية والبعدية في الخارج لوجوه
! لو كانت القبلية موجودة لزم التسلسل لأن القبلية الواحدة سابقة على كل ما فرض عنها فعود إلى قبلية
أخرى ويلزم التسلسل لا دفعة واحدة بل دفعات لا تتناهى وهو غير معقول وأيضا عرضه أفضل المحقق
أن القبلية والبعدية اللاحقتين بالزمان إضافتان عقليتان والموجود في الخارج هو الزمان
وهو الذي يلحقه القبلية لذاته ويلحق ما سواه مما يقع فيه بسببه في العقل إنما لحق القبلية يلحق الموجودات
المختصة بزمان دون زمان لأنها أمر اعتباري يصح تعقله في جميع الأزمنة وإن أخذ من حيث يقع في
زمان معين كان حكمه حكم سائر الموجودات في لحوق مثله أخرى يعتبرها العقل به ولا ينتهي ذلك بل
ينقطع بانقطاع الاعتبار الذهني وفيه نظر لأن غير أعمالنا أن القبلية ثابتة في الخارج وقد بينا أن
للذهن الحكم بها بالوجود في العدم ولا يمكن إلحاق القبلية بالزمان لذاته وإلا لوجب اختلاف
أجزائه بالذوات فيلزم وجود أجزاء الأبدي فيه وهي عندهم مما لا يقال كل واحد من العدم والوجود
ليس قبلا ولا بعدا لذاته والأجزاء الأبدية كل منها إلى مضاف إلى الآخر وهو محال أو وجدت سوى سبحانه
بما غيرها وهو المراد بالزمان لأنا نقول قد بينا أن موضوعها قد يكون وجوديا وقد يكون عدميا فلا يكون
الاستدلال بعروضها للشيء على كون ذلك الشيء موجودا والقبلية والبعدية إضافتان فإن كانا ذهنيين
لم يكن ثبوت موضوعها في الخارج وإن كانا خارجيين وجدا أن يوجدا معا وقيل إنهما لا يوجدان معا
أعرضه أفضل المحققين بأنهما إضافتان عقليتان لا يوجدان إلا في العقول لأن الجزئين من الزمان اللذين
يلحقهما القبلية والبعدية لا يوجدان معا فكيف يوجد المتضايفان اللاحقان لهما لكن يوجدان في العقل حيث علم

وجود معروضها الذي هو الزمان مع ذلك الشيء ويجب وجود معروضهما معاً في العقل ولا يحتاج الى وجدانه في الخارج
معا وفيه نظر فان فيه اعترافا بانهما ليس لهما ثبوت في الاعيان فلا يلزم وجود معروضهما فيه وهو المطلوب
لا لحال القبلية والبعدية اذ كانا معاً في الذهن فلا بد وان يوجد معروضهما في الذهن حتى يصح الحكم على
احديهما بالقبلية وعلى الاخر بالبعدية في الحكم بالقبلية انما يكون باعتبار وجود معروضهما في الخارج وهو
محال لعدم ايضا الوجود القبلية والبعدية او باعتبار ذاته [illegible] لا في الذات من حيث هما ذاتان لا لعرض
لاحديهما القبلية وللاخرى البعدية فلا بد من امر مغاير لمعروض القبلية يوجد المعروض فيه وباعتباره يكون
قبلا وكذا البعدية لانا نقول قد صرح بالبحث في ذلك الشيء لم صار احدهما متقدما والاخر متاخرا فان اسند ثم الى
ذاتيهما فليسند الى الذات وايضا يلزم [illegible] الزمان [illegible] بالفعل واجزاء
الزمان عندكم انما وجد بالفرض ح لو كان القبلية وجودية لم يصح وصف العدم بها لاستحالة اتصاف المعدوم بالموجود [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ثم المراتب منها طبيعية كترتب الانواع التي بعضها تحت بعض وكالاجناس التي بعضها فوق بعض ومنها وضعية كترتب الصفوف
في المسجد بالنسبة الى المحراب او الى الباب وكذلك التقدم في المرتبة قد يكون طبيعيا كتقدم الجنس المتوسط على الاخص اذا ابتدأ
من الاعم والعكس اذا ابتدأ من النوع وقد يكون وضعيا كتقدم الصف الذي يلي الامام ان جعل الامام مبدأ والعكس
ان جعل الباب مبدأ الخامس التقدم بالشرف كتقدم الفاضل على المفضول [illegible] الاقسام الخمسة [illegible] الاوائل عليها

البحث الثاني في الحصر ذهب الاوائل الى حصر اقسام التقدم في هذه الانواع الخمسة [illegible] لم
على ذلك سوى الاستقراء وهو لا يفيد اليقين خصوصا وقد ادعى المتكلمون قسما سادسا للتقدم وهو تقدم بعض اجزاء
الزمان على البعض كتقدم الامس على اليوم فانه ليس بالعلية وهو ظاهر لانه لا يمكن اجتماعهما في الوجود والا لم يكن الزمان
متقضيا فلا يكون الزمان زمانا ولوجوب اجتماع العلة والمعلول فيه ولان اجزاءه متساوية فيستحيل اختصاص
احدهما بالعلية والاخر بالمعلولية ولانه لو كان المتقدم علة والمتأخر معلولا لوجب [illegible] جميعها فيكون الزمان مركبا
من اجزاء لا تتجزى غير متناهية بالفعل وهو محال عندهم ولا بالذات [illegible] ولا بالشرف فلا يعقل شرف واحد
من اجزاء الزمان على الاخر ولان المتقدم بالشرف يجامع المتأخر ولا بالطبع لجواز وجود اجزاء الزمان بالفعل ولا بالرتبة الحسية اذ
الزمان ليس من ذوات الاوضاع وهو ظاهر ولا هو محسوس [illegible] في وجوده مع ان اكثر الناس نفاه واختلفوا مثبتوه
في حقيقته ولا بالرتبة العقلية وهو ظاهر فان هذا النوع من التقدم [illegible] المتقدم مع المتأخر في الزمان بخلاف اجزاء
الزمان ولا بالزمان والا لزم ان يكون للزمان زمان [illegible] الامس في زمان متقدم واليوم في زمان متأخر ويتسلسل
لا يقال تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض راجع الى التقدم بالزمان وذلك غير محوج له الى زمان اخر لان [illegible]
الزمان انما يتقدم بالزمان [illegible] فلانا نقول [illegible] ذكرنا [illegible] انقسام الزمان بالفعل
الى لا نهاية واختلاف اجزاء الزمان بالنوع وهو محال عندكم وللمتكلمين نوع اخر من التقدم يثبتونه
في حق الله تعالى بالنسبة الى العالم وهو التقدم بزمان تقديري على معنى انا لو فرضنا ازمنة لا نهاية لها لكان الله تعالى
متقدما بها البحث الثالث في ان مقول التقدم على انواعه باي معنى هو [illegible] المتأخرين [illegible] الاوائل
في وقوع التقدم على انواعه الخمسة [illegible] منهم انه واقع عليها بالتشكيك وذلك لانها مشتركة في معنى واحد هو
الموضوع له التقدم واختلافها بالاولوية وعدمها وذلك المعنى المشترك هو ان المتقدم بما هو متقدم له شيء
ليس للمتأخر ولا شيء للمتأخر الا وهو موجود للمتقدم [illegible] بالعلية مثل [illegible] بالطبع والمتقدم
بالطبع مثل سائر [illegible] فان المتقدم في الزمان اذا [illegible] المتأخر [illegible] حصل
للمتأخر زمان لم يحصل للمتقدم كما حصل للمتقدم زمان لم يحصل للمتأخر [illegible] ولا شيء للمتأخر الا
وهو موجود للمتقدم [illegible] التقدم [illegible] بالزمان [illegible] المتأخر [illegible] باعتبار التقدم

قال

فان نسبتهما الى الوجود الزماني واحد وفيه نظر فان التقدم بالزمان وان لم يكن فيه تفاوت لكن [illegible] مطلق التقدم
باعتبار [illegible] التفاوت [illegible] شرط التفاوت في كل جزئيات [illegible] بالتشكيك [illegible] يوجد [illegible]
مراتب كل مرتبة تشتمل على اشياء [illegible] التفاوت [illegible] مقولا بالتشكيك
على افراده [illegible] انه واقع عليها بالاشتراك اللفظي بين الجميع وهو خطأ فان التقدم بالذات والعلية
قد [illegible] التقدم فان كل [illegible] التقدم ذات [illegible] على ذات اخرى بالعلية [illegible]
[illegible] ان [illegible] ذاتها ووجودها على المعلول وذهب طائفة اخرى الى ان التقدم يقال على البعض
بمعنى واحد وعلى الباقي بالاشتراك والتجوز [illegible] واحد [illegible] التقدم بالذات [illegible]
[illegible] التقدم الزماني فان [illegible] انما يتقدم احدهما على الاخر بالزمان لا لاجل [illegible] زمان احدهما
على الاخر [illegible] التقدم [illegible] اجزاء الزمان بعضها على البعض [illegible]
التقدم علة [illegible] الى التقدم بالطبع [illegible] التقدم [illegible] وكذلك التقدم
بالرتبة فان بغداد متقدمة على البصرة لا باعتبار ذاتيهما ولا حيزيهما ومكانيهما بل باعتبار القاصد
من خراسان الى البصرة فانه يقصد بغداد اولا ثم يقصد البصرة اولا ان زمان وصوله اليها قبل زمان وصوله
الى تلك [illegible] هذا التقدم الى التقدم الزماني واما التقدم بالشرف فانه لا يخلو عن تجوز او اشتراك [illegible]
الفضيلة [illegible] المناصب [illegible] المجالس [illegible] التقدم [illegible]
على [illegible] من الجهة [illegible] الى التقدم المكاني الذي [illegible] التقدم [illegible]
كان اطلاقه عليه على الذات بالاشتراك واعلم انا اذا [illegible] التقدم [illegible] واحد [illegible]
في [illegible] اللازم الذي هو المتقدم والمتقدم
انما يكون بالوجود [illegible] بالمكان [illegible] تنبيه [illegible] اقسام
التقدم [illegible] الزمان [illegible] الوجود كالاخ
والاخ [illegible] الجنس المتأخر [illegible] طبيعته [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] على الحادث بالذات
[illegible] بالزمان [illegible] المكان [illegible] النوع
الثاني في التقسيم على رأي الاوائل [illegible] كل موجود [illegible] واجب الوجود لذاته وهو الله تعالى
[illegible] الممكن [illegible] موجود لا في موضوع او لا
[illegible] الموضوع [illegible] المقوم [illegible] الوجود [illegible]

ان [illegible] المتقدم [illegible] الموضوع [illegible] موجود في الموضوع [illegible] موجود في المحل [illegible] موجود لا في
[illegible] الموضوع اذن اخص من الموجود في المحل [illegible] موجود في المحل ولا يكون
موجودا في الموضوع [illegible] لا موضوع وكل عرض فانه موجود في موضوع فهنا فصول

الفصل الاول في الجوهر وفيه مباحث الاول في رسمه [illegible] الجوهر بانه الموجود لا في موضوع
ومعناه انه الماهية التي اذا وجدت كانت لا في موضوع [illegible] الموجود بالفعل والا [illegible] وجود زيد
[illegible] جوهر [illegible] لانه [illegible] موجودا في الاعيان او معدوما [illegible] وجوده زائدا
على ماهيته [illegible] واجب الوجود [illegible] موجود لا في موضوع [illegible] الجوهر لان
وجوده [illegible] اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع [illegible]
وجود واجب الوجود [illegible] الجوهر لان [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible] فصل [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible] المقولات العشر [illegible] البحث
الثاني في ان الجوهر [illegible] الاوائل [illegible] الجوهر جنس عال
[illegible] الاولى [illegible] جواهر [illegible] موجودة [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible]
[illegible] الذاتي المشترك [illegible]
الذاتية [illegible] الجوهر [illegible] الموجود لا في موضوع [illegible]
من العوارض [illegible] لا في موضوع [illegible]
[illegible] لو كان الجوهر جنسا [illegible] الفصل [illegible]
[illegible] لو كان جنسا [illegible] الفصل [illegible] الجوهر [illegible] الفصل
جوهرا [illegible] الجواهر [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible] الجوهر جنسا [illegible]
الجنس [illegible] البسيط [illegible] الجوهر جنسا لها
[illegible] الجوهر [illegible] الاعراض [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible]
الموضوع [illegible] العارض [illegible] الوجود [illegible]

ان [illegible] المركبات [illegible] العلة [illegible] المهيات [illegible] لازم واحد [illegible] كثيرة
[illegible] الماهيات التي يصدق عليها وصف الاستغناء ولا الثالث [illegible]
[illegible] الوجود في الاعيان ولا الثالث لان هذا العارض سلبي [illegible]
الجنس الذي هو جزء الوجودي ولا الرابع لان [illegible] الوجود [illegible] المهية [illegible]
[illegible] الوصف [illegible]
[illegible]
[illegible] المتوسط [illegible]
[illegible] لو كان الجوهر جنسا [illegible] العقول [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] مقول على [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible] الجواهر المفارقة [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] النفس الانسانية جوهر مجرد مفارق [illegible]
[illegible]
ان [illegible] الجوهر [illegible] الوجود [illegible] مكتسب
[illegible]
[illegible] علم الانسان [illegible]
[illegible]
[illegible] الوجود [illegible] موضوع [illegible] لوازم
الجنس [illegible] الجوهر [illegible] اللازم
[illegible] اللوازم [illegible] الجنس
[illegible] الجوهر [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible] البسيط [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible] المركب [illegible]
[illegible] الاعراض [illegible] الجميع [illegible]
[illegible] الحكماء [illegible]
[illegible] العقل [illegible]

جنسيته



الآن قد تعقل اجسام عن ذاته ولوازمه سلمنا لكن لم لم يعلم المركب العلم بذاته لو عرفنا المركب مفردة تفصيلية اما
علمنا في وجه صادق عليها فلا والنوع انما يعلم باعتبار عارض عرض لها [illegible]
البحث الثالث في ان كليات الجواهر جواهر قد عرفت ان الكلي ما لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه وهذا
[illegible]

البحث الرابع [illegible]

[illegible]

البحث الخامس [illegible]

البحث السادس [illegible]

[illegible]

البحث السابع [illegible]

الفصل الثاني [illegible] **البحث الاول** [illegible]

[illegible]

المعنه والابداع اعتبار لا تشخص بحصولها في تلك الاحياز فان نوعها في تشخصها فتشخصها بطبعه نوعها
ثم شيع تشخصها حصولها في تلك الاحياز لا يقال مادة الفلك موجودة في صورته والصورة متحصلة
القوام وليست خارجة عنها ولا يصح قوام تلك المادة دونها اي دون عين تلك الصورة لانا نقول ليست المادة في الفلك
بحيث يصح العرض الشامل الجسم لان منه صورتا عنه بخلاف تلك فان الصورة لا يكون باعثه للمادة و
مقصودنا من الكسب **البحث الثاني** في ان العرض ليس بجنس لتسعة كما هو مقالة الحكماء المشائين فاحتجوا على
ذلك بان اطلاق لفظ الجنس لا باعتبار المعنى بل باعتبار عارض صادق على كثيرين ويدل عليه وجوه ا
انا نتصور الاعراض الجزئية كالسواد والبياض والسطح والخط وغيرها ونشك في عرضيتها فلا يكون العرض
مقوما لامتناع تصور الشيء بدون تصور مقوماته وفيه نظر لانا نمنع تصور الاعراض الجزئية بحقائقها بل
بعض عوارضها ولوازمها فلا يكون تصور مقوماتها لا يقال لا نعني بالسواد الا الهيئة التي ادركناها و
عرفناها لانا نقول ... ادركتم هيئة وسميتموها سوادا ... علم ان تلك الهيئة المدركة هي حقيقة السواد
في نفس الامر فان ذلك لا يستفاد من العيان والنظر ... في عرضيته ... في الجوهرية
فالعرض ... الدليل ... العرض على الحقيقة ... الجوهر عنها فلزم ان يكون الجوهر جنسا وفيه نظر
فانا لا نسلم ان الجوهر ليس جنسا لهذه الاعراض فما ذكرتم انما ... ان يكون الجوهر جنسا لهذه الاعراض
خاصة لا للجواهر وذلك مسلم لا يشكل ... كون السواد عرضا ليس الا بنسبة الحلول في الموضوع والجنس
انما يستند الى امر داخل في الذات لا الى نسبة عارضة للذات وفيه نظر لانه جاز ان يكون ذلك لازما للعرض لانه
العرض كان الموجود لا في موضوع امر لازم للجوهر وعارض له وبهذا البطل طعن من منع كون الجوهر جنسا
ج العرضية مقولة على ما تحتها بالتشكيك والجنس غير مقول على ما تحته بالتشكيك والكبرى ظاهرة وبيان الصغرى
ان تعلق بعض الاعراض بالموضوع اكثر من تعلق بعض فان الاضافات والنسب استنادها الى الموضوع ...
البعض اعرض ... الحكماء قالوا ان بعض الجواهر ... البعض وكذلك التقدم ... الوجود لا في الجوهر ثم
يلزم اخراج الجوهر عن ان يكون جنسا وكذلك بعض الاعداد ولو كان متقدما على البعض لكن ذلك التقدم في
الوجود لا في معنى العددية فلا يقتضي خروج العدد عن الجنسية للانواع فكذلك هنا جاز ان يكون الاعراض
مما ... حمل العرضية عليها والتفاوت الذي ذكرتم عائد الى وجوداتها فلا يكون مقولا العرض
على الانواع بالتشكيك واجيب بان هذا انما يلزم لو كان للعرضية مفهوم اخر سوى كونه موجودا في
الموضوع واما اذا لم يكن للعرضية معنى سوى وجوده في الموضوع ثم وقع التفاوت فيه وقع في نفس
مفهوم العرضية اعرض ... كون ... العرض عرضا لم يكن موجودا في الخارج ويكون مع ذلك

في موضوع

في موضوع ... شرطه لم يكن بحيث لو وجد في الخارج كان في موضوع كما هو في الجوهر انه الذي اذا وجد كان غنيا عن
الموضوع لا الموجود في الخارج بالفعل لا في موضوع فعلى هذا يكون العرض عرضا ... الوجود وبعود ...
البحث الثالث في امتناع الانتقال على الاعراض اعلم ان المتكلمين والحكماء اتفقوا على امتناع الانتقال
على الاعراض واحتجوا عليه بوجوه ا المعقول من الانتقال هو الحصول في حيز بعد الحصول في حيز اخر وذلك انما يعقل
في المتحيز وفيه نظر فانه لو كان المراد بهذا المعنى الحصول في حيز بالذات بعد الحصول في حيز اخر بالذات فهو مسلم فان
نفي الانتقال بهذا المعنى عن الاعراض ضروري لان العرض لا يحصل في الحيز الا تبعا لحصول محله فيه ولا يعقل
فيه التحيز بالذات لكن النزاع ليس في ذلك بل في مطلق الانتقال سواء كان بالذات حاصلا في الحيز كالاول او بالتبعية
والذي المقصود من نفي الانتقال الامتناع انتقال العرض من محل الى محل اخر وهذا الدليل لا يعطيه ب العرض اما
ان يكون غنيا عن الموضوع او يكون محتاجا اليه فان كان غنيا عن الموضوع امتنع ان يعرض له ما يصير محتاجا الى
الموضوع فان الغني بذاته عن الشيء يستحيل ان يصير محتاجا اليه باعتبار عارض يعرض له ولو كان محتاجا فلا يخلو اما
ان يكون محتاجا الى موضوع معين او غير معين والثاني محال لان الشيء المعين لا يعقل ان يكون فاذن لابد له من موضوع
معين فاذن خصوصية معلولة لذلك الموضوع فاذن يمتنع ان يفارق ذلك الموضوع اعترض بجواز كونه
غنيا عن المحل لذاته ثم يعرض له ما يوجب الحاجة اليه فلنا العرض لا يصدق عليه انه يجوز ان لا يكون في المحل حتى يكون
ذلك منافيا لحصوله في المحل بل يصدق عليه انه بالنظر الى ذاته لا يجب ان يكون في المحل وهذا لا
ينافيه الحصول في المحل ... وفيه نظر لان الحلول المستند عن حاجة الحال الى المحل بالضرورة ويمتنع ان يكون لها
عارضة لامر خارج لانه يكون منافيا لمقتضى الذات فان هذا باطل بالجسم فانه لا بد وان يكون له حيز معين ويمتنع
معين ثم ذلك بانه لا يقتضي ... تشخصا ... متشخصا لكنه يمتنع انفكاكه عنه والهيولى المادة محتاجة
الى الصورة لا الى صورة معينة بل الى اي صورة كانت ... فلم لا يكون العرض كذلك والعرض الواحد بالتشخص محتاج الى
موضوع واحد بالنوع والواحد بالنوع ... تشخصه ... لا يحتاج الى المحل الواحد بالتشخص
حاجة العرض الواحد بالتشخص انما هو الى المحل الواحد بالنوع ولو كان ... التشخص عن متشخص الا ان التشخص
في الموضوع غير محتاج اليه فامكن ان يفارق محلا الى اخر من نوعه كما يمكن ذلك في الجسم واتفق النفس محتاج في حدوثها
الى مادة معينة ثم انها تفارق تلك المادة مع بقاء النفس ولا تعلم النفس ... ما ... لا
يكون مثله في العرض ح تشخص كل عرض زائد عليه ... على ما تقدم فان كانت علته ماهية العرض كان نوعه منحصرا
في شخصه وكذا لو كانت علته لازما من لوازمه ولانه كان يستغني عن جميع الموضوعات ... لاستغنائه في تعينه
بذاته عن كل موضوع وحين ان يكون التشخص مستندا الى علة خارجة فلو ان كانت العلة محلا امتنع مفارقته عنه وهو

المطلوب ولو كانت حالة فيه لزم استغناؤه عن الموضوع لانه يكون مكتفيا في وجوده بموجده وفي تشخصه بالحال فيه ولو
كان مفارقا عنه لا حالة فيه ولا محلا له كانت نسبته اليه كنسبته الى غيره فلا يكون علة التشخص معينة فلم يبق علة التشخص الا
الموضوع فاذا فارقه بطل ذلك التشخص وح يخرج الاشكالات المذكورة اما الجسم فتعينه بسبب صورته النوعية و
نفس تلك الصورة تعين الصورة الشاملة على حيز ... ولكن الاول وان ... الجسم بسبب الوضع والحيز المعين ...
الممكنة لم يفارق وضعه ... مع بقاء تشخصه واما المادة فانها محتاجة الى الصورة من حيث هي لا الى صورة
معينة والصورة من حيث هي صورة امر معين لا يمكن ... جاز ان يكون العرض محتاجا الى الموضوع من حيث هو موضوع غير
ومن حيث هو موضوع غير متعين كما قلتم في المادة بالنسبة الى الصورة من حيث هي صورة مطلقا لا بخصوصه لانا
نقول الفرق بينهما ظاهر فان للمادة مبدا معينا هو العقل الفعال والذي يستند اليه من الصور
والعقل الفعال موجود متعين متشخص والصور ... في المكان باثره في استقامة الهيولى وهم لجاز
ان يكون المؤثر معينا ويكون باثره موقوفا على اشياء كثيرة تشترك في وجه ما بسبب ذلك المشترك يكون مؤثرا لكنه
اي واحد حصل ... استعدادات ... واحد ... فان العرض يكون محفوظا
بواسطة تلك الدعامات المتعددة بالتشخص المشتركة في الغاية المطلوبة من كل واحدة منها وانما يتعدد ... الى
الذي هو سبب تعين العرض المعين من الموضوع المخصوص باللواحق الجزئية فيمتنع ان يكون وحدته نوعية فان الواحد بالنوع
لا يوجد في الخارج فلا بد ولم يكن علة تعينه شيئا متعينا يعين تشخصا واما النفس فان البدن شرط في
حدوثها وكانت في جوهرها وتعينها غنية عن تلك المادة ولهذا لم تنقطع فيها واما الاعراض فانها كما
احتاجت في حدوثها الى المواد احتاجت ايضا في وجودها الحادث الذي هو تعينها الى الموضوعات فاذا فارقتها
عدمت وفيه نظر فانا نمنع استحالة انحصار نوع كل عرض في شخصه والاحساس لا يدل عليه فان الاشياء المختلفة
بالحقيقة قد يشتبه في الاحساس وبالعكس ولا استغنى في النوع عن الموضوع لا يقتضي استغناءه عنه فان الماهية في
التمام والحلول الى المحل الا لحصارة في الحاجة الى النوع الاالكان العرض في ذاته غنيا عن المحل وانما يحتاج اليه في
تشخصه ... الا الحصول استناده الى المحل من حيث هو لا من حيث ذلك المحل المشخص في ذلك المعارضة عليه اذ
الى الحال ولا يلزم استغناؤه عن الموضوع كما تقدم ويمتنع ... المفارق الكل الاعراض ... كله
فالحق استناد التشخص الى الفاعل المختار ... حوادث غير متناهية والعقل الفعال كما هو مبدا
معين للمادة بشرط الصورة من حيث هي جاز ان يكون مبدا للعرض بشرط الموضوع من حيث هو وتحفظ
وجود ذلك العرض بموضوع بعد موضوع ويكون المؤثر هو العقل المشخص ح اي موضوع اتفق احتاج الاعراض
في تعينها الى الموضوعات **الرابع** ان العرض هو الموجود الذي لا يحوز وجوده التشخص الا في محل فيه والشيء

دليل كونه فان العرض ... عرض
لا يعقل قيامه الا في محل
لا من حيث تشخصه

المحتاج في وجوده الشخصي الى علة لا يمكن ان يحتاج الى علة مبهمة لان المبهم لا يكون من حيث هو مبهم موجودا في الخارج وما لا يكون موجودا
في الخارج لا يفيد وجودا في الخارج بالبداهة فالعرض اذن لا يحتاج في وجوده الا الى محل معين يحتاج في وجوده المتشخص وبطل تبدله
ذلك الوجود ولذلك يمتنع انتقاله عنه اما السؤال المحتاج فيتوقف على الوجود الى غيره من حيث طبيعة ذلك الغير كالجسم المحتاج في التحيز لا
في الوجود الى حيز لا بعينه فلا يمتنع ان ينتقل من بعينه الى حيز اخر ساد الحيز الاول في معنى الحيزية وهكذا اذا انتقل مكان الواحد
بالنوع كان الواحد بالشخص من جملة ذلك النوع محتاجا الى فرد اخر من ذلك النوع لا بعينه لذلك امكن انتقاله الى فرد اخر والفرد
الوجود التشخص ... الحاصل من ... موجود ... كالهيولى المحتاجة الى الصورة لا بعينها ...
عن المحل فيه فان تشخص الهيولى لا يستند الى ... الصورة والعرض المعين لا يكون ذلك العرض عند تبدل المحل وهذا ولئن
جح الى ... لكنه لابد من البحث ... فان المطلوب ان حلول العرض هو الموجود الذي لا يمكن وجوده المتشخص الا في محل فيه ان ينتقل ذلك
محلا معينا ... المسارح وان ... محلا معينا متخصصا بالتخصص المشترك ... لكن ذلك لا يمنع انتقاله عنه ولئن الموضوع علة علية
للعرض بحيث ... الابهام ... فاعلية ... الشروط ... الابهام والمبهم من حيث انه مبهم ليس موجودا
في الخارج اما من حيث ... لا باعتبار الابهام ولا باعتبار التعين فانه موجود في الخارج ... من اجزاء الموجودات
والعرض المتشخص جاز ان يحتاج الى موضوع مبهم لا من حيث الابهام بل من حيث هو هو وقوله ما لا يكون موجودا في الخارج لا يفيد موجودا في
الخارج ... الموضوع لا يفيد الوجود ... العرض ... بين العرض والجسم بان الجسم لا يحتاج في وجوده بل
في كونه الى المكان والعرض يحتاج في وجوده الى المحل ... ان يحتاج العرض ... حلوله الى المحل ... وجوده وكونه لا يوجد
الا حالا بالجسم فانه لا يوجد الا متحيزا ... بعد ... الجسم ... الحلول ... العرض ... الحكم
بامتناع الانتقال على العرض كالبس ... فان ما لا يمكن قيامه بذاته ... يمتنع ... بالوجود ... فكيف يتعقل
بالانتقال **البحث الرابع** في ان العرض هل يصح ان يقوم بعرض اخر ام لا اختلف ... في ذلك فذهب جمهور المتكلمين الى امتناعه
والحكماء على جوازه ... المتكلمين ... المانعون بان معنى حلول الشيء في غيره حصوله في الحيز الذي حصل فيه المحل في حصوله فيه
ولذلك ... تبعا ... فاذا لم يكن المحل ... الحصول في الحيز كان ... العرض ... في الحلول ... على
السعة ... الا ... الاخر ... الحصول ... والعكس ... كل واحد منهما
... ومحل ... وواحد منهما ... المطلوب ...
الثالث ... كان عرضا عاد البحث ... المطلوب ... الى ...
والحوادث ... الحلول ... ما ذكرتم ... الحلول ... ما ذكرتم ...
... الحلول ... بصفات ... واضافية ... الحلول ...
... الى العالم ... الجواهر الحادثة ...

ما ذكرتم من ان الحلول في بابه من الحلول الاختصاص الذي يكون بحيث يصير احدهما منعوتا بالآخر والناعت هو الحال والمنعوت المحل
وخصوصية ذلك الاختصاص غير معلومة واما نوعها بلازمها وفي النقض نظر فان مفهوم الاتصاف [illegible] مفهوم الحلول
ولا شك في ان الماهية متصفة بالسلوب والاضافات مع امتناع حلول تلك السلوب والاضافات فيها فلا يمكن النقض بها بل
الجواب منع النقض بالنقض ومنع النقض الآخر بالجوهر لا يستلزم امتناع حلول العرض في العرض ولا في وجوب
الانتهاء الى المقوم بالجوهر واما منع الجواز ان يحل السواد [illegible] في اللونية التي هي جنس لها ويخالفه
بفصل السوادية وما به الامتياز فاللونية صفة معارضة للسوادية قائمة بها وهما موجودان بعدم
[illegible] في الوجود والعدم فاللونية عرض قائم بالسوادية ب كحال العرض حالا في المحل الذي هو العرض [illegible]
[illegible] الذهول عن ذلك الحلول [illegible] لانه يعرض للاحوال [illegible] ذلك العرض في الكلام فيه
كالكلام في الاول وههنا اعراض [illegible] كل واحد منها بالآخر واعرض بان الوجه المذكور [illegible] فيها الصفات
[illegible] الاعراض والصفة لا يعقل الا من غيره والعرض لا يوجد الا في غيره [illegible] بعض الصفات بعض لا يوجب
[illegible] بعض الاعراض بعض واللونية جنس للسوادية [illegible] جزء من مفهوم السواد لانا السواد لون [illegible] والاولى حق
بان يكون موصوفا وكونه قائما [illegible] بان يكون صفة والجنس لا يكون عرضا قائما بالنوع ولا الحال [illegible] ذكر العرض حالا
في محله اضافة لا وجود لها الا في العقل [illegible] عند وقوف العقل عن الاعتبار [illegible] الحلول [illegible]
للاحلول للاتصاف وجود الحلول [illegible] فان كلا واحد من المتضايفين لا يعقل الا مع صاحبه ولا يمنع وصفه به [illegible]
[illegible] بعضها بعض لا يصح ان يكون جواهر فان الجوهر لا يعقل ان يكون صفة لغيره فيجب ان يكون اعراض [illegible]
[illegible] ههنا اعراض يحصل بينها من الاختصاص ما يكون احدها منعوتا بالآخر مع امتناع اتصاف الجسم بذلك الآخر
[illegible] انه حال في الاول فان كل عرض يحل في محل فانه يعد صفة لمحله كالبطوء فانه امر وجودي زائد على الحركة
وصف لها ولا يصح اتصاف الجسم به فانه لا يعقل ان يكون الجسم بطيئا في جسميته [illegible] البطوء وصفا للاول [illegible]
الاعراض كل عرض موصوف بالوحدة وهي عرض [illegible] وكلا الخبر عرضان حالان في الخط والسطح عرض
قائم بالخط لا بالجسم الاول [illegible] واعلم ان المتكلمين لما نفوا الوسائط [illegible] كون الله تعالى محلا لشيء من الاعراض لا جرم
صح [illegible] حلول العرض [illegible] يقوم بالجوهر [illegible] المتوسط كما في الرقم
والبطوء [illegible] الحكم منها وانما الحكم

البحث الخامس في امتناع قيام العرض الواحد بمحلين اختلفوا في ذلك [illegible]
اكثر المحصلين من الحكماء والمتكلمين الى امتناعه [illegible] من الوجوه [illegible] جوازه [illegible] المتكلمين فانه قال
بقيام التأليف بمحلين ومنع من قيامه باكثر من محلين [illegible] الى ان الاضافات قائمة بكلا المتضايفين
احتج الاولون [illegible] لو جاز في العقول ان يكون الحال في هذا المحل غير الحال في ذلك المحل الآخر لجاز ان يكون الحاصل

في ذلك المكان هي التي حلت في هذا المكان فيكون الجسم الواحد حاصلا في المكانين اعترض عليه بانه قياس
العرض على الجسم في كونه في مكان [illegible] ذلك لعدم امتناع اجتماع عرضين في محل واحد قياسا على امتناع اجتماع
الجسمين في مكان واحد لكن اجتماع الاعراض الكثيرة في محل واحد كالسواد والحركة والطعم والحياة ثابت عند جميع
العقلاء وفيه نظر فانه لم [illegible] القياس الظني هنا بل ذكر ملازمة [illegible] كون العرض في محلين وكون الجسم في مكانين
[illegible] ان المشاهد لنا من الاجسام انما هي الاعراض فاذا جوزنا قيام العرض الواحد بمحلين جاز ان يكون الواحد
المشاهد في الجسمين عرضا واحدا [illegible] والضدان [illegible] العرض العام بهذا المحل هو العرض العام
بالمحل الآخر [illegible] حسين [illegible] لان الاشارة الى هذا العرض انما بالاشارة الى محله فاذا العدد
الاحيازية والحيثيات والاشارات [illegible] الوحدة جاز ذلك في الاجسام اذ لا مدخل لكون الحيز والاشارة بالذات
او بالعرض في هذا الباب والملازمة في قياس العرض على الجسم لو سلم انه قياس [illegible] حلول العرض في محلين [illegible] اجتماع جسمين
في حيز واحد ممنوع والفرق ظاهر لان المعقول [illegible] هنا [illegible] الحيز تمانع الجسمين لوجوب كون ذا
مقدار [illegible] في المساحة وهذا الممنوع في العرض ب لو حل العرض الواحد في محلين فاما
[illegible] جسمي وحد كل جزء منه في جزء من محله وذلك مسلم لا نزاع فيه وليس محل النزاع لان المتنازع
ان العرض الواحد مطلقا [illegible] في محلين بان يكون بجملته حالا في محل وهو بجملته بعينه حالا في محل آخر وما ذكر
ليس كذلك بل هو حلول اعراض متعددة في محال متعددة اطلق عليها اسم الواحد باعتبار ما وان حل العرض
بجملته في محل وحل بجملته في محل آخر بحيث يكون الشيء الواحد بعينه موجودا في كل المحلين لم يكن حال العرض في الاحد منه
الا كحال هذا العرض الواحد [illegible] المحلين فلا يتفضل الاثنان عن الواحد وهو محال [illegible] الآخر [illegible] الاول
ههنا امر واحد كثرة المحال كالعدد والكلية والكثرة لانا [illegible] تلك المحال المجموعة عرض لها وحدة ثم
[illegible] لها باعتبار تلك الوحدة هذه العوارض [illegible] تلك الوحدة ان عرضت لها بعد عروض وحدة
اخرى لزم التسلسل والاعداد [illegible] المضافات التي قام بكل واحد منهما اضافة على حدة كان كل واحد
[illegible] على الثاني ولا بد بينهما من رابطة واذا لم [illegible] عرض واحد لم يكن الربط حاصلا ج ان التأليف
عرض واحد قائم بالمحلين لان عدم انفكاك الجوهرين [illegible] لا بد له من علة فلو قامت بكل
[illegible] بكل واحد منهما لم يتعذر الانفكاك [illegible] فلا بد من عرض [illegible] بالمحلين [illegible]
[illegible] ومنع من قيام هذا العرض باكثر من محلين [illegible] بالحبل الواحد بالبعض والآخر فاذا الاجزاء منه
[illegible] العام بالحبل [illegible] جميع اجزائه وهو معلوم البطلان واجيب عن الاول بان موضوعات
الاعداد وحدة باعتبار ما صارت موصوفة بتلك الصور العددية [illegible] على لزوم التسلسل [illegible] الوحدة في الجواب [illegible]

الحسان واحد الا انما حكى سعد [illegible] لعدد العرض فاذا جوزنا وحدتهما انتفى دليل كثرة الجسمين فجازت الوحدة

حساوية

الوحدة امر عقلي [illegible] بالمهيات فيصير بتلك الصور [illegible] اللحوق العقلي واحدة فيصح عليها عروض [illegible]
الاشياء [illegible] على ان [illegible] من الامور [illegible] من كل الحكم في نفسه في الخارج [illegible] ان الرابطة بينهما
هي الوحدة النوعية وهي عرض [illegible] احد المتضايفين الآخر فالمضاف مطلقا امر مشترك بين المضافين والمضاف [illegible]
مضافا الى ذلك غير موجود في الآخر فان اخوة زيد لعمرو ولست بعينها اخوة عمرو لزيد لان الاخوة التي لزيد بالنسبة
الى عمرو ليست ثابتة لعمرو [illegible] عمرو اخا الزيد [illegible] في المتضايفين [illegible] فان الاخوة لا [illegible]
فيهما بالاخوة [illegible] البنوة لا يكون قائما بالاب [illegible] والمنع [illegible] ان التأليف العام بمحلين بل
[illegible] مستند الى الفاعل المختار بان يلصق احدهما بالآخر فان هذا اولى من التزام هذا المحال

البحث السادس في جواز بقاء الاعراض اختلف الناس في ذلك فالذي عليه الاشاعرة وكافة المعتزلة [illegible]
البقاء عليها وان العلم به بديهي عند الاكثر منهم وبعضهم ذهب الى انه كسبي [illegible] ذلك احتج الاولون
على كونه بديهيا بان العلم البديهي [illegible] الى طلب وكسب [illegible] الحس وكما نعلم بالضرورة ان الشخص
الذي شاهدناه طول النهار هو الشخص الذي شاهدناه الآن كذا نعلم بالضرورة ان السواد الذي شاهدناه طول النهار
في جسم هو الذي شاهدناه الآن [illegible] لو اخذ العقل [illegible] ان كل آن [illegible] عرض [illegible] والاول العدم
الاول [illegible] ان كل شخص من اشخاص البشر يعدم ويوجد [illegible] غيره [illegible] في جميع [illegible] العقل [illegible]
المساواة عند الحس [illegible] فلا يحصل الوثوق بان اب الشخص او اخاه ابوه او اخوه [illegible] وهذا
غير [illegible] كما حكمنا بالوحدة في الاجسام فكذا في الاعراض [illegible] اولى لانه لا نزاع في انا نحس بالاعراض
واكثر الناس [illegible] الجسم [illegible] جاز [illegible] في الجسم [illegible] بان العرض قبل وجوده
ممكن الوجود [illegible] وجوده [illegible] والالكان ممتنعا لذاته [illegible] ممكن الوجود لذاته حال وجوده
فلا يخلو اما ان يبقى امكانه الذاتي [illegible] الحال او [illegible] محال والا لزم انتقال الشيء من الامكان الذاتي الى
الامتناع الذاتي وهو محال بالضرورة ولانه يلزم [illegible] لانه لما جاز انتقال من الامكان الذاتي الى الامتناع
الذاتي جاز انتقال من الامكان الذاتي الى الوجوب الذاتي [illegible] الاستدلال بالموجودات على [illegible]
[illegible] انما [illegible] العقل [illegible] الحكم بان الشيء واجب لذاته لا يستلزم وصفه [illegible] ممكن لذاته لكن لكونه ممتنع
لذاته [illegible] الاول وهو انه اذا كان ممكنا لذاته في وقت فكان ممكنا في كل وقت فكل ممكن الوجود ممكن البقاء وهو
المطلوب وفيه نظر [illegible] ان كل ممكن الوجود ممكن البقاء [illegible] ممكنا في الزمن الاول كونه ممكنا في الزمن الثاني
[illegible] وجوده في الزمن الاول ولا يلزم من ذلك انتقال الشيء من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي فان الموجود
[illegible] والنوع لا يلزم انتقاله من الامكان الذاتي الى الامتناع [illegible] من الممكنات ما يمكن وجوده في

كل وقت آنا واحدا ولا يمكن بقاؤه [illegible] امكان البقاء امكان الوجود في كل وقت [illegible] وجود هذا العرض استدلالا يمكن
استدامته فالامتناع الذاتي راجع الى الاستدامة وهي منافية للامتداد الممكن الذاتي والانتقال من جهة الامكان الى
جهة الامتناع [illegible] ان ليس الاعلى قضاء البديهة احتج الاشاعرة [illegible] لو صح بقاء الاعراض لزم قيام
العرض بالعرض والتالي باطل بالعدم مسلمات [illegible] ان البقاء عرض [illegible] على اتصاف العرض به لزم قيام العرض بالعرض
وبيان بطلان التالي [illegible] لو صح بقاء العرض لامتنع عدمه والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان عدمه بعد
البقاء [illegible] او لذاته او ممكنا او ممتنعا لذاته [illegible] والاول باطل والا لانتقل من الامكان الذاتي الى الوجوب
الذاتي ومن الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي وهو معلوم البطلان [illegible] لان كل ممكن [illegible] وجوديا
وجودي او عدمي والوجودي اما ان يكون موجبا [illegible] بان الضد [illegible] والاول محال لان طريان الضد
على المحل مشروط بعدم الضد الاول فلو علل عدم الضد الاول بطريان الضد الثاني لزم الدور ولان التضاد حاصل
من الطرفين [illegible] لعدم الباقي بطريان الطارئ اولى من ان يدفع الطارئ بوجود الباقي [illegible] بل عدم الثاني اولى لوجوه
لو عدم الطارئ حال وجوده كان موجودا معدوما [illegible] الحادث حال طريانه [illegible] بخلاف
الثاني فانه [illegible] ج يجوز ان يكون الطارئ اكثر عددا [illegible] السواد [illegible] الواحد فاذا فرض [illegible] الساطع وطرأ عليه
جزآن من السواد اعدماه لانا نقول ان الطارئ [illegible] يوجد ثم يعدم في تلك [illegible] انه لا يوجد البتة بسبب
[illegible] الثاني وذلك غير [illegible] التساوي [illegible] الباقي والطارئ [illegible] حال حدوثه [illegible] الجسمين
[illegible] محال والثاني محال ايضا لان العدم لا يصح اسناده الى الفاعل المختار لانه عند الاعدام اما ان يكون قد صدر عنه
امر اولا فان صدر فتأثيره في تحصيل امر وجودي [illegible] ذلك الامر الصادر لا في امر عدمي [illegible] لا اعدام
وكلامنا انما هو في الاعدام [illegible] ذلك الامر [illegible] كان عدم [illegible] معللا [illegible] وذلك لا [illegible]
على المحل وهو خروج عن هذا القسم [illegible] لم يكن [illegible] بل هو معارض [illegible] العدم
[illegible] التصور [illegible] محال [illegible] ولابد [illegible] فاذا لم يكن [illegible] اولا مع انه لم يصدر
عنه امر كان [illegible] كما [illegible] الاعدام لم يكن معدما وكذا العدم فلا يكون العدم معدما
[illegible] الشرط [illegible] على [illegible] شرط العرض الجوهر والجوهر باق والكلام
في عدمه كالكلام في عدم العرض [illegible] الشرط ان كان باقيا كان الكلام في عدمه كالكلام في
عدم العرض [illegible] الاتفاق على ان حصول الكون في المحل غير مشروط
بقيام شيء من الاعراض [illegible] بالمحل [illegible] لو كان باقيا لامتنع عدمه لكن التالي باطل قطعا فالمقدم مثله
والجواب عن الاول [illegible] البقاء عرضا [illegible] امتناع قيام العرض بالعرض [illegible] بطلانه في [illegible]

ادلتهم وقد عرفت انه يلزم المحال كون عدمه واجبا لعدم بقائه في زمن سعدى دائم المحال لم يبق ازمنة كثيرة ثم ينتهى
الى زمان يصير فيه ممتنع الوجود لذاته كما انه عندكم جائز الوجود في الزمن الاول مع انه ممتنع في الزمن
الثاني لم لا يجوز ان يستغنى عن السبب سلمنا لكن لم لا يستند الى الموجب قوله طريان الضد على المحل مشروط بعدم الضد الاول
فلو علل عدم الضد الاول بطريان هذا الضد كان دوريا قلنا هذا خارج عن البرهان فللقائل ان يقول بل عدم الضد
الاول معلل بطريان الضد على المحل والترجيح لاحد الحادثين راجح على الثاني بل لا مرجح الدليل سلمنا لكن لم لا يجوز
ان يكون ارادة بل فلان كما لا نقول سلمنا لكن لم لا يستند الى الفاعل المختار قوله العدم لا يصلح اثرا
امرا مباشرة في تحصيل امر وجودي ممنوع فانا نقول ان ما باشره في امر متجدد وهو لا يصدق مع ايجاد
المعدوم واعدام الموجود فان الاعدام المتجدد يصدق عليه انه امر متجدد فان الممكن هو الذي
يتساوى طرفاه بالنسبة اليه فاذا حصل فيه ترجيح احد الطرفين وجب حصول ذلك الطرف سواء
كان وجودا او عدما والا لما كان الطرفان متساويين بالنسبة اليه وذلك الاثر اعم من كونه منافيا
للايجاد ولا يلزم منه سلمنا لكن لم لا يستند الى انتفاء شرطه قوله شرطه الجوهر وهو باق قلنا الكلام في عدمه
كالكلام في عدم العرض قلنا لا نسلم انحصار الشرط في الجوهر لم لا يجوز ان يكون الاعراض الباقية مشروطة باعراض
تتجدد عليها غير باقية مماثلة اذا انقطعت عدمت الاعراض الباقية المشروطة بها ولا يسع في دفع هذا
الاحتمال الا الاستبعاد وهو انما يفيد الظن [illegible] ان الجوهر [illegible] احتياج ما يشترط علاقته
الى وجود شرط اخر كالشمس الفاعل للاضاءة ووجه الارض شرط المحاذاة فان المحاذاة اذا عدمت لم يبق
وجه الارض مضيئا ولو كان الفاعل والقابل موجودين **البحث السابع** في انقسام العرض بانقسام
محله اما المتكلمون الذين يقولون بانقسام الاجسام الى الجواهر الافراد فان هذا الحكم ظاهر عندهم لان الحال في احد
الاجزاء اما الحال في الاخر [illegible] لاستحالة ان يكون هو هو بعينه لامتناع حلول الواحد المطلق في محلين واما الاوائل
القائلون بوحدة الجسم وانه قابل للانقسام فاستدلوا على هذا الحكم بان الحلول النوع المسمى اما ان يكون
ذلك النوع حاصلا في جسمه او اطرافه كالساطح في الضوء او لا في جسمه ولا في اطرافه فان لم يكن في جسمه ولا
في اطرافه فليس بموجود فيه ولو كان في جسمه او في اطرافه فاي جزء اخذته من الجسم لم يوجد ذلك النوع فيه كان
ذلك الجزء خاليا عن النوع فليس ذلك الجسم بكليته محلا لذلك النوع بل في بعض من ذلك الجسم دون بعض وكذا البحث في
الاطراف المنقسمة ولو كانت في طرف غير منقسم كالنقطة لم يوجد في الجسم الكبير لان النقطة لا توجد الا بعد
الحركة التي بعد النوع الذي في النقطة والشيء لا يتجزى نوعه ولم يوجد في كل واحد من اجزاء الجسم النوع فاما
لم يحصل ذلك النوع بتمامه في كل واحد من الاجزاء فيكون الحال الواحد محالا كثيرا وهو محال او يوجد في كل

جزء من المحل جزء من الحال وهو بعض اقسام الحال الانقسام المحل ولا يرد الكل حيث قال انه يوجد بتمامه
في الجسم ولا يوجد في اجزائه لان اجزاء الكل ليست مساوية للكل في الماهية لان للكل تركيبا ودونه نهوا ما يمنع عدم
الحلول في الجسم اذا لم يكن حالا في اجزائه كما في المساواة وهذا كالاضافة فان الابوة قائمة بذات الاب
لا باجزائه ويمنع ان النقطة لا توجد الا بعد الحركة فعند يكون هناك اسباب اخر تقتضي النقطة عرض ولها
موضوع فان لم يكن محلها المكان النقطة حاصلة حيثية الاشارة والا كانت دون الاوضاع وهو محال
ولو كان محلها المنقسم قابلا انقسامه لان كل محل عندهم منقسم حيث ان الموجب للانقسام انما هو حلول السريان لا
مطلق الحلول فان الحلول قد يكون حلول السريان كاللون الشائع في سطح الجسم فان كل جزء يفرض في السطح
يوجد فيه جزء من اللون وقد لا يكون كالنقطة الحالة في الجسم فانه لا يحل الا بها بانقسام محلها وهكذا الاضافة
مثلا تصف الاب بصفة الابوة فتلك الحقيقة هنالك نحو الحال وقد يكون بحيث لا يعرض الانقسام في المحل وقد
يكون بحيث يعرض والاول هو الحال الذي لا ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع كالسواد المنقسم الى جزء وفصل
وكالشيء الكثرة بحل محلا واحدا كالسواد والحركة مثلا فانها لا تنقسمان بانقسامها الى اجزاء النوع عين
انقسام المحل الى جزء اسود وغير متحرك والى جزء متحرك غير اسود والثاني هو الحال الذي ينقسم الى اجزاء متباينة
في الوضع كالمقدار فانه ينقسم الى عرضين متباينين في المحل والوضع والمحل ايضا وقد يكون بحيث لا يعرض الانقسام
انقسام الحال وقد يكون بحيث يعرض والاول هو المحل المنقسم الى اجزاء متساوية في الوضع كالجسم المنقسم الى جنس
وفصل او الى مادة وصورة والمحل الذي ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع ولكن لا يحل فيه الحال من حيث ذلك
المحل بل من حيث هو طبيعة او غيره كالنقطة فان النقطة لا تنقسم بانقسامه لانها لا تحل من حيث هو حط بل
من حيث هو متناه وكالسطح فان الكل لا يحل فيه من حيث هو سطح بل من حيث هو ذو نهاية واحدة او اكثر
وكالجسم فان المحاذاة التي هي اضافة مثلا لا تحل فيه من حيث هو جسم بل من حيث هو جسم ذو على وضع ما منه وكالاب
فان الابوة لا تحلها من حيث ما او لا من حيث مجموع والثاني هو المحل الذي يحل فيه من حيث هو ذلك
الشيء القابل للقسمة كالجسم الذي يحل فيه السواد او الحركة او المقدار **البحث الثامن** في امتناع كون الشيء الواحد جوهرا او
عرضا نعم بعض من لا مزيد تحصيل له من الاوائل ان الشيء قد يكون بعينه جوهرا وعرضا واحتجوا عليه
بوجوه ا فصول الجواهر مقومة لها ومتقدمة عليها وعلل فيها فيكون جواهر لان مقوم الجوهر والمتقدم
عليه والعلة فيه لا يكون جوهرا لاستحالة تقوم الجوهر المتقدم على الوجود بالعرض والاثنان تدعمه ثم ان
الحكماء قالوا الفصول انها كيفيات والكيفيات اعراض فالفصول اذن جواهر واعراض فالشيء الواحد جوهر و
عرض معا ب الحرارة جزء من الحار والحار جوهر فالحرارة جزء الجوهر وجزء الجوهر جوهر فالحرارة بالنسبة

الى الحار من حيث هو حار جوهر لكنها بالنسبة الى الجسم القابل لها عرض فهي جوهر وعرض بالنسبة الى امرين ج
العرض في المركب جزء منه كالساطح في الابيض وكل ما هو في الشيء كجزء منه لا يكون عرضا فيه وكل لا يكون عرضا
في الشيء كان جوهرا لكنه بالنسبة الى الجسم القابل عرض فالشيء الواحد جوهر وعرض معا د الصور الجوهرية
المعقولة حالة في النفس لا كجزء منه فيكون عرضا بالنسبة الى النفس لكنها لو وجدت في الخارج كانت لا في
موضوع بل ~~[illegible]~~ فيكون جواهر لانا لا نشترط في الجوهر كونه في الحال موجودا
لا في موضوع بل متى وجد كان وجوده لا في موضوع والجواب عن الاول ان الكيفية يقال على المقولة وعلى
الفصول بالاشتراك اللفظي فلا يلزم من ان يكون فصول الجواهر اعراضا لكونها من حيث انها باعتبار وضع اسم الكيفية
لها وعن الثاني ان الحار عبارة عن الشيء ذي الحرارة ولا يلزم من كون ذلك الشيء جوهرا ان يكون الحرارة جوهرا
قوله الحرارة جزء من الحار والحار جوهر قلنا ان اردتم بذلك ان الحرارة جزء من مفهوم الحار من حيث هو حار اعني
المجموع المركب من الشيء ذي الحرارة والحرارة فهو مسلم لكن يمنع صدق الكبرى فان المفهوم المركب من الجوهر والعرض
عرض وان اردتم ان الحرارة جزء من مفهوم ذات الحار فهو من منع الصغرى ... وعن ج المنع من كون كل ما لا
يكون عرضا في الشيء يكون جوهرا فيه ولم ان كل ما هو في الشيء كجزء منه لا يكون عرضا فيه والساطح اذا اخذ جزءا من
المركب اعني الابيض لا يكون عرضا في الابيض الذي هو مركب من الجسم والساطح بل هو عرض في الجسم الموصوف بذلك
الذي هو جزء من المركب وليس من شرط كون العرض عرضا ان يكون حصوله في جميع الاشياء حصول العرض في الموضوع
حتى يلزم انه اذا لم يكن في المركب كحصول العرض في الموضوع لم يصر جوهرا بل من شرط الجوهر ان لا يكون في موضوع اصلا
فالساطح وان لم يكن وجوده في الابيض الذي هو المركب وجود العرض في الموضوع الا انه بالنسبة الى المحل الذي هو
الجسم وجوده في موضوع وذلك يكفي في حصول العرضية وشرط الجوهر البراءة من جميع الموضوعات والعرض يكفي لاجل تعلقه
بموضوع واحد فالعرض في المركب وان لم يكن عرضا فيه لاجل هذا الوجه لكنه عرض باعتبار تعلقه بالموضوع وقيل في
توضيح هذا الوجه انه اذا حل شيء في شيء فانه يكون لذلك الحال اعتباران احدهما انه في ذلك المحل والثاني اعتبار
انه في ذلك المجموع كالحرارة الى التي في الجسم فان لها اعتبارا بالنسبة الى الجسم بانفراده واعتبارا بالنسبة الى المركب منهما في
الحار فالاعتبار الاول هو اعتبار كون الحرارة في الحار فظاهر انه لا يوجب العرضية لان الحرارة جزء من الحار ورسم
العرض لا يكون جزءا من الموضوع واما الاعتبار الاول وهو اعتبار كون الحرارة في المحل فمعناه لا كحلول الجزء
بل مقوم لما يحل فيه ولا يعقل ذلك وكان ما طلعا اولا فلان الحال يحتاج في وجوده الى المحل فلو احتاج المحل في
وجوده الى الحال لزم الدور واما ثانيا فلان هيولى العناصر مشتركة بين صورها فلو كان وجودها من صور العناصر حلول
في نفسه وجود الهيولى لزم ارتفاع الهيولى عند ارتفاع تلك الصورة فلا يكون الهيولى مشتركة وقد وضح ذلك انا نرى الحوادث

اذا عدمت فانه لا ينعدم جسمه من ذلك الشيء فلا يكون تلك الجسمية متقومة بالصورة الحالة فيه فظهر امتناع تقوم شيء من المحال
لشيء مما يحل فيه فاذن كل حال بالنسبة الى محله عرض فالمراد انه عرض مطلقا حتى يكون بالنسبة الى المركب عرضا في بطلان
الذي الصورة والعرض وذلك مخالف للاصطلاح المتعارف بين العلماء فانهم قالوا الجوهر الذي في الشيء عبارة عن اجزائه والعرض هو
الذي يكون عرضه عارضا فلا يكون عارضا ومعلوم ان الحرارة بالنسبة الى الحار من حيث هو حار داخل فيه فلم
تكن الحرارة داخلة في جوهر الحار وهي بالنسبة الى الجسم القابل لها غير داخلة فيه بل خارجة عنه عارضة له فيكون عرضا بالنسبة اليه
فيصح كون الشيء جوهرا وعرضا وهذا الكلام على طوله لا يفي بدفع ما يسمى ليكون في الوجود عرض على الاطلاق ليكون جوهرا
وعرضا وبعض ضروب الحوادث عن احوالها وجعلها اعتبارات الى غير لا انما هو لها في نفس الامر والاستدلال في هذا المطلب
العقلي المعطى باتفاق العلماء واجماعهم ووضع اهل اللغة ثم اعراض الاشياء واعجبها والدور يلزم لو احتاج كل الحاجة
اما لو تعددت فلا وهنا الجهة متعددة لان الحال يحتاج الى المحل من جهة والمحل يحتاج الى الصورة ما لا الى الصورة حصل لان
تعينها انما هو باعتبار مقارنة الاعراض المادية لها وبهذا الاعتبار لا يرتفع الهيولى بارتفاع الصورة الشخصية بل يرتفع بارتفاع
مطلق الصورة الكلية ولا يرتفع البدن بارتفاع الصورة الحالة فيه بل يرتفع صورته وتبقى هي في الحى امتناع ذلك وان حصل
الجوهر هو الغني في وجوده عن الموضوع والعرض هو المحتاج الى الموضوع في وجوده فلا يمكن اجتماعهما في شيء واحد و
لان مثل هذا العرض الذي يشترط فيه حلول الموضوع لو جوز وجوده في الخارج لكل عرض فان حصل موضوعه بنفسه
كان الشيء حالا في نفسه وهو محال اعني معقولا ولو حصل في غيره كان الجوهر محتاجا الى الموضوع لان المقدر انه واحد هو جوهر و
عرض وبالجملة فالفروق ظاهرة بامتناع ذلك **الفصل الثاني** في اقسام الاعراض على راي الاوائل وقد تقدم
ومقالات المتكلمين في تعدده بما قسم الاوائل العرض الى تسعة الكم والكيف والمضاف والاين والمتى والوضع والملك وان يفعل
وان ينفعل وجعلوها اجناسا عالية للكل عرض كما جعلوا الجوهر جنسا عاليا لكل جوهر فالممكنات اذن كلها داخلة
تحت هذه المقولات العشر وهذا يحتاج الى بيان كون كل واحد منها جنسا عاليا والحصار الممكنات فيها وكيفية انقسامها الى
انواعها وانها كونها اجناسا اذا ثبت انه وجد احد الاقسام التي يحكم كل واحد من هذه العشر مشتركة في امر
وهو ظاهر فان احدا من الحس لا يحكم بشركة الانواع في معنى كجنس الاشتراك امر اشتراكا في الصفات السلبية
لا يصح جعلها اجناسا ح ان يكون المشترك مقولا على الجميع بالتواطؤ لامتناع قول الجنس بالتفاوت ذكر كونه ذاتيا لان
العرضي لا يكون ماهية ح لا يكون كالتركيب المشترك لان الفصل ذاتي وليس كل الذاتي المشترك واما كونها عالية لم يوجد
امكان نسبتها الى مقولة واحدة ولا الى اثنين اما على ذلك فنقول عن بعض القوم ان مقولتي الفعل والانفعال مندرجتان
تحت الكيفية بل التشخص والتخلخل ليسا حركة ومختطفا فان التخلخل طلب التسخن والتبرد وكذلك التي ذهب اخرون منهم الى ان
المقولات العالية اربع الجوهر والكم والكيف والنسبة وجعلوا النسبة جنسا للسبعة النسبية وبعضهم ادرج الوضع تحت النسبية الى

قوله فانه عرض يحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض ونسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنه وبعضهم جعل المضاف
جنسا لهذا الباقي من النسب وهو غلط فان المضاف نفس مقولة الكيف بخلاف باقي النسب واما امام الحصر لو لم يوجد
جنس خارج عنها ولا ينفي عليه سوى الاستقراء اعترض بان هنا امورا خارجة عن هذه العشر كالوحدة والنقطة
والان والوجود والشيئية وغيرها من الاعتبارات العامة والحركة فانها خارجة عن المقولات العشر واعدام الملكات
كالجهل والعمى وجميع مفهومات المشتقات كالابيض فان المفهوم منه انه شيء ما ذو بياض وفهم هذا الابيض على انه
جوهر لانه لا يمتنع ان يكون الشيء ذو البياض عرضا فلا يكون مفهومه كالابيض داخلا تحت جنس الجوهر وليس داخلا تحت مقولة الكيف
لان الداخل تحت الكيف هو البياض وليس كلامنا فيه بل في الابيض ولا داخلا تحت مقولة اخرى منها وهو ظاهر فاذن
مفهوم الابيض خارج عن المقولات العشر واجيبت الان لا وجود له بالفعل وكلامنا في الامور الموجودة وكذا
اعدام الملكات والوحدة والنقطة قيل انهما داخلتان تحت مقولة الكيف لانهما اعراض لا يتوقف تصورهما على
تصور شيء خارج عن محالها ولا يقتضيان قسمة ولا نسبة في اجزاء محالها وجعلها بعضهم من الكم وهو غلط لان الكم هو الذي يقبل
المساواة واللامساواة وذلك غير صادق على الوحدة والنقطة وقيل انهما داخلتان تحت مقولات كثيرة باعتبارات
مختلفة فالنقطة من حيث انها طرف من المضاف ومن حيث انها هيئة من الكيف وذلك غلط لان الماهية اذا لوحظت
ماهية الجنس امتنع تقومها بالنوعين وذلك الحكم وقيل انهما خارجة عن المقولات العشر ولا امتناع فيه ولا ينافي ذلك حصر
الاجناس في عشر لان الاجناس كلها ترجع الى هذه العشر واما الانواع كلها فلا يجب ان يكون من الانواع البسيطة
فلا مندرج تحت الاجناس العالية العشر اجناس لكل جنس لا لكل شيء فان كل جنس بسيط خارج عنها لم يحب في
نفي حصر الاجناس في العشر بان لم يوجد لبسيط اجناسا والاشياء المشهورة خارجة عن المقولات العشر باعتبار ولا بد
تحتها باعتبار اخر فان التمام من حيث المفهوم من التمام ومن حيث الوجود جسم التمام والجسم هو والتمام حيث الوصف
ولا تقدح خروجها عن المقولات العشر بانها ليست اجناسا والحركة قيل انها من مقولة ان ينفعل واما كيفية انقسام
هذه الى انواعها فلا نعلم تقسيم العلم بجنسه بل نعلمها الى نوع بالفصول او بالعوارض وعلى تقدير ان يكون بالعوارض
فهل هو مطابق للتقسيم بالفصول كانقسام الحيوان الى عالم العلم وغير عالم فانه مطابق لتقسيمه الى ناطق وغيره او غير مطابق
كتقسيم الحيوان الى الذكر والانثى فانه غير مطابق لتقسيمه الى ناطق وغيره بل يتداخل القسمان كذلك في الكم وفيها مباحث
الاول في نوع البسيط لا حد ولا لاشيئا منهما واما نوعها بخواص والتركيب الموقوف فيها على
معرفة الكم فهنا خواص ثلثة الاول التقدير والمساواة واللامساواة وهي امور اضافية تعرض للكم بسطها الكم
لا لسبب الحصر الحصة حصول الانقسام وهي لازمة للكم لسبب الخاصية الاولى ثم حصول الانقسام على
وجه ان اكثر التقدير يحسب على يكون بعض فيه عد له ذاتا وهذا المعنى يسمى المقدار لذاته وما سبق تصوره

المقدار

المقدار الطولي مثلا لا يمكن ان يفرض العقل فيه شيئان متغايران ويمكنا في كل واحد من القسمين المفروضين وهكذا الى كل واحد
من القسمين وهكذا الى غير النهاية وانما كانت هذه الخاصية تابعة للاولى لانه متى وجد المقدار من حيث تقدر بعضه وتساوي
وهذه القسمة لا تعتبر الجسم ولا توجب حركة في المكان بسبب الافتراق والانفصال بحيث يحدث للجسم الواحد باعتباره
هوتان لوجدان كانت له هوية واحدة فان الجسم عند الاول اذا انقسم واحدى هويته اذا انقسم وانفصل بعضه عن
بعض بعد عدم اتصال الاول وحدوث اتصال لان اجزائه متصلان اجزاءان متغايران للاول والانفصال
عنده جزء الجسم ولا بد في هذا المعنى من تحقق الحركة وهذا المعنى من لواحق المادة ويحصل عن وضع المقدار
لامتناع انقسام التسلسل بين الهيولى والمقدار وهذا المقدار من الفصل عدم ذاته فلا يكون هو القابل بل المادة بعم
عروض هذا القبول للمادة انما هو بسبب المادة لعوله المسند الى المقدار فانه لولا المقدار لما عرض للمادة
قبول الانقسام ولا يلزم من قولنا المقدار هو الذي يهيء المادة لقبول الانقسام حصول ذلك الاستعداد في
نفس المقدار لانه حاصل في المادة فكيف يحصل فيما فيه وليس كل ما علم وجوده فانه يفعل في نفسه ولا يجب ان يكون
المقدار باعثا عند حصول الانقسام بالفعل بل يحصل عنده كان الحركة تهيء الجسم للسكون الطبيعي ولا يتبع السكون
لان اثر الحركة الاعداد للسكون وقد حصل معها وكذا اعداد المادة لقبول القسمة مسند الى المقدار وقد وجدت
معه وحصول القسمة بالفعل مسند الى اسباب اخرى كما استند السكون الى اسباب غير الحركة ولا يجب وجود المقدار عند
وجود تلك الاسباب ما لم يكن قابلا للجسم متصل واحد على انه لا تقف الى حد لا يتعدى ما غير متناهية لا على معنى انها توجد
بالفعل دفعة بل على معنى انه كلما وجد من الانقسام شيء امكن تقسيمه الى اقسام اخرى وهكذا الى لا الى اسباب تقف عند
واما غير متناهية بهذا الاعتبار وموانه دائما موصوف بانه لا ينتهي الى قسمة لا تحتمل القسمة بعدها وانما متناهية
من جهة ان ما وجد من القسمة متناهية بالجزء فان التنصيف الى غير النهاية والتضعيف في المقدار والتضعيف
في العدد فالعدد غير متناه في الزيادة ومنتهى في النقصان الى الواحد والمقدار بالعكس غير متناه في النقصان
ومتناه في طرف الزيادة ولما كان المقدار قابلا للتنصيف لذاته وجب ان يكون قابلا للتعدد لان التنصيف في المقدار
تضعيف في العدد ومبدأ العدد واحد وهذه الخاصية الثالثة للمقدار وهو كونه بحيث يمكن ان يفرض فيه واحد
واحد فيكون لا يمكن تعريف الكم بالخاصية الاولى لان المساواة واللامساواة في الكم هو اخص من تعريفها بالكم اخر في
تعريفه ولا بالثانية لان قبول القسمة من عوارض الكم المتصل فلم يبق الا الخاصية الثالثة فيعرف بانه الذي يمكن ان
يفرض فيه واحد عاد لذاته وهو شامل لما وجد فيه الواحد بالفعل كالعدد وبالقوة كالمتصل البحث الثاني
في الفرق بين المقدار والجسمية الفرق بينهما من وجوه الاول ان الجسم الواحد يتوارد عليه المقادير المختلفة مع ان جسميته الشخصية
الشمعة يمكن ان يجعل تارة كرة وتارة ذا اسطح مختلفة كالمربع والمثلث وغيرهما من اشكال وذلك يستلزم تغير عرضها

فالمقدار لذاته قابل لان يفرض فيه واحد عاد اكثر من غيره
والعدد هو معدود اي لذلك الواحد

عنه وبالعكس لتحقق المقدار دون الجسمية لعدم التعادل بها انما يتم على مذهب من قال الجوهر الفرد اذ مع ثبوته جاز ان يكون الجوهر عاد الى
الى خلاف وجه الاجزاء الا ان المقدار في انه فان ابعاد الشمع حال الكرة مساوية لها حال التكعيب مع لا انها
حال المساواة قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل والكرة والمكعب لا مساواة لهما بالفعل بل بالقوة وما بالقوة غير موجود
واعترض بمنع زوال المقدار بل الزائل الاشكال التي هي عارضة للجسمية الاجسام محلها في المقادير وشركة في الجسمية وفيها
اعترض بانها مشتركة في اصل الجسمية مشتركة في اصل الكمية المقدارية فان تخص اختلافها في المقادير المخصوصة بعد
اشتراكها في المقدار فهو صار زيادة مقادير المخصوصة على المقدار المطلق حتى يكون المشترك عرضا والمقدار المخصوص
عرضا اخر ولم لا يجوز لان تلك المقادير المخصوصة انفسها مشتركة في اصل المقدار فحكمه هناك مقدار اخر مشترك وتثبت وحدته
يكون اشتراك الاجسام في اصل المقدار واختلافها في المقادير الخاصة لا يستلزم ان يكون اصل المقدار موجودا مغاير المقدار
المخصوص ويجوز ان يكون الجسمية كذلك الاجسام وتباين الاجسام في المقادير المخصوصة ولئن امكن المقدار موجودا مغايرا
للجسمية وفيه نظر فان اشتراك الاجسام في الجسمية ضروري وكذلك انها واختلافها في المقادير ضروري وكذلك المعارضة
بانه لا اشتراك فيما لا اشتراك ضروري الا يمكن الاتباع ضرورة والمعارضة بالمقدار ساقطة لان الاجسام مشتركة في المقدار المطلق
الذي هو جنس للمقادير المخصوصة واختلاف المقادير المخصوصة ليس كالانواع ولا اشتراك في المعاني الجنس والنوع لكن ليس المقادير
المقادير المخصوصة الفصول المقسمة لجنس المقدار وذلك عند مشترك الا في المقدار الذي هو الجنس فاشتراك المقدار وهي العارض فان الجنس
الى الفصول عرض عام لها فلهذا القطع الشيح بعض الاجسام يقع تعدد البعض ولا يخفى في المقدار المساواة فان الصور
ان تعدد الكثير في المقدار وليس المقدار هي نفس الجسمية التي يمتنع على المساواة فيها فحيئذ ملك المقادير يامر
زائد على الجسمية الذي لا يجري باطل فلا يرجع ذلك الى كرة لاجزاء الجسم ذا مقدار وبعض غير الضمام شيء اليه
او انفصال منه من غير وقوع خلاء واحد لا مساحة في الجسم حد جسمه محفوظ حال التبدل والتغاير او هو يبنى
على التخلخل والتكاثف الحقيقي المبني على نفي الجوهر الفرد اعترض بان الجسمية لو كانت لاحصل ذلك الحكم الا عند وجود الاتصال
المعقول لعدم الجسم وجود السطح من توابع المادة فلا يكون نفس الجسمية الموجودة للمادة المتوقفة عليها العلة والسطح معا في الجسمية
والخط من عوارض السطح وهو اولى بان لا يكون نفس الجسمية تحقق الجسم يقع في العقل مع الذهول عن تناهيه فيكون
خارجا عن مفهومه فالحجر ان امتنع انفكاكه عنه في التصور من السطح في الخارج الا انه ينفك عنه في التصور
والخط يكون حلول الجسمية في الذهن وفي الخارج معا لان الكرة لا خط فيها بالفعل وانما يتعين المحور والمنطقة باعتبار
الحركة التي لا تثبت لها لا ذهنا ولا خارجا اعترض بان السطح اعتبار بين احد هما عرض اضافي بل هو مقول الكم وهو
انه مقدار قابل لفرض امتدادين وللاخر اضافي وهو كونه نهاية للجسم وهو بهذا الاعتبار ليس عرضا بل الا اضافي
فان كان السطح غير داخل في مفهوم الجسم حيث هو مضاف ولا يلزم ان لا يكون داخلا فيه من حيث هو كم من حيث بعض ما

ذكر تقوم بالهيولى والصورة فانهما داخلان في قوام الجسم وقد لا يعلمها من علم الجسم ولا يلزم خروجهما عن التقوم له
وفيه نظر فان السطح لا يعرض للجسم لذاته الا الانقطاع لا يكون متناهيا من الوضع العارض للجسم فلا يقع ان يكون متقوما باعتباره ولا
ان يكون نفس الجسمية ونحن لا نستدل بكون السطح الماخوذ مع الاضافة عارضا على كونه من حيث هو غير مضاف عارضا
واما الهيولى والصورة فانا جعلنا هما بالجسم لان الجسم تصوره بحقيقته لا باعتبار عارض عرض له البحث الثالث
في اقسام الكم اعلم ان الكم جنس لنوعين المتصل والمنفصل والمتصل يراد به معنيان احدهما حال المقدار
في نفسه وهو الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقي عند حد مشترك يكون بداية لاحد الجزئين ونهاية للاخر وهذا هو المتصل
المتصل والمنفصل بحال في مقابلته وهو الذي لا يكون بين اجزائه حد مشترك والثاني الذي يوصف بالاتصال الى غيره وهو
على معنيين ايضا احدهما ان يكون نهاية احد المقدارين هو نهاية الاخر كالخط المتصل بخط على زاوية فيقال
لكل منهما انه متصل بالاخر والثاني ان يتحدد نهايتاهما لكن يتلازمان بحيث يتحرك احدهما بحركة الاخر باعتبار
الاتصال بينهما والمراد بهما هو الاول وهو المتصل الحقيقي وهو اما ان يكون قار الذات او غير قار الذات والاول
ان انقسم في جهة واحدة لا غير فهو الخط وان انقسم في جهتين لا غير فهو السطح وان انقسم في الجهات الثلاث فهو الجسم التعليمي والثاني هو الزمان وهو
كم لامكان تحديده بواحد فيه من الساعات والدقائق وغيرها وهو متصل لانه يمكن ان يتوهم فيه حد هو الان يكون نهاية
الماضي وبداية المستقبل ولانه مطابق للحركة المطابقة للجسم المتصل القابل للانقسام غير متناهية ولو كان منفصلا
انتهى الى ذلك فيه وقيل انه منفصل لانه عدد الحركة ولانه منفصل بسبب الان وليس بحق لان كونه عددا عارض
له كالعرض للخط والسطح والجسم كونها معدودة وهو من حيث هو زمان ليس عدد الحركة والان في الزمان بالتوهم
كالنقطة في الخط ولو كان بالفعل لم يلزم كون الزمان منفصلا فانه اذا كان الان حاصلا بالفعل كان حدا
مشتركا بين الماضي والمستقبل فكان متصلا واقسام الكم المتصل هذه الاربعة وادخل بعضهم المكان فيه وهو
حقا فان المكان عند الاكثرين هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وليس الا باعتبار
كونه سطحا لا باعتبار الحقوق من الاضافات واما المنفصل فهو العدد خاصة وهو كم لانه معدود بواحد فيه ومنفصل
لعدم حد مشترك بين اجزائه فان الاربعة اذا قسمتها بنصفين لم تجد بينهما حدا مشتركا والخمسة اذا قسمتها اثلاثا واخماسا
لم تجد حدا مشتركا بينهما فان عينت واحدا من الخمسة يكون مشتركا بين الثلاثة الاربعة ولم يكن واحد في احد الخارجين
صارت الخمسة ستة ولا منفصل غير العدد لان قوام المنفصل من المعدودات والمعدودات من المفردات والواحد
الواحد اذا اخذ من حيث هو واحد لم يكن الحاصل منه بكثرة الا العدد ولم يكن واحد من حيث هو انسان او غيره كان
الحاصل كثرة معدودة الى حيث ذلك الواحد لكونه عددا الانسان باعتبار الموجودات انها وقد ذهب بعضهم الى ان
القول كم منفصل مغاير للعدد لانه ينقسم الى المقاطع والحروف بهما وكل منها يتقدر بجزء منه كمال انه ينقسم الى المقاطع

المقدّم هو اول ما يمكن ان ينطق به تمام الاصوات وهو اما صامت وهو ما يمكن الامتداد به وهي الحروف الصحيحة مصوت
مصوت وهو ما لا يمكن الامتداد به بل يكون حيث عارضاً للحرف المبتدا به اما مقصور هي الواقع في اقصر زمان يمكن
الانتقال فيه من صامت الى صامت وهي الفتحة والضمة والكسرة او ممدود وهو الواقع في ضعف ذلك الزمان
كاشباعات الحركات الثلث والمقاطع مركبة من حرف واحد ا ان تشكل المقطع المقصور ثم يردف بالممدود مثل
على ب ان يركب الممدود ثم يردف المقصور مثل كان وان اما في الممدودات فظاهر و الجواب ليس كلما يوجد
[illegible]
البحث الرابع
[illegible]

[illegible]
البحث الخامس
[illegible]

[illegible]

[illegible]

على التعاقب اللاحق والمجموع مع المجموع واما معيته للجسم والزمان فهي ان الجسم كل جزء من اجزائه كالزمان الموجود
مع المجموع منهما ومعية الجسم للجسم هي الاقتران بينهما فلو حصل احدهما الآخر مع جزء من الزمان ربع المقام
لزم ان يتصف الزمان ايضا بالاقتران بينها الدهر والسرمد يكون كل منهما مقدارا الا انه محال والتزم البعض ان
لكل منهما معية مع عنده ح مقدار الشيء موجود معه ما لزمان فلو كان الزمان مقدار الحركة لوجد معها في
الزمان فيكون للزمان زمان آخر ط لو كان الزمان مقدار الاستعداد الحركة واستعداد الحركة لا وجود له في
الاعيان لان الاستعداد لا يحصل الا عند حصول جزء من الحركة لا يحصل دفعة بل عند حصول الآخر
فالثاني غير حاصل وعند حصول الثاني فالاول فائت واذا لم يكن للاستعداد الحركة وجود في الاعيان لم
يكن لمقدار هذا الاستعداد وجود كما لا يخفى ان الموجود ما المعدوم اعترضه افضل المحققين بان استعداد الشيء
الذي يجب ان يكون فيها يكون اجزاؤه دفعة حاصلا اما استعداد الشيء غير القار الذات فلا يمكن ان يكون فيه
اجزاؤه دفعة بل يجب ان لا يكون فيه الا وحده جزء آن دفعة ولو لم يكن الا استعداد في نفس الزمان معقول لما سمي
العقلاء الزمان بالمدة المشتملة الاستعداد واعلم ان ارسطو قال الزمان مقدار الحركة وهذا المعترض
زاد فيه الاستعداد ليعترض عليه بمثل هذا الكلام ولم يعلم ان الاستعداد هو المقدار المتصل فيكون في هذا الكلام غير
محتاج الى دفعه نظر فانا نسلم ان استعداد غير القار لا يمكن ان يكون فيه ما يكون اجزاؤه دفعة بل يجب ان لا يكون فيه الا وحده
جزء آن دفعة لو امكن وجوده لكن البحث في ان عروض الاستعداد لمثل هذا الشيء هل هو ممكن ام لا والاستناد
في مثل ذلك الى الاستحسان من اضعف الادلة مع ان الاستعداد عرض لا يعقل حلوله الا في ذي اجزاء واذ ليس منها
فلا يحقق وجوده الا بعد وجود المستعد لكنهما لا يوجدان معا فلا يحصل له وجود **تنبيه** اعلم ان الذي يكون الزمان
مقدارا للحركة زعموا ان للحركة مقدارين احدهما من جهة المسافة فان الحركة تزيد بزيادة المسافة وتنقص
بنقصانها والثاني من جهة الزمان فان الحركة ايضا تزيد بزيادة الزمان وتنقص بنقصانه ولما كان الحركة الواقعة
لها التقدم والتأخر بحسب الوضع والمرتبة ويوصف التقدم والتأخر في الوجود وتوصف الحركة البتة باعتبار كونه المسافة
ومتصلة بعضها متقدم وبعضها متأخر انما اذا عدم ابعاد المسافة [illegible] لا ان المتقدم لم يثبت في الحركة لا يمكن
اجتماعهما في الوجود بخلاف المتقدم والمتأخر التي في اجزاء المسافة فالزمان هو مقدار الحركة من جهة التقدم
والتأخر اللذين لا يجتمعان **البحث السادس** في ان الزمان هل هو موجود ام لا اختلفوا في ذلك فذهب المتكلمون
وجماعة من الاوائل الى انه لا تحقق له في الاعيان مع العلم الضروري بان هناك ماضيا ومستقبلا وحاضرا لكنها ليست
وجودية في الخارج وذهب الاوائل الى انه موجود في الاعيان لنا وجوه ا لو كان الزمان موجودا لكان اما ان يكون قار الذات
او لا والقسمان باطلان اما الاول فلانه لو كان قار الذات لكان الحاضر منه عين الماضي والمستقبل فيكون الحادث

كان

الآن حادثا زمان الطوفان بل كل زمان يسمى كل زمان باسم يكون الشيء في كل آن حادثا لكنه باقي لوجوده في جميع الازمنة واما الثاني
فلان المتقضي هو الذي لا يجتمع اجزاؤه بل كل جزء وجد فانه ينقضي ولهذا ماضيا وكل جزء منه كان موجودا ثم صار الآن وكل جزء مستقبل سيوجد
الآن والماضي والآن من الزمان فيلزم وقوع الزمان في الزمان فلو كان امرا وجوديا لزم التسلسل اعترض افضل المحققين
بان الزمان لو كان قار الذات لا يكون الحاضر عين الماضي بل يكون معا كالجسم الذي هو قار الذات ولا يلزم منه ان يكون جزء منه غير الجزء
الآخر واما اذا كان الزمان غير قار الذات فاما جزء منه عند حصول جزء آخر منه فلا يلزم منه ان يكون للزمان زمان لان القبلية
والبعدية لاجزاء الزمان لذاتها فيكون جزء منه ما على جزء لا لزمان غير حامل لهما ولا يلزم منه تسلسل وفيه نظر فان قار الذات الذي
وجد اجزاؤه دفعة يسمى اكثر من زمان واحد واجزاء الزمان لا يعقل فيها ذلك ولو عاد الى الماضي الآن لكان الماضي الذي هو غير
الآن لان المراد بالزمان هو الآن والماضي وكل ما يوجد الآن فانه يكون حاضرا لا ماضيا فيكون الماضي حاضرا وهذا خلاف الجسم
وهو هنا بطلان لحوق القبلية والبعدية للزمان لذاته ب الزمان اما الماضي او الحاضر او المستقبل فالحاضر ان لم يكن له
وجود والماضي والمستقبل معدومان لم يكن الزمان موجودا وهو المطلوب وان كان موجودا فاما ان لا يكون منقسما فيكون
عدمه دفعة لا محالة عند فنائه يحدث آن آخر فيلزم منه تتالي الآنات ويلزم تركب الزمان من الآنات فلا يكون متصلا
ولا مقدارا للحركة ويلزم تركب الجسم من الجواهر الافراد وكل ذلك محال عندكم واما ان يكون منقسما فيكون بعضه حاضرا وبعضه ماضيا
او مستقبلا فلا يكون الحاضر كله حاضرا هف اعترضه افضل المحققين بان الزمان اما الماضي او المستقبل وليس لهما جزء هو الآن انما الآن هو فصل
مشترك بين الماضي والمستقبل كالنقطة في الخط والماضي ليس بمعدوم مطلقا انما هو معدوم في المستقبل والمستقبل معدوم في الماضي وكلاهما معدومان
في الآن وكل واحد منهما موجود في حده وليس عدم شيء في شيء هو عدمه مطلقا فان السماء معدوم في البيت والبيت معدوم في موضعه ولو كان
جزء من الزمان لما امكن تقسيم الزمان الى قسمين مثلا لوجود المسافة الى الآن ومن الآن الى العشر فان كان الآن جزءا لم يكن هذه القسمة
صحيحة ولا امكن قسمة مقدار من الزمان الى قسمين فالآن موجود وهو عرض حال في الزمان كالنقطة المشتركة في الخط وليس جزءا من الزمان
وليس فناؤه الا بعد زمان فلا يلزم تتالي الآنات وفيه نظر لانه مبني على اتصال الزمان وهو فرع على وجوده وهما ممنوعان و
الفرق بين قولهم انه ليس بموجود مطلقا وانه غير موجود مطلقا ولو اخذ العقل [illegible] في وجود الماضي الآن
ووجود المستقبل الآن في ان زيد المعدوم وان عمرا الذي لم يخلق موجود وهذا غير السفسطة ثم قوله انه موجود في حده ان اراد به
ان الماضي موجود في الماضي والمستقبل موجود في المستقبل لزم ان يكون للزمان زمان وفيه ما عرفت وان الماضي والمستقبل موجودان
مطلقا على معنى الوجود فقد حصل لهما القول وفي التحقيق العدم بعد ذلك لزم الحكم بتقابلهما موجودين فالفرق بين فكل
فكلاهما ليس حاصلا لهما حال عدم السماء في الارض لان للسماء وجودا محققا بخلاف الماضي والمستقبل اللذين حكمت الفرق بعدمهما
وجعل الآن جزءا من الزمان حيلة تقسيمه الى جزء لا يتجزى والممكن انه قسم بمجموع [illegible] كالاجسام فالحكم لوجود
الآن مع اتمام الزمان بالفعل والبحث فيه عدم الآن [illegible] ح لو كان الزمان موجودا لكان قبل وجوده لذاته

واما الثاني فلان العدم مسبوق بالشيء فانه لو كان موجودا او فرضناه فانما يعدم فلنفرض انه عدم فيكون عدمه بعد وجوده
بعدية لا توجد فيها القبلية مع البعدية وهذه البعدية لا تتحقق الا بالزمان فيلزم من فرض عدم الزمان وجوده وهو
محال فاذن يجب ان فرض عدمه يستلزم المحال او فرض عدمه محال لانه واحد لذاته واما بطلان التالي فظاهر اما اولا فلكونه
من الاجزاء وكل مركب ممكن واما ثانيا فلان كل جزء منه حادث والحادث لذاته ليس بواجب واما ثالثا فلان كل جزء منه يقبل العدم واما
الوجود ليستحيل العدم واما رابعا فلانه قائم بالحركة العرض القائم بالجسم محتاج الى الجسم وواجب الوجود لا يحتاج اعترض افضل المحققين
بان فرض عدم الزمان بعد وجوده يكون فرض عدمه مع وجوده ويلزم منه المحال لاشتماله على عدم الشيء مع وجوده وفرض عدم
الزمان وحده يمكن اذا لم يعرض ذلك العدم بقبل او بعد وهذا الغلط نشأ من قياس الزمان على ما في الزمان من افراد وجود
الشيء بعدمه وفيه نظر فان له ان يقول لم لا يجوز ان عدم الزمان بعد وجوده محال لذاته فيكون واجبا وانما كان
محالا لذاته لاستلزامه فرض عدم الزمان مع وجوده ولزوم المحال لا باعتبار اشتماله على عدم الشيء ووجوده لا يخرج عن الاستحالة لذاته
لكن الوجه محال واضح منشأ الزمان وجهين ا كل حركة لو فرضت مسافة على مقدار من السرعة واخرى معها على مقدار من
السرعة وابتدأتا معا فانهما تقطعان المسافة معا وان ابتدأت احديهما ولم تبتدئ الاخرى ولكن تركتا معا كان الثانية
تقطع دونها [illegible] في الاخذ والترك جبر البطيء قطع اول [illegible] السريع قطع اكثر من
اخذ السريع الاول ثم كان امكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة اول منها ابطأ من [illegible] السريع الثاني وبحركة امكان اول
من ذلك [illegible] السرعة المعينة بحيث يكون هذا الامكان جزءا من الامكان الاول فهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان
فيكون موجودا مقدارا للحركة وهي لا تستقيم [illegible] والاعراض موجودة هو ا هذا الدليل موقوف على امكان وجود حركتين متساويتين
معا ومنهما معا [illegible] وهذه المعية لا يمكن تفسيرها الا بالمعية الزمانية فلا يمكن اثبات هذه المعية الا بعد اثبات الزمان فلو اثبتم الزمان
بواسطة هذه المعية لزم الدور ب هذا الدليل موقوف على وجود حركتين احديهما اسرع وكل ذلك ابطأ والسرعة والبطء لا يمكن
اثباتهما فلا تعقلهما الا بعد اثبات الزمان فيعود الدور ج كيف يصح منكم الحكم على هذا الامكان بالزيادة والنقصان
مع انكم منعتم وصف الزمان الماضي بهما وقلتم انه غير موجود مجموعه في وقت من الاوقات [illegible] لا يكون موجودا لا يصح الحكم عليه
بالزيادة والنقصان ب الشيء اذا قارن وجوده عدم آخر ثم وجد [illegible] فاذا اعتبر وجود الاول مع عدم الثاني كان [illegible]
عليه واذا اعتبر حيث تقارنا في الوجود كان معه كالاب المقارن وجوده عدم الابن ثم وجد الابن معه فيكون مقارنا له
فهذا التقدم اما ان يكون نفس ذات الاب وهو محال لان نفسه اضافي وذات الاب جوهر ولانه قد قارنه بعد ذلك
معه بهذا الاعتبار ولا قبل ذات الاب [illegible] فوجده بسبب معه الآن ولم يوجد قبله فوجوده فالقبلية زائدة على ذاته وهذه
القبلية ليست مجرد لازمة لان ذاته قد توجد عند زوال هذه القبلية وهو حال مقارنته لوجود الابن وليس هذا الوصف مجرد
وجود الاب وعدم الابن لانا اذا اخذنا وجودا لا يقع العدم الذي حصل للابن بعد وجوده فيما اذا اخذنا وجود الاب وعدم الابن

ولم يكن

وليس الاب بهذا الاعتبار متقدما على الابن بل متأخرا عنه فاذا كان الوجود متقدما تارة ومتأخرا اخرى علم ان
اعتبار كون الاب متقدما على الابن ليس هو اعتبار وجود الاب وعدم الابن كيف لا وعدم القبلية وصف له امر على وجود الاب
وعدم الابن وهو وصف اضافي يستدعي محلا وليس عروض القبلية والبعدية للاب والابن لذاتيهما لانا لو فرضناهما فان كان
عروضها لاجل الغير لا لذاته بل لغيره فهو فلا بد ولا يتهيأ الى ان يكون عروض القبلية والبعدية لذاته وهو الزمان الذي يكون
جزء منه لذاته يكون قبل جزء آخر منه لذاته بعد جزء [illegible] الموصوف بالقبلية بالذات التي تحصل ليوصف بالقبلية بالنسبة الى ذلك
الشيء وما عداه من جميع الاشياء فكل ما كان منها مطابقا لجزء القبل من الزمان كان قبلا وما كان منها مطابقا لجزء البعد من
الزمان كان بعدا لو وجد الاب في الزمان الذي وجد الابن فيه ووجد الابن في الزمان الذي وجد الاب فيه لكان الابن قبلا
وكان بعد اشكال [illegible] يلحقان الزمان فانها لا يمكن انفكاكها عنه في الاعتراض [illegible] فيسمى الى القبلية والبعدية
من الاعتبارات العقلية لا من الامور الخارجية فلا تستدعي عارضا خارجيا والا لزم التسلسل **البحث السابع**
في ان الكم المنفصل هل هو شيء او لا اختلف الناس في ذلك فذهب المتكلمون الى نفيه وذهب الاوائل الى ثبوته احتج
الاولون بوجوه ا العدد عبارة عن مجموع الوحدات ليس الا هو مركب من الوحدات والوحدة ليست بموجودة لما [illegible] على الكلام
والآن لم يكن كل واحد من الاشياء [illegible] واحدا وحدة وللوحدة وحدة اخرى الى لا نهاية وهو محال ب
الاثنينية لو كانت صفة ثبوتية قائمة بالوحدتين فاما ان يكون بتمامها قائمة بكل واحد من الوحدتين فيلزم قيام الواحد بالاثنين
ويلزم ان يكون كل وحدة وحدها اثنين لقيام الاثنينية بها وهو محال او تقوم بواحدة من الوحدتين فلا يكون للوحدة
الاخرى مدخل في الاثنينية ويلزم ان يكون الوحدة التي قامت بها الاثنينية اثنين ويلزم الترجيح من غير مرجح والكل محال او تقوم بكل
واحدة من الوحدتين بعض الاثنينية بحيث يتوزع عليهما كان القائم بكل واحد من الوحدتين غير القائم بالاخرى فلم يكن الاثنينية
صفة واحدة قائمة بالوحدتين بل مجموع امرين متغايرين واذا جاز ذلك فليكن الاثنينية نفس تلك الوحدتين من غير ثبوت
امر زائد هو العدد اعترضه افضل المحققين بان الوحدة امر عقلي يعقل بها حيث يعتبر عدم الانقسام واذا اعتبر من حيث
كونها موضوعا لوحدة اخرى لزمت وحدة اخرى ويكون في الوحدة واحدة من تلك الاعتبار ولا يكون الوحدتان اثنين لانهما
ليستا في مرتبة واحدة من الاول معقول في الموضع والثانية معقول من المعقول من الموضع ولا ينقطع
عند عدم الاعتبار والاثنينية قائمة بمجموع الوحدتين من حيث اعتبار الانقسام فان الوحدتين فيكون اثنان واحد من جمع احاد
ما فرض اثنين وما عليهما بان في غيرها [illegible] فيكون الوحدة امرا عقليا لا تحقق لها في الاعيان ويلزم منه ان يكون العدد
المركب من الاحاد امرا عقليا لا وجود له في الخارج وسعي المتكلمين ليس الا في ذلك فثبت مطلوبهم وقوله لا يكون الوحدتان اثنين
لانهما ليستا في مرتبة واحدة ممنوع لان وحدة الجسم مثلا مغايرة لوحدة الوحدة فهما وحدتان بالضرورة ولو
كانت احديهما للجسم والاخرى لوحدته فانه لا يلزم في الاثنينية تساوي الوحدتين بل اي وحدتين فرضنا الاثنين [illegible]

فرضا لزم ثبوت الاشياء ولا فرق بين الغمام وصدق الوحدة الى وحدة الجسم بين الغمام وصدق العرض الى وحدة الجسم حصول
الاشياء منها وكثرة كالاشياء فالمجموع للوحدات ان اراد به انه يحصل للوحدات بسببه باعتبار في الكم للوحدات مجموع تصير به
شيئا واحدا هو محل الاشياء التي عرض واحد فكونه البحث حلول تلك الهيئة في الوحدات كالبحث في حلول الاشياء وان اراد انه
محل الاشياء في الوحدات من غير ان يصير المجموع واحدا فذلك ... فاحتج الاوائل على كونه ثبوتيا بان العدد مركب من
الوحدات وليس شيئا مغايرا للمجموع الوحدات لكن كل وحدة فانها وجودية لان الاثر الواحد كالسواد الواحد الشخصي بخلاف
العدم من اشخاص السواد في سمي الواحدية وثبت ركبها في محل السواد ... لا يشار ... صفة
على الماهية ... عدم ما لا يمكن كان عدم ما يمكن عدم اي شي كان بل كان عدم الكثرة فالكثرة لو كانت عدمية كانت الوحدة
عدم العدم وعدم العدم ثبوت فالوحدة ثبوتية ولا يصح للكثرة الا المجموع تلك الوحدات ولو كانت وجودية كانت الوحدة عدمية
مجموع العدميات امرا وجوديا وهو محال فيلزم ان يكون الكثرة والوحدة ثبوتيتين فاعلم ... المعروضة لها وهو المطلوب
اعترض افضل المحققين بان قوله نقل افضل المتاخرين ان الفلاسفة قالوا الكثرة عدم الوحدة ثم قالوا الكثرة مجموع الوحدات
فاصلها انهم قالوا المجموع هو عدم الجزئية وهذا القول غافل والمشهور من الفلاسفة انهم قالوا الوحدة امر عقلي عام يقع على
الوحدات كالوجود والشيء وعدده ... الامور العامة ... على موضوعاتها الا الموجود ... وحدة النقطة
كوحدة الجسم ولا كوحدة الجوهر ولا كوحدة العسكر والكثرة ... الاعداد ... فان افضل المتاخرين نقل
عن الفلاسفة انهم قالوا الكثرة عدم الوحدة بل ان الوحدة لو كانت عدما لم يمكن عدم اي شي كان فان عدم الفرس او عدم الانسان
او ما عداهما ليس وحدة بل ان كانت عدما ما لم يمكن الا عدم ما يقابلها وهو مقابل الوحدة ليس الا الكثرة فيلزم ان تكون الوحدة عدم
الكثرة لكن ذلك محال لان الكثرة اما ان تكون وجودية او عدمية فان كانت وجودية لزم ان يكون مجموع العدميات اعني الوحدات
امرا وجوديا وهو معلوم البطلان وان كانت عدمية كانت الوحدة عدم هذا الامر العدمي وعدم العدم ثبوت فتكون الوحدة
ثبوتية ... عدمية ... لم لا يجوز ان يكون الوحدة امر عام عقلي ... الامور العامة
مسلم كونها كذلك ليس ... في ذكر ... الوحدة ... لا كلام فيه ... في الاعيان وليلزم
منه ان لا تكون الكثرة وجودية لكونها ... الاعتبارية فلا يكون العدد كما مر ... المتصل ... لكن الحق
اعتبارية ... والوحدات ... امور اعتبارية كما ان الكثرة كذلك وليس الوحدة ... العدم
حتى يلزم ان يكون عدمها ... وصف ثبوتي في الوجود ... الاعيان ولا يلزم من ذلك ان يكون ... ثبوتا
كالموجود ... بثبوت ... الحق الفلاسفة بالكلام **تذنيب** قال المتكلمون
لما ثبت ان الكميات ليست ثبوتية لكن الكيفيات المحسوسة ثبوتية للاشياء كما ... والوحدة وعدمها قال
افضل المحققين ... وجود ... والكثرة والارادة ... ذلك الا الكيفيات

محضة بالكميات وفيه نظر لجواز ... ذلك كله الى ان ما نعرف من الاحوال **البحث الثاني** في المسائل المتفرعة على وجود
الكم عند الاوائل وهي خمس **المسئلة** الاولى في ان الكم للاشياء هذه المسئلة ساقطة عندنا لان الكم قد سبق انه ليس ثابتا
في الاعيان وانما ... بحثها عند ... فالوا الكم لا ضد له اما المنفصل فلوجوه **ا** كل عدد يفرض فانه متقوم بما هو
اكثر منه ومتقوم بما هو اقل منه ولا شيء من الضدين يتقوم بصاحبه ولا متقوم به فلا شيء من الاعداد بضد
ب شرط في الضدين ... ولا شيء من العدد ... لا ضد له من الاعداد ولان كل عدد يفرض ضدا
له فهناك عدد ... اكثر ... العدد ... الاعداد واذا لم يكن هناك عدد يضاد الآخر
فلا يكون الا بما ضد الشيء البلاني التضاد انما يجري الخارجي **ج** شرط في الضدين وحدة الموضوع ويستحيل ان يكون
لنوعين من العدد موضوع واحد فان كل عدد انما يتقوم بمجموع وحدات ... العدد ... ولكل العدد ... بعدد صور ... انما
عند احادها وحدة وحدة ... وما دام ... الوحدات موجودة استحال عروض الثنائية ... لا يدل ... تلك الوحدات ... بحيث ... الثنائية ... الموضوع ... وانما ارتفاع
وحدة ... ولا يكون موضوع الثلاثة موضوعا للاثنين ... الاثنين ... ولا يكون موضوع الاثنين موضوعا
واما الكم المتصل وهي المقادير والخطوط والسطوح فلا يكون بعضها مضادا للبعض لوجوه **ا** كل واحد من
انما قابل للآخر ومتقوم ... المقادير ... الاعداد ويقوم ... بالتعاقب ويكون القابل ...
... ولا شيء من الاضداد ... اصل ... الاخر **ب** ليس بينها تغاير في غاية البعد
ج الموضوع ... الخط والسطح لا يوجدان في موضوع واحد بالذات ... الخط ... السطح
والسطح ... الجسم ... الجسم ... ان التضاد فان الزوجية مضادة للفردية
الاستقامة ... مضادة للانحناء والتقعر ... المتصل والمساواة ... المتفاوت والعظم ضد الصغر
والكثير ضد القليل والمكان ... ضد المكان ... الزوجية من باب الكم فانه لا يعرض للكم الا
المساواة واللامساواة ... الكيف ... الانفعال ... الاعداد
العدد ثم ... بالعدد ... من باب الكيف ... ان ذلك
سلمنا انها من باب الكم لكنها لا تضاد الفردية فان المشهور ان الفردية عدم الانقسام ... عدم الزوج
عما من شأنه ان يوجد له الزوجية ... فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد سلمنا كون
الفردية وجودية لكن يستحيل ان يكون موضوع الزوجية والفردية واحدا فان العدد الذي يعرض له الزوجية لم
يعرض له الفردية ... والاستقامة والانحناء من باب الكيف لا من باب الكم ... سيأتي بيان ان الحادثة في الموضوع
المتصل والمنفصل ... لنوع الكم ... الكم ... المساواة ... في التقوم

الانفصال
بالحس الواحد على ان ... كون ان الانفصال وجوديا بل هو عدم الاتصال عما من شأنه ان يتصل والمساواة
المتفاوتة والعظم والصغر والكثرة والقلة اضافات في كميات لا انها في ذاتها كميات وانما هذه الاضافات
واشباهها ليس ... التضاد لها والمكان ... موضوع المكان كما ... التضاد بينهما
لامتناع تعاقبهما على موضوع ولعدم الحصول في المكان الاعلى ... الحصول في المكان الاسفل ... ان
الحصول ... من الاين لا من الكم والفوق المكاني ... ولا ... سطح حاو ... وكونه
حاويا اضافة واما كونه تحتا وفوقا فهو بالقياس الى المكان ... فاذا كانت ... من باب الاضافات امتنع
عروض التضاد لها كما امتنع عروضه للكثير والصغير **المسئلة** الثانية في ان الكم لا يقبل الشدة والضعف
انه من الظاهر ... العقل ان ليس ... اشد من ... او في الثلاثة او اضعف ولا جسم اشد من
جسم في الجسمية او اضعف ولا سطح اشد من سطح في السطحية ولا خط اشد من خط في الخطية ... الزيادة
والنقصان ... الشدة والضعف ... والسواد
اذا اشتد ... الزيادة والانتقاص ... الشدة والضعف ...
... معلوم انه لا يمكن ان يكون عددا ... او مقدارا ...
... **المسئلة** الثالثة في الكم بالعرض اعلم ان الكم هو الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة
وههنا اشياء ... لا لذاته ... وذلك على وجوه اربعة **ا** ان يكون شيء موجودا في الكم كالزوجية
والفردية في الاعداد والانحناء **ب** ان يكون الكم موجودا فيه كالاشخاص ... كالجسم الذي طوله ذراع ...
... عن الكم المتصل ... الزمان ...
الزمان بالنوع ... الكم المتصل والاستعداد ... يعرض ...
... منفصل بالعرض ... الايام والشهور والاعوام والحركة ...
... المساواة ... الزمان ... في المسافة ...
طول الزمان ... المنفصل **ج**
... الكم ... المقدار والسواد في محل
واحد **د** ... بالمقدار ...
... القوة ... بالنسبة الى آثارها ... في نفسها ... باعتبار ... الى ما يصدر
عنها ... باعتبار ... تحصل ... بالزيادة
والنقصان ... والى ... الفعل ...

حلاف
اصناف ... باعتبار ... المتفاوتة ... وقوة ... لا نهاية ... متوالية
... النهاية ... الكم ... مقدار ذلك ... وعدد ... فرض
... الاتصال في ... فرض ... مسافة
... في زمان ...
... الاتصال ... من الزمان ... مدة ...
... الزمان ...
... المساواة ... الاول ... الثاني ...
... **المسئلة**
الرابعة في ان الثقل والخفة ... الكم ... بالذات ... بالعرض ...
... المساواة
والمفاوتة والزيادة والنقصان ... الحجم ...
... الكم ...
... فان المساواة والمفاوتة في الكم ...
... الاخر ...
... الكل ...
... الحركة ...
... الكم بالعرض ...
... المسافة ... ضعف
الزمان ... المساواة ... الزمان ... بالذات ...
المسئلة الخامسة في الطول والعرض والعمق ... الاشتراك **ا** الامتداد الواحد كيف كان
ب الامتداد المفروض اولا **ج** اطول الامتدادين ... السطح **د** البعد الآخذ من راس الانسان الى قدمه و
من راس الحيوان الى ذنبه **هـ** الامتداد الآخذ من مركز العالم الى المحيط واما العرض فيقال على معان اربعة بالاشتراك
ا ... **ب** البعد الذي ... **ج** ... **د** ...

ان يكون

البعد الاخر من الجسمان الى شماله واما الثخن فيقال على معان اربعة بالاشتراك ا الثخن الذي يحصره السطوح ب البعد المقاطع للبعدين المفروضين اولا ج الثخن الذي يحصر السطوح بشرط كون الاخذ من فوق الى اسفل وان ابتدا بالاخذ من اسفل الى فوق سمي عمقا د البعد الذي يكون بين مقدم الانسان في خلقه من الحيوان [illegible] كيف [illegible] فان اريد بالطول والعرض والعمق نفس الامتداد فهي كم بالذات [illegible] من المقادير [illegible] لان كل خط هو طول [illegible] الخط طول [illegible] المطلوب [illegible] الخط الذي [illegible] البعد والامتداد [illegible] الاشارة [illegible] الجسم [illegible] وكالحر [illegible]

البحث التاسع في تناهي الابعاد واختلفوا في ذلك والذي عليه المتكلمون كافة ومحققوا الاوائل ان الابعاد متناهية وذهب حكماء الهند الى انها غير متناهية لنا وجوه ا لو كانت الابعاد غير متناهية لامتنع نفوذ المسامتة [illegible] الخط بعد الموازاة مع غيره فامتنعت الحركة الدورية والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو كانت الابعاد غير متناهية لفرضنا فيها خطا غير متناه موازيا لخط خارج من مركز كرة الى محيطها فاذا تحركت الكرة حتى صار ذلك الخط الخارج من مركزها مسامتا للخط الغير المتناهي بعد الموازاة فلا بد وان يحدث فيه نقطة هي اول نقطة المسامتة [illegible] ذلك محال لانه [illegible] ذلك الخط [illegible] نقطة الا وفوقها نقطة اخرى [illegible] النقطة التي فرضت اول نقطة المسامتة [illegible] النقطة المفروضة اول نقطة المسامتة [illegible] الحركة [illegible] الحركة [illegible] الى [illegible] الخط حال كونه في [illegible] على تلك النقطة المفروضة عند كونه في [illegible] نقطة فرضت اول نقطة المسامتة [illegible] الابعاد وكلما يؤدي الى المحال [illegible] الابعاد [illegible] لان هذا البرهان مبني على امتناع [illegible] واحتياج [illegible] الى [illegible] على ثبوت الجوهر الفرد [illegible] الجزء [illegible] لكن [illegible] الجوهر الفرد [illegible] الجوهر الفرد على تقدير [illegible] الجوهر الفرد على [illegible] فاسدا [illegible] هذا البرهان [illegible] الزمان [illegible]

اوايلها

او ابتداء آن هو مبدا ذلك الزمان كالحركة فان مبدا الان الذي لم يشرع المتحرك في الحركة بعد وكل آن بعد ذلك الان فان الحركة قد عبر منها جزء حصلت [illegible] وذلك الجزء بعض [illegible] بخلاف مسامتة الخط للخط بعد الموازاة [illegible] في زمان [illegible] ان مبدا المسامتة [illegible] ان الموازاة وكل ان بعد ذلك الان [illegible] ان [illegible] الذي ذكروه [illegible] ب لو كانت الابعاد غير متناهية لامكن ان نخرج امتدادان [illegible] واحد [illegible] في مثلث [illegible] البعد [illegible] الى غير النهاية [illegible] البعد الذي [illegible] البرهان عليها امكان خروج امتدادين من نقطة واحدة [illegible] مثلث وهذا ظاهر لكنه [illegible] امتناع عدم تناهي [illegible] او مثلثه ولا بد [illegible] امتناع بعد واحد غير متناه [illegible] امكان فرض [illegible] المذكور [illegible] جواز وجود ابعاد [illegible] وعدم الزيادات [illegible] الثاني [illegible] ذراع والثالث يزيد على الثاني [illegible] ذراع فاذا [illegible] التزام [illegible] الاختصار بالاشتراك [illegible] الزيادات [illegible] البعد [illegible] الزيادات غير متناهية في الطول [illegible] ذراع [illegible] الى لا متناهي [illegible] كل مقدار [illegible] الزيادات [illegible] الاصل غير متناهية [illegible] الزيادات [illegible] غير متناهية [illegible] المذكورة [illegible] جواز [illegible] الامتدادات هذه الابعاد المتراسلة [illegible] غير النهاية [illegible] زيادات [illegible] غير متناهية [illegible] د ان كل زيادة [illegible] في بعد واحد وكل بعد [illegible] جميع الزيادات [illegible] البعد [illegible] الزيادات [illegible] البعد [illegible] الزيادات [illegible] الى غير النهاية [illegible] الزيادات [illegible] ان [illegible] الامتدادي [illegible] غير متناهي [illegible]

والثالث [illegible] زيادة الا وهي حاصلة في بعد [illegible] يصدق على كل زيادة انها حاصلة في بعد [illegible] على كل واحد انها حاصلة في بعد صدق على المجموع انه حصل في بعد [illegible] الامتدادات [illegible] الزيادات الغير المتناهية [illegible] الابعاد [illegible] الزيادات [illegible] الابعاد [illegible] الامتدادات [illegible] البعد الذي [illegible] الابعاد [illegible] الزيادات [illegible] البرهان [illegible] الابعاد [illegible] الخط [illegible] بالفعل [illegible] النهاية [illegible] التفاوت [illegible] الطرف المتناهي [illegible] التفاوت [illegible] التفاوت [illegible] الزائد على المتناهي [illegible] المطلوب [illegible] الزائد على [illegible] الناقص [illegible] ان يتحرك الناقص [illegible] الزائد [illegible] الناقص [illegible] ان يزداد الناقص [illegible] الزائد [illegible] الناقص [illegible] الزائد [illegible] الناقص [illegible] الى غير النهاية [illegible] الخطان [illegible] الوجه الثالث [illegible] الزائد والناقص [illegible] الى غير النهاية [illegible] الزائد [illegible] الى غير النهاية [illegible] الزائد [illegible] الطوفان الى الاعصار

اذن في الطرفين

من الماضي فانها اول من النفوس الحادثة من زماننا الى ما لا يتناهى في الماضي مع انه لا بداية لها عندكم اجاب الاوائل عن البعض بان كل كثرة [illegible] اجزاء [illegible] لها ترتيب في الطبع كالعلل او الوضع كالمقادير [illegible] لا يتناهى [illegible] فيه لم يكن غير متناه وكالنفوس [illegible] الطبع ولا في الوضع لعدم امكان [illegible] النفوس الحادثة [illegible] قدر [illegible] الاوائل [illegible] النفوس [illegible] غير متناهية [illegible] الاعداد [illegible] عدم تناهي [illegible] الزيادة والنقصان ومنهم من [illegible] الحركات [illegible] الزيادة والنقصان [illegible] الحوادث [illegible] غير متناهية [illegible] الاولى [illegible] الجسم [illegible] غير متناهية بالفعل ومنهم من ذهب الى ان العالم مركب من اجزاء [illegible] غير المتناهية [illegible] عدم تناهيهما ومنهم من زعم ان الاكوان المعدومة [illegible] غير متناهية [illegible] غير متناهية [illegible] المعدوم [illegible] غير متناهية ومنهم من [illegible] صفات غير متناهية [illegible] الاعداد غير متناهية [illegible] غير متناهية [illegible] الحركات [illegible] الزيادة والنقصان [illegible] الناقص [illegible] الزائد [illegible] الناقص [illegible] الزائد [illegible] الناقص [illegible] ب ان [illegible]

او انها

تقابل احدى الجملتين بالجملة الاخرى وذلك انما على وجهين فانه اما ان يفرض تقابل احدى الجملتين بالجملة الاخرى من حيث هما جملتان
فلا يحكم في ذلك الا بمقابلة شيء واحد بشيء واحد واما ان يفرض تقابل احاد احدى الجملتين باحاد الجملة الاخرى وذلك
محال لان العقول لا تقوى على استحضار اعداد لا نهاية لها على التفصيل واما ان تقابل بعض احاد احدى الجملتين
ببعض احاد الجملة الاخرى فلا يلزم منه وقوع النقصان في الكل فظاهر مما مر ان التفضل الحالي عن الفرض
انما يلزم عند وجود الانطباق فيثبت ان احتمال الزيادة والنقصان لا يوجب التناهي الا بهذا الشرط
وفيه نظر لان المطلوب لا يتوقف على الوضع عند الاوائل بل الترتيب طبعا كالعلل او وضعا كالمقادير و
الاجتماع في الوجود ولذا حكموا بان النفوس والحركات لا يجري فيها البرهان امع عدم التناهي فيهما والبعض
بتركيب الجسم من اجزاء غير متناهية غير وارد لعدم الحكم بها بالزيادة والنقصان وكذا القائل بتركيب
العالم من اجزاء غير متناهية من الخليط وكذا الاكوان والمعدومات ومراتب العدد اما المعلومات والمعدودات
فليست موجودة بل هي امور مفروضة على معنى ان كل شيء يتصور ممكنا فانا الحكم عليه بكونه معدودا ومعلوما وذلك
لعرضه فيصح الحكم عليه بانه معلوم غير معدود وعكسا في كل واحد من الوصفين فرض ما زاد عليهما الى لا اساس و اما
تضعيف الالف ذكالوف مرات غير متناهية فان قبولهما للزيادة والنقصان لا ينافي عدم تناهيهما لان الزيادة
والنقصان ليس باعتبار ما حصل لهما من عدم التناهي في العدد فانا اذا قابلنا كل واحد من احاد الالف
المتضاعف الى غير النهاية بكل واحد من احاد الالف المتضاعف الى غير النهاية انضم شيء وثاني العدد به بل
تفاوتا في مقابلة كل واحد بما ليس فالتفاوت حصل لهما عرضا وعدم التناهي طولا وكان بالحقيقة كعرض
بلا ... الا في مرتبة واحدة تضاعف كل الف منهما الى ما لا يتناهى ولو كانت الابعاد غير متناهية لكان فيهما
حيثيات غير متناهية ولخط غير متناهية وكل حيث في عدم التناهي بينه وبين كل واحد من الحيثيات الاخر
اما ان يتناهى او لا يتناهى فان تناهى ما بين كل واحد واحد من الحيثيات الاخر اما ان يتناهى او لا يتناهى
فان تناهى ما بين كل واحد وواحد من الحيثيات التي في واحد كان من اي واحد وليس عددا من الحيثيات المعدود
لعدم النهاية قربت او بعدت يشتمل على اجزائها او ما يشتمل الا ومنهما متناه فالكل متناه ولئن
كان بين حيثية وحيثية لا تناهي بعد الحصر فالتناهي بين حاصرين محال وفيه نظر لعدم التلازم بين
الحكم على الكل وكل واحد ولو كانت الابعاد غير متناهية لكان ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين والثاني باطل
بالضرورة فالمقدم مثله بيان الشرطية انه يمكن فرض خط وفرض خط اخر ليطا... في مبلغ على زاوية
هي ثلثا قائمة ثم نمدان الى غير النهاية فيكون الوتر حاويا لهما فيلزم انحصاره مع عدم تناهيه
لوجوب مساواته لما حدث ساق الزاويتين الخطين وفيه نظر فان برهان اقليدس على المساواة

انما هو

انما هو في الخطوط المتناهية بحيث يشتمل بها ساقا كل خط ووسط على نهايتي متساوية وكيف احتجوا لو
النفوس ناطقة ان كل بعد متناه فان وراءه بعدا اذ اما خلاء او ملاء وان فيه حيثيات وجهات
متغايرة ولكنه هذا الحكم عن قابل للتشكيك ولو قبل لم يتيقن بامتناع حصول الجسم في مكان وامتناع
المتساويين وذلك يدفع الوثوق بالقضايا البديهية باسرها لاتفاق الفطرة ولو شهدت بالقضية المذكورة كما
شهدت بالضروريات الا انها شهدت بمعنى ما ينتج نقيضها بخلاف ما في الضروريات فلهذا ورد ما في
القضايا البديهية لا ما لعقول لو جاز ذلك لارتفع الوثوق بجميع الضروريات لان الوهم اذا استولى على قضية ثم التبس
في ذلك من الوهم زال الوثوق بحكمها فلزم الشك في جميع الضروريات واذا لم يحد ما يدل على ان القضية
لم يحل الحكم بصحتها لجواز كونها باطلة ولا توقف وجه بطلانها بالحدود وكذا يشتمل صحتها لم توقف لان الدليل انما يعتمد
العلم لو تركبت من الاوليات ابتداء او بواسطة تنتهي اليها فاذا جوزنا الشك في الضروريات امتنع الجزم بشيء من المكتسبات
لان الضروريات اصل المكتسبات والقدح في الاصل يستلزم القدح في الفرع فاذن لا يكون يطرق الشك الى شيء من الضروريات
الواقف على طرف العالم ان لم يمكنه مد يده الى خارجه كان ذلك لمانعه الاجسام لم توجد الا العالم اجسام مانع
الموكل عن الحركة ومكذا ان شاهد ملكه الاجسام وان امكنه فهناك احياز وجهات فانها للمساواة والمقاومة
والتحديد بل نافعوان الحد الذي مسح للاجسام ولهذا انه عن نصوه ولقائه ضعفه فاذن هناك ابعاد غير
متناهية ولو كان العالم متناهيا لكنا اذا فرضناه ازيد مما هو عليه الان بذراع لكان اكثر مما هو الان ولو
فرضناه ازيد مما هو كان بنصف ذراع لكان اقل مما كان ولو فرضناه ازيد مما هو كان بذراعين لكان اكثر
مما هو فاذن خارج العالم احياز قابلة للتفاوت فيكون ابعادا او وجودا او ذوات ابعاد والجسم حيث جسم كلي لا يمنع
وقوع الشركة فيه الى ما لا يتناهى لامتناع انحصار نوعه في شخصه وتناهي الشركة فيه لعدم الاولوية واذا لم يمنع مفهوم
البعد الشركة الى ما لا يتناهى كان عدم التناهي ممكنا والمبدأ الفياض عام الفيض لا يمنع بحال مستحق ما يستحق فاضح
الافراد الممكنة للجسم لكنها غير متناهية وفي الزمان لا بداية له ولا نهاية له فالكون لا بداية له ولا نهاية له فالابعاد كذلك
والاعداد لا تتناهى في الزيادة فالمقدار لا يتناهى في النقص فالابعاد لا تتناهى فيما يشتملها والجواب
عن الاول منع استناد ذلك الى الفطرة بل الى القوة الوهمية والاذن في بدو فطرتها لا يعين التمييز بين القضايا
الوهمية والعقلية لان اكثر القضايا التي يحكم بها الاذهان مستند الى الوهم فاذا اشتبه الاذهان و
راجع عقله وتمكن عن استناد كل قضية الى قوة فحكم بصحة بعض القضايا وفساد الباقي والى حدوده
شهدت عند الفطرة بذلك وعن ب انه لا يمكنه مد يده لا شغل البعد بالجسم بل لعدم الشرط وهو الحر
والمكان فان شرط خروج اليد خارج العالم وجود مكان وحيز لها والعالم وراءه عدم صرف لا خلاء ولا ملاء

ثم ذهبوا الى عدم تحصل ذلك والمرجع فيه الى الفعل وعن ج انه امر وهمي عن حاصل في الوجود فلا عبرة به واعلم ان
حكمهم بكونه هذا الحكم وهميا لا عقليا مع حكمهم بان التفاوت الحاصل في الزمان العدد والمفروض في الحركات المحلول بالزعم
والبطء المفروضة الضم على الوجه للتساوي بينهما في الفرض والتقدير والحكم اتحاد ممكنان وعن د ان الكلي
لا يمنع الشركة من حيث المفهوم ولزم جاز ان يمتنع لخارج عن مفهومه لا ينتهي له او نيل والايكون في عدم الامتناع ان لا يحكم
الشرط الواحد عند باعتبار ماهية كما او ان يمنع لامر اخر كما هو هنا وعن هـ يمنع عدم تناهي الزمان ولئن سلمنا لكن يمنع دلالة عدم
تناهي الكون على عدم تناهي الجسم لامكان تشكل الجسم بتشكل غير متناهية محلولة في احوال المحلول وعن و بان القياس لا يجزيه
في الامور الوهمية انه لو اشتمل على الحاصل لكان عند اللطف واذا خلا عنه لم يتشرّف شيئا اصلا وفيه بهم هنا حاصل
الجامع فالمعتمد كان الجسم لا ينتهي في النقص الى حد لا يوجد ما هو اصغر منه وان امتنع خروج جميع الاقسام الغير المتناهية
الى الفعل كذا كل عظم يفرض للجسم يمكنك فرض ما هو ازيد منه ولا يجب ان ينتهي في العظم الى حد لا يمكن ان يوجد ما هو اعظم
منه وان استحال وجود ما لا يتناهى في العظم واعلم ان مرادنا بتناهي الابعاد ان كل بعد الا وله طرف ومن استحالة وجود ما لا
يتناهى في العظم فقال الشيخ انه يلزم من وجه دون وجه اما وجه التصور فلان احد نصفي الخط اذا اضعف الى احد نصفي الاخر
ثم احد نصفي نصفه ثم كذا الى ما لا يتناهى فانه يتزايد ذلك النصف الى غير نهاية مع انه لا يبلغ الخط المنصف اولا ولهذا
الفرض من الزيادات لا يمنع الجسم كل عظم انتهى الى حد لا يتهيأ له فصلا عن ان يزيد عليه واما وجه البطلان فهو لزم
تفصل الجسم الى كل حد من التزويد العظم وذلك يمنع ولئن ذلك مثل النصف التزويد عن الحد لان الوهم لا يحتاج الى شيء خارج عن الجسم
والتزيد يكون اما بسبب المادة بضم الاصل وهو يوجب ان يكون مواد الاجسام غير متناهية واما بسبب يحيل الا لعظم
فيكون هناك حد غير متناه وكل ذلك محال البحث العاشر في المسائل المتعلقة بما لا يتناهى من [illegible]
المسألة الاولى في الوجه الذي يطلق عليها اللانهاية ان ذكر بانه تعالى تحيط بالحقيقة وانه يحيط الحيز وكذا وله
ودعناه على وجه السلب وتعالى على وجه العدول والاول الصدق بانه يسلب الشيء الذي لا حد يصح ان يوصف الشيء
بالنهاية كالعقول فانه يكون لا نهاية له والنقطة لا نهاية لها حيث سلبنا عنها المعنى المصحح لحمول التناهي فيه هو المتكم
بانه يصدق على وجه العدول الذي ذكره الا ان لسان ابن الجمهور المعدول فيه والثاني ان يكون المعنى المصحح لوصف الشيء
بالنهاية حاصلا لكن النهاية لا تكون حاصلة وهو على وجهين الاول ان يكون الشيء بحيث اذا اخذ منه اي شيء كان وجد شيء خارج
عنه من غير حاجة الى العود كونه الاجسام غير متناهية في العظم والثاني ان يكون محدودا لم يحط وليس في ذلك الحد نقطة
بالفعل كما في سطح الدائرة فعلى الاول غير متناهية بالقوة والثاني الذي يحيط المحوز فعل حال لا يمكن سلوكه
كالطريق المساوي لا وضع حد معالم لا عود يكون فيه لبعده كالطريق المشرق والمتوسط شبهها بالاول المسألة
الثانية في معنى اللانهاية في الماضي اعلم انه يستند انتهاء الحوادث الماضية وان دخول اللانهاية فيها المعني عند اهل

الملل

الملل كافة اما الاوائل فانهم ما يتقوا الحوادث لا نهاية لها في الماضي وسنة الكلام معهم ان شاء الله لكنهم قالوا اذا قلنا
الاشخاص الماضية غير متناهية احتمل امرين ان كل واحد من تلك الاشخاص غير متناه وهو معلوم البطلان وانما
ذكرناه للاشتباه امكان الحمل عليه كما حكم به على الجملة كالحدوث ان حمل الاحاد المجتمعة عدد غير متناه وهذا انما
يتوهم بحسب الوجود او بحسب الوهم فالاول انه احد بمعنى البيان بان حمل الاشخاص الماضية ليست اما له عدد متناه
وهو صادق عندهم لان المحصورة وهو ان جملة الاشخاص الماضية لها عدد موجود متناه كاذب اما لكذب موضوعها لان
جملة الاشكال واحدها منها لا يجتمع في الوجود مع وجوده لا يكون هناك حمله موجوده اولئك موجودة في الخارج لعرض
فلا يمكن احالة جهالة الوجود في زمان ما او لعدم تناهيها عندهم وان احد بمعنى العدول وان حمل الاشخاص
له عدد غير متناه فهو باطل لان موضوع المحمول العدولي يجب ان يكون موجودا ومجموع الاشخاص الماضية غير موجود في
شيء من الاحوال الثلاثي الذي يفرض لوجوده شيء يتحصل عدد غير متناه بالفعل وان قوي على استحضار وجود ما لا نهاية
لوجوده واما الثاني وهو المأخوذ بحسب الوهم فمعناه ان الوهم من الاشخاص الماضية عدد اي واحد اخذ به بعد واحدا
عدد عد ووجد غير حاجة الى الكثير ولا ينتهي الى ما يعد غير مسبوق بغيره وهو ممكن عندهم المسألة الثالثة
في معنى اللانهاية في المستقبل انظر في الامور المستقبلة ليست موجودة بالفعل لان الموجود في الزمان في وجوده او
له تناهيها ولا تناهيها اما الاول فلعدم الاشتراك في ان الامور المستقبلة ليست موجودة بالفعل لان الموجود في المستقبل هو الذي
لو وجد بعد كان موجودا بالقوة فيصدق عليه اما انه يصير كل واحد واحد من تلك الامور او يصير حال الجميع فان اعتبرنا حال كل
واحد واحد فانه يكون كل واحد منها موجودا بالقوة في وقت ولا يحدد وهو صحيح واما ان يكون كل واحد موجودا بالقوة في
كل وقت الا انه يوجد في وقت الاوقات من الاشخاص ولا يمكن ان ينتهي الى حد الواحد منهم ابدا وان اعتبرنا وجود الكل من
حيث هو كل فذلك على وجهين الاول ان يكون ذلك الكل موجودا بالقوة اما ان بعضه موجود بالفعل وبعضه موجود بالقوة
فهو صحيح لان المتعاقبات الاحاد المتناهية يصح ان يقال ان ما يحصل من تلك المعينة انما هو موجود بالقوة ولا يكون لكل ح
الى الفعل بحيث لا يبقى منه شيء بالقوة لكن ينطلق اعتبارا ان الكل ما هو كل غير موجود حتى يوصف بما هو له والثاني ان يكون
ذلك الكل بحيث يكون كل واحد من المعدود منه يكون موجودا بالقوة بحيث يوجد وان لم يكن منه شيء بالفعل واما الثاني وهو النظر
في تناهيها ولا تناهيها فاعلم انه يصح ان يقال للاشياء التي في طرف المستقبل انها ابدا متناهية بالفعل باعتبار انه واحد
واحد الى حد معين يكون هناك الاعتبار متناهية وانها ابدا متناهية بالقوة باعتبار النهايات الاخرى التي بالقوة بعد النهاية
الحاصلة بالفعل فانها غير متناهية بالقوة ولا بالفعل اعتبارا بالقياس الى النهاية الاخيرة التي لا تحصل بعد شيء واحد به فيظهر
صدق انها متناهية بالقوة بالقياس الى النهاية الحاضرة ومتناهية بالقوة بالقياس الى المستقبل وانها غير متناهية بالقياس
الى انه لا نهاية بعده في ضمن ان ما لا نهاية له موجود بالقوة اي جملته غير متناهية الى نهاية اخيرة ويصح ان ما لا نهاية له

موجود بالقوة دائما اي طبيعة داماس بالقوة لا تخرج الى الفعل الا وتعقيبي اخر المسئلة الرابعة في ان اللانهاية عدمية ذهب بعض من لا تحقيق له الى ان اللانهاية من جملة المبادي ونحن نقرر تحقيق ذلك فنقول اللانهاية يعبر على وجهين [illegible] هذا المفهوم معروضه [illegible] راجع الى المهيات والمفهومات الموصوف بهذا الوصف فلا يمكن ان يكون مبدأ من حيث هذا المفهوم والاول راجع الى وجود اعتبار شيء ليس له مفهوم محصل ولا يمكن ان يحصل بالاستقلال ولا مفردا بالوجود فكيف يكون مبدأ للغير ولانها امر عدمي لان طبيعة الموجود منها [illegible] الذي لا نهاية له [illegible] الى زوال [illegible] لانها له وجود معلقة بالقوة دائما والقوة متعلقة بالمادة لا بالصورة التي [illegible] الفعل فلا يحقق للانهاية كل وجود لان الكل صورة [illegible] وهي منفية عنها المسئلة الخامسة في امتناع حركة ما لا يتناهى اعلم ان الجسم يستحيل عدم التناهي لكن لو فرض لامتنع عليه الحركة الاينية لانه ان كان غير متناه من جميع الجوانب لم يخل عنه مكان فلا تحصل له الحركة [illegible] لانها انما تكون من مكان الى مكان خال عنه فاذا كان مشغولا به امتنعت حركته اليه وان كان متناهيا من جهة وغير متناه من اخرى فانه يمتنع ان يتحرك في الاين الى الجهة التي هو غير متناه فيها لعدم فراغ عنه ويمتنع ان يتحرك في الاين الى الجهة التي هو متناه فيها لانه انما يتحرك الى الجهة الفارغة فاما ان يشغل الجانب الاخر او لا [illegible] الاخر عنه فيقطع فيها مكانا متناهيا في تلك الجهة [illegible] غير متناه فيها [illegible] ذلك حركة ما ازديادا في الجهة التي يتناهى فيها ولان تلك الحركة ليست طبيعية لان الطبيعي هو الذي يطلب اما طبعا [illegible] حد فهو محدود والمحدود لا يستقل [illegible] ولا يكون قسرا لان القسر على خلاف الطبع وحيث لا طبع فلا قسر [illegible] لا نمنع ان الطبيعي فيما لا يتناهى يطلب حدا متناهيا [illegible] بعض الجوانب ان كان طبيعيا وجب [illegible] الجسم لتساوي فعل الطبيعة الواحدة في جميع الجهات وان كان بالقسر فان افاد القاسر ذلك الحد [illegible] ولا يكون [illegible] مكانا يتحرك اليه [illegible] ذلك الجسم يكون متناهيا من ذلك القاسر وغير متناه بمقتضى طبعه وهو محال [illegible] على امتناع وجود جسم هذا شانه واعلم انه كما امتنعت الحركة على الجسم الذي لا يتناهى كذا امتنع الحركة الطبيعية عليه لانه لو كان غير متناه من جميع الجهات لم يكن له مكان [illegible] المطلوب بالطبع ولا يعقل فيه حركة طبيعية وان كان غير متناه من بعض الجهات [illegible] ذلك الحد [illegible] المكان مطلوب له طبعا وهو الذي يطلبه الكل المساوي له [illegible] في الطبيعة لكن الكل لا يطلب مكانا بالطبع [illegible] ولا مطلوب الخلا لاستحالته فاذن للكل [illegible] مطلوب فلا يكون [illegible] في الطبيعة [illegible] حركة طبيعية الى الجهات محدودة كلها متناهية المسئلة السادسة في امتناع وقوع قوة لا تتناهى او انفعال في

زمان اعلم ان الجسم اذا كان غير متناه وجب ان لا يكون فعله وانفعاله وقوته في الان لا في الزمان [illegible] وجب انتهاؤها لما بان انه لا يجوز ان يكون الجسم الغير المتناهي فاعلا فعلا زمانيا فلان المفعول ان كان متناهيا وجب ان ينفعل من بعض جرم الفاعل فاذا انفعل من غير المتناهي في المتناهي او في جزئه وجب ان يكون نسبة زمان ذلك البعض [illegible] الى زمان [illegible] غير المتناهي [illegible] ذلك المفعول [illegible] غير المتناهي الى المتناهي لان الجسم كلما كان اعظم كانت قوته اعظم فزمان اثره اقصر فاذا كان عظمه غير متناه وجب ان لا يقع لا في زمان لان كل زمان نفرض فان الاثر في نصفه اقصر من الاثر في جميعه لكنا فرضناه واقعا في زمان هف وان كان المفعول غير متناه كان نسبة انفعال [illegible] كنسبة الزمان [illegible] انفعال الكل [illegible] في زمان ويكون انفعال [illegible] اسرع من انفعال [illegible] اسرع من الكائن لا في زمان واذا عرف ذلك من جهة الفعل والقوة [illegible] من جهة الانفعال واعلم ان الصورة قد تشتد في اثرها على معنى ان النار الكبيرة [illegible] اشد [illegible] من النار الصغيرة وليست منشأ الزيادة زيادة الشدة في الجوهر بل في الاثر باعتبار زيادة المقدار لا شدته ولا شدة الجوهر البحث الحادي عشر في نفي مادية الكم المسئلة الاولى في ان المقدار هل يوجد في الخارج منفكا عن المادة ام لا اختلف الاوائل في ذلك بحسب اختلافهم في الخلا فمثبتو [illegible] جوزوا انفكاك المقدار عن المادة والنافون [illegible] احتج النافون بان هنا مقدارا حالا في المادة فلو فرضنا مقدارا مجردا عن المادة فاما ان يكون تجرده لذاته او لامر لازم لذاته او لامر عارض لذاته والاولان باطلان والا لكان كل مقدار مجردا عن المادة فلا يكون مقدار ما ملابسا للمادة لان الذات اذا اقتضت التجرد استحال حلولها في المحل [illegible] العارض ولو كان لعارض فاما ان يكون المقدار المجرد حالا فيه او يكون محلا له او يكون حالا في محل ثالث او يكون ذلك العارض له حالا في المقدار ولا في محل ولا يكون محلا له والاول باطل لان ذلك المحل ان كان غنيا في ذاته عن الموضوع كان المقدار حالا فيما هو غني عن الموضوع فلا يكون مجردا عن الموضوع وان كان محتاجا الى الموضوع كان المقدار الحال فيه حالا في ذلك الموضوع فيكون اولى بان يحتاج الى الموضوع ويحل فيه ولا يكون هذا المجموع غنيا عن الموضوع والثاني باطل ايضا لان المقدار اذا كان لذاته محتاجا الى الموضوع استحال ان يستغني عنه بسبب عارض يحل فيه فلا يجوز ان يكون غنيا عن الموضوع [illegible] البطلان بالذات لا يزول بالسبب العارض والثالث باطل لان المقدار [illegible] فرض مجردا والرابع باطل [illegible] نسبة التجرد الى جميع المقادير [illegible] تخصيص بعضها بالتجرد والاستغناء وبعضها بالحاجة والحلول في المادة واما ثانيا فلان المقدار يكون لذاته محتاجا الى الموضوع فلا يكون غنيا عنه [illegible] من الاعراض [illegible] بعض المقادير لذاته [illegible] البعض الاخر [illegible] الموضوع [illegible] محتاجا الى [illegible]

دون البعض وكما استغنت الحيوانية التي في الفرس بلاحق الناطق واحتاجت الحيوانية التي في الانسان اليه فلم لا يجوز في بعض المقادير ان يحتاج الى المادة ويستغني بعض المقادير في بعض الصور عنها واجيب بالفرق بين المقدار والطبيعة الجنسية فان الجسم طبيعة نوعية محصلة وكذا السطح طبيعة اخرى نوعية والخط ايضا كذلك فلا يمكن ان يختلف مقتضى كل واحد منها بالحاجة والاستغناء المستندين الى الذات باعتبار اختلاف المقارنات واما الطبيعة الجنسية فانها امر مبهم غير محصل وانما تتحصل بضمها الى الفصل [illegible] عند العقل [illegible] في العقل صورة كالمقدار المطلق الذي هو جنس للجسم والسطح والخط فانه مبهم لا يفهم منه سوى انه يقبل القسمة لكن هذا المفهوم غير محصل ولا يكون [illegible] الا انها تضاف اليه الفصول كقوله للقسمة في جهة واحدة او جهتين او ثلث فيفهم منه انه خط او سطح او جسم واما قبل ذلك فلا يفهم منه الا انه يمكن ان يكون جسما او يمكن ان يكون سطحا او يمكن ان يكون خطا فلا يحصل مفهوم محصل عند العقل واما كون السواد بعضه قائم لا في مادة وبعضه قائم بالمادة فليس من الفصول النوعية للسواد بل طبيعة واحدة فيجب ان لا يحلو لوازم [illegible] الطبيعة و
اعترض بان النقض انما ورد على ان الشيء اذا احتاج الى موضع في موضع وجب ان يحتاج في كل موضع ونحن قد نقضنا عليكم بالجنس المحتاج الى الفصل [illegible] في موضع دون موضع مع وحدة ماهية الجنس فاذا جاز ذلك هنا فليجز هناك والفرق بان طبيعة الجنس غير محصلة وطبيعة السواد محصلة [illegible] الجواب ان الجنس يحتاج الى فصل [illegible] الحاجة لازمة له [illegible] الفصول [illegible] الفصل لا الجنس وفيه نظر لانا نمنع كون كل واحد من [illegible] طبيعة نوعية بل جاز ان يكون كل واحد منها جنسا وكيف لا يكون كذلك وعندهم ان الجسم [illegible] العنصريات بالذات كالجسم [illegible] الجنس المختلف الانواع بالذات وكذلك السطح والخط [illegible] عندهم [illegible] بالنوع سلمنا كونه طبيعة نوعية لكن لا نسلم ان الحلول والتجرد من الاعراض اللازمة للماهية [illegible] سلمنا وجوب حلول المقدار في محل قائم بذاته غير موجود في موضوع فلم قلتم انه يجب ان يكون حالا في المادة المسئلة الثانية في تحقيق كمية المقدار تعليما اعلم ان انواع المقدار المتصل ذي الوضع ثلثة لان المقدار الذي يقبل الانقسام [illegible] في جهة واحدة وهو الخط وما [illegible] في جهتين وهو السطح وما [illegible] في الثلث وهو الجسم التعليمي ولا يمكن الزيادة عليها لان الخطوط [illegible] على زوايا قائمة لا تزيد على ثلثة [illegible] هذا المقدار [illegible] المادة [illegible] مجرد المقدار ولم نلتفت الى المادة لكونه مقدار الارض او الماء او الهواء فاذا تخيلنا الجسم [illegible] من المواد [illegible] كان ذلك [illegible] هو الجسم التعليمي لانه موضوع بعض علم [illegible]

ثم تلك الابعاد الثلثة المتخيلة لا تتحقق الا في الاجسام متناهية فيتخيل السطح لانه نهاية الجسم فان تخيلناه من حيث هو ذو بعدين لا غير لا من حيث كونه مصاحبا للجسم ولا للعارض له من الالوان وغيرها بالاطلاق كالخشونة والملاسة وغيرها كان هذا المتخيل هو السطح التعليمي فان تخيلنا السطح متناهيا ونظرنا الى نهايته من حيث هو ذو بعد واحد لا غير ولم نلتفت الى ذلك [illegible] السطح ولا غيره من اللواحق العارضة له كالاستقامة وغيرها كان ذلك المتخيل خطا تعليميا واذا تخيلنا الخط متناهيا تخيلنا نهايته وهو النقطة فاذا نظرنا [illegible] الى مصاحبة الخط وغيره فقد جردنا النقطة في النظر ولا اعتبار [illegible] المقادير اذا اخذت مجردة في الذهن عن المواد كانت هي المقادير التعليمية لانها موضوع علم التعاليم واعلم ان اخذ الجسم تعليميا يفارق اخذ السطح والخط كذلك لان الجسم يمكن اخذه باعتبار انه لا يكون معه شيء اخر كالمادة وغيرها ويمكن اخذه لا باعتبار انه يكون معه شيء اخر ولا باعتبار [illegible] وظاهر فان الاول اخذ بشرط انه لا يكون معه غيره والثاني اخذ لا بشرط ان يكون معه غيره واما السطح والخط فلا يمكن اخذهما بالاعتبار الاول بل بالثاني فقط فانه لا يمكن تحصيل السطح الا بشرط ان يكون معه جسم لانه لا يمكن ان يحصل الا على [illegible] له جهتان فيكون معه جسما لا محالة وكذا الخط والنقطة المسئلة الثالثة في النقطة وهي الجوهر الفرد عند المتكلمين [illegible] وعند الاوائل انها عرض قائم بالجسم [illegible] طرف الخط ورسموها بانها شيء لا ينقسم [illegible] لا نهاية للخط [illegible] الجزء الاخر منها [illegible] في الوضع والسطح [illegible] لم تحصل [illegible] الى النقطة [illegible] فلم تحصل مقدار الخط ولا غيره [illegible] ان النقطة [illegible] الخط [illegible] لان حركة النقطة انما يكون على [illegible] سطح او خط [illegible] عنه البحث التاسع عشر في المكان وفيه مسائل المسئلة الاولى في ماهيته اختلف [illegible] في ماهيته وضبط المذاهب [illegible] ان نقول المكان اما ان يكون جوهرا او عرضا فان كان جوهرا فاما ان يكون [illegible] هو البعد المفطور الذي [illegible] بعدا ثابتة [illegible] عليها الاجسام [illegible] منهم من جوز خلو هذا البعد عن المتمكن ومنهم من منع [illegible] فهو جزء الجسم اما المادة او الصورة وان كان عرضا فاما ان يكون عبارة عن [illegible] سطح كان السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي [illegible] وهو مذهب المتكلمين [illegible] الفراغ المتوهم الذي يشغله المتمكن بالحلول فيه وهو المعتمد عندي والثاني مذهب افلاطون فانه جعل المكان هو الهيولى لان المكان [illegible] المتمكنات والمادة [illegible] عليها [illegible] الصور [illegible] مذهب بعض القدماء فان المكان محدود حاو والصورة محدودة حاوية

وهذان المذهبان باطلان لان المكان يفارقه المتحرك بالحركة ويتحول عنه والبعد هو باق في الحالين ولا
شيء من الهيولى والصورة كذلك لاستحالة مفارقة الشيء جزءه مع بقائه ولان المكان مطلوب بالحركة والهيولى
والصورة لا يطلبان بالحركة وليس الكل المركب يطلب صورته لبطلانه عند مفارقة الاولى وحصول غيرها ولان
المركب قد ينسب الى مادته فيقال باب خشبي وخاتم فضي والشيء لا ينسب الى مكانه واذ لهم من يحتج في
الكل الثاني فيكون عدمه عين الحجة واما الثاني فلما بان المكان هو السطح مطلقا فعدا حجوا على انه الفلك الحاوي
متحرك وكل متحرك له مكان لكنه ليس له سطح من حاو محيط به والا لزم عدم تناهي الاجسام فليس مكانه الا سطح الفلك
الذي تحته ولان كل جسم لا بد له من مكان والابعاد متناهية فلم يكن مكان الحاوي الا سطح المحوي كذلك الكلام
وهو خطأ لمنع الكبرى اذ المتحرك في الاين يجب ان يكون له مكان لكن حركة المحدد ليست في الاين بل في الوضع والمكان لو
جعلناه البعد صدق الكبرى على العرش ايضا لان المحدد في بعد وان جعلناه السطح الحاوي لا تصدق الكلية
فانه لا برهان عليها بل على بعضها ثم يقابل هذا المشهور مشهور اخر وهو ان الناس اتفقوا على ان مكان الجسم الواحد
واحد ولو جعلناه السطح كان لكل [illegible] المحدد مكانا وهو محال واذا بطلت هذه الاقوال تعين
المشهور امران الاول ان يكون المكان هو البعد على ما اخترناه والثاني السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر
من المحوي ولنشرع في تحقيق الحق منهما فنقول ان بعض من جعل المكان هو البعد زعم انه ضروري وان العلم به
لا يفتقر الى الدليل ومنهم من جعله كسبيا واستدل عليه بوجوه ا الحكم بان المكان ضروري ولين احتياجه الى المكان بالسطح
فانه عرض قائم به عند كل [illegible] المكان مساو للمتمكن عند العقلاء ومساواة البعد بعد [illegible] ابعاد الجسم [illegible]
ابعاد [illegible] وهو المطلوب ب اذا [illegible] السابقة حصل نوع اشتباه بينهما وانما [illegible] بعضها عن بعض
البعض الى [illegible] واحد في [illegible] المكان [illegible] البعد في
امتداد [illegible] فرضنا خروج الماء من الاناء وعدم دخول
الهواء فيه حكمنا ان للابعاد التي كان الماء والهواء [illegible] ان المكان هو البعد
الباقي وان ذلك البعد قد كان موجودا حال وجود الماء فيه ج لو كان المكان هو السطح الحاوي لزم الحكم
بحركة ما هو ساكن وبالعكس [illegible] والمعدوم [illegible] المكان اذا كان
هو السطح الحاوي [illegible] الواقف في الماء الجاري والطير الواقف في الهواء متحركين لانهما [illegible] حال سطحا حاويا
[illegible] والحركة عبارة عن استبدال الجسم مكانا الى مكان [illegible] متحرك
مع انهما ساكنان بالضرورة [illegible] مكان واحد وليس الا البعد الذي [illegible]
وان [illegible] الجسم الحاوي [illegible] وكل [illegible] ساكنا [illegible] السطح الحاوي [illegible] حركة

نسخة

الحر

السفر وسكون الحجر في الماء الجاري د من شان المكان الثبات والبقاء وعدم الحركة والزوال وهذا انما يتحقق في البعد
فانه لا يزول ولا ينتقل عن موضعه ولا يتحرك البتة واما نهايات المحيط فانها قد تتحرك بوجه ما ه ويزول في الناس يصفون
المكان بالخلو والفراغ تارة وبالامتلاء اخرى ولا يصفون السطوح بذلك فيغايرها و لو جعلنا المكان هو السطح
المماس لسطح المتمكن لم يكن لاجزاء المتمكن مكان ولو كان عبارة عن البعد كان لها مكان ز انا نحكم حركتها الى فوق
والارض في حركتها الى اسفل تطلب مكانا بكليتها فلا تطلب نهاية الجسم الذي فوقها او تحتها فان النهاية يستحيل ان تلاقيها
جسم فالمطلوب هو البعد هذا الدليل اعترض على ا بانا لم نعلم بحكم الجسم مفتقرا الى المكان الا ان الجسم يصح ان يحيط به جسم اخر
فذلك مسلم ولا يلزم منه مقصودكم ولم نعلم به ان كل موجود جسماني يفتقر بعدا [illegible] فهو مصادرة على المطلوب
الاول وفيه نظر لان الاول غير محل للارادة والا لزم ان يكون كل جسم كذلك فالمحيط به محيط ويلزم عدم تناهي الابعاد
وهو محال [illegible] وليس مصادرة على المطلوب الاول بل هو حكم ضروري يشهد به العقل بانا نعلم بالضرورة
ان ابعاد الجسم مساوية للابعاد التي داخلها الجسم وعلى ب بانه يلزم ما فرضتم وجود البعد ولكن الذي فرضتموه
محال عندنا والذي يلزم من المحال [illegible] ان يكون [illegible] وفيه نظر لان المحال الذي يلزم من فرضنا [illegible]
الخلاء [illegible] اثبات البعد لان العقل حاكم [illegible] في الباب [illegible] وجود [illegible] الخلاء [illegible]
نبه على [illegible] في اثبات البعد [illegible] وعلى ج ان [illegible] سكون الطير في الهواء عدم [illegible]
[illegible] ساكن [illegible] مكان واحد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
مكان واحد [illegible] زمان واحد وعدم الحركة [illegible]
فلما كان هذا الجسم ساكنا وكل ساكن [illegible] مكانا واحدا [illegible] مكانا واحدا [illegible]
[illegible] المكان هو السطح وعلى د ان المكان من شانه [illegible]
[illegible] بالعرض [illegible] المشهور [illegible] ان الجوهر [illegible] المشهور ان
المكان لا يتحرك لا بالذات ولا بالعرض [illegible] لان كل متحرك [illegible] بالذات او بالعرض [illegible] مكان
[illegible] السطح الباطن [illegible] السطح [illegible]
[illegible] البعد [illegible] في المشهور [illegible] السطح وعلى ه بان الامور المبنية على [illegible]
لا [illegible] العقل [illegible] ان الناس [illegible] البسيط الذي هو داخل [illegible]
[illegible]

[illegible] وفيه نظر لان احتياج الجسم الى المكان امر حاصل عند نظر العقل ولا شك في ان العقل [illegible]
المكان الى حالتي الخلو والامتلاء [illegible] الى [illegible]
[illegible] عقلا و وصف [illegible] بالخلو والامتلاء باعتبار الابعاد التي [illegible] وعلى و اي برهان قام
على ان لكل جسم مكانا حتى يحصل للاجزاء البعد مكان بل لها وضع والكل [illegible] وحركة [illegible]
ان لكل جسم مكانا [illegible] فذلك [illegible] البعد [illegible] ان المكان هو البعد [illegible]
وفيه نظر لانا ندعي افتقار كل جسم الى المكان بالمعنى الذي ذكرناه وهو البعد ضروري فان الضرورة [illegible]
بان للجسم ابعادا [illegible] للابعاد [illegible] وعلى ز بان طلب النهاية على [illegible] هو ان
[illegible] الجسم ان [illegible] وذلك محال ب ان [illegible] ملاقاة المحيط [illegible]
وهذا [illegible] مكانا وفيه نظر لان [illegible] من المحيط [illegible]
منها [illegible] البعد [illegible] ان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي [illegible]
للمكان خواص ا ان يكون [illegible] ب انه لا يسع غيره معه ج انه [illegible] بالحركة د انه [illegible]
[illegible]
[illegible] لان [illegible]
[illegible]
[illegible] ان المكان هو السطح [illegible]
فيه فان الجسم [illegible] ولا يسع معه غيره [illegible] المتحرك [illegible]
هو السعد [illegible] هو السطح اذ لا يعقل عدمه [illegible] الاوهام ووجوه ا لو كان المكان هو البعد
لزم التداخل او حلول المعدوم في المعدوم او حلول المعدوم في الموجود او بالعكس [illegible]
[illegible] المقدار [illegible] فالمقدم مثله [illegible] ان المكان لو كان هو
البعد [illegible] البعد [illegible] فاذا حل [illegible]
الكلام [illegible] ضرورة عدم [illegible] الاناء [illegible] وعدم زيادة مقدار الماء
باعتبار حلوله في الاناء [illegible] لزم التداخل [illegible] العدم فان [illegible] لزم حلول
المعدوم في المعدوم [illegible] لزم حلول المعدوم في الموجود [illegible] لزم العكس ب لو كان المكان
هو البعد لزم اجتماع [illegible] في مادة واحدة [illegible]
[illegible] لتشابه [illegible] في مادة واحدة

مساواة
[illegible] العارض [illegible] عارضا [illegible] على البعد [illegible]
والاشياء في البعد [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] البعد الشخصي هو البعد المشار اليه
[illegible] في الاناء [illegible] لو كان المكان هو البعد [illegible] في الاناء البعد ان مع
ان البعد المشار اليه الشخصي [illegible] واحد [illegible] الواحد منهما [illegible]
[illegible] العقل [illegible] الفرورة [illegible] في الاناء
[illegible] البعد في الاناء [illegible] المتمكن [illegible] عدم [illegible] ذلك البعد
[illegible] الاشخاص
[illegible] الجسم الواحد [illegible] الواحد [illegible] العقل في ان هذا الان [illegible] البعد
[illegible] الماء وعدم [illegible] الخلاء [illegible]
[illegible] الواحد [illegible] الاشارة [illegible] الشخص [illegible]
[illegible] الطريق [illegible] الاشارة [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] الواحد [illegible] بالشخص [illegible] البعد [illegible]
[illegible] جميع الاشخاص د من المعلوم بالضرورة امتناع تداخل الاجسام والمعنى من امتناع
[illegible] كل واحد [illegible] والفرورة [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible] الصور والاعراض لا
[illegible]
[illegible] معلوم ان [illegible] المقدار [illegible]
الوضع والمكان [illegible] المقدار والصورة [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] مقداره [illegible]
[illegible] مقدار [illegible] الصورة [illegible] الاحوال [illegible] الاعراض [illegible]
[illegible] المقدار [illegible] المداخلة [illegible]
بالذات [illegible] بالعرض [illegible] واحد وان الكثرة في البعد [illegible]
زيادة [illegible] لان زيادة المقدار على المقدار [illegible] الزيادة في [illegible] ان الجسم الداخل في الاناء
[illegible] الواحد [illegible]

لیس کذلك لان مجموعها بهذا الوجه من الجهات وهي بعينه ركل واحد منهما اعترض بان العددين انما يكونان اعظم من الواحد
لو لم يتداخلا اما على تقدير التداخل فلا لان الاشارة الى احدهما يكون بعينها الاشارة الى الاخر واذا لم يتداخلا
يكون الاشارة الى احدهما غير الاشارة الى الاخر فحينئذ المعلم لكن يمنع عدم حصول التداخل وليس النزاع الا فيه فاني حصل
انه لا يمكن ان يكون المجموع من العددين اعظم من البعد الواحد الا بعد ان امتنع تداخلهما فلو ثبت امتناع تداخلهما لوجود
كون مجموعهما اعظم من كل واحد منهما لزم الدور وقد الجواب عنه اما ان الامارات المذكورة المشهور عند جماهير
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ولو سلم فلنا اللا مماسه من كامور الاثنة فالجسمان المفروضان اولا متماسين فاذا صار الامتماسين فالذي
صار لا مماسا دفعة اما ان يكون سطح متماسا او عن سطح فان كان سطحا [illegible]
والطرف دفعة على ان مماسا من السطح [illegible]
لزم تركب السطح من النقط وهو محال واذا امكن ارتفاع احد السطحين عن صاحبه دفعة لزم وقوع الخلاء وسطه لانه لو كان بينهما
جسم لكان اما سابقا على الرفع منهما فلزم عدم ملاقيتهما مع انا فرضناهما متلاقيين هف لانه يلزم ان لا يكون حين
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المذهب الثاني سؤال ود ثبت ان الخلاء لكن مسحه ومقدره وهو من خواص الكم فالخلاء لو كان كما فاما متصلا او منفصلا والثاني باطل لان المنفصل
متصور من الوحدات التي هي القابلة للاشارة ولكن يتحصل الكل من الاجزاء التي لا تتجزى ولا المنفصل غير ذي وضع ومكان الكم
يجب ان يكون ذا وضع فهو كم متصل فالذي يكون كما متصلا بالذات او بالعرض فان كان كما متصلا بالذات فلا شك انه ذو وضع
ومستحيل ان يوجد الا في المادة لامتناع تمام المقدار بذاته مجردا عن المادة فيكون الخلاء ملاء لا خلاء وان كان متصلا
بالعرض فالمتكمم للخلاء المقدار او المقدار حال في الخلاء والمقدار حال في المادة فان كان كل واحد منهما حالا
في المقدار والمقدار حال في المادة فيكون ملاء لا خلاء وكذا الثالث ولو كان الثاني كان الخلاء جسما لانه
لا معنى للجسم الا الذي هو قابل للابعاد فيكون الخلاء ملاء ولان الخلاء لو حصل فيه الجسم اجتماع مقدارين متماثلين في مادة
واحدة واجتماع المثلين محال ولان امتياز احد المقدارين ولو كان الخلاء مقدارا امتنع حصول الاجسام فيه ع الابعاد
متناهية على ما تقدم وكل متناه فله حد واحد يحيط به كالكرة او حدود تحيط به كالمثلثات وما عداها وكل ما له حد او
حدود تحيط به فانه يكون متشكلا على ما تقدم من احاطة الحد او الحدود به فلو كان الخلاء موجودا لكان متناهيا فذا شكل
فالشكل ان حصل للمقدار لذاته لزم تساوي الكل والجزء في الطبيعة والحقيقة وكل متساويين في الحقيقة متساويان
في اللوازم فكان شكل الكل والجزء واحدا فلا يكون الكل كلا ولا الجزء جزءا او يساوي الجزء الكل في الشكل فكان شكل الكل لا لذاته
فيتوارد الاشكال عليه وكلما كان كذلك كان جسمانيا لان حصول الشكل للمقدار بسبب فاعل كان المقدار او
الجسمانية فيكون بعد الفصل والوصل والعدد لان تبدل الشكل لا يكون الا بذلك في الخلاء المقدار اما في
المادة فيكون الشكل للمقدار بتوسط المادة فذلك المقدار ذو مادة والمادة الموصوفة بالمقدار تكون
جسما فالخلاء جسم هف ولان الشكل اذا لم يكن للمقدار لذاته صح عليه تواردالاشكال المختلفة وكلما صح عليه توارد الاشكال الحادثة
يكون جسما فيكون الخلاء جسما هو محال ح لو كان الخلاء حاصلا في الخلاء الذي هو الحيز فكان فيما يلحقه بالفرض الارادة ماد ساكن
او متحرك الا ان الحال محال لان المتحرك مسافة متجزية مادية فيلزم احتلاف المسافة والمادة ومساهمة
وهو جزء او بطلان لان الخلاء لم يكن متحركا مع عدم الجسم الاجسام كان الحكم مع الجسم كذلك في الحكم
بل من اول الامر مع ثباته ولم يكن عبارة عن الابعاد المفارقة لم يعقل فيه اختلاف الجهة نفس هذا الموهوم لو لم يكن لا لا
بل هو الحال لان ذلك الجسم الذي كان لا زمانيا لم الحلاء متحرك نوفرض ان يخالف ذا افراده فلو لم يوجد
من الخلاء لزم كان لا زمانا للحركة فلا يقع احتلاف غير جزء جزء فيه وان لم تكن لازما لم يكن الخلاء لم يكن لا زما اذ لا امر
يخل فيه وهو محال لان الخلاء يكون ملاء اذ المزلة كثيرة ونحن لو لا زمانه لم يكن زواله يحصل الساقي من اجزاء الخلاء
كما او مالت او بساو من اجزاء الموصوفة في الخلاء او انساق اجزاء الخلاء يتبع لم يكن بعضها بعضا بالطبع ولم يعصها غير
طبيعي كما في الجسم لم يكن بعضها مطلوبا بالطبع وبعضها مهروبا عنه بالطبع لاستواء الجميع في الجملة مطلوبا بالطبع ولا مهروبا عنه

مقتضى زد

بالافراد المفروضة في المقدار والمعقول في الخلاء الاجزاء بالغرض ولا يكون

٧٧

بالطبع فلا يكون مكانا بالطبع ولا ساكنا بالطبع لانه لا امكان طبيعي ليتحصص به من دون سائر الاماكن لتساوي اجزاء الخلاء في الحقيقة
ولا يكون فيه حركة ارادية ولا سكون ارادي لتساوي الاحياز المتخصص الا بالارادة لاحد المثلين بحكم دون الثاني فيستحيل الى حكم له حركة
قسرية ايضا لان القسر على خلاف الطبع واذا انتفى المثل الطبيعي انتفى المثل القسري د لو كان الخلاء موجودا لكانت الحركة مع العائق
اسرع منها مع عدم العائق والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله وسالت الشرطية ان الحركة في المسافة المملوة بالمعاوق فيحصل لها احتلاف
ذلك العائق في الرقة والغلظ وسهولة الخرق وصعوبته والمشاهد يعرض ذلك فانا نعلم قطعا ان الماء اذا كان متموجا في الماوي
المتخرق او الحركة فيه تكون في زمان اطول من زمان الحركة لو كان العائق به سواقي رقيق العائق او غلظه كثير فيقصر زمان الحركة في الارض
الى زمانها في الغليظ فكلما كان العائق ارق كان الزمان اقصر والحركة اسرع وكلما كان اغلظ كان الزمان اطول والحركة
ابطأ فسرعة الحركة وقصر الزمان في معاندة الرقة وبطؤها وطول الزمان في مقابلة الغلظ اذا تقرر هذا فعول الغرض متحرك ما
تحرك مسافة مملوة بمعاوق ذات ملاء اغلظ في عشر ساعات مثلا فتحركها بعينها تلك المسافة في الخلاء ساعة واحدة
فتحركها بعينها تلك المسافة في ملاء ارق عشر مرات من الغرض به ان زمن رقته لاول عشر مرات بحيث يكون نسبة المقاومة
والمعاوقة نصف عشر معاوقة الاول ومعاوقته فيلزم ان يحرك تلك المسافة في نصف عشر زمان حركة الملاء الاول فيقع
حركة في المسافة تلك الحركة في نصف ساعة مع انه يحرك تلك المسافة في الخلاء ساعة فيكون الحركة مع العائق الرقيق اسرع
منها مع الخلاء الذي هو عدم المعاوقة ح الجاذب الى الجو فكان يصعد بنوع مودعة فيه فيه مستفاد من العاسر على انا نبين
نقول لو وقعت تلك الحركة في الخلاء لم تنته الى ذلك النوع الى المقعر الفلك ولا تهبط الى فاذا لان تلك القوة بادية ما
دامت باقية فالحركة الحالية موجود لان تلك النوع لا تعدم لذاتها ولا الماوقت ولا الطبيعة الجسم لو كان كذلك ما بطل
تضادكما انها الذي في المسافة فلو كانت المسافة خالية لم يكن لتلك النوع ما يضادها ويضعفها ويبطلها فكان
اثرها باقيا الى ان يصل المتحرك الى سطح الفلك ولما لم يكن كذلك علمنا انتفاء الخلاء ق الا الانا الضيق الراس اذا كان في اسفله
ثقب ضيق وملئ ماء وضم راسه لم ينزل الماء ونحن نرى انه ثم نزل عدم النزول يبين عدم النزول الا علمه طبعا الماء فاما بعضا
تنزل عند ضيعه من مكانه الطبيعي وطبعه الماء موجودة بل لو وجد المانع فالمانع لو كان خارجا على القارورة او داخلا
اما انسداد المنافذ وهي تلك الثقبة بالاهوية المجتنبة فيها او انسداد العالم بحيث لا يبقى للخارج الناشي مكان والاول باطل
لم يرا حال فتح الراس ولان الثقب اذا كانت واسعة كان يجب ان لا ينزل الماء بها ورم من الهواء الكثير فكان اولى بعدم النزول
لان الهواء اليسير اذا اقتحم جميع الماء في الاناء كان الهواء الكثير المجاور للثقب الواسع اولى ولانه اذا كان خارجا لا ننه
خلا كان يجب ان ينزل الماء ويندفع الهواء الى سبيل الاحسان الى لمن لان الماء اتقدم من الهواء وهو سائل الثقيل
لو اضغط المنضغط لان يبرز عن مكانه كما يحرك كالماء في الاهوية والثاني وهو الملاء الكل لا يدل على امتناع الخلاء
لان يكون الملاء حاصلا في المكان الخلاء ولما ان كان المانع ليس خارجا عن تلك القارورة فذلك انما يكون اذا كان في القارورة

حافظا لماء من الماء ومعلوم انه لا يحفظ بخصوص كونه ماء لانه لو فتح راسه كان ماء لنزل الماء فعلم انه انما يمسكه
لان سطحه يقتضي ان يماس سطح اي جسم كان او لا لكن سطح الماء ملائم بالطبع لسطح الاصبع الذي لا يمكن من النزول
فسبق الماء محبوسا بسبب ذلك وكل ذلك يقتضي استحالة الخلاء ي لاعاس يمتنع كون العلة في عدم نزول
الماء ذكرتم من ملائمة السطوح لانه يلزم ان لا ينزل عند اتساع الثقب لانه كان يجب ان لا ينزل
الزيبق لو ملئ به الاناء ولانه اذا ملئ بعضه ماء وبعضه هواء ثم شد راسه كان يجب ان ينزل الماء
لامكان ان يبسط الهواء الذي فوقه حتى يشغل كل المكان الا ما يقول لا والفرق لازم لان الثقبة اذا كانت واسعة امكن
ان ينزل الماء من ناحية ويصعد الهواء من ناحية اخرى وهو مشاهد في القارورة الضيقة الراس المكبوبة على
الماء فانه يضطرب نزول الماء في راس الانبوبة بسبب صعود الهواء اليه واما الثاني فان فرط ثقل الزيبق يوجب
زيادة مدافعة الهواء المجاور للثقب فيضطر ذلك الى التحرك فاذا تحرك مكانا دار او ماء اضطر ذلك الى مزاحمة الزيبق
ودخل له من ناحية من نواحي الثقب وان تعذر ذلك احتبس الزيبق في الاناء واما الثالث فان الطبيعة تفعل كالعمل
ولا يتبع لم يكن وقوف الماء اسهل على الطبيعة من تعظيم حجم الهواء ذ الانبوبة اذا غمس احد طرفيها في الماء ومص
الطرف الاخر فان الماء يصعد حال خروج الهواء ومعلوم انه ليس شان الماء الصعود فينبغي ان يكون ذلك لان
سطح الهواء ملازم لسطح الماء فاذا مص الهواء يجذب معه الماء وذلك كما نشاهد من ارتفاع اللحم عند مص المحجمة
ولا علة لذلك الا ملازمة السطوح لا يقال لو ارتفع اللحم لاجل وجوب الملاء لوجب اذا الصقنا المحجمة على الحديد
ثم مصصنا ان يرتفع الحديد لانا نقول لا اذ وضعنا المحجمة على الحديد لا يحلل منها ولا منفذ اليه فاما ان لا
يخرج من الهواء شيء البتة بالمص واما ان يخرج البعض فيبقى الباقي وعلى تحصيل المكان الخلا اذا فرط كالانسان
في مص القارورة والمحجمة كانت رقبته انكسرت ولو كان الخلاء ممكنا لما حصل الكسر وكذا اذا وضعنا المحجمة على السندان
ومصصنا لم يرتفع السندان بل زاد ارتفاع المحجمة ح اذا ادخلنا راس الانبوبة داخل قارورة ثم سددنا الخلل
من عنق القارورة وعنق الانبوبة شدا محكما ثم جذبنا الانبوبة بحيث لا يدخل الهواء فان القارورة تنكسر الى
داخل لانه يتحصل الخلاء ولو ادخلت الانبوبة الى باطن القارورة بحيث لا يخرج الهواء عنها انكسرت انكسارا الى
خارج لان الاناء كان مملوا فاذا ادخلنا الانبوبة لم يحتملها فانكسر الا الى الخارج ط لو امكن الخلاء لجاز في
بعض الاوقات ان يكب القارورة في موضع مكبوب فيه الخلاء فيتراسل الماء بسهولة ويندفع الهواء الى الاناء لكن لم
ولا يصعد الهواء الى القارورة حتى كنا نرى النفاخات والبقاليق لان الهواء ما دام يجد المواضع التي هي خارج
الاناء فانه لا يسلك الصعود اليها ولا نزهن انصال الماء والحاجز في بعض القوارير لم يكن خالية فاذا كبينا الى
الماء واعتقدنا عليها وجب ان يصعد الماء حتى غير ان يخرج منها شيء من الهواء حتى لا يظهر التقاليق في النفاخات فيه

نزول

٧٨

حتى ما وصل الينا من الفوق حجم الوهم ي الطاس لو وضع فارغا على الماء لم يرتفع ثم لو ثقب الطاس فيه الهواء المحقق فيه
فلم يسلم الملاء الجوانب ع ا لا نسلم ان الخلاء قابل للتعدد والمساواة والمفاوتة لانه عدم صرف ونفي محض
والمقابل الذي ذكرتم فليست من امور حاصلة بالفعل بل هناك امكان حصول ما لو حصل لكان قابلا
للزيادة والنقصان فلا نحكم بان ما بين الجدارين اكثر مما بين طرفي الطاس الاعلى بسبل الوهم فانه لو فرض
بين الجدارين جسم ثابت بالفعل لكان ذلك الجسم ازيد من الجسم الذي هو بين طرفي الطاس وكذا المساواة والتفاوت
فان ادعيتم حصول ما تقبل الزيادة والنقصان فهما هو مصادرة على المطلوب والذي يدل عليه انا
يمكننا ان نفرض العالم واقعا بحيث يكون السطح المحيط به مركز الكرة من البعد الذي وصلنا الان بمقدار ذراع
ويمكننا ان نفرضه واقعا على وجه يكون السطح المحيط به مركز الكرة من البعد الذي وصلنا الان بمقدار عشرة اذرع
الخلاء خارج العالم مع انه صرف فان اجابوا بان الزيادة والنقصان من لواحق المقادير والامور
خارج العالم ليس من المقادير فيستحيل الحكم عليها بالزيادة والنقصان في نفس الامر بل الزيادة والنقصان المذكوران
امر في الوهم لا في الوجود ولا عبرة بالامور الوهمية بل بالامور المحققة كان هو بعينه جوابا لهم عن هذا السؤال قلت ان
ما ذكرتم لا يقتضي كون الخلاء امر موجودا اقتضى لان الوهم يعارض العقل في كثير من احكامه حتى ان النفوس
على التصرف فيها اكثر العقلاء باولى الى تقيد شديد في اسناد الحكم الى العقل او الى الوهم واعظم ما يتمسك به
في التمييز بينهما ان الحكم عند حصول المبادي البرهانية يحكم عقلنا والعقلاء عند حصول المبادي الى العقل
فيحكم بهما وما دل العقل على تناهي الابعاد بمقدمات ساعدها الوهم على تسليمها ونكص الوهم عن
النتيجة التي هي ضدها حكمنا بالعقل على ان خارج العالم عدم صرف لا بعد اما بين الجدارين وشبهه فان
البعد بما فيه قبوله التعدد والمساواة والمفاوتة فان النظر الاحد من ارباب العلماء في البعد
الى معالمها من اشكال بعد على كل ضلع من اضلاع البعد بالفرض سواء نوهم حصول الجسم او لا انا نعلم
بالفرض ان البعد ملاء وذراع مسافة حكمنا بمطابقة الذراع له وليس بمطابقة مع ان ذلك مما يعدم المطابق
من الوجودي والعدمي فهو العرض يعمل هو البعد المجرد بل الجواب هنا ان نقول لا نسلم ان كل بعد فهو مادي
والملاء انما هو البعد المادي لا مطلق البعد وعن ب ان الشكل حصل للخلاء بتوسط الجوهر كما
يحصل للهواء والماء المحسوسين على ان من يثبت الشكل للكل بعد سواء كان موجودا او ماديا بل انما ينسب
الشكل للبعد المادي لانه تابع للصورة بل يمنع كون الخلاء موجودا كما ذهب اليه بعضهم ولا يكون له شكل سلبا
لكن يجوز ان يحصل له الشكل بتوسط الفاعل ولا يلزم منه قبوله للفصل والوصل الى السمع فيه شكل
ما سلك الحلول مع عدم الاتصال انما الواحد بالشخص في الاحوال كلها وتبدل الشكل ان التسع كونه

ولا يضره

جسما كان توسط التوسط ساير ضلعا ولزم المصنف ... لم يرد ... الشكل ... على كون جسما لان ... بالشكل
الساير لا يصنف حسه ولا عدم ... ولا الشكل ... لا يجب ... الشكل ... الساير ... ان الاسم
ان الحركة الطبيعية ... لكانا ... من بعض الاجسام الملائمة ... السعيد
عما ... ولهذا ... الى ... سلمنا لكن لم لا يكون ... الطبيعي ... كما هو عندكم
فان المكان الطبيعي ... للارض البعيد ... فقد حصل الطبيعي ... باعتبار
الفلك وهو امر خارج عن ... والامكنة والممكن ... الان ... سلمنا
لكن لم لا يكون ان ... سلمنا لم لا يكون ... الحلا ...
... سلمنا ... لم لا يكون ان ...
... العنصر ...
... طبيعي ...
... مواضع
... المواضع ... الجسم الحصول ...
... سلمنا لكن لم لا يكون ... الحركة الى مكان ... الحمار ...
... سطح الفلك ... البعض سلمنا لكن ... الوجود لا
... خلا ... اجسام كثيرة ...
... بعض الاجسام في بعض الاحيان ... للاختلاف ...
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مهروب عنه واما ان لا يكون كذلك اي الشيء الا ... واذا لم يكن مهروبا عنه كان الكل ...
مهروب عنه وهو محال فتبين بطلان الخلاء كله الجسم ولا جزء بالفعل فان فرض ... كان ...
[illegible]
فلا يلزم من نفي هذا ... مطلق ... الخلاء المنحل لاجزاء الجسم كان هو الذي ...
وموجب الشيء ملازم له فيكون الخلاء ملازما للتخلخل ...
[illegible]
فلا يكون ملاقاة الجسم للخلاء الواصل ... الان لا ... شيئا وبعد الان لا يكون ملاقيا
له ولا يمكن ... الخلاء ... الحركة ...
[illegible]
بهذا الاصل ... اولى من ... الخلاء اذا ... اجزاء الجسم افاد ...
وذلك ... ولا يحتاج الخلاء الى مكان ... يحتاج الى ...
... تذنيب من حمل المكان على السطح
المحيط قسم المكان الى سطح واحد ... السطح الظاهر من الحوي ...
[illegible]
ارض ... ويكون المتمكن كالطير الواقع في الهواء ...

[illegible]

[illegible]

الاخر معناه المسئلة الرابعة في المكان الطبيعي للمركب اعلم ان المركب لا مكان له في اصل الابداع عند نفاة
الخلاء الحكما لان المركب امر عرض بعد الابداع وايجاد مكان على سبيل الابداع قبل المركب يطلب المركب اذ احصل
بعض وجود الخلا وهو محال لا ابداع وانه لو طلب البسيط بعد طريان التركيب عليه ذلك المكان المعروض لوجب حصول مكان في
الاول وهو محال وانه لما كان المركب لا يقتضي زيادة في وجود الاجسام فلا احتياج به الى مكان زائد على ما كان للبسائط
فاذن امكنة المركبات هي امكنة البسائط بعينها ولا حاجة بنا الى اثبات اصل امكنتها اذ هي امكنة البسائط [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الحركة حال من الوجود او العدم والمتحركة في الكيف تحصيل كحصول الكيفية التي قصدها لا الحصول فهذا
انه لو كانت الجهة تحصل بالحركة لكانت ذوات الاوضاع موجودة غير منقسمة فهو المطلوب وفي الجواب
هو الاول المسئلة الثالثة في عدد الجهات هنا رايان مشهوري وحقيقي فالمشهوري ان الجهات ست
وله بيان راي عامي واعتبار خاصي اما العامي فهو ان الانسان له جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن
وراس وقدم فالجهة التي منها ابتداء الحركة يسمونها اليمين وما يقابلها يسمونها اليسار والجهة التي تلي راسه
الفوق وما يقابله الاسفل وفي سائر الحيوانات الفوق ما يلي ظهورها والتحت ما يقابله والجهة التي تلي جانبه الابصار والمه
وكانها بالطبع تسمى القدام والخلف ما يقابله ولم يكن عندهم جهة غير هذه [illegible] في الانسان طوله من راسه الى
قدمه وعرضه من يمينه الى يساره وعمقه من قدامه الى خلفه وحيث لم يكن للاسماء الا هذه وقفت الاوهام على
هذا المبلغ واما الاعتبار الخاص فهو ان كل جسم له ابعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم لا ازيد ولكل بعد طرفان
فكانت الجهات ستا بعدد الاطراف وهذا الاعتبار غير واجب لان الابعاد الثلاثة انما هي لو فرض بعد واحد
وجعل اصلا [illegible] بالطبع في [illegible] الخطان الاخران القائمان عليه في جهتين لكن لو فرضنا امتدادا اخر
موازيا للاول لحصل لنا ابعاد ثلاثة اخرى متقاطعة على قوائم غير تلك بالعدد وحصل لنا جهات ست غير تلك الجهات
لكن كل جسم سواء كان متناهيا او غير متناه يمكن ان يفرض فيه خطوط غير متناهية العدد ويمكن اصول الخطوط الاخرى [illegible]
عليه فيكون الجهات غير متناهية لكن لا جهة لها بالفعل ولها جهات غير متناهية بالقوة واما المضلعات فان اعتبرنا
الخطوط والسطوح والنقط كان عدد جهاتها عدد حدودها ويكون الخط والسطح جهتين باعتبار كونهما طرفا لا باعتبار
امتدادهما ولم نعتبر بالجهة عدم الامتداد فيهما مطلقا كان جهاتها النقط هي النقط التي ساعدت خطوطها بها لا
غير واما بالقوة فغير متناهية كالكرة وقد يعرض فرض هذه الجهات الست لغير الحيوانات وغيرها بالقياس
الى الانسان حتى الفلك فان الجانب الشرقي منه يمينه والغربي يساره كالانسان الذي سمي اقوى جانبيه الذي يظهر منه
الحركة يمينا ومقابله يسارا وسطه ما يشبه القدام ومقابله الخلف واحد قطبيه العلو والاخر سفلا وهذه
الجهات الست منها اثنان بالطبع لا تتبدلان بتبدل الفروض والاوضاع وهما الفوق والسفل واما الاربعة
الباقية فانها تتبدل بتبدل الفروض والاوضاع لان المتوجه الى المشرق يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب
يمينه والشمال شماله فاذا توجه الى المغرب تبدلت جميعها فصار المكان قدامه خلفا وما كان يمينا شمالا وبالعكس
بخلاف الفوق والسفل فان القائم لو صار منكوسا لا يصير ما يلي راسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل صار راسه من
تحت ورجله من فوق ولكان الفوق والتحت بحالهما فان قيل ان جعل اعتبار الفوق والسفل بالراس والقدم تبدلا
لكنهما ان تحصيل لو قاما على طرفي قطر الارض كان ما يلي راس احدهما قدم الاخر فلا تبدلان لم يحصل باعتبار

ما فوق من السماء وما يقابله واحسن ليس المراد من اعتبار الراس والقدم ما يلي راس الشخص وقدمه فانا قد بينا
تبدله بالانتكاس بل المراد ما يلي الراس والقدم بالطبع فلا يكون السطوح الاخر من قطر الارض فوقا بل القدم
بالطبع واعلم ان هذه الجهات غير متناهية لو بالمهية بل يكون في كل جسم جهة هي يمينها ليس واخرى هي يساره والمعتبر ذلك
في الحيوانات بسبب ان احدى الجانبين يخالف مقابله فيسبب ذلك صار الحيوان يخالف المسار وكذا باقي الجهات الا الفوق
والسفل فان اختلافهما ربما يكون بالعرض وقد يكون بالطبع اما الاول فلا ما سبق وضعه فكل حاسة على الارض
من الجسم الحيواني فذاته تقابله من الفوق ثم ان الارض عند حصولها في حيز الطبيعي لا يكون لها جهة بل
الارض بهذا الوجه يحتمل ان يقال انه لا جهة لها الا الفوق ان عني الجهة ما يلي نهاية الشيء لان نهاية الارض سطح وسطحها
يلي السماء اما اذا كانت الجهة لا بمعنى النسبة الى السطح بل الى الخط والبعد مفترض في الجسم فيكون للبعد المفروض في
الارض جهة عند مركزه الذي هو مركز الكل وجهة اخرى عند سطحه لكنه لا يكون جهة العلو كجهة السفل لان جهة العلو سطح
موجود بالفعل وجهة السفل نقطة موجودة بالقوة لكنه انه يحتمل ان يقال جهة الفوق للارض هي طرف البعد المتصل
بالمركز والسطح هو نقطة وعلى هذا لا يكون الجهتان بالفعل بل بالقوة لكن احد اسباب الجهات المتصل المتشابه في
المحاذيات فاذا حصل الاين للارض بالفعل لوجود قائم عليها حصل ذلك البعد بالفعل وحصلت
النقطتان اللتان هما الجهتان بالفعل لا يقال لو لم يكن للارض علو الا السماء وجب ان يكون لها علو لكن العلو هو
بالقياس الى اسفل فيكون لها سفل لكن السفل لا يتعين الا بتعين البعد والبعد لا يتعين لوجود السماء الا حدا فلم يحصل
للارض لانا نقول لم يعن العلو لوجود السماء وان لم يتعين بل لانا نقول العلو يراد به ما يقابل السفل
وما يراد بالجهة السماء والعلوين يقولون بالقياس الى السفل فالاول في معقول يعين لا يحتاج في تعقله الى اعتبار
وجود ما يقابله فللارض بالقياس الى السماء وجهة وجهة ولها بالقياس الى غاية البعد الذي هي مركزها علو فاذن
الخلق بمعنى المعنى والفوق والسفل يوجدان للنبات والحيوان بالطبع فان جهة القطن فوق بالطبع وجهة
الاصل سفل بالطبع ثم يعرض ان يصير الفوق سفلا وبالعكس ويكون الفوق حافظا للطبيعي فيه وكذا السفل واما
القدام والخلف فانهما حاصلان للحيوان حالتي الحركة والسكون وعن الحيوان انما يعرضان له عند الحركة فالجهة التي
اليها الحركة يكون قداما والتي عنها الحركة يكون خلفا ومتى تغيرت الحركة تغير القدام والخلف ولكن كذلك الحيوان
فان قدامه وخلفه متعين بالطبع وغير الحيوان قد يكون قدامه ووجهه واحدا عند ما يتحرك الى فوق وما يتحرك
سما الى فوق اذا كانت حركتها لا الى الوسط ولا عنه بل متعرضة بينها المسئلة الرابعة في تحدد الجهات
اثبت الفلاسفة جسما محيطا بكلية العالم كري الشكل يحدد الجهات اي يميزها وتعاه المتكلمون وهذه
مسئلة من الطبيعيات يبتني عليها مسائل كثيرة عندهم من جملتها مسئلة التي تمهمت [illegible] كثيرة واحتجوا بها على

اثبات المحدد بان الجهات قد ثبت فيها جهتان متمايزتان بالطبع هما الفوق والسفل واذا ثبت هذا وضع يتوجه هما
الى شيء يشار به سواء كان خلاء او ملاء واما في شيء محيط والاول محال لان المتشابهات الشاوية [illegible] احداهما
وليس بعض الحدود المفروضة في ذلك المتشابه بان يكون حدا من شيء مشار فاما ان يكون كلاهما جهة واحدة وليس احدهما
بان يكون مقتضاه اولى من الاخر او لا يكون شيء منها شيئا من الجهتين فالحدود في المتشابه لو فرض غير متناهية
والجهات بالطبع ذا اتصال يحتمل فيلا يكون التحدد بحسب الخلاء والملاء المتشابه بل يتعين العلم لانا وجوب ان يكون السوي
محيطا خارجا ما شابه وذلك الشيء يجب ان يكون محددا للتاثر السابق وجب يكون جسما او جسمانيا واجب ان يكون
ذا وضع واذا كان جسما فاما ان يكون جسما واحدا تحدد الجهتين معا او جسمين يحدد كل واحد منهما واحدة منهما والواحد
اما ان يحدد الجهتين حيث هو واحد او لا من حيث هو واحد والجسمان اما ان يحددا ان يكون احدهما محيطا بالاخر او
بالمباينة فالاقسام اربعة الاول ان يكون المحدد للجهتين واحدا ولا من حيث هو واحد وهو لا يكن ان يكون محددا الا لكل
امتداد فله جهتان هما طرفاه لوجوب تناهيه وكذلك الطبيعيان فانهما انما طرفا امتداد فالمحدد
لان يحدد جهتين معا من الجانب الواحد من حيث هو واحد ان يحدد بما يليه بالقرب فلا يمكن ان يحدد ما يقابله الذي البعد
عنه ليس بمحدد الثاني ان يكون المحدد جسمين على سبيل احاطة احدهما بالاخر وهو باطل مع ذلك فان المطلوب
حاصل به اما بيان بطلانه فلان المحاط يكون داخلا في التحدد بالعرض لوقوعه الكلي بالمحيط في تحدد
الامتداد بل بالقرب الذي يحدد بالمحاط والبعد الذي يحدد بالبعد من محيطه وهو مركزه فلا يكون المحدد
الا واحدا واما حصول المطلوب به فلان المطلوب هو اثبات محيط بالاجسام كلها لتحد الجهات ويحددها
وقد ثبت الثالث ان يكون المحدد جسمين على سبيل المباينة فهو باطل لوجوه الاول كل واحد من الجسمين انما يحدد جهة واحدة هي
القرب منه فلا يحدد البعد عنه فلا يكون واحد منهما محددا بجهتين معا وهو باطل لان المحدد كل ان يحدد جهتين معا
الثاني كل واحد من الجسمين لو جهات لا تتناهى بحسب فرض الامتدادات الخارجة منه وقوع الاقرب في جهة
تلك الجهات وعلى بعد معين نسبة الى سائر الابعاد الممكنة ليس اولى من وقوعه في جهة اخرى وعلى بعد معين منه فرضا
يمكن فان الوقوع في كل جهة وعلى كل بعد من ذلك ممكن بحسب العقل فان امتنع فلمانع موجب التحديد وهو المطلوب
يحاول ان يكون جسمانا ذا وضع والكلام في وقوعه في بعض جهات هذين دون بعض وعلى بعد معين منه كالكلام فيهما
فان على المذهبين صادر راد الانساب وثمانيها لا تطالب الاقسام بقي الرابع وهو ان يكون المحدد واحدا لا من حيث هو
واحد لا على اي وجه بل من حيث الاحاطة وهي الحالة الموجبة لتحديد مقابلي فاذن محدد الجهات
جسم واحد محيط بالاجسام ذوات الجهات والاعتراض من وجوه الاول انا لا نسلم ان هنا جهة متمايزة
فان كل متحيز على الاطلاق لابد له من حيث وحركة شار اليه وكلما انه هنا او هناك وهو معنى المكان

والثاني ان المتحرك اذا وصل الى جهة انه قد حصل في جهة ولا يترددون في ذلك الى نقطة غير منقسمة لانا لم
ان هنا جهتين متخالفتين بالطبع وكيف يصح منكم هذه الدعوى مع ان الجهة عندكم طرف الامتداد غير منقسم لكونه نقطة
عندكم لا وجود لها بالفعل فكيف تذهبون الى تخالفهما بالطبع مع ان منكم من ذهب الى ان النقطة عدمية والنافون
منكم مذهبهم انها انها فرضية الثالث النقطة كلما هي في الماهية الجسمية لو كانت بالنسبة لان منهم من هو القائل
ذو وضع غير منقسم فهو مع واحد لا اختلاف فيما بينه فكيف يصح منكم القول بانها مختلفة بالطبع الرابع سلمنا انه من اسناد الجهة
في الخلاء او الملاء المتشابه لا يقتضاه تمايز الجهتين المختلفتين بالطبع مع الحكم اسندتم هذا التحديد الى طرفي الامتداد
الاخذ من المحيط الى المركز والطرفان متشابهان وما يحتمل هذا على الساقط الخامس الابعاد متشابهة تحصل لو لم يكن السطح
الظاهر الذي هو نهاية البعد وحصل ما هو نهايته وسطها فانه المركز فحصلت الجهتان متميزتين من غير
واسطة المحدد السادس ان المحيط كلما هو جهة الفوق من الفلك فيلزم ان الجهة دائما متعين من ذلك او بعضه فيلزم
الترجيح من غير مرجح لان كل امتداد يفرض اخذا من المركز الى نقطة كانت من المحيط يكون طرفاه غير متعينين واحد
الطرفين هو جهة القرب الى الاول في لا تحصر الجهة الطبيعية في اثنتين لان ما يشترك كل ما قرب من المحيط في كونه فوقا لانا
نقول مثال الواحد بالتحقق فهو البعد الحاصل بالمركز يحدد ان يكون واحدا بالشخص الثامن ان العلو الفوق كلما قرب من
المحيط مطلقا او ما قرب منه مقابل لراس الانسان بالطبع حال قيامه على الارض فان كان الاول كانت
الجهات الزمانية والفسيحة واحدة وكان بخلاف العرف المشهور بين الناس فان ما يلي اليمين او الشمال او القدام او الخلف
او القدام لا يسمونه فوقا ولو كان الثاني لم يجب الاحاطة في المحدد التاسع سلمنا ان المحدد محيط فلم اوجبتم فيه الكروية فان
تمايز الجهتين يحصل وان كان مضلعا وجاز ان يكون بعض المحيط اقرب الى المركز من بعض العاشر لم لا يكون المحدد جسم واحد من
حيث هو واحد ويحدد القرب منه واما البعد عنه فانه يتحدد لو بسطه تناهي الابعاد الحادي عشر لم لا يكون التحديد بجسم
متباينين فكل محدد بكل واحد منهما القرب منه كذا المحدد البعد عن الاخر ويكون حصول كل منهما حيث هو كحصول
النقطتين في موضع دون موضع من الفلك السيد المقالة الثامنة في الكيف وفيها فصول الاول في المقدمات
وهي اثنان المقدمة الاولى في تعريفها انها جنس بسيط لا يمكن ان يحد على ما عرف لان الحد مالوم من الاجزاء
المحدود والبسيط لا جزء له بل انما يعرف بلوازمه البينة ولما كان الكيف من الاجناس العالية العوالي
لم يمكن تعريفه الا بالرسم وقد اشتهر من العدة في رسمه انه هيئة قارة لا يوجب تصورها تصور شيء خارج
عنها وعن حاملها ولا قسمة ولا نسبة في اجزاء حاملها فالهيئة تخرج الجوهر وكونها قارة يخرج عن مقولتي
ان يفعل وان ينفعل وعن الزمان وكونها لا يوجب تصورها تصور شيء خارج عنها يخرج عن المضاف والاين والمتى والملك
وكونها غير مقتضية للنسبة في اجزاء حاملها يخرج عن الوضع وكونها لا يوجب القسمة يخرج عن الكم قيل المعدوم

مسامتا

الكيف

من لم يعقل موثرية الشيء في الشيء فالشيء ليس كما انا ان كان موثرية الموثر في المعلول [illegible] لان الموثرية من لوازم
الماهية الموثرة ولازم الماهية ثابت واذا كانت تلك الموثرية ثابتة غير متغيرة فهو لنا هيئة قارة لا يفيد الاحتراز
عن تلك الموثرية الثابتة الا انه ان كان متغيرا كانت موثريته زائدة على الذات ولو كان ثابتا لم تكن الموثرية حكما زائدا
على الذات اذا كانت الموثرية الثابتة غير ثبوته لم يحتج الى الاحتراز عنها في الرسم ولكن ذلك الحكم فانه ليس بان تكون موثرية
الموثر المتغير زائدا على ذاته اولى من ان تكون موثرية الموثر الثابت زائدا على ذاته قوله لا توجب تصورها تصور
شيء خارج عنها وعن حاملها لغيد الاحتراز عن مقولتي ان يفعل وان ينفعل لانهما من الاعراض النسبية التي توجب تصورها
تصور شيء خارج عنها وعن حاملها فيستغنى عن ذكر القار فان احترز به عن الزمان كان قوله لا تقتضي القسمة
كافيا مغنيا عنه قوله الصوت من مقولة الكيف لانه ليس جوهرا ولا كما متصلا غير قار لانه ينحصر في الزمان
ولا قارا لان الصوت غير قار على ما [illegible] ولا من باقي المقولات فهو من الكيف مع انه ليس بقار لان مجتمع الاجزاء
وحدا اجزاؤه المفروضة في آن واحد وليس الصوت كذلك بالضرورة ولانه معلول التموج الهواء والتموج حركة فالصوت
معلول الحركة ومعلول غير القار يجب ان لا يكون قارا فاذن الصوت كيف غير قار فلا يكون اشتراط القار في رسم قوله او
عرض قار لا يوجب تصوره تصور شيء خارج عنه وعن حامله ولا يقتضي قسمة ولا نسبة في اجزاء حامله وكذا النقطة
على المعقول من النقطة انها نهاية الخط وذلك لا يعقل الا عند تعقل الخط والوحدة معنى يلزمه عدم الانقسام
وهو لا يعقل الا عند تعقل الانقسام فتصورها توجب تصور غيرها لانا نقول ان اعتبر في الكيف انه لا يلزم من تصوره
تصور غيره مطلقا خرج اكثر انواع الكيف فان الاستقامة والانحناء لا يتصوران الا في المقدار وان لم يشترطوا
ذلك بل ان لا يلزم من تصوره تصور شيء خارج عن محله وما يلزم من تصوره تصور محله او تصورها وحدة محلها الكيف
فالوحدة والنقطة من الكيف اذ لا يلزم من تصورها الا تصور محلها او تصور حال من احوال محلها قوله الادراك
والعلم والشهوة والغضب وجميع الاخلاق لا يمكن تعقلها الا ويجب تصورها تصور متعلق بها اعني المعلوم والمقدار
والمشتهى والمغضوب عليه لا يقال تصورها وهو ولم يستلزم تصور متعلق بها لكن تصورها ساوى على تصور المتعلق
فانا نعقل العلم او اللام بعد ذلك نعقل انه لا بد له من متعلق بخلاف النسب والاضافات فانه لا بد ولن نعقل المنسوب
والمنسوب اليه اولا حتى يصح تعقلها بها سبا تعقل تلك الامور النسبية فلما كان الكيفية يتقدم تعقلها على تعقل
ما هي منتسبة اليها والاضافات يتاخر تعقلها عن تعقل موضوعها بها ظهر الفرق لانا نقول الفرق ولو كان
صحيحا في الحقيقة الا ان عبارتكم لا تفيد لان حاصله راجع الى ان الكيف هو الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره
الا انه يكون تصوره في قولنا ما لا يوجب تصوره تصور غيره مقتضيا ويكون تصور غيره مرفوعا فلا يتم الرسم
المذكور قوله لو حملنا قولكم ما لا يوجب تصوره تصور غيره على انه ما لا يكون تصوره معلولا لتصور غيره خرج

هذا الكيف يبطل الرسم في الشكل كالتربيع والتثليث وفي خواص الاعداد كالجذرية والكعبية فان الرسم هو البسيط
الحاصل لسبب احاطة الحدود الاربعة بالسطح فالم يتقدم العلم بالحدود الاربعة المحيطة بالسطح لا يحصل العلم بتلك
الهيئة فاذن العلم بتلك الهيئة الكيف وكذا خواص الاعداد فيكون تصورها معلولا لتصور غيرها قوله الهيئة تعطى
معنى الاسم الوجود وهيئة الاستعلاء والاستقرار وهيئة الجوهرية والوضع وهيئة الجلوس وهيئة الماس والمار و
المشترك للسموات في الرسم وهو انه لا يوجب تصوره تصور شيء خارج عنه وعن حامله ولا انه قسمة في اجزاء حامله لا
فرق بينه وبين ان يقول الكيف هو الذي لا يكون كما ولا وضعا ولا سائر الاعراض النسبية ولو صرح بذلك لم يكن تعريفا حقيقيا
ولا اصح ذلك في سائر المقولات بل ذلك اولى لان الامور النسبية لا توجب الا عدمية موجودة فهنا لنا الرسم الكيفيات
فاذن الاولى ان يقال الكيف هو العرض الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة اقتضاء اوليا
فيخرج بقولنا العرض الباري تعالى والجوهر وبقولنا لا يتوقف تصوره على تصور غيره الاعراض النسبية والكيف ولن يلزم من تصوره
تصور غيره لكن لا على ان تصوره معلول لتصور غيره بل على ان تصوره علة لتصور غيره وقد دخل فيه الصوت لان تصوره
لا يتوقف على تصور غيره وبقولنا لا يقتضي القسمة واللاقسمة عن الكم والوحدة والنقطة لانها تقتضيان اللاقسمة وقولنا اولا
ليدخل فيه العلم بما لا ينقسم فانه يقتضي عدم الانقسام لكن في ذلك الاقتضاء ليس باولي بل بواسطة وحدة المعلوم قوله لما كانت الاجناس
العالية ليس بمعلوم لكنه يعرفونها الا بالرسم اما بامور ثبوتية او سلبية يكثر عرفه والاجناس العالية جمعه فلو عرف الكيف بالا يكون
جوهرا ولا كما ولا باقيها كان المذكور سلب امور ليست اعرف منه فلم يكن التعريف صحيحا اما اعتبرناه من الوضعية عن
الحلول في محل متقوم به ومن عدم توقف تصوره على تصور الغير ولم يكن عدم الانقسام واللاانقسام كانت هذه السلوب
سلوبا جلية ظاهرة يصح التعريف بها المقصد الثاني في قسم الكيف وحصر الانواع الاربعة
الحاصرة الفلاسفة الاول الكيفيات المحسوسة فان كانت راسخة فهي الانفعاليات وان كانت سريعة الزوال
فهي الانفعالات الثاني الكيفيات النفسانية فان كانت راسخة فهي الملكات وان كانت غير راسخة بل سريعة الزوال
فهي الحالات الثالث الاستعداد السريع فان كان نحو الانفعال فهو اللاقوة وان كان نحو اللاانفعال فهو القوة
الرابع الكيفيات المختصة بالكميات اما المتصلة كالاستقامة والانحناء والتربيع والتثليث او المنفصلة كالزوجية والفردية و
ورد كرد في الحصر وجوها ضعيفة آ الكيف اما ان يختص بالكمية اولا فاما ان يكون محسوسا اولا فاما ان يكون استعدادا
نحو الكمال وهو القوة واللاقوة او ليس الكمال وهو الحال والملكة وخواص الاعداد صور جوهرية لا من الكيف وهو
من غير تام لانهم اذا فسروا الحال والملكة بالكيفيات النفسانية احتمل ان يوجد كيفية جسمانية لا تختص بالكمية
وليست محسوسة ولا مختصة بذوات الانفس ولا يكون استعدادا ب الكيفية اما ان يكون بحيث يصدر عنها افعال على
وجه التشبيه كالحار يجعل غيره حارا لا كالثقيل الذي يحرك محله الى مكان وليس بمفيد وهو الكيفيات الفعلية

والانفعالية او لا فاما ان يتعلق بالكم كالاشكال وغيرها او لا يكون فاما ان يكون للاجسام من حيث هي طبيعية وهي العملية
والانفعالية ايضا او من حيث هي نفسانية وهي الكيفيات النفسانية ج الكيفية اما ان يتعلق بوجود النفس وهي الكيفيات
النفسانية او لا فاما ان يتعلق بالكمية وهي الكيفيات المختصة بالكميات او لا فاما ان يكون هويتها انها استعداد وهي
القوة واللاقوة او هويتها انها فعل وهي الانفعاليات والانفعالات د الكيفية اما ان يفعل على طريق التشبيه
وهي الانفعاليات والانفعالات واما ان لا يكون كذلك فاما ان لا يتعلق بالاجسام وهي الحال والملكة او يتعلق
وذلك التعلق اما من حيث كميتها وهي المختصة بالكميات او من حيث طبيعتها وهي القوة واللاقوة وعلى هذا التقسيم يخص الكيفيات
المختصة بالاعداد وهذه القسمة في الجمع غير محيط بطرفي النقيض الفصل الثاني في القسم الاول
وهي الكيفيات الفعلية والانفعالية وفيه مباحث البحث الاول في امور كلية لهذا القسم وهي اربعة آ انما سميت
الماسة انفعالية لامرين آ انفعال الحواس عنها فان اعتبرنا في الاحساس كونها اولياء فخرج الثقل والخفة عنها
لان الشيخ نص في طبيعيات الشفاء انهما مما لا يحس بهما احساسا اوليا ونص في المقولات من منطقه انهما من
الكيفيات وخرج ايضا الالوان لانها لا تحس الا بوسط الضوء وان لم يعتبر الاولية دخل ما يحس ثانيا كالاشكال
والحركات والسكنات وغيرها ب حدوثها اما بالشخص او بالنوع تابع لانفعالات المواد في المزاج اما بالشخص
فكالصفرة التابعة لسوء المزاج الحار المسمى في الكبد وحلاوة العسل ولم يكن حدوثها لاجل الانفعال
لكن من شان تلك الحلاوة ان توجد عند الانفعال واما بالنوع فكحرارة النار فان الحرارة النارية ولم يحصل
في النار بالانفعال لكن من شان الحرارة من حيث هي حرارة ان يحدث انه بالانفعال في مادة وغير المستقر
ولم كانت انفعالية باعتبار الامرين لكنها لقصر مدتها وسرعة زوالها منعت اسم جنسها وانحصرت في نسبتها على
اسم الانفعالات ولم يكن في انفسها انفعالات بل الخاصية المساوية لهذا النوع العامة لافراده انها تفعل في
موادها اشباهها كما في المعين فان الحار يجعل غيره حارا وكذا البارد والاسود تورث في العين اعراض
مال الثقل والخفة من هذا النوع ولا يفعلان مثل انفسهما وان الشيخ ذكر في فصل الاسطقسات علة تسمية الرطوبة
واليبوسة بالمنفعلتين انه يحسن بالبرهان ان الرطب لا يجعل غيره رطبا واليابس لا يجعل غيره يابسا فلا يفعلان مثل
نفسيهما ج ذهب قوم من القدماء الى ان الكيفيات المحسوسة لا حقيقة لها في انفسها ولا ثبوت لها في الخارج فليست
النار حارة ولا الماء باردا ولا الثلج ابيض ولا القار اسود بل هي انفعالات تعرض للحواس فقط فقيل لهم اخص
اللون هذه الكيفية الخاصة لولا اختصاصها في نفسها بالكيفية اجابوا بان الاجسام مركبة من اجزاء الاصغر
بل ومتضادة الاشكال تحصل بسبب اختلاف اشكالها واختلاف وضعها وبينها اختلاف الاثار الحاصلة في الحواس
عنها فالذي يحصل منه شعاع يفرق البصر سائر والذي يحصل منه شعاع يجمع سوادا ويحصل من اختلاط

نوعي الشعاع الالوان المتوسطة والذي يعطل الى عدد اكثر ويكثر اجزاء اصغر واشد يبرع النفوذ فهو المحرق
الحريف والمقلا في ذلك المعطي هو الحلو والذي يحيط به اربع مثلثات يكثر متفرقة لاتصال العضو يحس منه
بالحرارة والذي يحيط به من ثمان يكثر غلظه عنها فيحس منه بالبرد وكذا الروائح فاختلاف الاحساسات
لاختلاف الاشكال والحواس المنفعلة لا لاختلاف الكيفيات العاملة المحسوسة واحتجوا بان الانسان
الواحد يحس شيئا واحدا على لون مختلف بحسب اختلاف وضعه كطوق الحمام فانه يرى تارة شقرا او تارة ارجوانيا
واخرى على لون الذهب بحسب اختلاف المقامات واستعداد المادة بحسبها ولو كان اللون صفة لم يكن كذلك والسكر
في فم الصفراوي يجده مرا فاختلاف الاحساس لاختلاف المنفعل لاد ستة في علم الكلام ابطال
مذهب اصحاب الاشكال لم يدل على المغايرة بين الشكل واللون وجوه آ ان الشكل محسوس باللمس واللون غير محسوس
باللمس فمغاير الاشكال الحسي المحسوس بالشكل ليس حاصلا في الحس والموثر في ذلك ليس اختلاف الاشكال ولا الاستعداد ولم
يكن الشكل المخصوص يفيد ان البصر انما او اللمس انما اذا نعلم تلك الاثار الحاصلة في الحواس لو كانت اشكالا او كل شكل
ملموس فالاثر الحاصل في البصر ملموس ولزم ان يكون كالاعراض المطلوبة بما انها كيفيات مغايرة للاشكال وان اعاد ذلك فاي مانع
يمنع من اثباتها في الجسم الخارج الا ان هذا لا يدل على وجود الكيفية في الخارج بل على عدم استبعاد وجودها وهو غير كاف
في الجزم بوجودها والوصف في ابطال هذه المقالات التي الى الضرورة فان كل عاقل لا يشك في ثبوت هذه الكيفيات
المحسوسة وانكارها سفسطة ب الالوان متضادة ولا شيء من الاشكال بمتضادة اذ الشكل اتساع منها غاية
البعد فلا شيء من الالوان باشكال ج الاحساس بالشكل موقوف على وجود اللون والموقوف على الشيء مغاير له والجواب
عما ذكره ان المرآى في طوق الحمامة ليس شيئا واحدا بل اطرافه التي ذوات جهات وكل جهة لها لون ليس للاخرى
بالقياس الى الناظر واختلاف الاحساس انما يكون لاختلاف المنفعلات لو سلمنا ان الاحساس عبارة عن
انفعال البصر عن المحسوس د ذهب قوم من اوائل الحكماء الى ان هذه الكيفيات نفس الامزجة فاذا كان المزاج
بحيث ما يحاربه كان لونا معينا وطعما معينا واذا كان بحال اخرى كان لونا آخر وطعما آخر وليس
اللون والطعم وسائرها بحوالها شيئا والمزاج شيئا آخر بل كل واحد منها مزاج مخصوص يفعل في القوة
اللامسة او في القوة الباصرة شيئا آخر وهذا المذهب باطل لوجوه آ ان المزاج الكيفية الحاصلة من تفاعل
الحار والبارد ويحسن تسخن بالقياس الى البارد ويتبرد بالقياس الى الحار فيكون بالحقيقة حس الحرارة والبرودة
فيكون مدركة باللمس واللون والطعم وغيرهما ليست ملموسة فلا يكون هي المزاج ب هذه الكيفيات توجد فيها غاية
والاطراف في التضاد والامزجة متوسطة بين الغايات فتغايرا ج قد يحصل اللون فيما لا امتزاج فيه كالكواكب والطعم
عند من ينفيه للافلاكيات غلطهم من ان الاكثر متابعة اللون والطعم للمزاج ولكن لا نسلم ذلك ومنع الوحدة بينهما

البحث الثاني في الكيفيات الملموسة وهي الكيفيات المدركة بالقوة اللامسة والعناصر وما يحلو عن الكيفيات المدركة بسائر المشاعر وهو منه لان ما عدا هذه القوة من الحواس انما تدرك بتوسط جسم كالهواء او الماء ولا يمكن ان يتوسط المتوسط بين جرم وغيره فاذن كل واحد من الحواس لا يدرك المتوسط الا بتوسط ايها الذي كحدة فانها عادرة هي ولك الاجسام لا تخلو عن الملموسات لانها لا تحتاج الى متوسط والقوة المحولة قد يخلو عن ساير الكيفيات ولا تخلو عن الملموسات على هذا اصل الملموسات اوايل المحسوسات وهي ما كالحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة وقد دخل في هذا الباب الخشونة والملاسة والصلابة واللين وفيه ابواب الباب الاول في الحرارة والبرودة وفيه مسائل

المسئلة الاولى في حد الحرارة والبرودة اعلم ان الامور المحسوسة اظهر عند العقل من ان يكتسب بحد او رسم لانها اعرف من غيرها وقد جاء في الشفاء الحرارة انها التي تفرق بين المختلفات وتجمع بين المتشاكلات والبرودة انها التي تجمع بين المتشاكلات وغيرها وقد ذكر في الحدود ان الحرارة كيفية فعلية محركة لما تكون فيه الى فوق لاحداثها الخفة فيعرض ان تجمع المتجانسات وتفرق المختلفات وتحدث تحليلا من باب الكيف وتكاثفا من باب الوضع لتحليله وتصعيده اللطيف والتخلخل بينها رقة القوام وهو من باب الكيف وتعني به انفشاش الاجزاء الحسنة تخلطها جرم غريب وهو من باب الوضع والتكاثف مقابل له وهو اما تخن القوام وغلظه او اجتماع الاجزاء الوحدانية الطبع وخروج الجسم الغريب عما بينها من حيث ان الحرارة شانها التلطيف والترقيق عند التحليل الذي هو من باب الكيف ومن حيث انها تجمع المتشاكلات وتفرق بين المختلفات عند التكاثف الذي هو من باب الوضع الذي هو عبارة عن اجتماع الاجزاء الوحدانية الطبع وخروج الجسم الغريب عما بينها وانما تجمع المتشاكلات الحاصلة في المركبات لانها انما تجمع ما ليس يجمع والبسيط يجمع الاجزاء الالية الاليمة انما تجمع المتشاكلات لانها تفرق الماء المتصعد وتترك الحطب وتنزعه ولانها تفرق المختلفات لتعدم قوتها على تفريق اجزاء الطلق والنورة والكبريت والزئبق والحيوان المسمى السمندل البرد تجمع المختلفات كسا ض السخن وصوره منها لكنه ليس تحليلا اوليا ابتدائيا بل الاول انما فعلها الاول تسييل الرطوبات المنجمدة بالبرد وتحليلها ثم تصعيدها وتبخيرها فان كانت المجتمعات متماسكة في قبول التحليل والتبخير كان بعضها اسرع وبعضها ابطأ فاذا بادر الاسرع وتخلف الابطأ والمطيع من العاصي عرض من ذلك تفريقها اذ ليس تشاكل طباعها بل تباينت في الاستعداد للحركة فلذلك لا تفرق واذا لم يكن فعلها الاول الا تسييل الرطوبات كان تفريقها اولى من الاوليات فاول السل الحرارة تفرق الماء اذا سخن اجزاءه لشدة الحرارة فصار هواء وحدث منه ذلك الماء الذي ليس من طبعه ثم بان ما يحل بلها ذلك الماء اجزاء ما به فيصعد مع الهواء ويكون محمولا على ذلك بخارا وانما دخلت الحطب لان الاجزاء الارضية اليه متماسكة بالرطوبات المائية الرقيقة فاذا فرق بين الرطب واليابس عرض منه تماسك الاجزاء اليابسة واما الطلق والنورة والكبريت فالنار قوية على تسييلها لكنها اضيق الاكثر وحفظه صابع

اعانها مما يزيد في اشتعالها كالكبريت والزرنيخ وانما لم يفرق الذهب بالنار لشدة ملازمته بابه فكلما مال فيها شيء الى التصعد جذبه المائل الى الانحدار فيحدث حركة دورية وغليان ولولا هذا العائق لتفرق ولئن علمهم تفريق النار لاجل العائق لولا على ان النار لا تحاول التفريق لم يتقعد السعر حماله بلا احالة في دوامه ثم فرد النار قريب بواسطة السعر وحق ان الجمع والتفريق ليسا اوليين للنار لان الجمع والتفريق بها معتبران بالقياس الى المركب والفعل الاول للحرارة التحريك الى فوق بواسطة ما تفيد من الميل المصعد لكن لما كان اجزاء المركب مختلفة الاستعداد لقبول التصعيد فان الماء اقرب من الارض بادية الاقبال من تلك الاجزاء اذا حركتها الحرارة الى فوق للتصعد قبل مبادرة الابطأ والابطأ يتحرك دونه العاصي فيحصل منه تفريق تلك المختلفات واجتماع المتشاكلات لتشاكل الاشياء المتشاكلة في الطباع في الانار والذي يكون سريعه القبول يتحرك سريعا والعاصي لا يتحرك منه في موضع اجتماعها وقد يعرض ان يكون ما لا يقدر التصعد حتى لا يكاد يقبله منه اذا يشتد قبل ان تؤدي الى ارتسامها بتصعيد اللطيف ممتنعا لتصعيد الكثيف المغلوب باللطيف في القوة فعلمنا ان الفعل الاول للحرارة التصعيد الى فوق وهذه العلامات في توابعها انها تعرض من حركة لما يكون فيه الى فوق لاحداثها الخفة ثم قال فيعرض لما يجمع المتجانسات ويفرق بين المختلفات فلا يكون صدور الجمع والتفريق من الحرارة اوليا بل ذلك تابع للخاصة الاولى وهي التحريك الى فوق على الوصف الذي بيناه وفي قوله كيفية فعلية محركة فيه نظر لان المفهوم من الكيفية الفعلية الكيفية التي هو مؤثرة في امر ما والمفهوم من المحرك انه المؤثر في امر ما هو الحركة والمعيد لشيء من المعد لشيء الحركة فيكون الدال على معنى المحركة دالا على المعنى على المعيد المطلق فقوله كيفية فعلية محركة يشتمل على تكرار لا ادلى حذفه لاعالة هذا التنوين ليس بحد لانه غير مركب من المقومات ولا برسم لانه مركب من اللوازم البينة بحيث ينتقل الذهن منها الى الملزوم وليس فيهم الحركة الى فوق وجمع المتشاكلات وتفريق المختلفات فهم ان المؤثر في ذلك الحرارة بل ما ان هذا الحرارة بين ذلك هو منها منع كان انه يعرف لزوم هذه الاثار لها فاذا لم يعرف ثبوت هذه الاثار لها الا بعد معرفة احساس في الجهة التي الركون هذه الاثار موصوفة بها والادراك لان تعول البيان الغرض من رسوم هذه الكيفيات افادة ماهيتها فان الحس افاد الماهية في ذلك بل الغرض ذكر خواصها وآثارها لحدث تمرا عن غيرها وهو يحصل بذكر هذه اللوازم واما اللذع فهو كيفية نفاذة جدا لطيفة تحدث في الاتصال تفرقا كثير العدد متقارب الموضع صغير المقدار فلا يحس كل واحد بانفراده ويحس بالجملة كالوجع الواحد التخدير بتبريد العضو بحيث تنصر جوهر الروح الى ملاقاة الحس ولكن الحس اما بزداد في مزاجه علما او جوهرها ولا يستعملها القوى النفسانية وبحلل مزاج العضو كذلك فلا تفعل بها تنزل القوى النفسانية لما كان فعلهما ان واللذع يفعل ما يفعل بتوسط الحرارة المفرطة المفوده واللطيفة والتخدير يفعل ما يفعل بتوسط البرودة المفرطة

لتفوذ الروح فيهما لما كان للحرارة والبرودة المسئلة الثالثة في اثبات البرودة والحرارة ذهب جماعة من قدماء الحكماء الى ان البرودة ليست كيفية وجودية بل هي عدم الحرارة عما من شانه ان يكون حارا والفرق بعضهم بطلان ذلك فلا حاجة بنا الى ابطاله بالبرهان وقد استدل بعضهم على ابطاله بوجهين آ لو كانت البرودة عدم الحرارة لكان الذي يدركه من الجسم البارد اما الجسم او عدم الحرارة والاول باطل والا لكنا اذا ادركنا الجسم الحار وجب ان يدركه على حالة البرودة لان برودته تحس جسمه المدركة حال حرارته لكن ذلك محال والثاني باطل لان العدم لا يحس ب الكيفيات والسلاح والجمود والتعري في الجميع افعال ثبوتية متقابلة فلا يسند الواحد منهما الى الجسمية المشتركة والا لاشتركت الاجسام فيه ولا الى امر عدمي لان شيئا من الاسباب لا يكون وجوديا الا والموثر العدمي ولا بد من كيفية موجبة لتكون مصدرا للافعال المتعاندة ولو جعل المؤثر في الكيف هو الجسمية بشرط عدم الحرارة لكن من الاولى ان يجعل المؤثر في النسل الجسمية بشرط عدم البرودة وفيهما نظر اما الاول والاول ولانه انما اذا كان المدرك نفس الجسم لم يحب ادراك الجسم الحار على حالة البرودة لوجود امر زائد على الجسم مناف للحرارة فان الاصل الحقيقي لا نسلم ان العدم لا يحس به فان كلام القوم اذا كان عدما لامر غير ملائم للحس بعدم حدته مقتضاه كتفرق الاتصال والجوع والعطش فان كانت البرودة عدم الحرارة وكانت الحس محتاجا الى الحرارة بعد ان مزاجها بعدم تلك الحرارة بعد امرا غير ملائم فيها يحس ولم لا يجوز ان عدم الحرارة هو المحسوس بكون الاحساس بالحس احساسا بالبرودة والحق ان البرودة كيفية تضاد الحرارة فان بعضا ما كالكافور والثقل مضر مصبا الحرارة كالتحلل والخفة وقد ظهر ان الفرق واضح بان كل محسوس موجود والعدم المحض لامر غير ملائم لا يحس به بل بالمنافي كالالم عند تفرق الاتصال وعند الجوع وعند العطش قلنا يدعي المستدل ان عدم الحرارة هو المحسوس بل قال اذا ادركنا الجسم البارد فهناك شيان الجسم المطلق والبرودة فان كانت البرودة عدم الحرارة والعدم لا يحس به امتنع المحسوس الا الجسم المطلق ولا استدلال على كون البرودة كيفية مضادة لمضاده انما الاستدلال بالاخوة على ماهو مصدر الثاني فان مرجع الاعراض يستدل الى الفاعل المختار او الى المبدا الفياض عندهم بشرط عدم مساواة الكيفية غير الحرارة وقد بعث جماعة من المتكلمين الى ان يحصل لهم من حملهم على خبر بشيء ان الى انه ليس في النار حرارة ولا في الزيت ذهب بل الحرارة تحدث فيها عند قربهما منها والزيت تحدث عند العصر وربما قالوا الحادث الحرارة فيها ليحق بها مفادة هذه الحالة ظاهرة قال الشيخ في المعتبر تعودت زيادة ما حار وحارة كما في الزيتون زيد ليس في النار حرارة

المسئلة الخامسة في تعدد اصناف الحار والبارد الحار قد يكون الحس بحرارته كالنار وقد يكون على وجه لا يكون كذلك ولكن يكون ظهور تلك الكيفية منه موقوفا على ملاقاته لبدن الحيوان كالحال للغذاء والدواء انهما حار وعلى العكس البارد والقسم الثاني منهما وهو الذي لا يحس فيه بالحرارة والبرودة بل يكون ظهورهما موقوفا على



ملاقاة البدن علامات بعضها تجربية وبعضها قياسية وهو من وجوه اضعفها اللون وتاره الطعم واقوى الرائحة وتارة سرعة الانفعال وعسره فان المتحلل اسرع انفعالا عما ملاقيه من المكان لضعف جرمه المتحلل ودون جرمه المكان لو لا لاجسام اذا ات وتفي القوام ثم تفاوت في قبول الحرارة عن فاعل واحد فالابطأ يكون في طبعه اخفى لانه لما ان تشابه الفاعل والقابل منها لم يوجد كالاقبل بما تعاص الحار حرما لم يكن الحاصل فيه اقوى وان تفاوت المنفعلان في القوام فالاقوى قوامًا ان انفعل اسرع يكون ما بعضه تلك الكيفية من مواد الى من المساوي واما الاضعف فلا يدل سرعة انفعاله على شيء لاحتمال ان يكون ذلك لاجل ضعف قوامه وفساده ما لاسخان والحمود فان المماثلين في القوام اذا عرضا على فاعل مساويين في القوة فالاسرع جمودا ابرد والاسرع اشتعالا احر وان اختلفا قواما فان كان المتكاثف اسرع اشتعالا فهو اسخن وان كان المتخلخل فلا دلالة لجواز استناد السخونة الى رقة القوام المسئلة الرابعة في خواص الحرارة والبرودة للحرارة خواص لا يتجه امر شان الحرارة افادة الميل المصعد وبواسطة التحرك ولما احيلت المركبات في اللطافة والكثافة وكلما كان الطف كان اقبل للتخفيف من الحرارة فان الهواء اسرع قبولا لو لم يكن الماء الذي هو اسرع منه من الارض لا جرم اذا عملت الحرارة في المركب تادركا وان منها المتصعد قبل الابطأ فيعرض تفرق المختلفات وجمع المتشاكلات لبعض طبائعها الا انكشف عند اليد ثم فسلوبة الرطب وبعض اليابس واما تعمل الحرارة في الرطب سواء دالة الاصعاد في الاجزاء المتشفعة وتحليلها الرطوبات كذا تحصل الاجزاء الكثيفة كما تعمل في الحطب والاسرية المحرقة وحتى ان الاشياء اذا قابلها الشمس كثيرا تفعل في اليابس ساطعا لتفرق اجزائها وادراج ما تعمل لاصعاد ما بها لكثرة سطوح كاجزاء اليابسة فيها لا ينعكس النور من بعضها الى البعض كما تعمل في الاملاح والاسباخ وفي تلك اجزاء رشوته وقد نظر ان ساحقا منه لا مد احدا انه وان لم يلم السحق والتصويل بحرالحص الى ذلك الساحق والبرودة ما الحكمين منها ج افادة القوام كما في ساحر السحق د انها تحدث الحركة السخونة والحركات الاثر لان العناصر التي في وسط كالاثير والافلاك كالبعض في البحر المحيط فلو كانت الحركة مسخنة لاثرت الحركات السريعة التي في الافلاك في الاثير تسخين هذه العناصر اشد مما كان فصار الكل نارا وهو ضعيف لان الاجرام الفلكية والبركات متحركة لكنها غير قابلة للسخونة لان كما عرفت حصوله لفاعل بعد قوة القابل بل لا يلزم من حصول الحركة في الاجرام العلوية كونها مسخنة والشيخ قال فان مقعر الفلك ومحدب النار سطحان املسان فلا يلزم من حركة احد السطحين وكونه ما فاذن اجرام الافلاك غير مسخنة حتى يلزم من سخونتها سخونة العناصر ولا يلزم ايضا من حركاتها وكانت هذه العناصر حتى يلزم من حركاتها سخونتها فاذن لا يلزم من حركة الافلاك مع عظمها وسرعتها سخونة هذه العناصر على صورة تذنيب

لا سيما في مضادة الحرارة للبرودة ولهذا تضادت آثارهما وهي تضادهما فإن قيل فيه احتمال ان تكون كثرة الاضداد
دالا ولا دلالة انما تفعل البرودة في الرطوبات الا الجماد اجزائه وتكثيفه وتحصيل فرج خالية فيما بينها يلجأ اليها الهواء ويكسر
سطوح اجزائه التي تعكس النور من البعض الى البعض كما تعرض للثلج والصقيع والاجسام المنكسرة البرد وحدثت
رطوبتها الحرارة ثم عقيبها البرودة فيسهل عليها تكرجا السحق وتعرض في البالي حادا التكثيف وقصر واخراج
ما في خلل الجسم المتشف بالعرض كما يعرض للاشجار والزروع اذا اصابها البرد الشديد بصعد البالي فيما البرد ويعرض في
اعضاء الحيوان مثل ذلك وكما يعرض في الاخلاط السوداوية في ابدان الحيوانات وفي الحمأة تحت الطين فان
الغالب على طبيعتها اليبس ولا استيلاء البرد عليها سودت وكما في الاحجار السود في الجبال وغيرها المسئلة
الخامسة في الحرارة الغريزية اختلف العلماء في الحرارة الغريزية فذهب بعضهم الى انها مخالفة بالنوع للحرارة النارية
قال الشيخ في القانون الحار الخارج يبطل الاعتدال فان الحار الغريزي اشد الاشياء مضادة له حتى ان السموم الحارة
لا يدفعها الا الحرارة الغريزية فانها آلة للطبيعة يدفع الحار الوارد يحرك الروح الى دفعه ويدفع ضرر البارد الوارد عليه
بالمضادة ولست من الخاصية للبرودة فانها انما تمانع وتعاوق الحار الوارد بالمضادة فقط ولا تمانع البارد الوارد
فالحرارة الغريزية هي التي تحمي الرطوبات الغريزية عن ان يستولي عليها الحار الغريب في هذا الحال حرارة غريزية ولا تمان عودة غريزية
وحكي في حيوان الشعاع المعلم لاول الله قال الحرارة المنوية التي بها تتعلق علاقة النفس ليس من جنس الحار
الاسطقسي الناري بل من جنس الحار الذي يفيض عن الاجرام السماوية فان المزاج المعتدل بوجه ما
مناسب لجوهر السماء لا ينبعث عنه ودرس الحار السماوي والحار الاسطقسي واعتبر ذلك بحار
حر الشمس في اعين الغشي وحر النار وسببها صار الروح جسما الهيئة نسبة من المني والاعضاء نسبة
العقل من القوى النفسانية فالعقل افضل المجردات والروح افضل الاجسام وذهب آخرون
الى انها من جنس الحرارة النارية فالنار اذا خالطت العناصر وكسرت تلك النار بعد ذلك المركب طبخا
واعتدالا وقواما ولم يبلغ في الكثرة الى حيث يبطل قوامها ويحرقها ولم يكن في القلة بحيث لا يعرض
الطبخ الموجب للاعتدال فذلك هو الحرارة الغريزية وانما تدفع الحرارة الغريبة لانها تحاول الحار الغريب الغريزي
وذلك لان الحرارة الغريزية افادت من النضج والطبخ ما يعسر معه على الحرارة الغريبة تفريق تلك الاجزاء
فلهذا السبب وقع الحرارة الغريزية بالحرارة الغريبة فالتعاوق بين تلك الغريزية وتلك الغريبة ليس في الماهية
بل في كونها اجزاء المركب والغريبة ليست كذلك فلو تميزت الحرارة الغريبة جزء من المركب والغريزية خارجة عنه
لكانت الغريزية عند ذلك تفعل فعل الغريبة والغريبة تفعل فعل الغريزية والمعتمد عندي هو الاول فان الحرارة
التي في النار غير ملائمة للحياة والتي في بدن الحيوان ملائمة لها فهما حرارتان اخريان فائضتان عن الاجرام الفلكية

وما تراه الحرارة الشمسية في اعين العشي الا ابصار وتحرق النار فعلمت المباينة بين هذه الانواع ومن المعلوم ايضا
ان الحرارة الغريزية تصعد الى البنية ولا يكون فيها المحل الواحد بل لا بد فيهما من مزاج مخصوص والحرارة
النارية لا تصعد الى شيء من ذلك المسئلة السادسة في بقايا احكامهما على راي المتكلمين وهي
انهما باقيتان للدليل العام على بقاء الاعراض وربما التجأ بعضهم في ذلك الى الضرورة فانا نعلم قطعا ان
برودة الماء وحرارة النار لا يتجددان حالا فحالا كما نعلم ذلك في الجسم المحسوس طريق ادراكهما اللمس محلهما
واذا قيل انهما مدركان بها فالمراد ملاقاة المحل للآلة اللامسة لا الى الجسمية ويكفي في ادراكهما كل محل فيه حياة من
غير حاجة الى حاسة مخصوصة وهو ممنوع وسيأتي البحث في ذلك ان شاء الله تعالى واذا ادركناهما بمحل الحياة فانهما
يدركان في غيره بخلاف الالم الذي يدرك بالحياة في محلها لان الواحد منا انما يدرك حرارة بدنه بلمس بعض آخر
ذهب ابو القاسم الكعبي الى ان الحرارة والبرودة مقدوران للعباد لان الواحد منا يحك خشبة باخرى فيحصل
حرارة وذهب بعضهم الى ان تلك الحرارة كامنة في الخشبة يظهر بالحك لا انها تحدث بالحك والا لحصلت عند حك الجلد
بالجلد وهؤلاء يسعون في احالة الماء الى الحرارة او الحار الى البرودة وعللوا الحرارة والبرودة بمجاورة
النار او الهواء البارد وسيأتي البحث معهم في ابطال الكمون ان شاء الله تعالى وقال ابو القاسم الكعبي ان الهواء يصير
نارا بما نفعله احدنا في القدح من الحجر والحديد ومنعه آخرون وقالوا ان النار كانت كامنة فيهما اذ لو استند
الى القدح لم يختلف الاجسام في ذلك وربما عللوا ذلك بان الحك يكسب النارية من حرارة الشمس على وجه الدهر
وكذا الخشبة وغيرها بالملاقاة قال جماعة من المتكلمين ان النار انما تحرق لاجزاء تختص بها من الاعتماد ومن الحرارة
لانا الحرارة لا جهة لها وكيف تولد في غير محلها والاحراق يحصل في غير محل الحرارة وايضا الاحراق نوع مخصوص
وهو مقدور لنا فلو ولدته الحرارة لقدرنا عليها لان القادر على المسبب قادر على سببه وقال جماعة من الاشاعرة ان الاحراق
لا يحصل من النار بل من الله تعالى ولا اثر للنار فيه بل اثر النار الكسبية الجماد لهذا اثر البرد الى الجمد كنسبته الى النار وهذان
القولان ضعيفان والمعتمد استناده الى قوى مودعة في النار جاءت بهما الله تعالى ويقتضي حكمته وقيل عن الاحراق بوقوع
النار لما كرد على من اتخذ النار ذريعة حرق بها او بعض كونها على الهواء التي التهب اذا دخل عليه جسم صقيل الحرق
لعدم تحلل الهواء ومنعوا المكون لان الحرارة للتحريق مع الاعتماد سواء كان هناك هواء او لا اذ لا بد هناك صقالة الجسم
فانه يمنع من تحلل النار ومنها استيلاء اشتعال النار في البئر واستيلاء اشتعال المصباح اذا دخل عليه يمنع الهواء فلا تحتاج
هواء البئر يطفي السراج كما يطفيه اذا دليت الحبال واذا وضع على خبيث شمعه لم يجد منفذا من اجل الحامل المبحث
الثاني في الرطوبة واليبوسة وفيه مسائل المسئلة الاولى في تعريفهما قد عرفت فيما تقدم ان الامور المحسوسة
اربع من الكيفيات لا تحد او ترسم لان كل ما في تعريفها هو اخفى منها وتعريفاتها لا يمكن ان يستمد الا على اضافات اعتبارات

لازمة لها لا ما فيه شيء منها على ماهيتها ما الحصر فيه لا يفيد في تعريفها ما يفيد الاحساس بها ثم قد يحصل الاشتباه
فيها ويعرف بها ما يحصل عند ذكر بعض الخواص في ازالة ذلك الاشتباه وقد وجد في الرطوبة وصفان احدهما
انها كيفية بها يكون الجسم سهل الالتصاق بالغير سهل الانفصال عنه وثانيهما انها كيفية بها يكون سهل التشكل
بشكل الحاوي الغريب سهل الترك له قال الشيخ في الشفاء الجمهور يظنون ان الجسم انما يكون رطبا اذا كان
يحبث يلتصق بما يلاقيه ويعتقدون ان الرطوبة حقيقتها هذا وهو باطل لان الجسم كلما كان ارق كان اقل
التصاقا بما يلاقيه وكلما كان اغلظ كان اشد ملازمة فلو كان الالتصاق بالعرض لاجل الرطوبة لكان الارطب
اشد التصاقا وهو باطل فان الماء الطف الجسد اذا غمس فيه الاصبع كان ما يلزم الاصبع منه اقل مما يلزم
من الماء العلتذ او الدهن او العسل واشد ان الالتصاق لا انما للكثافة والغلظ ولما بطل هذا الاعتبار
في الرطوبة واليبوسة الوصف الثاني وهو سهولة التشكل بشكل غيره مع سهولة تركه والتباس غير سهولة الاشكال
الغريبة وعسر تركها اما الرطوبة اذن هي الكيفية التي بها يكون الجسم سهل التشكل بشكل الحاوي الغريب وسهل الترك له
واليبوسة هي الكيفية التي بها يعسر قبول الاشكال الغريبة وبها يعسر تركها ثم قال في الحدود الرطوبة كيفية انفعالية
تقبل الحصر والشكل الغريب بسهولة فلا تحفظ ذلك بل يرجع الى شكل نفسه واليبوسة كيفية انفعالية بعسر قبول
الشكل واعترض بوجهين احدها ان الرطوبة قابلة للتشكل وهو محال فان الرطوبة عرض وقابل للتشكل هو
الجسم بعين الشكل السابق الثاني انه قال كيفية انفعالية قابلة للتشكلات وهو يدل على الانفعال ثم حذفه فاذا
حذف وحملنا قوله قابلة للتشكلات على انها هي التي لاجلها يقبل الجسم التشكلات صار حد الرطوبة هي الكيفية
التي لاجلها يقبل الجسم التشكلات وهو ما ذكره في الشفاء وذكر لوجه في حد الرطوبة تمام شانه لسهل الالتصاق
بغيره والانفصال عنه كان اولى لاتفاق الجمهور على ان الرطب يفيد اليابس المتخلخل الاجزاء تماسكا عن التشتت
ولا يمكن ذلك الا بان يلتصق بما يلاقيه فان الهواء الواحد ملاقاة التراب اليابس لم يفده تماسكا بل زيادة
تشتت وقد يفسر اليبوس بالكيفية التي باعتبارها يعسر قبول الاشكال لا يسهل عنها وهي الصلابة فرد وكان
يجب ان يكون الماء رطبا من ذلك حتى ان النار الطف العناصر واكثرها رقة وابعدها عن الكثافة واذا كان
كذلك فالنار اقبل العناصر للاشكال الغريبة بسهولة فكان يجب ان يكون النار ارطب العناصر وهو خلاف الحق
به عاقل وقال بعضهم اذا وقد بالفي تنور شيئا فهو يتبين ان الهواء الذي في داخل التنور يشتعل فيصير نارا
فكان يجب ان يظهر من ذلك في الهواء امالة لان النار يابسة والماء رطب ولكنا اذا دخلنا فيه ايدينا لم نجد
فيها امالة اصلا فلا بد لنا في ذلك من ان يسمى النار الطف واقل لزجة ويبطل ما قالوه قول الشيخ لو كانت
الرطوبة لاجل الالتصاق كان الاكثر التصاقا اشد رطوبة ان ما يكثر الالتصاق وسهولة فلا شك ان الشكلا

كان ارطب كان اسهل التصاقا بالغير ولكن العسل ليس اسهل التصاقا بالغير من الماء بل الماء اسهل واتم
العسل اعسر انفصالا وكلما كان كذلك كان اعسر اتصالا فلا يلزم ان يكون العسل ارطب من الماء بل يكون
الالتصاق ودوامه يحصل لا بفعل الرطوبة بدوام الالتصاق حتى يلزم ان يكون الادوم التصاقا ارطب وكيف
يراد ذلك والادوم التصاقا لابد وان يكون اعسر التصاقا وذلك ضد ما جعلناه تفسير الرطوبة وهو سهولة
الالتصاق والحاصل ان المحال الذي ذكره انما يلزم لو فسرنا الرطوبة بدوام الالتصاق فاما اذا فسرناه
بسهولة الالتصاق لم يلزم ما قاله لا يقال لو كان الالتصاق معتبرا في مفهوم الرطوبة باي اعتبار كان لزم
ان يكون الادوم التصاقا ارطب لانا نقول الاشبه الى ان الرطوبة نفس الالتصاق وكيف والالتصاق من
باب المضاف والرطوبة من باب الكيف بل الرطوبة الكيفية التي باعتبارها يستعد الجسم للالتصاق بالغير وتلك الكيفية
بل فيها لا محالة سهولة الانفصال المانعة لصعوبة الانفصال كما انهم لا يقولون الرطوبة هي التشكل بل هي التي يكون
الاشياء تشكلا وهو اليابس ارطب بل يقولون الرطوبة سهولة قبول التشكل وكذا ههنا فاذن ما يكون عسر الانفصال
يكون عسر الاتصال ولكن اذا جعلنا سهل الالتصاق رطبا لا يلزمنا ان نجعل عسر الانفصال رطبا فثبت ان الرطوبة هي
الكيفية التي يستعد الجسم باعتبارها لسهولة الالتصاق بالغير وسهولة الانفصال عنه واعلم ان الجمهور يفسرون الرطوبة بالبلة
لهذا لا يطلقون الرطب على الهواء على ما ذكره البعض بهذا الاعتبار هي الجفاف وقال في الشفاء البلة
هي الرطوبة الغريبة الجارية على ظاهر الجسم كما ان الانتقاع هي الرطوبة الغريبة النافذة الى باطنه والجفاف عدم
البلة فيما من شأنه ان يبتل واما اليبوسة فقد فسرها الشيخ بانها الكيفية التي بها يعسر قبول الاشكال الغريبة و
تركها وهذا ان الصلابة اولى فالواجب ان نقول ان من الاجسام ما يتفرق اجزاؤه ويسهل تفرقها ويسهل
ومنها ما لا يكون كذلك والثاني هو الصلب وكان اعلى قسمين منها ما يكون مركبا من اجزاء صغار لا تقوى الحس على
ادراك كل واحد منها منفردا وكل واحد منها يكون صلبا ولا يكون سهل الانفكاك ولكن البعض منها متصل بالحامات
سهل الانفكاك ومنها ما يكون كل الجسم في طبعه تلك الحامات في سهولة الانفكاك كالمدر الخالص الارضية التراب
فالاول الليس والثاني اليابس فاليبوسة هي الكيفية التي يكون الجسم بها سريع التفرق عسر الاجتماع والوجه ان الكيفية المقتضية
سهولة الالتصاق والانفصال هي الرطوبة والتي تقتضي عسرهما هي اليبوسة والتي تقتضي سهولة الانفصال وعسر
الاجتماع هي الانشقاق والملاسة والتي تقتضي عسر الانفصال وسهولة الاتصال هي اللزوجة واللزوجة
كيفية تقتضي سهولة التشكل مع عسر التفريق والتي بها يمتد متصلا ويحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير
باليابس القليل المسئلة الثانية في اثبات الرطوبة واليبوسة قيل اذا جعلنا الرطوبة قابلية سهل
قبول الجسم للاشكال فذلك كلام مجازي لان السهل والصعب من باب المضاف والرطوبة واليبوسة ليستا من المضاف

وفيه نظر فانه لا استبعاد في صدور الاضافة عن غير المضاف ثم المحدود غير للمضاف بالامر الاضافي فالاعتراض لازم لو قلنا الرطوبة سهولة قبول الاشكال ثم قالوا ان الرطب هو الذي لا مانع له في طباعه عن قبول التشكلات الغريبة وعن رفضها واليابس هو الذي في طباعه مانع يمنع من ذلك مع امكانه فيكون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة لان الرطوبة صارت مفسرة بعدم المانع وكثير الاحساس بها ليس الا من حيث مانع ولا معاوق وباليبس انه مانع فالرطوبة بانفرادها لا تدل على وجود الجسم واليبوسة تدل ثم ان الرطوبة اما ان تكون قابلية الاشكال فلا تكون امرا وجوديا لان قابلية الشيء لو كانت له لا تصير قابلية اخرى لانها تكون عرضا قائما بالذات او تكون قابلة للقابلية وهو محال لان الجسم قابل لكل الاشكال لذاته ولا تكون فان القبول حاصل للقابل ولما كانت قابلية الجسم للاشكال حكما ثابتا لذاته لكان ان يدعى علم زائد فالرطوبة بهذا التفسير لا تكون وجودية وهل لو كانت الرطوبة على تفسيرهم وجودية فالاشبه انها غير محسوسة لان الهواء رطب بذلك المعنى فلو كانت محسوسة لكان يجب ان يكون الهواء المعتدل الذي لا حر فيه ولا برد ولا حركة له مدركا باللمس لرطوبته ولو كان كذلك لكان الهواء دائما محسوسا فلا نشك في ان الفضاء الذي بين السماء والارض ملاء لا خلاء ولما لم يكن كذلك عرفنا ان الرطوبة على تفسيرهم غير محسوسة ولو عنينا بها الكيفية التي معها يكون الجسم سهل الالتصاق فهي محسوسة وجودية وقد اختلف قول الشيخ ففي القانون انها غير محسوسة ولعله اراد بذلك سهولة قبول الاشكال وفي كتاب النفس انها محسوسة ولعله اراد الرطوبة بمعنى سهولة الالتصاق والتحقيق ان قول الرطوبة قد يطلق على البلة وهي المعنى المتعارف عند الجمهور وقد يطلق على نفس الانفعال اي اللين بسهولة كالاغصان وفيما ذكرناه اولا نظر فان جعل الرطوبة امرا عدميا باطل لان الحس يفرق بينها وبين اليبوسة وعدم المنع من قبول الاشكال امر مبداه الرطوبة لا نفس الرطوبة والرطوبة اذا فسرت بامر عدمي استقرت الحال وجودي يقوم به لانها تكون عدم ملكة واعدام الملكات تستلزم محال ملكة تنادي قابلية الاشكال التي ليست الرطوبة بل الرطوبة كيفية بها يقبل الجسم الاشكال بسهولة والقبول وان كان لازما لطبيعة الجسم لكن كونه بسهولة ليس لذاته بل لوجود الرطوبة

المسألة الثالثة في سبب كون الحرارة والبرودة فعليتين وكون الرطوبة واليبوسة انفعاليتين قيل الحرارة والبرودة قد يحصل منهما افعال وآثار كما يحصل من الرطب واليابس فلم اذا كانت الحرارة والبرودة فعليتين والرطوبة واليبوسة منفعلتين اجيب بان السبب في ذلك امور ا الاضداد لا يجب ان يكون كلها متفاعلة فان الخفة والثقل ضدان ولا يؤثر ثقل الثقيل في خفة الخفيف مع بقاء طبيعته بل تغير جهة الخفيف ويقل الثقيل مانع لتحرك كل منهما وكذا الرطب اذا خالط اليابس ... سبيل الرطوبة فانه لم ... ذكر البرهان وكذا اليابس اذا خالط الرطب ... فالرطوبة الى اليبوسة ... طبيعته ولم ... البرهان ... اما الحرارة والبرودة فان البرهان قائم على انقلاب الحار باردا او بالعكس من غير ان يلحظ

كلامها

كل منهما ... ما ... الكيفيات الاربع ... الحار والبارد يفعلان في الرطب واليابس وقد يمكن ان ... الرطوبة والبرودة ... والتكثيف واليبس فالحرارة والبرودة كل واحد منهما فاعلة في الاخرى وهما فاعلتان في الرطوبة واليبوسة واما الرطوبة واليبوسة فليس لواحد منهما فعل في الآخر ولا في الحرارة والبرودة فلهذا اختصت الحرارة والبرودة فاعلتين دون الرطوبة واليبوسة ج لو سلمنا ان الرطوبة واليبوسة تفعلان كالحرارة والبرودة فاذا اوردنا ان الحرارة لم توجد فاعلة في ضدها لانا لا نعقل حالة في ضده الا بعد بعض ضده وانما نعقل ضده بفعله فهو ملزوم البرودة بل الموجود للحرارة لوازم فعلية وهي الصعود الى الفوق والحركة المنتقلة كالاستواء والتحليل وكذا البرودة بافعال اخر تضاد تلك الافعال وامّا الرطوبة واليبوسة فاما لوازمهما سهولة قبول الاشكال وعدمه وهي لوازم انفعالية فلما عرفنا الحرارة والبرودة باللوازم الفعلية والرطوبة واليبوسة باللوازم الانفعالية جعل الاوليان فعليتين والاخريان انفعاليتين د الكيف لا يكون منفعلا بل المنفعل انما هو الموضوع المستولي عليه الكيف لكن ذلك الكيف قد يكون علة لصيرورة الموضوع مستعدا للانفعال وقد يكون علة لصيرورته مستعدا الى الفعل والرطوبة واليبوسة من قبيل الاول فسميتا انفعاليتين والحرارة والبرودة من قبيل الثاني فسميتا بالفعليتين ه اذا نسبنا الحرارة والبرودة الى الرطوبة واليبوسة وجدناهما فاعلتين فيهما والرطوبة واليبوسة لا تفعلان فيهما الا بالعرض كالحقن المنزوف للرطوبة وذلك اما لسبب ان الرطوبة تحفظ الحار على شكل مضاد للطبيعة واما لان الارض الكثيرة لا تنفعل عن الحار ولا تستحيل الى المادة الصالحة لحفظ الحار ولا سيما الحار بعد حار فاذا انفصل الاول لم تعقبه الثاني كالدهن عند كثرته في السراج و اللمس ما تأثر عن الحار والبارد ولا يتأثر عن الرطب واليابس ان قلنا انها غير محسوسة

المسألة الرابعة في بيان ماهية الرطوبة واليبوسة وفيه ج ا قيل الرطوبة جنس لرطوبة الماء ورطوبة الدهن ورطوبة الزيبق وغيرها فان رطوبة الماء تخالف رطوبة الدهن في ... رطوبة غيرها ولا دليل لهم عليه ذكره وقيل انها نوع وزعم ان الاختلاف انما هو بسبب اختلاط اليابس والرطب ولا دليل الا على كثيرة في التضاد بين الرطوبة واليبوسة فان عدم اجتماعهما معلوم بالضرورة وهما غاية التباعد لانهما طرفان ومن لهما ... ان ضدا آخر لكن ضد الواحد لم يكن لها الا واحدا ... ان يوضع ... لكن لا دليل على ثبوته لانا ... ضد الرطوبة والملاسة ضد الخشونة ... الكيف الملموس ج السلان عبارة عن حركة يعرض في اجسام متفاصلة في الحس يدفع بعضها بعضا كالتراب والرمل ... عدم اشتراط ... السلان غير الرطوبة وغير مشروط بها

الباب الثالث في اللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والصلابة واللين وفيه مسائل **المسألة الاولى** في اللطافة والكثافة تقال بالاشتراك على معان اربعة ا رقة القوام وهي سهولة قبول الاشكال والتركيب وعلى قبول الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا وعلى سرعة التأثر من الملاقي وعلى الشفافية والكثافة تقال لمقابلات هذه ... التحلل نسبة اللطيف والمتكاثف والاول ان التحلل يستدعي وقوع زائد على الرقة ولم يكن باعتباره ... بتكثيرها بدلالة

والملزوم والتحلل يدل عليه دلالة التضمن فانه نفس الرجوع الى الزيادة في الحجم حتى لو لم يوجد ذلك كان كالارض المحض اسم اللطافة والرقة وفيه نظر فان مفهوم التحلل الحقيقي ليس الا حلول المادة مقدارا اصغر مقدارا اكبر وذلك غير محصور في المفهوم بالرقة ولم كان في الوجود مختصا في الاكثر ... التحلل ويراد به ساعة اجزاء الجسم بعضها عن بعض على وجه تتشغل ما هو الطف منها وليس مرادا هنا ثم ان اللطيف والتحلل بالمعنى لا مدخل له في الفعل والانفعال الا بالعرض وهما جاريان مجرى الثقل والخفة وذلك ... لان كل ما هو اثقل فهو اعظم واشد ... يحلل ... الكثيف وقال ... اذا صار الجسم الى قوام اقبل للتقطيع والتشكل غير انفعال يقع فيه وقال لقبول المادة حجما اكبر فالاول من الوضع والثاني من الكيف والثالث كم ذو اضافة او اضافة في كم ... الحادث والثالث ... فان النار اشد تحللا من الهواء بمعنى زيادة الحجم وليس اقبل منه للتشكل والتقطيع فان الهواء رطب جدا والنار يابس والهواء اذا ... اذا ازداد حجمه وقلت رقته واعترض على قول الشيخ ان اللطيف والتحلل بالمعنى لا مدخل له في الفعل والانفعال الا بالعرض والمعنى لا مدخل ... الرقة التي هي سهولة قبول التقطيع والتشكل ومنها هو الذي فسر الرطوبة به فاخرج الرطوبة من الكيفيات الداخلة في الفعل والانفعال مع ... في هذا الفصل اثبات ذلك وايضا حكم بكون السيال والخفة لا زمين للكثافة واللطافة بهذا المعنى حتى ان كل احف الطف كعين رقة القوام وقبول التقطيع والتشكل ... الطف ... النار ارطب الاجسام وانه حكم اولا بان الرقة تدل على التحلل دلالة الملزوم على اللازم والتحلل يدل على اللطيف دلالة التضمن وهو مناقض ... في المقولات ان الرقة قد يوصف بعدم الزيادة في الحجم كالنار ... اعانة تزداد رقة ... مقداره فالحق ... المراد من سهولة قبول الاشكال الرقة والالتصاق ... الرطوبة سهولة الالتصاق بالغير وسهولة الانفصال ... الكثافة ... الاشكال ... ومعلوم ان اللطافة غير مانعة في الفعل والانفعال الا بالعرض من حيث انه ... لا بالغير والرطوبة ... سهولة الالتصاق ... لا انها تعد كالاحتياج عن التشتت

المسألة الثانية في اللزوجة والهشاشة والبلة والجفاف وفيه ... ان اللزوجة هي الكيفية التي بها يسهل الالتصاق والانفصال ويعسر الانفصال والتفرق بل يمتد بها الشيء متصلا فهي كيفية مزاجية لا بسيطة بل مركبة من رطب ويابس شديد الالتئام ... من الرطب واليابس ... فلذا يحصل اللزوجة من مزج التراب بالماء وجمعهما بالدق والتخمير حتى يشتد المزاج واما الهشاشة فهي كيفية مزاجية ايضا يصعب بها التشكل ويسهل التفريق لغلبة اليابس وقلة الرطب وضعف المزج والبلة هي الرطوبة الجارية على ظاهر الجسم الحاصلة من الغير فان الرطب هو الذي يقتضي صورته النوعية كيفية الرطوبة والمبتل ليس كذلك بل جاور جسما كذلك والانتقاع هي الرطوبة الحاصلة من الغير النافذة في عمق المجاور والجفاف عدم البلة عما من شأنه ان يبتل

المسألة الثالثة في الصلابة واللين والخشونة

والملاسة

والملاسة قد تغلب على ظن جماعة ان الصلابة واللين من باب الكيفيات الملموسة ولم يكن كذلك فان اللين كيفية بها يقبل الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا ولا يتفرق بسهولة وانما يكون قبول الغمز من الرطوبة ومماسته من اليبوسة فهنا امور ثلاثة ا الحركة الحاصلة في سطحه الى الغور لحدوث شكل التقعير ب الشكل شكل التقعير ج الاستعداد لقبول الانغماز ولا واحد من الحركة والثلاثة من الكيفيات المختصة بالكميات وكلها محسوسة بالبصر بخلاف اللين فلم يبق الا الاخير وهو ان تكون اللين عبارة عن كونه مستعدا لقبول ذلك الانغماز استعدادا تاما وكذا الصلب فيه امور ثلاثة لا يتموج هناك الغمز ... ا عدم الانغمار ب عدم الشكل ج المقاومة وليست الصلابة هي الاول لانه عدمي ولا الشكل الباقي لانه من الكيفيات المختصة بالكميات ولا المقاومة المحسوسة فان الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه مقاومة وليس صلابة لان الهواء ليس بصلب ولا يستعد اصلا وكذا الرياح فبان الصلابة هي الاستعداد الطبيعي الذي في ذلك الشيء نحو الانفعال وظاهر ان الاستعداد الشديد نحو الانفعال او اللاانفعال غير محسوس فالصلابة واللين ليستا من الكيفيات المحسوسة واما الخشونة فهي عبارة عن اختلاف وضع الاجزاء في ظاهر الجسم بان يكون بعضها ناتيا وبعضها غائرا وهذا من باب الوضع والملاسة استواء الاجزاء في الوضع فهما من باب الوضع لا من باب الكيف الملموس والحق انهما لا يحس بهما الا بواسطة المقادير والحركات والاشكال مع ذلك فانهما لا ينفعل في الحس باثر ام حين يحس الحال العارض لاجزائهما مطلقا الذي هو الوضع بل الامر الذي هو صلابة او رخاوة او حرارة او برودة فهما اذن خارجان عن الكيف فما يكون محسوسا للكل الا ... عدد من الكيفيات ويمكن ان يكون الوضع مبدأ لها

الباب الرابع في الثقل والخفة وفيه مسائل **المسألة الاولى** في مغايرتهما للحركة للقوة المحركة فهاهنا ميل يكون الجسم به مدافعا لما يمنعه الحركة الى جهة ما ومدافعة محسوسة اما نحو الفوق وهو الخفة او نحو السفل وهو الثقل مغاير للحركة وللقوة المحركة لان الزق المنفوخ اذا احتبس تحت الماء والحجر الموضوع على اليد يحس منهما مدافعة نحو الفوق والسفل والحركة غير موجودة فالميل الصاعد غير الحركة الى الفوق والميل الهابط غير الحركة الى السفل والقوة المدافعة قد يكون ... كما اذا اعتمد انسان على انسان بحيث لا يمكن احدهما من الحركة فقد وجد الميل دون الطبيعة المحركة ولان الجسم في حيزه الطبيعي يكون عديم الميل لانه لا يميل عنه والا لكان الطبيعي متروكا بالطبع ولا الزمانية موجود فيلزم ان الطبيعة موجودة فيكون الطبيعة مغايرة للميل ولان الطبيعة جوهر والميل ليس بجوهر ولانه يقبل الشدة والضعف والمدافعة يقبل الشدة والضعف فتغاير

المسألة الثانية في ان الميل هل هو نفس المدافعة او علتها وفيه خلاف من الاوائل فقال بعضهم انهما متغايران لان الحلقة التي يجذبها جاذبان متساويان حتى تقف في الوسط فكل واحد منهما قد فعل فعلا معوقا بالفعل الآخر وليس هناك المدافعة لانها ليست موجودة فيه ولا قوة الجاذب الاخر لانها لا تستلزم ولانه ان لم تفعل في المجذوب فعلا لم يصر محدودا عائقا لانه لا يعوق ما عنده فعلا فاذن قد فعل كل منهما فعلا غير

المدافعة لسكان الذي فعله كل منها لو خلا عن المعارض لا يقتضي الانجذاب الحلول الى فيئت وجود شيء لو خلا عن
العائق لا يقتضي الرجوع الى جهة مخصوصة وليس الطبيعي لانها كما الى فوق او سفل والذي فعله التجاذب
عند ذلك فاذن هذه المدافعة اما علة عن الطبيعة وغير القوة النفس س ج كي نورنها قال في الحدود الثقل قوة
طبيعية يحرك بها الجسم الى الوسط بالطبع والخفة قوة طبيعية يحرك بها الجسم عن الوسط بالطبع فمثل المركز نعم يع حصول الجسم
بالكلية فيها لاستحالة حصول المتقدم في الجهات الثلث الطول والعرض والعمق في شيء وضيق عن متقدم اذا امتنع حلول الجسم
في النقطة امتناع الطلب المحصول فيها واجب بان مع الثقل ليس ان يحصل في المركز بل ان ينطبق مركز ثقله على
مركز العالم وحينئذ صار ملاقيا لسطح مركز العالم فانه لا يقف هناك بل يتحرك وسائر الى ان ينطبق مركزه على مركز
العالم اذا لم يعقه عائق ونعني بمركز الثقل النقطة التي يتعادل ما على جوانبها واعترض الامام بان قوله بالطبع
تكرار لان الطبيعي يغني عنه واجيب بان قوله بالطبع صفة الوسط فان منه ما هو وسط بالطبع وهو مركز المحدد ومنه
ما ليس بوسط بالطبع وهو مركز الافلاك الخارجة المراكز فان لكل واحد منها وسطا بحسب مركزه ولكن ليس وسطا بالطبع بل
بالنسبة خاصة واعلم انه كما ان ثقل هذه القوة الطبيعية التي يتحرك بها الجسم يطلب مركز ثقله على مركز العالم اعني
الميل كذا اطلق على الطبيعة المقتضية له وعلى المدافعة الحاصلة بالاشتراك وكذا الخفة لكن قد يطلق الثقل والخفة بمعنى
متعادلة وهو منسوب الى الطبيعة نعم يكون مناسب لما لا جهة فيه الكرم ح لاعتدال الا الميل سواء فلما الميل ليس منه الذات
او علتها ذ في الجهات المسمى فالاقصر المحصل الحركة اما حركة بحسب الميل ومسبب احسامه الى ان الحركة لا تخلو عن حد ما
من السرعة والبطء لان كل حركة انما تقع في شيء ما يتحرك فيه المتحرك مسافة كان او غيرها وفي زمان ما وقد يمكن ان يتم قطع
تلك المسافة بزمان اقل من ذلك الزمان فيكون الحركة اسرع من الاولى او باكثر منه فيكون ابطأ منها فاذن الحركة لا تنفك عن حد ما من
السرعة والبطء والمراد منها شيء واحد بالذات في هذه الكيفية بالذات الشدة والضعف وانما يختلفان بالاضافة والعارض لها فما هو سرعة
بالقياس الى شيء هو بعينه بطء بالقياس الى اخر ولما كانت الحركة مستوية لا تنفك عن هذه الكيفية وكانت الطبيعة مبدأ الى كيفيات الاعتدال
الشدة والضعف كانت نسبة جميع الحركات المختلفة بالشدة والضعف اليها واحدة وكان صدور حركة معينة منها دون ما عداها ممتنعا فيلزم
الاولوية فاحتيج الى امر ان يقتضي الشدة والضعف بحسب اختلاف الجسم ذي الطبيعة في الكم اعني الكبر والصغر او الكيف اعني التخلخل
والتكاثف او الوضع اعني انواع الاجزاء واتفاق شكلها او غير ذلك وبحسب الخارج عنه كما اذا ادى الحركة من رقة القوام وغلظ
فذلك الامر هو الميل فيقتضي بحسبه الحركة ولما كان هو السبب القريب للحركة التي يتابع بها قيمة ما يحدث على طباع المتحرك
الا ان يكون الطبيعي كميل الحجر عند هبوطه او النفس كميل النبات عند نموه ورفع الارض والحيوان عند اندفاعه الارادي او
يكون القسري الحادث في الجسم كميل السهم عند انفصاله عن القوس وقد يكون فانه لو ان كانت الطبيعة في اقتضائها للحركة الحادثة
للشدة والضعف مفتقرة الى الواسطة فيلزم عدم ثبات الحركة باعتبار حصولها الشدة والضعف فلنا الكلام الى ذلك

المتوسط

المتوسط فانه لو كان قابلا للشدة والضعف لم يصدر عن الطبيعة الثابتة ولم يكن قابلا للشدة والضعف لم
يصدر الحركة عنه ج في اقسام الميل لما كان الميل مبدأ قريبا للحركة انقسم باقسامها ولما انقسمت الحركة الى الطبيعية و
الارادية والقسرية والى المستقيمة والمستديرة وكذلك باقي اقسامها انقسم الميل ايضا الى تلك الاقسام فالطبيعي منه
ما يحدثه الطبيعة والارادي ما يحدثه النفس والقسري ما يحدثه القاسر والميل المستقيم ما يوجب الحركة المستقيمة والمستدير
ما يقتضي المستديرة وكما وقع في الحركة تضاد كذلك يوجد فيه تضاد ايضا وكما امكن تركب الحركات كذا امكن تركب
الميول واعلم ان الاجسام يختلف في قبول الميل والامتناع عن ذلك بحسب الامور الذاتية وغيرها فالاختلاف الذاتية
هو الذي يكون بحسب قوة الميل الطبيعي وضعفه وهو لم يكن الاقوى يكون الطبيعي كالحجر العظيم اكثر امتناعا عن قبول
القسري والاضعف اقل امتناعا وما عدا هذا الاختلاف يكون بالاسباب التي ربما يكون الاضعف اكثر امتناعا
اما العدم تمكن القاسر منه كالرملة الصغيرة او العدم تمكنه من دفع الموانع كالتبنة او المحلج الذي لا يحله متطرق الى
الموانع لسهولة كالريشة او لغير ذلك ولما كانت الحركة تتوجها الى جهة وكانت الجهة اثنان وهما الفوق والسفل
وكان الميل منقسما باقسام الحركة كان الميل الطبيعي اما متوجها الى جهة الفوق وهو الخفة او السفل وهو الثقل
والثقيل منه ما هو مطلق وهو الراسب تحت الاجسام باسرها وفي طباعه ان يتحرك الى غاية البعد عن المحيط
الى المركز وهو الارض ومنه ما هو مضاف وله معنيان احدهما الذي في طباعه ان يتحرك في اكثر المسافة
الممتدة بين المركز والمحيط حركة الى المركز لكنه لا يبلغ المركز والثاني الذي اذا قيس الى الارض كانت الارض سابقة
الى المركز فهو عند المركز خفيف وثقيل بالاضافة وكذا الخفيف منه مطلق وهو الذي في طباعه ان يتحرك الى غاية
البعد عن المركز وبعض طفوا ان يعف طافيا بحركته فوق الاجسام كلها وهي الاجرام العنصرية والخفيف بالاضافة
له معنيان احدهما الذي في طباعه ان يتحرك في اكثر المسافة الممتدة بين المركز والمحيط حركة الى المحيط لكنه لا يبلغ
المحيط وهو يعرض له ان يتحرك عن المحيط ولا يمكنه بالذات الكامن متضادتين خلافا لبعضهم لانهما منتهيان
الى نهاية واحدة وهذا مثل الهواء فانه يرسب في النار ويطفو على الماء والثاني الذي اذا قيس الى النار التي فيها
كانت النار سابقة الى المحيط فهو عند المحيط ثقيل وخفيف بالاضافة وهذا الوجه قريب من الاول وليس به وهذا
الاعتبار شاركت النار لكنه يختلف عنه بالاعتبار كالاول لا يريد عن المحيط ما فيه النار قال الميل الطبيعي
لا يوجد في الجسم عند كونه في الحيز الطبيعي لان الميل هو المدافعة والمدافعة يلزم الحركة لولا المانع فلو كان في الحيز
في حيزه الطبيعي مدافعة لوجب تحركه عنه لولا المانع وهو محال لان كانت المدافعة عنه والا لكان المطلوب
بالطبع مهروبا بالطبع وهو محال وان كانت اليه فهو محال لانه حاصل فيه فلو طلبه لكان طالبا لتحصيل الحاصل وهو محال
لا يقال السعي كيف فلو عن هذه المدافعة على ما ذكرتم لانه يقتضي الحصول في حقيقة المركز بل يكون ابدا خارجا منه

دوام المدافعة بالفعل حاصلة لانا نقول ما ذكرنا ان المطلوب للثقل انطباق مركز ثقله على مركز العالم ثم ذلك الثقل
ان كان ذا اجزاء بالفعل كان لكل منها حظ من الثقل لا محالة فيكون كل واحد من اجزائه طالبا للحالة المذكورة فلا
يكون الواجد لهذه الحالة الا جزء او احد من تلك الاجزاء فيكون في كل جزء غيره مدافعة موجودة بالفعل ولو كان عديم الاجزاء
فاذا انطبق مركز ثقله على مركز العالم فلا يكون الجسم ح لا يوجد فيه المدافعة لانها لو وجدت اما في كله او الجسم او
في اجزائه ولا اول محال لان كلية طالبه لتلك الحالة فيستحيل ان يوجد فيها طلب خروج عنها والثاني باطل محال لانا قد فرضنا
عدم الجزء اذا لم يكن كل جزء ليس له ميل حيث خلو الحجر عن الميل والحجر المفصول على الارض ليس ثقله لانه
لانطباق مركز العالم بل لانه لا يطلب مركزه عن مركز العالم فاذا اتصل بالارض بالفعل صار مكانه الطبيعي جزء مكان
الارض ذ قد جرى للشيخ اضطراب كلام في الشفاء في اجتماع الميلين فتارة جوزه وتارة منع فقال في بيان
وجوب السكون بين الحركتين المتضادتين ولا تصغ الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه فعل
مدافعة الى جهة وفيه بالفعل التنحي عنها ولا يظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل فيه مبدأ من شأنه
ان يحدث ذلك الميل اذا زال العائق وقال في الحركة القسرية ان الشبهة التي تعتقد في المتحرك من الحركة شيء
منه من الى السرعة مصاكات كانت تحصل على ما يماسه ويتحرك به حتى ضعفت تلك القوى عليه المثل
الطبيعي القاسر فضى المرمي نحو جهة ميله الطبيعي وقوله قوى عليه الميل الطبيعي مشعر بان الميل الطبيعي موجود
مع الميل القسري والوجه في الجمع بين كلاميه انه اراد في الاول بالميل نفس المدافعة لان قوله كيف يمكن ان يكون فيه مدافعة
الى جهة والتنحي عنها عند طلبت بيان اجتماع الميلين يدل على ان الميل المدافعة لا علتها اذ لو كان الميل عبارة
عن علة المدافعة لا يمكن له نفي ولا تنقضان المدافعة كما انه لا منافاة بين القوة الطبيعية والقوة التي هي علة
للحركة القسرية واراد في الثاني بالميل علة تلك المدافعة فاحفظ ان الضرورة قاضية بامتناع اجتماع
المدافعتين اذا كانا طبيعيين فظاهر لامتناع اقتضاء الطبيعة الواحدة المتناقضين وامتناع اجتماع طبيعتين
مختلفتين في بسيط واحد ولو كان بسيطا واحدا بها طبيعة كان في فرضها وقد علم ان المدافعة الى جهة يقتضي التوجه
اليها والمدافعة الى خلافها يقتضي التوجه الى خلافها فان من يقتضي مدافعة الى جهة السفل
وفيه نظر لان المدافعة لو لم يكن موجودة لما كانت حركة ابطا ما او فرض اسرع منه وانما الحجر المرمي ما عنده المدافعة في قربه
عليها لا يقال الميل عندكم موجود في الحجر وليس هناك مدافعة فاذن لا يلزم من عدم المدافعة عدم الميل لانا نقول
بل المدافعة موجودة في ذلك لانه لو كان في ذلك الحجر حسامة او ايدي بين ذلك الحسم لاحسن فجوز الاجتماع بان
الحجر المرمي نحو واحد في مسافة واحدة في يوم واحد يختلفان في السرعة والبطء اذا اختلفا في المقدار ولا سبب
لاختلافها الا كثرة الثقل في الكبر وقلته في الصغر واجيب بامكان الاستناد لاختلاف الى الطبيعي فان الطبيعي
المبرد

سارية في الجسم منقسمة بانقسامه فحجر الصغير اقل من الكبير ومعوقة للحركة القسرية وكان الاكبر ابطأ قال المحقق
لما كان الميل هو السبب القريب للحركة وكان من الممتنع ان يتحرك الجسم الى جهتين مختلفتين بالذات لامتناع كون حركة واحدة منهما الى
المقصد غير مقصد اخر ويلزم عدم التوجه الى غير ذلك المقصد والحركتان المختلفتان معا لان منهما التوجه و
عدمه الى كل واحد من المقصدين معا ولا يمتنع ان يكون للشيء شيء وعدمه معا كان من الممتنع وجود ميلين
مختلفين في جسم واحد بالفعل بل لا يجوز اجتماع حركتين في جسم واحد احدهما بالذات والاخرى بالعرض كالمتحرك
في السفينة كما السفينة بالذات وبعجه لا يجد كذا او جد ميلان احدهما ذاتي والاخر عرضي كحجر حمله انسان يمشي
فانه يثقل وهو ميل بالذات ويتحرك بالتحريك الى العوض فاذا طرأ على جسم ذي ميل طبيعي بالفعل ميل
قسري يقاوم القاسر الطبيعة فان غلب القاسر حدث ميل قسري ويبطل الطبيعي واخذ الموانع الخارجية والطبيعة
معا في افنائه قليلا قليلا ويقوى الطبيعة بحسب ذلك وياخذ الميل القسري في الانتقاص وقوة الطبيعة في
الازدياد الى ان تقاوم الطبيعة الباقي من الميل القسري فيسبق الجسم عديم الميل ثم تحدث الطبيعة ميلها مشوبا باثار
الضعف العارضة فيها وشدة الميل نحو زوال الضعف ويكون حكمها حكم الممتزجين فان الماء الحار لا يجتمع فيه حرارة و
برودة معا بل يكون متكيفا بكيفية متوسطة بين الحرارة الغريبة والبرودة الذاتية فان اميل الى هذه وسمي
حارا وان اميل الى تلك فسمي باردا وان متوسطة بينهما ولا يسمى باسميهما وذلك بحسب تفاعل الحرارة القاسرة
والطبيعة المبردة كذا الميلان لا يجتمعان في الجسم على حد الصرافة بل يكون ابدا ذا حال بين الميل القسري الشديد
والطبيعي الشديد فان سمي بالميل المنسوب الى القسر وان مال الى المنسوب الى الطبع وان لم يعدهما معا وذلك بحسب
تفاعل الميل القسري والطبيعي كما كان ميل الطبيعة الثابتة عند وجود العوض الذي هو البرودة حيث وجد
عند وجود ما تضاده كالحرارة افنائه وعند الخلو منها الى البرودة كذا ميل الطبيعة في الجسم ما دام معا
لحيزه عند وجود الميل المنبعث عنها حيث وجود ميل عن سلفه افنا وعند خلو الجسم عن الميل الحاد
الميل الطبيعي وفيه نظر لانه ان عني بالسبب القريب السبب التام منعنا كون الميل كذلك وكيف للحركة اسباب مادية
غائية فاعلة وان عني به مطلق السبب القريب لا نسلم ان مع وجوده على احدى جهتيه كل ما يلزم من
وجود هذا السبب وجود مسببه فلا يلزم من اجتماع الميلين اجتماع الحركتين ايضا وانما يمنع عدم اجتماع الحركتين فان الحركات
المركبة انما يحصل باجتماع حركتين فان اختلفت الجهتان حصلت سرعة منهما زائدة على البسيط وان تضادتا
حالت وبان في السرعة والبطء حصل للمتحرك حركة وكم وكيف فان عند اصحاب المنطق في مجموعها ولم
اختلفا حصل حركة كمتحرك المقصدين نعم الحركتان الذاتية لا يمكن اجتماعهما كما ذكر ح في اجتماع الميلين مع اتحاد
الجهة اعلم ان الطبيعي اذا كانت خالية عن المعاوق الداخل والخارج وكان لها اثر قابل للشدة والضعف فانها توجد

ذلك الاثر اشد مما يكون واقصى الممكن وذلك محال واذا الفرق فنقول اذا اقتضت الطبيعة ميلا الى جهة ولا عائق
اصلا ولا مانع من الموانع الخارجة والداخلة عن مقتضى صورتها النوعية وكالعناصر لو قدر باختلال العالم لم يكن
لم يحصل لها ميل اخر غير ذلك الميل لانه لا يوجد … الطبيعة كل الممكن وبلغت الغاية التي هي
الطرف الاشد لكن قد اعترض هنا باعتراض قوي وهو ان كل نوع من مراتب الاشد والاضعف يحتمل ان
تكون فوقه من تلك المراتب اضعف منه او اشد في النوعية … الطبيعة … تلك المراتب ولا …
ما في الانواع وظاهر انه كذلك لان تلك الانواع متضادة متعاندة … جنس اخر مع …
والضعف والطبيعة الواحدة بالشخص يحتمل ان تعدد مقتضاها بالشخص فضلا عن تعدده بالنوع فلا يلزم
بعض اقصى الممكن وهو الطرف لكنا نقول هذا الفرض الذي ذكرتم غير ممكن عندكم لان تلك الحركة اذا
حلت عن الموانع الخارجة والداخلة وجب ان يقع لا في زمان والا لو وجدت في زمان امكن فرض وقوع تلك
الحركة من تلك المبادي … في نصف ذلك الزمان فتكون … اسرع مما فرض انه البالغ في النهاية في السرعة وهو
محال ووقوع الحركة لا في زمان ممتنع محال عندكم اما اذا كان الجسم معارضا بما يوجبه ميل الى العادي فان الهوا
تقاومه وتحصل له باعتبار تلك المقاومة فتور وبطؤ فامكن ان يحصل مع ذلك الميل الطبيعي ميل اخر
غريب ويكون الحركة عنده ذلك اسرع مما وجد عن الميل الطبيعي وحده كما اذا دفعنا الحجر الى اسفل دفعا وما
حركة يكون اسرع مما لو تحرك بطبعه لا غير ط في اثبات الميل اعلم ان الجسم القابل للحركة القسرية لا يخلو عن مبدا ميل
بالطبع وبالجملة فان الجسم الخالي عن الميل لا يمكن ان يتحرك بالقسر لان الجسم اذا فرضناه خاليا عن المعاوق الطبيعي وحرك القاسر
مسافة ما في زمان ما وفرضناه ممنوا بالعائق الطبيعي محركا تلك المسافة بعينها عن ذلك المحرك بعينه فانه يحركها
لا محالة في زمان اطول لامتناع ان يكون الحركة مع المعاوق كهي لا مع المعاوق ثم لنفرض ذلك المحرك يحرك تلك المسافة
عن ذلك المحرك بمعاوقة اقل من المعاوقة الاولى على نسبة الزمانين فانه يقطعها لا محالة في زمان مساو لزمان عدم
المعاوقة وذلك يستلزم تساوي الحركة مع العائق والحركة لا معه الا ان يحصل حركة عدم المعاوقة لا في زمان بل في
آن وهو محال ي اعلم ان الحركة لا بد لها من كيفية ما هي سرعة او بطؤ لا يوجد عند الحكماء منفكة عنهما والحركة
… عن … والعلة … حالها من السرعة والبطؤ المتخيلة … بحسب
الملائمة وينبعث عنها الميل بحسبها ومن الميل يحصل الحركة السريعة او البطيئة واما عن …
وهي … طبعه … الى … حالها لكن اذا لا شعور فيها بالملائمة وغيرها بحسب
… يحصل في غير زمان لو امكن واذا لم يمكن فلا بد لها من امر يحدد لها ميلا … وحالا
… ولا يتصور ذلك الا عند تعاوق … الحركة وعن … عنها لان الطبيعة لا …

كالحركات الفلكية حيث لا عائق لها

من جهة … والقسر اذا فرض على اتم ما يمكن لم يكن لا محالة تفاوت والميل في ذاته مختلف
فالتفاوت الذي يستتبعه الميل وما يتبعه من الحد المذكور من السرعة والبطؤ يكون لشي اخر اما خارج عن المحرك او غير
خارج عنه وهو الجسم العائق فالخارج اختلاف ما يحرك فيه كالهواء والماء في غلظ الحاصل في مسافة المتحرك
المعاوق … الحركة او شدتها وعن الخارج فانه لا يمكن ان تعاوق الحركة الطبيعية لان ذات الشي لا يمكن ان يقتضي
شيئا ويقتضي ما يعوقه عن اقتضائه ذلك بل انما يتصور المعاوقة هنا في الحركة القسرية وهو اما الطبيعة او
النفس اللتان هما مبدا الميل الطبيعي فاذن يلزم من ارتفاع هذين المعاوقين اعني الخارج والداخل ارتفاع
السرعة والبطؤ عن الحركة ويلزم منه انتفاء الحركة وقد يستدل الحكماء بما قرروه ان الحركة بناء على امتناع عدم
معاوق خارج فيبطل امتناع وجود الخلاء وبناء على وجوب وجود معاوق داخل فاثبتوا مبدا ميل
طبيعي في الاجسام المتحركة التي تتحرك قسرا ووجه الاستدلال في المسئلتين واحد وهو ان اختلاف المعاوقة لما كان
مقتضيا لاختلاف السرعة والبطؤ كانت المعاوقة القليلة بازاء السرعة والكثيرة بازاء البطؤ وكانت نسبة المعاوقة في
المعاوقة في القلة والكثرة كنسبة المسافة الى المسافة منهما على التكافؤ في القلة في احدهما بازاء الكثرة في الاخرى
وكنسبة الزمان الى الزمان على التساوي اعني القلة بازاء القلة والكثرة بازاء الكثرة واذا ثبت هذا فلنفرض متحركا
عدم المعاوقة قد يقطع مسافة ما في زمان واخر مع معاوقة ما فيقطعها ويكون لا محالة في زمان اكثر
وثالثا مع معاوقة اقل من الاول على نسبة الزمانين فانه يقطعها في زمان مساو لزمان عدم المعاوقة ويلزم من
ذلك الخلو تساوي وجود المعاوقة وعدمها وهو محال … الاستدلال بهذا في الخلاء واثبات الميل اما مفصلا
اعترض بان نسبة اثر المؤثر الضعيف الى اثر القوي ربما لا يكون كنسبتها ولا يكون … فوق الحجر … والموثر
انما يحصل عند اجتماع الاجزاء ولا يتوزع عليها بل يعدم عند التجزية … فان دل ذلك على … الحركة القسرية
الى معاوق … على احتياج الطبيعة … وهو انا نفرض الجسم يتحرك بطبعه مسافة ما من غير معاوقة خارجة
ولا داخلة ثم نفرضه يتحرك بطبعه مع معاوقة ما تلك المسافة بعينها فانه يتحركها في زمان اطول ثم نفرضه يتحرك بطبعه
مع معاوق اقل من الاول بنسبة الزمانين فيكون حركته مع المعاوقة القليلة كحركته مع عدم المعاوقة فيلزم ان يكون في الاجسام
الطبيعية … حكم معاوقة القوام كما قلنا …
كافية في القسر وانه يلزم ما ذكرتم … معاوق لها … في الجميع اجاب …
الجسمانية … في مواد … والكل … كالصور والطبايع ومنها ما كل
في … الجملة كالقوى الحيوانية فان … الحيوان لا … الصنف
الاول والاعتراض بالمنع عن … خارج … في النوع المذكور

عدم الموانع الخارجة واما الحركة الطبيعية فقد حكمنا باحتياجها الى معاوق ولا يلزم من الحجر المذكور لم يكن
المعاوق داخل الجسم بل هو … في الطبيعة كامر فهو هنا امر خارجه فاذن معاوقة القوام كافية هاهنا
واما القسرية فلا لان الحجر بعينها قائمة مع فرض التساوي في القوام واما الفلكيات فلا يلزم هاهنا ذلك لما بينا
من الخرق وفيه نظر لانا نسلم ان … القوام المحل لكن … عدم بقاء الصورة النوعية زمانا …
تكيف بكيفية … ولا يمكن هذا الشرط في هذه الصورة لانه مناف للغرض الذي هو القسمة واحتياج الطبيعة
الى المعاوق الذي هو الملاء … في الملاء والخلاء لو فرض الحركة … مع
العائق … ولم يظهر الفرق … في الفلك ولعلم ان الاشكال الوارد في الخلاء وارد هاهنا وهو
ان يقال ان الحركة بنفسها تستدعي زمانا … المعاوقة زمانا … واجب المعاوقة …
فاذن زمان … الحركة … الاحوال … زمان المعاوقة … قلتها وكثرتها …
زمان الحركة بعد انضياف … ذلك … عن ذلك الخلو … وجوابه ما تقدم
الا … يج لما كان الميل هو المحرك للجسم الى … الجهة … كان علة للايصال ومحال
ان يكون الموصل بعينه هو المانع … الموصل … الحصول عند وجود الوصول لوجوب وجود العلة عند
وجود معلولها … لما كان … الحصول عند الوصول الى الجهة … والوصول الى حد …
… في الان فاذن لا بد من حصول الميل في الان … لا في زمان وفيه نظر لانا نمنع كونه
علة … للايصال بل … كالحركة ولانه قابل للشدة والضعف … الحركة …
الحركة يا من المعلوم ان الميل يقبل الشدة والضعف فانا نحس بما هو شديد وضعيف وكل …
الى شي فلا بد … المعاند فان كان في الغاية فهما الضدان والا فهما متوسطان …
فلا يمتنع وجود … وفيه نظر لانه لا يلزم … واشتهر ان الميل الطبيعي
يخالف الميل القسري في الشدة والضعف لان الميل الطبيعي يشتد على القرب من المطلوب والقسري يضعف عنده ويشتد في
الوسط لان الطبيعة اذا خلت عن الضد … ذلك الميل الذي … الميل …
فلان الحركة تقوى وتشتد لان ما تثيره الطبيعة … اضعف … وبعضد …
… المعاوق … لانه في المسافة الطويلة اشد منه في القصيرة واذا اضعف المعاوق اشتد الاثر …
اما القسري فلان الميل القسري معاوق للطبيعة والمصاكات …
ضعف الميل القسري … الطبيعة … يسيرا يسيرا
حتى يعدم بالكلية لكنه في الوسط اشد لان … في المسافة الممنوة بالعائق … مصاكة بالعائق

… والقسر … في
الضعف الا ان اللطيف … بالسحق يكون … على المرمى الذي … بالضعف
ما دام في الجو … فاذا … على الجو واستحكم ضعف القسر …
… واما الوصول … الى الحد القريب يكون
ضعيفا وكذا في البعيد واما المتوسط منها فان تاثيره فيه يكون قويا جدا وذلك لكون الميل القسري في
الوسط وفيه نظر فان الطبيعة اذا اقتضت ميلا الى جهة لم تقتض ميلا اخر … الى تلك الجهة بعينها
لاستحالة اجتماع الامثال ثم يجوز ان يكون ذلك الميل اقوى واشد … الشدة … الميل
… الوجهين والجسم اذا تحرك في مسافة ممنوة بالعائق … يكون العائق … المسافة
… لكن المساواة غير واجبة ولا … والضعف
لذات … البعد والغلظ …
… المنع وعدمه … باعتبار الوجه …
… القسرية … غير معلوم … المذكور …
… الحركة … المركز … بالذات …
[illegible]
… المفارق …
لهذا … والبرودة … ولوضح ما ذكره …
والبرودة … الكيفيات … ابواب … الاول في
المبصرات … في اعداد المبصرات اما بالذات … بالوضع ونحو المبصر بالعرض
هو الذي لا يبصر بالحس … بالمبصر بالحس …
الشخص وليس كونه …
المبصر بالذات …
… والحجم والبعد والوضع والشكل والتفرق
والاتصال والعدد والحركة والسكون والملاسة والخشونة والشفيف والكثافة والظل والحسن والقبح
والمشابهة والاختلاف … وهذه امور … راجعة اليها كالترتب الداخل تحت الوضع و
الكتابة وغيرها من النقوش الداخلة تحت … والشكل … والانحناء والتحدب

والتعود التي هي من السكك والكثرة والقلة الداخلة في العدد بوجه ما والتساوي والتفاضل الداخلين
تحت التناسب والاتصال والانفصال الداخلين تحت الكم والضحك والبكاء الداخلين تحت الشكل والحركة والبشر والطلاقة
والعبوس والتقطيب الداخلة تحت الشكل ذاتي الكيفية كالرطوبة واليبوسة فان البصر انما ادرك
الرطوبة من السيلان واليبس من التماسك والشي اذا لم يكن الشي مبصرا الا بشرط ابصار غيره كان لا يكون
مبصرا لانه لا يكون مبصرا بالانفراد وعند هذا نظهر ان كل ما كان لو محسوس هو ما لا يمكن بحيث يحصل
منه عند الحس اثر او لا يحصل فان لم يحصل فهو المحسوس بالعرض المسئلة الثانية في احكام
المبصرات الحقيقية واحكامها وهي وا قد عرفت ان المبصر بالذات الاول هو الضوء واللون وهل
يرى الواحد منهما منفردا فيه نظر اقربه العدم ب لا شك ان بعض هذه المبصرات متميز عن
بعض اما في الجنس كالضوء واللون او في النوع كالسواد والبياض او في الشدة والضعف كبياض
الثلج والعاج وهذا التميز يدرك بالقوة العقلية لا بالحس ج قيل ادراك اللون بما هو لون اقدم من ادراك
اللون المخصوص ومن امتيازه عن غيره اما الاقدمية في الادراك فلان الاعم اعرف ولان الجسم الملون
بالالوان المظلمة كالكحلي وكالغبرا اذا وضع في موضع مظلم ادرك البصر لذلك الجسم لونا ولم يتميز له ما
ذلك اللون واذا لم يكن ذلك الموضع شديد الظلمة يرى ذلك اللون المخصوص فعلمنا ان ادراك اللون بما هو لون اقدم
من ادراك اللون المخصوص واما الامتياز فلان امتيازه عن غيره حكم يدركه العقل بعد ابصار ذلك
اللون المخصوص فكيف متأخر عنه وفيه نظر لان الادراك ان عنينا به الابصار فلا نسلم لا استناد الا الى الجزئي
الشخصي دون الاعم فلا يمكن ان يكون الاعم اعرف عنده وان اردنا به التعقل منعنا اقدمية الاعم
الا لانا انما نعقل بواسطة الاحساس بالجزئي فينتزع النفس منه امرا كليا فالجزئي سابق
عند النفس من الكلي والاخرون يشبه انما ادرك البصر لونا جزئيا مخصوصا بجسم ذي وضع مخصوص ولكن
النفس لم تدرك التمييز حيث لم يتادّ من المبصر القدر الذي به يحصل التمييز على التمام د قيل اللون الخاص
انما يدركه المدرك في زمان فان الدائرة اذا خرج من مركزها الى المحيط خطوط كثيرة بالوان مختلفة ثم
اديرت بسرعة شديدة فان الناظر اليها في تلك الحالة يدرك لها لونا واحدا كأنه لون جميع الوان الخطوط
وكأنه يكون لونا مركبا من جميع الالوان وما ذاك الا لان كل نقطة منها لا تثبت في موضع واحد زمانا محسوسا
فلا جرم لا يقع الاحساس بها في مواضعها خاصة بل يختلط تلك الالوان ولو لم يكن الزمان المعتبر معتبرا
في الابصار لم يكن الامر كذلك وقيل ادراك ما هو لون والضوء بما هو ضوء لا يكون الا في زمان لانه اذا
فتحت العين فانا نرى الضوء في الآن الذي بعده او زمان فيه وهو محال لانه في الآن الاول

الساتر الاعم الخط والنقطة فيها لا لقبلان الضوء او ان قبلاه لكن الضوء واللون المحسوس بهما غير
محسوس وانما يراه في زمان يتحركهما وذلك يوجب ما ذكرناه ه ان القوة الباصرة تتعلق بالشخص من حيث انه هو
لا بالماهية الكلية وجعل عليه انا اذا ابصرنا شيئين متساويين مطلقا فانه يشتبه احدهما بالآخر والاشتباه
انما يكون بعدم الشعور بما به يخالف احدهما الآخر لكن كل واحد منهما ذو وضع خاص من حيث هو هو فلو كانت
الباصرة متعلقة به من حيث هو لما وقع الاشتباه لوجوب الشعور بالامتياز والتالي باطل فالمقدم مثله
وفيه نظر لان المميز ليس هو القوة العقلية لا البصر ولما ادى البصر صورتين متساويتين عجزت القوة
العقلية عن التمييز بينهما الا ان البصر يتعلق بامر كلي لانه انما يتعلق بكل ذي وضع و قيل الاطراف في هي
النقطة والخط والسطح غير مرئية لانا ندرك التفرقة بالحس بين العظم والصغر وما ذاك الا للاحساس
بان سطح احدهما اعظم من سطح الآخر ولكن لا احساس بهما سوى ما الاحساس بالضوء واللون اولا ولهذا
فانا لا نرى منه الاشياء في الاعم الشعاع ففيه نظر فان الحس لا يدرك ان احدهما اعظم فان ذلك
من احكام العقل من الكم وحده لا لكم ز يرى بها المسئلة الثانية في المبصرات عن الجسمية قيل
لا شيء من غير الملونة اعني الضوء واللون والطرف بمرئية اما المقدار فلان المحسوس لنا من الجسم اما السطح الواحد
او السطوح المحيطة به واما المقدار الذي هو حشو ما بين السطوح فلا شك انه غير مرئي واعلم ان الحس
لا يدل على كونه مجوفا او مصمتا واما البعد فكذلك الضا لانا جازمين بين العين جسما ملونا
مسدل ابو خط شعاعي ليا عدها العرف بناء عدمها ولهذا لا نسبيات بين الطرف في الكواكب
المتباعد لم يحس بتباعدها ولو نظر الى جدارين متساويين بعيدين عنا فلم نشعر بما بينهما من الاجسام
الملونة فانا لا نحس بما احدهما اعم الآخر واما الوضع والانفصال فيعرضهما الشكل والشكل واخلاق الوضع و
التفرق فلا لا شعور لنا بها الا بعد اختلاف اوضاع الجسم المتحرك من الاجسام الملونة فان لم يوجد
ذلك لم يحصل الشعور بها فانا قد نجد في سفينة تجري على وجه الماء بسرعة حركة ولسنا نجد الجدار يخاع في
الحنادق حركة مضطربة مترادفة كلما تحرك على نهج واحد فان تلك الحركة مع كونها في غاية السرعة لا
تكون محسوسة حتى ان الساكن في السفينة يتوهم انها ساكنة فكيف يكون الحركة محسوسة بالبصر والسكون امر عدمي وانما
يشعر به الشعور بثبات الوضع الواحد وبينه لم يكن ادراك الحركة والسكون الانسانيا بل مستفادا بالعقل
لان الجسم المتحرك لا يدل بحال بنسبته الى اجسام اخرى مثلا ان البصر قرب من جسم كان بعيدا عنه بالعكس
او يصير مفارقا لما كان ملاقيا له او بالعكس فاذا حصل الاحساس باختلاف نسبة ذلك الجسم من الاجسام
الاخر حصل الشعور بكونه متحركا اذ لولم يتحرك لم يحصل التغير وبهذا ان راكب السفينة لم يشعر باختلاف

او صفاء النفس ونسبتها مع الامور الخارجة لم يشعر بالحركة فادراك الحركة والسكون ادراك ذهني
ومعاونة احوال ذهنية والملاسة والخشونة داخلتان في الاتصال والوضع والتخلخل و
الكثافة فليسا مدركين بالحس بل الشعور بهما استدلالي لان الجسم ان لم يحجب ابصارنا عما وراءه كان شفافا
والا فهو كثيف والظل بالحقيقة ضوء ناقص وذلك النقصان عدمي او هما ضدان كالنور والظلمة
والظلمة عدمية ما الحسن والقبح حالتان حاصلتان من تركيب اللون والشكل فتكون الحكم فيهما للحكم في الشكل
والتشابه والاختلاف في المدرك للبصر من الجسم ذي الالوان المختلفة ذات كل واحد منها فاما كونه
كثيرا احدهما الى اثنين لا الافراد بينهما فانما يشعر به القوة العقلية والكتابة المرئية منهما لون كل واحد
من الحروف وطوله وعرضه والتمييز بينها وتمايز بعضها الى البعض مستند الى العقل الباب
الثاني اللون وفيه مسائل المسئلة الاولى في وجوده اعلم انا قد بينا ان الامور المحسوسة
لا يمكن ان ينازع في وجودها بحجة او برهان ومعلوم ان الفرق بين اللون باق اعم متصورا
بتصور ان السواد كيفية قابضة للبصر والبياض كيفية مفرقة له فيحصل بذلك التمييز
فهو حق ظاهر لم يرتفع ولان العقلاء مع كثرتهم وتدقيقهم لم يشكوا في السواد
والبياض ولا هو هوان في الرق بينهما ولا في وجودهما الى غير احدهما فانه البصر
ولكنه لا نزاع فيه حصل من يوهم لم يثبت ذلك الابهة عنه في الخلط فالسواد يوجب
السواد والبياض استوى احوالهما فلزم على كل واحد من بعد التوهم بالآخر وعلى الثاني
الدور المسئلة الثانية في اثبات الالوان ذهب جماعة من قدماء الحكماء الى
انه لا حقيقة للالوان بل البياض انما يحصل من مخالطة الهواء الاجسام الشفافة
المتصغرة جدا والسواد فانما يحصل في عمق الجسم لعدم الضوء والاشفاف
فيه فلما لم ينفذ الضوء في عمقه ولا الاشفاف تخيل الكون بها كون اما هو السواد
وليس كذلك ومن هؤلاء من جعل الماء سببا للسواد وما من اذا شاهدنا
الثياب مبتلة شاهدناها مائلة الى السواد والنقص فلان الماء يخرج الهواء
ولما يشف فالماء كالشفاف الهواء بنفوذ الضوء الى السطوح فلا جرم يرى
السطوح مظلمة وذلك سبب السواد واحتج في البياض بان زبد الماء ابيض في الكثيب
لبياضه الا في خلط الهواء لاجزاء الشفافة الصغيرة جدا وكذا الثلج ابيض لان فيه اجزاء جمدية

شفافة خالطها الهواء ونفذ فيها الضوء والبلور المسحوق والزجاج الصافي المسحوق يرى ابيض لا بسبب الا لما ذكرنا
فاما نعلم ان اجزاء الهواء الخالطة عند الاجسام لم يتصل بعضها بعض حتى يظل حصل بها كون الا بضاء الشفاف كالبلور
اذا كان كثير الحجم والشي ردي ذلك الوضع منه ابيض وكذا الناطف يبيض لاختلاط الهواء مع الاجزاء الشفافة
الذي في طبعه بهز ونحن نقول انا مسلم كون السواد لونا حقيقيا ومنهم من ذلك في البياض وفرق بينهما بان السواد
لا يسلخ واما الابيض فانه قابل لجميع الالوان والقابل لجميع الالوان يجب ان يكون عاريا عن كلها والشي في الشعاعلم
في موضع منه ان البياض المحسوس قد يكون على الوجه الذي ذكره وفي موضع آخر انه لم يعلم هل يحدث البياض على غير
ذلك الوجه ام لا وقال في موضع آخر منه وان كان قد يكون على ذلك الوجه لكنا نعلم ان البياض يكون حقيقيا
قائما بالجسم واستدل عليه بوجوه الاول ا البيض اذا شوي يصير باطنه الشفاف ابيض وليس ذلك الا لكون ذلك بسبب
ان النار احدثت تخلخلا او حدث فيه هوائية لانه يصير بعد الطبخ انقل وذلك لمفارقة الهوائية لانه لو دخلته
وتحقيقه كان خفيفا لا انقلا داخل ما يسمى ب الدواء المسمى بلبن العذرا الكثير من خل طبخ فيه المرداسنج
حتى انحل فيه ثم نصفى حتى يبقى الخل في غاية الاشفاف ثم اذا احلط بماء طبخ فيه القلي وصفي في الغاية حتى يصير
الدمع فانه ان وقع التقصير في شيء من ذلك لم يتم المزاج المطلوب فكما يختلط هذان الماءان ينعقد فيه
المحلول الشفاف المركب ويصير في غاية البياض كاللبن الرائب ثم يجف وليس ذلك لانه كان شفافا
فاندق ودخل الهواء فيه فان ذلك كان موجودا اصلا في الخل ولان تلك الاجزاء المتفرقة تعاد
حتى انعكس ضوء بعضها الى البعض فان حقيقة الثقل اولى بالتفرقة بل ذلك على سبيل الاستحالة ولان
الاجزاء الهوائية خالطت الاجزاء المائية لانه بعد الابيضاض يصير ثقيلا للحجم وذلك يدل على غلبة الارضية
بعد الابيضاض على ما قلنا ج الجسم اذا اخذ في الانتقال من البياض الى السواد سلك احد الطرق الثلاثة ا
الطريق الساذج وهو ان ياخذ الى الغبرة ثم الى العودية ثم الى السواد وكانه في اول الامر ياخذ من سواد
ضعيف ولا يزال يشتد حتى ينتهي الى الغاية ب ان ياخذ الى الحمرة ثم الى القتمة ثم الى السواد ج ان ياخذ الى
الخضرة ثم الى النيلية ثم الى السواد وانما تختلف هذه الطرق لاختلاف ما تركبت عنه الالوان فان لم يكن
الا البياض والسواد وليس للبياض حقيقة الا مخالطة الضوء للاجزاء الشفافة لم يكن في تركيب السواد والبياض
الا الاخذ في طريق واحد وهو ازدياد الاجزاء المشفة ولا يقع الاختلاف فيه الا بحسب النقص و
الاشتداد ولم يكن الطرق مختلفة د اذا انعكس الضوء من جسم اسود الى جسم لم يسود المنعكس اليه فلو كان
اختلاف الالوان بسبب اختلاط الشفاف بالمظلم والانعكاس انما يحصل من الشفاف للاغرلام
الاسود وجب ان لا يعكس من الاحمر ولا الاخضر الا عن الاجزاء الشفافة التي فيها وهي الاجزاء البيض لا غير وكان

يجب ان لا ينعكس الا البياض ولا ينعكس من الاجزاء السوداء التي فيه الا الحمرة والخضرة شيء فكان يجب ان لا يصير
المنعكس اليه احمر او اخضر وهذه الوجوه كلها لا تفيد اليقين اما انّا نقول لم لا يجوز ان يكون اختلاط الهواء
بالجسم الشفاف سببا لان يحس منه بالبياض وان لم يكن كيفية قائمة بالجسم فلم لا يجوز ان يكون في البيض
المسلوق يحس منه بالبياض وان لم يكن فيه كيفية قائمة به وقوله لم يوجد فيه اختلاط الهواء بالشفاف فيكون البياض
كيفية قائمة به حقيقية ليس بلازم لان الاختلاط سبب خاص في احساس البصر من الجسم بكيفية البياض ولم لا يكون تلك
الكيفية موجودة حقيقية ولا يلزم من نفي هذا السبب انتفاء الحكم الا اذا بيّنتم انتفاء سائر الاسباب ولم تقيموا عليه شبهة
فضلا عن حجة فلم لا يجوز ان يكون هناك سبب آخر او اسباب لا نعرفها تقتضي الاحساس بكيفية البياض في البيض
المسلوق ولا يكون كيفية حقيقية قائمة به وبالجملة اذا جوزنا ان نبصر شيئا لا وجود له لم يبق الاستدلال
بالابصار على الوجود في غير ذلك الموضع موثوقا به ولا يمكننا الاستدلال بعدم السبب الواحد على عدم هذا الابصار
الكاذب لان الحكم لا يزول بزوال العلة الواحدة اذا استند الى غيرها وكذا الكلام على ب وج فانه يحتمل
وجود امور مجهولة لاجلها نحس بالكيفيات ولئن سلمنا وجود الجسم كالجبل ذلك في الماء الواحد وكذا البحث
على د قوله البياض انما يتكون من تعاكس الضوء من سطوح اجسام مشفة والجمد والزجاج مشفان وباعتبار اشفافهما
كان لهما ضوء فمتى كان ذا سطح واحد لم يكن تعاكس الضوء منهما اما اذا حصل فيهما سطوح متعددة اما
بالكسر او شبهه تعاكس الضوء من بعضها الى البعض فحدث البياض ولئن لم يكن فيهما ما يوجب التراكيب بعضها
ببعض فهي كل واحد من اجزائها شيء ما فان اللون يعدم السطوح المختلفة في ذلك الواحد واذا فرض
منها ما يوجب التراكيب بعضها ببعض صار جسما واحدا ابيض كما في بياض البيض المسلوق فانه قبل السلق
كان له ضوء ولم يكن فيه فاصل ضوء كما في الماء وبعد السلق تعاكس الضوء في ذي الضوء فانه يحدث البياض
واما اذا كان ما يعاكس سطح واحد كان له ضوء ولم يكن فيه فاصل ضوء فلم يكن فيه تعاكس اما اذا تزايد او انجمد
اصبح فيه الامران وحدث البياض وفي بياض البيض المسلوق ما اوجب فيه من ذلك الاشراق والتماسك
فصار جسما واحدا اشف ولم يكن الا بعض اجزاء البعض فلا يظهر للمتأمل فيه سوى الجزء الواحد كما
في الثلج والزجاج وهذا غير دافع للسؤال كالعدم والذي ذكره لا امنعه لكن يدعي ان البياض قد يحصل على
وجه آخر وهو الذي ذكرته فلا طريق لنا الى الجزم بان بياض الناطف لمخالطة الهواء وكذا ابيضاض
الجص ليس لما افاده الطبخ من التخلخل وسهولة التفرق والا كان السحق التام يفعل ذلك فعل
الطبخ في الجص والنورة بل السبب فيه ان الطبخ يفيده مزاجا يوجب ذلك الابيضاض وقوله الاسود
غير قابل للبياض ان عنى به على سبيل الاستحالة فمبطل بالشيب والشباب وان عنى به على سبيل التقشر فاصل

ان يكون ذلك الصبغ المسود لا بد وان يكون منه فرق فانه محال وبعضهم قال ان السواد يحصل من اندماج اجزاء
الاجسام الكثيفة بعضها في بعض فان الزاج في غاية التفرق وكذا العفص في غاية العفص وليس منهما
باسود فاذا امتزجا نفذ الزاج في مسام العفص العفوصة وقبضه العفص تفرق ما نفذ وبعضها في بعض
وحصل السواد واما المبيضات فانها تفرق وتفتح ولهذا لا يمكنها النفوذ في الاسود على ان اصحاب الاكسير
يبيضون نحاسا كثيرا برصاص مكلس وزرنيخ مصعّد وهذا استطراد فلنرجع الى هذا الباب المسئلة
الثالثة في الالوان المتوسطة ذهب جماعة من قدماء الحكماء الى ان اللون الحقيقي ليس الا السواد والبياض وما عداهما يحصل
من تركيبهما لانهما الطرفان اللذان في غاية التباعد وهما كيفيتان حقيقيتان والضوء كيفية حقيقية
زائدة عليهما فالسواد والبياض اذا اختلطا وحدهما حصلت الغبرة وهل هي لون ام لا وبتقدير كونه
لونا فهل هو خالص ام لا والحق في الاول ان نقول انها لون لانا ندرك الجسم منها على هيئة مخالفة
لغيرها من الهيئات فاما ان يكون المرجع بها الى ذات الجسم وهو باطل والا لكان اغبر حال كونه اسود او ابيض
لان ذاته موجودة حال كونه اسود وابيض وايضا كان يدرك الغبرة باللمس كما يدرك الجسم به وهو محال او
يكون المرجع بها الى عدم اللون وهو محال لان العدم لا يحس والغبرة محسوسة معتبرة في الابصار مع سائر
الالوان واما الثاني فهو احتمال لان الجص والرماد اذا سحقا حصلت الغبرة من امتزاجهما لكن من هذا
السبب لا يقتضي الانحصار فيه كما في البياض والسواد حيث حصلا باسباب خاصة مع انهما كيفيتان حقيقيتان
في انفسهما سلمنا ولو خالط السواد ضوء كان مثل الغمامة التي تشرق عليها الشمس ومثل الدخان
الاسود في لطافته النار فان غلب السواد حصلت الحمرة وان اشتدت الغلبة حصلت القتمة وان غلب الضوء
حصلت الصفرة ثم الغبرة ان خالطها سواد مشرق حصلت الخضرة ثم الخضرة ان انضم اليها سواد
حصلت الكراثية الشديدة وان انضم اليها بياض حصلت الزنجارية ثم الكراثية ان اختلط بها سواد وقليل
حمرة حصلت النيلية ثم النيلية ان اختلط بها حمرة كانت ارجوانية وعلى هذا القياس ومنهم من زعم ان
الالوان الحقيقية خمسة السواد والبياض والحمرة والصفرة والخضرة وهو مذهب المتكلمين وجعلوا البواقي
مركبة منها وجعل الكعبي الغبرة لونا سادسا وجوز كونها مركبة كما تقدم ولا شك في ان الاجسام
الملونة بهذه الالوان الخمسة اذا سحقت جدا ثم خلطت فانه يظهر منها بحسب مقادير المختلطات الوان مختلفة
فمن المحتمل ان يكون سائر الالوان حاصلا على هذا الوجه لكن البصر لا يميز بين الاجزاء فيظنها الوانا مفردة ويحتمل
ان يكون كل واحد منها او بعضها الوانا مفردة حقيقية وقد جوز الجبائيان وجود الزائد عليها في قدرة الله
تعالى واما طبائع الالوان فهل هي متناهية او غير متناهية فذلك مشكوك فيه وقد احتج المتكلمون

وقد ذهب بعضهم الى انها غير متناهية لو وجدت كالالوان والاخرون الى انها متناهية كالمزيد عليه وكلاهما
ضعيفان المسئلة الرابعة في سبب شدة اللون وضعفه ذكر الشيخ في الشفاء ان لذلك اسبابا احدها متفق
عليه واثنان مختلف فيهما اما المتفق عليه فهو اختلاط الاجزاء السود بالاجزاء البيض اختلاطا لا يتميز في الحس
بعضها عن بعض فيرى هذا الابيض اقل ابيضاضا من الابيض الذي لا يكون كذلك ولما كانت مراتب هذا الاختلاط
كثيرة كانت مراتب قوة البياض وضعفه كثيرة وبعض الناس جوز ان يجتمع السواد والبياض في جسم واحد ويدرك
عليهما النوع وهو باطل لان السواد والبياض بعد اجتماعهما ان بقي كل منهما على صرافته كان الجسم يدرك
فيه غاية البياض وغاية السواد وهو محال وان لم يبق واحد منهما على صرافته لا يكون واحد منهما موجودا بل
الموجود لون متوسط وذلك غير اجتماع السواد والبياض واما الوجهان اللذان وقع فيهما الخلاف
فالاول انه اذا اجتمع في المحل الواحد بياضات كثيرة وذلك عند القائلين بجواز اجتماع
الامثال عندهم ب البياض الضعيف نوع آخر مخالف للبياض وان الالوان المختلفة بالشدة و
الضعف مختلفة بالنوع وهو اقرب الوجوه وهو قول المحققين والاوائل والى ابن الاخشيد واعلم ان
بعض الالوان قد يمازجه ضوء وبعضها يمازجه ظلمة فيحصل في الاول صفاء واشراق وفي الثاني
كدورة وظلمة فالارجوانية والعنبرية والخضرة الناصعة الوان مشرقة فيه من طباع الضوء
لذلك يسكن الى غيره كالاضواء والغبرة الكراثية والعودية والسواد وشبهها الوان مظلمة و
لهذا لا يسكن الى غيره المسئلة الخامسة في ان الضوء ليس شرطا في وجود اللون ذهب الشيخ
هنا مذهبا غريبا عجيبا وهو ان اللون لا يوصف به الجسم حال كونه مظلما فشرط في وجود اللون لا في رؤيته
خاصة وجود الضوء واحتج عليه بان الوان الاجسام في الظلمة ليست بمرئية فعدم رؤيتها اما لعدمها
في نفسها او لاجل ان الهواء المظلم عائق عن الابصار والثاني باطل لان الهواء المظلم ليس كيفية
عائقة عن الابصار والظلمة فيه فانك اذا كنت في غار وفيه هواء كله على الضوء الذي فيه ابصرت ظلمة
فاذا ابصار الجسم المستنير ابانه ابصرت ولم يمنعك الهواء الواقف بينك وبينه عن الابصار ولو كان
الهواء مكتنفا يكون مانعا من الابصار لم يكن كذلك كالاعراض فكان عدم الرؤية في اللون لا
عن عدمه لكان الجسم غير مرئي معدوما فان جعل شرط رؤية اللون والضوء فلم لا يكون الضوء شرطا في
رؤية اللون لا في وجوده وهو الحق لان اللون لا ماهية له في نفسه الا انه يصح ان يكون مرئيا فالمتوقف على
وجود الضوء بهذا الحكم لا يحصل لذلك الماهية كالقول العرضي في الجسم انه في نفسه ... وماهية
ولو انه يصح ان يكون مرئيا لكن الحكم بصحة رؤيته مشروط بوجود ضوء فلا يلزم من عدم الحكم عدم الماهية

ان يكون لعدم الشرط لا لانتفاء اللون هو الكيفية التي يمكن رؤيتها فان وجوده في الظلمة اذا لم يمكن رؤيته لم يكن لونا بل الجسم
عندنا يكون مظلما له استعداد ان يحصل له اللون المبصر عند صيرورته مضيئا لانا نقول استعداد الجسم لان يكون له لون
معين امر ووجود ذلك اللون امر آخر وكون ذلك اللون بحيث يصح ان يرى امر ثالث فجاز ان يكون المتوقف على وجود الضوء
هذا الحكم لا اصل وجود اللون واعلم ان مرجع الضوء شرط وجود اللون لكن على الجسم ملونا بالاسفل الضوء عنه وكن
لما لا ... ذلك امكن وجود اللون فيه الباب الثالث في الضوء والظل والظلمة وفيه مسائل المسئلة
الاولى في ان الضوء لا يحتاج الى تعريف واحتج الاشياء على الضوء ربما يلزمهم تعريف الاشياء الظاهرة بالامور الخفية
ثم لزوم الدور وهو انهم حدوا الضوء بانه كمال اول للشفاف من حيث هو شفاف وهو انه كمال لانه بسبب وجوده حصلت
بعد ان لم يكن وقولنا الذات الشفاف احتراز عن الكمالات الحاصلة للشفاف لا من حيث انه شفاف فانها لا تكون ذاتية للشفاف
وقولنا من حيث هو شفاف لان كماليته انما هو باعتبار الشفافية التي عند عدم الضوء وعند حدوث الضوء بان الكيفية التي لا
يتوقف ابصارها على ابصار شيء آخر لان التي هي موقوفة باعتبار الغير فهو الضوء واللون لا يصح
رؤيته الا عند حصوله مستنيرا او لكن لا يصح رؤيته فانه يمنع عن رؤية ما وراءه فان النور اذا حدث في جهة استحال ان يبصر
في تلك الحال في تلك الجهة شيئا ولما كان ابصار المتوسط لا يمنع من ابصار ما وراءه صار ذلك مانعا عن ابصار ما وراءه
فثبت ان الذي يمنع من ابصار ما وراءه وكذا الضوء لرجوع الظل من المصباح عن المصباح لا انا نجد ما يمنع لم يشغل
الثاني انه كذلك الانسان لا يرى ما يتوسط بينه وبين ذلك الشيء فظهر ان الشيء اذا لم يكن لا يمكن ... فساد
هذه التعريفات ظاهر وقد عرفت مما سلف ان المحسوسات لا يمكن تحديدها المسئلة الثانية في معاني الضوء
للضوء والنور ذهب قوم من قدماء الحكماء الى ان الضوء جسم لانه كانهم لا يعرفوا ... ولان ... والحق خلافه ذهبوا
اليه فان الشيء يكون حارا مظلما وباردا مضيئا فلا يجوز ان يكون الحار هو الضوء بعينها وانه الحار ان يكون
غير مبصر والضوء مبصر غير ملموس فغاير ذلك وذهب قوم منهم الى ان الضوء هو ظهور اللون وزعموا ان الظهور المطلق هو
الضوء والخفاء المطلق هو الظلمة والمتوسط بينهما هو الظل ويختلف مراتبه بحسب مراتب القرب والبعد من الطرفين
فاذا انتقل الحس مرتبة من مراتب الخفاء ثم شاهد بعد ذلك ما هو اكثر ظهورا منه ظن ان هناك بريقا وشعاعا
وليس كذلك بل سبب ذلك ضعف الحس لان ظهور الاشياء اللامعة بالليل اولى من ظهور السراج الذي هو اولى من ظهور
القمر الذي هو اولى من ظهور الشمس فالحس اذا ضعف في الظلمة كان لتلك الاشياء اللامعة قدر من الظهور ليس لغيرها ظن
كنفسه ان ذلك الظهور كيفية زائدة ثم اذا قوي البصر بنور السراج ونظر الى تلك الاشياء لم يرها لامعا لان ذلك
ضعف الحس وكذلك لمعان السراج يذهب عند ضوء القمر ولمعان ضوء القمر يذهب عند النور الذي يكون في الجو
المستنير نهارا عن الشمس ومع ذلك فالناس يرون لظهور الجو لمعانا ولا يرون للنور الذي في الجو المستنير لمعانا

والقسم ما ذكرناه لا لما يحكى عن مدرك السعر في اللون المستنير واللون المظلم الا ان اللون سبب ذلك ظهور احدهما وخفاء
الاخر لا بسبب كيفية اخرى ثم هو لازم بالغ حتى ما صار الشمس لكن الا الظهور التام للون فما ولذلك يتحير البصر
في تحقق اللون لعجز البصر لا لخفائه في نفسه كما انا نحس بالليل لمعان اللوامع ولا نحس به في ضوء الليل سبب ظهور
تلك الالوان فلا جرم لا نحس بها وهذا الذي ذكروه ممكن فانه يجوز ان يكون لما لا يرى ما شئ في اختلاف احوال الاكوان
بحسب اختلاف الحس في القوة والضعف لكن ندعي مع ذلك ان الضوء كيفية وجودية زائدة على ذات اللون لوجوه آ
ظهور اللون شارع الى تجدد امر فذلك الامر اما ان يكون هو اللون او صفة غير نسبية او صفة نسبية والاول باطل لانه لا يخلو اما ان
يجعل النور عبارة عن تجدد الكم او اللون المتجدد وكلا القسمين باطل لان الكم الاول مستمر الا في آن تجدده والثاني بعيد
لم يكن الضوء مختلف اللون فلا يستقيم قولهم الضوء هو ظهور اللون مع انه لم يحصل الضوء كيفية ثبوتية زائدة على ذلك الحدوث ومع
الظهور كان متطوما ونصر الراي لفظا ولم زعموا ان ذلك الظهور يحدد حالة نسبية فهو باطل لان
الضوء امر غير نسبي فلا يكون نفسه ما لحالة النسبية ب الساطع في السواد عند الاشتراك في الاضاءة والاشراق فاذن
الضوء ليس اما حصل فلو كان كل واحد منهما مضيئا لشيء ذاته لزم ان يكون الضوء بعضه مضادا للبعض
وهو محال لان المقابل للضوء ليس الا الظلمة ج انفكاك كل واحد من الضوء واللون عن صاحبه في المعرض
وبيان الانفكاك ان اللون قد يوجد من غير ضوء فان السواد قد لا يكون مضيئا وكذا باقي الالوان والضوء يوجد
مجردا عن اللون كالماء والبلور اذا كانا في الظلمة ووقع الضوء عليه وحده فانه يرى صورة فذلك ضوء ليس
بلون د نوضح الكلام في بعض الالوان المتوسطة بين السواد والبياض ولنحرر ذلك في الحمرة فنقول اما ان يقول ان
الحمرة محض ضياء او نزعم انها عبارة عن اختلاط ظهورات بياضية بخفاءات سوادية فان ذهبوا الى
الثاني فنقول الجسم الاحمر اذا انعكس الضوء عنه الى جسم آخر احمر ذلك الجسم فاما ان ينعكس الظهور عن الاجزاء البيض
والخفاء عن الخفية وهو محال لان الاجزاء الخفية لا تفيد الخفاء للمقابل فان الخفاء لو كان حاصلا لم يؤثر في المقابل
او ينعكس الظهور خاصة دون الخفاء وهو باطل لان الظاهر لو فعل اظهارا ما يقابلهما وكذا اظهار هو التبييض
وجب ان يزداد ابيضاض المنعكس اليه لا احمراره والثاني باطل لعدم مثله ولم يذهبوا الى الاول وجعلوا الحمرة
لونا حقيقيا في نفسه ثم زعموا انها اذا ظهرت فعلت فيما يقابلها مثل نفسها فنقول انها اذا كانت قليلة الظهور
افادت للمقابل مجرد الضوء ولا تحصل لون المقابل فاذا قويت في الظهور اخذت تغير المقابل فلو لم يكن هناك
الا اللون وحده لكان يفعل عند الضوء لونا ضعيفا مثل لونه وعند اشتداده يفعل لونا قويا مثل لونه وليس كذلك
فانه يفيد اولا ظهور لون المقابل اظهارا شديدا ثم اذا صار اقوى اخذ في ابطال لون المقابل واخفائه و
نقل لونا مثل لونه فيكون احد الفعلين لا محالة عن شيء غير ما عنه الآخر فيكون مصدر الاضاءة هو الضوء الذي

لو كان الجسم لا لونه والضوء لكان يفعل ذلك مثل الملونات المضيئة والفعل كان يكون بلونه اذا اشتد ظهوره بحيث الضوء
حتى صار متعديا الى المقابل ه الجسم اذا احتجب من ضوء ولون فانه ينعكس منه الضوء وحده الى غيره وانه ينعكس
منه معا الى الغير وذلك اذا كان قويا فيهما حتى يحمر المنعكس اليه فلو كان الضوء هو ظهور اللون لاستحال ان ينعدم بغيره بحيث
ساذجا لا معا هذا الفرق عبارة عن اظهار لون ذلك المقابل لا بالقول فلا اذا اشتد لون الجسم المنعكس عن ضوء
اخفى لون المنعكس اليه وابطله واعطاه لون نفسه واعلم ان الرجوع في هذا المقام الى الضرورة اولى فانا نعلم
ان ما ندرك كيفيتين متغايرتين هما اللون والضوء والحكم باتحادهما حكم بابطال ما يشهد به الحس فلا يكون مقبولا عند العقل
المسئلة الثالثة في ان الضوء ليس بجسم زعم بعض القدماء ان الضوء اجسام صغار تنفصل عن المضيء وتتصل
بالمستضيء وهذا باطل لوجوه آ اما ان يجعلوا الضوء نفس الجسمية المتوهم اجزاؤها او نفس تلك الاجزاء او يجعلوا
الضوء عبارة عن اجسام حاملة لتلك الكيفية تنفصل عن المضيء وتتصل بالمستضيء والاول باطل لانا نعلم بالضرورة
التغاير بين الجسم والضوء في المفهوم وقد يعقل جسم مظلم ولا يعقل ضوء مظلم والثاني باطل ايضا لان تلك الاجسام
الموصوفة بالكيفيات ان لم تكن محسوسة لم يكن الضوء محسوسا وان كانت محسوسة كانت ساترة لما تحتها فكلما ازدادت
اجتماعا ازداد ستر الكون لكن الامر بالعكس لان الضوء كلما ازداد قوة ازداد اظهارا وفيه نظر لمنع الحصر في القسمين لجواز ان
يكون الضوء عبارة عن جسم خاص لا يمنع كل محسوس ساترا وانما يكون ساترا لو كان في الكثافة والظلمة وليس ب لو كان الشعاع
جسما لكانت حركته الطبيعية الى جهة واحدة لكن الضوء يقع على كل جسم في كل جهة وفيه نظر لانا نقول انه ما انطبع يقع على المقابل
ج الضوء اذا دخل الكوة ثم سددناها دفعة فتلك الاجزاء التي دخلت اما ان عدمت لزم ان يكون تخلل جسم بين جسمين
فيما لاحد بينهما وهو محال ولم يثبت خارج البيت دخوله لانه لو سد وهو محال لان المقابل والفاعل للضوء
موجودان ولا يكن عدم الضوء مثل السد ولا فوجه عن البيت وان بعثت في البيت وحدرنا الشرزمة
والضوء عنهما فهو هو هنا لان مقابلة المستنير سبب لحدوث تلك الكيفية واذا انعدم ذلك في بطل الاجسام بحيث
في الكل وفيه نظر لامكان ان يكون الضوء عبارة عن اجسام خاصة لا تظهر وثبتها الا عند المقابلة وجاز عدمها لعدم
الشرط لا لمحدودية د اذا طلعت الشمس اضاء وجه الارض دفعة ومن المستبعد انتقال تلك الاجرام من الفلك الرابع الى
جميع وجه الارض في هذا الزمان اليسير لا سيما وانه يلزم الخرق على الفلك وهو محال وفيه نظر لان الحركة قابلة للشدة والضعف
مما يصدر في هذا الزمان اليسير المستبعد ليس يكفي في دعوى الحق سلمناه لكن غير لازم لامكان حصولها عند
المقابل لا عند الشمس والحاصل انا ندعي كون الضوء جسما خاصا كالنار ولا نطلق الجسمية على الشعاع فيكون
كل ضوء جسما فالشعاع جسم والكبرى ظاهرة واما الصغرى فلان الشعاع متحرك عند الشمس او النار وكل متحرك
متحرك فلان الشعاع يتحرك بحركة المضيء ولان الشعاع قد ينعكس عما يلقى من الاجسام الصقيلة والانعكاس حركة

والجواب منع الصغرى فان الشعاع يحدث عند الشمس ممنوع والانتقال في وسط المسافة بل الشعاع يحدث
في المقابل دفعة ولما كان حدوثه من موضع مرتفع توهم انه ينزل وليس كذلك وقولهم انه يتحرك بحركة المضيء ممنوع بل
يعدم مع زوال المقابل للجسم الاول ويحدث مع المقابلة الثانية فيتوهم انه يتحرك وليس كذلك كما في الظل فانه يتوهم كالشعاع
الشعاع ولم يحس قولهم انه ينعكس ممنوع بل المتوسط شرط لحدوث الشعاع من المضيء في ذلك الجسم تذنيب
ههنا ضوء ولمعان ونور وشعاع وبريق وكلها شيء واحد لكنها تختلف باختلاف الاعتبار والشدة والضعف
فالضوء هو الكيفية المنبسطة المنتشرة على الاجسام فان الاجسام الملونة اذا صارت ظاهرة بالفعل
فيستغرق فان ذلك الظهور هو الكيفية المنبسطة عليها ثم هو مغاير للسواد والبياض وغيرهما من الالوان
واللمعان هو الذي يترقرق على الاجسام ويستر لونها وكانه شيء يفيض عنها وكل واحد من هذين القسمين اما ان يكون له
من ذاته او من غيره فالظهور الذاتي هو المسمى بالضوء كما للشمس والنار والظهور الذي من الغير يسمى نورا آو
البريق الذي للشيء من ذاته كما للشمس يسمى شعاعا والذي من غيره كما للمرآة يسمى بريقا المسئلة
الرابعة في ان المضيء لا يضيء الا المقابل اذا كان المتوسط بين المضيء والمقابل مشفا الشفيف واضاءة
المضيء لا ما لا انعكاس فانه لا يضيء الا المقابل فان ضوء الشمس اذا دخل من ثقب في بيت مظلم وكان الهواء
كدرا بغبار او دخان فان الضوء يظهر مستقيما ولو كان هذا البيت صافيا فانا نحكم باستقامته لوجوه اربعة
آ اذا اخذنا جسما كثيفا وقطعنا المسافة المستقيمة التي بين الموضع المضيء الذي وجد الضوء ظاهرا
على ذلك الكثيف وتبعها عن موضعه عن السمت ولو اعتبرنا ذلك في المسافات المنحرفة التي بين الموضع المضيء
الذي لا يظهر ذلك الضوء فيه ب اذا مددنا خطا مستقيما الى الثقب الى موضع الضوء صار كله مضيئا ج اذا
اخذنا جسما كثيفا وثقبناه ثقوبا وقابلنا به جرم الشمس وجدنا الضوء ينفذ منها على سمت مستقيم
ووجدنا الابعاد التي بين المواضع المضيئة المقابلة له للابعاد التي بين تلك الثقوب ومناسبة لها واذا اعتبرنا
سائر الكواكب الدرية كالشعرى وغيرها وجدنا ضوءها منتقلا كذلك على الاستقامة د استقامة
الاظلال لعدم اسباب الاضواء المسئلة الخامسة في الضوء الاول والثاني الضوء الاول هو الضوء الحاصل
من المضيء لذاته والضوء الثاني هو الضوء الحاصل من المضيء بغيره ومثال ذلك انا نجد الارض في اول النهار قبل
طلوع الشمس على الافق وفي آخره بعد غروبها عن الافق مضيئة والمواضع المستورة عن الشمس بالحيطان و
السقوف مضيئة مع ان الشمس غير مقابلة لوجه الارض قبل حالتي الطلوع والغروب ولا في السقوف المستورة
ولا علة لهذه الاضواء الا الشمس ولا يناقض بما قدمناه في المسئلة السابقة من ان المضيء لا يضيء الا
المقابل لان المقابل للمضيء والمستضيء ههنا حاصل لان الهواء المقابل للشمس يصير مضيئا بسبب مقابلته للمضيء

لذاته الذي هو الشمس وانه مقابل لوجه الارض فيصير ذلك الهواء مضيئا لوجه الارض بسبب مقابلته للمضيء بغيره فالضوء
الحاصل في الهواء المقابل للشمس هو الضوء الاول والحاصل على وجه الارض من المضيء بغيره وهو الهواء المقابل
للشمس هو الضوء الثاني وما دام الضوء الذي في الجو ضعيفا كان الذي يظهر منه وينعكس على وجه الارض
خفيا جدا فاذا ازداد المضيء الجوي اضاءة ازداد وجه الارض اضاءة وكذا الهواء فيما بعد الغروب
وفي افنية الجدران وهذا القدر ايضا يتم بامرين آ ان الهواء المتكيف بالضوء ب المضيء لا لذاته بل
عن بواسطة ما اكتسب من الضوء الحاصل من غيره اما الاول فلان ما بعد الهواء الذي في افق المشرق وقت الصباح
مضيئا ولا نرى الكواكب ليلا ولولا تكيف الهواء بالضوء لبقي على ما كان عليه في الليل فلزم ان
لا نرى اذا نظرنا الى الجانب المخالف للجانب الذي يكون الشمس فيه من الفلك نرى ما فيه من الكواكب اذ الهواء لم
يتكيف بالضوء بل بقي على حالة في الليل ولما لم يكن كذلك علمنا تكيف الهواء بالضوء في النهار ومنع من رؤية
الكواكب لان الحس لا يدرك الضعيف حال وجود القوي واما الثاني فلانا نجد ضوء الشمس اذا اشرق على
بعض الجدران وكان مقابل ذلك الجدار وما يقرب منه مكان مظلم فان ذلك المكان يضيء بعد ان كان
مظلما ولو كان لذلك المكان المظلم باب كان مقابل الباب في اخر ذلك البيت جدار فان ذلك الجدار
يكون اشد اضاءة من بقية البيت ثم اذا زالت الشمس وزال ضوؤها المشرق على ذلك الجدار عاد الموضع
مظلما فعلمنا ان المستضيء من غيره قد يضيء شيئا ثالثا المسئلة السادسة في ان حصول الضوء الثاني
من الهواء المضيء ليس على سبيل الانعكاس اعلم ان المضيء بغيره قد يضيء غيره على سبيل الانعكاس كالمرآة
الصقيلة اذا وقع عليها الضوء فانها تضيء غيرها مما يقابلها بان ينعكس الضوء الاول منها الى المقابل وقد
يكون لا على سبيل الانعكاس كالضوء الثاني المفروض على وجه الارض وفي افنية البيوت الحاصل من الهواء
المستضيء بمقابلة الشمس لان هذا الضوء لو كان على سبيل الانعكاس من الهواء الى وجه الارض لما كان
اجزاء ذلك الجو كله مضيئة كما في المرآة فانها لما اضاءت بالانعكاس لم يكن جميع سطحها مضيئا اذ الانعكاس
انما يكون عن السطح الصقيل وعود الضوء منه الى ما ينعكس اليه فلا ينفذ في عمق الجسم ذي السطح الصقيل لكن
الاعتبار دل على ان جميع الضوء المضيء مضيء في نفسه ويضيء كل ما يقابله فان جرم الهواء اما ان يتكيف
بكيفية الضوء او لا فان تكيف بكيفية الضوء وجب ان نحس بضوء الهواء كما نحس بضوء الجدار حال تكيفه بالضوء
الواقع عليه من الشمس وشبهها لكنا لا نحس بكون الهواء مضيئا كاضاءة الجدار ولزم ان لا يتكيف الهواء بكيفية الضوء
لم يكن الهواء في ذاته مضيئا بذاته ولا بغيره فلا يضيء غيره لا سيما وهو مطلق الضوء عند الا ان لا يجوز ان يكون
للهواء ضوء ضعيف ضعفه الماء والاحجار المشفة كالبلور فيكون قابلا للضوء باعتبار ما فيه من الضعف

ويكون ذلك الضوء منه ضعيفا جدا الضعف لونه فلا نحس بضوء لضعفه كما لا نحس بالضوء الموجود في الكسف مع ان
الهواء الذي لكن الهواء المحيط بالارض ليس بخالص بل خالطه اجزاء كثيفة ارضية ومائية وهي تقبل الضوء من الشمس
ثم تضيء وجه الارض لانا نقول اما الاول فباطل لان الضوء الذي في الهواء ان بلغ في الضعف الى ان لا يحس به لا يرى كان
الضوء الحاصل منه في وجه الارض اولى بان لا يرى والتالي كاذب فالمقدم مثله وان لم يبلغ الى هذه النهاية كان
ضوءه محسوسا واما الثاني فلانه لو صح ما ذكر لزم من حصول الضوء للهواء لو كان بما خالطه من الاجزاء الكثيفة الارضية
او المائية لوجب ان يكون الهواء كلما كان اصفى وكان الغبار والبخار فيه اقل وجب ان يكون الضوء اضعف ويكون
الضوء قبل الطلوع وبعد الغروب في افنية الجدران اضعف لصفاء الهواء ويكون كلما كان البخار والغبار فيه
اكثر وجب ان يكون الضوء فيه اشد واصفى لكن التالي كاذب فالمقدم مثله فالجواب ان الهواء لو لم يكن مخالطا لا
[illegible] اجزاء بخارية فلاجل ذلك يكون الضوء ضعيفا لا يتم به الاحساس ويلزم
ما قال من ان الضوء الحاصل في الكسف اولى بان لا يرى لانا اذا نظرنا الى الجدار الذي لا يقابله الشمس فكانا لا نرى
فيه الا اللون ولا نرى فيه الاشراق الكيفية الحاصلة فيه عند كونه في مقابلة الشمس بل بحثا
ا ظاهر قول الرياضيين ان الضوء ينفذ من المضيء الى الشفاف فيسري في ذلك الهواء الشفاف انما هو قول مجازي والمراد
منه حدوث كيفية الضوء في المقابل دفعة من غير ان يمر بالهواء ب الظل عبارة عن الضوء الثاني وهو قابل
للشدة والضعف بحسب [illegible] وقلة الحجب [illegible] وازدياد ذلك
في الضعف وطرفاه اللذان هما في غاية [illegible] الضوء والظلمة ج الظلمة امر عدمي وهو عدم الضوء عما من شأنه
ان يكون مضيئا وليست امرا ثبوتيا خلافا لبعض الاشاعرة حيث ظنوا كونها ثبوتية وهو غلط لوجوه ا اذا
غمضنا العين كان حالنا كما اذا فتحناها في الظلمة ولا فرق بينهما البتة فكما انا عند التغميض لا ندرك شيئا فكذلك
اذا فتحناها وجب ان لا ندرك كون الجسم المظلم ب اذا قدرنا خلو جسم عن الضوء من غير انتفاء صفة اخرى
لم يكن حاله الا هذه الظلمة ومتى كان كذلك لم يكن الظلمة امرا وجوديا ج اذا جلس انسان في غار مظلم
لا ضوء فيه وجلس خارج الغار شخص او قد نارا خارج الغار فان الذي في الغار يرى الذي عند النار و
يرى الهواء مستنيرا والحال الذي عند النار لا يرى من في الغار ويرى الهواء مظلما ولو كانت الظلمة كيفية وجودية
لما اختلف حالها باختلاف الاشخاص احتج المخالف بانه ليس جعل عدم الظلمة الضوء اولى من العكس فيلزم
ان يكونا وجوديين او عدميين والثاني باطل فتعين الاول وهذا الكلام في غاية السقوط لان الضوء كيفية وجودية محسوسة
لا يمكن ان يكون عدمية والظلمة [illegible] على عدم الضوء عنه د توهم بعض
الناس ان ابصار بعض الاجسام موقوف على الظلمة والظلمة شرط في رؤيته لان الجسم الذي يرى بالليل

في غيره من الشفاف او يكون فيه فاما الركن للابصار هذا الثاني موقوفا على شرط اولا فان كان مرئيا
لذاته غير موقوف على شرط فهو المضيء وان كان مرئيا موقوفا على شرط وذلك الشرط هو كون ضوء في
الالوان وقد يكون ظلمة كالاشياء التي ترى ليلا وتوهم ان الظلمة ليست شرطا لرؤية اللوامع مبصرة
لان المضيء مرئي سواء كان الرائي في الظلمة او في الضوء كالنار ترى في الليل سواء كان في الظلمة او في الضوء واما
الشمس [illegible] في الظلمة [illegible] الكواكب واللوامع فانما ترى في الظلمة
دون النهار لغلبة ضوء الشمس على ضوئها واذا انفعل الحس عن الضوء القوي لم ينفعل عن الضعيف وفي الليل
لا ضوء غالب على ضوئها [illegible] على الظلمة لان الحس في الليل
لما لم ينفعل عن المحسوس القوي امكنه ادراك الضعيف وبالنهار بعكس الحال [illegible]
[illegible] يمكن ان يرى في الظلمة [illegible] البصر اذا كان مقابلا لضوء الشمس وهو
محسوس قوي لا يقدر على ادراكها فاما عند كونه في البيت لا ينفعل عن الضوء القوي يمكنه ادراكها فظهر ان
الظلمة ليست شرطا في هذا الباب بل السبب ضعف البصر عن ادراك الضعيف مع القوي والتحقيق ان يقال ان عنيت
بكون الظلمة شرطا ان البصر لضعفه لا يمكنه ادراك الضعيف المضيء نهارا لغلبة ضوء الشمس عليه فهو مسلم لان البصر
كما احتاج في ادراكه للاشياء الى الاستعانة بالضوء كذا احتاج في ادراكه لبعضها الى عدم الضوء [illegible]
لم يحصل الادراك ولا نعني بالشرط سوى ذلك وان عنيت ان تلك الاشياء في انفسها لا يمكن رؤيتها [illegible] فهو باطل
[illegible] لانه وجودي والظلمة شرط لانها عدمية [illegible] وهذا بحث
خطابي البحث الرابع في الكيفيات المسموعة وهي الصوت والحروف وههنا ابحاث الباب الاول
في الصوت وفيه مسائل المسألة الاولى في ماهية الصوت كيفية محسوسة بحاسة السمع لا يحتاج الى تعريف حدي ولا
رسمي لجلاء ماهيته فان المحسوسات [illegible] لكن قد غلط جماعة في ماهيته
فبعضهم [illegible] وهو مذهب [illegible] النظام وبعضهم [illegible]
الصوت [illegible] التموج الذي هو السبب القريب للصوت وذهب بعضهم الى انه نفس القرع والقلع اللذين
هما سببان بعيدان للصوت وقيل انه اصطكاك الاجسام الصلبة والكل باطل اما الاول فلان الاجسام
مشتركة في الجسمية ومختلفة في الصوت [illegible] الاجسام ملموسة ومبصرة واما الثالث
[illegible] والصوت ليس بملموس ولا مبصر [illegible] ولان الصوت مدرك
بالسمع والجسم ليس مدركا به [illegible] ثم هذا القول المنسوب الى النظام بان الصوت لو كان جسما
[illegible] والتالي باطل [illegible] فالمقدم مثله [illegible]

مسلم ان [illegible] فيها ملمس يصح في كل جسم ما ذكر بل شرط ان يكون كثيفا [illegible]
[illegible] التموج [illegible] هو مبصر والصوت غير مبصر [illegible] الموج محسوس باللمس لان الصوت الشديد
ربما [illegible] الصماخ [illegible] والاصطكاك والقرع مماسة والقلع تفريق وكل ذلك محسوس بالبصر بتوسط
[illegible] من الامور المحسوسة باللمس او البصر فليس التموج والقلع والقرع نفس الصوت [illegible]
او قرع او قلع ويجهل كونه صوتا ونعلم كون الشيء صوتا ويجهل كونه تموجا او قرعا او قلعا وكل ذلك يدل
على المغايرة [illegible] المسألة الثانية في سبب الصوت [illegible] قريب وبعيد فالقريب
هو تموج الهواء ولا نعني بالتموج حركة انتقالية من هواء واحد بعينه بل حالة شبيهة بتموج الماء فانه امر يحصل
[illegible] سكون بعد سكون والتموج سبب قريب [illegible] السبب البعيد للصوت فهو اما قرع او قلع
فالقرع امساس [illegible] بعنف والقلع تفريق [illegible] صاحبه بعنف [illegible]
[illegible] وانما اعتبرنا العنف لان مطلق القرع ومطلق القلع لا يوجبان الصوت [illegible] لو قرعت
جسما لينا كالصوف [illegible] لم يحدث صوت وكذا لو شققت [illegible] وكان المشقوق لا
صلابة فيه فانه لا يكون [illegible] صوت [illegible] السبب [illegible] للصوت هو القرع او القلع وليس كذلك لانهما آنيان
فان القرع مماسة والصوت زماني والآني لا يكون سببا للزماني [illegible]
[illegible]
يحصل الصوت من القرع والقلع العنيفين والذي [illegible] اسناد الصوت الى التموج [illegible] ا متى رأينا
حصل الصوت [illegible] على حالة واحدة [illegible] الصوت الى الحركة [illegible]
لم [illegible] ب [illegible] من الحلق والالات الصناعية
وسائر الاجسام المصوتة واعلم ان [illegible] على ان المؤثر في وجود الصوت
هو القرع او القلع العنيفان او التموج [illegible]
[illegible] هذه الامور مؤثرا او شرطا بل الظاهر ذلك واعلم ان تموج الهواء لازم من القرع والقلع لان القارع
[illegible] القارع الى جنبيه [illegible]
[illegible]
[illegible] المسألة الثالثة في [illegible] القرع اعلم ان القرع [illegible]
[illegible]
[illegible]

صاحبه

صاحبه ولا بد من المقاومة بينهما [illegible] كل واحد منهما او احدهما في وجه الاخر قياما مخصوصا فانه لو [illegible]
[illegible] الا آنا او زمانا يسيرا جدا [illegible] لم يكن صوت ولا بشرط الصلابة في ذلك القيام [illegible]
القيام صلبا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] التموج فظهر ان الصلابة والكثافة [illegible]
لاحداث هذا التموج [illegible] فاذا حصلت
المقاومة مع عدم الصلابة والكثافة [illegible]
والمقروع معا [illegible] الصوت [illegible]
واما الحركة [illegible] الى جنبيها [illegible]
[illegible] المسألة الرابعة في ان الصوت هل [illegible]
الاحساس به على وصول الهواء [illegible] الى الصماخ ذهب [illegible] الى ان السماع لا يحصل الا عند تأدي الهواء
المنضغط بين القارع والمقروع [illegible] الى سطح الصماخ وهو مذهب النظام [illegible]
الاشاعرة والظاهر [illegible] على وصول الهواء الى سطح الصماخ فالهواء
جسم [illegible] احتج الاوائل بوجوه ا [illegible] صوت المؤذن على المنارة [illegible]
جانب [illegible] ب [illegible]
[illegible] على سطح [illegible]
الانسان [illegible]
الى سطح الصماخ [illegible]
ان الصوت [illegible] ج اذا ضرب جسم على جسم [illegible] ولو بعد المسافة
لم يسمع [illegible] كالقصار اذا ضرب الثوب على الحجر [illegible]
القرع بزمان ولا سبب لذلك الا ان الصوت [illegible] الى الاذن [illegible]
[illegible] د لولا ان [illegible] في الاذن لم يحصل السماع [illegible]
الى سطح الصماخ ه لو كان [illegible]

والصوت الشديد قد يخرق سطح الصماخ وقد يبلغ في الشدة الى ان يهدم الابنية ويفصل الاحجار كالرعود
القوية ومما يدل على ان الصوت لا يسمع الا بعد تأدي الهواء الحامل له الى سطح الصماخ فاعترض بان المرجع
في هذه الوجوه الى الدوران وهو ضعيف لعدم افادته اليقين واحتج الاخرون بوجوه آ الحروف الصلبة كالبا
والتا والدال والطا هيئات تحدث في الآن الفاصل بين زمان حبس النفس وزمان اطلاقه وذلك يمتنع
بقاؤه فلا تثبت لها الا آن حدوثها وكونها فاذن قد سمعناها قبل وصول الهواء الحامل لها الى الصماخ
ب حامل كل واحد من الحروف المسموعة اما كل واحد من اجزاء الهواء او مجموع الاجزاء والاول باطل لانه يقتضي
ان الانسان اذا تكلم ان يسمع السامع كلامه مرارا متعددة عند اتصال الصماخ اعداد كثيرة من تلك
الاجزاء والثاني باطل لانه يقتضي ان لا يسمع كلام الواحد الا واحد لان حملة الهواء انما تصل الى جهة واحدة فلا
تصل الا الى صماخ واحد ج اذا سمعنا الصوت عرفنا جهته ولو انا ادركناه حال وصوله الى صماخنا لما
ادركنا الجهة التي منها وصل الينا كما انا لما لم ندرك الملموس الا حال وصوله الينا لم ندرك باللمس ان الملموس من اي
جانب جاء د قد نسمع كلام الغير من وراء الجدار وههنا قد حصل الادراك من غير وصول ذلك الهواء الى الصماخ لان
تادي الهواء الى الصماخ في النفوذ الحاصل في مسام الجدار لا نسلم لانه لا شك ان الهواء لا يحمل الحروف المخصوصة
ما لم يتشكل باشكال مخصوصة عند وصوله الى مخارج الحروف ثم ان الهواء لطيف فكما تشكل بالشكل
المخصوص بسبب ما عرض له من الحبس في مخارج الحروف فكذلك لا بد وان يتشكل بشكل آخر عند وصوله الى
الجدار ودخوله في منافذه فيزول الشكل الاول الذي بسببه حدث الحروف المخصوصة واذا بطل ذلك الشكل بطل ذلك الحرف
ه لو كان وصول التموج شرطا لما حصل السماع للكلام المسموع الا نادرا اذ بقاء الشكل محفوظا في الهواء
المتموج الذي يعرض له اختلاف الاوضاع في اجزائه بسبب المصادمات والمصاكات من خارج في غاية الندرة
والنادر كالمعدوم مثله واعترض على ب بان الحامل لكل حرف كل جزء من اجزاء الهواء اي جزء وصل
الى الصماخ حصل الشعور بما حمله من الصوت وعلى ج بانا لا نسلم انا ندرك الصوت الحاصل في تلك الجهة كما لا ندرك
كونه حاصلا في تلك الجهة لان كونه في تلك الجهة يستحيل ان يكون متعلقا بالسمع واذا كان كذلك لم يلزم من ادراك الصوت
قبل وصوله الى الصماخ ادراك جهته وعلى د بان الحائل الذي لا منفذ فيه اصلا يمنع من السماع لا نسلم ذلك
انه كلما كان ابعد البناء واقل كان السمع اضعف فيلزم انه اذا لم يوجد المنافذ اصلا ان لا يوجد السمع وعلى
ه بانا لا نسلم ان الحرف انما يتكثر بالطلاق الهواء بعد حبس مخصوص فيكون التموج الفاعل للحرف
شكلا مخصوصا لكل الهواء او ... بل هو حاصل في كل جزء من اجزائه فاي جزء وصل حصل الشعور
بما فيه من الصوت فان المحققين القائلين بالتموج لا يشترطون فيه بقاء الهواء على شكل واحد يتشكلون به

في تموج الهواء ليس المراد منه حدوث الشكل المرئي فيه بل الكيفية الحاصلة في نفس جرمه بسبب القرع والانبساط
تلك الكيفية في الماء الذي على موضع القرع فان الشكل يختص بالسطح الظاهر والتموج يحصل في عمق الماء والهواء
و انه لا نقول بامتناع وجود التموج في جسم غير الماء والهواء لكن لم يذكر في غيرهما كما تحس به في الاواني
الصفرية وارتعاشها زمانا بسبب القرع واحداثها الصوت بعد القرع زمانا طويلا واحتج ايضا اذا
حدث القرع على جسم مصمت لا مسام له اصلا فان السامع يسمع الصوت من غير ان يصل من موضع القرع
هواء الى صماخه بل يتادى التموج من ذلك الجسم الى الهواء الذي يجاوره ومن الهواء الى الصماخ وادراك الجهات
بسبب سبق في الهواء قبل الاحساس بجهة القرع وقال ابو البركات البغدادي كان النفس تتبع الهواء المتموج
في جهة القارع حتى تحس بذلك وقياس السمع على اللمس لا يجدي بطائل وفيه نظر فانه لولا بقاء الشكل لما بقي
الحرف مضبوطا ولا الكلام محفوظا وادراك الجهة من السمع وكلام ابي البركات خطابي المسئلة الخامسة
في استحالة البقاء على الصوت اعلم انا قد بينا الخلاف بين المتكلمين في بقاء الاعراض فالاشاعرة منعوا منه
وقالوا بها ان الصوت عرض فلا يمكن بقاؤه واما القائلون ببقاء الاعراض فقد اختلفوا فذهبت الكرامية
الى بقائه وجعلوا ادراكه موقوفا على حال الحدوث فكان عندهم ان الاسماع محال اصلا وان كان يدرك
في حال دون اخرى الا ان الحدوث لا يحصل الا في ادراكه يدرك وان كان له حظ البقاء والحق عدم خلاف
ذلك فان الضرورة قاضية بعدم بقائه وايضا استدل الكعبيون منه بانه لو بقي حتى اجتمعت حروف الكلمة
الواحدة لم يكن زيد بان يسمع على هذه الهيئة اولى من ان يسمع على سائر تقاليب الحروف الحد ولان العلم الضروري
حاصل بان الحروف الانية عن ابائه وايضا بجواز بقائها وتضادها فان كان الاول تحقق بالتام
لو فنا او لو جوده وان لم يكن تحقق به بقي في الاصل فيه ان البقاء وعدم البقاء امران متغايران فجاز
ان يكون كل واحد من الحروف يصح بقاؤه ولم يحصل الحرف الاخر بعده ويحصل بقاؤه عند حصول الحرف الاخر
ولا يلزم من امتناع بقاء الحروف الآنية امتناع بقائها كلها لان الحروف مختلفة ولا يلزم من تركيبها اشتراكها في الحكم ما لم
ولهذا كان هذه الحروف الآنية لا يمكن تمددها وباقي الحروف يمكن تمددها فكذلك لا يلزم من امتناع بقاء
الحروف امتناع بقاء الصوت لانهما متغايران المسئلة السادسة في اثبات الصوت في الخارج
قال الشيخ المتقدم لم يعتقد ان الصوت لا وجود له في الخارج بل انما يحدث في الحس بملامسة الهواء المتموج
ثم احتج على بطلانه بانا اذا سمعنا صوتا ادركناه مع جهته ومعلوم ان الجهة لا يسمعها الا ان في التموج عند
وصوله الى الصماخ فكان يجب ان لا ندرك من الصوت جهته لانها من حيث جاءت دخلت ... كما في ادراك
الصماخ ... الصماخ هناك ولا يتميز الجهات كما في اللمس فان البدن يلمس ما يلاقيه ولا يتنبه الا حيث يلمس

ولا نعرف من ورده من جهة جهة لان البدن لا يدرك الملموس حيث ما كان في اول اقسامه بل حيث انتهى اليه ... كما
كان التميز بالجهات حاصلا وجب التمييز القريب والبعيد من الاصوات حاصلا ايضا علمنا انا ندرك الاصوات
الخارجة حيث هي ولا ندركها حيث الاذن موجودة خارج الصماخ لانا اذا ادركنا الجهة لان الهواء
القارع انما هو من تلك الجهة وانما تميز القريب والبعيد لتوهم الاثر الحاصل من القريب وضعفه عن البعيد
لانا نعلم ان الموذن قد يكون على حد التمييز من السامع ... اذا اتجه وسمع الصوت بالاذن البعيدة
لشوبه ويكون المصوت في التمييز ومعلوم انه لا يصل التموج الى الاذن البعيدة الا بعد ان ينعطف على الحجب وفيه نظر
لانا لا نتوهم ادراك الجهة في درجة من البعد والقرب ... لا ندرك الفرق بين البعد القوي والقرب
الضعيف ولكنا اذا سمعنا صوتين متساويين في البعد مختلفين بالقوة والضعف لم يظن ان احدهما اقرب من
الآخر بعيد وبالجملة كان يشتبه علينا القوة والضعف بالقرب والبعد ولما لم يكن كذلك بطل ما قالوه
اعترض بانا لا نسلم انا ندرك الصوت الحاصل في تلك الجهة بل انما ندرك منه كونه في تلك الجهة لان كونه في تلك
الجهة معناه انه موجود في جسم حاصل في تلك الجهة والسمع لا يتعلق به بذلك واذا كان كذلك لم يمكن لاثبات
الصوت قبل وصوله الى الصماخ منفعة في ادراك جهته والمعتمد في ابطال هذا الوهم ما تقدم من انا ندرك
الصوت قبل وصول الهواء الى الصماخ وفيه نظر فانا انما ... لاثبات الصوت في الخارج في تلك الجهة سواء كان
ذلك مستفادا من الحس او العقل قال ابو البركات في سبب ادراك الجهة ... علمنا ان هذا الادراك انما يحصل اولا
بقرع الهواء المتموج بحيث الصماخ ولهذا يحصل من الابعد في زمان اطول لكن يجوز ادراك الصوت القائم بالهواء
القارع لا يحصل الشعور بالجهة والقرب والبعد بل ذلك انما يحصل بتتبع الاثر الوارد من حيث ورد وما اتى منه
في الهواء الذي هو في المسافة التي منها ورد والحاصل انا عند غفلتنا عن هذا علمنا هو ان قارع قد ادركه عند الصماخ
وذلك القدر لا يفيد ادراك الجهة بل انا بعد ذلك نتتبعه بتأملنا فيتادى ادراكنا من الذي وصل الينا الى
ما قبله من جهته وسبيل ورود فان كان بقي منه شيء متاد بالذي ادركناه الى حيث ينقطع ويبتدئ ... يدرك
الوارد وسبيله وما بقي منه موجودا وجهته وبعد مورده وقربه وما اتى من قوتها او جهة ضعفها ولذلك
يدرك البعيد ضعيفا لا لانه ضعيف موجه فانه ثم قوى في المسافة ... الى المبتدا لم نعلم من ذلك البعد
الا القدر الذي ... الى حد الواصل ... الذي اقرب منه البناء
اذا كان بقربنا رجلان بعد احدهما ذراع والآخر ذراعان وسمعنا كلامهما من غير ان ننظر اليهما
عرفنا بالسمع قدر المسافة من قرب احدهما وبعد الآخر المسئلة السابعة في سبب اختلاف الصوت
اعلم ان الصوت يختلف بالجهارة والخفاء ويعرض بالثقل والحدة اما الاول فمن الاسباب ...

المذكورة في اللذين اختلاط القوة والضعف بحسب الامر في الحس ومن امتناع صوتين في الجهارة وحصول
واحد في الخفاء ومن الاختلاف النوعي واما سبب الحدة فصلابة المقروع وملاسته في بعض الاجسام
وقصر المسافة ودخول منفذ الهواء وشدة التفاته في بعضها فيحدث عن هذه الاسباب تلوّن في
ملاسة سطح الهواء المتموج وتراص اجزاء الهواء المتموج فيتادى على تلك الصورة الى السمع كسبب
الثقل فيقدر انها بهذه الاسباب يحصل الشدة والضعف والزيادة والنقصان فان زادت
الاسباب زادت المسببات على تناسب واحد وبالعكس فيكون نسبة الطول الى الطول كنسبة النغم الى النغم في
الحدة والثقل فيكون نصف الطول نصف بعد الكل في الثقل فلاجل ذلك اختلفت الاصوات
في الحدة والثقل المسئلة الثامنة في الصدى الصدى عبارة عن صوت يسمع عقيب صوت
بزمان ليس حدا بحكاية بعينه والسبب في حدوثه ان القارع او القالع اذا اختلا قرعا او قلعا حصل
من اثرهما تموج الهواء بين القارع والمقروع فاذا قاوم ذلك التموج شيء من الاجسام كجبل او جدار
املس بحيث يرد ذلك التموج ويصرفه الى خلف ويكون شكله شكل الاول وعلى هيئته كما يلزم من الكرة
المرمي بها الى الحائط حين تنبو ان تصطدم الهواء الى التموج فما بينهما ولا يرجع التموج على ما يحدث
من ذلك صوت هو الصدى فاعلم ان الفاعل لهذا الصدى ليس هو الهواء المتموج المتوجه الى المقاوم
اولا ما الراجع بل هذا الهواء المتموج او التموج هواء آخر يشبه ولذلك المقاوم فهذا الصدى الحادث من
تموج الهواء الثاني المتموج عن الهواء الاول لان الهواء المتموج اولا اذا صدمه ذلك الجسم الكثيف لم يبق
على ذلك الشكل المخصوص فبعد رجوعه لا يكون حاملا لذلك الصوت وجب ان يكون حادثا عن تموج
الهواء الثاني الراجع الى مكان ذا الاول حتى ... الاول الى ذلك الجبل ولهذا يكون على صفته وهيئته وكل
صوت فان له صدى لانه متى تموج عنه هواء آخر لا بد وان يموج الراجع هواء آخر فيكون فاعلا للصدى
لكن بعض الاصوات لا يسمع له صدى لا لاجل ان المسافة اذا كانت قريبة بين المصوت وبين عاكس الصوت
المسمع في زمان يحس بسوي الحس على تباينهما واذا ابعدت المسافة بينهما قوي الحس على ادراك الثاني
واذا كان العاكس صلبا املس فهو لقوة الانعكاس منه يسمع موج التموج متفرقا باكثر الا في الحمامات
وهذا هو السبب في ان يكون صوت المغني في الهواء اضعف وتحت السقف اقوى لتضاعفه بالصدى المحسوس
معه في زمان كالواحد لان الزمانين المتقاربين في الحس كالواحد فالصوت الواقع فيهما كصوت متضاعف في زمان
واحد الباب الثاني في الحروف وفيه مسائل المسئلة الاولى في ماهيته قال الرئيس انه هيئة عارضة
للصوت يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تمييزا في المسموع وهذا التعريف يبطل طردا وعكسا

أما الطول فلأن ههنا هيئات عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع
مع أنه ليس شيء منها في تلك الهيئات طول الصوت وقصره وكونه مجهورا أو خفيا وطيبا أو غير طيب وكذا
كيفيات أخر بها يميز الإنسان صوت شخص عن صوت شخص آخر وأجيب بأن كون الصوت طيبا أو غير طيب ليس
بمسموع لأن الطيب إنما يحصل بتناسب بعض الصوت والتناسب غير مسموع لأنه حين سماع أحد أجزاء الصوت
ما كان الآخر غير حاصل فلا يكون مسموعا وكذا الحال في الأجزاء وإذا لم يكن التناسب مسموعا لم يكن كونه طيبا أو غير
طيب مسموعا لأنه إنما يحصل للنفس عند اعتبار تناسب ما في التحام تلك الأصوات وإذا لم يكن مسموعا لم يكن
في الحد وأما طول الصوت وقصره فالأمر فيه كذلك أيضا لأن المسموع إنما هو الصوت الحاصل في ذلك الوقت لا
أن حصل قبل ذلك وهو الطول وأما الجهارة والخفاء فلا نسلم مغايرتهما للحدة والثقل وأما العلة فهو أن
الحروف الصامتة البسيطة كالباء والتاء والدال والطاء آنية لا توجد إلا في الآن الذي هو نهاية زمان الصوت
فلا تكون هيئات عارضة للصوت لأنها لو كانت عارضة له لما وجدت إلا مع وجوده لكن هذه الحروف لا
توجد مع وجود الصوت لأنها إنما توجد في الآن الذي هو آخر زمان حبس النفس وأول زمان الإطلاق والصوت
لا يوجد إلا في زمان إرسال النفس فإذن هذه الحروف موجودة بلا وجود الصوت فلا يمكن أن يقال إنها هيئات عارضة
للصوت [illegible] لم يمنع عدم عروض هذه الحروف للصوت لإمكان عروضها له كما يعرض الآن للزمان وفيه نظر
لأن الآن ليس موجودا بالفعل عندهم وهذه الحروف مسموعة فتكون موجودة قطعا لأن الإدراك لا يتعلق إلا بموجود قطعا
بالفعل والآن الذي هو طرف زمان الصوت ليس موجودا بالفعل [illegible] هذه الأشياء [illegible] الآن لأن ذلك
موجود في نفسها أو هي محال [illegible] الآن فلا يلزم [illegible] بالفعل [illegible] بالفعل وهذه كالحال المحل موجود
بالفعل ولم يحلها الأول [illegible] عارضة [illegible] الصوت المسألة الثانية في أقسام الحرف اعلم أن الحروف
قسمان أ المصوتة ب الصامتة فالمصوتة هي التي تسمى في لغة العرب حروف المد واللين وهي ثلاثة الألف
والياء والواو ولا يمكن الابتداء بها ولا شك في أنها هيئات تعرض للأصوات يتميز بها الصوت عن أصوات أخر مثله
في الحدة والثقل وأما الصامتة فهي ما عداها ويمكن الابتداء بها وهي قسمان أ ما لا يمكن تمديده ب ما يمكن فأ كالباء
والتاء والدال والطاء وهي إنما توجد في الآن الذي هو آخر زمان حبس النفس وأول زمان إرساله ونسبة هذه الحروف إلى الصوت
نسبة النقطة إلى الخط والآن إلى الزمان وهي ليست من جنس الأصوات ولا من جنس الهيئات العارضة للأصوات إلا على كونها
أطرافا لها كما أن الآن عارض للزمان وفيه نظر لأن هذه الحروف مسموعة فتكون أصواتا ثم إن إطلاق اسم الحرف
على كل واحد من الحروف أولى من إطلاقه عليها لأن الحرف هو الطرف وهذه الحروف هي الأطراف و
أما ما يمكن تمديده فقسمان [illegible] الظن الغالب أنها آنية في الحقيقة ولم يكن زمانية في الحس ب ما الظن الغالب

أنها زمانية في الحس والحبس أما أ فكالحاء والخاء وشبههما لأن الحروف [illegible] منها إلا بكثرة الأبعد حتى
للنفس مع إرسال قوي ويشبه هذا الحبس بالإطلاق [illegible] يمر بعضها على البعض في الحس كالباء والتاء ومنها ما لا يحتاج
إلى ذلك بل يكفي يكون في جنس أو إرسال كيف اتفق ومثل هذا الحبس والإرسال ما يمكن وقوعه في أزمنة صغيرة بحيث لا يشعر
امتياز بعضها عن البعض فيكون صوتا كالراء واللام فإنه يغلب على الظن أنها إنما تمتد في الحس لا لأنه في نفس الأمر بل لأنه
توالي أعداد كثيرة في أزمنة متقاربة وكل واحد منها آني فلأجل ذلك يظن أنها من الحروف الزمانية وأن المسموع
منها حرف واحد ممتد في الزمان ولم يكن في التحقيق من الحروف الآنية وأما ب فكالسين والشين فإنها زمانية في الحس والحبس
وهي هيئات عارضة للصوت عروضا ذاتيا مستمرا باستمراره ويمكن تمديدها بحسب الوضع خلافا لما صار إليه
هذا هو البحث التام في ماهية الحرف ولا حاجة لنا إلى التعريف [illegible] الأمور الحسية لا تحويه [illegible] لأنه يشتمل على أبحاث
واعتبارات أخفى منها وأدق الكلام في أحكام الحروف وهي إما في المفردات أو المركبات والمفردات إما صوامت
أو مصوتات المسألة الثانية في أحكام الصوامت وهي [illegible] أ اعلم أن الحروف المستعملة في لغة العرب
مشهورة معلومة وهي حروف التهجي وفيها حروف أخر في لغات غيرها ليست مشهورة لوجودها في بعض اللغات حتى
أن من ولد على غير تلك اللغة يعسر عليه النطق بها وحيث انتهى الأمر كذلك جاز أن يكون هناك حروف أخر لا نعرفها ولم
يتفق وجودها [illegible] غير المستعمل في لغات أهل زماننا فلا دليل قاطع على حصر الحروف في عدد معين بل ولا على
تناهيها جاز أن يكون غير متناهية كما في الألوان لأن موضوعها قابل للشدة والضعف وهي تختلف باختلافهما
ومراتب الشدة والضعف غير متناهية لكن [illegible] التناهي [illegible] ب الحروف الصامتة
إما متماثلة أو متخالفة والمتخالفة إما أن يكون اختلافهما بالذات أو بالعرض أما الاختلاف الذاتي فكالحاء والجيم والتاء
والدال والطاء [illegible] فإن [illegible] الاختلاف العرضي [illegible] بأن يختلف [illegible]
في الماهية بأمور عارضة وهي [illegible] أ أن يكون أحدهما متحركا والآخر ساكنا ب أن يكون متحركين لكن
كل واحد منهما بحركة غير الأخرى كالضم مع الفتح أو الكسر ج أن يختلفا بالجهارة والخفوت وقد ذهب [illegible] إلى أن
الاختلاف بالشدة والضعف اختلاف نوعي [illegible] هذا الاختلاف [illegible] بالذات و
جعل اختلاف الحرفين بالذات كالحاء والجيم اختلافا جنسيا ج اعلم أنه لا يمكننا النطق بحرفين من الحروف دفعة
واحدة [illegible] واحد والحكم بذلك ضروري لكن [illegible] في أن هذا امتناع الاجتماع لذاته أو
[illegible] شرط أو لحضور مانع والوجه [illegible] الاختلاف بالجهارة والخفوت [illegible] راجع
إلى كثرة أجزاء [illegible] كما في الألوان وهو مبني على إمكان اجتماع المثلين وفي كلام أبي هاشم أن
الحرف المضموم مخالف للمفتوح [illegible] تضاد المحلول [illegible] المتماثل

إذا اختلفا بالضم والفتح وما أشبههما وهذا غير صحيح لأن المضموم إنما خالف المفتوح باقتران حرفين مختلفين فإن الضمة
حرف زائد وكذا الفتحة ولهذا الحرفان واو [illegible] د في تضاد الحروف [illegible] على
تضاد الحروف المختلفة بالذات كالحاء والجيم مثلا وهو ظاهر قول الكعبي وتوقف أبو عبد الله البصري في تضادها
وهو الذي مال إليه [illegible] التضاد في أكثر كتبه ومال في شرح كشف الأعراض إلى أنها غير متضادة واحتج [illegible] بأنه
يستحيل مثلا إيجاد حرفين في محل واحد لا لشيء سوى التضاد وهو ممنوع لجواز استناده إلى [illegible] الاحتياج
إلى آلة أو غير ذلك ولنعلم أنه لا سبيل إلى القطع [illegible] بتضاد الحروف [illegible] موضوعها أن
لكل حرف مخرجا خاصا [illegible] شرط التضاد عندهم التعاقب على موضوع واحد بالإمكان واحتج
نفاة التضاد بأن ذلك لو ثبت لكان حكما من الأحكام فلابد له من دلالة عليه فلما انتفت الدلالة وجب القطع
على نفي التضاد كما قطعنا بهذه الطريقة في [illegible] ولم [illegible] لأنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول
على أن الحكم إنما يعدم عندهم عند عدم الدليل إذا كان الحكم موجبا عن الذات [illegible] أو لم
يكن متى ثبت الدلالة قدح في حكم الحكم وإنما عند [illegible] عدم الدلالة القطع على نفي الحكم
عندهم قالوا وإذا لم تتضاد الحروف [illegible] عن هذا [illegible] وإنما يشتبه الحال فيه
مع الخرس والسكوت أما الخرس فإنه فساد في آلة الكلام [illegible]
لا [illegible] الواحد [illegible] الخرس [illegible] المضادة للقدرة فكيف تضاد الكلام
مع اختلافهما وأيضا لو كان الخرس ضدا للكلام لم يصح وصف القديم تعالى بالقدرة على خلق الكلام في لسان
الأخرس وعلى هذه الطريقة [illegible] الواحد [illegible] الضدان وجود الخرس في تلك الحال وأما السكوت فلأن [illegible]
الكلام [illegible] لا يصح أن يكون ساكتا في حال [illegible] متكلم [illegible] والوجه أن الخرس والسكوت عدم الكلام
عما من شأنه أن يكون متكلما لكن [illegible] بأن العدم في أحدهما لآفة والآخر لا لآفة هـ إذا اختلفا في حرف
أنه متحرك أو ساكن لم [illegible] حركة [illegible] أو سكونه لأن الحركة والسكون من صفات الأجسام
يستحيل عروضها للهيئات العارضة للصوت ولعل المراد [illegible] أنه يوجد عقيب الحرف الصامت
حرف مصوت مخصوص و الصامت إنما [illegible] عند الإسكان أما عند
الحركة فإنه يمتزج [illegible] عند الإسكان [illegible]
الحرف [illegible] الذي [illegible] ز الابتداء بالصامت الساكن
[illegible]
الحرف عبارة عن [illegible] الصامت على الحركة [illegible] حرف مصوت [illegible]

تقدم المصوت على الصامت المتقدم عليه [illegible] المسألة الثالثة في أحكام المصوتات وهي [illegible] أ أخف المصوتات
الألف ثم الياء ثم الواو لأن ذلك بحسب مقدار انفتاح الفم ب أثقل الحركات الضمة لأن حصولها إنما يكون بفعل العضلتين
[illegible] ثم الكسرة [illegible]
هذه [illegible] الحركات [illegible] ج الحركات أبعاض المصوتات فإن الضمة جزء من الواو والفتحة
جزء من الألف والكسرة جزء من الياء لوجهين أ المصوتات قابلة للزيادة والنقصان والشدة والضعف وكل ما كان
كذلك [illegible] ب [illegible] الحركات أبعاض المصوتات لما
حصلت المصوتات بعد [illegible] الحركات [illegible] إذا كانت [illegible] المصوتات
فإذا [illegible] الحركة [illegible] المصوت [illegible] حرف صامت [illegible] وليس الأمر كذلك [illegible]
[illegible] د المصوتات هي حروف المد واللين [illegible] الهمزة [illegible] أن الصوت
[illegible] حركة [illegible] الحاصل [illegible] إخراج الهواء الدخاني
ولذلك [illegible] الهواء [illegible] الروح فإذا انتهى إخراج الهواء
إلى حد [illegible]
هـ الحرف الصامت المتحرك سابق على الحركة لوجهين أ الصامت [illegible]
في الآن الفاصل بين زماني الحبس والإطلاق والحركة مصوت إنما يحدث في زمان [illegible] الإرسال وما حدث
في الآن الذي [illegible] أول زمان وجود الشيء [illegible] على ما حدث في ذلك الزمان ب لو كانت الحركة سابقة
على الحرف لكان المتكلم بالحركة [illegible] المتكلم بالحرف [illegible] لكن المتكلم بالمصوت
ابتداء محال [illegible] أ الحركة حالة في الحرف والحال [illegible] عن المحل ب لو كانت الحركة
سابقة على الحرف لصح الإدغام [illegible] لأن الإدغام [illegible]
[illegible] متحركا [illegible] الحركة [illegible] الآن واحد
فلا يكون الإدغام حاصلا [illegible] لأن الصامت [illegible] الساكن آني
والحركة زمانية [illegible] الصامت [illegible] لأن [illegible] المتقدم عقلي لا
زماني والمطلوب ههنا التقدم الزماني وعلى ب لا نسلم أنه لو لم [illegible] الحركات في آن واحد لم يحصل الإدغام لأن
حصول الحرفين المتماثلين في الموضع الواحد دفعة واحدة جمع المثلين وهو محال ولا كذلك [illegible] الإدغام [illegible]
المسألة الرابعة في أحكام المركبات والنظر فيها يتعلق بأمرين الأول الكلمة اعلم أنا عددنا المركبات الكلمة
[illegible] الحرف لوجهين أ الكلام [illegible] بالحركة [illegible] المبدأ والوسط والنهاية وهذه الأشياء حاصلة

للجسم خارجة عن ماهيته ممتنع المفارقة عنه معلوم انها غير مفهوم الجسم لزوال السواد عنه وحصول البياض له مع
بقاء ماهيته الحالية عن محلها فعلمنا ان جميع انواع الكيف موصوفة بصفات الاعراض وخواصها فكيف عرضا دفعة
نظرا لامكان ان يكون السواد والبياض في عنوان ما من الكيفيات صورا نوعية للاجسام كالنارية والمائية وشبههما فالجواب
انا نقول ان الكيف خارج عن مفهوم الجسمية وعن الصور النوعية عينها وعن حقيقة الجسم المقارن للصور النوعية لها فلا
يلزم من هذا ان يكون اعراضا للجسمية كما لا يلزم من الصور النوعية **الفصل الثالث في القسم الثالث من الكيف**
وهو الكيفيات الاستعدادية وفيه مسائل **المسئلة الاولى** في انواعه اعلم ان اقسام الاستعداد ثلثة أ الاستعداد
الشديد على ان ينفعل كالمراضية واللين وهذا يسمى اللاقوة ب الاستعداد الشديد على ان لا ينفعل كالصلابة
والمصحاحية ج الاستعداد الشديد على ان يفعل كالمصارعة وهذان القسمان مندرجان تحت اسم القوة وهذا
اولى من تسمية بعضهم هذا النوع من الكيفيات التهيؤ التام وهو القوة او التاثر وهو اللاقوة فانه ليس القوة للفعل
فقط فان الصلابة قوة وهي تهيؤ لان لا ينفعل بسرعة والبطوء لا قوة وليس بمانع عن شيء بل هو ما يعلم
الحكم انه بسببه فعله فالقوة اسم للاستعداد الشديد نحو ان يفعل الشيء بسهولة او ينفعل بعسر واللاقوة اسم للاستعداد الشديد نحو ان ينفعل
بعسر او ينفعل بسهولة واعلم انا اذا اردنا قسمة الكيف الى انواعه الاربعة واردنا ادخال هذه الاقسام الثلثة تحت
نوع واحد احتجنا الى ذكر معنى محصل مشترك بين الثلثة يجعل نوعا للكيف وجنسا للاقسام الثلثة فنقول انه المبدا
الجسماني الذي به يترجح حدوث امر حادث على ان حدوثه مترجح ونريد الاستعداد الجسماني حاملا كونه امرا خارجا
والاول احد لان الاستعداد اضافي فلا يكون نوعا للكيف في هذا الرسم يتناول الاقسام الثلثة فان الفاعل
والمنفعل لو كان في ان حدوث الحادث انما هو بها لان القوة على الانفعال يترجح بها حدوث ذلك الانفعال
والقوة على المقاومة يترجح بها حدوث المقاومة والقوة على الفعل يترجح بها حدوث الفعل والاقسام الثلثة مشتركة
في انها مبادي جسمانية لحوادث مترجحة بها ولا خلاف في دخول القوة على الانفعال والقوة على اللاانفعال تحت
هذا النوع واما القوة على الفعل فقد اخرجها الشيخ منه فمنه لا يحد بالقدر المشترك الذي الاول وليس الذي يترجح
به انه دخل في احد جانبي وجوده ولا موجود **المسئلة الثانية** ان القوة على الفعل غير داخلة في هذا النوع زعم الشيخ
ان القوة على المصارعة داخلة في هذا النوع وفي التحصيل ليس كذلك لان المصارعة يستعمل بامور ثلثة أ العلم بتلك الصناعة
ب القوة القوية على تلك الافعال وهذان من باب الحال والملكة فلا يدخلان تحت هذا النوع لا مساغ دخول جميع
واحد ج كون الاعضاء في خلقتها الطبيعية بحيث يعسر عطفها ونقلها وهو في التحصيل عبارة عن القوة على
المقاومة واللاانفعال ... المذكورين لا يلتقي البدن على تلك الافعال لها اعتبار من حيث انها قدرة و
هي من باب الحال والملكة واعتبار اخر من حيث انها قدرة شديدة او من حيث انها فاعلة بسهولة وهي بهذا الاعتبار

ا من

من هذا الباب لا ما هو الذي فيه من الالتذاذ المحدود الذي هو الفرح لكنها ضعيفة والذي هو من الفرح
من الالتذاذ حاصل لكنه ضعيف بل كل منهما في الامرين لكنه في احدهما اقوى وفي الاخر اضعف
فهذا الاختلاف ان كان في الماهية وجب ان لا يكون النوع خارجا عن ذات النوع فان الى الكل لا يختلف اختلافا
يعني الذي هو خارج واذا لم يكن الشيء موجودا الا في النوع الذي هو موجود واحد كالفيا فيه الواحد انه القوى
الضعيف وقد خلت تلك الحقيقة احد الجنسين اسبح دخولها في الجنس الاخر ولكن الاختلاف في العوارض فهو محال
لانه يلزم ان يكون هناك شيء واحد باقيا وتعرض له الشيء لا القوى والضعيف فتسميته لهما بل كيفية غير النوع
فارقت النوع مصاحبة لها الشيء بانزاد فعلا وهو باطل ومع بطلانه فالمقصود حاصل لان النوع القوي
اذا كان نوعا غير النوع الضعيف والنوع الصحيح غير داخل في هذا القسم من الكيف فالقوة بالضرورة غير داخل لان اصل المثل
اذا لم يدخل تحت جنس لم يكن الاخر داخلا تحته وان الحرارة لما هو شديد على الاولى فلو دخلت تحت جنس الكيفيات
الانفعالية والانفعالات لزم تنوعها لكنه يدخل ... فاذن النوع الشديد لا يدخل تحت هذا الجنس **المسئلة**
الثالثة في ان الصلابة واللين وجوديان ام لا وليس في عامة الكيفيات الملموسة ان الصلابة هي الاستعداد الطبيعي
نحو اللاانفعال وان اللين هو الاستعداد الطبيعي نحو الانفعال فليس جعل احدهما عدما للاخر اولى من العكس فاذن ليس
التقابل بينهما تقابل العدم والملكة فهما اذن كيفيتان وجوديتان الا ان لقائل ان يقول الاستعداد الطبيعي يلزمه امور ثلثة
أ اللاانفعال وهو عدمي ب المقاومة المحسوسة ج بقاء الشكل على ما كان وهما وجوديان وذلك الاستعداد لا يكون لنفسه
بل يحمل على ما له علة للامرين الوجوديين وعلة الوجود موجودة فذلك الاستعداد امر وجودي واما الانفعال فحاصل
لكونه حاصلا في سطح الجسم مقارنة لحدوث شكل مخصوص فهو استعداد لقبول الاكرة الاسم طبيعي واستعداده لقبول
ذلك الشكل لا به مثل واذا كان كونه جسما طبيعيا ذاتيا من العلل لهذه القابلية الحاصلة لم يكن هناك كيفية اخرى
لهذه العلة لان ما ثبت لذات الشيء لا حاجة فيه الى شرط واذا ثبت ان استعداد الانفعال
ليس كيفية زائدة وجب ان يكون الاستعداد نحو اللاانفعال لعلة وجوده لا كيفية الى ان يكون بسبب نفس المادة الى علم
الاستعداد ولا الصلابة وان وصفنا المادة اذ ليس الاستعداد لللاانفعال علة وجودية يكون ذلك علة الاستعداد
للانفعال فاذن علة استعداد اللاانفعال امر وجودي ومنا وجه النظر بان التقابل بين الصلابة واللين تقابل العدم
والملكة وفيه نظر لانه لا يلزم من كون الوجودي لازما للامر ان يكون ذلك الامر وجوديا ولا استعداد لقبول الانعدام ولو كان
حاصلا للمادة لكن الاستعداد لقبول العدم فهو ليس حاصل للمادة ولا يكفي الاستعداد والقبول في الحصول
فالمسئلة الرابعة في الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين فنقول امرها نظرنا انا انا لا نكون ماهيتها هي انها استعداد
في ان يعسر بشكل بسهولة في ان لا يعسر ولا يتشكل بسهولة او يكون امرا اخر هي في نوع موجود محصل ويلزمه هذه

الكيف ويكون انها الحس حيث لا من كان من حيث يكون هذه الكيفية دليلا على ذلك الوجود كان قد عرفنا هذا في حالة في خروج
في الحس لها من حيث يتغير او لا يتغير او من حيث انه شيء احد انما انه لا يتغير في ان الحس في الحس على سبيل فعله كما
يفعل عند التطرق والتشارب التطلي هو ان لا يصير بساحة الصلب فيه ان يكون ادراكنا له بالحس كالادراك
للوجودي واللاتغير الوجودي الذي لا يحس معه بما له اصلا واما الانعطاف الذي في اللين فهو قبول حركة على هيئة
مع البعد غير محسوس الا بواسطة بعد تحسس الانعطاف بالبصر وقد يلمس وكذا سرعة الحركة الى السكون وبطوء فلا تكون
ذلك دليلا على ان الصلابة واللين والرطوبة واليبوسة قد احتسنا بالبصر فاذن ليس ما يحس من الانعطاف وعدمه
ولا الانعطاف الاستعداد فان الاستعداد من حيث استعداد ... يعقل ولذلك كان نوع المصارعة
لا يحسها مصارعة بل يحس منها صلابة المقاومة وكذا الزق المنفوخ فيه الهواء فان الهواء الذي فيه لم
يحصل فيه احلال ما في طبيعته كالحالة لكن يحس كما يحس الصلب وكذا الرياح فان الامر الذي يحس من المقاومة
هو غير الاستعداد الطبيعي الذي في الشيء الموجود فان الهواء لم يستفد في طبيعته صلابة وان انحصر في الزق ولا
بان صار ذا مثل الاستعداد الطبيعي موجودا فيه ولا يحس به فاذن المعنى الذي يحس به لو كان لا يدرك ويحس
بدانه هو غير ذلك الاستعداد ولو كان في معارضته ولصحيحه عن قبول حركة الانعطاف وعن الانعطاف واحد منه عدم
والاخر من باب الحركة لا من باب الكيف والثالث حس الكيفيات التي في الجسمانيات وهي الكيفيات الانفعالية
والانفعالات والذي نوع من هذا الحس للعسر المعسرية في الرطوبة واليبوسة مما يحس منهما والذي نوع في الباب الاخر
اعتبار القوة واللاقوة مما لا يحس بهما وهما متلازمان واعلم ان الشيخ جعل الصلابة واللين في الاثار من
الكيفيات الانفعالية وقسم الانفعال الى السريع والبطيء لئلا يحصل الشك في الصلابة واشباههما في كونها انفعالية
لانها ليست مما يفعل موضوعها بل مما ينفعل موضوعها بطيئا **الفصل الرابع** في القسم الثالث من
اقسام الكيف وهو الكيفيات المختصة بالكميات وفيه مسائل **المسئلة الاولى** في حصر هذا القسم فنقول اما الكيفيات
التي يعرض اولا للكمية او بواسطتها الجسم فان الشكل يعرض اولا للمقدار وكذا الاستقامة وكالخلقة فعرض بالخلقة
مجموع اللون والشكل وهي اولا تعرض للجسم الطبيعي فانه ما لم يحصل جسم طبيعي لم يحصل خلقة فمعقول الامور العارضة
للكمية منها ما عرض لها ليس لانها كمية ومنها ما عرض ليس انها كمية بل تخصيص في كل الفصل العارض لها عرض للكمية
اللون حامله الاول السطح والجسم غير ملون بل من كون الجسم ملونا ان سطحه ملون ولذا الخير واللاقوة حاملها الحس
وبواسطته الجسم يحملها الجسم بمادته وصورته فالخلقة ملتئمة من الشكل وحامله السطح بذاته وفي اللون وحامله السطح
لكونه نهاية الجسم فالحامل الاول للخلقة هو الكم لكن لا يشكل بلزوم دخول اللون والضوء فيه لان حاملهما الاول
السطح مع انهما داخلان في الانفعاليات والانفعالات وجود جسمه واحد في حسن محاله واعلم ان التنوع الذي

ذكرناه

ذكرناه او لا يدخل فيه ما يكون عارضا للشيء بواسطة الكمية بما هي كالاستقامة والانحناء او بعض العوارض كالخلقة المركبة من الشكل
واللون كما مر بهذا الباب لما فيه من الشكل **المسئلة الثانية** في اقسامه اعلم ان المشهور عند جماعة الحكماء ان اقسام هذا النوع
من الكيف انواع ثلثة الشكل وما ليس بشكل وما هو حامل مع شكل او غير شكل وحد الشكل على ما هو المشهور من انه
ما احاط به حد كالكرة والدائرة او حدود كالمربع والمكعب وما ليس بشكل كالاستقامة والانحناء للخط وكالتقعير والتحديب
والسطح للسطح والذي يحصل من شكل وغير شكل هو الشيء صورة وخلقة وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي
او صناعي وحصر هذا انه قد كان يكون الخلقة فكيف الشكل الملون حلوة وصورة فلما ذكرت هذه الوجوه الثلثة قبل
ولئن ان يكون للكيف نوع رابع فقد يوجب الشراح فقال بعضهم انه يمر الامور التي في الفلسفة الاولى كيفيات التي هي الكم
المفارقة اصلا كالمقدار المطوية والمعلقة او كالمقول التي لا ملابس الا مادة ولم يشر واما ان اطلاق اسم الكيفية على ذلك
وعلى هذه المعدودات انما هو بالاشتراك اللفظي وليس هذا الكيفية جنسا واحدا فلا يكون لتلك الاشياء نوعا من انواع
الكيفية فليس على انواع الكيف المذكورة وقال اخرون ان ذلك من الشكل والخلقة انما عند الكل جملة ما سلف ذكره ومع
ذلك فانهم ما جعلوها من تراتيب الاقسام ولم يجعلوا الكيفية نوعا خارجا عن الاجناس الاربعة والحق ان هذا القسم الرابع
لا يدرك له لكن ليس هو ما ذكروه من الكيفيات العارضة للكميات المنفصلة كالزوجية والفردية فان خواص هذه الاعداد ليست
اعدادا ولا فصولا لها بل هي عوارض يعرض لانواعها لازمة ولمس من مقولة المضاف ولا في المقولات فهي من الكيفيات
وليس من الحالات والملكات ولا القوة ولا اللاقوة ولا كيفيات محسوسة فهذا هو النوع الذي اهمل وان كانت هذه صعبة المنظر
في الطبقة ولكن ليس بالسهل على ما تقدم لانه وضع للمبتدئين في طريق حصر هذه الاقسام بعضها عن بعض لئلا يقول الكيفية المختصة بالكم
الا ان يكون مختصة بالمنفصل كالزوجية والفردية او بالمتصل وافراده الزمان والجسم والسطح والخط اما الزمان والجسم
فلم يوجد دليل على اختصاصها بكيفية لا توجد في الجسم الطبيعي الا بواسطة السطح والخط فالعارض للخط هو الاستدارة
والاستقامة واما العارض للسطح فاما ان يعرض له لا من حيث كونه ذا خط او يعرض لاجل ذلك فالاول الشكل والثاني الخلقة
المسئلة الثالثة في الاستقامة والاستدارة رسم اقليدس الخط المستقيم بانه الموضوع على سمت النقط التي
كانت عليه بعضها لبعض فان الخط المستقيم اذا فرض عليه نقط متعددة كم كانت فانها تحسبها يكون على سمت واحد
بحيث لا يكون بعضها ارفع من بعض بل يكون وضع حسي بالاضافة الى الخط وضعا واحدا ورسم ارشميدس بانه اقصر خط يصل
بين نقطتين لان كل نقطتين فرضتا امكن ان يوصل بينهما بخطوط كثيرة منحنية وخط واحد مستقيم هو اقصرها وهذا التعريف ليس كما
لان المستدير يمكن ان يحصر بينهما فلا يمكن ان يعلم عن قلة صفة انه اقصر اذا طول او اوساط ويقدر بذلك القطر فيكون دور فان كل
قوس اعظم من وتره فان ذلك ... ورسم افلاطون بانه الذي يطابق اجزاءه بعضها بعضا على جميع
الاوضاع فان المستقيم اذا قسم امكن ان يطابق اجزاؤه بعضها الاخر على جميع الاوضاع بخلاف المنحني اذا فضلت منه اجزاء بطق

ذكر انه يلزم على اثبات الخط المنحني ... عليه بوضع داخله بان يحمل محدب احدهما مقعر الآخر فان حمل مقعر على مقعر لم
ينطبقا وذو رسم الالف بانه الذي اذا اثبتت نهاياته وادير كما دار المحور لم يتغير عن وضعه واما المنحني فانه عند ...
سطح الحلقة المحدبة الى غير وضعها ورسم الالف بانه الذي يستر وسطه طرفيه واما السطح المستوي فالرسوم الثلاثة الاول
جارية فيه بان يصدق عليه انه اذا اخذ فيه خطوط كثيرة لم يكن بعضها ارفع وبعضها اخفض وانه اصغر السطوح التي
نهاياتها واحدة وانه الذي ينطبق اجزاء بعضها على بعض على كل الاوضاع المسئلة الرابعة في اثبات الدائرة
فنقول الدائرة سطح مستو يحيط به خط واحد في داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى المحيط متساوية
وهو المسمى بالشكل والكلام على اثبات الخط المستقيم واما الدائرة فقد اثبتها مثبتو الجزء الذي لا يتجزأ [illegible]
الشكل واثبتها النافون له بقسم واضح مثبتو الدائرة بوجوه آ الجسم اما بسيط او مركب والبسيط لا يوجد الا
[illegible] المركب [illegible] الشكل الطبيعي للبسيط انما هو الكرة لان طبيعته واحدة والواحد
لا يمكن [illegible] الطبيعية في غير الكرة من الاشكال اكثر فلا يصدر عن البسيط الا الكرة ويحصل من قطعها [illegible] دائرة
[illegible] استناد الشكل الى الطبيعة [illegible] لازم للجسم بسبب التناهي [illegible] ب اذا تخيلنا
سطحا مستويا وتخيلنا خطا مستقيما [illegible] ذلك السطح واثبتنا احد طرفيه على ذلك السطح ثم ادرنا ذلك الخط
على ذلك السطح حول ذلك الطرف الثابت الى ان يعود الى موضعه الذي ابتدأ منه الحركة حدث من هذه الحركة دائرة
[illegible]
[illegible] وسط هذا السطح المستدير كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى المحيط متساوية لان كلها مساوية
للخط المتحرك والخطوط المساوية للخط الواحد متساوية فثبتت الدائرة ولا بد من اقامة الدلالة على ثبات احد طرفي
هذا الخط حال حركة الآخر [illegible] ج لنفرض جسما [illegible] على سطح مستو قائما معتدلا
فالطرف المماس للسطح [illegible] من السطح فاذا [illegible] ذلك الجسم [illegible] تلك النقطة في
موضعها [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وجب الدائرة [illegible] لكن الشيخ سلك

هي [illegible] اثبات الدائرة وهو انه لا شك ان هنا دائرة محسوسة فان كانت حقيقية فالمطلوب
وان لم تكن في الحقيقة كذلك [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الدائرة واعلم ان هذا مبني على امكان [illegible] الطرف من الخط الذي عند المركز وهو ممنوع المسئلة الخامسة
في ان المستقيم يخالف المستدير بالنوع [illegible] ان الخط المستقيم والخط المستدير [illegible]
[illegible]
[illegible]
الخط المستقيم بعينه عند زوال وصف الاستقامة فاذن الاستقامة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] مذنبات
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] المسئلة السادسة في [illegible] المستدير والمستقيم اعلم ان المستدير
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المسئلة السابعة في [illegible] الشكل اعلم ان الشكل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المسئلة الثامنة في ان الشكل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ثم قولكم الوضع انما يحصل لنسبة الاجزاء والشكل انما يحصل لنسبة الاطراف والاطراف ليست اجزاء فضعيف لانا اذا قلنا
الوضع هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة الامور المتباينة الجهة التي فيه دخل فيه الشكل لان الامور المتباينة الجهة
التي للجسم قد تكون اجزاء الجسم وقد تكون اطرافه فان الهيئة الحاصلة بسبب الحدود داخلة في الوضع وقولهم الوضع هو الذي يتوقف
على حصول النسب التي لاجزائه الى امور خارجة عنها مقول [illegible] على حصول النسب التي [illegible]
[illegible] الوضع وهو على قسمين منه ما يكون في حصول النسب التي لاجزائه كالتربيع والتثليث ومنه ما لا يتم ذلك الا باعتبار
النسب التي لتلك الاجزاء الى الامور الخارجة عنها كالجلوس والسجود فان الشكل من باب الوضع وقد يظهر انه كما ان من
الكيفيات المحسوسة ما هو بسيط كالسواد والبياض والحرارة والبرودة وما هو مركب [illegible] كذا من الاشكال
ما هو بسيط كالكرة ومركب كالمربع فان هيئة المربع لما توقف [illegible] على هيئة الحدود الاربعة التي تركبت هيئة المربع من
هيئاتها [illegible] المندرجة تحتها وهيئة المربع انما يتوقف
تصورها على تصور محلها لا غير [illegible] الاجزاء في الوضع بالامور المتباينة الجهة يخرج الوضع المصطلح عليه
الذي [illegible] البحث في شرح [illegible] ولا يكون في الوضع النسبة التي لاجزائه [illegible]
يلزم ان يكون الشكل من مقولة الوضع قال السيد [illegible] الشكل لان الشكل [illegible] بحدود [illegible]
وضع بعضها عند بعض فلقد غلط من وهم ان احد الحدود مكان الاجزاء وانما الاعتبار في الوضع بالاجزاء
في الشكل بالحدود [illegible] ان هذا الوضع من المقولة الخاصة [illegible] من المضاف وانما الوضع الذي
من المقولة هو وضع اجزاء الشيء عند خارج [illegible] لا وضع اجزاء الشيء [illegible]
[illegible] الشكل [illegible] الحدود [illegible]
[illegible] الا بعدد من الحدود [illegible] ان يكون المربع [illegible] ان المربع هو عدد الحدود ولان
المربع [illegible] وكذا الاشكال انه داخل في مقولتها [illegible] ان المربع حاصل
[illegible] المسئلة التاسعة في الزاوية اختلف الحكماء في الزاوية من اي مقولة هي قال
بعضهم انها من مقولة الكم لانها تقبل المساواة واللامساواة وتقبل التجزي [illegible] وقد ابطله ابن الهيثم
بان [illegible] الزاوية [illegible]
الحادة [illegible]
وقال الاخرون انها من الكيف لانها تقبل المشابهة واللامشابهة [illegible]
[illegible] المساواة والمفاوتة [illegible] موضوعها الذي هو الكم كان الاشكال [illegible]
[illegible]

[illegible] يوصف محله بالوضع [illegible] يوصف حاله بالوضع [illegible] وقال
الاخرون انها من مقولة المضاف لان اقليدس حدها بانها تماس خطين [illegible] اقليدس [illegible]
لان كل زاوية يوصف بانها كبرى او صغرى [illegible] التماس [illegible] التماس محمول على الخطين بالشركة والزاوية
ليست كذلك وقال الاخرون الزاوية المسطحة مقدار متوسط بين الخط والسطح قال السيد [illegible]
[illegible] ان الزاوية جنس [illegible] الكم [illegible] الخط والسطح [illegible] الخط [illegible] والسطح [illegible]
وعرض [illegible] طول وعرض [illegible] احدهما على الاخر [illegible] الخط [illegible] حركة [illegible] السطح
عن حركة الخط [illegible] امتداده [illegible] عرض [illegible]
ساكنة والاخرى متحركة [illegible] السطح [illegible] الخط [illegible] الزاوية المجسمة مقدار متوسط بين السطح و
الجسم لان الجسم انما يحدث بحركة السطح لا في جهة امتداده فاذا فرض احد طرفيه ساكنا [illegible] الحادث جسما [illegible] فان هذا
[illegible] الطول والعرض [illegible] الخط الى ان [illegible] السطح والجسم [illegible] السطح [illegible]
[illegible] بالحدود [illegible] والجسم [illegible] بالحدود [illegible] السطح [illegible]
طول وعرض والجسم [illegible] طول وعرض [illegible] الزاوية المسطحة سطح [illegible]
والزاوية المجسمة جسم [illegible] الزاوية [illegible]
فان الزاوية [illegible] الزاوية [illegible] السطح [illegible]
الى النقطة فان [illegible] الخط [illegible] المنتهي الى النقطة [illegible] الزيادة [illegible]
بعضهم [illegible] سطح [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] الزاوية [illegible] الشكل [illegible]
في زواياها الى النقطة [illegible] الشكل الى النقطة [illegible] الشكل بالوضع والزاوية بالذات
لان الشكل موصوف [illegible] الزاوية [illegible]
[illegible] الشكل والزاوية [illegible]
الى النقطة [illegible] الزاوية [illegible] الى النقطة [illegible]
[illegible] سطح [illegible] خط واحد [illegible] السطح الذي [illegible]
خطان [illegible] النقطة [illegible] الخط المحيط بالزاوية خط واحد [illegible]
[illegible] النقطة موجودة بالفعل [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] النقطة [illegible] بالفعل لكن [illegible]

[illegible] النقطة [illegible] فان الزاوية [illegible] عرضي والذاتي مقدم لان
العارض [illegible]
[illegible] فقول [illegible] الزاوية المسطحة السطح الذي يحيط به خطان [illegible]
الذي يحيط به خط واحد [illegible] على النقطة اعلم ان القول المحقق في الزاوية [illegible] تصور الزاوية الا [illegible]
المقدار [illegible] الشكل [illegible] باعتبار [illegible] مقدار [illegible]
[illegible] المقدار [illegible] السطح الذي [illegible]
المجسمة الجسم [illegible] المسطحة [illegible]
فان [illegible] الخط [illegible]
[illegible] النقطة [illegible]
[illegible] الحد الثالث [illegible]
[illegible] الزاوية [illegible] الشكل [illegible] السطح [illegible]
من الزاوية [illegible] الشكل [illegible] الشكل [illegible]
كذا الزاوية المسطحة [illegible] السطح [illegible] السطح [illegible] الشكل [illegible]
[illegible] الزاوية [illegible] المهندس
[illegible] الشكل [illegible] الزاوية [illegible] الزاوية [illegible] والمساواة
[illegible] الحدود [illegible] الشكل [illegible] الوضع [illegible] السطح [illegible]
[illegible] الزاوية [illegible] المسطحة [illegible]
[illegible] الخط [illegible]
[illegible]
[illegible] المحيط [illegible]
الثالث [illegible] المحيط [illegible] المجسمة [illegible] المحيط [illegible]
[illegible] نصف [illegible]
المضلعات تذنيبان الاول اذا اخذنا نصف دائرة ثم تخيلنا محورا ثابتا وانبسطا [illegible]
وذلك المحور الذي [illegible] الشكل الاول [illegible] المحور [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] اخذنا اقل من النصف [illegible] الشكل [illegible]

ولو اخذنا اكثر من النصف [illegible] السطح وهو الشكل [illegible] واما الاسطوانة فانها تحدث بان يتحرك [illegible]
[illegible] على الاستقامة [illegible] الاضلاع [illegible]
اضلاعه [illegible] الى ان يعود الى وضعه الاول فانه يحدث منه الاسطوانة واما المخروط فيحدث بان [illegible] المثلث القائم
الزاوية على احد الخطين المحيطين بالقائمة [illegible] الخط [illegible] ذلك الضلع مركز الدائرة [illegible]
[illegible] الاشكال [illegible] علم الهندسة ب لا تضاد في الاشكال [illegible] السطح [illegible]
[illegible] من [illegible] السطوح [illegible] لا اتحاد [illegible] فلا تضاد [illegible]
[illegible] الاعتدال [illegible] المسئلة
العاشرة في الحلو [illegible] اللون والشكل [illegible] الكيفيات المحسوسة [illegible]
[illegible] الشكل [illegible] بالحسن والقبح قال السيد [illegible] الحلو [illegible]
[illegible] الكم جزء من [illegible] جواهر [illegible]
[illegible] الاعراض وان كان [illegible] وهذه الحلو نوع واحد [illegible] باب العرض
[illegible] الشكل [illegible] وجود الحلو واجاب [illegible] من [illegible] الاعراض من الاعراض فان [illegible]
عرض لانها [illegible] والمربع عرض [illegible] ان الجواهر
[illegible] طبيعة [illegible] طبيعة [illegible]
[illegible] والاعراض [illegible]
من الوجوه [illegible] كالكيف [illegible] المركب [illegible]
[illegible] الحد [illegible] والشكل اذا [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] الشكل [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] الشكل [illegible] خاصة [illegible]
[illegible] الحسن [illegible]
[illegible] الحسن [illegible] الشكل [illegible] الحسن [illegible]
[illegible] الحسن [illegible] الحسن [illegible] الخصوص [illegible]
[illegible] الخصوص [illegible]
[illegible] الحلو [illegible] الشكل [illegible]

نوعه على حد يضاعف الاقوال الى غير النهاية لا مرة واحدة بل مرارا غير متناهية واحتج بان الشكل اذا قارن المزاج حصل كيفية باعتبارها يصح ان يقال للشيء احسن الصورة او قبيحها والحسن والقبح الحاصلان للشكل وحده او للون وحده غير الحسن والقبح الاول فلما حصل للمجموع الحسن والقبح وللشكل ما ليس يحصل لواحد منهما عرفنا حصول امر مخصوص عند اجتماعهما ولهذا جعلنا الخلق كيفية مزدوجة بل نقول الخلق الظاهر دليل على الخلق الباطن لان الافعال الانسانية منها ما هو بحسب الطباع ومنها ما هو بحسب التكلف فان الانسان لا يفعل كل شيء بمقتضى طبيعة الروح فيتعذر الاستدلال بفعل الانسان على خلقه لجواز ان يكون ذلك الفعل الصادر عنه تكلفيا اما الحيوانات ما عداه فان افعالها في الاكثر صادرة عنها بحسب طباعها حيث ليس لها عقل دافع ولا حياء مانع الا في النادر فامكن الاستدلال بافعالها على اخلاقها فاذا عرفت اخلاقها تتبعوا تلك الاشكال المقارنة لتلك الاخلاق لان المقتضي للخلق والاخلاق هو النوع الراجح فعلم على الظن ان الخلقة العلانية تقارنها الخلق الفلاني فاذا رأوا في الانسان تلك الخلقة استدلوا بها على خلقه وهذا هو مبدأ علم الفراسة المسئلة الحادية عشر في خواص العدد العلم المشتمل على شرح ذلك بالاستقصاء وذكر رسومها هو علم الارثماطيقي لكن هنا بحثان آ الزوجية والفردية ليستا فصلين ذاتيين للاعداد لوجهين آ تصور العدد الكثير الذي هو زوج ونغفل عن كونه زوجا وتصور العدد الذي هو فرد ونغفل عن كونه فردا ولا شيء من المقومات كذلك فلا شيء من الزوجية والفردية بذاتي ب الزوجية والفردية يحملان على الاعداد المحمولة بالنوع فلو كانتا ذاتيتين لبعض ما يدخل فيها لكانتا ذاتيتين لجميع ما يدخل فيها اذ لا مزية للبعض على البعض لكن ماهية كل عدد متحققة بحصولها في الاذهان وموجودة في الاعيان من دون الوصف فلا يكونان ذاتيين ب الزوجية والفردية متقابلان وليس بينهما الا تقابل العدم والملكة لان ذلك معلوم من مفهوميهما فان مفهوم الزوجية الانقسام بمتساويين في العدد ومفهوم الفردية عدم الانقسام بمتساويين في هذا الامر عدمي وقد توهم بعضهم ان التقابل بينهما تقابل التضاد فان عنى ذلك ومفهوم الفردية ما قلناه فهو سهو وان عنى ذلك ومفهوم الفردية انها كيفية ثبوتية باعتبارها يمتنع الشيء من قبول الانقسام بمتساويين كان يكلف لا دليل عليه وانهم فانا انما نسمي مثل هذا الشيء فردا لا باعتبار كيفية مانعة من الانقسام بل باعتبار عدم قبول الانقسام بمتساويين لان الناس يسمون الثلثة فردا ولم يخطر ببالهم تلك الكيفية بل باعتبار انها لا تنقسم بمتساويين نعم هاهنا اشكال وهو ان الزوجية اذا جعلت الانقسام بمتساويين كانت من باب الانفعال فكيف جعلت كيفية اولى مقابلها وكذا الفردية اذا كانت

مبدا علم الفراسة

عدم الانقسام بمتساويين فكيف يجعل كيفية للعدد والاعراض ليست كيفيات في جواهرها ثم الجزء الاول من كتاب نهاية المرام في علم الكلام بحمد الله تعالى ومنه وسلوه في الجزء الثاني بعون الله تعالى وتوفيقه الفصل الخامس في القسم الرابع من الكيفيات وهي الكيفيات النفسانية على يد مصنفه العبد الفقير الى الله تعالى حسن بن يوسف بن المطهر الحلي في رابع عشر شهر ربيع الاول من سنة اثني عشر وسبعمائة بالسلطانية كتابه وتصنيفا والحمد لله وحده وصلى الله على سيد المرسلين محمد النبي وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الخامس في القسم الرابع من الكيفيات وهو الكيفيات النفسانية وهي المختصة بذوات الانفس اعلم ان هذه الكيفيات قد يكون راسخة وتسمى ملكات وقد لا يكون بل يكون سريعة الزوال غير مستحكمة وتسمى حالات وهذان صنفان لا نوعان لان الافتراق بينهما انما هو بالعوارض لا بالفصول لان الشخص الواحد في ابتداء كونه غضوبا او حليما لا تعايد حقيقته عند تمامه واستحكامه في الرجولية بل هو هو بالشخص وصلابة الوجود التي عنه كذا الكيفية النفسانية في حالتي ابتداء كونها وبقائها فكل ملكة كانت حالا ولا ينعكس اذ ليس كل حال يكون ملكة وهو متساو على سائرها الذي باعتباره صارت ملكة وليس كل حال يصير ملكة وهاهنا ابواب الباب الاول في العلم وما يتعلق به وفيه مباحث البحث الاول في العلم وفيه مسائل المسئلة الاولى في تعريفه اعلم ان تصور كل احد بغيره سواء كان ذلك حسيا او عقليا امر معلوم لكل عاقل كعلم الانسان بوجود نفسه على سبيل الضرورة وبما يشاهده ويعتريه من سائر احوال النفس من جوعه وعطشه والمه ولذته وقد اضطرب العقلاء هاهنا في حقيقته اضطرابا عظيما وطولوا الكلام فيها لا لخفائها بل لشدة وضوحها فمنهم من جعل العلم اضافة بين العالم والمعلوم ومنهم من جعله صورة مساوية للمعلوم في العالم ومنهم من قال انه غني عن التعريف فلا يتعذر ان يعرف وهو حق لكن قصد المخلص من مضايقات وقع عنهم فيها وضبط المذاهب المشهورة فيه ان يقول العلم اما ان يكون امرا عدميا او شيئا والاول لا يعدد فيه والثاني اما ان يكون صفة حقيقية او اضافة والثاني اما ان يكون اضافة محضة او صفة حقيقية يلزمها الاضافة وقبل الخوض في تحقيق ماهية العلم نقول زعم جل الاوائل ان تصور العلم بديهي لوجهين آ ان ما عدا العلم لا يعلم الا بالعلم فلو كان هو معلوما بذلك الغير لزم الدور وكيف لا يكون حقيقته ما به ينكشف جميع الاشياء منكشفه بذاتها غنيا عن الكشف بغيرها ب ان علم بالضرورة علوما خاصة بعلمنا بان عالم بوجودنا وبانا عالمون بحرارة النار وضوء الشمس وتصور العلم المطلق

جزء من العلم الخاص فيكون سابقا عليه والسابق على البديهي اولى ان يكون بديهيا اعترض افضل المحققين على الاول بان المطلوب حد العلم من العلم بالعلم وما عدا العلم يعلم بالعلم لا بالعلم بالعلم وليس في الحال ان يكون هو كاشفا عن غيره وغيره كاشفا عن العلم به وفيه نظر فان المحدود انما يعلم بالحد وحد العلم ليس هو العلم بل هو ما عداه فاذن هو ما يعلم بالعلم والعلم انما يعلم به لانه حد وان ضعف العلم اذ اعلم بالحد كان ذلك الحد معرفا للكل علم الذي من جملته العلم بالعلم وبحد العلم فيكون كل من العلم والعلم بالحد معلوما بصاحبه فيدور والتحقيق ان يقول ان العلم البديهي يؤخذ باعتبارين آ ان يكون كاسبا له ومعرفا اياه كالحد والرسم والحجة ب ان يكون الذي في العلم به بان يكون صورة مساوية له او اضافة بين العالم والمعلوم على اختلاف الرأيين فحد العلم اذا علم به العلم انما يؤخذ بالاعتبار الاول واذا علم بالعلم انما يؤخذ بالاعتبار الثاني وفي ب نظر وهو المنع من وجود علم مطلق يكون جزءا من كل علم وحصول العلم بالعلم الخاص من كل وجه وهو لا يستلزم مسبوقية الوجود وقيل العلم هو الحاكم بامتياز كل شيء عما عداه فيكشف الشيء بنفسه عن غيره ولان كل ما يعرف به العلم فالعلم اعرف منه لانه حالة نفسانية يجدها الحي من نفسه ابتداء من غير لبس ولا اشتباه وما هذا شانه يتعذر تعريفه ولان كل من عرف شيئا امكنه ان يعلم كونه عالما به لكن الشيء من ترك التصور لكونه عالما بالشيء عبارة عن العلم بالاتصاف بالعلم والعلم بالاتصاف بامر يستدعي العلم بكل واحد من الامرين اعني الموصوف والصفة فلو كان العلم كسبيا لم يكن مكتسبا لا يحال ان يعلم كونه عالما بشيء الا بنظر واستدلال ولما لم يكن كذلك علمنا ان العلم بحصول العلم غني عن الكسب وفيه نظر فانه لا يلزم من كونه هو الحاكم بامتياز كل شيء عما عداه ان يكون معلوما بحقيقته لجواز ان يعلم ببعض اعتباراته وكذا الجواب عن الثاني فان العلم بالاتصاف يستدعي العلم بالموصوف والصفة لا من كل وجه بل من بعض الوجوه فجاز ان يكون مجهول الماهية ويطلب بالحد تعريفها المسئلة الثانية في ان العلم عدمي اضطرب كلام الشيخ في حقيقة العلم فتارة جعله امرا عدميا حيث بين ان التجرد عن المادة يكون عاقلا ومعقولا وان ذلك لا يقتضي كثرة في ذاته لان العلم هو التجرد عن المادة وتارة يجعله صورة مساوية للمعلوم مرتسمة في جوهر العاقل وذلك حيث قال تعقل الشيء لذاته ولآله ذاته ليس الا حضور ذاته عند ذاته وانه قال في الاشارات آ ادراك الشيء هو ان يكون حقيقته متمثلة عند المدرك يشاهدها ما به يدرك وتارة يجعله مجرد اضافة وذلك عند ما بين ان العقول البسيطة الذي لواجب الوجود ليس علته لاجل حصول صور كثيرة فيه بل لاجل فيضانها عنه حتى يكون العقل البسيط كالمبدأ الخلاق للصور المفصلة في النفوس وتارة جعله عبارة عن كيفية ذات اضافة الى الشيء الخارج وذلك عندما بين ان العلم داخل في مقولة الكيف بالذات وفي مقولة المضاف بالعرض واذا عرفت اضطرابه فلنشرع في ابطال مذاهبه فنقول لا يجوز ان يكون العلم عدميا لوجوه آ لو كان العلم سلبيا لم يكن ان يسلب العلم فلا يكون سلب الانسان علما ولا سلب الفرس فعرفنا

بل لو كان سلبا لم يكن الا سلب ما يقابله لان نقيض العلم انما هو الجهل اما مقابله العدم والملكة وهو الجهل البسيط
او مقابلة التضاد وهو الجهل المركب فان كان العلم عبارة عن سلب الاول الذي هو عدم العلم كان العلم عدم
العدم فيكون موجودا ولو كان عبارة عن سلب الثاني وهو محال لانه لا يلزم من سلب الجهل المركب بالشيء حصول العلم بذلك الشيء لاحتمال
خلو المحل عنهما وبعبارة اخرى لو كان سلبا لكان سلبا لما يقابله فان كان عدما كان هو عدم العدم فيكون
ثبوتيا ولو كان وجودا العدم يصدق على العدم فيكون العدم موصوفا بالعالمية هف عرضه افضل المحققين بان الحكم
بكون العلم سلبا باطل صحيح لكن في الدليل نظر لان المنافي ان كان مطلق العدم كان العلم مطلق الوجود ولو كان عدما
لا يكون العلم عدم العدم حتى يكون ثبوتيا انما هو عدم العدمي ولا يلزم ان يكون عدم العدمي ثبوتيا فان عدم المركب في الخارج
صحيح … والله … قوله ولو كان وجودا العدم يصدق على العدم فيكون العدم موصوفا بالعلم ثبوت
ادعى بطلانه لان وصف العدم لا يكون وجوديا فان ذلك الحكم سلبي وفيه نظر فانه لم يقصد المستدل لكن العلم عدما مطلق
العدم حتى يكون العلم مطلق الوجود بل عدم مقابله وذلك المقابل ان كان عدم العلم كان العلم عدما للعدم فيكون ثبوتيا و
التحقيق ان قول العدم قد يؤخذ مطلقا فيقابله وجود مطلق وقد يؤخذ مضافا الى شيء كعدم البصر مثلا فيقابله
وجود البصر لاتحاد المضاف اليه في المتقابلين فلما كان العدم المضاف منسوبا الى البصر وجب ان يكون الوجود مضافا
اليه ايضا وحينئذ يكون عدم هذا الوجود اما العدم في نفسه او العدم اضافة فان كان العدم في نفسه لزم وجود مقابله اعني
البصر ولو كان العدم اضافة لم يلزم ثبوت المقابل وقوله ان كان وجودا العدم يصدق على العدم فيكون
العدم موصوفا بالعلم ثبوت فادعى بطلانه لان وصف العدم لا يكون وجوديا ليس بوارد عليه لانه انما ذكره نحو
سلب الالزام … نقض اللازم وهو ان العلم لا يصح ان يتصف به المعدوم ق العلم يصح وصفه
بالانتساب الى شيء دون شيء فيقال انه عالم بكذا وليس عالما بكذا والتحقيق تعلقه بشيء دون غيره بخلاف التجرد
فانه لا يعقل اختصاصه بشيء دون آخر لامتناع ان يكون هذا الشيء مجردا عن المادة بالنسبة الى شيء دون … التجرد
مغاير للتعقل ق لو كان العلم هو التجرد لكان الاجماع علينا بكون الشيء مجردا عن المادة وعلائقها من الوضع و
مقول الاشارة وعند ذلك وجب ان يكون الشيء عالما لامتناع صدق الشيء على غيره وسلبه عنه لكن التالي باطل
فانا قد نعلم كون الشيء مجردا عن المادة وعلائقها ونجهل كونه عالما بشيء ابدا ثم نفتقر بعد ذلك الى الاستدلال فلا
يكون كون الشيء مجردا عبارة عن كونه عالما ولا داخلا فيه بل قد يعلم ثبوته ثم نشك في كون ذلك
المجرد عالما وهو المستحيل لم يكن الحكم الواحد معلوما مجهولا في وقت واحد فثبت ان التعقل والتجرد متغايران
ق انا نفرق بالضرورة بين حال تجدد العلم لنا بشيء وبين حالنا قبله وعدمه فانا نجد ذلك العلم لنا
لا يكون لنا صفة العالمية ولا يحصل لنا باعتبار عدم هذا الوصف امر وجودي بل انما يحصل زيادة على العدم

الموجود ان يكون الفرق انما هو حصول امر لنا بعد العلم لم يكن لنا قبله فلا فرق في انا نجد انفسنا عالمين
بالشيء وفي انا … فان كل واحد منهما حاصل بعد ان لم يكن وانما عبر عنهما … سائر الاحوال التي هي
المدركة لنا وان لهذا العلم خصوصية في امتيازه عن غيره وذلك لا يكون الا اذا كانت تلك الحالة امرا ثبوتيا فقد
ظهر ان التعقل لا يجوز ان يكون امرا عدميا ولا سلب المادة ولا غيره مما يلزم ذلك لكن … لان الشيء مكانه
اغلوطة المسألة الثانية في ان العلم ليس هو الانطباع اعلم انه لا يجوز ان يكون العلم عبارة عن صورة مساوية
للمعلوم منطبعة في العالم خلافا للرئيس لوجوه ا لو كان التعقل عبارة عن حصول صورة في العاقل مساوية
للمعقول لكان تعقلنا لذاتنا اما ان يكون عبارة عن حصول صورة مساوية لذاتنا في ذاتنا او يكون عن حصول
ذاتنا لذاتنا … عن صورة اخرى منتزعة منها ويلزم من الاول اجتماع المثلين فلا يكون احدهما بالحالية والآخر
بالمحلية اولى من العكس ولا يكون احدهما آلة التعقل والآخر اصلا لحصول التعقل ويكون هو المعقول اولى من العكس
ولانا لم نعقل ان تلك الصورة صورة ذاتنا لم نعقل ذاتنا فيكون عقلنا لذاتنا قبل عقلنا لتلك الصورة
والثاني باطل لانه ليس عقل الشيء المجرد عقلا منه انه عاقل ولهذا اذا عقلنا واجب الوجود لم يحكم انا نعتقد
انه عالم بل نعتقد … نفتقر الى دليل على علمه انه عالم بذاته في نفس الامر والثاني يبطل قولهم التعقل
حصول صورة مساوية للمعقول في العاقل ب لو كان التعقل عبارة عن حصول صورة المعقول للعاقل لكان
علمنا بذاتنا اما ان يكون نفس ذاتنا او مغايرا له والقسمان باطلان اما الاول فلان علمنا بذاتنا اذا كان نفس
ذاتنا فاما ان يكون علمنا بعلمنا بذاتنا هو نفس علمنا بذاتنا الذي هو نفس ذاتنا او لا يكون فان كان لزم حصول
ذاتنا حصول علوم غير متناهية بالفعل لان ذاتنا موجودة بالفعل وعلمنا بذاتنا هو نفس ذاتنا وكذا علمنا بعلمنا
بذاتنا الى ما لا يتناهى ولما كانت ذاتنا موجودة بالفعل وجب ان يكون هذه الاشياء موجودة بالفعل لكنه محال لانه
يكون الشيء الواحد موجودا بالقوة والفعل معا وان لم يكن علمنا بذاتنا نفس ذاتنا وهو غير القسم الذي نحن فيه
لا يقال العلم بالعلم هو نفس العلم بالمعلوم لانا نقول هذا باطل لانا قد نعلم الشيء ونغفل عن علمنا بعلمنا به فما يحضر في
ذهننا العلم بالعلم والعلم بالمعلوم اضافة الى المعلوم وتغاير المضاف يستدعي تغاير الاضافتين واما ب
فلاستلزامه اجتماع المثلين اعترضه افضل المحققين بان علمنا بذاتنا هو نفس ذاتنا بالذات وعند ذاتنا بنوع من
الاعتبار والشيء الواحد قد يكون له اعتبارات ذهنية لا ينقطع ما دام المعتبر يعتبره وفيه نظر لان هذا الاعتبار
الذي حصل به التغاير لو كان جزءا من علمنا بذاتنا دون ذاتنا او جزءا من ذاتنا دون علمنا بذاتنا لم يتحد بالذات
لان التغاير في العموم يستلزم التغاير في الحقيقة ولو لم يكن جزءا من احدهما كان عارضا لذاتنا الذي هو علمنا بذاتنا
او لعلمنا بذاتنا الذي هو نفس ذاتنا ومتى عرض لذاتنا وعرض لعلمنا بذاتنا والعكس لا يتحدا في الذات فلا يحصل

ويجوز فيه … اذا لم يحضر ذلك العلم
مع ان العلم بالمعلوم حاصل
في الوجود ولان العلم بالعلم
اضافة الى العلم م

التغاير البتة ج تعقلنا لذاتنا لو كان بنفس ذاتنا لا لزم تعقلنا لذاتنا ما دام ذاتنا وكذا ما دام
علمنا بعلمنا بذاتنا فيكون جميع المراتب التي لا تتناهى حاصلة موجودة بالفعل لنا وهو ضروري البطلان
ولا بغاير الذات ايضا لان ذلك الزائد ان كان مساويا للماهية كما هو قوله انه صورة للمعلوم في العالم لزم
اجتماع المثلين وان لم يكن مساويا بطل قوله ان علم الشيء بذاته نفس ذاته وان العلم صورة مساوية للمعلوم في العالم
لان هذا الزائد الذي حل فيه ليس احدهما د لو كان العلم هو حصول صورة الشيء لغيره لكان الجسم الاسود
مدركا للسواد لانه حصل له السواد والتالي باطل بالضرورة فانا نعلم ضرورة ان الجمادات لا شعور لها
البتة لا يقال الادراك حصول الشيء لا لاي شيء اتفق بل للذات المدركة والجماد ليس بمدرك والنفس فان
ماهية النفس مخالفة لماهية الجسم والادراك هو حصول الشيء للنفس المجردة لا للجسم ولا يلزم من كون حصول السواد في الجسم
ادراكا للسواد ان يكون حصول الجسم ادراكا له ولان حصول السواد للشيء انما يكون ادراكا له لو وقع ذلك الحصول
على وجه مخصوص في المجرد عن المادة ولما لم يكن حصول السواد للجسم على وجه التجرد لم يكن الجسم عالما به ولان الحصول
انما يستلزم التعقل لو اتحدت الصورة بالعاقل وهذا الشرط غير متحقق في الجسم والسواد لانا نقول اذا كان الادراك
هو الحصول فالمدرك شيء له الحصول اي الادراك فانما يتحقق الحصول وجب تحقق الادراك لانه يوجب كون الجماد
مدركا للسواد لان السواد حصل له لكن لما كذب على الجماد الادراك وصدق عليه الحصول وجب التغاير والا
صار قولنا في الجماد انه حصلت له الصورة وهو غير مدرك انه حصلت له الصورة ولم يحصل له و النفس
قولهم الادراك حصول الشيء للذات المدركة ان عنوا به للذات التي لها الحصول فالحال كذلك وان عنوا به
غير الحلول فهو المطلوب ولما كانت النفس محلا للادراك كانت مغايرة له لان المحل مباين للحال ومغاير له
ولان علمنا بالشيء لو كان عين ذاتنا لما كان يوجد علمنا بالشيء حصول حقيقة ذلك الشيء لنا ولا يكون يجب
ان يكون عالما بتلك المعلوم ابدا فثبت ان علمنا بالشيء زائد على ذاتنا فذلك الزائد لو كان نفس الحقيقة المعقولة
فانما تحقق تلك الحقيقة المعقولة حصل العلم فالجماد عالم وان كان غيره فهو المطلوب فاذا كانت حقيقة
الادراك عندكم هي الحصول فانما يتحقق الحصول كان ادراكا الا ان يحمل قول الوجود على الامرين بالاشتراك
اللفظي فيكون وجوده عند كونه حاصلا في التعقل مخالفا لوجوده عند كونه حاصلا للجسم وهو باطل لانا
ان جعلنا وجود الشيء نفس ماهيته استحال ان يختلف وجود الماهية الواحدة بحسب اختلاف العوامل وان جعلناه
الكمال لان حقيقته اذا كانت منافية لمعقوليته وجب ان يكون وجوده منافيا للمعقولية وان جعلناه
زائدا استحال ان يكون بالاشتراك اللفظي اتفاقا وما سبق من كلامه لا يعارض لا يشك في ان التعقل زائد على نفس تلك
الماهية لانا نقول ذلك الزائد اما وجود تلك الماهية او حصولها للمدرك والاول باطل بما تقدم والثاني

محال لان حصول ذلك الوجود للمدرك لا يمكن ان يكون نفس الشيء والتجرد الذي جعلتم شرطا لم يكن في الجسم الموجود
عادا لمحال ولو كان زائدا سلبيا كان او ايجابيا حصل المطلوب والا لما كان محالا ح العلم اذا كان صورة مساوية
للماهية المعقولة فهذه الصورة يمتنع ان يكون نفس المعلوم اما اولا فلان المغايرة بين الشيء وصورته واما ثانيا فللعلم الضروري بانا
اذا علمنا الجبل والنار لم يحصل ماهية هذه الاشياء فينا بل يكون مغايرا لماهية المعلوم فلا يخلو اما ان يكون
مساويا له من كل وجه او من بعض الوجوه والاول محال بالضرورة لانه لا فرق بين الماهيتين اذا تساويا من كل
وجه وكما حكمت الضرورة بعدم حلول نفس الماهية في العاقل كذا الحكم بامتناع حلول ما ساواها من كل وجه فانا
نعلم بالضرورة ان مقدار الجبل وشكله وجواهره لا يحصل في العالم بالجبل ولو كان مساويا في بعض الوجوه
فنقول اما ان يحصل الجبل بالوجود في بعض الصفات وعدمها او بان لم يكن بعض صفات احدهما نفس صفات
الآخر فالاول يكون بان يحصل المساواة بين الصورة المعقولة والماهية في بعض الوجوه ويحصل للصورة صفة او صفات
لا تحصل للماهية ويكون جميع صفات الماهية واعتبارا انها حاصلة في الصورة او بان يكون الحال بعكس الماهية مساواة للصورة
في بعض الوجوه ويحصل للماهية صفة او صفات لا تحصل للصورة ويكون جميع صفات الصورة حاصلة للماهية والثاني
اما ان يكون يحصل في كل من الماهية والصورة جميع صفات الآخر ويحصل لكل منهما صفة او صفات لم تحصل للآخر
او يحصل لكل منهما صفات يشارك بها بعض صفات الآخر ويحصل لكل منهما صفات لا تحصل للآخر
والقسم الاول محال بالضرورة لانا نعلم انه لم يحصل في الصورة العقلية جميع صفات الماهية ولوازمها و
جميعها الجوهرية الحاصلة في الجسم مثلا وعوارضها كالقدم والثاني محال ايضا لانه يلزم ان لا يكون
الصفة التي زادت الماهية بها على الصورة معلومة او لا يكون معلومة بصورة مساوية لها والاول باطل
لانا نفرض علمنا بالشيء واحدا من كل جهة او علمنا بالشيء بجميع جهاته وعوارضه ولواحقه والثاني باطل
ايضا والا لكان العلم على اضافته بالاشتراك اللفظي حيث كان في بعضها بصورة مساوية وفي الآخر بغير صورة
مساوية ويلزم ايضا الترجيح من غير مرجح ولان في الصورة العقلية صفات ليست في الماهية كالوضع وجوهرية
الماهية واما القسم الاول من قسمي القسم الثاني فانه باطل بالضرورة ايضا لما تقدم من امتناع حلول الماهية
وما ساواها في العاقل والثاني ايضا باطل والا لكان المعقول هو تلك الصفات المشتركة بين الماهية والصورة
العقلية ولا يكون باقي صفات الماهية معلوما او يكون معلوما لا بصورة مساوية فيخرج العلم عن كونه صورة مساوية
للمعلوم في العالم قال افضل المحققين لا يكون العالم بالجبل ان جبل الاهرام قالوا بانطباع صورة مساوية
للوازم وجرد … صورة الشيء … فان الانسان بالفعل وصورته ليست بالفعل ولكن الصورة مساوية
للمعقول في تمام الماهية لان المساواة في تمام الماهية هو نفس الماهية او يخص من اشخاصها لا صورتها واذا

كان من الماهية صورتها الشخصية في النوع لكانت الصورة غير الماهية وحينئذ لم يكن المعنى لكون الحس حاسًّا
هو مجموع ما به الاشتراك وما به الامتياز ولا يلزم أن يكون الجماد عاقلًا لأن الإدراك ليس الحصول القابل مشروط
بشرط مخصوص فإنا لو علمنا أن الغني حصول المال عند من شأنه أن يحصل له المال لا يلزم منه أن يكون الجماد
الذي يحصل عنده المال غنيًا واعلم أن ما ذكرنا من التقسيم لا يتأتى متوهمًا من هذا الكلام أيضًا إذا
كان من الماهية المعقولة والصورة العقلية الشخصية كنوع لم يكن مساويه إياها تم قوله الجدار غير قابل ضعيف
لأنه قابل للحصول فيه والإلزام سقف ما ولم يثبت بأنه للتعقل مشاعرًا وحد الغني لم يحصل في الجماد لأنه لم يحصل
له ولم يحصل عنده فلهذا لم يحكم بالغنى فيه أما الجدار فإن حد التعقل وهو الحصول بأنه فرد لم يصدق
الحصول بأنه حصول عند من شأنه أن يعقل بأنه لم يعقل فإن كان هو الحصول لزم
الإنكار ولم يكن الجماد عاقلًا ولم يكن معنى غير ذلك التغاير بين التعقل والحصول وهو المطلوب قال أيضًا
حصول الشيء للشيء يقع بالاشتراك أو التشكيك على معان مختلفة كحصول الجوهر للجوهر والعرض وحصول العرض للعرض
والجوهر والصورة للمادة أو الجسم وعكسه أو الجسم لما حصر عنده وعكسه إلى غير ذلك ولما كان الحصول الإدراكي
معلومًا لم يكن أي حصول اتفق بل حصول صورة ما المدرك للشيء على الإطلاق ولم يكن هو الحصول بمعنى
حصول العرض لموضوعه لم يحنث أن يكون الأسود مدركًا للسواد ولا مخلص فيه فإن البحث في تفسير المدرك في قوله الإدراك
حصول الشيء للمدرك لا أي حصول اتفق و لو كان التعقل هو الحصول لوجب إذا تصورنا موجودًا ليس بجسم
ولا قائمًا في جسم واعتقدنا حلول السواد فيه لم يقطع بكونه عالمًا به اعترضه أفضل المحققين بأن اعتقاد
حلول السواد فيه إن كان على سبيل حلوله في الأجسام فهو جهل وسخف وإن كان على سبيل حلوله في المجردات
نمنع كونه عالمًا به ولا تغاير بينهما إلا تغاير الألفاظ المراد فيه وفيه نظر فإن مفهوم الحلول واحد والبرهان
آت في المجرد فإنا نقول لو كان التعقل هو الحلول للصورة في المجرد لكنا إذا اعتقدنا حلول أمر في المجرد يعتقد
أن ذلك المجرد عالم به وليس كذلك بل إنما يحصل ذلك من مقدمة أخرى بها الحلول في المجرد والثاني أن الحلول في
المجرد هو التعقل لكن النزاع إنما وقع في هذا ز أنا بعد العلم بأن الله تعالى ليس بجسم ولا حال فيه نشك في أنه
هل يعلم ذاته وهل يصح كونه فاعلًا لغيره أم لا وهذا إنما يدل على أن كون الشيء عالمًا بمعنى مغاير لحصول ذلك الشيء له
اعترضه أفضل المحققين بأن ذلك إنما يتم إذا لم يحصل أن ذاته بأي وجه حصل لذاته وأن غيره بأي وجه حصل
له فإن معاني الحصول مختلفة فإذا جمعنا الوجود وجعلنا أن كون الشيء مجردًا قائمًا بالذات يقتضي علمه بذاته وبغيره
كالحق سبحانه لم نشك في ذلك وفيه نظر فإن نحو كون الشيء مجردًا قائمًا بالذات يقتضي علمه بالذات بذاته وبغيره دال
على مغايرة التعقل للحصول وهو المطلوب ح الصورة الذهنية تحصل في الخيال أو في الجليدية والإدراك يكون

في الحس المشترك أو في ملتقى العصبتين فلو كان الحصول إدراكًا لكانا معًا اعترضه أفضل المحققين بأن الإدراك ليس
هو حصول الصورة في الآلة فقط بل حصوله في المدرك بحصولها في الآلة وههنا الإدراك لا يحصل في الحس
المشترك ولا في ملتقى العصبتين بل في النفس بواسطة الآلتين عند حصول الصورة في الموضع المذكور ولو غيرنا
وفيه نظر فإن الإدراك غير المدرك وقد تكلم جعلتم الإدراك هو الحصول عند المدرك فكيف يصير مدرك المدرك بحصول
صورة المدرك عند غيره ثم إن حصلت صورة المدرك للمدرك كما حصلت للآلة كان هناك حصولان فلا حاجة
إلى حصول الصورة عند الآلة وحين أن لا يكون المدرك إلا من حصلت له تلك الصورة ط إنا نعلم أن المبصر هو زيد
الموجود في الخارج والقول بأنه مثاله أو شبحه يبطل الكرة الأوليات أيضًا اعترضه أفضل المحققين بأن المبصر هو زيد بعين
أن الإبصار هو حصول مثاله في آلة المدرك وعدم التميز بين المدرك والإدراك هو منشأ هذا الاعتراض ي
كيف يكون الإدراك صورة ذهنية مطابقة لما في الخارج والشعور بالمطابقة إنما يكون بعد الشعور بما في الخارج اعترضه
أفضل المحققين بأن المطابقة غير الشعور بها وإنما يشترط فيه الأول دون الثاني يا المعقول من السماء الكلي والسماء الموجودة
في الخارج في تمام الماهية إلى أن يكون السواد مثل البياض في تمام الماهية لأن المساواة بين السواد والبياض اشتراكهما
في العرضية والحلول في المحل وكونهما محسوسين أتم من المساواة بين المعقول من السماء الذي هو عرض غير محسوس حال في محل
كذلك وبين السماء الموجود الذي هو جوهر محسوس موجود في الخارج محيط بالأرض اعترضه أفضل المحققين بأن الماهية
هي ما يحصل في العقل وذلك الحصول لا ينفي [illegible] عوارضه الخارجة عنه ولذلك اشتقت الماهية من لفظ ما هو فإن الجواب
عنها يكون بها ولما كان كذلك كان معنى قول القائل المعقول من السماء الكلي والسماء الموجودة في الخارج هو
أن السماء المعقولة المجردة عن اللواحق ليست مساوية للسماء المحسوسة المقارنة لها [illegible] أن أراد بعدم المساواة التجرد
واللاتجرد كان صادقًا وإن أراد به أن مفهوم السماء ليس مشتركًا بين المجردة والمقارنة كان كاذبًا فإن زاد
قال المعقول من السماء الكلي والسماء الموجودة في تمام الماهية كان معناه أن المعقول من السماء الكلي والسماء
الموجودة في تمام الماهية المعقولة ليس متساويًا وأما حال كونها معقولة وهذا هذيان لما سمعت فإن المعقول
من السماء هو نفس ماهية السماء فضلًا عن المساواة وأما كون السواد غير مساو للبياض في تمام المعقولية فظاهر
وظاهر أن المشابهة الموصوفة غير صحيح فإن الفرق بين السماء المعقولة والمحسوسة بكون أحدهما عرضًا في محل
مجرد غير محسوس والآخر جوهرًا محسوسًا لا في محل فرق بين الطبيعة النوعية المحصلة المأخوذة بأنه مع عوارض
وبأنه مع مقابلاتها والفرق بين السواد والبياض فرق بين الطبيعة الجنسية الغير المحصلة المأخوذة بأنه مع فصل
مقومها نوعًا وبأنه مع فصل آخر يقومها نوعًا مضادًا للأول [illegible] أن السماء المعقولة إذا أخذت من حيث
هي عرض قائم بنفس ما لم يكن ماهية السماء إنما يكون ماهية لها من حيث يكون صورة حصلت في العقل مطابقة لها

وإن لم يكن إلا حصول الصورة عند الآلة

وفيه نظر لأنا لم نقصد بالماهية المعنى المعقول باعتبار كونه ثابتًا في الذهن بل نريد به نفس المعنى والذات
التي للشيء في نفس الأمر وليس المقصود من قولنا المعقول من السماء الكلي والسماء الموجودة في الخارج عدم
المساواة في التجرد وعدمه ولا أنهما ليستا [illegible] في المفهوم الذهني بل إنه ليس مساويًا لها في حقيقتها
وكيف يجوز جعل السماء الثابتة في العقل التي حكم عليها بالعرضية والحلول في محل مجرد غير محسوس والسماء
الثابتة في الخارج التي حكم عليها بالجوهرية والإحساس والاستغناء عن المحل متحدين بحسب طبيعة نوعية
محصلة مأخوذة بأنه مع عوارض وبأنه مع مقابلاتها فإن إحدى الصورتين جوهر والأخرى عرض و
أحدهما حالة في محل مجرد غير محسوس والأخرى غير حالة في محل وهي محسوسة المسألة الخامسة في أن التعقل
هل يتوقف على الانطباع أم لا أطلق الناس في ذلك فأكثر الأوائل عليه لأنا نتصور أمورًا لا وجود لها
بالفعل سواء كانت ممكنة مثل كثير من الأشكال الهندسية أو ممتنعة كشريك الباري تعالى ونحكم على ما لا تحقق له
في الأعيان كالممتنعات بأحكام إيجابية كالامتناع فذلك المحكوم عليه يجب أن يكون متمايزًا عن غيره وإلا
لم يكن هو بذلك الحكم أولى من غيره وكل متمايز فهو ثابت فإن العدم المحض والنفي الصرف لا يتحقق فيه امتياز
ولا تعدد ولا تخصص ولو جاز في العدم الصرف أن يكون بعضه متميزًا عن البعض بالمقدار والكيف والشكل لجاز
في هذه الأمور التي نتصورها تميز بعضها عن البعض بالبصر أن تكون معدومة وهو سفسطة بل هذه الامتيازات و
المخصصات كلها من لواحق الموجود الثابت إذ ليس ذلك الثبوت والوجود في الخارج لأنا فرضناه
ممتنعًا فيه معدومًا ولأن ذلك الامتناع واجب الثبوت للممتنع لاستحالة أن يصدق الممتنع غير ممتنع فلو كان ذلك
الامتناع ثابتًا في الخارج لكان وجود الممتنع واجبًا في الخارج لوجوب وجود الشرط عند وجود المشروط
فيكون ممتنع الثبوت في الخارج واجب الثبوت في الخارج معًا فهو موجود في الذهن حتى يثبت للذهن أن يحكم
عليه بامتناع لم يعرض له الوجود الخارجي لا يقال لو كان كذلك لكان الشيء ممتنع الوجود في الخارج لا على حكم الذهن
على الصورة الذهنية بامتناع حصولها في الخارج لكانت الممكنات بأسرها ممتنعة لأن الصورة التي حصلت
منها في الأذهان ممتنع الحصول في الخارج لأنا نقول الصورة الذهنية لها ماهية ولها وجود ولا شك
أن للماهية اعتبارًا وللوجود اعتبارًا آخر مغاير للاعتبار الأول فاعتبار الماهية من حيث هي هي
ولم يكن حاضرًا من اعتبارها من حيث أنها موجودة لكنهما متغايران تغاير الجزء والكل وتلك الماهية
إذا أخذت من حيث هي ذهنية فهي ممتنعة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية مأخوذة
عن الممتنع أو عن الممكن لكن إذا نظر إلى تلك الماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن اعتبار كونها ذهنية فإن
حكم العقل بامتناع عروض الوجود الخارجي لها كانت ممتنعة وإلا كانت ممكنة فالحاصل أن تلك الماهية

لا بد في حقيقتها من الوجود الذهني لكن المحكوم عليه بالإمكان والامتناع هي تلك الماهية فقط لا من حيث اعتبار الوجود
وعدمه ولهذا كان كون الإنسان إنسانًا غير [illegible] وكونه بحيث لا يمنع نفس تصوره من الشركة غير [illegible] فإن أحد المفهومين ليس هو
الآخر ولا داخلًا فيه على ما عرفت بكونه بحيث لا يمنع الشركة عارض عرض لتلك الماهية لكن يمتنع أن يعرض له ذلك
العارض عند وجوده في الخارج لأن كل موجود في الخارج متشخص ويمتنع أن يكون نفس تصوره مانعًا من وقوع الشركة فيه على ما
عرف فإذن هذا العارض إنما يعرض له عند كونه في العقل فإذن الماهيات المعقولة وجود في العقل وأما أن
الإرادات الجزئية لا بد فيها من هذا الارتسام ففيه بحث وفيه نظر لأنا نمنع استدعاء الامتياز الثبوت [illegible]
المعدوم والعدم فإن المعدوم [illegible] بالعدم لا [illegible] أنه ثابت في الخارج بل أنه مفهوم [illegible] الذهن
بالعدم لا على أنه ثابت في الذهن أيضًا وأيضًا المحكوم عليه بالامتناع ليس هي الصورة الذهنية بل هذه الصورة صورة
فلتلك الماهية لا ثبوت لها ذهنًا ولا عينًا لا يقال إن تلك الصورة الذهنية يمتنع وجودها في الخارج والإلزام
عدم الفرق بين الممكن والممتنع كما تقدم بل الماهية التي هذه الصورة صورة لها هي التي يحكم عليها بالامتناع لا يقال التصور
لا يستدعي [illegible] البعض [illegible] وجودها [illegible] ونعلم أنه بعد وجودها يكون بعضها ممتازًا عن البعض
فالحاصل أن التميز صفات مترتبة على الحصول لأنا نقول هذا باطل لأنه إذا لم يكن هناك إشارة العقل إليه ويحكم
عليه باعتبار استحال الحكم بأن بعضها متميز عن البعض بعد الوجود والمعتمد في هذه الصورة الوجه آ الأول
الدالة على امتناع كون العلم صورة مساوية في الصورة [illegible] ولأن حصول الاستدارة والحرارة في الشيء المدرك
يقتضي صيرورته مستديرًا حارًا اعترضه أفضل المحققين بأن الاستدارة إن كانت جرمية كانت ذات وضع فلا يحل
بكونه محلها إذا وضع [illegible] محلها مستديرًا بها من حيث يكون محلها ولا يلزم من ذلك [illegible] المدرك الذي يكون ذلك
المحل آلة له مستديرًا فإن كانت كلية لم يكن ذات وضع ولا يقتضي أن يصير محلها مستديرًا وأما الحرارة فإنها لا
تقتضي كون محلها حارًا إلا إذا كان الحال أي نفسها والمحل جسمانيًا [illegible] من شأنه أن ينفعل عنها ولا يلزم
من ذلك أن صورتها [illegible] إذا حصلت [illegible] أن يحل المدرك الذي
يكون ذلك المحل آلة له حارًا وقيل الاستدارة ليست هيئة حاصلة وفيه نظر فإنه يدرك الأشكال الكثيرة لا الحصر كثرة
متضادة دفعة أو قريبًا من دفعة ويمتنع حصولها في آلة واحدة لتضادها وفي آلات متكثرة بتكثر تلك الصور
للعلم القطعي بقصور الآلة عن الإحاطة بهذه الأشكال المتكثرة ثم لو فرضنا إمكان ذلك فكيف يقطع الآلة إلى
الشكلات المتكثرة بسهولة جدًا مع تضاد المشكلات واحتياجها إلى زمان يتسع الحل للانفعال على
هيئتها وأما الاستدارة الكلية إذا عقلت فإنما تعقل بحصولها نفسها في ذات العاقل عندهم أو بحصول
صورة مساوية لها وعلى كلا التقديرين فإنه يجب أن يكون المحل مستديرًا لأنا لا نعني به إلا ما حلت فيه الاستدارة

او صورتها ولا فرق بين الكلي والجزئي في ذلك والا لم يكن العلم حصول صورة مساوية للمعلوم في العالم ولا بد من حل
الجوهر والكلية انصاف المحل بالاستدارة وعدمه اذ لو حصلت الاستدارة او صورتها في محل وجب ان يكون
مستديرا سواء كانت الاستدارة كلية او جزئية ولم يحصل المحل ان يكون مستديرا قوله اذا كانت كلية لم يكن ذات وضع
مسلم لكن هو لا يقتضي ان لا يصير محلها مستديرا لاحتمال ان يلزم التعقل حصول صورة مساوية للمعلوم في العالم وقوله
الحرارة لا يجب كون محلها حارا الا اذا كان الحاصل نفسها والمحل حاملا لها عرضيا من شانه ان يشتغل عنها
ضعيف لانا لا نعني بالحار الا محل نفس الحرارة فان كانت الحرارة نفسها حاصلة ثبت انه حار ولو كانت صورتها
فان ساوتها من كل وجه فكذلك وان ساوتها من بعض الوجوه لم يكن حصول الحرارة معلومة الا من ذلك الوجه
لا من كل وجه وان كان حصول المساواة من بعض الوجوه مقتضيا للعلم بالماهية من كل وجه لم يكن لذلك
الوجه الذي حذفناه عن درجة الاعتبار تخصيص عن باقي الوجوه حتى يعتبر خاصة وقيل انما يلزم كون الذهن
مستديرا لو حصل الاستدارة نفسها فاما اذا حصلت صورتها ومثالها فلا وهو باطل لان مثال
الاستدارة وصورتها ان كان عين الاستدارة لزم كون الذهن مستديرا لان معناه ما حصلت فيه [illegible]
وان لم يكن لم يكن تعقل الاستدارة حصول الاستدارة في العاقل وهو المطلوب قيل الصورة في
الذهن ان لم تكن مطابقة للخارج كانت جهلا ولم تكن علما وان كانت مطابقة فلا بد من امر في الخارج وح الامر
ان يكون الادراك حالة نسبية بين المدرك والمدرك اعترضه افضل المحققين بان من الصور ما هي مطابقة
للخارج اي العلم ومنها ما هي غير مطابقة للخارج اي الجهل اما الاضافة فلا توجد فيها المطابقة وعدمها
لامتناع وجودها في الخارج فلا يكون الادراك بمعنى الاضافة علما ولا جهلا وفيه نظر اما اولا فلا نسلم
انحصار سبب الجهل في عدم المطابقة لما في الخارج فانا اذا جعلنا العلم اضافة امكن وجود الجهل
مع عدم تلك الاضافة ومع وجودها على غير الشرائط المعتبرة فيها واما ثانيا فلانا نحكم على ما لا يكون مطابقا
للخارج جهلا مع علمنا بمحالية المستحيلات وما ليس في الخارج جهلا اذ لا مطابق لها في الخارج
وهو باطل لان قولنا شريك الباري ممتنع حق وصدق ثم الصور المتخيلة جاز ان يكون موجودة قائمة
بانفسها كما قاله افلاطون او بغيرها من الاجرام الغائبة عنا وهذا وان كان مستبعدا لكنه بالتزام ان
صورة السماء في الذهن مساوية للسماء غير مستبعد اعترضه افضل المحققين بان افلاطون لم يذهب ولا غيره
الى ان المحالات المناقضة لانفسها موجودة في الخارج ولا امكن ان نذهب الى ذلك ذهب واما
القول بكون الصورة المدركة في جسم غائب عن المدرك فهو مستبعد جدا لانها مع ذلك من المحالات الظاهرة و
ليس كذلك القول بان صورة السماء المنطبعة في آلة الادراك مساوية للسماء لاحتمال ان يكون الانطباع في مادة

الجسم الذي هو آلة الادراك او في الروح المدركة الحالة فيه اللذين يختلفان في الصغر والكبر من حيث ذاتيهما اولا احتمال
ان يكون المنطبع اصغر مقدارا من السماء وذلك غير قادح في المساواة بحسب الصورة فان الكبر والصغر من الانسان
متساويان في الصورة الانسانية لما لم يكن فيه حجما الا الحجم والاستعداد الذي ادعاه [illegible] بطلانه على ان هذا
الاستبعاد ليس بوارد على القول بان الادراك انما يكون بصورة مطلقا بل غايته في الباب انه يرد على القائلين
بان الابصار انما يكون بانطباع صورة في الرطوبة الجليدية والتخيل يكون بانطباع صورة في الآلة الحساسة
الموضوعة للتخيل ولا يرد على سائر الادراكات الجسمانية والعقلية ولا في الموضعين المذكورين ايضا على القائلين
بالشعاع او على من يذهب مذهب الشيخ ابي البركات في القول بان الصورة المتمثلة تنطبع في النفس وفيه نظر
فان السؤال اذا كان ضابطين العالم والمعلوم او صفة حقيقية يلزمها الاضافة او صورة مساوية للمعلوم
في العالم لا بد من فرض ما يتعلق به العلم ويحقق في نفس الامر الا ان العلم المفسر الى الحق بها الفرض ولولا ذلك لم يتميز
فرد من الاحكام الصحيح والباطل فيما لا وجود له في الخارج كالقول بان شريك الباري ممتنع والجسم [illegible] المعلوم
اي شيء كان يجب ان يكون له تحقق في نفس الامر سواء كان العلم على ما عرف عليه هناك معرفة الفرق بين الثابت في
نفس الامر والثابت في الخارج وسنذكره فيما بعد ان شاء الله تعالى واستبعاد كون الصورة المدركة تارة في جسم
غائب ليس في موضعه فان محققي الاوائل وهو الانبياء في العقل الفعال الذي فارق من الاجرام الا
يكون الجسم ذا وضع بخلاف العقل اما انطباع الصورة المساوية للسماء في مادة آلة الادراك فانه اشد
استبعادا اما اولا فلان تلك المادة في غاية الصغر فكيف ينطبع فيها المقدار الاعظم فان لم تشترط المساواة
في المقدار وان كانت المادة الصغيرة لا يكون لها مقدار لزم ان لا ندرك المقدار العظيم على عظمه والصغير
على صغره حيث لا صورة مساوية لهما في المادة واما ثانيا فلان تلك المادة لا يمكن ان يتوهم تغير مقدارها
لما يمكن ان يحصل فيها مقدار آخر والمساواة بحسب الصورة غير كافية في العلم بالمقدار وان لزم من ذلك
الشيخ اثبات الصورة الذهنية فانها لم نزل فيها لا يكون موجودا اما المحسوسات التي لا ندرك الا اذا كانت موجودة
فيحتمل ان يكون ادراكها اضافة ما للمدرك اليها اعترضه افضل المحققين بان الادراك معنى واحد انما يختلف
باضافته الى الحس او العقل فاذا دلت الحجة في موضع على كونه امرا غير مضاف عرضت له الاضافة
علم قطعا انه ليس نفس الاضافة وانما كان فيه نظر لانا نمنع كون الادراك معنى واحدا فان التعقل لا يتصور
حصوله الا بتجريده وحصوله بخلاف الادراكات الحسية ولو كان التعقل لاجل الانطباع
المعقول او صورته في العاقل لكنا اذا عقلنا ان السواد يضاد البياض يلزم ان ينطبع صورة السواد
والبياض هناك ويلزم ان يكون محل السواد والبياض واحدا الا انا حكمنا بالتضاد بينهما والتالي ظاهر الشين

لا بد وان يحضره المعقول المعترض عليها لكنهما متنافيان لذاتيهما اعترض بان من تعقل مضادة السواد والبياض
تعذر ان تحصل في عقله ماهيتاهما وماهية التضاد تعقل تضادهما لا مطلقا بل بشرط الوجود
الخارجي فلا يلزم حصول التضاد عند حصول هذا الشرط وفيه نظر لان الصورة ان ساوت الماهية الخارجية
لزم التضاد فيها كما في الماهية ولزم ان يكون مساوية لها لم يكن صورتها والماهية اذا [illegible] في
العقل فهي من حيث انها صورة جزئية حاصلة في نفس جزئية موجودة في الخارج توجد ووجوده الذهني لما لم
يكن هو ذلك او وجودا آخر والاول يستلزم ان لا يبقى الفرق بين الوجود الذهني والخارجي اصلا والثاني يوجب
ان يصدق على تلك الماهية حين ما يكون في الذهن جميع ما يصدق عليها عند ما يكون خارجية فالحرارة المعقولة حارة
والسواد المعقول محسوس فالنفس المتصورة وهو محال والثاني ايضا محال لانه يقتضي ان يكون للشيء الواحد وجودان
فيكون موجودا مرتين وهو محال ووجب ان له وجودا آخر لكن الوجود الخارجي حاصل له فكان يجب ان
يصدق عليه جميع ما يعرض له في الخارج اعترض بان الحرارة ماهية ولوازم ولاحقة لها يكون ما يلزمها بحسب
قابلها وما يلحقها بحسب كل قابل فانه من الحار لم يحصل له لوازم الشيء بحسب اختلاف القوابل حتى يكون الحرارة متى
حلت المادة الجسمانية يعرض لها عوارض مخصوصة حسبه ومتى حلت النفس المجردة عن الوضع والمقدار لا يعرض لها
شيء من تلك العوارض ويكون الماهية في الحالتين واحدة لانها ليست هي هي بماهيتها تسخن والا لكانت النار حين
ما لا يكون مسخنة لغيرها لا يكون نارا [illegible] بل يلزمها التسخين عند حلول المادة الحساسة وهذا الحكم صادق
عليها عند كونها ذهنية فالحاصل ان النار عبارة عن الشيء الذي اذا وجد في الخارج كان محرقا واذا
كان كذلك محصله النار ولو حصلت في الذهن الا انها لا تكون محرقة لان شرط كونها محرقة كونها موجودة
في الخارج واذا كانت في الذهن صدق عليها انها لو كانت في الخارج لكانت محرقة ولو وجه [illegible]
الاشكال في نفس التحقيق لم يندفع بهذا الجواب وفيه نظر لما سبق تقريره وهو ان الماهية الذهنية ان كانت
الخارجية في جميع الصفات ماهية لزم المحال من التساوي في جميع لوازم الماهية والا لم يكن لوازم الماهية
بل بتوسط الوجود ولزم ان لا يكون مساوية فبطل قولهم بالصورة والوجود الذهني لان الموجود لا يكون
هو نفس الماهية ولا مساويها فلا يكون تعقل الاستدارة هو حصول الاستدارة ولا صورتها المساوية
في العاقل وهو المطلوب واذا علمنا ان النار هي التي اذا وجدت في الخارج لزمها الاحراق فقد
علمنا الاحراق لان علمنا بان شانها ذلك [illegible] بشرط مخصوص موقوف على العلم بحقيقة اللازم والملزوم
واذا كنا قد علمنا الاحراق والتعقل حصول المعقول فقد حصل في ذهننا الاحراق فيكون الذهن
محترقا اذ معنى المحترق ما فيه الاحراق الا انه يمكن ان لا نعقل حقيقة الاحراق بل نعقل منه انه الامر الذي

يلزمه اللازم الفلاني عند وجوده في الخارج لكن كلامنا في اللازم الفلاني كالكلام في الاول ولان الموجود الذهني
ان خالف الخارجي في مفهوم كونه موجودا كان لفظ الوجود واقعا بالاشتراك اللفظي وهو باطل عندهم وان ساوى
بطل عذرهم لان الذهني يمكن الاتصاف بالوجود فلا منافاة بين ذات العقل وماهية المعقول وبين وجوده فان
محال ان يوجد فيه من المعقولات ما هو محال [illegible] من الوجود الكلي والجزئي والمقدار ويتصف بالالوان المختلفة والاقدار و
الاشكال المختلفة دفعة وهو محال ولانه لا يبقى فرق بين الانسان الموجود في الذهن وبين الانسان في الخارج لتساويهما في
الماهية والوجود وهو مكابرة وان لم يكن الذهني يمكن الاتصاف بما بها منع العلم لم يكن التعقل حصول
ماهية المعقول في العاقل وهو المطلوب ز العلم بمضادة السواد والبياض يجب ان يكون متعلقا بهما والا لكان
متعلقا بالمضادة المطلقة لا بمضادة السواد للبياض واذا كان العلم المتعلق بمضادة السواد للبياض متعلقا
بهما يكون العلم الواحد متعلقا بمعلومين وهو محال لان شرط العلم المطابقة والشيء الواحد لا يطابق المختلفين اعترض بان
ذلك يلزم لو جعل العلم نفس الانطباع اما اذا جعلناه اضافة مخصوصة مشروطة بالانطباع فلا لجواز تعدد اللازم وهو مسلم
لكن العلم اضافة المسئلة السادسة في ان العلم هل هو اضافة محضة او صفة يلزمها الاضافة اعلم ان الصفات
منقسمة الى حقيقية كالسواد والبياض والى اضافية محضة كالتيامن والتياسر والى ما يكون حقيقية يلزمها الاضافة
وينقسم الى ما لا يتغير بتغير المضاف اليه كالقدرة والى ما يتغير كالعلم اذا عرفت هذا فنقول العلم لا يعقل الا
مضافا تارة الى العالم بان يقال العلم علم للعالم والعالم عالم بالعلم ويقال لهذا الوجه الصلة بين المضاف والمضاف
اليه وتارة الى المعلوم فيقال العلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم بالعلم ويسمى هذا الوجه التعلق فالعلم نفس هذه
الاضافة المحضة او هي صفة حقيقية يلزمها الاضافة اختلف الناس في ذلك فذهب بعضهم الى الاول واختاره [illegible]
[illegible] وبالجملة فالعلم لا ينفك عن الاضافة اما ان يكون نفسها او مشروطا بها والقولان متقاربان واستدل
بعضهم على كونه اضافة بانه لا يمكن ان يعقل كون الشيء عالما الا اذا وضع في مقابلته معلوم ولهذا لا يوجد علم
مطلوب لجواز ان يكون امرا يلزمه الاضافة [illegible] ان يكون العلم اضافة منهم من منع الاضافة بالتعلق وهو ابو الحسين
البصري ومن سواه واثبتوا امرا آخر يقتضي هذا التعلق ومنهم من قال العلم عرض يوجب العالمية والعالمية حالة لها
تعلق بالمعلوم فاثبتوا امورا ثلاثة العلم والعالمية والتعلق وهم القائلون بالاحوال وسائر المحققين منهم [illegible]
قال افضل المحققين من جعل العلم اضافة محضة عرض استدعاء الاضافة ثبوت المتضايفين ويلزم ان لا يكون
ما ليس بموجود في الخارج مدركا وان لا يكون ادراكا ما جهلا البتة لان الجهل هو كون الصورة الذهنية للحقيقة الخارجية
غير مطابقة لها والمعلوم اذا كان معدوما فلا يتصور ان يكون ان لم يكن في الذهن وفيه نظر فانه كما ان الاضافة
تستدعي ثبوت المتضايفين كذا الصورة لان فيها اضافة ادعى انها صورة لذي الصورة وحكاية له ومساوية

اماه دائما واه يستدعي الاثنينية والتغاير فان كانت نسبة في الذهن لزم اضافة الشيء الى نفسه لان ما في الذهن
مانع لما في الخارج او نفس الامر فلا يجوز ان يحمل التعقل مضافا الى المانع ولزمه ما الزم في المضاف ويجري
الجهل مجرى ذكر بل منه الجهل عدم المطابقة بين العلم والمعلوم فاذا اقتضت الاضافة الى شيء على وجه لا يكون مطابقا
كان جهلا ولا يكون في المعلوم المعدوم ان تثبت له نسبة حين سار على حصص حصتها واذا انفرد هذا فالعلم والادراك
والشعور صور حقيقية لها حالة اضافية لا توجد الا عند وجود المضاف وقيل انها حالة اضافية
لا توجد الا عند وجود المضاف فان كان المعقول هو ذات العاقل استحال ذلك لكان العاقل ان يعقل ذلك
المعقول الا عند وجوده فلا جرم لا حاجة الى ارتسام صورة اخرى منه بل يحصل لذاته من حيث هو
عاقل اضافة الى ذاته من حيث هو معقول وتلك الاضافة هي التعقل وان كان المعقول غير العاقل
امكن لذلك العاقل من حيث هو ان يعقل ذلك المعقول حين هو حال كون ذلك المعقول معدوما في الخارج فلا
جرم لا بد من ارتسام صورة اخرى من ذلك المعقول في العاقل ليحصل الشيء المسماة بالعاقلية بينهما وعلى هذا القوم
استقرت الاصول المتقدمة بالدلالة فان الحكم لما قامت على انه لا بد من الصور المنطبعة لا جرم اثبتناها وما قامت الدلالة
على ان العلم ليس هو لوازم الانطباع لا جرم اثبتنا اضافة زائدة على تلك الصور الى غيره وما حصرنا
الاقسام [illegible] سوى هذا الوجه تحقيق الحق [illegible] واعلم ان له في تعقل الواحد لنفسه كلاما سيأتي فيما بعد
ان شاء الله [illegible] وقوله لا بد من ارتسام صورة اخرى من ذلك المعقول في العاقل ممنوع لما تقدم من بطلان القول
بالصورة نعم الحق ما قدمناه من كون العلم صورة حقيقية يلزمها الاضافة **المسئلة السابعة** في ان التعقل لا يشترط
فيه الاتحاد ههنا مذهبان غريبان عجيبان لقدماء الحكماء في التعقل حدثنا بعد المعلم الاول احدهما قد
كان مشهورا عند المشائين وهو ان الجوهر العاقل اذا عقل صورة عقلية صار هو هو فاتحد العاقل بالصورة
المعقولة عند تعقله اياها وشنع الشيخ عليهم في كتاب الاشارات وغيره لكن الشيخ في كتاب المبدأ والمعاد
الثاني ان النفس انما هو اذا عقلت شيئا فانما تعقل ذلك الشيء باتصالها بالعقل الفعال وتحديده [illegible] من العقل
الفعال والذي يدل على بطلان المذهبين ما بالشركة ان الاتحاد محال في نفسه [illegible] لان المتحدين قبل الاتحاد قد
كانا اثنين متعددين متمايزين فبعد الاتحاد ان بقيا كما كانا فلا اتحاد لانهما لم يكونا متحدين بل متعددين
متمايزين والتقدير انهما بعد الاتحاد وكذلك [illegible] انهما كما كانا قبل الاتحاد ولم يعدما وحدث ثالث فلا اتحاد
ايضا لكان اعدامهما لشيئين وايجادا لثالث وهذا غير منكر ولان الضرورة قاضية ببطلان اتحاد المتعددين
وان عدم احدهما وبقي الاخر فلا اتحاد ايضا للضرورة بامتناع اتحاد الموجود مع المعدوم ويدل على ابطال
الاول بخصوصيته ان النفس اذا عقلت شيئا ما [illegible] فلتكن ا واتحدت به وصارت حقيقة النفس هو ا فاذا

عقلت

عقلت شيئا اخر وليكن ب فاما ان يتحد به اولا والثاني هو المطلوب في نفي التعقل لا يستلزم الاتحاد ولان ما
او لو في اتحاده مع المعقول الاول [illegible] فان اتحاده مع الثاني والاول يستلزم اتحاد النفس مع جميع المعقولات لكنها
غير متناهية فيكون بالاشياء التي لا نهاية لها شيئا واحدا وهو محال [illegible] الواحد حينئذ محلا لما يكتنف
لكونه حاصلا لجملة غير متناهية ولانه يلزم القول باتحاد العاقل بالمعقول [illegible] القول باتحاد جميع المعقولات وهو
معلوم البطلان بالضرورة واذا عقل العاقل ا فاما ان يبطل النفس عند تعقل ا او لا فان بطلت النفس
فلا بد من حدوث غيرها والا لم يكن هناك شيء يعقل واذا بطلت حال التعقل لم يكن في تلك الحالة متحدة بالمعقول
بل لا عاقل له ولا يكون المتجددة عاقلة له لوجود البحث المتقدم مع ان الضرورة قاضية ببطلان هذا فان
العالم شيء ثابت قبل العلم ومعه وبعده وان لم يبطل [illegible] اذ هو المتقدم كان التعقل حالا من
احوال النفس [illegible] ذاتها باقية [illegible] ذلك غير ممكن اذ هو [illegible] الاستحالات [illegible] ولانه لو
النفس لو اتحدت بالمعقول اما ان يتحد كلها به فلا تعقل غيره والا لاتحدت بالمعقولات كما تقدم [illegible]
على كل واحد او ببعضها فيلزم انقسامها [illegible] المذكورة ولانه لو كان التعقل [illegible] الذي وقع
الاتحاد [illegible] لا يزيد ولا ينقص لزم [illegible] جودة [illegible] التعقل لكن في النفس يمكنها تعقلات غير متناهية
[illegible] غير متناهية [illegible] وللاتحاد
[illegible] ولانه اذا عقلت صورة لم يكن [illegible] ذلك محال
ويدل على ابطال الثاني بخصوصه ان العقل الفعال اما ان يكون شيئا واحدا بسيطا عن الكثرة او يكون ذا اجزاء
والقائل في الاول اوجب انه يكون المتحد [illegible] تعقل جميع المعقولات لان العقل الفعال
عاقل لجميع المعقولات [illegible] المتحد بالعاقل لجميع المعقولات عاقل لها والا لم يصيرا واحدا ولو كان ذا
ابعاض تتحد النفس عند تعقلها معقولا واحدا ببعض من تلك الابعاض وحينئذ يكون للعقل الفعال
بحسب كل تعقل يمكن الحصول للانسان واحد جزء لكن التعقلات التي يقوى عليها البشر غير متناهية فان كل
واحد من تلك التعقلات يمكن منه حصول اعداد غير متناهية فيكون كل واحد من تلك الاجزاء مركبا من اجزاء
غير متناهية فاذن العقل الفعال مركب من اجزاء مختلفة الحقائق غير متناهية لان المعقولات المختلفة
الماهية غير متناهية ثم كل واحد من تلك المعقولات يمكن حصولها للاشخاص الغير المتناهية فيكون تعقل زيد
للسواد مثل تعقل عمرو فاذن يكون للعقل الفعال بحسبها اجزاء غير متناهية متحدة في النوع فللعقل
الفعال اجزاء غير متناهية لا من واحد بل من اجزاء غير متناهية لا تختلف بالنوع بل [illegible] به فتلك الاجزاء
بالنوع لا تمايز بالمهية ولوازمها بل بالعوارض وذلك بسبب المادة والعقل الفعال مجرد فاجزاؤه مجردة فهي

غير متميزة بالعوارض فلا يكون متكثرة فهو بسيط وقد كان مركبا هذا خلف وايضا النفس اذا عقلت معقولا
واحدا حتى اتحدت بالعقل الفعال فاما ان يكون الذي اتحدت به احدى النفسين هو الذي اتحدت الاخرى
به فيلزم اتحاد النفسين فكلما عقل زيد عقل عمرو فيلزم ان يكون كل عاقل عقل شيئا يعقل اخر ما ذلك الشيء
او غيره ان ساواه في تعقل جميع الاشياء وهو معلوم البطلان او يكون مغايرا فيكون للعقل الفعال
بحسب التعقلات الغير المتناهية اجزاء غير متناهية مختلفة ويكون له بحسب كل واحد من الافراد غير المتناهية التي
للنوع اجزاء غير متناهية لا من واحد بل من اجزاء غير متناهية وهو محال لما تقدم ولان الامتياز بين الامور
المتحدة اما بالماهية او اللوازم او العوارض والكل منتف ههنا وهؤلاء قالوا ان النفس اذا عقلت شيئا
فانما تعقل ذلك الشيء باتصالها بالعقل الفعال واتصالها بالعقل الفعال هو ان يصير نفس العقل الفعال
لانها تصير العقل المستفاد والعقل الفعال هو بعينه [illegible] العقل المستفاد [illegible]
الرئيس في الاتصال بالعقل الفعال [illegible] يقول انه يمتنع الاتصال بالمعنى الذي فهموا اللهم الا الاتحاد
به وبالمعنى الذي يكون بين الاجسام بل المراد به الاستعداد التام للنفس لقبول فيض المعارف منه قال الرئيس
كان لهم رجل يعرف بفرفوريوس عمل في العقل والمعقولات كتابا يثني عليه المشاؤون وهو حشف
كله وهم يعلمون من انفسهم انهم لا يفهمونه ولا فرفوريوس نفسه وقد ناقضه من اهل زمانه رجل
وناقض هو ذلك المناقض بما هو اسقط من الاول ومع هذا الشيخ العظيم الرئيس على فرفوريوس
ذهب في قوله باتحاد النفس بالصورة المعقولة عند تعقلها اياها فانه قال يبدع الصانع كل صورة مجردة
عن المادة والعوارض اذا اتحدت بالعقل بالفعل صيرته عقلا بالفعل لان العقل بالفعل يكون منفصلا
عنها انفصال مادة الاجسام عن صورها فانها ان كانت منفصلة بالذات عنها وتعقلها كان يتعقل
منها صورة اخرى معقولة والسؤال في تلك الصورة كالسؤال فيها وذهب الامر الى غير النهاية هذا ما
ذكره على سبيل الاجمال [illegible] على سبيل التفصيل قال ان العقل بالفعل اما ان يكون في هذه الصورة
او العقل بالقوة الذي حصل لها هذه الصورة او مجموعهما ولا يجوز ان يكون العقل بالقوة هو العقل بالفعل
لحصولها له لانه لا يخلو ذلك العقل بالقوة اما ان يعقل تلك الصورة او لا يعقلها فان كان لا يعقل تلك
الصورة فلم يخرج بعد الى الفعل وان كان يعقلها فاما ان يعقلها بان يحدث لذات العقل بالقوة منها صورة
اخرى وذهب الامر الى غير النهاية فان كان يعقلها بانها موجودة له فاما على الاطلاق فيكون كل شيء
حصلت له تلك الصورة عقلا لكن تلك الصورة حاصلة للمادة وحاصلة لتلك العوارض التي تقرن بها في
المادة فيجب ان يكون المادة والعوارض عقلا لمقارنة تلك الصورة فان الصورة المعقولة موجودة في الاعيان

او يعقلها بان يحصل هذه الصورة لذاتها فقط فان كان انما يعقلها بان يحدث له منها صورة اخرى صح

الطبيعة

الطبيعية ولكن مخالطة لغيرها لا مجردة والمخالطة لا تعدم المخالطة حصول ذاته وانما لا عقل الاطلاق ولكن لانها موجودة
لشيء من شأنه ان يعقل فيكون هو بان يعقل اياها بعين وجودها فيكون كانه قال لانها موجودة لشيء من شأنه ان يوجد له
واما ان يكون معنى ان يعقل الشيء وجود هذه الصورة له او [illegible] ان يعقل ليس هو وجود هذه الصورة له فهو
فاذن ليس ان يعقل هذه الصورة هو وجودها للعقل بالقوة ولا وجود صورة ما وجوده عنها فاذن ليس العقل
بالقوة هو العقل بالفعل البتة لانه يوضح الحال فيهما حال المادة والصورة المذكورتين ولا يجوز ان يكون العقل الفعال
هاهنا هذه الصورة نفسها فيكون العقل بالقوة لم يخرج الى الفعل لانه ليس هذه الصورة نفسها بل قابل لها [illegible]
العاقل بالفعل هو الصورة نفسها فيكون العقل بالقوة ليس عقلا بالفعل بل موضوعا للعقل بالفعل وقابلا فليس
عقلا بالقوة لان العقل بالقوة هو الذي من شأنه ان يكون عقلا بالفعل فليس هاهنا شيء هو عقل بالقوة انما الذي
يجري مجرى المادة فهو شيء والذي يجري مجرى الصورة فان كان عقلا بالفعل فهو عقل بالفعل ذاته الا ان يكون
وجد فهو عقل بالقوة ولا يجوز ان يكون هذا العقل بالفعل مجموعهما لانه لا يخلو اما ان يكون ذلك المجموع يعقل ذاته او
غير ذاته ولا يجوز ان يعقل غير ذاته لان ما هو غير ذاته فاما ان يكون هو الصورة والمادة المذكورتان او شيء خارج
عن ذاته فان كان شيئا خارجا عن ذاته فهو يعقله بان يحصل صورته المعقولة فيحصل منه مجموع المادة والتكون تلك الصورة هي
الصورة الركنية في بيان امره بل صورة اخرى بها يصير عقلا بالفعل وانما نحن [illegible] الصورة التي بها يصير
العقل بالقوة عقلا بالفعل [illegible] الصورة ثم مع ذلك فان الكلام في المجموع مع تلك الصورة الغريبة باق ولا
يجوز ان يكون [illegible] لذاته ايضا لانه اما ان يعقل الجزء الذي هو كالمادة او الجزء الذي هو كالصورة او كليهما او
كل واحد من هذه الاقسام اما ان يعقل الجزء الذي هو كالمادة او الجزء الذي هو كالصورة او كليهما [illegible]
اذا تبينت هذه الاقسام بان لك الخطأ في جميعها فانه ان كان يعقل الجزء الذي كالمادة بالجزء الذي
كالمادة فالجزء الذي كالمادة عاقل لذاته بما هو معقول لذاته لا مدخل للجزء الذي كالصورة في هذا الباب
للاستعداد ان كان يعقل الجزء الذي كالمادة بالجزء الذي كالصورة فالجزء الذي كالصورة هو السبب الذي بالقوة في
الجزء الذي كالمادة هو المستعد الذي كالصورة والفاعل هذا عكس الواجب وايضا يعود الكلام المذكور
من ان يعقلها الحصول اياها على الاطلاق او لانها حصلت لشيء من شأنه ان يعقل وقد ابطلنا [illegible] وان كانت الصورة
يعقل نفسها كانت عاقلة ومعقولة بذاتها وان كان يعقل الجزء الذي كالمادة بالجزء جميعا فصورة الجزء الذي
كالمادة حادثة في الجزء الذي كالمادة وفي الجزء الذي كالصورة فهو اكثر من ذاتها [illegible] في حالة الجزء
الذي كالصورة وكذلك ان وضع غير ذلك [illegible] فقد بطلت الاقسام كلها وصح ان الصورة
التعقل ليست نسبتها الى العقل بالقوة نسبة الصورة الطبيعية الى الهيولى الطبيعية بل هي اذا حلت العقل بالقوة



المجردة ذاتاهما وصارتا شيئا واحدا فلم تكن هناك صورة معقولة متميزة الذات فتكون في العقل بالفعل
هي الصورة المجردة المعقولة وهذه الصورة اذا كانت تعقل غيرها عقلا بالفعل بان تكون له فاذا كانت
قائمة بذاتها فهي اولى بان تكون عقلا بالفعل فانه لو كان الجوهر الناري قائما بذاته لكان اولى بان يحرق و
الساطع لو كان قائما بذاته فهو اولى بان يفرق البصر وليس بحث الشيء المعقول اذا تعقله غيره لا محالة فان
العقل بالقوة يعقل لا محالة ذاته انه هو الذي من شانه ان يعقل غيره فهو هو من هنا ان كل ما هو مجرد عن
المادة وعوارض المادة فهو معقول بذاته بالفعل وهو عقل بالفعل ولا يحتاج في ان يكون معقولا
الى شيء اخر يعقله اقول الجواب انا نختار الاول وهو ان العقل بالقوة هو العقل بالقوة عند
حلول الصورة المجردة فيه قوله العقل بالقوة يعقل تلك الصورة لاجل حضورها فيه فيكون كل ما كان او
لاجل حضورها في شيء من شانه ان يعقل قلنا نختار الثاني وهو ان يعقل تلك الصورة لانها حلت في
شيء من شانه ان يعقل قوله يلزم ان يكون ايضا عقلها لانها حلت في شيء من شانه ان يعقل قلنا انما يلزم ذلك
لو جعلنا التعقل نفس حصول صورة المعقول ونحن لا نقول به بل شرط اخر ما اضافه اليه وعدمها
فان المعقول ان كان هو ذات العاقل امتنع ان يكون التعقل لحصول صورة المعقول في العاقل ولا
لتضاعف الصور بل يكون باضافة تحصل للذات من حيث هي عاقلة الى ذاتها من حيث هي معقولة
وتلك الاضافة والتعقل وان كان هذا اسهل لذلك الحال ان يعقل ذلك المعقول من حيث هو هو
حال كون المعقول معدوما في الخارج فلا بد من ارتسام صورة اخرى من ذلك المعقول في العاقل
ليتحقق النسبة المسماة بالعاقلية بينهما او يقول يتحقق الاضافة بالنسبة الى ذات المعقول من حيث هي هي
لا من حيث انها ثابتة في الذهن او في الخارج اولا ناسب فيهما على ما اخترناه نحن المسئلة الثانية
في الفرق بين حلول الصورة العقلية في النفس وبين حلول الصور في المادة وسائر الصور في
الجسم اعلم ان العاقل بانها [illegible] الصورة المعقولة في النفس فرق بين حلول هذه الصورة
العقلية في النفس وبين حلول سائر الصور في الجسم من وجوه الاول ان الصور المادية متمانعة لا يمكن اجتماع اكثر
منها في مادة واحدة فان الشكل المستدير يمنع المربع مثلا في الذرع لا يمكنه التشكل بشكل المثلث
مع حصول الاول بل يعدم الاول حتى يمكن تحقق الثاني في تلك المادة ولهذا كانت الصور العقلية
فانها تجتمع في النفس بعادتها حصول بعضها بعضا في النفس وتعاضد فان النفس الخالية عن جميع
العلوم يكون تصورها لشيء من الحقائق شاقا شديدا وكلما ازداد ارتسام الاشياء فيها وكثرت
علومها ازداد استعدادها للمعاني الثاني الصور الجسمانية اذا حلت في مادة وكانت عظيمة لم يكن

المادة صغيرة فان العظيم من الصور المادية لا يحل في مادة صغيرة والصور الذهنية بالعكس فان قبول النفس
للعظيم منها اسهل ولهذا تمكنت النفس من تخيل السموات والارض والجبال والبحار حيث لم تكن
للنفس مادة ولها صورة متقررة في ذاتها الثالث ان عرضت الصور العقلية الى حالة التعادل والصحيح في الكيفية الصحيحة
لذا طرأ عليها الكيفية القوية في المادة عن مثل الضعيفة فلم يبق لها اثر البتة بخلاف الصور العقلية الضعيفة
فان القوي لا يزيل الضعيف بل يعاضده الرابع ان الكيفيات المادية محسوسة فان الحرارة الخارجية في النار محسوسة لما
يلاقيها والبرودة في الثلج مبردة بخلاف الصور العقلية فليس من تصور الحرارة تصور مستلزم الحرارة في
ذهنه ولا من تصور البرودة مبرد ذهنه فالعقل الحاكم على الصور الذهنية انها من قبيل ما يكون في الذهن مجردة
مجردة بل انما هو من وجدت في الاعيان كانت حارة او مبردة الخامس الصور العقلية بعد حصولها لا تحتاج الى زوالها
بل يبقى سعادة النفس الى الابد لكن الصور الحسية في استرجاعها الى الجسم كسب جديد بخلاف الصور المادية فانها اذا
زالت لاستحالة الى البدن الجسماني استعدادها لذلك احتاجت استرجاعها الى تجدد السبب الاول المسئلة
الثالثة في كون الصورة العقلية كلية لان هذا طابع وجدان كلية لا يشك فيها وان الطبيعة الانسانية محمولة على
البحر والنهر وغيرهما والطبيعة الانسانية باسرها في الاشخاص الانسانية كزيد وعمرو مثلا ولا نشير بذلك الى ان
ما به البحر والنهر مشتركا في الحقيقة ما عليها حتى يحكم للاشتراك لفظا لا غير ولان زيدا وعمرا اشتركا في
صدق لفظ الانسان عليهما من غير ان يكون بينهما شركة معنوية فانا لو فرضنا الواضع لم يضع لفظ الماء وكان
لوجدنا الشركة فيهما باسم عقلي فاذن حول الماء والانسان عن جماعة الطباع على الاشخاص المتعددة لكنها
انما هو على سبيل الاشتراك المعنوي وذلك المشترك لا يمكن ان يوجد خارجا عن تلك الجزئيات المعينة وبكل
شخص مالم يوجد في ضمنها بعض افراده ولا يتحصل بين الاثم الكلي مشتركا بين الاشخاص في ذات العارض الخارج
فلذا نقول ان العموم العقلي اذا استحضرت لذلك المشترك بحيث تكون مجردة عن جميع اللواحق الخارجية والعوارض
الخارجية تلك الصورة بحكم كلية هي ايضا كانت في نفسها شخصا واحدا للالات لا لحلول نسبتها الى الحقيقة والعوارض
من الكل ان اي جزء من الاشياء حضرت صورة عند العقل اي الجزء العقل منها المجرد عن العوارض
الخارجية والنواحي اللاحقة بها والمشخصات المخصوصة حصل في العقل تلك الصورة بعينها وذلك هي في الحقيقة
فيما تدرك النفس منه تلك الاشياء لكن لحضورها مرتبة بالحكم عند الخارج ذلك كان هو الانسان هو العقل
شيء عن ما ليس له كونه هو كان الاثر عن هذا الاثر لهذا الكلي فسر كون الصورة العقلية كلية وهذا و
اعرض ان الصورة العقلية من حيث حلولها في نفس جزئية حلول العرض في الموضوع يكون جزئية متشخصة بالتشخص
عرضية بها وحلولها في تلك النفس ومقارنتها لصفات تلك النفس عوارض عرضية لا تشكل عليها وهذا ما يحصل

قوله العقل يعود على الاشياء صورة مجردة عن العوارض الخارجية فلذلك الصورة التي في النفس مثلا لا يمكن
ان يكون جزءا من ماهية الاشخاص الموجودة في الخارج مثل زيد وعمرو فاذن تلك الصورة ليست موجودة
ولا مشتركة فيها واجيب بان كان الانسان المشترك الموجود في الاشخاص في نفسها مجردة عن اللواحق
فالعلم الحسي لنا انما من حيث هي علم كلي مجرد لان معلومه كذلك لا ان العلم في ذاته كذلك و لهذا السبب
انما المعقول كلي بالقوة لا على فهم التعقل والمعاصر لم يتفقوا على غرضهم ظنوا ان
في العقل صورة مجردة كلية وليس الامر على ما ظنوه بل على ما حققناه قال افضل المحققين الامام
الرازي لم يستبعد في كل ثم نقلنا ان هذه الكليات ولها صورة واحدة من حيث هي مساوية لها الكثرة هي كما في
في كل واحد منها ولا هي فيهما معا لان الموجود منها في احدهما لا يكون بعينها هو الذي منها في الاخر انما
يكون في العقل معقولة هي الان ثم الكلية من حيث كونها صورة واحدة في عقل زيد مثلا جزئية
ومن حيث كونها متعلقة بكل واحد من الناس كلية وهي معقلها ان الانسان المدرك تلك
الصورة التي هي طبيعة صالحة لان تكون كثيرة ولان لا تكون لو كانت في اي مادة من مواد الاشخاص
يحصل ذلك الشخص بعينه او اي واحد من تلك الاشخاص سبق الى ان يدركه زيد حصل في عقله
تلك الصورة بعينها وهذا معنى اشتراكها وانما مع تجريدها فكون تلك الطبيعة التي تضاف اليها
معنى الاشتراك منتزعة عن اللواحق المادية الخارجية وان كانت باعتبار اخر متكثرة باللواحق
الذهنية المشخصة فانها تحل الاعتبارين جميعا فنظر اليها في شيء اخر فيدرك ما في شيء اخر فالاعتبار
الاول ما ينظر فيه ويدرك بين فاذن الصورة التي ذكرناها ههنا هي الطبيعة الانسانية التي ليست
في الجسم كلية ولا جزئية وفيه نظر فانه الشك صورة كلية مشاورة لان هذه زيدا وان هذه عمرا
متعلقة بكل واحد من الناس في الذهن خاصة وهي تعلقها بان كان هذا المدركة تلك الصورة التي
هي طبيعة صالحة للكثرة والتشخص لو كانت في اي مادة من مواد الاشخاص يحصل ذلك الشخص بعينه فيقول
هذه الطبيعة اذا كانت في الخارج كانت متشخصة بما يصلح للكلية التي كانت ذهنية تضاعف الصور
ثم لو كلى احد هذين الاعتبارين في كلية الصورة الذهنية فليكف في كلية الصورة الخارجية
بان نقول هذه الصورة الخارجية وان كانت متشخصة الا ان الطبيعة التي اشتملت ذلك التشخص
عليها لو كانت في اي مادة من مواد الاشخاص كانت محصلة ذلك الشخص بعينه او اي واحد من
تلك الاشخاص سبق الى ان يدركه زيد حصل في عقله تلك الصورة بعينها فالصرف بين هذين الاعتبارين
في التشخص الخارجي كما صدقا في التشخص الذهني فان الكلية بالمعنى الاول حصلت باعتبار التي

من فرض الطبيعة موجودة في اي مادة فرضت من المادة التي وجدت تلك الطبيعة فيها وبالمعنى الثاني حصلت
باعتبار ان اي صورة عقلت اولا ساوت الصورة المعقولة اولا واخرا واعلم ان الصورة النفسانية
جوهرية لو حصلت في احد اشخاص الصور او كان الشيء الواحد باعتبارات مجهولة يكون ماهية حاصلة لذلك
باعتبارات محمولة بكونه كلية وجزئية فمن حيث ان هذه الصورة صورة معينة هي صورة الانسان مثلا ليس
هي في نفس زيد العاقل لها هي جزئية ومن حيث انها مشتركة فيها متعلقة بالاشخاص الخارجية على السوية العقلي بها هي
كلية من غير مناقض لاختلاف الاعتبار لانه ليس يمتنع ان يعرض للذات الواحدة شركة بالاضافة الى كثيرين فان الشركة
في الكثرة انما تكون بالاضافة لا غير ولو كانت الاضافة لكثيرة الى الكثرة لم يكن هناك شركة فاذن يجب ان يكون هناك اضافات
كثيرة لذات واحدة بالعدد وهذه الصورة ولو كانت بالقياس الى الاشخاص الكثيرة والى كلها لكنها بالقياس
الى النفس الجزئية التي انطبعت فيها شخصية وللعدد ان النفوس الكثيرة العاقلة بكثرة في الكل ان يحصل كل واحد عقلها
صاحبه فكثرت الصورة الكلية بالعدد وصارت لذاتها احدا في الذهن المعقولة صورا متعددة بالقياس العدد
المحل فحصل الصورة الكلية كثيرة بالعدد من الجهة التي بها تتخصص ثم كونها معقولة كلية هي بالقياس اليها
كلية بالقياس الى ما في الخارج ومن احدهما عن الاخرى بان كلية احدهما بالنسبة الى امور في النفس وكلية الاخرى بالنسبة
الى امور في الخارج وكلية الصورة الثانية بالنسبة الى افراد نوع الصورة الاولى التي كليتها بالنسبة الى افراد نوع المعلوم
والكلام في الصورة كالكلام في الصورة الاولى الى غير نهاية ثم تخصصها بالنسبة الى محلها ولا يحصل من التوالي تعقل
ونقول انما عقلت وان تركبت اضافات الى اضافات الى غير النهاية لكنها تكون بالقوة لا بالفعل لانه ليس يلزم النفس اذا
عقلت شيئا ان تعقل بالفعل معها الامور التي يلزمها من غير وسط وبوسط كتزاويج عدد ما عداد غير متناهية
بالتضعيف فانه ليس يلزم النفس حالة واحدة ان تعقل تلك الامور كلها وهذا في النفوس التي لم تبلغ اقل
العقول المجردة التي شبهها كالمبدأ ليس فيها شيء بالقوة بل يحدث اما كل في كل فالامر فيها مشكل لان هذه الدرجات
غير متناهية في كل واحد واحد من المعقولات التي لا تتناهى فهي غير مرتبة لان الصورة الثانية حصولها بالقوة
الاولى لانها منتزعة منها وحكاية عنها وكذا الثالثة منتزعة من الثانية لا من الاولى فيها ترتيب طبيعي فيكون تلك
علل ومعلولات غير متناهية لا من واحد بل من ارادة لانها ادراكات لها بدايات ولو كانت هي الصورة التي اخذت
الاصلية التي انتزعت الصورة الذهنية عنها بوسط والبرهان قائم على وجوب النهاية للامور المرتبة وقد قيل
وجب النهاية لها وفيه نظر فان براهين التطبيق اتت فيها واعلم ان هذا الحكم من انقسام الوجود باعتبار
الصور الذهنية على ما اخترناه من انها اضافية او صفة يلزمها الاضافة فلا المسئلة العاشرة في مراتب
التعقل قسم الرئيس التعقل الى مراتب ثلث الاولى يكون بالقوة وذلك عندما لا يكون حاصلا للذات العاقلة

وذلك النفس تقوى على تحصيلها فاكتسابها دفعة الى ان تشتمل على مراتب مختلفة كمراتب القرب الى الحصول الفعلي والبعد
عنه ت ان يكون حاصلا بالفعل التام على سبيل التفصيل كما يحصل عند المدرك جميع اجزاء ذلك المعلوم
ان كان ذا اجزاء او بالجملة يكون حاصلا من كل وجه بالفعل ب ان يكون حاصلا بالفعل على سبيل الاجمال
لا التفصيل بل على الوجه البسيط كمن علم مسئلة على سبيل التفصيل ثم غفل عنها فاذا سئل
عنها حصل الجواب في ذهنه دفعة واحدة لا على سبيل التفصيل لان التفصيل انما يحصل عند شروعه
في بيان ذلك في اول الامر فانه يحصل العلم بذلك الجواب دفعة ولا يمكن لاحد ان علمه بذلك الجواب
في تلك الحالة انما هو علم بالقوة لا بالفعل لان الانسان يجد من نفسه [illegible] الحالة قبل سماعه لتلك
المسئلة كان عالما بها بالقوة وبعد سماعه [illegible] كما كان بل حصل في ذهنه شعور زائد لم يكن حاصلا قبل
ذلك لا يقال من مراتب القوة [illegible] بالقرب والبعد [illegible] هنا [illegible] ان علمه قبل السؤال كان بالقوة
البعيدة وبعد سماعه لذلك السؤال صار بالقوة القريبة لانا نقول ح المعلوم انه بعد سماعه لذلك السؤال
عالم على سبيل التفصيل انه قادر على الجواب عن ذلك السؤال والعلم بالقدرة على الجواب علم بالفعل لان
امر العلم بالقدرة [illegible] الشيء موقوف على العلم بذلك الشيء من المضايف فلولا انه عالم بذلك الجواب والا لما امكن
ان يعلم اقتداره على ذلك الجواب فثبت انه عالم بذلك الجواب وان ذلك العلم حاصل بالفعل لا على
سبيل التفصيل بل على الوجه البسيط واعترض لفضل المتاخرين بان العلم اما ان يكون بالقوة واما
ان يكون بالفعل على التفصيل واما القسم الثالث وهو البسيط فلا تحقق له لان العلم عندهم عبارة عن
حضور صورة المعقول في العاقل فهذا العلم البسيط ان كان صورة واحدة مطابقة في الحصول لامور كثيرة فهو
باطل لان الصورة العقلية الواحدة لو طابقت امورا كثيرة لكانت مساوية في الماهية لتلك الامور الكثيرة المختلفة
في الحقيقة فيكون لتلك الصورة حقائق مختلفة فلا تكون الصورة الواحدة واحدة فان قيل بان لهذا العقل
البسيط صورا مجملة بحسب اختلاف المعقولات فالعلم التفصيلي بتلك المعلومات حاصل اذ لا معنى للعلم التفصيلي
الا ذلك [illegible] بان تكون صور المعلومات [illegible] على الترتيب الزماني واحدا بعد واحد فان ارادوا به ذلك فهو
صحيح لا نزاع فيه [illegible] لا يكون مرتبة متوسطة بين القوة المحضة والفعل المحض الذي يكون على التفصيل بل حاصله
راجع الى ان المعلوم قد يحصل في زمان واحد وقد لا يجتمع بل يتوالى [illegible] على القول بان العلم اضافة
فبطلان ما قالوه ظاهر ايضا لان الاضافة الى احد الشيئين غير الاضافة الى غيره فاذا تعددت الاضافات
تعدد حصول تلك العلوم على سبيل التفصيل لا من حصولها مفصلا هو ذلك وقوله علمه بقدرته على الجواب
يقتضي العلم بالجواب فجوابه انه في تلك الحالة عالم باقتداره على شيء يدفع ذلك السؤال وذلك هو العلم بالجواب

على سبيل الاجمال واما حقيقة ذلك الشيء فهو غير عالم به ولا اصلا فيه ان الجواب بماهيته ولازمه فماهيته مجهولة
ولازمه وهو كونه دافعا للسؤال معلوم على سبيل التفصيل كما انا نعرف النفس من حيث انها شيء محرك للبدن
مدبر له ونجهل ماهيتها فالمعلوم لنا لازم من لوازمها على سبيل التفصيل والمجهول نفس الماهية التي
نعرف بطريق اخر ويخرج من هذا بطلان كون العلم الواحد علما بمعلومات كثيرة والتحقيق ان سؤال القائل
ليس علمنا بشيء ولا علمنا به الآن فانا نكون قادرين على العلم به لكنا لا نعلم بالفعل وهذه القدرة هي
العلم بالقوة فاذا اعلمناه فقد يكون ملحوظا بالفعل معبرا وهذا هو العلم بالفعل وقد لا يكون ملحوظا بالفعل
ولا معبرا لكونه مغفولا عنه وهو الذي اشار اليه الرئيس بالمرتبة الوسطى فان [illegible]
[illegible] وان اعترف بانه [illegible] لم يسمها علما بالفعل بل بالقوة رجع النزاع الى اللفظ وان ادعى
الرئيس انها حاصلة بالفعل فهو مكابر واعلم ان النفس الناطقة عند الاوائل وبعض المتكلمين جوهر مجرد لم
[illegible] خلقة الله تعالى خالية عن جميع العلوم [illegible] وهذا العقل اما ان يكون باعتبار ما
لهذا الجوهر في البدن الموضوع لتصرفاته بكمالاته مؤثرا على جهة الاختيار والارادة واما ان يكون باعتبار
ما له في كمالاته في جوهره بحسب استعداداته والاولى يسمى عقلا عمليا والثاني يسمى عقلا علميا
والعقل يطلق على هذه القوى باشتراك الاسم او التشابه والعقل الاختياري الذي يختص بالانسان لا
[illegible] الا بادراك ما ينبغي ان يعمل في كل باب [illegible] الرأي الكلي مستنبط من مقدمات كلية اولية او تجربية
او ذائعة او ظنية يحكم بها العقل النظري ويستعملها العقل العملي في تحصيل ذلك الرأي الكلي من غير ان
يخص بجزئي دون غيره والعقل العملي يستعين بالنظري في ذلك ثم انه يستعمل [illegible] ذلك باستعمال مقدمات
جزئية او محسوسة الى الرأي الجزئي الحاصل فيعمل بحسبه ويحصل بعمله مقاصده في معاشه ومعاده
اما القوة النظرية فلها مراتب متعددة بحسب تعلق مراتبها في الاستكمال وتلك المراتب منقسمة الى ما يكون
باعتبار كونها كاملة بالقوة والى ما يكون باعتبار كونها كاملة بالفعل والقوة تحتمل بحسب الشدة والضعف
فاول تلك المراتب كما يكون للطفل من قوة الكتابة واوسطها كما يكون للرجل الامي المستعد لتعلم الكتابة
واخرها كما يكون للعالم بالكتابة القادر عليها الذي لا يكتب لكن له ان يكتب كلما شاء فقوة النفس المشابهة
للمرتبة الاولى تسمى عقلا هيولانيا تشبيها لها بالهيولى الاولى الخالية في نفسها عن جميع الصور المستعدة
لقبولها وهي حاصلة لجميع افراد النوع الانساني في مبدأ فطرتهم واما القوة المتوسطة المشابهة للمرتبة
الوسطى فانها تسمى عقلا بالملكة وذلك انما يكون اذا حصلت للنفس البديهيات اعني المعقولات الاولى
واستعدت لتحصيل المعقولات الثانية اعني العلوم النظرية المكتسبة بالفكر او الحدس وتحصيل

مراتب الاشخاص البشرية في تحصيلها كما وكيفا اما الكم فبكثرة المعقولات النظرية وقلتها واما الكيف
فبسرعة الحصول وبطئه فان من الناس من يحصل العلوم المكتسبة بالشوق الى [illegible] في طلب
تلك المعقولات وهو من اصحاب الفكر ومنهم من يفوز بها من غير حركة اصلا مع شوق ما اليها او بلا شوق وهو
من اصحاب الحدس وفي اكمل مراتب [illegible] صاحب المرتبة الاخيرة [illegible] الفرق بين الفكر والحدس
ظاهر فان الفكر هو حركة ما للنفس في المعاني مستعينة بالتخيل في اكثر الامر يطلب بها الحد الاوسط او ما يجري مجراه
مما يصار به الى العلم بالمجهول حالة الفقد استعراضا للمخزون في الباطن من الصور الجزئية والمعاني المخزونة في الحافظة
والذاكرة وما يجري مجراه من الصور العقلية فربما ادت الى المطلوب وربما انبتت واما استعانة الفكر
بالتخيل في اكثر الامر لانه يقع في الاكثر في الجزئيات واذا وقع في الكليات استعان بالفكر فيها [illegible]
بالاعتبار فالفكر حركة في المعاني للنفس بالقوة التي آلتها مقدم البطن الاوسط من الدماغ المسمى بالدودة اي
حركة كانت اذا كانت تلك الحركة في المعقولات لا في المحسوسات تسمى تخيلا سواء كانت الحركة من المطالب
الى المبادي التي هي الحدود الوسطى وغيرها او من المبادي الى المطالب [illegible] مادامت تلك الحركة من المطالب
الى المبادي ثم في تحركها اخرى من الحدود الوسطى التي هي المبادي الى المطالب وربما انبتت وقد يطلق الفكر
على ما هو اخص من ذلك وهي حركة من جملة الحركات المذكورة يتوجه النفس بها من المطالب مترددة في
المعاني الحاضرة عندها طالبة مبادي تلك المطالب المؤدية اليها الى ان تجدها ثم ترجع منها الى المطالب
وقد يطلق على جزء اخر هو الحركة الاولى لا غير وهي الحركة من المطالب الى المبادي من غير ان يحصل
الرجوع الى المطالب جزءا منه وان كان الغرض منها هو الرجوع الى المطالب والاول هو
الفكر المعدود في خواص نوع الانسان والثالث هو الفكر الذي يستعمل بازائه الحدس والثاني
مركب منهما فاما الحدس فهو الظفر عند الالتفات الى المطالب بالحدود الوسطى دفعة وتمثل
تلك المطالب في الذهن مع الحدود الوسطى كذلك من غير الحركة المذكورة سواء كان مع شوق او لا معه
فالفرق بين الفكر والحدس من جهة [illegible] امكان الانبتات ولا امكانه الا ان الفكر المستعمل لا يكون مؤديا
الى العلم وربما لا يسمى فكرا [illegible] لوجود الحركة وعدمها وهذا هو الصحيح في الفرق بينهما ولما كان لمراتب
الحدس والفكر اختلاف في التأدية الى المطلوب بحسب الكيف باعتبار سرعة التأدية وبطئها وبحسب الكم
بكثرة عددها وقلته والاول يكون في الفكر اكثر لاشتماله على الحركة والثاني يكون في الحدس اكثر لتجرده عن الحركة ولان
الحدس انما يكون لقوة في النفس فكان لتلك المراتب حدا نقصان وكمال [illegible] النقصان هو ان [illegible] جميع
افكار الشخص عن مطالبه وحد الكمال هو ان يحصل للشخص [illegible] ان يحصل النوع من العلوم بحسب الكم والكيف دفعة

او قريبا من ذلك بحسب الكيف على وجه يقيني يشتمل على الحدود الوسطى لا تقليدي ولما كان طرف النقصان
مشاهدا امكن ان طرف الكمال ممكن الوجود بل موجود في طرف الانبياء والاوصياء وحذاق العلماء الذين يستغنون
في اكثر احوالهم عن التعليم والفكر وهم اصحاب القوة القدسية واما القوة المناسبة للمرتبة الاخيرة فيسمى عقلا بالفعل وهي التمكن
عند الاقتدار على استحضار المعقولات الثانية بالفعل متى شاء بعد الاكتساب بالفكر او الحدس فهذه القوى الثلث
اعني القوة الهيولانية والقوة بالملكة والقوة بالفعل هي قوى النفس في الادراك واما حصول تلك المعقولات
بالفعل فانه كمال للنفس وهو المسمى بالعقل المستفاد لانها مستفادة من الله تعالى عندنا وعند الاوائل من عقل
مفارق يخرج نفوس الناس من حد ما هو درجة العقل الهيولاني الى درجة العقل المستفاد فان كل ما يخرج من قوة
الى فعل فانما يخرج بغيره وقاس عقول الناس في استفادة المعقولات الى العقل الفعال بقياس ابصار
الحيوانات في مشاهدة الالوان الى الشمس واعلم ان منهم من [illegible] المراتب [illegible] وردت في القرآن العزيز في
المثل المورد لنور الله تعالى وهو قوله عز وجل الله نور السماوات والارض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح
المصباح في زجاجة الزجاجة كانها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها
يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ولهذا [illegible] من عرف نفسه فقد عرف ربه
فالمشكاة شبيهة بالعقل الهيولاني لانه لكونها مظلمة في ذاتها قابلة للنور لا على التساوي لاختلاف السطوح
والثقب فيها والزجاجة بالعقل بالملكة لانها شفافة في نفسها قابلة للنور اتم قبول والشجرة الزيتونة بالفكر
لكونها مستعدة لان تصير قابلة للنور بذاتها لكن بعد حركة كثيرة وتعب والزيت بالحدس لكونه اقرب
الى ذلك من الزيتونة والذي يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار بالقوة القدسية لانها تكاد تعقل بالفعل وان لم
يكن شيء يخرجها من القوة الى الفعل ونور على نور بالعقل المستفاد فان الصورة المعقولة نور والنفس
القابلة لها نور آخر والمصباح بالعقل بالفعل لانه نير بذاته من غير احتياج الى نور مكتسب والنار بالعقل
الفعال لان المصابيح تشتعل منها المسئلة الحادية عشر في تقسيم العلم العلم اما تصور ويسمى معرفة
وهو حصول صورة الشيء في العقل مطلقا فيرادف العلم عندهم او مقيدا بعدم الحكم واما تصديق ويسمى
علما وهو الحكم باحد المتصورين على الاخر بالايجاب او السلب على راي القدماء او مجموع تصور المحكوم عليه
والمحكوم به والحكم والنسبة على راي الامام وليست العلوم كلها [illegible] بالبديهة ولا كسبية والا دار او تسلسل بل كل منهما اما
ضروري او مكتسب فالتصور الضروري ما لا يتوقف على طلب وكسب والكسبي بخلافه والتصديق الضروري ما يكفي تصور
طرفيه في الحكم بنسبة احدهما الى الاخر ايجابا او سلبا والكسبي بخلافه وهل يجب في كل ما لا يكون مكتسبا ان يكون كاسبا
او يكون وجود معارف وعلوم لا تكون كاسبة ولا مكتسبة الاظهر جوازه والتصور اما تام [illegible] ادراك الماهية

بجميع اجزائها ولوازمها وملزوماتها وعوارضها ومعروضاتها واما ناقص وهو ما خالفه والتصديق
وهو مطلق الحكم ... اما ان يكون جازما او لا والجازم اما ان يكون مطابقا او لا والمطابق
اما ان يكون ثابتا او لا فالجازم المطابق الثابت هو العلم والمطابق غير الثابت هو اعتقاد المقلد المحق والجازم
غير المطابق هو الجهل المركب وغير الجازم هو الراجح الذي يكون معه النقيض وهو الظن ومقابله الوهم وهو
مرجوح الظن وما استوى الطرفان فيه هو الشك ...

بكر صرفا لو عرف احتصاصه بالموصوف قلنا ممنوع بل الشرط فيه الاختصاص للعلم به ... لمنا وقع على العلم
بالاختصاص لكن لا نسلم انه يجب موقوف الاختصاص على موقوف الماهية على تسليم التصور ولا موقوف علمها
كذلك فجاز ان يعرف الماهية ببعض عوارضها والاشياء المتغايرة لها يعرف بلازم شامل لها ثم يعرف
كون ذلك الوصف مختصا بتلك الماهية المعروفة ببعض العوارض وانه غير حاصل لما عداها من الماهيات
المعروفة ببعض العوارض وانه غير حاصل لما عداها من الماهيات المعلومة بالاثبات الا ... انه لذلك الوصف
يعرف حقيقة من تلك الماهية ثم اعترض افضل المتأخرين على قوله فانا نجد النفس طالبة لتصور ماهية الملك
والروح ولجاز ان الطلب لا لتصور اللفظ او للبرهان على وجود المتصور وكلاهما تصديق واعترض افضل
المحققين بانا نتصور مطلق الروح ونعلم وجوده في كل ذي روح ونجد العقل ساعيا في ماهيته وليس
المطلوب الا التصديق اللذين ذكرهما وكذا نعلم ... كثير من الاشياء ونعلم وجوده قطعا ونجد
تصور حقيقته على كثير من الناس كالحركة والزمان والمكان وفيه للمحقق كلام افضل المتأخرين ان الانسان
لا يمكنه ان يتصور الا ما يجده من وطء النفس كالالم واللذة او ما يدركه العقل كتصور الوحدة والوجود
والكثرة او ما يركبه العقل كالحيوان الناطق او الخيال كتصور جبل من ياقوت وانا ما يظهر ...
تركيب العقل والخيال لا يمكن ان ... الوصول من ... لما ظهر كون بعض التصورات كسبيا وكذا
التصديق ... العلوم كلها ضرورية والا لما جهلنا ... ولا كسبية والا لدار او تسلسل بل البعض ...
والبعض كسبي ... اذا كانت العلوم كلها كسبية ... الملازمة الاخرى كسبية ... الى ... والحق الالتجاء
في ذلك الى الضرورة فانا نعلم بالضرورة ان لنا علوما ... الضابط ان كل تصور موقوف على
تصديق ... ما ... التصديق ... يكون مكتسبا وقد لا يكون وليس
بجيد لان التصديق البديهي ... على تصورات كسبية ... الكاسب لا يكون ... المكتسب
لانه علة ... العلة ... ان كان مجموع الاجزاء فهو الحد التام ... في الحد
الحد علة ... الوجه الذي لا يمكن ان يراد العلم به ... ولو كان بعض الاجزاء
... اطلاق اسم الحد عليه ...
دون افادة ... وان كان ... الاسم الناقص ...
والخارج ... الرسم التام ... الاسم الناقص ... بعض ما عداه
والتام ... جميع ما عداه ... الاسم لان المثال ... وخارج
... الذي ... المثال ... كان مفيدا

معرفة لكن تلك ... لوازم تلك الحقيقة فكان داخلا في الرسم ثم الماهية اما ان يكون بسيطا او مركبة
وعلى التقديرين فاما ان يتركب عن غيره او لا فالاقسام اربعة أ البسيط الذي يتركب عن غيره كالجوهر
لا يمكن ان يحد ... ما تركب عنه ب البسيط الذي لا يتركب عن غيره كواجب الوجود فلا تحد
ولا يحد به ج المركب الذي يتركب عنه غيره كالحيوان يحد لتركبه ويحد به ما تركب عنه كالانسان د المركب الذي
لا يتركب عنه غيره كالانسان يحد ولا يحد به هـ حد التعريف ... في افادة التصور ... تحصيل
الحد الحقيقي ... لان ... الحد التام ... الرسم ... التام انما يحصل بطريق واحد وهو الحد
الحقيقي ... بطرق ... فاصعب ... لان العلم بالامتياز موقوف على العلم بحقيقة الامرين
المحكوم عليه ... جميع الماهيات ... المشابهة ... على ان العالم بالحد يجب ان يكون عالما
بالمحدود والجاهل بالحد جاهل بالمحدود ... و الافلاك يجب الاحتراز ... المساوي ... المرتبة
... التعريف ... الاخفى
... النار ... النار ... كما في الانسان حيوان ... وعن
... التعريف ... المشابهة
... الكشف ... الزوج ... الاول ... التعريف ...
... اللذين ... المحاذير
المحذورات ما قبله ز التعريف ان كان بالحد التام وجب فيه ... الصوري وذلك بان يقدم الجنس على الفصل لانه
... المادة ... الصورة ... الاخص ... المعنوي
ثم لو ذكر ... الاجزاء ... الحد الناقص ... والتطويل ... الاكثر
ح الجوهر يكون حده ... الماهية ... الاكثر ... والتنبيه
... لان المحدود ... الاسم ... المحقق ... لا بد ان يعقل
كل الحد ... ط الحد ... لان المنع ... والمصحح ... الا ...
في الحد لانه ... الاجمالي ... مفصل ... علمها ... واثبات
والمناقضة في ذلك الحد ... من حيث انها ... ذلك اللفظ على تلك
الحقيقة المتصورة ... وانما ... النزاع ... اطلاق ذلك اللفظ
على تلك الحقيقة المتصورة ... الاثبات ... التصديق ... الانسان
حيوان ناطق ليس دعوى اذا ذكر على ... الحد ... الماهية المتصورة ... فلا ...

عرفان ذات الانسان محكوم عليها بالحيوانية والنطق فيمنع لا يوجه النقض على الحد اذا لم يتضمن الدعوى
لكن حد العلم بانه الذي يصح من المتصف به احكام الفعل فينتقض بالعلم بالواجبات والمحالات وانما
يوجه النقض لانه سلم وجود العلم المتعلق بالمحال ولو لم يسلم منع الدعوى لم يوجه النقض والمعارضة
لا تقدح في الحد الا عند تسليم دعوى والا فالحقائق غير متنافية ... فان من عارض الحد
بانه الاعتقاد ... سكون النفس ... الخصم ... حقيقة ... النقض
صحة الاحكام من حيث انها ... لان ... سكون النفس حيث انها
الحقيقة ... لم يحتمل المعارضة في الحدود المسئلة الثالثة عشر
في احكام التصديق وهي ... أ التصديق والقضية والخبر والقول الجازم كلها بمعنى
واحد وهو قول ... انه صادق او كاذب والصدق والكذب وان كانا غير
ذاتيين ... لكن ... التعريف الحقيقي ... اللفظ وهذه
القضية اما حملية او شرطية والشرطية اما متصلة او منفصلة ... الحملي ...
... خاصة ... المتصلة ... لزومية او اتفاقية والمنفصلة اما عنادية او اتفاقية ب
لكل حملية لا بد فيها من موضوع هو المحكوم عليه ومحمول هو المحكوم به ونسبة بينهما ... المحمول
بالموضوع وتلك النسبة لا بد لها من لفظ تدل عليها وقد تحذف في بعض اللغات للعلم بها
ولا بد لها من كيفية ... ضعفها هي اما الضرورة او الامكان او الدوام
او الاطلاق ... فان ... في نفس الامر ...
... ج النسبة قد تكون بالايجاب على معنى ان المحمول صادق على
الموضوع وقد تكون بالسلب بان يسلب المحمول عن الموضوع ولا عبرة بايجاب الطرفين ولا سلبهما
لكن اذا كان احدهما عدميا سميت معدولة وهو في ... الاصطلاح ... بالمحمول وقد ...
في الموضوع ... الاشتباه ... المعدولة المحمول ...
بينها لفظا بالنية والاصطلاح ... المعدولة بغير ولا والسالبة بليس ...
الرابطة ... المعدولة ... شرطها ثبوت الموضوع
دون السالبة والتحقيق ان يقال اذا وجب ... الخارج وجب ثبوت الموضوع فيه واذا وجب
في الذهن وجب اعتبار الثبوت فيه اما السلب فان ... الخارج لم يجب ثبوت الموضوع
فيه فان السلب قد يصدق على الموضوع المعدوم كما يصدق على الموجود ... الذهن

وجب ان يكون الموضوع فيه لكن لا شرط اعتباره ولكن لا يمكن عنه د موضوع القضية ان كان شخصا
معينا فالقضية شخصية ومخصوصة ايجابا وسلبا وان كان كليا فان حكم في القضية على ... والقضية
تسمى طبيعية كقولنا الانسان حيوان ناطق ... حكم عليها باعتبار عروض العموم لها سميت في القضية العامة
كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس ولم يحكم على افراده فان ... الافراد ايجابا او سلبا فالقضية
كلية وان خصصنا الحكم بالبعض ايجابا او سلبا فالقضية جزئية ... مخصوصتين وان لم ...
... فالقضية مهملة ... واللفظ الدال على كمية الحكم يسمى ... الكلي كل في
الايجاب ... الكلي لا شيء ولا واحد في الجزئي بعض وليس كل وبعض ليس وحقه
ان يرد على الموضوع ... المحمول ... صادق على جميع افراد الموضوع او بعضها ...
... والمهملة في قوة الجزئية لانها ... تصدق كلية او جزئية ... تصدق جزئية هـ اذا قلنا
كل ج ب ... بان كل ج هو ب ... المنطقي ولا الجسم ... العقلي ولا الكل المجموعي بل
كل واحد واحد مما صدق عليه ج ... ج ولا ... ج بل الاعم وهو الصادق عليه ج ... بالفعل
لا بالقوة المحضة ولا ... الصدق الدائم ولا ... الصدق ... حال الحكم بل
الاعم ... الصدق حال الحكم ... الموجود في الخارج بل كلما فرضه العقل ج سواء كان
موجودا في الخارج او لا ... المحصورات و القضية ان لم يكن ... مطلقة عامة وهي التي حكم
فيها بثبوت المحمول للموضوع بالفعل او سلبه عنه وهي اعم الفعليات فان قيدت بالدوام الذاتي فهي الدائمة وان قيد
الدوام بالوصف العنواني فهي العرفية العامة او الطلوب ... وان قيد ... الدوام الذاتي فهي ... وان لم
... بالدوام بل باللادوام فهي الوجودية اللادائمة وان قيدت ... الضرورة الذاتية فهي الوجودية اللاضرورية
وان قيدت بالضرورة الذاتية وهي الحاكمة بوجوب ثبوت المحمول للموضوع او بوجوب سلبه عنه ما دامت ذات الموضوع
موجودة فهي الضرورية المطلقة ... الضرورة ... وصف الموضوع فهي المشروطة العامة ... وان قيد ...
الدوام فهي المشروطة الخاصة ... مع قيد اللادوام ... وان لم ...
المنتشرة وان ... الحكم فيها ... بالامكان ... الضرورة عن الجانب المخالف للحكم فهي الممكنة
العامة وان ... الضرورة عن الطرفين فهي الممكنة الخاصة ... الجهات ... ولكن المهم منها هذه الثلث
عشرة ... بسايط وهي ما لم تقيد بالدوام ولا الضرورة ... مركبات ...
... والممكنة العامة اعم الموجهات ز التناقض اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب ... صدق احدهما
وكذب الاخرى ولا يحصل الا بشروط ثمانية أ وحدة الموضوع ب وحدة المحمول ج وحدة المكان د وحدة

القوة او الفعل ه وحدة الزمان و وحدة المكان ز وحدة الشرط ح وحدة الكل او الجزء وقيل
الاخيران راجعان الى وحدة الموضوع والباقية الى وحدة المحمول وتشترط في المحصورات تاسع هو
الاتحاد في السور فعند ذا عرفت هذا فنقول ان شيا من الموجهات المذكورة لا يناقضه شيء من جنسه
بعض المطلقة العامة هي الدائمة لان مع الشيء الى دوام الايجاب ودوام السلب ولا دوامهما فالمطلقة
الايجابية تشمل الاول والثالث وتخلو عن الثاني والسلبية تشمل الثاني والثالث وتخلو عن الاول فبعض كل
منها ما يخلو عنه وبعض الوقتية العامة الحينية وبعض الضرورية الممكنة العامة المخالفة لان الكسا مع الكل
ضرورة الايجاب وضرورة السلب ولا ضرورتهما فالممكنة العامة الايجابية تشمل الاول والثالث وتخلو عن
الثاني والسلبية تشمل الثاني والثالث وتخلو عن الاول فبعض كل منها ما يخلو عنه وبعض المشروطة العامة الحينية
الممكنة واما نقائض المركبات فهو المفهوم المردد بين نقيضي جزئيها لتركبها منهما خاصة وان كانت جزئية وجب
ترجيع الترديد الى كل فرد واحد من الافراد او يراد الترديد بين الجزئين الواقعين والاصل فيه انه يكون تركيب
الاقسام صادقا لكن كونه كذلك لا يكذب عند اللادوام الى الجزئي الواحد ح كل قضية انعكس لسلامة عكسها هو
جعل المحكوم عليه محكوما به والمحكوم به محكوما عليه مع الموافقة في الكيف والصدق فالسوالب الكلية لا
تنعكس مطلقا الا الخاصتين الوقتي لصدق سلب الاخص عن بعض الاعم مع كذب العكس واما الكلية فان
كانت احدى السبع وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لعدم انعكاس
الوقتية التي هي اخصها لصدق لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائما مع كذب بعض
المنخسف ليس بقمر بالامكان واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لان لازم الاعم لازم الاخص وكل من
الضرورية والدائمة والمشروطة والعرفية العامتين تنعكس كنفسها والخاصتان تنعكسان عامتين مع ما يلزمهما
لكن اللادوام عائد الى بعض الافراد لانه عكس كلية موجبة واذا كانت جزئية انعكستا كنفسهما لانا نفرض الموضوع
شيئا معينا فيصدق عليه الوصف في بعض اوقات دوام سلب الموضوع ما دام وصف المحمول والموجبات الكلية
لا تنعكس كلية لجواز كون المحمول اعم كما في قولنا وكذا الجزئية فالضرورية والدائمة والوصفيتان العامتان تنعكس
حينية مطلقة لكذب بعضها والاخص مع الاصل مع المحال والخاصتان كذلك مع قيد اللادوام والا
لانعكس الى ما يناقض الاصل وباقي الفعليات تنعكس مطلقة عامة والا لانعكس بعضها الى ما ينافيها والممكنتان
ممكنة عامة لذلك الخلف ط كل قضية تستلزم عكس نقيضها اي انما عكس نقيض هو جعل نقيض المحكوم به محكوما عليه
نقيض المحكوم عليه محكوما به مع الموافقة في الكيف والصدق ويستفاد احكامه من احكام العكس المستوي
فالموجبات الجزئية لا تنعكس فيما عدا الخاصتين فيكون عكسها لصدق بعض الحيوان غير انسان و

كذب عكسه لصدق بالضرورة الوقتية بعض القمر منخسف لا دائما وبكذب عكسه وهي انه احص القضايا ولم تكن
الكلية احدى السبع وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لصدق مثال الوقتية كليا مع كذب
عكسه وان كانت احدى الست الباقية انعكست كنفسها لكن قيد اللادوام راجع الى البعض في الاول والا لانعكس بعض الى
ما ينافي الاصل واما الثالث فلانه لو لم يصدق انه ليس بالمعدوم الطرفين لصدق بعضها والا لصدق عكس النقيض الى ما
ينافي قيد اللادوام في الاصل والسوالب ولو كانت كلية فانها تنعكس وهو لصدق سلب احدى النوعين عن الاخر
كليا وكذب سلب بعض احدهما عن بعض الاخر كليا فالوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة
والا لصدق بعضها والعكس الى ما يضاد الاصل او يناقضه وتنعكس الضرورية والدائمة والمشروطتان والوقتيتان
حينية مطلقة مع قيد اللادوام في الخاصتين والا لانعكس العرفية بعكس البعض الى ما يضاد الاصل او يناقضه وتنعكس
الممكنتان ممكنة عامة بالخلف ي في تركيب كل من المتصلة والمنفصلة من حمليتين او متصلتين او منفصلتين او حملية ومتصلة او حملية
ومنفصلة او متصلة ومنفصلة فالعلم بعدم المنفصلة من تاليها طبعا صادق اقسامها تسع والمنفصلة
ستة وتركيب اللزومية الموجبة الصادقة من صادقين وكاذبين ومقدم كاذب وتال صادق دون العكس والاتفاقية
من صادقين خاصة والكاذبة اللزومية هو تركيب من الاربع والاتفاقية من الثلث والصدق السالبة كل منهما مادة
الموجبة الكاذبة والصدق الحقيقية الموجبة من صادق وكاذب لانعدو ما نعة الجمع من صادقين وصادق وكاذب ومانعة الخلو
عنه ومن صادقين وتكذيب الثلث بما عدا هذه وفيها مع عدم التعاند دوال له لصدق فيما كذبت فيه الموجبة وكذب
فيما صدقت فيه ويح انما تصح الحمل على قياس الحمليات والعكس وعكس النقيض في المنفصلات وتلازم المتصلتين
اذا اتفقتا في الكم والكيف مع اصل الطرفين وتلازم سائر اكر في الاخر والحقيقتان اذا اتفقتا في الكم والكيف
وتضاد في الطرفين ومانعتا الجمع والخلو اذا اتفقتا كما وكيفا وتلازم نقيضي الطرفين يشارك والحقيقة
مانعة الجمع اذا اتفقتا كما وكيفا واحد الطرفين واستلزم طرف مانعة الجمع احد طرفي مانعة الخلو تستلزم الحقيقة مانعة الجمع ولو
دائما والحقيقة مانعة الخلو كما وكيفا واحد الطرفين واستلزم طرف الحقيقة طرف مانعة الخلو تستلزم الحقيقة مانعة الخلو ولو
دائما مانعة الجمع ومانعة الخلو في الكم والكيف في سائر ما فصلناه في الطرفين متلازمتان ومتعاكستان والمنفصلة تستلزم مانعة الجمع
عن العين ونقيض التالي او مانعة الخلو نقيض المقدم وعين التالي والحقيقة تستلزم اربع متصلات من عين اي طرف كان و
نقيض الاخر ومن نقيض اي طرف كان وعين الاخر وتستلزم مانعة الجمع تستلزم متصلة من عين اي طرف كان ونقيض الاخر ومانعة
الخلو تستلزم متصلة من نقيض اي طرف كان وعين الاخر المبحث الثاني في ابطال كلمات السوفسطائية
عن ان حكم الذهن في شيء على شيء اخر ان كان جازما لا والا فاما لازم اما ان يكون مطابقا او لا والمطابق اما ان يكون
موجبا او لا ان كان موجبا فالموجب اما ان يكون حسيا او عقليا او مركبا منهما فان كان حسيا فهو الحسيات الحواس الخمس

وان كان عقليا فان الموجب تصور طرفي القضية لا غير وهي البديهيات او لا بد من شيء اخر وهي النظريات وان
كان الموجب مركبا من الحس والعقل فان كان من السمع والعقل فهو العلم الحاصل بالتواتر او من غيره فهو التجربيات والعقل
وهو المجربات والحدسيات وقد يضم بعض هذه الاقسام الى الجازم اذا عرفت هذا فنقول ان جماعة
انكروا الحسيات وا ق منهم انكروا البديهيات وطائفة انكروهما معا وهو لا هم السوفسطائية وهم
ثلث اصناف الاول اللاادرية وهم الذين يقولون انا لا نعرف ثبوت شيء ولا انتفاءه بل نحن متوقفون في كل
الاقسام ومنهم قسم العنادية وهم الذين يعاندون فيقولون نحن نجزم بانه لا موجود اصلا ومنهم من اورد
قسم العندية وهم الذين يقولون ان حقائق الاشياء تابعة للاعتقادات لا ان الاعتقادات تابعة للحقائق
فمن اعتقد في العالم انه قديم كان العالم قديما في حقه ومن اعتقد ان العالم حادث كان حادثا في حقه ومنهم
السوفسطائية من انكر الحسيات والحسيات واعترف بالبديهيات ومنهم من عكس ومنهم من انكرهما معا اما اللاادرية فنقول
احتجوا الوجوه الاول قالوا اوجدنا امورا اعتقدنا الجزم بها انها ضرورية وحصومهم يكذبونهم في تلك
القضايا كاصطلاح المساعدة على ان العلم بها ضروري وذلك يقدح في الضروريات بيان ذلك
في امور منها ان المعتزلة ادعوا ضرورية العلم بحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار والظلم والالام البريء
عن الجرم غير عوض مع ان الاشعرية والفلاسفة نازعوهم في ذلك واتفقوا على ان مثل هذه القضايا
ليست اولية بل مشهورة وصحح بعض الصور دونها ب ادعى جماعة من المعتزلة العلم الضروري
بان العبد موجد لافعاله ومخترع العقل والحركة والاشاعرة منعوا ذلك وادعوا ضرورية ما يعارض
هذا الفرق وهي ان فاعل العبد لو كان متمكنا من الترك ليس الامر جائز فلا بد من استناده الى امر ما
وهو اراده انه ان وزعموا ان اسناد الجائز الى الواجب امر ضروري ومتى وجب اسناده الى هذه
الارادة وجب ان ليس التمكن من الاختيار ح ادعت المعتزلة والفلاسفة العلم الضروري باستحالة رؤية الاعمى في
ظلمة الليل بقة الاندلس وهو الصحيح ان البصر لا يرى في ضياء النهار الجبال العظيمة الى غير ذلك وادعوا
ايضا العلم الضروري باستحالة وجود ما لا يتكون متماثلا والاحكام المعاكس وان الاشعرية جوزوا ذلك وكذلك في دعوى
الضرورة فصلا عن نعم ذلك الامتناع بالضرورة د جمهور العوام تضطرهم الى العلم بثبات الالوان و
سائر الاعراض المستمرة الوجود على نهج واحد مع ان الاشاعرة وطائفة من المعتزلة ذهبوا الى امتناع بقائها
ه ادعى الجمهور الضرورة في بقاء الاجسام وانكر النظام ذلك وادعت المجسمة العلم الضروري بان ما لا يختص بجهة ولا
يكون ملاقيا للعالم ولا مباينا له فليس بموجود وكل الموحدين كذبوا هذه القضية فصلا عن ادعاء العلم الضروري
بصحتها ز ادعى مثبتو الخلاء العلم الضروري بان كل جسم فهو اما الى ملا او الى خلاء ونفاة الخلاء يكذبونهم

بهذه القضية ح الفائلون بعدم الزمان يدعون العلم الضروري بان كل حادث فلا بد ان يتقدم وجوده في الوهم الى
وجود زمان سابق والقائلون بالحدوث يكذبونهم في ذلك ط ادعى جماعة من الفلاسفة العلم الضروري باستحالة حدوث شيء
لا من شيء والمتكلمون كذبوهم في ذلك ي ادعت الفلاسفة العلم الضروري بان الممكن لا يترجح احد طرفيه على الاخر
الا لمرجح والمتكلمون كذبوهم في هذه القضية في حق القادر حيث جوزوا للقادر ان يرجح احد مقدوريه على الاخر لا
لمرجح يا اتفق جمهور المتكلمين على ان اول العلوم الضرورية علم الانسان بوجوده وبوجود لذته والمه وجوعه وعطشه ثم اتفق
العلماء على ان المدرك للالم واللذة والجوع والعطش ليس هو كل الانسان بل المدرك انما هو جسمانيه من توابع النفس
الناطقة الانسانية التي الانسان بالحقيقة يب اتفق المتكلمون على ادعاء العلم الضروري بان الانسان هو الجسم المحسوس
المحصور والعقلاء كذبوهم في هذه القضية وجعلوا حقيقة الانسان شيئا غير متحيز ولا قائم به يج ادعت الفلاسفة العلم
الضروري باستحالة اعادة المعدوم وجمهور المتكلمين جوزوا ذلك يد ادعت الاشعرية العلم الضروري باستحالة كون
الممكن على العدم فاعلا والمعتزلة جوزوا ذلك في المتولدات فثبت بهذه المسائل ان ارباب المذاهب يدعون
العلم الضروري بصحة بعض القضايا مع ان خصومهم يكذبونهم فيها وانما قلنا ان ذلك يقدح في الضروريات والبديهيات
لان هذه القضايا التي ادعي فيها ان صحتها معلومة بالضرورة اما ان يكون في انفسها ضرورية الصحة او لا فان كانت ضرورية
فالمنكر انما ينكر الضروري مع ان ذلك المنكر يعتقد انه في ذلك الانكار على الحق فقد اشتبه الضروري عليه بغيره واذا كان
كذلك وان لم تكن ضرورية فالمعتقد لكونها ضرورية قد اشتبه عليه غير الضروري بالضروري وعلى كلا التقديرين الضروري
مشتبه بغيره واذا كان كذلك لم يمكن جزم الذهن بعقد الكفر الموجود به ضروريا او بالعكس فاذن لا بد من التمييز بينهما
الحق وانه باطل لانه المركب من المقدمات الضرورية فيتوقف كل منهما على الاخر ويدور لانا نقول ليس الطريق الى تمييز
الضروريات عن غيرها الاستدلال ولا مطلق جزم العقل بذلك بل بان يعرض الانسان نفسه خالية عن جميع الهيئات
النظرية والعلمية والعقائد والاديان والرحمة والالفة والعادة فكلما يجزم به العقل ح يكون ضروريا الا
الى خطرة العقل الاعم فالاكرم يكون غير ضروري بل يكون مستندا الى احد هذه الامور لانا نقول هذا باطل
وجوه ا الهيئات المستندة الى العادة تصير ملكات تستوي في النفس وهي لا تزول عنها ما دام الذهن واذا لم يعد
زوالها فهي باقية من الجزم بمقتضى العقل فاذن لا يصح الوثوق بشيء من احكام العقل والحاصل ان عرض
الخلو لا يوجب الخلو ويستوي الوثوق بان يستند الى فطرة العقل وما يستند الى هذه الامور ب هب
ان هذه الهيئات والملكات يمكن الزوال فيحاول لنا ازالتها لكن من الجائز ان يبقى في النفس منها اثر شيء يعلم النفس
في تلك الحالة لا تشتغل بازالتها ولم يكن قادرا على ازالة سائر الهيئات مع هذا الاحتمال لا يمكن الوثوق به ج
هب انا نقطع بزوال جميع الهيئات ولكن في هذه الحالة هل يدرك العقل جازما ما لا يتحصل الصحيح منه لا يمكننا ان

تصور الاجسام وانتهائها لا الى خلاء ولا الى ملاء ولا انه يتصور انتهاء الزمان وحدوث الحوادث الى [illegible]
فيه قبله وبعده زمان ولا انه وجود شيء غير مختص بالجهة ولا مختص بالجهة لا تعالى الحاكم بهذه
القضايا بديهة الوهم لا بديهة العقل وبديهة الوهم كاذبة بدليل تصديقها بما يلزم منها نقائض تلك
هذه القضايا ولو كانت صادقة لما صدقت بما يستلزم نقائضها وحكمت بصحتها لانا نقول هذا القدح يتوقف
معرفة صحة المقدمات التي هي هذا الدليل الذي ذكرتموه فيعود الدور وايضا اذا وقع الوهم [illegible] البديهة
على ان لا يكون البديهة جازمة بما يتبع نقائضها حتى علينا في كل قضية بديهية ان نبحث ونجتهد هل في مجزومات
البديهة ما يتبع نقائضها وذلك ما لا يتيسر الا بعلمه لان غاية ما نعتقد بالبحث والاجتهاد والتفحص التام انا لا نجد
شيئا يناقض حكم البديهة لكن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ولو فرضنا عدم الوجود لكن لا يلزم العلم
فانه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ولو سلمنا اللزوم لكن جاز ان يكون الاشتباه في هذا فلا يلزم من عدم
الدليل عند بحث عدمه عند كل بحث واذا جوز العقل ثبوت معارض في نفس الامر ادعينا آخر امتنع منه الجزم
بالبديهيات وهو المطلوب والجواب لا يلزم من ادعاء قوم الضرورة في شيء وانكار آخرين الطعن في الضروريات
لجواز الاشتباه على احدى الطائفتين او غيرها بين احكام العقل واحكام الوهم اما العلم بالحس والوهم فسيأتي
بيان كونها ضروريين ان شاء الله تعالى وكذا العلم بان للعبد فعلا واستناده اليه وكذا الرؤية ونفي
الصورة والجسم وبطلان كونه جسما حاصل الى صريح العقل الدال بواسطة المقدمات البديهية على صحتها الى غير ذلك من
القضايا التي عارض الوهم فيها العقل وقصور فهم بعض الناس عن التمييز بين الحق والباطل واعتمادهم على ما يتخيله
وتعارض [illegible] لا يوجب القدح في الضروريات الوجه الثاني لزوم التسلسل النظري عن المقدمات الضرورية اما ان
تكون ضرورية اولا والاعيان باطلان فاللزوم باطل اما الاول فلانه لو كان حصول التسلسل واجبا ضروريا
لزم حصوله لكل العقلاء لانه من لوازم كونه في العلوم الضرورية فيجب اشتراكهم في اللازم عنها وهو جميع العلوم النظرية
لكنا نعلم بطلان وقوع الاختلاف بين العقلاء في اكثر النظريات واما الثاني فلان لزوم اللازم عن المقدمات
الضرورية لو كان نظريا لافتقر اثبات ذلك اللزوم الى نظر آخر وهو محال [illegible] فالمطلوب حاصل
لان تلك الوسائط المتسلسلة ان لم يكن شيء منها ملازم وانقطاع البحث لا يتوالى وسطا ولا يكون بان كان
هناك اثنان لا وسط بينهما فلا بد ان يكون لزوم علم احدهما ضروريا واذا اتصل اللزوم الى متوسطين بينهما فلا
يكون التلاصق في اللزوم ملاصقا [illegible] لم يكن هناك اثنان بينهما اتصال والتصاق في التلازم بل
كل اثنين فرضا متلازمين فان بينهما وسطا ولم يكن شرح العلوم [illegible] من لزم من ذلك العلم بما
لا يتناهى لا مرة واحدة بل مرارا غير متناهية وهذا محال [illegible] على تقدير اشتراك العقلاء [illegible] في الضروريات

حكم

مكن منها فلا يمكن الضروريات باسرها حاصلة للكل فاذا كانت العلوم التي هي عندكم انها ضرورية قد يكون حاصلة
وقد لا يكون ومتى لم يكن حاصلة فانها لا تحصل الا بالكسب والطلب ولا معنى للكسب النظري الا ذلك في نظر العلوم
الضرورية نظرية فيلزم افتقارها الى علوم اخرى سابقة عليها الى غير النهاية وذلك محال والجواب ان حصول
الساذج من الضروريات واجب لا ضروري من نظري ولا يجب الاشتراك لتعلقها بالتوجه الذي لا يجب دوام صحته
لعدم التعقل فانه من حصولها في [illegible] النظر فلا يجب الاشتراك ولذا كانت العلوم ضرورية لم يجب اشتراك جميع كل
العقلاء لانها قد تستند الى الاحساس الظاهر او الباطن والاحساس غير حاصل لكل الناس وبالجملة الطعن في
النظريات لا يستلزم الطعن في الضروريات الوجه الثالث قالوا العلوم الضرورية اما ان تكون حاصلة في مبدأ
الفطرة للانسان اولا فان كانت لزم حصول هذه العلوم للانسان مع استعداده وهو [illegible] ملزوم لان يكون الجنين عالما
بالضروريات كلها وهو باطل بالضرورة وان لم يكن فلا بد من طريق او فكر كاسبا لهذه العلوم فلا يكون هذه
العلوم بديهية بل كسبية لانا لا نعلم لم يكن هذه العلوم كسبية لو استفدت من الدليل اما اذا لم يستفد من الدليل
فلا ولا يلزم من انتفاء هذه [illegible] العلوم عن الاطفال كونها غير بديهية فان العلوم البديهية موقوف على شرط وهو
الاستعداد للنفس كاستعمال الحواس فان الانسان اذا احس بامور جزئية تفطن لمشاركات بينها وتباين فان
الطفل اول ما يدرك صورة [illegible] ثم [illegible] يدرك صورة يحكم بانها امه [illegible] وغيرها ثم يأخذ في زيادة
التمييز يدرك صورة يحكم عليها بانها اباه ويميز بينها وبين غيرها وهكذا ازداد كمالا على التدريج بواسطة زيادة احساسه
للامور الجزئية حتى تعرف كل انسان وغيره من انواع الحيوانات ويدرك المشاركات بين الامور المتماثلة والمتباينات
من الجملة [illegible] ومرجع العلوم البديهية كلها او جلها الى الاحساس لانا نقول لا نسلم ان الاحساس بعد التوجه على انا لسنا
لكنا نسلم ان الاحساس يمكن ان يكون سببا لهذه العلوم البديهية فانا نفرض الكلام في مثل الاشياء المساوية
لشيء واحد متساوية فان هذه من اجلى البديهيات عندهم ولا يمكن استفادتها من الحس بوجوه اما انه ليس من المواد
المحسوسة فلم انها متساوية على التحقيق لشيء واحد فان الحس لا يضبط ذلك ولان الحس لا يمكنه الحكم [illegible]
مرة واحدة في العادة الى النفس والحاكم هو النفس لا غير [illegible] لو افاد الاستقراء هذا العلم الكلي [illegible]
بثبوت وصف المساواة في الخشب فلا يقتضي [illegible] في الحجر والحديد على ان هذا الوصف انما ثبت بالتحقيق لحصول
الخشب واللام [illegible] لغيره من الحديد ونحوه ولا يمكن في علم انها انما كانت كذلك لانها مساوية لشيء واحد ولكن هذه
الطريق لا تفيد [illegible] مقدمات كلية منها ان كل صفة [illegible] مع وجود الحكم علة له ولكن هذه المقدمة كاذبة لجواز
حصول الحكم الواحد بعلل مختلفة [illegible] تساوي المعلولات [illegible] العلل [illegible] عدم المعلول الى عدم العلة الآخر لا
[illegible] اسناد المعلولات المتساوية الى العلل المختلفة لان المعلول هناك بعينه [illegible] ومنها انه لابد من حصر

العلل وبيان انتفائها [illegible] بعض المعلول ومنها ان العلة اذا حصلت حصل معلولها حتى يعلم انه
يلزم من كون تلك الامور مساوية للشيء الواحد حصول المعلول وهو مساواتها ومنها ان القدر المشترك
بين هذه الصور ليس الا كونها مشاركة لشيء واحد وظاهر ان العلم بان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية
اظهر من كل واحد من هذه المقدمات [illegible] هذا العلم لو استفيد من الاحساس فاما ان يستفاد من الاحساس
بكل الجزئيات او بعضها والاول باطل لتعذره والثاني ايضا لما علمت ان العلم بان الاشياء المساوية لشيء واحد
متساوية قد يحصل قبل استقراء كل الجزئيات ولان الاحساس انما يفيد الحكم في الجزئيات المحسوسة لا في
الجزئيات التي [illegible] صدق القضية الكلية على ثبوت الحكم فيها باسرها [illegible] ان يكون
المفيد هو استقراء البعض [illegible] فثبت بما ذكرناه انه لا يمكن استفادة هذه العلوم البديهية من استقراء المحسوسات
وهي انه ما كانت حاصلة في ابتداء الخلقة فلم يبق الا ان يكون طريق تحصيلها الكسب وذلك يوجب الدور او التسلسل
[illegible] في حصول العلم والجواب [illegible] لا يكون في تحصيل العلوم الضرورية
[illegible] بواسطة الاحساس [illegible] على التدريج تحصل لنا العلوم البديهية والحكم
بالمساواة لا يستند الى الحس ولا [illegible] لان الحاكم [illegible] انما هو النفس لكن قد يكون مبدأ هذا الحكم الاحساس [illegible]
او احدهما او القضايا الضرورية المستندة الى الحس او الى التجربة [illegible] التجويز العقلي المجرد عن التجربة فانا نحكم بالضرورة
ان كل نار حارة [illegible] وان كان يجوز عقلا وجود نار لا يلزمها الحرارة ولا نعتقد في هذا
الحكم الى حصر العلل ولا الى تعميم الاحساس بالكل الوجه الرابع قالوا الجزم بالبديهيات ليس اقوى من الجزم بالمحسوسات
لان [illegible] المحسوس والفرع لا يكون اقوى من الاصل [illegible] انه لا يمكن الجزم بالمحسوسات لان الحس اما ان يعرف في الجزئيات
او في الكليات والثاني باطل لان الحس لا يعطيها البتة فان الحس انما يدرك الامور الشخصية وهذا الجزء [illegible]
الاعظم [illegible] وهو ان الكل اعظم من الجزء فهو غير مدرك بالحس [illegible] تقدير كون وصف الاعظم مدركا بالحس لكن المدرك هو
ان هذا الكل اعظم من هذا الجزء فاما ان كل كل اعظم من جزئه فغير مدرك بالحس لان الحس انما يدرك [illegible]
والامور الكلية [illegible] عن الاوضاع ولو فرضنا انه ادرك كل ما في الوجود من الكليات [illegible] الآن
قولنا كل كذا كذا لابد منه ان كل ما دخل في الوجود الخارجي من افراد الموضوع فهو كذا [illegible]
او سيوجد بل كل لو وجد وفرضه العقل من افراد ماهية الموضوع فان المحمول صادق عليه سواء وجد
في الماضي او الحال او في المستقبل او لا يحصل له وجود البتة ومعلوم قطعا ان هذا مما لا ينال الحس البتة
ولا يمكن [illegible] الاحساس فاذن الحس لا مدخل له في اعطاء الكليات اصلا [illegible]
[illegible] الكليات والاول باطل وهو ان الحس [illegible] في الجزئيات لانه في موضع

الكل

الغلط واذا كان في معرض الغلط لم يكن مجرد حكمه مقبولا لما ان الاول من وجوه ان البصر قد يدرك الصغير كبيرا كما يرى
النار البعيدة في الظلمة عظيمة وكما يرى العنبة في الماء كالاجاصة وكما اذا قربنا حلقة الخاتم الى العين فانا نراها كالسوار
وقد يدرك الكبير صغيرا كالاشياء البعيدة عنه كالكواكب فان قرص الشمس اضعاف قدر الارض [illegible]
ادراك العدد والحكم بالمغايرة [illegible] الحس على وجه [illegible] اما الصدق او الكذب [illegible]
على الحكم الاول بالصدق على وجه لا يمكن ان [illegible] شأن الحس [illegible] الحكم لانه ادراك فقط فلا شيء من الاحكام
بمحسوسة اصلا فاذن كل ما هو محسوس لا يمكن ان يوصف من حيث كونه محسوسا بكونه يقينيا او غير يقيني او حقا او باطلا
او صوابا او غلطا فان جميع هذه الاوصاف من لواحق الاحكام اللهم الا اذا قارن المحسوس حكم [illegible] ماخوذ من
الحس ووصف بهذه الاوصاف من حيث كونه حكما [illegible] يقيني او غير يقيني [illegible]
[illegible] عدم الملكة [illegible]
[illegible] واذا كانت المحسوسات [illegible] باعتبار كونها مطابقة او غير مطابقة او صوابا او غلطا فادعاء ان المحسوسات
لا يكون يقينية عند جماهير الحكماء كافلاطون وارسطو وبطليموس وجالينوس حيث زعموا ان اليقينيات هي المعقولات
لا المحسوسات كما نقله الامام عنهم غير صحيح لان الحكماء ذكروا ان مبادي اليقينيات هي الاوليات والمحسوسات والمجربات و
المتواترات والحدسيات وسموها بالقضايا [illegible] وذكروا ان مبادي المجربات والمتواترات والحدسيات
هي الاحساس بالجزئيات وان الاوليات [illegible] الصبيان [illegible] من الاحساس بالجزئيات [illegible]
[illegible] العلم الطبيعي كالعلم بالسماء والعالم [illegible]
[illegible] احكام النبات والحيوان ماخوذ من الحس وعلم الارصاد والهيئة المبنية عليها عند بطليموس وعلم
التجارب الطبية عند جالينوس ماخوذ من المحسوسات وعلم المناظر والمرايا وعلم جر الاثقال والحيل الرياضية كلها مبنية
على الاحساس واحكام المحسوسات [illegible] بالمحسوسات التي هي مبادي جميع العلم فكيف
ساغ له ان ينقل عنهم انهم قالوا المحسوسات لا تكون يقينية بل انهم [illegible] احكام العقل في المحسوسات [illegible]
[illegible] لاحكام العقل لا على المحسوسات من حيث هي محسوسات [illegible]
الاحكام [illegible] الغلط [illegible]
[illegible] الغلط في المعقولات [illegible] المحسوسات [illegible] والمناظر [illegible] واذا
[illegible] النظر والبحث لا يمكن [illegible] حصول العلم [illegible] مقدمات [illegible] المبادي [illegible] لم
يكن المبادي الاولى معلومة [illegible] لم يمكن نظر في شيء ولا البحث عن شيء فان النظر والبحث [illegible] التادي
من اصل حاصل الى فرع مستحصل واذا لم يكن الاصل حاصلا امتنع التادي من الشيء الى الشيء ولهذا لم يمكن البحث [illegible]

العلوم

المحسوسات والاوليات اصلا ومن يتكلم معهم يقصد ارشادهم وتنبيههم او يحصل اعتراف منهم بنوع من الجدل
ان حصل لهم الاستعداد ان يتطرد في شيء او السعي وان ما حصل في شيء فاذن الشكوك التي اوردها مع
لسان قوم معروفين يعبر عنهم بالسوفسطائية فانه لا يحتاج الجواب اصلا انما يحتاج من يتحقق او يعرف بالوقوف
على الاوليات والمحسوسات بيان التفصي عن مضائق مواضع الغلط بذكر اسباب الغلط واحالة
بعوث الصواب بخطيئة الحس بعد ذلك الى نوع الغلط المراض برفض العقائد الباطلة والتقليدات الجاهلية
والعادات المضلة على ان الحس لا حكم له في المحسوسات ولا في الكليات كما هو مسلم اما ان البصر هو يدرك الصغير كبيرا اعلم
كلام وهو ان البصر اذا ادرك الشيء صغيرا لم يدركه كبيرا اولا بالعكس والحاكم بان المدرك في الحالين شيء واحد
لا يمكن ان يكون هو البصر لان الحاكم لا يحكم الا بعد ادراكه في الحالين معا فاذن هو العقل بتوسط الخيال ومنه الغلط
انما هو من العقل لا البصر وذلك ان العقل حكم على الشيء المرتسم في الخيال بالصغر اذ البصر احس به كذلك
ثم وجد البصر احس به كبيرا فتوهم ان البصر غلط في ابصاره ولم يغلط هو لان الابصار يكون اما بانطباع شبح
المبصر في البصر واما بوقوع شعاع من البصر على المبصر والاقرب الى الحق هو الاخر وينبغي ان لا يشغل المحصل
القول بالشعاع بان الشعاع ان كان جسما لزم تداخل الاجسام وان كان عرضا لزم انتقال الاعراض من محل
الى محل اذ لولا شعاع النيرات كالشمس والقمر والنار موجود [illegible] فانه يدفع المحال لان هناك يدفع به بعضنا
ثم ان الشعاع يمتد من ذي الشعاع الى قابل الشعاع من غير تخلل خلاء من الشعاع او تراكم اجتماع
شعاعين من ماخذ واحد من ذلك الممتد في بعض اجزاء امتداده بل على هيئة المخروط مستدير جوف
راسه عند ذي الشعاع وقاعدته على سطح قابل الشعاع الكثيف وينعكس منه اذا كان صقيلا الى ما يحاذيه
على زاوية مساوية للزاوية التي حدثت بين الشعاع الممتد والسطح الصقيل وتسمى زاوية الشعاع ويتقدم في
القابل الشفاف ذي السطح الصقيل وينعكس من سطحه وينعطف في ثخنه الى جانب ذي الشعاع
كلها والانعكاس والانعطاف يكونان بزوايا متساوية لزاوية الشعاع وقد بين جميع ذلك في
مواضعه والشعاع البصري في اكثر الحيوانات يحتاج الى مدد من جهة اخرى الى شعاع شيء من الاجسام
ذوات الاشعة ويشاهد في تخيل كيفية اتصاله بالمبصرات يتوهم خطوط تخرج من سطح المخروط
الشعاعي وتكون الابصار بزاوية تحدث من تلك الخطوط عند راس المخروط وكلما كان البصر اقرب
الى البصر تكون تلك الزاوية اوسع فيراه البصر اعظم وكلما كان ابعد منه تكون تلك الزاوية اضيق فيراه
البصر اصغر الى ان يتقارب الخطوط وتصير عند الحس لتوهم انطباق بعضها على بعض بخط واحد فيراه البصر
كنقطة وبعد ذلك يمحي اثره فلا يراه اصلا هذا على راي القائل بالشعاع واما القائلون بالانطباع فيقولون

صقيلة

ان الزاوية

ان الزاوية التي تحدث على سطح الرطوبة الجليدية تصغر وتكبر بحسب بعد المرئي وقربه والبصر يدرك بتلك الزاوية
واذا وردت قاعدة الشعاع فالنار في الظلمة اذا كانت قريبة من الرائي نفذ الشعاع في الظلمة الرقيقة
الى الهواء المضيء المحاذي للنار فيرى البصر ما حولها بمعونة من نورها وقد يرى بعضها فيراها على ما يقتضيه
زاوية الابصار واذا كانت بعيدة جدا لم ينفذ الشعاع في الظلمة الكثيفة فلم ير ما حولها من الهواء المضيء بنورها
فيراها وحدها بزاوية اصغر فيراها اصغر كما في سائر المرئيات واذا لم يكن قريبة ولا بعيدة جدا فان
الشعاع البصري المحاذي لما حولها لم ينفذ في الظلمة نفوذا تاما فلم يميز النار عن الهواء المضيء بها فادركهما معا
جملة واحدة فيراها البصر بزاوية اوسع من الزاوية التي يحدث من ذاته وحدها وذلك من الغلط لكون ما في
الزاوية اعظم مما لو رأيت عن الظلمة المذكورة بالتي ذاته وحدها واما الشيء في رؤية العنبة في الماء كالاجاصة
فهو ان العنبة يرى في الماء بامتداد شعاعين النافذ في الماء والمنعطف معا ولا يمتاز الشعاعان لقربهما من سطح
الماء واما في الهواء فيراها بالنافذ وحده وهذا اذا كانت العنبة قريبة من سطح الماء اما اذا بعدت بعيدا وصار الشعاعان
متمايزين فيراها بالنافذ والمنعطف في موضعين متباينين في حالة واحدة واما رؤية الخاتم كالسوار عند قربه من العين
فلتوسع الزاوية الشعاعية التي يحيط اضلاعها بالخاتم عند القرب وادراك الاشياء البعيدة صغيرة للضيق بتلك الزاوية
والجواب المنع من كون الحكم بالبديهيات ليس اقوى من الحكم بالمحسوسات وكون البديهيات فرعا ممنوع بل بعض البديهيات قد يكون
الحس فيها لكن لا يحتاج اليه بل يكون المؤدي اقوى من المؤدى اليه فان الحركة البنوية قد تؤدي الى السكون العدمي و
الوجود اقوى من العدم والاستعداد شرط في حصول الكمال وليس بقوي من الكمال ولان النظر قد يكون اصلا للفروع
كالمتواتر فانه علم ضروري يحصل من اخبارات سابقة كل واحد منها يفيد الظن فاذا انضافت تلك الاخبار وتعاضد
بعضها ببعض حصل العلم الضروري ولان التصديق فرع على التصور وهو بعد الحوار كون التصور كسبا والتصديق بديهيا
والحكم لا يشك في استناده الى العقل لكن الحس قد يكون مبدا له فيعتقد مثل هذا الى الحس ويخص بالقضايا المحسوسة
التي الحكم بها العقل بواسطة الاستعانة بالحس ومثل هذه الاحكام هو تحصيل الكليات كما تحصل في المحسوسات فان قولنا
هذه النار حارة حكم عقلي مستند الى الحس وكذا قولنا كل نار حارة لكن الفرق بينهما كون هو في الثانية تجرد عن العوارض
المادية بخلاف القضية الاولى لكنهما يشتركان في ان مبدا الحكم الحس وهذه بهامة في المحسوسات وفي كلام افضل المحققين
نظر فان البعض وصف الحكم بعدم احتمال النقيض وانما عنى بالحكم المحسوسات بعينه او عن عدة احكام العقل في المحسوسات وانما
حكم الجاهل لكن الحس غير ثبت لانه في موضع الغلط على ما يأتي واما يرى به اذا جاز حكم العقل بالوهم كما قال بل انهم سموا
احكام العقل في المحسوسات انما يكون بعد ما انها تكون غير ثبت والعقل انما يعرض له الغلط لانا اعتبارا معارضة الوهم اياه اما
الجود فلا وتنبيه عن الالتفات الى من يبطل القول بالشعاع غير معقول لم يرد من علم المتون والحق المطلق لا ينبع

بالشعاع النيرات لانا نقول ذلك الشعاع عرض يحدث في القابل المستعد لقبول الشعاع لا انه ينتقل
النيرات كما توهمه بعضهم وسيأتي البحث فيه ان شاء الله تعالى واما البحث الذي ذكره في كبر المرئي وصغره بشكل
لانا نقول ان كان صغر الزاوية موثرا في صغر المرئي فمن المعلوم بالضرورة ان الزاوية الحادثة عند العين
لا تبلغ في الكبر الى حد يسع للجبل واما القائلون بالانطباع فالمراد ان المرئي كله متى تم لا حاصل الغلو
والاشكال فيهما عائد [illegible] واما رؤية الكبير صغيرا والصغير كبيرا فعنه اشكال لان العنبة مثلا مقدارها
خارج الماء وفيه والحس يؤدي مقدارها خارج الماء وفيه والعقل يحكم بانه [illegible]
بالتفاوت اذا عرف هذا فنقول ان مقدارها الحقيقي هو مقدارها انما هو خارج الماء ومقدارها
الحسي هو مقدارها انما هو في الماء والعقل يحكم بان مقدارها في نفس الامر في الحالين واحد وانه لا زيادة
لاحدهما في نفس الامر على الاخر وهذا الحكم لا شك في انه صواب ولا شك ان الحس يؤدي العنبة على شكل
حال كونها في الماء ويحكم العقل بان ذلك الشكل الذي اداه الحس اكبر من الشكل الذي اداه حال
كونها خارج الماء في الحس وهذا الحكم لا شك في انه صواب النظر الى ان حكمها بان هذا الشكل هو
شكلها في نفس الامر كان خطا لكنه لا يحكم بذلك فالغلط لم يقع الا في الحس وقد يرى الواحد اثنين
كما اذا غمزنا احدى العينين ونظرنا الى القمر فانا نرى قمرين وكما في حق الاحول وكما اذا نظرنا الى
الماء عند طلوع القمر فانا نرى في الماء [illegible] على الساحل الاخر من الاشياء الكثيرة واحدا كالرحا اذا
اخرجنا من مركزها الى محيطها خطوطا كثيرة متقاربة بالوان مختلفة فاذا استدارت سريعا رايناها
لونا واحدا كانه مركب من تلك الالوان قال افضل المحققين سبب رؤية الواحد اثنين ان النور البصري ممتد
من الدماغ في عصبتين مجوفتين متلاقيتين قبل وصولهما الى العينين ثم متباعدتين وينتهي كل واحدة منهما
الى واحدة من العينين فاذا كانتا مستقيمتين رأيتا الشيء معا شيئا واحدا وان تحرفتا او تحرفت احداهما
عن الاستقامة صار محاذاة احديهما منحرفة عن محاذاة الاخرى وصار المبصر من احديهما غير المبصر من الاخرى
فاذا ابصرتا شيئا واحدا صار المبصر شيئين لوقوع نور بصر على غير محاذاة ثم يحيل الوهم ويحكم العقل بالغلط و
هكذا الحكم اذا تحركت الوسطى والسبابة من الاصابع في وضعهما واحتبسا معا شيئا واحدا
تحسه كانهما احتبسا شيئين والاحول العقلي فكما يرى الشيء شيئين لا اعتقاده بالوقوف على الصواب
بل لما يتبع ذلك للاحول الذي يقصد الحول ويتكلف واما رؤية القمر قمرين فلان هذا الحكم بنفوذ الشعاع
البصري الى القمر السماوي وانعكاسه من سطح الماء [illegible] فانه يراه مرتين مرة بالشعاع النافذ ومرة بالشعاع
المنعكس واما رؤية الالوان على الرحا لونا واحدا فلان كل ما يدركه الحس الظاهر فانه يتأدى الى الحس المشترك

حكمنا

ثم يتأدى الى الخيال فاذا ادرك البصر لونا واشتغل بسرعة الى لون اخر كان اثر اللون الاول في الحس المشترك
عند ادراك اللون الثاني فكان الرائي رآهما معا ولا يكون بينهما زمان يمكن النفس ان تميز احدهما من
الثاني فادركهما ممتزجين وان كان في الادراك بالشمس [illegible] ان زالت الالوان عن محاذاة البصر وارتسمت
في الحس المشترك على توالي الادراك الحسي ما يخفى بعضها على بعض ادركت النفس من الحس المشترك لونا ممتزجا منها
جميعها وفيه نظر فان البحث الذي ذكرناه اولا في كبر الصغير آت هاهنا وبقاء اللون في الحس المشترك حال زواله
عن البصر يقتضي بطلان دليل الخيال لانه اذا جاز بقاؤه ولو زمنا يسيرا جاز طويلا وانتفى الدليل الثاني
انحلاله في المحل الذي حل فيه الاول فان بقي الاول في مكانه لزم اجتماع الضدين وان فارق كان الاول
[illegible] قد يرى المعدوم موجودا كالسراب والاشباح
يرى بها صاحب [illegible] والمشعبذ وكما يرى القطر النازل كالخط المستقيم والشعلة الدائرة بسرعة
كالدائرة قال افضل المحققين السراب [illegible] انما هو شيء يتراءى للبصر بسبب تراجع شعاع
ينعكس من ارض سبخة كما ينعكس عن المياه فيحسب ماء ولا للبصر غلط والاشباح التي يراها ضعيف البدن
والمشعبذ انما يكون في التوهم بخلاف ما يكون في الوجود بسبب عدم تميز النفس الشيء وما يشبهها بسبب
سرعة الحركة من الشيء الى شبيهه [illegible]
ورؤية القطر النازل كالخط المستقيم والشعلة الجوالة كالدائرة انما يكون لاتصال ما يدركه البصر في موضع يكون المتحرك
فيه [illegible] الحس المشترك من كونه في موضع اخر [illegible] فيدرك النفس [illegible] شيئا واحدا
متصلا وفيه نظر فان البصر ادى الى الحس المشترك صورة الماء وليست في الخارج فانه لا سراب في الخارج وليس
من شانه الاداء ما في الخارج فهو حصل له الغلط هاهنا والعقل اذا حكم بان هذا الماء [illegible] غلط
من حيث [illegible] وحكم على الشيء [illegible] انه سراب فانه يحكم بان الحس الظاهر ادى
لا موجود في الخارج وهو صواب [illegible] القطر النازل في الحس المشترك متصلا [illegible] يرى المتحرك
ساكنا كالناظر الى الساحل [illegible] كراكب السفينة فانه [illegible] الساحل متحركا والسفينة المتحركة ساكنة و
يرى المتحرك الى جهة متحركا الى ضد تلك الجهة فان المتحرك الى جهة يرى الكوكب متحركا [illegible]
ان كان [illegible] متحركا الى خلاف تلك الجهة [illegible] الى الغيم وان كان سائرا الى
خلاف تلك الجهة اذا كان الغيم سائرا [illegible] قال افضل المحققين الحركة ليست بمحسوسة والبصر اذا ادرك الشيء في موضع
محاذ ما للشيء ثم بعد ان ادركه في موضع اخر محاذيا له فرد ذلك الشيء حكمت النفس عند مجموع الادراكين بحركة ذلك
الشيء واذا كانت [illegible] لا يميز البصر الادراكين [illegible] راكب السفينة [illegible]

اللون

اسفلا في موضع المرضع حسبما كما واذا ابتدلت محاذاته لاجزاء السطح تحصل بكرة في نحو حسب التسطيح كما لو كون
ذلك السطح اسفلها ما السند الاول واما سبب رؤية المتحرك الى جهة متحرك خلافها فلكون السائر الى جهة سفل من
آ الى ب والقمر الساكن الى مهل ح ذ المحيط منها الذي الى جه
القمر لقمر مثل ده فاذا كان السائر عند آ كان شعاع الممتد الذي يرى القمر بخط آ ز ح
فاذا اسفل الى ب صار شعاعه كخط ب ح د فيتخيل ان القمر يتحرك من ز الى ح في جهة حركة اذ راه اولا محاذيا
لنقطة ز ثم مستعلا منها الى ح واما القمر المتحرك الى خلاف تلك الجهة فلا يحرك كما مر وانه لكن الناظر
ساكنا عند نقطة آ فاذا راى القمر وهو في ح محاذيا لنقطة ز من الغيم ثم تحرك الغيم في جهة و وصل نقطة ح
الى حيث كان في الاول نقطة ز راى القمر مستعلا محاذيا لنقطة ز الى محاذاة نقطة ح فيتخيل ان القمر يتحرك
من ز الى ح وهو خلاف جهة حركة الغيم ولا يحس بحركة الغيم لانه اسفاله في محاذاة القياس الى السماء الاحمر
في حركته باجزاء السماء واجزاء الغيم في الحس واذا كان الغيم مثل ح ه ينظر الناظر عند آ راى القمر محاذيا
من طرف الغيم بنقطة ح ثم تحرك الغيم الى ان وصل مبدا وه وهو نقطة ح الى الموضع الذي كان فيه راى
القمر وهو ح محاذيا لنقطة ه فيتخيل ان القمر يتحرك من ز الى ح فسار الى جهة الغيم وهو خلاف جهة حركة الغيم
وفي كثر الحركة غير مرئية نظرا فانا لا نعلم بالحركة الا بتبدل الاوضاع والاسعاف في محاذاة الى اوفى ولا يمكن
في ان الحس مع ذلك يدرك بصم الحركة بالموضع الذي اسمه الحكاف بها غير مرئية تدوير المستقيم مسك
كالاشياء الداير على اطراف الانهار وقال افضل المحققين اذا انعكس شعاع البصر من سطح الماء الى الاشياء ولا
محاذيه كونه اوساط الشعاع والانعكاس متساوين ينعكس الشعاع الى راس الشيء من موضع اقرب الى الراى
والى اسفله من موضع ابعد منه الى البصر واعدة الشيء بعد عكسه فلكن الراى آ وسطح الماء ب ح
والشيء القائم على ذلك السطح د ح ولكن ينعكس الشعاع الناصعة ذ ح الى نقطة منها الى راس الشيء
وهو نقطة د فيكون زاويتا آ ب د متساويتين لاولى لكن الشعاع ان ينعكس من نقطة ذ الى جهة ب مرة
شعاع الى جزء اسفل من راس الخط ح والا ينعكس من نقطة ر ويكون الشعاع الناقد من آ الى ر منعكس
عنه الى ح فح لحص ان يكون زاوية اذ ب الخارجة عن مثلث آ ب ش اعظم من زاوية آ ب ش لكن زاويته
آ ذ ب مساوية لزاوية ح ذ ح وزاوية آ ر ه مساوية لزاوية ذ ه ح فزاوية ح ذ ح اعظم
من زاوية ذ ه ح ويكون اعظم كثيرا من زاوية ح ذ ح فالداخلة في مثلث ح ه اعظم من خارجها
هف ولا يمكن ان ينعكس مرة شعاع الى جزء اسفل من راس
الشيء كخط ح والا لكانت زاويتا آ ه ت متساويتين لكل واحدة من زاويتي ذ ه ح ذ ه ح العقل والصور

الغيم

حينئذ

بعض فاذن لا بد ان ينعكس الى كل نقطة عمل من الراس الى اسفل نقطة اكثر من ح الى ح اسفل حين يصل القاعدة
بالقاعدة ولما كانت النفس لا تدرك الانعكاس فانها متعودة لرؤية المرئيات بنفوذ الشعاع على الاستقامة
بحسب الشعاع المنعكس بافراد في الماء ولا يمكن في نفس الامر ما فيه فان الماء لا يمكن عميقا قدر طول الشيء لو يمكن
كونه الاستقامة الشعاع اعلاه بحيث ان راس الشيء اكثر ولا في الماء لكونه ابعد من اصله وبانه اجزاءه على
الترتيب مرئيا كانه منعكس بحسب سطح الماء فاذا نظرنا الى المراة راينا الوجه طويلا وعريضا ومعوجا بحسب اختلاف
شكل المراة وكل ذلك يدل على غلط الحس اعترض افضل المحققين بان المراة الطويلة المستقيمة في العرض
كقالب اسطوانة مستديرة اذا نظر اليها بحيث يكون طولها محاذيا لطول الوجه يرى الوجه فيها طويلا لطوله بقدر طول الوجه
مثل العرض لانعكاس الشعاع العرضي فيها بل اقل عرضا مما لو كان مستقيما وذلك ان الطول مستقيم عاكس
مستقيم والعرض محدب عاكس منحني واذا نظر اليها بحيث يكون طولها محاذيا لعرض الوجه كان الامر بالعكس
فيرى الوجه عريضا عرضه بقدر عرض الوجه وطوله اقل من طوله واذا نظر اليها بحيث يكون طولها مؤربا في
محاذاة الوجه يرى الوجه معوجا واذا كانت المراة بحيث ينعكس منها الشعاع من موضعين او اكثر الى موضع واحد
راى الناظر فيها الموضع الواحد اثنين او اكثر او راى شيئين او اكثر ومن بعضها يرى في جهته مسك وكذلك في الاحوال المتنوعة الخ
تشمل على اكثر ما في كتب المرايا ويحتاج الى ما يتحد والمرايا على وجه يتصور به فقد ظهر مما مر ان ذلك غلط لا بد
للادراك النفساني من المحسوسات التي اشتباهها اليها لا غلط الحس انه الحس هو يجزم بالامر مع انه لا يمكن كذلك لا ان الحس لا يدرك
الشيء وشدة ذلك كحصول الالتباس التي ومثله يستعد برتقالي الاشياء نظن الحس وجودا او اهدا مستمرا او
لم يكن كما ان الالوان عرضا عند اهل الظاهر لكونها امرين حالا في الاجرام الى النص لكم لوجود ولم يكن بل لكم فاذا
احتمل ذلك احتمل ايضا ان حال الاجسام لا يشتق بل انه لا يجد هنا حالا فيها لانها لما كانت متماثلة متوالية يظنها الحس
شيئا واحدا مستمرا ان حكم الحس بالبقاء غير مقبول قال افضل المحققين الحكم بالبقاء هو الحكم بان الموجود في الزمان الثاني هو
بعينه الموجود في الزمان الاول وهذا الحكم لا يصح من الحس فانه لا يقدر على استحضار الزمانين فيكون يحكم الموجود فيهما فاذن الحكم
ما يتعلق الا من العقل والعقل انما تعلطه لو اعتمد المشترك بين الشيء المثل الذي والعقل ما به يمتاز كل واحد منهما
عن الاخر فحاله هذا الغلط في الحس ليس بصواب واما حكم الاشاعرة بان الالوان عرضا في زمانهم بحسب اصولهم المسلمة
عندهم وهو ان الاعراض لا يمكن ان يكون محلا للبقاء على ان الموجود الباقي حال الاعتبار بفتح عن الموثر وان الامور الاضافية
حالي واذا ثبت وجود الاعراض لا تدوم وجودها الزمان التي يتجدد في حال الوجود والمولد لما جوز واطيان
الضد على محل الضد الا في الحد للمعض لا فنا لا تقولوا اذ ذلك والكلام فيما هو الباقي حال البقاء محتاجا الى الموثر
لم يحتاجوا الى ارتكاب ذلك والكلام مع المعتزلة في الاحكام الذي عرفوا لم لا ذلك وهذه احكام عن مسلمة بالجبر

كذا

ذ فيه نظر فانه قد تقدم عن قريب ان المراد من قولنا هذا حكم الحس الاشارة الى ان الحس هو مبدأ الحكم العقلي ولا ريب
ان الحس لمبادي او الاصول ثم اذا حكم العقل بالاتحاد حكم بالبقاء فهو لهذه الاحكام غير مقبول
بالحس ممنوع بل انما عقله مستند الى الحس ع النائم يرى في النوم اشياء بجزم بوجودها ثم يتبين له في اليقظة ان
ذلك الجزم كان باطلا واذا جاز ذلك في الاحوال لم يمكن هناك حالة انتظار بها كون ما راناه في اليقظة
صاحب البرسام قد يتصور صورا لا وجود لها في الخارج ويشاهدها ويجزم بوجودها ويصيح خوفا منها او
بهذا يدل على انه يجوز ان يعرض للانسان حالة لاجلها يرى ما ليس بموجود في الخارج موجودا واذا جاز ذلك
علم انه لا يجوز ان يكون في الحال كذلك فيما هذا الاصل منه الحال التي الموجب لذلك كالنائم المرض وعند الحس لا تو
لا نقول انتفى السبب الواحد لا يوجب انتفاء الحكم بل هذا الاحتمال لا يرتفع الا بحصر اسباب ذلك الجزم الكاذب
ثم بيان انتفائها ثم بيان ان المسبب لا يجوز حصوله ولا تقاوم عند انتفاء الاسباب لكن كل واحد من هذه المقدمات
ما لا يمكن اثباته الا بالنظر الدقيق لو امكن فيلزم ان لا يجوز الجزم بوجود شيء من المحسوسات الا بعد العلم بتلك الادلة وذلك
مما يدل على ان مجرد حكم الحس غير مقبول قال افضل المحققين النائم يرى في منامه مثلا ويرى المستيقظ الان
المستيقظ لما كان واقفا على احكام اليقظة حكم بان احدهما ليس بواقع حقا والاخر غير واقع وغير
حق والنائم لما كان غافلا عن الاحساس حسب ان الواقع هو الذي يراه حقا وهذا الشيء غلط حس بل غلط
للنفس من عدم التمييز الشيء دون شاله حالة الذهول عن الشيء وحكم صاحب البرسام حكم النائم فانه لا يستولي في
الخيال وغفلته عن الاحساس يحكم بوجود ما يحكم به النائم وفي جميع الاحوال المعروض للانسان حالة لاجلها يرى
ما ليس بموجود موجودا فانه لم يرد ذلك بل ادرك بحالة شاغلة عن الاحساس فظهر ان الحس لا يدرك ما ليس
بموجود في حالة من الاحوال اصلا ولم يثبت الاحساس عن واقع في موضع البرء وما يحوي الغلط فيما هو
الا من التمييز وهما ادركه النائم والمريض حكما يأباه العقل الصريح ويحكم بعدم الوجود بالمحسوس وقبل
بل يحوز العقل الصريح بعضه وفيه الاجوبة اما بعدها في بيان اسباب الغلط الذهني بعد الحكم
العقل بكون ذلك غلطا للذهن لا في الثبات صحة ما يدرك بالحواس كما هو مبناه واسفى السبب الواحد لا
يوجب انتفاء الحكم مسلم لو اثبتنا صحة الحكم بالمحسوس في الخارج ولذلك كان الامر على ما ذكره لكنا لم
نثبت ذلك الا بشهادة العقول مع رجوعه الى دليل ولعل علينا ان نبحث عن هذه الاشكالات فان
احتمال عدم الصحة فيما هو الاعلى ممنوع عند بداهة العقول من غير ما في الاسباب وحصرها وانتفائها
وبيان اصاحب حصول المستيقظ عند انتفاء الاسباب وغير ذلك مما يثبت بالنظر الدقيق والجدل ط يرى الماء في غاية
الصافي لانها الغاية في النور الذي راساه مركبا من اجزاء صغار ذكل واحد من تلك الاجزاء شفاف

كذا

خالع عن اللون فاشبع في نفسه غير ملون مع انا نراه ملونا بلون الساخر فلس لاحد ان يقول ان ذلك انما كان لانعكاس الشعاع
عن بعض سطوح تلك الاجزاء الى بعض لانا نقول هذا لا يقدح في غرضنا لان الذي ذكرنا ليس الا بيان الغلط الذي لاجله
يرى البلح ابيض مع انه في نفسه ليس بابيض وكذا بعينها الا انه القدر والزجاج المدقوق يرى ابيض مع ان
كل واحد من اجزائه شفاف حال عن اللون ولم يحدث فيما بينها كيفية مزاجية لان تلك الاجزاء صلبة يابسة لم يحصل
فيما بينها فعل وانفعال وانه يرى موضع الشق من الزجاج الثخين الشفاف ابيض مع انه ليس هناك الا الهواء المحقق
في ذلك الشق والهواء غير ملون والزجاج غير ملون فعلنا انا نرى الشيء ملونا مع انه غير ملون فبطل عموم الوثوق ان
حكم الحس وقد يكونا فلا وقد يكون حيا واذا كان كذلك لم يكن الاعتماد على حكمه اذ لا شهادة لمتهم بل لا بد من حاكم آخر يوجب تميز
خطائه عن صوابه وعلى هذا التقدير لا يكون الحس هو الحاكم الاول وهو المطلوب قال افضل المحققين الساخر انما يكون
عاكس الضوء بسطوح اجسام شفوفة كالجمد والزجاج مشفان والاشعة فيما كان ابيض ومتى كانا ذوي سطح واحد
لم يكن عاكس ضوء منهما فاذا كثرت السطوح بكثرة شبه بعاكس الضوء بعضها الى بعض بحدث الساخر الوجه الحسن ان
اجلى البديهيات العلم بان الشيء اما ان يكون او لا يكون ثم ان هذه القضية عن نفسه واذا لم يكن اجلى البديهيات
نفسا ما الاضعف اولى اما الصغرى فلانا المعول عليه البديهيات لو ذكرنا لها امثلة اربعة آ النفي والاثبات
لا يجتمعان ولا يرتفعان ب الكل اعظم من الجزء ح الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية د الجسم الواحد لا يكون
في الان الواحد حاصلا في مكانين وادلة ان هذه الاربعة الاخيرة متفرعة على الاول اما قولنا الكل اعظم من
الجزء فلانه لو لم يكن كذلك لكان وجود الجزء كافيا عدمه ثابتا واحد في صحيح ذلك الجزء الا كونه موجودا معدوما
معا واما قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فلانه لولاه لكان الالف المحكوم عليه بانه مساو السواد
سواد الا محالة لان الشيئين المتساويين مطلقا يكونا بعينهما واحد ومن حيث انه محكوم عليه بانه مساو لما هو
سواد مثلا كذلك ان لا يكون سوادا ولو كان الالف مساويا للامرين لكان الالف في نفسه سوادا او لا يكون سوادا معا
فنا النفي والاثبات واما قولنا الجسم الواحد في الان الواحد لا يكون في مكانين فانه لو جاز ذلك لكان ذلك الجسم الحاصل
في مكانين غير متميز عن الجسم الحاصل في مكاني في الاخر وحدة الجسم الاخر عدمه متصور وعلى انه موجود معدوم معا وهو
محال لا يقال لا نسلم ان هذه القضايا الثلث متفرعة على الاول والا لم يحصل الجزم بها الا بعد اعتبار العقد
الاول وليس كذلك فان كل عاقل يعلم بالبديهة حقية هذه القضايا وان لم يحضر بباله الكل الحجة التي ذكرتها
في بيان ردها هذه القضايا الى الاول لانا نقول لا نسلم ان حكم العقل ببداهة القضايا غير موقوف على الحجة الذي ذكرنا ما
ولعل الوسواس سبب جزمهم بها انا تعالوا لو لم يكن الكل اعظم من الجزء لو جاز بدونه لم يكن للجزء الاخر اثر البتة ولو
كان الشيء الواحد مساويا للامور المختلفة لكان حقا للنفس ولو كان الجسم الواحد في مكانين لم يكن هذا بل كان اثنين

وبهذا الاول

وهذا الذي يعتذرون به في سبب جهلهم هو بعينه ما ذكرناه من الجواب وقد اتكلم المعتبر بتلك الحجة على الوجه الذي لخصنا
ذلك معنا لامور في عقلهم والعبارة لا عبرة بها بعد ظهور ان احد الدليلين قولنا النفي والاثبات لا يجتمعان
ولا يرتفعان في انما الكبرى وبيان هذه المقدمة عن نفسه بوجوه احدها ان هذا التصديق موقوف على تصور اصل العدم
لان الحكم عليه بانه لا يجامع الوجود في الصدق والكذب مسبوق بتصوره لما عرفت من سبق التصديق بالتصور
لكن الناس قد تحيروا فيه وزعم الاكثر انه غير متصور لان المتصور لا بد وان يكون متميزا عن غيره بالضرورة وكل
متميز عن غيره فلا يحتاج فيه الى تخصص وكل متميز في نوعه ثابت فكل متصور ثابت في نفسه وينعكس بعكس النقيض الى قولنا
كل ما ليس بثابت ليس بمتصور فالمعدوم غير متصور واذا كان ذلك التصديق متفرعا على هذا التصور وكان هذا التصور
ممتنعا كان ذلك التصديق ممتنعا لا يقال المعدوم المتصور له ثبوت في الذهن فيتميز ولهذا صح وهو كاف في الحكم عليه
فان المحكوم عليه لا يجب ان يكون ثابتا في الخارج بل يكفي فيه الثبوت الذهني والجواب قولنا المعدوم غير متصور حكم على المعدوم
بانه غير متصور والحكم على الشيء يستدعي كون المحكوم عليه متصورا فلو لم يكن المعدوم متصورا لامتنع الحكم عليه بانه غير متصور
لانا نجيب عن الاول ان الثابت في الذهن احد اقسام مطلق الثابت لانه اعم من مطلق الثابت الكائن في الذهن وفي
الخارج والكلام وقع في تصور مقابل مطلق الثابت وذلك المقابل يجب ان لا يكون ثابتا بوجه ما والا لكان داخلا
تحت مطلق الثابت فلا يكون قسيما له بل قسما منه وعن الثاني بان ما ذكره ليس حجة بل هو دليل على ان المعدوم غير متصور بل
هو اقامة دليل ابتداء على ان المعدوم متصور وذلك ليس معارضة لدليل ما لطعن في مسئلة واحدة وهو احد الدلائل
القادحة في البديهيات قال الفصل الثالث في كلمات الثلث الاخر من القضايا الاربع متفرعة على الاولى لكانت
نظرية غير بديهية لكنهم عدوها في البديهيات فعلمنا ان اعتمادهم في الحكم بصحتها على عدالة العقل لا على مقدمة اخرى وبيان
الرد في قولنا الكل اعظم من الجزء مبني على تحقيق الكل هو الجزء مع زيادة لانه لا يكون الكل اعظم من الجزء الا منه اذ لو كان
حجة على ثبوت هذا الحكم لكان مصادرة على المطلوب وفي الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية الى ان بيان
ان الشيء المساوي لمحلول مخالف للنوع وهو غير ما ادعى بيانه فان اراد به البيان ما يخالف فليس قولنا المساوي لمحلول
مخالف للنوع باوضح من قولنا المساوي ... متساوية جميعها ... وعدم الامتياز ليس هو
الاتحاد فان المثلين من كل وجه لا يمتازان ومع ذلك لا يكونان واحدا فكان من الصواب ان يقول لو كان جسم في
مكانين لكان الواحد اثنين ... احد المثلين وعدمه واحدا من ان الحكم المذكور غير محتاج الى هذا البيان
والكل ... ولا يحتاج في بيان ان ... اكثر من ... الى ...
والحكم بان ... والمحلول ... ليس ...
ما الاول فان الحجة ... من الدعوى وليس ههنا الا ... في كونه ...

كلي وجود

كل ما يتصور من القضايا ما يتصور منه الحكم ان لم يقدر على تخصيصه في العبارة غير مسلم ولا شك ان اجلى البديهيات قولنا
النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان ولذلك سماه الحكماء اول الاوائل بمعنى الوضوح وكونه اوضح من غيره وغيره
لا يدل على احتياج غيره في الوضوح اليه والنفي هو رفع الاثبات ورفع الاثبات لا يكون عين الاثبات ورفع الاثبات الخارجي
اثبات في ذهن ... اثبات خارجي كونه في الذهن متصورا ... غير ... في الذهن
لا لانه ... الخارج والحكم بان ما ليس بثابت في الخارج غير متصور مطلقا باطل لانه متصور
من حيث انه ليس بثابت في الخارج غير متصور لا من حيث هذا الوصف وذلك التصديق موقوف على هذا التصور من هذه الحيثية
لا على ثبوت هذا الوصف له ... الثبوت ... غير متصور ... ولا متصور اصلا
يصح الحكم عليه من حيث هو ذلك المتصور ولا يمتنع من حيث هو ليس بثابت ... بوصف ... ولا ...
يكون قسما للشيء باعتبار وقسيما له باعتبار مثلا اذا قلنا الوجود اما ثابت في الذهن واما غير ثابت في الذهن فاللاموجود
قسم للوجود ومن حيث انه مفهوم قسم من الثابت في الذهن فقد انحل الشك ... في بعض كلامه نظر فانه لا
يلزم من كون الشيء فرعا على غيره ان يكون كسبيا فان العلم التصوري فرع على العلم بالذات مع جواز كونها ضرورية والتصديق كله
فرع على التصور بل من القضايا البديهية اول الاوائل منفصلة فرع على جزئيها الحملية وكون الكل اعظم من الجزء زيادة ضرورية
وكونه اعظم وان كان هو هذا بالذات لكن قد يغاير ... الاعتبار ولا يدعي ان احدهما هو الآخر ليكون المطلوب
كسبيا والتسليم على ... الاشياء المساوية لشيء واحد بان ما ساوى غيره يكون ... في الحصول ولو ساوى
الشيء الواحد ... لكان ... ولا ... ان يكون ... الا انما ... على سبيل الايضاح والكشف
لما هو معلوم عنده ... بالضرورة ... النفي رفع الاثبات
ورفع الاثبات لا يكون عين الاثبات ... فان ... قولنا الشيء اما ان
يكون ... الاثبات المطلق ورفع الاثبات المطلق لا يكون له ثبوت اصلا وكل معدوم
له ثبوت ... رفع الاثبات الخارجي اثبات ذهني منسوب الى اثبات خارجي غير ... لان البحث ليس في ... الثابت
في الخارج والنفي في الخارج بل في الثابت الاعم من الذهني والخارجي ... لا يكون احد ... الى الاثبات الخارجي
يستدعي ثبوت ... خارج الذهن اذ لو كان ... في الذهن ... الكلام ... ولا ... التصور
... في الذهن والثبوت ... منسوب ... في الخارج وليس الكلام فيه لان البحث في مطلق
الثبوت لا الثبوت الخارجي والحكم بان ما ليس بثابت في الخارج غير متصور في هذا السؤال ... ان ما لا ثبوت
له مطلقا اي لا في الذهن ولا في الخارج فانه غير متصور ... لو سلمنا امكان تصور العدم لكن قولنا النفي والاثبات
لا يجتمعان يستدعي امتياز العدم عن الوجود ليصح الحكم منهما بالمنافاة وانما يمتاز احدهما عن صاحبه لو كان لكل منهما

العدم

هوية معينة ممتازة عن هوية الآخر ... لم يكن لمسمى العدم هوية ممتازة عن الوجود لكنه محال فان كل هوية يتميز العقل ... بها تعقل
يمكنه رفعها والالم لكن ليس ... ولا يكون للعدم ... من الوجود لانه المقابل للعدم وهو محال ... امكان رفع
هوية العدم لكن رفع تلك الهوية ارتفاع خاص داخل تحت مطلق الارتفاع ... لا ارتفاع تلك الهوية
ولا ارتفاع كل ... واذا كان ارتفاع هوية العدم داخلا تحت مطلق الارتفاع كان قسم العدم قسما منه
اعترض افضل المحققين بان الحكم باستدعاء الامتياز لكون المتمايزين هويتين ممنوع فان الهوية واللاهوية
متمايزان وليس للاهوية هوية ولو فرضنا للاهوية هوية كانت بذلك الاعتبار داخلة تحت الهوية وتمايز
ما فرض له هذا الاعتبار ... للهوية وكذلك القول في رفع العدم ولا يلزم المحال ... لو سلمنا الامتياز لكن
النفي والاثبات قد يكون المراد منهما ثبوت الشيء في نفسه وعدمه في نفسه كقولنا السواد اما ان يكون موجودا واما ان لا يكون
وقد يكون المراد منهما ثبوت شيء لشيء او عدمه عنه كقولنا الجسم اما ان يكون اسود واما ان لا يكون اما الاول فمعلوم
بالضرورة ان قولنا السواد اما ان يكون موجودا او معدوما لا يمكن التصديق به الا بعد تصور قولنا السواد
موجود السواد معدوم لكن كل واحد منهما باطل اما الاول فلانا اذا قلنا السواد موجود فاما ان يكون كونه
سوادا هو نفس كونه موجودا او مغايرا له فان كان الاول كان قولنا السواد موجود جاريا مجرى قولنا
السواد سواد والموجود موجود ومعلوم انه ليس كذلك لان هذا الاخير هذر ... وان كان الثاني
فهو باطل لوجهين احدها اذا كان الوجود مغايرا للسواد فالسواد في نفسه ليس بموجود واللاعاد ... وكان
الشيء الواحد بالاعتبار الواحد موجودا ... واذا كان كذلك كان الوجود مما ليس بموجود لكن الوجود صفة
موجودة ... الموجود والمعدوم ... الصفة الموجودة حالة في محل معدوم وذلك
غير معقول ... من الالوان والحركات غير موجود ... وجود الاجسام
وهو على التعيين ... اذا كان الوجود مغايرا للماهية كان مسمى قولنا السواد غير مسمى قولنا موجود فاذا قلنا السواد
موجود ... ان السواد هو الموجود كان ذلك حكما بوحدة الاثنين وهو محال فان قلت ليس المراد من قولنا السواد
موجود ... ان السواد هو الموجود بل المراد منه ان السواد موصوف بالوجود ... الكلام الى مسمى
الموصوفية بالوجود فانه ... مسمى السواد ... الموصوفية بالوجود ... قولنا السواد موصوف بالوجود جاريا مجرى
قولنا السواد سواد ... مغايرا له ... الحكم على السواد بانه موصوف بالوجود حكم بوحدة الاثنين ...
المراد ... السواد موصوف بالوجود ... في ... تلك الموصوفية ...
... قولنا السواد موجود على ... غير الموجود ...
قولنا السواد معدوم فان قلنا وجود السواد ... كونه سوادا كان قولنا السواد ليس بموجود جاريا مجرى قولنا

السواد

السواد ليس بسواد والموجود ليس بموجود ومعلوم انه ليس كذلك ... وجوده زائد عليه توجه الاشكال من
وجه آخر وهو انه يلزم قيام الوجود الذي هو صفة موجوده بالماهية المعدومة وهو محال ... ان سلب
الوجود عن ماهية السواد مثلا لا يمكن ما لم يعقل السواد ... واذا ... ذلك ... ثبوت
ثبوت في نفسه السواد لا يمكن سلب الثبوت عنه الا اذا كان ثابتا في نفسه فكيف حصول الوجود له شرطا في سلب الوجود عنه
فان قلت الذي سلب عنه الوجود موجود في الذهن قلت فاذا كان موجودا في الذهن استحال سلب مطلق الوجود
عنه لان الموجود في الذهن احص من مطلق الموجود فالموجود في الذهن يصدق عليه انه موجود ولا يصدق
عليه انه ليس بموجود وكلامنا الان فيما يقابل مطلق الموجود لا فيما يقابل موجودا خاصا ... لانهما
... الدلالة ... ان المعدوم ليس ... على امتياز خصوص الماهية عن الوجود وعلى هذا يستحيل الحكم على الماهية بالعدم فيظهر
ان ليس قولنا السواد موجود او معدوم مفهوم محصل واذا كان كذلك لم يمكن قولنا السواد اما ان يكون موجودا واما
ان لا يكون ... مفهوم محصل واذا كان كذلك امتنع التصديق به فصلا عن كون ذلك التصديق بديهيا واما الثاني وهو قولنا
الجسم اما ان يكون اسود واما ان لا يكون ... الظاهر انه لا يمكن التصديق به الا بعد تصور معنى قولنا الجسم اسود الجسم ليس
باسود ... اذا قلنا الجسم اسود فهو محال من وجهين احدهما انه حكم بوحدة الاثنين على ما تقدم تقريره وهو باطل الثاني
ان موصوفية الجسم بالسواد اما ان يكون وصفا عدميا او ثبوتيا والاول محال لانه نقيض اللاموصوفية وهي وصف سلبي ونقيض
السلبي ثبوتي ... الموصوفية لا يمكن ان يكون امرا عدميا ... انه ليس ... على هذا التقدير اما ان يكون نفس وجود الجسم او ...
يكون مغايرا لهما والاول محال لانه ليس كلامنا ... وجود الجسم ووجود السواد ... كون الجسم موصوفا بالسواد والثاني محال
ايضا لان موصوفية الجسم بالسواد لو كان صفة زائدة لكانت موصوفية الجسم بتلك الصفة زائدة عليها وهو محال فثبت ان موصوفية
الشيء بغيره غير معقولة فان قلت الموصوفية ثابتة في الذهن ... لا في الخارج ... عاد الاشكال والا ... عنه
... موصوفية الشيء ... المتنبئة ... حاصلة في غيرها واذا كان كذلك كان ... المنفصلة
هو الجزء السلبي ... فهو باطل عندكم قال الافضل المحقق لكان سوادا على الكل من موجود الى الذي ...
انه سواد هو الذي يقال له انه موجود والسواد مغاير للوجود وذلك ... ههنا شيئا واحدا يقال ... انه
سواد وبانه موجود فالمعقول على فيهما واحد والمعقولان متغايران فاذن العقل الحكم احدهما على
كونه الآخر ومغايرا ... وهو لم يكن متحدين من جهة ومتغايرين من جهة اخرى ولا يلزم من
المغايرة قيام احدهما بالآخر فانا اذا قلنا الحيوان جسم لا يلزم منه قيام الجسم بالحيوان والنفي لا يلزم منه
الوجود قائما بالسواد كون السواد في نفسه ... واذا كان السواد في نفسه لا موجودا ولا معدوما ... البحث ولم ... الى
موجودا ... وليس الوجود صفة موجودة فان ذلك يقتضي ثبوت وجود للوجود ... ولا يلزم من سلب صفة الوجود عن

المعدم

لا السواد ...

الشيء

وهو الجسم الاسود

الموجود ثبوت العدم له او ثبوت الواسطة فان ذلك انما يلزم لو لوحظ معنى الوجود او العدم او سلبهما من مفهوم الوجود
وحيث لا يلاحظ ليس الوجود لا مع ملاحظة الغير يلزم ذلك ولا يلزم كون الالوان والحركات قائمة بمحل غير موجود فان
كون الوجود حالا في محل غير موجود بمعنى كون الاعراض الحركة حالة في محل غير متلون ولا متحرك ولا يلزم من كون السواد
والوجود متغايرين بطلان الحكم بوجود الاشياء وليس المراد انه ان يسمى السواد بكونه موجودا ولان السواد
موصوف بالموجودية او موصوف بتلك الموصوفية حتى يعود اما التكرار او وجود الاشياء بل المراد ان الشيء
الذي يقال له انه اسود هو بعينه الذي يقال له انه موجود وذلك هو القسم الخارج من قسمة اللذين اورد بهما من يقول
ماهية السواد غير وجوده لا يريد من قولنا السواد معدوم ان السواد ليس بسواد والموجود ليس بموجود بل المراد
عنه من هذا القول ان السواد لا اثبات بغيره ولا يلزمه تناقض في حد العدم ان الماهية من غير اعتبار شيء معها
لا تكون موجودة ولا معدومة فلا يلزم من اتصافها بالموجود ثبات الوجود بالماهية المعدومة فهذا على الوجه
الاول وسلب الوجود عن ماهية السواد لا بمعنى كون الماهية متميزة عن غيرها ومتعينة في نفسها وثابتة في نفسها فان
الموصوف غير الماهية وكذلك الثبوت والمسلوب عنه هو نفس الماهية لا الماهية غيرها فاذن لا يكون حصول
الوجود له شرطا في سلب الوجود عنه في الذي يقال ان المسلوب عنه الوجود موجود في الذهن فلا يراد به انه مسلوب
عنه الوجود حين كونه موجودا في الذهن فان كونه موجودا في الذهن صفة مغايرة له والمسلوب عنه هو الموصوف
فقط باعتبار كونه موصوفا بهذه الصفة او غيرها وان كان بحيث يلزمها هذه الصفة او غيرها وعلى ما
قرر الوجه الثاني فنقول امتناع خلو الماهية عن الوجود فلا ينافي اعتبار الماهية الموصوفة بهذا الامتناع وحدها
وتلك الماهية اذا اخذت لا مع هذا الامتناع يمكن ان يلحقها العدم عقلا انما يستحيل الحكم عليها بالعدم اذا
اخذت مع لاحقها المقتضي لوجودها فظهر ان لقولنا السواد موجود والسواد معدوم مفهوم محصل
والقسمة اليهما صادقة صحيحة واما قولنا الجسم اسود فقد تقدم الكلام فيه وانه ليس حكما بوجود الاثر واما قوله
موصوفية الجسم بالسواد يجب ان يكون وجودية لان نقيضها وهو اللاموصوفية سلبي فنقيض السلبي ثبوتي فليس بمستقيم
لانا اذا قلنا اللاموصوفية سلبية يلزم منه ان يكون الايجاب موصوفية بطريق عكس النقيض وذلك ان سلب الاعم يكون
اخص من سلب الاخص فالحكم بان الموصوفية ايجاب عكس ما لزم من تلك القضية وهذا الغلط من باب ايهام العكس
ثم ان الحكم بان الموصوفية ايجابية لا يقتضي كونها وجودية فان العدم قد يكون ايجابيا كما في المعدولة وهذا غلط
في غلط واذا كانت موصوفية الجسم بالسواد زائدة على الجسم والسواد فمن اين وجب ان يكون بتلك الزيادة صفة للجسم
ولئن كانت صفة ويكون الموصوفية بتلك الصفة زائدة عليها لم يلزم التسلسل لان هذه الاوصاف امور اعتبارية
فتحدث بتصور الاعتبار وتنقطع عند ترك الاعتبار ومطابق الذهن للخارج انما يكون شرطا في الحكم على الامور

الخارجية

الخارجية باشياء خارجية اما في المعقولات في الاحكام الذهنية على الامور الوهمية فليس بشرط والنسب والاضافات
امور لا يكون لها وجود الا في العقل واعتبارها في الامور الخارجية هو كون تلك الامور بحالة لو تعقل منها تلك النسب
والاضافات اي يكون بحيث اذا عقلها عاقل حصل في عقله تلك النسب او الاضافة وفيه نظر فانه اذا فسر قولنا السواد موجود
اي يقال على الموجود بانه الذي يقال له انه سواد هو الذي يقال له انه موجود عاد الطلب في معنى قولنا الذي يقال له انه
سواد هل هما واحد او اثنان وتعدد الاشكال والعشرة حاضرة لان المتحد من وجه اذا تغاير من وجه كان ما تغاير
فالحكم بان احدهما هو الاخر حكم بوحدة المتغايرين واذا قلنا السواد موجود على معنى انه موصوف بالوجود
والصفة قائمة بالموصوف لزم القيام وقولنا الحلول جسم المحل انما وصف لانه الحكم لا شرط شيء والحكم شرط لا شيء
هو ايجاده الى المحل والسواد اذا قام به الوجود كان وجوده باعتبار هذا الوجود العام به فلا يكون في نفسه موجودا و
اذا لم يكن في نفسه موجودا لم يثبت الوجود او العدم الذي كان لاحقا له معدوما فالامتناع خلو السواد في نفسه عنهما وعود الحديث
الوجود حينئذ لازم لمعنى قولنا السواد في نفسه ليس موجودا لا سيما في هذه الملازمة فان السواد لو كان في نفسه موجودا
نقلنا الكلام الى ذلك الوجود هل هو نفس السواد او غيره ولزم ان يكون للسواد وجودان باعتبار واحد وهو محال واذا ثبت
الوجود الى وصفي الوجود والعدم فان لم يظهر تصور حملهما عليه ثبتت الواسطة اللازم المحذور وقوله ثبوت الواسطة
يلزم لو لاحظ معنى الوجود او العدم او سلبهما من مفهوم الوجود حتى يلاحظ نفس الوجود لا مع ملاحظة الغير يلزم ذلك صحيح
لكنا لاحظنا نفس الوجود منسوبا الى الوجود والعدم واللون والحركة اذا اتقومان بمحل غير موجود لانا فرضنا الوجود صفة
ثبوتية لاستحالة كونها عدمية فلو قامت بمحل ليس بموجود لصح قيام الحركة واللون الثبوتيين بمحل غير موجود وذلك يقتضي ان الوجود
وصف يكون غير موجود باعتبار ذلك الاتصاف حتى يلزم ان يقال ان الوجود وصف يكون غير ذلك الوصف
بل قلنا الوجود صفة ثبوتية محلها لو لم يكن ثبوتيا لكان كل صفة ثبوتية كالحركة واللون غير ذلك يجوز ان يكون محلها غير ثابت
بل معدوم وهو باطل بالضرورة وسلب الوجود عن ماهية السواد بمعنى تميز الماهية عن غيرها وتعينها في نفسها وثبوتها
في الذهن كما يستدعي ثبوت الوجود لها لان موضوع القضية يجب ان يكون متصورا سواء كانت ايجابية او سلبية لامتناع الحكم
على المجهول مطلقا وكون الثبوت والتميز والثبوت غير الماهية لا يقتضي كون المسلوب عنه ليس نفس الماهية فان الماهية المتميزة
الثابتة قد تعتبر بالعقل من حيث هي لا من حيث اقترانها بهذه الامور ولئن كانت مقترنة بها في نفس الامر ولا
في السلب اخذ الماهية بانه حتى يصح الحكم عليها بالسلب لكن لا شيء باخذها باعتبار الا على ان يكون الثبوت
ماخوذا في الاعتبار مع انه قد صرح بذلك في قوله امتناع خلو الماهية عن الوجود لا ينافي اعتبار الماهية الموصوفة بهذا
الامتناع وحدها وتلك الماهية اذا اخذت لا مع هذا الامتناع يمكن ان يلحقها العدم عقلا وكذا في بيان ان
الموصوفية ليست بعكس النقيض حتى يرد الغلط من باب ايهام العكس بل قوله الموصوفية امر ثبوتي لان نقيضها وهو

اللاموصوفية امر عدمي واذا صدق العدم على احد النقيضين صدق الوجود على النقيض الاخر لامتناع اجتماع النقيضين
والخلو عنهما ولا يقوى بالايجاب هنا سوى الموجودية والموصوفية اذا كانت زائدة على الجسم امتنع ان يكون جوهرا قائما بنفسه
لانها من الامور الاضافية فيكون قائمة بالجسم وهو المطلوب وكون هذه الاوصاف اعتبارية يبعد المطلوب لان المقصود
انها لا تكون باشياء خارجية وما ادعوه من ان النسب اذا عقلها عاقل حصل في عقله تلك النسبة او الاضافة وليس بثابت بل هو
وصف اعتباري على انه قد سلمنا تصورها هذه المقصودة وهي التي لا تكون ان لا تكون لكن لا نسلم
عدم الواسطة ما يقوم وجهه انه يسمى الامتناع اما ان يكون موجودا او معدوما او لا موجودا ولا معدوما لا جائز
ان يكون موجودا والا لكان الموصوف به موجودا لاستحالة قيام الموجود بالمعدوم ولو كان الموصوف به موجودا لم يكن
الممتنع ممتنعا بل يكون اما واجبا او ممكنا ولا جائز ان يكون معدوما لانه نقيض اللاامتناع الذي يمكن حمله على المعدوم فيكون
اللاامتناع عدميا فلا يكون الامتناع عدميا ولان الامتناع ماهية متميزة في نفسها متميزة عن سائر الماهيات ولولا ذلك
لما امكن اشارة العقل اليها واذا كان كذلك امتنع ان يكون نفيا محضا فان قلت له ثبوت في الذهن قلت هذا باطل
لان الممتنع في نفسه لو كان هناك عقل او لم يكن ولان الفرض العقلي ان كان مطابقا فهو المطلوب والا كان كاذبا وليس كلامنا
فيه بل فيما يطابق الوجود ولان الذي في الذهن ان كان موجودا استحال اتصافه بالامتناع لان الموجود لا يكون ممتنع الوجود
وان لم يكن موجودا لم يكن الامتناع القائم به موجودا لاستحالة قيام الموجود بالمعدوم فما ليس بموجود ثبت ان مسمى الامتناع
ليس بموجود ولا معدوم وذلك هو الواسطة قال الفصل المحصل الامتناع اعتباري عقلي والكلام فيه كما في غيره من الاعتبارات
واللاامتناع اذا حمل على المعدوم لا يكون ذلك الحمل كليا فان بعض المعدوم غير ممتنع وبعضها ممتنع ولا يلزم من كون اللاامتناع
عدميا كون الامتناع وجوديا فان اللاانسان وجودي وبعض اللاانسان ايضا وجودي واللاممكن بالامكان العام
عدمي وبعض الممكنات عدمي والامتناع نسبة معقولة بين متصور ووجوده الخارجي في التصور فليس نفيا محضا ولا ثبوتيا
بالنسبة الى الخارج وليس في الخارج شيء موصوف بالامتناع لو لا عقل وليس الامتناع عرضا ثابتا في الخارج حتى يكون حمله لو
لم يطابق الخارج والمطابق الموجود وهو عدم ذلك المتصور في الخارج عدما ضروريا بالذات وذلك المتصور ليس الامتناع من
حيث هو موجود في العقل لانه انما هو صفة ثابتة في العقل لمتصور ذهني منتسب الى وجوده الخارجي ولا يلزم من ذلك
القول بالواسطة وفيه نظر لانا اذا حملنا العدم على مفهوم اللاامتناع او بالعكس لانشير الى ما صدق عليه الموضوع
في نفس الامر من الافراد بل نشير به الى نفس مفهوم الموضوع والانسان لما كان وجوديا لم يكن اللاانسان وجوديا
ولئن كان ما صدق عليه اللاانسان منقسما الى وجودي وعدمي وكذا اللاممكن عدمي اي نفس هذا المفهوم لا ما صدق
عليه فكون الامكان اي المفهوم منه ثبوتيا وبعض ما صدق عليه عدميا يبقى بها بحث وهو ان هذا الذي ذكرناه
من وجوب صدق احد النقيضين على مفهوم والاخر على نقيضه انما يكون في الامور التي لها تحقق في الاعيان لا الامور الذهنية

الى الحكم

التي لا تحقق لها في الخارج فلا يحكم فيها كالوجوب والامكان والامتناع فان الوجوب وقسيمه لا يكون لها في الاعيان
ولا لنقائضها فان اللاوجوب واللاامكان واللاامتناع مفهومات ذهنية عدمية في الخارج كنقائضها
مسمى الحدوث وهو الخروج من العدم الى الوجود غير مسمى العدم ومسمى الوجود والا لكان حيث صدق مسمى العدم
او مسمى الوجود صدق مسمى الخروج من العدم الى الوجود وهو محال واذا ثبت ذلك فنقول الآن الذي يصدق فيه على
الماهية الخروج من العدم الى الوجود اما ان يكون الماهية في ذلك الآن موجودة او معدومة او لا موجودة ولا معدومة فان
كانت موجودة فقد صدق على الموجود انه يخرج من العدم الى الوجود فيكون قولنا الموجود يخرج الى الوجود مكونا الى الشيء
موجودا مرتين وهو محال ولئن كانت معدومة فهو ايضا كذلك ولما بطل الاولان الحدوث صفة موجودة والا ثبتت الواسطة والصفة
الموجودة يستحيل قيامها بالمعدوم واما ثانيا فلانها ان كانت معدومة كان العدم الاصلي باقيا وهي كانت العدم الاصلي
باقيا لم يكن الخروج من العدم حاصلا فثبت ان الماهية حال الحدوث لا موجودة ولا معدومة وهو المطلوب وهو ان
الماهية اذا انتقلت من العدم الى الوجود فلها حال الانتقال ولا بد وان لا يكون معدومة ولا موجودة لانها لو كانت معدومة
فهي بعد باقية في الانتقال اليها كما كانت قبل ذلك ولو كانت موجودة فقد حصل المنتقل اليه بتمامه وحين
حصول المنتقل اليه بتمامه لا يبقى الانتقال اليه بل ينقطع فظهر ان حال حصول الانتقال لا بد وان يكون متوسطا بين
المنتقل عنه والمنتقل اليه فوجب ان يكون خارجا عن حد العدم الصرف وغير واصل الى حد الوجود الصرف
وهذه الاستدلالات تجري مجرى الاشكالات الواردة على قولنا الشيء اما ان يكون واما ان لا يكون واذا
كان اقوى الشبه ما ذكرناه كذلك فاظنك بالاضعف قال الفصل المحصل الماهية لا تكون موجودة الا في زمان الوجود
الا في زمان العدم فللماهية الا في التصور العقلي وكذلك في ان الحدوث فان مفهوم الحدوث عبارة عن
معنى يدخل فيه ثلاثة اشياء الوجود والعدم ونسبتها ولا شيء منها يحصل في مفهوم العدم والنسبة اليه موجودة
في الخارج فالحدوث معنى معقول يحصل في العقل عند تعقل العدم والوجود المترتب عليه في العقل و
الماهية الموصوفة بتلك الصفة لا تكون موصوفة بالوجود وحده فلا تكون موجودة في الخارج بل انما تكون موجودة في العقل
فلا يلزم من ذلك واسطة بين الوجود والعدم لان معنى الواسطة ان يكون الماهية في الخارج غير موصوفة بالوجود ولا
بالعدم وذلك محال لان كون الماهية في الخارج هو وجودها في الخارج فكونها في الخارج غير موصوفة بالوجود تناقض
لا يقال الجسم في آن انتقاله من السكون الى الحركة موجود ولم يوصف بالسكون ولا بالحركة ولا يمكن ان يقال الجسم في ذلك
الآن موجود في العقل فقط فاذن يصح في ذلك الزمان لا ساكن ولا متحرك فيلزم منه واسطة بين السكون والحركة
المتقابلين لانا نقول وجود الحركة لا يمكن الا في زمان وكذلك وجود السكون فاستغرقهما على شيء من شأنه ان يوجد
احدهما فيه يصح واسطة بينهما لكن الجسم في الآن الذي هو الفصل المشترك بين زمان السكون وزمان الحركة لا يكون

صورة الابد حصول العقد الانساني ويتغذى وينشو حتى يصير بعد مرور مدة من الزمان انسانا كاملا بعينه
الدعوى عند المسلمين وعلى الفلاسفة غير مطابق لمذهبهم وهب انهم لو لم يدركوا الا ان العقل لما كان جازما بنفي ذلك
المحتمل لا يقع للعقلاء شك في المقدمات بسبب امثال هذه الاحتمالات فان قيل فكيف حال مجوزات الانسان علم

[illegible]

[illegible]

بان الاقرار بالبديهيات لا يصفو عن الشوائب الا بالجواب عن هذه الاشكالات ولا يمكن الجواب عنها الا بحصول الامن
النظر الموقوف على الفكر اولا ثم الحكم ثانيا فكانت البديهيات مفتقرة الى النظريات المفتقرة الى البديهيات [illegible]
وان لم يشتغلوا بالجواب بقيت الشبهة المذكورة خالية عن الجواب [illegible] المعلوم بالبداهة ان مع بقائها لا يحصل الجزم بالبديهيات
بعد توجه القدح في البديهيات على كل التقديرات فالاقصر الحق عدم الاشتغال بالجواب [illegible] الشبهة
القادحة في البديهيات [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

حينئذ فاذا كانت الصورة الخارجية جوهرا والصورة الذهنية مساوية لها ومندرجة تحت جنسها الذي هو الجوهر كانت جوهرا
فاذن الصورة العقلية جوهر ولا شيء من الجوهر بعرض فتلك الصورة ليست عرضا لكن هذا خطأ لان جوهرية الجوهر قد
عرفت انها ليست الا كون الشيء موجودا لا في موضوع والا لكان الشك في وجوده شكا في جوهريته وهو محال فالجوهرية
انما كانت لاجل انها ماهية متى وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع ولا شك ان الصورة العقلية كذلك فانها ماهية اذا
وجدت كانت لا في موضوع وكونها في الحال في موضوع لا ينافي كونها حال ما اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع
كما اذا قلنا المغناطيس هو الذي يجذب الحديد عند قربه منه فهذا الصدق عليه وان لم يكن جاذبا له في حال عدم
وجدانه لذلك فكذا ههنا على ان هناك حكم تلك الصورة في جوهرا او عرضا معا في الاعيان فليتم ذلك الحكم لكون
الشيء الواحد جوهرا وعرضا فانه لم يكن باعتبار وجوده الذهني عرضا وباعتبار ماهيته جوهرا فذلك
ليس بمنكر ليعني شك وهو ان تلك الصورة صورة موجودة في نفس جزئية فلها وجود في الاعيان فاذن الشيء
من حيث هو في الذهن له وجود في العين فهو عرض وجوهر باعتبار الوجود العيني لا شك في ان تلك الماهية
من حيث انها موجودة في نفس جزئية من الوجودات العينية ولكنا نعني بالوجود العيني ان يكون الماهية بانه هذا بحيث
يترتب عليها لوازمها فان السواد اذا كان موجودا في الاعيان كان من شانه قبض البصر والحرارة العينية من
شانها التسخين واذا حصلت في النفس لم يترتب عليها هذه اللوازم فالاول هو المسمى بالوجود العيني والثاني
هو المسمى بالوجود الذهني واعلم ان الحق عندنا في هذا الباب ان الصورة الذهنية ان قلنا انها حكاية ومثال
للصورة الجوهرية لا على انها مساوية لها في الطبيعة الجوهرية فمنع الصورة العقلية يصح حصولها في الخارج
فلا نصدق عليها الجوهرية لان الجوهر هو الذي اذا وجد في الخارج ما يمكن وجوده فيكون غنيا عن الموضوع
المسألة الثالثة في كيفية تعقل الشيء لذاته سألت شيخنا افضل المحققين نصير الملة والحق قدس الله روحه
عن هذه المسألة فقلت محققو الحكماء جعلوا العلم صورة مساوية للمعلوم في العالم ومحققو المتكلمين جعلوه
اضافة بين العالم والمعلوم او صفة حقيقية يلزمها الاضافة وعلى جميع الاقوال يلزم ان لا يكون الشيء عالما
بذاته لاستحالة حصول صورة الشيء مساوية لذاته في ذاته لامتناع اجتماع المثلين وايضا على التصور الى ما
لا تنتهي وفي استحالة اضافة الشيء الواحد الى نفسه لان الاضافة على ما يصار اليه ما تضاف النسبة لا تعقل الا
بين شيئين فاجاب بان العلم انما يكون صورة لو غاير العالم المعلوم اما اذا اتحدا فلا بل يكون في التعقل
حصول ذلك الشيء في نفسه غير ان يشرع العاقل في صورة اخرى لذاته في ذاته والمغايرة الذاتية
ليست شرطا في تحقق الاضافة بل يكفي فيها نوع ما من التغاير ولا شك في ان الذات المجردة عن اللواحق المادية
والعوارض الغريبة بنفسها تصلح للعاقلية والمعقولية فمن ما يمكن ان يعقل كل مجرد ونتخلف ذاته في هذه

الكلية

الكلية المحصورة وان يكون معقولا لان كل مجرد يصح ان يكون معقولا وما صح في هذا فانه العقل بحث لانا فرضنا
الذات خالية عن الغواشي الغريبة واللواحق المادية وهذا الكلام على طوله لا يجدي وقد اجاب بعضهم بان العلم امر
اضافي اما حقيقي او مشهور والذات الواحدة اذا اخذت باعتبارين حقيقيين امكن عروض الاضافة لها
كما تعرض للذات والا ثم ان العالمية والمعلومية وصفان متغايران في الذات اذا اخذت موصوفة باحدها
كانت مغايرة لها اذا اخذت بالثاني فاذا تغايرت الذات من حيث انها عالمة والذات من حيث انها معلومة امكن
تحقق الاضافة بينهما فيصح ان يعلم الشيء نفسه عند ما ... وهذا الكلام في غاية السقوط لان الجهتين اللتين باعتبارهما
يصح تعلق الاضافة لا بد من تقدمهما بالذات على تحقق تلك الاضافة لوجوب تقدم العلة على المعلول لكن هاتان
الجهتان لا يمكن تحققهما الا بعد تحقق الاضافة التي هي العلم لان كون الشيء عالما ومعلوما صفتان متفرعتان على تحقق
العلم فانه ما لم يحصل العلم اولا لم يحصل للذات وصف العالمية ولا وصف المعلومية فيكون هذان الوصفان و
هاتان جهتا العالمية والمعلومية متأخرتان بالذات عن ثبوت العلم لكن العلم قد ثبت انه وصف اضافي متأخر عن
الجهتين اللتين باعتبارهما صح عروض تلك الاضافة والحاصل ان الذات من حيث انها عالمة ولها مغايرة لنفسها من
حيث انها معلومة لكن هذا التغاير غير كاف في هذه الاضافة وغير صالح لعليتها لان كونها عالمة ومعلومة موقوف
على ثبات العلم به وهو موقوف على المغايرة الموقوفة على كون الذات عالمة ومعلومة فيلزم الدور وقد اجاب افضل
المحققين بان المقتضي للمغايرة هو العلم وليست المغايرة مقتضية للعلم بل هذه المغايرة لا تنفك عن العلم كالاشياء
المعلولة عن علة ولا يلزم الدور وفيه نظر فان العلم قد عرفت انه اضافة او صفة يلزمها الاضافة فلا يتحقق الا مع المغايرة
المتضايفين ولو كان المقتضي للمغايرة هو العلم لكان متقدما عليها لتقدم العلة على المعلول لكنه متأخر عنها فيلزم الدور
ولكن لا ندعي ان المغايرة مقتضية للعلم لكنها شرط في العلم كما ان الاثنين لا يقتضي التغاير لكن ذات الاثنين
لكنها شرط له اذ لا يعقل الاثنين الا بين شيئين وفيه نظر من جعل العلم صورة مساوية للمعلوم في العالم يلزمه الاشكال
الذي فان الذي حصل للعاقل هنا ان كان غير ذاته فهو باطل لوجهين أ ان ذلك الغير لا بد وان يكون مساويا
للمعلوم في العالم في تمام ماهيته فيلزم اجتماع المثلين ولانه لا يكون احدهما بان يكون معقولا والآخر بان يكون عاقلا
اولى من العكس ب اما ان يعلم العالم كون الصورة مساوية لذاته فيكون علمه بذاته حاصلا قبل حصول هذه
الصورة اولا يعلم ذلك فلا يكون عالما بذاته وان كان عين ذاته لزم اضافة الشيء الى نفسه وقد اجاب الشيخ الرئيس
بوجهين أ معنى التعقل هو حصول ماهية مجردة للشيء وحضورها عنده وهذا اعم من كونها حاضرة عند شيء
مغاير لها او نفسها فان الكلي عند الشيخ اعم من الشخصي وعلى هذا التقدير لا يفتقر العلم الى المغايرة ب لو سلمنا
المغايرة لكن يتشخص كل شخص بزائد على ماهيته فان الكلي يحصل جسمه وبشخصه وذلك التشخص زائد ابدا على تلك الماهية

والا لا تحدث في التعقل ثم لو كانت تلك الحقيقة مقتضية لذلك التشخص كان ذلك النوع منحصرا في ذلك الشخص والاول وقعت
الكثرة فيه ولا شك ان تلك الحقيقة مغايرة للمجموع الحاصل من تلك الحقيقة وتلك التشخص واذا تحقق هذا القدر من التغاير كفى
في حصول الاضافة والصورة المساوية فيكون لتلك الحقيقة من حيث هي اضافة العالمية الى ذلك المجموع ولذلك
المجموع اضافة المعلومية الى تلك الحقيقة وبهذا الاعتبار صح منا ان نقول انا ذاتي وذاتك لا يقال وجود الشيء
لا ماهية وجود الشيء متقدم بالذات على اضافته الى غيره فاذن اضافة حقيقة الشخص وماهيته الى ذلك التشخص بعد وجود
حقيقة الشخص لكن وجوده بعد تشخصه فاذن تلك الحقيقة لا تضاف الى ذلك الشخص الا بعد تشخصها فاذن المتشخص هو المضاف
الى التشخص فيكون الاضافة حاصلة للذات الواحد من جهة واحدة لانا نقول سلمنا ان الحقيقة لا تضاف الى الغير الا بعد
الوجود لكن لا نسلم ان الوجود بعد التشخص بل التشخص بعد الوجود فاذن التشخص نعت لذلك الشيء ووجود النعت متأخر عن وجود
المنعوت ولئن سلمنا ان حال الشيء انما يكون موجودا اذا كان متميزا عن غيره متعددا بذاته ويكون بحيث يمكن ان يشار
المشار اليه عقلا او حسيا وما لم يكن كذلك لم يكن موجودا فالتشخص متقدم على الوجود وقولكم التشخص وصف متأخر
وجوده عن وجود الموصوف باطل بالوجود فانه وصف ثبوتي وهو زائد على الماهية فان كان ثبوته متأخرا
عن ثبوت الموصوف فالماهية موجودة قبل وجودها ثم الكلام في ذلك الوجود كالكلام في الاول وذلك يستلزم
التسلسل لم لا يجوز ان يكون عروضه للماهية شرطا لما تعقل وكل شيء من الموجود متقدم على ثبوت الصفة واجيب بان الشيء
يجب ان يكون متميزا عن غيره حتى يكون موجودا لكن لا على انه يصير متميزا ثم يصير موجودا الا انه لا يكون الا بعد الوجود والا
لكان قبل الوجود متميزا فيكون الاشياء المعدومة بعضها متميزا عن البعض فيكون موجودة هف ولكن على انه يصير موجودا اولا
اوليه بالذات لا بالزمان ثم يصير متميزا او نقول الوجود والتميز كلاهما معا بالذات لا مزية لاحدهما على الآخر في التقدم
الذاتي ويتم الكلام لانه لو كان التشخص مقارنا بالوجود لكن يعرض للحقيقة الموجودة اضافة الى ذلك التشخص ولا يكون
للتشخص تقدم ذاتي باعتبار في صحة انضياف الحقيقة الموجودة الى ذلك التشخص فلا يلزم عروض الاضافة باعتبار واحد
لذات واحدة والاعتراض ان الكثرة عند الشيخ في الحقيقة حالة اضافية وهي لا تعقل الا بين شيئين متغايرين
ولا يلزم من كون احد الشيئين اعم من الآخر في التعقل والعقل صحة وجود ذلك العام بدون ذلك الخاص في نفس الامر
فان مفهوم الحيوان المطلق اعم من الحيوان الناطق ولا يلزم صحة كون الشيء حيوانا لذاته وكذا قولنا في شيء انه علة لشيء
او موجد لشيء اعم من قولنا انه موجد او علة لشيء آخر غيره ومع ذلك لا يصح ان يكون الشيء علة لنفسه ولا موجدا لها ومع
ب ان هذا القدر حصول في كون ذلك المجموع عالما بكل واحد من جزئيه ذلكم ح لا يكون عالما بنفسه بل بكل واحد من جزئيه
فما ذكره عالما بنفسه فالاشكال باق في الوجه في الجواب ان نقول لا شك في ان كون الشيء عالما ومعلوما بالفعل موقوف
على حصول العلم بالفعل لكن نقول الذات من حيث انها صالحة لان يكون عالمة مغايرة للذات من حيث انها صالحة لان

يكون معلوم

يكون معلوما وهذا الامر موقوف على ثبوت العلم بل على الصورة المسألة الثالثة في معنى كون الشيء عقلا وعاقلا ومعقولا
لما سمع الظاهريون من الحكماء هذا الكلام تحيروا وظنوا ان العاقل لا بد وان يتحد بالمعقول سواء عقل ذاته
او عقل غيره ولما بحث المدققون عن هذا وعرفوا فساد الاتحاد حملوا ... على امر له خاصة هي انه
العاقل لذاته يجتمع فيه الاوصاف الثلاثة فيكون كونه عاقلا وعقلا ومعقولا اشياء واحدة وهؤلاء ان
عنوا به ان الذات الموصوفة بالعاقلية هي بعينها الذات الموصوفة بالمعقولية فهو حق ولكن عنوا ان وصف
العاقلية ووصف المعقولية واحد فهو باطل لان الوصفين متغايران لانهما لو اتحدا لاتحدا في التصور ولو كان احدهما
جزءا من الآخر لاستلزم التصور لما فرض كلا فرض جزء الكل التالي باطل لانه يمكننا ان نحكم على الشيء بكونه
معقولا ونغفل عن كونه عاقلا فلا نحكم به وكذا يمكننا ان نحكم على الشيء بكونه عاقلا ولا نلتزم الحكم بكونه معقولا
فليس احدهما هو الآخر ولا جزءا منه وانما قلنا انهما جهتان شيئان ام لا حيث يتقدم لانه لما امكننا ان نعقل
كون الشيء عاقلا لذاته ونحكم به الا اذا عقلنا كونه معقولا لذاته ونحكم به وكذا العكس فعلمنا ان العاقلية
والمعقولية ههنا لا يتغايران العاقلية حيثية والمعقولية حيثية فلو كان المرجح باحدهما الى الآخر لكان متى
ثبت احدهما ثبت الآخر وكان لا يثبت للشيء كونه عاقلا الا اذا ثبت كونه معقولا وبالعكس كما انه لما كان المرجح
بالانسان والبشر الى ماهية واحدة حتى كانا اسمين لمسمى واحد لا جرم متى ثبت المعنى من احدهما ثبت المعنى من الآخر
ولما كان الانسان متقوما بالحيوان كما اذا ان نعقل ماهية الانسان الا اذا عقلنا ماهية الحيوان اولا ولما
ثبت تغاير الصفتين امكننا ان نفهم ماهية العاقلية عند الذهول عن ماهية المعقولية وكذا بالعكس واذا ثبت تغايرهما
عند ما يكون العاقل والمعقول واحدا وجب تغايرهما عند ما يكون العاقل والمعقول متعددا لان الصفتين اذا
ثبت تغايرهما في موضع ثبت تغايرهما في كل المواضع كالسواد لما خالف الحركة في الماهية كانت تلك المخالفة حاصلة
في كل المواضع وقوله انه يستحيل ان يعقل من الشيء كونه عاقلا لذاته الا اذا عقل منه كونه معقولا لذاته فيقول هذه
الملازمة لا تمنع من اختلاف المفهومين فان العلم بالابن ملازم للعلم بالاب وان كان المعلومان مختلفين في ذاتيهما
فانا لو فرضنا كون الشيء محركا لذاته فالعلم بالمحركية والمتحركية هناك متلازمان مع انه لا يلزم ان يكون مفهوم المحركية
هو بعينه مفهوم المتحركية فظهر ان كون الشيء عاقلا مغاير لكونه معقولا نعم الغاية التي عرض لها العاقلية هي بعينها التي
عرض لها المعقولية واما كونه عقلا فمغاير لكونه معقولا وكونه عاقلا فانه لا يظهر الا بما نذكره وهو ان الشيء اذا كان عاقلا
لذاته ومعقولا لذاته وان كنا نشك في ان ذاته هل هي مجرد لذلك التعقل او مغايرة له وهو يدل على التغاير و
لان التعقل حالة اضافية وهو نوع مغايرة للذات على ما اعتقد القوم ان التعقل هو الحضور ثم عرفوا
انه لا يمكن ان يحضر عند الذات منها صورة اخرى فزعموا ان وجود تلك الذات هو التعقل ولم يكن لكلما يتبين

ان التعقل حالة اضافية فوجب الحكم بان العاقلية صفة مغايرة للذات العاقلة بل نحكم مع ذلك بان
اقوى فعول الادراك الشيء لذاته زائد على ذاته والا لكان يجب حصول الادراك بمجرد حصول ذاته وبالعكس فكان
لا يمكن احدهما الا اذا ثبت الاخر لكن التالي باطل فالمقدم مثله فادراك الشيء لذاته زائد على ذاته وذلك الزائد
يستحيل ان يكون صورة مطابقة لذاته لما بينا البرهان المشهور فهو امر غير مطابق لذاته زائد على ذاته وذلك الغير
المطابق ان كان له نسبة واضافة الى ذاته فذاته انما صارت معلومة لاجل تلك النسبة فالعلم هو تلك النسبة
وان لم يكن له نسبة فتلك الصورة غير مطابقة له ولا صادقة في الماهية لم يصر ذلك الشيء معلوما اصلا لان حصوله
عند حاضر ولانه للذهن [illegible] الذهن [illegible] الاختصاص بالنسبة اليه فاسمى الى ان تعقل معلوما [illegible]
فان وصف العاقلية ووصف المعقولية لذات العاقل واحد بالذات وان غاير بالاعتبار فان كون
الذات عاقلة لنفسها هو بعينه في الحقيقة كونها معقولة لنفسها وهنا لا يمكن ان يحكم على الشيء بكونه عاقلا لذاته
وتعقل غير كونه معقولا لذاته والا بالعكس وكلما ثبت احدهما ثبت الاخرى ولا يثبت للشيء كونه عاقلا لذاته
الا اذا ثبت كونه معقولا لذاته وبالعكس فيبطل الاستدلال على التغاير بعدم العموم بامكان الادراك
والاستدلال على تغايرهما عند تعدد الذات تغايرهما عند وحدتها ولو عكس لكان اجود فهاهنا وان
كان ما ذكره اولى لكن لا نسلم انه اذا لم يظهر التغاير مع وحدة الذات حتى يستدل به على التغاير مع الكثرة
ثم لا يثبت التغاير مع الكثرة ثبت مع الوحدة لان مفهوم الصفتين اذا تغاير في موضع تغاير في كل موضع قال
شيخنا افضل المحققين قدس الله روحه الزكية مفهوم كون الشيء عاقلا وعاقلا ومعقولا فاجاب بان
معنى كونه عاقلا ليس هو المراد من التعقل بل المراد هاهنا التجرد فمعنى كون البارئ تعالى عاقلا انه مجرد الذات عن المادة
وعلائقها والعوارض اللاحقة بسببها وكونه عاقلا لكون الاشياء المعقولة حاضرة عنده لا يمنع حصولها
فيه وكلا صورتها بل حصولها نفسه هو حضورها عنده وكونه عاقلا لذاته حصول ذاته لذاته لا يمنع
فانه غير قائم لغيره البتة وكونه معقولا لذاته حصوله عند ذاته **المسألة الرابعة** في حصول الادراكات
لا شك في ان النفس الانسانية في مبدأ فطرتها كانت خالية عن جميع العلوم الضرورية والكسبية والبهائم
مبدأ الفطرة كنسبة البسيط الى الصور المعقولة لها هيولانية بعيدة كالهيولى كانت في صورة وقبلت صورة عنها ولا
شك في انها قابلة للعلوم لانها جوهر مجرد ولا مانع له عن التعقل اذ المانع هو المادة وعلائقها واذا
كانت مستعدة للاستعداد لتصور الموجودات وجب فيضانها عن المبدأ العام الفيض الذي لا منع مستعدا
عن افاضة ما استعد له بل هو عام الفيض غير مختص لافاضة بوقت دون وقت لامر يعود اليه ونقص الاستعداد
لفقد شرط او حضور مانع ولا يجب الافاضة لكن لما وجدنا النفوس الانسانية غير مستقلة بالعلوم عرفنا

ان هناك شرطا مفقودا او مانعا موجودا وان ذلك الاستعداد المستلزم لوجود ما يحصل لم يكن تاما في
اول الامر ولا كافيا في حصول المستعد له بل لم يكن الاستعداد المصاحب لها في مبدأ الفطرة كافيا في فيضان
المعقولات عليها من مبادئها فاذن لا بد من زيادة استعداد لها حتى يحصل لها تلك الصور وان تلك الزيادة
حادثة فلا بد لها من سبب حادث وليس ذلك الا الاحساس بالجزئيات فينتبه النفوس بسبب تلك الادراكات
والبابيات لوازمها في تلك الجزئيات فيستعد النفس بالصور الكلية المجردة عن عوارض المادة ولواحقها والشعور
بما بها من الذاتيات والعرضيات اللازمة التي ربما للنفس تنفع بالحس في الكسب بها للتصور الامر من الوجه ثم اذا
حصل التصور التامة في النفس ومع للبعض من البعض الاخر بالجوار الموضوعة مما كان من المحمولات محمولا
على موضوع معين لذاته لا بتوسط ثالث حكم العقل جازما بثبوته له من غير توقف على شعور بتوسطهما اذ لو توقف
حكم العقل بذلك الثبوت على الالتفات بتوسطهما لم يكن حكم العقل مطابقا لما عليه الامر لانه في نفس الامر لا متوسط بينهما
ولا يكون حكم العقل في ذلك صادقا ولا يتسلسل الكلام الى ذلك المتوسط فان كان المتوسط اولا دفع تحصل المقصود لان
تلك الاشياء المتلاصقة لا بد وان يكون فيها ما يكون ثبوته لما يلاصقه لذاته والا لم يكن يلاصق ولما حصل ان اعتبار الوسائط
في كل لزوم يرفع اللزوم والا بسط فاذن يكون ثبوت المحمول لذلك الموضوع في الوجودين الخارجي والذهني اوليا يسمى
مثل هذه القضايا اولية كما يحكم على كل ما يشترك محمول بالمغايرة بينهما وان احدهما لا يثبت عليه الاخرى وكما اذا عقلنا الكل والجزء
والاعظم فان مجرد تصورها يقتضي جزم الذهن بالنسبة الثبوتية بينهما بان الكل اعظم من الجزء والى الان ثبوت محمولاتها لموضوعاتها
اولية واما ما يكون ثبوته لاجل متوسط فان ثبوته لذلك الموضوع لا يكون اوليا بل تابعا لثبوت ذلك المتوسط وتابعا له وكذا
ما حكم العقل بثبوته للموضوع لاجل متوسط لم يكن حكم العقل بذلك الثبوت اوليا بل ما حكم بثبوت المتوسط لذلك
الموضوع وذلك المتوسط قد يكون هو البصر كالحكم بان الشمس مضيئة او اللمس كالحكم بان النار حارة او السمع كالمتواترات
او الوجدان كالوجدانيات او النظر كالنظريات وثانيها ما هو غير ذلك من ان الاولى لا يستحيل المنازعة فيها باللسان ولا
يجب ان لا يوجد خلافه من جميع العادات في المنازعات ثم يوجد على بعض تلك القضايا ان وجدها مبادي الى البعض
انما في القضايا الاولية والاولى كلها في ذلك كما يجري مجرى الرسوم في تعريف الاولى واما التعريف الاول فهو هذا على رأي
الحكماء واما على رأي المتكلمين فان العلوم الضرورية مستندة الى الله تعالى فيما لا نعقله الحكمة مع المصلحة الراجحة
الثابتة ولا استبعاد عندي في الاستناد بسبب التخصيص الى الاختيار **المسألة الخامسة** في علل العلوم العملية في الوجه
والكثرة اعلم ان الماهيات العينية والذهنية قد يكون بسيطة وقد يكون مركبة والتي لا تركب فيها عن اللواحق والعوارض
بعرض لها في الوجودين متساوية لاحدهما وقد يجب الله تعالى للانسان قوة مميزة بين الاشياء فيدرك بها بعض الذاتيات
عن البعض والذاتيات عن العرضيات والعرضيات بعضها عن البعض فيمكنها توحيد الكثير وتكثير الواحد اما الاول فباعتبارين

التحليل بان يحذف عن الاشخاص الواقعة تحت النوع مشخصاتها وعوارضها الموجبة لتكثرها بالعدد فيبقى الحقيقة النوعية
المبهمة واحدة وجميعها متحدة كما يحذف عن زيد وعمرو وبكر جميع المشخصات والاسباب الموجبة لكثرتها فيبقى المعنى
الانساني المجرد واحدا بالعدد **والتركيب** في ذلك انها اذا اعتبرت المعنى الحقيقي الجنسي والفصل امكنها
ان يعرف الفصل بالجنس فيحصل منهما حصول النوع المجرد اي ذا طبيعة لا اصناف ودكذا الضم العوارض
والمشخصات المختلفة الى الطبيعة النوعية حتى يحصل الاشخاص واما الثاني فهو قوتها على تكثير الواحد بان
يميز ذاتي الماهية المركبة عن عرضيتها وجنسها عن فصلها وتميز ذاتيات الذاتيات بعضها عن البعض كاجناس الاجناس
وفصول الفصول واجناس الفصول وفصول الاجناس بالغة ما بلغت وتميز اللازم عن المفارق والقريب عن البعيد
والبسيط عن المركب ويميز المفارق عن بطيئه وسهله عن عسره والقريب عن الملائم وتخص الواحد بكثرة في الحس واحدا
وفي العقل امور اكثر بسبب فصلها العقل وتميزه وتقسيمها بالذاتيات والعرضيات او النسب الممكنة بحسب
التركيبات الخارجية والذهنية فلهذا يكون ادراك العقل اتم الادراكات كما يدخل في المراتب ويتعلق بالخصوص والتسلسل
فيها ويقسمه مطابقا له من جميع الوجوه واما الادراكات الحسية فانها لا تنفك عن جهل ما لان الحس لا يدرك الا ظاهر الشيء
وبعض عوارضه المحسوسة دون ماهيته وجميع باطنه فانه لا سبيل الى ادراكه بها **المسألة السادسة**
في حصر الاوليات قد عرفت ان اول الاوائل قولنا النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذه القضية لا يمكن قيام
البرهان عليها لان الدليل على اي مطلوب كان الذي يستدل به على ثبوت شيء او دفعه على انه فلو جوزنا الخلو عن الثبوت
والانتفاء لم يلزم في ذلك الدليل الدال على الثبوت ان لا ينفى ومن جوز خلوها عنهما يمنع دلالة على ذلك المدلول فلا بد ولا
تصدق في ذلك الدليل انه لا يجوز خلوه عن الدلالة وعدمها ولا اتصافه بهما لكن ذلك لا يتم الا بعد ثبوت هذه القضية
وما كان كذلك لا يمكن اثباته في الالزام الدوري فان الدليل الذي يدل على انهما لا يجتمعان ثم لا بد ولو توقف منه اولا
انه لا يجتمع فيه كونه دليلا على ذلك المطلوب وكونه ليس دليلا عليه اذ لو جاز ذلك واحتمل لم يمكن اقامة الدلالة على استحالة
الاجتماع ما لم يعلم انتفاء الاحتمال الذي يكون الدليل دالا على كونه ممتنعا عنها ومع هذا الاحتمال لا يحصل
المقصود واذا كانت دلالة الدليل على اثبات هذه القضية موقوفة على ثبوتها فلو ثبتناها بها لزم الدور
فثبت ان هذه القضية لا يمكن اقامة البرهان عليها والاجود عندي ان يقال انا نطلب بالبرهان ما يجهل نسبة
ثبوت محموله الى موضوعه لكن هذه القضية من اجلى البديهيات فلا يمكن اقامة البرهان عليها لان البرهان وسط يعيد
النسبة التي ليس عند الذهن او عند الذهن في نفس الامر وهذه النسبة حاصلة في مبدأ الفطرة فلا يمكن استنادها
الى غيرها والا لزم تحصيل الحاصل عند اما سائر القضايا الاولية فموقوف عليها فيقرع بها على هذه
القضية فان العلم بان الموجود لا يخلو عن الوجوب والامكان علم بان الموجود لا يخلو عن سلب الوجوب ولا ثبوته

له او عن ثبوت الامكان وسلبه له وهذا هو العلم بان الكل مع عدم خاص وكذا العلم بان الكل اعظم من الجزء
متفرع على العلم بان زيادة الكل على الجزء لم يكن معدومة وهي موجودة لامتناع ارتفاع الطرفين واذا هي موجودة
مع المزيد عليه فمجموعهما اعظم اذ لا فرق من الاعظم الا ذلك وكذا قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية مبنية
على تلك المقدمة لان الاشياء ولشيء واحد طبيعتها كلها تلك الطبيعة واذا كانت طبيعتها واحدة استحال ان يكون
طبائعها مختلفة لامتناع اجتماع النقيضين وكذا قولنا الجسم الواحد لا يكون في مكانين والا لم يكن حاله عن حال المحصور
الحاصل في مكان فيكون وجود التامكن وعدمه فيجتمع النقيضان فالقضيتان الاولتان رجعتا الى قولنا النفي
والاثبات لا يجتمعان والاخريان رجعتا الى انهما لا يرتفعان فهذه القضية اول الاوائل فالمنازع
فيها لا يمكن ان يبرهن له عليها بل ان نازع لحق تصورا او لما كشف له عنها ولو نازع عنادا عرفت
بالضرب والاحراق ليعرف وجود الالم وعدمه وان نازع لتعادل الادلة المنتجة للنتائج المتناقضة اوضح
له حل شكوكه فان قالوا لا نجزم بشيء من الحقائق بل نشك فيها الان عرفنا بثبوت شيء من الحقائق قولنا انا نجزم
بعينها الجزم بالالم واللذة والاحساس بالمحسوسات انا نجد حكم العقل الجزم بامثال هذه الاشياء انا نقطع
وقت اخر ان ذلك الجزم كان باطلا فلا جزم ارتفع ايضا عن شهادة الحس والبديهة فيقال ان الطريق الى معرفة
الاشياء اما التخيل او الحس او العقل ولا شيء من الثلاثة بموثوق به اما التخيل فكما في حق النائم كم يرى في النوم
ويظهر له بطلانه في اليقظة فلم لا يجوز ان يكون لنا حالة ثالثة يظهر فيها بطلان ما نراه في اليقظة واما الحس فكذلك لظاهر
كالمبرسم والمحرور فانه يدرك صورا وكذا اصحاب الكتب الركيكة يحكون صورا والعقل خطأ وغير
ذلك مما قد ذكر في الجمع الحسي لم يكن كذلك واما العقل فالبديهيات لا وثوق بها لان الاشياء بها كثيرا بالوهميات
وقد يظهر لبعض الكتاب الزور بعد النظر الدقيق وبعضهم يحكم بالعرق بينهما واذا كانت البديهيات غير موثوق بها فالنظرية
اولى بها فان ناجاه احد عن هذه الشكوك فيعوانا غالطا او مغالطا لان تلك الاجوبة علوم كسبية على الضرورية
فيلزم الدور والجواب انه جزم بثبوت هذه الاشياء لكن قلتم هنا ما يعارضها حتى نشتغل بالجواب عنها ولا دور
لانا لا نطلب حجة على اثبات هذه الضروريات فان الجزم بها حاصل لذاته وانما ننظر في حل الشكوك الواقعة
لذلك الجزم فلا يلزم منا اثبات الاولى بالنظر حتى يدور **المسألة السابعة** في ان النفس الواحدة على التعقلات
اعلم ان النفس الواحدة بسيطة وتقوى على تعقلات غير متناهية ولذا حملوا البساطة في امكان صدور المعلولات
الكثيرة عن العلة الواحدة بالشخص فانه مدفوع ولا نزاع فيه بل دفعه اخرى وهو لا يخفى عليهم دفع هذا الا
ان له وجهان احدهما انا نسلم افضل المحققين سادتنا عن هذا الموضع وان النفس في تعقلها لا تفعل
شيئا في الحقيقة وانما هي جوهر قابل لما تفيض الله تعالى عليها من العلوم وبسبب التخصيص بقدم الاختصاص

الاستعدادات المختلفة الثاني ان كثرة الافعال قد يكون لاختلاف القوابل او لاختلاف الالات او للترتيب بين الآثار
مصدر البعض كتسخين البعض القابل منا النفس الناطقة وهي جوهر بسيط ولو كانت مركبة عن مقومات كثيرة لم يبلغ في الكثرة
الى حد يساوي كثرة افاعيلها الى اللاتناهي فلا يمكن ان يكون ذلك لكثرة القابل اذ ليس ذات النفس ولا يمكن ان يكون ذلك لتواتر
الترتيب فان تصور السواد ليس من شرطه تصور البياض وبالعكس وكذلك باقي التصورات وكثير من التصديقات
بين الاشياء لاختلاف الالات فان الحواس الخمس الالات تعد النفس للانتقاش بتلك الصور الكلية المجردة و
الاحساسات الجزئية تكثر بحسب اختلاف حركات البدن ثم بعد حصول تلك التصورات والتصديقات البديهية
تمتزج بعضها ببعض فيتولد منها تصورات وتصديقات مكتسبة لا نهاية لها فحصول التصورات والتصديقات البديهية
المتكثرة بحسب اختلاف الالات وحصول التصورات والتصديقات المكتسبة بحسب امتزاج بعض البديهيات بالبعض ولا محالة
يكون بينها ترتيب طبيعي يكون كل متقدم منها سببا للمتأخر ثم الاستعدادات قد تختلف بالشدة والضعف والكثرة والقلة
وحصول الالات وعدمها وسهولة الاستعمال وعسره وارشاد المعلم وعدمه فقد يفقد بسبب فقد بعض الحواس فقد
نوع من العلم المتعلق بتلك الالة ولهذا قال المعلم الاول من فقد حسا فقد علما او دون السبب ذلك الحس والالة في تحصيل
النظر او وجود المعلم الالة ولان من مارس علما مدة مديدة فانه لا بد وان ينال منه شيئا وقد جعل الله تعالى
الاذهان متفاوتة في الذكاء والبلادة والتوسط بينهما ولما كان الاحساس بالجزئيات سببا لاستعداد حصول الصور الكلية
وحصول التصورات سببا للحكم الذهني بينهما بالثبوت او السلب فاذا وقع للذهن التفات الى الصور مجهول احساسه
بحسابه عند استحضار تصور موضوع يثبت عليه الحكم بثبوت ذلك المحمول لذلك الموضوع اذا كان تصور الطرفين كافيا في
الحكم سواء حصل من شدة ومعلم او لا ومذاهب الحدس في تحصيل كثرة وقلة باختلاف الاذهان ذكاء وبلادة وتفاوت
بحسب تفاوتهم حتى ان الانسان ربما اكب طول عمره على تعلم مسئلة ولم يفز بها وبعضهم ربما انتقل بدهة الصواب
ادنى التفات فاهتدى الى المطلوب ولما وقع التدريج لم يبعد وجود نفس بالغة في مراتب الكمال في القوى ودرجة
الاستعداد لادراك الحقائق حتى كانه يطلع على الحقائق من الاشياء من غير طلب وشوق بل يفيض في ذهنه الى النتائج حتى يحيط
بغاياتها الكمالات الانسانية في هذه النفس بالقوة القدسية كما وكيفا اما الكم فلكثرة استحضارها المحدود والوسط
واما الكيف فلسرعة الانتقال من المبادي الى المطالب في الوقائع القدسية او لرد ونحو على الحد الاوسط من غير تقديم
تعين المطلوب بخلاف غير القدسية فانها تعين المطلوب اولا ثم تطلب المبادي الملائمة ثم ترتب بين المبادي ترتيبا صحيحا
ملائما ولا يعرض الغلط في الاول لان الانتقال الى السبب طبيعي اما في الثاني فلما كان فكريا امكن ان يعرض فيه الغلط
لانه كالتكلف واعلم انه لا شرط في العلم بالشيء وجود الفكر خلافا لمن زعم حاصل بتوسط علومها الى الفكر ومنع من علمها بعد مفارقة
البدن لعدم الالة الفكرية وشرط وهو غلط لان المعارف العقلية لم تتوقف على الفكر الا لتوقفها على السبب او الشرط

على الشرط لكانت المعارف متغايرة بالاتحاد لكن التالي باطل فان الانسان حالة الفكر لم يكن طالبا للنتيجة فلا يكون لها
فاقدا لها والا لزم تحصيل الحاصل فلا يكون الموجود حاصلا حالة الفكر ولا متغايرة لما تقدم مثله واما بيان الشرطية
فلان الموقوف اذا كانت محتاجة الى الفكر فالفكر محتاج الى وجوده او عدمه فان كان الاول وجب اقترانهما
في الوجود وان كان الثاني لم يكن عدمه منافيا لوجوده لان الشرط لا ينافي المشروط واعلم ان النفس الناطقة محل
التعقلات والادراكات الكلية والسبب الفياض عام الفيض فاذا كانت النفس بعد الموت باقية وجب حصول تلك
المدركات لان الفاعل والقابل موجودان فيجب الاثر لا يقال لم لا يجوز ان يقال ان الاستعداد التام في النفس
لا يحصل الا عند استعمال الفكر لانا نقول اذا تفكرنا في شيء وعرفناه امكننا استعادته لتلك الصورة بعد عدمه مرة
فاذن استعداد النفس لقبول تلك الصور غير متوقف على استعمال الفكر واعلم ان العلم يحصل حال تذكر النظر
من غير تحصيل النظر فعلمنا انه لا حاجة اليه لا يقال القوة الفكرية والخيالية متمانعان فان الخيال اذا انصب
الى التحصيل وتعطلت الفكرة تعطلت القوة العقلية ولذلك يبطل القوة الفكرية العقلية في النوم لبطلان القوة
المفكرة وكل ذلك دال على ان العقل لا بد له من الوصل الى الحصول النسبة بينه وبين العقل الفعال
من القوة المفكرة لانا نقول لا نسلم بطلان العقل في النوم فانه قد يستنبط حالة النوم ما لم يستنبط في اليقظة
لكن الاغلب ان الخيال يستولي على القوى فيشغل النفس عن الفكر ولهذا احتاج اكثر الاحلام الى التعبير واعلم
ان النفوس هنا ما ذكره شيخنا افضل المحققين حيث سأله عن ذلك وهو انه من المستبعد كون العلوم كلها ضرورية
لشخص من الاشخاص الا من ايده الله في كل معارفه الكسبية لغيره بل بعضها ضروري وبعضها كسبي
وذلك الكسبي لا يتولد من مقدمات تكون كاسبة له لامتناع حصول الشيء والعلم الذاتي للنفس عن كافة
والا لحصلت المعارف للاطفال بل المجنون وليس كذلك بالضرورة فلا بد من المقدمات نعم قد لا يحتاج في تلك
المقدمات الى معلم ومرشد ولا الى الفكر الا في تلك المقدمات المرتبة المنتظمة فيها يحصل منه الانتاج المسئلة
الثامنة في امكان اجتماع التعقلات زعم بعض من العقلاء كيف ان النفس لا تقوى على استحضار علم دفعة
بل متى توجه الذهن نحو علم من العلوم لطلب تحصيله ذلك تحصيله والالتفات الى غيره في تلك الحالة اقبالا على
شيء اخر وسبب غلطهم عدم الفرق بين القوة العقلية والخيالية ولم يتحقق دليل المعارف الالهية كلها على السواء
لاستعانة عند في الصور المعقولة بها ولا يمانع اعمال التهيئة لها اذ لا آلة لها بخلاف القوة الخيالية الجسمانية
فانا ندرك انها لا تقوى على استحضار علوم كثيرة وتخيلات مختلفة دفعة واحدة لانها الاتية فعلها الالة جسمانية فاذا
علمنا الانسان بانه علمنا مفهوم من الالفاظ دفعة في ذهننا وخيالنا امر مطابق في الترتيب لهذا الترتيب
الى هذه الالفاظ فاذا قلنا وعلمنا الناطق انسان لم نعلمه حصلناه من المعنى العقلي لكن الصورة

الخيالية تلتبس فالمحسوس ان القوة الخيالية لا الى القوة العقلية ثم يدل على العقل قوام وجوه آ
لا شك في اشتمال الحكم بالايجاب والسلب على مفردات كما في الحمليات وعلى مركبات كما في الشرطيات والحكم نسبة واضافة بين امرين
وانما يحصل لو شاهدهما الذهن معا اذ مع احدهما وحده لا يحصل الاضافة سواء سبق العدم او تأخر فان القاضي على الشيء
لا بد وان يحضره المقضي عليهما في وقت الحكم بحضور الطرفين معا والا لكان الحاكم احد التصورين واحد
التصور الواحد سابق الحكم والتصديق فكان يحصل تصور الحكم اذ ذاك ب التصور قد يكون كسبيا كالتصديق وانما
يكتسب بالحد التام او الناقص او الرسم التام او الناقص فاذا عرفناه بالحد التام لم يكن العلم بالحد كالجنس وحده او
الفصل وحده مفيدا للمعرفة بتمامها فلا بد من حصول العلم بجميع اجزاء المحدود دفعة واحدة اذ يستحيل حصول
العلم في وقت من الاوقات بالمحدود بالكلية وكذا في العلوم التصديقية فانها انما تحصل من اجتماع مقدمتين ولا يكفي احدهما
في الانتاج فلو استحال حصول العلم باكثر من معلوم واحد امتنع اكتساب العلوم الكسبية ج الامور
الاضافية معلومة لنا وانما نعقل العلم بها لو عقلنا المضافين معا لامتناع تعقل الاضافة في الذهن وفي الخارج بدون تحقيقهما
معا فلو لم يصح اجتماع العلوم الكثيرة لم يحكم بثبوت الاضافة بين شيء من الاشياء لكنا نعلم بالضرورة التلازم بين الشيئين
والتعاند والعلية والمعلولية وغير ذلك من الاضافات د واجب الوجود تعالى يعقل الاشياء دفعة واحدة
وكذا العقول المفارقة عند الاوائل ولا يمكن ان يكون منها تعقل بالقوة بل كلها حاضرة بالفعل عندها وكذا النفوس
الناطقة بعد مفارقة البدن فعلم امكان اجتماع العلوم الكثيرة دفعة واحدة للعالم المسئلة التاسعة في ان
العلم بالعلة هل يوجب العلم بالمعلول ام لا ساق شيخنا افضل المحققين قدس الله روحه عن هذه المسئلة مقال
العلم بالعلة يؤخذ باعتبارين احدهما العلم بان العلة موجودة محققة وهذا لا شك في انه يستلزم العلم بوجود
المعلول ولا حاجة فيه الى برهان والثاني العلم بماهية العلة من حيث هي هي لا باعتبار كونها موجودة ولا
باعتبار كونها معدومة تتقدم العلة لكنها علة لذاتها لا باعتبار امر من الامور ولا وصف من
الاوصاف او يكون علة باعتبار انضمام امر ما اليها وعلى التقدير الثاني يكون العلة هي المجموع من الماهية و
ذلك الاعتبار فتصير البحث اذا اخذناه من حيث المجموع فانه يكون علة لذاته وتساوي القسم الاول فنقول
اذا كانت تلك العلة علة لذاتها لم تنفك معلولها عن ذاتها فاذا كانت ذاتها حاضرة للعالم وجب حصول
معلولها له والا لم يكن علة لذاتها كانت فلا يكون علة لذاتها فعلمت قدس الله روحه العالم لم يحصل له ماهية العلة
وحدها بل انما حصل له مثالها وحكايتها فقال لكان الماهية حصل في العقل مثالها وكذا المعلول
يحصل في العقل مثاله وهذا غير متين كما تراه لانه نقل الى غير ه وقد استدل القوم بوجوه آ العلة لذاتها
موثرة في المعلول من غير تلك العلة فلا بد ولم يعرف منها انها لذاتها علة لذلك المعلول فان ذاتها اذا كانت

مقتضية لذلك المعلول لذاتها لا لغيرها فمن علمت وجب ان يعلم على هذا الوجه ومتى علم منها انها علة لذلك المعلول
وجب ان يحصل العلم بذلك المعلول لان العلم بكون العلة علة للمعلول علم باضافة العلة الى المعلول والعلم باضافة
امر الى امر يستلزم العلم بالمضافين فوجب ان يحصل العلم بالعلة العلم بالمعلول وهو الغرض ب وجوه آ العلة ذات في نفسها وحقيقة
متاصلة في الوجود او في الذهن ان كانت علة في الذهن لا غير وهي بهذا الاعتبار غير مضافة الى الغير ولا معقولة
بالقياس اليه ولها وصف العلية وهو مغاير لحقيقتها لان هذا الوصف اعتبار لها بالقياس الى معلولها المعلول
وحكم حصول اثنين لحقيقتها في نفسها ولو كان هذا الوصف من نفس العلة المحققة من باب الاضافة لكانت من باب المضاف
فلا يكون ذاته متعقلة بنفسها ولانا قد نعقل ذات العلة ونشك في وصف العلية لها فتغايرا ولانه لولا التغاير
لكانت ذات العلة مع المعلول كالاضافة بل متاخرة عنه في العلة لا يدرك انها متقدمة على المعلول منه واذا
ثبت التغاير بين ذات العلة ووصف العلية وثبت ان ذات العلة حقيقة قائمة بنفسها غير معقولة بالقياس الى
غيرها من معلول وغيره لم يجب من العلم بحقيقة الذات التي عرضت العلية لها العلم بذات المعلول ج العلة ذات ولها
وصف العلية وهما متغايران كما تقدم فان اريد بالعلة نفس الذات لا باعتبار الوصف بل من حيث هي
لم يلزم من العلم بها العلم بالمعلول فان ماهية العلة مغايرة لماهية المعلول وليس احدهما داخلة في الاخرى
مستلزمة لها بالذات وحينئذ يصح تعقل كل واحد من الماهيتين مع الذهول عن الاخرى وان اريد الثاني فهو باطل
لان العلية اضافة والاضافات لا تعقل الا بعد تعقل المضافات فالعلية لا تعقل الا بعد تعقل المعلول
فلو استفيد تعقل المعلول من تعقل العلية دار ح ولو لزم من تعقل الشيء تعقل معلوله لكنا اذا عرفنا حقيقة حيث
ان نعرف لازمها القريب ثم ذلك اللازم لازم اخر ولازم بالث وهكذا الى ما لا نهاية فيلزم من
تلك اللوازم غير المتناهية على التفصيل دفعة واحدة وهو محال والالزم تحقق علمنا شيء البتة والفروع
حاصلة بطلانه د علمنا بنفسنا اما ان يكون نفس نفسنا او لا وبينا وبالاول على التقدير ان كان
دوام علمنا بنفسنا بدوام نفسنا وعلمنا بعلمنا بنفسنا كذلك الى مراتب غير متناهية ه لا انفسنا
لوازم لا واسطة بينها وبينها كالتجرد والاستغناء عن الموضوع وامتناع عدمها وغير ذلك من اللوازم فلو
لزم من العلم بالعلة العلم بالمعلول وجب دوام علمنا بلوازم انفسنا لكنا دائما نغفل عن اكثرها الا
اذا التفتنا اليها واكثرها يحتاج الى برهان احتج الاول بان علة العلة لا يمكن ان يكون وصفا ثبوتيا زائدا
على ذات العلة والا لكانت علية العلية لتلك العلة زائدة على ذات العلة وتسلسل فاذن علية العلة نفس ذاتها المخصوصة
فيلزم من العلم بها العلم بالمعلول وفيه نظر لان قولكم العلة ليس العلة ان اردتم في الذهن والخارج معا فهو محال
لان العلية وصف اضافي لا يعقل الا مع الامر المضاف الى الغير والعلة ذات حقيقية متاصلة في الاعيان تعقل

بالعرض وان اردتم به انها نفس العلة في الخارج فان اردتم بذلك انه ليس في الخارج الا الماهية لا وصف
العلية فهو مسلم لكن لا يثبت في الخارج وصف العلية وليس العلة مغايرا قطعا وان اردتم بان الماهية و
العلية في الخارج متحدتان وانما تغايرتا في الذهن لزم ما تقدم من المحال (ق) وعن ب ان الذوات وان تباينت
في الحقيقة الا ان المعلول لما كان لازما للعلة وجب ان يكون العلم بالمعلول ملازما للعلم بالعلة لان المعقول التام ان يكون
ما في الذهن مطابقا للوجود الخارجي فاذا لم يكن العلة والمعلول [illegible] وجب [illegible] العلم (ق) نظر فان
الماهية الذهنية ليست [illegible] الخارجية [illegible] فلا يجب مساواتها لها في كل الاحكام ولان الذهن قد [illegible]
وعن [illegible] اللزوم بخلاف الخارج وعن ج [illegible] (آ) الالزام [illegible] انا متى عرفنا ماهية شيء وجب ان
نعرف جميع لوازمه لكنا لا نعرف [illegible] الاشياء [illegible] كل شيء لازمه [illegible] لذاته
لا [illegible] ابطال (آ) اولا فلان تلك الصفات كما انها لازمة لتلك الماهيات كذلك الماهيات [illegible] لازمة لتلك
الصفات فاذا ساعدتم على معرفة الصفات لزمكم ان يكون العلم بها علة للعلم بتلك الماهيات [illegible] يكون العلم بتلك
الماهيات علة للعلم بسائر الصفات (آ) [illegible] ولانكم سلمتم ان علمنا [illegible] ولوازمها فاذن
علمنا [illegible] ان نعرف صفاتها [illegible] كسب [illegible] من الخارج لكون الصفات
لازمة للموصوف ولا يكون الموصوف لازما للصفات فان تعاكس اللزوم عن واحد [illegible] ايضا [illegible] كل
ملزوم ولازم لكنا نعلم جواز كون اللازم اعم من [illegible] المثلث [illegible] تلزمها المساواة لقائمتين دون
العكس [illegible] الزوايا [illegible] الخط الواقع على [illegible]
مساويتان لقائمتين [illegible] فان فرضوا الكلام في لازم مساو اجبنا [illegible]
ان اللوازم معلولات الماهية والعلم بالمعلول لا يوجب العلم بالعلة [illegible] الجواب [illegible] اللوازم
[illegible] الماهية [illegible] الاضافة الى [illegible]
ويلزم من العلم بالماهية العلم بتلك اللوازم [illegible]
من العلم بالماهية العلم بتلك اللوازم [illegible] العلم بتلك الاشياء المأخوذة في [illegible] والعلم بتلك
عن واحد (ق) وعن ب انه [illegible] وجود [illegible]
معلوم لنا بالبديهة بل بنوع من النظر والفكر وهذا [illegible] ب اللوازم [illegible] اعتبارية
وهي [illegible] الا عند اعتبار العقل [illegible] الموضوع وكونها حادثة
[illegible] الموضوع [illegible] ولو كان [illegible] الواحد صفات غير متناهية [illegible] غير
متناهية [illegible] ولو كان الحدوث [illegible] فانا

هذه الصفات لا وجود لها في الخارج فاذن تلك الماهية لا تكون علة لتحقق هذه الصفات مطلقا حتى يكون
العلم بها علة للعلم بهذه الصفات مطلقا بل انما تكون علة لتحقق هذه الصفات عند اعتبار العقل لها [illegible]
(الف) بل انما تكون علة لتحقق هذه الصفات عند اعتبار [illegible] فان علة العلم [illegible]
ولا نسلم ان العلم بماهية [illegible] الوسائط [illegible] علة العلم بوجود امثال هذه اللوازم فاما اللوازم
[illegible] فان النور صفة حاصلة للنفس [illegible]
على [illegible] (د) ما مر من ان علمنا [illegible]
[illegible] في حصول [illegible]
[illegible] (ج) ما مر [illegible] (ب) انا انما نستدل بالاسباب
على مسبباتها [illegible]
[illegible] ان العلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب [illegible] انما [illegible]
[illegible] بالاستدلال [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] وجود المعلول [illegible]
في [illegible] ان اردتم ان علمنا بثبوت العلة [illegible] علمنا بثبوت المعلول
[illegible] وان اردتم انا اذا علمنا ذات العلة لا باعتبار هذا الوصف يلزم العلم بثبوت المعلول [illegible] المنع
(ج) اذا عقلنا العلة حصل في ذهننا ماهية [illegible] لماهية المعلول [illegible] كان العلم بالمعلول
حاصلا [illegible] على ان التعقل [illegible] حصول [illegible] للمعقول في العاقل
وهو ممنوع ولو سلمنا المساواة لكنها لا تحصل [illegible] في [illegible]
[illegible] هذا العكس غير لازم فانه لا يلزم من العلم بالمعلول العلم بالعلة لان المعلول [illegible]
الى العلة لا لذاته [illegible] في ذاته غير مستقل بالوجود والعدم اذ لو استقل باحدهما كان واجبا
او ممتنعا لذاته فلا يكون ممكنا [illegible] اسناده الى العلة [illegible] الاستقلال في الوجود والعدم هو الامكان
فاذن [illegible] المعلول الى العلة [illegible] الامكان [illegible] احتياج المعلول الى علة [illegible]
والامكان [illegible] الى [illegible] لان الامكان امر واحد في كل الامكانات [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] المعلول [illegible] العلة المخصوصة [illegible] الامكان [illegible]
الى العلة المطلقة كان العلم بالامكان [illegible] بالحاجة الى العلة مطلقا [illegible] العلة فان [illegible]
للمعلول لذاتها [illegible] المخصوصة فان علمنا [illegible] انا العلم المعين [illegible] معلولا

مطلقا والامكان لا يخصص [illegible] المعلول المعين بهذه العلة لا غيرها [illegible]
[illegible] وان العلة بخصوصها المخصوصة [illegible] المعلول المعين [illegible]
[illegible] فكان العلم [illegible] العلة المعينة علة للعلم بالمعلول المعين اما المعلول المعين فانه لا [illegible]
من حيث هي [illegible] العلم بالمعلول العلم بالعلة المعينة [illegible] اذا كان المعلول
المعين [illegible] المعلول المعين [illegible]
لكن العلة المعينة [illegible] المعلول [illegible]
لذلك المعلول [illegible] ذلك المعلول [illegible]
لامتناع [illegible] المعلول الواحد بالشخص الى علتين [illegible] العلة [illegible] المعلول [illegible]
المتاخرين [illegible] ان العلم بالعلة لا يوجب العلم بالمعلول مطلقا [illegible] العلم بالعلة يوجب العلم
بالمعلول [illegible] واستدل عليه بان العلية صفة اضافية والامور الاضافية [illegible]
[illegible] فاذن لا يلزم من العلم [illegible]
العلم بتلك الاضافة [illegible] العلم بذات العلة [illegible] العلم بالمعلول [illegible] حصول الصور
[illegible] الوصف الاضافي [illegible] الوصف الاضافي (ق) [illegible]
[illegible] ان العلة [illegible] الا ذات العلة وذات المعلول [illegible] ذات العلة
من حيث كونها [illegible] المخصوصة علة [illegible] العلم بالعلة العلم بالمعلول مطلقا المسألة
[illegible] في ان العلم [illegible] العلم [illegible] الخارج [illegible]
[illegible] وكان العلم [illegible] المطابقة [illegible] الصورة الذهنية
مطابقة [illegible] الخارج [illegible]
[illegible] كان العلم [illegible]
[illegible] لعدم [illegible]
[illegible] الوجود في الخارج [illegible] العلم [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] العلم [illegible] المبادي [illegible] اذا علمنا [illegible]
علمنا [illegible] الممكن [illegible]
الرجحان لانه [illegible] الرجحان [illegible] من حيث هو حصول الرجحان [illegible]

من النظر [illegible] من حيث هو حصول اللارجحان [illegible] من حيث هو [illegible]
وجوده [illegible] لا يمنع من حصول العلم [illegible] الرجحان فان قلت اذا كان العلم بتلك الماهية [illegible]
[illegible] حصل العلم بالرجحان قلنا [illegible] العلم [illegible]
بالحساب [illegible] الكتابة [illegible] الكاتب [illegible] لازم [illegible]
بالعلة على المعلول [illegible] ان العلة [illegible]
العلم بالاضافة [illegible] الاعتقاد [illegible]
[illegible] ان يكون العلم به اوليا او لم يحصل العلم به البتة
[illegible] الوجود الذي هو البرهان على الكل [illegible]
[illegible] شهد الله انه لا اله الا هو [illegible] اولم يكف بربك [illegible]
[illegible] في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق اولم يكف بربك انه على كل شيء شهيد [illegible] الاستدلال بالآيات
الافاقية والانفسية [illegible] وهي الاستدلال [illegible] واعلم ان المراد [illegible]
ان كان العلم بالوجود فلا فرق [illegible] العلة والمعلول [illegible]
[illegible] تذنيب [illegible] فانا اذا علمنا ان [illegible]
[illegible] الامكان [illegible]
[illegible] بالسواد اذا [illegible]
ان [illegible] ان العلم بالعلة علة للعلم بالمعلول [illegible]
[illegible] اذا استدللنا [illegible] فلا [illegible]
[illegible] من حيث [illegible]
بالعلة [illegible] بالمعلول [illegible]
من حيث [illegible] المسألة
الحادية عشر في كيفية العلم [illegible] العلم [illegible] الصورة [illegible] للمعلوم [illegible]
[illegible] العالم والمعلوم [illegible]
[illegible] الذهن [illegible]
الاضافة الى المعلوم [illegible] الكلي [illegible] الاضافة [illegible]
او اضافة [illegible] المعلوم [illegible] الاضافة [illegible]
كان واحد الوجود [illegible] الاشياء [illegible] موجودة في ذاته [illegible]

كيفية العلم بالجزئيات

منه وبين المعلوم شيء كالى القوة والارادة او بصفات يلزمها الاضافة وحيث اذا تغير المعلوم ان يتغير الاضافة خاصة وذلك لا يلزم تغيرا
على كما في القدرة والارادة اذا تغير المعدوم يتغير اضافة القادر والارادة فيه ليس القدرة كذا ههنا اذا علم الله تعالى ان زيدا في الدار حال كونه فيها
فاذا خرج زيد عنها لم يبق علمه لان علمه بذلك يتعلق به في الازل لكن زالت الاضافة وصارت الاضافة متعلقة بكونه لا يتعلق علمه بذلك
في الازل ايضا وحاصله ما يلح المعترض حمل العلم بان الشيء سيوجد مع نفس العلم بوجوده اذا وجد اذ لو غاير فان تعلق الاول لزم الجهل
وان زال لزم عدم القديم ولم يدر لم الزوال ليس صحيحا بل الاضافة المحضة ولا يلزم العدم بما قاله لانه لو كان كذلك لكان من علم ان
زيدا سيوجد غدا ثم لم يشعر بوجود الغد لم يعلم ان زيدا هو الان موجود وليس كذلك بالضرورة فكذا المتقدم فالحاصل ان العلم
يشترط فيه المطابقة وكون الشيء سيوجد مغاير لكونه موجودا الان مناف له لان معنى انه سيوجد ان الذي هو معدوم الان لو وجد و
تحقق في الزمان المستقبل فكون الشيء سيوجد شرط فيه العدم الحالي وكونه موجودا ينافيه فاذا تغايرت الصور بالذات حسا فاوجب
تغاير الصور الحاصلة عنها والاضافة منها المسئلة الثالثة عشر في ان الواجب تعالى يعلم على وجه كلي اعلم ان
الجزئيات قد يعلم على وجه كلي من حيث يحسب باسبابها منسوبة الى مبدا نوعه يتخصص به كالكسوف الجزئي فانه قد يعقل
وقوعه بسبب توافي اسبابه الجزئية واحاطة العقل بها وتعقلها كما تعقل الكليات وذلك اذا علم الحركات السماوية كلها فلا بد
وان يعلم كل كسوف في كل اتصال او انفصال جزئي معين لكن على نحو كلي ولكن لا يقول في كسوف معين انه كسوف بعدد فان حكم
يكون للمعلوم شرطا كذا او يعرف انه يكون بعد ذي كسوف سابق عليه او متاخر عنه بمدة كذا احد لا يبقى عارض من عوارض ذلك الكسوف
الا وقد علمه لكنه علمه كليا لا جزئيا من ان الكل وان اعتبر فيه الف شرط لا يخرج عن معنى الكلية فان المفهوم من ذلك الذي تقيد بالف
قيد لا يمنع تصوره عن ان يحمل على كثيرين الا اذا اعتبر وجوده خارجا فانه لا يكون ذلك الا واحدا واعلم ان كلمة الادراك وجزئية
تابعان لكلمة التصورات الواجبة ومنتهاها من التصورات فاذا قلت هذا الانسان يقول هذا القول في هذا الان
كان هذا جزئيا واذا قلت الانسان يقول قولا في وقت ما كان كليا ولم يتعين في الحكم سوى حال الان من القول والتو
المفردات بالجزئية والكلية في كل جزء يتعلق به حكم فله طبيعة وصورة يحيط بها تصير تلك الطبيعة جزئية لا تدركها العقل
ولا يتعلق بها البرهان والحد بسبب انضياف معنى الاشارة الحسية اليها او ما يجري مجراها من المخصصات الى ان يسند
الى ادراكها الا الحس او ما يجري مجراه فان اخذت تلك الطبيعة مجردة عن تلك المخصصات صارت كلية يدركها العقل و
يتناولها البرهان والحد وكان الحكم المتعلق بها جنسا كونها حسية باقيا بحاله اللهم الا ان يكون الحكم متعلقا بالامور المخصصة
من حيث هي مخصصة فكل من ادرك علل الكائنات من حيث انها طبائع وادرك احوالها الجزئية واحكامها
كملاقياتها وتباينها وتماسها وتباعدها وتركيبها وتحليلها من حيث هي معلولة لتلك الطبائع وادرك الامور التي
تحدث منها وبعدها وقبلها من حيث يكون الجميع واقعة في اوقات يتحدد بعضها ببعض على وجه لا يفوته
شيء اصلا فقد حصل عنده صورة العالم منطبقة على جميع جزئياته الثابتة والمتجددة المتقدمة والمتاخرة والمتوقعة
دهرا ووقتا كما عليه الوجود ويكون تلك الصورة بعينها منطبقة على عوالم اخر لو حصلت في الوجود مثل هذا

العالم بعينه فيكون صورة كلية منطبقة على الجزئيات كما دلت في ان منها غير متغيرة بتغيرها وفيه نظر فان الجزئية المستتبعة
للاشارة الحسية حاصلة فان واجب الوجود والعقول المجردة والنفوس الناطقة كلها جزئيات يحصل منها التركيب
مع امتناع الاشارة الحسية اليها وتعقل الاشياء من اسبابها لا تفيد الا الارتسام والملازم منها دون اسبابها
ولا شعور هناك بوقوع الجزئيات وعدمه وهذا غاية التجهيل فانه علم بعدد ذلك الحصول والشك في هذا القول كله انوار
بالصور المنادرة مع انها متسعة في حقه تعالى ولهذا انه كلام سيطرت بعض اشاعه الله تعالى المسئلة
الثانية عشر في العلم الفعلي والانفعالي من مشهورات الحكماء ان العلم منه فعلي ومنه انفعالي لان الصورة
الثابتة في الخارج ان استفيدت من المعقول كان ذلك العلم فعليا لانه يحصل لها في الخارج كالنجار اذا تصور
هيئة نعش ما لم يسبق اجزاله بل اخترع من نفسه او وجد مثاله في الخارج وكذا البناء اذا ارتسم في خياله
شكل بيت معين على هيئة خاصة ثم يسعى في وجودها فان ذلك التصور يصير مبدا لحصول ذلك في الخارج و
الى جميع الافعال الحيوانية والانسانية اما توجد بسبب العلم بما يشتمل عليه من النافع او الظن او الاعتقاد
فان العطشان اذا وجد الماء البارد وعلم او ظن او اعتقد ان لا ضرر عليه في شربه لا في الحال ولا فيما بعد
فانه يصدر عنه الشرب باعتبار ذلك العلم والظن والاعتقاد والعالم بان في السم من المضار وعدم
اشتماله على منفعة اليه فانه بالضرورة يمتنع عن تناوله وكذا الانسان اذا ادرك الله تعالى وعلم شانه
خشي من اليم عقابه فتقف جلده وقام شعره استشعارا من خشية الله تعالى وكذلك اذا راى صورة جميلة
او تذكرها دبا الى شرعضوه وفيه نظر فان هذا العلم في الحقيقة انفعالي لانه مستفاد من الصورة الخارجية
وان كان يصدر عنه شيء باعتبار او بعض الادراكات الكلية الجزئية او هي الاسباب لحصول الافعال
في الخارج الا ان تصورات النوع الانساني لا تؤثر في وجود تلك المتصورات الا بوسط الالات فاما اذا
كان الفاعل غنيا عن الالات كان نفس ادراكه سببا لحصول المدرك في الخارج فهذا هو العلم الفعلي واما العلم
الانفعالي فهو الذي يكون وجود المعلوم متقدما على العلم ويكون العلم تابعا له وحكاية عنه كما نظر الى صورة
السماء والارض وغيرهما من الموجودات فتصور منها في ذهنه صورا وارتسم منها في خياله هيئة مستفادة
من الامور الخارجية فان هذه الصورة الذهنية معلولة للصورة الخارجية وحاصلة منها دون كانت الصورة
الاولى في العلم الفعلي علة لحصول ملك الخارج والعلم الفعلي اشرف وافضل من الانفعالي فان الضرورة
قاضية بان المنشئ للمسئلة والمخترع لها او للقصيدة او الرسالة اعلم بها من غيره واشرف والحكم على علمه
بعلمها منه وفيه نظر المسئلة الثالثة عشر في انفصال المحققين على الحصر فيه منه وابدا اقساما ثلاثا لا فعليا ولا انفعاليا
وهو علم واجب الوجود تعالى بذاته فانه خارج عن القسمين وفيه نظر فان علم واجب الوجود بذاته ليس زائدا على الذات

ومقارنا للاعتبار من حيث المغايرة يكون صادرا عنه ومتاخرا عن الذات ويكون حكاية عنه ومثالا له ومستفادا منه
فان الذات المشتملة هي الاصل وهذا العلم تابع فكان انفعاليا بهذا الاعتبار عن ذاته لا عن غيره المسئلة
الرابعة عشر في التلازم بين التجرد عن المادة والتعقل هذا الحكم موقوف على امرين ا ان العاقل يجب ان يكون مجردا
عن المادة ولواحق المادة وهذا سنثبته ان شاء الله تعالى في علم النفس ب عكسه وهو ان كل مجرد يجب ان يكون عاقلا
ولنبحث الان فيه وقد صور على الاول فيه حجة تلك الحجة الاول ان كل مجرد يصح ان يعقل غيره وكل ما يصح ان
يعقل غيره فانه يصح ان يعقل ذاته اما الصغرى فلان كل مجرد فانه يصح ان يكون معقولا وحده بالضرورة
اذ لا مانع فيه عن التعقل لانه من شانه تجرده من المصحح للمعقولية فاذا وجد العاقل النفس فيهما وكل ما
يصح ان يكون معقولا وحده صح ان يكون معقولا مع كل واحد غيره من المعقولات وكل ما كان كذلك صح مع
ماهيته ان تقارن جميع ما عداه من الماهيات لان التعقل حصول صورة المعقول في العاقل فان كل
مجرد فانه ممتنع ان تقارن ماهيته سائر الماهيات معقول تلك الصحة ان اعتبر فيها كون تلك الماهية في العقل مع ان كونها
في العقل صادر عن كونها مقارنة للعقول لزم ان يكون صحة وجود الشيء متاخرة عن وجوده وقد كان في الوجود سابقا
عن الصحة هف او لا تعتبر فيها ذلك فتلك الماهية المعقولة اذا وجدت بانفسها في الخارج امكن ان تقارن
ماهيتها الماهيات الاشياء المعقولة ولا معنى للتعقل الا هذه المقارنة فاذن كل ماهية مجردة فانه يصح عليها
ان تعقل سائر الماهيات المجردة وكل ما صح في حق المفارقات وجب فاذن كل ماهية فانها تعقل جميع الماهيات
واما الكبرى فلان كل من عقل شيئا امكن ان يعقل كونه عاقلا لذلك المعقول وذلك يتضمن كونه عاقلا لذاته
فاذن كل مجرد يجب ان يكون عاقلا لذاته ولجميع ما عداه من المجردات اعترض افضل المتاخرين بوجوه ا
لا نسلم ان كل مجرد يصح ان يكون معقولا فانه ليس بديهيا فلا بد من البرهان خصوصا وعندكم واجب
الوجود تعالى مجرد وكذا العقول وكلها غير معقولة بل القوى البسيطة غير معقولة للبشر سوى الحكم
الوجدانية الكلية واجاب افضل المحققين بان ذات الله تعالى وذوات العقول غير معقولة لنا لكنها في نفسها
يمكن ان يكون معقولة وهذا الجواب كاف لنفي السوال بحاله فان الجواب عن النقض واحد للتسليم الا تسلمنا
واجاب بعضهم بان واجب الوجود معلوم لان حصوله لنا من وجوده المجرد عن المادة والوجود عن ما تقدم و
هو معلوم والقيد السلبي معلوم ايضا وكذا حيثيته معلومة واعترض بمنع كون وجوده نفس حقيقته سلمنا ذلك
في حقه تعالى لكن ماهية العقول المفارقة ماهياتها غير وجوداتها بالاتفاق مع انها غير معقولة ب
لو سلمنا ان كل مجرد يصح ان يكون معقولا فلم قلتم انه يصح ان يكون معقولا مع غيره والاستقراء لا يفيد العلم
فلعل من المجردات ما لا يصح ان يعقل شيء اخر مع تعقلها وكيف يحكم بامتناع ذلك من يكون ظاهر مذهبه

ان العلم بالشيء والعلم بغيره لا يجتمعان اجاب افضل المحققين بان تعقل كل موجود ممتنع ان ينفك عن صحة الحكم
عليه بالوجود والوحدة وما يجري مجراهما من الامور العامة ولذلك حكم بعضهم بان التصور لا ينفك عن التصديق ما
والحكم بين شيئين يقتضي مقارنتهما في الذهن فاذن لا شيء يصح ان يعقل وحده الا ويصح ان يعقل مع غيره
ج سلمنا ان المجرد يصح ان يعقل مع غيره لكن لا نسلم ان كل مجرد فانه يصح ان يعقل مع كل ما عداه حتى
يلزم على ان كل مجرد فانه يصح ان يعقل كل الاشياء اجاب افضل المحققين بان المطلوب ههنا هو اثبات العاقلية لكل
ما فرض مجردا ويكفي فيه صحة مقارنته لمعقول واحد واما اثبات صحة تعقل كل الاشياء لكل مجرد فشيء لم يدع
الان د لو فاء ما ذكرتم ان كل مجرد فانه يصح ان يكون معقولا لكل مجرد لكان اول د لم قلتم ان صحة المقارنة
يكون في الخارج ولم لا يجوز ان يكون مشروطا بان يكون في النفس قوله لو توقف صحة المقارنة على حصول المجرد في النفس لزم
توقف صحة الشيء عن وجوده مغالطة فان المقارنة جنس تحته انواع ثلاثة ا مقارنة الحال للمحل كمقارنة السواد
لمحله ب عكسه وهو مقارنة المحل للحال كمقارنة محل السواد له ج مقارنة احد الحالين للاخر كمقارنة السواد والحركة
في الجسم الاسود المتحرك وهذه الانواع مختلفة بالماهية لان كل واحد منها يصح على ما لا يصح على الاخر واذا ثبت هذا
فنقول مقارنة الصورة المعقولة في العقل مقارنة الحال في المحل الواحد ومقارنة الصورة العقلية مع النفس
مقارنة الحال للمحل ولا يلزم من الحكم بصحة نوع واحد على شيء صحة الحكم بسائر الانواع عليه فلا يلزم من عدم توقف
صحة النوع الاول من المقارنة على الحصول في النفس عدم توقف النوع الثاني عليه ثم بتقدير ذلك لا يلزم
ايضا منه ان الماهية المعقولة اذا وجدت في الخارج صح ان تقارنها سائر الماهيات المعقولة لان ذلك مقارنة المحل
للحال وهو نوع مخالف للنوعين الاخرين ولو كان القول بان الحكم على كل واحد من هذه الانواع حكم الاخر كان
الانسان الخارجي قائم بذاته وحساس ومحسوس ومدرك ومعاد وكل ذلك على الانسان الذهني محال
وبالعكس والوجه يصح ان تقارنه غيره مقارنة الحال للمحل من غير عكس وكذا الصورة وما في الجواهر بالفكر
واذا ثبت ذلك كان توقف صحة مقارنة المجرد لغيره التي هي مقارنة الحال على حصول المجرد في العاقل الذي هو
مقارنة الحال للمحل توقف صحة وجود نوع على وجود نوع اخر ولا يلزم منه محال وبتقدير ان لا يكون احدهما
متوقفا على الاخر لكن لا يلزم من صحة وجود نوع من المقارنة صحة النوع الثالث الذي لا تتصور تعقل المجرد
الا به اجاب افضل المحققين بان حصول نوع من المقارنة كاف في الدلالة على صحة طبيعة المقارنة مطلقا
من حيث الماهية المشتركة وهي كافية في كونه عاقلا وهذا الكلام في غاية الضعف فان مطلق المقارنة غير كاف في المطلوب لان
المطلوب هو وجود مقارنة المحل للحال والمستلزم هو اما مقارنة الحال للمحل او احد الحالين للاخر ولا يستلزم
امكان الا امكان كل منهما بل في وجوده فان الصورة العقلية الحالة في الذهن تقارن الذهن مقارنة الحال للمحل

ولئن لم يكن ثابتة في الخارج فضلا عن ان يكون ثابتة في الخارج محلا لما فرض محلا لها قوله وايضا فان هذا الايراد الذي اورده
افضل المتأخرين لازم لهم لا جواب عنه البتة ج سلمنا ان هذه الانواع ثبت وتمايز الماهية اوان تحقق
ان مقارنتها شيء لا يتوقف على كونها عاقلة فلم قلتم ان مثلها اذا وجدت في الخارج وجب ان يصح عليه ذلك
فانه لا يلزم من صحة حكم على الماهية عند كونها في الذهن صحته عليها في الخارج فان الانسان الذهني يحتاج في الموضوع ككلية
الخارجي الى آخر حسا ككلية الذهني والحاصل لا يلزم من صحة حكم على الماهية عند كونها ذهنية صحته على مثلها
اذا وجدت في الخارج فان الماهية حال كونها ذهنية لا بد ولم يكن يصح عن نفسها اذا كانت خارجية تمايز احكامهما في الحكم
باعتبار الاختلاف بوجه التمايز بينهما اجاب افضل المحققين بان اعتبار حصول الانسان في الذهن من حيث
ماهية الانسان غير اعتبار حصوله في الذهن من حيث هو صورة ذهنية كما مر بيانه فان الاول هو تعقل الانسان
والثاني هو الصورة المتعقلة للانسان في الحقيقة جاء التعقل آخر غير الاول والعقل اذا حكم على الانسان بالاعتبار
الاول وجب ان يطابق الخارج والا لزم رفع الوثوق عن احكام العقل واذا حكم بالاعتبار الثاني لم يجب ان يطابق الخارج
لانه لم يحكم على الانسان الخارجي بل حكم على الذهني من حيث هو ذهني وههنا الحكم بصحة مقارنة المجرد لغيره من حيث صورته
ذهنية لا من حيث ماهيته وفيه نظر فان المقارنة انما اخذناها مستندة في الذهن لا من حيث الماهية اذ لا دليل عليه
لو اخذنا من حيث الماهية قوله سلمنا الصحة في الخارج فلم لا يجوز ان يكون في الخارج مانع من وجود الحكم كما ان الحيوانية التي في
الانسان يصح عليها من حيث الحيوانية قبول فصل الفرس الا ان فصل الانسان يمنع من ذلك وههنا الصورتان
اعني الذهنية والخارجية متغايرتان متمايزتان كما قلنا فجاز ان يكون ما لاجله صارت ذهنية شرطا لتلك الصحة او
ما لاجله صارت خارجية مانعا منه قوله لا نسلم ان حكم المثلين واحد فان حصة كل نوع من جنس مساوية في الماهية
لحصة النوع الآخر منه تمام الماهية مع ذلك الفصل المقارن لكل واحد منهما يمتنع على الآخر فلم يكن حكم الشيء حكم
مثله لا يقال هذا الامتناع من جانب الجنس بل من جانب الفصل لانا نقول هب ان الامر كذلك لكن ثبت بذلك انه قد
يمتنع على احد المثلين ما يصح على الآخر وذلك هو المقصود قوله سلمنا ان المجرد في الخارج يصح ان يقارن جميع الماهيات
لكن لا نسلم انه يلزم من صحة تلك المقارنة كونه عاقلا فانه لا دليل على ان التعقل هو الحصول اذ لم لا يجوز ان يكون زائدا عليه
ط نعارض بان الصورة الذهنية لو كانت تعقلا لزم ان يكون عاقلة فاذا وجدت في الخارج وجب ان يكون كذلك
الا انهم يدعون ان حكم الشيء حكم مثله ي سلمنا ان كل مجرد فانه يصح ان يعقل كل ما عداه فلم يجب ان يعقل ذاته
قوله كل من عقل شيئا امكنه ان يعقل انه يعقل ذلك الشيء قلنا ممنوع ودعوى العلم الضروري به غير مقبولة فان البرهان سلمنا
فلم قلتم انه يلزم منه كونه عاقلا لذاته لا يقال من علم كونه عالما بشيء فقد حكم على ذاته بالعالمية والحاكم على امر لا بد
وان يحصل عنده الامران وتعقلهما معا لانا نقول نمنع القاعدة لا نسلم انه يلزم من الحكم بالعالمية الحصول بوجه ذكرنا

موجود وهو مدرك لذاته مقارن قال الامام في شرح الكتب كل من عقل شيئا امكنه ان يعقل بالقوة القريبة من الفعل انه يعقله
لان القوى ثلث مراتب بعيدة وهي العقل الهيولاني ومتوسطة هي العقل بالملكة وقريبة وهي العقل بالفعل
وهي التي لم يكن للعاقل ان يلاحظ معقوله متى شاء فكل من يعقل شيئا فله ان يعقل بالفعل متى شاء ان ذاته
عاقلة لذلك الشيء لان تعقله لذلك الشيء هو حصول ذلك الشيء له وتعقله لكون ذاته عاقلة لذلك الشيء هو حصول
ذلك الحصول له ولا شك ان حصول شيء لشيء لا ينفك عن حصول ذلك الحصول له اذا اعتبره معتبر فكونه واجب
الوجود والمقارنات كلها انما يكون لا شك كونه يعقل الشيء يشتمل على تعقل صدور ذلك التعقل منه التعقل بالقوة
القريبة لان المشتمل على القوة هو التعقل لا التعقل وكونه التعقل كيف لم يكن بالفعل لم يكن بغيره
بالقوة ليس بحيث الى ذاته لا سابق ذلك ثم اعترض الرئيس على نفسه بان الصور المادية في القوام اذا جردها العقل
وصارت معقولة وزال عنها علائق المادة المانع لها عن التعقل اذا فارقت صورا اخرى معقولة لم لا تصير
عاقلة لها مع زوال المانع وحصول المقارنة واجاب بان هذه الصورة ليست يعقل قوامها فلا يعقل
شيئا لكنها من المعاني المعقولة بل امثال هذه الصورة لا تحل فيها شيء من المعاني المعقولة لعدم استقلالها بل كانت
حاصلة فيها في شيء فليس احد من الصور التي حاصلة في شيء واحد يعقول الآخر اولى من ان يعقله فلو كان كل
واحد منهما عاقلا للآخر لكان كل واحد عاقلا للنفس وهو محال ان لم يكن واحد منهما عاقلا للآخر فلا واحد منهما
عاقلا للآخر فلا واحد منهما اي حل في الآخر والتعقل هو حصول المعقول في العاقل فاذن لا واحد منها عاقل
للآخر بل العاقل لهما هو الشيء المتصور لهما لانهما حاصلان فيه واما وجود تلك الصور خارج العقل خاليا عن
تجرد المادة فانه لم كونها معقولة فضلا عن كونها عاقلة فاذن لا يمكن ان يكون تلك الصورة عاقلة في حال من
الاحوال ونحن كلامنا في جوهر مستقل بنفسه اذا قارنه معنى معقول صار قابلا له وكان له بالامكان ان يعقله
اعترض الفاضل الشارح من وجوه أ ان الصور المعقولة الحالة في شيء واحد لا يمكن ان يكون بعضها محلا لبعض حالا
اجتماع الامثال ولانها صور مختلفة فيختلف باختلافها ما دام يمكن ان يكون بعضها اولى بالمحلية وبعضها بالحالية
الكون لما خالف السطح بالماهية صارت بالمحلية اولى واجاب افضل المحققين بان كون احد الشيئين بالمحلية اولى من
الآخر بعض اختلافهما بالماهية عكس هذا الحكم غير واجب والكون ليست محلا للسطح لاختلاف ما بينهما والا
لكانت محلا للسواد ايضا بل كان السطح محلا لهما انما هي محل للسطح لكونه جسما لها وكونها متصفة به وههنا
لا يمكن ان يقال احد المعقولين موصوف بالآخر الذي هي المحل اسم وصفة للآخر وكيف وكل واحد منهما
يوصف بالآخر من حيث كونه معقولا فاذن ليس احدهما بالمحلية اولى من الآخر وفيه نظر فانه
لم يستدل على المحلية بالاختلاف بل استدل على امكان الاولوية بالاختلاف وظاهر انه كذلك فان عدم المحلية

مع ثبوت الاولوية فيها اذا المحل ان يمكن فيهما الاولوية يسقط الخلاف الشيخ ب ان ذكر الشيخ بعض الاعتراف بان مقارنة الصور لمحلها
والمحل لمحلها غير مقارنتها للمحل لانهما لان الاولى حاصلتان والثالث ممنوع فذلك اعتراف بان الاولى لا يقتضيان كون المقارن عاقلا
فلا يلزم من صحتها صحة الوسم الثالث في الخارج الذي هو المقتضي لكونه عاقلا اجاب افضل المحققين بان الاستدلال على صحة القسم الاول
على صحة الثالث بل استدل من صحتها على صحة المقارنة المطلقة التي هي مشترك الجميع فقطع بمقتضى اجتماع الشيئين اللذين يصح مقارنتهما
في محل واحد ان لم يكن فاما يكون احدهما عاقلا للآخر وذلك لحصول الآخر فيه فاستدل على الحكم المشترك من القسم الثالث بالقسم
كالاولى وعلى الجزء الخاص بالتوضيح وفيه نظر لانه لا يلزم من حصول الآخر فيه بل انما يحصل من في الثاني العاقل لهما وانما يكون
حاصلا لو ثبت الوسم الثالث على تقدير ثبوت الاولى او المشترك لكن لا يلزم من ثبوت الاولى ولا المشترك ثبوت الثالث
لان الاولى مباينتان للثالث والمشترك اعم والا يلزم من ثبوت احد المتباينين ثبوت الآخر ولا من المشترك ثبوت الخاص ج
قوله كان له بالامكان جعله مشعرا باعتراف بان تصور العاقل للمعقول امر وراء المقارنة وعند ذلك يسقط
اصل الدليل اجاب افضل المحققين بان المعنى المعقول اذا قارن الجوهر المستقل بقوامه كالعقل الهيولاني
عند تجرده عن الغواشي الغريبة ما انه يصير مجردا بحيث استعداده في ذلك الجوهر بحيث يصير عاقلا بالملكة وانما يكون هيهنا
الحكم بخروجه من القوة الى الفعل بالامكان الخاص يحكم الرئيس بالامكان العام لكون هذه الصورة انما هي داخلة فيه ولا يلزم من
ذلك منافي التعقل للمقارنة بل يلزم منافي المقارنة مع الغواشي للمقارنة المجردة وفيه نظر فان تلك الغواشي ان منعت
من التعقل الممكن ذواتها اما بالتشخص او بالنوع فاذا امكن عدم التعقل مع عدم الغواشي بين المقارنة والعاقل والتعقل
د اعترض الرئيس على الوجه الثاني لانه يصح مقارنة ماهية الجوهر العاقل سائر المعقولات عند كونها قائمة بها بالقوة في
تعقلها على صحة مقارنتها اياها عند كونها قائمة بذاتها لا يجوز ان لا يكون المقارنة شرطا او يوجد الا عند القيام بالغير
ب ان يكون المانع يوجد عند القيام بالذات فانه مع هذين الاحتمالين يمكن اختصاص وجود المقارنة بأحد
الحالتين دون الاخرى واجاب بان الماهية لما كانت عند ذواتها العقل مجردة عن اللواحق الخارجية عنها كانت ماهيتها
حكمه الاخرى بتمام حكمها الجوهرية الا عند القيام بالذات استعداد المقارنة لما تركه لانها لماهية التي غير
مسلك عنها حال القيام بالذات وبالنوع الى الاولى او المانع لا يحكم لازما بل انما يحصل عند القيام بالنوع العاقل فيخط د
التابع اللاحق من ملكية لذلك فالمقارنة ما لم يحصل مع المقارنة او بعدها او قبلها اما الاول وهو لم يكن لاستعداد المقارنة
لازم لذلك المقتضي لكونه مستعدا للمقارنة سواء قامت بالنوع العاقل او بذاتها او بعوارض التي نذكر فاما الثالثة وهو لم
يكن حصول الاستعداد عند القيام بالنوع العاقل مع وجود المقارنة فباطل لان الشيء يجب ان يستعد اولا الصفة
ثم يحصل له تلك الصفة فلا يمكن ان يحصل الصفة ويستعد معها لحصولها اللهم الا اذا كان الاستعداد لصفة اخرى غير الصفة
الحاصلة كالاستعداد للمعقولات الثانية التي يحصل بعد حصول المعقولات الاولى واما الثانية وهو لم يكن حصول
الاستعداد بعد وجود المقارنة فباطل لانه يقتضي حصول صفة للموصوف غير مستعدة لحصولها واما الثالثة وهو ان يكون حصول

الاستعداد

الاستعداد قبل المقارنة فبعيض فانه اللون لم يكن ذلك الاستعداد بحسب الماهية فكما كان في القسم الاول وجد وكذلك لان
الماهية قبل المقارنة انما يكون مجردة عن اللواحق الغريبة لكونها معقولة فلا يكون هناك شيء يقيد في الاستعداد غير ذاتها وح
يسقط الكلام اعترض الرئيس ايضا بان المعنى الجنسي كالحيوان مثلا اذا كان قارن فصلا من شيء المقارنة لآخر
واذا جاز ذلك فيها فلم لا يجوز ان يكون الماهية المعقولة عند كونها قائمة بذاتها غير مستعدة للمقارنة وان كانت عند كونها
قائمة بغيرها مستعدة لها واجاب بان المعنى الجنسي من حيث طبيعة الجنس مستعد لكل واحد واحد من الفصول
المقارنة له ومقارنة موجوده لوجوده يحصل لا بنفسه فان لم يكن بعضها قوة في الفعل بل وجود مانع هو الفصل الآخر
فبقي دوام المعنى الجنسي وحصل نوعا واحدا واخرجه ذلك عن كونه طبيعة غير محصلة مستعدة لمقارنة الفصول الى ذلك
الاستعداد لوجود هذا المانع لا من كونه على طبيعة الجنس بل بعد زواله عن تلك الطبيعة هو مستعد لمقارنة الفصول
ما دامت طبيعة الجنس باقية واذا كان حال الجنس الذي لا يحصل حال وجوده الا بالمقارنة كذلك فكيف يكون حال
الانواع المحصلة الغنية عن المقارنة في كونها مستعدة لمقارنة اعراض يلحقها لحوق شيء غير محتاج الى انا نكون
الانواع باقية الاستعداد ما دامت على طباعها المتمشية لذي هي الاجناس ولما كانت الماهية المعقولة التي
تحت حصتها نوعية محصلة غنية عن مقارنة سائر المعقولات فهي بالسلام استعداد مقارنتها بحسب الذات في جميع
الاحوال من غير تفاوت الحجة الثانية انهم قالوا كل ما كان مجردا عن المادة ولواحقها فذاته المجردة حاضرة لذاته وحاصلة
لها وكل مجرد يحضر عنده مجرد فهو يعقله ذلك المجرد فاذن كل مجرد فانه يعقل ذاته اما الصغرى فلان الشيء اما ان يكون
قائما بذاته فهو موجود لذاته واما ان يكون موجودا لغيره فان كان قائما بذاته كانت ذاته حاصلة لذاته لا لغيره وقوله
ان ما يكون الشيء موجودا لا يصدق عليه انه لذاته او لغيره كلام باطل لا حاصل له فان هذا الحصر انما هو
قوم ان حضور الشيء عند الشيء انما يقتضي المغايرة لانه اضافة ولكنك قد عرفت انه يكفي في ذلك تغاير الاعتبار
ولا يقتضي ذلك تعدد الذات بل انما يكون عاقلا لذاته اذا كان العاقل منا هو المعقول وهو يدفع القول بالحاجة الى
التغاير ولانا نعقل ذاتنا وذلك قولنا ان هذه الاضافة غير مستدعية للتغاير واما الكبرى فلان معنى التعقل
هو الحضور عند المجرد ورد عليه ان هذه اضافة مشروطة بالحضور فلان حصول الحالة الاضافية غير متوقف الا على حصول
هذا الشرط ومع حصول الشرط المعتبر للاستعداد التام وجب حصول المشروط بين هنا اشكال وهو ان حصول
الشرط انما يكفي في حصول المشروط ان لو كان المقتضي حاصلا فلعل بعض المجردات حقائقها مقتضية لتلك
الاضافة فلا يلزم حصول تلك الاضافة عند حصول الشرط وبعضها لا يقتضي تلك الاضافة فلا يحصل فيها في
تلك الصورة وان حصلت الشرائط باسرها والجواب ان المقتضي لحصول هذه الاضافة هو حضور الصورة بشرط
كون الصورة مجردة وكون الموصوف بها مجردا وحيث وجد حصل المقتضي مقرونا بالشرط وحصل الادراك والله اعلم

وفيه نظر فان منع الحمل لا يسمع على كلام ... للضرورة لان التعقل والحضور والتعقلان الا باعتبار الى
الغير انها اضافات والاضافة لا تعقل تامة الا بين شيئين ولا اثنينية في الذات ... وانما احسن الشرح
الى ... قولنا ذاته ... العبارة اولا باعتبار مغايرة ما باعتبار ... وصفه فالوام ذلك الموجود لو كان
علة لغيره باعتبار ذاته لزم ان يعقل ذلك الغير ... علة ... انه مبدا الغيره وعلة له وهو
علة لغيره وفيه ما تقدم **الحجة الثالثة** ما قرره الشيخ في كتاب المبدا والمعاد حيث برهن فيه على ان الصورة
المجردة اذا اتحدت بالجوهر العاقل صيرته عقلا بالفعل على ما سبق فانه قال بعد ذلك الصورة المجردة لما اتحدت
... عقلا بالفعل فاذا كانت الصورة المجردة ... كانت اولى بالتعقل فان كل ما يعقد عنه
... الجسم الذي ... كانت ...
... اولى بالتسخين وكذا الجسم اذا كان ... حصول السواد له فلو كان السواد قائما بذاته لكان
اولى بالتصديق ...
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لما مع الضروريات النظريات لا بالفعل بل بكونه حالة متى شاءت استحضرها فهو العقل المذكور والتفات النفس اليها
مستحق عقلا بالفعل ولو كانت حاضرة بالفعل حاصلة بالحقيقة سميت عقلا مستفادا فاسم العقل واقع على هذه القوى
التي لنا مختص بالاشتراك وقد يقال العقل لكل جوهر مجرد عن المادة ولواحقها الرسم هذا على رأي الاوائل واما المتكلمون
فالمشهور عندهم ان العقل الذي هو مناط التكليف هو العلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات لان العقل لو لم يكن
من قبيل العلوم لامكن انفكاكه عنها بان يوجد العقل دون علم ويوجد علوم كثيرة بغير عقل وهو محال لاستحالة وجود عاقل
لا يعلم شيئا اصلا ووجود عالم بجميع الاشياء ولا يكون عاقلا وليس هو العلم بالمحسوسات لحصوله في البهائم والمجانين فهو اذن علم
بالامور الكلية وليس هو العلوم النظرية لانها مشروطة بالعقل فلو كان العقل عبارة عنها كان الشيء شرطا في نفسه وهو محال
فاذن هو علم بامور كلية ضرورية واعترض بان التغاير لا يقتضي الانفكاك كما لا حاجة فان الاشياء قد يتلازم ويتغاير
كالجوهر والعرض فانه لا يمكن خلو احدهما عن صاحبه وهما متغايران وكذا العلة والمعلول والمضاف والمضاف اليه
امور متلازمة متغايرة فجاز ان يكون العقل امرا مغايرا للعلوم ولو كان ملازما لها على انا نمنع التلازم فان النائم
عاقل مع انه لا يعلم شيئا والعطشان العاقل غير جميع الاشياء عاقل مع انه لا يحكم بشيء من وجوب الواجبات واستحالة المستحيلات
واما الحس الاشعري فالعقل علوم خاصة وزادت المعتزلة في العلوم التي يسمى علمها العقل العلم بحسن الحسن وقبح القبيح
لانهم يعدونه في البديهيات وقال القاضي ابو بكر العقل هو العلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات ومجاري العادات
وقال ابي شريح من اهل السنة غريزة يتوصل بها الى المعرفة وقال بعض المعتزلة العقل عبارة عن جملة من العلوم من حصلت
سمي عاقلا واذا اورد البعض على البعض لم يسم عاقلا ومنه الجملة لا يخرج عن ان يكون علما بالاعيان واحوالها او علما
بالاحكام واحوالها بالاعيان او احكامها فاول منه العلوم في الرتبة وان لا يعلم الانسان وجوده واحوال
نفسه او كثير منها ويشترك في الجلاء والقوة العلم بالمدركات عند السلامة ويسمى العلم بما ادركه الحس وشهوده
لو كان لا دراكه ثم يجب ان يحصل العلوم القسمة كالعلم بان المعلوم اما موجود او معدوم وان الموجود اما قديم
او محدث وان يعلم امتناع حصول الجسم الواحد في وقت واحد في مكانين وان يعلم انه يستحيل حصول جسمين
في وقت في مكان واحد ويجب ان يعلم ان يصلي الفعل من فاعله على طريق الجملة ولو لم يعلم متى صدا الى طرف ما ظهر منه
دون الحقيقة وان يعلم العادة بان الزجاج ينكسر بالحديد والقطن يحترق بالنار وان يعلم مع كثرة المعنى في حسن
كثرة المحسنات وحوب كثرة الواجبات ويجب ان يعلم ويحفظ عند الدرس والممارسة الطويلة فلا يجوز وهو كامل
العقل ان يقرأ آية القرآن والادعية وان يذكر الامور العظام التي وقعت منه ثم اختلف الشيخان
مذهب ابو علي وابنه ابو هاشم في مسائل عند الله بن العباس انه يجب ان يحصل العلم بحال الاخبار ومنعه
ابو هاشم اعتراضا وقال انما يحصل ... تحقيقه ما لو كان الحفظ عليه معلوم بالاخبار فاما لو يوجد العقل

ثم لازما انه يرجع الى كمال العقلاء لو رفعه من المذهب التي بعده كمال العقل واعلم ان ابا علي قال ان العلم بالاصول يعني اصول
المعنى دون وجوب اصول الواجبات وحسن اصول المحسنات ليس من انواع علوم العقل حتى لا يصح حصوله الا لمن هو كامل
العقل فانها قد يثبت للصبيان والمراهقين وعندهم من دون كمال العقل وقيل هذا او ابو عبد الله البصري كلامه في كتاب
ابو عبيد ومنع ابو هاشم من ذلك واليه ذهب ابو علي بن خلاد وقال ابو اسحق بن عياش لان من الواجبات معرفة النوع
كامل العقل وغيره ومعلوم ان الصبي قد يحصل العلوم السابقة فلو حصل هذا الواحد ايضا لبطلت المنزلة ويجب
ان لا يعلم الصبي الا عند كمال عقله وعند هذا يكون الذي اذا ادم علمان العقل لا يحتمل الكامل العقل الذم
عند فعله للقبيح من علم ... ولو ساواه الطول في هذا العلم وحيث ما دام لم في استحقاق الذم ... بان غير
العاقل يعلم قبح البعض دون البعض والعاقل يعلم قبح اصولها اجمع لانا نقول لا فرق بين بعضها وبين ما عداه فلهذا
لم يصح في العاقل ان يعلم قبح الظلم ونحوه دون قبح الكذب الخالي عن المنفعة ودفع المضرة لانها كلها ضرورية فاذا لم يكن
الفرق بينها في العاقل الا في غيره والملازمة ممنوعة وعدم الفرق ممنوع واعلم ان الحق في هذا الباب عندي ما قاله
الافضلان من ان العقل غريزة يلزمها العلوم الضرورية عند سلامة الالات المسئلة الثامنة في تفسير
الالفاظ في هذا الباب الادراك لغة اللقاء والوصول وفي اصطلاح الحكماء كذلك لان المدرك يصل الى ماهية المدرك
لاجل انطباع صورته فيه الشعور وهو ادراك بغير استثبات ولا تصور تام وهو اول مراتب وصول العلم الى النفس
فاذا حصل وقوف النفس على تمام ذلك المعنى قيل له التصور فاذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه رجع قيل
له حفظ ولذلك الطلب تذكر ولذلك الوجدان ذكر ثم المعرفة قيل انها ادراك الجزئيات والعلم قيل ادراك الكليات
وقيل اذا ادركنا شيئا فانحفظ اثره في النفس ثم ادركناه ثانيا وادركنا انه هو الذي ادركناه اولا قيل
للادراك الثاني بهذا الاثر معرفة وكما يقال عرفت الرجل وهو الذي رأيته في وقت كذا فالمعرفة تكرار التصور والعلم
استوار الادراك وقيل المعرفة والعلم كلاهما يرجع الى الجزئي والكلي ... بالنسبة الى الادراك المسبوق بالعدم
او الى الاخير من ادراكي الشيء واحد تخلل بينهما عدم والى التجرد عن هذا الاعتبار ولهذا لا يوصف الله تعالى بالعارف
ويوصف بالعالم وقد ينسب الى البسيط والمركب ولهذا يقال عرفت الله ولا يقال علمته لان المعرفة تختص بالتصور و
العلم بالتصديق فكأن العلم تصور مع تصديق وكأن ركنا الفهم تصور المعنى من لفظ المخاطب والافهام ايصال
المعنى باللفظ الى فهم السامع والتصديق هو الحكم بالنسبة بين متصورين اي بالايجاب والسلب وكل ادراك للحكم ان
يكون المدرك حاصلا بحيث لا يكون مستوفى الى شيء آخر انه هو او ذو هو او بانه ليس هو ولا ذو هو واما لم يحو فيه
هذه النسبة الاول تصور والثاني تصديق ومن قسمهما بقوله الادراك اما تصور او تصديق اخطأ لعدم
التعاند بين الشرط والمشروط فالصحيح ان يقال التصور اما ان لا يكون معه تصديق او يكون والصدق هو ان يكون حكمك
بتلك النسبة مطابقا لما في الوجود والتصديق هو الاعتراف بعدم المطابقة وهو اذ هو الشائع لذلك فالكلام

تقسيم العلم الى التصور والتصديق

مخالفا الحكم للوجود والتكذيب الاعتراف بعدم المخالفة المسئلة العاشرة في ان المعدوم كيف يعلم اعلم
ان الناس اختلفوا في ان المعدوم هل هو ثابت في الخارج اولا وقد سبق فالقائلون بثبوته يمكنهم القول بكون المعدوم معلوما
لان له متعلق ثابت الذات خارج عن الذهن فاما نفاة الاحوال والاشياء قالوا ان المعدوم ليس بثابت في الخارج ورد عليهم
الاشكال لان المعلوم متميز وكل متميز ثابت والعدم المطلق ليس بثابت فلا يكون معلوما مع انا نعلم كثيرا من المعدومات
كالشريك واجتماع النقيضين فالحكم اعلا بطن حلقهم بمثل ما حلص به الاوائل من المشكل لانه انه المثال وجعل
لكل معقول امرا كليا في نفس الامر ... في الخارج موجودا عينيا وهي مرتبة وهذه غير مقيد للغرض لانا قد نعلم ما
هو ممتنع كشريك الباري واجتماع النقيضين ولا يمكن ان يكون ثابتا في الخارج واجيب بان البسيط كعدم ضد الله تعالى
يعقل لاجل تشبيهه بامر موجود فيقال ليس بعد ... نسبته اليه نسبة السواد الى البياض فلو لا مورد المضادة
الحاصل بين امور وجودية لما كنا نعقل عدم ضد الله تعالى ولو كان مركبا كعدم اجتماع الضدين فالعلم به بسبب
العلم باجزاء الوجود به مثل ان يعقل السواد والبياض والاجتماع حتى يعقل ويتوهم حال الاجتماع امر وجودي
معقول ليس حاصلا للسواد والبياض فالحاصل ان عدم البسائط انما يعرف بالمقايسة الى الامور الوجودية
وعدم المركبات انما يعرف بعدم بسائطها واجيب ايضا بان المعدوم لو لم يكن معلوما لكان يحصره بالامتناع
مسند عن تصوره لان ما لا يتصور لا يصح الحكم عليه واجيب ايضا بان المعدوم المتصور ثابت في الذهن ولا استبعاد
في ان يكون المعدوم في الخارج ثابتا في الذهن اعترض بان الثابت في الذهن اخص من مطلق الثابت فيكون المعلوم ها هنا ثابتا
وكلامنا في مقابل مطلق الثابت وهو العلم بغير الثابت مطلقا وليس كلامنا في ثابت خاص ولان الثبوت الذهني
مشكل لانا اذا علمنا ان شريك الله معدوم فحضور الشريك في الذهن يصور الشريك لان الشريك لا يجوز
معدوم كالاشكال لان البحث انما وقع عما يصلي هذا التصور فانه ان كان نفيا محضا فكيف حصل العلم ولو كان
ثابتا فثبوته اما في الذهن او في الخارج وفيه ما مر فالاصل المحقق ان المعدوم في الخارج ثابت في الذهن من حيث
هو موصوف بالمعلومية وهو محكوم عليه من حيثية المعلومية بالثبوت الذهني وليس بين الحكمين تناقض لان موضوعيهما
ليسا واحدا وهكذا اعم الثابت المطلق الثابت مطلقا في الخارج والذهن محكوم عليه بالثبوت من هذه الحيثية ويسلب عنه
الثبوت مع عدم اعتبار هذه الحيثية وقوله شريك الباري معناه الذي يجب وجوده لذاته والى هذه في الذهن
ليس كذلك فالجواب ان مفهوم الشريك ههنا يشتمل على حالتين متغايرتين وذلك لوجوب الاشتراك من حيث انه
امتناع الوجود من حيث ... لذاته لذلك والموصوف بالامتناع محكوم عليه بسلب الوجود الخارجي من حيث هو مع هذا
الوصف العنواني في الذهن وغير محكوم عليه عند اعتبار هذا الوصف بل هو محكوم عليه بالوجود من حيث انه مأخوذ
متعلق لكل وصف منها معلوم من جهة كونه متعلقا وغير معلوم من تلك الجهة المسئلة الحادية عشرة في تحقيق قولهم
نفس الامر ... احقق المحققون ... والذي ... قولهم هذا الحكم صادق لانه

قال الامام الشريك هو الذي يجب وجوده لذاته ويكافئه في الوجود لكن ذلك الاله الآخر في الذهن

نسخة

نفس الامر

مطابق لما في نفس الامر ويذكرون ذلك في الاحكام التي ليس لها في الخارج ما يطابقها كقولنا الكل اعظم من الجزء والا لم
كقولهم اجتماع النقيضين محال وشريك الباري ممتنع والخلاء محال مع انه لا وجود لهذه الاشياء في الخارج مع جزمهم
بان الاحكام الصادقة ما يطابق الخارج وما يطابق نفس الامر ولما لم يكن وجود هذه الاشياء في
الخارج لم يكن للاول اعتبار فيها بل الثاني فالمراد بنفس الامر حيث انتفى عنها الوجود الخارجي لم يكن الصدق
باعتبار المطابقة فيه وبين الذهني وكيف يقال انه ما يعتقده الجهال كالخلاف ذلك انه ليس بصادق لانه ليس مطابقا
لما في الخارج ولا لما في نفس الامر كما لو اعتقد معتقد امكان الشريك واجتماع النقيضين ووجود الخلاء فاجاب بعضهم
ووجه بان المراد بنفس الامر هو العقل الاول لانه المطابق لا تصور الاشياء متغايرين ذاتيا بالتشخص ولا بد من اتحادهما
فيما به التطابق ولا شك ان الاحكام الصادقة والاحكام الكاذبة متمايزة ذاتا في الثبوت الذهني ويجب
ان يكون للصنف الاول وجود خارج عن اذهاننا يحصل المطابقة بينهما اذ لا هناك غيره وهو المراد بنفس الامر و
ذلك انما يستقيم على ما بعده ولا لزم القول بالمثل الافلاطونية فيكون ثابتا ما في ... مجردة عن المادة وعلائقها والا لكانت
الصور المنطبعة فيه جزئيات لا كليات وقد ... تلك الاشياء بالعقل لامتناع المطابقة بالفعل بما هو بالفعل وما هو
بالقوة وانه لا يمكن ان يزداد ... الى الفعل بعد ما كان بالقوة ولا في وقت من الاوقات لان الاحكام
المذكورة بانه دائما غير متغيرة في وقت من الاوقات ... الحكم بامتناع اجتماع النقيضين
وحدان يكون محلا لذلك لامتناع ثبوت الحال بدون محله ولا يجوز ان يكون هذه الصور مرتسمة في واجب الوجود لامتناع
كثرة ما هو جوهر مجرد يشمل جميع المعقولات والاعتراض لانه لم يشترك العلم والجهل المركب في الوجود الذهني
واختلافهما في المطابقة واللامطابقة لم يكن للصور العلمية متعلق ثابت في الخارج غير اذهاننا بل يكفي مطابقتها
لمتعلقها سواء كان متعلقها ثابتا في الذهن ايضا كحكمنا بان العلم والجهل المركب لهما وجود في الذهن او ثابتا في
الخارج كحكمنا بان النار حارة او ليس ثابتا في واحد منهما كحكمنا بان شريك الباري ممتنع الوجود في نفس الامر
لا يقال امتناع شريك الله معلوم فهو موجود في الذهن وكيف حكم بانه ليس في الذهن ولا في الخارج لانا نقول
حكمنا بان شريك الله ممتنع الوجود في نفس الامر معلوله ليس ثابتا في الذهن فانا لم نحكم على شيء ذهني انه في
الذهن كما كذا مثل ما حكمنا في حكمنا بان العلم والجهل المركب لهما وجود في الذهن على شيء ذهني هو العلم و
الجهل بان الوجود الذهني ثابت له وانما حكمنا بقولنا شريك الله ممتنع الوجود على الشيء في نفس الامر وان لم يكن
معلوله شيئا ذهنيا صح ان معلوله موجودا في الذهن بل الموجود في الذهن نفس هذا الحكم لا معلوله ولا يمكن
في وجود جميع الاحكام في الذهن انما الكلام في متعلقها فالعلم يجب ان يكون مطابقا لمعلوله اي حال الشيء في نفسه
فان كان الحكم الذهني ثبوت شيء خارج الذهن على شيء كان شرط كونه علما ان يكون لذلك الشيء ثبوت خارج الذهن

ملخص

في نفسه ولزم ذلك ثبوت خارج الذهن الموصوف به فإن الحكم الذهني يستدعي ثبوت خارج الذهن لم يشترط في كونه علما ان يكون للمعلوم عنه وجود خارج الذهن ولا للحكم ثبوت خارج الذهن كما في قولنا طلوع الشمس غدا ممكن الوجوب فهذا الحكم علم وليس للمعلوم ثبوت خارج الذهن وهو مطابق للمعلوم فان طلوع الشمس المعدوم ليس من الموجودات له في نفس الامر ولا يتم قوله انه يجب ان يكون للصورة الذهنية التي هي علم ثبوت خارج عن اذهاننا تم الا في الاحكام الصادقة كما في الكليات وفي الحيثيات كقولنا زيد حيوان فهي ارتسامه في شيء حتى يتحقق المطابقة ولا يكون لم يكن هناك الا ثم الدال لاستلزام ارتسام الحيثيات عندكم ولان تلك الصور المرتسمة في ذلك المجرد صادقة لانها طابقت الاحكام الذهنية الصادقة ولا معنى للصادق الا ما يطابق ما في نفس الامر فتلك الصور ايضا مطابقة لما في نفس الامر فلا يكون في نفس الامر لا مساغ مطابقتها لنفسها ولان المراد من نفس الامر اذا كان هو الصورة الحالة في الذات المجردة كان ذات ذلك المجرد مسودة على تلك الصورة التي هي نفس الامر في ذات ذلك المجرد عالم بذاته وانما يتحقق العلم بكونه مطابقا بالفعل لما في نفس الامر لامتيازه بهذا الحكم التكلي عن الجهل بهذا القيد وكون العلم مطابقا بالفعل لما في نفس الامر لا يتحقق الا بتحقق في نفس الامر الذي طابقه علم ذلك المجرد بدانه موجودا على كل قسم بنفس الامر لان الفعل مرادعي في ابه فلزم تقدم الشيء على نفسه والوجه عندي ان ما هي المعلوم اما تصور واما تصديق ولما كان للذهن ان يتصور جميع الاشياء حتى ما يرتسم فيه من الصور ان اثبتنا وجود الاضافة كان متعلق التصور قد يكون خارجيا وقد يكون ذهنيا فالاول يكفي فيه المطابقة لمعدد الملحوظ في الذهن والموجود في الخارج والثاني قد يكفي فيه المطابقة لكن بما لحظه الذهن بانتسابه المليحظ الذهني يكون قدرا قد يعتبر الى امر ذهني اعتبره العقل ولم يلحظه انه لم يعتبره مطورا فيه واما التصديق فانه حكم عقلي لا غير فالصادق فيه ما وافق الحكم العقلي الذي لا يشوبه معارضة الوهم والخيال اما ابتداء او بواسطة فانه ليس في الخارج الحكم بان للانسان جسم او حيوان حتى يكون الحكم الذهني مطابقا لاحدهما فيكون علما او غير مطابق فيكون جهلا بل كلاهما حكم عقلي احدهما مستند الى صريح العقل اما ابتداء او بواسطة فكان حقا والثاني اذ استند الى العقل منعوا بما لا وجب الغلط ولم يحكم بما يوافي العقل الصريح فكان جهلا والحد لله ان يكون المعلوم ثابتا في الذهن او في الخارج بل ان يكون علما عند الامر بقي قد تدل في العلم مسائل اخر نذكرها فيما بعد ان شاء الله تعالى الباب الثاني في القوى والاخلاق وفيه مباحث الاول في مفهوم القوة قال صاحب الشفاء فيه القوة في اصل الاصطلاح وضعت للمعنى الموجود في الحيوان الذي يمكن به ان يصدر عنه افعال شاقة من باب الحركات وليس هو في نفس الوجود ونقيضها الضعف وكانها زيادة وشدة من المعنى الذي هو القدرة ثم ان القوة بهذا المعنى مبدأ ولان ما فيه المبدأ القدرة وهو كون الحيوان بحيث اذا شاء ان يفعل فعل واذا شاء ان لا يفعل لم يفعل وضد ذلك العجز واللازم هو ان لا يفعل

كذا

القوى

عن الحكم بها

من الشيء سهولة ولا انفعال لان الذي يزاول التحريكات اذا قد ربما انفعل عنها وذلك الانفعال يصده عن تمام الفعل فلا جرم صار اللاانفعال دليلا على الشدة فنقل اسم القوة اليهما اعني القدرة واللاانفعال ثم للقدرة وصف هو كالجنس لها ولازم اما الذي هو كالجنس فكونها صفة مؤثرة في الغير واما اللازم فهو الامكان لان القادر انما يصح فعله فيما هو ممكن لانه لما صح منه ان يفعل وصح ان لا يفعل كان صدور الفعل منه ممكنا فكان الامكان لازما لها فنقل اسم القوة اليهما فصارت اسما لما هو كل صفة مؤثرة في الغير ولذلك اللازم وهو الامكان فيقولون للثوب الابيض انه اسود بالقوة يعنون انه يمكن ان يصير اسود ثم سموا الحصول والوجود فعلا وان لم يكن في الحقيقة فعلا بل انفعالا فانه لما كان الحال الذي وضع اسم القوة له اولا كان مقابلا بالفعل فسموا ما يمكن الامكان بالقوة سموا الاسم الذي يتعلق به الامكان وهو الحصول والوجود بالفعل ثم ما وجد المهندسون بعض الخطوط من شانه ان يكون ضلعا لمربع وبعضها لا يمكن له ذلك جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط فانه يمكن فرضه حصولا وقد اعتقد بعضهم ان المربع يحدث بحركة الضلع على نفسه فحدث عندهم القوة وعرفوا ان هذا النوع اما الصنف او العاجز او سهل الانفعال او الضرورة او غير المؤثر او ان لا يكون المقدار الخط ضلعا لمقدار سطح مفروض وقد حدث القوة بانها مبدأ التغير من شيء في اخر من حيث انه اخر وانها او جنسها الا ان تمامها الاسماء لم يكن التي الواحد فاعلا في صفة الانكار فاعلا واعلانين وهو ممتنع عندهم فشاهد القوة هو ممنوع عندنا وسنبين ان يكون الشيء مبدأ التغير في الانزام الصبحه بدوام ذاته فلا يكون سرا في تلك الصفة فعلنا ان مبدأ الغيره لا بد وان يكون غيره وفيه نظر فانهم سموا المبادي الحالة في الاجسام وان دامت بدوامها قوى كالقوى المعدنية وغيرها وانما يعني بالغير ما هو بحسب الذات فان الذات من حيث هي هي لا يحدث لها ذلك الوصف وانما يحدث باعتبار قوة فيها او في غيره فكانها يعتبر بحسب الذات الثاني في اقسامها اعلم ان المؤثر اما ان يكون واحد الاثر او كثير الاثر وكل منهما مع الشعور او بدونه مع عدمه فلهذا انقسم الاول الى القوة بهذه الاعتبارات الى اربع قوى لانها اما ان يصدر عنها فعل واحد او افعال مختلفة وعلى كل التقديرين اما ان يكون لها ذلك الفعل شعور او لا فالاقسام اربعة الاول القوة التي يصدر عنها فعل واحد اي على وتيرة واحدة وعلى نهج واحد غير مختلف لانه واحد بالشخص من غير ان يكون شعور به ويسمى طبيعة وهي على قسمين فانها اما ان يكون صورة مقومة واما ان لا يكون بل يكون عرضا فان كانت صورة مقومة فاما ان يكون في الاجسام البسيطة ويسمى طبيعة كالمائية والنارية واما ان يكون في الاجسام المركبة ويسمى صورة نوعية كالتي للتركيب كالطبيعة المبردة في الافيون والطبيعة المسخنة في الافربيون واما ان كانت عرضا فهو كالحرارة والبرودة ب القوة التي يصدر عنها افعال مختلفة غير ان يكون لها شعور بها ولا يكون فعلها على نهج واحد وهي القوة النباتية ج القوة التي يصدر عنها فعل واحد على نهج واحد مع الشعور وهي النفس الفلكية د القوة التي يصدر عنها افعال مختلفة

القوى

مع الشعور بتلك الافعال وهي القوة الحيوانية المسماة بالقدرة وهذه القوى الثلاث المغايرة للاول نفوس ولفظ النوع مقولة على هذه الاربع بقول الجنس لان بعض القوى صورة جوهرية وبعضها اعراض ولا اشتراك في الجنس بين الجوهر والعرض والقسم الاول يذكر في باب المادة والصورة والثاني والثالث في علم النفس فلنتكلم الان في الرابع لانه احد انواع الحال والملكة واعلم انه لا استبعاد عندي في ان يودع الله تعالى بحكمته البالغة في بعض الاجسام قوى تصدر عنها آثار مختلفة او متفقة كالقوة الحيوانية التي اودعها الله تعالى في الحيوان واستندت افعاله الى التحدي الثالث في احكام القدرة وفيه مسائل المسألة الاولى في ان القدرة غير المزاج لان المزاج كيفية متوسطة بين كيفيات متضادة متفاعلة بعضها في بعض كالحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة حتى اذا انكسرت الى البارد واستبرد بالقياس الى الحار وكذا في الرطوبة واليبوسة فيكون الحاصل حينئذ من هذه الكيفيات الاربع الا انها منكسرة صيغته بالنسبة اليها واذا كان كذلك كان حكم المزاج حكم هذه الكيفيات الا انه يكون اضعف من احكامها اذا كانت صرفة قوية ولما لم يمكن بآثار القدرة من جنس آثار هذه الكيفيات عرفنا انها مغايرة للمزاج بل هي كيفية تابعة للمزاج وهذا ان كان المرجع بالقدرة في حقنا الى سلامة الاعضاء فهو معقول وهذا قول معمر لمن تراد ولم يكن الى امر وراء السلامة المذكورة فهذا النزاع لكن الاشاعرة والمعتزلة المثبتون اثبتوا صفة زائدة على سلامة الاعضاء واحتجوا عليها بان حركة المختار متميزة عن حركة المرتعش ولا مايز الا هذه الصفة ولان القدرة محتاجة الى الحياة والحياة محتاجة الى البنية فلا يكون حلها نفس البنية اعترض عليهم بان مرجع هذا الاختيار قبل الاتصاف بالفعل او حال الاتصاف والاول باطل عند الاشاعرة لان القدرة لا تتقدم الفعل عندهم والثاني باطل لان المرتعش كما لا يتمكن من الحركة حال حصولها لانها تكون واجبة كذلك المختار لا يتمكن منها حال وجودها لاستحالة ان يكون الشيء الواحد موجودا معدوما معا في وقت واحد وتوالت تلك الضرورة متى ثبت هذا الاختيار حال تلك الحركة او قبلها والاول باطل لان حصول الفعل حال ما حلوا الله تعالى واحد لا يمكن القادر من عدمه والثاني باطل لان حصولها قبل ان خلقها الله تعالى محال فلا يكون مقدورا فبطل كلي التقديرين معنى الاختيار وقال المعتزلة متى ثبت هذا الاختيار عند استواء الداعي او عند رجحان احدهما على الآخر وكلاهما محال لان الاستواء مع الفعل وعدمه لا يمكن الفعل ممكنا وعند الامتناع لا اختيار والثاني محال لان مع حصول الرجحان كان الراجح واجبا والمرجوح ممتنعا فلا اختيار اجاب افضل المحققين بان المختار لا يتمكن من الحركة بعد فرض وجود الحركة اما مع قطع النظر عنه فلم لا يجوز والاختيار حال ما خلقها الله تعالى في الحركة في الفرض وجود الحركة اما مع قطع النظر عن ذلك فانه يمكن لوجود القدرة المقتضية له والاختيار عند المعتزلة هو صحة صدور الفعل او تركه من القادر بالنسبة الى الداعي او عدم داعيه فهو متساوي النسبة الى الطرفين عند عدم اعتبار الداعي وغير متساوي عند

الاختيار

القدرة

اعتبار احدهما وتعلقه متوهم من جوز واحدهم اصدر احد الطرفين من المختار من غير مرجح اصلا محتجا على ذلك وردوا امثلة الجائع والعطشان والهارب اذا حضر لهم رغيفان متساويان او قدحان متساويان او طريقان متساويان فانهم يختارون احدهما من غير مرجح والذين لا يجوزون ذلك يقولون ان الرجحان شيء والعلم بالرجحان شيء ولعل الاختيار لاحدهما لوجود الرجحان وان لم يعلم الرجحان وما ذكروه فالوا وجوب الرجحان في فعل العصمة بان الطرف الآخر لم يحصل او لا سهل ان يحصل الرجوب حينئذ احتياج محمود الملاحدة ولكن العصمة يكون الاولوية كافية لكونها في خواطر الحس واحسن ما قالوا عند الداعي يكون الفعل وعند عدمه يمتنع وذلك لا ينافي الاختيار فان معنى الاختيار هو ان يكون الفعل والترك بالنسبة الى القدرة متساويين وبالقياس الى الداعي وعدمه اما واجبا او ممتنعا ومن علم تحرير الامر في هذه المسألة يجد الاختلاف الجاري في اتفاق بل الاختيار فهو لفظي فانهم لم يتكلموا ان الحركة وغيرها حال فرض وجوده يكون واجبا ومع فرض وجوده ومع فرض عدمه يكون ممتنعا لكن مع قطع النظر لا يجوز متساويين عن العبد لانه لا مؤثر عندهم الا الله تعالى والوجوب والامتناع اللاحق بالفعل حال وجوده وعدمه انما نسبتان بالنسبة الى الله تعالى لا الى العبد عندهم واختيار العبد عندهم غير مؤثر ولا مرجح فلا يتم لو لم يسلم امتياز الشيء هل القدرة الى الحركة حركة وحدوث الحركات التي يظهر في العالم بحيث احدها فاعلا وهو خطأ اخذوا فيه لازم الشيء مكان شيء ان الحادثات يحدث لا حيث قادرة مكلفة الحكمة اي القدرة المسألة الثانية في ان القدرة متقدمة على الفعل اطلق المعتزلة ذلك وان كان في ذلك بالذي عليه المعتزلة لما مر من الكلام ان القدرة يجب ان تكون متقدمة على الفعل وهو الحق واوجبت الاشاعرة اقتران القدرة بالفعل وتمسكوا في نفيهما عليه واستدل الشيخ في كتاب الشفاء الاستيفاء وقال قول القائل بهذا القول كانه يقول القاعد لا يقوى على القيام اي لا يمكن في جبلته ان يقوم ما لم يقم وكيف يقوم بل هذا القائل لا محالة غير قوي على ان يرى وعلى ان يبصر في اليوم الواحد مرارا كثيرة فيكون بالحقيقة اعمى ثم قال والمحصل الشيء فليس هذا الاستعداد عندي موضوعا لما قرره فالقوة بانها مبدأ الشيء ما ذا المبدأ الشيء حيثية متداخلة كاملة وحين ان وجد معه الاثر اي التقدم على الاثر ومع نفسه قولنا ان القوة مقارنة للفعل وان لم يوجد كاملة بل فقد امر من الامور المعتبرة في المبدئية والايجاد لم يكن تلك الموجد تام المؤثر بل بعض علة لكن الموجود هو القوة على الفعل بل بعض تلك القوة ثم لا يشك ان الكيفية المسماة بالقدرة حاصلة قبل الفعل وبعده ولكنها بالخصوص ليست تمام القوة على الفعل بل اجزاء القوة وما يحمل القدرة ان اريد بها القوة التامة المستجمعة لجميع جهات المؤثرية فهي غير متقدمة وان اريد بها القوة العقلية التي لو لم يحصل الا عند انضمام الارادة الجازمة اليها فهي متقدمة واذا امكن رد كلام القوم على الوجه الذي فصلناه فاي حاجة بنا الى التشنيع ولعل في صورة كلام الشيخ نظرا لان الشيخ الاشعري لم يصرحوا بامتناع تقدم القدرة على الفعل واحتجوا عليه بان القدرة عرض فلا يمكن بقاؤه

العبارة

هذا التصريح لا تقبل البادئ الذي ذكره ويدل على ما ذهبنا اليه وجوه آ الكافر مكلف بالايمان اجماعا والايمان غير
موجود في حال كونه مما لم يكن القدرة ثابتة اولا فان كان الاول بطل قولهم باستطاعة التقدم ولم كان الثاني لزم
تكليف بالايمان لان التكليف ثابت حال الكفر والقدرة غير ثابتة عندهم لعدم الفعل المنافي [illegible] وارد عليكم ايضا لانه
حال حصول القدرة لا يمكنه الفعل وحال حصول الفعل لا قدرة له لعدم الامكان انه في الحال مامور بان يأتي بالفعل في ثاني
الحال الاتي الحال لا انا نقول هذا مغالطة لان كونه فاعلا للفعل الذي يكون هو عند وجود الفعل [illegible] لم يكن امرا زائدا
عليه فان كان الاول استحال الى تصرف فاعلا دخول الفعل في الوجود ولم كان كذلك استحق ان يقال انه مامور بان يفعل
في الحال فعلا لا وجد الا في ثاني الحال ولم كان الثاني [illegible] علته امرا حادثا فيعود الى الفاعل والكلام في
حلولها كالكلام في الاول فيلزم التسلسل واجاب عنه افضل المحققين اذا حال حصول القدرة حال وجود الفعل فيمتنع
الفعل لا يمكنه لا من حيث القدرة بل من حيث يعرض منافاتها الفعل لكون الفعل واجب الوقوع ح ثم اعترض كلام المعتزلة
بان الكافر مكلف بالايمان من حيث كان وحين يوقع في حال قدرته وهذا ليس تكليف بما لا يطاق ومن حيث فرض
وقوع الكفر منه في حال قدرته على الايمان لو كان مكلفا بالايمان كان تكليفا بما لا يطاق ثم لقائل ان يقول حال
حصول القدرة لا يمكنه الفعل فيشمل [illegible] وهو لم يستحق الا ان يقال انه مامور بان يفعل في الحال فعلا لا وجد الا في
ثاني الحال مغالطة فانه مامور في الحال بان يفعل في ثاني الحال لا في الحال او يقول انه قد اعلم في الحال بان يوقع في ثاني
الحال ب اعترض افضل المحققين عليه بانه وارد لان الكافر عند الاشاعرة انما يكلف حالة الفعل لا حالة الكفر
لكن حالة الفعل هي حالة وجوده لانه حال عدم القدرة عليه ج انه لو اقترنا التكليف والقدرة والفعل كان
منهم الاشاعرة لم يكن احد عاصيا البتة حين الكافر والمنافي لا في الحال والمعدوم مثله ب القدرة انما يحتاج
اليها لاخراج الفعل من العدم الى الوجود فلو لم توجد الا حال حدوث الفعل الذي هو حال وجوده
لم يكن هناك حاجة اليها اعترض افضل المتاخرين بانه منقوض بالعلة والمعلول والشرط والمشروط فان العلة انما
يحتاج المعلول اليها ليخرج من العدم الى الوجود مع انها موجودة معه غير متقدمة عليه وكذا الشرط مع المشروط
واجاب افضل المحققين بان ايراد النقض بالعلة والمعلول والشرط والمشروط ليس بنافع لان العلة انما يحل
وقوع المعلول [illegible] وكذلك حال وجوده وذلك لا ينافي العلة الى حال ايجابها عارض المعترضين بان الحاجة الى
القدرة وجدت لاخراج الفعل من العدم الى الوجود لا لانها ما خوذة مع حدوث الفعل او عدمه فيه نظر
فان الفرق بين القدرة والعلة لان القدرة انما يحتاج اليها لاخراج الفعل من العدم الى الوجود من الحيثية التي كذا
لعدم قدرته واختصاصه بالزمان على الفعل بخلاف العلة والمعلول [illegible] بالزمان وما ذكر افضل المحققين ليس بوارد
لان الكلام في الاحتياج الى الاخراج من العدم الى الوجود الى تقدم المحتاج اليه بالزمان لينشئ ذلك في العلة و

المعترض

المعلول ومعلوم انه لا يندفع بما ذكره بل ما قلناه اولا الفرق بين العلة الموجبة والقدرة المصححة ان المعلول اذا لم يحتج
احواله في ذلك وامتنع تاخر العلة عنه في ذلك الامتناع تاثيره فيه مطلق ثم العلة توثر في المعلول من حيث هو لا من حيث ذا
تعدا للحوادث موجبا او مطلقا وان امتنع تاثيرها الا في احد الاحوال لكن لا بشرط احدها واذا كانت الحال طال
القدرة وحدها لادخال الفعل من العدم الى الوجود وحيث انه لو صح اعتبار حدوث الفعل وعدمه في الحاجة ج
لو وجب اقتران القدرة والمقدور لزم اما الحدوث قدرة لما هو العالم او حدوث قدرة الله تعالى والتالي
بقسميه باطل فالمقدم مثله واما الشرطية فظاهرة واعترض افضل المتاخرين بان الموثر في وجود افعال الله تعالى هو تعلق
قدرته بها زمان حدوثها واما المتعلق الازلي فلا اثر لها البتة وهذا لا يمكن صحته في قدرة العبد لانها غير
باقية اجاب افضل المحققين بان القول بان تعلق قدرة الله تعالى زمان حدوث الفعل هو الموجود الفعل ليس لان
الفعل يكون في زمان حدوثه ولزم لم يكن قدرة واعترض كلام المعترضين بانه لا نسبة لقدرة الله تعالى الى قدرة العبد
مع ان قدرته كما اذا افترقتا مع وجود الارادة او عدمها الا تتبع للاختيار ومع كما قيل في العبد وفيه نظر لانه لو كان
التعلق كما كانت باقية لزم التسلسل والتبويت الذي عينه في الى ذلك بحالها لم يكن من الموجودات العينية كالاجسام
والاعراض امرا ذهنيا وانما معنى النسبة ليس الا حالا فكيف يكون مفهوم القدرة واحدك انه ليستان انتساب
لما وجب تعلق القدرة بالضدين فلو وجب فيهما مقارنتها للاثر لوجب اجتماع الضدين وهو محال ه هو مبني على
القدرة بالاضافة من الاحوال على ما سبق تحصيله فلو وجب مقارنتها للاثر لزم وجود ما لا يتناهى وهو محال
و الفرق بين القدرة والعلة هو وجوب الاثر وعدمه فلو وجب الاقتران لم يبق القدرة الموثرة على سبيل الصحة كالعلة
والعلة الموثرة على سبيل الوجوب بما هو محال بالضرورة ز انها حالة القدرة قطعا حالة حاجة اليها وحالة
الاستغناء هي حالة الوجود لا يستدعي تحصيل الحاصل فلم يبق حالة الحاجة الا حالة العدم فيصح ان القادر يقدر على الفعل
من العدم الى الوجود وهذا يقتضي ترجيح الاحالة بخلاف وجوب مقارنتها للتسبب لان التاثير في الاعراض
وانما التاثير في ذلك القدرة ح لو وجب مقارنتها للفعل لقدح في طريق اثباتها وكل حكم يرجع على اصله
بالابطال فانه يكون باطلا بيان الملازمة ان القدرة انما نعلم ثبوتها بعد العلم بكونه احدنا قادرا والعلم بكون
الواحد منا قادرا انما يقع لصرفه بحسب دواعيه ومقاصده لانه اما يوقف محرما لبصره لا يوقف انه قادر
وهذا طريق اثباته واذا ثبت هذا فلو كانت القدرة متى وجدت وجب وقوع الفعل معها لبطل اعتبار
الدواعي والارادة ولم يكن لها تاثير واذا لم يكن لذلك تاثير فلا طريق الى ان احدنا فاعل و في هذا الطريق
يعود الى الجهل بكونه قادرا واذا لم يوقف كونه قادرا لم يوقف القدرة ط ان كانت قدرة القديم تسابق على معدوم دايم
من الاجسام وغيرها كانت قدرتنا على احاله كذلك لكن المقدم حق قطعا والتالي مثله بيان الشرطية ان هذا الحكم

راجع الى القدرة لان المقلوع الاول يمكن لا يستحيله لانتقاله من الامتناع الى الامكان فلو لم يصح تعلق القدرة به على سبيل
الاحداث ومقدرته كما ان لم وجب عدم الفعل وهو محال واذا كان هذا الحكم راجعا الى وجود القدرة ثبت في قدرتنا
ذلك ثم انه في ب العزم قد ما المعتزلة كابي الهذيل وجمهور ب وغيرها الاشاعرة في سوالهم انه متى يقدر احدنا
على فعل يوم او على الاستماع من الظل الشمس او على بطش يده او على القاء العصا من يده فان كان قادرا عليها
قبل حدوثها ثبت المطلوب ولم كان عند حصولها الذي حاله فقد استغنى فيها عن القدرة وعن القادر ويكشف هذا
في القتل وهو يحرج حال وجوده عن كونه حيا فكيف يثبت كونه قادرا احتج الاشاعرة بوجوه آ القدرة عرض
فلا يكون باقية فلو لم توجد حال الفعل لاستحال ان يكون قادرا على الفعل ب حال وجود القدرة ليس الا عدم الفعل
والعدم المستمر يستحيل ان يكون مقدورا او حال حصول الفعل لا قدرة ج لو جاز تقدمها وقتا واحدا لا يجوز تقدمها اوقاتا
كثيرة فيخلوا احدنا من الافعال والترك د قالوا اذا كان عدم القدرة يحيل الفعل فوجودها يجب ان يوجبه كوجاء
الفعل بالقدرة في الحال لكان المحل المانع يرجع اليها او الى المعدوم اذ لا معقول بالت غيرها السلب الاحالة لكن كونه حالا
لا يصح من استحالة الفعل بها في الثاني وهذه شبهة حدوثها من ابي الراوندي حيث اورد في العالم حال الحكم
المحلل لوجود العالم في الازل من انه ليس المانع يرجع الى نفسه او الى القادر وعلى كلي التقديرين يلزم امتناع وجوده من بعد
و القادر اما ان يكون ممنوعا من الفعل او منعا او فاعلا والامتناع انه فعل والمنع عنه تكليف يصح خروج القادر
عن الفعل بقدرته ز اذا كان عند ما يصح الفعل يحصر القادر لا يحتاج الى امر معنوي وجوده لكان محتاج الى امر سواه ح
اذا وجدت الاله لم يقارن الفعل فكذا القدرة ط العدم موصل بها الى الفعل فاشبهت الالة التي يتوصل بها الى
الادراك فاذا كانت الحاسة يصح الادراك بها حال وجودها فكذلك القدرة ي
المنع من الفعل في الحال فكذا القدرة يا لو لم يكن القدرة مع الفعل وقد لصح وجود العجز معها كما صح
وجوده مع الالات يب الفاعل حالة الفعل لا يمكن جوده عنه فيجب قدرته عليه يج العجز عام الفعل بالقدرة
لكن لم يكن قدرة على ما تفعله يد لو تقدمت القدرة الفعل ولم يحتج اليها حال الفعل لا وجب الاستغناء عن الله تعالى
في كل وقت حصوصا اذا علم بقاؤها يه الدليل والمدلول يوجدان معا على سبيل الوجوب وكونه فاعلا لكونه
قادرا يصح ان يدل على قدرته في الحال يو لا بد من الفرق بين الحركة الضرورية والاختيارية والفرق بينهما حيث
يكون امر حاصل في الحال وهو وجوب مقارنة القدرة لا مر بها ودخل الاولى ذا الحوادث ا لم لا يجوز ان يكون القدرة
عبارة عن سلامة الاعضاء سلمنا لكن لا نسلم ان العرض لا يبقى وهو ممنوع سلمناه لكن لا نسلم استحالة القدرة عليه
الفعل لمعاقب القدرة ب انه يستدل من فرض القدرة مع عدم الفعل او وجوده وهو قاصر عن
افادة المطلوب لان ذلك الامتناع انما يلزم من فرض اجتماع القدرة والفعل والمعنى امتناع وجود القدرة قبل

الفعل ق سلمنا فان الراجح ليس الا وجود القدرة مع عدم الفعل لان الذي يحيل استمرار عدم وجود الفعل
عدم الفعل ق انه اذا لم يكن للفعل الا حالتا وجود وعدم ثبت امتناع وجود القدرة فيهما لزم امتناع القدرة
بل الوصفي الجواب سلمنا ان القدرة المتقدمة تقارن عدم الفعل لكن ليس ذلك العدم المستمر مقدورا بل الفعل في ثاني
الحال ومعنى الى انه يقارن الفعل فلا يلزم نفي القدرة وهو من الشبهة لا يوالي معنى الايجاد بانه اما ان يكون حال
الوجود فيلزم تحصيل الحاصل او عدمه فيجتمع النقيضان وعن ج بجواز الخلو عن الفعل والترك اذا جعلناه محل
الضد وتسالى وعن د انه قياس خال عن الجامع والفارق في لم يصعف ويكشف اذا اخلاء عن العلم والقدرة
سبب للفعل جارية مجرى الشرط فاذا عدمت امتنع الفعل ولا يجب بوجودها كسائر الشروط كالحياة مع ما شرط
لها كالقدرة والعلم وكاجزاء العلل ثم ينتقض كلامكم بقدرة الله تعالى فانا لو فرضنا زوال كونه قادرا لاستحال
الفعل منه وعند حصول هذه الصفة لا يجب وجود الفعل وعن ه ان الفعل ممتنع بالقدرة حال وجودها
فلا العلل منه الكيفية هي الحاصل ان امتناع الاقتران ذاتي فلا العلل وانه ينتقض بقدرة الله تعالى
فانه لم يزل قادرا والفعل يستحيل منه ازلا والقسم الثاني فيه مع انه لا يلزم امتناع وجود العالم فيما بعد وانه
لا يلزم من سوى المستحق له دوامها فان العلم يستحيل اجتماعه مع الظن اولا ثم لا يصح من بعد وجود العلم والحركة يستحيل
على الجسم حال حدوثه ويمكنه فيما بعد وعن و ليس المنع عجزا ولو كان عجزا لبطل القسم لامتناع تعلم الشيء
الى ما يضاده وكانهم قالوا القادر اما ان يكون فاعلا او عاجزا وانه ينتقض بقسمة الشيء الى نوع وغيره لان الامتناع
فعل لا يرد منه القسمة في حقه تعالى وعن ز ان الذي يحتاج اليه عند الصحة هو القدرة خاصة ولا خلاف في
انه لا يحتاج الى قدرة ثانية فان قالوا الذي يحتاج اليه عند الصحة غير القدرة فهو مسلم لان مرادنا الا ما يوصف
الى الصحة الفعل منه فهذا والصحة علل منهم لا علت لان الحال يرد دائرا بين الا عدم وحدوث الفعل وهو عند
وجود القدرة وامتناعه وهو حال عدمها وانه ينتقض بالقدرة لانه يصح من الفعل بدل الى بدله
وعند الوجود لا يحتاج الى امر زائد فان اثبتوا امرا موصلا هو كونه مريدا فهو امر دائم مستمر غير متجدد
والا لزم وجود العالم ابدا الشروط يوجب وجوده وانه يكون سابقا وجود وهو دائم سوى القدرة فليا
ثم وهو الارادة وعن ح ان من الالة ما يحتاج لمعالجته ومنها ما لا يحتاج والقدرة من قبيل الاول وعن ط انه قياس
خال عن الجامع على انهم لم يفرقوا بينهما بان الحس يدرك به الاضداد وليست القدرة عندهم صعلوة بالضدين
فتغايرا في الاحكام وعن ي بانه غير وارد علينا على حيث قال بالتوسط بين القدرة والمنع في وجوب
التقدم واما غيره اذا اوجب فلان المنع ضد الفعل ولا يمنع من الشيء وعن نصادها الا في حال الوجود وعن
يا ان اردتم بذلك ان العجز عن غير ما هو قادر عليه تصحيح وان كان الوصف ان يعجز عن غير ما هو قادر صحيح بالثاني

ولهذا الصحيح

هو التضاد والمحبة اذ اصح مضافة الى الانسان يصح منه في القدرة لان التضاد حاصل بينه وبين القدرة والحاصل
ان الموت يضاد القدرة والملازم ممتنع وعن ب بالمنع من الملازمة فانا نجوز حلوله في تلك الحال من القدرة
والموت سلمنا وجوب العدم حالة الفعل لكن النزاع ليس الا في جواز تقدمها وعدمه والزام الموت انما يستقيم عندهم
على مذهب من يرى بقاء القدرة وهم لا يقولون به وعن ج بمنع وجوب ما علم وجوبه من الامرين
على ما صورتم بل لابد من دليل على ان ما لا يجوز ان يكون ... لان من جملة الامور ان يجوز عدمه كتقدم الغير
سلمنا لكن وجوب القدرة على الفعل لا يستدعي تقدمها وعن د بالمنع من عدم الحاجة الى القدرة مع تقدمها ثم لو
كان هذا الوجه قادحا في وجوب تقدمها لقدح في وجوب تقدم الاله وفعلها وعن ه بالمنع من وجوب
المقارنة بين العلة والمعلول فان ... وان تأخر المعلول عن ... وكذا الفعل
في كونه قادرا متراخيا عنه وان دل على ان دلالة الفعل عندنا هي على ان الفاعل كان قادرا ...
في الحال بخلاف العلة والمعلول لان هناك ضربا من الايجاب وليس كذا الحال في القادر وصدور الفعل من جهته
الفعل لو وجب الاقتران لم يمتنع من وجوب تقدم القدرة وعن و بالمنع من استناد الفعل الى امر موجود في الحال
مما ذكرتم بل هو متقدم المسئلة الثالثة في ان القدرة متعلقة بالضدين اختلف الناس في ذلك فذهب
المعتزلة والامامية والكلابية الى ذلك ومنعت الاشاعرة منه وقالوا ان القدرة الواحدة اذا تعلقت بالفعل
امتنع تعلقها بالترك وبالعكس فان عنوا بالقدرة مجموع الامور التي يتوقف عليها فليست القدرة قدرة على
الضدين لان الاثر لا يصدر عنها ما لم يحصل ذلك الصدور ولو كانت نسبته الى الضدين كذلك لزم حصولهما ولزم
... القوة العقلية وحدها وانما يحصل لو انضم اليها القصد الى احد الضدين حصل ذلك الضد ولو انضم
اليها القصد الى الضد الثاني حصل الضد الثاني فلا شك ان القدرة قدرة على الضدين وان عنوا به
ان القدرة ليست ... على الشيء وضده فحق انها ليست متعلقة بالضدين لان هذه القوة متى كانت مترددة بين الضدين
استحال ان يصدر عنها احدهما الا ان ... احد الجانبين اولى من الاخر ومتى ترجح ... لم يكن قوة على الضدين
وان ارادوا ان القوة التي انضم اليها مرجح حتى صارت مؤثرة في احد الضدين لا يمكن ان ينضم اليها مرجح اخر
يصير مؤثرا في الضد الاخر فذلك باطل لنا وجوه آ الضرورة فانها قاضية بان من قدر على الحركة يمنة قدر
عليها يسرة وان لم يوجد فيه الا قدرة واحدة وان القادر على الشيء قادر على تركه ... في ذلك هو مكابرة
ب القدرة هي الصفة المصححة لوجود الفعل من الفاعل ... الفعل ... الفعل والترك فكانت متعلقة
بالضدين ج الدليل الدال على ان الواحد منا قادر يدل بعينه على انه قادر على الضدين لان دليل القدرة
هو وقوع افعالنا بحسب دواعينا واختيارنا بحيث صرنا فيما يحسن اختصاصه بصفة القادر من الاحكام

العضلية

بهذا الصحيح كونه محكما ويسرة وسائر الجهات حتى لو كان الواقع منه فعلا واحدا لم يدل على انه مختار لذلك الفعل ولا انه
قادر عليه د لو تعلقت القدرة باحد الضدين لا غير لجوزنا ان نقدر احدنا على التحرك يمنة ولا يقدر على التحرك
يسرة لان هاتين الحركتين متضادتان والقدرة ... بخلافه ولجاز ان يقدر احدنا على رفع الحمل العظيم ولا يقدر على
رفع ذرة لتضاد هاتين الحركتين لا يقال العادة جارية بان يخلق الله تعالى في الشخص قدرة ... فلهذا لا يمكن ما ذكرتم
لانا نقول العادة يمكن خرقها ومن المعلوم ان في الزمان الذي يقع فيه انخراق العادة فهو يستحيل ما قلناه فانه لا
يجوز ان يقدر القادر على رفع جبل ولا يقدر على رفع خردلة ولا انه يقدر على الحركة يمنة ويعجز عن الحركة يسرة ه لو
لم تتعلق القدرة بالضدين لزم تكليف ما لا يطاق والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الكافر مأمور
بالايمان وهو غير واقع منه فلا يخلو اما ان يكون قادرا عليه اولا فان كان الثاني لزم التالي وان كان الاول
فلا يخلو اما ان يكون بالقدرة التي تعلقت بالكفر او بغيرها والثاني باطل والا لزم تقدم القدرة على الفعل وهو عندكم محال
والاول هو المطلوب و لو لم تتعلق القدرة بالضدين لم يبق فرق بين القادر المختار وبين الممنوع المضطر والتالي
باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الشرطية ان القادر ح لا يقدر الا على شيء واحد فاشبه المحبوس في تنور من حديد
فانه لا يقدر الا على السكون فيه واعترض بامكان الفرق بينهما بوجه اخر وهو صحة ان يفعل القادر المختار الفعل
وان لا يفعل بخلاف المضطر الذي لا يتاتى منه الانفكاك عما هو فيه من تلك الجهة ولئن لم يقدر القادر على الضدين
ثم هذا ابطل فيلزم امكان عدم القدرة لانها لو امتنع عليها العدم لاشبه القادر المضطر ز استدل ابو هاشم في
البغداديات بان القدرة التي توجد في احدنا وهو ببغداد يصح وجودها منه لو كان بالبصرة فاذا وجدت فيه
وهو بالبصرة فلابد لها من متعلق والا لزم انقلاب جنسها وهو محال فاما ان يتعلق بالكون في المكان وهو المطلوب
واما ان يتعلق باحدهما خاصة ولا يمكن تعلقها بالاخر وهو باطل اذ لا شيء يقتضي الاحالة الا ان القدرة من فعل الله تعالى ...
في صفة ذاته ... ولئن في القدرة محيل ومانع اذ لا ضد لها فعال انتفاء وجودها لوجود ضدها على ما تاتي ولئن
لها ضد او منافيا لم يجب انتفاء المحل به اذ ليس من ضرورة الحي ان يوجد ذلك الضد او المنافي ولا يمكن
ان يقال ان موجبها المتحيل علم الا في هذا المكان لان هذه الصفة يصح عليه كونه حيا وهو ثابت في المكان ...
الا ان المعنى لا يتحيل وجوده لا كحال الصفة الصادرة عنه بل الصفة ... موجبها ... العلة ... عليها
ولا يمكن ان يقال باضافة القدرة الى بنية زائدة لانه صح حصول البنية في المكان على السواء ولا ان يقال ان القدرة
تعلقت بالكون في هذا المكان لان الكون محتاج الى القدرة دون العكس ولانه يلزم صحة وجود الكون ولا قدرة وليس له
ان يقول لو ان القدرة موجبة للكون في ذلك المكان ولانا لا نعترض ... المذهب على دليل هو نصبت ... عن صحيح
ولا ان تقاس القدرة ... بالكون لان وجود الكون الذي يختص بمكان اخر هو في هذا المكان ... استقلال ...

فان هذا الحكم يمنع ذلك الكون غيره ووجود الكون في جهتين محال والقدرة لا يستحيل ان يتعلق بها من محلها في مكان اخر
ولان الكون في جهتين متضادان بخلاف القدرتين فان القدرة يتعلق بالكون لانها لو تعلقت بالكون الذي يختص بالمكان
الذي وجد فيه القادر بها دون الكون في المكان الثاني لكان قد ... حالها الاحالة امتناع محلها فانها لو وجدت
في مكان ثان لكانت قادرة على الكون فيه وذلك قادح في ان تعلقها الامر يرجع الى ذاتها وهذا على طوله غير تام
احتج الاشاعرة بوجوه آ القدرة عبارة عن التمكن ومفهوم التمكن من هذا غير مفهوم التمكن من ذلك فيتغاير
القدرة باعتبار تغاير المقدور ب نسبة القدرة الى الطرفين ان كانت على السوية امتنع ان يصير مصدرا لاحدهما
الا عند مرجح فلا يكون مصدرا للاثر الا المجموع فعلى هذا التقدير لم يكن ذلك قدرة على الفعل وان لم يكن على
السوية لم يكن القدرة قدرة الا على الراجح ج المعاني المختلفة على احدها لا تتعلق بالضدين فكذا القدرة د
القوة على الشيء هو القدرة عليه ولا تتعلق بالضدين فكذلك القدرة والجواب عن الاول المعنى الذي يحصل عند
لفظ القدرة بلفظ التمكن من مفهوم التمكن من احد الشيئين مشترك مع مفهوم التمكن من الاخر في مفهوم التمكن مطلقا و
انما يختلف من حيث تعلقهما بهذا او بهذا ... كان المراد من القدرة ذلك الامر المشترك كانت صالحة
للضدين ولئن كان المراد منها المجموع المشترك مع ما به الاختلاف لم يقع اسم القدرة على انواعها الا بالاشتراك
اللفظي ووقع على انواع متعددة بتعدد المقدورات وهذا قول لم يصر اليه احد من العلماء وعن ب انه ... ان يكون
نسبة القدرة الى الطرفين على السوية احتاجت الى مرجح ومع المرجح لا يكون قدرة على الفعل بعض انها القدرة مبدأ
الفعل مع الارادة وهو على مذهب القائلين بان اصل القدرة صالح للضدين والاصل فيه ان للفعل امكان
الوجود في نفسه وذلك امر ذاتي له لا يعلل وله وجود وهو يستدعي ان الفعل مما لا يأتي في كل فاعل
بل من فاعل دون فاعل فكان من يصدر عنه الفعل له امكان الايجاد والتأثير وكان امكان الفعل
لا يكفي في وجوده من ذاته لتساوي نسبة الطرفين اليه كذا امكان الايجاد من الفاعل غير كاف في الايجاد والا
لكان الايجاد منه دائما بل يحتاج الى صحة حتى يكون ايجاده منه وتلك الصحة هي الارادة ... يكون الفعل
ممكنا من الفاعل والصدور موقوف على امر مشترك وهو امكان الفعل من الفاعل المشترك بين طرفي الوجود
والعدم وعلى الزائد عليه وهو الارادة وكون الصدور يحتاج الى ... لكون الوجود ... باعتبار ... امكان
المحوج الى العدد وكما لا يخرج الممكن عن امكانه باعتبار منع الكسبي كذا لا يخرج امكان ايجاد الفعل من الفاعل
عن امكانه باعتبار منع الكسبي له لان الكسبي ليس مستندا الى عدم العلة فيهما فامكان الايجاد هو القدرة
او معلولها فعلى هذا ... المرجح فرضت الزيادة لم يكن القدرة موجودة لانا لا نعني بالقدرة الصفة الموجبة
مطابقة للترجيح بها الايجاد فهذا هو تحقيق هذا الموضع وعن ج بانه قياس خال عن الجامع ثم الفرق ان كل واحد

من المعاني ... وتعلق القدرة ... بعض عليهم بالعجز فانه عندهم متعلق بالضدين ويستدل على الكلام
بالقدرة القديمة التي هي متعلقة بالاضداد وعن د ليس القوة على القدرة فقط والا لكان ... منه
للكافر على كونه بل لابد من اقتران الارادة مع القدرة فلهذا كان القوة على الشيء مخصوصا بها دون ما يضاده ه
المسئلة الرابعة في مبادئ الحركات الاختيارية الحركة الاختيارية هي التي تصدر عن فاعل قادر على
الفعل والترك وتساويهما اليه بحيث ارادة ترجح احدهما على الاخر ولها اربعة مبادئ آ المبدأ البعيد
لها وهي القوى المدركة وتلك القوى المدركة اما الخيال او الوهم في الحيوان واما العقل العملي بتوسطهما في الانسان
ب هو الشوق فانها تنبعث عن القوى المدركة وتلوها وتنبعث الى الشوق نحو طلب انما تنبعث عن ادراك
الملائم في الشيء اللذيذ او النافع ادراكا مطابقا او غير مطابق وتسمى شهوة والى الشوق نحو دفع وغلبة
انما تنبعث عن ادراك ملاقاة في الشيء المكروه او الضار وتسمى غضبا ومغايرة هذه القوى للقوى
المدركة ظاهر لانه ليس في تلك القوى ترجيح لاحد الطرفين بخلاف هذه وكما ان الرئيس في القوى المدركة الحيوانية
هو الوهم كذا الرئيس في القوى المحركة هو هذه القوى ج الاجماع وهو تالي القوة الشوقية ومعنى الاجماع هو
العزم الذي يجزم بعد التردد في الفعل والترك وهو المسمى بالارادة والكراهة وهو مغاير للقوة الشوقية
لان كل واحد منهما يوجد دون صاحبه فان الانسان حال مرضه يريد تناول الدواء وهو لا يشتهيه
ويكره تناول الغذاء وهو يشتهيه وعند وجود هذا الاجماع يترجح احد طرفي الفعل او الترك على صاحبه
اللذين تساوي نسبتهما الى القادر عليهما ترجيحا تاما ... د القوة العضلية المنبثة في مبادئ
العضل المحركة للاعضاء وهي مغايرة لسائر المبادي السابقة لان الانسان العاجز قد يشتاق الى الشيء
ويعزم عليه وهو غير قادر على تحريك اعضائه والقادر على التحريك قد لا يشتاق ولا يعزم وهذه القوة هي
المبدأ القريب للحركات وفعلها تشنج الاعصاب وارسالها وهي مبادئ الفعل والترك بالنسبة اليها المسئلة
الخامسة في ابطال قول الاوائل ان كل جسم يصدر عنه اثر لا بالقسر ولا بالعرض فهو موجود فيه
قال الاوائل الاجسام مشتركة في مفهوم الجسمية ومتفاوتة في الاحياز وغيرها من الاثار فان بعضها يطلب الصعود و
بعضها الحار وغيرها وتلك الاثار حادثة ممكنة فلابد لها من مؤثر وهو اما الجسم او محله او ما حل فيه او ما يباين
الذي لا يشبه الاجسام المجردة فلا يكون حالا فيه ولا محلا له والاول باطل لوجهين آ الاجسام مشتركة في مفهوم الجسمية على ما مر
واشتراك العلة يقتضي اشتراك المعلول لكن المعلول غير مشترك على ما وجدنا من اختلاف الاجسام فيها فالعلة غير مشتركة و
الجسمية مشتركة فلا يكون علة ب لو استند هذه الاثار الى الجسمية لوجب تساويها فيها والتالي باطل فالمقدم مثله والشرطية
ظاهرة وكذا التالي لان هيولى العناصر مشتركة ولا تتسق الاثار بسببها والثالث هو المطلوب ...

الرابع فنقول ان ذلك المبادي ان كان جسمانيا عاد البحث فيه وان كان مفارقا موجدا لمادة وعلى انها كانت نسبته الى جميع الاجسام بالسوية فحصول اثره في بعضها دون البعض ان كان بسبب حصول لذلك الجسم فاختص لاجله بتلك
صورة ذلك الامر العارض هو المطلوب وان كان لا لسبب لزم ترجح احد طرفي الممكن على الآخر لا لمرجح وهو محال والاعراض
لم لا يستند الى علل الجسمانية مرجح الى ذلك فان اختلاف الاجسام في الاعراض لو كان لاختلاف الصور لكان اختلاف
الصور مستندا الى شيء اخر لان الاجسام كما اختلفت في الاعراض فهي ايضا مختلفة في هذه الصور التي هي مبادي تلك الاعراض
واختصاصها بتلك الصورة لو كان لاجل صورة اخرى مان وجب التسلسل لزم حصول علل ومعلولات غير متناهية
دفعة وهو محال وان تسلسل ايضا فعاد البحث فيه فاذا لو جاز استناد كل صورة حاصلة في المادة الى الصورة سابقة
عليها جاز استناد العرض الحاصل في الحال الى عرض سابق عليه فلا يحتاج الى اثبات الصور لانا كل صورة حادثة
فانها مسبوقة باستعداد سابق عليها وذلك الاستعداد يخصص كل صورة بسبب الحصول وهو غير ما ذكرتم لو
كان الاستعداد مابيت للصور عندكم كذا هو مابت للاعراض بل لكل حادث عندكم على الاطلاق فاذا كان كافيا في الصور
فلم لا يكفي في الاعراض قيل ان الشيخ بين اختصاص المادة بصورة معينة هي الصورة السابقة ولا يمكن ان يكون السبب الوجود
العرض الحاصل العرض المعدوم لوجهين احدهما الذي نحن بالقسر يسخن ملاقيه بالنار له مثلا فانه اذا زال العاسر عنه
عادت البرودة اليه فعلمنا ان في جسم الماء شيئا محفوظ الذات عند حصول السخونة القسرية وهو الذي اعاد البرودة
الى الماء عند زوال القسر فان الماء اذا عرض له عارض غيره هو آخر فعند زوال ذلك العاسر لا يعود بطبيعته ما
فعلمنا استناد الاعراض الى الصور وان الصور ولا يجب استنادها الى صورة اخرى ب العناصر الممتزجة المتفاعل
بعضها في بعض لا بد فيها من كسر وانكسار في الكيفيات والكسر يدل على علة كاسرة ان يكون حاصلا عند الكسر فلا يخلو
اما ان يكون الكسر بكيفية كل واحد منها بكيفية الآخر او بصورها ولا اول محال لانه لا يخلو اما ان يعدم الكسر واحدها
بالاخرى او يعتبر ان معا وكلاهما محال والاول الكسر الكسر والكاسر لان المنكسر بعد انكسار يصير مغلوبا
فلا يعود غالبا مع انه قبل الانكسار لم يقو على الكسر والقهر لغلبة فكيف يصير بعد الانكسار قاهرا والثاني
محال ايضا لان الانكسار لو وجدا معا لوجب وجود علتيهما معا وهما الكاسران فكل من الكسرين علته
بصاحبه ومغلوبيته به يصير كاسرا وقاهرا وهذا محال للتناقض بين العلة والمعلول فوجب ان يكون الكسر من جهة
كل من العنصرين ليس بكيفية الاخرى بل بالصورة الموجودة في العنصر الذي هو مبدأ تلك الكيفية فثبت وجود هذه
القوى والجواب عن الاول انا منعنا ان الاختصاص هو قدرة الله تعالى وما ذكرتم مبني على الاستعداد في الزمان
فان الاحساس انما يفيد حكما جزئيا فاذا ادعيتم العموم فهو ممنوع وعن ان الكسر والانكسار يكونان
معا ويكون المزاج بعد ذلك حاصلا من الله تعالى او يكون الكسر من الله تعالى على انه يعرض ما ذكرتم بامتزاج الماء

زعم اهل الحق هنا ان لا استناد من كل الى حادث في الاجسام وانها اذا زالت القوى ورد عندهم

نعم
الحار والبارد فانه لا يمكن هنا المغايرة بالصورة لان صورتهما واحدة ولا العرض السخونة فانه طارئ فالصورة لا
مذاتها بل بواسطة الكيفية ولذا اسموها بالكيفيات الفعلية وجعلوا الهاما مقابلا لما هي الكيفيات الانفعالية لم يلزم
ان يكون الكيفيات الفعلية منفعلة بمعنى التقابل بينهما البحث الرابع في الخلق وهو ملكة يصدر بها
عن النفس معها على صدور الافعال عنها بسهولة من غير تقدم روية وهي مغايرة للقدرة لتساوي نسبة القدرة
الى الضدين والخلق لا يكون كذلك ولانه كيفية نفسانية بخلاف القدرة فانها وان تعلقت بها ولان النفس لكنها ليست
من الكيفيات النفسانية ولذلك عبارة عن نفس الفعل لانه قد يكون تكلفا ويكون صادرا لا بسهولة بخلاف الخلق فانه
عبارة الكامنات الظاهر في الكاتب فانه لم يكن متوسطا من غير لبس في حرف حرف وكذا العالم اذا حصل
له ملكة العلم لا يقدر ان يحضر المعلومات غير ما بالفعل بل يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير روية واعلم
ان الاخلاق منها فاضلة شريفة ومنها رذائل فاضلة واصول الفضائل الخلقية ثلثة الشجاعة والعفة والحكمة
ويجمعها العدالة ويجمع مقابلها الجور ولكل واحد من هذه الثلثة طرفان هما رذيلتان فالشجاعة هي الخلق الذي
يصدر عنه الافعال المتوسطة بين افعال التهور والجبن والشجاعة محبوسها بهادي هذان الطرفان رذيلتان
واما العفة فهي الخلق الذي يصدر عنه الافعال المتوسطة بين افعال الفجور والخمود وهذان الطرفان رذيلتان و
الفضيلة محبوسها واما الحكمة فهي الخلق الذي يصدر عنه الافعال المتوسطة بين افعال الجربزة والغباوة وهذان
الطرفان رذيلتان وليس هذه الحكمة العملية هي التي يجعل قسيما للحكمة النظرية حيث قال الحكمة اما نظرية او عملية
كما وهم بعض الناس لان المراد من الحكمة العملية هنا ملكة يصدر عنها الافعال المتوسطة بين افعال الجربزة والغباوة
واذا قلنا من الحكمة ما هو نظري ومنها ما هو عملي لم يرد به الخلق فان ذلك قسيم جزء من الفلسفة بل نريد معرفة كل شان
بالملكة والخلق بطريق القياس انها كم هي وما هي وما الفاضل منها وما الردي وانها كيف تكتسب وتحفظ حتى عن
فقدها كيف وانها كيف تكتسب بعض ومعرفة السياسات المنزلية والمدنية وبالجملة المعرفة بالامور التي للانسان ان يعملها
ومنه المعرفة ليست غريزية بل يجب تحصيلها كما ان حاصلها لنا من حيث هو موجود وان لم نعمل فعلا وان لم يتحلى بخلق
فلا يكون فعل الحكمة العملية الاولى موجودة ولا الحاصل الخلقي بكمن لا محالة عنده باموره مكتسبة والحاصل ان الحكمة العلمية
قد يراد بها العلم بالخلق وقد يراد بها نفس الخلق وقد يراد بها الافعال الصادرة عن الخلق فالحكمة العملية التي جعلت
احد الفضائل الخلقية الثلثة هي نفس الخلق فانه والحكمة العملية بالمعنى الثاني لا الحكمة العملية بالمعنى الاول والثاني علما بهذا
الخلق فقد تم تفصيل سائر الاخلاق من الشجاعة والعفة وسائر السياسات انه فيظهر الفرق البحث الخامس
الثالث في الالم واللذة وهو مباحث الاول في حقيقتهما ذهب محمد بن زكريا الرازي الى ان اللذة عبارة عن الخروج عن
الحال الطبيعية والعود الى الحال الطبيعية بعد الخروج عنها وقبل العود عن الخروج وسبب هذا الظن لحدها بالعرض

التحقيق
الالم واللذة

مكان واما بالذات لان اللذة انما تحصل بالادراك والادراك الحسي خصوصا اللمسي انما يحصل بانفعال المدرك عن
الضد والكيفية اذا استقرت لم يحصل الانفعال فلم يحصل الشعور فلم يحصل اللذة فلما لم يحصل اللذة الا عند
تبدل الحال الى الحال الطبيعي ظن ان اللذة نفسها هي تلك الانفعالات وهذا ظن باطل لان الانسان قد يلتذ بالنظر
الى صورة جميلة لم يكن رآها ولا علم بها قبل ذلك من غير ان النظر يرفع ضررا لشوق وكذلك اذا ادرك
مسئلة علمية من غير طلب منه لها ولا شوق الى تحصيلها او اتفق له حصول مال عظيم او حصول منصب
جليل فانه يلتذ بذلك وان لم يكن متوقعا له ولا طالبا لحصوله بحيث لا يمكن ان حصول هذه الاشياء
ازال الم الطلب والشوق و التيسير قد عرف اللذة بامور متعددة لشركة في معنى الادراك فانه قال في الاشارات
اللذة هي ادراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم هو ادراك ونيل لوصول
ما هو عند المدرك آفة وشر والادراك قد مضى تفسيره والنيل الاصابة والوجدان وانما لم يقتصر على الادراك
لان الادراك يحصل بحصول صورة مساوية للمدرك في المدرك والنيل لا يكون الا بحصول ذاته واللذة لا يتم
بحصول ما يساوي اللذيذ بل بحصول اللذيذ نفسه فلهذا اعقبه بالنيل ولم يكن هناك لفظ يقوم مقامهما فجمعت
بالاختصار عوضها وعدم الاتمام الدال بالحقيقة واردفه بالحصول الدال بالمجاز وقال لوصول ما هو عند المدرك ولم
يقل لما هو عند المدرك لان اللذة ليست ادراك اللذيذ فقط بل هي ادراك حصول اللذيذ للملتذ ووصوله
اليه وقال لما هو عند المدرك كمال وخير لان الشيء قد يكون كمالا وخيرا بالقياس الى شيء وهو لا يعتقد كماليته
وخيريته فلا يلتذ به وقد لا يكون كذلك وهو يلتذ به لانه يعتقد كمالا وخيرا فاذن المعتبر كماليته وخيريته عند
المدرك لا في نفس الامر والكمال والخير هاهنا المعتبر ان الى الغير هما حصول شيء لما من شانه ان يكون ذلك الشيء
له اي حصول ما يناسب ويصلح له او يليق به بالقياس الى ذلك الشيء والفرق بينهما ان ذلك الحصول
بعينه لا محالة براءة من القوة لذلك الشيء فهو بذلك الاعتبار فقط كمال وباعتبار كونه مؤثرا اخرى
مال من حيث هو كذلك لان الشيء قد يكون كمالا وخيرا من جهة دون جهة والالتذاذ يختص بالجهة التي يكون
هو منها كمالا وخيرا دون ما عداها اللذة وما يقابلها اي اللذة والالم ومنا اورد في التحصيل فقال اللذة ادراك
الملائم والالم ادراك المنافي فاعترض عليه افضل المتاخرين بان تعريف اللذة بالحد الذي هو امر وجودي
عند الشيخ يرجع الى قولنا اللذة ادراك الموجود ولذلك يكون الالم ادراك المعدوم وذلك باطل اما في اللذة
فلان ادراك حرارة الاعضاء والاصوات المكروهة وما يشبهها ليست بلذات مع انها موجودات واما في
الالم فلان العدم لا يحس به فان فسر الخير باللذة او ما يكون وسيلة اليها على ما هو المشهور رجع التعريف الى قولنا
اللذة هي ادراك اللذة او ما يكون وسيلة اليها والكمال اللذة ان فسر بحصول شيء لشيء من شانه ان يكون له وكان هو لائم

شانه ان يكون

شانه ان يكون له امكان اتصافه به لزم ان يكون الجهل وسائر الرذائل كمالات قال الشيخ الخير والشر يختلفان
بحسب القياس فالشيء الذي هو عند الشهوة خير هو مثل المطعم الملائم والملبس الملائم والذي هو عند الغضب خير هو
الغلبة والذي عند العقل خير فتارة هو الحق وذلك باعتبار كونه العاقل قابلا اعماله وهو بالقياس الى قوته النظرية
وتارة الجميل وذلك باعتبار انفراده عاملا مباد وهو بالقياس الى قوته العملية ومن العقليات مثل الشكر ووفور المدح
والحمد والكرامة وبالجملة الخيرات التي يكون للعوام شاركه سائر القوى في التي يحصل الهم فيها الاختلاف كذلك القوى اما
العقل الصرف فلا يحصل اليه ذلك وحصر بالقياس الى شيء هو الكمال الذي يخصه ويتحرى باستعداده الاول فالى الشيخ
انما قصد بمثال الشيء يكون موجبا بالقياس الى ذوقه باستعداده الاول فانه ان الشيء قد يكون له استعداد ثاني ولا
ولا يكون الشيء الذي بنحو ذلك اليه باستعداده الثاني خيرا بالقياس الى ذلك الاستعداد الطاري كالانسان فانه يستعد
في فطرته لاقتناء الفضائل ثم اذا اطاعه اطاعه لاقتناء الرذائل فيصدر لحسب الاستعداد الثاني ولا يكون خيرا
بالقياس الى ذاته مع الاستعداد الاول وكل لذة فانها تتعلق بكمال خيري وادراك له من حيث هو كذلك ثم
ان الشيخ اعترض على نفسه بان من الكمالات ما لا يلتذ به كالصحة فلا يلتذ بها ما يلتذ بالحلو وغيره واجاب بان الشرط
كان حصول الشعور احيانا ولعل المحسوسات اذا استقرت لم يشعر بها على ان المريض في الوصب يجمع عند التوجه
الى الحالة الطبيعية من الخروج لو علم في اللذيذ انه قد تسكن كما ان بعض المرضى يكره الحلو وفضلا
عن ان يشتهيه فعلمنا ان ذلك طاعا فيما سلف لانه ليس ضررا في تلك الحال فان الحس لا يشوبه من حيث هو خير
فان اورد ما الاستعداد في التعريف بقولنا اللذة هي ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك ولا شك
ولا مضاد للمدرك فانه اذا لم يكن شاغلا وعائقا يكون الشوق اليها اغراض ثم كما في عليل النكرة اذا عاف الحلو
واما غير القادر فكما في الممتلئ جدا اذا عاف الطعام اللذيذ وكل واحد منها اذا زال مانعه عادت اللذة وتهوى
وتادى بما ضرها هو اللذيذ بكرهه وكذا في الالم قد يحصل السبب الموثر ويكون القوة المدركة ساقطة كما في قرب الموت حر
الريض او مؤوفة كما في الحذر فلا يتالم به فاذا انتعشت القوة او زال الحال وعظم الالم وقال في الفصل الرابع الوجع الم
هو الاحساس بالمنافي وقال في الحالة الثامنة من الهيئات البسيطة اللذة ليست الا ادراك الملائم من جهة ما هو ملائم وذكر فيه انه
في الحق للنفس ان القوى تشترك في ان شعورها بموافقها وملائمها هو الخير واللذة الى ما قد ذكر في الالم والقلق
ان اللذات ادراك لحصول الكمال الخاص بالقوة المدركة وذكر في هذا الفصل من هذا الكتاب ان سبب اللذة عند ابتداء
الخروج الى الحال الطبيعي من حصول الادراك ولما عرض ان كان حصول الادراك من الخروج عن الحال الطبيعي
عرض ان كانت اللذة مع الخروج عنها فظن ان ذلك سببها ولم يكن ذلك بل السبب هو ادراك حصول الكمال الاعز وهذا هو
سبب اللذة لا غير في هذا الاعتراف بكون الادراك واللذة متغايرين ضرورة تغاير السبب والمسبب والحق ان الحال كان البصرية

ولنصرف مهما
بالقياس الى التي لم يكن له
سوق

الكيفية انتهاؤها الى التصديقات غنية عن البرهان كذا التصورات الكيفية انتهاؤها الى التصورات غنية عن التعريف
وكان العلم بالحسية بالحس الظاهر او الباطن كعلم الانسان بالمه ولذته لا يحتاج الى برهان فكذا التصورات
هذه الامور فان كل عاقل حاس من ادرك الالم واللذة وفرق بينهما وعلم كلا منهما عن صاحبه وعلم بهما متميزا عما
غايرهما ادراكا ضروريا فلا احتياج فيه الى الكشف عنهما عرفانه كما اعرف منه نفي بها كشف مهم وهو ان
الحالة التي هي الملتذة عند ليه الرئيسيات فاللذة بهذه ليس ادراك الملايم او معارله ويتعذر مقارنة
للادراك بل هو معلول لذلك الادراك او معلول شرطه ولو كان لا وجد الا مع ذلك الادراك فهو كالامور
تحت حصلها واما قوله انا نجد اللذة بهذا الادراك فيكون هو فانه راجع الى الاحتجاج باللفظ فان للسائل
ان يقول ان كنت جعلت اسم اللذة اسما لهذا الادراك فلا منازعة لكن لم قلت ان الحالة المخصوصة التي هي
النفس ليس هذا الادراك ومعلوم ان هذا المقصود لا يحصل بهذا الطريق فنقول اما الاستقراء فقد دل على ان
هذه الحالة لا تحصل لنا الا اذا ادركنا ما يلايم مزاجنا ولو كان للمزاج فيه حال الا انا ملتذ بالرياسة وان لم يكن
من حيث ملايمة لمزاجنا واما انه هل يمكن حصول تلك الحالة من هذا الادراك وان كان قليلا فهو مشكوك
فيه ثم بعد تسليم المساعدة على ان الحالة المسماة باللذة لا تحصل الا عند ادراك الملايم فهل يمكن حصول ادراك
الملايم من غير حصول هذه الحالة هذا ايضا مما لم يظهر احد طرفيه بالبرهان بل هو مشكوك وهو ان الرطوبة محسوسة في
المزاج الرطب محسوس وهو غير مولم ولو سلم فاللازم من الشك للبعض الاول ... واذا كان سوء المزاج
الرطب غير مولم وهو محسوس امكن ادراك الامر الغير الطبيعي من غير الالم ثم احتج على ابطال كون اللذة
ادراك الملايم والالم ادراك المنافي بان المريض يلتذ بالحلاوة مع انها لا تلائمه بل تمرضه وينفر عن الادوية
وهي ملائمة غير وارد لان المريض انما يستلذ بالحلو لا من حيث انه ادرك ما يلائمه بل انما لا يحتج ... اخلاطا
رديه يستحيل اليها ما يساد له فيستقر ... حتى انه لو حصل زيادة هذه الحلاوة ... ادراك ما
السوداء لاستقر به وانما لان الاعضاء تضعف عن هضم ما يساد له فيستحيل الى خلط ردي حتى لو حصل ذلك
من هذا ادراك ما يشتهيه لاستقر به ولان المريض لو ادرك ما ينفر طبعه عن الادوية ... امراجهم سعود
الامور العارضة اما ان يحيل الدواء خلطا موذيا او يحيله الى خلط جيد ... او تقوى بعض
الاعضاء بهذه الامور يحصل الاشفاء لا لانه ادرك ما ينفر عنه واما المعرفة ... قول الحكماء
لانهم قالوا المدرك ان كان ... الشهوة كالحكة حتى الاجرب كان ادراكه لذة وان كان ... العزم
كالحكة حتى السليم كان ادراكه الما فجعلوا الالم واللذة من نوع واحد وانما الفرق بينهما جعلوا
الالم معه كحدث ... اي عند التقطيع ... الامور كاسة ... الشيخ ابو اسحق عياش

ان يكون

ان يكون الالم موذيا للبدن الاخروج الجسم عن حد الاعتدال وحصول اللذة حصول الاعتدال في الجسم وزوال
اجزاءه كاسر لحل العسل فاداه هذا الى القول بسوء المزاج والشهوة اذا حصلناه لذة
على بعض الوجوه وهو قريب من مذهب ابي زكريا حيث جعل اللذة راحة من مولم او خروجا من مولم لان
من يشتد عطشه يزداد شهوته للماء البارد فيجب ان يكون لذته خروجا عما كان يجده وهو ممنوع لجواز الالتذاذ
بادراك الماء البارد وان استلزم الخروج عن الم العطش ثم سلط قوله زيادة على ما تقدم لوجوه ا احدها
الانسان يشاهد شخصا ولا يحبه فيعشق ثم صح كان اللذة خروجا من مولم ب ثم ان لا يؤثر الواحد منا طعاما
على طعام ولا سكرا على اخرى لان الغرض ازالة الجوع او الشبع وهو حاصل بهما وسوى حاله كي من احاسية
البرد فانه لا يؤثر صلاء على صلا حيث يعلق عرضه بازالة البرد ج كان لا يحس من العقلاء عن ضعف ... الالم
قبل الدواء بالادوية الكريهة حتى يلتذ ذوا الالطيف لانه ... يخرج عن ... المداواة فلو لا يشوب لذة
اذا حصل الشيء والاكل لذلك فيها د انه يدرك اللذة على حد ادراكه الالم فلو كانت اللذة خروجا من مولم لكان
الالم خروجا من ملتذ ه انه يدرك اللذة والادراك انما يتعلق بامر وجودي لا عدمي و كان يجب ان لا يظهر التزايد
في الالتذاذ لان العدم لا يزاد ولا يتفاضل بالوجدان فالمقدم مثله ز كان يجب ان يكون الشهوة لما اذا
حصل نيل المشتهي زوال الالم والخروج منه ولكن لا يسلم ان الشهوة ح انا نفرق قطعا بين ادراك طعام شهي
القا حمل تولد عن ظهوره فلو كان الامر على ما قاله لم يشك الفرق احتج ابو اسحق بان الالم لو كان منتولدا عن
الكدر لكان باقيا مع الاذى الموجود بسببه واجيب بان الكدر وان ولد فانما يولد بشرط زوال الصحة ومع زوال
الصحة باسره واذا زال الشرط زال المشروط البحث الثاني في ان تفرق الاتصال هل يوجب الالم ام لا
ذهب جميع الاطباء الى ان تفرق الاتصال سبب ذاتي للوجع قال جالينوس السبب الذاتي للوجع هو تفرق الاتصال
فالحار انما يوجع لانه يفرق الاتصال وكذا البارد ولم يذكر الطب لانه لشدة تكثيفه وجمعه يلزم ان يجذب
الاجزاء الى حيث يكاثف عنده فيتفرق من جانب ما يجذب عنه والاسود لما كان قابضا للبصر لم
... والاسفيد لما كان مفرقا للبصر حصل منه الالم والمر والحامض يفرقان معرفها فيحصل الالم و
العفص يقبض ... فيحصل الالم وكذا الشم يحصل منه العفونة والاصوات التي تفرق
تصعف من الحركة الهوائية عند ملاقاة الصماخ فيولم وشايخ المعتزلة قالوا انما هو الالم واللذة فيحصل
حادثا عند التقطيع فاذا قارنه شهوة يقولون انه فاذا قارنه نفار فهو الم واعترض المتأخرون بوجوه ا
التفرق مرادف للانفصال والانفصال عدمي لانه عدم الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا والوجع والالم كيفية
في انه شيء ولا يجوز ان يعلل بالعدم فتفرق الاتصال لا يكون علة للالم ب هو لا يحس بالقطع مع حد الالة حدا او عدم

ان يكون

القطع في اول الامر بل بعد ذلك بلحظة ولو كان الالم مستندا الى تفرق الاتصال حاصلا لما تخلو الالم عنه لاستحاله
تخلف المعلول عن علته لكن علم انه في اول القطع لم يحصل سوء المزاج فلم يحصل الالم ثم لما حصل سوء المزاج بعد
ذلك حصل الالم ج المغتذي والنامي انما يحصلان بتفرق اجزاء العضو وبنفوذ الغذاء في الفرج المستحدثة بين الاجزاء
الغذاء مع انه ليس هناك الم ومعلوم انه انما لم يولم لان ذلك التفرق امر طبيعي ولم يحدث عنه سوء
مزاج وذلك يدل على ان التفرق ليس سببا للالم لانه تفرق بل لما يلزمه من سوء المزاج وانما قلت حصول التفرق
لا تفاهم عليه فان الشيخ حكى في احتجاج اصحاب الحلاة في الشعار ان النامي انما يقوله بشيء ... والا لم يكن النقود في
الملاوداجهم بان الغذاء ينفذ في المسام التي بين اجزاء الاعضاء فيحركها السعيد عنها وذلك يسهل وقال في الشفاء
ايضا في كيفية النمو يجب ان يكون ذلك الازدياد مستويا على ما ينبغي موديا الى كمال النشؤ وبكون الوارد قد يبعد
واسحال الى مشاركة المورد وعلم ممتدا في الاقطار متوجها الى كمال النشؤ فيجب ان يداخل هذا الوارد
المورود وعلم بانه في حلل تحدث في جسم ... له المورود علة الى اقطاره على نسبة واجبة في بعد
ما فمن ايضا المرشد بزيد في الطول اكثر كثيرا مما يزيد في الوضع الزيادة في الطول اصعب منها في الكر
لا احتياجها في الطول الى نفوذ الغذاء في الاعضاء الصلبة كالعظام والعصب نفوذا في اجزائها طولا
بتمامه ينفذ عن اطرافها ولان الاعضاء دائما في التحلل ولا يبقى له الا الاعضاء الى العضو بكاث
متصلا به والحاجة الى الغذاء لا الصاق بمثل ذلك الجزء بالعضو فالتفرق لا بد للاعضاء منه ثم لا يختص
ظاهر العضو لان المحلل هو الحرارة وهي سارية في ظاهر العضو وباطنه فوجب ان يتحلل الاجزاء الباطنة
العضو كما يتحلل من ظاهره وانما لم يتحلل بتفرق الاتصال لان ذلك التفرق في اجزاء صغيرة جدا
فلصغر ذلك التفرق لا يحصل الالم او ان تلك الالام لما دامت بطل الشعور بها ولان الحس دل على ان
التفرق مولم فكيف ... ذكرتم من الوجه في ابطاله استدلالا على ابطال ما علمت صحته بالضرورة فيكون باطلا لانا
نجيب عن ا بان كل واحد من تلك التفرقات ... لم يكن صغيرا جدا لكن مجموع تلك التفرقات كثيرة جدا لان التفرق
والنمو لا يختص بجزء من البدن دون جزء بل ها حاصلان في جملة الاجزاء ومتى كان الامر كذلك فالنوع من التفرق
ما ذكان هذا التفرق حاصلا في جملة الاعضاء فلو كان التفرق مولما من حيث هو تفرق لكانت الالام حاصلة
في جملة الاجزاء في جميع البدن ولما بطل الثاني بطل المقدم وعن ب لا نسلم بالالم الا ما يجد الحي من نفسه
وليس حاصلا بسبب التغذي والنمو وليس كلامنا الا في ذلك فان اثبتم لغيرنا اخر كان وقوع اسم
الالم عليه وعلى ما نجد نحن بالاشتراك وعن ج ان تفرق الاتصال يستعقب سوء المزاج مع ان التفرق علة
د الكيفيات الحادثة في العناصر انما تحدث عن مبدأ عام الفيض وانما تختلف الاعراض والصور في اجسام

هذا العالم لاختلاف في الاستعداد وعلى ذلك اتفقت كلمة الفلاسفة وان كنا لا نقول بها فيقول المركب من العناصر انما
اختص بكيفية مخصوصة لان ذلك المزاج افاده استعدادا لقبول تلك الكيفية عن واهب الصور دون سائر الكيفيات
فما دام ذلك المزاج باقيا استحال زوال تلك الكيفية فيكون السبب القريب للالم واللذة هو ما واسطة المزاج لا التفرق
واعترض افضل المحققين بان العدم لا يكون علة للموجود والعدم ربما يكون علة كعدم الحركة عما شانه ان يتحرك فانه علة للاحد
الاكوان الذي هو السكون وعدم السمع علة للخرس وعدم الغذاء في الحيوان الصحيح للجوع وتفرق الاتصال في العضو الذي
لا يكون فيه حس او يعرض له خدر او يكون معه استمرار او يكون التفرق طبيعيا كما يحصل في المغتذي عند نفوذ الغذاء
في اجزائه لا يكون مولما ما لم الالم عند عدم احساس عضو بتفرق اتصال يحدث فيه غير طبيعي فكلامهم يدل على ذلك ولا يكون
في الحمى وهو سوء المزاج مولم وان لم يكن هناك تفرق اتصال والمعنى الجامع هو الاحساس بالمنافي فهو اذن حد الالم و
اذا كان الحد صحيحا ولا يكون الشيء منقوضا وانما خالف في ان تفرق الاتصال الذي يوجب الالم في الحي انما كان لانه يولد
التوتر او حبس المزاج الذي يقتضيه طبايع المفردات عند تفريقها فالسبب الذاتي هو طبايع المفردات والتفرق
يقتضي زوال الاعتدال الذي حصل من الكسر والانكسار فالتوتر ليس سببا بالذات للالم عدمي هو زوال الاعتدال
والالم انما يحصل من سوء المزاج هكذا قاله قطب الدين المصري يطين لكن قوله وزاد ابن سينا سببا ثانيا وهو
سوء المزاج يدل على خلاف ذلك وقد ذكر في المباحث ما نقله قطب الدين فانه قال بدن الانسان مركب من العناصر
الاربعة طبع كل منها الخروج عن الاعتدال فما دامت متصلة يكسر البعض بالبعض ويحصل الاعتدال فاذا انفرقت
طبع كل واحد منها حالة عما يوجبها على فاسد الكيفية الخارجة عن الاعتدال في بعض عليها تلك الكيفيات فالى حل
ان السبب الفاعل لسوء المزاج هو طبيعة كل واحد من البسائط الان اختلاطها صار مانعا من ذلك فلما تفرق الاتصال
فقد عدم المانع فيعود الطبيعة مقتضية لفعلها وفيه نظر فان العدمي عدم وان كان جزء العلة عدما كانت عدما
فلا يكون ان يكون علة للموجود ولو جوزنا كون العدمي علة للوجودي انسد باب اثبات الصانع تعالى وجميع الاسباب التي يدعى انها
باعتبار ثبوتها بالضرورة تبطل اسناد الوجودي الى العدمي وليس لكونه معلولا العدم الحركة بل الى سبب موجود وهم
ان جعلناه وجوديا كما هو راي المتكلمين وان جعلناه عدميا كما هو راي الحكماء لم يتم الدليل والخرس عدمي
والسبب عدم السمع على ذلك لا يلزم من التقارن العلية والجوع يمنع انه ثبوتي وانه معلول عدم الغذاء بل عدم الغذاء
شرطه وتفرق الاتصال في العضو الذي لا يكون فيه حس او يعرض له خدر او يكون معه استمرار عن الم لعدم
الاحساس فيه يدل على التغاير بين الالم والتفرق وان لم يكن التفرق طبيعيا والالم والوجه ان التفرق ثبوتي
والانفصال السعود ... هو عن الشيء مجازا فلا يكون سببا للالم البحث الثالث في سبب الالم هنا امران
يحصل الالم عقيبهما وهما تفرق الاتصال وسوء المزاج فذهب جالينوس الى ان السبب الغريب للالم هو تفرق الاتصال

واما سوء المزاج فانما يكون مؤلما لانه يسعف بتفرق الاتصال وذهب الشيخ الى ان الموجب الذاتي للالم هو الامران اما تفرق
الاتصال او سوء المزاج المختلف بالذات وهو الحار والبارد او باليبس والرطب بالعرض واما اليابس فلانه يشبه تقبيضه ربما كان سببا
لتفرق الاتصال واما الرطب فعرض مؤلم البتة وهل السبب الذاتي هو سوء المزاج المختلف خاصة اذ لا شك انهما
ولعل ما تقدم ان تفرق الاتصال سبب مؤلم سوى الاسوء المزاج واحتج الشيخ على ان سوء المزاج المختلف
مؤلم بالذات بوجوه ا الوجع قد يكون متشابه الاجزاء في العضو الوجع ولا تفرق اتصال الاكثر لكن
متشابه الاجزاء لانه لا يدخل انتهى العسر الى احاد لا يكون فيها تفرق فاذن وجود الوجع في الاجزاء الخالية عن تفرق
الاتصال لا يكون تفرق الاتصال اعرض يمنع كون الوجع متشابه الاجزاء في الحقيقة ولا يلزم من التشابه في الحس
التشابه في الحقيقة لان التفرق اذا كثر في السطح كان العضو من سائر العضو وتفرق السطوح جدا فاذا
حصل الالم في مواضع التفرقات ظن الحس كون الوجع متشابها ولم يكن في نفس الامر كذلك لكثرة مواضع التفرقات
وقرب بعضها من بعض وصغر ما بينها من السطوح كالاجرام المختلفة لونا اذا سحقت ناعما فرحبت ادرك الحس لونا
مفردا وان لم يكن في نفس الامر كذلك ومع قيام الاحتمال بطل البرهان ب البرد مؤلم حيث يعض ويجمع
وحيث يبرد وتفرق الاتصال عن البرد لا يكون حيث يبرد بل في اطراف الموضع المتبرد اعترض بان
الموضع اذا برد انقبض وانعرض من ذلك الانقباض تمدد يتزيد اطرافه عن اطراف الموضع الحار وان يضغط
اجزاء المتبرد بعضها في بعض وكلا الامرين سبب لتفرق الاتصال اما ا فلانه اذا تمدد طرفه عن طرف الموضع
الحار انفصل عنه فحصل التفرق واما ب فلان الضغط سبب لتفرق الاتصال ولهذا احدث الالم الضاغط
رتبها من اقسام الالم ولان الموضع المتبرد لم يكن بعضه الزم من البعض وجب سيلان الامر عن البارد ج الالم
احساس المؤثر مناف وليس من حيث هو مناف في الحر ولكن المحسوس منافيا من حيث هو مناف مؤلم
اعترض بان الالم ان كان اسما لادراك المنافي فذلك حال لا نزاع فيه لكنا نشاهد الحس المخصوص الذي يكرهه
ونسميه الالم لم يثبت انه نفس ادراك المنافي او مقارنه ومتى كان كذلك لم يكن في هذا الكلام فائدة والمسبب
سوء المزاج الرطب فانه مدرك مناف فهناك حصل ادراك المنافي مع انه لم يحصل الالم د سوء المزاج ليشتد ايلاما
من الجراحة العظيمة ولو كان المؤلم هو تفرق الاتصال خاصة لكان الم الجراح اعظم فاذن زيادة الالم في سوء
المزاج انما حصل من سوء المزاج لا من تفرق الاتصال البحث الرابع في ان المؤلم هو سوء المزاج
المختلف اعلم ان المزاج اذا كان على ما ينبغي في الكم والكيف بالنسبة الى نوع ذلك الشخص فهو المعتدل بالنسبة اليه ولذلك
كان خارجا عن الاعتدال الحقيقي بالنسبة الى غيره فاذا انحرف وخرج عن حد الاعتدال بالنسبة الى ذلك الشخص في بعض
الكيفيات فصار كيفيته لا تسلك الحقيقي لم يكن على تلك الكيفية بعد تغيرها عن ما يشبه وكان ذلك هو سوء المزاج ثم ان سوء

انتهاء

المزاج

المزاج ان استقر في العضو وابطل الطبيعة الخاصة بذلك العضو سمي سوء المزاج المتفق وان لم يكن كذلك سمي سوء المزاج
المختلف والمؤلم انما هو الثاني دون الاول واحتج عليه الرئيس بحجة وهي ان الالم ادراك المنافي والمنافاة انما تحقق بين شيئين
فاذا كان للعضو كيفية فورد عليه ما يضاده فاما ان يبطل الوارد كيفية العضو فلا يبقى هناك كيفيتان متنافيتان
فلم يكن المنافي حاصلا فلم يكن الاحساس بالمنافي حاصلا لان الحاس يجب ان ينفعل من المحسوس والشيء لا ينفعل
عن الحالة المتمكنة التي لا تغيره بل عن الضد الوارد المغير اياه الى غير ما هو عليه وان لم يبطل المضاد الوارد كيفية
العضو تحقق التنافي بين الوارد وبين كيفية العضو فيحصل الالم فلاجل ذلك يكون سوء المزاج المختلف مؤلما لا سوء المزاج المتفق
واما المثالان فا ان حرارة صاحب الدق اشد كثيرا من حرارة صاحب الغب مع ان صاحب الدق لا يجد من
الالتهاب ما يجد صاحب الغب او صاحب حمى يوم لان حرارة الدق بما هي مستقرة في جوهر الاعضاء الاصلية وحرارة
الغب واردة من مجاورة خلط على اعضاء محفوظ فيها مزاجها الطبيعي بعد بحيث اذا انحل الخلط بقي العضو منها على
مزاجه الطبيعي ب ان المنغمس في الحمام شتاء اذا استحم بالماء الحار بل بالفاتر عرض منه اذى لان كيفية
بدنه تبعد عن مضادة اياه فاذا مكث لحظة استلذه لما تدرج الى الاستحالة عن حالة البرد العاجل ثم بعد زمان
المكث يستحيه اكثر مما كان اولا فاذا صب عليه الماء الاول بعينه بغتة استبرده واشمأز منه وتكرر به المنافاة انما
تحقق بين امرين لانها اضافة تستدعي تعدد المضافين لكون احدهما منافيا للاخر فاذا كان للعضو كيفية فورد عليه
مضاد فاما ان ابطلها فهناك كيفية واحدة ح ولا تحقق المنافاة فلا يتحقق ادراك المنافي فلا الم وان لم يبطلها
تحققت المنافاة فحصل الشعور بها فيتحقق الالم فلهذا كان المؤلم سوء المزاج المختلف لا المتفق البحث
الخامس في تفصيل اللذات الحسية قال ر حال الحس بالالم واللذة انما تجري في الحواس كلها وكلما كان الحس الطف كانت
مقاومته مع الوارد عليه اكثر وكان الالم واللذة اقوى ولما كان النور الذي يشبه النار التي هي الطف العناصر
في غاية اللطف وهو الة الابصار وكان الالم واللذة في الابصار اضعف من غيره ثم يلي السمع لانه اقل لطافة
من البصر لان الته الهواء المودع فصارت اللذة والالم من حاسة السمع اكثر من البصر ثم يلي الشم فانه اقل لطافة
من السمع لان محسوسه البخار وهو اغلظ من الهواء ثم يلي الذوق فانه اغلظ من الشم لان الته الرطوبة التي هي
في درجة الماء فكانت اللذة في الذوق اكثر من الشم ثم اللمس لانه اغلظ من جميع الحواس لانه في مماس الارض و
كانت مقاومته مع الوارد اقوى وابطأ فكانت اللذة فيه اقوى وقد حاول الشيخ في ذلك فانه قال ان الشيء من
الحواس ما لا لذة له ولا الم في محسوساتها ومنها ما يلتذ ويتألم بتوسط المحسوسات فالاول البصر والسمع فان البصر لا يلتذ
بالالوان ولا يتألم بها وكذا السمع بل الملتذ والمتألم فيهما النفس من داخل واما الشم والذوق فيلتذان ويتألمان
اذا تكيفا بكيفية ملائمة او منافية وقد يعرض لالة السمع والبصر تألم من صوت شديد او لون مفرق للبصر كالضوء

فليس يألم من حيث السمع او البصر بل من حيث اللمس لانه يحدث فيهما الم لمس وكذلك يحدث فيه زوال ذلك الالم
واما اللمس فانه قد يألم بالكيفية الملموسة ويلتذ بها فقد يألم ويلتذ بغير توسط كيفية من المحسوس الاول بل
بتفرق الاتصال والتيامه لا يقال الارسان الملائم للعين هو الابصار وقد حد اللذة بانها ادراك
الملائم فكيف زعم ان العين لا يلتذ بذلك لانا نقول لا نسلم ان في الموضع مدركه بل المبصر والسامع
هو النفس وهذه الالات لها في هذه الادراكات فانه في الاشكال الكلية لازم على الشيخ لكن له ان
يقول بان الالوان ليست ملائمة للقوة الباصرة فانه يستحيل اتصاف القوة الباصرة بالالوان نعم ادراك
الالوان ملائم للقوة الباصرة والسمع لم يحصل حصول الملائم لذة بل اللذة ادراك الملائم والقوة الباصرة
اذا ابصرت حصل لها الملائم وهو ادراك الالوان ولم يحصل لها ادراك هذا الملائم فان البصر لم يدرك
كونه مدركا للالوان لان ذلك شيء لا يتعلق بالبصر بل بالنفس المدركة للاشياء فلا جرم حصلت اللذة
للنفس دون البصر قيل قوة اللمس لا يتصف بالكيفيات الملموسة فلا يكون تلك الكيفيات ملائمة لها لان الملائم هو
الذي يكون كمالا للشيء واعلى درجات الكمال امكان حصوله للشيء بل الملائم للقوة اللامسة ادراك الملموسات
وليس لها ان تدرك انها ادركت الملموسات بل المدرك لذلك النفس فهي اذا لم تدرك الملائم فلا يكون لها لذة
لكن الشيخ اعترف بحصول اللذة للقوة اللامسة والحاصل انه لا فرق بين الحواس في ان هذه المحسوسات اما ان
يكون ملائمة للحواس فيكون ادراكها ادراكا للملائم فيكون ادراك البصر للالوان ادراكا للملائم فيكون قول الشيخ
بعد ذلك ان البصر لا يلتذ بالالوان مناقضا لقوله اللذة ادراك الملائم او لا يكون ملائمة بل الملائم لهذه
الحواس هو الاحساس لا المحسوس فح اما ان يقول حصول الملائم هو اللذة فيلزم ان يسلم اللذة للبصر او ادراك الملائم
الذي يحصل هو اللذة فلا يثبت اللذة في حاسة اللمس لانه ليس الملائم لها الملموسات بل الاحساس بها وليس لها
ادراك لذلك الاحساس وليس لها ادراك الملائم فوجب ان لا يكون لها لذة البتة الرابع في بقية
الكيفيات النفسانية وفيه مباحث الاول في الصحة والمرض وفيه مسائل المسألة الاولى في حد الصحة والمرض
قد عرفت فيما تقدم ان من التصورات ما يستغني عن التعريف وهي اما البديهيات او المحسوسات او الوجدانيات
والصحة والمرض من هذا القبيل فان كل عاقل يدرك من نفسه صحة ومرضا ولا يحتاج في ادراكهما الى ذكر حد او رسم
وهما كالجوع والشبع عنده لكن الشيخ قد حدهما بحدود مشهورة في القانون انها ملكة او حالة يصدر
عنها الافعال من الموضوع لها سليمة وفي موضع اخر منه انها هيئة يكون بها بدن الانسان في مزاجه وتركيبه
بحيث يصدر عنه الافعال كلها صحيحة سليمة وحد المرض بانه هيئة في بدن الانسان مضادة لهذه الهيئة وقال
في الشفاء بان الصحة انما ملكة في الجسم الحي انما تصدر عنها لاجلها افعاله الطبيعية وغيرها على مجرى الطبيعي

حال

حالا او ملكة مقابلة لها فلا يكون افعاله من كل الوجوه كذلك بل يكون منها كآفة في الفعل واعلم ان وصفه بكونه جنسا من عالم الرسوم فانه
هيئة لانه لما رسم الكيفية بيان كونها هيئة باسرها في سائر اجناس الاعراض فلو اقتصر في اعطاء الجنس على اجناس الى ان ما الكيفية من
غيرها فذكر الهيئة في الملازمة نظر الى ان صدقها على طائفة منها سهو في العموم ما حمل فيه الحال او الملكة مكان
الجنس لم الى من حمل فيه الملكة على الفعل واما ما ذكر في موضع النصل فقوله في الاول تصدر عنها الافعال فهو اخرج الصحة لما يكون
سريع هو الشان حيث يكون افعاله من الجذب والهضم سليمة وقوله الثاني ملكة في الجسم الحي او في احصل جوهر
عنه وقوله في العافية بها يكون بدن الانسان يحدث تصدر عنه كذا احتصر الجمع المسألة الثانية في جنس الصحة الشيخ جعلها
مندرجة تحت الحال والملكة وهو اشكال مع جعل الصحة والمرض متقابلين التضاد وجنس المتضادين واحد فاذا كان
الصحة مندرجة في جنس وجب اندراج المرض فيه فلو كانت الصحة من باب الحال والملكة وجب ان يكون المرض مندرجا تحتهما لكن الاطباء
قد اتفقوا على ان اجناس الامراض المفردة ثلثة سوء المزاج وسوء التركيب وتفرق الاتصال فسوء المزاج غير داخل تحت
الحال والملكة لانه انما يحصل عند زيادة احدى الكيفيات على ما ينبغي او نقص ما ينبغي بحيث لا يسوء الافعال مع الزيادة و
النقصان سلوكها امر بل ان الكيفية الغريبة وكونها غير ملائمة للبدن واتصاف البدن بها فان جعلنا المرض الاول كما
قاله الشيخ الحمى الحارة التي هي الجرارة الغريبة لم يكن ذلك المرض المزاجي من باب الكيفيات النفسانية بل من الكيفيات المحسوسة لان الحرارة
من باب الانفعالات والانفعالات وان جعلنا الحالة لم يكن ايضا من الكيفيات النفسانية لان كونها غريبة او منافية من باب
المضاف وان جعلناه الثالث كان ذلك معقولا من عقولنا فثبت ان المرض المزاجي ليس داخلا تحت الحال والملكة
واما المرض التركيبي وهو سوء التركيب فهو عبارة عن مقدار او عدد او وضع او شكل او انسداد مجرى مخل بالافعال
ولا شيء من هذه بداخل تحت الحال والملكة اما المقدار والعدد فلانهما تحت الكم لا الكيف واما الوضع فلانه مقولة مستقلة
بنفسها والشكل وان كان تحت الكيف لكنه غير داخل تحت الحال والملكة بل من الكيفيات المختصة بالكميات واما تفرق
الاتصال فهو عدم الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا والامور العدمية لا يكون مندرجة تحت مقولة اصلا فضلا عن
ان يكون تحت الحال والملكة فلا واحد من اجناس المرض مندرجا تحت الحال والملكة فلا يكون الصحة مندرجة تحتهما ب
العناصر اذا امتزجت تفاعلت بعضها في بعض وانكسرت سورة كل كيفية من كيفياتها المتضادة واستقرت ح لا محالة
ا الكيفية المتوسطة من الكيفيات الاربع الحاصلة منها على حد الاعتدال على التناسب فيحصل حرارة منكسرة وبرودة كذلك
وحال لها الفتورة ورطوبة ويبوسة منكسرتان ب قوى وكيفيات اخرى كاللون والشكل والطعم والرائحة فالمسمى بالصحة
ان كان هو اجتماع تلك الاجزاء وتأثير بعضها في بعض وتأثر بعضها عن البعض فكلا ذلك من المقولات السبعة فلا يكون
تحت الحال والملكة وان كان هو الكيفيات المنكسرة فهي تحت النوع المسمى بالانفعاليات والانفعالات وان كان المسمى بالصحة
من القوى المكن ادعاء الصحة تحت الحال والملكة لكن يلزم منه ان لا يكون المرض مقابلا للصحة وبالجملة لما كان المرض حسا

رط
او النقص عما

لما تقدم من الامور كانت الصحة عبارة عن امور وجودية مقابلة لتلك كالمزاج الملائم والهيئة الملائمة والاتصال الملائم او
عدمية وهي عدم تلك الاشياء المسماة بالمرض وعلى التقديرين لا يمكن ان يكون التعريف سلبيا الا اذا اخذنا
كيفيات اخر وراء المزاج والهيئة والاتصال الملائم دون عدم هذه الاشياء المنافية ويحمل الصحة عبارة
عنها لكن ذلك محال لا دليل عليه المسألة الثالثة في ذكر شكوك على حد الشيخ وجوابها ا ذكر في
حد الصحة في القانون انه لها او هي بعض التردد والابهام وهو مما في الوضع من الجدل لان الغرض منه
الايضاح لا الابهام ب قوله تصدر عنها الافعال من الموضوع لها سليمة كلام غير منتظم فان قوله تصدر
عنها الافعال يشعر بان المبدأ هو الحال او الملكة ثم قوله من الموضوع لها يشعر بان مبدأ الافعال هو الموضوع
وبينهما منافاة ج انه قدم الملكة على الحال مع ان الوصف يكون حالا اولا ثم يصير ملكة د السليم هو الصحيح فيحدد
الصحة به يكون تحديد الشيء بنفسه والجواب عن ا انه لا معنى لقوله انه من الحال والملكة بل الحالة في امر عرضي زائد على
الجسم فهو رسوخ الكيفية وعدم رسوخها وذلك يحتاج الى طول اللبث وقصره والخلاف في زوال البقاء لولا
وقصر الاول في الممكن لها الذاتية فلا يلزم من الشك في اندراج الصحة تحت الحال او الملكة شك في شيء من مقومات الصحة
بل في بعض عوارضها ولهذا لم يجد الكلام الصحيح كيفية سواء كانت راسخة او زائلة ويكون موضوعها كذا او يقول
ليس المراد بما ذكر انه يصدر عنها اولا وعن ب ليس الفاعل للافعال الصحيحة الموصوف بها هو الصحيح فانه
اما ملكة فعل تلك الافعال القائم الصحيح بالصحة وصف لا حالة تصدر الافعال عن موضوعها سليمة فهذه الوجوه اعتبرها
الشيخ في الحد وهذا الذي ذكر للصحة وعن ج انه قدم الملكة في اللفظ لانها غاية الحال والغاية مقدمة او
لاجماعهم على ان الملكة صحة واختلفوا في الحال وعدم السعي عن د ان الصحة في الافعال امر محسوس وفي الحال
غير محسوس وتعريف غير المحسوس بالمحسوس جائز واما قوله في التعريف الثاني الصحة هيئة بها يكون بدن الانسان في مزاجه
وتركيبه بحيث تصدر عنه الافعال كلها صحيحة سليمة ففيه شكوك ا جعل الصحة علة لكون البدن بحيث تصدر عنه الافعال
وهذا انما يساوي القول بان الصحة هي الاعتدال الذي يقابله المرض وهو متوجه على الرسم الاول ب الصحة توجد
في سائر الحيوانات بل وفي النبات فتخصيص الحد بالانسان باطل ج ذكر فيه المزاج والتركيب وما ذكر
الاتصال فان اعتذر بان المزاج يحتاج الى التركيب قلنا الامتزاج ايضا مندرج تحت التركيب بل الغرض ان اجزاء
العناصر حصل فيها التركيب الكيماوي تكون منها الاعضاء البسيطة والاعضاء البسيطة حصل فيها التركيب
ولم يحصل فيها الكيماوية واذا كان الامتزاج قسما من اقسام التركيب كان ذكره قسما الى ان ذكر المزاج زائد
او حذف الاتصال ناقص فالاولى في تحديد الصحة ان يقال انها الذي يكون به البدن الحيواني في تركيبه بحيث تصدر عنه
الافعال كلها سليمة وعلى ما هو لايقة لتناول الصحة الاعتدال واتصال الاتصال والمزاج وغير ذلك في التركيب المسألة

الرابعة

الرابعة في تقابل الصحة والمرض ذكر في القانون ان المرض هيئة مضادة للصحة وذكر مثله في ما طيفوريا من الشفا
وفيه ايضا ان المرض من حيث هو مرض بالحقيقة عرض ليس اعني من حيث هو مزاج او الم وهذا مشعر بان حصول ذلك
التقابل تقابل العدم والملكة وان لا منافاة بين الكلامين لان الصحة عند الشيخ الامر الذي لاجله يصدر الفعل السليم عن موضوعه
فذلك الامر شيء قطعا واما وقت المرض فهناك امران ا عدم ذلك الامر الذي كان مبدأ الافعال السليمة ب
حصول المبدأ للافعال الغير الملائمة فان جعل الاول مرضا كان التقابل بينه وبين الصحة تقابل العدم والملكة وان جعل
الثاني مرضا كان التقابل بينهما تقابل التضاد المسألة الخامسة في ان بين الصحة والمرض واسطة ام لا قال الشيخ
سبيل ظن من انه بين الصحة والمرض وسط هو لا صحة ولا مرض انما انه لشرائط ما ينبغي ان يراعى في حال
ماله وسط وما لا وسط له وتلك الشرائط ان يفرض الموضوع واحدا بعينه ولم يكن الحد واحدا بعينه والجهة والاعتبار
واحدا بعينها فاذا كان كذلك وجاز خلو الموضوع عن الامرين كان هناك واسطة فان فرض انسان واحد
واعتبر منه عضو واحد او اعضاء معينة في زمان واحد وجاز ان لا يكون معتدل المزاج سوي التركيب بحيث يصدر
عنه جميع الافعال الذي يراد من ذلك العضو والاعضاء سليمة ولا يكون ليس كذلك فهناك واسطة وان كان لا بد من ان يكون
اما معتدل المزاج سوي التركيب او لا اما لانه احدهما او لانه لا واحد منهما فليس بينهما واسطة والنزاع
في ذلك لفظي لان من عنى بالصحة كون العضو الواحد او الاعضاء الكثيرة في الوقت الواحد او في الاوقات الكثيرة بحيث يصدر
عنه الافعال سليمة والمرض كون كل الاعضاء بحيث افعالها موفة فاثبت الواسطة وهو كون بعض الاعضاء بحيث يصدر عنها
افعالها سليمة وبعضها بحيث يصدر عنها افعالها موفة وبالجملة اذا اخذ المرض كون الحي بحيث يختل جميع افعاله والصحة
كونه بحيث يسلم جميع افعاله فبينهما وسط وهو الذي يسلم بعض افعاله دون بعض او في بعض الاوقات دون البعض وان عنينا
كون الموضوع الواحد بالقياس الى الفعل الواحد في الوقت الواحد بحيث يكون سليما او لا يكون فلا واسطة بينهما وهذا البحث لفظي
البحث الثالث في اسباب الفرح وفيه مسئلتان المسألة الاولى في سبب اصل الفرح اعلم ان الفرح من الكيفيات النفسانية
الوجدانية لا يحتاج الى التعريف بحد او رسم والمطلوب هنا ذكر اسبابه وهي اما معدة او فاعلة لان المبدأ الفياض عام
الفيض فلا تخصيص لافاضة الا بسبب حصول المادة فالسبب المعد هو السبب الجسماني فان الحكماء والاطباء اتفقت كلمتهم على ان
الفرح والغم والخوف والغضب كيفيات تابعة للانفعالات التي تعرض للروح الذي في القلب كالانفعال الشديد وضعف
لا لان الفاعل فان اشتداده وضعفه تابعان لاشتداد استعداد الجوهر المنفعل وضعفه والفرق بين القوة والاستعداد
ان القوة يكون على الضدين على السواء والاستعداد لا يكون على الضدين بالسوية فان كل انسان يقوى على ان يفرح وعلى ان لا
ان من اشخاص الناس من يستعد للفرح فقط ومنهم من يستعد للغم فقط والاستعداد اشكال القوى بالقياس الى الافعال النفسانية
اذ القوة هي اصل هو السبب المعد للفرح امور ثلثة اكثر حامله الذي هو الروح على افضل احواله كما وكيفا اما كما فبكثرة

وعلى المرض ان لا يكون كذلك فلا واسطة
عنه وعلى الصحة كون الاعضاء
باجمعها بحيث تصدر عنها
الافعال سليمة

كثرة المقدار لان زيادة الجوهر في الكم توجب زيادة قوته وشدتها على ما ياتي واذا كثر المقدار يحصل منه ما كان
يعرض للروح بحيث يكون بعضها عند المبدأ لا ينتقل عن موضعه وبعضها منبسط عند الفرح فيحصل منه نشاط وانبساط
في المبدأ ونشاط وانبساط للانبساط الذي يكون عند الفرح امام ولا يمكن فيه الانقسام لان القليل يتحلل في الطبيعة
وينضغط عند المبدأ ولا يمكنه من الانبساط واما كيفا بان يكون معتدلا في اللطافة والغلظ ولا يكون شديد النورانية
والصفاء واذا ظهر السبب المعد للفرح ظهر السبب المعد لضده وهو الغم وهو اما قلة الروح كما للناقهين والمنهوكين بالامراض
والمشايخ واما غلظ كما للسوداويين والمشايخ فلا ينبسط لكثافته واما رقة كما للنساء والمنهوكين فلا تفي
بالانبساط واما ظلمة كما للسوداويين ب امور خارجية وهي كثيرة وهي الاسباب الفاعلة في الاصل فيها تخيل
الكمال والكمالات ان هي كثيرة فانه راجع الى العلم والقدرة وينصرف فيه الاحساس بالمحسوسات الملائمة والتمكن
من تحصيل المراد والاستيلاء على الغير ولو على شيء ما واظهار ذلك والخروج من المولم وتذكر اللذات ومقابلها
اسباب الغم قال الشيخ هذه الامور الخارجة الموصلة للفرح منها قوية ومنها ضعيفة ومنها مورودة ومنها
غير مورودة وما لا نوف ما هو اعتيد كثيرا اسقط الشعور به ولا حاجة الى تعديد ما كان من اسبابها قويا
وظاهرا كالوداد الاخرى مثل لبس الحسن في العالم ويدل على الزيادة الى بر ضده وهو الاقامة في
الظلمة ومثل مشاهدة الكلك وهو توحش الروح للغم بالوحدة اعرض بانه لا يلزم من كون الشيء على صفة
ان يكون لضده ضد تلك الصفة وقد ذكر الشيخ في كتاب الجدل من الشفا انه يجوز ان يكون ضده مشهورا ما هلا في
نفسه فلا يلزم من كون الظلمة موحشة كون الحس في العالم مفرحا ايضا ان الشيخ لم يقصد في هذا المطلوب
البرهان بل الخطابة والظن ومثل التمكن من المراد في الوقت والاستمرار على مغض العصر من غير شاغل
وكذا القوام وكذا الامل وذكر ما سلف ورجاء ما يستقبل وتحديث النفس بالاماني وما في ذلك والاستيراب
والاغراب والتعجب والاعجاب ومصادفة حسن الاصطحاب من الحمد ودوام ما هو والحذر من التلبس والتغلب
في ادنى شيء واسباب الغم ما يقابل هذه الامور وهي تذكر الاحتضار والرعض والالام الرقوية
والاحقاد وما عاد من المعاملات والمعاشرات ومثل توهم المخاوف في المستقبل وخصوصا
الواجب من مفارقة هذه الدار والقصور عن المدارج الفرح بعد النفس للفرح والغم بعد النفس للعوارض
الصعبة الضارة اذا احدث فان النوع على تلك الصعوبة تستحضر اشد استعدادا المسألة الثانية في
سبب شدة الفرح المعلول مناسب للعلة فاذا اصل الشدة والضعف فيها العلة فشدة العلة سبب لشدة المعلول
ولهذا ان الي كلما كان اشد حرارة كان اسخانه اشد واسباب الفرح والغم اسباب لو اذا اشتدت
اشتد معلولها ثم انها اشتد ان الفرح ليس الكثير الوجوه ا المسكر فانه بدل عليه ولهذا اذا تحسن الجسم مرارا

متوالية استعد لسرعة الشحن وكذلك اذا برد او تحلل او كثف في القوى الباطنة يصير لها عند تكرر افعالها والانفعالات الها
ملكة قوية واما تكسب الاخلاق تمثل ذلك فان تكرار التحلي يصيره خلقا وكذا الحلم فان كثرة الافعال سبب لحدوث الملكات
ب كل انفعال مود الى فعل فهو مناسب له والمناسب للشيء معاند لضده والمعاند للضد اذا اكثر مرارا انقص من استعداد
القابل له فزاد في استعداد الضد الذي هو مناسبه ج للفرح لازمان ما يعان له تقوى الطبيعة وتحلل الروح لما
يكلفها الفرح من الانبساط واللازم الاول يعين امور ثلثة الاعتدال مزاج الروح وكثرته وتولد بدل ما يتحلل وحفظ
من يستلا التحلل عليه واما اللازم الثاني فيعين امران ا الاستعداد للحركة والانبساط اللطف القوام ب الجذاب
المادة الغاذية اليه لحركته بالانبساط الى خارجه حركة الغذاء من شان كل حركة بهذه الصفة ان يتبع ما ورا
لتلازم صفاء الاحام وانشاع الخلاء او لنوع عادة على اختلاف المذاهب وكل ذلك مما يعد القلب للفرح
واما الغم فبسببه وضعان متقابلان للوصول الماثر للفرح احدهما ضعف القوة الطبيعية ولا يكون
للروح للبرد الحادث عند انطفاء الحرارة الغريزية لشدة الاغتصاص والاختناق من الروح وتبع
ذلك اضداد لما ذكرناه واما شدة فرح شارب الخمر فلانه اذا شربها ما عند الخلدث روحا كثيرا معتدلا في الرقة
والغلظ شديدة النورانية وذلك هو السبب الاول ثم ان تلك الارواح الدماغية يكون شديد الرطوبة وشديد
التموج لما يتصعد اليها من البخارات الرطبة المضطربة فيختل استعمال العقل لها في الحركات الفكرية لعدم
اذعانها للشكل الروحاني لرطوبتها فيصعب على العقل استعمالها فيوضح للقوة العقلية اعراض لعدد ما
يعتدل امزاجها ويسكن موجها فيصير باعتبار ترك استعمال العقل لتلك الارواح مشغولة بما يرد عليها من الحواس
الخارجة خصوصا والحس الظاهر اقدر على تحريك الروح الباطنة من العقل ولهذا اذا اعتبر على العقل شيء في استعمالها
استعانه بالحس كما في العلوم الهندسية فيعينه ويصيرها تحصل شاردات لمواموريلية وفي شيء اشتداد الفرح
ا السكال جوهر روحه كما وكيفا ب اندفاع الافكار العقلية عنه ج ذكر اسبابه في الغم د استعمال
تحليله وتفكره بالمحسوسات الخارجة التي هي اسباب اللذة والغم لهادة اما السوداوي فيشتد غمه لان الارواح فيه
بضد ما ذكرناه وهو انه قوي التحليل لان الروح الذي في البطن الاوسط من الدماغ يحفظ كثير في ذمه غليظ
السوداء من البيض انه لون بحل تعوديه تخيلية في ذلك من حيث ما يراد وكاشياء والحكايات للسبب الموحش العام
ويكون كانما ما وقعه فلان الى غم وخوف البحث الثالث في الخوف في ضعف القلب والموحش الغريق
سهام وجوه ا في ضعف القلب الفعال لان احدهما الفعال بالمادي والثاني الفعال بالشوق الى الفرار وذلك
الباعث في جنس الصدر الفعال واحد هو بالمادي خاصة ولا يلزم من ذلك الشوق الى الهرب بل ربما اختار
مقتضاه لو ضاق فيكون ذلك سوءا اختيار مالا شوحا حوا ما او وما اختيار المقاومة للبطش والدفع ب اللازم

تعتد

البدن فيتحلل فيها استشعار فان ضعف القلب يلزمه عند حصول المؤذي الذي يحصل خوف من
الحزن اليقيني واستيلاء الرداءة وضيق الصدر يلزمه غالبا عند حصول المؤذي الى جهة
استشعار الحزن العرضي ج الاسباب الاستعدادية فيتحلل فان ضعف القلب مع تهيج لا محالة [illegible] الروح
بافراط برد مزاجه وضيق الصدر سبب كثافة الروح ويحرم مزاجه د ليس كل ضعف القلب جبانا وبالعكس
وليس كل قوي القلب شجاعا وبالعكس ليتحامل [illegible] فان ضعف القلب حال بالقياس الى الامر المخوف من جهة قلة
احتماله وضيق الصدر حال بالقياس الى الامر الموحش من جهة قلة احتماله والخوف من المؤذي البدني والوحشة من
المؤذي النفسي ه اللوازم فيها مماثلة تضعف القلب [illegible] الى الرعب والتوحش وضيق الصدر [illegible] الى
الرعب والمقاومة ولذلك فان الرعب كثيرا ما يعرض عند ضعف القلب كما انها تهيج كثيرا عند التوحش البحث
الرابع في اسباب سائر العوارض جميع العوارض النفسانية تصحبها حركات الروح اما الى خارج او الى داخل
اما دفعة واما قليلا قليلا فالحركة الى الخارج ان كانت دفعة فهي كما في الغضب وان كان [illegible] كما في اللذة
والفرح المعتدل والحركة الى داخل اما دفعة كما عند الفزع واما قليلا قليلا كما عند الحزن وقد يعرض ان يتحرك
الى جهتين في وقت واحد اذا كان العارض يلزمه عارضان مثل الهم فانه يعرض معه غضب وحزن فيختلف [illegible]
ومثل الخجل فان الروح فيه ينقبض اولا الى الباطن ثم يعود العقل فينبسط ويحصل [illegible] كثير [illegible]
فينبسط [illegible] ثانيا فيتوجه الى الخارج ويحمر اللون ومن الناس من يجعل هذه العوارض النفسانية من
الانفعالات فيقول الغضب هو غليان دم القلب والغم انحصار القلب وانقباض الروح [illegible] والسرور
انبساط القلب والروح وهذا باطل فان الغضب كيفية نفسانية يحصل عند غليان دم القلب وكذا البواقي
قال [illegible] الخجل هو ما يلحق الانسان من [illegible] عند ما يأتي [illegible] على [illegible]
[illegible] بالعادة [illegible] الخجل [illegible] لم يخش [illegible] اياه وذمه [illegible] الوقح والوجل حزن
وخوف لكن يقترن به صفرة في الوجه لزوال الدم عنه والحياء [illegible] اذا شاهد غيره في ان لا يمنع
ما يعاب عليه او اساءه [illegible] فعل ما يعلم انه يستحق الذم لاجل هذا يعد الحياء من الايمان [illegible] ذكر اولا
الحياء عند الخلق البحث الخامس في كيفية الارواح الحاملة لهذه الكيفيات اعلم ان الدم يحصل في الكم و
الكيف باعتبار [illegible] الاستعداد لهذه الاعراض فالدم الكثير [illegible] اذا كان معتدل القوام والمزاج اعد
للفرح [illegible] الغضب [illegible] كان كثيرا [illegible]
انه رقيق القوام ناقص [illegible] لضعف القلب لان الروح الذي يتولد منه [illegible] قبل الحركة الى الخارج لرداءته
ورطوبته فعلى الاشتعال [illegible] الاستعداد منه للفرح والغضب ويكون رقته سهل التحلل والرود [illegible]

المولد والدم الكدر الغليظ الزائد في الحرارة يعد للغم والغضب الثابت الذي لا يتحلل اما اعداده للغم فلما يتولد منه
من الروح الكدر واما اعداده للغضب فلسرعة اشتعاله لحرارته واما ثبات الغضب فلكثافته وقلة التكشف
اذا اسخن لم يبرد بسرعة فلهذا اشتد الغضب ولا يزول سريعا واما غضب الدم الصفراوي الرقيق فيكون اسرع هيجانا
واسرع انحلالا لان الروح المتولد عن ذلك الدم اشد حرارة وهو مع ذلك غير كثيف واذا كان دم صافيا
مشرقا مع ذلك كان فرحا واما الدم الغليظ غير الكدر اذا كان زائدا في الحرارة فهو في المواد [illegible]
صاحبه غير محزان ويكون شديدا عاوي القلب غضبا لان المزاجية تكثر من الغضب والحزن لعدم الغضب
لان الغضب حركة الروح والمزاجية مناسبة للذة واللذة تكون الحركة فيها الى الخارج [illegible]
تكون عصبية في الامور عظيمة ويكون شديد السخونة روحه فلذلك يكون قليل الخوف والدم الغليظ غير الكدر الزائد
في البرودة يكون صاحبه لا محزانا ولا فرحا ولا شديد غضب ويكون جبانا الى حد ويكون بليدا في كلامه
ساكنا لان روحه يكون [illegible] والدم الغليظ الكدر الزائد في البرودة يكون صاحبه [illegible]
ساكن الغضب الا في امر عظيم [illegible] دون ثبات حار المزاج المشاكل في سائر الاوصاف
وفي ثبات الرعي العوام ويكون حقودا البحث السادس في الحقد تعريفه في تحقيق الحقد امور ثلاثة ا
غضب ثابت لانه لو كان سريع الزوال لم يتقرر صورة المؤذي في الخيال فلا تشتاق النفس الى الانتقام ولا
يحدث الى طلبه ب ان لا يكون الانتقام في غاية السهولة لانه اذا كان سهلا اشتغل النفس بحركة الانتقام
اشتغال النفس بالقوة المحركة بمبادئ الاشتغال بما يحفظ صورة المؤذي في الخيال والذكر لان اشتغال النفس
بجهتين من الاشتغال يحملها [illegible] الشوق الى الانتقام اذا اشتد ولم يكن منه خوف يلح في الذكر ويطول
حصوله ان صار عند الخيال كالحاصل والحاصل للاطلاق فلا يبقى الشوق ولهذا اسقط الشوق الى الانتقام
من الضعف لما كان سهلا ودل على ان حال الحنان في الرغبة والرهبة متشابه كما دل على الحقائق
نفور النفس عن العسر اذا اشتد بالمرة المعقبة وعن سائر المطاعم والمشارب اذا كانت صورها مشبهة
بصور احاسيس مسعودة وكذلك الشيء الذي يسهل حصوله لا يبقى عند الخيال امرا له اصلا فلا يبقى الشوق الى
تحصيله ج الا يكون الانتقام في غاية العسر بل يكون في محل الطمع لان مع عظم المؤذي يحصل الياس من الانتقام
والخوف يمنع ثبات صورة الشوق الى الانتقام في النفس بالجملة فالانتقام يكون متعذرا او متعسرا لا يشتاق
النفس اليه ولهذا لا يبقى الحقد بالنسبة الى الملوك لتعذر الانتقام منهم وبعد ان الحقد انما يكون بوجود غضب
ثابت متوسط بين الشدة والضعف ومعلوم ان الغضب انما يكون اذا كان الدم غليظا كدرا وان توسط
الغضب بين الشدة والضعف انما يكون اذا كان الدم باردا فثبت ان الدم الغليظ الكدر المائل الى البرد

بينهما المستعد لحقد المقالة الثالثة في باقي المقولات وفيه فصول الفصل الاول في المضاف وفيه مباحث
الاول في معناه اعلم ان المعنى الذي يقال له مضاف غير مستقل بذاته ولا قائم بالاستقلال بل لا بد وان يكون عارضا لغيره
فيحصل لنا امور ثلاثة ا معروض هذا المعنى كالرجل الذي يعرض معروضا للابوة مجردا عن هذا العارض
ب هذا العارض نفسه من حيث هو مجرد عن اعتبار غيره معه كالابوة العارضة للرجل ج المجموع المأخوذ
مركبا منهما وهو الرجل الذي عرضت له الابوة من حيث هذا العارض ويقال له الاب ولفظ المضاف يقال على
المعاني الثلاثة بالتشكيك ويقال للاوسط مضاف حقيقي وللاخير مضاف مشهوري والاعتبار الاول خارج عن
عرضنا واما الاعتبار الثاني فهو المعقول والثالث هو مجموع الاعتبارين خارج عن الاعتبار [illegible] لكن لما كان
الوقوع على المركبات اول الامر اسهل من تحليل بسائطها وتمييز بعضها عن البعض بحث الحكماء اول الامر
عن المضافات وهي المعاني المركبة وفي ثاني الامر عن الاضافات فقالوا المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى
غيره وهذا الرسم يندرج فيه الاضافات والمضافات معا ويعني بكون الماهية معقولة بالقياس الى غيره ان يكون الماهية
تحتاج تعقلها الى تعقل شيء خارج عنها لا كيف اتفق الا البعض كالجزء والملزوم اذا تصورت فانه يتصور
معها لوازمها مع ان ماهيات الملزومات غير معقولة بالقياس الى ماهيات اللوازم لوجوب كون الماهية هي ذات الموصوفات
والملزومات تعقل بعضها ومقومه هذا انما على اللوازم واما كون المضاف كذلك بل ان يكون المعقول المحتاج
الى تعقل غيره لا يتقرر ذهنا ولا خارجا الا اجل وجود ذلك الغير بانه كالاخ فان ثبوت الاخوة لاحد الاخوين
انما يتقرر ذهنا لكون الاخ الاخر كذلك فاذن الاخوة لاحد الاخوين هو اعتبار الشخص من حيث له اخ [illegible]
ولكون النوع هي كالاضافة والنسبة وجوب الانعكاس في الاضافة وهي النسبة اذا ثبت هذا فنقول كل واحد من المضافين
المشهورين اما ان يدل اسم كل واحد منهما على ما له من الاضافة بالوضع كالاب والابن فان لفظ الاب
يدل على شيء ما له الابن فيكون دالا بهما على الابوة بالوضع وكذا لفظ الابن او يكون اسم احدهما دالا على ما له من الاضافة
دون الاخر وهو قسمان لان الدال بالوضع على ما له من الاضافة اما الذي يكون هو اسم المضاف كالجناح فانه مضاف الى
ذي الجناح ولفظ الجناح دال بالوضع على الاضافة الى ذي الجناح واما ذو الجناح فانه يدل على ما له من الاضافة
لفظ ذو او بالعكس كالعالم فانه هو المضاف الى العلم ولفظ العالم دال بالوضع على ذلك واما العلم وهو
المضاف فلا يدل على ما له من الاضافة من حيث تقترن به وهو اللام في قولك العلم علم العالم البحث الثاني في
خواص المضاف للمضاف خاصيتان مطلقتان لا توجدان لغيره الخاصية الاولى التكافؤ في لزوم الوجود
بالقوة او بالفعل في الذهن او الخارج وكذا في العدم فكل من الابوة والبنوة متلازمان ذهنا وخارجا وجودا وعدما
وكذا الاخوة مع الاخوة فاي اضافة وجدت منهما وجدت الاخرى واي اضافة منهما عدمت عدمت الاخرى

اعترض بان المتقدم بالزمان معقول بالقياس الى المتأخر وبينهما اضافة التقدم والتأخر بالفعل مع انهما
كالاب والابن اضافتان متخالفتان مع ان وجود المتقدم متقدم على وجود المتأخر فلا يكون وجود المضافين
معا والاعتبار انه اضافة اخرى بينهما وهي اضافة المعية والمصاحبة فهي اضافة غير التقدم والتأخر ب انا نعلم
ان القيامة ستكون فبين العلم والقيامة الكائنة في المستقبل اضافة موجودة بالفعل في العلم بها موجود كان
والقيامة معدومة اذ لو كانت موجودة لكان العلم مضافا الى ما كانت لا انها ستكون والعلم بها موجود ج قبل العلة
متقدمة على المعلول وهو معلول فان العلة لا تعقل من حيث انها علة الا مع المعلول وحيث لا معلول فلا علة اجاب الشيخ عن
الاول بان التقدم والتأخر يعتبران من وجهين احدهما بحسب الذهن مطلقا وهو ان يحضر الذهن زمانين فيجد احدهما
على الاخر متقدما عليه والاخر متأخرا عنه لامتناع التقارن بينهما والا لانتفت اضافة التقدم والتأخر وثبتت
اضافة مغايرة لهما فاذا احضرا في الذهن معا فقد حصلا معا في الذهن وحصل الغرض ب بحسب الوجود مستند
الى الذهن وهو ان الزمان المتقدم اذا كان موجودا لم يوجد مع الاخر لانه ليس بموجود ويمكن ان يوجد امكانا وذلك
وجوب وبهذا كونه متأخرا ومنها الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن عند وجود الزمان المتقدم فاذا وجد المتأخر
فانه موجود في الذهن في ان الزمان ليس موجودا وانسب الى الذهن شيء كان موجودا [illegible] وهذا الضرب امر موجود مع
الزمان المتأخر فاما نسبة المتأخر الى المتقدم على وجه اخر عنه ما ذكرناه فلا وجود له في الامر بل في الذهن اعترض بان كلامه
هو الصحيح لكنه سطر التصريح بان اضافة المتقدم والمتأخر لا وجود لها في الاعيان بل في الاذهان خاصة واما الثاني
فضعيف لان قبل الزمان المتقدم اذا كان موجودا لم يوجد مع الاخر لانه ليس بموجود ويمكن ان يوجد يوهم ان للاخر وجوده
وجود وهو ظاهر البطلان فان سلب الوجود لو كان وجودا لكان الشيء عين نقيضه وهو محال فاذا الاضافة الى الموجود
والمعدوم لانه لا وجود للمعدوم فكيف يحصل الاضافة والوجود بالنسبة اليه مع ان وجود الاضافة يساوق وجود
المضافين لو سلمنا ان لا وجود للمستقبل امر موجود الكل الى الحاضر ليس متوقفا على سلب وجود المستقبل ولا هو
مضاف اليه اضافة التقدم لانها معا متحققان بل اضافة التقدم انما هي بالنسبة الى وجود المستقبل ووجود المستقبل غير
حاضر والامر يكون مستقبلا فالاضافة الى معدوم فلا وجود لها في الاعيان اصلا بل في الاذهان والجواب عن ب
ان العلم بان القيامة ستكون علم يحكم من احكامها اليقينية وهو صفة انها ستكون وهذه الصفة حاضرة الان في الذهن عند اضافة
العلم اليها وحضور دها في الذهن لا يكون الا حال كونها معدومة في الاعيان والمعلوم حاضر مع العلم فالى اضافة
الجواب الاول ان اضافة التقدم والتأخر لا وجود لها الا في الاذهان وهما حاصلتان حيث يعتبر العقل تكافؤها
ج انا نبين ان كون القيمة ستكون معنى حاصلا في الذهن فيحصل الاضافة وفيه نظر لان اضافة التقدم اما في الذهن بالنسبة الى
الذهن وهو محال لوجودهما معا او للذهن بالنسبة الى الخارج وهو محال لوجوب التكافؤ في الوجود في الاضافتين

او لمحاذ من النسبة الى الخارج في بحث وجودهما في الخارج معا وعدمه فان هو به احتمل عليه العلة متقدم على مع
ما يحمل على المعلول لها من حيث العلية والمعلولية وهذان معا وفيه نظر فان التقدم انما هو باعتبار وصف العلية
لا باعتبار الذات من حيث هي والا لوجب ان يتقدم العلة بهذا الاعتبار بلا شيء الاضافي واما سروضا بها
فقد يصح وجود كل منهما مع عدم الآخر كالمالك والمملوك فان ذات كل منهما يصح وجوده مع عدم الآخر وقد يصح وجود
ذات احدهما مع عدم ذات الآخر دون العكس كالمعلوم والمحسوس ومنه ما يمتنع وجود ذات احدهما بدون عدم ذات
الآخر كالمعلول المساوي قال الرابع المشهور ان المتضايفات كلما يلزمهما انهما معا في الوجود اي ايهما وجد
كان الآخر موجودا واذا عدم كان الآخر معدوما مثل الضعف والنصف ولكن قد لا يصح في بعض الاشياء لكانوا
في الوجود معا من جهة اخرى كالعلم والحس والادراك كان لا القوة بان المساوكان لها في الاسم فان كان هذا العلم في جوهره
ملزمه داما الذي يكون مضافا الى المعلوم موجودا معه وذات المعلوم في جوهره لا يلزمه ذلك فانه قد يوجد غير مضاف
الى العلم وان كان من حيث هما متضايفان لا يتقدم احدهما على الآخر وليس الغرض ذلك بل الغرض ان احدى
الذاتين لا يسلك من اضافة يلزمه وجود ان يكون معه مضاف اليه اما وذات الآخر قد يوجد وليس مضافا وكذلك حال
الحس فان ذاته لا يسلك عن لزوم الاضافة اياه وذات المحسوس تنفك وذلك ان لا يكون موجودا حيث لا يكون الحس موجودا الا ان
لم يكن حيوان حتى من موجودا ويكون العناصر المحسوسة الى ما اول ليكون الحيوانات من الاجسام الارضية موجودة واما امور
اخرى فيكون امكانها في اللزوم ان اخذت متضايفات واما غير متضايفة في اللزوم ان اخذت ذوات فهكذا يجب
ان يفهم هذا الموضع واما الوجه الذي نبه عليه المطارحة فهو وجه مختل واما المثال الذي اورده في جملة العلم فالمشهور
ما اورده من امر المربع المساوي للدائرة فان العلم به لم يوجد الى هذه الغاية لكنه موجود منقول الحاشية الذي
ان هذا القول مجاز رفيعة وذلك لانه ليس يجب ان يكون كل علم ما اذا معلوم موجود ثم العلم التصور وقد يتصور
امور لا حقيقة لها وجود كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات فانا نتصور مثل هذه حق التصور ولا يوجد
ذلك الى ان يحصل لها وجود في الاعيان وبالجملة لا يوجد ذلك الى ان يحصل لها وجود اخر الذي في الذهن وهذا
الذي في الذهن من العلم الذي وانما يحتاج علم المضاف الى مضاف له والمضاف من ثاني والذي في
المعلومات بحيث النفس بين اشياء كثيرة وجملة المضافات لا وجود لها في الاعيان الا ما لا امكان في الامكان ما
غير الوجود وذلك مثل قولنا اذا الخط مشكل كذا احدث منه كذا في جنب خط كذا ام بين ان اسعاد ب
الخطان لا يلتقيان فان هذا الذي لا وجود له الا في الذهن وهذا المثال الذي اورده وهو حال المربع المساوي
للدائرة الذي يحلولونه موجودا ولم يعلم وهو مثال السكان لا من الدعوى وهو كسر ما ان وجوده فانه لو
كان له وجود في الذهن بحيث ليس يكون معلوما ولم كان له في الاعيان وجود حاصل في ان يصلح ان يقال ذلك ومن

حد تقسيم ذلك فان عنوانه ممكن لم يوجد قد ذلك امر بالقوة كما ان العلم به انه ممكن ان يوجد فقول الشيخ قال هذا وضعا له
ليس بمكر وانت متطلق ان تحصل هذه الاحوال كنه التحقيق وانما كان عرضنا فيما اوردناه ان نعلم انه يمكن ان
يكون لذات احد المتضايفين وجود لا يسلك من لا اضافة الى الآخر وليس الآخر كذلك فعلم في ذلك فان كان علم الصورة او
بعد لو ليس مضافا الى شيء اخر فليس من جملة المضافات المذكورة في ذلك وان لم يكن من جملة ما ذكرناه ما يعرض به ما قلناه بل
جعلنا مثالنا الذي نعتقد من الشيء الذي لا يكون علمنا الا وهو مضاف في ذلك مثل علمنا بان الفلك موجود وهو كان على
الاستدارة وهذا العلم هو في الجملة التي ذكرناها وانشرط الذي اشترطناه ولم كان لما اوردناه مثل حال اضافة في الذهن او
خارج الذهن فكان فيكون امرنا في الوجود معا فليس ذلك الا مما يعرض به ما قلناه فانا لم نقل ولا ينبغي من المضافات
ما هي في الوجود بل قلنا ان اكثر ما ذكر ذلك وانما امر المربع والدائرة فليس يتغير به غرضنا لانه لو كان لهذا
المربع امكان وجود فلا يستحيل فرضه موجودا وليس فرضه موجودا يوجب ان يكون العلم به حاصلا فلا يجوز ان يكون
هذا المربع موجودا ويكون على حال من الجهل به فتبين ان جميع ما اورده من الطعون لا يفسد الغرض الذي
نقصده قال لكن قد ما من المشكل اجاب في شبهة كما في العلم والمعلوم محالون الذي تقال فيه ان المعلوم قد
يوجد ذاته والعلم به لا يكون وقد عرض فان هاهنا علما موجودا لكل شيء وجود الاشياء في الاشياء وهو علم الباري
والملائكة وكم لعلم ان هذا ولم كان حقا فليس جوابا عن الشك لان الشك ليس هو الا انه ولا شيء من المضافات الا يكونان
معا ولا انه يوازنه ولا شيء من العلم والمعلوم يكون معا ولا احتاج الى ذلك فان دعواه ليس كل مضاف يكونان معا
بهذا الدعوى يصح لما قال واحد يورد المشكل في علم واحد معقول على وجود العالم الا انه لم يكن على ذاته او
العالم غير موجود الذات ثم العالم قد يكون موجود الذات وليس علمه به بموجود وكذا الزم الشرط الذات فاذا كان
علم العالم بعد الصورة لم يكن علم السر هو العلم الواحد الذي هو موجود والعالم دائما معا لا العلم الذي يشار
الى حفظ ما يحمل العلوم فكان العالم قد يكون موجودا وعلم ما ليس يوجوده ليس بموجود والشبهة يكون فالم قال الشبهة لم ترد
لست المعلوم قد يكون موجودا ولا علم البشر في الشبهة او وجوده ان يرى دفعا حل اخر فاقلها لما قال ان العالم
ح لا يكون مضافا الى هذا العلم الا لا يكون معلوما له الحيثية الثانية وهو الانعكاس في رجع بعضها على
بعض بالتكافؤ ووجه ذلك الرجوع في لو يوجد رجوع الحمل على الوجه ولا يحتاج الى غير من الرجوع والتكافؤ المنطقي وذلك
لان الوضع هنا يكون احد الطرفين مكررا والحمل يكون التالي واذا عكس صار الحمل وضعا وعاد الحمل مثل ذلك المكرر فيه
حاشية قصار الوضع حملا وقد وضع عنه الالتكرار في الانعكاس ههنا ان يحكم باضافة كل منهما الى صاحبه من حيث
كان مضافا اليه فكما يقال العبد عبد المولى والمولى مولى العبد فكذلك العبد في الاول والمولى
في الثاني في بعض الاشياء يحتاج الى الربط بالطرف والمحمول مجهولا شيئا زائدا الا انه هو موضوعه كالحاق اللام بالمولى

مثال

قوله

العلوم

والعبد هنا بالحاكمة بالمولى حتى يقول الحس بالمحسوس والمحسوس محسوس بالحس وفي بعض المواضع لا يحتاج الى ذلك كما يقول الاب
اب الابن والابن ابن الاب وسواء قلت ذلك لفظا او لم يقل فانك تعقل معنى فانك تاخذ المحمول على انه منسوب اليه
سواء الحقت اللفظ الدال على ذلك او لم تلحق ولم يا اخذه على هذا الوجه بعسر حين يصح واما سائر التكافؤ الى سائر
في مواضعها فما الذي للمضاف في ذلك كلها كلف في هذا التعاكس شرطا يجب ان يراعى وهو ان الاضافة اذا وقع
على التعادل الحقيقي من التكافؤ والتعاكس ووقوعها على التعادل هو ان يقع الى الشيء الذي اليه الاضافة اولا
بالذات فانها ان وقعت الى موضوعه او الى امر يعرض له او الى جنسه او الى نوع لم يقع الاضافة متكافئة لانه ان اضيف
الى الامر من حيث هو مضاف اليه مثلا اذا وقعت اضافة الاب الى الابن لا من حيث هو ابن بل من حيث هو انسان فعل
الاب اب الانسان لم يكن الاضافة لان الانسان مضاف الى الاب فلا يقال الانسان ابن الاب وكذا اذا
قلت الراس راس للانسان او للحيوان او الراس راس للذي يمشي او الراس راس للمشيء وكذا الجناح جناح للطائر
والسكان سكان للسفينة لا يمكن ان يعكس فيقال الانسان ذو الحيوان او ذو راس او ما شاء بالعكس الى الراس في
لا الطائر طائر بالعكس الى الجناح ولا السفينة سفينة بالعكس الى السكان لان الراس لا يعادل ذا كرناه والمعادل هو ذو الراس
فالراس راس لذي الراس وكذلك الجناح جناح لذي الجناح والسكان سكان لذي السكان فالمادة ذكرنا انما هو موضوع
المضاف المعادل او جنس موضوعه او جنس المضاف او عارض لموضوع المضاف وانما وقع هذا في الاكثر في الموضع
الذي لا يكون في الاضافة واحد حيث الملائمة بقولنا بالعكس من حيث يحمل المدرك بنوع من النسبة فيكون لا اسم للمضاف اليه
من حيث هو مضاف اليه ان كان من حيث هو موضوع للنسبة اسم وجهه اخرى فلذلك يجب ان يخترع لمثل هذا الشيء
اسم بحسب النسبة واذا اشكل الامر في تحصيل ما يقع اليه الاضافة بالتعادل والتعاكس وما الى ما يقع اليه الاضافة بالتعادل فسبيلك
في تحصيل ذلك ان تجمع اوصاف الشيء الذي جمعها اي تلك الاوصاف اذا وضعته ثابتا ورفعت غيره جاز لم يرتفع
او لم يجز المتكلم ان يحفظ الاضافة ويكون يتحصل بالاسم واذا رفعته ووضعت غيره لم يمكنك حفظ الاضافة بل انحطت
برفع ذلك الوصف فذلك الوصف هو الذي اليه التعادل والاضافة الحقيقية والواجب الانعكاس ولذا لم يمكن كذلك فليس اليه التعادل
والاضافة فانك اذا رفعت من الراس انه حيوان او ما طل او انسان او ما شئت من الاوصاف واستثنيت كونه ذا راس او ذا
راس امكنك ان تنسب الراس الى الاب او الى الاب واذا رفعت انه ذو راس وحفظت انه حيوان او انسان او ما شئت
وانه ذو الراس لم يمكنك ان تنصف اليه الراس فيعلم من هذا ان التعادل الحقيقي في الاضافة والتعاكس انما هو بين
الابن والاب وبين الراس وذي الراس وهما اللذان ينعكس احدهما على الآخر وقد عرفت ان الانعكاس منه ما لا
يحتاج الى حرف النسبة بان يكون المضاف فيما هو مضاف له موضوعه كالعظيم والصغير والطويل والقصير ومنه ما يحتاج كما
ان يساوي حرف النسبة فيهما كقولنا العبد عبد للمولى والمولى مولى للعبد او لا كقولنا العالم عالم بالعلم والعلم علم للعالم او اعلم

ان للعلم

ان للعلم اضافتان احدهما الى العالم والثانية الى المعلوم وهو في نوع كيفية حقيقية كالقدرة في نفسها صفة حقيقية
ويلزمها الاضافتان الى القادر والى المقدور ولكن يختلف حرف النسبة في احدى الاضافتين دون الاخرى فيقول العلم علم
للعالم والعالم عالم بالعلم والعلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم بالعلم واما في القدرة فيختلف الحرفان فيهما فيقول
القدرة قدرة للقادر والقادر قادر بالقدرة والقدرة قدرة على المقدور والمقدور مقدور بالقدرة ونقول
العالم عالم بالمعلوم والمعلوم معلوم للعالم فيختلف احد الحرفين المشهورين الى الآخر ويختلف حرف النسبة
كما نقول القادر قادر على المقدور والمقدور مقدور للقادر بل هاهنا بحث وهو ان العلم والقدرة ان جعلناهما
صفتين حقيقيتين يلزمهما الاضافة لم يكن تلك الاضافة الحقيقية معلومة الا من جهة لازمها الذي هو المحل البحث الثالث
في المضاف الحقيقي المضاف قد عرفت انه اما حقيقي واما مشهوري وان الاضافة لا يعقل الا قائمة بغيرها
والاعرف عند الناس هو المركب والحقيقي منهما هو الاضافة العارضة كالابوة وهي المضاف بغير المقول وقد رسمها الاول
بانها التي ماهيتها انما يقال بالقياس الى غيرها وقد يقال اذا رسمنا المضاف فانه يكون ماهيته مقولة بالقياس الى
غيره من ان ذلك على قسمين ان يكون هناك ماهية وراء هذا المقول كالاب فانه وان كان مقولا بالقياس الى الابن
الا ان له في نفسه ماهية غير مقولة بالقياس الى الابن وهي كونه انسانا او شيئا اخر ب ان لا يكون هناك ماهية وراء هذا
المقول كالابوة والبنوة والاخوة واشباهها واذا عرفت ذلك فنقول ان الرسم الذي ذكرناه هو رسم المضاف
الحقيقي المضاف ذات مثل الحقيقي والمشهوري فلا يكون ذلك تعريفا للشيء بنفسه وفيه نظر فان الموضوع يجب ان يكون مساويا
للمعرف لان العموم انما عرض باعتبار احد المعروض تحصيصها لا النوعين ذلك لا يكون داخلا في السوف
بشيء المحدود لان ما اذا عرفت هذا فنقول لا يكون حمل المقولة في المضاف العام لان مفهومه انه شيء ما ذو اضافة
كان الاضافة شيء له ماهية وان جعلنا المسمى باسم من الاعراض مقولة كسائر المقولات غير متناهية فلهذا لم يحمل المضاف
المطلق مقولة وجعلنا المضاف الذي لا ماهية له سوى كونه مضافا مقولة لكان الاضافة فيه شيء مقول ماهيته بالقياس الى
الغير وجب ان لا يحمل في الاضافة مقولة لا بما يقول الذي منها ان النسبة المحمولة على المضاف الحقيقي ليس لها تحصيل الا بكونه
مضافا واما النسبة المحمولة على المحل الاخر فانه ليس تحصيلها بكونه مضافا بل بامر اخر وهو كونه جوهرا او غيره ثم تلحقه
بعد ذلك التخصيص بالاضافة وفيه نظر فان العام انما يكون عاما لو كان له اختصاص لكن هاهنا حمل العام هو المضاف
المشهوري لا يساع لم يكن الحقيقي شيئا ما ذا اضافة فيكون بالحمل بعد عرف الحقيقي والمشهوري الذي لا يعرف الا بالحقيقي
لانه جزء منه والمساوي في الترتيب على المركب وانما لزم عدم تناهي المقولات بحمل المسمى باسم من الاعراض مقولة لو كان
الاعراض غير متناهية وموضوعاتها غير متناهية ونصورها على التفصيل والاشتقاق من كل واحد منها وكل ذلك
غير لازم ونتيجته وهي قوله فلهذا لم يحمل المطلق مقولة غير لازمة لان الذي ذكر ليس المطلق وقد صرح به في جواب

الاعراض حيث قال الشبهة المحولة على المعنى الاخر التي يخصصها بكونه مضافا بل بامر اخر **البحث الرابع** في الفرق بين النسبة والاضافة قال **الشيخ** ليس كل نسبة اضافة فان لكل شيء نسبة في الذهن الى الامور التي يلزمه في الذهن لكن لا يكون بذلك اضافة ولا يحمل الاضافة على شيء من المقولات النسبية حمل الجنس لكن المضاف هو ما يصدق على كل واحد منهما ان يعرض له فان الشيء متى كانت له نسبة الى شيء هو بها اين وهذه النسبة الى شيء فانه لا يصير بها مضافا الى غيره ان يصير المضاف حيث له فان كون زيد في الدار هي نسبته التي هو بها اين وهذه النسبة ليست اضافة بل انما هي اذا اعتبرت المكرر وحدث الموصوف لان يعرض له من حيث هو ذو ابن ان يصير مقولا الماهية بالقياس الى ما هو فيه من حيث هو محوي به وذلك حاو لا من حيث انه ابن فقط بل من حيث هو حاوية فاذا اعتبر من هذه الجهة وجدته قد عرض له الاضافة كالساكن من حيث انه ساكن هو الذي الساكن فان ماهيته مقولة بالقياس الى ذي الساكن لا ماهيته انه الساكن بل ماهيته انه الاسفل كذلك كون الشيء في مكان ليس هو ليس كون ماهيته مقولة بالقياس الى غيره بل هو موضوع لذلك من حيث يعرض النسبة شاملا للطرفين للحاوي والمحوي فان اخذت الشيء متكررا في كل شيء صارت له اضافة **و** معنى المتكرر ان يكون النظر لا الى النسبة فقط بل بزيادة اعتبار النظر الى ان الشيء من حيث له نسبة الى المنسوب اليه كذلك فان السقف له نسبة الى الحائط فاذا نظرت الى السقف من حيث النسبة التي له مكان مستويا على الحائط ونظرت من حيث هو مستو على الحائط صار مضافا لا الى الحائط من حيث هو حائط بل من حيث هو مستو عليه فعلاقة السقف بالحائط من حيث الحائط حائط نسبة ومن حيث يأخذ الحائط منسوبا اليه بالاستواد عليه والسقف منسوب منسوبا فهو اضافة وهذا معنى قولهم ان النسبة يكون لطرف واحد والاضافة يكون للطرفين فاذا اخذت السقف مستويا على الحائط وحدت النسبة من جهة السقف المستوي وارا من جهة الحائط فلا نسبة فيها الى شيء من حيث هو حائط فاما ان اخذت النسبة من حيث ان السقف مستو على مستو عليه والحائط مستو عليه المستوي انعكست النسبة وصارت لان يكون اضافة وكل نسبة لا يوخذ في الطرفين جميعا من حيث هي نسبة فهي غير اضافة وكل نسبة يوصل الطرفان فيها من حيث النسبة فهي اضافة والامور التي يوجد منسوبة بلا زيادة فهي منسوبة فقط وان اخذت منسوبة على هذا الشرط فهي مضافة **البحث الخامس** في ان الاضافة وجودية في الاعيان ام لا **قال** الشيخ **الفصل المحقق** بعض الملا والذي يكون اسمه ... من هذه المسئلة فان بان من الاضافات ما هو وجودي كالفوقية والتحت ومنها ما هو اعتباري ذهني كذلك الوجود ليس موجودا على معنى ان له شيئا في الاعيان كثبوت السواد للجسم بل على معنى ان الماهية الموصوفة بالوجود مثلا لها كون بانها فوق وذلك امر ثابت في الاعيان **و** هذا الجواب فيه نظر فان المعقول الثاني ان السافل ثلاثا ... معنا امران السافل والفوقية وما لك وهو كون السماء موصوفة بالفوقية ثم الوصف قد يكون بالفعل وقد يكون بالقوة

لقاف
علم من ان للسماء استعداد الموصوفية بالفوقية فاذا اسلم ان الفوقية ليست ثابتة في الاعيان ومعلوم ان لا بها او استعداد الاتصاف بها لو كانا باقيين لزم السم **واعلم** ان الناس قد اختلفوا في ان الاضافة هل لها وجود في الاعيان **فالمتكلمون** وجماعة من الاوائل منعوا من ذلك وزعموا انها من الاعتبارات الغير النسبة كالكلي والجنس وقد ذهبت طائفة من الحكماء الى ان لها وجودا في الاعيان **احتج** الاولون بوجوه **ا** لو كانت الاضافة امرا موجودا في الاعيان لزم التسلسل والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الاضافة لو كانت ثابتة في الاعيان فاما ان يكون جوهرا او عرضا ولا والثاني باطل بالضرورة فانه لا يعقل للاضافة وجود مستقل عن غيرها ولانا نعلم بالضرورة ان اضافة الابوة مثلا ليس في الاعيان وصف الابوة والبنوة واشباههما قائما بذاته فتعين ان يكون عرضا لكن وجود العرض فلا بد له من محل يحل فيه وحلول ذلك العرض في محله اضافة ولو كان العرض الى ذلك المحل فيكون عرضا موجودا مفتقرا الى محل فحلوله في ذلك اضافة اخرى وتسلسل لان الحلول من الاضافة فان الابوة اذا كانت حادثة في الاب كان كونها في محل مغايرا للمفهوم من الابوة فيكون ذلك اضافة عارضة للابوة والكلام فيه كالكلام في الاول **ولهذه** الشبهة اجاب **الشيخ** بان ما يلزم ولا يلزم من حيث قال الحق ان حجة هذه الشبهة الى حد المضاف المطلق حقيقة المضاف يعود ماهيته مقولة بالقياس الى غيره فكل شيء في الاعيان يكون بحيث ماهيته انما يعقل بالقياس الى غيره فذلك الشيء من المضاف لكن في الاعيان اشياء كثيرة بهذه الصفة فالمضاف في الاعيان موجود ثم ان كان في المضاف ماهية اخرى يجب ان يجرد ما له من المعنى المعقول بالقياس الى غيره وليس لذلك المعنى وهذا المعنى ليس مقولا بالقياس الى غيره بسبب شيء غير نفسه بل هو مضاف لنفسه فليس هناك ذات وشيء هي الاضافة بل هناك مضاف ذاته لا باضافة اخرى فينتهي من هذا الطريق الاضافات واما كون هذا المعنى بواسطة في هذا الموضع فله وجود اخر مثلا وجود الابوة في الاب امر زائد على ذات الاب وذلك الموجود ايضا مضاف فلذلك هذا عارضا من المضاف لزم المضاف فكل واحد منهما مضاف لذاته الى ما هو مضاف اليه فلا اضافة اخرى فالكون محمولا مضاف لذاته والكون ابوة مضاف لذاته **و** هذا الكلام على طوله لا يغني شيئا لان هذا انما يرد على محل المضاف الذي هو المقولة مضافا باضافة اخرى ولا يلزم التسلسل ليس من هذه الحيثية بل من حيثية اخرى وهي ان الابوة مثلا من حيث هي ابوة ماهية يعقل بالقياس الى الابن مع انها عارضة لموضوع هو ذات الاب فعروضها للاب وحلولها فيه امر مغاير لكونها ابوة لان الابوة اضافة بالقياس الى البنوة والى ذات الاب فعروض الابوة للاب وحلولها فيه اضافة بالقياس الى المحل الذي هو الاب فاذن عروض الابوة للاب حالة زائدة عليها عارضة لها وهلم جرا الى غير النهاية **فالفصل المحقق** هذا الاعتراض غير موجه لان غاية ما ان الابوة موجودة باضافة اخرى وهي العروض للموضوع ولكن لا نسلم ان العروض للموضوع

البنوة

لا بد له من اضافة اخرى وذلك لان كلام الموارد العارض الى الفرمان كان له مفهوم اخر وراء ذلك المفهوم فيلزم الحكم بالتغاير وان لم يكن له مفهوم اخر وراء ذلك المفهوم امتنع الحكم بالتغاير وههنا ما ذكرنا ان الابوة عارضة للموضوع وكان معلوما ان الابوة غير مفهوم العروض للموضوع لا جرم حكمنا بتغايرهما واعترضنا بان الابوة عرضت لها اضافة هي كونها عارضة لموضوعها فاما العروض للموضوع فليس له مفهوم وراء ذلك فلا يلزم ان يكون للعروض للموضوع عروض اخر للموضوع حتى يلزم التسلسل بل يكون ذلك العروض للموضوع عارضا للموضوع لذاته ولنا لا لغيره فاندفع التسلسل **وفيه نظر** فان عدم التغاير في المفهوم النوعي لا يمنع التسلسل بالنظر الى التغاير الشخصي ولا شك في تغاير الاضافات بالشخص باعتبار تغاير المضاف اليه بالشخص ولا ريب ان الابوة عارضة معه عرضت لها اضافة العروض وهذه اضافة العروض ليست اضافة وعروض السواد لمحله ايضا مغاير لها فهنا اضافتان هي ابوة وعروض الابوة ثم ان عروض الابوة عرض في الفرد ان كان وجوديا فله موضوع وهو عارض لذلك الموضوع فعروضه مغاير لعروض الابوة وهكذا فيلزم التسلسل والغلط نشأ من عدم الفرق بين الاتحاد النوعي والشخصي وتوهم ان التسلسل انما يلزم باعتبار التغاير النوعي وليس كذلك **ب** لو كانت الاضافة موجودة في الاعيان لكان تقدم الزمان المتقدم على الزمان الحاضر وصفا ثابتا ولو كان ثابتا لكان الموصوف به ثابتا لامتناع قيام الصفة بذاتها او بغير الموصوف لكن الموصوف بالتقدم من الزمان السابق فيكون الزمان المتقدم ثابتا مع الزمان الحاضر والتالي باطل والا لاستوى التقدم ودخول جزأين من الزمان دفعة ولزم بقاء الزمان مع انه سيال او اعادة المعدوم فالمقدم مثله **ج** واعترض بان هذه الاضافة هب انها غير موجودة في الاعيان لكن لا يلزم من انتفاء كون هذه الاضافة الخاصة ثابتة في الاعيان ان لا يكون شيء من الاضافات ثابتا في الاعيان فجاز ان يكون بعض الاضافات ثابتة دون البعض **وفيه نظر** فان جنس الاضافة اذا كان وجوديا والتخصيص بأمر ثبوتي لم يكن الاضافة الخاصة عدمية ولا شك ان التقدم داخل تحت مطلق الاضافة وتخصيصه بخصوص التقدم الذي هو الثبوت في الزمان السابق وذلك ايضا امر ثبوتي فيكون هذه الاضافة عدمية هي صفة قد عرض لها العدم باعتبار عدم موضوعها كالعرض للسواد العدم عند عدم محله **ج** لو كانت الاضافة موجودة لكانت مشاركة لسائر الموجودات في مطلق الوجود ومباينة عنها بخصوصيتها فما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا شك انه ما لم يعتبر الوجود بتلك الخصوصية لم يوجد الاضافة في الاعيان فيكون ذلك التقدم سابقا على وجود الاضافة فلا وجد الاضافة الا بعد وجود الاضافة فيلزم حدوث الاضافة مشروطا باضافات سابقة عليها لا الى نهاية **د** الوجود من حيث هو وجود ان كان عرضا فكل موجود مضاف مضاف وان لم يكن مضافا فالاضافة لو كانت موجودة في الاعيان فهي لا يكون مضافة من حيث انها

موجودة

موجودة فالمضاف من حيث انه مضاف غير موجود وهو المطلوب **وفيه نظر** فان النتيجة اللازمة ان المضاف من حيث انه مضاف عرض الوجود لا انه غير موصوف بالوجود بمعنى انه يمتنع اتصافه بالوجود وهذا الذي ذكره بانه يحتج الا يهاتهم **هـ** لو كانت الاضافة موجودة لزم ان يكون الباري تعالى محلا للحوادث والتالي باطل على ما يأتي فالمقدم مثله بيان الشرطية ان كل حادث يوجد فان الله تعالى له اضافة المعية وقبل وجوده كان له معه اضافة التقدم وبعده يصير له اضافة البعدية ثم تلك المعية لم تكن موجودة قبل وجوده ولا تبقى بعد حادثة ثم يلزم وجود حوادث لا نهاية لها حالة فيه تعالى لان تلك المعية اذا اتصف تعالى بها حدثت له اضافة الاتصاف وهلم يكن قبل ذلك ثابتا ثم ذلك الاتصاف ثابت في الاعيان موجود حادث حال فيه وهكذا الى ما لا نهاية **و** العدم واثنان فوق اضافتان لا يوصفان الا بهما لكن المعية يتأخر التقدم فلا يوجدان البتة لان امتناع اللازم يقتضي امتناع الملزوم **ز** لو كانت الابوة موجودة لقامت بالاب لانه هو الموصوف بها فاما ان يقوم بجميع اجزاء الاب او واحد منها ثم الفها ما انقسم كالاب لان كل واحد من الاجزاء اما ان يحل فيه شيء من الابوة او جميع الابوة او لا يحل فيه شيء منها البتة يلزم من الاول الانقسام فللابوة نصف وثلث كالاب وذلك وهو ضروري البطلان والثاني يلزم منه حلول العرض الواحد في اكثر من محل واحد وهو باطل بالضرورة والثالث يقتضي ان لا يكون المحل محلا او يقوم بكل جزء ابوة فيلزم حلول العرض الواحد في محال متعددة ان كانت الابوة واحدة بالعدد وان يكون هناك ابوات كثيرة فلا يكون الاب ابا بل اباء متعددة وهو محال والا يكون كل جزء من الاب ابا وهو محال وان يكون كل جزء من الاب ابا وهو محال ايضا لو كانت الابوة كثيرة بالعدد ثم اضافة كل واحد من هذه الابوات ان كان لابن واحد لزم تعدد احدى الاضافتين دون الاخرى وهو محال او الى بنوات متعددة فلا اولوية في اختصاص بعض الابوات بالاضافة الى بعض البنوات ان تساوت وان اختلفت لم يكن مفهوم الابوة ولا مفهوم البنوة واحدا وكثرة النوع غير معقول **وقد احتج المثبتون** بانا نعلم بالضرورة ان السماء فوق الارض وهذه الفوقية اما ان يكون مجرد عمل العقل غير انه يكون لها في الخارج مطابق واما ان يكون ثابتة في الخارج والاول باطل لان كل ما لم يكن في الخارج اعتبار لم يدخل فيه الصدق والكذب فانه لو قال القائل ان الارض تحت ذوجالم يكن يكذبه لانه اخبر عن عمل عقله الاعتبار الذي فيه وكذا انها كون السماء فوق الارض ان كان شيئا بحسب عمل العقل لم يكن هذه القضية واجبة الصدق ولا ضدها واجب الكذب وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم وهو كون السماء فوق الارض ليس مجرد عمل العقل بل له في الخارج ثبوت وكذا الابوة زيد لعمرو وجميع الاضافات وانضم ... الذي مجرد فرض غير مطابق للخارج كوضع الحمار زوجا ولا امر اسلب لانه نقيض اللاموقعية الذي هو امر عدمي ولا النقيض كونه السماء اسا فان كونه سما غير مقول بالقياس الى الغير وكونه فوقا مقول

ما القياس الى النفس مغايرا والف الابرع حادثة بعد ان لم يكن فان لم يكن وجوده لم يوجد ذلك لكن البحد حاصل
نفس ثبوته والحوات المعارضة بالاشياء المعدومة فان جميع ذكر ثبوتات فيها هم ان النوم لا تعلق حسا الا بعد عدمه
والمعدوم المحض لا يتصف بالصفة الثبوتية ولا يتصف ان يكون الامر مستندا على النوم وصف موجود في الخارج وقد
بطلانه فيل عليه التقدم والتاخر اضافيان من المعقول المأخوذ من الوجود الى فرد المعقول الذي ليس
ماخوذ في الوجود الحاضر وانما قيل ذلك ولا يكون الشئ في نفسه مستندا وكيف يعدم الموجود على الاشياء فما كان
من المضافات على هذا السبيل فانما اضافته في العقل وحده ولا يكون موجودة في الاعيان كما ان
كون السماء فوق الارض فان السماء والارض لما كانا موجودين كانت فوقية احدهما للاخرى وصفا ما لا يتوقف
على اعتبار المعتبر والوجه في الجواب ان يقال وجود السماء وتحته الارض كوجود الواحد وامتناع الممتنع
امكان الممكن وكان من النسب ليست موجودة في الخارج ولا الاعيان كما ذكره فكذا وجود السماء وتحته الارض
والاصل فيما قررنا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مضافا فانه ان يكون الشيء الذي في التضاد ولم يضاف بموضوعات التضاد فثبت ان المتضاده لا يوجد الا في
موضوعات غير مضافة و ب الاضافات طبائع غير مستقلة بانفسها فيمتنع ان يعرض لها التضاد لان التضاد حال المعروض
ان يكون مستقلا بتلك الموضوعية ثم انه قال في باب الاضافة ان المضاف يعرض له ما يعرض لمقولته فالضعف لما عرضت له
وكان لا مضاده فيه لم يعرض لها التضاد ولما كانت الفضيلة عارضة في الكيف وفي الكيف تضاد جاز
ان يعرض لبعض الاضافات تضاد والحار لما كان ضد البارد كان الاحر ضد الابرد ولا تناقض بين الكلامين في الحقيقة لان
الاضافة لما لم يكن طبيعة مستقلة بنفسها لم يعرض لها التضاد من حيث هي مضاف وحدها بل يكون مع الحكم بانه مضاف فان كان ضدا
مضاده وجب ان يكون من حيث انه مضاده لا انه يلزم من تضاد معروضها تضادها كالاضافات مستقلا بانفسها
وغير بالمعروضات بها فلهذا احكمنا بان الاحر كان تضاد الابرد واما اذا كان معروضها غير متضاده امتنع
عروض التضاد لها اذ لو عرض التضاد لها لعدم معروضها كانت مستقلا بانفسها فلهذا احكمنا بان العظيم والصغير غير
متضادين فالكلام انما يسلم عن التناقض لو حمل على هذا الوجه واطلاقه في ان الاضافات لا تضاد في باب الكم عنى
به ذلك انها لا تضاد استقلالا لانها لا تضاد مطلقا ولا تضاد فيه نظر فانه لا يلزم من استقلال العارض باقتضاء التضاد
استقلاله من غير معروضه واستعداده عنه مطلقا فان الكيف قابل للضد به وهو معروضه وهو الجوهر غير قابل له ولا يلزم
من تضاد المعروضات تضادها لعدم البرهان عليه ثم بعضها بالمساواة والمساواة فانها من لواحق الكم الواقع
للزيادة والنقصان وهما لا يعقلان وذلك يبطل التسوية من الجهة بين الثالث حكم الشدة والضعف
في هذا الباب حكم الضد به فان كانت الموضوعات للاضافة قابلة لهما قبلتهما والا فلا فالحار والبرودة
لما قبلتا الشدة والضعف قبلهما الاحر والابرد وبعض الناس توهم ان الكم لما قبل الاقل والاكثر وجب ان يكون
عن المساواة كالاقل والاكثر كما ان الكيف لما قبل الاشد والاضعف كان المشابه قابلة لهما فيقول غير المساوي
لا يكون اشد واضعف نعم قد يكون اقرب وابعد فالعشرة ابعد في المساواة للاثني عشر من التسعة والسبب في الامرين لما
عرفت من عدم قبول الكم للاشد والاضعف وان قبل الاقل والاكثر فعلى هذا يكون غير مساو واقرب غير مساو واما
في كونه غير مساو فلا يقبل الزيادة والنقصان البحث السابع في ذكر انواع الاضافة أ التتالي
والمتتاليان هما اللذان ليس بين اولهما وثانيهما شيء من جنسهما وقد يتفقان في كيفيته وقد يختلفان
في كصف انسان وصف فرس فلا يكون متتاليا من حيث انهما جمعا بل من حيث جمعهما امر عام اما ذاتي كالجسم
او عرضي كالابصار وصفاته والشخوص جميعا والتتالي فرع من ب التماس والمتماسان هما اللذان
وضع طرفاهما المتحدين وهذا انما يصح ذلك بحسب الاشارة لانحصار المكان عن هذا الاول لان الاطراف لا تتكثر
ج التداخل والتداخلان هما اللذان يلتقي كل ذات احدهما كل ذات الاخر فان الاطراف اذا التقى

لا كل واحد منهما طرف الاخر بل ذاته بالاسر لم يكن ذلك تماسا بل تداخلا اذ ليست المتداخلة الا ان يلتقي
كل واحد المتلاقيين كله الاخر ان يصير احدهما لم يكن داخلا كله بالاسر ولهذا ان حصول المتداخلين واما كونهما
في مكان واحد فذلك لازم المتداخلة لا انه نفس معناهما فان الجسمان اذا تماسا بالاقتراب فانهما يماسا سطحيهما
بالسطحين اما ان يتلاقيا بالكلية او لا بالكلية والثاني التماس لان كل من السطحين في جهة وكون السطح حدا لا سطحا
هو ما يحتاج اليه الى ان يكون و الاول التداخل لتداخلهما واتحاد وضعهما فلا يتميز احدهما عن الاخر الا بالاشياء الا
بالماهية او بشيء من لوازمها الثابتة ويلزم في الماهية و اللوازم فان الاطراف المتضايف لو اتحد في تمام الماهية والحقيقة والا بالعوارض
لان ذلك اما المحل او المكان او الوقت وليس للاطراف السطحية اختصاص من بينه وبين السطح الاخر فلا ما بقي وانما السطحان
لما اتحدا في الماهية والوضع امتنع ان يحصل احدهما شيء من العوارض دون صاحبه اذ ليس يعرض العارض لاحد السطحين الا وهو يعرض لصاحبه
بعرف وهذا في العقول وجهات الاختصاص ولانه لو ثبت الاولويه بين الاشياء بانه لا يمنع انه كالاشياء بعينه فاذن ليس بين
السطحين المتحدين في الوضع امتياز اصلا فلا يكون هناك تعدد البتة فالسطح واحد مشترك بين الجسمين فالمتماسان ليس لهما طرفان بل طرف
واحد فلنا التماس بل متصلين وبهذا الاتفاق ان المتماسين هما اللذان طرفاهما معا وكذا الاشكال في تماس السطح بالخط
وفي تماس الخط بالنقطة وانفق التماس كالتصديق في الحق وتصديق في السطح انه فانه يصدق ان النقطتين متماستين
مع انه لا نهاية لها فلا يصدق وعليهما ان نهاياتها جميعا لانها نهايات لا ذوات نهايات والتماس ليس هو اجتماع النهايات
احتج [أ] بان احد الحدين يلاقي الاخر بالكلية عند التماس ولا يرتفع التمايز بل هو باق بالعوارض لا بالماهية واللوازم فانه
يصدق حال التماس في احد السطحين انه نهاية جسم الحيث دون الجسم الاخر ويصدق في السطح الاخر انه نهاية للجسم الاخر دون الاول
وهذا الوصف قد كان حاصلا لهما قبل التماس فيبقى بعده وتحصل الامتيازية وفيه نظر فانهما قبل التماس ممتازان
بهذا الاعتبار لا بغير لا بالماهية ولوازمها لا يختص له الكثير بها ولا يعرض هذا الوصف لعرضها حلول بها عن جميع كان
سواء بعد التماس وحضور الوحدة ان يبقى ذلك الوصف فلا وجه ولم يلزم من المحذور وعن س بهذا
التماس على النقطة فالحاصل ان التماس هو اتحاد النهايات التي للمتماسين فسطح الجسمين يصيران واحدا فلا يعد تماسا
التماس من غير الجسمين د التشافع وهو حال مماسين ليس من جنسهما ما ليس من حيث هو كذلك ولا بعض بينهم القول متأخرا لا مر
التماس في النوع هـ الاتصال وهو كون الشيئين بحيث يصيران بالاتصال واحدا ولذلك لا يمكن انه لا الانفصال في
السطح لكونهما لا يكون احدهما طرفا في الجسم اولى بالانفصال من الطرف الاخر لا ترتيب والالزم الخلاف ويكون بينهما بزوال الصورة
السطح في استوائهما الى تصغيب او تقعير والجسم بينهما لا يجب الى ذلك لولا تغيرا او انه احدهما في الاخر وقد يكون الاتصال
حين يكون الجسم غريب من شانه ان يسطح جيدا على كل واحد من السطحين ليلا يلزم انه من شانه ان يجعل والحال كالنزا
يوجد من بواسطة ذلك الالزام سطح الجسمين و الاتصال ويطلق على معنيين احدهما صوتي لا يتعلق به الغير وهو كونه

بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء مشتركة الحدود والمتصل بهذا المعنى يطلق على فصل الكم وعلى الصورة الجسمية
المستلزمة للجسم التعليمي وقد يقال للجسم التعليمي عند ما يطلق المتصل على الصورة الجسمية اتصال انه وقد يقال لمدة
الصورة انه اتصال وامتداد والمقادير لذلك ان يكون متصلا وثانيهما اضوليه يقاس به الى غيره وهو انه
يحصل احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار اخر ويقال لذلك المقدار انه متصل بالثاني بهذا المعنى والثاني كون
الجسم يتحرك بحركة جسم اخر ويقال لذلك الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى والاسم كان بحسب اللغة للذي بالقياس الى
الغير ثم نقل بحسب الاصطلاح الى الاول ز الكلية والجزئية وصفان اضافيان عارضان للماهيات
فالكلي قد يراد به معروض هذه الماهيات اعني الكلي الطبيعي وقد يراد به مجرد هذا الوصف اعني الكلي المنطقي
وقد يراد به مجموعهما وهو العقلي والمراد هنا الاوسط وهو جنس للكليات الخمس وكل منها يصدق على الامور
الثلاثة اعني الجنس الطبيعي والمنطقي والعقلي وكذا النوع في الكلي الذي هو الاضافة جنس للاضافة ثم ان النوع
بهذا المعنى غير مندرج تحت الجنس بهذا المعنى بل هما متساويان بل الاخص تحت عام واحد وان وجد
وصف تحت لا يصدق على مجرد وصف النوعية ولذا اهل النوع مندرج تحت الجنس لا بمعنى ان النوعية
تحت الجنسية بل ان معروض النوعية مندرج تحت معروض الجنسية فما يوجد معه النوعية فلذلك صح اطلاقه الجنس
الجنسية فيما بينهما مشاركة في جنس واحد هو الكلي ثم حمل الجنس على الكلي حمل عارض على معروضه وحمل
الكلي على الجنس حمل مقوم على معقوم فان قيل الكلي من حيث هو كلي هل له وجود في الاعيان ام لا قلنا الكلي
قد يراد به الطبيعي الذي يعرض لها الكلية وقد يراد به كون الطبيعة محتملة لان يعقل عنها صورة مشتركة بين كثيرين
وقد يراد به كون الطبيعة بحيث يصدق عليها بعينها انها لو جردت بعينها من المادة والاعراض لكان ذلك
الشخص الاخر والكلي الاول والثاني والرابع موجودات في الاعيان دون الثالث ح التام هو الذي يحصل له
جميع ما ينبغي ان يكون له وهو الكامل ايضا ثم انه قد يقال على امور كثيرة اعني تام للعدد اذا كان جميع ما ينبغي له ان
يكون حاصلا للشيء من العدد قد حصل فلا يقال الجهود لما هو اقل من الثلاثة انه تام لاحتياجه الى المتوارثين الوسط
المنتهي فيها والاصل في هذا انه لا شيء من الاعداد يمكن ان يكون تاما في عدد فان كل عدد يوجد من احاده ما
ليس من ايهما يكون تاما في العشرة والتسعة مثلا وانما من حيث هو مبدا ومنتهى فانه يكون باعتبار
حيث انه ليس بينهما من شانه ان يكون بينهما وهو الوسط وكذا اذا وجد الوسط مع احد الطرفين خاصة فلا
يمكن ان يكون مبدا في العدد ليس بينهما وسط او وجد الاعداد ومن كذا المنتهي واما الوسايط فقد يكثر
لا انها يكون حملها في انها وسط كثير واحد لا يكون اكثر حدود عنده فحصل المبداية والنهاية والوسط
نهاية التام واقل عدد يوجد فيه ذلك الثلاثة ب المقادير يقال انها تامة كما يقال فلان تام القامة

اذا كانت تلك القامة محدودة لان المقادير انما يوجد بالتحديد الذي يلزمه التقدير ج الكيفيات والقوى
يقال لها تامة كما يقال فلان تام القوة تام الحسن تام الخير د الحكماء يعنون بالتام هو ان يكون جميع كمالات
الشيء حاصلا له بالفعل وباشراطه في ذلك ان يكون وجوده وكمالات وجوده حاصلا له من نفسه لا من غيره فان كان مع
كذلك ثم انه يكون مبدا الكمال غيره فهو فوق التمام لان منه الوجود الذي له ويفيض منه وجود غيره وليس في الوجود شيء
هو كذلك الا واجب الوجود فالتام الذي هو فوق التمام هو واجب الوجود واما العقول التي تشوبها فهي تامة
بالنظر الاول وغير تامة بالنظر الثاني لان الممكنات معه وهي في حد ذواتها وانها الذي في حد التمام فهو قسمان المكتفي
وهو الذي اعطي ما به يمكن ان يحصل كمالاته كالنفس الفلكية فانها ابدا في اكتساب الكمالات ولا تصير كمالاتها
بالكلية حاضرة و الناقص وهو الذي يحتاج الى غيره يفيده الكمال كالاشياء التي في الكون والفساد ولا يشترط في التمام
احاطته بكثرة بالقوة او بالفعل كالباري تعالى فانه تام ولا كثرة فيه واما التام في المقدرات والمعدودات فهما يوجدان
في الموضوع والفرق انه بالقياس الى الكثرة الموجودة المحصورة فيه كل و بالقياس الى ما لم يبق خارجا فهو تام
البحث العاشر في حل شكوك تتعلق بمداخلة انواع من الكيف في غيره لانواع المضاف نقل
الشيخ عن قوم ان هنا اعراضا كثيرة عدت في الكيفيات وهي من المضاف كالملكة والقوة والعلم واجاب بان
هذه الاشياء ليست هي بذواتها من المضاف بل قد عرضت لها الاضافة لان لها وجودا غير ما هي به مضافة
فانها وان كانت ماهياتها معقولة بالقياس الى غيرها فانها لا يجب لذلك ان يكون من مقولة المضاف فان العلم لو كان
لذاته يقال ماهيته بالقياس الى غيره ولوجوده الذي يقوم به من كل وجه ولم يكن كيفية يلزمها اضافة فله وجود
انه كيفية وبلحقها وجود هو به مضاف لكان اذا حصل العلم وحصل انه ذلك في حصصه كونه مقول
الماهية بالقياس لكن ليس الامر كذلك فان نوعيات العلم كالنحو لا يقال ماهياتها بالقياس الى غيرها في حد تحصيم
بل من جهة معناه الاعم وهو كونه علما فلا يقال النحو نحو شيء بل يقال ان النحو علم بشيء فكان في الجوهر لا الا
هذا الراس هو هذا الراس لشيء بل هذا الراس راس لشيء ولا يجب لذلك ان يكون الجنس داخلا في مقولة ويكون انواعه
غير داخلة في تلك المقولة فاذا لم يكن النحو من المضاف فجنسه الذي هو العلم لا يكون منه الا انه يعرض له المضاف
عروضا لازما لا على انه نوع من المضاف فيه فيمكن ان يدخل الشيء في مقولتين على وجهين بان يكون في احدهما
بالذات على انه نوع منه وفي الاخرى بالعرض على انه موضوع لموجود فيها او على ان يكون فيهما معا بالعرض
ويكون نوعا لمقولة بالذات ولا بالعرض الى طرفين حوز ان يكون الشيء في جنسين وانواعه في جنس مباين له فالنحو
داخل تحت جنس الكيف ويعرض له الاضافة من خارج كما عرضت لجنسه للاول حكم النحو حكم العلم فان النحو
بالقياس الى شيء وهو اعراب اللغة لا انه نحو اعراب اللغة لعربيته بل من حيث هو اعراب اللغة مقولها كما

الى النحو لكن تكثر النحو مضافا اليه المضاف فان كلا منهما مقول بالقياس الى الاخر واعراب اللغة انما يقال لها النحو اذا
كان معلوما فان اعراب اللغة لو وجد العرب ولم يعلم لم يكن جهته مقولا بالقياس الى النحو واذا كان كذلك
فتقابل المعلوم من حيث هو معلوم العلم او العالم من حيث هو عالم فلما لحق اعراب اللغة المعلوم فصار
اعراب اللغة معلوما صار باعتباره هيئة لها بسببها علم بالنسبة الى علم حملها مقولا بالقياس الى هذا الكلام
واذا انفصل الحس والنعت الى كونها ماهيه ولم تلتفت الا عرض له من اضافة الى خارج صار بها على كان
وجودا غير مضاف وكذلك اذا التفت الى اعراب اللغة وحصل عنه كونه مطابقا لها بسببها صار اعرابه
معلوما كان وجودا غير مضاف وكذلك هذا الراس فانه من حيث هو راس مضاف الى البدن من حيث هو ذو
راس فاذا اعتبر الجوهر المشار اليه لم يحتج ان يكثر النظر اليه من حيث هو نظر له انه راس كان له وجود
خارج وكذلك في جانب جانب الراس بعد الاضافة واللاحقة بها كاللازمة للهيئة التي في النفس
ولذلك اللازمة للراس الفصل الثاني في الاين وفيه مباحث آ ان ههنا جسما بالضرورة و
لكل جسم مكان هو يعد شاغلا له بالضرورة فالاين ليس هو الجسم الحاصل في المكان ولا المكان المشغول
بالجسم بل هو حصول الجسم في مكانه وهذا الحصول الذي هو نسبة امر حقيقي يعرض للشيء فانه حصول الشيء في
مكانه لو جرد عن النسبة المكان حصولا مطلقا وليس ذلك اضافيا وانما عرضت له الاضافة لاجل النسبة باعتبار
جرم الشيء وهي حاصلة فلهذا لم يكن مطلق الحركة حقيقيا قال انه ليس عبارة عن نسبة الشيء الى مكانه بل عن امر …
بسبب النسبة الى المكان واعترض عليه بان ذلك الامر والهيئة ان لم يكن نسبيا كانت الاعراض التي ليست نسبية امورا
زائدة على الكم والكيف وهو باطل وان كان نسبيا فتلك التي ليست الحيثية اخرى بل هي النسبة الى المكان بالحصول
فيه وهو المطلوب ولان النسبة الى المكان بالحصول فيه امر معلوم فمرادنا غيره وجب عليه افادة تصوره
ثم اقامة الحجة على ثبوته ج لقائل ان يمنع الحصر سلمنا لكن الاعراض التي ليست نسبية لا تشترك في الاعراض بل …
فان ما عدا الاضافة من السبعة اعراض يلزمها النسبة والنسبة الى المكان بالحصول فيه لو كان هو الاين لم يكن
الجنس العالي متوسطا هف ب الكثرة في المكان الذي هو عبارة عن الاين ليس هو الكثرة في الاعيان التي هي
الوجود لوجوه آ الوجود مشترك بين الموجودات فلو كان هو الكثرة في المكان لكانت الموجودات بسره كذلك وحكمه
ما هو حاصل في المكان هف ب قد تعقل ان الحق بل بان الاين هو الوجود لا يشترط بذلك الى انها واحد
بل ان الكثرة في المكان نوع مندرج تحت مطلق الكثرة في الاعيان ولا شك ان الحصول في المكان اخص من
مطلق الحصول ولا نقول على ان الكثرة في المكان نفس الوجود مطلق نعم الكثرة المطلق على الوجود اذا اضيف
الى النسبة المكانية كان اسما باعتبار هذه الاضافة ب لو كان الكثرة في المكان هو الوجود لكان الكثرة في الزمان

كذلك فلما ان يكون شيئا واحدا اي وجودا واحدا منسوبا تارة الى الزمان وتارة الى المكان او وجودين
متساويين النهاية والاول باطل لان كل واحد منهما مقولة فلو حصلنا وجودا واحدا بالعدد لكانا مقولة واحدة
لا مقولتين والثاني يحصل الوجود واحد في معنى منهما ويكون لكل منهما امر زائد على نفس الوجود وهو المطلوب فيكون الوجود
حيث انما يكون هو المقول دونها وقد ابطلناه ولئن كان وجودين لزم ان يكون الشيء الواحد وجودات كثيرة ثم
اعترضوا على الاول بانا لا نسلم ان كل واحد من الكون في الكثرة في المكان في الزمان صحيح فلو كان
الوجود واحد في معنيهما لزم كونه الوجود حيث وهذا غير مسلم فانهما ليسا بجنسين بل كل واحد منهما
نفس الوجود عارضا له الاضافة الى ما هنا فالجواب يكون وجودا واحدا تعرض له تارة النسبة الى المكان وتارة
الى الزمان ومنه الشيء لا يقترن به اجزاء الفصول المقومة لطبائع الاجناس بل الاجزاء العوارض فاذن
الوجود الذي عرضت له النسبة الى المكان هو الذي عرضت له النسبة الى الزمان فلا يلزم ان يكون الشيء الواحد
وجودات كثيرة والتحقيق ان للمكان ذاتا وجودا وله نسبة الى المكان فالمفهوم من وجوده غير المفهوم من كونه
في المكان او في الزمان واما الذي حلفوا به انه هل هو نفس الوجود في الاعيان ام لا فان عنوا به تلك
النسبة فلا شك انهما متغايران وان عنوا به امرا اخر وجب عليهم ايضاحه حتى نعلم زيادته ام لا ج الاين
منه اول حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسعه معه غيره كالماء في الكوز ومنه ما هو اين غير حقيقي مثل كون زيد
في الدار ومعلوم ان زيدا لم يشغل جميع الدار بحيث يمنع طارئا من جميع جوانبه واوسع منه البلد ثم الاقليم ثم المعمورة
ثم الارض ثم العالم ولا يمكن ان يصدق حصولان بالرجل واحد بالعدد والاين اول حقيقي ويكونان موصوفين بانه واحد
بالعدد والاين ثان غير حقيقي كحصوله في الدار ونقل الشيخ عن قوم ان الواحد من الاين قد يوصف به جواهر كثيرة
كقوم في السوق ثم سأل الشيخ على قول بعض الاحداث جوابا هو انه ليس الامر كذلك فان الاين الحقيقي لا …
فيه هذا المعنى واما الاين الغير الحقيقي كالكون في السوق فليس هو نفس السوق فانه وان كان لا بد ان يكون السوق
مكانا مشتركا … فليس كان هو السوق بل كون زيد في السوق هو الاين وهو صفة لزيد بها زيد كائن في السوق
وليس بها بعينها عمرو كائنا في السوق وان كان السوق واحدا فليس هو الشيء من حيث هو زيد عن شيء غيره
غيره بالعدد وهذا كالساكن فانه وان كان متحدا بالنوع لكنه متكثر بالعدد ثم ان بعض المتحذلقين اعترض
بهذا الجواب على المقدم فقال ان الاين كالساكن فان الساكن الذي في زيد اذا عدم لم يكن ان
يعدم الذي في عمرو واما السوق فيكون واحدا للجماعة وحسبه انه علم شيئا اذا اراد ان السوق واحد فما كلمنا في
السوق واحد فان كان السوق هو الاين كان السوق كونه في المكان لا المكان … فكان الشيء اذا سئل عنه اين هو
يصح ان يقال سوق لا انه يقال في السوق فان كان الاين هو كونه في السوق فيرتفع … كونه في السوق

فان لم يعقل كثرة عمرو في السوق فهو كالساكن ايضا د من الاين ما هو جنسي وهو الكون في المكان ومنه نوعي وهو الكون في
الهواء ومنه شخصي ككون هذا الشخص في هذا الوقت في مكانه الحقيقي او كون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء او في
مكان ثان هـ قيل لكل اين شخصي في مكان حقيقي على هيئة قائمة بالمتمكن وذلك باطل لان تلك الصورة ان
امكن حصولها في المتمكن عند ما لا يكون المتمكن في المكان الحقيقي المعين لم يكن تلك الصورة علة لذلك الحصول
الشخصي في ذلك المكان المعين لما سنعرف ان العلة لا تنفك عن معلولها وان لم يكن فيه جواز حصول تلك الصورة
في ذلك المتمكن على حصوله في ذلك المعين فلو توقف حصوله في ذلك المكان المعين على حصول تلك الصورة
فيه دار و الاين جنس لانواع فان الكون فوق اين والكون تحت اين والكون في الهواء اين والكون في الماء
اين ومنه نوع وفيه تضاد كما في غيره من المقولات فان الكون الذي عند المحيط يقابل الكون في المكان
الذي عند المركز لانهما امران وجوديان لا يجتمعان ولا يتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف
فوجد حد التضاد فيهما فكانا متضادين ز في كيفية قبوله للاشد والاضعف اعلم ان الاين لا يقبل
الاشد والاضعف في حد لا يبقى له ان يكون حصول الجسم في مكانه اشد من حصول جسم اخر في مكانه لان
مفهوم الحصول في المكان لا يقبل التفاوت بل قد يعقل الاشد في طبيعة نوعه لان الاينين كليهما
فوقان واحدهما اقرب الى الحد الفوقاني الذي هو المحيط فهو اشد فوقية من الاخر وعند هذا ظهر ان
الاشد والاضعف لم يتطرق الى نفس الاين اصلا بل الى اضافة عارضة له وهي كونه فوقا او سفلا
قال الشيخ واذ قد صار من احد الضدين في الاين الى الاخر قليلا قليلا ويكون المتغير ان متضادين
ويكون هناك اين متوسط بينهما واين اقرب من الطرف الفوقاني في حد الفوقية واقرب من الجهة
الاخرى بالخلاف فيكون في طبيعة الاين من جهة لا من جهة جنس بل من حيث خواص نوعيه واضافتها
اضافات تقبل الاشد والاضعف فان اينين كلاهما فوقان واحدهما اشد فوقية فعلى هذا الحل لا يمكن
ان يمنع فيها الاشد والاضعف واما الكون فوق مطلق او تحت مطلق والكون في اي حد شئت مطلقا
والكون في المكان مطلق فلا يعقل ذلك اشد واضعف وفي الكيف ايضا فان السواد الحق لا يعقل
اشد واضعف بل الذي هو سواد بالقياس عند شيء هو ساطع بالقياس الى اخر وكل جزء من السواد
تعرض فلا يعقل الاشد والاضعف في … في هذا الموضع الفصل
الثالث في متى نسبته الى الزمان كنسبة الاين الى المكان فكما كان الاين عبارة عن حصول الشيء في مكانه كذا
متى عبارة عن حصول الشيء في زمانه او طرفه فان كثيرا من الاشياء تقع في طرف الازمنة ولا تقع في الازمنة وهي
الحوادث الاتية الوجود مع انه يسال عنها بمتى ثم ان منه ما هو حقيقي وهو الذي يطابق كون الشيء ولا يفضل

عنه ومنه ما هو غير حقيقي وهو الذي يفضل على الشيء كما قلنا في الاين لكن فرق بينهما فان الاين الحقيقي
لا يمكن ان يحصل فيه اثنان والمتى الحقيقي يحصل فيه اشياء لا تحصى قال الشيخ وقد يوافق ابن الثاني في الجواب
عن المتى الخاص بهو بلا مواطأة فان متى نسبة الشيء الى الزمان الذي ساوق وجوده ويطابق بنهاياته عن نهايتي
نهايتي وجوده او زمان محدود هذا الزمان جزء منه وذلك انه ذكر نهايتي وجوده فاما ان يعني به نهايتي
مقداره او نهايتي حركته او نهايتي زمان وجوده او نهايتي بقائه ونسبة الى زمانه فان عنى نهايتي مقداره
فليس يطبق عليها نهايتا زمانه وان عنى نهايتي حركته فيخص المتحرك المتصل الحركة او الحركة نفسها وليس الوضع محتاجا
الى هذا وحده وان عنى نهايتي زمان وجوده كان وجوده … فلا يطبق عليها نهايتا زمانه
بل هما هما واما نهايتا الشيء فيمكن ان يحمل له وجه ما وبل فيقال ان معناه ان مبتدأ نسبته الى زمان يطبق
نهايته على منتهى نسبته الى نهايتي هذا الزمان ثم لا نسبة له قبل اولاها ولا بعد اخراها الى الزمان واعلم انه
كما ان كل الاضافة معه مركبا او جنس بركبه يرد هو ما بين شيئين ان لم يكونا جزئين منها كان امرا اخر خارجا
عنهما … كذلك الاين ومتى لا يحل ان نطق فيهما كيف ليس ان لكل واحد منهما نسبة الى شيء فان النسبة
ليست المنسوب ولا المنسوب اليه جزءا منهما حتى يكون الحد هي النسبة فيكون الشيء في جزء الذاتها الحد يحصل جملة
اشياء من الحد … فيكون الجسم كالصورة وهما كالمادة والمجموع كالمركب والجمع جزء المركب كالصورة واذا
هذا المجال فليس الاين ولا متى مركبا الفصل الرابع في الوضع وفيه مباحث آ في ماهيته
لفظ الوضع يطلق على معان بالاشتراك احدها المقولة وهي هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها
الى بعض نسبة لاجلها تتخالف الاجزاء بالقياس الى الجهات في الموازاة والانحراف فلا يتحقق الا بنسبتين
احدهما بالقياس الى اجزاء ذي الوضع بعضها والثانية بالقياس الى الامور الخارجة عنه كالقيام فان
القيام لا يدل من نسبة حاصلة لاجزاء بعضها الى بعض كالمحاذاة مثلا بينهما ونسبة خارجة وهي كون الراس
القائم من فوق ووجه من اسفل اذ لولا هذه النسبة لكان الانتكاس قياما وليس كل ذلك فوقها
اي النسبة الاولى غير كافية ولا النسبة الثانية بل مجموعهما وكذا القعود والاستلقاء والانبطاح ب قال
الشيخ وفي الوضع تضاد كالقيام والانتكاس فانهما معنيان وجوديان ويتعاقبان على موضوع
واحد وبينهما غاية الخلاف فان الهيئة الحادثة من وضع كالقيام نصب الاجزاء كالراس لها الى الجهات
كالفوق مضادة لجهات اخرى كالتحت وذلك اذا كانت الاجزاء الاعلى هي بالعدد … بالطبع
ومثال هذا ان المكعب الذي له ست جهات لا اختلاف فيه اذا وضع وجعل وجهه صار هذا السطح منه
فوقا وهذا اسفل وهذا شبه الام غير حتى صار هذا الذي هو فوق هو تحت والذي هو تحت هو فوق فان قال

حمل الموضوع في مساحة تراوله واحدة بالعدد ووضعه لا كالف الوضع الاول بالنوع بل بمركالكان لكن هذا
الوضع مخالف لذلك الوضع بالعدد واما هيئة الحلة فمحفوظة لا تخالف الوضعان بالحد بل بالتخصص الجسد وذلك
لان الجهات التي كانت اعضاؤها والاجزاء والاطراف التي تليها هي مثل التي كانت لا تخالفها ما والاجزاء بل باعدادها واما
لو كان بدل الكون المتشابه الاضلاع شجرة او انسان منتصبا على ساقيهما ثم قلبا ونكس فان هذا الامر شيء
مختلف فان هذا الاول وضع وهيئة حاصلة للشيء من حصول ساقه كذا او حصول راسه كذا وهذا الثاني مخالف له لكن لا
بسبب ان الساق والراس انما يتباينان بالعدد فقط بل بما يتباينان في المحل والطبيعة فاذا كان [illegible]
ومنها غاية الخلاف وموضوعهما واحد فهما متضادان واما بما لكن فانما كانت تخالف الحصص هيئة الجسم دون
الحدود اذا كان سطح ما منه فوق فصار تحت وصار الذي فوق ذلك السطح اما تغاير السطح الاخر بالعدد معا ليست
في حدود الاضداد هي التي لها طبائع متباينة وحدود [illegible] بالنوع لا بالشخص وكان الجسم [illegible]
الباطن الحادث امس من حيث هو ذلك الساقط الامسي والساقط الحادث اليوم من حيث هو هذا الساقط [illegible]
متعاندان على موضوع وليسا متضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف ولا اختلاف بامر داخل في النوع فلذلك
ولم يكن لا يحكم فيه ذلك الوضع الصحيح وتعاندان فيه فليس بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف في الطبع وفي [illegible]
الوضع وقد يتطرق ان الوضع متضاد بالاعتبار بتضاد النسب لا باعتبار اختلاف اصل المضاف كان الحركات
متضادة بتضاد المقصد وان اتحد الموضوعان بالنوع فكذا الوضع فانه لا مدخل لموضوع الوضع في اختلاف
واتفاق في اختلاف هيئة الوضع واتفاقها ج الوضع قابل للشدة والضعف فان الشيء قد يكون اشد انتصابا
او انتكاسا من غيره وبالجملة فيحتمل الشدة والضعف على نحو قبول الاين ولا بعد على نحو لا قبول الاين
ولان قولنا قيام وجلوس يدل على الحركة الى حصول هذا الوضع ويدل على الهيئة الحاصلة فاعلم ان القيام
الذي هو الوضع هو القار منها لا الحالة الى [illegible] الفصل الخامس في الملك سماه الشيخ [illegible]
المعقول بعضه مقولة في الذي ولكنه [illegible] عن هذه المقولة في الشفاء انه لم يتفق لي الى هذه الغاية فهمها
ولا اجد الامور التي تجعل كالانواع لها انواعا لها تحمل عليها باشتراك الاسم او لتشابه وكان الشيء من الشيء
والشيء في الشيء والشيء على الشيء والشيء مع الشيء ولا اعلم شيئا يكون مقولة الجدة جنسا لتلك الجزئيات لا وجه مثلا في
هذه المذكورة ولست اقول غير هذا لعل ذلك لقلة ما بيننا [illegible] ثم ان رتب بعضها [illegible] الى انواع حمل
والطرح المقولة بالعكس الى بعضها ويحمل الاشتراك في اسمه بالعكس الى الحلة او الاعرض وعلى
بما ليس الى الاصول بل بما هو منسوب الى ملكية كالتسلح والتنعل والتزين ولبس القميص ولكن
منه جزئي ومنه كلي ومنه ذاتي كحال الاهاب عند الاهاب ومنه عرضي كحال الانسان عند قميصه وبعضه

الملك

هذا القسم

المبهم
هذا القسم من المقولات العشر الى ما اورده ان يفصل الرابعة من الموارد ثم قال بعض هذه المقولة لكن
الشيء اللازم معقول اثبات مغاير للشيء محمول فيه الامر اذ قد يكون الشيء ولا يثبت له هذه الاضافة انها تجدد
عند حصول التجدد ولم يكن من عند العدم ونفس ذلك الشيء وعند التجدد حصل زائد فكان المرجح الى الشيء دون
الاضافة ذلك التجدد امر كلي فانه قد يصدق سوق الجوهر للجوهر كالقول زيد مال وقد يصدق سوق العرض
للجوهر وبالعكس والعلامة التي لما يملكها وبالعكس وبالجملة فانواع هذا الحصول متعددة متكثرة [illegible] ان يجعل
هذه الانواع تحت الكلي الذي يصدق عليها فلذلك بقي هذه المقولة ولما طلب الاوائل الضابطة لها وضعوا لها
الفاظ مثل الملك والجدة وله والذي جعل الشيء ما له اخص من غيرها فانه خصصها بالجسم
الحامل او لبعضه ولحق ذلك [illegible] هذه المقولة ثم شرط فيه ان ينتقل بانتقاله كالتسلح والتقمص
والتنعل والتختم واحترز بذلك عن البيت الحادث للساكن فيه وليس ذلك الا شرطا في هذه المقولة
الفصل السادس في مقولتي ان يفعل وان ينفعل وفيه مباحث آ في ماهيتها قال الشيخ بان
المقولتان ترسم في تصورهما حيث لوجدا في الحس لا يكون الذي قبلها ولا بعد الذي في الحال الذي يكون موضع الكيف او الكم او
الاين او الوضع من الامر الطارئ على الاتصال بما انه شيئا وهو حالة ثم ما دام موجودا كالتسود ما دام الشيء يتسود
والتسخن ما دام الشيء يسخن والحركة من مكان الى مكان والشيء الذي فيه هذه البتة فلما اتصلت انما هو منفعل وحاله ان
ينفعل والشيء الذي منه هذه النسبة على اتصالها انما هو من حيث هو منسوب اليها فهي انه ان يفعل والحاصل كلاما ان
مقولة ان يفعل ما اثر الشيء في غيره اثرا غير قار الذات ما دام يؤثر وهي ان يفعل كالتسخين ما دام المسخن والقطع ما دام
القاطع يقطع ومقولة ان ينفعل ما تأثر الشيء عن غيره ما دام التأثر كالتسخن والتبرد والتقطع وانما اختير ان يفعل وان
ينفعل دون الفعل والانفعال تنبيها على اعتبار السكون في المقولتين فاذا القطع لم يصدق في حال الفعل والانفعال
اللذين هما الان للحاصل المستقر الذي انقطعت الحركة عنه كما اذا استقر التسخن والقطع ووقفت الحركة فان حال
هذا القطع ثابت ومن التسخن حاصل ولا انما فيهما حالة لا استقرار معه اذا تسخن او تقطع وكذلك القيام الذي هو الوضع
والجلوس الذي هو الحاصل الحق الامر الذي يسمى جلوسا من هذه المقولة واما حالة القيام المستقر ومثله الجلوس
المستقر فمن باب الوضع كما ان التسخن من باب الكيف وحركة الاستواء في المكان هو من الاين اما هذه المقولة فكان
توجها الى احدى هذه الغايات غير مستقر [illegible] ولكن لا يكون قد تصدق الفعل والانفعال حالة السكون [illegible]
فكان الاولى اخص [illegible] في المصدر ب في وجود التضاد فيهما ان التضاد قد يوجد في هاتين
المقولتين كما يوجد فيما عداها فكما ان الساخن ضد السواد كذا التسخن ضد التسود فانه يستحيل ان يكون الشيء حالة
التسخن يطلب السواد لامتناع اجتماعهما لامتناع اجتماع طرفيهما وهما متضادان [illegible] متعاندان على

ان يفعل وان ينفعل

موضوع واحد وبينهما غاية التباعد فكانا ضدين ج انه قد يعرض فيهما اشتداد وتنقص لامكانه القرب
الى الطرف الذي هو السواد فان القرب من ذلك وهو [illegible] الى ذلك السواد من القياس الى الاسوداد الذي
هو سكون في السواد وفرق بين الاسوداد اعني الحاصل القار وبين السواد فان الاشتداد يعقل على انه غاية حركة
واما السواد فلا حاجة في تعقله سوادا الى تعقل حركة اليه فان من الاسوداد الذي هو السلوك ما هو اقرب
الى الاسوداد الذي هو غاية السلوك من اسوداد اخر وكذلك قد يكون بعضه اسرع وصولا الى الغاية من بعض و
هذا الاشتداد والتنقص ليس بالقياس الى السواد بل الى الاسوداد الذي هو عبارة عن الحركة الى السواد
ولا شك ان السلوك الى السواد غير السواد د بعض الناس خصص باب المقولتين بالسير بالكيف خاصة وقال هذه
المقولة يجب ان يكون بعد الكيف فقط واما العام فما دخل في الامور التي هي مقولات كثيرة وبعضهم قال لم يكن
جامع للانواع كلها بمعنى واحد ويحمل ذلك غير لائق بها خاتمة تشتمل على بحثين الاول في حصر
المقولات قد ذكرنا فيما سلف انه لا دليل على ذلك سوى الاستقراء الذي ليس بتام مع ان الشيخ تكلف كلاما طويلا
رام به الدلالة عليه فقال انا بينا انحصار الممكنات في الجواهر والاعراض فاذا بينا انحصار الاعراض في التسع
حصل المطلوب والذي يدل عليه ان العرض اما ان يحتاج في تصوره الى تصور شيء خارج عن موضوعه او لا
يحتاج فان كان لا يحتاج فاما ان يكون حصوله بسبب حصول اجزائه او لا يكون فالاول
والثاني لا يخلو اما ان يوجب ذلك العرض استعداد قبول الانقسام اولا يوجب فالاول هو الكم والثاني هو
الكيف فانا لا نعني بالكيف الا العرض الذي لا يحتاج تصوره الى تصور شيء خارج عن موضوعه ولا يقتضي قسمة
ولا نسبة في حامله واما العرض الذي يحتاج تصوره الى تصور شيء خارج عن موضوعه فلا بد وان يكون له نسبة الى ذلك
الخارج فتلك النسبة اما ان يكون بحيث يكون ذلك الخارج ايضا نسبة اليه وهذا هو المضاف واما ان يكون النسبة لا بمعنى
ذلك فتلك النسبة اما ان يكون الى الجواهر او الى الاعراض لا جائز ان يكون الى الجواهر فانها لا تقتضيها [illegible] ان
يحصل لها او الهيئة بل انما يحصل لامور واحوال تخص بها فاذن تلك النسبة انما يكون الى الاعراض فتلك
الاعراض اما ان يكون من الاعراض النسبية او لا يكون فان كانت النسبة الى الاعراض فان النسبة الى النسبة يتمادى
في اخذها الى شيء غير نسبي ضرورة لا تتسلسل فيكون النسب بالحقيقة انما هي الى اعراض غير نسبية فيكون اما الى الكم او الى
كيف او وضع ثم ان الاشياء لا تنسب الى الكيفيات كيف اتفق بل اذا نسبت اليها فذلك ليس بحال جوهر
يكم متقدر بجواهر اخر وانما تقدر ذلك اما بمقدار ذاته او بمقدار من صفة من صفاته وقد دل
الدليل على انه ليس من صفات الجسم مقدار غير مقدار الجسم الا الحركة فان كان الجسم المتقدر يقدر
غيره بمقدار ذاته فذلك ان يكون حاويا له او محويا فيه فان كان يقدر غيره بمقدار حركته فذلك هو

[illegible] كذا

المقدر

المقدر بالزمان فاذن النسبة الى الكم اما ان يكون نسبة الى الحاوي او الى الزمان فان كانت نسبة الى الحاوي فاما ان يكون نسبة
الى الحاوي الذي لا ينتقل بانتقاله وهو الاين او الى الحاوي الذي ينتقل بانتقاله وهو الملك واما النسبة الى الزمان فهو
المتى فثبت ان المقولات النسبية متى نسبة الى الكيف واعلم انه ليس كل كيفية يحصل الجوهر منسوبا الى جوهر اخر بل يحدث
كيفية يكون من هذا ذلك ومن ذلك في هذا نسبتها اثرا واذا كان كذلك فالذي يكون منه الكيفية هو مقولة
ان يفعل والذي يكون فيه الكيفية هو مقولة ان ينفعل وهذا الكلام على طول الاسم ولا تخفى وجوه ضعفه وقد عرف
ضعفه ورداءته البحث الثاني في ان الاعراض النسبية هل لها وجود ام لا قد مضى البحث في ذلك [illegible]
وانها هل هي موجودة ام لا حق الكلام فيها عدا ان المتكلمين نفوا الا الاين فانه ما نفاه المتكلمون والحكماء
[illegible] والحكماء اثبتوا الجميع احتج المتكلمون على نفي متى بانه لو كان متى لكان له متى لانه يكون ايضا في
ذلك الزمان اذ لا وجود لتلك النسبة قبل ذلك الزمان ولا بعده بل فيه فيكون لها نسبة الى الحصول فيه اخرى وهكذا
[illegible] المحذور نسبة الى الزمان كنسبة المكان الى المكان عند المتكلم ثبوته واما النسبة [illegible]
وفيه نظر فان النسب يختلف باختلاف المنسوب اليه فلا يحتمل التماثل وانما الزمان عند المتكلمين ليس امرا حقيقيا بل هو
راجع الى النسب المعقولة واما الوضع فان غيره ما لكل واحد من اجزاء الجسم [illegible] فلا نزاع في ثبوته
لكنهم لم يقصدوا انه ذلك وان غيره امر وراء ذلك قائم لمجموع الاجزاء فهو محال لان تلك الهيئة اما ان يكون واحدة في
نفسها فيلزم من قيامها بالجسم ذي الاجزاء الكثيرة قيام العرض الواحد بالمحال الكثيرة ولانه يلزم اتصاف كل واحد من اجزاء
الجسم بالهيئة كلها اولا يكون كذلك بل ينقسم الى اقسام يقوم بكل واحد من اجزاء الجسم كل واحد من اجزائها فحينئذ
اجزاء تلك الاجزاء في ذات تلك الامور اما ان يحصل للمجموع هيئة وراء ما لكل واحد من الاجزاء فيعود المحال
او لا يحصل وذلك يتسق بين كونه الوضع امرا وجوديا لانا لا نعني بالوضع الا الذي يقال انه عرض لتلك الاجزاء وحدة باعتبار
صارت واحدة [illegible] لا مانع من قيام هيئة الوضع بها كقيام الواحد بالكثير والواحد لانا نقول الاشكال في الكيف قائم
تلك الوحدة بها كالاشكال في قيام هيئة الوضع بها فان كان ذلك بسبب وحدة اخرى تسلسل التقسيم قال افضل
المحققين المسماة بالوضع انما يحصل في الاجزاء بعد صيرورتها محلا واحدا وكذلك الزاوية والشكل وليس ذلك حلول
العرض الواحد في محال كثيرة انما هو حلول عرض واحد في محل واحد تقسم باعتبار غير اعتبار وحدته [illegible]
ذلك في ان الوحدة التي يحمل المجموع واحدا اذا اعتبر في عدم الانقسام [illegible] مثلا كالعشرة فانها لا
[illegible] من حيث عشرة ولو انها بمجموع من حيث هي احادها هي اجزاء العشرة وقد سكن الوحدة حيز واحد
ولا يلزم منه [illegible] فان موضوع الوحدة كالاجزاء التي يقال انه واحد وموضوع الوحدة التامة هو الواحد
الاول واذا لم يكن الوضع في مرتبة واحدة لم يحصل من الوحدات عدد وليس قيام الوحدة بالموضع المنقسم مما
الى دعوى تسبقها [illegible] اعتبار عدم الانقسام فيها من حيث اعتبار كونها ذلك المجموع ولا يلزم التسلسل وقد [illegible]

فان الوحدة لو لم تجتمع في محلها بالكثرة الى وحدة تسبقها لزم قيام العرض الواحد بالمحال المتكثرة وهو محال
والانقسام الحق منه لو حلول العرض الواحد في محال متعددة او حلول بعض الاجزاء في المحال وحلوله في بعض
غير اولوية ولو جاز ذلك جاز حلول الحركة الواحدة في المركب في اعتبار الى الضافة بوحدة تسبقها وبغير
الوحدة باعتبار عدم الانقسام بعينه كون الوحدة عدمية وهي ثبوتية عندهم ثم كيف يجعل عدم
اعتبار الانقسام في محل منقسم لولا الضافة بامر باعتباره عرض هذا الاعتبار العقلي واستناد
هذا الاعتبار الى اعتبار كمعاد ذلك المجموع يدل على استناده الى اعتبار به صادق الاجزاء واحد
هي ذلك المجموع لكن الكلام في ذلك المجموع انه اما واحد او كثير كالكلام في الوضع والوحدة فظهر ان
الشيء لا يلزم واما الملكة فانه لو كان ثبوتيا لزم التسلسل لاعتبار الشيء الى محل فلها ثبوتية وهكذا لدام
واما قولنا ان يفعل وان ينفعل فليسا وجوديين لان كون الشيء موصوفا بغيره ان كان زائدا على
ذات الموصوف وذات الصفة لكان حاصلا في ذات الموصوف فعلم ان يكون اتصافه بذلك الوصف
زائدا عليه فيلزم التسلسل وانت خبير بان المؤثر في الاثر لو كان ثبوتيا لكان عرضا لاستحالة كون المؤثر به
جوهرا فاما بداهة لانه من الاعراض النسبية التي لا يعقل الا بين شيئين فيعقل قيامها بذاتها فيكون
مفتقرا الى المؤثر فتأثير المؤثر في ذلك التأثير يكون زائدا عليه ويلزم التسلسل فالمقصود حاصل
لانا نقول اذا كان بين كل مؤثر واثره واسطة هي التأثير حتى لو فرضت هناك امور غير متناهية يكون كل سابق
منها علة للاحق فتلك الامور اما ان يكون سلسلة او لا يكون شيء منها سلسلة ونعني بالملاقي ان لا يوجد امور
متناهية لا واسطة بينها فان كانت سلسلة بان يوجد امران منها لا توسط بينهما شيء فيكون احدهما مؤثرا او
الاخر اثرا فلا يكون تأثير ذلك المؤثر في ذلك الاثر زائدا على ذات المؤثر وذات الاثر فلا تأثير الاول
في الثاني زائدا عليهما وكذا تأثير الثاني في الثالث والثالث في الرابع وهكذا فلا يكون شيء من تأثيرات
المؤثرات زائدا على ذات المؤثر وذات الاثر فلا يكون التأثير ثبوتيا وهو المطلوب ولا يكون هناك
حلقة تزيد على المؤثر والاثر لا متناهية ولا غير متناهية وهو خلاف الفرض وان لم يوجد مثلا فان
البينة بل كل امرين فرضناهما فان كان معناه انه لا يوجد هناك ما يكون ذاته مؤثرا في ذات شيء
فيكون هذا نفيا للمؤثر فظهر من ذلك ان المؤثر لا يجوز ان يكون صفة ثبوتية واما المتناهية وهي قول
الاثر مؤثرة فمعقول انه يمتنع كونها ثبوتية والا لزم التسلسل لان حصول الذات لتلك العلة المستلزم
فالملازمة ثابتة والكلام في تلك العلاقة كالكلام في هذه وهكذا وانت تعلم ان يكون كل امرين
فرضناهما او لا يكون وتسوق ما قلناه في المؤثر الى المتناهية بعينه اجيب من انهما امالي المفهوم حق
كثير الثبوت او قابلا عن المعنى من الذات التي حكم عليها بكونها مؤثرة وكونها اثرا لان يعقل ذات

النار ويعقل ذات الاحتراق غير ويعقل تأثير النار في الاحتراق وقوع الاحتراق بالنار غير كونه المؤثرية
والمتناهية لمعان زائدان على الذات المؤثرة والمتأثرة وليسا مفهومين سلبيين لانا نعلم بالضرورة ان
المؤثرية والاثرية ليسا عدميين فتقابلها ثبوتية وليس ذلك الفهم من الامور العرضية غير المطابقة للخارج
واللازم يكون الشيء في نفسه مؤثرا ولا اثرا اذ في هذه المؤثرية والمتناهية امران وجوديان بان يكون وجود المطلق
والجواب الزيادة في التعقل لا يقتضي الزيادة في الخارج وكون التعقل غير مسبب لا يقتضي كونهما يحصل لهما وجود
في الخارج ولا كانوا في الجهات بعينه قال الفصل الخامس الاثر الذي هو المؤثر ليس كالاثر لو عين الاثر الصادر
عن المؤثر في زمان غير فان الذات كخط السكن الجسم فان الجزئي منه لا يتعلق في زمان واحد والمحل الحاصل منه
حيث الاحد واحد فلا لا يدرك بل المراد بالفعل ودخل علة الانفعال والتأثير انما يعرض للمعلول العام التطبيع
وهو باطل فان هذا الكلام غير مفيد في المطلوب ولا دافع للتسلسل الذي ذكر القاعدة الثالثة في تقسيم الموجود
على رأي الحكماء والمتكلمين المحدثين الممكن اما متحيز او قائم بالمتحيز او لا متحيز ولا قائم به وهذا الثالث لم يثبت عند جمهور المتكلمين
واقوى ما يمتنع انه لو وجد ممكن موجود غير متحيز ولا حال فيه لكان مماثلا للذات تعالى ويلزم من الاستواء في الاستواء
في تمام المهية وهذا ضعيف لان الاشتراك في السلوب لا يقتضي التماثل والاتحاد في الحقيقة لان كل مختلفين لا بد وان يشتركا في
سلب ما عداهما عنهما قال الفصل الخامس الاجسام من المتكلمين قالوا المتحيز هو الجوهر والحال فيه هو العرض فالموجود الذي
لا يكون جوهرا ولا عرضا هو الله تعالى وعلى هذا الوجه قالوا لا يمكن وجود محدث غير متحيز ولا حال فيه لا كما قالوا فان
ذلك لا يقول عاقل وفيه نظر فان دعوى انحصار الموجود الذي لا يكون جوهرا ولا عرضا في الله تعالى انما يتم لو نقل
الموجود المجرد غير الله تعالى اذا عرفت هذا فنقول المتحيز اما ان يقبل الانقسام او لا والثاني هو الجوهر الفرد
لا انقسام له لا عند بعضهم ما يقبل المتحيز سائر الاقسام ولا دلالة على هذا يقول الجسم انه جسم ولا نقول انه جزء
والاول هو الجسم عند الاشعرية فانه يقول الجسم هو المتحيز المنقسم مطلقا واقل ما يحصل منه جوهران عنده وليس
متحيز عند الجمهور لان المشهور من الجسم انه الطويل العريض العميق او المنقسم في الجهات الثلاث فاقل ما يتألف منه جوهران
عند المعتزلة خط ومن اربعة سطح لانه يحصل من ضم خط الى خط لا في سمت الطول ومن ثمانية جسم لانه يحصل من وقوع
سطح على سطح وعند الكيفي اقل ما يحصل منه الجسم اربعة جواهر بان يحصل مثلث ويوضع فوقه جوهر فيحصل منها مخروط ذي
اربعة اضلاع مثلثات وقال بعضهم ستة جواهر بان يوضع سطح مثلث من ثلاثة جواهر على مثله فيحصل كالمنشور
المثلث وهو مذهب ابي الهذيل العلاف من المعتزلة واقل من سنة جواهر بالمكعب
ذي اضلاع ستة مربعات والعلامة اعتبر في الجسم الابعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قائمة وهو انما يكون
في المتحيز بالوضع هو الحمل على زوايا قائمة والاول ظل المتحيز فهو الجوهر والحال فيه الاكوان

اما المحسوس فمنها المحسوس بالبصر احساسا اوليا وهي الالوان والاضواء ومنها المحسوس بالسمع وهي الاصوات
والحروف ومنها المحسوس بالذوق وهي الطعوم والتي ومنها المحسوس باللمس وهي الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة والثقل والخفة والصلابة واللين والاعراض التي لا يوصف بها الا الحي هي احد عشر أ الحياة ب
القدرة ج الاعتقاد د الظن ه النظر و الارادة ز الكراهة ح الشهوة ط النفرة ي
الالم فالمشهور عندهم من الاعراض عشرون أ الاكوان ب الطعوم ج الروائح د الحرارة ه البرودة
و الرطوبة ز اليبوسة ح الالوان ط الاعتماد ي الصوت والعشرة الباقية التي لا يوصف بها الا الحي من
المعتزلة ابن والتأليف والكلام في هذه القاعدة تقع على نوعين النوع الاول في الجواهر وفيه مقدمة
وفصول اما المقدمة فهي في تعريف الجوهر يطلق بالاشتراك على الموجود لا في موضوع وهو رأي الحكماء
والثاني المتحيز الذي لا يقبل القسمة الفعلية لا الوهمية والجوهر به عند جماعة المعتزلة ابن زائد
على انه يمكن ناصية الجنس بماهية لو نسب لو وجد انه كان من ماله وجودا وعدما عندنا كرمح
ومنع ابو القاسم الكعبي من تسمية المعدوم جوهرا او عرضا وحكم شيئا ومعلوما ومقدورا وثابتا واختلف
الشيخان فقال ابو علي الجبائي ان الجوهر الفرد لا حظ له في المساحة وحصل مساحة بغيره كان طوله بغيره
وبه قال ابو القاسم الكعبي وقال ابو هاشم ان له حظا في المساحة واتفقا على انه ليس له حظ في الطول والعرض والعمق
خلافا لبعض المعتزلة لان الطول اسم لجسم مخصوص وكذا العرض الطويل الكبير وكذا اذا قيل فلان محصوصة ولذا قيل في احد
الشكلين انه اطول من غيره فالمراد به كثرة التأليف فيه ان يضاف اليه الاجزاء ايضا فاذا صح ذلك كان
التأليف فالمتحقق وجوده في المتركب من الاجزاء لكن له حظ في الطول ولا في العرض الفصل
الاول في الجوهر الفرد وفيه مباحث الاول في ثبوته اعلم ان الاجسام منها بسيط غير مؤلف من اجسام غير مختلفة
الطبع كالماء ولا رضي فانه مركب من اجسام اجزاؤها محسوسة كالحيوان او غير محسوسة كالسرير والمؤلف لها اجزاء بالفعل
هي مفردات او منتهية اليها والمفرد لا شك في انه قابل للقسمة فلا يخلو اما ان يكون الانقسام الممكن حاصلا فيه
بالفعل او لا وعلى التقديرين فتلك الاجسام اما متناهية او غير متناهية فهنا احتمالات اربعة آ ان يكون
الجسم مؤلفا من اجزاء لا تتجزى متناهية وهو مذهب جماعة من قدماء الحكماء واكثر المتكلمين ب ان يكون مؤلفا من اجزاء
لا تتجزى غير متناهية وهو مذهب بعض القدماء من الحكماء والنظام من المعتزلة ج كونه غير متألف من الاجزاء
بالفعل لكنه يقبل انقسامات متناهية لا غير وهو مذهب الشهرستاني د كونه غير متألف من اجزاء بالفعل لكنه
يقبل انقسامات غير متناهية وهو مذهب جماهير الحكماء احتج مثبتو الجوهر آ ان الزمان مركب من
اجزاء لا تتجزى فالحركة كذلك فالجسم كذلك اما الاول فلانه منقسم الى اجزاء منه ماض ومستقبل فان لم يكن

لهما وجود اصلا كان الزمان الموجود اما الماضي او المستقبل لكنهما معدومان فان الماضي هو الذي كان موجودا
ثم عدم والمستقبل هو الذي لم يوجد بعد فلو لم يكن الحاضر موجودا لزم ان لا يكون للزمان وجود والتالي باطل
فالمقدم مثله فثبت ان هنا زمانا حاضرا فنقول ذلك الحاضر ان كان منقسما كان بعضه ماضيا او مستقبلا فلا يكون
حاضرا فلا يكون كل الحاضر حاضرا بل بعضه هذا خلف ولم يكن منقسما فهو المطلوب فاذا عدم ذلك الان فلا
يخلو اما ان لا يوجد عقيبه زمان او يوجد فان لم يوجد لزم انقطاع الزمان وهو باطل وان وجد فاما ان
يكون منقسما او غير منقسم والاول باطل لما مر فبقي الثاني فيلزم وجود ان عقيب الان كالاول وهكذا في كل زمان
نفرض فيحصل ان يتركب من الانات متعددة متحدة وكل من يركب الان منه من الانات التي لا تقبل القسمة بوجه من الوجوه
البتة فيقول الحركة ايضا كذلك لان الحركة الواقعة في الان الذي لا يتجزى اما ان يكون منقسما او غير منقسم وكلا الاول باطل والالزم
انقسام الزمان المطابق لها لان زمان نصف الحركة نصف زمان كلها لكنا فرضنا ذلك الزمان لا نصف
له فوجب ان لا يكون للحركة نصف ايضا فثبت الثاني وهو ان في الحركة ما لا ينقسم فاذا عدمت تلك الحركة وحدث
اخرى فان اخذ وجب ان لا ينقسم لما مر وهكذا الى ان ينتهي الحركة فيحصل تلك الحركة من اجزاء لا تتجزى فنقول
ان المسافة التي يقع عليها الحركة ايضا كذلك لان الحركة التي لا تنقسم انما يقع على مسافة فتلك المسافة اما ان يكون
منقسمة او لا والاول باطل لان الحركة تنقسم بانقسام المسافة كما ينقسم بانقسام الزمان لان الفرض ان الحركة
بان الحركة في نصف المسافة نصف الحركة في كل المسافة فاذا فرضنا الحركة في كل المسافة غير منقسمة وجب ان
لا يكون للمسافة التي وقعت الحركة فيها منقسمة والا لانقسمت الحركة بانقسامها وقد فرضناها غير منقسمة هذا خلف
فقد ثبت ههنا ان غير منقسم من المسافة والذي يقع فيها الحركة الثانية ايضا غير منقسم وكذلك الى ان هذه الامور
الثلاثة الزمان والحركة والمسافة متطابقة انها ان انقسم احدها انقسم الباقيان وانها امتنع على القسمة امتنع على الباقي
قال الفصل المحقق الخفي نقول الحركة لا وجود لها في الماضي او في المستقبل واما في الحال فهو بناء الماضي ومبدأ
المستقبل وليس بزمان وما ليس بزمان لا يكون فيه حركة لان كل حركة في زمان وكذلك سائر العقول المشتركة
للمقادير ليست باجزاء لها اذ لو كانت العقول المشتركة اجزاء المقادير التي حصل لها الكلام القسمة الى قسمين الى
ما لا شاف والقسمة الى ثلاثة اقسام الى خمسة اقسام هذا خلف فاذن الان ليس الحركة وهو ادعى انه الحركة وبني
عليه بيانه والحق ان لا نسلم ان الان الماضي من الحركة كان موجودا في آن حاضر انما نقول ان الذي كان بعضها كان
الى ما قبل الحال مستقبلا وبعضه ماضيا وصار في الحال كله ماضيا وهكذا في المستقبل وفي كلمات
الفاضل الماضي والمستقبل لا يمكن ان يتحرك فان الحركة انما تقع في زمان وليس شيء من الزمان بحاضر لانه غير
قار الذات وفيه نظر لان الحركة لو لم يكن لها وجود في الحال لم يكن لها في الماضي او في المستقبل لم يكن لها وجود

لان الماضي معدوم بالفرض وكذا المستقبل والحاصل ذلك لانه لو لم يكن الزمان عن غير الذات ومعنا
عدم الاستمرار فاذا لم يكن غير الذات فحينئذ لا يوجد ان منه معا بل اذا اما يوجد منه واحد فذلك
الواحد ان كان غير او وجد فرضناه غير قار او لم يكن الموجود واحدا اجزاؤه لا كله هف وان لم [illegible]
وكذا المستقبل فانه بالفرض لم يوجد بعد ولو لم يكن الحال زمانا لم يكن للزمان وجود اصلا والقول بالنص المشترك
مبني على نفي الجزء الذي لا يتجزى على تقدير ثبوته لا مشترك [illegible] ولو كان الموجود من الحركة بعضه
ماضيا وبعضه مستقبلا لم يكن موجودا لان الماضي والمستقبل معدومان الا انه لم يكن زمان الطرفان [illegible]
[illegible] زمان الغير الى ما لا نهاية هي موجود او هو باطل بالفرض ثم كيف يصير المستقبل ماضيا اذا لم يوجد ب
اذا وضعنا كرة حقيقية على سطح مستو مستقيم لا ارتفاع فيه ولا انخفاض بل كان امتداده على الاستقامة [illegible]
وتمنعها عن الهبوط [illegible] التماس في موضع الملاقاة اما ان يكون منقسما اولا يكون [illegible] تضليع
الكرة الحقيقية لان ذلك الموضع المنقسم منطبق على السطح المستقيم والمنطبق على المستقيم مستقيم فيكون ذلك الموضع مستقيما
ثم اذا حركنا الكرة على ذلك السطح زالت الملاقاة عن ذلك الموضع وحصلت الملاقاة على موضع اخر غير
الاول والملاصق بذلك الموضع اما ان يكون منقسما اولا يكون فان كان لزم ان يكون منقسما [illegible] من انطباقه على
المستوي وهكذا الى ان يلزم الكرة المدورة مضلعة هف فتعين ان يلاقيه في كل حال [illegible] ملاقاة
منقسم ثم اذا ازال عن الملاقاة [illegible] الملاقاة [illegible] ان يكون منقسم
فيكون هناك نقط متعاقبة لان الملاقاة متعاقبة والا كان في بعض زمن حركات الكرة لا يكون مماسة لذلك
السطح هف وايضا [illegible] ان كل خط مستقيم يصل بين نقطتي محيط الدائرة [illegible] داخلها فلو كان
موضع الملاقاة منقسما لارتسم خط على ظاهر الكرة منطبق على السطح فيقع ذلك الخط داخل الكرة وخارجها
وهو محال ولان موضع الملاقاة ان كان منطبقا على السطح المستقيم وكان منقسما امكن ان يخرج من المركز خطان
ينتهيان الى طرفي موضع الملاقاة [illegible] الخط الذي يقع الملاقاة [illegible] من موضع الملاقاة
خطوط [illegible] السطح فيحصل مثلث قاعدته موضع الملاقاة فاذا اخرجنا من مركز الدائرة الى قاعدة
المثلث الواقع في الدائرة عمودا [illegible] الزاويتان الحاصلتان على جنبي العمود القائم على
القاعدة [illegible] ذلك المثلث [illegible] الزاوية ويكون الخطان الطرفيان [illegible]
القائمتين ويكون العمود وتر [illegible] الحادة فالخط العمودي اقصر من الخط
الطرفيين مع ان الخطوط الثلثة خرجت من المركز الى المحيط هف فوجب ان يكون موضع الملاقاة غير منقسم
فاذا ادرنا الكرة على السطح حتى تتم الحركة فكلما زالت الملاقاة الحاصلة بنقطة حصلت الملاقاة باخرى

وليس النقطة بشيء يعتبر بها فان الكلام في الملاقاة الحاصلة في آن او حصل عدم الملاقاة بالنقطة الاولى فقد
حصل الخط عن حركة النقطة فيحصل السطح عن حركة الخطوط والجسم عن حركة السطوح وذلك هو المراد
اعرض عن هذا الوجه آ ان الاصل المحقق ملاقاة الكرة الحقيقية للسطح الحقيقي المستوي يكون عندهم بنقطة هي
طرف قطر من مركز الكرة وموضع التماس والا فاذا ماست الكرة سطحا آخر مستويا بالطرف الآخر من ذلك
القطر [illegible] دائرة عظيمة [illegible] التماس [illegible] الى [illegible]
للسطح [illegible] ويلزم من ذلك انطباق القوس على السطح المستقيم [illegible] ب [illegible]
النقط لا توجد بالفعل في الكرة لانه لو حدثت نقطة بالفعل فيها [illegible] او كرة اخرى يلاقيها
فالسطحان [illegible] بالاسر [illegible] والحد [illegible] التماس
اتصال ج قال الرئيس انا لا ندري هل يمكن ان يوجد كرة على سطح [illegible] الصفة في الوجود او هو من الامور التي [illegible]
[illegible] التعليميات ولا ندري انه لو كان في الوجود [illegible] ام لا يصح [illegible]
انما تماس السطح بالنقطة في حال السكون واذا تحركت ماست بالخط في زمان الحركة [illegible] زمان الحركة [illegible] على النقطة
الا بالتوهم اذ ذاك [illegible] الآن [illegible] والآن لا وجود له بالفعل وبالجملة فان هذه المسئلة لا تحقق [illegible] لان
المسلم ان الكرة لا تلاقي السطح في آن واحد الا بنقطة وليس يلزم من هذا ان يكون في حال الحركة [illegible] من نقطة الى نقطة
مجاورة لها ومن آن الى آن مجاور له [illegible] لما احتيج الى [illegible] الكرة والسطح بل [illegible] ان هناك نقطا متتالية
منهما [illegible] الخطوط وآنات متتالية منهما [illegible] الزمان فاذا كان المسلم هو ان الكرة تلاقي السطح في آن
وكان الخلاف في ان الحركات والازمنة [illegible] من امور غير [illegible] ومن آنات كالخلاف في المسافة وكان ابطال
تجاور النقط [illegible] الآنات [illegible] ذلك في تتالي النقط كالمصادرة على المطلوب الاول د [illegible]
بالجزء الذي لا يتجزى يمنع من امكان وجود الكرة والدائرة فكيف يستدل بوجود الكرة وحركتها على وجود الجزء الذي
لا يتجزى ه انه سيظهر ان الحركة لا يعقل وجودها [illegible] الذي لا يتجزى فلا يمكن الاستدلال بها على وجود الجزء
الذي لا يتجزى و النقطة انما توجد في الكرة بالمماسة فعند زوالها [illegible] تلك النقطة ويحدث اخرى فلا يوجد ابدا الا
نقطة واحدة ز لو سلمنا ان المماسات انما تحصل بالنقطة لكن لم لا يجوز ان [illegible] كل [illegible]
انه [illegible] فانا لم [illegible] الا ان الكرة تماس السطح بنقطة [illegible]
ب ان هذا القول [illegible] الحكم [illegible] الاجسام [illegible] السطوح والخطوط بعضها لبعض لان الجسم اذا ماس
جسما [illegible] ان ملاقاتهما بالاسر [illegible] الاتصال كما في النقط وان لم تلاق
بالاسر [illegible]

خطا
عمود فلما كان اما طول او عرض [illegible] فلما بطل القسمان لزم [illegible] جسم جسما ولا سطح سطحا ولا خط
والنقطة [illegible] الخطوط والخط [illegible] بالفعل فكيف [illegible] بالفعل [illegible] النهاية حاصلة بالفعل الآن يقول
الكرة [illegible] بالفعل [illegible] الكلام على ان الكرة اذا تحركت [illegible] الخط الذي
هو [illegible] الخطوط بالفعل [illegible] بالفعل وطرفاه قطبا الكرة [illegible] موجودان بالفعل وعن ج
[illegible] الكرة الحقيقية غير مسموع [illegible] ان الشكل الطبيعي للاجسام البسيطة انما هو الكرة [illegible]
[illegible] فكيف يسمع [illegible] هذا المنع [illegible] انكار السطح المستوي [illegible] مسموع [illegible]
[illegible] المطلوب
يحصل بالضرورة [illegible] كرة [illegible] حقيقية ملاقاة له [illegible] الوجود [illegible] الكلام [illegible] على الوجود [illegible]
امكان الوجود فان ما يمكن [illegible] اذا فرض موجودا [illegible] منه محال [illegible] الكذب [illegible]
المحال [illegible] الممكن [illegible] الاحالة [illegible] الامكان [illegible] الضرورة [illegible]
[illegible] يلزم منه وجود النقط المتتالية في السطح والكرة فقوله [illegible] حال الحركة بالخط
باطل لان المماسة عبارة عن [illegible] طرف كل واحد من السطحين على طرف الآخر فلو ماست الكرة السطح بالخط لوجب ان ينطبق
من الكرة خط على خط في ذلك السطح فيكون ذلك الخط مستقيما لان المنطبق على المستقيم مستقيم فيكون الكرة مضلعة فاذن الكرة لا
يمكن ان تماس السطح بالخط قوله المماسة بالنقطة انما تكون في الآن ولا وجود له بالفعل [illegible] الزمان غير مركب من الآنات
[illegible] ان الجسم مركب من الجواهر الافراد [illegible] ان الآن لا وجود له بالفعل
[illegible] المماسة [illegible] في المماسة [illegible] ما وجوده آني [illegible] جميع
[illegible] من الاجسام والاعراض [illegible] بالفعل [illegible] وجود النقط فاذا
[illegible] لزم [illegible] النقط قوله هذه المسئلة لا تحقق [illegible] الى آخره [illegible] ضعيف
لانا اذا فرضنا [illegible] الكرة فيه ملاقية للسطح على نقطة واحدة ثم زالت الملاقاة [illegible] تلك النقطة فقد حدث
امران آ زوال الملاقاة ب حصول اللاملاقاة فان زوال الملاقاة [illegible] لا ابتداء له [illegible] حاصلا واما
حصول اللاملاقاة [illegible] الى الوجود [illegible] الزمان [illegible] الملاقاة [illegible] حاصلة فيها [illegible] يقول
الآن الذي حصلت فيه اللاملاقاة اما ان يكون هو الآن الذي حصلت فيه الملاقاة او غير ذلك الآن [illegible]
[illegible] الكرة في الآن الواحد بالنقطة الواحدة ملاقية للسطح وغير ملاقية له وهو محال [illegible] غير ذلك الآن
[illegible] الملاقاة [illegible] اللاملاقاة زمان او لا فان كان [illegible] الكرة في ذلك الزمان ملاقية للنقطة
الاولى فتكون الكرة ساكنة [illegible] فرضناها متحركة هف [illegible] الآنات وهو المطلوب [illegible]

الآن الذي هو اول زمان اللاملاقاة اما ان تكون الكرة فيه ملاقية بنقطة اخرى اولا تكون فان لم تكن ملاقية بنقطة اخرى فاما ان
تكون ملاقية للنقطة الاولى اولا تكون ملاقية لشيء من النقط فان كانت ملاقية بالنقطة الاولى لزم [illegible] الكرة ملاقية للسطح
[illegible] انها [illegible] السطح [illegible] النقط هف وان لم تكن ملاقية بشيء من النقط وجب ان لا تكون
ملاقية للسطح عند مماستها له هف فاذن الكرة في الآن الذي هو اول زمان اللاملاقاة ملاقية بنقطة اخرى فان كان
النقطتان [illegible] ملاقاة الكرة [illegible] الوسط [illegible] بالنقطة الثانية [illegible] السطح
بالنقطة الثانية في اول زمان اللاملاقاة [illegible] النقط وهو المطلوب
[illegible] النقط في المسافة والآنات في الزمان [illegible] مصادرة على المطلوب وعن د انا ذكرنا في موضع
الالزام [illegible] وعن ه [illegible] وعن و ان النقطة [illegible] حصول عرض [illegible]
المماسة [illegible] بحدوث الملاقاة بنقطة اخرى [illegible] النقط
الآنات [illegible] في الوجود وعن ز ان ذلك الخط ان حصلت به الملاقاة لزم تضليع الكرة او تحدب السطح
والا فلا خط او لا ملاقاة ج اذا فرضنا خطا قائما على خط آخر [illegible] ماس
[illegible] الخط المتحرك عليه لان الحركة على [illegible] ثم ان طرف الخط نقطة لا يمكن ان يماس
الا بها فاذا انتقل من المماسة الاولى الى المماسة الثانية [illegible] بين النقطتين وسط او يكون والاول يستلزم
تتالي النقط والآنات وهو المطلوب والثاني [illegible] المماسة الثانية [illegible] هف
او يلزم الطفرة وهو محال واذا كانت المماسات انما يكون بالنقط وهي متحققة في جميع زمان الحركة وجب ان يكون الخط
المتحرك عليه مركبا من النقط المتتالية وهو المطلوب لا يقال لا نزاع في ان الخط المتحرك عليه [illegible] انما يلاقي المتحرك
على نقطة [illegible] نقطة اخرى لكن لم لا يجوز ان يكون بين [illegible] خط [illegible] الآنين زمان
فان [illegible] مصادرة على المطلوب لانا نقول حصول الملاقاة [illegible] آني ولا حصول [illegible] آني
ولو كان زوال الملاقاة زمانيا لانه حركة لكن لا حصول الملاقاة ليس حركة فاذا كان آنيا فالآن الذي هو
اول زمان حصول اللاملاقاة [illegible] ملاقيا [illegible] اولا [illegible] د اذا فرضنا خطا
منطبقا على خط حتى يكون النقطة التي في احدهما محاذية للنقطة التي في الآخر او ملاقية لها ثم حرك الخط [illegible]
النقطة المماسة [illegible] اللامماسة انما تحصل دفعة والآن الذي هو اول زمان حصول اللامماسة لا
يكون الخط فيه ملاقيا [illegible] مسالة في كلها اذ الكلام في لا
مماسة النقطة الثانية كالكلام في لا مماسة النقطة الاولى وكذا الى [illegible] ه دائرة معدل النهار يطلع على
[illegible] خط الاستواء [illegible] في دورانها [illegible] ويكون [illegible] الدائرة [illegible]

في المشرق والمغرب ابدا على سطح ولنبين ذلك بما انه في وقت من الاوقات لم يوجد الافق المشرق سطح دائرة
معدل النهار متحركة ودائرة الافق ساكنة فاذا تحركت دائرة معدل النهار حتى انطبقت الجزء ... لم يلاق ذلك
السطح من الافق الا الجزء الملاقي ... السطح ... ملاقيه لسطح معدل النهار ... ملاقيه
لسطح اخر ... انما لم ... السطح ... المعلوم ... والذا
... السطح ... معدل النهار ... ان الملاقاة للسطح ... معدل النهار
مركبا من السطح المماسة وهو المطلوب والسطح امر وجودي ... مشار اليه ... لانها
طرف الخط ... الطرف ... الطرف ... ايضا ...
الدائرة ... الموجود ... الخط ... النقطة ...
الموجود ... الخط ... غيره ... لا يمكن ...
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هذين الجسمين كانت حاصلة قبل ذلك التقسيم او ما كانت حاصلة فان كان كذلك الهيولى لكنها حاصلة بعد كانا موجودين وحصل
الاشكال وان كان الثاني فهو حدث ان الهيولى عند التقسيم وبطل ذلك الجسم الواحد الذي كان موجودا اولا فيكون التفريق اعداما
للمقسم وايجادا للقسمين وهذا باطل بالضرورة ولاستلزامه كون الواحد منا قادرا على ايجاد الجسم وهو محال د اذا نظرنا الى
الجسم البسيط ذي الابعاد المتساوية علمنا بالضرورة ان احد جوانبه لليمين وان كل واحد من نصفيه ممتاز
ممتاز عن النصف الاخر فكيف يمكن مع ذلك الحكم بكون ذلك الجسم واحدا في الحقيقة لا يقبل الكثرة حصلت باعتبار الوهم او
اختلاف الاعراض او الفرض فاما قبل الفرض لا نجد فيه كثرة ولا امتياز فاذا فرضت جانبا مغايرا للجانب الاخر حصل
هناك كثرة لا انا نقول التميز في الاشارة والوهم والفرض واختلاف الاعراض موقوف على التميز في المشار اليه لكي لا يحكم
في الاشارة ما ليس بمتميز في ذاته لان الاشارة تابعة لحكاية عن المشار اليه متاخرة عنه بالذات فلو جعلنا التميز في المشار اليه
معللا بالاشارة في الاشارة لزم الدور ولانا نعلم بالضرورة ان احد جانبي الجسم قد كان ممتازا عن الجانب الاخر وموجودا
في نفسه متميزا عن الجانب الاخر سواء وجد فيهم وهم او لا ه اذا حكمنا على الجسم البسيط بانه موجود فالمحكوم عليه بهذا
الحكم ليس الا المحل المتحمل من تلك الابعاض المفروضة فيه لانه ليس امرا مغايرا لها فلو كانت تلك الابعاض امورا حادثة عند
القسمة وان الوجود قبل القسمة امر واحد تلك الابعاض فان كان ذلك خروجا عن المعقول الا انا لا نعقل من الحد هذا الجسم
الا المجموع الحاصل من اجزائه وجوانبه فظهر من هذه الوجوه ان اجزاء الجسم حاصلة بالفعل في نفسها سواء فرضها فارض او لا الا
انها حال الاتصال ليست منفصلة بالفعل بل متصلة اتصالا يأبى عن حصول المجموع انقسام الوهم بالمنقسم
وتمام الوهم بالوحدة ممكن وادعاء الضرورة ان احد الحيزين الجسم قبل القسمة ليس موجودا الا مشتملا على دعوى نفي السمع
فرضها فلذلك لزم المحال ولا يلزم من كونهما غير موجودين قبل القسمة عدم شيء بعد القسمة عن الاتصال وحدوث شيء عن
الانفصال وذلك محسوس فضلا عن ان يكون باطلا بالبديهة وقد بطل ان عن المنفوذ قائم بالمنقسم فاما كل
اجزائه ولو لزم الانقسام بالفرض او بعضها ويعود البحث والعلم الضروري حاصل بان ما وجد بعد الفرض
قد كان باقيا قبله وقبل الوحدة التي هي بالجسم فعلا الكثرة الوهمية لا سيما في ذلك واما الكثرة بالفعل فلا
يلزم قبول الوحدة لها لان الوحدة لا تقوم بالجسم عند تمام الكثرة به بل هما وصفان متنافيان فانه من المحال او فرق
بين الوحدة والهوية فالقسمة اذا وردت على الجسم الواحد انالت وحدته وما ازالت هويته ولان الجسم من حيث هو جسم
ليس الا الجسم وكونه منقسما او غير منقسم وصفان قائمان به فاذا احذ الجسم من حيث هو جسم استحال الحال
فيه انه منقسم او غير منقسم فاذا قسمنا الجسم عدمت المعادلات الحسيات الا ان هناك هيولى مشتركة والجواب
ان لزم من انعدام المحل انعدام الحال وجب ان يكون القسمة معدمة للمحل لكن الوهمية ايضا والقسمة عندالاول تعيين
عدم الاتصال الذي هو جزء الجسم وعدم الجسم يحصل عند عدم اجزائه ولا نزاع في انه يعلم الكل من حيث هو مغاير

ما يعرض له لكن الماهية من حيث هي لا توجد في الاعيان الا مع التشخصات التي متى بطلت بطل ذلك الشخص فان
هذا الانسان اذا بطل فلا نقول بان الانسان من حيث انه انسان غير قائم في الاعيان وتتوارد عليه التعينات
بل المراد انه فني هذا الانسان بعد فني هذا الشخص وحدث شخص اخر بعده وكذا هنا الجسم وان كان من حيث هو جسم مغايرا
لكونه منقسما او غير منقسم الا ان التشخص منه لا يحصل في الاعيان الا مع احد هذين الوصفين ومتى بطل عنه ذلك الوصف
فلا بد وان ينتفي ذلك التشخص فيه بلزم ما تقدم من كون التقسيم اعداما والهيولى ان كانت عندوجود الجسم واحدة بعينه
الوحدة بعد القسمة تعود المحال وان كانت متعددة بحسب الابعاض الممكنة فالمقدار والجسمية الحال في كل واحد منها غير
الحال في الاخر فيكون الاجزاء متميزا كل واحد منها عن الاخر بمادته وصورته ويعود المحال ولو كانت الجسمية اعداما
للجسم لكانت البعوضة اذا اخرجت براسها من تمام البحر المحيط واخرج بطل المدلول لزم ان يعدم البحر بكليته ويوجد
بحر اخر لانه متى يزول الاتصال في ذلك الموضع حدث فنى ذلك المقدار واذا فني ذلك المقدار فعدم منها كان متصلا
به يلزم جزءا الى ان البحر البحث الثالث في امتناع قبول الجسم المتناهي القسمة الغير المتناهية اعلم ان العلا
القائلين بوحدة الجسم قالوا انه ينقسم الى غير النهاية قول قد بينا ان الواحد لا يجوز ان يعرض له القسمة بل وجود
القسمة يدل على كثرته فلنفرع الآن عن فرض انحلال دوامها بقبول القسمة الى غير النهاية بل نتوقع على قبول الواحد
القسمة وذلك من وجوه آ لو قبل الجسم المتناهي القسمة الغير متناهية لزم حصول تلك الانقسامات بالفعل والتالي باطل
وكذا المقدم بيان الشرطية ان كل جزء يمكن فرضه في الجسم فانه موصوف بخاصة غير حاصلة في الاجزاء
الاخر لان منقطع النصف موصوف بالنصفية ولا يتصف بها الاخر وكذا منقطع الثلث والربع الى غير ذلك
من المقاطع الغير المتناهية كمنقطع نصف النصف وربعه ونحوه الى الا متناهي واذا كان لكل واحد من المقاطع المكمنة خاصة
بالفعل لا يوجد لغيره وعندهم ان الاختصاص بالخواص الحقيقية يقتضي الانقسام بالفعل وجب حصول الانقسامات
باسرها بالفعل وكذا مركز الدائرة انما يتعين في موضع واحد وهو موضع مقاطع الاقطار فامكان حصول المركز في الدائرة
بالفعل حاصل قبل المقاطع والحركة والوضع وهذا الامكان يوجب امتياز ذلك الموضع عن سائر المواضع وكذا جميع
النقط الغير المتناهية فيلزم كون الانقسامات الغير المتناهية بالفعل او ايضا لو لم احتلاف الاعراض يوجب الانقسام
فالاعضاء المجموعة هذا الكل فرض والفرض لا يرتفع بارتفاع اسمه من ثبوت معناه بل يرتفع بان لا يفرض و
الدليل ان لم يفرض فهناك شيء لم يلزم مما ذكروه هذا حكم عام في المقادير فان الخط المتناهي له منتصف والمنتصف
منتصف وهلم جرا وهي متناهية في نفسها غير سائر اجزاء الخط الا انها متمايزة بالفرض ولا يرتفع بان يقول انفكاك
وان لم يفرض لان تصور المنتصف فرض ذاتي فضلا عن التلفظ به وباجمال الاجزاء المفروضة لا تستتبع
الخواص لان تمايز الخواص اللازمة الفرض لا يقتضي الانقسام الموجود بالفعل مع عدم الفرض وفيه نظر لان

من مذهبهم ان كل حادث فهو مسبوق بامكان يعقبه قبل المحل ولا شك ان المركز والمنتصف في غيرهما من
المقاطع قد تحدث فيها امكان سابق لا بد له من محل وذلك الامكان لا يكون يعرض لغير ذلك المنتصف و
المركز ولا يكفي الكل المحل لاستحالة في جميع الاجزاء غيره ولان امكان الفرض سابق عليه ويتعلق بمحل خاص و
لان الفرض تابع للتميز فيه لا سبابه ووقوعه في اي جزء كان ب اذا تحرك الجسم على الخلاء فالطرف المتحرك لها
من المتحرك على شيء الملاقاة او لا واختلاف الاعراض وان كانت اضافية يقتضي حدوث القسمة فالكلام الداعم
والمنقسم ابدا فاما قبل فوجب ان يحدث فيه انقسامات بالفعل غير متناهية لان حصول ملاقاة لحدود حدود
المسافة بعد حدوث ذلك الحد وقبل ذلك الحد كان ملاقيا لحد اخر وقبل ذلك الحد حد اخر فاذا كان قبول
القسمة غير متناه فلا حد بعرض الا وقد حدث قبله حدود اخر غير متناهية بالفعل بسبب الملاقات المتعاقبة في
تعود المحال ح احتلاف الاعراض الاضافية هو موجب لحدوث الانقسام بالفعل وكل جسم موجود فانه
لا بد وان يلاقي باحد طرفيه شيئا غيره ما يلاقيه بالطرف الاخر فيلزم ان يحدث في ذلك الجسم انقسام بالفعل ثم ان
احد نصفيه يلاقي باحد وجهيه شيئا غير ما يلاقيه بوجهه الاخر فيلزم ان ينتصف ذلك النصف ايضا فاذا
كان قبول القسمة حاصلا ابدا وكان المقسم بالفعل وهو احتلاف المماسات حاصلا بالفعل ابدا الزم
حصول الانقسامات بالفعل ابدا فظهر ان الجسم لو كان قابلا لانقسامات غير متناهية لكانت تلك الانقسامات
باسرها حاصلة بالفعل لا يقال هذا مبني على ان الجسم ذا التي باحد طرفيه شيئا غير الذي يلاقيه بطرفه الاخر فانه
منتصف ذلك الجسم وليس كذلك بل يمتاز احد جانبيه عن الاخر بالفعل وجانبه سطح وهو عرض لانا نقول لا يكفي
انه اذا التقى باحد جانبيه غير ما يلاقيه جانبه الثاني فقد امتاز احد جانبيه عن الاخر بالفعل فالجانبان ان كانا
المرجع بها الى عرض قائم به وجب امتياز محلي ذينك العرضين فان كان ذلك المحل عرضا لزم التسلسل او انتهى
ذلك الى جوهر ذاته يوجب الانقسام وهذا رجوع عن الاستدلال ولا الى مقتضى عدم د لو انقسم الجسم الى ما لا يتناهى
لا نقسمت الحركة لو لا ان ذلك الشرطية ظاهرة فانا نعلم في مقدار انقسام كل واحد من الامور الثلاثة بانقسام الاخر لكن التالي
باطل للعلم الضروري بان الحركة لها حصول اما في الماضي او في غيره وهو اما الماضي وهو الذي كان حاضرا
في وقت فصار الى المستقبل وهو الذي سيأتي وكلاهما معدومان والحاضر لو لم يكن له حصول في الحال الاستوى الماضي
والمستقبل وذلك الحاضر غير منقسم لانه لو كان منقسما لوجد اجزاؤه لا على التعاقب والمرور فلو كان
الحاضر منقسما لكان بعض اجزائه فرض حاضرا غير حاضر فلا يكون الحاضر الذي فرض حضوره حاضرا هذا خلف
ولان كل جزء من اجزاء الحركة انما يوجد عند وصول المتحرك الى حد ما من حدود المسافة ووصول المتحرك دفعة الى حد من
الحدود مع حدود المسافة محال لحصول جزء من اجزاء الحركة دفعة واحدة محال ولانه لو جاز اجتماع بعض الاجزاء

المفروضة في الحركة في الوجود لجاز اجتماع كل الاجزاء المفروضة فيها فيلزم ان يكون الحركة حصلت في المتحرك عند كونها
في اول المسافة باقية عند كونها في اخر المسافة وهو محال بالضرورة فثبت ان الحاضر من الحركة غير منقسم
فاذا انقضى ذلك الحاضر فلا بد وان يحصل جزء اخر يكون حاله في عدم قبول الانقسام ما ذكرناه فيكون الحركة من اول
المسافة الى اخرها مركبة من امور كل واحد منها لا يقبل الانقسام وهذا هو مذهب القائلين بالجوهر الفرد لكون الحركة عبارة عن
حصولات متتالية في احياز متوالية اعترض بان الحركة لفظ يقال على قطع المسافة وعلى موافاة الحدود
ومعنى قطع المسافة ان المتحرك اذا تحرك من اول المسافة الى اخرها فلا شك انه قد قطع تلك المسافة وهذا القطع
يسمى بالحركة وهذا المعنى غير موجود في الخارج لان القطع لا يتم وجوده الا عند انتهاء المتحرك الى
اخر المسافة ودخل سوى الحركة وعدم فالحركة بهذا المعنى لا تحقق لها في الخارج واما الحركة بمعنى موافاة الحدود
المفروضة في المسافة وهي ان المتحرك ما دام يكون على مبدأ المسافة لم يتحرك وما دام على المنتهى فقد عدمت
الحركة عنه فهو اذن انما يتحرك بين ذلك المبدأ وذلك المنتهى لا مطلقا ولكن بشرط ان يكون بحيث لا يفرض آن
من الآنات الا وهو يكون في حد اخر من الحدود المتوسطة بين ذلك المبدأ وذلك المنتهى بحيث لا يكون قبله ولا بعده
فيه فهذا التوسط على هذا الوجه امر واحد يوجد في الحال الى الآن لا آن يعرض الا ويكون الجسم فيه موصوفا
بهذا التوسط ثم ان هذا التوسط امر واحد بالذات باق ما دام الجسم متوسطا بين ذلك المبدأ والمنتهى فظهر
ان الحركة بمعنى القطع غير موجودة في الخارج وبمعنى التوسط موجودة في الخارج حاصلة في الآن باقية في جميع من
كون الجسم متوسطا بين ذلك المبدأ والمنتهى واجيب بان الدليل ليس مبنيا على لفظ الحركة حتى يحث البحث عن لفظها بل هو مبني
على امر محسوس وهو انتقال الجسم من مكان الى مكان ومثل هذا لا سبيل الى انكار وجوده في الخارج لتحصيل الكل
ما فيها من اول المسافة الى اخرها بالضرورة للعلم الضروري بان الكمالات الكائنة في الجسم عند كونه بيغداد غير
الحاصلة عند كونه بالبصرة والكائن ممكن بين ودخول في الشيء كيف والزمان عندهم مقدار الحركة
الحركة فلو كانت باسرها معدومة لكان الزمان باسره معدوما فيكون اليوم بعينه امسا والغد بعينه اليوم وهذا الانقول لم يحصل
واذا ثبت ان الحركة غير باقية بعينها من اول المسافة الى اخرها فلا بد من الاعتراف بتوالي امور وتعاقبها
فان كان كل منها منقسما لزم ان يكون حصول اجزائه على التعاقب فلا يكون الحاصل حاصلا هذا خلف وان لم يكن
منقسما فهو المطلوب والتفصيل الذي ذكره غير نافع ولان الحركة بمعنى القطع لما لم تكن موجودة في الخارج
لم تكن دليلنا متعلقا بها لانا بنينا الدليل على الحركة الموجودة في الخارج واما الحركة بمعنى موافاة
الحدود فحاصل كلامهم فيها انها شيء واحد بالعدد باق من اول المسافة الى اخرها وقد بينا ان هذا خروج
عن المعقول البحث الرابع في ابطال مذهب النظام قد بينا فيما تقدم عن جماعة من الحكماء قولا

بالعدد باق

الحكماء النظام ان الجسم مولف من الاجزاء لا متناهية من الاجزاء التي لا تتجزى فعلا ولا في الفعل وقيل ان هذا شي لزمهم ان لم
يقر به لانهم لما قالوا ان ما ادعاه الجوهر الفرد لم يقدروا على رده اذ عندنا ابادوا حكموا بان الجسم مولف من اجزاء لا متناهية
لكنهم لم يقولوا بانها موجودة في الشي بالقوة بل هو موجود فيه مطلقا فظنوا ان كل ما يمكن في الجسم الانقسام الى ما لا
لا متناهي فهو حاصل فيه بالفعل لكنه لما لم يشمله لا متناهي الاجزاء الاجزاء الاخرى ويمكنه ان يعكس عكس النقيض الى ان كل ما لا
يكون حاصلا في الجسم الانقسام اليه لا يمكن ان يحصل فيه ثم انهم معترفون بوجود كثرة في الجسم وان الكثرة انما تتالف من احاد
وان الواحد من حيث هو واحد لا ينقسم فاذن قد يحصل اجزاء غير متناهية بها ان الجسم يشتمل على اشياء غير منقسمة وكل ما
يشتمل على الجسم ولا يمكن قسمتها فانه لا يعقل الجسم الحسي يشتمل على اشياء لا يعقل الجسم منها الا بها ولها الذي لا يتجزى
وقد لزمهم ان لم يقروا به الا ان العاقل الجوهر الفرد مولف من اجزاء متناهية وهولاء يذهبون الى ان الاجزاء لا متناهية
كادوا ان يقولوا بهذا التاليف لكن من اجزاء غير متناهية في الشي وقد سقط الوثاق فلما الزم اصحاب الجوهر
الفرد النظام وقد تقدم ان يكون قطع مسافة محدودة في زمان غير متناه ارتكبوا القول بالطفرة
ولما الزموهم وجوب كون السير على لا متناهي غير متناه في الحيز واقد اخذ الاجزاء ولما الزم النظام و
اصحابه اصحاب الجوهر الفرد تحرك الرحى التي من مركز الرحى عند حركة البعيد وقطع مسافة مساوية لجزء من
الكبير البوت لطابه ارتكبوا القول بسكون البطيء في بعض ازمنة حركة السريع ولزمهم من ذلك القول بانفكاك الرحى عند
الحركة واستمر الشنيع على الفريقين بالطفرة والتداخل وتفكك الرحى اذا عرفت هذا فنقول يدل على بطلان قول
النظام وجوه ا كل كثرة سواء كانت متناهية او غير متناهية فان الواحد فيها موجود لتركبها من الوحدات
ووجود المركب يستلزم وجود مفرداته فاذا اخذنا من تلك المفردات عددا متناهيا فاما ان يكون لها طول او عرض
وعمق واما ان يزيد مقدارها على مقدار الواحد او لا والثاني باطل لانا نعلم بالضرورة ان الجزئين اعظم من
احدهما وان زاد حجمه حصل حجم مجموع الكلية التي قال بها من ان كل جسم فانه مولف مما لا يتناهى من الاجزاء
ثم اذا اردنا تتميم الدلالة قلنا هذا الحجم المولف مما يتناهى متناه في المقدار اذا نسبناه الى حجم غير متناه
في المقدار غير متناه الاجزاء كانت النسبة بينهما نسبة متناهي المقدار الى متناهي المقدار لكن ازدياد الحجم بحسب
ازدياد التاليف والنظم فيكون نسبة الاحاد المتناهية الى الاحاد الغير المتناهية نسبة متناهي المقدار الى
متناهي المقدار وهو محال بالضرورة ب يلزم ان لا يلحق السريع البطيء ابدا لان السريع اذا ابتدا بالحركة
بعد البطيء فاذا وصل السريع الى حيث وصل اليه البطيء يكون البطيء قد تحرك شيئا فاذا قطعه السريع يكون البطيء قد قطع
شيئا وهكذا ابدا لان الاجزاء غير متناهية لكن اللازم باطل بالضرورة ج يلزم من قطع المسافة المتناهية كذا
في زمان غير متناه على ما تقدم د حصول التاليف في الاجزاء يحتاج اليها فيستحيل ان يكون بها حاجة الى

التاليف لاستحالة الدور فيصح وجود كل واحد منها بدون التاليف فيكون كل واحد من الاجزاء واعلم ان النظام
الزم لقاعدتين يخلص بهما من هذه الالزامات احدهما الطفرة والثانية التداخل فلنشرع في بطلانهما
القاعدة الاولى انه كان البحث الخامس في ابطال الطفرة ذهب النظام الى ان الجسم اذا تحرك على مسافة
فانه يحصل في الاحياز المتوسطة بان يقطع البعض ويطفر البعض فيحصل في المكان الثالث مثلا بعد المتحرك لم
يحصل في الرابع من غير ان يحصل في الثالث ولا يحاذيه وهكذا الى اخر المسافة والضرورة قاضية ببطلان
ذلك فانا نعلم علما ضروريا ان المتحرك من اول المسافة الى اخرها انما يقطع المسافة بالمرور على الحدود المفروضة من
المبدا الى المنتهى او الموجودة على راي المتكلمين وجرى بين النظام وابي الهذيل حديث في الطفرة قال
ابو الهذيل لو كانت النملة انما يقطع البعض وتطفر البعض لوجب اذا الطحت رجلها بالمداد ان لا يظهر الخط
على الاستواء بل يكون موضع الطفرة خاليا عن السواد وكذلك يجب فيما يقطع بالسكين وغيره على ان القدر الذي
اعترف بقطعه يكون لا نهاية له فاطعه لانه غير متناه فالمرور في الجسم كله لازم في البعض لان الجميع عنده
متساو في عدم النهاية ونقل عن هشام بن الحكم انه كان يذهب في الجزء مذهب النظام فلما انتهى
النظام الى قوله بالطفرة قال هشام ان كان لا يمكن اثبات كون الجزء الا بارتكاب القول بالطفرة فيجب
ان يكون ذلك قولا فاسدا اذ ترك مذهبه وانف من التزام الترجيح من غير مرجح اذ لا اولوية في قطع البعض وطفر
البعض فقد احتج النظام على قوله بوجوه ا البئر التي عمقها مائة ذراع اذا كان في وسطها خشبة علق
عليها حبل طوله خمسون ذراعا في اخره دلو ثم ارسل حبل طوله خمسون ذراعا وشد على طرفه كلاب و
جعل في طرف الحبل المشدود في الخشبة ثم جررنا الحبل الذي فيه الدلو فان الدلو يصعد من اسفل البئر ويكون
قد تحرك مائة ذراع حال ما تحرك الكلاب خمسين ذراعا فيلزم ان يطفر الدلو حال ما تحرك خمسين منها
الكلاب ب اذا ادخلنا كوة في بيت طوله الف ذراع ثم اشرقت الشمس على بابها في حال فتح الكوة
اشرقت الشمس على اخره ومن الممتنع ان يتحرك الشعاع في تلك اللحظة هذه المسافة باسرها وكذا اذا سددنا الكوة
خرج الضوء في تلك اللحظة من البيت فوجب القول بالطفرة الا لوجب ان نحتاج الى زمان ج الدائر القريب
من القطب اذا تحرك حركة القطب اكثر من حركة الاوسع المداران معا فلزم الطفرة د الشمس حال طلوعها
يقع ضوءها اقصى نصف الارض ومعلوم انه لا يتحرك الضوء في تلك اللحظة هذه المسافة البعيدة فلا بد من الطفرة
ه ان احدنا يرفع طرفه الى السماء فيراها في الحال وليس ذلك الا لان شعاعه طفر و لو غرزنا خشبتين
في الارض احدهما ذراعين والاخرى ذراع لكان اذا اعاد ظل الطويلة اولا ذراعان يقاصر
من الثانية نصف ذراع والاول مساو للشاخصة ظلا وانما يكون كذلك بان يطفر في الخشبة الاولى ويقطع الثاني

واذا انقطعت في احدهما ما انقطع في الاخرى بنصف حرف هذه الشبهة في نوادي القوى ز راكب السفينة وطولها عشر
ذراعا اذا قعد في اخرها والسفينة سائرة ولم يقم من اخرها الى صدرها فاذا سارت عشرين ذراعا يكون قد
قطع اربعين فيكون قد طفر في بعض الحالات واذا قطع من اخرها الى صدرها بنصف حرف ح الكون كالصعود تضادهما
ان شيء منهما طرا بعد البدل وكذا يصح تعاقبهما في الجوهر المخلوق بالبصرة فانه كان يصح ان يحل فيه
والكونان ضدان فيصح صحة المعاقبة عليهما ولا يكون كذلك الا بالطفرة هما اجاب المتكلمون عن ا
بان حركة الحبل الاعلى بنصف حركة الدلو والاقرب نسبة الى الحبل الاسفل فانه لما قطع الاعلى خمسين ذراعا لان
الحبل الاسفل كان من نصف البير الى اسفلها فالحبل لحركة الحبل الاعلى صار من نصفها الى اعلاها ودم
نصفها الى اسفلها خمسون والى اعلاها خمسون فاذا انقلب الحبل من اسفلها الى اعلاها والدلو
معلق من الدلو يجمع البير وليس ذلك لاجل الطفرة لانا لو فرضنا في الدلو الة محددة وغرزناه على جذع
فانه يظهر اثر ذلك المحدد في جميع المسافة على الجذع ولو كان للطفرة لكانت العلامة في موضع دون موضع
وعن الثاني بان في الهواء اجزاء مضيئة مثلا الضوء فاذا دخل الضوء من الكوة ظهرت الاجزاء وعن الثالث
بالتفكك وعن الرابع بان الضوء يسقط على الارض من طلوع الجرم على التدريج فاذا طلعت الشمس وكانت
الهواء ضوءها يقع في الارض فلذلك يصل الى اقصى الارض في الحال لان الضوء يحدث في الموضع عند المقابلة
واجاب بعض المتكلمين عن الاول بان الدلو والكلاب قطعها معا خمسين ذراعا الا ان الكلاب
يقطع بعضها طولا وبعضها عرضا لانحطاط حبل الدلو منها وعلى هذه الصورة يجذب الكلاب واما الدلو
فقطعه يكون طولا مائة ذراع ولو امكن جذب الكلاب طولا لم يكن الدلو ليقطع الا قدر ما يقطع الكلاب
وهذا اشتباه في الاضطراب الحاصل في الحيلة ومعلوم ان الاختلاف الحركات باثر في مثل ذلك
فان الماء اذا اجرى في ساقية فيها اعوجاج لم يبلغ المقصد الا بعد الوقت الذي كان يبلغه اذا لم يكن
هناك اعوجاج ومما يشبه هذه الشبهة قولهم ان الخشبة المستندة الى حائط متى جذبت من اسفلها حصل
اكثر ما يحدث من اعلاها وذلك للطفرة ولدى الجواب عنه مثل ما تقدم لان اعلاها يذهب في عمق
الطول والوقوف في اسفلها ولهذا لو لطخ اسفل الخشبة يخلو ولو جد ذلك اللطخ في المكان كله ولو طفر لم
يحصل ذلك واجاب ابو الهذيل عن شبهة الكوة بان الضوء عند فتحها يحل البيت دفعة واحدة وهو خطأ
لان البيت كان مظلما فلا يضاد ذلك الضوء الذي نشر واجاب غيره ان الشعاع النافذ من الكوة
في البيت مستفيد من قرص الشمس في الحال لا اول ما يدخل منه هذا الاستعداد فيستعد في اجزاء ولا يكون الا بالطفرة
وصارت حالة كحال النار اذا التهبت ولم نجد الا غيرها فان اجزاءها تسري وكذا المصباح اذا طفي فلذلك

الاجزاء مستنيرة واما الشبهة الخامسة فلان الضوء موقوف على حصول هذه الاجزاء فاذا ارتفع حجبت عن الاتصاف
ثم لو كانت العلة الطفرة فهي يصح على الشعاع فهلا حصل في المسح السريع على وجه الطفرة ولا يكون الا
مانعا او يطفر مرة ويسرع واجابوا عن د بان قرص الشمس لا يضي الارض في حال بدوه من فلكه بل
بعد ساعات لانه يبدو من حيث يطلع الفجر فيضي الارض حالا بعد حال حتى يبلغ كبد السماء الا انه يضي
في وقت ابتداء الطلوع كل الارض ولهذا صار صدر النهار ما يمتد فيه الضوء من حين طلوع الفجر الى
غيبوبة القرص وصار صدر الليل ما يمتد فيه الظلام الى حين طلوع الفجر وعن ه ان رؤيتنا للسماء ليست
لاتصال شعاعنا بها لانا لا نجعل شرط الرؤية اتصال الشعاع بالمرئي ولو جعلناه شرطا لكنا نقول
ان في الجو شعاعا متصلا بشعاع الناظر فكذلك حتى يتصل بالسماء الا ان الشعاع المنفصل من العين
يتصل بالسماء في اول وهلة وليس ذلك بالطفرة بل لحصول الاتصال في الرؤية في الجزء وعن و ان الشمس
في مثل هذه الحالة لا يكون قطعها مقصورا على جزء او نصف جزء بل ربما قطعت من الاقليم الذي يحاذي الجو
الاول مقدار منها جزءان ويقاصر من الثانية جزء وتقاصر من كل واحد منها جزء ولا يقاصر من الثانية شي الا اذا
تقاصر من الاول جزء او يقاصر من الثانية جزء ولا يلزم ما ذكره وعن ز ان في حال حركة السفينة يكون
هذا الراكب متحركا في حال وقوفه ويتحرك معها اذا تحركت فيصير قاطعا لضعف قطعها ولهذا لو دامت
الحركة بالسفينة لوجب ان يكون متحركا في وقت واحد يكون محاذيا لاحدهما وكذا فيتحرك في الاخرى وحركة السفينة ايضا
تنضم كونه في مكانه وعلى هذا الطريق لا يمكن من الحركة اذا اشتد عصف الرياح وهكذا انه والى ان يمنع
لو جرت به لسقطت في السفينة وهذا يبطل الطفرة انه لو كان بحيث اذا كان في رجله صبغ ان لا يستمر الخط
في السفينة الا في الموضع الذي يطؤه دون الذي يطفره وليس كذلك وعن ح ان المعاقبة في الكونين والمكان
مجاور صحيح بخلاف ما اذا ابعد ولا يكون صحة البدل صحة المعاقبة البحث السادس في ابطال التداخل
لما الزم ابو الهذيل النظام عدم تناهي المقدار عند عدم تناهي الاجزاء التزم القول بالتداخل وذكر بان
بعض مكان الجوهرين او الجواهر الكثيرة مكان الجزء الواحد بان يتداخل ولا يتميز الاجزاء في الموضع الواحد
وهذا بين البطلان فان الضرورة قاضية بان كل ذي وضع بالاستقلال فانه يمتنع على ان يحويه مع ما
بالاستقلال في المكان والحيز وهذا المذهب مع بطلانه ينقض بحثه ما هو واحد عنده لان التماس والتداخل
امران متغايران بالضرورة فاذا كان التماس الجواهر داخلا فانه حالة النفوذ فيلقى منه شيئا غير ما لقيه
حالة المماسة فيلزم انقسام كل واحد من الجزئين المفروضين عدم انقسامهما وانه يستلزم عدم استلزام
زيادة كل الاجزاء الزيادة المقدار وسوى ما بالضرورة ولان التداخل ان استلزم التداخل فلا حجم للجسم ولا

ولا يعقل في العالم وهو باطل بالضرورة وان لم يلزم ما لم يكن الاجزاء اولى بعدا خطر للاخر بابه الاجسام تساويهما
في المهية والطباع ولان الجواهر متماثلة بذواتها فلو تداخلت ارتفع الامتياز بينهما بالذاتيات واللوازم لانهما
في الحقيقة والعوارض ايضا لان نسبة العارض الى احدهما كنسبته الى الاخر فلا مايز بينهما في الوضع بحيث يمكن
عروضه لاحدهما دون الاخر فيفضي الى اتحاد الاثنين وهذا باطل بالضرورة والمعتمد في ذلك الالتجاء الى الضرورة
فانها قاضية بامتناع التداخل البحث السابع في ابطال مذهب ذيمقراطيس بعد ذكر ما هو عمدة
حكم الاجسام المفردة وفي حكم المؤلفة من المذاهب المتعلقة بهذا الموضع في الاجسام المؤلفة مذهب [illegible]
[illegible] وغيره وهو قولهم ان الاجسام المشاهدة ليست بسائط على الاطلاق بل انها مؤلفة
من بسائط صغار متشابهة بالطبع في غاية الصلابة [illegible] لا يمكنها التماس والتجاور ووجود الجسم
البسيط الواحد منها لا يقسم فكانها اصلا [illegible] وانما تتفاوت في الصغر والكبر
واشكالها مختلفة وربما زعم بعضهم ان مقاديرها متساوية ومال اليه الشيخ ابو البركات البغدادي الى مثل هذا
القول في الارض خاصة ونقل بعضهم عنه انه كان يقول انها كرية الشكل وحكى الشيخ في الشفاء انهم كانوا
يقولون انها غير متناهية الا بالاشكال وان جوهرها جوهر واحد بالطبع وانما تصدر عنها افعال مختلفة لاجل
الاشكال المختلفة وذكر بعضهم ان اشكال الجسم المذكورة في كتاب اقليدس اشكال العناصر والفلك
ومنهم من خالفهم في ذلك وذكر اختلافات كثيرة لا فائدة في ايرادها وهذا هو مذهب الجزء الذي لا يتجزى
الا في تسمية الاجزاء بالاجسام وفي تجويز الانقسام الوهمي عليها ويدل على بطلان هذا القول ان القسمة
الفرضية الوهمية او الواقعية بحسب اختلاف عرضين قارين كالسواد والبياض في البلقة او مضافين كاختلاف
محاذاتين او موازاتين او مماستين تحدث اثنينية ما يكون طباع كل واحد من الاثنين طباع الاخر وطباع
الجملة وطباع الخارج الموافق في النوع وما يصح بين كل اثنين منها يصح بين اثنين اخرين فيصح اذن بين المتباينين
من الاتصال الرافع للاثنينية الانفكاكية ما يصح بين المتصلين ويصح بين المتصلين من الانفكاك الرافع للاتحاد
الاتصالي ما يصح بين المتباينين وهذا الحكم لو علمنا تساوي الاجزاء المفروضة والانفكاكية بالفعل في الطبيعة
اما على تقدير الاختلاف في الطبيعة فلا وايضا كل جسم نفرض فيه طرفان يتميز كل واحد منهما عن الاخر في الوهم
فالتمام المتصل اعني الاتصال الذي حصل بين المتصلين بحيث يمتنع ارتفاعه ان كان لنفس الماهية والطبيعة وطبيعة ذلك
الجزء مساوية لطبيعة سائر الاجزاء اوجب امكان ان يحصل بين اخر مثل ما اتصل احد نصفيه بنصف الثاني فان يصح
على التصغير من الانفصال مثل ما يمكن من الوصل وكذا ان كان من اللوازم وان كان من العوارض امكن
ارتفاعه ولا يقتضي وجوب ذلك الاتصال اللهم الا اذا كان ممتازا عن سائر الاجسام بفصل مقوم لطبيعته

امكن

نوع في تلك نوعه في شخصه واتصل كل واحد من تلك الاجزاء اذا كانت مستقيمة واحدة كان شكله الكرة لانها الشكل الطبيعي
للبسيط وح يحصل بينها فرج وذلك محال واعلم ان كل تفريع بادي مسلم لما ثبت من الانفصال بحسب الطبيعي
المستحيل ان يرد الحاجة في الوجود الى الكثرة في الوجود منه الا بحسب واحد لانه لو وجد منه بحسب الكل [illegible]
الماهية فكان كل واحد منها قابلا للانفصال الانفكاكي الحاصل بسبب وجود المانع عنه وهذا حكم كلي فانه
اعرض فصل الثاني من باب الاستعداد الجسم غير قابل عند الانفصال وبعده عند الاتصال فهي امور [illegible]
ومما يتبع الماهية كما عرفتها ما جاء فصل الجوهر بان وقوع الاختلاف بسبب الموانع حكمه البحث الثامن
في نفي الجزء المعروف ان مذهب اكثر الحكماء ان الجسم البسيط واحد في نفسه كما هو عند الحس كذلك وانه يقبل انقسامات
لا نهاية لها بالقوة لا بالفعل وانه لا وجود للجزء الذي لا يتجزى البتة واستدلوا عليه بوجوه كثيرة [illegible] اربعة آ منها ما يتعلق بالمماسة
ب ما يتعلق بالحركة ج ما يتعلق بالاشكال كالدوائر د ما يتعلق بالمحاذاة وهو ثلاثة اوجه آ لو وجد جزء بين جزئين
فالاوسط اما ان يمنعهما عن التلاقي او لا يمنعهما فان منعهما فالوجه الذي يلاقي به احد الطرفين ان كان هو الوجه الذي به
يلاقي الطرف الاخر كان ذلك منقسما وان كان غيره لزم انقسام الوسط وان لم يمنعهما عن التلاقي كان الطرفان
متداخلين للوسط لكن التداخل محال لانها لو تداخلت بطل الترتيب والوسط ولم يحصل ازدياد الحجم فانه اذا
جاز ان يحصل جزآن في حيز واحد جاز ان يوجد [illegible] وعلى هذا لا يكون اجتماعها موجبا لزيادة الحجم فلا يحصل
الحجم في مجموعها ولوازمها فاذا اختلفت [illegible] العوارض لم يبق شيء منها متميزا لامتناع
الاختلاف في الحقيقة واللوازم والعوارض فيصير الكل واحدا ولاستلزام التداخل الانقسام لما تقدم ولانه
اذا كان مقدار الجزء [illegible] وبالمقدار للواحد ومجموع الجزئين قابل للقسمة [illegible]
[illegible] قابل للقسمة اعرض بوجه آ الجزء اذا كان بين [illegible] فيكون كل منهم
طرفه [illegible] لا بد ان [illegible] انه يلاقي احد نصفيه النصف الاخر
باحد طرفيه [illegible] ذلك حصول [illegible] غير
مساوية بالفعل وهو باطل عندكم فانه [illegible] الجزء باطل عندكم [illegible] الاتصال
التماس يوجب انقسام احد طرفي الجزء [illegible] لانا نقول الطرفان ان كانا عرضين في الجزء وهو
الوضع يوجب [illegible] لو كانا عرضين [illegible] ولا بد ان [illegible] كل منهما [illegible]
وتميزهما يوجب القسمة [illegible] بين الجزء [illegible] مشابهة العقل
وهو باطل لان [illegible] وجود جزء واحد في الجسم لان اي شيء فرض واحدا [illegible] باحد طرفيه شيئا [illegible]
يلاقي الاخر [illegible] الانقسام [illegible] الواحد [illegible] وجود الجزء الواحد [illegible]

ما يتعلق بالمماسات

الكثرة لان الكثرة مجموع الاحاد فهذه الحجة في وجود الكثرة مع انها توجب وجود الكثرة [illegible] الحجة لا تتم
فهي اذن مغالطة ب لم لا يجوز ان يكون الجزء الذي لا يتجزى واحدا في ذاته ولكن يكثر في جهاته واعتباراته
وكثرة الجهات والاعتبارات لا توجب كثرة الذات فان المماسة من باب الاضافة ولو كانت كثرة الاضافات توجب كثرة الذات
لكان الواحد الذي هو ابعد الاشياء عن طباع الكثرة اكثر من كل كثير لان له بحسب كل مرتبة من مراتب الاعداد [illegible]
نسبة خاصة ولكان الباري [illegible] اكثر الاشياء كثرة [illegible] ان النقطة في المركز تحاذي جملة اجزاء الدائرة ولا يلزم
انقسامها بانقسام الدائرة ج الصفحة العليا من الاجسام ملاقية لما تحتها وهي بعينها ملاقية للهواء الخارج فهو شيء
واحد يلاقي شيئين ولا يلزم ان الملاقي للهواء غير الملاقي للصفحة الداخلة فان الذي هو نهاية الجسم [illegible]
ملاق لما تحته والاخر ليس نهاية له ولا يشكل انه ملاق للهواء الخارج احيب عن آ بان الاعراض المضافة ولا [illegible]
احد نصفي الجزء عن الاخر [illegible] بل انما [illegible] المحل القسمة بان الجسم اذا [illegible]
ذلك الجسم [illegible] نصف [illegible] الاعراض [illegible] نصفي [illegible] المماس [illegible]
ان الانقسام حاصل بالفعل ولا دعوى ب ان المماسة انما تحصل بالجوانب فاذا اصار خارجا عن [illegible]
تعدد احتمال القسمة ولا يدعى ان تكثر الاضافات يوجب كثرة المضافات [illegible] ذلك في المماسة خاصة والمماسة نوع من
الاضافة ولا يلزم من اقتضاء نوع من حيث شيئا اقتضاء الجنس ذلك الشيء والنقطة التي في المركز جزء الدائرة فانها
[illegible] تحاذي جميع النقط المفروضة في الدائرة وهو ممكن في الذي ذاته لكن لا يلزم من كونه في [illegible] ذاته من غير
وقوع القسمة بكونه في المماس [illegible] وقوع القسمة فان هذا حكم عقلي صدق في المماسة لا [illegible] ذاته [illegible]
الاضافة وعن ج ان الصفحة العليا من الجسم ليست ملاقية لما تحتها فان هذا انما يلزم من مذهب التركيب
الجسم من الاجزاء التي نفيناه لان الجسم واحد ونهايته السطح وهو عرض غير ملاق لما تحته اذ ليس [illegible]
[illegible] ان السطح [illegible] الاخرى [illegible] وهو مصادرة على المطلوب وقد
اجاب ابو هاشم بان معنى قولنا في الجوهر انه يصح ان تلقاه ستة امثاله وان ذلك هو اختصاصه بحال
تكون عليها يصح فيه ستة امثاله ان يصح [illegible] وتلك الحال [illegible] الجوهر بهذا الحكم [illegible]
للعرض الذي لا يصح ان يحل [illegible] ولان يصح [illegible] امثاله واذا كان هذا هو الغرض بعد
[illegible] ان ههنا جهات [illegible] بعضها دون بعض غيره وعلى هذا [illegible] الجهة
ولان لم يلاقه غيره لان [illegible] لاجله فاما ابو الهذيل وابو علي وابو القسم
فقالوا ان الجوهر يلقى غيره بجهة ولكن جهة الجوهر غير الجوهر كان طرف الشيء غيره ولذلك جهة نحن له [illegible]
بالعز الاجزاء التي ملاقية وعلى هذا متى كان منفردا فلا جهة له ب اذا ركبنا خطا من ثلثة اجزاء ووضعنا

غيره

جزءين على طرفي الخط فان الجزءين يصح الحركة على كل منهما والجزء الذي هو وسطهما فارغ ولا مانع يمنع الحركة فتكون الحركة
ممكنة للفرد ان انه [illegible] يلزم منه ان لا يحصل الجزء في شيء من الاحيان لانه لا جزء الا ويمكن وقوعه على منفصل
جزءين فاذن يصح الحركة على الجزءين معا الى الالتقاء واذا التقيا ذلك فيكون كل منهما مماسا النصف الجزء الاوسط من الخط
الاسفل والنصف [illegible] كل واحد من الطرفين [illegible] لا يمكن [illegible] الحركة لانهما [illegible] الانقسام الاجزاء فان حصل
المطلوب [illegible] ابطال المقدمة المبطلة له باطل لان المطلوب [illegible] المقدمة معلومة الصحة محل [illegible]
[illegible] لا يمكن ان يصح العقل بعض بان الجزء اذا كانت [illegible]
[illegible] ان تلك الحركة لا يكون [illegible] هذه الحجة [illegible] كل خط يركب من المفردات كالجوهر والسواد غير [illegible]
احتملوا في الجواب بحسب [illegible] جواز وضع الجزء على موضع الاتصال من الجزءين على ما [illegible] فكيف جوز ذلك
مع عدم اقتضائه القسمة فلا [illegible] فانه [illegible] واحد من الاشكال لانه يؤدي الى [illegible]
حيث ان [illegible] احدهما من الاعتماد [illegible] والاخر لا [illegible] واحد منهما ولا ان [illegible] التماس
[illegible] الاعتماد [illegible] منهما [illegible] المربعات [illegible]
[illegible] كل واحد من هذه المربعات [illegible] الاعتماد [illegible]
[illegible] كل واحد من المربعات من الاعتماد [illegible]
في حد واحد [illegible] واعلم ان هذا الالزام غير مختص بالمتكلمين [illegible] وارد على العلماء [illegible]
لو فرضنا [illegible] ذراع واحد [illegible] الرحمن [illegible] ذراع [illegible]
[illegible] ان [illegible] عن تحصيل ذلك
[illegible] فان كلا من الاجزاء الثلثة اذا لم يقبل القسمة لم يكن [illegible] الخط على التدريج [illegible]
[illegible] ج الخط المركب من اربعة جواهر اذا كان فوق احد طرفيه جزء [illegible]
[illegible] واحد [illegible] على [illegible] فان كل واحد من [illegible]
لا بد ان [illegible] الابعد [illegible] على [illegible] والا لكان [illegible]
والاجزاء [illegible] على [illegible] ان يكون [illegible] على منفصل [illegible]
الثالث [illegible] على منفصل [illegible] لزم الانقسام الثاني ما يتعلق بالحركة وهو من وجوه آ [illegible]
ليس [illegible] السكنات على ما [illegible] اذا كان كذلك لزم انقسام [illegible] الملازمة ان السريع اذا قطع مسافة ذات اجزاء
فانه لا بد ان يقطع كل جزء منها [illegible] البطيء [illegible] شيئا فان قطع جزءا
[illegible] وان قطع اقل من جزء لزم الانقسام وهو المطلوب وان لم يقطع شيئا كان ساكنا [illegible]

بسكونه بسبانى بطلانه واعلم ان هذا مشترك الالزام لان البرهان اى مساحة سطح يمكن البطلان فقطع انفرد
حدود العدد عوضا منه فيلزم وجود ما لا يتناهى بالفعل وهو محال ب لو كان الجزء ثابتا لاستقلت الحركة
الثاني باطلا لفرض فالمعدوم مثله بيان الشرطية ان الواحد الحركة اذا تحرك من جزء الى جزء فاما ان يوصف بالحركة حال
حصوله في الجزء الاول الذي هو مبدأ المسافة وهو محال لانه لم يتحرك بعد او حال حصوله في الجزء الثاني الذي هو منتهى
المسافة وهو محال لان الحركة قد انتهت وانقطعت او فيما بينهما وهو بطلان الانقسام ج اذا استدار الفلك استدارت
منطقته واستدار جميع الدوائر الموازية لتلك المنطقة فهو اذا تحركت المنطقة جزءا فالدائرة التي هي مركز
ان تحرك جزءا على سمت المنطقة اخر فان تحركت الدائرة الصغرى اخر وهكذا الى ان قطعت الحركة حتى كل منهما دورة
تساوى مقدار الدائرة العظمى والصغرى وهو باطل لفرض وان وقفت الصغرى في بعض زمنه فتكون الفلك
لزم التفكك وان تحركت اقل لزم الانقسام وكذا الرحى اذا اعتبر اعظم دائرة عليها وهي دائرة الطوق واصغر
دائرة يتحرك عليها وهي التي تلي القطب فانهما تتحركان على مركز واحد ويخرج خط منه مارا على الدائرة الصغرى الى
ان ينتهي الى العظمى فانه يقع على نقطتين منهما فاذا دارت الرحى دار هذا الخط بدورانها ومعلوم ان حركة النقطة
التي على الدائرة الكبرى مع هذا الخط اسرع من الحركة التي على الدائرة الصغرى فان النقطة على الدائرة العظمى قد
قطعت في دورة واحدة مسافة اكبر مما قطعت النقطة التي على الدائرة الصغرى فاما ان يقال بان النقطة على
الدائرة العظمى اذا قطعت جزءا فالنقطة التي على الدائرة الصغرى قطعت اقل من جزء فالقسم يجوز او ان النقطة على الدائرة
الصغرى تسكن في بعض اوقات حركة النقطة التي على الدائرة العظمى فيلزم تفكك الرحى وهو باطل ايضا او ولا فلان
الحس دال على بقاء اجزاء الرحى محفوظة عن تفككها واما ثانيا فلانا نفرض هذا الكلام في الفلك فيلزم تفككه دائما وذلك
محال لما مر وصفها بالسرعة د اما ثانيا فلان هذا الفرض محال وهو الوارد على كل جزء من اجزاء الرحى الى الاجسام
والعطف حين علم الابطاء انه يمكن ان يعطف حين لا يزول سمته عن الاسرع لان كل ما هو اقرب الى المعطف يكون
ابطأ وكلما كان اقرب الى طرف الرحى يكون اسرع فيحتاج كل جزء يعطف الى مقدار مخصوص من الوقف الى
يحتاج اليه الاخر حتى بقي السمت الاول محفوظا وكل انسان مع كمال فطنته لا يعلم ذلك ولا يقدر عليه فاذا قصد
قصدا امر ضيق واحد واحد منها اقرب من ذلك الموضع وارادا ان يسلكا الى ذلك الموضع في دفعة واحدة فلا
يعلم الاقرب منهما انه يجب ان يعطف حركته الى ذلك الموضع حتى يكون وصوله اليه موافقا لوصول صاحبه واما
ما يقال بانا نفرض هذه الحركة الدورية في الاقسام فيمكن بالعطف على عقبه ويدور دورة تامة على انه يعلم ان
اجزاءه محفوظة عن تفككه وهذا البرهان كما دل على انقسام المسافة كذا دل على انقسام الزمان فان الداير العظيم
لما قطعت مسافة الصغرى قطعت اقل من ذلك القوس فيكون الداير الصغرى قاسمة للزمان في الداير الكبرى سطح مثل القوس

الذي قطعته الداير الصغرى في زمان اول من ذلك الزمان فيكون الداير العظمى قاسمة للزمان ولا ان الساعات
هي القسمة وبانه للعظم الصغر د الوجار ذو الشعب الثلث اذا قطعت الشعبة الخارجة منها جزءا فلا بد
ان تقطع الشعبة الوسطى اقل من جزء على العدم وهو في الشبهات واردة بان الفرض على الكلام ان الفلك
انما لزم لو كانت حركة بعض اجزاء الجسم مساوية وعدم حركة البعض الاخر يعين بكل المساحة وهذا باطل يمنع
البطو كما هو ثابت بالسكون ولزم الجوهر الفرد كالازم المتكلمين الثالث ما يتعلق بالمساحات وهو وجوه ا
لو كان الجزء ثابتا لامكننا ان نركب منها صفحة متصلة الاجزاء ثم نقابل بها وجه الشمس فيضيء الوجه المحاذي
منها لوجه الشمس دون الاخر مظلما فلا بد ان يكون الوجه المضيء مغاير الغير المضيء وذلك يوجب الانقسام
ب اذا طلعت الشمس من افق الاخر ونصب عليه مقياس يقع له ظل لانه يستر موضع طلوع شعاع الشمس
ثم كلما ارتفعت الشمس انتقص الظل فاذا كان كلما ازدادت الشمس ارتفاعا ازداد الظل انتقاصا الى ان تطل
الشمس على سمت راس المقياس فيعدم الظل بالكلية ووجب التناسب بين زيادة الارتفاع ونقصان الظل
فنقول اذا ارتفعت الشمس جزءا فاما ان ينتقص الظل شيئا اولا فان لم ينتقص بطل التناسب المفروض وهو
محال وايضا يلزم ان يعود الظل دفعة اذا ارتفعت الشمس جزءا اخر فان لم ينتقص من الظل شيء وهكذا الى ان تسامت الشمس
راس المقياس ويكون الظل باقيا بحاله وهو معلوم البطلان في الفرض ولان الخط المرسوم من اس الشمس وطرف
الظل اذا تحرك الطرف المتصل بالشمس بتحرك الطرف المتصل بالظل حدث لذلك الخط الذي هو الظل راسان
احدهما الذي كان حاصلا مع الشمس قبل حركتها والثاني الذي يحصل بعد حركتها وهو محال لانه يوجب مساواة الزائد
للناقص وان كان الظل يتحرك في النقصان جزءا فاولا المدار ان وهو معلوم البطلان وان تحرك اقل من جزء
لزم الانقسام والمتكلمون يلتزمون سكون الظل في بعض ازمنة حركة الشمس والشعاع الذي يحصل باعتبار
تفكك الرحى ولزم لم يحصل الا لكن لا يمكن منافر الشعاع الفرض وهو عدم وقوع الشعاع على الكثيف
القابل له من المقابل له عدم الحجاب وهو معلوم الاستحالة ج الجسم قد يكون ظله في وقت من السنة مثله فيكون مثله
في الظل طل السقف فاذا فرضنا عرض الجسم جزءا الزمان من وهو المطلوب د لنفرض خطا مؤلفا من
اجزاء ثلثة ثم وضعنا على اول طرفيه جزءا ثم تحرك الخط حتى دخل الاول مكانا جديدا والاوسط مكان الاول
والاخر مكان الاوسط فحين تحرك الاول الى المكان الجديد يتحرك الجزء الذي فوقه الى مكانه حتى كان يحاذي
الى المكان الجديد وهو محال لانه ح لم يتحرك عن الاول بل تحرك ملاقيا له كما كان واما لو تحرك الجزء ايضا مع الخط
بالعرض فلو كان ساكنا لكان في حركته لكنه لا يمكن ان يكون في سكونه وحركته في نفسه قد تحرك الى المكان ملاقي للمكان
الجديد فيكون حركتها اسرع من حركة الاول لانه في ذلك الزمان قطع جزئين فيكون زمان الحركة لا واقعا فكانت

تلك الحركة منقسمة لان الواحد منها في احد نصفي ذلك الزمان عن الواحد منها في النصف الثاني وكانت
الحركة منقسمة كان الجزء الذي تحرك عنه الاول منقسما والذي تحرك اليه ايضا منقسما لان الذي وقع فيه احد
نصفي الحركة غير الذي وقع فيه النصف الاخر ولكونه في نصف ذلك الزمان وبنصف تلك الحركة قد خرج
بعضه من الجزء الذي كان فيه ودخل في الجزء الجديد فيكون الجزء منقسما وبنقسم ايضا وكذا البحث
في حركة ساكنة السفينة بين حركتها وحركة النملة على الرحى عند حركة الرحى والنملة كل متحرك بالذات
والعرض هـ ولنكن الخط المفروض بحاله لكن عند تحرك الخط الى جانب تحرك الجزء الذي فوق طرفه الى
خلاف ذلك الجانب فاذا انتقل عن الاول فان صار ملاقيا للوسط فهو محال لان الوسط قد دخل في مكان
الاول فلو على الجزء الذي كان فوق الاول تحرك عنه انما تحرك الى الوسط مع ان الوسط حصل في
مكان الاول فهذا لكن الجزء الفوقاني لم يتحرك عن الاول ثم انا قد فرضناه متحركا عنه هذا خلف حتى ان يقال
انه يتحرك عن الجزء الذي كان فيه الى الجزء الذي يليه وهو الذي فوق الاخر بعد حركة الخط على الوجه المفروض
فاذن الجزء الفوقاني يلقى الثالث في الزمان الذي قطع فيه جزءا واحدا فينقسم الزمان في نفوذ الحركة
و البئر الى حبل في منتصف باخذه وحدث لحبل الفوقاني السفلاني صعود الاسفل جميع البئر وكان على
نصفها فيكون حركة نصف حركة الاسفل فاذا تحرك الاسفل جزءا تحرك الاعلى نصف جزء فاذا تحرك الاعلى
جزءا في جزء من الزمان يتحرك الاسفل قد تحرك ذلك الجزء في نصف ذلك الزمان فانقسم الزمان والمسافة
معا ز اذا تحركت السفينة الى جانب وتحرك الراكب فيها الى خلاف تلك الجهة في الزمان الذي تتحرك السفينة
فيه جزءا يتحرك الراكب جزءا فذهب السفينة كالساكن ويدوم في مكانه وهذا امر ثبت وقوعه فثبت المجيء
وان تحرك اكثر من جزء انقسم الزمان فانقسمت الحركة والمسافة الرابع ما يتعلق بالاشكال وهو وجوه ا
المربع المتساوي ان ليس كل خط منه صورا واحدا او حدودا فان احاط به كان كسرا والكرات اذا انضم
بعضها الى البعض حصلت الفرج فيما بينها فان اتسعت الاجزاء ملئت بها وعلى كل حال تبقى الفرج التي
فيما ضمن تلك الاجزاء انقسم الجزء وان احاط به حدود كالمثلث والمربع مثلا كانت جانب الزاوية
اقل من جانب الضلع فانقسم وفيه نظر فان المساحي انما يصدق على ذي مقدار ونعد ولس الجوهر
الفرد كذلك فانه ليس بمتناه فلا يكون له نهاية من حيث انه نهاية ولا وصف له غير كونه نهاية ب الولد
وجود الدائرة المحسوسة الواسعة والكرة الحسية لوتركب من الجزء فيما الاحسن والاولى حق فالثاني باطل و
المقدمتان سبقتا في باب الكيف دقرره بوجه اخر وهو ان الخط المركب من الجواهر الافراد ان
امتنع جعله دائرة امتنع على الجسم ذى الوضع ذلك لان الجسم ذو الوضع ليس الا خطوطا منضما بعضها الى بعض

على هذه فلو امتنع على كل واحد منها ذلك وجب ان يمتنع على الكل فان امكن جعل ذلك الخط دائرة فيؤول لكل الاجزاء
لا يكون ان بواطنها متلاقية فان كانت ظواهرها متلاقية كانت بواطنها كان باطن هذه الدائرة المؤلفة من النقط
ظواهرها في المساحة ولو كان كذلك لكنا اذا ادرنا على هذه الدائرة دائرة اخرى كان باطن الدائرة المحيطة مساويا لظاهر الدائرة المحاط
بها فيكون ظاهر الدائرة المحيطة مساويا لباطنها المساوي لظاهر المحاط بها المساوي لباطن المحاط بها ثم لا نزال
نزيد دواير اخرى الى ان يبلغ طرفها مثل طرف الفلك الاعظم ولا يكون فيها فرجة اصلا ولا يدل اجزاؤه على اجزاء
الدائرة الصغرى المفروضة اولا هف فلم تكن ظواهرها غير متلاقية بل متفرقة لم تكن تلك الاجزاء المتلاقية لان
بعضها ملاق وبعضها مباين فانقسم فيكون بين ظواهرها فرج فتلك الفرج اما ان تسع الجزء اولا فان اتسعت وقع محاذيا لان
بواطن تلك الاجزاء اذا كانت متلاقية فيكون الفرجة بين تلك الاجزاء بعضها فاذا ملأنا ذلك البعض بالجزء فان ارتفع بعض
الجزء تلك الفرج فقد انقسم وان لم يقع كان الجزء الثاني لتلك الفرجة اعظم من تلك الاجزاء التي وضع في ظواهرها تلك الفرجة
فلتلك الاجزاء انقسمت وكذا ان لم تسع تلك الفرجة للجزء كانت اقل منه فظهر ان الجزء الثاني مع الجزء الذي الى كل
منها الاجتماع ج برهن اقليدس في شكل العروس على ان مربع وتر القائمة يجب ان يكون مساويا لمجموع مربعي ضلعيها
فاذا فرضنا انه كل واحد من ضلعيها عشرة وجب ان يكون وترها جذر مائتين لكن ليس للمائتين جذر صحيح لانه يجب ان يكون
اقل من خمسة عشر واكثر من اربعة عشر فيلزم الانقسام ولو كان كل من ضلعيها خمسة كان مجموع المربعين خمسين ووجب ان يكون
الوتر جذر خمسين وهو مستحيل لانه يجب ان يكون اكثر من السبعة واقل من الثمانية وهكذا الكلام في غير ذلك من الاعداد مما لا يحصى كثرة
د برهن اقليدس على ان كل خط مستقيم في طرفيه فانه يمكن ان نعمل عليه مثلثا متساوي الاضلاع فاذا فرضنا خطا مركبا من
جزئين وعملنا عليه مثلثا متساوي الاضلاع وجب ان يقع كل واحد من الاجزاء على مفصل الاخرين وذلك يوجب الانقسام
هـ اذا اخذنا خطا مركبا من جزئين ووضعنا على احد جزئيه جزءا اخر حصل هناك زاوية قائمة فوترها ان كان من جزئين
كان وتر القائمة مساويا لكل واحد من ضلعيها المحيطين بها هف وان كان من ثلثة كان الوتر مساويا لمجموع الضلعين هف
فاذن هو اكثر من اثنين واقل من الثلثة فيلزم انقسام الجزء وفيه نظر و برهن اقليدس على ان كل خط فانه يمكن تنصيفه
فتنصيف الخط المركب من ثلثة او خمسة او عدد من الاعداد الافراد يوجب تنصيف انقسام الجزء ز استدل
ابن الهيثم في شرح شكوك اقليدس ان كل خط يمكن قسمته بثلثة اقسام متساوية فالخط المركب من جزئين او اربعة او خمسة
اذا قسم كذلك لزم انقسام الجزء ح اذا فرضنا مثلثا متساوي الاضلاع على خط مركب من ثلثة جواهر وخرج من
احدى زواياه خط الى الجزء الثاني من الضلع الذي يوترها وجب ان يقسم ذلك المثلث الى مثلثين متساويين لما تحقق
من المقالة الاولى لاقليدس ويكون الخط الخارج من تلك الزاوية الى ذلك الضلع عمودا فيكون كل واحد من مثلثين قائم
الزاوية والزاوية الاخرى من مثلثا قائما وهي احدى زوايا المثلث فيكون الاقرب من قائمة فيقول وتر القائمة منها

بلغه او اودون الزاوية التي يلف قائمه حادان هو بر الزاوية التي تلك قائمة اكبر من ح فان كانت بلغه كان [illegible]
مثل ذلك [illegible] وان كان اقل من بلغه [illegible] على السطوح المتوازية الاضلاع التي
على قاعدة واحدة وفي جهة واحدة وفيما بين خطوط بعينها متوازية فانها متساوية ومتى كان كذلك بطل الجوهر
الفرد لانا اذا اخذنا [illegible] السطحين [illegible] كان مجموعهما عشرة والسطح الاخر طوله من المشرق الى المغرب فانه
يلزم ان يكون مجموع تلك الاجزاء الكثيرة عشرة اجزاء [illegible] لان السطحين اذا كان
ذراعا في ذراع والاخر طوله من المشرق الى المغرب كيف [illegible] ان احدهما مساو للاخر لانا نقول
السطحين المتوازيين اذا كان احدهما مربعا قائما على قاعدته وكان الاخر مستطيلا مائلا وكانا جميعا على
قاعدة واحدة فيما بين خطين متوازيين فانه بمقدار ما يزيد في طول السطح المائل ينقص في عرضه [illegible]
كان عرض السطح المائل هو القاعدة المشتركة [illegible] كلما ازداد الطول انتقص العرض [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بل احال السلب في هذه الملازمة ممنوعة ولو كان كذلك لم يصح ما سلف الا ان الامر فرع وجود الابكن
هنا ما هو اصوب والحق انه صح التشبيه بالمربع امكن لم يلق الكرة اشكال الحجال الست وحكي عن عباد انه منع
من صحة ملاقاة الاجزاء وقال ان الجزء لا يلاقي غيره فقال له ابو هاشم من ذهب الى ان الجسم مركب من الاجزاء لم
يصح له منع ملاقاة بعضها لبعض وحكي عن عباد المنع من صحة اتحاد ذاته كالجزء المنفرد عن غيره وقال لا
يجوز الا عند مضامة غيره له وهذه الحكاية منافية لما تقدم عنه اولا من انهما الثانية اما الاول
فلما قاله ابو هاشم واما الثاني فلانه لا يرتاب في الجوهرين في جواز وجود كل منهما منفردا عن صاحبه وكلا هما
مستوا من وجوده مطلقا والالكان اذا وصل اليه طرفا خط فان داخلهما بالامر كان الطرفان
متباينين للوسط لان ذلك الجوهر مباين له والمداخل المباين مباين فلا يكون الطرف طرفا هف وان لم يداخلا
بالامر لزم الحال المدعي المسئلة الرابعة في صحة كون الجوهر مكانا اعلم ان المكان ههنا في مصطلح
هولاء انه ما يعتمد المتمكن وقد اختلف الشيوخ في انه هل يمكن ان يكون الجوهر مكانا لغيره فجوزه ابو علي
واكثر المشايخ ومنعه ابو هاشم بناء منه على ان المكان يعتبر فيه كثرة اجزائه على اجزاء المتمكن ومذا اما لتنزيل
وحصول في الجزء الواحد سكون يمنع نقل المتمكن من تولد الهوي فيه فحينئذ صار مكانا له وكذا الاجزاء العليا مع
اجزاء المتمكن بعد ان يحصل المكان يكون كثير لانه لا اقل من مكانا ما يكثر اجزاؤه بل ما ذكرناه من منع الهوي للمتمكن فيه قال
ابو هاشم يصح ان يكون ابدا هو نار مكانا للذبابة لما قصرت اجزاؤه عن اجزاء اليد ولم يصح ان يكون مكانا للحجر
الثقيل لما زادت اجزاؤه على اجزاء اليد فكان من حق المكان ان يزيد اجزاؤه على اجزاء المتمكن واذا
كان كذلك ولا مزيد لاحد الجوهرين على صاحبه فيجب ان لا يكون الجوهر مكانا لمثله اصلا وهو غلط لان اليد لم تكن
مكانا للحجر الثقيل لا لما ذكره بل لانها لا تدافع الثقل الذي فيه اي سكونها زائد ودعائم يتمكن منه ذلك ولو فرضنا
قدرة عليه كانت اليد مكانا له المسئلة الخامسة في انه هل يصح رؤيته اتفق المشايخ على ان الله تعالى
يرى الجوهر منفردا عن غيره واما نحن فيصح منا ان نراه عند انضمام غيره اليه ولكن الخلاف في انه هل يصح
ان نراه منفردا فجوزه الشيخ ابو علي عند قوة الشعاع وهذا هو الظاهر في كتاب اسنده اليه ابي هاشم ولكن
قد حكي عنه الشيخ ابو عبد الله البصري انه منع ان الحواس يستحيل ان يرى لانه اذا كان منفردا دخل في تضاعيف
اجزاء الشعاع حتى يصير كالمعدوم ولا يدرك فاصل بين ما يرى ويرى ما لا يكون له في الرؤية وقد رسم فيهذا
لا يصح دونه الشعاع وكذا الجزء الواحد لما داخله لاعتال لوى ووجد لم يصح ما لم يبقى منه العذر لانا
نقول ان كانت الحالة في الجوهر المنفرد حال هذا الجزء فلم يصح رؤيتها وان حالها حالها كالحالة الجزئي لا تقال
لو كان مثلها لم نرى الشعاع لم تعد الالتماس فكان يكون بحسبه لانا نقول منه اجسام الجزء الشعاع

الذي يرى فكلا الحث رؤيه لهذا الشعاع لكن انما كون هذا الجزء هذا ممنوع لان الشعاع لما كان آلة لم يلزم ان لا يكون
شرطا للادراك وقد يدرك بشرط انه لا يدرك بخلاف الجزء فانه ليس له البتة على ان العلة في امتناع رؤيته لو
كانت هي انفراده لم يصح لم يراه الله تعالى ولما صح ان يرى مع الانضمام لان الماليف لا مدخل له في الرؤية
كان يجب ان لا يرى الاجسام لان الانضمام ما ليس بمؤثر في الرؤية لا يصير به اولا مؤثرا وهذا ممنوع لجواز ان يكون الانضمام
شرطا في الرؤية عندنا المقصد الثالث في الجسم وفيه مباحث الاول في حده اما المتكلمون فقد اختلف
كلامهم فيه فان بعضهم عرفه بانه الطويل العريض العميق وبعضهم عرفه بانه المنقسم مطلقا واما الحكماء فقالوا
الجسم يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما عرض وهو الجسم التعليمي اعني الطول والعرض والعمق اي الابعاد
الثلاثة المتقاطعة على زوايا قوائم وقد عرفت البحث في اثباته ونفيه والثاني جوهر وحده على المشهور انه
الطويل العريض العميق وقد يعترض في باب الكم الفرق بين هذه الامور وبين الجسم وقد تقدم ان الجسم قد يسكن
في الوجود الى حد يخرج الخط واما السطح فانه وان كان لا يسكن عنه في الوجود الخارج ولكنه يسكن عنه في الوجود الذهني
واما الجسم فانه ولو كان لا يسكن عنه في الخارج وفي الذهن الا انه مغاير للصورة الجسمية فالشمعة اذا شكلت بالاشكال
المختلفة كانت الجسمية الواحدة محفوظة والمقادير مختلفة فليس كون الجسم جسما باعتبار هذه الامور قال اصحاب هذا الرسم لا يكفي
ان الجسم لا يخلو عن صحة فرض هذه الابعاد فيه فيه الخطوط المفروضة ان كانت مفروضة في اتصال الجسم ولم
يكن مفروضة فيه فلابد ولم يكن الاتصال حاصلا عند ذلك الفرض فلا شك ان ذلك الاتصال كان موجودا
قبل ذلك الفرض لان صحة الفرض اذا توقفت على ذلك الفرض كان الاتصال اي الذي يكون الاتصال موقوفا على
وجود الفرض في الادوار واذا كانت الاتصالات موجودة قبل الفرض فلا شك ان الاتصالات انما يكون موجودة
اذا كانت متميزة في الجهات الثلاث للجسم لا يخلو عن هذه الامتدادات حينئذ فان قيل لم يكن الاتصالات كانت موجودة
ان الاتصال الذي يعرض فيه الخطوط المتقاطعة موجود وذلك صحيح لكنه هو الصورة الجسمية وذلك لا نزاع فيه ولم
قلتم انه ان هناك جهات متباينة متميزة بالفعل يعرض فيها الخطوط لم يمكن فرض فليس الامر كذلك لانه لم يجب
ان يكون عدد الجهات بالفعل بحسب الخطوط الممكنة الفرض فيها الا كانت الجهات غير متناهية بالفعل لان الخطوط
يمكن فرضها غير متناهية ولان الجهة منتهى الاشارة وتلك الجهة انما تصير تلك الجهة بالفعل عند حصول ذلك
الخط بالفعل ولولاه لم يكن لتلك الجهة من حيث انها تلك الجهة حصول بالفعل والاتصال الذي عرض له كان
ان حكم عليه بانه من الجهة او في هذه الجهة موجود قبل الفرض نعم لا يوجد قبل الفرض من الجهة لان هذه الجهة
انما حدثت بالفرض لا قبله كما اذا فرض خط في سطح فان هذا الخط لم يكن موجودا قبل حدوث هذا
الخط وان كان الاتصال الذي وجد فيه الان هذا الخط قد كان موجودا قبل هذا الخط وهذا الاشكال

الجسم

كذا

اما حالا انه ربما كثر الجزء بين قولنا كان الاتصال الذي وجد الان في هذه الجهة وبين قولنا كان
اتصالا في هذه الجهة والفرق بينهما كالفرق بين قولنا كان الانسان الذي هو الان ابيض فيما كونه ابيض
وبين قولنا كان الانسان ابيض فيما ان صار ابيض فان الاول صادق بخلاف الثاني وبالجملة لو كانت
الاتصالات الخطية الممكنة الفرض في الجسم حاصلة متميزة قبل الفرض لكان الجسم مركبا من الامتدادات
من الاجزاء اصلا فالاتصالات المتعددة موجودة في الجسم بالقوة لا بالفعل اذ لو كانت الاتصالات المتعددة موجودة
بالفعل وكذا الانفصالات كان الجسم في اتصاله وانفصاله بالقوة واما بالقوة لم يوجد فالجسم ليس
متصلا ولا منفصلا بالفعل لانا نقول الاتصالات الخطية موجودة بالقوة اما الاتصال الذي هو الصورة
الجسمية فانه موجود بالفعل فاذن الرسم الصحيح ان يقال الجسم هو الذي يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلاثة
المتقاطعة على الزوايا القوائم والجسم قد يخلو عن هذه الابعاد ولا يخلو عن امكانها والمراد بالامكان
ههنا العام ليندرج ما يجب فيه الابعاد كالفلك عندهم وما يحصل فيه فعلا من غير وجوب كالعناصر
وما لم يحصل ما يمكن كالكرة المصمتة ولو اريد الامكان الخاص خرج ما يعرض فيه الابعاد او
بعضها بالفعل لان القوة لا تبقى مع الفعل فيعد بطلان ان يكون جسما وفيه نظر فان الامكان الخاص
اعم من الحاصل بالفعل او بالقوة وقد اعترض على هذا الرسم بوجوه آ الهيولى الاولى يصدق
عليها انه يصح فرض الابعاد الثلاثة فيها او بسبط الصورة الجسمية واذا صدق عليها صحة فرض الابعاد
فيها او بسبط الجسمية صدق صحة فرض الابعاد الثلاثة فيها لان صحة فرض الابعاد الثلاثة فيها او بسبط الصورة
اخص من صحة فرض الابعاد الثلاثة فيها مطلقا وصدق الاخص يستلزم صدق الاعم فما جعلتموه رسما للجسم
يدخل فيه الهيولى ب الوهم يصح فرض الابعاد الثلاثة فيه ولا يكون الابعاد متخللة حسا فعلمنا ان
ان الوهم ليس بجسم ج الامكان والعادة كاللوازم او صاف في هيئة لا يكون ابدا الخارج والسوفسطائي الامور الموجودة
ان جازت فانما تكون للامور البسيطة لانها لما لم تكن مركبة تحتاج بالضرورة الى تعريف بلوازمها اما الجسم فانه
مركب لانه ذاته كحصول الجوهر الذي هو اما من المادة والصورة فلذا يعرف بها اولى د هذا التعريف
فاسد لانه تعريف بما هو اخفى من حيث ان كل عاقل يعلم في كل واحد من الاجسام انه جسم كونه جسما ومحيزا
الى غيره من الالف وذلك لا يفهم ما ذكرتم من الابعاد والتقاطع والزوايا مطلقا فضلا عن القائمة فايل
هذه الاشياء من الامور الغامضة التي لا يدركها الا الخواص هـ اذا اطلق الجسم لم يكن كذا اما ان كان المقصود
المراد من لفظ الجسم كذا لم يعرف منه ان الجسم ايضا هو مثل ما يكون ذلك وحاصله يرجع الى تفسير اللفظ وان كان المراد
ان الجسمية للشيء انها ثابتة بهذه موجودة بهذه الصفة كان ذلك دعوى لابد فيها من دليل ولان الدعوى

لا يمكن الا بعد تصور المحكوم عليه فقولنا الجسم يمكن فرض الابعاد الثلاثة فيه موقوف على تصور الجسم فلو استفيد تصور الجسم
منه دار الجواب اما الاول فالجسم متصور بالبداهة لكن لا بحسب ذاتياته وهذا التعريف يفيد كمال التصور لا اصله هذا التعريف
رسم لا يفيد كمال التصور ق الجسم عبارة عن مجموع الهيولى والصورة ولا يكون للصورة مدخل في قابلية الابعاد
لان الذي له القبول ويحصل منه الامكان هو الهيولى واما الصورة فان جعلت لها فالذي يحقق الحصول والوجود
فاذن الصورة يستحيل ان يكون جزءا من القابل من حيث هو قابل فاذن القابل للابعاد الثلاثة هو الهيولى قلنا اما في الباب ان يقال
فالقابل الهيولى للابعاد شرط على طبيعتها الصورة الجسمية اولا ولكن ذلك لا يقتضي ان لا يكون للصورة مدخل في القابلية ولكنا
نقول فرق بين اعتبار الهيولى بشرط ان يكون فيها صورة جسمية وبين مجموع الهيولى والجسمية فان الهيولى بشرط ان يكون معها صورة جسمية هيولى
واما مجموع الهيولى والجسمية فهو الجسم والقابل للابعاد ليس مجموع الهيولى والصورة لما تقدم من انه لا مدخل للجسمية في القابلية
بل القابل الهيولى بشرط حصول الجسمية فيها واذا كان القابل القريب للابعاد ليس الجسم بل الهيولى بشرط حصول الجسمية
كان الحد المذكور ليس بالجسم بل للهيولى بشرط مخصوص وان جعلت الصورة جزءا من القابل لا شرطا لكون المادة قابلة
ما قض كلامهم ان الصورة ليست مبدا القبول والامكان بل هي مبدا الحصول والفعل ولان المعقول من الهيولى
ليس الا انه جوهر قابل فان جعلت الصورة كذلك لم يتميز الهيولى عن الصورة قد سهل اعتذارهم عن الوجه الاول بان
الهيولى ليس فيها الجسمية يقبل هذه الابعاد بل فيها قبول الجسمية وبعد حصول الجسمية يحصل قبول الابعاد فحصول الابعاد للجسم
بواسطة الهيولى ثم اعتذروا عنه بان المعلم الاول حد المتصل بانه الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء بينها حد مشترك ورسم
بانه القابل للانقسام غير متناهية وحد الرطب بانه القابل للاشكال بسهولة مع ان اجزاءهم بعض الحدود بالهيولى
باعتبار ان الذي يمكن فيه فرض الاجزاء منه هو الهيولى والقابل للانقسام والاشكال هو الهيولى وفيه نظر فانا
لم نسمع من قول شيخ مطلقا بل لما كانت الهيولى في هذه الصورة قابلة للجسم والجسم بل حكمنا بان اسناد القبول الى
الجسم بالعرض وانه بالذات للهيولى وعن ب بان المراد ما يصح فرض الابعاد الثلاثة فيه في الخارج لا في الوهم
وعن ج بان الجسم وان تركب من الجنس والفصل باعتبار وعن المادة والصورة باعتبار الا انا لما لم نشعر بتلك
المقومات عرفنا الجسم بآثاره ولوازمه كغيره من كثير من الاشياء التي لا نشعر بماهيتها فانا نعرفها باللوازم كما في تعريف
الرطوبة وغيرهما وكذا ههنا وعلى هذا فان الجوهر ليس كجنس وان الجسم بسيط ليس مركبا من المادة والصورة لا يمكن
تعريفه الا باللوازم البحث الثاني في انه اختلف الناس في ان الجسم هل هو مركب في نفس الامر فاتفق
بعضهم انه بسيط في نفسه غير مركب لا من الجواهر الافراد ولا من الهيولى والصورة بل يقبل القسمة الى غير النهاية
موجودة فيه بالفعل بل يحدث بعد القسمة وقال الجمهور انه مركب ثم اختلفوا فيهم من قال انه مركب من اجزاء
وهم القائلون بتركبه من الجواهر الافراد التي يتعذر انقسامها بها وبعض بعضها وكالقائلين بتركبه

من المحققين فان بعضهم ذهب الى ذلك سواء كانت تلك الاجزاء الافراد متشابهة على ما تقدم من الرازي ومنهم من قال
انه مركب لا بهذا الاعتبار وقد افترقوا الى فريقين احدهما قالوا انه مركب من الاعراض والثانية قالوا
انه مركب من المادة والصورة اما الفرقة الاولى فهم ضرار بن عمرو وحفص الفرد والنجار فانهم ذهبوا
الى ان عند اجتماع اللون والطعم والرائحة والحرارة والبرودة ونحوها من الاعراض الباقية يحصل الجسم
دون الاعراض الغير الباقية كالاكوان وشبهها ثم لا ان الذين يجعلون الجسم موقوفا على اجتماع هذه
الامور فيقولون الاعراض التي هي شيء من ذلك الا عند الانضمام لو [illegible] احاد هذه الاعراض [illegible] مثل الاجتماع كما
شبها [illegible] عند الاجتماع فان ذهبوا الى [illegible] هذا الاجتماع على ما نقله النجار حيث [illegible] من تلك الاجناس
وحصول الجسم [illegible] المقالة الباقية عنده دون الحركات [illegible] وذلك باطل لان من حق هذه الاعراض ان تكون
الاجسام وان يخالف بعضها بعضا ولو اشترك في [illegible] لتماثلت ولان المتحيزات متساوية في ماهية التحيز و
متشابهة بالوانها وروائحها وطعومها وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فالتحيز ماهية مغايرة لهذه الصفات
ولان هذه الاعراض لا تعقل كونها [illegible] ولا تعقل الا [illegible] وان قالوا [illegible] عند الاجتماع
على ما تجوزه حفص الفرد وضرار من تلك الحيثية فباطل لانه لو جاز ان يصير هذه الاعراض بعد [illegible] بعد
ان لم تكن كذلك وتسلك ذوات [illegible] في هذه الاجسام اذا اجتمعت ان يرد [illegible] ولو كانت عرضا
متحيزا بان تسلك اعيانها ولان [illegible] اذا كان [illegible] الذات [illegible] على شرط الوجود في [illegible] الى الكل
ولان صفة الذات [illegible] الى الاحاد دون الجملة وكيف [illegible] حصول هذه الصفة على الانضمام و
انه قولهم اذا اجتمعت [illegible] ان ارادوا الاجتماع المحاورة فباطل لانها انما تصح في المتحيز [illegible] ان [illegible]
تحيز هذه الاعراض حتى يحكم عليها بالمجاورة لا انها لا يحصل [illegible] بسبب التحيز وان ارادوا الاجتماع حلولها في
محل واحد متحيز فمعلوم ان الحلول لا يصح [illegible] التحيز على ان التحيز يمتنع عليه الحلول وان ارادوا
بذلك حلول بعض الاعراض في بعض فباطل لان كون بعضها محلا انما يصح بعد ثبوت التحيز فكيف يعقل كونه علة
حلول غيره فيه فانه يصير كل واحد من الامرين بصاحبه قال والاصل المحصل هذا مذهب غير معقول ان كان
المراد بهذه الاجزاء التي تركب منها الجسم اعراضا وان كان المراد انها جواهر تحصل [illegible] منها الجسم ويكون الاجسام
[illegible] في التحيز وتباينها في هذه الاجزاء [illegible] على انها [illegible] الجسم لان التحيز [illegible] ما انهم صرحوا
بان الطعوم غيرها من الاعراض التي عدوها اعراضا لا جواهر فلزمهم المحال الذي ذكره اولا وشوب الدور
لان العرض مفتقر الى الجسم والجسم مركب من الاعراض ادى الى الافتقار والجسم مفتقر الى جزء واما الفرقة الثانية فانهم ذهبوا
الى ان الجسم مركب من الهيولى وهي الجوهر القابل والصورة الجسمية وهي الاتصال والامتداد على معنى ان الجسم حال في محل

ومجموع ذلك الحال والمحل هو الجسم البحث الثالث في مثبتي المادة فمنها احتج الرئيس وغيره على
اثبات المادة وتركب الجسم منها ومن الصورة بوجوه الاول قد ثبت ان الجسم البسيط واحد في نفسه متصل الحد
نفسه والانفصال بالفعل ولا شك في انه قابل للانفصال والانفصال عدم الاتصال عما من شانه ان يكون
متصلا ثم كل حادث فلا بد له من قابل فالقابل للانفصال اما ان يكون هو الاتصال او غيره ولا وجه
لان القابل للشيء يجب ان يتحقق مع المقبول اذ لو امتنع تحققه معه كان منافيا له وضد الا قابلا
له والاتصال لا يمكن ان يوجد حال الانفصال فلا يبقى معه لانا قد قلنا انه عدمه والشيء لا يجامع عدمه
فاذن المحل الثاني وهو ليس يكون القابل شيئا اخر غير الاتصال ولا شك في ان موضوع الانفصال حاصل
قبل الانفصال مجامع للاتصال فذلك الموضوع حامل لهما غير الاتصال وكالانفصال فهو شيء اخر غير الانفصال
والاتصال يقبلهما معا وذلك الشيء هو المادة بعد الاتصال حال وجوده ثم يقبل قابل الانفصال بعد
ذلك وهو المادة والاعراض من وجوه الاول لا نسلم ان الجسم واحد في نفسه وقد تقدم بطلانه كما ذهب اليه المتكلمون
الجزء الذي لا يتجزأ الحس فانهم ذهبوا على ما اليهم كالعدم والاتصال الذي يشهد به ان كان بحسب الحس والانفصال فهو مسلم
ولو سلمنا في الوحدة والعدم به امرا اخر فذلك لا يوجب احد الشيئين [illegible] اما هو الاتصال بالمعنى
الاخر سلمنا ان الجسم البسيط متصل لكن لا نسلم انه قابل للانفصال ولم لا يجوز ان لا يكون قابلا له واما
انقسام الاجسام الصغار عن المثل [illegible] بالحس كما ذهب اليه [illegible] في سقط اصل الدليل لا نسلم ان
القابل يجب ان يجامع المقبول فان كل ممكن على الاطلاق قابل لعدمه ولا يمكن اجتماعهما في الوجود وكذا
قولك في قبول الاتصال للانفصال و[illegible] الانفصال ليس [illegible] في الاعيان والامكان [illegible] اخرى و
هو محال الاتصال الذي يراد به كون الجسم بحيث يقبل الابعاد الثلاثة وكذلك هو الجسمية وقد يراد وجود كذا
الثلاثة وهو عرض من باب الكم وقوله ان الجسم [illegible] قابل الانفصال ان عنيتم به المعنى الاول [illegible] كذب
لان الحس [illegible] فان ذات الجسم [illegible] وان اردتم به الثاني فلا يلزم منه كون المقدار
زائدا على الجسم وذلك مسلم ولكن كيف يلزم منه ان يكون الجسم في حقيقته مركبا من امرين و[illegible] ان يكون الزائل
من الوحدة والكثرة هو المقدار وهما عرضان قائمان بالجسم لا انه المحل الجسم قبل القسمة كان واحدا وله هوية
مخصوصة باعتبارها اشار عن سائر الافراد التي ذكرت له [illegible] وارد القسمة عليه امتنع بقاء تلك الهوية
واذا عدمت تلك الهوية بعد عدمت تلك الجسمية لان الجسم انما هو بهذا الماهية والاكان [illegible]
مشخصا به فظاهر ان ورود القسمة عليه يستلزم زوال تلك الجسمية وحدوث جسمين اخرين وكل حادث فلا بد له
من مادة جسمية لا يمكن ان [illegible] عن الوحدة والتشخص ولا يلزم من عدمها عدم الجسمية والتشخصات انما هي مخصوصة

عاجيا بها واذا زالت تلك التشخص العارض للماهية وابقيناها كانت واردة في المادة نفسها الا انها قبل انقسام الجسم
ان كانت تشترك في تكونها كلها الابعاد الممكنة في الجسم مواد حاصلة متميزة فتكون ثم مواد متشابهة غير متناهية
ومعلوم ان الصورة الحاصلة في كل واحد منها عين الصورة الحاصلة في المادة الاخرى فيكون الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية
وهو هدم اصل الحجة واذا امتنع كثرتها كانت واحدة عند كون الجسم واحدا فاذا تعددت تعددت والقسمة باقية بها
كانت الصور المتعددة حالة في مادة واحدة وذلك محال اما اولا فلانه يلزم اجتماع المثلين في مادة واحدة واما ثانيا
فلانه يكون هناك ذات واحدة موصوفة بصورتين ان يكون هناك جسمان متباينان فاذن المادة قد انقسمت فيلزم افتقار
المادة الى مادة اخرى ومع تسليمه فالمقصود حاصل لانه لو كانت هناك مادة واحدة حال الوحدة والكثرة للجسم لكن
توارد بها على الشيء سبب العدم الذي ذكر يبطل الحجة وان امتنع اصلا لزم عدم المادة فيكون لها مادة ويلزم ان لا يكون
للكائنات الفاسدة مادة باقية وهو يبطل اصل الحجة ويلزم كون العالم قديما باعتبار الكلية او نقول يجوز ان يكون الانفصال
والاتصال عرضين متعاقبين على شيء هو موضوع لهما وهو الجسم قال والاصل المحصل لو كان كذلك لكان ذلك
الشيء يجب ان يكون في ذاته غير متصل ولا منفصل حيث يمكن ان يكون موضوعا للاتصال والانفصال فهو لا يكون من حيث
ذاته يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلاثة فلا يكون جسما انما هو المسمى بالمادة ولا بد من انضياف شيء اليه متصل لذاته
اليه حتى يصير جسما فذلك الشيء هو الصورة والمجموع هو الجسم الذي هو في نفسه متصل وقابل للانفصال والذي يجعلونه
المتصل عرضا على الاطلاق يقولون ان كون الجسم متصلا في نفسه امر ذاتي مقوم للجسم والجوهر لا يتقوم بالعرض
وانه ينبغي ان يعلم ان الوحدة والتشخص والتعدد الذي يقبلها ايضا لا يعرضان للمادة الا بعد تخصصها
المستفاد من الصورة لتوقف حمل الكمية على الصورة في المادة بالوحدة او التعدد لكونها لو كان
تعدد الجسم بعد وحدتها محوجا الى مادة اخرى ثبت لان المادة الموجودة في الكل غير موصوفة بنفسها بوحدة
ولا تعدد انما تتصف بها عند تعاقب الصور وفيه نظر لانا لا نسلم ان ذلك الشيء في ذاته لا يكون متصلا
ولا منفصلا وكيف لا يكون كذلك والاتصال والانفصال امران متغايران للجسم يمتنع تحقق الجسم بدونهما
مانعا باحدهما لكن ذلك لا يوجب كونه احدهما قوله لا يكون من حيث انه يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلاثة
قلنا ان اردت بذلك انه من حيث ذاته يقتضي عدم فرض الابعاد الثلاثة فهو ممنوع وان اردت
انه من حيث ذاته لا يقتضي فرض الابعاد الثلاثة فهو مسلم لانه انما يقتضي ذلك بواسطة الاتصال
قوله فلا يكون جسما قلنا لا نسلم اما اولا فلانه لم يحد الجسم بما ذكرت على ما تقدم واما ثانيا فلان الجسم
ليس الذي فرض فيه الابعاد الثلاثة بالفعل بل الذي يمكن ان يفرض فيه والاتصال ان اريد به المعنى المتعارف منه
معنى كونه متقوما للجسم فانه لا يعقل الجسم متقوما بالمعنى الاضافي فانما الوحدة والتعدد فتقبل المادة

لا نوجد الا مع جزء منهما فهي اما متاخرة عنهما او مقارنة لهما فاذا كانت الصورة هي العلة فيهما للمادة وجب تقدمها على
المادة لان المتقدم على المتقدم وعلى المقارن متقدم وكذا البحث في عدم الصورة وتعددها اذا كانت المادة علة فيهما الزم
تقدمها على الصورة في مقام الوجود التي اذا عرض على الشيء على انه ليس الا ملزوما الكم استدللنا بامكان وجود الانفكاك
والانفصال الفعلي في بعض الاجسام على كونه مقارنا لقابل وذلك لا يقتضي وجوب كون جميع الاجسام مقارنة
للقابل فان منها ما لا يوجد الا كذلك والمتصل كالفلك وغيره من الاجسام التي لا تقبل الصورة وان كان قابلا بحسب
الوهم ثم اجاب بان الامتداد الجسماني الذي هو الصورة الجسمية المتصل بذاتها التي هي جوهرها الامتداد له عند
وجود الانفصال لا في الخارج ولا في الوهم او واحد نوعي محصل يختلف بالامور الخارجة عن الفصول التي هي
طبيعة الامر النوعي لا يختلف في الاستغناء عن القابل والحاجة اليه واذا وقع لبعض احوالها وهو امكان طريان
الانفصال عليها وامتناع وجودها مع الانفصال احتياجها الى ما يقوم به عرف ان تلك الطبيعة محتاجة
الى القابل حيث كانت طبيعتها مستغنية عن القابل لكانت مستغنية حيث كانت بخلاف الجنس كالحيوان فانه يكون بعضها
ناطقا كالضاحك وهو غير محصل بفصل كالناطق ولا يكون متقوما في سائر الصور لانها ههنا طبيعة الامتداد
نوعي محصل يختلف بالامور الخارجة فان اقتضت جميع افرادها وفي جميع الاحوال بخلاف الجنس الذي هو طبيعة جنسية
غير محصل وهي لا يمكن ان تقتضي شيئا من حيث هي غير محصل ثم اذا تحصلت بفصل انضاف اليه ذلك في وجود المحصل
فان اقتضت شيئا ذلك الشيء الخارج عنها لم يقتضه من غيره لانها مع غيره لا يكون ذلك المحصل بعينه واورد اعتراض
المباحث عليه بانه من كون الطبيعة الجسمية طبيعة نوعية واحدة محصلة لا يختلف الحلول لان ما هيتها غير مدلولة والاشتراك
في قبول الانقسام لا يوجب الاشتراك في الملزوم ولان الحكم بكون بعض الجسميات في محل لا يوجب وجوب الحلول
في البعض صحيحا اذ يمكن ان يكون للحلول بعض الافراد ما يقتضي الوجود الذي يقتضي في الواجب تجرده عن المهية وفي الممكن
لا يقتضي ذلك واجاب بعض المحققين بان الاحتياج الى القابل انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا
قابلا للانفصال والمتصل بذاته لا يستغني بهذا القدر معلوم وهو كونه مقتضيا للحكم وفيه كفاية فلا حاجة
به الى اعداده ما لا يعلم والطبيعة المذكورة تقتضي وجوب الحلول لا الامكان المحتمل لعدم الحلول والوجود
لدى الطبائع الجنسية والنوعية على كل ما به وفيه نظر فان القول الراجع الى المهية غير مقتض لمقارنة المادة واما
تقتضي مقارنة المادة لا مكان الاستعداد وهو ممنوع الثبوت في بعض الاجسام فلا بد من الوصل
بالسادة في طبيعة الجسمية واقتضاء الطبيعة الوجوب ممنوع لان المقتضي لثبوت المادة هو الامكان
المشروع من غير واجب الوجود ولم يكن من الطبائع الجنسية والنوعية لكن كل واحد اقتضى الزيادة في بعض
الموارد شاهد من المادي في الصورة وذلك واعترض ايضا بانه مذهب في غير الحس وقد سمي بالوجه

الثاني الجسم ما يمتنع عليهما العدم وكل ما كان كذلك فله مادة اما الصغرى فلانها عبارة عن الاتصال وعند الانفصال يعدم
ولان كل نوع حسابه مانها الاعوى على تقاعد مساوة فاذن الجسم ما يجب عليها العدم واما الكبرى فلان الجسم
الزائل كان قبل زواله ممكن الزوال والطارئ كان قبل حدوثه ممكن الحدوث فقوة حدوثه وقوة
فساده ليست عدما ولا ذلك هو ذلك الجسم لان محل الشيء هو الجسم الكذا لم يوجد عند عدمها فتلك القوة
موجودة في شيء كان موجودا عند وجود الاتصال وهذا نور الشكل بان الاتصال عدم فلا يفتقر الى المحل
لانه عبارة عن عدم مقارن لقوة وجود فتلك القوة لا تستغني عن المحل وهذه الحجة هي الاولى في الجسم وفي الاعراض
وقد سلف امتناع وجود القوة والامكان في الاعيان والانزام السم واضعفت المادة الى مادة اخرى لانها
ممكنة والفرق بان الامكان الراجع الى الماهية غير الاستعدادي ضعيف لانه من في الجسم ومنعه ما في الباب انه اخذ
داخلا في احد طرفيه وانه الامكان صفة للحادث والسواد فكيف يعقل قيامه بغيره وكونه الحادث حالا في
هذه المادة فرجع امكانه الى امكان اتصاف المادة به فلا اتحاله باطل لان ههنا في الجسم امكانان احدهما
امكان الحادث والثاني امكان اتصاف المادة به بل ذا امكان ثالث هو امكان حلوله في المادة وقد
انقسط ذلك بالفلك عندكم فان حصل الشيء في دوامه دوام بعض المفارقات امكن ان يحصل منها كذلك
الوجه الثالث الجسم من حيث هو جسم موجود بالفعل ومن حيث انه مستعد اي استعداد شئت هو بالقوة والشيء
الواحد من الجهة الواحدة لا يقتضي قوة وفعلا لان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولان القابل من حيث انه قابل
لا يكون بالفعل ومن حيث انه فاعل تجب له الاثر فلو كان الشيء الواحد فاعلا لشيء واحد وقابلا له لكان الشيء الواحد نسبته
الى الشيء الواحد بالوجوب والامكان معا وهو محال فاذن الجسم مركب مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل والاعتراض
من وجوه أ انه يقتضي تركب كل البسائط لانها موجودة بالفعل والا تركب في انها قابلة لاي صفة شئت مما يكون حصوله لها
ممكن السبب من كما اعترف ب لا نسلم انه يمتنع اتصاف الشيء الواحد بقوة وفعل لان ما هو بالفعل هو وجوده وما
هو بالقوة الصفة الثابتة له واذا تغايرت الجهتان فلا تركيب وهذا كما تقولونه في النفوس الناطقة فانها موجودة
بالفعل ومستعدة للتعقلات فيكون لها مواد وهو باطل بالاتفاق ج المادة موجودة بالفعل والا فلا نزاع
ولانها قابلة للصور والقابل للشيء وجوده سابق على وجود المقبول ثم هي مستعدة لقبول الصور فيكون لها مادة اخرى
د النفوس الناطقة موجودة بالفعل وبالقوة ايضا نظرا الى ما يمكن حصوله لها من العلوم ولا مادة لها هـ لا نسلم
انها من حيث هي مستعدة تكون بالقوة فان الموصوف بالقوة هو ذلك الشيء لاتصافه بها الا انها بالفعل وكل ذلك
فلا يكون فيها تركيب و لا نسلم ان الواحد لا يكون فاعلا وقابلا معا لان ههنا نسبتين فانه بالقياس الى القابل
الى المقبول الا من جهة القبول بل من جهة القبول والفاعل له بالنسبة الى المفعول الا من جهة القبول بل من جهة الفعل

تعددت النسب امكن تعدد وصفي الوجوب والامكان بالنسبة اليهما فيكون الشيء الواحد من الجهة الواحدة لا يكون نسبته
واحدة بالوجوب والامكان الى الشيء الواحد لكن الجهات ههنا متعددة فان المادة لها من ذاتها القوة و
كونها بالفعل بسبب الصورة فاما المبدأ الكون بها بالقوة ليس هو المبدأ الكون بها بالفعل وهو عين كلامنا لا يقال
الصورة تحتاج في حدوثها الى المادة فكيف تكون مبدأ لوجودها لانا نقول سنجيب عنه في بيان تعلق الهيولى
بالصورة والاستعداد لا يبدل من سبب زائد على ذات النفس وهو البدن وعلاقته وستأتيه لولا التعلق
بالبدن والا لامتنع ان يحصل لها كمال ليوان لم تكن في ذاتها كالصورة محتاجة الى المادة في الوجود والنفس غير
محتاجة الى البدن فلذلك انها تتوقف على اخذ القوة والفعل سواء كانا بالنسبة الى امرين او امر واحد
فانهما امران يستدعيان امرين وفيه نظر فان قولكم المادة لها من ذاتها القوة وكونها بالفعل بسبب الصورة
ان عنيتم بذلك ان المادة ليست الا القبول ولا ذات لها ولا وجود البتة وانما الوجود للصورة خاصة فهو
محال لما عرفت كونها جزء الجسم الموجود بالفعل لان جزء الموجود بالفعل موجود بالفعل بالضرورة ولانه القول
كيف يعقل ان يكون جوهرا ليس هلا في الوجود غنيا عن الموضوع والمادة عندهم جوهر لانهم يقسمون الجوهر اليها
والى باقي اقسامه ولان القبول اضافة والمادة ليست اضافة ولان القبول عرض فلا يكون جزء الجوهر وان عنيتم
ان لها ذاتا حقيقة متميزة بسببها حقيقتها عن غيرها من الذوات لكنها انما توجد بالفعل بواسطة الصورة كما يوجد
المعلول بواسطة علته وكما يوجد المشروط بوجود شرطه فان لها وجودا حقيقيا متميزا متصفة به عند انضمامها بالصورة
فهو مسلم لكن ذلك لا يخرجها عن كونها بالفعل والا لوجب خروج المعلولات عن الوجود بالفعل ومسلم انه المبدأ الكون بها بالقوة
ذاتها ولكونها بالفعل صورتها لكن في تلك غير مفيد لكم فان المبدأ الكون المعلول بالقوة ذاته والكون بالفعل صورته و
لم اسعار الاستعداد في النفوس ليست زائدة على ذات النفس بل هي البدن وعلاقته فان النفس لذاتها قابلة والا
لامتنع ان تحصل بواسطة البدن فان الذات اذا لم يكن قابلا لشيء امتنع ان يحصل لها القبول بواسطة شيء من الاشياء الا ان يتغير
الذات لا يقال لا يعلم الا بعلم الذات القبول والفعل ليس اثر من الاثر هو الفعل خاصة اما القبول فلا والالزم الدور
الوجه الرابع ان الكرة والبعد على الفلك محال فلا يمكن ان يصغر الفلك في مقداره وشكله وصورته ووضعه
فالجسمية للفلك المعين بشكله ذلك الفلك بعينه ومقداره بعينه وحيث سدا اللزوم ليس مفهوم الجسمية والا لكان
كل جسم كذلك لاشتراك الاجسام فيها في الجسمية فان كان لامر زائد على الجسمية فاما ان يكون ذلك حالا
في ذلك الجرم او في تلك الجسمية حالا فيه او لا هذا ولا يكون حالا فيهما ولا محلا لهما والاول باطل لان ذلك الحال ان كان ليس لازما
لتلك الجسمية لكن الشكل اللازم بسبب تلك الجسمية لازما وهو فرض لانه معنى من لم يكن لازما فالفلك الجسمية هذا الوضع بسبب
لزومه وكيفيته فاما ان يقف او يتعين الى ما لا نهاية الجسمية الجسم ولوجود المحال من ان كل جسم يجب ان يكون كذلك وان كان

لمباينة عن حال محل فاما ان يكون ذلك الشيء جسما او قوة حالة في جسم او موجودا ليس بجسم ولا جسماني والاول باطل
لان ذلك الجسم ان اقتضى ذلك اللزوم لجسميته فكل جسم كذلك وكان الجسم الذي هو اللزوم لذلك الفلك اولى بذلك
الاختصاص من جسم اخرى وهذا ابطلناه والثاني لو كانت تلك القوة من لوازم محلها عاد السؤال في المقتضي
لذلك اللزوم وان لم يكن من لوازم محلها فاذا فارقت محلها فان عدمت فيه لزم زوال ما يقتضيها وذلك
محال وان لم تعدم عند مفارقة محلها كانت غنية في وجودها عن المحل وكل ما كان كذلك لم يكن له اختصاص
بمحل دون محل اختصاصا بالوجوب فمن اذن هو مجرد مفارقة النسبة في جميع المحالات المتساوية في
قبول الاثر ولما تأثر او احدا وكان يجب ان لا يكون مقتضيا وثالوجوب موصوفة بعض الاجسام بالفلكية اولى
من اقتضائها الفلكية في سائر الاجسام ولعود ما ذكرنا من وجوب اتصاف كل الاجسام بشكل الفلكية وهو
محال فعلم الان الجسمية انما لزمها تلك الفلكية بسبب حلول تلك الجسمية وحلول تلك الفلكية وذلك الشكل فيه ثم ان
ذلك الشيء لذاته يقتضي الصورتين معا فلا جرم صارتا معا ومنها واجبة فاذن لجسمية الفلك محل وذلك هو
الهيولى ويجب ان يكون تلك الهيولى مخالفة لسائر الهيولات والا عادت المحالات المذكورة واذا ثبت احتياج جسمية
الفلك الى المحل وجب احتياج جسمية العناصر الى الهيولى قال افضل المتأخرين هذه حجة تكلفنا في
لم ورد هذا او ردتها على كثير من الاذكياء فما قدحوا في شيء من مقدماتها ولكن قد عرض لي الشك بعد ذلك
في بعض مقدماتها فان الجسمية ليست عبارة عن وجود الابعاد بالفعل لان الابعاد من باب الكم والاعتبار عن
تعقل قابلية هذه الابعاد دليل على انه ليس يظهر الكتب التي لا استحق له ايضا قابلية الشيء لغيره شيء ولانها لو كانت
وصفا ثبوتيا لكانت من باب النسب والاضافات فيمتنع ان يكون جوهرا مقوما فاذن الجسمية عبارة عن الامر
الذي لاجله حصلت هذه القابلية وذلك الامر غير محسوس ولا معلوم بالضرورة فان المعلوم بالضرورة
هو هذه المقادير فاما وجود امر لاجله يحصل قابلية هذه المقادير فليس مدركا بالحس ولا معلوما
بالضرورة فاذن لا يمكن دعوى الضرورة في كون ذلك الامر مشتركا في الاجسام كلها لاحتمال ان يكون
الامر الذي لاجله كان هذا الجسم قابلا لبعض الابعاد مخالفا بالنوع للامر الذي لاجله كان الجسم الاخر قابلا
لها فانه يجوز اسناد الواحد بالنوع الى الكثير بالنوع فلا يلزم من حصول ما يثبت وجوب الشكل للفلك المعين
هو جسمية الفلك اشتراك الشكل للاجسام كلها واما غفل الناس عن منع الدعوى لظنهم ان الجسم هو نفس
الابعاد والمقادير ثم لما علموا انه لا اختلاف في طبيعة المقدار حكموا بان الجسمية مشتركة فيها فاما من تدبر
ان الجسمية امر وراء ذلك فانه لا يمكنه دعوى الضرورة في كون ذلك المعنى مشتركا بل لابد له من برهان ونحن الى
الان لم نحصله والاعتراض لا نسلم امتناع الكبر والصغر على الفلك على ما مر سلمنا لكن لا نسلم اشتراك

الجسم على ما ذكره افضل المتأخرين سلمنا لكن لا نسلم ان عند وجود العلة يجب وجود المعلول بل جاز ان يتخلف
اما لوجود مانع او فقدان شرط سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون لامر ملزوم للجسمية سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون للفاعل
المختار وهو الحق في هذا الباب البحث الرابع في ابطال الهيولى لنا على ذلك وجوه أ الهيولى اما ان تكون
ذات وضع او لا والقسمان باطلان فلا يكون لها وجود اما الاول فلان تحيزها اما ان يكون بالاستقلال او بالتبعية فان كان
الاول لزم احتياج المحل عند حلول الصورة الجسمية فيها ولزم الترجيح من غير مرجح اذ لا اولوية لاحد الحيزين بها محلا
والاخر يكون لها حالا دون العكس ولان الهيولى ان احتاجت الى المحل ليس والا كانت الجسمية غنية عن المحل وهو المطلوب
وان كان الثاني فهو ان يكون حصول الهيولى في ذلك الحيز بعد حصول الصورة فيه كانت الهيولى صفة والصورة
موصوفة فيكون الهيولى صفة حالة في الجسم وهو مغاير لدعوى ان الجسمية حالة في الهيولى ولم لم يكن لها حصول في الحيز لا على سبيل التبعية
ولا على سبيل الاستقلال أ لم يكن لها اختصاص بجهة البتة فلكانت مجردة مع ان الجسمية بجسمية يمتنع ان لا يكون لها وجود في موجوده
عن الحيز وحصولها في كل الاحياز والترجيح من غير مرجح وح يمتنع حلول الجسمية المحيزة بجوهر فيها للعلم الضروري بان ما لا يختص
بالذات بحيز يمتنع حلوله فيما لا اختصاص له بشكل الحيز الا بالذات لا بالتبعية فالقول بحلول الجسمية محال لوجود الاقسام باطلة
فكيف القول به باطل ب لو كان الجسم مركبا من امرين لكان ماذا ما ابك الكمال بحث ان يكون العلم بهما سابقا على العلم بالجسم
ضرورة تقدم العلم بالجزء على العلم بالكل لكن لا يمكن ان يكون عالما بكونه متهما مرعز بر لان من شرط التذالذان لا يحتاج في اثباته للذات الى برهان
أ اعترض بان هذا انما يلزم لو علمنا تمام ماهية الجسم فاما اذا لم نعلمها كسعة بالعوارض وهي انه شيء قابل للابعاد الثلثة
فلا ان ذلك لا يلزم لا يقال جوهره اعني الصورة فان قبول الابعاد لازم من لوازم الصورة وظاهر بين عند العقل
ان هذا القدر لا يفيد العلم بحقيقة الجسم واعترض افضل المحققين على انها مشتملة على اقسام غير منحصرة فان ما لا
يختص بشيء على سبيل الحلول في الغير لا يجب ان يكون متحيزا بالافراد بل انما يتحيز بشرط حلول الغير فيه ولا يلزم من ذلك كونه نصولا لذلك
الغير وهو نظر لما تقدم من مضار الضرورة بامتناع حلول المختص بالحيز فيما لا اختصاص له بالجهة البتة ج قد بينا ان
الجسم مؤلف من الجواهر الافراد بالبراهين القطعية فيمتنع وجود الهيولى د مادة الكل ان كان الجزء الواحد كان محل الامور
المتغايرة المتعاندة واحدا وهو محال وان تغايرت فان كان ما موجودين بالفعل لزم اشتمال الجسم على ما لا يتناهى
من الاجزاء وهو محال وان كان لحدوثها عند ما تفرق بالانقسام لزم بحدوث الكلام اكثر من ذلك في هذا الباب غير لائق بها
الفصل الثالث في تفاريع الهيولى وفيه مباحث الاول في ان الهيولى لا تنفك عن الصورة
اعلم ان مذهبنا ان الجسم غير مركب من الهيولى والصورة لكن هذا البحث مع الفلاسفة اعتقادهم وبيان خطائهم في فروعهم
المبنية على الهيولى والصورة وقد استدلوا على ان الهيولى لا تنفك عن الصورة بوجوه أ انها لو انفكت عن الصورة فاما ان
تكون ذات وضع او لا والقسمان باطلان اما الاول فلانه مناف للحكم المذكور والوضع يطلق على معان منها كون الشيء بحيث

يمكن الانسان الحسية وهو المراد ههنا ولو كانت ذات وضع ما لم تقبل القسمة في جميع الجهات يمكن ... منقطع
اشارة وما لم تقبل القسمة في جهة واحدة يمكن خطا او يمكن قابلة القسمة في جهتين يكون سطحا او يمكن قابلة القسمة في الجهات الثلث
يمكن جسما لكن وجود السطح بالاستقلال محال والا لكان ذا وضع ... لا في الاشارة الى الجهة
يمكن الطرفان منفردين عن الخط لا يوجد السطح عنهما ... وان جميعها لزم ...
يمكن السطح ... اشباع كونها خطا او سطحا او جسما ... لان كل
واحد من ... القابل للانقسام ... مادة ... وهو ان لا يكون
ذا وضع فاذا لحقها الصورة صارت ذات وضع بالضرورة لامتناع وجود جسم غير ذي وضع فلا يكون اما ان لا
يحصل الهيولى في موضع من المواضع او يحصل وان يحصل فلا يكون اما ان يحصل في جميع المواضع او في بعضها دون بعض
والاول والثاني محالان بالضرورة والثالث محال ايضا لان في ذلك الوضع اما ان لا يكون اولى بها من غيره او يكون اولى فان لم
يكن اولى كانت نسبة الى جميع المواضع ... دون غيره ... الامر ...
... وان كان اولى بها فالاولوية اما ان يكون ... حاصلا قبل ان لحقها الصورة او حصلت
بذلك ... بطلان الاول ... الهيولى قبل الصورة لم يكن ... بالموضع الذي حصلت فيه مع الصورة ...
يكون ... لان الصورة ... لان الهيولى لم يكن ... في موضع اخر

[illegible]

الملكة لان ذلك انما يكون لذي المقدار وهي في نفسها غير متقدرة وهذا كالعرض السواد الحال في الكل لو عارض
المحل والحال في الجزء وهو عارض ما كان مساويا اولا وايضا فهو لازم عليكم لان الهيولى التي محل كل
المقدار غير التي هي محل بعض ذلك المقدار وليس ذلك الاختلاف لما حل فيهما من المقدار لانا في هذه الحالة نعتبر
حال الهيولى مجردا عن الحال فلا يكون ذلك بوجه في هذا الاعتبار المقدار الحال فيه فاذا كان حال اختلاف المقدار
او نسكت الكلام فيه كالكلام في الاول ويلزم التسلسل او تعال الاختلاف بالكل والجزء لا بسبب المقدار
فيبطل اصل دليلكم البحث الثاني في ان الصورة لا تنفك عن الهيولى استدلوا على ذلك بوجوه الاول
الشكل لازم للجسم لوجوب تناهي الابعاد لان الشكل ان حصل في الجسم لانه ما احاط به حد واحد او حدود
لكنه اذا حقق كانت ماهيته من الكيفيات المختصة بالكميات على ما تقدم في الحد ههنا النهاية فالمفهوم من الشكل
هو هيئة تحيط بها نهاية واحدة او اكثر من جهة احاطتها به فالمتناهي يجب ان يكون ذا شكل بالضرورة
والامتداد الجسماني متناه فهو ذو شكل فلا يخلو اما ان يكون هذا اللازم يلزمه لو انفرد بنفسه
عن غيره اي لزم الشكل للجسمية حيث هو منفرد بنفسه عن المادة واما لكونها لا ينفك الجسم الا لامر
او يكون لازما لها حال انفراده عن المادة بسبب امر اخر هو الفاعل او لا يكون كذلك بل يكون مع حلول
المادة ولو احتاج في ذلك اللزوم فهذه اقسام ثلثة والاول باطل لانه لو لزم الجسم منفردا بنفسها عن
نفسها حالة ما يكتنف المادة من اللواحق كالانفصال والوصل وسائرها كما يحتاج فيه الى المادة من الانفعالات
لنا بين الاجسام في مقادير الامتدادات بهيآت التناهي في الشكل وكان الجزء المفروض من
مقدار ما يلزمه ما يلزم كله لان الاختلاف في المقدار انما كان بسبب الانفصال والوصل والتخلخل والتكاثف
والكسف الحاجة المختصة لذلك وما يجلبه انفعالات المادة عن غيرها وح يجب ان يلزم كل جزء يفرض
من الامتداد ما لزم الكل من المقدار فيكون فرض القليل والكثير منه واحدا حتى لو فرض اقل قليل
من الامتداد لكان الموجود من المقدار ما لو فرض اكثر كثير منه فلا يكون الكل ولا الجزء ولا القلة
ولا الكثرة والحاصل انه يمتنع فرض الكل والجزء في الامتداد ان وصفنا بالفرض يستلزم رفعهما
لانه يكون فرضهما ممكنا من حيث الفرض ويلزم المحال من حيث انه يلزم اتحادهما بعد الفرض لا لمحلا
الكل والجزء على التغاير والتغاير في الامتداد انما يتصور بعد وجود المادة فاللازم من هذا
القسم عدم تغاير الاجسام والثاني هو ان يكون الصورة مستلزمة للشكل حال تجردها عن المادة و
علاقتها بسبب فاعل مؤثر فيه وهو محال لانه حينئذ يكون الامتداد الجسماني في نفسه من غير هيولاه قابلا للفصل
والوصل لان التغاير بين الاجسام لا يتصور الا بانفصال بعضها عن بعض واتصال بعضها ببعض وذلك

من لواحق المادة المستلزمة لوجودها وما لم يمكن حصول الاختلافات المقدارية والشكلية فاعلها
في الامتداد الابعد كونه متناهيا لان ينفعل ويكون فيه نوع من الانفعال الذي هو من لواحق المادة فاذن حصولها
بعد كونه ماديا ولو فرض منفردا عنها يمتنع القسم الثالث وهو ان يكون لزوم الشكل للصورة الجسمية بمشاركة
من الحامل والاعتراض من وجوه آ لا نسلم لزوم الشكل للصورة الجسمية بل للمقدار المتناهي وليس هو صورة
جسمية على التحقيق الذي يقوله الحكماء ب لا نسلم ان اختلاف الاشكال يستلزم تساوي المقدار فوجود الاختلاف في المقادير
انما كان بسبب الفصل والوصل اللذين هما من توابع المادة قلنا فلا حاجة بكم الى توسط الشكل بل كان يكفي في الحجة ان
يقال لو كانت الصورة مجردة عن المادة لزم تشابه الاجرام في المقادير لكن سبب الاختلاف هو الفصل والوصل
فيكون توسط الشكل مستغنى عنه ج سلمنا لكن لا نسلم الحصر لانا نقول لو كان كذلك لكانت الجسمية وحدها قابلة للفصل
والوصل قلنا هذا ظاهر لانه لان الشكل مغاير للفصل والوصل لانك اذا اخذت شمعة قدرت على تشكلها
بالاشكال المختلفة من غير ان يقع فيه قسمة د هذا الحصر يلزم الثلاثة الخ لانهم قالوا الا يكون ذلك بسبب لزوم الشكل
الامتداد المنفرد عن الهيولى يجري هو لعين الامتداد لان الامتداد له طبيعة واحدة فيجب ان يجد مقتضاها ويكون
شكل الكل والجزء واحدا وهم يقولون ان شكل الفلك لازم لطبيعته وصورته النوعية هي واحدة في الكل
والجزء وليس لجزء الفلك شكل كله فاذا جاز اسناد شكل الفلك الى طبيعة تساوي الجزء والكل فيها مع امتناع
تشابهها في الشكل فلم لا يجوز ان يكون الصورة المنفردة تقتضي شكلا لا يساوي كلها وجزؤها فيه وكذلك
جاز ان يوجد اختلاف احكام الكل والجزء فيها مع تساوي طبيعتهما كالارض المقتضية لتعين اجزائها في
وسط الاجرام واجاب عنه الرئيس الفرق بان المقتضي لزوم الحالة في احدى الصورتين دون الاخرى وذلك
ان الفلك له مادة وعرض له بسببها الكلية والجزئية وحامل هو الصورة النوعية او حيث حصول ذلك المقدار
الشكل فيها بحصر كلا ومع ذلك السبب يعين ان يكون لما فرض او انه جعل مثل ذلك الشكل لاستحالة ان يكون الجزء مثل الكل
ما دام الجزء او الكل كلا واما الامتداد المنفرد عن المادة فلا يتصور له كل ولا جزء فضلا عن ساير عوارضهما
بل لا يتصور فيه اختلاف ولا تغاير فاذن ليس حكمه حكم الفلك في ذلك فالحاصل ان الفلك صورته نوعية اوجبت
لهيولى الفلك ذلك الامتداد والشكل ويمتنع ان يكون للجزء صورة الكل وشكله لكونه حصل بعد حصول صورة
الكل للكل والجزء من هذا الحال للفلك عرض فانه فرض من حيث الكل والجزء المضاف لاحدهما الى الاخر ولا يجوز وهو كون
الجزء امرا مفروضا بعد حصول الكل واما المقدار لو انفرد لم يكن الكل والجزء اصلا فضلا عما ذكرتم ما لا يتميز
طبيعته واحدة ولا يقتضي الاختلاف بالكل والجزء وليس هناك علة فاعلة ولا مادة قابلة فلا اختلاف هناك
والاعتراض لا نسلم امكان حصول اختلاف والشكل بالكل والجزء بالمادة فان مادتي الكل والجزء ان اتحدتا كانت

الصورة وجودها حالة في محل واحد ولم يكن احدهما بالكلية اولى من الاخر وان تباينتا كانت المادة هي التي في الكل
والجزء ح اي احتاجت الى مادة بسبب المواد والا فالصورة اذا وجدنا هي التي فيها من غير احتياج الى المادة
لا لا يقال نعدم الصورة في الوجود والحوادث حيث تبين بالتحقيق انها اولى بان يكون كلامه لانا نقول ملكيته نعرفها في الوجود
وهو نسبة المسودة عن المادة قال افضل المحققين سبب الاختلاف هي المادة فهي محمولة بذاتها ويكمل وجودها
من الصور واللواحق المادية بها كالزمان الذي يتصف بالعدم والسابق لذاته وبعض الاشياء مسبوقة ومتاخرة
مسلمة لكن احتاجت الصورة في اختلاف احوالها الى المواد ولم يحتج الى الغير لذاتها وقد يقال ان المادة قابلة
ملكيته لصور عنها الاختلاف والفاعل عندهم لا يكون فاعلا ثم لو كان الاختلاف بالمادة لما حصل
الابعاد بحيث يعلم بالضرورة انا لو فرضنا مقدارا مجردا اطول مما هو او اقصر فان هذه المقادير محمولة
بالضرورة مجردة المادة والمه كيف يكون المادة سبب الاختلاف وعندهم مادة الجسم واحدة مع ان
كل الجسم وجزءه محمولين فان كان للمادة لزم وجودها لا يتناهى من الاجزاء فهو الوجه الثاني
جوهر الصورة يخالف كلها في المقدار والمقدار من توابع المادة فالصورة تفتقر الى المادة من حيث قد سلف
الاعراض عليه الوجه الثالث الصورة المفارقة ان كان اليها اشارة فهي ذات جهة وتخصيصه
بمادة وان لم يكن مشارا اليها فهي غير الصورة التي يشار اليها حال كونها مقارنة والاعتراض لا نسلم ان
الصورة حالة الخلو عن المادة يكون مشارا اليها بالذات كما ان الهيولى غير مشار اليها بالذات فان ذاتها غير مختصة
بالحيز المشار اليه بالذات المقدار لا يعاد المقدار على الصورة الهيولى مشار اليها بالذات لانا نقول
الهيولى لما ذاته غير مختص بالوضع والحيز عندكم فالمقدار ان يطلع عليه ذلك فالهيولى غير ما قدمنا في بحث
الحالة وان لم يطلع عليه ذلك استحال ان الاشارة اليها الوجه الرابع ما تقدم في الهيولى
من انها ان حالت المادة حازت القسمة عليها وجاز على البعض ما يجوز على الكل فان حازتها
بعرض من ضاد فارقت الجملة غير مقسومة فانها ان تساوت ما اولا او تفاوتت وقد تقدم الوجه
الخامس الحال الكل ان كان هو المفارق بالشخص فيحصل التشخص وهو الاختصاص بالمادة المعينة يكون
موجودا في الحال الصورة بعد المفارقة ذات وضع فهي غير مفارقة وان كانت الصورة المفارقة
غير الصورة المخالطة بالشخص فذلك غير ممنوع بعد ان لا يتفقا في النوع فان الحكم على كل اشخاص
النوع الواحد واحد آ اللازمة والاول ممنوع لجواز ان يكون المخالطة والمفارقة امرين عارضين للشخص
الواحد في وقتين واشتراط عدم الاتفاق بالنوع مبني على كون المفارقة والمخالطة لازمين وهو ممنوع
الوجه السادس الجسمية قابلة للعوارض الحكمية لانها قابلة للقسمة الوهمية وكل قابل للقسمة الوهمية قابل للانفكاك

على ما مر وكل قابل للقسمة الانفكاكية له مادة فالجسمية لا يخلو عن المادة والكلام عليه قد تقدم البحث الثالث
في كيفية تعلق الهيولى بالصورة قالت الفلاسفة البحث في هذه المسئلة يتوقف على مقدمة آ هي ان كل واحد من
الهيولى والصورة لا ينفك عن الاخرى فبينهما تلازم وكل شيئين متلازمين في الوجود لا في الماهية فلابد ولم يكن احدهما معلولا
على الاخر بالعلية واحترزنا بقولنا في الماهية عن تلازم المتضايفين والدليل عليه ان كل شيئين يستغني كل واحد
منهما عن الاخر في جميع ما لا وصل الاخر الا عند وجوده فانه يكون كل واحد منهما مستغنيا عن الاخر مطلقا واذا
كان مستغنيا لا يتوقف وجود احدهما على الاخر فلا يكون بينهما ملازمة فاذن لا بد في التلازم من ان يكون
لاحدهما حاجة الى الاخر او الى ما يحتاج اليه ذلك الاخر فالاول هو المطلوب واما الثاني فهو ان يحتاجا
الى ثالث فلابد ولم يوجد احدهما على الاخر ولا يكون بحيث في الرهم بناء على ان العلة الواحدة لا يقتضي اكثر من معلول
واحد فاذن صدور احدهما عن العلة قبل صدور الاخر وهو المطلوب واما ان يكون صدور المعلولين عن الواحد
فانه يبطل من الاول فان معلولي العلة الواحدة لو لم يكن لاحدهما حاجة الى الاخر لم يكن التلازم بينهما ذاتيا بل كان
اتفاقيا كناطقية الانسان وناهقية الحمار لكن التلازم بين الهيولى والصورة ذاتي قال افضل المتاخرين
لا يلزم من استغناء كل واحد من الشيئين عن صاحبه صحة وجود كل منهما مع عدم الاخر ولا دليل على صدق ذلك بل الوجود
يكذبه فان المضافات لا توجد الا معا مع انه ليس لواحد منهما حاجة الى الاخر لان احدى الاضافتين لو احتاجت
الى الاخرى لما فرقت عنها ولا تكون معا ولزم من احتياج الاخرى اليها الدور فان قيل التلازم من غير علية
انما تعقل في الاضافات قلنا دعوى الانحصار في الاضافات تحتاج الى برهان واجاب افضل المحققين بان التلازم
عند المحققين لا يتصف الا العلة الموجبة ويكون احدهما علة او يكونا معلولين لها لا كيف اتفق بل من حيث تقتضي
تلك العلة تعلق بالكل واحد منهما بالاخر وكل شيئين ليس احدهما علة للاخر ولا معلولا ولا ارتباط بينهما
بالانتساب الى ثالث كذلك فلا يحتاج لاحدهما بالاخر ويمكن فرض وجود احدهما منفردا عن الاخر لكن الجمهور
لا يتفطنون لذلك ويظنون ان التلازم يتحقق بين شيئين ليس احدهما علة للاخر بما يكون من غير ان يحيي الارتباط
بينهما بالثالث ويمثلون في ذلك بالمضافين وليس يصح فانه ليس كل واحد منهما مستغنيا عن الاخر ولا الاحتياج منهما
دايرا لدورها اذ ان اما شيء بالكل واحد منهما صفة بسبب الاخر وتلك الصفة هي التي يسمى مضافا فحيثما فان
كل واحد منهما محتاج لا في ذاته بل في صفته بالكل الى ذات الاخر وهذا لا يكون دورا اذا اخذ الموصوف والصفة
معا على ما هو المضاف المشهور وحدث حصلتا كل واحد منهما محتاجة لا في كلها بل في بعضها الى الاخر
لا الى كلها بل الى بعضها الغير المحتاج الى الجملة الاولى فظهر ان الاحتياج بينهما دائر ولا يكون في الجميع كذلك
فاذن ليس للتلازم بينهما على وجه الاحتياج لاحدهما الى الاخر على ما ظنه الا يكون مثل الدور وظهر من ذلك ان

المعلة التي يكون بين المضافين ليست من حيث ما يتقدم سطلانه بل من حيث علمه معنا ما وجوب نفعلهاما معا ودونه نظر فان معنى
التلازم هو وجوب المصاحبة في الوجود ولا ريب في ان معلولي العلة الواحدة متلازمان فانه يصدق
كلما ثبت احد المعلولين ثبتت العلة وكلما ثبتت العلة ثبت المعلول الاخر وهذا هو معنى التلازم مع ان كل واحد من
المعلولين مستغن عن الاخر واما المتضايفان فليس البحث عن التضايف المشهوري بل عن المعنى الحقيقي مما بينهما متلازمان مع
انه لا عليه لاحدهما للاخر ولا تقدم له على صاحبه لا في الذهن ولا في الخارج والذي ذكره انما يتاتى في المضاف
المشهوري لكن الغرض ليس بالمشهوري ب الهيولى غير متقدمة في الوجود على الصورة لوجوه آ المادة
من حيث هي هي قابلة والقابل من حيث هو قابل يكون الوجود بالنسبة الى القبول له المادة من حيث هي هي تكون
بالنسبة الى الصورة بالامكان فلا يكون سببا لوجود الصورة اللهم الا ان يكون للهيولى جهة اخرى باعتبارها يكون
سببا للصورة فح يكون تلك الجهة مغايرة لجهة القابلية فاسم الهيولى لا يكون متناولا لهذا الاعتبار الا بالاشتراك
وفيه نظر فان الواحد ان يقال المقدار من حيث هو معلول يكون الوجود بالنسبة اليه الى التي بل اما التي بالماهية واجب
...

...

يكون متقدما على الهيولى وشريكة لعلتها من حيث هي متشخصة متحصلة في الخارج يكون متأخرا عن الهيولى لان الهيولى
من السبب الذي به تتشخص وتحصل وهذا هو معنى قوله انا لم نقض بكونها محتاجا اليها في ان تستبقي الصورة
وجودا اي لم نقل هي العلة الموجدة للصورة ولا انها العلة التي بها تتشخص وتحصل بل قضينا بالاحتياج
انها محتاج اليها في وجود شيء يوجد الصورة به او معه اي قضينا ان الصورة تحتاج الى الهيولى في
وجود التناهي والشكل اللذين يتشخص ويتحصل الصورة بهما او معهما موجودة لكون الهيولى قابلة لهما فان
الهيولى متقدمة على ذلك الشيء وعلى الصورة المتصورة بذلك الشيء من حيث اتصافها به لا على الصورة من حيث
صورة وفيه ما تقدم قال الرئيس بعد ان بين ان الصورة لا تكون لها علة مطلقة او انها وحدها
للهيولى مطلقا ان الصورة ليست محتاجة الى الهيولى اما الصورة التي تكون ذاتها علة للهيولى فليست عنها في
الوجود عن الهيولى لان الصورة الجوهرية اذا زالت عن المادة فان لم يحصل عقيبها في المادة صورة اخرى
يكون بدلا عنها لم تبق المادة موجودة لما تقدم من ان الهيولى لا تخلو عن الصورة واذا كان كذلك فالشيء الذي
عقب الصورة الزائلة بالصورة الحادثة مقيم للمادة وحافظ لوجودها او ليس ذلك البدل بما انه
لا يلزم من صدق قولنا ان ذلك المعقب حافظ لوجود المادة ان ذلك البدل صدق ليس يلزم ذاته يكون ذلك
البدل كذلك الشيء لان الشيء الواحد لم يكن حافظا لوجود غيره فلو كانت الهيولى متقومة للصورة كانت متقدمة
اولا ثم تصير بعد ذلك معه للصورة وقد تقدم ان الصورة معه للهيولى فيلزم ان يكون كل منهما سابقا على وجود
الاخر واما الصور التي لا تعاقب بدلها كالفلكيات فان التلازم فيها ثابت ايضا ولا يمكن ان يكون الهيولى علة
للصورة لان التي لا تكون الا علة فاعلة على ما نعني الحكم وليست الصورة علة مطلقة ولا الهيولى ولا علة مطلقة فيها لما
مر فلتشترك اعترض افضل المتأخرين بان هذا مناقض لما تقدم لانه يدل على ان الصورة متقدمة على
الهيولى ولما كان كذلك اشار الى الجواب الهيولى على الصورة وقد كانت الحجة المذكورة على امتناع كون الصورة علة للهيولى
مبنية على ان للهيولى تقدما بوجه ما على الصورة والجواب قوله فمعقب البدل مقيم للمادة لا يلزم منه ان البدل
يجب على الاطلاق فان الجسم لا ينفك عن اين ما وشكل ما ومقدار ما واذا كان كذلك فمن زال اين معين
او شكل معين او مقدار معين فلابد ان يحصل اين اخر وشكل اخر ومقدار اخر ليكون بدلا لما [illegible] لا يلزم
يكون هذه الاعراض صورا مقومة للمادة فعلمنا ان معقب البدل لا يجب ان يكون مقوما للمادة بل ذلك
البدل بل يوضح ذلك لكن انما يصح في بعض الاشياء بالبرهان اجاب افضل المحققين بانه بين كيفية تقدم
الصورة على الهيولى واشار الى ان المسألة لا يشكل [illegible] والهيولى لو كانت معه للصورة
لكانت معه بنفسها [illegible] وجود الصورة اما بالذات او بالزمان ومن جهة الكمال وهذا بعينه هو الذي ذكره

في بيان انه لا يكون الصورة علة مطلقة للهيولى تحصل من ذلك امتناع كون كل منهما علة مطلقة للاخرى لاستحالة قيام
كل منهما مع الاخرى في حال الصورة من حيث هي صورة سابقة على الهيولى وشريكة لعلتها الفاعلة ولم تكن الهيولى
من حيث هي هيولى سابقة على الصورة لان الهيولى من حيث هي هيولى قابلة محضة بخلاف الصورة ولا يمكن ان يكون القابل علة
ومعطيا للوجود وامتناع انفكاك الجسم عن الاين انما يقتضي احتياج الجسم في كونه جسما في وجوده وتشخصه الى الاين
من حيث هو اين ما لا من حيث هو اين معين والاين من حيث هو اين ما يحتاج الى الجسم من حيث هو جسم ما ومن حيث هو
اين معين يحتاج الى الجسم المعين قوله ثم لا يلزم ان يكون هذه الاعراض صورا ابدا على انه ظن ان الشيء اذا حفظ وجود
الصورة فانه مقوم للمادة جوهرا وهذا سهو من باب توهم العكس فان كل صورة معينة وليس كل معين صورة
بل المعين الذي هو الصورة انما هو جوهر يعين جوهرا هو محل وما دية ومنه اعراض واقامت اعراضا لانها
اقامت اجساما متشخصة في جسميتها بان تشخصها بها العارضة لجسميتها ولذلك سميت مشخصات الجسم فادل التعقب
بها الشيء ليتوجه قوله فعلمنا ان معقب البدل لا يجب ان يكون مقوما للمادة بذلك البدل فليس منه لما ذكره لان البدل
ذكره ثم لم يعقب الاكثر معقب الاين مقوما للجسم المتشخص بالاين وذلك لا ما في اقام المادة بالصورة البحث
الرابع في كيفية تشخص المادة بالصورة والصورة بالمادة قال شيخي افضل المحققين نصير الملة والدين قدس الله روحه
عن هذا البحث وما سبقت تشخص كل من المادة والصورة فان المادة تتشخص بالصورة المطلقة اي بذات
الصورة من حيث هي هي لا الصورة المعينة فان الهيولى انما تفتقر من الهيولى بعينها لاجل صورة تشخصها
وتعينها لا من حيث انها صورة معينة بل من حيث انها صورة ما فان اي صورة اقترنت بالمادة كانت
تلك المادة بعينها هي المادة المقترنة بالصورة الاولى وداما الصورة فلا تتشخص بذات الهيولى من
حيث انها هيولى ما لان هذه الصورة لم تفتقر هذه الصورة المعينة لاجل الهيولى من حيث هي
هيولى ما والا لامكن ان تفارق هذه الصورة هذه المادة وتتعلق بغيرها وهو غير معقول فاذن
انما تتعلق بهيولى معينة بخلاف الهيولى المتشخصة بذات الصورة من حيث هي صورة ولهذا امكن ان تفارق
الهيولى الصورة المعينة وتتصف بغيرها فوجد ان الهيولى وان لم تكن تلك الصورة بعينها تتشخص الصورة بالهيولى
المعينة وتتشخص الهيولى بالصورة المطلقة ولان ذات الهيولى هي جوهر القابلية والاستعداد فلا يكون
فاعلا للتشخص وفيه ما تقدم من منع عدم كون الشيء قابلا وفاعلا واقضى اذا اختلفت الجهتان امكن في الهيولى
بها قابلة للصورة وفاعلة لتشخصها ولا امتناع وكون الهيولى حقيقتها نفس القابلية والاستعداد باطل
لان ذلك امر سلبي اعترض افضل المتأخرين على الرئيس في تعليل تشخص كل منهما بذات الاخرى
عن دور لان ذات كل واحد منهما علة لتشخص الاخرى بان تشخص كل منهما بذات الاخرى هو دور على

على انضمام ذات كل منهما الى ذات الاخرى وانضمام ذات كل منهما الى ذات الاخرى متوقف على تشخص
كل منهما فان المطلق غير موجود وما ليس بموجود لا ينضم اليه غيره ثم اجاب بان انضمام الوجود الى الماهية
لا يتوقف على صيرورة كل واحد منهما موجودا فكذا ههنا واجاب افضل المحققين بان المادة ليست
فاعلة للتشخص لما تقدم من انها قابلة بل الفاعل للتشخص هي الاعراض المكتنفة بها كالوضع والاين ومتى وامثالها
المسماة بالمشخصات وهي العلل التي علة لتكثر افراد النوع الواحد والمادة هي العلة القابلة والحكم
بان المطلق ليس بموجود غير صحيح لان المطلق يكون له نوعان بلا شرط الاطلاق وبشرط التقييد ويكون له نوعان بشرط
الاطلاق كما تقدم والاول موجود في الخارج والعقل والثاني موجود في العقل خاصة فاذن
الحكم بانه غير موجود اصلا باطل وانضمام الوجود الى الماهية غير صحيح لانهما امران عقليان
ولا يصح الحاق الامور التي هي من حيث هي خارجية في احكامها بالامور العقلية من حيث هي عقلية وفيه
نظر فان كل واحد من تلك الاعراض لها هي كلية يستند الى مخصص يخصصها غيره ولا يكون استناد التشخص
من حيث هو الى الوضع وكلام ومتى لانه ثابت في الباري تعالى وغيره من المجردات مع انتفاء هذه الامور عنها
والمراد بالوجود ههنا العيني لا الذهني وكون الماهية في الوجود امرين عقليين بعيض كون الماهية الموجودة
علة اذ ليس هناك الا الماهية التي جعلها علة والوجود الذي جعله علة واتصاف الماهية بالوجود
وليس امرا عينيا والا لتسلسل بل هو كالوجود الذهني من الماهية والوجود البحث الخامس في اثبات
الصور النوعية وتعيينها ذهب الحكماء الى ان للاجسام صورا نوعية هي التي تختلف بها الاجسام انواعا
واحتجوا على اثباتها بان الاجسام بعد اشتراكها في الجسمية تختلف في قبول الاشكال المختلفة وتركها بسهولة او بعسر
في عدم قبولها فان كل جسم لا يمكن ان يخلو عن احد امور ثلاثة آ قبول الانفكاك والالتئام والشكل التابع لها
بسهولة وهو اللازم للاجسام الرطبة من العنصريات ب قبولها جميع ذلك بعسر وهو اللازم للاجسام اليابسة من العنصريات
ج الامتناع عن قبول ذلك وهو اللازم للفلكيات ثم هذه الامور ليست غير واجبة لذاتها لعمومها بالضرورة انما
تحصل بعلل تقتضيها ولا يمكن ان يقتضيها الجسمية العامة المشتركة في جميع الاجسام لكونها محتملة والا الهيولى لما تقدم
من انها قابلة لا يكون فاعلا فحصلها اذن امور مختلفة غير الهيولى والصورة وتلك الامور مقارنة لها ليست وليس
تتبدل لما رد الى جميع الاجسام وهي متعلقة بالمادة لاختصاصها بها فتتعلق بالامور الاخر التي كسهولة قبول
الفصل والوصل وعسره وهي صور لا اعراض لامتناع ان يحصل الجسم عن ان يكون موصوفا باحد هذه
الامور والايضا الجسم ليس يخلو عن الاين او الوضع وهو ليس يكون في جميع الامكنة وعلى جميع الاوضاع فاذن جسميته ليس يكون
في مكان او وضع غير مستقل ان كل جسم يختص بمكان او وضع معين مقتضيا طبعه فاذن لا يخلو كل جسم

عما يقتضي الحصول في مكان خاص او وضع خاص معين وذلك هو الصورة النوعية المغايرة للجسمية العامة المشتركة وهذه
الصور تختلف باعتبار اثارها فالمقتضية لسهولة قبول الانفكاك وعسره يكون مناسبا للكيف والمقتضية
للحصول في الامكنة مناسبا للاين وهكذا في سائر الاعراض وانما كانت هذه الصور مغايرة للاعراض لان تميز
الجسم يستند الى ما هو غير حصول في ذلك الاين ولان بقاءها في بعض الاجسام مع زوال الاعراض يدل على المغايرة
فان تسبب المقتضي لسهولة الشكل التابع ولمرده الى مكانه الطبيعي ووضعه الطبيعي باق عند جموده او
اسخانه بالقسر او تكيفه بالاعراض من وجوه آ ان اشتراك الاجسام في الجسمية ب الاجسام كما اختلف
في الصفات التي ذكرناها فقد اختلفت ايضا في الصور التي جعلتموها مبادئ تلك الصفات فان اقتضى
اختلاف الاعراض استنادها الى امور مختلفة اقتضى اختلاف الصور ايضا استنادها الى امور مختلفة ويلزم التسلسل فالكلام فيها كالكلام
في الاول وقد لزم التسلسل لاجل اختصاص الجسم العنصري المعين بالصور المعينة انما كان لان المادة قبل حدوث
تلك الصورة فيها كانت موصوفة بصورة اخرى لاجلها استعدت المادة لقبول الصورة اللاحقة واما اختصاص
الاجسام الفلكية بصورها النوعية فلان لكل فلك مادة هي لو بالماهية مادة الفلك الاخر وكل مادة انما تقبل
الصورة التي حصلت فيها دون غيرها لا بانها تقول اذا جوزتم ذلك فجوزوا مثله في الكيفيات حتى يقال الاجسام
العنصرية انما اختص كل واحد منها بالكيفية المعينة لانه كان قبل الاتصاف بتلك الكيفية موصوفا بكيفية اخرى
لاجلها استعدت المادة لقبول الكيفية اللاحقة وان الاجسام الفلكية فانما اختص كل واحد منها بكيفية
المعينة لان مادته لا تقبل الا تلك الكيفية وعلى هذا التقدير يسقط الكلام الى اثبات هذه الصور اجاب افضل المحققين
بان الاعراض ومبادئها متغايران وليس يحصل الجسم متمكنا عن تلك المبادئ وسائر الاحوال المذكورة فان
سميت تلك المبادئ بعد وضع ما تقدم بالكيفيات مضافا نوعه الى الاسم الا انه يسعى ان يثبت انها تحصل للاجسام
انواعا وصدور الاعراض المذكورة ولان الاستعدادات والمواد كذلك وفيه نظر فان الراجح لم يمنع في
التسمية في المبادئ والمعاني وامتناع الانفكاك كما في الرابع وكونها لا توجد منفكة عن هذه الاشياء لا يدل
على امتناع الانفكاك ج لو سلمنا انه لابد من امر زائد في الجسم لكن يكون مبدأ لهذه الكيفيات لكن لم قلتم انه لابد
من اثبات ذلك في كل جسم فان عدم قبول الفلك للكيفيات المحسوسة لا يمكن التعليل بانه لابد ولم يكن لاجل صورة نوعية
لان تلك الصورة ان لم تكن لازمة لجرم ذلك الفلك لم يكن الحكم المعلل وهو عدم قبول الكيفيات المحسوسة لازما ولو كانت
لازمة فذلك اللزوم ليس لنفس الجسمية ولا لشيء من لوازمها والا لما لا يمكن حالا فيها ولا محلا لها لان كل ذلك باطل وسعد من
صحة فالمقتضي وحاصل لانه لو جاز ان يكون لزوم تلك الصورة لاجل هذه الاقسام فليجز مثله في لزوم الشكل
والمقدار فيستغنى ان يكون ذلك اللزوم للمادة واذا كانت المادة كافية في لزوم تلك الصور فلم لا يكفي في لزوم هذه الاعراض

منها

من غير حاجة الى اثبات هذه الصور واما العناصر فان منها ما يقبل الاشكال بسهولة وهو الرطب ومنها ما يقبلها بعسر
وهو اليابس فاذا كان كذلك علم انه لا يجوز ان يقال ان سهولة قبول الاشكال معللة بعلة وجودية واما صعوبته فانها
فانها معللة بعلة عدمية وهي عدم تلك العلة لان الصورة المقتضية لصعوبة القبول عدم المقتضي لسهولته لان
صعوبة القبول عدم لسهولته وسند العدم يجوز ان يكون عدميا او بالعكس وعلى هذا التقدير لا يظهر امتناع خلو
الاجسام عن الصور النوعية اجاب افضل المحققين بان نسلم ان الجسم المطلق لا بد له من الصورة الفلكية غير معقول
لكن بما مر كونه كذلك الجسمية المحيطة بالفلك لان اختصاصها بالفلك هو هذه الصورة لا غير فان القول بلزوم هذه
الصور للجسمية غير معقول بل الواجب ان يكون بالعكس وان الجسمية لازمة لصورة الفلك وح يسقط القسم المذكور
لانها يلزمها لانها صورة الفلك لا غير واما اسنادها الى المحل على ما ذكره فغير معقول لامتناع ان يكون القابل فاعلا
واما حمل بعض الصور العنصرية اعدادا فغير معقول لان الاعراض المذكورة ليست عندهم الا الاينية فظاهر و
اما المائية فلما تبين في مواضعها ان الامور الوجودية لا تصدر عن الاعدام د سلمنا انه لا بد في الصفات
المتشابهة بسهولة قبول الاشكال وصعوبة قبولها وعدمه من امر اسنادها الى علل وجودية فلم قلتم ان تلك
العلل صور وذلك لان الصورة عبارة عن الكمال المقوم للمحل الذي هو ليس لوجود محله فهب ان الحجج المذكورة دلت
على تعلل هذه الاعراض بامور موجودة في الاجسام لكن لا بد من الدلالة على ان تلك الامور اسباب لوجود تلك
الاجسام حتى يكون تلك الامور صورا والا فلا يكون صورا بل اعراضا وهو قريب ه م اولا هذه الصور
التي اثبتموها محتاجة الى الجسمية لانها اما ان يكون حالة في الجسمية او في الهيولى بشرط حلول الجسمية فيها وعلى التقديرين فانها
محتاجة الى الجسمية فلو كانت الجسمية محتاجة اليها لزم الدور اجاب افضل المحققين بان الصور ليس من شرطها ان تقوم الجسمية بل من شرطها
ان تقوم الهيولى بهذه الصور فهو خارج عن ذلك الدور وفيه نظر لان هذه الصور متنوعة متكثرة في الجسمية محصلة للاجسام فيكون
مقومة لها ق اما ان شيئا في الجسم صورة واحدة تكون هي مبدأ لما فيه من الكيف والمقدار والشكل فيلزم صدور
الامور المتكثرة عن الصورة الواحدة وهو عندكم محال او يسند الى الجسم بحسب كل عرض مخصوص صورة مخصوصة فيلزم
ان يكون صور كثيرة للمادة الواحدة وهو محال الى ان قلنا الحق ان هذه الصور مرتبة لانا نقول ان هذه الاعراض غير مرتبة فانه
ليس بان يكون حصول الجسم في الاين لاجل اتصافه بالمقدار المخصوص اولى من العكس وكذا القول في الشكل والكون
والرداءة بل ليس بان يكون اتصاف المادة بالسواد لاجل اتصافها بها اولى من العكس فاذا كان كل
واحد منهما مستغنيا عن الاخرى والقائم لكون هذه الامور ترتيب وجب ان لا يكون عللها مرتبة فلا يكون
تلك الصور مرتبة ويعود الاشكال اجاب افضل المحققين بان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد باعتبار امور
شروطه مختلفة مثل ان يصدر عن الصورة بحسب السابقة في العين بحسب ذاتها والتالي هو عن العين بحسب المادة وحيث الاول شرط الكثير

في مكانها والوجود النهائي بشرط وجود جماعة وهكذا في الزواج وهو ظاهر ما لم ينع عن حفظ الاين والوجود الذي يلزم
ايضا الى المخصوص مثل السند الى ذاتها مطلقا او بشرط وكذا الحق في الكيف وغيرها من الاعراض والحق في ذلك
كله اسنادها الى الاعداد الى الفاعل المختار جلت عظمته تنبيه مذاق الجسم لا يمكن وجودها بلا مكان حتى سبق
صورة جرمانية فان الجسم قد سبق انها محتاجة في وجودها وتشخصها الى الهيولى لعدم انفكاكها في الوجود عن التناهي
والشكل ومحتاجة فيهما اليها الا انها مع احتياجها الى الهيولى تحتاج الى شيء اخر غير الهيولى لولاها كانت الاقدار
والاشكال امثاله لان الهيولى في العنصريات مشتركة في جميع الاعراض على الدليل الذي مر على ان الصورة
لا تنفك عن الهيولى فان قلنا لزوم المقدار والشكل اما للصورة او الفاعل او للمحل والتزم بانه للمحل بلا
حال العنصريات غير مختلفة في المواد فهي تستوي في المقدار والشكل والثاني على اثبات الصور النوعية باختلاف
الكيفيات الا ان المكان الاختصاص بكل كيفية لاجل صورة لكان الاختصاص بكل صورة لاجل صورة اخرى
لانا نقول ان اسباب الاختلافات والاختصاصات هي الامور السابقة المعدة للاحقة فلا يكون وجوده بلا مرجح
يسقط الصورة الجسمية لان الصورة تحتاج الى الكاملة في الوجود دون الهيولى وقد عرفت ضعف ذلك كله البحث
السادس في جواب سؤال على الصورة اعرض الشيء على نفسه فعال الما كان كل واحد من الهيولى والصورة يرتفع
كل منهما فكل واحد منهما كالاخرى في التقدم والتأخر وقيل احدهما بالتقدم اولى من الاخر وهذا الشك
لا يختص بما نحن فيه وارد على احد قسمي اللازم الذي يكون بين العلة التامة ومعلولها واجاب بان العلة كحركة اليد والمفتاح
اذا رفعت رفع المعلول كحركة المفتاح واما المعلول فلا اذا رفع رفع العلة فلو رفع حركة المفتاح هو الذي رفع حركة
اليد ولم يكن معه بل بكون انما المراد رفعها لان العلة وهي حركة اليد كانت رفعت فيما اعني الترفع معا
بالزمان ورفع العلة متقدم على رفع المعلول بالذات كما انه في ايجابهما ووجودهما فالملازم في الرفع
انما هو بالزمان ولا يكون من حيث الذات بل رفع احدهما اقدم من رفع الاخر ولذلك قيل عدم العلة علة
العدم كما كان في جانب الوجود اذا كانت العلة ما وجد بما ادرم من ايجاب المعلول ووجود العلة اقدم من وجود
المعلول الفصل الثاني في احكام الاجسام وعوارضها واذ قد فرغنا من البحث
عن ماهية الاجسام والنظر في مقوماتها فلننتقل الى البحث عن عوارضها وفيه مباحث البحث الاول في
ان الجواهر متماثلة اختلف الناس في ان الاجسام هل هي متماثلة ام لا فالمعتزلة والاشاعرة ذهبوا الى انها
متماثلة وخالف النظام في ذلك ونقل ذلك بعض عن النقل التي اذ دلت اهل في كلامه اصح الادلة بوجوه
الاجسام ذاتا واعراضها من الكم والكيف وغيرها الا بعضها ببعض وربما حكم العقل بالوحدة احيانا
فان من شاهد الاجسام حسا ذا لون ومقدار معين وشكل معين ثم شاهد مثله بعد غيبة الاول حكم انه هو

منها وحكم بان احدهما هو الاخر حتى ولو تساوى حقائقها لما حصل الاشتباه ب الاجسام باسرها
متساوية في قبول الاعراض كلها فتكون متساوية في الماهية لانا نسلم ان الاشتراك في المعلول الاشتراك في العلة لان
المعلول الواحد ان اقتضى الاستناد الى هذه العلة المعينة وجب في كل معلول مساو لذلك وان لم يقتض
الاستناد اليها لم يكن مؤثرا فيه لان التأثير مرتب على الاحتياج ج معنى الجسم هو الحاصل في الحيز فالاجسام
باسرها متساوية في الماهية د الحد الدال على ماهية الجسم على اختلاف الاقوال فيه واحد
عند كل قوم لغير نوع قسمه فلهذا القول الكل على تماثلها فان المختلفين اذا وقعا في حد واحد وجب
ان يقع في القسم ضرورة كقولنا الجسم اما القابل للابعاد او المشتمل عليها ويراد بهما الطبيعي والتعليمي
والاعتراض على الاول من وجوه آ لانسلم ان الاجسام مبصرة بالذات فان الحكماء اتفقوا على ان المبصر
بالذات انما هو الضوء واللون وغيرهما يرى بواسطتهما ب سلمنا انها مبصرة لكن الحكم بالاختلاف
والمساواة راجع الى العقل وقد يستند الى البصر ج لم قلتم انا نبصر جميع الجسم من جميع ذاتياته
د لو سلمنا صحة هذه الدلالة فانما تصح في حق من يصح جميع الاجسام وشاهد التباس كل واحد منها
بكل ما عداه فاما قبل ذلك فليس الا الرجم بالظن وعلى ب منع قول كل جسم لكل عرض لجواز ان
يكون بعض الاجسام لا تقبل الاعراض الا الكون ولم يثبت ان جرم النار قابل للكثافة والارضية وان جرم
الفلك قابل للصفات المتناحية وقصة ابراهيم عليه السلام ج يقال ان ما يدل على الحكم الكلي على انه يجوز ان يكون النار
على بعض طبائعها لكن جعل الله تعالى في ابراهيم كيفية عند ما لم يتلذذ بمماسة النار كما في النعامة وغيرها
سلمنا استواء الجميع في قبول الاعراض لكن لانسلم استواءها في الماهية وتمام الحقيقة فان الاشتراك في اللوازم لا
يدل على الاشتراك في الملزومات والاحتياج في المعلول مستند الى العلة المطلقة لا المعينة و
تعيين العلة انما هو من قبل الامر لا من قبل المعلول وعلى ج ان الحصول في الحيز معنى الجسم و
ذاتيه بل حكم لازم له وقد تقدم ان التساوي في الاحكام واللوازم لا يدل على استواء الذوات
احتج النظام بان الاجسام مختلفة في الخواص وذلك يدل على اختلاف حقائقها اجاب بجواز ان الخواص
عوارض يتميز بعض الاجسام عن بعض تميزا عرضيا مضافا لا ذاتيا مقوما واعلم ان البلخي
ذهب الى ان في الجواهر ما هو متماثل ومنها ما هو مختلف ورجع بالتماثل الى انه انما يستحق بالمعاني
المتماثلة الموجودة في الجوهر فاذا اتفق الجوهران في ذلك فهما مثلان في ذلك ورجع بالاختلاف
الى اختلاف هذه المعاني فاذا اختلف الجوهران فيما وجد فيهما من المعاني فهما مختلفان و
باقي المشايخ ذهبوا الى ان التماثل والاختلاف انما يقع للاتصاف الذوات والمقتضي عنها

وحكي عن عباد انه قال في الاعراض انها لا تتماثل ولا تختلف بناء على ان المثلين ما يقوم كل منهما مقام الاخر والعرض
لا يحل عرض في سياق البحث وذكر ان شاء الله تعالى قالوا ولا اجسام وان تماثلت بالماهية فان الاسماء تختلف
عليها لوجود معان مختلفة فيها ولا يمكن ان يجعل اختلاف الاسماء دالا على اختلاف المسميات فيمن يصف بعض
الاجسام بانه حجارة اذا اختص بكثافة وصلابة وعدم الحياة والنمو ويصف بعض الاجسام بانه
هو الحيوان اذا اختص بحياة مخصوصة ويسمي بعضها نباتا اذا اختص بالنمو المخصوص وكان مع اعتماد واذا
اختص برقة وصفاء فهو نور وان كان مع الرقة قد داخله اجزاء سود فهو ظلمة واذا لم يقع
الشخص المحسوس على ما لم يقع عليه شعاعها من الموضع عليه يسمى ظلا ولهذا لا يكون الليل ظلا وكذلك قيل
تسمية بعض الاجسام بحلاوة وبعضها بمرارة البحث الثاني في ان الاجسام باقية جمهور العقلاء
على ذلك وخالف فيه النظام واكثر الناس ادعوا الضرورة في ذلك فانا نعلم بالضرورة ان ابداننا
باقية وان الجسم الذي في هذا الزمان هو الذي كان قبل ذلك ومن شكك في ذلك فهو
سوفسطائي واحتج المتكلمون على ذلك بان الاجسام ممكنة الوجود والا لما وجدت واذا كانت ممكنة
الوجود في زمان كانت ممكنة في كل زمان والا لزم الانتقال من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي
والاولى الاعتماد على الضرورة بل جاز ان لا يجوز الاستدلال عليه مع ان الدليل الذي ذكروه لا
يمكن الاشاعرة الاستدلال به لورود في الاعراض فيلزم الاعتقاد ببقائها الا انهم اتفقوا على الحكم
لانه قد ظهر عند تعاقب الامثال يظن الحس ان الاشياء المتعددة واحدة ولانه منقوض بالاكوان عندهم
الاشاعرة وايضا في الدليل المذكور نظر لانه لا يجوز ان يكون الجسم ممكن الوجود في كل آن على البدل دون ممكنه
ان يوجد في آن عقيب وجوده في آن اخر ولا يلزم من ذلك الانتقال من الامكان الى الامتناع لان
امكان الوجود غير امكان البقاء فان امكان الوجود يطلق على امكان الوجود ابتداء
من غير شرط اثباته وامكان البقاء عبارة عن امكان وجوده في ان عقيب الوجود في زمان سالف
ولا شك في تغايرهما ولا يلزم من اتصاف الشيء بالامكان الاول وعدم اتصافه بالثاني الانتقال من
الامكان الى الامتناع كالاشياء الغير القارة وقيل استدلال احتج بالعلم الضروري باني اعلم بالضرورة
اني الذي كنت بالامس وضعف لانه مبني على نفي النفس الناطقة ولان هوية الانسان المعلومة ليست
عبارة عن الجسم بل تبدل جزء من اعراض مخصوصة وهي غير باقية واذا كان اجزاء الاعيان غير باق
لم يكن المعهود باقيا وفيه نظر فان المستدل انما استدل بالعلم الضروري بان بدنه الموجود اليوم هو
الذي كان بالامس وهذا لا يتوقف على ثبوت النفس ولا على نفيها والاعراض الداخلة في التغير

تماثل الاجسام

ما قدم لكن هذا الاسم على ذاتي كان عرضا للنظام انما ينبني الى حقائق لان الاعدام لا يعقل استناده
الى المؤثر وليس للاجسام صفة حين حال انها تسبق بوجوده والمعدوم عنده ليس بثابت حال العدم ولا جسام عنده
لعدم لزوم العدم فلا مجال له الا القول بعدم نفي الاجسام كعدم نفي الاعراض واحتج المتكلمون على نفي الا
الضرورة الاول لكن ما قدم لم يصح منا فعل الاجسام فالتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الشرطية ان
القدرة يجب ان تقدم الفعل الذي له تعلق بها الواجب والفعل حال وجوده واجب وتقدم القدرة يستلزم
تقدم الموصوف بها وهو البدن فلو لم يكن الجسم باقيا امتنع الفعل منا وهو باطل للعلم الضروري بانا فاعلون
ب لو لم تبق هذه الاجسام وكان الله يحدثها حالا فحالا لم يجب ان يكون ما هو واحد الثبوت والتالي
باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الشرطية انا اذا اعتمدنا بايدينا على جسم نعلم [illegible] ازيل عنها فان الحدث
[illegible] ولو كان الله يحدثها حالا فحالا لجاز ان يحدث الكفر [illegible] الا انه يكون [illegible] تعالى
[illegible] فيلزم ان لا [illegible] فانها الحدوث في كل حال من الله [illegible] الكفر [illegible] بالوجود
مما نفعله نحن ج لو كانت الاجسام عرضا فلم يحدثها الله حالا فحالا لم يصح من الله تعالى ان يحدث
احدها في الوقت التالي من كونه بالمشرق بالمغرب فيحصل بالمغرب من غير قطع تلك المسافة والتالي باطل بعدم
فالمقدم مثله والشرطية ظاهرة وهو قول بالطفرة [illegible] لم يعدمه الله تعالى [illegible] التالي
[illegible] في ان [illegible] حالا [illegible] يعدم [illegible] في الان [illegible] الاول
[illegible] للنظام [illegible] موجود [illegible] على عدم وصوله من المشرق الى المغرب [illegible] قطع ما بينهما
د لو لم تكن الاجسام باقية لم يكن حصول الواحد منها في مكانه ولا الجبل ولا غيرها من الاجسام السفلية والعلوية
[illegible] دائما ولا اكثريا والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الشرطية ان اختصاص الجسم بالمكان ليس لذات
الجسم والا لكان كل جسم في ذلك المكان [illegible] وانما هو للفاعل المختار [illegible] دائم [illegible] بالقصد
والارادة [illegible] الوجود [illegible] وكان اذا عدم [illegible] في مكان لم يجب ان يحدث مثله [illegible]
[illegible] باعادة المعدوم في ذلك المكان بعينه لكن الضرورة قاضية [illegible] الجبال وغيرها في [illegible] ازمنة متطاولة
وفيه نظر فانه كما جاز ان يكون اختصاص الجبل [illegible] بمكانه ازمنة متطاولة [illegible] وان استدل
[illegible] الفاعل المختار جاز ان يكون اختصاص [illegible] الجبل بذلك [illegible] الى تجديد الفاعل امثاله
في كل حال [illegible] اذا وجد [illegible] التالف [illegible] عدم الفاعل [illegible] فاذا كان التالف [illegible]
[illegible] لانه [illegible] الى [illegible] عدم المحل وفيه نظر لانا نمنع وجود [illegible] وجوده لكن
[illegible] والتالف في زمن التالي [illegible] ان الله [illegible] اذا [illegible] استمرار الوجود [illegible]

بانهما [illegible] لان [illegible] هو الموجود الذي لم يتجدد وجوده حالة الخبر عنه بانه
موجود [illegible] حالتان آ ان يكون وجوده متجددا حالة الخبر عنه وهو الحادث ب
ان لا يكون وجوده متجددا وهو باق [illegible] الى [illegible] ولا يصح [illegible] الباقي بانه
الموجود [illegible] لان الله تعالى [illegible] لم يزل ولا وقت [illegible] الباقي بانه الموجود بغير
حدوث [illegible] ب حدوث الجوهر لا يستند الى معنى خلافا
[illegible] وهشام بن عمرو [illegible] فالا المحدث محدث باحداث [illegible] لا في محل
[illegible] وهو قول الكرامية [illegible] الجوهر وغيره [illegible]
لان ذلك الحدوث يكون [illegible] او محدثا وكلاهما باطل على ما قدمناه في باب العدم والحدوث ولان
ذلك المعنى ان كان [illegible] كان موجودا او معدوما [illegible] حدوث من الحوادث [illegible]
في حدوثها [illegible] على الوجه الذي [illegible] الحكم عنها ولو كان المعنى محدث لم
يصح لان اختصاصه [illegible] وجوده [illegible] وجوده على حدوث ذلك المعنى [illegible] كان
[illegible] بالفاعل [illegible] الى علة [illegible] الى الفاعل [illegible] لان الجوهر كما احتاج
في حدوثه الى معنى محدث فكذلك المعنى المحدث يحتاج الى معنى [illegible] في علة الحاجة وهي الحدوث
[illegible] الى علة [illegible] لان الحركة عند [illegible]
في وجه الحاجة الى حركة اخرى [illegible] الحاجة الى [illegible]
[illegible] ابو الهذيل [illegible] ان ذلك المعنى ليس بحادث [illegible] ان الحركة [illegible] المعنى واوجب
[illegible] المحدث [illegible] ذلك [illegible] المعنى [illegible] الى ما لا يتناهى [illegible]
[illegible] ج كان الجوهر لا [illegible] خلافا
[illegible] ولانه لو كان البقاء [illegible] في ذلك [illegible] تعالى
البحث الثالث في [illegible] الجواهر [illegible] الجواهر
[illegible] الا [illegible] الكون [illegible] وجد الاكثر
ولا يجوز وجود [illegible] في المعاني وهو مذهب الاوائل [illegible]
الى الكون [illegible] ابو هاشم جوز خلو الجسم [illegible] الاصلات [illegible]
[illegible] الاول [illegible] ان لا [illegible]
يصح عدمه [illegible] الاعراض [illegible] لا يجوز خلو الجوهر [illegible]

صفة وان لم يكن لم يخل منه اصلا فلهذا امتنع عنده خلو الجسم عن الكون وعن كل الاعراض وهو مختار
الاشعرية وهذا مبطول لان التقسيم الكلي في المحل والحق الاول [illegible] ان الجواهر لا [illegible] لا طعم ولا رائحة
[illegible] الاجسام [illegible] عدم الاحساس [illegible] بعض
[illegible] الى [illegible] ان فيها طعوما [illegible]
لانا نقول [illegible] لا [illegible] عند الادراك [illegible] ولا الاختلاف [illegible] الطعوم [illegible]
من الاجسام ولا [illegible] الادراك [illegible]
لزم وجود ما لا يتناهى من الاعراض في المحل الواحد [illegible] والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان كل محل
[illegible] لان [illegible] الزيادة [illegible] وجود هذا الزائد
في المحل [illegible] في [illegible] ارادات [illegible] غير متناهية
لا [illegible] الاتصاف بما لا يتناهى [illegible] الاتصاف بما لا يتناهى [illegible]
[illegible] الاتصاف [illegible] من مراتب [illegible]
[illegible] الى ما لا يتناهى [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] فيها مقدمتان آ [illegible] اذ [illegible] الجسم [illegible] للسواد
[illegible] الحاجة [illegible]
ان يكون في نفس الوجود او في بعض الصفات [illegible] الاحكام [illegible] الحاجة في الوجود
فان اللون يحتاج الى الجوهر ولا يجوز في الجوهر ان يحتاج الى اللون [illegible] بالكون لان الجهة
[illegible] الكون يحتاج في وجوده الى [illegible] الجوهر يحتاج في كونه [illegible] مثله
[illegible] الجوهر واللون [illegible] يحتاج اللون الى الجوهر [illegible] يحتاج الى الوجود
اللون لانه اذا احتاج الى [illegible] الجوهر [illegible] وجوده [illegible] الى الوجود ولان الجوهر
لو احتاج في وجوده الى اللون لوجب ان يصح وجود اللون [illegible] الجوهر لان [illegible]
[illegible] وجوده مع عدم المحتاج [illegible] ولولا ذلك لم [illegible] المحتاج
من المحتاج [illegible] كان لا يصح وجود المحتاج [illegible] المحتاج وليس [illegible] في نفس الصفات
لان اللون [illegible] كالسواد [illegible] صفات الجوهر [illegible] جوهرا اذا لم [illegible]
في العدم كيف يحكم بحاجته في كونه [illegible] الى اللون [illegible] عدم اللون ولانه [illegible] للذات

فلا [illegible] الى معنى واما تحيزه [illegible] في كونه جوهرا فانه واجب كما هو عليه في ذاته فلا يحتاج في
ثبوته للجوهر الى معنى وليس يحتاج الجوهر الى اللون في بعض احكام الجوهر لان ذلك الحكم ليس احتمال الاعراض
لانه ثابت لم [illegible] لا لاجل اللون ولانه حكم واحد فلا يستند الى الامور المتضادة ولان ذلك العرض
ان كان هو اللون فلو احتاج [illegible] احتماله [illegible] الاعتناهي لوجب [illegible] وجوده
[illegible] ولان [illegible] فلا يجوز تعليله بالوجود وان اريد به عرض [illegible] بان يحتاج الى اللون
لاحتمال [illegible] العرض اولى [illegible] ذلك العرض لاحتمال اللون وان اريد به غيره لم [illegible]
[illegible] الى تحيزه لا الى اللون ولانه حكم واحد والالوان متضادة وان اريد به [illegible]
[illegible] وليس منها تعلق [illegible] لانه لا يصح [illegible] تعلق ايجاب [illegible]
[illegible] في ايجاب الاحوال والاحكام للذات لا في وجود [illegible] الانه [illegible]
الحوادث [illegible] ولا يجوز ان يكون الجوهر علة في الكون ولانه لا اختصاص [illegible] ببعض
الالوان دون بعض [illegible] يكون الجوهر عن اللون
لانه كان يجوز [illegible] وكان لا يختص [illegible]
وكذا [illegible] الجوهر لانه كان لا يختص [illegible] بالخلاف [illegible] الاعتماد
لانه [illegible] ب اذا انتفى التعلق بينهما
صح وجود احدهما منفصلا عن الاخر [illegible] في الجوهر [illegible] كالجوهر مع الجوهر
في جواز انفكاك احدهما عن صاحبه [illegible] التعلق بينهما [illegible] الاشاعرة وجوه آ
[illegible] على الكون [illegible] فانه لما امتنع خلو الجسم عن الكون [illegible] والمعنى امتنع خلوه عن اللون
[illegible] ب العرض [illegible] عرض [illegible] الاعراض [illegible] في الحي كاللون وعرض
[illegible] كالاصوات [illegible] على امتناع خلو الجسم عن النوع [illegible] الاتصاف [illegible] اما عند الاشاعرة
[illegible] العادة [illegible] على [illegible] الضد
عليها واذا امتنع خلو الاجسام عن مثل هذه الاعراض [illegible] الاتصاف امتنع خلوه عنها [illegible]
[illegible] ج الجسم لا [illegible] د [illegible] الفصل بين
ادراك الجوهر [illegible] وادراكه [illegible] والبصر [illegible]
[illegible] اذا ادرك [illegible] وهذا الفرق [illegible] لو كان
[illegible] الجواهر [illegible]

[illegible] في الجواهر [illegible] ان عند حدوث [illegible] على [illegible]
في الجواهر [illegible] ان يكون في كل اول على ضد هذا اللون [illegible]
بالقدم [illegible]

عن الاشياء بعد الاتصاف بها عند الاشاعرة واما الثاني فانه لا يستغني المحل الا بضد وامتناع الخلو
بعد الاتصاف موقوف على طريان الضد وقبل الاتصاف فليس كذا اما اذا صح هذا ظهر الفرق والا
منعنا الحكم في الاصل وقلنا بجواز الخلو بعد الاتصاف وخالفنا الاتفاق وعن ج انه استدلال
بالشيء على نفسه فان المنتقى اللون سواء عرض انه لا يدرك الا كذلك ثم ان كان علينا قد ردوه فالواجب جوازه
وجوده دليل لانه يجب امتناع خلو الجسم اللون وعن د لا يجب جميع الفصل الى ما ذكرتم بل الى
اختلاف طريق الادراك فقد يقع الفصل في الشيء المثل لاختلاف الطريق فان احد المثلين قد
يكون مثلا للآخر ويقع الفصل بينهما لحصول احدهما عن نظر وحصول الآخر عن خبر وعن هـ انه
قياس فاسد فان المحيل للاجتماع هو التضاد وهذا انما يتحقق في حال الوجود دون حال العدم و
لهذا امتنع عدم الضدين وان لم يصح وجودهما وعن و انه دعوى لان الفصل ان وجب
بالتراخي الحالين فليس لاجل ان كان عدم ما ينافي ما قد حصل الآن بل هو لوجود معنى لم يكن [illegible]
قبل البحث الرابع في ان الاجسام مرئية اختلفوا في ذلك فذهب المتكلمون من
المعتزلة والاشاعرة الى انها مرئية وقالت الفلاسفة انها مرئية بالعرض لا بالذات على معنى انها
من حيث هي اجسام او جواهر مجردة عن الاعراض غير مرئية ومن اتصافها باللون والضوء تصير مرئية
لو انفكت عنهما وحكي عن الصالحي انه جعل المدرك هو اللون دون الضوء وهذا [illegible] زعم ان المدرك
من القائم [illegible] اللون [illegible] كونه مرئيا [illegible] الكلام في ح احتج المتكلمون بانا نرى الطول والعرض
والطول لا يجوز ان يكون عرضا لانه [illegible] الجسم [illegible] من الاجزاء التي [illegible] فلو كان الطول عرضا
لكان محله اما الواحد [illegible] قيام العرض الواحد باكثر من محل واحد [illegible] الموصوف بالطول يكون اكثر
مقدارا [illegible] موصوفا به فيكون الطويل [illegible] الطول هو الجوهر [illegible] الطويل [illegible]
بالجوهر [illegible] انه الامام الرازي [illegible] كون الشيء مرئيا حاصلا في المتلون ولونه [illegible]
من المدرك [illegible] الآخر [illegible] مدركين [illegible] الامام [illegible] الجوهر عند [illegible]
الالة في ادراك الصفة المقتضاة عن صفة الذات [illegible] السواد فان جوزنا ان لا يكون الجوهر
مرئيا جوزنا [illegible] وتوضيح ذلك انا نفرق بين الطويل من الاجسام والقصير منها عند زوال
الموانع ولا يمكن صرف هذه التفرقة الى اللون لانه كان يلزم ان لا يستبق الاخر مع كونهما خلوين من
اللون وكونهما [illegible] مع ان [illegible] الفصل لا يتم الفصل وكذا [illegible] الفصل على طريق
السمع للعلم باللون لانه كان يجب [illegible] خلو [illegible] اللون ان لا يتم هذا الفصل [illegible]

الف

آ انه لو لم يدرك الجوهر بالطريق الذي به يدرك اللون لجرى مجرى الصوت ومحله في ان العلم بالصوت يحصل
من دون العلم بمحله على بعض الوجوه لما لم يدرك محل الصوت بالطريق الذي يدرك به نفس الصوت فاذا لم يصح
هذا في اللون ومحله دل على انهما يدركان بطريق واحد وهو الرؤية وآ انه قد ثبت ان الجسم قد يخلو من
اللون [illegible] ان الله [illegible] ما [illegible] من الالوان لوجب على هذا [illegible] ان لا نراه كما
[illegible] الى الجهات وآ اعترض على آ بانا لا نسلم ان الطول قائم بالجوهر والا لكان لكل جوهر فرد طول [illegible]
[illegible] الجواهر [illegible] المؤلف [illegible] عرض [illegible] لا يكون [illegible]
هي [illegible] واحدة [illegible] الطويل حاصلا في الجوهر وذلك لا يقتضي [illegible] ان المرئي هو
الجوهر والاشاعرة حيث جعلوا علة الرؤية الوجود والجسم موجود [illegible] والاستدلال بالطول
[illegible] التأليف القائم به مرئيا ولا يقتضي كون الجوهر الذي هو [illegible] مرئيا [illegible]
الطويل يرى حاصلا في الجهة [illegible] ولمن جوابا عما تقدم وهو ان المرئي يرى حاصلا في الجهة
[illegible] والدليل [illegible] ان المرئي يرى [illegible] وهما ضعيفان والاعتراض على ب
يمنع ثبوت الامتياز بينهما [illegible] عدم الاولوية [illegible] الذات ولا نسلم انا ندرك
الطويل والقصير [illegible] الا [illegible] ادراك اللون [illegible] واذا فرضنا الخلو عن اللون لم يحصل
الادراك [illegible] وعلى ج بالمنع من كون [illegible] اتحاد طريق الادراك وعلى د ما [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible] وآ اعلم ان التحقيق في هذا الباب انا نقول شرط رؤية الجسم كونه
ذا لون وضوء بل شرط كل [illegible] فان اراد [illegible] الادراك انا لا ندرك الجسم العاري عنهما [illegible]
[illegible] ان اراد [illegible] البحث الخامس في بقية احكام الجواهر
على راي المتكلمين وهي اثنا عشر آ قالوا حقيقة الجوهر بالحجم عند الوجود والمتحيز هو الحاصل
[illegible] عليها [illegible] الى [illegible] المكان او [illegible] المكان [illegible]
[illegible] المكان [illegible] الجسم الى مكان عند حالتي
[illegible] الجسم [illegible] مكان [illegible] والاخرى [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] المكان [illegible] الى
الذي يستقر عليه الجسم [illegible] ولو احتاج كل جسم الى مكان فالمكان [illegible] جسم [illegible]
[illegible] ولانه لو احتاج الى مكان لكان [illegible] لان [illegible] المحتاج اليه ذلك و
التالي باطل [illegible] فالمقدم مثله ب قالوا اذا كان [illegible]

بل لا بد من زائد [illegible]

بل لا بد من زائد الصفات [illegible] وانما معنا مرجحه وهو الزائد في كونه جوهرا [illegible] الجوهر [illegible] كونه جوهرا
[illegible] الصفة [illegible] كونه جوهرا [illegible] هذه الصفة
الزائدة [illegible] حصلت [illegible] حصلت [illegible] الصفات
[illegible] الى [illegible] الزائد [illegible] الى علة [illegible] شرط [illegible] الكون المدرك
مدركا عند كثرة المدركات [illegible] الصفات [illegible] الزائدة [illegible] الزائد في التحيز في
[illegible] الواحد [illegible] الزيادة [illegible] الصفة [illegible] صفة الوجود فلا بد [illegible]
الزائد [illegible] الذوات [illegible] الوجود [illegible] السواد [illegible] الحدوث
[illegible] على الاطلاق [illegible]
[illegible] على الاخرى [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] وآ انه [illegible] حالة
وجوده [illegible] صفة الذات [illegible] العدم [illegible] المعدوم [illegible]
[illegible] الادراك [illegible] شرط الادراك اتصال الشعاع وهو مفقود عند
عدمه [illegible] شرط [illegible] اتصال الشعاع عندنا [illegible] ولانه لو كان متحيزا وهو معدوم لشغل المكان
لان ذلك حكم هذه الصفة [illegible] الصفة الذي [illegible] القادر [illegible] الفعل
[illegible] في المعدوم [illegible] العدم [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible] التحيز [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] التحيز [illegible] معه [illegible]
[illegible] وجوده [illegible]
[illegible] ان الجعل [illegible]
[illegible] ان [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] ولا [illegible] ان [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الجعل [illegible]
[illegible] ان الجعل
[illegible] الجعل [illegible] الوجود [illegible]
وموجودا [illegible] الوجود [illegible]

لكن الكلام اما ان يجرا دانا ولنا كان يصح ان يحل سواد ما لا جر كونه متحيزا الا ان الصفات كلها عند الخصم صحيحة بالعلم
وليس ثبوت حصول تعينها الذات بحسبها دانما وجبنا صحة جميعها لانه لا منافاة بين الصعود ولا ما يجرى
مجراه وانما يمتنع كون الشئ على حالين او حكمين متضادين مما يثبتهما او نوع كحط ملهذا لم يصح في الصيغة الواحدة ان
يكون ابيضا او لعل ابيض لا لا يشاد بهما الى الضدين ولم يكن في الشئ الواحد لم يكن حسنا قبيحا لان حسنه هو
الكون الساذج لان القبيح لوجه والحسن لتوجه خرد ذلك الوجه لا يقال كونه متحيزا يصح وجود الساهي
فيه وكونه سوادا لحله فلم يصح اجتماعهما لانا نقول لكونه انما يصح وجود الساهي اذا لم يكن مع كونه سوادا
فان حصل لكونه لم يثبت التصحيح فكان لكونه يصح وجود الساهي كذا الصحيح وجود السواد لانا نقول من حق المراد
ان يكون من حق التحيز استحالة الحلول على لانا نقول انما يصح حلول السواد اذا لم يكن مع كونه سوادا متحيزا فاما ثبت
كونه اسبق الى يكون آ الجوهر غير موجود لنا ان قدرنا لاسعاد الحجر من الافعال اما بالمباشر او التوليد
لانا لو قدرنا على الحجر لامكننا ان نخرج من المشترك كتابة بان نوجد فيها كوانا مختلفة لها من
والفردة فاضية سطلاه ولا مكسبان يفعل الجوهر بالمباشرة والالزم التداخل وكذا بالتوليد اذا لم
يتعد محل القدرة ولا بالتوليد الخارج عن محل القدرة لان الذي يعدى به الفعل عن محل الاعتماد ولا حظ
له في توليد الجوهر لانا لو ادخلنا اليد في طرف حشود الكيس واعتمدنا عليه لم نجد شيئا ولم يكتسب الكيس اجاد
جوهر فردح قد ثبت ان الجوهر ما لحصه القدرة بالجاده وكيف انه يمتنع استناده الى سبب يولده عنه لان
كل سبب يمتنع ان يولده الا الجوهر من جهته فان يولد لاختصاصه بجهة كالاعتماد ولا حظ له في توليد ما تقدم
اما الاختصاص بجهة فيولد في محله وهو يستحيل اجتماع جوهرين في حيز واحد لانا اجاز وجود مولد في محل
ولد الجوهر لانا نقول اذا وجد لا في محل زال الاختصاص فيبطل بان يولد الجوهر في جهة اولى من غيرها
ان لا يولده اصلا او يولده في جميع الجهات وهو محال ثبت ان الجوهر لا يولده ولانه اذا لم يكن هناك اختصاص
لم يولده لم يكن تولده في جهة اولى من غيرها اذا لا اولى ان يولده في حيز د كان الجوهر لا يولد عن شئ من
الاجسام لم يصح ان يولد غيره من الاجسام اما المنافي الذي لا جوهر عنها فظاهر عدم توليدها لما دلنا
الكون ولا يصح ان يولد لانا قادرون على الكون فلو ولد الجوهر لقدرنا على الجوهر لان القادر على السبب قادر
على سببه ب الفردة فاضية باستحالة حصول الجوهر في مكانين في وقت واحد والمجيد الاعند المعتزلة هو
ان اجتماع الضدين لما استحال كذلك الكونان في المكانين ضدين وجد ان يستحيل حصوله في جهتين ووجه ابو يعقوب
البستاني ان الحلول هو التحيز لانه منع من حصول الاكوان يا كما قضت الفردة باستحالة حصول الجوهر
في مكانين دفعة فكذا امتنع حصول جوهرين في حيز واحد خلافا للنظام حيث جوز التداخل

والفردة سطلاه واستند المشائخ بانه لولا ذلك لوجب ان يصح منا ان نحمل احد الجوهرين بجذب الاخر لانا قادرون
على الكون وليس لضدين فيصح اجتماعهما واذا اتسع ذلك ولا مانع ظهر ان المحل من امر راجع اليها فصح مثله في
كل ما درد وكان اذا احتمل احدهما السواد ولا تمانع لم يكن اللونان في جهة واحدة والعلة في استحالة
حصول الجوهرين في محاذاة واحدة هو التحيز عند ابي هاشم لانا متى علمنا تحيزهما علمنا استحالة وجودهما في محاذاة
واحدة وان لم نعلم سواه فكان هو السبب وقال ابو علي السبب تضاد الكونين وهو باطل لان الكونين اذا حصلا
في محاذاة واحدة فهما مثلان فكان يجب صحة اجتماعهما ث منع المشائخ من حركة الجوهر الفرد في مكانه
لان المتحرك انما يعقل متحركا اذا حصل في مكان عقيب كونه في مكان اخر وهذا اذا لم يفارق مكانه لم
يصح ان يكون متحركا ولان منع الحركة لا بد من كونها ضد السكون الذي كان فيه ومع وجود المحاذاة لا يصح انتفاء
الاكوان لانه يبطل طريق العلم بما لهما امام اثبات الحركة في الوضع فهل يمكنه القول بتحركه ما لا يسع في الوضع
القول فيه مسكوك والاصل فيه ان الحركة الوضعية انما تكون بمفارقة احد الجانبين محاذاة الذي كان عليها الى محاذاة اخرى
وحصول المحاذاة الجانب الاخر مكان المحاذاة الاولى وهذا انما يصح في متحرك له جوانب متعددة وذلك انما يصح في المنقسم
اما في الجوهر الفرد فلا لان الحركة والمفارقة انما تكون عن مكان الى شئ فلا بد من تعدد الاجزاء تم الجزء الثاني من
كتاب نهاية المرام في علم الكلام بعون الله تعالى ويتلوه في الجزء الثالث البحث السادس في حدوث الاجسام
وفيه مسائل فرغت من تسويده في سلخ شهر ربيع الآخر سنة اثني عشر وسبعمائة بالسلطانية
وكتب العبد الفقير الى الله تعالى حسن بن يوسف بن المطهر الحلي مصنف الكتاب بيده والحمد لله وحده وصلى الله
على سيدنا محمد النبي وآله الطيبين الطاهرين
تم المقابلة في ... [illegible]
... ١٠٩١ ... [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

البحث السادس في حدوث الاجسام وفيه مسائل المسألة الاولى في نقل المذاهب في هذا المقام ان القسمة
العقلية منحصرة في اقسام اربعة آ ان يكون العالم محدث الذات والصفات وهو مذهب المسلمين وغيرهم
من ارباب الملل وبعض قدماء الحكماء ب ان يكون قديم الذات والصفات وهو قول ارسطو وثاوفرسطس
وثامسطيوس وبرقلس ومن المتأخرين قول ابي نصر الفارابي وابي علي بن سينا قالوا السماوات قديمة بذواتها
وصفاتها المعينة الا الحركات والاوضاع فانها قديمة بنوعها لا بشخصها والعناصر الهيولى منها قديمة
بشخصها والصور الجسمية قديمة بنوعها لا بشخصها والصور النوعية قديمة بجنسها لا بنوعها ولا بشخصها
ج ان يكون قديم الذات محدث الصفات وهو قول من تقدم ارسطو بالزمان كثاليس الملطي وانكساغورس
وفيثاغورس وسقراط وجميع الثنوية كالمانوية والديصانية والمرقونية والماهانية ثم هؤلاء افترقوا
فرقتين فذهب بعضهم الى ان تلك الذات القديمة كانت جسما ثم اختلف هؤلاء فزعم ثاليس انه الماء
لانه قابل لكل الصور وزعم انه اذا انجمد صار ارضا واذا لطف صار هواء ومن صفوة الماء تكونت
النار ومن الدخان تكونت السماء وقال انه اخذ من التوراة لانه جاء في السفر الاول منه ان الله تعالى خلق
جوهرا فنظر اليه نظر الهيبة فذابت اجزاؤه فصارت ماء ثم ارتفع بخار كالدخان فخلق منه السماوات و
ظهر على وجه الماء زبد فخلق منه الارض ثم ارساها بالجبال ونقل صاحب الملل عن ثاليس الملطي انه قال
ان المبدع الاول ابدع العنصر الذي فيه صور الموجودات في العدم ما شكلها فانبعث من كل صورة موجود
في العالم على المثال الذي في العنصر الاول فمحل الصور ومنبع الموجودات هو ذات العنصر وما من موجود في العالم
العقلي والعالم الحسي الا وفي ذات العنصر صورة ومثال عنه قال ومن صور العالم ان الصور المعدومات في ذات
المبدأ الاول لا نهاية لها ثم ان المبدع هو كما يوجد انيته ان يوصف بما يوصف به مبدعه ثم قال والحق انه اولي في

المبدع الاول هو الماء منه ابدع الجواهر كلها من السماء والارض وما بينهما فذكر ان من جموده تكونت الارض ومن
انحلاله تكونت الهواء ومن صفوة الهواء تكونت النار ومن الدخان والابخرة تكونت السماء ومن الاشتعال
الحاصل من الاثير تكونت الكواكب فدارت حول المركز دوران المسبب على سببه بالشوق الحاصل فيها اليه
وفي ال... [illegible] في التوراة في السفر الاول جوهر خلقه الله تعالى ثم نظر اليه نظر الهيبة فذابت اجزاؤه فصارت
ماء ثم ارتفع منه بخار كالدخان فخلق منه السماوات وظهر على وجه الماء زبد فخلق منه الارض ثم ارساها بالجبال قال
وكان ثاليس الملطي انما تلقى مذهبه من مشكاة النبوة قال والذي اقول انه لما اثبت عنصرا بما اللأ
عليه العرش وقبل ذلك وكان عرشه على الماء واما انكسيمانس الملطي فانه زعم ان ذلك الجسم هو الهواء وان
تكون لطافة في الماء والارض من كثافته ونقل عنه صاحب الملل ان اول الاوائل من المبدعات هو الهواء
الله ما خوذ من مشكاة النبوة وقال اخرون انه الارض وتكونت الاشياء عنها بالتلطيف وقال اخرون انه البخار وتكون
الهواء والنار عنه بالتلطيف والماء والارض بالتكثيف وذهب ابو قلطيس انه النار وتكون الاشياء عنها بالتكاثف
وحكي ذيمقراطيس ان ابو قلطس زعم ان الاشياء انما انتظمت بالبخت وجوهر البخت هو نطق عقلي ينفذ في الجوهر
الكل واما انكسغورس فانه قال ان ذلك الجسم هو الخليط الذي لا نهاية له وهو اجسام غير متناهية
وفيه من كل نوع اجزاء صغيرة مثلا فيه اجزاء على طبيعة الخبز واجزاء على طبيعة اللحم فاذا اجتمع من تلك الاجزاء
كثير فصار بحيث يحس ويرى ظن انه حدث وهذا القائل بنى مذهبه هذا على انكار المزاج والاستحالة
وقال بالكمون والبروز والظهور وزعم بعض هؤلاء ان ذلك الخليط كان ساكنا في الازل ثم ان الله تعالى
حركه فتكون منه هذا العالم ونقل صاحب الملل عن انكسغورس ان مبدأ الموجودات هو متشابه الاجزاء
وهي اجزاء لطيفة لا يدركها الحس ولا ينالها العقل قال وهو اول من قال بالكمون والظهور ولم يتعلق به القول
بالخليط وذهب حواطس الى ان اصل العالم اجزاء كرية الشكل قابلة للقسمة الوهمية دون القسمة الانفكاكية
متحركة لذاتها حركة دائمة ثم اتفق في تلك الاجزاء ان تصادمت على وجه خاص فحصل من تصادمها على ذلك الوجه
هذا العالم على هذا الشكل فحدثت السماوات والعناصر ثم حدثت من الحركات السماوية امتزاجات بين العناصر
ومنها هذه المركبات ونقل السيد والشاعة عنه انه قال ان هذه الاجزاء انما هي لونها بالشكل وان جوهرها
جوهر واحد بالطبع وانما تصدر عنها افعال مختلفة لاختلاف الاشكال المختلفة وقالت الثنوية اصل العالم
من النور والظلمة الفرقة الثانية الذين قالوا اصل العالم ليس بجسم وهم فريقان الاول الحرنانية
وهم الذين اثبتوا القدماء الخمسة البارئ تعالى والنفس والهيولى والدهر والخلاء قالوا البارئ تعالى في غاية التمام
في العلم والحكمة لا يعرض له سهو ولا غفلة وتفيض عنه العقل كفيض النور عن القرص وهو يعلم الاشياء
علما تاما واما النفس فانها تعشق عن هذا [illegible]

كان البارئ تعالى عالما بان النفس ستميل الى التعلق بالهيولى وتعشقها وتطلب اللذة الجسمية وتكره مفارقة
الاجسام وتنسى نفسها ولما كان من شان البارئ في الحكمة التامة عدل الى الهيولى بعد تعلق النفس بها
ركبها ضروبا من التراكيب مثل السماوات والعناصر وركب اجسام الحيوانات على الوجه الاكمل والذي بقي
فيها من الفساد غير ممكن الزوال ثم ان الله تعالى افاض على النفس عقلا وادراكا وصار ذلك سببا لتذكرها
عالمها وسببا لعلمها بانها لا تنفك عن الالام ما دامت في العالم الهيولاني واذا عرفت النفس هذا و
عرفت ان لها في عالمها اللذات الخالية عن الالام اشتاقت الى ذلك العالم وعرجت بعد المفارقة وبقيت
هناك ابد الاباد في نهاية البهجة والسعادة قالوا وبهذا الطريق زالت الشبهات التي ذكرها الفلاسفة
القائلون بالقدم وبين المتكلمين القائلين بالحدوث فان الفلاسفة قالوا لو كان العالم محدثا فلم احدثه
في هذا الوقت دون ما قبله وما بعده واذا كان الخالق تعالى حكيما فلم ملأ الدنيا من الافات والعاهات
بالحدوث قالوا لو كان العالم محدثا لكان غنيا عن الفاعل وهو باطل قطعا لما نرى من اثار الحكمة و
ظهورها في العالم وتحير المتكلمون في ذلك واما على الطريق الذي سلكناه فالاشكالات باجمعها زائلة
لانا لما اعترفنا بالصانع الحكيم لا جرم قلنا بحدوث العالم فاذا قيل لم احدث العالم في هذا الوقت قلنا لان
النفس انما تعلقت بالبدن في ذلك الوقت وعلم البارئ تعالى ان ذلك التعلق سبب الفساد الا انه بعد وقوع المحذور
صرفه الى الوجه الاكمل بحسب الامكان واما الشرور الباقية فانما بقيت لعدم امكان تجريد هذا المركب عنها
بقي هاهنا سؤالان أ لم تعلقت النفس بالهيولى بعد تجردها فان حدث هذا التعلق بالكلية لا عن سبب فجوزوا
حدوث العالم بالكلية لا عن سبب ب ان قال قائل فهلا منع البارئ تعالى النفس من التعلق بالهيولى والجواب عن أ
ان هذا السؤال غير متوجه على المتكلمين لانهم يقولون ان القادر المختار يرجح احد مقدوريه على الاخر من غير مرجح فهلا
جوزوا ذلك في النفس وغير معقول من العقلاء انهم لا يجوزوا في البارئ لو لم يكن عالمة [illegible] للاحق و
فلا يجوزوا ان يقال النفس [illegible] مجردة عن [illegible] على الاحق من
انتهى الى ذلك التصور الموجب لذلك التعلق وعن الثاني ان البارئ تعالى علم ان الاصلح للنفس ان تعرف
مضار هذا التعلق حتى انها بعد ذلك تمتنع عن ذلك الى الابد فالنفس بحيث تتهيا الهيولى لكسب حب
[illegible] العدل والكمالات ما لم تكن موجودة لما علمت من الغرض لم يمنع البارئ تعالى النفس عن التعلق
بالهيولى ونقل صاحب الملل عن ماذمون الذي يقال انه شيث بن آدم انه قال المبادي الاول
خمسة البارئ تعالى والنفس والهيولى والزمان والخلاء وبعدها وجود المركبات [illegible]
فيثاغورس وشيعته الذين قالوا المبادي هي الاعداد المتولدة عن الوحدات لان هوية المركبات
البسائط وهي امور كل واحد منها واحد في نفسه وتلك الامور ان لم يكن لها ماهيات وراء كونها وحدات

او لا يكون فان كان الاول كانت مركبة لان هناك شيئا تلك الماهية مع تلك الوحدة وكلامنا ليس في المركبات
بل في مبادئها وان كان الثاني كان مجرد وحدات وهي الاعداد وان تكون مستقلة بانفسها والا لكانت
مفتقرة الى الغير فيكون ذلك الغير اقدم منها وكلامنا في المبادي المطلوب هف فاذن الوحدات
امور قائمة بانفسها فان عرض الوضع للوحدة صارت نقطة وان حصلت نقطتان حصل الخط فان اجتمع
خطان حصل السطح فان اجتمع سطحان حصل الجسم فظهر ان مبدأ الاجسام الوحدات ويقولون ان الوحدة
تنقسم الى وحدة بالذات غير مستفادة من الغير وهي التي لا تقابلها كثرة وهو المبدأ الاول والى وحدة مستفادة
من الغير وهي مبدأ الكثرة وليست داخلة فيها بل تقابلها الكثرة ثم يتألف منها الاعداد وهي مبادئ الموجودات
وانما اختلفت الموجودات في طبائعها لاختلاف الاعداد بخواصها د ان يكون العالم قديم الصفات
محدث الذات وهو محال لم يقل به احد لقضاء الضرورة ببطلانه واما جالينوس فانه كان متوقفا
الكل والمقياس [illegible] اختلافات كثيرة اشهرها ما قدمناه المسئلة الثانية في ادلة الحدوث لنا
وجوه الاول الدليل المشهور للمتكلمين وتقريره ان الاجسام لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث
فهو حادث فالاجسام حادثة بيان الصغرى ان الاجسام لا تخلو عن الاكوان والاكوان حادثة وهذا
البرهان يشتمل على دعاوى اربعة أ اثبات الاكوان مغايرة للجسم ب بيان حدوث الاكوان ج بيان ان الاجسام
لا تخلو عنها وهذه الدعاوى الثلاث اشتملت الصغرى عليها واما الدعوى الرابعة فان الكبرى عبارة
عنها اما الدعوى الاولى فنحن فيها بين امرين اما ان ندعي العلم الضروري بان هاهنا اكوانا هي الحركة
والسكون والاجتماع والافتراق وبالجملة حصول الجسم على وجه لو كان في الوجود جسم غيره كان النسبة
اليه اما متلاصقا او مباينا او مباشرا او غير مباشر وهو الاين وهي زائدة على حقيقة الجسم و
معلوم ضرورة ان الجسم مع كثرة [illegible] على ماهية الجسم
وذاته لان المفهوم من ذات الجسم مغاير للمفهوم من حصوله في الحيز أ فندعي الاستدلال فنقول لان
الجسم يتبدل عليه الحركة بالسكون والاجتماع بالافتراق وبالعكس فيها فان الجسم لم يكن متحركا ثم صار
متحركا ولم يكن مجتمعا فصار مجتمعا [illegible] مع بقائه معلوم مدرك بالحس والتبدل
مغاير للمستمر الذي هو ذات الجسم ولان المرجع بالاكوان الى الحركة والسكون [illegible] امور راجعة
الى الاين وهو نسبة الى المكان [illegible] والنسب والاضافات مغايرة [illegible] المتاخمة في
الوجود الحقيقي التي لا اضافة فيها ولانها نسبة الجسم والمكان والنسبة مغايرة للمنتسبين واما الدعوى
الثانية فلان كل كون يصح عليه العدم وكل ما يصح عليه العدم امتنع عليه القدم اما الصغرى فلان كل

متحيز [illegible] لم يكن اختصاصه بذلك الحيز جائزا او واجبا فان كان واجبا فذلك الوجوب
اما ان يكون لنفس الجسمية او لامر عارض للجسمية او لموضوع الجسمية او لامر غير عارض للجسمية ولا
الجسمية عارضة له فان كان لنفس الجسمية وجب اشتراك الاجسام كلها في وجوب الحصول في ذلك الحيز
لاشتراكها باسرها في الجسمية ووجوب اشتراك المتماثلات في جميع اللوازم وان كان لامر عارض للجسمية
فذلك العارض اما ان يكون ممتنع الزوال او ممكن الزوال فان كان ممتنع الزوال فاما ان يكون ذلك
الامتناع لنفس الجسمية فيعود الالزام المذكور او لغيرها فيكون الكلام فيه كالكلام في الاصل كالاول فيفضي
الى التسلسل او الى المذكور وان كان ممكن الزوال فهو المقصود واما ان كان لموضوع الجسمية
فهو محال لان المعقول من الجسمية الامتداد في الجهات فلو كان ذلك حالا في محل لكان ذلك المحل
اما ان يكون له ذهاب في الجهات او لا يكون فان كان الاول كان محل الجسم جسما فالجسمية ذات المحل
ان اقتضت محلا اخر لزم التسلسل وان لم تقتض محلا اخر فيكون الجسم غير واجب الحلول في محل وكذلك
يعرض لها بسبب ذلك المحل الممكن الزوال يكون ايضا ممكن الزوال فيكون حصول الجسم في حيزه المعين امرا
ممكن الزوال وهو المقصود وان لم يكن لمحله امتداد في الجهات لم يخل اما ان يكون لذلك المحل اختصاص
بالجهة او لا يكون فان كان فاما ان يكون على سبيل الاستقلال او على سبيل التبعية والاول باطل
بالضرورة لانا نعلم بالبديهة ان ما لا يكون متحيزا استحال ان يكون له حصول في الجهة على سبيل الاستقلال و
اما الثاني فانه يقتضي كون ذلك الشيء حالا في الجسم لان كل ما يكون حصوله في الحيز تبعا لحصول
الجسم كان لا محالة حالا في الجسم كالاعراض واما ان لم يكن لمحل الجسمية اختصاص بالحيز اصلا لم
يكن لوجود الجسمية في الجهات حلول في ذلك المحل لان من المعلوم بالبديهة ان احد الشيئين اذا
كان احدهما واجب الحصول في الجهة والاخر ممتنع الحصول فيها فان احدهما لا يكون حالا في الاخر
ولا مختصا به اصلا واما القسم الرابع وهو ان يكون وجوب حصول الجسم في الحيز لامر غير حال في الجسمية ولا
الجسمية حالة فيه فباطل ايضا لان ذلك الشيء ان كان جسما او مختصا بها لكان الكلام فيه عائدا الى الحال
وان لم يكن جسما ولا مختصا به كانت نسبته الى جميع الاجسام السوية في صحة الحلول في ذلك الحيز واحدة
فلم يكن بان يجب لاجله حصول بعض الاجسام في ذلك الحيز اولى من البعض فاما ان يجب حصول الكل
فيه وهو محال او لا يجب حصول شيء منها وهو المطلوب وثانيهما ان كل ما يصح عليه العدم امتنع عليه القدم
فلان القديم لا يخلو اما ان يكون حقيقته قابلة للعدم او لا يكون فان لم يكن امتنع العدم عليها وان
كانت قابلة للعدم وهي انما موجودة احتاجت في وجودها الى مرجح والا لم يكن الوجود اولى بها من

العدم وذلك المرجح لم يكن فاعلا للعدم عادت المحالات ولا يستطيع الاعتذار انها الى شيء واجب وذلك الواجب
اما ان يكون موجبا او مختارا فان كان موجبا فاما ان يوجب لذاته لذلك القديم على شرط او لا على شرط
فان توقف على ذلك الشرط فاما ان يكون قديما او حادثا فان كان قديما فاما ان يكون ممكنا او واجبا فان كان
واجبا لزم من امتناع زواله امتناع زوال ذلك العدم امتناع زوال ذلك القديم وان كان ممكنا كان
الكلام فيه كالكلام في الاول فيفضي الى التسلسل وهو محال او ينتهي الى ما هو واجب لذاته فيعود المحال المذكور
وان كان حادثا فاما ان يكون الشرط حادثا معينا وهو محال لتوقف القديم على الحادث والثاني على الشرط يستحيل ان
يكون شرطا بل يتقدم الشرط على المشروط او يكون الشرط حوادث لا نهاية لها وستعرف بطلانه ولانه في الحقيقة
عائد الى كون الشرط قديما فان كل واحد من تلك الحوادث ليس شرطا بل الشرط احدها لا بعينه وذلك ازلي وان لم يتوقف
لزم من امتناع ذلك الموجب امتناع زوال ما وجب به امتناع زواله هذا اذا كان المؤثر في وجود ذلك
العدم موجبا ولو كان مختارا فكل فعل الفاعل المختار فهو محدث فيكون القديم محدثا هف فثبت ان كل كون
فانه يصح عليه العدم وكل ما يصح عليه العدم فهو حادث فاذن كل كون حادث وبيان ان الجسم لا يخلو عن الكون فالجسم
لا يخلو عن الحوادث وانه لو كانت الاكوان قديمة فاما ان يكون واجبة لذاتها وهو محال اما اولا فلانها تعدم و
واجب الوجود لا يصح عليه العدم واما ثانيا فلان الكون على ما مر تفسيره صفة الجسم والصفة لا تستقل بنفسها في الوجود
بدون الجسم وواجب الوجود مستقل بنفسه في الوجود واما ان يكون جائز الوجود فلها مؤثر اما موجب او مختار
وكلاهما محال اما الموجب فلانه لا بد وان يكون واجبا لذاته او منتهيا الى الواجب لذاته والا لزم التسلسل
او الدور وهما محالان ثم ذلك الواجب الموجب ان كان ايجابه مشروطا بذلك الشرط ان كان جائزا فلا بد له من
امر ينتهي الى الواجب لذاته والا لزم الدور او التسلسل وان كان واجبا او كان الواجب الموجب لا بشرط
امتنع زواله فيمتنع زوال الكون المعلول له وقد بينا ان كل كون فانه يجوز عليه العدم فان الكون مثلا
الحركة والسكون يبطل بالسكون ولان ذلك الموجب يكون الجسم على وضع مخصوص لا يخلو اما ان يشترط في ايجابه خلوه عن
سائر الاوضاع او لا يشترط فان اشترط خلوه عنها ولا يصح ذلك الا وان يكون حاصلا على هذا الوضع المعين فالمعلوم
من ان الجسم لا ينفك عن الاكوان صار ذلك مقتضيا لكونه على هذا الوضع المعين وذلك حكم الموجب فيصير ايجاب الموجب
حكمه مشروطا بحصول حكمه وهو محال وان لم يكن مشروطا به لكان يمكن ان يحصل في ذلك الوضع وان اوجب ما يقتضيه
وجب ان يعود اليه عند زوال القاسر لكنا لما بينا انه لا يعود علمنا انه لم يكن كذلك بالموجب واما المختار
فلانه يجب ان يكون سابقا على فعله والقديم لا يسبقه غيره فيبطل قدم الاكوان وثبت حدوثها وان الجسم لا يخلو منها
فنقول [illegible] الحوادث [illegible] لاستحالة عدم ما ثبت قدمه أ كل واحد من الحوادث [illegible] الاول

له لان كل حادث بعد كان في الازل معدوما وما عدمه ازلي فلا ازلي فاذا كان كل واحد من الاكوان حادثا
كان مسبوقا بالعدم لا اول له فجميع العدمات السابقة عليها حاصلة في الازل فيعلو شيء من الاكوان حين وجد
في الازل لزم اقتران السابق المسبوق فلا يسبق لم يكن وجود الشيء حاصلا مع عدمه ولم يكن باقترن
حادثا بعد ما فكل ذلك محال وان لم يوجد شيء من الاكوان في الازل فجميعها حادث بالضرورة و
ليس من الحوادث موجودا في الازل فلكل الحوادث اول وبداية ب هذه الاكوان الحادثة اما
ان يوجد شيء منها في الازل فهو محال اما اولا فلان الازلية تنافي المسبوقية لان الازلي هو الذي لا
يسبقه غيره والحادث هو الذي يسبقه غيره فبينهما تناف واما ثانيا فلان الذي يوجد منه في الازل
ان كان مسبوقا بالغير لم يكن ازليا وقد فرض انه ازلي هف وان لم يكن مسبوقا بغيره فهو اول الحوادث
فللحوادث بداية ونهاية وهو المطلوب ج مجموع الحوادث ممكن بالضرورة فله مؤثر وذلك المؤثر يستحيل
ان يكون موجبا بالذات في شيء من الاكوان ليس موجبا بالذات فهو مختار فكل ما كان فعلا له على
مختار فانه يجب ان يكون مسبوقا بالعدم فجملة الحوادث مسبوقة بالعدم د لو كانت الحوادث غير متناهية لامكننا
ان ناخذ الحوادث الماضية من زمان الطوفان الى الازل جملة ومن زماننا هذا الى الازل جملة اخرى
ثم نطبق احد الجملتين بالاخرى بان يجعل المبدا من احدهما وهو زمان الطوفان مقابلا للمبدا من الاخرى
وهو زماننا فان استمر الاندفاع هكذا على التساوي يحيث يكون كل واحد من احدى الجملتين مقابلا للاخر
من الجملة الاخرى ففي الطرفين التفاوت من الجانب الاخر من الجملتين كان الناقص مثل غيره كهو للامر غيره وهو بط
بالضرورة وان ظهر التفاوت من الجانب الاخر كانت الجملة الناقصة منقطعة فيكون متناهية من
الطرفين والزائد انما زادت عليها بقدر متناه لانها انما زادت بمقدار ما بين الطوفان الى زماننا
والزائد على المتناهي بمقدار متناه يكون بالضرورة متناهيا لان المتناهي اذا انضم الى المتناهي
كان المجموع متناهيا فثبت ان الجسم لا يخلو عن الحوادث وثبت ان الحوادث لها بداية فيلزم بالضرورة
ان يكون الجسم حادثا وهو المطلوب فان قيل الكلام على ما ذكرتم من وجوه ثلثة الاول انا نسلم ان الموقع
في نظم الدليل وهو انه مركب من مقدمتين والثانية منهما ليست الا اعادة الدعوى مع احتمال ضم دعاوي
اخرى اليها فلا يكون في ذكرها فائدة فيبقى المقدمة الاولى وحدها ومعلوم انها وحدها لا تنتج وانما
قلنا ان المقدمة الثانية ليست الا اعادة الدعوى مع احتمال ضم دعاوي اخر اليها لان قولكم
وما لا يخلو عن الحوادث حادث معناه ان كل واحد واحد مما يوصف بانه لا يخلو عن الحوادث فهو
حادث ومن جملته ما يوصف بانه لا يخلو عن الحوادث الجسم فقولكم وما لا يخلو عن الحوادث حادث معناه ان

اولا فان كان الثاني كان لكل الحوادث
اول وهو المطلوب وان وجد شيء
منها في الازل هم

الجسم الذي لا يخلو عن الحوادث حادث وغيره لو كان ايضا فهو حادث فظهر انه ليس في ذكر هذه المقدمة الا
اعادة الدعوى مع احتمال ضم دعاوي اخر اليها والشيء لا يصلح لان يكون دليلا على نفسه لوجوب مغايرة الدليل
للمدلول وان امتناع كون الشيء معلوما بما هو نفسه سلمنا لكن المنتج ليس احدى المقدمتين بالضرورة ولانه لو كان لكان
ذكر الاخرى حشوا ولا المجموع لان كونهما منتجا انما يصح لو وجد تاما معا وهو محال لامتناع حصول العلم
بمقدمتين في الذهن دفعة واحدة والعلم بهذا الامتناع ضروري لانا متى وجهنا ذهننا كل العلم لشيء تعذر
علينا توجيهه نحو العلم بمعلوم اخر سلمنا لكن كل واحد منهما غير منتج فلا يكون المجموع منتجا لان كل واحد
منهما عند انضمامه الى الاخرى اما ان يبقى على ما كانت عليه حالة الانفراد او لا يبقى فان بقيتا
كما كانتا حالة الانفراد غير مؤثرين وجب ان لا يؤثر حالة الاجتماع وان لم يبقيا على ما كانا فقد حصل
عند اجتماعهما امر زائد فينتقل الكلام الى كيفية حصول ذلك الزائد وهو ان المؤثر فيه اما كل
واحد منهما وحده او المجموع وعود التقسيم فان كان حصول ذلك الزائد لزائد اخر لزم التسلسل الموجب له
اجتماعهما لا نافي الاجتماع ان لم يكن زائدا على ذات كل منهما استحال حصول موجبا للنتيجة وان كان
فالموجب لذلك الاجتماع اما كل واحد من المقدمتين وحدها او مجموعهما او امر ثالث فان كان الاول لزم
حصول النتيجة من كل واحد منهما لاستقلال كل واحدة منهما بما يوجب النتيجة وان كان الثاني كان الكلام
لذلك الاجتماع اجتماع اخر هف وان كان الثالث فالمقتضي لحصول ذلك البيان لم يتوقف على ما تين
المقدمتين لم يكن للمقدمتين اعتبار اصلا في ذلك الانتاج وان يتوقف فاما ان يكون المقدمة الواحدة في صدور
النتيجة عن ذلك المقتضي في تحصيل النتيجة عند حصول المقدمة الواحدة وذلك محال او لا بد منهما وتعود المحال
المذكور سلمنا ان الامور التي لا يمكن ان يكون كل واحد منها وحده موجبا فان مجموعها يعقل ان يكون موجبا
في الجملة ولكن لا يمكن في هذا الموضع ان يكون كذلك لانه اذا احصل الالف حيوانا والحيوان جسم لزم ان يكون كالانسان
حيث فالمقدمتان صادقتان والنتيجة كاذبة وما ذلك الا ان هذا النظم غير منتج سلمنا استقامة هذا
النظم في الجملة لكن هو مستقيم في هذا الموضع لم لا يجوز ان كل مطلوب له طرفان الموصوف والصفة فاذا قلنا
الجسم محدث فالجسم الموصوف والمحدث هو الصفة فلا بد من متوسط بينهما بحيث يكون له نسبة الى كل واحد من
الطرفين فهذا المتوسط بينهما لا يخلو اما ان يكون من قولنا لا يخلو عن الحوادث او قولنا لا يخلو عن حوادث فذوات
بداية فان كان الاول صار الدليل هكذا الجسم لا يخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث وفي تعبير
الثانية كاذبة لانا لو قدرنا ان لا يكون الحوادث بداية فلا يلزم من عدم خلو الجسم عنها حدوثه وان كان الثاني
صار الدليل هكذا الجسم لا يخلو عن حوادث لها بداية فكل ما كان كذلك فهو حادث وفي نظر المقدمة الاولى

المطلوب فيتضح حكم المسألة في العلم لان المعنى قولنا الاجسام لا تخلو عن حوادث لها بداية ان الجسم بداية
لا نقصد السائل بان الجسم لا يوجد متقدما على حوادث لها اول وهذا هو المعنى بكونه حادثا فيكون احدى
مقدمات الدليل نفس المطلوب وهو باطل ولانه اذا حصل حكم المسألة بهذه المقدمة صارت المقدمة الاخرى
لغوا ب هذه الحوادث كانت تقتضي حدوث الاجسام لكنها تقتضي قدمها وهو تقتضي القدم يكون باطلا فلا
يجوز الاستدلال به على حدوث احدهما دون الاخر وذلك انه لو كانت استحالة خلو الجسم عن كل الحوادث تقتضي حدوثها
وجب ان يكون استحالة الخلو عن كل الحوادث تقتضي قدمها فان استحالة الخلو عن الكل تقابلها استحالة
الخلو عن الكل والمقتضي للشيء مقابله مقابل ذلك الشيء كالحرارة لما اقتضت السخونة اقتضت البرودة
البرد وهكذا ههنا لما كان امتناع الخلو عن الكل يقتضي الحدوث فامتناع اللاخلو عن الكل وجب ان
يكون مقتضيا للعدم لان كل ما صدق عليه امتناع الخلو عن الكل صدق عليه امتناع اللاخلو عن الكل فيلزم
عدم الجسم وحدوثه معا فعلمنا ان هذا النظم باطل الثالث ما يتعلق بالبحث عن محل النزاع وتلخيصه فنقول ان سلمنا
سلامة النظم عن الخلل لكنا نقول الاشتغال بالدليل انما يكون بعد تحصيل حكم المسألة فلا بد من البحث عن
معنى كون العالم محدثا حتى يمكن الشروع في الاستدلال واذا لخصنا محل النزاع علم امتناع القول
بالحدوث له حجتان ا الحدوث تفسيران كون الشيء مسبوقا بالعدم وكونه مسبوقا بوجود غيره والتقدم
مقابلهما اما يعني المسبوقية بالعدم او يعني المسبوقية بوجود الغير واقسام التقدم خمسة ا التقدم بالعلية
فان العقل يدرك ترتب وجود ضوء السراج على السراج وان امتنع انفكاك احدهما عن الاخر في الزمان وذلك
الترتب العقلي هو التقدم بالعلية فان فسرنا الحدوث بالمسبوقية بالعدم فالتقدم بالعلية ههنا باطل
بالاتفاق لان العدم لا يكون علة للوجود ب التقدم بالطبع كتقدم الشرط على المشروط مثل تقدم الواحد
على الاثنين وهو ايضا ههنا باطل بالاتفاق لان العالم ممكن وكل ممكن فله لذاته لا استحقاق الوجود ولا
عن الوجود وما بالذات اقدم مما بالغير فاذن كونه غير مستحق الوجود اقدم من الوجود تقدما بالطبع
ومعلوم ان ذلك متفق عليه بين الكل ج التقدم بالشرف وهو منفي بالاتفاق د التقدم بالمكان و
هو منفي ههنا اتفاقا لم يسلم التقدم باحد هذه الوجوه الاربعة فانه ليس هو المعنى بالحدوث الذي
يريدونه ه التقدم بالزمان وليس يحصل العدم والوجود لان العدم قد يحصل بعد الوجود وان بهذا
الاعتبار لا يكون حادثا بل انما يكون حادثا لان وجوده بعد العدم وعدمه قبل الوجود وتلك القبلية
امر زائد على ذات العدم ولا محالة قبل كل قبلية قبلية اخرى فههنا قبليات لا بداية لها ولا معنى للزمان
الا المحققة القبلية والبعدية لذاته فاذن لا اول للزمان فاذن تفسير حدوث العالم بتقدم عدمه عليه

يقتضي قدم الزمان فلزم من تفسير حدوث العالم بهذا التفسير قدمه واما ان فسرتم حدوث العالم بكونه مسبوقا
بالغير فنقول ان اردتم بذلك ان للعالم شيئا متقدما عليه بالعلية او بالطبع او بالشرف فذلك مسلم لكن لا يقتضي الحدوث
الذي تريدونه وان اردتم التقدم بالمكان فهو باطل بالاتفاق لاستحالة المكان على الله تعالى ومقدر الثبوت لا يحصل مقصودكم بل
التقدم بالزمان وهو باطل ويستدعي ثبوته ثبوت القدم اما بطلانه فلانه لو كان الله تعالى متقدما على العالم بالزمان
لزم ان يكون الباري تعالى زمانيا ولم يكن الزمان زمانيا وهما محالان اما الاول فلان الزمان من لواحق المتغير
والله تعالى يستحيل عليه التغير فلا يلحقه الزمان واما الثاني فلامتناع التسلسل واما ثبوت القدم مقدر ثبوته
فلانه اذا كان هذا التقدم زمانيا لا بداية له فيتقدم الباري تعالى على العالم لزم ان لا يكون للزمان بداية و
يلزم منه القدم هذا اذا سلم انحصار التقدم في الخمس فان ادعيتم سادسا فاظهروه حتى يمكن
الشروع بعده في الاستدلال لا يقال الاستفسار عن معنى الحدوث استفسار عن محكم رفع الخلاف
فيه بحيث لا يبقى تشبيه والحكم على الشيء بالنفي او الاثبات لا يصح الا بعد تصوره بماهيته ذكر الشيء وحيثيته
وكان ذلك موضع الخلاف مشغولا يكون محل الخلاف معلوما عند الخصم لانا نقول لو رفع الخلاف يكون محل الخلاف معلوما
جملة او مفصلا مع بيانه اي الذي يكون مما شهر ان يعرف ههنا وصحة وبطلان ما عداه وان كان
ما عداه يحتمل فاصل كثيرة فلم يكن مما شهر فاذا ارتم اثبات ذلك وكان الكلام في ذلك يطلا دون الاثبات تحقق
بحث احتلاف التفصيل حسن هذا الاستفسار سلمنا ان رفع الخلاف يكون محل الخلاف معلوما جملة ومفصلا
لكن ذلك لا يصح الاستفسار اذا كان الغرض بالاستفسار مجرد فائدة لو توقف الحكم من غير ان ينضم زيادة فائدة
اواذا انضم مع ذلك وههنا قد انضم زيادة فائدة وهو بيان عجز الخصم في ايراد غير الاول ان يصح ذلك وبطلان
مذهبه على ما سنبينه عند تفسيركم ب اما ان نقول لو ان لصحة وجود العالم بداية او نقول ليس له بداية
والاول باطل اما اولا فلان كون العالم ممكن الوجود فيما لا يزال وهو قبل ان صار ممكن الوجود كان
ممتنع الوجود لعينه فاذا جوزتم ذلك انسد باب الاستدلال بحدوث العالم على اثبات الصانع لانه اذا جاز
ان يقال انه كان ذلك الامكان واجبا لذاته بعد ان كان ممتنعا لذاته جاز ان يقال ~~ان كان ذلك الامكان~~
وجب العالم قبل حدوثه قد كان ممتنعا لعينه ثم صار واجبا لعينه كما اسند الامكان من الامتناع الذاتي الى
الوجوب الذاتي وح لا يحتاج الى الصانع واما ثانيا فلانه لو كان انقلاب الممتنع لذاته ممكنا لجاز ذلك في كل
الممتنعات فلا يمتنع اجتماع الضدين والنقيضين ممكنا بعد ان كان ممتنعا لذاته وذلك عين السفسطة واما ان
قلتم لا بداية لصحة وجود العالم فقد سلمتم ان العالم يمكن ان يكون ازليا ودفع الاعتراف بذلك لا يمكن القطع بامتناع
القدم ووجوب الحدوث لان العالم يستحيل وجوده في الازل لا لذاته ولكن لامتناع وجود شرط في الازل

او لو حدث وجود ما يوجب لانا نقول انساع وجود شرط ان كان امسا عاذا اما وجب انساع زواله ويلزم منه استمرار امتناع العالم مما لا يزال وان لم يكن فاما كان لامتناع غير الحوادث لزم من التسلسل وهكذا الكلام في وجوب المانع فانه ان كان واجبا لذاته امتنع زواله فامتنع زوال امتناع العالم فكان محالا وجود العالم وان كان واجبا لغيره لزم من التسلسل وهو محال الثالث ان نتكلم على مقدمات الدليل فنقول لا نسلم ان الجسم لا يخلو عن الحوادث قوله لا يخلو عن الاكوان قلنا مذاهب على ان الكون زائد على ذات الجسم فهو ممنوع ودعوى الضرورة باطل لان ادعاء الضرورة فرع على تصور حصول الجسم في الحيز وهو غير معقول لان الحيز الذي هو الحيز حصل فيه ان كان موجودا مما يعقل حصول الجسم فيه فهذا ساقط لو قال انه معدوم موهوم لان الموهوم الذي لا وجود له في نفسه لا يعقل حصول الجسم فيه وان كان موجودا فان كان متحيزا لزم التداخل وهو ان المتحيز متحيز وهو محال ولان الحيز الواحد اذا وجد لزم ان لا يكون حاصلا في الحيز وان لم يكن متحيزا فان كان عرضا فان كان حالا في المتمكن دار وان لم يكن حالا فيه وان كان مجردا استحال حلول المتحيز فيه بالجهة فلا يعقل حصول الحيز في الحيز حتى يكون زائدا عليه حاصلا في الان فكلما يعقل من هذه الاقسام لم ير ذكرنا في ما ظل الايماء المعقول من كون المتحيز في الحيز كونه بحيث لو وجد متحيزا اخر يصح ان يقال له انه فوقه او تحته او بعد منه لانا نقول هذا ابعد ايضا لانا لا نسلم ان كونه كذلك اشارة الى الحيز لا الى حصوله في الحيز ولكن ايضا اسم ما والا ما مرادكم بهنا حصول في الحيز فان كان احد بما على الاخر ويدل على المغايرة ان الجوهر ما دام موجودا كان سالكا لحيثية ابعاده واما حصوله في الحيز فانه غير باق عندنا وجه عند وا ما قولا فلان القرب والبعد اما ان يكون المراد حاصلا في صرف فيه مرجحا الاحراز بعد عنه فاذا لم يعقل القرب والبعد الا بالحصول في الحيز فلو فسرنا الحصول في الحيز بها دار ثم نقول لنا عن الاسف لكن لا نسلم ان الحصول في الحيز امر زائد لان المعلوم بالضرورة ان المفهوم من ذات الجسم ليس المفهوم من كونه حاصلا في الحيز ولا يلزم من التغاير في المفهوم كونهما امرين وجوديين لاحتمال كونه عدميا او امرا نسبيا لا وجود له في الخارج ويدل على وجوه آ المعقول من كونه الجسم جسما مغاير للمعقول من كونه ممكنا مع ان الامكان لا يصح ان يكون وصفا وجوديا زائدا او الا كان له امكان اخر وتسلسل ب المعقول من جميع الكائنية مغاير للمعقول من حصولهما في المحل مع انه لا يلزم ان يكون قيامهما بالمحل وصفا عرضيا زائدا عليه ما ثبت ج تصدق على الواحد انه نصف الاثنين وثلث الثلثة وربع الاربعة وهكذا الى غير النهاية من الكسور ولا الى الاعداد الغير المتناهية ومفهومات تلك النسب متغايرة فان نصف الاثنين مغاير لثلث الثلثة وربع الاربعة وهكذا والمفهوم من كونه واحدا مغاير لمجموع هذه النسب وكذا يمتنع ان يكون لتلك النسب الغير المتناهية وجود في الاعيان والا

فكذا ابهنا د المفهوم من كون الجوهر ذاتا مغاير للمفهوم من كونه جوهرا او الالزم ان يكون كون الجوهر ذاتا صفة والا كان الكلام في اصل الذات عائدا وتسلسل ه المفهوم من كون الجوهر غير العرض مغاير للمفهوم من كونه جوهرا ثم لا يلزم ان يكون الغيرية صفة ثبوتية زائدة والا تسلسل وكذا القول في المماثلة والمخالفة والتعين والتعدد و المفهوم من ذات الجوهر مغاير للمفهوم من كونه حادثا وما قام ان الحدوث والبقاء لا يمكن ان يكونا وصفين ثبوتيين والا تسلسل ز المفهوم من كون الانسان ليس بحجر مغاير للمفهوم من كونه انسانا مع ان هذه السلوب ليست وجودية والا لزم حصول صفات غير متناهية للشيء الواحد لا جرم واحد بل مرارا لا نهاية لها فظهر من هذه الوجوه انه لا يلزم من التغاير في المفهوم اثبات الصفات المتغايرة فظهر فساد دعوى الضرورة وما ذكرتم من الاستدلال وهو انا ندرك الجسم متحركا بعد ان لم يكن فيستدل الجائز عليه بعدها مدرك بالحس وهو يدل على كون تلك الاحوال المتبدلة امورا ثبوتية ممنوع فانا لا نسلم ان الجسم الذي كان ساكنا بقي وصار بعينه متحركا بل ذلك الجسم عدم وحدث جسم اخر وهو لذا متحرك لان حدوث الشيء ليس زائدا عليه بل هو نفسه والا تسلسل ثم ان الحدوث لا يبقى في الزمان الثاني وجب ان لا يبقى ذاته والا كان حدوثه مغايرا لذاته وهو محال الا ان ال ان معصود ما ذكرتم من هذا الدليل حدوث الاجسام فاذا سلمتم ذلك فقد سلم المقصود لانا نقول ب ان ذلك صادق على المطلوب لكن لا يبقى دليلكم الذي ظننتم تصحيحه مستقيما سلمنا بقاء ذات الجسم لكن لم قلتم ان تبدل الاشكال بالمحسوسة يدل على وجودها فان التبدل عدم الا على نوع ظهور اما انتم حدوث العالم فلا بد وان تجوزوا استحالة وجوده ازلا ولا بد من تبدل تلك الاشكال الا بالامكان فيما لا يزال فالتبدل بها حاصل مع امتناع كون الامكان او لامتناع ثبوتيا اما الامتناع فلانه لو كان ثبوتيا لكان الموصوف به ما ثبت بمجموع الوجود موجودا معين واما الامكان فلانه ت الشيء حال حدوثه يمكن حادثا وحدوثه سابق حال بقائه فقد تبدل الحدوث بالبقاء ولنا وجوه بين الحدوث فلانه لو كان صفة لكانت حادثة فيكون لها حدوث زائد وتسلسل واما البقاء فلانه لو كان صفة لتوقف امكان حصولها في الجوهر على حصول الجوهر في الزمان الثاني وحصوله في الزمان الثاني اما نفس البقاء او معلول البقاء فلزم اما توقف الشيء على نفسه او على ما هو موقوف عليه وهو محال لان الا مكان الشيء واتصافه وحدوثه وتقادمه ليست محسوسة بالبصر مع ان تكون قضايا عقلية فلا يلزم من بطلان التبدل انها كونها امورا وجودية بخلاف المتحرك والساكن فان المسند فيها محسوس بالبصر وكانت وجودية لانا نقول ان كنه المتحرك غير مدرك بالبصر فان سكان السفينة في موضع من البحر غير محسوس الارتعاش ولا الخاص في وقت هبوب الرياح مع حالت واحد فيظهر تحرك ساكن البرية ويحكم انهم يظنون ان السفينة ساكنة فلو كانت الحركة والسكون محسوسين لما اشتبه احدهما بالاخر سلمنا دلالة التبدل على الوجود لكن على احدهما لا عليهما معا فان الشيء اذا خلا عن وصف يقول ثم اتصف به كان موصوفا به عدم عنه يكون

البعد حاصلا مع ان احدهما غير محاذ في المتحرك والا كذا كون احدهما مستدلا على دلالة ما ذكرتم على ان الحصول في الحيز زائد على ذات الجسم لكن ههنا ما يدل على نفيه وهو وجوه آ الحصول في الحيز امر نسبي والامر النسبي يستدعي امرين لامتناع حصولها الا بين منها فلو كان الحصول في الحيز موجودا لكان الحيز موجودا ايضا وهو باطل لانه لو كان موجودا لكان اما حالا في الجسم فلا يكون حيزا له او لا يكون حالا فيه فاما ان يكون ذا حجم او لا فيبطل حصول الجسم فيه ب حصول الجوهر في الحيز نسبة مخصوصة له الى الحيز فلو كانت هذه النسبة امرا وجوديا لكان ذلك الامر الوجودي حاصلا في الحيز ويكون له نسبة الى ذلك المحل فيكون لتلك النسبة نسبة على الكائنية ولزم التسلسل ج الحركة يمتنع دخولها في الوجود لان الحركة اما ان لا يكون لها حصول في الحال او لا يكون فان لم يكن لم يكن ماضيا ولا مستقبلا لان الماضي هو الذي كان موجودا في زمان كان فيه حاضرا والمستقبل هو الذي يتوقع فيه ذلك الحضور وان كان لها حضور فان الشيء الحاضر لم يكن الحاضر حاضرا الان الاجزاء المفروضة لا يكون وجودها دفعة لان حصول الحركة لا يعقل الا مع التقضي والمرور فاذن الاجزاء المفروضة في الحركة لا توجد معا فلا يكون الحاضر من الحركة حاضرا بعضه فان لم ينقسم بعد عدمه بحصر شيء اخر من الحركة وهو غير منقسم فيكون الحركة مركبة من امور كل واحد منها غير قابل للقسمة وهو الفصل ويحالان الحركة التي لا يتوالى الحركة الا ان يكون على ما فيه منقسما او غير منقسم والاول محال والثاني لان الاكوان الواقع منها في نصف تلك المسافة ونصف تلك الحركة فيكون تلك الحركة منقسمة هف ثم ان كان المسافة غير منقسمة لزم تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى وهو محال والالزم في الحركة لانا لو وجدت فاما عند كون المتحرك ملاقيا للجزء الاول وهو محال لانه في ما يتحرك او عند كونه ملاقيا للجزء الثاني وهو باطل لانه قد انقضت الحركة او عندما يكون بين سطحيهما وذلك يقتضي انقسام الاجزاء وقد فرضنا انها غير منقسمة هف فالقول بالحركة يفضي الى اقسام كلها باطلة فهي اذن غير موجودة بل هي امر مقدر موجود في الذهن لا حصول لها في الخارج واذا لم يكن الحركة موجودة لم يكن السكون موجودا اذ لا فرق بينهما الا بالدوام وعدمه فان الحصول في الحيز ان استمر كان سكونا والا فحركة فاذا كانت الحركة عدمية كان السكون المساوي لها في تمام الحقيقة عدميا سلمنا ان الكائنية زائدة على ذات الجسم لكن يمتنع عدم الخلو عنها الجسم متى كان موجودا كان متحيزا واذا كان متحيزا كان حاصلا في الحيز قلنا لا نسلم انه اذا كان موجودا كان متحيزا فلم لا يجوز ان يقال الاجسام كانت في الازل خالية عن صفة التحيز ثم اتصفت به فيما لا يزال الكائن ما هي بالاطلاق وبيان عدم ملتبسة آ قد بينا نفي الجوهر الفرد فيكون الجسم البسيط في نفسه واحدا ومعلوم انه قابل للانفصال والقابل

للاتصال والقابل للانفصال ليس الاتصال لاستحالة بقائه معه فهو القابل باق مع المعنى الذي هو شيء غير الاتصال الذي هو الجسمية في محل هو الهيولى فالجسم مركب من الجسمية والهيولى ثم الجسمية لما كانت حالة في الهيولى كانت محتاجة الى الهيولى لاحتياج الحال الى المحل فيمتنع احتياج الهيولى اليها والا دار واذا استغنت الهيولى عن الجسمية امكن خلوها عنها فثبت ان للمتحيزات هيولى غير متحيزة يمكن انفكاكها عن التحيز ب دليلكم على حدوث الاجسام يدل على حدوث المتحيزات وكل حادث فانه مسبوق بامكان حدوثه وليس الامكان عائدا الى القادر لان القادر قادر على ايجاد الممكنات في المستقبل لا على الممكن ولا المحال امر عائد اليه والا لما حصلت هذه المغروفة الا ان الامكان عائد الى الممكنات وليس عدميا لانه نقيض للا امكان وفي اثبات امكان مثل هو وجودي يستدعي محلا لاستقلاله بنفسه فالاجسام محتاجة الى محل يوجد مع امكانها اذ لو حلها ذلك المحل ليس متحيزا لامتناع عدم التحيز فلذلك هو غير متحيز وهو هيولى الاجسام ج بداهة العقول حاكمة بان حدوث الشيء لا من الشيء غير معقول فاذا كان المتحيز حادثا فلا بد له من مادة غير متحيزة متقدمة عليه سلمنا ان الاجسام متى كانت موجودة كانت متحيزة فلم قلتم بامتناع خلوها عن الكائنية قوله لانه متى كان موجودا كان متحيزا ومتى كان متحيزا كان حاصلا في الحيز ولا نعني بالكون الا ذلك قلنا هذا الكلام ان دل على امتناع خلو الجسم عن الكائنية فههنا ما يدل على جوازه وهو وجهان آ اللازم للجسم اما جميع الكائنيات او واحد منها لا بعينه وكلا الوجهين معلوم البطلان والثاني اما ان يكون اللازم كائنية واحدة على التعيين او لا على التعيين والاول ظاهر الفساد لما ذكرتم في ابطال وجوب حصول شيء من الاجسام في حيز معين والثاني ايضا باطل لان كل ما يكون لازما للشيء فرع وجوده في نفسه فما لا وجود له في نفسه لم يكن وجوده لازما لغيره والكائنية المبهمة لا وجود لها في الخارج فان كل ما يوجد في الخارج لا بد وان يكون معينا ولا شيء من المعين بلازم للجسم فلا شيء من الكائنيات الموجودة في الخارج بلازم للجسم واما المبهم الذي لا وجود له في الخارج فليس بلازم للجسم في الخارج والا لكان موجودا في الخارج فاذن لا شيء من الكائنيات بلازم في الخارج بل في الذهن لان ماهية الكائنية من حيث هي كائنية انما هو مفهوم مشترك بين الكائنيات الجزئية وذلك المفهوم المشترك هو اللازم للجسم لانا نقول ذلك المشترك من حيث هو لا يوجد الا في الذهن لكنا بينا انه ما كان كذلك يستحيل ان يكون لازما للجسم ب الجسم والكائنية ليس احدهما علة للاخر لامتناع كون الجسم علة والالكان علة للكائنية المعينة لان الجسم شيء فلا يقتضي مبهما ويلزم منه استقرار الاجسام في الحصول في ذلك الحيز وان فرضت الكائنية علة للجسم كان وصفا ليس الكائنية الذي لا يعقل قيامه الا بمحله متقدما عليه ح ما فرض عنه هف ثم ان الجسم شرط الكائنية لانه محلها فالكائنية ليست شرطا له لامتناع الدور فالكائنية اذن ليست علة للجوهر ولا معلولة له ولا شرطا له فجاز خلو الجوهر عنها ثم ان سلمنا ان الجسم لا يخلو عن الكائنية لكن لا نسلم ان الكائنية حادثة قوله كل جسم يصح خروجه عن حيزه قلنا ممنوع قوله لو وجب حصول جسم في حيز لكان ذلك الوجوب

اما لاجل الجسمية او لعارضها او لمعروضها او لامر اخر لا يكون عارضا لها ولا معروضا لها فلم قلتم
عن منحصر لان من الاقسام ان يكون هو الامر والدليل عليه اجمالا انه لو وجب تعليل كل امر بعلة لزم تعليل
علة كل العلة بعلة اخرى [illegible] والتسلسل [illegible] الوجوب [illegible] فلا يسند عن علة لو كان وجود ما
امتنع تعليله والا لاحتاج الى العلة فيكون ممكنا لذاته فيستلزم الوجوب امكانا وهو محال سلمنا كون الوجوب
ممكنا فلم قلتم ان الممكن لابد له من موثر [illegible] قلنا احتياج الممكن الى الموثر ولكن متى اذا كان الممكن حادثا
او اذا لم يكن [illegible] فاذن لا يمكنكم بيان احتياج الكائنة الى الموثر الا اذا بينتم حدوثها لكم
بينتم بيان حدوثها على كونها محتاجا الى الموثر فدار سلمنا احتياجه الى الموثر على الاطلاق فلم لا يكون
الوجوب [illegible] الجسمية قوله يلزم حصول كل جسم في ذلك الحيز لكن اشتراك الجسمية بين الاجسام واشتراك العلة يوجب
اشتراك الحكم قلنا لا نسلم اشتراك الجسمية افراد الاجسام والا لكانت مشخصة بكل واحد من الاجسام زائدة
على جسميته لان ما به الاشتراك غير ما به الامتياز لكن يستحيل ان يكون تشخص الجسم المتشخص زائدا على جسميته لان انضمام
ذلك الزائد الى الجسمية في الخارج يتوقف على حصول الجسمية في الخارج وحصول الجسمية في الخارج يتوقف على تشخصه
الذي هو عبارة عن انضمام ذلك الزائد اليه فيدور [illegible] قوله لكون الجسمية امرا مشتركا [illegible] من الاجسام [illegible]
الى هذا الحيز [illegible] لا الافعال المعقول من الجسمية انما هو شغل الحيز ومنع الغير عن ان يكون بحيث
هو وهذا القدر مشترك لانا نعلم ان الشاغل والمانع ليس الجسمية بل حكما من احكامها ولا يلزم من الاشتراك
في الاثر الاشتراك في الموثر سلمنا لكن لا نسلم الاشتراك في المعلول عند اشتراك العلة لوجوه أ الذات حال
الحدوث يجب افتقارها الى الفاعل وحالة البقاء يمتنع افتقارها اليه وهي الذات في الحالين ومعلوم ان التفاوت
بين المثلين اكثر من التفاوت بين الذات الواحدة في الحالين فاذا جاز ان يختلف الشيء الواحد من الوجوب الى
الامتناع الذاتي بحسب زمانين فلئن يجوز ذلك في المثلين كان اولى ب [illegible] ولان الجوهر الحادث مثل
[illegible] لا يلزم من تماثلهما [illegible] وبينهما في صحة المقدورية وامتناعها فكذا هاهنا وكذا [illegible]
يصح ان يحدث في زمان عدمه مثله ولا يلزم من صحة حدوث مثله في ذلك الزمان صحة وجوده في ذلك الزمان
فكذا هاهنا ج الممكن المحدث محتاج الى الموثر موجب او شرط موجب وعلة تلك الحاجة الامكان اذ لو رفع
لبقي الوجوب او الامتناع وهما مغنيان عن الموثر ثم الامكان مشترك بين الممكنات ولا يلزم من اشتراكها في
الامكان اشتراكها في الحاجة الى ذلك الموثر المعين او الى ذلك الشرط المعين لان اكثر الطوائف اتفقوا
[illegible] ان الموثر [illegible] وبعضهم زعم ان العبد موجد وبعضهم اثبت معاني توجب احوالا وبعضهم
اثبت طبيعة وعقلا ونفسا ثم لو كان الموثر واحدا لكن لا نزاع في كثرة الشرط فان الجوهر شرط للعرض

والحياة شرط للعلم اتفاقا ومعلوم ان حاجة المشروط الى الشرط لامكانه والشرط علة لصحة المشروط ثم انه لا يلزم
من احتياج صحة ذلك المشروط الى الشرط احتياج كل صحة الى ذلك الشرط فلا يلزم من الاشتراك في [illegible] الاشتراك في
الحكم سلمنا ان الاشتراك في السبب يقتضي الاشتراك في الحكم ولكن متى اذا فقد شرط او وجد مانع او اذا لم يكن [illegible]
بيانه ان الاشياء المتماثلة في الماهية لا بد وان يمتاز [illegible] وما به الاشتراك مغاير لما به الامتياز فيتشخص كل
شخص زائد على ماهيته ولان المتصور من الجسم [illegible] لا يصح حمله على كثيرين والمتصور من هذا الجسم لا يصح حمله على
كثيرين فالعلم الضروري بان المتصور من الجسم داخل في المتصور من هذا الجسم فالمتصور من هذا الجسم [illegible] امر زائد
على المتصور من هذا الجسم واذا ثبت ذلك ظهر ان تعين كل شخص زائد على ماهيته فيحتمل ان يكون تشخص
المعين من الاجسام المتماثلة شرطا لاقتضاء الجسمية الحصول في ذلك الحيز او يكون تشخص الجسم الاخر مانعا من ذلك الاقتضاء
واذا كان كذلك لم يلزم من اشتراك الاجسام في تمام الجسمية وكونها موجبة للحصول في الحيز المعين اشتراك كل الاجسام في
ذلك وفي ذلك ظهر ضعف المقدمة المشهورة ان المتماثلات يجب تساويها في اللوازم [illegible] لان معناه انه ليس
[illegible] لانا نقول نمنع كونه عدميا سلمنا لكن [illegible] حاصل لانه لا نزاع بين العقلاء ان العدم يصلح
للشرطية فان عدم الضد شرط لصحة حلول الضد الاخر في المحل سلمنا عدم جواز انه يجب حصول الجسم المعين في الحيز المعين
لجسميته فلم لا يجوز ان يكون لبعض لوازمه قوله الكلام في لزوم ذلك اللازم كالكلام في الاول ويلزم الدور او التسلسل قلنا نمنع
التسلسل فانها سلمنا انه لا يجوز ان يكون لشيء من عوارض الجسم فلم لا يجوز ان يكون لبعض معروضاته وما ذكرتم من الدلالة على
ان الجسمية لا تحل [illegible] ممنوع فلم لا يجوز ان يكون حصول ذلك المحل في ذلك الحيز [illegible] بالحصول الجسمية فيه وهذا [illegible]
لو كان [illegible] موصوفا بالصفات او بالاحكام او بالاحوال [illegible] على اصطلاح مذاهب العقلاء
فيه مع امتناع حصول ذاته في الحيز فعلمنا ان كونه [illegible] امر مغاير لحلوله في جهة المحل [illegible]
سلمنا دلالة ما ذكرتم [illegible] على محل الجسمية لكنه معارض بما ذكرنا في ان الجسم هيولى ثم ان سلمنا انه لا يجوز ان يكون لشيء
من معروضات الجسم فلم لا يجوز ان يكون لشيء مباين عن الجسمية [illegible] نسبته الى جميع الاجسام واحدة فلم يكن بان يجب
لاجله حصول بعض الاجسام في ذلك الحيز اولى من سائر الاجسام قلنا يبطل بامرين أ ان الباري تعالى خصص
حدوث العالم بوقت معين [illegible] وان كان نسبته الى سائر الاوقات [illegible] فاذا جاز ذلك فلم لا يجوز هنا مثله ب صحة حدوث العالم في
[illegible] مع كونه [illegible] الى سائر الاوقات المقدرة الى قبله وبعده اذ لو لم يكن
[illegible] لوجوب حدوث العالم واذا جاز ذلك هناك فليجز هنا مثله سلمنا صحة [illegible]
جسم [illegible] فلم قلتم انه يستدعي [illegible]
او الى المحل [illegible] هذه الاحتمالات [illegible] سلمنا ان كل [illegible] يصح عليه العدم فلم قلتم ان ما يصح العدم

يجب ان يكون حادثا قوله لان العدم اما واجب لذاته او مستند الى علة قلنا جاز ان يكون واجبا لذاته [illegible] امتناع عدم
ما يجب وجوده فانه ينتقض بامتناع وجود العالم ازلا وامكانه فيما لا يزال فاذا عقل زوال الامتناع الذاتي
وتجدد الامكان فليعقل زوال الوجوب الواجب لذاته سلمنا انه ليس واجبا لذاته فلم قلتم انه واجب لغيره لاحتمال
ان يكون الوجود راجحا او ان كان قابلا للعدم فلا حاجة الى [illegible] لا يكون واجبا ولا حاجة الى الاولوية [illegible]
[illegible] الحركة اللذين يكون العدم بهما اولى ولذلك لا يوجد ان [illegible] على القادر [illegible] صحة الوجود
عليها سلمنا انه اقتضى تسوية الوجود والعدم فلم قلتم انه لابد من سبب لان جهة الحاجة الحدوث لاستغناء البناء
حال استمراره عن الباني و[illegible] بعد مفارقته الرامي ولان الاثر لو احتاج حال البقاء الى الموثر ان لم
يكن له اثر كان ذلك الاثر [illegible] عن الموثر وان كان له اثر فان كان الوجود الاول لزم تحصيل
الحاصل وان كان غيره لزم وجود اثر [illegible] فالمحتاج المتجدد لا الاول فلا يكون الباقي محتاجا فجهة الحاجة
الحدوث فلم قلتم ان الذي يصح عدمه يجب ان يكون حادثا [illegible] حاجته الى الموثر ولو [illegible]
عن جهة الحاجة سلمنا انه لابد من سبب فلم لا يجوز ان يكون موجبا قوله يلزم من امتناع عدم الواجب امتناع عدمه
قلنا اذا جاز ان يتخلف الاثر عن القادر مع حصول جميع جهات المؤثرية فلم لا يتخلف عن الموجب سلمنا انه لا يكون
موجبا فلم لا يكون مختارا قوله كل فعل المختار حادث قلنا ما الدليل عليه ثم يدل على بطلانه وجوه أ العدم
[illegible] وجود العالم [illegible] فاعله القادر فلا يكون شرطا [illegible] للمحدث وجود وعدم [illegible] الوجود
بالعدم والعدم [illegible] لانه نفي محض [illegible] واجبه للحدوث [illegible] يحتاج الوجود وليس جهة الحاجة كونه وجودا
والا لزم احتياج الشيء الى نفسه بل جهة الحاجة الحدوث بل الامكان فالمحتاج في وجوده الى القادر [illegible]
لم يكن محتاجا ج الممكن حال البقاء ممكن لاستحالة الانقلاب الى الواجب والممتنع لاستحالة انقلاب الحقائق والامكان علة الحاجة
فالباقي محتاج [illegible] شرطا لحاجة الحدوث لا يقال انه حال البقاء يصير اولى فيكون غنيا عن الموثر لانا نقول تلك
الاولوية ان كانت حاصلة لذاته كانت حاصلة حال الحدوث فيستغني الحادث عن الموثر وان حصلت لامر كان الباقي
محتاجا في بقائه الى علة تلك الاولوية [illegible] الى الاولوية [illegible] الباقي الى الموثر د الحدوث مسبوقية
الشيء بالعدم فهو صفة للوجود متأخر [illegible] المتأخر عن احتياج الحادث الى القادر المتأخر
عن علة الاحتياج فلا يكون علة الحاجة والا دار واذا لم يكن للحدوث مدخل في الحاجة لم يلزم ان يكون المحتاج حادثا
سلمنا لكن العدم [illegible] في خواص العدم سلمنا ان المختار لا يخلو عن الحوادث [illegible]
ان تلك الحوادث [illegible] الاول لمجموع العدمات السابقة على الحوادث لما كانت حاصلة في الازل فان حصل
معها وجود بعضها اقترن السابق والمسبوق قلنا هذا معارض بصحة حدوثها في الاوقات المقدرة فانه حدث

الحادث الموثر في الوقت المعين بعد ما كان [illegible] ذلك الوقت [illegible] حصول ذلك الوقت المعين [illegible]
ثم ذلك الوقت مسبوق بعدم لا بداية له وكذا الكلام في كل حادث يفرض مختصا بوقت معين فلا حادث الا وصحة وجوده
في الوقت المعين مسبوق بعدم لا بداية له فيلزم منه ان لا يكون لصحة كل الحوادث بداية وهو محال لانه يفضي الى السفسطة
والى نفي الصانع [illegible] فان هذا الاشكال انما هو من لفظ الازل فان الانسان يتخيل [illegible]
فيه جميع الحوادث [illegible] وجود الحوادث وليس الامر كذلك فان الازل ليس الا عبارة عن
نفي الاولية [illegible] كل واحد من العدمات السابقة حاصل في الازل لا معنى له الا ان كل واحد من الحوادث مسبوق بعدم لا
اول له ثم قولكم [illegible] ان لا يوجد شيء من الحوادث في الازل معناه انه لا بد من الانتهاء الى حادث لا يكون مسبوقا بغيره
فرجع حاصل كلامكم الى انه لما كان كل واحد من الحوادث مسبوقا بعدم لا اول له وجب انتهاء تلك الحوادث الى حادث لا يكون
مسبوقا بغيره وهذا [illegible] انه [illegible] ولا يعقل من قدمه الا انه متقدم على العالم بازمنة
مقدرة لا بداية لها على قول الفلاسفة او بازمنة مقدرة لا بداية لها على قول المتكلمين ثم [illegible]
[illegible] لا بداية لها في المقدرة ولان كلا من الازمنة مسبوق بعدم لا اول له لمجموع العدمات السابقة على الازمنة
المقدرة حاصل في الازل يجب ان لا يحصل في الازل شيء من تلك الاوقات المقدرة فيكون لتلك الاوقات المقدرة بداية وهو
[illegible] قوله في الثالث ان الحوادث بأسرها
[illegible] المطلوب لان كل الحوادث [illegible] كل واحد منها [illegible]
[illegible] كل واحد من الاكوان حادث [illegible]
ان مجموعها حادث [illegible] المجموع [illegible]
واجب الحصول عند حصول كل الاحاد بالضرورة واذا كان كذلك لم يكن مجموع الحوادث [illegible]
[illegible]
[illegible] ان تلك الحوادث [illegible]
[illegible] الحوادث [illegible]
عنه لانه لو لم [illegible] جميع جهات المؤثرية [illegible]
[illegible] شرائط المؤثرية [illegible]
امتنع صدور الاثر عنه اذ لو صح [illegible] شرائط المؤثرية [illegible]
[illegible] الفاعل المختار [illegible] جميع جهات فاعليته [illegible]
على [illegible] قوله في الرابع الحوادث [illegible] والنقصان ممنوع [illegible]

بانه لكن لا يمكن الموصوف لان وصف الزيادة ان لم يقتض ثبوت الصفة للموصوف وجب ان يقتضي نفي
حصوله للموصوف لامتناع الخروج عن النقيضين والا اشتد ذلك فنقول ثبوت الوصف للموصوف فرع على ثبوت
الموصوف في نفسه فانه ما لم يثبت الشيء في نفسه لم يثبت لغيره بل هو ثبوت في نفسه لا لغيره فلو قلنا الحوادث الماضية قابلة
للزيادة والنقصان ويتصف بهما افراده فما ثبوت الزيادة والنقصان لها ام الوجوب لعدم الوصف
ان كان موجودا في الخارج فالمرء لم يكن من كل واحد من الحوادث الماضية او مجموعها فان كان الاول لم
يمكن لكل واحد بدايته وهو مسلم وان كان الثاني فهو باطل لان مجموع تلك الحوادث لا وجود له في وقت من الاوقات
فما لا وجود له لا يمكن ان يوصف بوصف ثبوتي في الخارج لا يقال انكم تصفون ذلك المجموع بانه لا يمكن وصفه بالزيادة
والنقصان ونفي الوصف عنه وهو غير وصف له وهو مناقض لان النفي حال حضوره لا لوصف بالاثبات فاما ان يتصف
بها لعدم مضي لانا نقول ان الوصف لو كان وصفا كان ثبوتا عن ثبوته وكل واحد من البعض من الاحاد وهو محال
والا فيه وصف اعتباري لا خارجي وان كان المحكوم عليه بهذا الوصف من الصور الذهنية فنقول الذهن لا يقوى على
استحضار ما لا يتناهى على التفصيل بل يقوى على استحضار اللانهاية ومعنى اللانهاية من حيث هذا المفهوم امر واحد
ليس فيه كثرة ومن معنى اللانهاية ومن ما صدق عليه اللانهاية التي للاعداد الموصوفة بذلك فكيف يلزم من اقتدار الذهن
على استحضار معنى اللانهاية اقتداره على استحضار الامور التي حمل عليها اللانهاية فظاهر انه لا يمكن الحكم على الحوادث
الماضية بالزيادة والنقصان بحسب امكان الاتصاف لكن لم قلتم انه يمتنع البداية فانكم ان عنيتم باحتمال
الحوادث الزيادة والنقصان ان الناقص منهما ينقطع عن الزائد فهو ممنوع وان عنيتم انه ابدا يوجد
في جانب الزائد ما لا يوجد في جانب الناقص فمسلم لكن لا نسلم انه يلزم التناهي فكما لا يكون ما دل على عدم دلالته على
التناهي من وجوه آ الحوادث المستقبلة من زمان الطوفان اكثر منها اذا اخذت من زماننا ومع ذلك فلا ينتهي
بل تنتهي الحوادث فكيف لزم ب ان الباري تعالى متقدم على العالم بما لو كان فيه زمان لكان لا بداية له ثم ذلك
الزمان المقدر يحتمل الزيادة والنقصان ولا يجب ان يكون لذلك الزمان المقدر بداية والا لزم حدوثه تعالى ج تضعيف
الالف مرارا لا نهاية لها اقل من تضعيف الالفين وكلاهما غير متناهيين مع ثبوت التفاوت بينهما ء معلومات
الله اكثر من مقدوراته وهما غير متناهيين ه اذا علم ان الله تعالى شيئا فلا بد وان يعلم انه عالم بذلك الشيء وان يعلم علمه
بذلك الشيء الى ما لا يتناهى فهناك علوم غير متناهية مترتبة مع انها قابلة للزيادة والنقصان و سيأتي بطلان القول
بان العلم القديم علم ز انشعاع المعرفة الذوات الموجودة ولا نهاية لها مع احتمالها الزيادة والنقصان
ونقضها السبتي على المنا وفا دونها لا نهاية لها فظهر ان الحوادث الماضية لا بداية لها فلم قلتم ان الجسم اذا لم
ينفك عنها يجب ان يكون لها بداية فانه لا يجب ان يساوي المتلازمين في جميع الاحكام والا لكان الجوهر عرضا و

الماضي من زمان الطوفان الى الحال ... زماننا ... لا يتكرر

ما لمكن

ما لمكن ق الجواب قوله الموضع الثاني اعادة الدعوى مع زيادة دعوى قلنا لا نسلم لان المطلوب ثبوت
الحدوث للعالم وجاز في بعض صفات الشيء ان يكون بينا وبعضها غير بين وهذا غير الشك يكون بينا لما هو بين
للشيء فمن ان يكون المجهول مكتسبا بوسط اللازم المعلوم بالحدوث مجهول الثبوت للجسم ومعلوم الثبوت لما لم يخل
عن الحوادث فعدم الخلو عن الحوادث يكون معلوم الثبوت للجسم فيصير ذلك الشيء المجهول معلوما بواسطة النسبة
المعلومة قلنا الثاني اعادة للدعوى قوله المنع مجموع المقدمتين او احداهما قلنا المجموع وجميع المقدمتين
حاصل في الذهن لاجتماع الصور في الذهن فان الحكم امر على اخر والحكم يستدعي حضور المحكوم عليه والمحكوم به
معه في الذهن والا امتنع الحكم لا يقال يتوقف ثبوته على ثبوت المنتسبين معه وكذا التصديقات يمكن اجتماعهما
في الذهن فانه يمكننا الحكم بتلازم القضايا وتعاندهما فنقول كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا واما ان
يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا ولولا حصول علمنا بطلوع الشمس ووجود النهار والليل دفعة لما صح
الحكم بالتلازم والتعاند لان الحكم بكون احدهما لازما والاخر ملزوما حكم باللازمة والملزومة وهو مستند الى العلم
بكل واحد منهما قوله اذا امكن كل واحد منهما فلم لا يمكن المجموع قلنا ان عند اجتماع المقدمتين يحصل امكان
الاجتماع فنقول الطريق الذي يحصل به حصول الاجتماع انما هو امتناع حصوله لكل واحد منهما منفردا لعل
حصول الشيء منهما الا مع كل واحد منهما قوله لا يمكن ان يستنتج منها قلنا لا نسلم والنقض بحمل الجنس على الحيوان والحيوان
على الانسان غير وارد لعدم اجتماع الشرائط لان من جملتها كلية الكبرى وهو منتف هنا لكذب كل حيوان جنس لامتناع
صدق الجنس على كل فرد بخلاف الكبرى في قياسنا فانها كلية يصدق محمولها على كل فرد قوله المقدمة الثانية كاذبة لان بتقدير
ان لا يكون للحوادث بداية لا يلزم من عدم خلو الجسم عنها حدوثه قلنا الكلام على وجهين آ ان التقرير عندنا هي
ولا يلزم من عدم صحة الكلام على تقدير باطل بطلان الكلام فلو قلنا كل حجر فرد كان مصاحبا لمن انا لو وجدنا
العقاب الحجر فثبت اذا فرد الكل حال كان هذا التقدير باطلا لم يقدح في صدق الكلام فكذا هنا ب كون
الدليل على وجه اخر فنقول الاجسام لا تخلو عن الحوادث وتلك الحوادث بداية مع الاجسام عن حوادث لها بداية
وهو المدعى وثالثها ان قلنا الاجسام لا تخلو عن الحوادث ثم قلنا والحوادث لها بداية ثم لم يكن الوسط فالموضوع
في الكبرى الحوادث هو محمول الصغرى فلا بد كما لو قلنا كل جسم فهو كاين وكل كاين عرض انتج ان كل جسم عرض
دائما لم يلزم لان موضوع الكبرى غير محمول الصغرى لانا نقول لا ندعي انه متى كان موضوع الكبرى غير محمول الصغرى يلزم
النتيجة حتى يرد ما ملزم لا يرد الا متى كان مثله وقد سبق تحقيق ذلك بالقياس كما في قولنا ا مساو لـ ب وب
مساو لج فانه يلزم ان ا مساو لج بالضرورة مع ان موضوع الكبرى غير محمول الصغرى قوله ان دل امتناع
خلو الجسم عن الكائنات على حدوثه دل استنادا لا خلو عنها على حدوثه قلنا لا نسلم قولنا يمتنع خلو الجسم عن كل الكائنات

لا تخلو

نسقض قولنا ايمتنع الخلو عن كل الكائنات فانهما قد يجتمعان على الصدق لا في الحيوان الجسم ابدا موصوف
بكائنة واحدة فنقض يستحيل خلوه عن الكل لا يستحيل خلوه عن الكل لانه يستحيل لا خلو عن الكل قلنا ان استحالة
الخلو عن الكل يناقضها استحالة اللاخلو عن الكل لكن ليس يلزم ان يكون اللازم من احد النقيضين نقيضا للازم من
الاخر فان الضدين يشتركان في الدخول تحت جنس واحد فيجوز اشتراكهما في امر واحد فبطل ما قاله
قوله لا بد من تحرير الحدوث قلنا المراد به المسبوق بالعدم او بالغير ولا نسلم حصر اقسام التقدم في الخمس فان
تقدم امس على اليوم ليس احد الخمسة وتقدم الباري تعالى على العالم ليس بالزمان لامتناع كونه تعالى زمانيا و
لا يلزم ان يكون الزمان قديما واذا ثبت ان هذين التقدمين ليسا على احد الانحاء الخمسة ثبت نوع
سادس للتقدم فبطل ما قالوه فانهم بالوجه الذي عقلوا به تقدم الامس على اليوم وتقدم الباري تعالى
على الحادث يجب ان يعقلوا به تقدم عدم العالم على وجوده وتقدم الباري على العالم قوله صح حدوث
العالم اما ان يكون لها بداية قلنا صح حدوث العالم كصحة حدوث الحادث المشروط بكونه مسبوقا بالعدم
فانه لا اول لصحة حدوث هذا الحادث مع امتناع اوليته فان الشرط كونه مسبوقا بالعدم يمتنع ان يكون ازليا
قوله ما المعني بالحصول في الحيز قلنا لا حاجة الى التفسير فان كل عاقل يعلم انه في مكانه المعين دون ساير الامكنة
وما كان كذلك لا يحتاج الى التعريف قوله لا نسلم ان حصول الجسم في الحيز زائد عليه قلنا انا نعلم بالضرورة ان
الكائنة امر زائد على ذات الجسم ثبوتي والامور الضرورية لا تبطل بالشبه فان النظريات كسبية فاما ان يكتسب
كل علم من علم كسبي فيتسلسل او يدور او ينتهي الى علم غير مكتسب وهو قول اثبات علوم غير كسبية والنظرية مفرعة عليها
والفرع لا يقدح في الاصل والا لقدح في نفسه ولا وجه ايضا في الفاء مع كون الشيء فاسدا ولا شك ان
اظهر العلوم العلم بالشيء كروا لا كنه امور متعارضة في حقائقها الجسم مما ذكره من الشبه
يحوي شبه السوفسطائية في عدم تحققها فالجواب لنا انه كسب لكنا نستدل عليه بقيد الاشكال المذكور
والعكس مع بقاء الذات ومن بقاء الذات في الحالتين وذلك بطلان فانا نرى الدرس شاهدا به بالاكبر
من الذي شاهدناه الان بالضرورة من غير نقد لا حتمال المسلمين اتفقوا على ان الله تعالى قادر على ان يخلق
شخصا مثل زيد في شكله وصورته من جميع الوجوه ومع الجواز كيف يدعي الضرورة بانه المشاهد بالامس
لانا نقول هذا التشكيك لا يقدح في علمنا بان الذي كنت موجودا بالامس فانه مع الاشكال وهو مبني على
نفي الفعل الناظم قوله لا يستدل الا كثر بالمنكر لا يدل على وجود واحد منهما كسر الامتناع بالصحة قلنا
لا نسلم بل الامتناع بالصحة وكيف لا ومن ذلك ويجري بعضه الى عدم الشيء بالعضايا الهدية حتى يلزم
تجويز ان يتقدم استحالة الحكم الضروري في بعض الا فاحكمنا بل واجبا وهو جهل بل هو الحال لهذا وجود

الفعل

الفعل الازلي وهذا التعميم يلزم منه الاستحالة في شيء من الاوقات ان يمكن وجود الفعل فيها لا ازلا وهذا يلزم الاستحالة
عنه في شيء من الاوقات قوله الحدوث يستدل بالمقام غير ان يكون واحد منهما ثبوتيا قلنا الحدوث حصول
الذات في الزمن الاول والبقاء حصولها في الزمن الثاني فالمستدل انما هو النسبة الى الازمنة حصولا وذلك ليس هو نفس
الاكوان لان ذلك الامر نسبة الى ذلك الزمان وهو واما الكائنية فهي النسبة الى الاحياز والامكنة وهي احوال
طارية على الجسم مدركة بالمشاهدة فهي لا محالة ثبوتية قوله المذكور ان كان عرضا منعنا قلنا القسم الحاكم
شاهد بالحس فالكاين في مكان وعدم الاحساس في الصورة المذكورة لا يدل على انتفاء كونها مدركة
في ذاتها والا لما ادركنا قطعنا من علل ان ادراكها مشروط ببعض الشرائط المفقودة في تلك الصورة قوله
لا نسلم دلالة الشرك على كون احد المستدلين ثبوتيا لكن لا يدل على كونها وجودية قلنا الحركة هي حصولات متعاقبة
واحياز متوالية والسكون حصول واحد في حيز واحد فالتفاوت بين الحركة والسكون انما هو بالدوام وعدمه واذا
كان كذلك فمتى كان احدهما وجوديا كان الاخر كذلك ضرورة وقوعهما في الحس قوله ما ذكرتم معارض بامور قلنا
افادة النظر في الدليل العقلي لا يتوقف على نفي معارضها واذا كان كذلك لم يلتفت الى المعارضات في العقليات
لكن هذا الكلام جدلي فانه ليس جعل احدهما اصلا والاخر معارضا اولى من العكس قوله الحصول في الحيز لو وجد
في الخارج يستدعي وجود الحيز في الخارج قلنا هذا انما يرد بالعلم فانه زائد ولا شك الشيء والمعلوم ثم انا نمنع
ولا وجود لها في الخارج مع ان النسبة المسماة بالعلم حاصلة موجودة فعلمنا ان وجود النسبة لا يقتضي وجود
كل واحد من المنتسبين قوله الكائنية لها نسبة الى محلها قلنا انما ايضا الكائنة لا نار انما الجوهر الواحد يكون بعد
ان كان ساكنا فعلمنا ان المسؤول غير المسمى فلو كانت الكائنية الواحدة بانه يحل محلا ومانع يحل غيره يحل عينه
كانت مثالا لمسألتنا لكن لما استحال ذلك ظهر الفرق قوله لو كانت الحركة موجودة لكانت اما امر من
امور غير متناهية قابلة للقسمة الزمانية اولا قلنا اختيار منتهو الى الاول قوله انا لا نعقل الحركة من حركة الى
اخر متصلة متى يكون منها كما قلنا عنده ما بلا في كلمة الثاني قوله انه اذا حصل الجزء في الحيز الاول
الحد الاول موعد الحصول في الحد الثاني والحصول في الحد الثاني يسمى في اول اوقات وجوده حركة ثم اذا اتم
فانه يسمى حال استمراره سكونا وعن هذا زعموا ان الحركة بمثل السكون واما لغاه الجوائم احيانا والقسم
الثاني هو عدم كون الحركة عن انواع متوسطة زمانا وتساويهما الى حصل في الحيز الذي هو العارض
الماضي والمستقبل طرفا الحركة فانها لا توجد في ذلك الحاصل وانما توجد في الزمان فهو
عن الحصول بين حدين من حدود المسافة على اننا لا نكر حال ذلك الحاصل في ذلك الحصول ان من الانات
المفروضة شاهدة لما قبلها او لما بعدها ومعلوم ان هذه الحالة لا توجد في الان بل هي متوسطة بين كل انين

في الزمان ليس كل ما لا وجود له في الآن يجب ان لا يكون موجودا او لا كان الزمان موجودا لانه غير موجود في الآن ثم
نعارض الحجة فان لمعاند ان يقول لو كان الجسم موجودا لكان اما ان يتحرك او يسكن محال لانه يلزم من انتفاء [illegible]
الحركة ويلزم منه انتفاء الذهن والخارج ومحال ان لا يكون متصفا بما ذكرتم فيلزم [illegible] ولما كان ذلك باطلا
فكذا ما قالوه قوله لا نسلم ان الجسم اذا كان موجودا كان حاصلا في الحيز قلنا قد بينا ان المقدار الممتد في
الجهات الثلث لا يمكن ان يكون [illegible] والذي لا يحصل له الا كونه ممتدا في الجهات يصح حمله
على الحصول في الجهات قوله هب ان الجسم غير مركب من الاجزاء لكن لم [illegible]
لا يحتاج [illegible] علم بان [illegible] الانفصال [illegible] والاتصال المقدار علم بان
المقدار لا يقبل الانقسام وكيف يمكن [illegible] ذلك مع ان [illegible] للمقدار بالذات [illegible]
عنهم بالانفصال والانفصال [illegible] قلنا ان الجسم [illegible]
الجسمية قوله لو امتنع حلولها لزم الدور قلنا لا يجوز ان يكون الجسمية من لوازم الهيولى وان لم تكن الهيولى محتاجة اليها
كالوحدة في حق لوازم الماهيات قلنا احتياج الهيولى الى تلك الصورة لا من حيث انها تلك الصورة بل من
حيث انها صورة واما الصورة فتحتاج الى الهيولى لا من حيث انها صورة بل من حيث انها تلك الصورة
اذا اختلف الاعتبار اندفع الدور قوله كل محدث فانه مسبوق بامكان الوجود قلنا لا نسلم لكن ليس
الامكان [illegible] ممكنا لاستحالة وجوده لذاته لاحتياجه الى الموصوف [illegible]
كان في ذات الممكن فهو محال لان ثبوت الشيء في الشيء موقوف على ثبوت ذلك الشيء فلو كان الامكان ثابتا
في ماهية الممكن لكان ثبوت الممكن سابقا على ثبوته [illegible] زوال الامكان عن الممكن لذاته حال
وجود ذلك الممكن الذي هو شرط ذلك الامكان فيكون الممكن واجبا [illegible] وان كان قائما في غيره
فكذلك فان امكانات الممكنات امور يستحيل زوالها لاعيانها فلو كانت الامكانات قائمة بغيرها كان وجود ذلك
المحال شرطا لوجود الامكانات التي يستحيل زوالها لاعيانها وما كان شرطا للشيء واجب الوجود لعينه فيلزم
ان يكون كذلك فاذن وجود الشيء واجب لعينه وهو محال بالاتفاق ولان امكانات الماهيات لوازمها
ولوازم الماهيات لا يعقل حصولها لغيرها والا لم يكن لوازمها وان كان لا في محل [illegible]
لا يعقل وجود امكان وجود الممكن [illegible] قوله لا فرق بين الامكان [illegible]
الامكان المنفي قلنا [illegible]
[illegible]
بان الشيء لا يحصل [illegible]

[illegible] الى [illegible] او غير معقول لان ذلك [illegible]
على حاله [illegible] عدم [illegible] بان الحادث لا بد وان يكون حدوثه في شيء [illegible]
[illegible] حدوث الجسمية [illegible] قوله اللازم [illegible] اما كل الكاسبات [illegible]
[illegible] ان الكل [illegible] تلك الجملة العموم [illegible] والخصوص [illegible] الابهام [illegible]
[illegible] انما تلك الجملة [illegible] الكاسبة من حيث كاسبة [illegible] الوحدة والكثرة والتعيين والابهام [illegible]
الجسم [illegible] كل كاسبة كاسبة معينة او مبهمة [illegible] الكاسبة من حيث كاسبة هي جملة معينة [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الجملة امر لا يوجد الا في الذهن فكيف يكون لازما للجسم قلنا هذا [illegible]
[illegible] الكاسبة الكلية او المبهمة [illegible] الكلية والابهام وليس كلامنا فيها بل في الكاسبة
من حيث كاسبة [illegible] موجودة في الاعيان لان الكاسبة المعينة موجودة في الاعيان والكاسبة [illegible]
كانت الكاسبة [illegible] موجودة كانت الكاسبة ايضا موجودة [illegible] الكاسبة [illegible] موجودة في الاعيان [illegible]
فيها قوله الكاسبة ليست علة للجسم ولا معلولة له ولا شرطا وجب جواز خلو الجسم عنها قلنا الجسم من حيث هو جسم علة الكاسبة
من حيث هي كاسبة [illegible] لازمة للجسم من حيث انها معلولة والعلة لا تنفك عن المعلول ولا دور [illegible]
[illegible] الى شيء منها فلا دور قوله لم قلتم ان الكاسبة حادثة قلنا لصحة عدمها لانه لو وجب حصولها في حيز [illegible]
[illegible] او لعارضها او لمعروضها او لامر لا عارض ولا معروض قوله السبر غير [illegible] لجواز [illegible]
[illegible] قلنا [illegible] حصول الجوهر في الحيز [illegible] لذلك الحيز [illegible] حصول الجسم في الحيز [illegible]
[illegible] قوله لو كان كل حكم معللا لعلة [illegible] العلل [illegible] قلنا علة [illegible]
[illegible] قوله لو كان الوجوب معللا لكان ممكنا لذاته قلنا [illegible] ممكنا [illegible]
[illegible] ومعقول [illegible] الوجوب [illegible] العقل [illegible] الوجوب
[illegible] الشيء [illegible] قوله لم لا يكون الوجوب للجسمية قلنا لان الجسمية
امر مشترك [illegible] قوله لا نسلم ان الجسمية امر
مشترك قلنا [illegible] العقل [illegible]
في الجسمية المعقول من الجسمية الامتداد في الجهات والعقل يشهد بان هذا القدر [illegible] افراد الاجسام
واما في الحس فلان كل جسم [illegible] الجسمية [illegible] حتى [illegible]
[illegible] لو كان الاختلاف في الجسمية حاصلا لما حصل هذا الالتباس في هذا الكلام [illegible] قوله لو كانت
الجسمية امرا مشتركا [illegible] الوجود الخارجي على العام المشخص [illegible] العام المشخص [illegible] الوجود

قلنا [illegible] الشخص امرا وجوديا [illegible] قلنا [illegible]
عن [illegible] ان الشخص لا يمكن ان يكون امرا وجوديا لانه لو كان
كذلك لكان له تشخص اخر [illegible] في الوجود [illegible] قوله التغاير [illegible]
التغاير بين الذات الواحدة في حالتين [illegible] وجوب اتصاف الذات بالمقدرة في حالة [illegible]
[illegible] في حالة اخرى [illegible] قلنا هذا الاشكال انما يلزم لو جعلنا المعنى
[illegible] المقدورية من حيث تلك الجملة [illegible] ولا يقتضي اخرى [illegible]
الذات شرط الحدوث [illegible] المقدورية [illegible] الشرط [illegible] والتحقيق [illegible]
[illegible] المقدورية انما هو الحدوث [illegible] والذات [illegible] قوله الماهية [illegible] الحادث
[illegible] المقدورية قلنا انما يلزم ذلك لما ذكرناه لان صحة المقدورية [illegible]
[illegible] الذات شرط الحدوث [illegible] الى احتياج [illegible] الممكن الى [illegible] الحادث [illegible]
هذا اولى لما تقدم قوله الممكن [illegible] انما يحتاج الى المؤثر [illegible] والامكان [illegible] جميع الممكنات مع
[illegible] الى ذلك المؤثر بعينه قلنا لا نسلم ان امكان الممكن علة لاحتياجه الى ذلك المؤثر بعينه بل
هو علة لاحتياجه الى مطلق المؤثر ثم ان ذلك المؤثر [illegible] لوجود ذلك [illegible] والامكان
[illegible] الى مؤثر مطلق [illegible] الى العلة المطلقة واما تعين العلة فانما
جاء من خصوصية ذات المؤثر [illegible] قوله لم لا يجوز ان يكون
[illegible] المؤثر شرطا [illegible] والحكم [illegible] لو كان [illegible] كل
[illegible] الاشكال [illegible]
[illegible] قوله لم لا يجوز ان يكون ذلك الوجوب [illegible] عوارض الجسمية قلنا لان [illegible] العارض [illegible]
[illegible] الحصول في الحيز [illegible]
[illegible] قوله لم لا يجوز ان يكون [illegible] الجسمية [illegible] قوله لم لا يجوز ان يكون حصول
ذلك [illegible] الجسمية [illegible]
[illegible] قوله لم لا يكون شيء غير
جسم ولا جسماني قلنا [illegible] الاجسام [illegible] الاجسام لاجل
[illegible] قوله اذا جاز [illegible]
الموجب قلنا الفرق [illegible] على [illegible]

[illegible] الحوادث [illegible]
[illegible] السراج اذا اضاء [illegible]
[illegible] الكاس [illegible] عدم الفرق فالمقصود حاصل فان الموجب اذا [illegible]
في العادة [illegible] الجسم في الحيز [illegible] للعقل [illegible] الموجب [illegible]
[illegible] الجسم عن الحيز ممكنا [illegible] العالم [illegible]
[illegible] تخصيص [illegible] الموجب قلنا هذا [illegible] وجودي [illegible]
[illegible] قبل الحدوث [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الكاسبة [illegible]
[illegible] الحصول [illegible] الجسم في الحيز [illegible]
[illegible] الكاسبة [illegible] الكاسبة [illegible]
على هذا السؤال قوله لم قلتم [illegible] عدم العدم قلنا لانه [illegible] قوله هذا [illegible]
وجود العالم وحدوثه [illegible] الحصول [illegible]
قوله لم لا يكون ممكنا [illegible] الوجود [illegible] قوله [illegible] الوجود والعدم
على السواء [illegible] الوجود [illegible] العدم [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قوله لو احتاج [illegible] الى المؤثر حال بقائه [illegible] فان كان [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] المؤثر [illegible]
[illegible] الذي [illegible]
[illegible] قوله لم لا يجوز ان يكون المؤثر موجبا قلنا لان ذلك [illegible]
[illegible] قوله [illegible] العدم قوله ان جاز [illegible] العادة [illegible]
الموجب قلنا [illegible] قوله العدم [illegible] لوجود [illegible]
[illegible] لم لا يجوز ان يكون [illegible] السمر كان [illegible]
[illegible] قوله المحتاج الى المؤثر انما

قوله لم لا يجوز ان يكون المؤثر [illegible]
[illegible]

الوجود او المسبوقية بالعدم قلنا الوجود شرط كونه ما يحدث في الثاني كذلك قوله الثاني حكم الوجود
محتاج الى السبب فلا شرط الحدوث في الحاجة قلنا لا نزاع في ان مطلق الحاجة لا يتوقف على الحدوث
بل الحاجة الى القادر والفاعل بمعنى المحتاج الى قصد الحدوث وهذا القدر هو الدعوى وهو ضروري
قوله لو كان الحدوث علة دار قلنا ليس العلة الحدوث بل الامكان بشرط كون الحكم ما يستحدث لا يعني ان الشرط
كونه حادثا حتى يلزم الدور لا على الشرط لا يثاب هذا ايضا فضلا لم تقدم لانك عرفت الان المحتاج الى
الموجب ان يكون حادثا وقد ذكرت قبل ذلك انه لا يتوقف حاجة الاثر الى المؤثر على الحدوث لانا نقول
الذي ذكرناه اولا ان الحاجة الى المؤثر الموجب لا يتوقف على الحدوث وذكرنا الان ان الحاجة الى القادر
يتوقف على الحدوث قال الناقض قوله فلم لا ان لكل الحوادث مبدأ ... العدمات متعارضة يصح حدوثها
في الاوقات المعدومة قلنا الصحيح امر ذهني لا تحقق له في الخارج قوله الحال الدوام لو تم كونه الازل حاله
معه قلنا لا حاجة في تقرير الدليل الى ما ذكرتم لان كل واحد من الحوادث مسبوق بعدم لا اول له
فلو قدرنا كل واحد من تلك العدمات شيئا موجودا لكان كل واحد من تلك الاشياء قديما وتلك
القدماء لا اول له ولم يعرض مقارنة الوجود في حرفها والا لكان بعضها بعد البعض وهو نعترح في كونها قدماء
واذا كانت تلك الاشياء متقارنة فبعد حصولها ما سبق لا يوجد شيء من الحوادث لان الحكم ...
الحاصل عند ذلك المقارن للنوع من عدم هذا الحادث فلو حصل وجود هذا الحادث معه لكان
وجود الشيء مع عدمه وهو محال فثبت انا متى فرضنا ان لكل حادث عدما سابقا عليه لا اول له
لزم كون كلها مسبوقا بالعدم قوله هذا معارض بالاوقات المعترضة قلنا الاوقات المحققة
ليست امورا وجودية فلا يكون مثالا لمسألتنا واذا ظهر جواب كلية على كل اول ظهر جواب
الاسولة على الثاني قوله على الثالث مجموع الحوادث غير حاصل بالفاعل لانه واجب الحصول عند
حصول احاده قلنا تعنون به انه واجب الحصول عند كل واحد من احاده او عند حصول
مجموع احاده والاول فاسد فان الشيء لا يجب حصوله بكل واحد من احاده والثاني كذلك
لان مجموع الحوادث ليس الا جملة احاده على الاجتماع والقول بتعلق حصول الشيء عند حصول
غيره ليستغني عن الفاعل فاذا استغنى الفاعل بطل التعلق ... حصول الفاعل لكن المجموع لما كان
محتاجا الى هذه الاشياء المتناهية في وجوده عن الباري وجب ان يكون هو ايضا محتاجا اليه
قوله على الرابع وصف الشيء بالزيادة والنقصان مع ان اجزاء الزمان مجموعها فقط لا توجد في شيء
من الاوقات فاذا اعترفتم باحتماله الزيادة والنقصان عند ما حاولتم اثباته فكيف منعتم من وصفهم

كذا

بها عند ما حاولتم اثبات تناهيه وعلى ان هنا طريقا اخرى وهي انه يقدر انه حصل في كل دورة من الدورات
الماضية شيء ويبقى ذلك الشيء الى الان كالعقول العلائقية في النفوس الناطقة فمجموع النفوس الحاصلة في هذا اليوم بجملة الزيادة
والنقصان فيكون متناهيا فيلزم من تناهيها تناهي الدورات الماضية فيحصل المقصود قوله لا نهاية للصحة الماضية
والزمان الماضي المقدر ولا نهاية للصحة في المستقبل قلنا قد بينا ان الصحة ليست وجودية وكذا الزمان المقدر
والصحة المستقبلة فلا يمكن وصفها بالزيادة والنقصان لما ذكرتم من ان ما لا يكون موجودا لا يتصف بالوصف الوجودي
وكذا القول في تضعيف الالوف مرارا لا نهاية لها فان ذلك ليس حاصلا في الخارج بل هو اعتبار ذهني واما
العلم بالشيء مع العلم قلنا ليس علم الله تعالى عبارة عن هذه التعقلات بل هو صفة قائمة به تعرض لها تلك
التعلقات واما تلك التعلقات فليس لها في الخارج وجود بل هي من باب النسب والاضافات واما التعادات من
معلومات الله تعالى ومقدوراته فليس هناك في المعلومات اعداد وفي المقدورات اعداد اخرى موجودة حتى ان
احد المجموعين اقل من الاخر حتى يلزم ما قلتم بل المعنى بقولنا لا نهاية لمقدورات الله تعالى انه لا ينتهي الى حد الا و
يصح منه الايجاد بعد ذلك فحاصل القول في عدم تناهي مقدورات الله تعالى دوام صحة موجديته لا ان هناك
اعدادا موجودة تحتمل الزيادة والنقصان قوله لو لزم من استحالة خلو الجسم عن الحوادث كونه حادثا لزم من استحالة
خلوها عن الوصف كونه عرضا قلنا الفرق بينهما ظاهر لان الشيء اذا لازم شيئا وامتنع انفصال احدهما عن الاخر
كان مبدأ وجود احدهما مساويا لمبدأ وجود الاخر فاذا كان مبدأ وجود احدهما مسابقا كان مبدأ الاخر كذلك
ولكن لا يلزم من التلازم كون كل واحد من المتلازمين مساويا في حقيقته وماهيته للاخر فظهر الفرق وهنا سؤال
مشكل وهو انه ان اردتم بالحوادث الامور الشخصية منعنا صدق الصغرى لانها قد تخلو عن كل الاشخاص وان اردتم
نوعها فلا نسلم حدوثه والحاصل ان الذي لا ينفك الجسم عنه هو نوع الحوادث وذلك قديم والحوادث انما هي شخصه
وكلاهما لم ينفك عنها والجواب ان يقال قدم النوع يستلزم قدم شخص ما لاستحالة وجود النوع في الخارج منفكا
عن شخص لكن كل شخص حادث فلا شيء من الاشخاص بقديم فلا شيء من النوع بقديم قال افضل المحققين الدليل
الذي اعتمد عليه الجمهور من المتكلمين في هذه المسألة يحتاج الى اقامة حجة على دعوى في اصل الدعاوى كالدليل المذكور
وهي امتناع وجود حوادث لا اول لها في جانب الماضي فنورد اولا ما قيل فيه وعليه ثم اذكر ما عندي فيه فاقول
الاوائل قالوا في وجوب تناهي الحوادث الماضية انه لما كان كل واحد منها حادثا كان الكل حادثا و
اعترض عليه بان حكم الكل ربما يخالف الحكم على كل واحد ثم قالوا الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة
والنقصان فيكون متناهية وعورض بمعلومات الله تعالى ومقدوراته فان الاولى اكثر من الثانية مع عدم تناهيهما
ثم قال المحصلون منهم الحوادث الماضية اذا اخذت تارة مبتدئة من الان مثلا ذاهبة في الماضي وتارة مبتدئة من

الصحف
التعلقات

فصل منها الوصف من السنة الماضية ذاهبة في الماضي واطبقنا احداهما على الاخرى في التوهم بان يجعل المبدأن واحدا
وهما في الذهاب الى الماضي متطابقتان لا يحتاج تارة بهما الا كان وجود الحوادث الواقعة في الزمان الذي بين الان
وبين السنة الماضية في عدمهما واحدا واستحال كون المبتدأة من السنة الماضية زائدة على المبتدأة من الان لان ما نقص من
الشيء لا يكون زائدا على كل واحد منهما فاذن يجب ان يكون المبتدأة من السنة الماضية في جانب الماضي انقص من المبتدأة
من الان في ذلك الجانب ولم يكن ذلك الا بانتهاء تسلسلها المبتدأة من الان ويكون الانقص متناهيا والزائد عليه بمقدار متناه يكون
متناهيا فيكون الكل متناهيا واعترض الخصم عليهم بان هذا التطبيق لا يقع الا في الوهم وذلك يكون بشرط ارتسام
التطبيق لو تيسر وغير المتناهي لا يرتسم لا بجملته في الوهم ومن البين انهما لا يحصلان في الوجود معا فضلا عن
توهم التطبيق بينهما في الوجود فاذن هذا الدليل موقوف على حصول ما لا يحصل لا في الوهم ولا في الوجود وايضا
الزيادة والنقصان انما يتصور في الطرف المتناهي لا في الطرف الذي وقع النزاع في تناهيه فهي غير مؤثرة هذا
حاصل كلامهم في هذا الموضع ثم قال واما انا فاقول ان كل حادث موصوف بكونه سابقا على ما بعده وبكونه لاحقا بما
قبله والاعتباران مختلفان فاذا اعتبرنا الحوادث الماضية المبتدأة من الان تارة من حيث كل واحد منها سابق
وتارة من حيث هو بعينه لاحق كانت السوابق واللواحق المتباينتان باعتبار متطابقتين في الوجود ولا يحتاج في
تطابقهما الى توهم تطبيق ومع ذلك يجب كون السوابق اكثر من اللواحق في الجانب الذي وقع النزاع فيه فاذن اللواحق
متناهية في الماضي لوجوب انقطاعها قبل انقطاع السوابق والسوابق الزائدة عليها بمقدار متناه متناهية
ايضا لما بين امتناع وجود حوادث لا اول لها في جانب الماضي وتبين منه امتناع وجود حوادث لها اول
منهم الشيء هو يكون ازليا فقد تبين امتناع وجود ما لا يخلو الاجسام عنها في الازل وتبين منه امتناع
وجود الجسم في الازل فاذن قد تم هذا الدليل مع سقوط ما اعترض به عليه وهو مسلك المتكلمين على حدوث
العالم بطريقة الجمهور وهو لا يخلو عن نظر لان المعتمد لو سلمنا كون حادثة فالمدعى قدمه اما ان يكون المجموع
وهو باطل بالضرورة لان المجموع عبارة عن احاده الحادثة والمتألف من الحادث بالضرورة حادث واما ان يكون
كل واحد وهو باطل بالضرورة لانا فرضناه حادثا او يكون واحدا منها وهو محال ايضا والا لم يكن ذلك حادثا
فلا يكون بعض احاد مجموع الحوادث بعينه لا يكون مسبوقا بغيره فينقطع الحوادث عنده فلا يوصف بالا نهاية
ولا يوجه لما تقدم من ان النوع لا يوجد في الخارج منفكا عن شخص الوجه الثاني في الحدوث ان يقول لو كانت
الاجسام ازلية لكانت في الازل اما متحركة او ساكنة والقسمان باطلان اما المقدمة الاولى فلان الجسم لا بد له من
مستقر له مكان فان لبث اكثر من زمان واحد فهو الساكن وان لم يلبث كذلك كان متحركا لكنه لا يجوز ان يكون
متحركا في الازل لوجوه ا انه ان الحركة حصول الجسم في حيز بعد ان كان في اخر فماهيتها تستدعي المسبوقية بالغير

والازلي ينافي المسبوقية بالغير فالجمع بينهما محال ب كل واحد من الحركات محدث فهو مفتقر الى الموجد وكل ما كان
كل واحد منه مفتقرا الى الموجد كان كله مفتقرا الى الموجد فكل الحركات موجد مختار وكل فعل لفاعل مختار فهو
محدث لابتداء من اول فلكل الحركات اول وهو المطلوب ج ان حصل في الازل حركة ما لم يكن مسبوقا بغيرها وكانت
اول الحركات وان لم يحصل في الازل شيء منها كانت كلها حادثة د كل حركة مسبوقة بعدم قديم وليس مع ما فوقه ولا
ه وان التي في المسبوق بجملته اول و كلما لحركة زحل دورة من حركة الشمس ثلثين دورة فعدد دورات زحل
اقل من عدد دورات الشمس و التطبيق الدال على التناهي ز لو كانت الادوار الماضية غير متناهية لكان وجود
اليوم موقوفا على انقضاء ما لا نهاية له وانقضاء ما لا نهاية له محال والموقوف على المحال محال وا اما انه لا يجوز ان يكون
ساكنا فلوجوه ا لو كانت ساكنة فاما ان يصح عليها الحركة او لا والثاني محال لان صحة الحركة عليها ثابتة على تقدير وجود
الحركة في بعضها وقد بينا لزوم وجود الحركة في الازل محال فثبت انه لا يصح الحركة عليها في ذلك الامتناع لم يكن الازل الا ممكنا
وجب ان لا يزول السكون فثبت ان لا تصح الحركة على الاجسام فيما لا يزال مع ان الحكم من لوازم الماهية امكن زواله
ويكون الحركة عليه جائزة وهو الخلاصة ب السكون امر ثبوتي على ما بان فلو كان ذلك السكون قديما امتنع زواله
لانه لو كان واجبا لذاته فظاهر ولو كان ممكنا استند الى واجب موجب فقطعا الا دور وانه قديم والقديم لا يعدم
المحال لكن التالي باطل لانا نشاهد عدم السكون في الفلكيات والعناصر بما فيها ولا جسم الا هذين ولان الاجسام
متماثلة فاذا صح على بعضها الحركة صح على الجميع ولان الجسم اما بسيط او مركب من البسائط وكل بسيط فان مقوله
الوضع له غير واجبة لانه اذا لاقى باحد طرفيه جسما صح على طرفه الاخر ملاقاة ذلك الملاقاة واما ما يكون ذلك بالحركة
فيصح الحركة عليه وكذا المركب من البسائط فانه يصح على كل واحد منها ذلك والقوم الا يمكن عدمه فالسكون ليس بعدم
ج كان ماهية الحركة تستدعي المسبوقية بالغير كذا السكون يستدعي المسبوقية بالغير لانه عبارة عن الحصول الثاني في الحركة
فان اول حصول الجسم في المكان لا يكون سكونا فاذا ثبت هذا فانا نسمي ما سكونا ما هو السكون تستدعي الاولية
بالحصول الاول في المكان لان الحصول الثاني مسبوق بالحصول الاول والازلي ينافي المسبوقية بالغير فالسكون لا يكون ازليا
فثبت ان الجسم يمتنع ان يكون ازليا وهذا الدليل قريب الاول واجيب بمنع الدعوى ومناقضة لانه لا اول للامكان
العالم والامكان فيه اما واجبا او ممتنعا او ممكنا وهو باطل لان الامكان للممكن ضروري وقد يكون
العالم قد كان ممتنع الاتصاف بالامكان ثم صار واجب الاتصاف به لجاز ان يكون العالم ممتنع الاتصاف بالوجود
ثم اتصف به فيلزم نفي الصانع ولانه لو جاز الانتقال من الامتناع الى الامكان لجاز في شريك الباري
والجمع بين الضدين واذا لم يكن لامكان العالم بداية كان القول بامتناعه في الازل مناقضا لهذا واتهامات
فسر الحدوث بالمسبوقية بالعدم واراد السبق الزماني لم يعقل الحدوث في السبق بالعلية والمكان والشرف

منتفٍ ههنا وبالزمان يعرض نوعه لان ذلك الشيء اذا لم يكن له اول وكان موهوما فيعرض تحقق الزمان لم يكن للزمان اول
موهوم فيحل [illegible] الحركة [illegible] الحكم [illegible] العدم [illegible]
بوجوده [illegible] فان اريد السبق بالعلية او بالطبع او بالشرف فمسلم والمكان ممنوع والزمان [illegible]
ان الجسم لو كان [illegible] ساكنا لان ذلك [illegible] حصول الجسم في المكان [illegible] لان المكان
[illegible] حصول الموجود في المعدوم وهو محال [illegible] موجود [illegible] مكان [illegible]
الحركة [illegible] الاجسام [illegible] الحركة [illegible] مكان الى مكان
[illegible] الاجسام مكان [illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] والعالم [illegible] ان الازل [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] المتعاقبة [illegible] اول
[illegible] ان المجموع [illegible] لان الموجب [illegible]
[illegible] الحوادث [illegible] حادث [illegible] عدم
[illegible] حادث [illegible] الجسم [illegible]
لان وجود الحادث [illegible] الامكان الذاتي
[illegible] الازل [illegible] الحركات [illegible]
العدم [illegible] الحركات [illegible] اول
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

يجوز ان يكون زوالها لكونه من الحوادث وتمنع سلب المركب عن اجزائه وكذا النوع عن افراده وقد تخلف عن [illegible]
والشروط العدمية انما هي شروط لامور اعتبارية هي العلة في استمرار نوع الحركة وعدمها اصالة في الازل
فلم يبطل اصل الدليل والعدم على المنافاة وعدمها [illegible] الايجاب على معنى التغير بالعوارض في وجود ما لا [illegible]
من الشروط محال لكان استحالة الوجود [illegible] والى الان [illegible] لما سبق من امكان العالم بالنظر
الى ذاته ولا منافاة بينه وقد سبق امتناع تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض لذاته والان وجد الانتهاء
من الامات [illegible] اختلاف اجزاء الزمان بالماهية او عدم الاولوية في شيء منها [illegible] الحركة مع الكمال
[illegible] على ما تقدم [illegible] الواحد منها كما [illegible] هذا السبق على
[illegible] الجسم [illegible] على [illegible] المتحرك الطاهر [illegible] وكذا الباطن لانها لو
كانت ظاهرة لوجدت [illegible] للخارج ومنه يظهر حركة العالم وسكونه على ان جملة العالم اما متحرك او ساكن
[illegible] لكل فرد من افراده والفرق ظاهر بان الحركة [illegible] ذلك
الشيء عند [illegible] والدور ظاهر لان [illegible] موقوف على حصول المتحيز في مكانه [illegible] مسلم
للمكان الاسفل ام كون الكلي الصادق [illegible] ان كل جسم في مكان وانه قابل للحركة وسائر الاجسام [illegible]
الثالث في بيان الحدوث ان يقول العالم ممكن وكل ممكن محدث فالعالم محدث اما الصغرى فلوجوه الاول العالم
اما [illegible] بانه كل موجود سوى الله تعالى او انه عبارة عن السماء والارض وما بينهما وعلى كل التقديرين فانه
قد اشتمل على كثرة بالضرورة ولا شيء من واجب الوجود بمشتمل على كثرة والا لكان له مشاركة في الوجوب و
مباينة بخصوصياتها وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فوجود كل واحد منها [illegible]
ونعته ملازم له اولا فان كان التعين مقتضيا للوجوب كان الوجوب معلولا فيكون ممكنا [illegible]
[illegible] واجبا لعلته فاذا كانت علة واحدة فلو كان [illegible] وجوب تلك الاشياء معلولا لتلك التعينات
واحدة [illegible] واحد [illegible] او يكون الوجوب مقتضيا للتعين [illegible] واحد [illegible] ذلك [illegible]
المتوقف لا يكون واجبا فلا يتعدد الواجب [illegible] ملازم [illegible] اجتماعهما الا لعلة [illegible]
واحد من تلك الاشياء معلول بالاخر فيكون ممكنا فكل واحد منها ممكن فالامور الكثيرة لا يكون واجبا والعالم
ليس بواجب لذاته فهو ممكن ب وجود العالم زائد على ماهيته فهو ممكن اما الصغرى [illegible]
ولاشتراك الوجود وتباينها بماهياتها [illegible] اما الاشتراك في الوجود فلانقسامه [illegible]
الخصوصيات ولان السلب واحد [illegible] وكذلك [illegible] الواجب
والممكن [illegible] ولان الحاكم بعدم اشتراكه انما الحكم على وجود واحد فلولا اشتراكه [illegible]

[illegible]

الحكم بعدم كاشتراك كل وجود ولان العلم باشتراكه ضروري [illegible] لو كرر ان [illegible] وجود [illegible]
بخلاف اللفظ المشترك واذا كان [illegible] زائدا [illegible] الوجود [illegible] والا لاستحال
تعقل الماهية مع الذهول عن الوجود [illegible] ممكنا ولكان الوجود [illegible]
لان [illegible] وجوده ولان الوجود ان [illegible] الى المحل [illegible] الجوهر [illegible] الى المحل [illegible]
والا كان العرض [illegible] المحل [illegible] الملازمة [illegible]
التفاوت [illegible] وسقدير صحة لا تقدح في المطلوب لان [illegible]
مركب [illegible] الوجود [illegible] الامكان ولا [illegible]
الجوهر موجود [illegible] الجوهر [illegible] الوجود [illegible] من الوجود [illegible]
فاما ان لا يكون [illegible] موجوده [illegible] عينها ولو كان عارضا للمحل [illegible] فيكون ممكنا [illegible]
فان كان [illegible] ماهيات الممكنات [illegible] سببا لو كان موجودا فلو كانت [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] وسقدير صحة فالمقصود حاصل لانه [illegible] وجود [illegible]
ذلك الوجود [illegible] وجود [illegible] الوجود [illegible] موجود وان [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] علة وجود [illegible] ج [illegible]
المادة والصورة وكل مركب [illegible] الى كل واحد [illegible] فيكون ممكنا فالجسم ممكن ولان كل واحد [illegible]
الصورة الى المحل [illegible] الصورة [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] الواحد [illegible] الامكان [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الى الصورة [illegible] الصورة [illegible] الى [illegible] الصورة
[illegible] الصورة [illegible] الصورة [illegible] الصورة [illegible]
الصورة لا تحتاج الى [illegible] في حدوثها [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] الصورة [illegible] الصورة [illegible] الدور د [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] من الاجسام [illegible]
[illegible] الجسم لو كان علة [illegible] ذلك الجسم [illegible]
[illegible] فالجسم محتاج الى [illegible] فكلما كان كذلك كان ممكنا
لذاته فالجسم ممكن لذاته فالاعراض المحتاجة [illegible] فاذن العالم ممكن واما الكبرى [illegible] وجوده
على عدمه لا [illegible] ان كل [illegible]

[illegible] الى كل الاجسام واحدة [illegible] بعض الاجسام [illegible] الصفات [illegible]
ان يحكم كل الصفات المتضادة في كل واحد من الاجسام او [illegible] كل واحد منها [illegible]
[illegible] محتار [illegible] فانه محدث فالعالم محدث و لان كل ممكن [illegible]
وكل [illegible] محدث لان [illegible] الوجود [illegible]
حدوثه او حال [illegible] وعلى كل [illegible] ان العالم ممكن [illegible] الوجود
[illegible] والاشياء الكثيرة [illegible] في سلب [illegible]
[illegible] الاشياء الكثيرة في [illegible] الوجوب [illegible] التركيب [illegible]
الوجوب [illegible] لو كان وجود [illegible] في الوجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الاشتراك [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible] الوجود
ان كان ممكنا كان الوجوب ممكنا [illegible] وجود واجب الوجود [illegible] واحد [illegible]
الوجوب [illegible] الوجوب [illegible] الواجب [illegible] واجب
الوجود ممكن الوجود [illegible] كان واجبا كان الوجوب [illegible] ولانه لو كان [illegible]
[illegible] على الذات [illegible] وجوب الواجب معلوم [illegible]
غير معلوم ولانه وصف اضافي لا يعقل الا [illegible] الذات [illegible]
[illegible] الذات [illegible] لان الاضافة [illegible] الذات [illegible]
[illegible] لان [illegible] لا يعقل ان يكون مستقلا فالذات لا يعقل [illegible] ولان كل [illegible]
ممكن [illegible] الذات والامكان صفة [illegible] فيكون ممكنا والممكن [illegible] الوجوب
[illegible] الواجب ممكنا لذاته [illegible] وجوب [illegible] الذات [illegible]
[illegible] ولان [illegible] لا وجد فالوجوب [illegible] الوجود [illegible]
موصوفا بالوصف الوجودي [illegible] ان [illegible] الوجوب [illegible] العدم والوجود بالاشتراك
اللفظي [illegible] واحد ولان [illegible] الوجوب [illegible] الى الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الاشتراك [illegible] الواجب
[illegible] الوجود [illegible] الوجوب [illegible] الاشتراك [illegible] الوجوب
[illegible] كل واحد من الاشياء [illegible] وجوده [illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible]
على الذات [illegible] الذوات الموصوف على [illegible] الواحد [illegible]
من الذات [illegible] واحد [illegible] الواحد [illegible]
د [illegible] واحد [illegible] الواحد [illegible] الواحد [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الواجب لذاته [illegible] الواجب لذاته [illegible]
لان [illegible] الواجب [illegible] الوجود لذاته [illegible] الوجوب
الذاتية [illegible] الى [illegible]
ب واجب الوجود لذاته [illegible] الوجوب [illegible] ج [illegible] الوجود [illegible]
الوجود [illegible] واجب الوجوب [illegible] الكثرة [illegible]
من تلك الاشياء الواجبة [illegible] الوجوب [illegible] الذات [illegible]
[illegible] الاشتراك [illegible] الكثرة في ذات كل منها [illegible]
ذلك [illegible] الكثرة في ذات كل واحد من تلك الاشياء [illegible] الكثرة في الواجب [illegible] الاشتراك [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] الممكن [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الكثرة في ذات كل واحد من تلك الاشياء [illegible] الجزء [illegible]
المضاف [illegible] الذات [illegible] اضافيا [illegible]
[illegible] امتناع كون الوجوب [illegible] ا [illegible] الوجوب اضافيا
والاضافة [illegible] ب الوجوب بالذات [illegible] الوجوب بالغير [illegible] الوجوب [illegible]
ومورد [illegible] ان كان مستقلا والوجوب بالغير [illegible]
[illegible] مستقلا [illegible] الوجوب بالغير [illegible] الوجوب بالغير [illegible] الذات [illegible]
[illegible] الوجوب بالذات [illegible] الوجوب بالذات [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] للتعين [illegible]
في كل موضع [illegible] الوجوب [illegible] الدليل [illegible]
د اما الوجه الثاني على امكان العالم فلا نسلم ان وجود العالم زائد على ماهيته [illegible] الماهية [illegible] وجودها ولنا
[illegible] زيادة [illegible] ا [illegible] الوجود [illegible]

الاعيان فيكون للوجود وجود وهو محال لا يقال السكوني نحو الوجود في الاعيان بعد تصور ماهيته لزم ان يكون في مرتبة وجود
اخر لم تلحق تصور الماهية بعض المعاني وهو المطلوب قال الوجه الثالث الوجود وحده لا يعقل المعلول منه بل لابد وان يتصور
اولا ما يكون الوجود وجوده فان الوجود وحده لا يمكن الحكم عليه بالوجود واللاوجود بل المحكوم عليه هو تلك الماهية لا يقال اولى
أ ضعيف لان حصول الشيء انما يكون بعد حصوله في الوجود فلم تحصل اولا لم يكن حاصلا الغيره واذا كان كذلك
ظهر انه لا حصول الوجود في نفسه حصول الغير ولكن بعد تصور ماهية الوجود تمكنا السكوني في حصوله في نفسه اذ لو كان
نفس ماهية الوجود يحصل في الاعيان وكون الماهيات امور محسوسة السواد في يكون كون الوجود حاصلا في الاعيان امرا
مستلزما الزوال الماهية هو يكون كل واحد من الوجود ذهن واحد الذاته وهو باطل لما ذكرنا ب ضعيف ايضا
لان الوجود الذي للسواد اما ان يكون ماهيته ممتازة عن ماهية السواد فيستلزم الالتزام لان تلك الماهية لو كانت تحصل
في الخارج كان للوجود وجود اخر وهو محال وان لم يحصل كان وجود الوجود معدوما فيكون الموجود معدوما وهو محال
ان لم يكن وجود السواد ممتازا في ماهيته عن ماهية السواد كان وجود السواد نفس السواد وهو ينافي ان الوجود
زائد ب تمكينا ان يعمل حسبوا انه كما مع الانواع وجوده فيكون وجوده زائدا على حقيقته وهو باطل
عند كم قوله في الوجه الثالث على زيادة الوجود ان الماهيات مشتركة في الوجود ممنوع قوله اعتقاد الوجود باق
عند سد الاعتقاد الخصوصيات قلنا المعترض بالماهية فانا اذا اعتقدنا ماهية فان ذلك الاعتقاد لا يبدل
عند سد الاعتقاد بكونها جوهرا او عرضا فيكون كون الماهية ماهية وصفا زائدا على حقيقتها ويكون مشتركا من
الماهيات وهو باطل الوجه أ ان الماهية الشيء متحققة عند فرض قطع النظر عن جميع صفاتها فلو كان كون الماهية صفة لها لزم ان لا
تبقى الماهية عند فرض زوال تلك الصفة وهو محال الا ان يكون الصفات موضوعة على الموصوف فلو لم يكن الموصوف على شيء
من الصفات ب ان كون الماهية لو كان امرا زائدا عليه فذلك الزائد ان كان مخالفا لسائر الماهيات بحقيقته المخصوصة
مشاركا لها في كونه ماهية من الماهيات فيكون ذلك الزائد ماهية زائدا عليه الى غير النهاية وقد سلمنا بطلانه لما ذكرنا من
النقض لكن نقول لم لا يجوز ان اعتقاد وجوده موجود لا يبدل عند سد الاعتقاد الخصوصيات كالجوهرية والعرضية
ان اريد بوجود الجوهر او العرض كونه جوهرا او كون العرض عرضا فمعلوم ان هذا الاعتقاد يبدل عند تبدل
اعتقاد الجوهرية او العرضية وان عنيتم بوجود الجوهر والعرض امرا زائدا على جوهريته وعرضيته كان ذلك الحكم
مبنيا على كون وجود الجوهر زائدا على جوهريته والدليل الذي يبنى صحته على صحة المطلوب يكون باطلا قوله في
الوجه الثالث ان اشتراك الوجود لانه مقابل السلب والسلب واحد قلنا ان عنيتم بالسلب المقابل للثبوت
ان يكون كل ماهية مقابل لا حقيقة تلك الماهية فصحيح لكن لا يلزم منه كون الماهيات مشتركة في الثبوت المطلق ولم
عنيتم به ان هاهنا شيئا عاما مشتركا بين كل الاشياء الثابتة وان ذلك الثبوت العام مقابل للسلب العام

فهو بناء على ما هو مشترك وهو المتنازع فيه اولا يكون الدليل مبنيا على المطلوب لا يقال السلوب عن مجاله والا
لكان لكل واحد منها نوع خصوص وثبوت ولا معنى للوجود الا ذلك فيكون كل من السلوب وجودا وهو محال
واذا ثبت ان السلوب في مفهوم السلب وجب ان يقابلها ثبوت عام والا لم يكن الحق بل انه لك السلب العام ثبوتا عاما واحدا
بل امورا كثيرة وذلك يبطل الحصار القسمة في الطرفين لانا نقول لكم تصفون السلوب بالكثرة والعدم مع ذلك لا يلزم
كونها موجودة لا يجوز وصفها بالكثرة النوعية وان لم يكن ثبوتية ولان تمام السلوب لا اختلاف فيها كاذب فان العدم
العلة والشرط يقتضيان عدم المعلول والمشروط وعدم غيرهما لا يقتضيه وعدم الضد يصحح لوجود الضد الاخر
غيره فلو لا اختلاف السلوب والا لما كان كذلك ولان هذا الوجود الذي جعلتموه مقابلا للعدم المطلق ان كان من قسم
الثبوت هو مشترك بين هو من الامور الثابتة في مطلق الثبوت ممتاز عنها بالخصوصية لزم ان يكون للثبوت ثبوت اخر وهو محال وان
كان من قسم العدم المطلق كان وجود الوجود معدوما وذلك متناقض ولم يخرج عن القسمين بطل ذلك الحكم من انه لا واسطة
بين النقيضين قوله في الثالث الوجود مورد التقسيم بالواجب والممكن قلنا ان عنيتم به ان حقيقة كل واحد من الاشياء يمكن ان يقال
بان كونه ذلك الحقيقة اما ان يكون من الواجبات او من الممكنات فصحيح ولكنه يكون مورد التقسيم في كل شيء حقيقته المخصوصة وان عنيتم
به ان هاهنا امرا عاما وهو مورد التقسيم فانه يبعد صحة الاول بثبوت عام والنزاع ما وقع الا فيه وينقض العقل
بالماهية حيث يجعل مورد التقسيم فيقال الماهية اما جوهر او عرض فيلزم ان يكون كون الجوهر ماهية وكون العرض ماهية اعتبارا
مشتركا زائدا على حقيقتهما وهو باطل لما بيناه قوله في الرابع الحكم بان الوجود غير مشترك انما يكون لو كان مشتركا قلنا هذا
يقتضي ان يكون الحكم بان الماهيات المختلفة لا يكون مشتركة في ماهياتها لا يصح الا اذا كانت تلك الماهيات مشتركة فيلزم كون المختلف
غير مختلف وهو باطل فكذا هاهنا قوله في الخامس العلم بكون الوجود مشتركا ضروري قلنا ممنوع والمنكر لو جعل الوجود
فانه ابيات فيلزم ان يكون كون هذه الحقائق الماهيات ماهيات وصفا مشتركا زائدا عليها وهو باطل
سلمنا دلالة ما ذكرتم على اشتراك الوجود لكن يعارضه ما ذكرناه في الوجه الاول في ان الحكم على ان يكون مشتركا
قوله الدلالة فرق بين قولنا الجوهر جوهر وبين قولنا الجوهر موجود قلنا وكذا فرق بين قولنا الجوهر جوهر والجوهر
ماهية فيلزم ان يكون كون الجوهر ماهية زائدا عليه وكذا فرق بين قولنا الاسود اسود والاسود شيء فيلزم ان يكون الشيء
بحسب كل اسم صفة وفرق بين قولنا الباري تعالى باري والباري موجود مع ان وجوده نفس ماهيته والا يلزم ان
الطريق على ان كل ما كان وجوده زائدا عليه فانه يكون ممكنا محدثا فكيف يكون البرهان في حق الباري تعالى سلمنا لكن
معنا ما يدل على ان الوجود ليس زائدا وان الموقوف من الماهية على ثبوت الماهية في الخارج لان حصول الشيء فرع على
ثبوت ذلك الشيء في نفسه فلو كان الثبوت في الخارج يمتنع حصول غيره له حال حال حصول غيره له اضافة للغير الى
الخارج واضافة الغير الى الخارج بعد تحققه في الخارج فحصول الوجود للماهية موقوف على كون الماهية موجودة قبل الثبوت

او يحصل الشيئان وعلى هذا التقدير يكون الكلام في ذلك الوجود كالاول فيلزم التسلسل لابد وان ينتهي الى وجود
يكون الماهية قابلة له ماهي في الخارج لا الوجود غير موجود ويلزم المحال قال ايضا لو كان الوجود زائدا فان كان ثابتا
ثم والا كان وجود الوجود ذاته معدوما لا يقال الوجود موجود لكون وجوده نفسه لانا نقول ان كانت ماهية الوجود يصح ان
يعرض لها الشركة في تحصيلها في الخارج فيكون موجودية الوجود غير كونه موجودا قال ايضا لو كان الوجود زائدا
لصح ان يعقل الماهية محصلة في الاعيان مع الذهول عن وجودها او بالعكس فلما لم يصح ذلك علمنا ان الوجود
نفس الماهية سلمنا ان الوجود زائد فلم قلتم انه يلزم منه كون الماهيات ممكنة قوله اما ان يكون الوجود محتاجا الى تلك
الماهية او غنيا قلنا يكون غنيا عن ذاته عن الماهية لكن لا ينبغي ان يكون مقارنا للماهية فلا يكون الوجود في نفسه ممكنا
فان ذات الباري تعالى تقتضي صفاتها الثابتة ولا يلزم من استغناء الصفات عن ذاته احتياج ذاته الى ذاته
غنية عن تلك الصفات ولكن حصول تلك الصفات من لوازم ذاته فكذا هاهنا يكون الوجود غنيا عن
عن الماهية ولكن من لوازم الوجود وجوب مقارنته للماهية قوله المؤثر لابد وان يوجد قبل وجود الاثر فلو
اثرت الماهية في وجودها كانت موجودة قبل ان يكون موجودة قلنا نمنع تقدم المؤثر على الاثر في الوجود لو صح
أ دليلكم يبنى على احتياج الممكن الى مؤثر واجب فذلك الواجب وجوده اما ان يكون وجودا غيره لا يكم ينفيه
اشتراك الوجود كما سبق في الوجود فذلك الوجود لابد ان يعارض ماهية غيره كما بيناه فاما ان يكون
ذلك الوجود وان كان معارضا للماهية الا انه غني عن المؤثر او يقال المؤثر فيه نفس تلك الماهية او شيء اخر
فالاول لان ان كان صحيحا فلم لا يجوز مثله في الاجسام والاعراض والثالث يقدح في كون الواجب لذاته واجبا
ب الماهيات مقتضية للوازمها واقتضاؤها للوازمها لا يتوقف على الوجود والا لكانت قبل الوجود
خالية عن تلك اللوازم فلا يكون تلك اللوازم لوازم الماهية مطلقة بل للوجود او بشرط الوجود وكلامنا في
اللوازم المطلقة كزوجية الاربعة والمحاذاة للمثلث ولما بطل ذلك ثبت ان اقتضاء اللوازم لا
موقوف على الوجود وهو يبطل ما ذكرتم ج فالماهية المكونة للوجود ليس شرطها بالوجود والاثر
واذا جاز ذلك فلو توقف العاملة على الوجود جاز ان لا يتوقف المؤثرية على كون الماهية قابلة للوجود حكم
ثابت الا بالفاعل بل لذاتها فاذن ذواتها قابلة للوجود فلك القابلية يكون المؤثر فيها ذات الماهية ولا يلزم
ان يكون ذلك المؤثر موقوفا على الوجود والا دار ولما بطل ذلك ثبت المطلوب قوله في الوجه الثالث
على امكان العالم الجسم مركب من المادة والصورة باطل عندكم وقد سلم الطريق لكان على امتناع ذلك
واذا كان كذلك لم يمكن بناء الحجة عليها بناء على انها باطل الا الزاما وهو غير مفيد سلمنا لكن لم قلتم ان الهيولى
والصورة ممكنان وحلول الصورة لا يقتضي حاجتها الى الهيولى لم لا يجوز ان يكون الصورة غنية في ذاتها عن الهيولى لكنها

اقتضت لذاتها المقارنة للهيولى سلمنا فلم قلتم ان الهيولى محتاجة وجاز ان يكون الهيولى علة للصورة والقبول
لا ينافيه لان العلة عولوا على منع المؤثرية في صفاته تعالى وانتم قد جمعتم فيها ولكن نفتقر عن فساده فكيف
يمكنكم القول بها قوله في الرابع الجسم ليس علة الكائنة قلنا ممنوع ولا يلزم حصول كل جسم في ذلك الحيز
لما مر في الوجه الاول سلمنا لكن لم لا يكون له حاجة الى الكائنة بان يكون ذلك الجسم يقتضي وجوب كونه كائنا
لتلك الكائنة بالجملة لان الجسم احتاج الى الكائنة المحتاجة الى المكان فاصدر دار سلمنا دلالة ما ذكرتم على امكان
العالم لكن يعارض بانه لا يمكن هنا الدليل سبقت سلمنا امكانه لكن جاز ان يكون الوجود له اولى فيستغني
عن المؤثر سلمنا تساوي العدم والوجود لكن منع الافتقار الى المؤثر على ما لم سلمنا لكن من يحتاج الى
المؤثر اذا كان حدوثا او لا م ع وح انما يمكنكم بيان احتياجه الى المؤثر بحدوثه وهو لم يثبت حدوثه
على احتياجه الى السبب فيدور سلمنا فلم لا يكون موجبا ولا نسلم انه يوجب تساوي جميع الاجسام سلمنا فلم علمه انه
يلزم من تساوي جميع الاجسام تساوي قبول الاعراض سلمنا لكن بتقييد بالعادة فان نسبة الى المؤثر العرض
على السواء صدور احدها دون الاخر عنه سلمنا ان وجود الاجسام المؤثر فاعل بالاختيار فلم لا يجوز ان يكون
ان ذاته موجب لوجود الاجسام ومختار في جعل الصفات باعمال ينافي لوجوب وجود الاجسام ووجوب
وجوده فاذن يلي تخصيص بعض الاجسام بصفاتها المخصوصة واعراضها المعينة سلمنا ان فاعلها
مع علم انه لا يجوز حدوثها سلمنا ما سبق ان احتياج الفعل الى الفاعل ليس لاجل الحدوث ولان ذو جسم
الاربعة وفردية الخمسة ممكنة لذواتها لاحتياجها الى تلك الماهية مع امتناع انفكاكها عنها من بعض
دليلكم بكونه تعالى عالما بالعلم قادرا بالقدرة فان علمه ان كان واجبا لذاته تعدد وجد واجبان لذاتيهما
ويبطل التوحيد وان لم يكن ممكنا كان واجبا لوجوده بذاته فلزم كون الاثر والمؤثر ذاتي ونظلب الماهية
والجواب قوله لا نسلم ان الوجوب ثبوتي قلنا الا ما نعى اللاوجوب والموصوف باللاوجوب اما المحال
وهو معدوم او الممكن وهو جائز العدم فاذن اللاوجوب انما يصف به المعدوم او ما يجوز ان يكون معدوما
كان كذلك امتنع ان يكون ثبوتيا فان الوصف الثبوتي لا يحصل للمعدوم فاللاوجوب عدمي فالوجوب ثبوتي ضرورة ان
النقيض في الثبوت والانتفاء ولان المعقول من الوجوب الاستحقاق الوجود والضرورة فحينئذ ان يجعل الوجود
تو كما قضت بان حصول الجسم في الجهة يعني امرا زائدا على الجسم حصول الجسم في الجهة اتصاف مخصوص للجسم بالجهة
امر وجودي لا وجوده فاذا كان العلم الضروري هناك حاصلا مع هذا الاشكال كان مع عدم الاشكال اولى قوله لو كان
الوجوب ثبوتيا لكان موجودا واجبا فللوجوب وجوب اخر لا الى نهاية قلنا هذا مشكل ويمكن دفعه بان الوجوب واجب
لوجوب هو ذاته فانقطع التسلسل ولعل قوله ان لو لم يكن الوجوب لو كان ثبوتيا لكان وجوده مقارنا للماهية

والعكس الكلي غير معلوم قوله لم لا يجوز ان يكون الوجوب بالغير [illegible] لما مر والكلام على كونه وصفا اضافيا بانها
[illegible] ان الوجوب بالغير مركب [illegible] الوجوب بالذات [illegible]
[illegible] قوله اما الوجه الثاني فلان زيادة الوجود [illegible] الماهية لا يستلزم
بالوجود [illegible] انه موجود [illegible] الوجود لا يعقل الوجود [illegible] الحال [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الكلام في ذلك الوجود [illegible] العدم [illegible]
عروض العدم للوجود وعروض [illegible] الوجود [illegible] موجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] حصول [illegible] في المطلوب [illegible] حصول الوجود زائدا على الوجود [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله على
[illegible] الوجود [illegible] السواد [illegible] السواد والسواد [illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

سواء كان بسيطا او مركبا ليس هو الوجود لذلك انه واذا ثبت ذلك كان الذي فرض ملزوما غير موقوف الماهية والوجود
اصلا على الغير اعني اللازم واذا كان كذلك ابطل اللازم ج مقتضى الملازمة اما عدم الملزوم عند عدم
اللازم او وجود اللازم عند وجود الملزوم اما الاول فانه غير صحيح لان المعقول من الملازمة ليس الا كون وجود اللازم
واجب الحصول عند وجود الملزوم وذلك كيفية عارضة لوجودهما فاذن توقف منع الملازمة على ثبوت
اللازم وثبوت الملزوم ثم اذا حكمنا في المقدمة الثانية بعدم اللازم كان ذلك منافيا لدعوى الملزوم الذي
لا يحصل الا عند ثبوت اللازم فعلمنا التناقض بين المقدمتين واما ب فباطل ايضا لان دعوى كلية الملازمة [illegible]
دعوى [illegible] الشخص والحكم بثبوت [illegible] الا بعد ثبوت [illegible] حكمنا بتلك الملازمة
على ثبوت التلازم [illegible] ان المطلوب ههنا [illegible] ثبوت اللازم [illegible] ثبوت اللازم فهو دور د
الشرطية [illegible] كلمة [illegible] الارادة عموم الاشخاص [illegible] الاشخاص انما مثل كلما كان زيد عالما فهو حي
[illegible] الارادة عموم الاحوال لان الشرطية [illegible] يصدق كلية عموم الاحوال لان من جملة الاحوال التي يمكن اعتبارها انتفاء
الملازم فيمتنع صدق اللزوم [illegible] الجواب [illegible] اذ لا يلزم من كونها كلية [illegible]
في بعض الاحوال تحقق اللازم لا محالة عند تحقق الملزوم وانتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم سلمنا سلامته لكن لم قلت
انه لو كان الجسم قديما لكان [illegible] مورد التقسيم بالثبوت و
الانتقال [illegible] العكس الثبوت
لا [illegible] ان المورد معاد
[illegible] الوجه الثاني [illegible] جاز ان يكون العدم
زائدا [illegible] لذاته [illegible] الزمان لذاته [illegible] جاز ان يكون حادثا ولا [illegible]
زعموا ان الجوهر [illegible] فاذا [illegible] ان يكون الشيء قديما [illegible]
ا لو كان الجسم حادثا [illegible] كان العالم بالجسم عالما [illegible] بالضرورة وان كان زائدا فان
كان حادثا [illegible] كان قديما كان حدوث الحادث قديما ب [illegible] كان [illegible] العلم بذاته العلم
[illegible] وجوده [illegible] كان زائدا لزم التسلسل او التناهي
ج الحادث [illegible] كان [illegible] فالعالم [illegible] وليس [illegible] زائدا عليه فان كان [illegible]
اولا [illegible] القديم قديما فالجواب ا ما لا نسلم على نفي اللازم فلا
[illegible] الجواب [illegible] في نفي اللازم [illegible] الجواب [illegible] لزم [illegible] الملازمة في [illegible]
[illegible] في الملازمة [illegible] ب الوسط [illegible] ضروري لا يمكن اثباته

بالدليل وهو مورد التقسيم بالنفي [illegible] ثالث ولا [illegible] لانا لم [illegible] النفي او كلاهما [illegible] يكون [illegible] حقيقة
ثالثة [illegible] لا يخلو عن النفي [illegible] كانا سلمنا ان ههنا [illegible] ولكن [illegible] الا انا ادعينا ان
كل واحد منهما لا يخلو عن [illegible] ولا [illegible] الحصر بما ذكرتم لا [illegible] الحكم بالموجود
الاثبات [illegible] اذا قلنا الموجود اما موجود او لا [illegible] الاعيان [illegible]
الثاني والاول كاذب [illegible] ان المحكوم به [illegible] المحكوم عليه [illegible] للموجود وجودا زائدا عليه
من حيث انه موجود وهو باطل [illegible] الوجود [illegible] وجودا زائدا [illegible] وجودا
اخر [illegible] وجود [illegible] المطلوب لانا نقول [illegible] التشكيك في الفرد
فلا نسلم قوله جاز ان يكون [illegible] العدم [illegible] لان عدم الجسم اذا كان زائدا على الجسم كان ذلك [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الاستمرار [illegible] حقيقة الجسم [illegible] الاستمرار [illegible] العدم [illegible]
[illegible] قوله جاز ان يكون حادثا قلنا محال لان [illegible] بالقدم
الاستمرار من الازل الى الابد [illegible] الازل [illegible] لم يكن
حادثا [illegible] الجوهر [illegible] الحدوث [illegible] العلم [illegible] الجسم [illegible] بخلاف العدم فانه
[illegible] ان الحدوث لا [illegible] الا [illegible] وجود حاصل وعدم سابق [illegible] ان يكون العالم بالوجود الحاصل
جاهلا بالعدم [illegible] الحدوث اما القدم فهو عبارة عن نفي العدم السابق [illegible] وليس [illegible]
[illegible] لذاته [illegible] اذا [illegible] وجوده [illegible] حقيقة الجسم [illegible]
[illegible] لكونه قديما [illegible] الاشكال [illegible] اذا
كان [illegible] الزمان الذي حدث [illegible]
[illegible] العلم بوجوده مع الجهل [illegible] الزمان الذي حدث [illegible] بخلاف القدم [illegible]
وجوده [illegible] زمان [illegible] الجهل [illegible] بالعدم [illegible] الوجه الخامس
كل جسم متناه [illegible] القدم وكل متناه محدث [illegible]
[illegible] يحتاج الى مرجح مختار [illegible] ترجيح الممكن لا لمرجح [illegible] محدث الوجه السادس لو كان
الجسم [illegible] عليها الحركة [illegible] المقدم مثله [illegible] ان كل جسم [illegible]
[illegible] حصوله [illegible] فلو كان الجسم [illegible] الازل لم يكن حاصلا في [illegible] لو كان
كذلك لامتنع زواله عنه [illegible] العدم [illegible] الحركة [illegible] الازل الدائم [illegible]
[illegible] لو كان الجسم ازليا لكان في الازل [illegible] لو كان [illegible] لكان حصوله في حيز

موجود [illegible] وهو [illegible] السكون [illegible] حصوله في موضع معين [illegible] او على البدل اي
[illegible] حيز [illegible] الذي كان حاصلا [illegible] حادث [illegible] على [illegible]
المسئلة الثالثة في ابطال شبه القائلين بقدم العالم اعلم ان [illegible] ذهبوا الى ان العالم قديم واحتجوا عليه بوجوه ا العالم
ان كان واجبا لذاته كان قديما وان كان ممكنا فلا بد له من مؤثر [illegible] ان كان حادثا لزم ان يكون له
محدث [illegible] جملة العالم [illegible] العدم [illegible] اذا كان المؤثر قديما وجب
ان يكون [illegible] قديما لان [illegible] مؤثر [illegible] العدم في العالم اما ان يكون [illegible] حاصلا في الازل او لا
[illegible] في الازل كان حادثا [illegible] المؤثر [illegible]
المؤثر قديم وان كان حاصلا في الازل [illegible] حصول الاثر لانه اذا [illegible] المؤثر جميع جهات المؤثرية [illegible]
[illegible] في [illegible] حصوله [illegible]
[illegible] الامر [illegible] جميع [illegible] بالوجود [illegible] و
هو باطل بالضرورة [illegible] وان كان [illegible] حاصلا في الازل و
[illegible] حاصلا [illegible] واذا [illegible] العالم [illegible] المؤثر التام [illegible] عدم
الاثر وجب القول بقدم العالم وهذه الشبهة هي اقوى شبههم ب العالم صحيح الوجود في الازل واذا
كان صحيح الوجود في الازل كان واجب الوجود في الازل [illegible] صحيح في الازل لكان ممتنعا
او واجبا فان كان الثاني فالمطلوب وان كان الاول [illegible] من الممتنع لذاته ممكنا لذاته [illegible] محال
ولانه لو جاز ذلك [illegible] الحدوث على المؤثر [illegible] ان يكون العالم في الازل [illegible] واجبا لذاته
لا [illegible] عن المؤثر ولان [illegible] الحكم [illegible] وان كان [illegible] مسبوق بالامكان [illegible] الامكان
الذاتي [illegible] الامكان [illegible] محال [illegible] صحيح الوجود في الازل [illegible] الازل [illegible]
ان [illegible] الازل [illegible] حدوثه في ذلك الوقت [illegible] حصوله في الاوقات
الماضية [illegible] الزمان الماضي [illegible] لو لم يكن موجودا في الازل [illegible]
[illegible] ان يكون ازليا ج كل محدث فانه مسبوق بامكان [illegible]
سوى ذلك الامكان [illegible] الهيولى [illegible] الهيولى [illegible]
[illegible] عدم الصورة [illegible] عن الصورة ومجموع الهيولى والصورة هو
الجسم فالجسم قديم د كل محدث فانه مسبوق بزمان لان عدمه [illegible] على وجوده [illegible] وذلك التقدم
[illegible] العدم والوجود لان العدم قبل [illegible] والبعدية

[illegible] وجودهما فلهما موصوف موجود [illegible] حدوث كل حادث [illegible] موجود [illegible] لذاته
بالقبلية [illegible] العدم [illegible] موصوفا [illegible] الحادث [illegible] الزمان [illegible] حدوث
كل حادث [illegible] الزمان [illegible] كل زمان [illegible] الزمان قديم
الحركة [illegible] ه لو كان العالم محدثا [illegible] كان قادرا على
ان يحدث العالم قبل الوقت الذي احدثه [illegible] كان قادرا عليه [illegible]
[illegible] وهو محال [illegible] كان قادرا
على [illegible] حوادث [illegible] الذي احدث العالم [illegible]
احداث [illegible] العالم [illegible]
ذلك [illegible] السلسلة [illegible] وجود زمان قبل حدوث العالم لان هناك [illegible]
[illegible] وذلك [illegible] وجودي [illegible]
وذلك [illegible] الزمان [illegible] قبل حدوث العالم واذا [illegible] الزمان [illegible] الحركة [illegible] الجسم
[illegible] وجود [illegible]
[illegible] العالم [illegible]
[illegible]
[illegible] وجود هذه الامكانات [illegible] وجود العالم [illegible]
[illegible] و [illegible] لو كان العالم محدثا لكان [illegible] متقدما عليه بالضرورة [illegible] محدثا [illegible]
[illegible] واذا كان متقدما عليه [illegible]
[illegible] حدوث [illegible] على الحادث [illegible] حادثا [illegible]
الزمان [illegible] الجسم ز لو كان العالم محدثا لكان [illegible] متقدما عليه [illegible] لانه
[illegible] التقدم [illegible] عن وجود البارئ [illegible] وعدم العالم [illegible]
متقدما على العالم [illegible] على وجوده [illegible] وعدم العالم [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] على العالم [illegible] على العالم
[illegible] متقدم على العالم [illegible]
[illegible] في الخارج لم يكن البارئ متقدما على العالم اصلا ولو كان له وجود في الخارج حصل
المقصود ح لو كان العالم محدثا [illegible] في الازل موجودا [illegible] من الازل الى الابد [illegible]

المفهوم منه ذلك ان العالم لما كان حادثا في زمان وجوده يقتضي انه ما كان موجودا في اليوم المعروف فالباري تعالى انه ما كان موجودا في العدم الصرف فيلزم ان يصدق عليه انه ما كان موجودا في الازل لكن ذلك كاذب واذا بطل ذلك ثبت ان المفهوم من قولنا لم يكن العالم موجودا في الازل انه ما كان موجودا في الازمنة الماضية لما كان المفهوم من قولنا لم يكن العالم موجودا في الازل مستمرا من الازل الى الآن لزم ان يكون مستمرا في الزمان من الازل الى الآن حاصلا **ط** لو لم يكن الزمان قديما لم يصح وجود عدم العالم ثم وجوده ولو لم يصح ذلك لاستحال القصد الى ايجاده لانه لما كان لا يصح وجوده وعدمه محال لا كان صحيح وجوده موقوفة على تمايز تقدم وجوده وتأخره عن عدمه فاذا لم يكن الزمان موجودا استحال القصد الى الايجاد **ى** لو كان العالم محدثا لكان المؤثر فيه قادرا اما الاول فلما تقدم واما الشرطية فلان القادر هو الذي يصح منه الفعل والترك وبعد بطلان التالي وجهان **آ** لو كان قادرا فاما ان يقدر على الايجاد في الازل اولا وكلاهما محال اما الاول فلان صحة الايجاد في الازل يقتضي صحة الاخراج من العدم الى الوجود في الازل وهو محال والثاني ايضا محال لان عدم تمكنه من ذلك ليس لعدم صحة الاخراج لاعتبار القادرية ولا لوجود المانع لان المانع لو كان واجبا لزم امتنع زواله ولو كان ممكنا فلا بد له من مؤثر فذلك المؤثر ان كان قادرا كان ذلك المانع حادثا فلا يكون الامتناع ازليا هذا خلف وكذلك هو ان كان موجبا لزم من دوام الموجب دوام ذلك المانع فكان يجب ان لا يصح وجود العالم فالقول بكون المؤثر قادرا يفضي الى هذه المحالات **ب** القادر اذا وجد الفعل فاما ان يبقى قادرا عليه حال وجود ذلك الفعل اولا يبقى والقسمان باطلان اما الاول فلان كونه قادرا عليه حال وجوده اما ان يقتضي بطلان قادريته فكان قبل وجود الفعل قادرا على ايجاد ذلك الفعل فلو بقيت تلك القادرية لكان قادرا على ايجاد ذلك الفعل بعد وجوده فيكون تحصيلا للحاصل وهو محال واما الثاني فلانه يقتضي زوال تلك القادرية فان قادرية الله تعالى على ايجاد ذلك الفعل كانت ثابتة في الازل الى الآن والا كانت قادريته على ايجاد ذلك الفعل محدثة وذلك باطل لما مر فاذا وجد الفعل فلو لم تبق تلك القادرية كان ذلك زوالا لتلك القادرية الثابتة من الازل الى الآن فيكون ذلك عدما للقديم وهو محال **ك** لو كان العالم محدثا لكان الله تعالى عالما بالجزئيات والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان المؤثر لا بد ان يقصد الى الايجاد والا لكان عالما بان ذلك الشيء معدوم فانه لو لم يعلم عدمه لاستحال منه القصد الى الايجاد اذا وجد الفعل فلا بد وان يصير عالما بوجوده وذلك يقتضي وقوع التغير في علم الله تعالى وهو محال **كب** لو كان العالم محدثا لكان فاعله مختارا والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية هو ما بطلان التالي فلوجهين **آ** ذلك الاختيار ان كان لغرض وجب ان يكون وجود ذلك الغرض اولى له من عدمه والا لم يكن غرضا واذا كان الوجود اولى له كان الله تعالى مستكملا بالغير

الغير وهو محال الثاني ان غاية الاستكمال لو كان ذلك الغرض عائدا اليه اما اذا كان عائدا الى غيره وكان الداعي هو الاحسان الى الغير فهو المحذور لانا نقول **ل** الاحسان الى الغير ان كان بالنسبة اليه اولى من ترك الاحسان عاد الغرض اليه والا لم يكن غرضا ولان كل من فعل لغرض غيره كان الفاعل اخس من المفعول له كالخادم والمخدوم ولما استحال ان يكون غير الله تعالى اشرف منه استحال ان يفعل لغرض غيره وان كان ذلك الاحسان للغير كان عبثا والعبث على الله تعالى محال لانه يكون ترجيحا لاحد طرفي الممكن على الآخر لا لمرجح وهو محال **ب** لو كان الله تعالى فاعلا بالاختيار فاما ان يجوز منه فعل القبيح او لا والقسمان باطلان اما الاول فلانه لو جاز منه فعل القبيح لجاز اظهار المعجزة على يد الكذابين وانه يوجب ونسخهم ولم يكن كاذبا في كل امر عنهم وعندي ولا امان بعد ثبوت المطلع وهو في العالم والعقلاء منعي عنه وتنافيه المقدس على ما ذكرناه الصانع وذلك لا يقول به احد من ارباب الملل واما الثاني فهو ان ما لا يفعل القبيح بعد **آ** ان اصحاب الملل اتفقوا على ان تكليف الكافر بالايمان مع علمه بعدم وقوعه محال اذ محال يكون بالاحسان لان التكليف بما لا يطاق محال وهو قبيح **ب** العالم في الدنيا الشرور والآفات في انواع الآلام والعقوبات ولولا العوض لما كان على ما بعد ذلك القول بالمختار وهذه الشبهة عول عليها ابن الراوندي واورد كريا الطبيب **ك** عليه وجود العالم بعد وجود الباري ووجوده قديم ازلي فيكون وجود العالم ازليا من الاثنين داخل وصحة فيصل من تركه فلو كان العالم محدثا لكان الله تعالى تاركا للاحسان الى الغير مع افضل الامور مدة غير متناهية وترك الافضل غير متناه محال على الله **لب** المفهوم من كون الله تعالى مؤثرا في العالم امر مغاير لذات الباري وذات العالم لامكان تعقل ذات الله تعالى وذات العالم مع الجهل بكونه تعالى مؤثرا في العالم فمفهوم المؤثرية ليس وصفا عدميا والا لكان عدم المؤثرية وجودا ضرورة ان احد النقيضين لا بد وان يكون ثبوتيا لكن المعدوم لا يصح وصفه بانه غير مؤثر في شيء فيلزم ان يكون المعدوم موصوفا بالصفة الثبوتية وهو محال فثبت ان عدم كون الباري مؤثرا في عدم امر عدمي فالمؤثرية صفة ثبوتية فلو لم يكن الباري تعالى مؤثرا في الازل في وجود العالم ثم صار مؤثرا فيه لزم حدوث صفة في ذاته وهو محال فوجب ان يكون مؤثرا في الازل في العالم بانه في ذاته وهو المطلوب **لو** لو كان العالم محدثا لكان الله تعالى سابقا عليه بمدة غير متناهية على التقدير فيكون حدوث العالم موقوفا على انقضاء قدم المدة المتناهية وانقضاء ما لا نهاية له محال والموقوف على المحال محال والمقدم مثله اذا ثبت التقدم بسنة **لز** اما انه اما ان يكون حادثا لامر شيء فالبعض لا وجد الامر وجاحد وجاحد الامر بعد حصوله بعد حدوث العالم الامر ان لزم كونه خلاف العقد اما المعتد فجميع الكون لزم برز كذلك الاعراض والتشكيل للعالم الذي في الالكي لا نهاية الاشد ولا يعد الاشتقاق الصحيح الحق في النهار الواضح الجلي الذي يحضرنا الى غيره ذكر من المحال والاكثر ان الرجحان في الاكثر ثم علم منه وهو انهم اجمعوا على امتناع حصول العلم بتعيين الحساب ولا طريق الى ذلك الا الاستواء فاذا جوزنا حصول الامر على خلاف ما شاهدناه فلم لا يجوز حصول علم بذلك الحساب انا لو لم نقس الغائب على الشاهد بطل الرضا بالقول بالصانع **لح** لو كان العالم محدثا لكان الباقي معدودا والله تعالى والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان المعتبر الى العادل ليس العدم الباقي لانه

نفي محض فلا يكون اثرا للقادر فاثره الوجود الحاصل لكن وجود الشيء حال حدوثه هو وجوده حال بقائه وحكم الشيء الواحد لا يختلف فلا استناد الى القادر حال حدوثه وجب ان لا يستند الى حال بقائه واما بطلان التالي فلاستلزامه تحصيل الحاصل لان القادر بتأثيره في تحصيل الوجود والوجود حاصل **لط** قالت المانوية لو كان الجسم حادثا محال ان يكون حدوثه عن عدم لانا نقول لم يكن حادثا فصار حادثا فاحدهما ينقض الآخر فاما ان يثبت في ماذا علمنا ضرورة ان قولنا ما حدث عنه علمنا ان قولنا حدث من شيء ويستحيل ان يكون ليس الجسم والا لكان منتهيا الجسم يثبت حدوثه في الثاني حال بقائه حادث وهو باطل بالضرورة فهو زائد فان كان قديما كان حدوث الحادث موجودا قبل وجوده وذلك الحادث حادث حاصل قبل الحدوث ومع احتماله وان كان حادثا فله حدوث ثم واذا ادى الحدوث الى الحدوث لا الى نهاية باطل كان باطلا فلا يعادل حدوثه في ذاته وعلم لم يكن الجسم حادثا انها انه الجسم الموصوف في ذاته لا او مكون محكوم عليه بانه حادث مع بعارض امر من **آ** انا وان احكمنا في حدوث الاجسام لكنا ثقفنا على حدوث الاعراض ونحكم عادة **ب** هذا المعنى بعينه عائد في القدم لانا نقول لا يمكن الحكم على الجسم حال بقائه بالحدوث كيف والمراد منه انه ما كان حاصلا ان موجودا وانما حصل الآن والشيء حال بقائه غير محكوم عليه بذلك بل هو حال بقائه محكوم عليه بانه كان قبل ذلك وليس كلامنا فيه فلا يرد نقض الحدوث في الاعراض لا نقول انها ممكنا لكن لا يستلزم لان حدوث العرض لو كان نفس ذاته لما لزم ان يحقق كان حادثا فلهذا احكمنا ان العرض لا يستدعي دائم التزيد في الجسم فان الزائد عدم بقائه كان مكانا وكذا الجمهور منكم موجود نفس ذاته والمعارضة بالقدم باطلة لانا لا نحكم على الجسم بانه قديم ازلي في الاولى بل يحكم عليه بان قدمه غير ذاته اما لو علم بان حدوثه عين ذاته يلزم ان يكون ابدا حادثا ولزم المحذور **م** لو كان الجسم محدثا فمحدثه ان ساواه من كل وجه كان محدثا مفتقرا الى محدث وهو محال وان خالفه من كل وجه لم يكن موجودا لان ما يخالف الموجود من كل وجه يجب ان لا يكون موجودا اذ لو كان موجودا ان ساواه من وجه دون وجه فالمحدث من الوجه الذي ساوى المحدث لا بد وان يكون محدثا ما انكر المحدث مركبا من القدم والحدوث فهو محال لان الكلام بعينه يعود في ذلك الوجه **ما** المؤثر في الجسم ان كان موجبا لزم من قدمه قدم الجسم وان كان مختارا فالمختار هو الذي يمكنه الفعل والترك والترك يستحيل ان يكون عدما لان القادر انما يصح منه ان يكون لذاته عند العدم المحض لان اثره والا لكان العدم وجودا بل الخبر انما يتحقق بين الضدين فلو كان المؤثر في الجسم قادرا وجب ان يكون للجسم ضد وانه لا يخلو القادر من فعل الجسم وفعل ضده قبوله في الازل فان كان فاعلا للجسم كان الجسم ازليا وان لم يكن فاعلا له كان فاعلا الضد وهو محال لانه لا ضد للجسم ولانه لو كان كذلك لكان ضد الجسم قديما فما ثبت قدمه يستحيل عدمه واذا استحال عدم الشيء استحال وجود ضده فكان يلزم ان لا يوجد العالم اصلا لما اشد بطلانا ذكرنا

مب لو كان الجسم محدثا وجب ان يكون له محدث بالضرورة فاما ان يكون محدثا بعينه الوجود على الحد الذي يستحيل الا الآن المحدث او هو محال لان الشيء لا يتقدم على نفسه وعلى غيره وهو محال او لا اولا فلان ذلك الغير ان كان موجبا ماما ان اثره لانه هو لزم من دوامه دوام الجسم اولا لانه يعود التقسيم المذكور واما ثانيا فلان ذلك الغير ان كان موجبا عاد الالزام وان كان قادرا والقادر لا بد له من غرض يدعوه الى الفعل يتعلق بحال الاثر ثم لكن حصول الدواعي عند وقوعه موقوف على حصول ذلك الغرض فلو كان حصول ذلك الغرض لاجل تلك الدواعي دار **مج** الجواب عن الوجه الاول انه وجوه **آ** منع قدم الاثر لو كان المؤثر تام جامع الجهات المؤثرية انما يلزم قدم الاثر انما يلزم قدم المؤثر لو كان المؤثر موجبا اما اذا كان مختارا فلا فانه يجوز ان يحدث ما يختار عنه **ب** المؤثر مستجمع لجميع جهات المؤثرية في الازل لكنه مختار والمختار يرجح احد مقدوريه على الآخر لا لمرجح كالهارب من السبع اذا عرض له طريقان متساويان من جميع الوجوه فانه يرجح الى مقصده فانه يسلك احدهما دون الآخر لا لمرجح والجائع اذا حضره رغيفان متساويان من كل وجه فانه يتناول احدهما من غير مرجح ولئن حضره واحد ساول من بعض جوانبه دون بعض مع المساواه والعطشان اذا حضره قدحان متساويان من احدهما من غير مرجح **ج** العالم انما حدث في ذلك الوقت لان المؤثر مختار والقادر انما يفعل احد مقدوريه دون الثاني لان ارادته اقتضت ترجيح ذلك المقدور على غيره لا يقال لم اذا رجحت الارادة ذلك الشيء على غيره لانا نقول هذا السؤال ساقط لان الارادة مرجحة ومخصصة لذاتها ولانها لو رجحت غيره لكان السؤال عائدا وعلى هذا التقدير يلزم ان يكون كون الارادة مرجحة معللا بعلة اخرى وهو محال لان كون الارادة مرجحة صفة نفسية لها كما ان كون العلم كاشفا من المعلوم امر ذاتي له ولما استحال تعليل الصفات الذاتية استحال تعليل كون الارادة مرجحة **د** المعتمد في دفع السؤال الاستناد الى ترجيح ذات الارادة لئلا يرد علينا قول الرئيس لا يكون هذا السؤال باطلا لانه عائد في كل وقت لانا نقول انه موجه لانه عائد في كل وقت **ه** قالت الاشعرية انه تعالى عالم وعلمه متعلق بجميع الاشياء فاذا كان كذلك كان الله تعالى عالما بان كذا يوجد وانها لا توجد ووقوع ما علم الله تعالى انه لا يوجد محال فعدم وقوع ما علم انه يوجد محال ايضا والارادة لا تتعلق بالمحال فلا جرم تعلقت الارادة بوقوع ما تعلق العلم بوقوعه وبعدم وقوع ما تعلق العلم بعدمه ووقوعه ولما علم الله تعالى ان العالم يوجد في الوقت المعين اراد ايجاده فيه دون ما قبله وما بعده **و** قالت المعتزلة ان الله تعالى انما خلق العالم في ذلك الوقت لعلمه باشتماله على مصلحة عائدة الى الخلق لان الايجاد احسان والاحسان قصد من تركه وانما احسن الايجاد بذلك الوقت لجواز ان يكون الايجاد في ذلك الوقت متضمنا لنوع مصلحة عائدة الى المكلف لا توجد في وقت آخر لم يحصل تلك المصلحة فيكون الحادثة في ذلك الوقت اولى من الايجاد في غيره ولما دل الدليل على حدوث العالم دل الدليل على انه اختصاصه بالحدوث في ذلك الوقت دون ما عداه انما يكون لاختصاص ذلك الوقت بمرجح و مخصص لا يوجد في غيره وجب علينا القطع بذلك وان كنا لا نقف على تفصيل تلك المصلحة **ز** قال بعض المتكلمين حدوث

العالم قبل ان احدثه الله تعالى محال فلهذا لم يحدثه الله تعالى فيه ز العالم محال الوجود في الازل والا لكان الامر كما او ساكنا
وهما محالان في الازل فاستحال وجود العالم في الازل ولان الفعل في الازل محال لان الفعل ما له اول والازل ما لا اول له
والجمع بينهما محال ولذا كان مستعمل الصانع الحادثة ارادة فلهذا كان العالم حادثا ح الله تعالى وامتنع كونه قديما ح قبل
العالم لا وقت فلا يصح ان يقال لم لا احدث العالم قبل ان احدث ط تعارض حجتكم ما سبق لانه الترجيح من غير مرجح بامور
منها ا الفلك عند الفلاسفة جرم متشابه الاجزاء فالنقطة المفروضة فيه مثل الاخرى ان بعضها بعض النقط دون البعض
وحصلت الى محصولة تنبت تكون بها منطقة دون غيرها مع تساوي الجميع ترجيح من غير مرجح وكذا تعين خط لان يكون محورا دون سائر
الخطوط المساوية ترجيح من غير مرجح ب حركة الفلك الاعلى على خلاف التوالي كان ممكن وكذا حركته على التوالي فكل منهما فاختصاص
الحركة بجهة دون غيرها مع تساويهما ترجيح من غير مرجح ج جميع الحركات متساوية في الماهية والاختلاف بالسرعة والبطء
والبطء فحصول سرعة معينة في حركة الفلك دون غيرها ترجيح من غير مرجح د كل فلك من الافلاك الكلية معين وله مقدار معين مع ان
حصوله على اكثر من ذلك او اقل ممكن فاختصاصه بذلك المقدار الخاص ترجيح من غير مرجح ه الفلك
بسيط متشابه الاجزاء فكل الوجوه فاختصاص حصول الكواكب في بعض اجزائه دون سائر الجوانب ترجيح من غير مرجح
على انه مساو في غيره و الفلك بسيط فاختصاص كل واحد من المدارات والاوجات والحضيضات بجانب معين دون غيرها
مع تساوي سائر الجوانب ترجيح من غير مرجح ز الفلك الممثل في كل كوكب فلك مثل شمس فلك خارج المركز
وعلى تقدير ما اختصاص جانب من سمك الافلاك الى خارج المركز بالغلظ دون الجانب الاخر ترجيح من غير مرجح ح العالم عندكم قديم لكن
لا شك في حدوث الاعراض والتراكيب فاختصاص حدوث كل واحد منها بالوقت المعين دون الوقت الذي قبله او بعده ترجيح
من غير مرجح فلزمكم في الصفات المجردة الترجيح بلا مرجح في حدوث العالم ط الصفات ... كل عضو بصورته انما يكون لاختصاص
تلك المادة بتلك الصورة اولا ... ولما كان الاول الجميع ... لكن الاستحالة المشتركة فيها لا تكون
بكل وجه ... سائر ... الكواكب ... ...
... الكون ... منقسم بعضها الى بعض ...
بانه ... ان نسبتها الى الجميع على السوية ... في الوجدان يرجح بعض اثاره على البعض من ...
... في الوجه ... في الفاعل ... فان كان ... الصورة ... كل واحد
من مواد الاعضاء بصورة مخصوصة ... المواد الى جميع تلك الصور على السواء وذلك يرجع الى ... فالت
الكل ... ان كل الامور ... الاولوية ... حاصلة في الازل اما ا فلان
الفعل ... في الازل ... وجوده ... الاولوية في الازل ... في الازل والا يكون شرط
العالم موجودا ... كل ... حاصلة في الازل واما ب فلان شرط الوجود ... الترجيح

يكن حاصلا في الازل والا لوجد العالم في الازل فلم يكن كل الامور المعتبرة في المؤثرية حاصلة في الازل واما ج فلان شرطا ان تتم
الارادة المتعلقة بذلك الوقت الذي حدث فيه ذلك الوقت لم يكن حاصلا في الازل فلا يكون كل الامور المعتبرة في المؤثرية حاصلا
في الازل واما د فلان شرط التأثير حضور الوقت الذي تعلق العلم بالحادث فيه وذلك الوقت لم يكن حاصلا في الازل فلا يكون
كل الامور المعتبرة في المؤثرية حاصلا في الازل واما ه فلان شرط الايجاد حضور المصلحة وتلك المصلحة لم تكن حاصلة
في وقت الايجاد فلا يكون كل الامور المعتبرة في المؤثرية حاصلا في الازل واما و فلان الوقت الذي يمكن فيه وجود العالم شرط
لوجود العالم وهو جزء من المؤثر التام ولم يكن حاصلا في الازل واما ز فلان الازل اذا كان مانعا من وجود العالم كان
نفيها شرط الحادثة ونفيها لم يكن حاصلا في الازل فلم يكن كل الامور المعتبرة في المؤثرية حاصلا في الازل فظهر ان
حاصل هذه الاجوبة كلها راجع الى احد القسمين اللذين ابطلناهما وهو ان كل الامور المعتبرة في المؤثرية لم يكن حاصلا في
الازل واما ح فلان شرط حدوث العالم حضور وقت وقبل العالم لا وقت فلم يكن الشرط حاصلا في الازل
ثم نحقق كل واحد واحد على التفصيل اما ا فلان هذا المختار انما لا يمكنه ايجاد العالم في وقت اخر او يمكنه
ذلك فان لم يمكنه ذلك فهو الموجب لا المختار فانه لا يمكن اختيار خلافه في هذا الوقت الا الذي فيه والاول باطل لتساوي الاوقات كلها
في الماهية فبالضرورة يستحيل ان يختص الواحد منها بحكم دون الباقي ولانه صح حدوث العالم في وقت صح في وقت قبله لان
اختصاص ذلك الوقت كان لاجل تخصيص ذلك الاختصاص الى الامكان في الافلاك لكان محال الافضاء الى
التسلسل ولزم الصانع على ما تقدم وان لم يختص ذلك الوقت كان المؤثر متمكنا من التأثير في غير ذلك الوقت وان اختص
الوقت انما هو بسائر الاوقات في اختصاص ذلك كان ذلك الوقت موجودا قبل حدوث ... العالم وهو يقتضي
قدم الزمان ولان الوقت من العالم فيكون العالم موجودا قبل ان يكون موجودا وانه محال ... لكن حاصل
ذلك الوقت ثم حصل ... ولا مورد ... حدوث ... موجود ... محال ... الاسباب
الصانع وان كان لما مر يعلمنا الكلام الى ... ذلك ... تلك ... انها تخصصه بذلك الوقت ادون
تخصيصه بعود الكلام الاول بعينه وان لم يكن لخاصية في ذلك الوقت كان تلك المؤثرية الواجبة غير موقوفة
على اعتبار ... وجوب ... تلك المؤثرية ... كان ... على المختار ... العالم
في الوقت الذي اوجده فيه ... الوقت الذي اوجده فيه ... المؤثر ... لاشكال
لا ... العادة ... لا ... الاراده الازلية ... جميع ... وعلى غيره
لذاتها في وقت معين ... لعدم ابطال الترجيح من غير مرجح ... وان لم يمكنه احداث العالم
في غير ذلك الوقت فهو موجب ولان احداث ... ذلك الفعل ... لكن الاحداث لا يمكن
واجبا لذاته ولا من لوازم ذاته ... فحينئذ ... لان ما عدا ذاته يستند الى اختياره فلا يكون

ان يكون احداثه مستندا الى ما هو داخل او ان امكنه لم يرجح احد الاحداثين الا بمرجح فان كان احداث الاول
وانه امر ... ذلك ... او دولا ما ب فهو باطل لان ... في اثبات الصانع احتياج الممكن الى المؤثر
... ترجيح احد طرفي الممكن على الاخر من غير مرجح لم يمكننا ان نحكم في شيء من الممكنات باحتياجه الى المؤثر وهو
سد باب اثبات الصانع ... في صورة ... من كل الوجوه سلمنا لكنه يرجح لانه بعد ترجيح احدهما
على الاخر ... او ... احدهما ... لكل الوجوه فانه يستحيل ... مثلا
سلك احدهما لان الانسان اذا عارضته ... الى الحركات المتضادة فانه ... ذلك الموضع ولا يمكن
ان ... لا اعتبار المرجح او ... لا ... ترجيح احدهما ... كذا ... الصور والنقوش
لما تساوى الفعل والترك بالنسبة الى القادر كان وقوع احدهما من غير مرجح ... في سائر الحوادث ... ذلك
ولزم ... الصانع ... احدهما ان لم يتوقف على وقوع مرجح ... كان ... لا ... عليه
من غير ... لزم ... الصانع وان توقف ... العدم ... كان حاصلا في الازل ... واما ج فباطل لان ... الاصل
اصل كون الارادة مرجحة بل تعلل كونها مرجحة لهذا الشيء على ضده ولا يلزم من تعليل خصوص المرجحية تعليل اصل المرجحية
فان الممكن لما دار بين الوجود والعدم حكمنا بانه لا يترجح احد طرفيه على الاخر الا بمرجح ولا يكون ذلك تعليلا لاصل
كونه ممكنا فكذا ههنا والحاصل ان كون الارادة مقتضية للترجيح ذاتي فاما هذا الترجيح فلا ... لو كان
مرجحية المعينة مقتضية ... مطلق مرجحية مقتضيا ... المرجحية المطلقة لا
توجد الا في ضمن مرجحية خاصة وهي واجبة على نفي الجواز ... كان الممكن ...
مستندا ... الامر ... انما ... من حيث انها لا تخلو عن ... في الوجود والعدم اللذين ... لكل ...
وانه ارادة ان لم يكن صالحا ... لحادثة في سائر الاوقات كان موجبا بالذات فلزم قدم العالم
وان كانت صالحة ... بعض الاوقات ... على ... الممكن لا عن المرجح وان توقف عاد
الكلام فيه ... وانه ... ارادة بالحادثة ان لم يكن مشروطا بوقت لزم قدم المراد وان كان مشروطا
به كان ذلك الوقت حاصلا في الازل والا عاد الكلام في كيفية احداثه ... واما د فباطل لان العلم
بالوقوع ... الوقوع ... ذلك ... الامر الذي ... بالوقوع ... هو الارادة فلو
علل تعلق الارادة ... على ... العلوم محال ... احداثه في وقت
علم عدم حدوثه ... عدم احداثه في وقت علم ... وهو يقتضي كونه موجبا بالذات واما ه
فباطل ايضا لان المصلحة ... حصول ... العالم في ذلك الوقت ... سائر الاوقات ان امكن حصولها
... العالم في وقت اخر لم يكن ذلك ... الوقت على سائر الاوقات ... وان لم

يمكن حصولها في سائر الاوقات يكون حصول تلك المصلحة شرطا لحدوث العالم في وقت ... الافلاك ... الا ان يكون
... ولا لازم ... محال ... العقول ... ان الله تعالى خلق
العالم ... واحد ... المقدار ... الاعلى ... المقدار ... لكل شيء من
مصالح المكلفين ... على ... في ... تلك المصلحة ان كان لا لمحدث لزم نفي
الصانع ... كان لمحدث عاد الكلام فيه وانه تلك المصلحة كانت حاصلة قبل ذلك الوقت لزم حدوثه قبله وان وجب
حدوثه في ذلك الوقت جاز في غير ذلك ولزم نفي الصانع وان لم يجب عاد الكلام في اختصاص ذلك الوقت بتلك المصلحة
... ولان فاعله لما كان اعتبر فيها رعاية المصالح ... لا مصلحة ... لكن ... ويكلفهم مع
العلم ... بانه ... مصلحة ... ان لا ... ذلك ... الجواب و اما و فباطل لان العدم
... الممتنع ... الوجود ... الاوقات واما ز
فباطل لان العدم ... العدم ... العالم قبل الوقت الذي ...
... امكان حدوث العالم ... اذا ... مبدأ
للامكان ... لا ... ان ... واحد ... مبدأ
... المعارضات ... اما ا فلان ... للمنطقة والخط للمحور انما كان لاجل
ان الفلك اذا تحرك ... على ... ان ... النقط ... سائر الدوائر منطقة
... الاقطاب والمناطق ... الحركات ... الحركات ... ا ان نظام العالم السفلي لا يحصل الا
... على هذا الوجه ب الحركة من المشرق الى المغرب ... للحركة ... المشرق ... والانيار ... كونه
... الفلك ... الحركة ... الاولى ... المسلك ... على الاولى ... الشيء
... ترجيح الشيء على ... ج حركات الافلاك لاجل التشبه بالعقول المفارقة واذا كان
كذلك ... التشبه ... فلذلك ... الفلك بتلك الحركة على سائر الحركات ...
... الكلام في البطء والسرعة فالقصد المعقول اختصاص احد الاوضاع الفلكية ... الفلك
... لمخصص ... الحركة ... يرجح ... وان لم ... المخصص
بالفعل ... المخصص بالاجمال وحكم بان ذلك المخصص ... لم
يكن ... الاستدارة على سائر الاوضاع ... وجود ... في جسم واحد ... ج فلان مادة
كل فلك لا تقبل ... ذلك ... الحركة ... لكن ... فلا ... الحصر
الامر ... ذلك ... بالجوهر المفارق الذي هو معشوقه لا يحصل الا بهذه الحركة واما د فلان

ويعتبر بالدوائر للمنطقة

ماده كل فلك عن قابلية الامور المتوارد الحاصل لفلكها او النقص ولما كان الزائد والناقص محالين لا جرم استمر ذلك
ذلك الامتناع ابدا واما حدوث العالم فلان حدوثه لو كان ممتنعا لاستمر ذلك الامتناع ولما حدث اصلا
فلما حدث علمنا انه ممكن في كل وقت دائما قوله فاختصاص الكواكب في المداور والاوجهات والخصصات [illegible]
نحو الفلك فلانا لا نقول حصل الفلك اولا ثم حصل الكواكب فاحدث فيه نقرة حتى يرد السؤال بانه لم احدث النقرة
في ذلك الجانب دون سائر الجوانب بل نقول حدث الفلك والكواكب معا ويلزم من حدوث الكواكب حصول تلك النقرة
ثم [illegible] لكن لا يجاد الكوكب فيه لكن لاحتى على الفلك فالحاصل ان موضع الكوكب لو نقول حصول الكوكب
كان هذا السؤال لازما فاما اذا كان نفس تلك الاجسام والمواضع لاختصاصها بها فلا فاما لكل الكرة انما صار ذلك الكرة
لحصول ذلك الكوكب فيه والا كان متميزا عن تلك الجهة والسؤال ان الكوكب لم اختص بذلك الموضع امتنع على التبدل
لامتناع الخرق على الفلك فهو جواب قوله دائما فلان حدوث الحوادث في عالمنا هذا انما يكون لان المواد
العنصرية تستعد لاختلاف الحركات السماوية الدورية كمال استعدادها بحسب الاستعدادات المختلفة تفيض عليها من
العقل الفعال كيفيات مختلفة فلولا الحركات السماوية لاستحال حدوث الحوادث في عالمنا هذا ثم تلك الحركات السماوية
لابد ولم يكن كل واحد منها مسبوقا بغيره لا الى اول ليكون كل متقدم مقربا للعلة الموجبة الى المعلول بعد بعدها عنه
وذلك هو الذي يقتضي قدم العالم قال الاصح في ذلك ان العلة قد تكون معدة وقد تكون مؤثرة اما المعدة فيجوز
تقدمها على المعلول لانها غير مؤثرة في الوجود بل هي تقرب العلة الى المعلول واما المؤثرة فانها يجب ان تكون
مقارنة للاثر ومثاله في الافعال الطبيعية ان الثقل علة للهوي ثم ان الثقيل لا يهوي [illegible] الى حد من حدود
المسافة الا ويصير ذلك الانتهاء سببا لاستعداده لان يتحرك منه الى الحد الذي يليه فالحركة انه علة لحصول
الاستعداد في المرتبة الحركة ووجود الحركة هو البعيد وهو موجود مع الاثر ومثاله من الافعال الارادية ان من
الحج يكون تلك الارادة الكلية سببا لحدوث ارادات جزئية بحيث يكون كل واحد منها علة بالعرض للاخرى فانه لا [illegible]
الحركة الى حد من حدود المسافة الا ويكون انتهاؤه الى ذلك الحد سببا لان يحدث له قصد اخر جزئي الى ان يتحرك منه
الى الحد الذي يليه والمؤثر في وجود تلك الحركة هو القصد الكلي وهو مقارن لمجموع الحركة موجود معها فلهذه
الحوادث سبب دائم هو الواهب للصور المفيض للوجود ولكن فيضانها عنه موقوف على حصول استعداد المادة بسبب
لحصول ذلك الفيض وحصول المادة بسبب بعد ان لم تكن الا بالحركة واما الحركات السماوية حتى يكون كل سابق علة
لاستعداد المادة لقبول اللاحق فاذن لا يمكن ان يحدث شيء من الاشياء الا وقد حصل كونه بعد العلة الى المعلول
وتحصيل المادة بسبب لقبول الاثر واي شيء فرض ان يكون اولا للحوادث فلابد وان يكون قبله حركة وتغير ليكون سببا
لحدوث ذلك الاستعداد في ذلك الوقت فعلى هذا النهج يمكن حدوث الحوادث لا على حدوث موجب المؤثر بسبب

العلة المعدة

علة لا بأس الامور لكن الحكم انما هو بلا وجود له في الخارج فلا يستدعي علة ولنعقد في هذا الموضع سؤالا ان آخر
على قدم العالم فنقول هذه الحوادث لابد لها من اسباب ولابد ولم يكن اسبابها حادثة او متأخرة في امور حادثة
فاما ان يكون وجودها بحدوث علتها دفعة او بحدوث قرب علتها منها والاول يوجب وجود علل ومعلولات غير متناهية
معا وهو محال فاذن حدوثها لاجل قرب علتها منها وذلك القرب لاجل ان السابق علة لصيرورة ذلك الحادث
مستعدا لحصول الفيض عن واهب الصور وتلك الامور المتعاقبة ان كانت انفسها لزم تتالي الآنات وهو معلوم بطلانه
وانها لا يكون بينها اتصال اجزاء متقاطعة فلا يكون وجود شيء منها متعلقا بوجود الآخر فلا يكون السابق منها اولى
الاشياء الى اللاحق فلا يكون علة معدة [illegible] فاذن تلك الحوادث اتصال فاذن الآنات غير موجودة
بالفعل [illegible] فرضها في ذلك [illegible] فرضنا بحيث متى فرض فيه آن كان مشتركا بين الجزئين ويكون نهاية للماضي وبداية
للمستقبل والذي هذا حاله هو الزمان والزمان متعلق الوجود بالحركة فثبت ان السبب لحدوث الحوادث امر متغير
متصل هو حركة من امور غير قابلة للقسمة وذلك [illegible] مبادي الحوادث لا [illegible] منه انه يمتنع حدوث حادث
الا وقبله حادث لا الى نهاية [illegible] فلان اختصاص [illegible] كل [illegible] لان [illegible] كانت مستعدة
لتلك الصورة بسبب امور حادثة [illegible] وحال حصول تلك الامور [illegible] عليها لا الى
اول [illegible] الحوادث [illegible] العقل ان الممكن كيف كان لابد له من مرجح سواء كان قادرا [illegible]
موجبا [illegible] في ذلك [illegible] احد طرفي الممكن على الاخر بلا مرجح فانا [illegible]
كالهارب من السبع [illegible] والعطشان اذا [illegible] المؤدية الى مطلوبه [illegible] بلا مرجح ولا نقول انه
[illegible] الى السبع او [illegible] لو خطر بالهارب [illegible] ان يكون احد الجانبين [illegible]
او [illegible] في [illegible] دام المعلول الاول الوجوب بدوام واجب الوجود
ودوام الثاني بدوام الاول [illegible] الحدوث [illegible] في ذلك [illegible] قوله انما ان يعني [illegible] الارادة
بايقاع العالم [illegible] ذلك الوقت [illegible] ان ارادة الله [illegible] اقتضت [illegible]
ايقاع العالم في ذلك الوقت [illegible] لا [illegible] اللازم [illegible] في [illegible]
الاحتمالات [illegible] منه دوام العالم [illegible] الترجيح الى الارادة [illegible] الترجيح الخاص [illegible] موجبا
بالذات [illegible] سواء كان [illegible] فان الارادة [illegible]
واذا [illegible] ذلك الوقت على [illegible] لكونه [illegible] الموجب [illegible] يقول [illegible]
الارادة [illegible] موجبة للتخصيص [illegible] ارادة [illegible] حادث [illegible] الحادث لانه امر متجدد
[illegible] حادثا والعلم التابع [illegible] الانفعالي [illegible] المعلوم [illegible] العلم الذي هو غرض [illegible]

بكونه [illegible]
[illegible]
وان [illegible]

لا [illegible] وجوب [illegible] حال فرض وجوده وحال فرض [illegible] وجوده [illegible] اذا فرض اختصاصها بوقت
[illegible] في [illegible] العلم بعدم [illegible] من المصالح على [illegible] العالم [illegible]
[illegible] المتوارد [illegible] وكذا [illegible] التي [illegible]
لان فرض الامتناع [illegible] في ذلك الوقت [illegible] حتى يفرض [illegible] امكان
وجود العالم قوله [illegible] المخصوص [illegible] المخصوص [illegible] الكل [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] في ذلك [illegible] اذا اختص [illegible] الحركة المخصوصة قوله لان نظام العالم لا
[illegible] الكواكب [illegible] الحركة المخصوصة
على [illegible] العالم [illegible] الدليل لانه اذا
جاز [illegible] ان [illegible] الفلك اختار الحركة المخصوصة رعاية منه لنظام العالم [illegible] الباري [illegible] انما
اختار [illegible] العالم في الوقت [illegible] لنظام العالم [illegible] العالم [illegible]
في هذا [illegible] قوله الحركة [illegible] الاخرى [illegible]
[illegible] في [illegible] على ان كل [illegible]
[illegible] حاصلة في الفلك [illegible]
[illegible] الفلك [illegible] اختصاص كل واحد من الافلاك [illegible] المرجح [illegible]
[illegible] قوله حركات الافلاك [illegible] بالعقول [illegible] الكواكب [illegible]
فلهذا اختار الفلك تلك الحركة على سائر الحركات قلنا هذا باطل لان الفلك اذا اراد التشبه بالعقول
فليس ذلك لانه [illegible] العقل لان الجسم لا [illegible] الاحساس [illegible]
هذا [illegible] الفلك [illegible] بالفعل كل الكمالات [illegible] كان العقل [illegible] حصل
له بالفعل [illegible] يمكن الحصول [illegible] كان [illegible]
موجبا [illegible] الحركات [illegible] الفلك [illegible]
لا [illegible] العقول [illegible] حركة مخصوصة [illegible]
حركة اخرى [illegible] في ذلك [illegible] العقل [illegible]
[illegible] جميع الاجسام [illegible] واحدة [illegible] ان يختص بعض الاجسام [illegible]
[illegible] على [illegible] كان [illegible] الجسم [illegible] السؤال [illegible] كان
[illegible] الموضع [illegible] الفلك [illegible] وجود الفلك

[illegible] لان [illegible] ذلك الموضع [illegible] اضافة [illegible] بالجسم [illegible] الفلك
[illegible] عن ذلك السطح [illegible] عن وجود الجسم [illegible] الفلك [illegible]
اذكر [illegible] قوله على [illegible] حدوث الحوادث [illegible] الحركات السماوية
[illegible] الحوادث [illegible] الصور [illegible]
الحوادث [illegible] العلة [illegible] على حدوث حادث كان ذلك [illegible] المؤثر
[illegible] الشرط [illegible] علة بالفعل [illegible] حصوله
[illegible] بالفعل [illegible] حادث [illegible] ان [illegible]
علة [illegible] حاز [illegible] وجود كل حادث الى حادث [illegible]
لا الى اول [illegible] الفلاسفة [illegible] العدم [illegible] في
[illegible] الكلام في حدوث [illegible]
في الاول [illegible] على الحادث [illegible] حادث [illegible] ان [illegible]
ان يكون [illegible] الكلام [illegible] الاول [illegible] الواجب
وان كان [illegible] الحادث [illegible] الفلاسفة [illegible]
الصانع [illegible] الصانع او الاعتراف [illegible] هذا الكلام على ان
علة [illegible] حكم [illegible] العقل [illegible] الاعراض
[illegible] الامتناع [illegible] الاجسام [illegible]
الوجود [illegible] بارادات حادثة [illegible] على الوجه الذي ذكرتموه في الحركة [illegible]
الارادات [illegible] الارادة [illegible] الاجسام [illegible] هذه الحوادث [illegible] الاجسام
مع ذلك [illegible] حادثة [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] بوجود موجود [illegible] الارادات
الى ارادة [illegible] الاجسام [illegible] هذا [illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] ان الارادات [illegible]
انما [illegible] الجسمانية [illegible] العالم [illegible]
من المتأخرين [illegible] اصحاب ارسطو [illegible]
[illegible] الوجود في الازل [illegible] الوجود في الازل [illegible] حادث بالغرور [illegible]

عنه بهو جوابا على العالم فان احتجم بان الحادث المركان ممتنعا في الازل انقلب ممكنا فما الا ان نحن
نقول في كل العالم كذلك وان قلتم انه كان ممكنا في الازل لكنه لم يمكن حصوله في الازل فكذا نقول في
الوجود في الازل والنظر الى انه لا الى ذكره محدد او ممتنع الازل باعتبار وصف المخلوقية فلا يلزم انقلاب الممتنع لذاته
ممكنا ولا وجوده ازلا ولا اسناد العالم في الازل لو انه ولا استغنا الحادث عن المؤثر وبه يعرف بطلان الكبرى
[illegible]

[illegible]

[illegible]

بقولوا بان لبسها وهم جماهير العلماء فانهم اعتقدوا وجوب انه العالم وابديته لكن لا لذاته بل لغيره ولم يكن
بعضهم ذهب الى انها واجبة الوجود لذاتها وهم الاحكام الساداة وهم الصابئة ومن بعدهم وذهب
بعضهم الى انها محدثة لا بمعنى انها تعدم وتحدد انها وجود كل وقت بل عدمها على طريق العود و
عود ما كان كالهوا الذي مر الماء الذي كذلك ويكرر الاحكام عندهم كمر السيال وشبهوا ذلك بالنور
في الماء الجاري فانه يمر في كل حال عين ما كان في الاول وقال بعضهم ان الجواهر لا تحدث في كل حال حين تحدث
في الماء ما حدث في الاول ولكنه يقول الذات يكون واحدا والحدوث متجدد عليها في كل حال كتجدد الارادات
على احدها وحمل كلام النظام انه على ذلك ان لا نعول لو ان لبسها لم نقول بحدوثها لكنها بعد ان دخلت
في الوجود يحصل عدمها وهو مذهب الكرامية واما المعتزلة فصححوا بعدها واختلفوا في
انه في العقل طريق الى معرفته فذهب جمهور المسلمين اعنى قوانا لك وذهب ابو هاشم الى انه لا طريق الى معرفة

[illegible]

[illegible]

لما كانت ممتنعة الحصول للذات حال الحدوث بما كان حصولها في الذات موقوفا على بقائها فاذن لو كان بقاؤها
لاجل تلك الاولوية دار فاذن لا بد من مقتض يقتضي استمرارها حتى تحصل تلك الاولوية مرتبا على ذلك الاستمرار
و ثالثها فلان هذه الاولوية حكم غير مستقل في نفسه وفي نفس ما هي محتاجة الى الذات ولو احتاجت الذات
الى هذا الاستمرار فقد عاد كرما ان تلك الاولوية المذكورة في ممنوع لان الحوادث اما جواهر او اعراض والاعراض
عرضا [illegible] الاشاعرة واما المعتزلة فانها عندهم لا تزال امثالها على شيء واحد والجواهر محل الرابع
فكيف يصح بقاؤها قوله بل الجواهر حال بقائها محتاجة الى الفاعل مع علمه انه لو انقطع المؤثر عنها
قلنا لا نسلم ان المحال لا بد وان يكون [illegible] بحكم ممكنا من الفعل والترك وقد مر لان [illegible] على الشيء انما هو
اذا كان في الشيء وذلك الشيء نفسا لا نسلم انه يمكن ما يقوم من وجوده في الوجود لان ذلك انما يلزم لو كان ذلك المعلول
من الفاعل الموجب اما اذا كان معلولا من الفاعل المختار فلا فان عدمه مستند الى اختيار العدم كما استند وجوده
الى اختيار الايجاد [illegible] لكن [illegible] لجواز تعلقه بالفاعل بان يزيل ذلك [illegible] بان يعطل المبقي بان بان
يزيل عنه البقاء بان يوجد المنافي [illegible] المبقي [illegible] الوجود بالعدم وصف لاحق بالوجود فيحتاج
الى الفاعل والمحتاج الى المحتاج محتاج [illegible] الواجب لذاته مستغن عن الفاعل لا مطلق الواجب فان الواجب
بالغير انما يحتاج الى ذلك الغير [illegible] محتاج الى ذلك الغير وكان الحدوث كيفية للوجود كذا حاجة الوجود كيفية له ولا يعد في
احتياج احد الكيفيتين الى الفاعل [illegible] الوجود معلوم انها مستندة الى مطلق الوجود المشترك
والممكن مجاز انه مستند الى الوجود الذي [illegible] او صفة سلبية [illegible] الخارج [illegible] وجوده
دينها والخروج [illegible] الايجاد ولا الوجود ولا العدم ولا [illegible] الاولوية موجبة للاستغناء حال البقاء
لا تقتضي كونها موجبة له حالة الحدوث لان الفاعل [illegible] الاصلح القوي في الايجاد بخلاف الاولوية فانها لا يلزم
ان يكون معطية للوجود لضعفها [illegible] اسناد ذلك الضعيف وهو الحفظ البقاء والاولوية كالوجوب [illegible]
[illegible] بالذات [illegible] الذات التي هي [illegible] والتحقيق ان كان المراد في الصحة
الذاتية والامكان [illegible] غلط الا عند [illegible] العالم لذاته وذلك [illegible]
والتغوث [illegible] بالوجوب [illegible] في [illegible] الحين
اما المطلب [illegible] اما الكلام [illegible] على امتناع عدم العالم لوجوه آ العالم قديم على ما تقدم
[illegible] لامتناع عدم القديم ب المؤثر في العالم من حيث انه ذاته على ما مر واجب الوجود لذاته واجب الوجود لذاته
يلزم [illegible] العلة [illegible] ج واجب الوجود علة العالم فلا يكون فناء العالم لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم
وامكان عدم اللازم امكان عدم الملزوم لكن عدم واجب الوجود محال لذاته فعدم العالم محال لذاته د الزمان لا يمكن

عدمه والالكان عدمه بعد وجوده بالزمان فيكون الزمان موجودا حال ما فرض معدوما [illegible] وفي الوجوه
الدالة على ازلية الزمان السابقة برهان على ابديته ه لو امكن عدم العالم لكان امكان عدمه سابقا على عدمه ولا بد
لذلك الامكان من محل اي من شيء يحكم عليه بانه ممكن الاتصاف بذلك العدم وليس هو وجود ذلك الشيء لان الذي يمكن اتصافه بالشيء
لا بد وان يكون باقيا مع ذلك الشيء ووجود الشيء لا يبقى مع عدمه فاذن لا بد من شيء اخر يقوم به امكان عدمه وذلك هو
الهيولى فاذن كل ما يصح عليه العدم فله هيولى فلو صح العدم على الهيولى لافتقر الى محل اخر [illegible]
لا يعدل العدم [illegible] ان الهيولى لا تخلو عن الصورة الجسمية فان عدم [illegible] الا لو امكن عدمه لكان بعد عدمه ممكن الوجود والا
لزم الانقلاب [illegible] ولو كان الامكان يحتاج الى الهيولى [illegible] انه [illegible] امتناع [illegible] كان [illegible]
عليها العدم ز ان الفلك متحرك على الاستدارة وكل متحرك على الاستدارة لا تقبل الحركة على الاستقامة ولا
تقبل الخرق ح احتج جالينوس بان العالم لو كان مما تفنى في المستقبل لظهر النقصان فيه بعد تطاول
مدة بقائه ولو كان كذلك لصارت الافلاك والنجوم اصغر مما هي عليه الان [illegible] لما لم يكن كذلك علمنا ان العالم
لا يفنى والجواب عن قدم العالم [illegible] وعن كون المؤثر موجبا لما بان والا لم يكن واجب وجود العالم
لذاته مع الحكم بانه معلول الواجب لذاته [illegible] في العالم اذا اخذ من حيث انه معلول الواجب يصير عدمه ممكنا [illegible]
[illegible] حيث [illegible] عدمه [illegible] اذا اخذ [illegible] من حيث انه [illegible]
الجواب عن الزمان والمادة [illegible] الحكمة [illegible] ان سالفه وكلام جالينوس
في غاية السقوط فانه يقتل [illegible] قبل ذلك [illegible] كيف يعلم ذلك [illegible] والنظر [illegible]
في كل وقت [illegible] ذلك [illegible] من المعلوم ان القطعة [illegible] الياقوت [illegible]
[illegible] لا يظهر [illegible] محسوس مع [illegible]
[illegible] في [illegible] الياقوت [illegible] الظاهر [illegible]
حصل من النقصان في القطعة [illegible] النقصان في القطعة الصغيرة
مع ما [illegible] كان [illegible] معلوم [illegible]
الحكمة [illegible] انه [illegible] على [illegible] لم [illegible] انه [illegible]
ما ذكر [illegible] المحصل [illegible] الحكماء وما ادعاه المسلمون [illegible] ان ادلة الحكماء [illegible]
الى ان العالم واجب لغيره ودعوى المسلمين انه ممكن لذاته وليس بين الامرين منافاة [illegible]
اسناد امتناع عدمه الى موجب الوجود [illegible] على امتناع [illegible] الى الغير وكذا امتناع عدم الزمان بعد وجوده لا
[illegible] على امتناعه لذاته وذلك [illegible] الامكان لم [illegible] الامكان [illegible] الاستعداد [illegible]

بمعنى الاحتياج الى المادة وهو الاول [illegible] اهل الحق [illegible] الامكان في امتناع العدم بهذا المعنى ليس لذات الممكن
لذاته انما يكون عند من يقول بان الاحتياج بالعدم بعد وجوده الى المادة ان [illegible] المسلمين على امتناع
العدم بالعقل في السمع اما العقل فهو ان [illegible] العالم فاما ان يكون باقيا لموثر او لا لموثر
والثاني باطل [illegible] اختصاص [illegible] بذلك الوقت [illegible] لا مرجح [illegible]
[illegible] الممكن [illegible] المرجح [illegible] الوجود والعدم في [illegible] الممكن عن المؤثر وحاجته اليه
وان كان لمؤثر فذلك المؤثر اما ان يكون عدميا او وجوديا فان كان عدميا [illegible] عدم [illegible]
الجوهر الا عند وجوده [illegible] العدم [illegible] وهو انتفاء [illegible] باطل اما اولا فلان ذلك
[illegible] ان يكون [illegible] اولا فان كان [illegible] الكلام في [illegible] وجوده كالكلام في الجوهر
وان لم يكن [illegible] احتياج الجوهر [illegible] الى واحد [illegible] او الى واحد غير [illegible] باطل لانه لا
واحد الا [illegible] الجوهر بعد عدمه [illegible] والثاني [illegible] لان الواحد الذي لا يكون متعينا [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] احتياج وجود غيره الى وجوده واما ثانيا فلان ذلك [illegible] ان يكون حالا
في الجوهر او لا فان كان حالا في الجوهر كان محتاجا الى الجوهر واذا كان كذلك [illegible] احتياج الجوهر اليه والا دار
اذا لم يكن الجوهر محتاجا اليه بل كان محتاجا الى الجوهر [illegible] محتاجا الى [illegible] وجوده واليه في عدمه
فاذن [illegible] محتاجا [illegible] الى عدم الجوهر [illegible] عدم الجوهر محتاجا الى عدمه والا دار واما
ان لم يكن ذلك [illegible] حالا في الجوهر فان لم يكن محلا للجوهر اولا وكلا [illegible] باطل اما اولا فلانا قد دللنا على استحالة حلول
الجسم في المحل واما ثانيا فلان ذلك [illegible] ان صح بقاؤه كان الكلام في عدمه كالكلام في الجوهر وان لم يصح [illegible]
[illegible] وجوده [illegible] الجسم وهو باطل وان لم يكن حالا في الجوهر [illegible] كان [illegible] والجوهر
[illegible] فان لم يكن [illegible] اولى [illegible] كل واحد [illegible]
فلا [illegible] عدم واحد منهما [illegible] اذا كان عدمه لانتفاء الشرط [illegible] الشرط الا العرض لان [illegible] الجوهر
عرض [illegible] ان يكون العرض شرطا للجوهر لان العرض يحتاج الى الجوهر والشرط [illegible] الشرط [illegible]
واما ان كان عدم الجوهر [illegible] وجودي [illegible] اما موجب او مختار اما الموجب [illegible] عدم وجود
ضده وهو باطل [illegible] ان المتضادين [illegible] كل منهما [illegible] الجوهر [illegible] الضد
اولى من انتفاء ذلك الضد بوجود الجوهر فاما ان [illegible] كل واحد منهما بالاخر وهو محال لان المؤثر في عدم كل واحد
منهما وجود الاخر فالمؤثر حاصل مع الاثر فلو حصل العدمان معا لحصل الوجودان معا فيكونان موجودين
معدومين دفعة واحدة وهو محال او لا ينتفي احدهما بالاخر فيلزم امتناع الضدين [illegible] الجوهر [illegible]

لوجهين آ الجوهر باق والضد حادث والحادث اقوى من الباقي آ اما اولا فلان الحادث يستحيل عدمه لانه لو عدم لكان عدمه معارضا
لوجوده وهو محال واما الباقي فانه لا يستحيل عدمه لانه يتصور عدمه لا يكون عدمه معارضا بالوجود ب واما ثانيا فلان الحادث
مستقل [illegible] سعطي [illegible] الحادث [illegible] زيادة قوة ب اي الحق [illegible] ذلك الضد اعدادا
اكرم اعداد الجوهر فلا حرم كانت [illegible] اعدام الجوهر اولى [illegible] لا نسلم ان الحادث اقوى قوله لو عدم الحادث لكان عدمه
معارضا لوجوده قلنا [illegible] ان الحادث يوجد ويعدم في وقت واحد بل الباقي [illegible] في الوجود ولان الباقي
ايضا لو عدم حال بقائه لصار عدمه معارضا بالوجود وكما انه يصح ان يعدم في الزمان الثاني من وجوده كذلك الحادث
يصح ان يعدم في الزمان الثاني من وجوده قوله الحادث مستقل [illegible] او لي قلنا [illegible] ان الباقي
مستقل [illegible] قوله [illegible] كل اعداد من ذلك الضد قلنا هذا غير مسلم آ اما اولا فلان الذي [illegible] عليه
[illegible] ان الله تعالى يعدم الجواهر كلها في وقت واحد [illegible] واما ثانيا فلان الجواهر [illegible] فليس بان يوجب فناء عدم واحد
منها اولى من الفناء الاخر بان يوجب عدمه [illegible] الا ان يقال [illegible] الفناء بالجوهر او يخص بالجزء الذي كان [illegible]
الاول باطل لاشتماله على اجتماع الضدين [illegible] يكون قوله الحصول العرض في الجزء [illegible] عن محل وهو محال
اذ لا معنى للجوهر الا ما يكون حاصلا في الجزء [illegible] حدوث الضد [illegible] الضد [illegible] الضد لا اولى
[illegible] هذا الضد لزم الدور المحال واما [illegible] الاجسام باعدام الفاعل المختار فهو محال [illegible]
لا بد له من فعل فالاعدام اما ان يكون شيئا متميزا عن غيره واما ان لا يكون فان كان الاول كان الاعدام عبارة عن حدوث
شيء وذلك الشيء اذا [illegible] عدم الجوهر كان ذلك قولا بفناء الجوهر لاجل ضده وان لم [illegible] عدمه كان ذلك
الجوهر باقيا بعد حصول ذلك الاعدام واما ان لم يكن الاعدام امرا ثابتا [illegible] عن غيره [illegible]
[illegible] القادر لما ذكرنا ان القادر [illegible] ولان الاعدام ان لم يكن وجوديا كان عدما محضا [illegible]
اسناده الى المؤثر [illegible] يعقل انه [illegible] العدم والا كان [illegible]
[illegible] من العدم [illegible] العدم [illegible] وان كان وجوديا لم يكن ذلك الوجود
عن عدم العالم والا كان الوجود [illegible] العدم [illegible] عدم الجوهر [illegible] الضد [illegible]
العدم [illegible] الجواهر [illegible] باطل واما النقل [illegible]
[illegible] الموتى [illegible] ابراهيم عليه السلام سأله عن كيفية احياء الموتى ثم انه تعالى اراه [illegible] و
الاحياء [illegible] اراه ذلك [illegible] لوجهين آ [illegible] الجمع
الاعلى [illegible] ان تحلل اجزاء متفرقة ثم تجمعها وذلك باطل [illegible] الاحياء [illegible] لا [illegible]
الاعدام ب انه عليه السلام سأله عن [illegible] الاحياء فلو كان الله تعالى [illegible] كلها احياها لاراه ذلك

والغوايه تعالى ان مبدا الخلق ... خلقكم من تراب ... وبدا خلق الانسان من طين

... كيف بدا الخلق ... الارض فسيروا فانظروا كيف بدا الخلق

[illegible]

... قوله الاعدام ...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الاجسام وهذا وان لزم منه صحة الاعدام للاجسام بهذا الطريق ولكن لم يحصل به صحة اعدامها لما ذهبوا
اليه من الفنا وهذا هو المقصود في هذا المقام سلمنا انه ما يزول بالضد لكن لم قلتم انه انما كان زوال الباقي بالضد
اولى لانه حلول ضدين في محل وهو ضد واحد وهذا العذر لا يستقيم على اصولكم لوجهين أ التضاد عندكم
يرجع الى الاعدام ب انما يكون في منع المسلم من حصول الفنا لو تحقق جميع الاجسام ولا يستقيم هذا الجواب
وعلى اصلنا ان الباقي كالحادث في استلزام اجتماع الوجود والعدم فان حصلهم الباقي يمتنع في الزمان
من وجوده فكذا ارتفاع الحادث وعلى ج ان الباقي في حكم الوصف الذاتي لا يمتد الا في حق
حالة الحدوث والبقاء ولو سلمنا انه عرضي ولو السبب ولكن لم قلتم بان الباقي اكرم وجوده من الوجود الذي هو سبب
الاستمرار الحادث من التضاد وجود الكيفية فناسخ الى زيادة قوة في وجود الحادث وعلى د بان هذا
الجواب لا يمشي على لوازم مذهب ان الله تعالى كلما وافى العدم يجمع الجواهر التي في العالم خصوصا وقد سابان
ما كان ضدا سر لا يحصل حالة في ذلك لين يكون واحد ولم يكن اكرم واحد سرط الثاني من الباقي وضده
ان سعادة في محل واحد من السرط عن حالة في التفاني الجسم فيستحيل حصول المنافاة فيما اما الاول فلان السواد
والبياض وكل نوع من انواع كالاضداد اذا وجد احدهما في محل ووجد الاخر في محل او كان يستحيل بها المنافاة
بعد ما ذكرنا من الشرط وقدرنا هذا الشرط حاصلا فانه يحصل المنافاة واما الثاني فان الجسم وان جاز وجوده
في الحركة لم يحصل حصوله في المحل فكذا الفنا الذي هو يهون انه يستحيل حصوله في المحل واذا استحال حلول كل واحد منهما
في المحل استحال فيهما ما هو الشرط في المنافاة فيستحيل المنافاة لا تقال كل واحد منها موجود على حسب وجوده كالاعراض
الجسم في محل وكذا الفنا فلم لا يكفي هذا في المنافاة لانا نقول اذا قدرنا سوادا في محل وبياضا في اخر
وقدرنا محلا ثالثا فكل واحد من السواد والبياض موجود على حسب وجوده كما هو اللائق في ذلك المحل
الثالث ومع ذلك لا يكفي هذا في المنافاة بينهما لان شرط المنافاة بينهما معقود وهو تواردهما على محل واحد
وقد نظر بان التضاد دون تواردهما على المحل لا يشترط فيه اتحاده ووحدة الوجود عندهم كما في الجواهر والفنا
فكان يشبه الوجود البهائيه المحل في الضدين وهذا لاحد لاشتراط فيه المحل في الفنا عرض ووجود عرض
لا في محل محال ونقض بالعرض الحادث الذي لا يكون في جهة وذلك لان كلا منهم وصف العادر يكون او جد
على وجه يكون مشارا اليه الى جهته وهذا ضروري وبهذا يبطل جميع ما ادعوه من كاعراض التي وجدت لا
في محل كالارادة والكراهة والفنا وهذا العلم في الظهور فوق علمنا بان الاكوان في الظهور
عن في محتاج الى المحل فان امكن مع هذا الظهور امكن المنع في الجميع للظهور منه العصمة بالذات الكرامة
منه العصمة عامة في جميع الموجودات قديما كان او حادثا وهذا اولى ما لم من الحجج في هذه المسئلة

وقد يكون الوجود في...

الذي يعولون على من خالفهم ويعدون منكر ذلك مكابرا وجاحدا وقد قلنا بان ذلك متصور في الحوادث
وفي العدم لكن وفيه نظر لان ذلك صحيح راجع الى حصول التعسر فانهم ان عنوا بالعرض ما يوجد
في المحل فالفنا ليس بعرض بهذا المعنى وان عنوا به ما لو صح فيه الوجود ولا بقاء له كبقاء الاجسام فهو
عرض وان عنوا بالجوهر ما يستقل بذاته فالفنا جوهر بهذا المعنى ولا مشاحة في الاسماء وهذا الفنا
ان نافى الجسم فان نافاه من حيث وجوده او لا من حيث وجوده بل من حيث حقيقته او معناه
او شي اخر لا جائز ان ينافيه من حيث الوجود لانه لو نافاه من حيث الوجود والوجود عام مشترك بين
جميع الموجودات وحينئذ يستحيل العدم وهو محال ومن ينفي من انه الفنا موجود لانا نقول انه لا اسبابها
بالوجود ولا بالحقيقة ولكن ينافيان بما هو مقتضى حقيقتهما لانا نقول يجب ان يعتبر الاسباب على وجه
فيه المنافاة فيصح كل واحد من الحقيقتين عن مقتضى صفتهما الدائمة في الوجود فلا يعدم الجسم لانا نقول
انه ولو كان كذلك لكنه يستحيل ان يخرج الشي عن مقتضاه وهو موجود لان المقتضي هو الصفة الذاتية
بعض مقتضاه كالتحيز في الجسم بشرط الوجود فاذا وجد المقتضي مع الشرط استحال ان يتخلف عنه المقتضي
وكذا الامر في العلة انها اذا وجدت لا يكون لها تخلف عنها حكمها فاذا ثبت انه لا يجوز ان يتخلف
الشي عن المقتضي وكذا الحكم عن العلة ولم يوجد الشرط الذي هو الوجود فلا انه يحتاج الى شرط اخر ولا ان
ما نعا يمنع عن الحكم فيحتاج الى زواله كما علم في سائر المواضع كالاسباب ولهم جوزوا ان يوقف عليها شروط
زوال المانع لانا نقول انا اذا جوزنا ذلك بطل العرض من المنتفي المعدوم والموجود وكذلك هذا في العلة
لانه لا يظهر المقتضي والعلة الا بالمقتضى والحكم ثم انه لا يحكم بانه المقتضى والحكم في حالة العدم فلو لزم
في حالة الوجود بعد ما سوى حالة عدمه ووجوده يبطل الغرض الذي ذكرناه لانا نقول الانسلم انه
يبطل الغرض ويستوي حالة وجوده وعدمها في ذلك لانه حين كان معدوما كان يوجب مقتضاه وحكمه
على امرين الوجود والشرط الثاني زوال المانع وبعد الوجود لا يوجب الا على شي واحد وهو الشرط
الثاني وهو زوال المانع ثم نقول سلمنا انه يستحيل تخلف المقتضي مع الوجود ولكنه لم يستحيل انتفاء الوجود من
غير منافي هذا الفنا لا يخلوا اما ان يضم منافيا للوجود فيلزم منه التنافي من النوعين او لا يضم
منافيا فيلزم منه انتفاء الوجود من غير وجود ما يقتضي ذلك وهو انه محال فثبت ان القول بالفنا يؤدي
الى احد محالين اما تخلف المقتضي عن المقتضي مع حصول شرط الاقتضاء وهو الوجود وانه محال واما انتفاء
الوجود لا لامر وانه محال فثبت ان القول بالفنا يؤدي الى قسم باطل فكذلك القول به باطل لانا نقول ان الا
بنافي الوجود ولكن لم لا يجوز ان ينفي الفنا ما هو شرط الوجود وهو بقاء الوجود وهو المقتضي لانا نقول

ان الوجود شرط المقتضي فلو كان شرط الوجود لزم منه الدور وهو محال وبالجملة انه ان كان لا ينفي حقيقة الجسم فالفنا
لم يصح بالفنا امر زائد على الجسم وكان يسمى الجسم معدوما بعدم امر زائد وعليه يسمى بذلك على سبيل المجاز المعتبر
حقيقة لما كان لم يعدم بعدم لا يكون عليه العدم فاتم الحجج اشد الناس قولا بانه عموم الجواهر والاجسام ثم نقول لم لا يجوز
ان ينافي من حيث الوجود ويصح عموم الوجود سلمنا فلم قلتم لا ينافيه من حيث الوجود الممكن او الحدوث او المستند الى علة
او وجود الجوهر سلمنا لكن لم لا ينافيه من حيث الماهية على معنى ان ماهية الجوهر منافية لما هيته الفنا في الذي
لا مطلق فلا يصح فناء في العدم كما ان الضدين ينافيان في المحل الخارجي وان جاز اجتماعهما معا في الذهن سلمنا
فلم لا ينافيه باعتبار اخر غير ما ذكرتم هذا الفنا الذي يدعون انه لم لا يجوز ان يعارضه منفعة لاجل الاحيا
ولا الاتصال حتى الى سبيل وما كان كذلك كان عبثا يحيل على الله تعالى منزه عن فعل العبث بحث في الحكمة ان لا يفعل هذا
الفنا اما الصغرى فلان المنفعة اما عاجلة او اجلة فلا بد فيهما من العقل والحياة وانما يتصور ذلك في الجسم اذا كان
موجودا وهذا الفنا الذي يدعونه لا تقارنه عدم الجسم وعدم الجسم لا يقارنه الحياة فلا تقارن المنفعة وهو اللسان التي هي الممكن
الاتصال الى المسمى يشترك الفنا الذي لا يدعونه لا تقارنه منفعة ولا الاتصال حتى الى سبيل واما الكبرى فلان ما
لا تقارنه المنفعة ولا الاتصال حتى الى المسمى يكون عبثا محض ضرورة في صفة الحكيم هذا الفنا فان قيل هذا ابطال لعذاب
النار وما لا يشكر ويكثر من اهوال يوم القيمة وعذاب اهل النار فانه لا منفعة هنا لا عاجلة ولا اجلة ومع ذلك
فهو حسن جائز هنا مسلم ثم يمنع انتفاء المنفعة هنا فقوله الفنا الذي يقارنه العدم لا تقارنه الحياة فلا تقارنه المنفعة
قلنا اذا جاز ان يقارن وجود الفنا عدم الاجسام فلم لا يجوز ان يقارن وجود المنفعة عدم الحياة
انه لا يجوز ان يقارنه لكن لم لا يجوز ان يتقدمه او يتاخر عنه فان الانسان قد يعد عنه او يتوعد ثم يخرج الكرم بعد ما هو
سبب من المنفعة بالوعد والوعيد وكذا يلقي البذر في الارض مع ما فيه من النقصان لما يرجوه بعد من الحصاد فكذا
هاهنا لم لا يجوز ان يخبر الله تعالى عن الفنا لما لهم من منفعة المصلحة ثم انه تعالى يفعل ذلك من بعد وفاء بما اخبر او يقول انه تعالى اخبر
وكان لا يجوز ان يمتنع ما اخبر عنه من نوع الكذب فيجب حصوله فيكون الخبر عن الخبر كان الواحد من يكون الموجود من المصلحة الحكمة كالموجود
في المحرم بعارض في الفنا الذي هم الارم الموت والغرق الابد وحصر صاحب في حق الاحيا فانه لا منفعة هنا كذلك
ولا لغيره ولا اعتبار لا صلا ومع ذلك فانه يجوز ثم لا يجوز هاهنا ايضا الا ان يقولوا ان النقض غير وارد لانه
ولا الاتصال حتى الى منفعة عدا ان العبد وعقاب الاخرة يكون سببا فلم لا يجوز ان يقارن المنفعة وجود الفنا قلنا لما ذكرنا
انه لا يقارنه عدم الجسم عدم الجسم لا يقارنه عدم الحياة ويستحيل وجود اللذة مع عدم الحياة بخلاف وجود الفنا فانه لا يحتاج
الى الوجود بزوال الجسم قوله لم لا يجوز ان يتقدمه او يتعارفه قلنا الوجه الاول العادة الذي يستوي الفعل وعدمه فيقدره
لا يجوز ان يفعل الا اذا رجح منه ان يحصل بالداعي وهو ان يعلم او يظن انه يستلزم نفعا او منفعة او اجل حصول الالافات وان لم

يكن له داع على هذا الفعل فاما ان يقول بانه لا يصح منه وجود الفعل كما هو قول الحكماء في جواز نسخ الشرائع في مدة
كان على الصحيح اولى لانه وان صح منه لكن لا يفعله على ما ذهب اليه سائر الشيوخ وما قد اخبر الله تعالى عن اعادة فهو
وان حصل المنفعة بالخبر لكن اذا لم يفعل فيبقى الخبر لم يكن ذلك الخبر ما يوجد ما فيه الداعي على ما فسرناه الداعي الا ان
تقولوا ان الله تعالى يفعل الخبر لما فيه من صيانة خبره عن الكذب والله يتعالى عن الاتصاف فلم كان يخبر عن خبر
هذا حاله وان امر يفعل ما وعد به فانه يفعل بذلك لما يحصل لهم من السرور والصفة الكمال بالاتصاف والوفاء ولا حاجة في صدق الخبر
عن الكذب لانه تعالى لم لا يجوز ان يكون المتنع الكذب لو لم يفعل ما اخبر به صار فاعلا للكذب داعيا الى فعل الخبر به كالاسباع
ولهذا لا يفعل الله تعالى الافعال الحسنة ويترك القبائح لمجرد الحسن والقبح وان لم يكن في ذلك منفعة له تعالى على ما عرف في الرد
الذي حصر صاحب مذهبهم في مسئلة التحسين والتقبيح فانكم قلتم بان في العقل واجبات وقبيحات لاجل ما فيه من المنفعة والمضرة
بل على ما قلتم ان العقل يمنع من فعله وترك الاخلال بالواجب لانا نقول مثاله في مسئلة التحسين والتقبيح ان الكذب انما يقبح
في الشيء ليس محل الخبر الذي مخبره بخلافه حتى اذا اخبر عن ما يفعله في الغد كذا ان يوصف كونه كذبا علم ان لا يفعل وكونه صدقا
على ان يفعله اذا اخبر بمجرد عنه ان المخبر بخلافه فلو الكذب في الذاعت الماضي كاذبا بمجرد وجود الخبر فالم
يكن عندهم ان المخبر على ما اخبر وانه تعالى والله يعلم ان المخبر يكون ثم اذا صح ذلك علم ان المخبر به لا يوجد علته
كونه صدقا عن كذب يصلح داعيا الى فعل كل المخبر به لانا لا نقول بحصول الاستماع بالخبر لانا نقول اذا كان موجود
المنفعة بالخبر على الفعل وكذا الفعل يتوقف على الخبر في وقته بما علاه وهو دور واما من يلقي البذر في الارض
فانه يرجح فعله الى البذر منفعة يحصل له ذلك ولولاه لما حصل وعلى هذا النحو لم يجز خلق الله تعالى للعالم
من خلق العالم فاذا صح هذا الجواب صار البحث مبنيا على اصولنا والجواب انا وان سلمنا جوازه لم يعلل
فعل الله تعالى بالمنفعة سالوا ولا حجة لكن ذلك لا يستقيم على اصولهم فان جمهور المشايخ الذين قالوا بالفنا هم حاد لم
يعلل الله تعالى فعلا لا المنفعة معارضة وقالوا ان الخبر عن الاشياء لا يجوز الا وقد يكون ذلك الخبر يعارض وجود منفعة
ولولا ذلك لما كان الخبر عبثا اذا تعلق حمل الخبر على الخبر وكونه نافيا فلو تعلق على الخبر بحمل الخبر وكونه نافيا او لذلك ضعفوا
صحة ما روي ان الله تعالى يقول عندنا فيما الخلق لمن الملك اليوم الا انه لا تقارنه منفعة ولم كان يجوز ان يعدم بحكمه
عنه ولذلك ضعفوا الروايات التي فيها ان الله تعالى خلق شيئا ثم اراد ان يخلق عاليا املاكا او بحرة ولم كان يمكن ان
يحصل به المنفعة بعد كما انه لم تقارنه واذا صح ذلك من اصولهم لم يصح قولهم بخلق الفنا مع استحالة مقارنة المنفعة به
و أ انا المعارضة بالفنا فالجواب من وجهين أ انه يمكن فيه حصول منفعة الاعتبار او منفعة اللذة فان لم نرى اجزا
الى اذا كانت محالة لو كان لذة فيجوز ان يكون موت اجزائها كذلك ويجوز ان لا يكون الما فلم يعتبر ما ولهما
ب انا نمنع وجود ما نقارنه المنفعة على ما شرطتم انهم فيكون هذا الكلام لازما لكم المسئلة الرابعة في جميع منفي

الاعدام ذهب مشايخ المعتزلة كلها الى امكان افناء العالم واعدامه واستقيم ادعوا على ذلك الاجماع ولم
يذكر فيه خلاف الا ما ينقل عن ابن الراوندي عن الجاحظ فانه زعم انه لا يقول بافناء العالم وانكر جماعة
وقالوا لو كان مذهبا له لحكاه عنه وذكره والله اعلم بحقيقة الحال واستدلوا على ذلك بان العالم
محدث انه محكم وكل محكم فانه يقتضي العقول بامكان عدمه كما يقضي بامكان وجوده والنبي عليه السلام قد
اخبر بوقوع عدمه فوجب ان يحسب عدمه وهو اخبار الصادق بوقوعه لوجوه أ ما ذكره قاضي القضاة
في قوله تعالى هو الاول والآخر فان الله تعالى كما حكم بكونه اولا حكم بكونه آخرا ثم انه لما كان اولا في الوجود يجب
ان يكون آخرا في الوجود ولا يكون كذلك الا بعد عدم الموجودات ثم انها لا تعدم بعد يوم القيمة فيجب ان يكون ذلك
قبل يوم القيمة ب قوله تعالى وهو الذي يبدئ الخلق ثم يعيده فاعادة الخلق لا يتصور الا بعد عدمهم ج قوله تعالى
كما بدأنا اول خلق نعيده ولما كان مبدأ الخلق هو الاخراج عن عدم محض لحدوث العالم كذا يكون الاعادة لانه
شبه الاعادة بالابتداء او ساوى بينهما فكما كان الابتداء عن العدم وجب ان يكون الاعادة ايضا عن العدم وكذا
قوله تعالى كما بدأكم تعودون د قوله تعالى كل من عليها فان والفناء هو العدم فدل على فناء من على الارض والمراد
لما قالوا ان الفناء الموجود لا في موضع محال انه انما يكون افناء من على الارض بخلق فناء لا في محل وهي وصف الا في
محل وجب افناء جميع الجواهر فدلت هذه الآية على فناء كل الجواهر ويلزم افناء جميع الاعراض ولا يبقى العالم الا الجواهر
ولا اعراض ه قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه والهلاك يطلق بازاء الخروج عن كونه منتفعا به فيحمل
على العدم والاول غير ممكن الارادة بها لانه لا يمكن خروج العالم عن كونه منتفعا به لانه سواء كان موجودا او
صار معدوما فانه يمكن الاستدلال به على وجوب الصانع تعالى وذلك من اعظم المنافع واذا لم يمكن حمله على
المعنى الاول وجب حمله على الثاني والاخبار جملة والكلام بالمهمل قبيح على الله تعالى والمراد من هذا لا
تمدحه تعالى بالدوام والبقاء وعدم تطرق الهلاك والعدم اليه فلو كان العالم باقيا ما جرى او يحصل لم يكن
هذا التمدح مختصا به تعالى وهو مناف للغرض من كلامه والهلاك في الحقيقة انما هو العدم والفناء وانما
اطلق على غير المستعمل بانه هالك بنوع من المجاز وكان اصل عدمه ولعل الصوري كل الهلاك عن الذات الباقية
ولم يكن غير منتفع بها و الاجماع دال على ان العالم يفنى ويعدم والاعتراض على ا من وجوه أ الا انه دلت
على كونه آخرا على الاطلاق ولم يدل على كونه آخرا لكل الذوات او لبعضها والاخبار يحتمل موجبها
دلالتها على انه تعالى يبقى حيا بعد موت جميع الاحياء واذا عملنا في هذه الصورة بمقتضى اطلاق اللفظ سقط
اصل الاستدلال وقد بطل لانه قد بينا ان المراد التمدح بوجوب البقاء والدوام والتخصيص مردود عنه ولان
اطلاق الآخرية انما يحسن لو كان عاما ب جاز ان يكون المراد هو الاول والآخر بحسب الاستحقاق لا بحسب الزمان وقد

نظر لان الاولية والآخرية اضافيتان احديهما غير واحد والمراد في الاول هنا كونه تعالى موجودا قبل حدوث
العالم فيكون الآخر كذلك ج المراد كونه تعالى آخرا في الآخرة لان على تقدير الافناء اذا اعاد الخلق وسكنهم الجنة
لا يفنيهم بعد ذلك فلا يكون آخرا مطلقا كما كان اولا فاذن لا بد من تأويل وهو حمل الاول على كونه مبدأ
لكل شيء والآخر على كونه غاية لكل شيء وفيه نظر فان العالم اذا اعدم بعد صدق على الله تعالى انه آخر واما المعاد
فذلك لا يخرج عن كونه آخرا على الاطلاق وهذا المعنى الاعدام د قولكم الآية تقتضي كونه تعالى اولا في الوجود
فيجب ان يقتضي كونه آخرا فيه قلنا الآية تقتضي كونه اولا في الوجود على معنى يصح كونه دائما وجعلوا على نحو اختصاص
دائم صفة زائدة على ذاته ان عنيتم لا اول لغيره على قولكم ان ذلك يقتضي استدراك غيره دائما فيلزم منه ان المعدوم
ليس بذات وكونه آخرا يقتضي ان يخرج الجواهر والاعراض عن كونها ذاتا وان لزم من ذلك انتفاء الحقائق بعد عدمها وهذا
لا نسلم على قولكم وان عنيتم الثاني فلا نسلم ان الآية تقتضي ذلك وانما يصح لو بعضه لو ثبت وجود على هذا التقدير وهو ان
ثبت لنا صفة زائدة على كونه دائما وفيه نظر فان المفهوم المتعارف ليس الا الاولية في الوجود وكذا الآخرية وسلمنا لكن
هذا المذهب باطل عندنا فلا يتم هذا الجواب ه سلمنا ان الحقائق وجود الكل لم قلتم بان الآية تقتضي كونه اولا اسم
قوله الا باعتبار انه اول في الوجود بل لانه حدوث عن غيره فلنا منه زيادة وصف عقلي واعترافا في النص
وجعله لا يكون ثم لو اعلى هذا انه كما يمكن ان يكون اولا في الوجود لكون وجوده غير متجدد لكان يمكن كونه اولا في سائر
صفاته من القدرة والعلم والحياة فلم كان حمله على ما ذكرتم اولى من حمله على غيره لا يقال يحمل على الجميع فيكون اولا
في الوجود لانا نقول لم قلتم بان في النص ما يقتضي العموم حتى يحمل على الكل فان ادعيتم ان العام ان يكون مذكورا اوله ليس عندكم
فان النص انما يقتضي كونه اولا ووصف على النعت وفيه نظر فان الاول لما لم يضف الى الوجود وغيره وجب حمله
على ارادة الوجود وهو تمام كما في قوله خلقكم من الذي خلقكم وجب الحمل عليه ولا امتناع في دلالته على مقوم
ودلالة غيره على الآخر ليتم المطلوب ثم لا يخرج كلامه عن كونه جزء الدليل وان الدليل انما يتم بها والنص وكونه اولا
فيها انما هو باعتبار الوجود في الزمان في العموم مفهوم من الاطلاق لا ما سلمنا ان الآية انما دلت على التمدح لو دلت على
العموم ولان الاولية انما تطلق اذا كان عاما والا لوجب التعقيد و سلمنا اقتضاء النص كونه اولا في الوجود
فلم قلتم انه يقتضي كونه آخرا في الوجود فان الآخر في وصف من الاوصاف انما يصح كونه آخرا فيه اذا لم يبق في حصول
مثله في ذلك الوصف بعده فان الخالق يصح عنه شربه احد انما يسمى آخر شربة او غيبته ثم يموت فعلى شرابه من
فبعد الموت يقع اليأس من شرابه بعد ذلك فيكون باشراء آخرا آخرا ادعى عن صحيح هنا ان الجنة والنار موجود الى ما
فكيف يصح كونه تعالى آخرا في الوجود وفيه نظر لما بينا من رجوع ذلك الى احوال الدنيا الا الى المعاد سلمنا لكن لا نسلم
دوام الجنة والنار بالشخص بل جاز انقطاعهما وفناءهما بالشخص ثم اتيانهما ز سلمنا الآخرية في الوجود بان بعدمهما ولو

ساعة ذلك للاولية والآخرية قد يستفاد من هاتين اللفظتين اذا استعمل كل منهما مفردة واذا استعملا معا فذات
واحدة على الجمع ح بيانه انه اذا قيل في الشيء انه كان اولا وآخرا فانه يستفاد منه توحد ذلك الشيء كما لو جاء
انسان عادة ثم سئل عنه انه الاول ام الآخر فقيل هو الاول والآخر فانه يراد به توحده وانه لم يجئ سواه
وكذلك فيما نحن فيه ورد في محاجة نبي مع المشركين في تقرير التوحيد انه في الالهية فقال هو الاول والآخر وقد روي
عن النبي عليه السلام انه قال لو دليتم احدا الى الارض السفلى لهبط على الله تعالى ثم تلا هو الاول والآخر انه تعالى
هو الاله في السماء وفي الارض وما تحت الثرى او يكون المراد ما ذهب اليه بعض المفسرين انه الاول خالقا و
الآخر رازقا قال خلقكم ثم رزقكم وفيه نظر فان المراد هنا قد بينا انه الاول في الوجود والآخر فيه ليتوى الحكم
على المشركين الذين اثبتوا الالهية محدثة بعدم ونفي والله تعالى قديم ازلي باق ابدي وليس المراد في الحديث الا ما سلم
الاول والآخر في المكان فلم لا يكون الآخر في الوجود وعلى ب بوجوه أ الخلق هو المخلوق وذلك بان يكون بالايجاد
فبان بالايجاد فلم قلتم ان المراد هنا الايجاد دون الاحياء لا يقال الالف واللام للاستغراق لانا نقول متى اذا
كان هناك معهود فلا يعم ثم لكن هنا معهود وهو قوله تعالى خلقكم من تراب وقوله تعالى وبدأ خلق الانسان من
طين وقوله اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق والخلق الذي عكسنا لنا تراه هو الاخراج واذا ثبت ان المراد من
الخلق الجمع صارت الآية حجة عليهم بقوله تعالى كما بدأكم تعودون فيجب ان يكون العود هو الجمع بعد التفرق وفيه الجواب
عن ج ولان سياق الآية لا يسلم شائبة في كل الامور بل فيه نظر لان المراد بالخلق الايجاد
لانه الخلق في القوة الذي يراد به تعالى وصف بها من اتباع غاية الكمال ونفس قوله تعالى وهو اهون عليه ب
الخلق يستعمل في التركيب لقوله تعالى لعيسى واذ تخلق من الطين كهيئة الطير واراد به التركيب وقال تعالى خلقكم من تراب ثم
وقال فلان يخلق الافك اي يقول الكذب ويضم بعضه الى بعض فلا يستعمل في غيره دفعا للاشتراك وفيه نظر
لان الخلق هو الايجاد في المشهور ولهذا قال تعالى خلقتك من قبل ولم تك شيئا وهيئة الطير لم يكن موجودة
في الطين وكذا تركيب الافك ج سلمنا ان الخلق يستعمل في الايجاد فيكون مشتركا فلا بد من دليل يدل على ان المراد
به هنا ذلك دون ذلك والدليل معنا وهو انه تعالى ما ذكر في القرآن بدء الخلق الا واراد به الجمع والتركيب كما في قوله
وبدأ خلق الانسان من طين وقوله اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم قوله الخلق الذي يراه هو الجمع والتركيب دون الايجاد للجواهر
لا يقال انا نحمله على معنى الايجاد مطلقا حتى يكون مشتملا على الكل بالحقيقة دفعا للاشتراك والمجاز لانا نقول
الاشتراك خير من المجاز أ انه وضع للتركيب من حيث هو تركيب فاذا استعمل في الايجاد الذي ليس فيه تركيب كان ذلك استعمالا في غير
ما وضع له من التركيب سلمنا انه لمطلق الايجاد ولكن لا يحمل على جميع انواع الايجاد لا يقال فانه اذا دخل فيه الالف و
اللام وانه للاستغراق لانا نقول متى يحمل على الاستغراق اذا كان هناك معهود واذا لم يكن ثم وهنا معهود

وهو ما ذكرنا من انه تعالى ما ذكر في القرآن بدء الخلق الا واراد منه التركيب للجواهر الموجودة وفيه نظر فان تعميم العدم
انما يكون بارادة الجمع فلم لا يجوز ان يريد الايجاد دفعا لتوهم الاشتراك اذ هو المتبادر الى الذهن ولان العدم قد بينا
ان الآيات التي ذكرتموها تدل على الايجاد اما للاجزاء الاصلية او للهيئة التركيبية ولا نسلم انه وضع للتركيب من حيث هو تركيب
لتبادر الايجاد الى الفهم وحمله على جميع انواع الايجاد اولى للعموم ايضا وقد بينا ان اللام المراد منها الايجاد د سلمنا
انه لا معهود لكن متى يحمل على الايجاد لو امكن اما اذا لم يكن ثم فان المعذر انه تعالى ذكر بدء الخلق بلفظ المضارع
فيتعذر حمله على الايجاد فان الجواهر موجودة فلو حملناه على الايجاد لاقتضى ايجاد الموجود وهو محال فتعين حمله على الجمع بعد
التفرق وفيه نظر فان صيغ المضارع وردت في القرآن للفعل المطلق او الماضي كثيرا كقوله تعالى والله يفعل ما يريد وانه يحيي
ما شاء الى غير ذلك ولان الجواهر لا نسلم انها موجودة حالة الاخبار بذلك وجاز ان يعدم الاخبار على الاستمرار والتنبيه
يقتضي العموم الا في الخصوص د على ج بالمنع من كون الفناء حقيقة في العدم بل الفناء خروج الشيء عن الصلوح لما ينتفع به عنه ولهذا
يستعمل الفناء في الموت قال تعالى افان مات او قتل انقلبتم والاصل في الاطلاق الحقيقة وفي الكتب الفناء عند اهل اللغة
الموت واذا ثبت كون الفناء حقيقة فيما ذكرناه وجب ان لا يكون حقيقة في العدم دفعا للاشتراك وقد ملأ الفرض بين الا يمكن
من على وجه الارض من الاحياء لمن ميت وحمله على هذا اولى لانه خص الفناء من في الارض وتخصيص الحكم بالشيء
دلالة قصر الحكم على عدد البعض وان قصر عند الكل ولان الفناء الذي ادعيتم يكون دفعة والمحال لا يكون
على التدريج وقد ذكرنا ان الفناء يقتضي مفهومه حصوله شيئا فشيئا وذلك ممكن فيما ذكرناه وفيه نظر فان مفهوم الفناء
العدم وهو المتبادر الى الوهم عند سماعه ولا مثله الذي ذكرتم دال عليه فان الحرب اعدم الحياة كالذي اعدم كونه
ماكولا وسمي الموت فناء لاشتماله على عدم الحياة وحمل الفناء على الموت مع تقدم الاحياء نوع مجاز ولهذا الاعمال التي انه دفنه
الا اذا صار رميما والتخصيص بالذكر ضعيف ومفهوم الفناء لا يشتمل على التدريج و على ه بان الهلاك خروج الشيء
عن كونه منتفعا به الانتفاع المخصوص بالانسان من حيث هو الكساء والاجسام بعد تفرقها بالتصرف كذلك ليس يمكن الاستدلال به على
اثبات الصانع بل امر آخر وكذلك فان الميت اذا بلي وتمزق قيل انه خرج عن ان ينتفع به واذا كان كذلك كان هو الهلاك
هلاك الموت كما قال تعالى ان امرؤ هلك وهذا في الشعر كثير على انه ورد في الحديث فهو هالك اي غير منتفع به واذا
كان كذلك سقط ما قالوه ح سلمنا ان الهالك المعدوم لكن الآية على هذا التقدير لا يمكن اجراؤها على ظاهرها لان وصفها
بكونها هالكة يقتضي ان يكون معدومة في الحال وهو باطل اتفاقا فوجب تأويلها وانتم حملتموها على انها الى الهلاك و
نحن حملناها على انها قابلة للهلاك فلم كان تأويلكم اولى من تأويلنا بل تأويلنا اولى لانا لو حملناها على العدم دون صيغة
الهلاك الى الآن فانه لم يكن الى من الذي يعدم حتى يخرج عن كونه شيئا فيلزم ان يخرج الشيء عن كونه شيئا فلا يكون المعدوم شيئا وهو
خلاف مذهبهم واما ان لا يعدم الشيء بل ان يعدم عنه امر زائد على ما هو كونه من الوجود الذي هو صفة زائدة على

الذي مكن ذلك حملا للنص على المجاز وحمله على العموم اولى وفيه نظر فان الجوهر كافراد النوع مستقع بها واسا
الصانع اعظم الاسماعات وهو الغاية في الوجود كما قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون والميت
هالك باعتبار عدم معظم صفاته والعمل الذي لا يراد به وجه الله تعالى هالك باعتبار عدم الغاية الذاتية منه والهالك
هو المعدوم وهو الذي سلب عنه الوجود فاذا سلب عنه ذلك صدق انه هالك في الحال لا يلزم من الاطلاق الاتصاف
في الحال لان اسم الفاعل يصلح للحال والاستقبال كالافعال المضارعة وسوق الهلاك ابلغ من العدول لانه ادخل في
المدح بالبقاء لله تعالى ولا مجاز اذا حمل الهلاك على سلب الوجود لان المعدوم الهالك على ما هو مذهب
فان الحق عندنا ان المعدوم ليس بشيء المسألة الرابعة في جواز العدم على الافلاك الخ على ذلك حملا على الاكثر
العقلاء لنا وجوه الاول الاجسام ممكنة بذواتها واجزائها وكل ممكن فانه يجوز عليه العدم فيجوز على جميع الاجسام الفلكية

[illegible]

[illegible]

عنا سلمنا [illegible] لكن العدم لا يدل على الامتناع المستدل [illegible] ان الله تعالى قادر على ان يخلق عالما اخر [illegible]
خلاف [illegible] المتكلمين [illegible] المتكلمون [illegible] ذهب [illegible] الى مذهب [illegible] لاعتقاده في وجوب
الاصح في [illegible] الاجسام [illegible] واحد هذا العالم [illegible] الوجود
[illegible] وجود الجسم [illegible] في الخارج [illegible]
[illegible] والله تعالى قادر على كل مقدور
[illegible] عالم اخر [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ما هو محال فالاصل المجهول التمسك الاول ان احداث العالم في وقت دون وقت بعينه ترجيح احد المتساويين
على الاخر من غير مرجح والجواب انه كاختصاص الكوكب بموضع من الفلك دون موضع واختصاص [illegible]
دون جانب معين بعيد لان الامور الموجودة يمكن ان يقال المرجح هناك موجود ولم نعلمه اما في الامور العدمية
فلا يمكن ذلك وثبوته في الجواب الحق بان ارادة الله تعالى تعلقت باحداثه في [illegible] واختيار غير احتياج الى مرجح
دعوى مجردة عن الحجة كالاعتراض عليه بان القول بالترجيح يستدعي وجود الاوقات صحيح والجواب ان الامتياز هناك
كما لا يصح ان يكون موجودا في وقت كذلك لا يصح في امتياز العدم عن الوجود ان يكون لها وقت ليس يجوز عدمه قبل ان
الوهم لاحتياجا الى وقت اخر فالعدم والوجود محتاجا الى وقت غيرها والجواب الصحيح ان يقال الاوقات
التي يطلب فيها الترجيح معدومة ولا امتياز بينها الا في الوهم واحكام الوهم في امثال ذلك غير مقبول انما
مبدء وجود الزمان مع اول وجود العالم ولم يكن قبله ابتداء سائر الموجودات قبل ابتداء وجود الزمان الا
واما التمسك الثاني فان كل محدث يحتاج الى مادة تسبقه لكونه محل الامكان والمادة لو حدثت احتاجت الى مادة
تسبقها فالجواب عنه بان الامكان غير وجودي وايضا المادة ممكنة فيلزم ان يكون امكانها مادة اخرى ليس بوارد
لان الامكان الذي محله المادة غير الامكان الذي محل المادة فان الاول منهما امر عقلي يعقل عند انتساب
الماهية الى وجودها والثاني عبارة عن الاستعداد وهو استعداد وجودي يكون قبل وجود ذلك الشيء ويحتاج الى
محل لانه عندهم عرض موجود [illegible] في الجواب الصحيح ان الامور الابداعية لا يتصور فيها استعداد
سابق وجودها وامكانها انما يعقل عند وجودها وهو صفة لماهيتها [illegible] قبل وجودها والتمسك
الثالث بان سبق العدم على الوجود [illegible] حادث قبل ذلك الحادث والجواب ان السابق ليس شيئا
ايضا ليس [illegible] لانهم يعترفون بان ذلك السبق ذهني [illegible] العدم السابق الا انه يوجب وجود زمان عندهم
نعم في العدم السابق والوجود المسبوق وهو لم يبطل ذلك والتمسك الرابع بان [illegible] يكون لغاية
[illegible] في حق الله تعالى [illegible] انا نستبين ان الفاعل مختار والجواب
الصحيح على راي المتكلمين ان الغاية هناك [illegible] لا الفاعل وعلى راي بعضهم انه لا غاية هناك و
عند الفلاسفة ان الغاية هناك ليس [illegible] انما يفعل لذاته ولا [illegible] فانه لا غرض
في تخصيص احد الوقتين بالاحداث [illegible] دون الوقت الاخر المعدوم دون تخصيص [illegible]
من [illegible] والحوادث [illegible] ولم تكن موجودة لكن [illegible] الترجيح
[illegible] المعدوم كالموجودات فان المعدوم الذي عدم بعدم جميع اسبابه وشرائطه واجزاء علله ارجح في
العدم من الذي عدم بعدم بعض شرائطه البعيدة ولذا جاز [illegible] الترجيح جاز استناده الى سبب

غير معلوم

غير معلوم فالوجود وكون الارادة موجبة لترجيح احد المرادين [illegible] ولا يحتاج الى حجة في ذلك لانها
لذاتها المخصصة للترجيح اذا كان يصح وجوده في العدم لم يكن مرجح لبعض الاوقات يستدعي وجودها ولا فرق بين
الامكان الذاتي والاستعدادي [illegible] لان الاستعدادي لو كان موجودا [illegible] ولان الاستعداد عبارة عن
ترجيح الوجود او العدم وهو قابل للشدة والضعف [illegible] الوجوب فاذا كان الاستعداد الذي لا يبلغ حد الوجوب
مقتضيا للمادة فالبالغ حد الوجوب كذلك [illegible] الامكان [illegible] والامكان الدال
[illegible] انما يعقل عند وجودها مشكل لانه يقال امكن فوجد ولا يقال وجد فامكن
على [illegible] الامكان [illegible] الوجود [illegible] النوع الثاني
في الاعراض [illegible] الاول في [illegible] الاول في ماهيته واحكامه وفيه مباحث الاول في ماهيته اعلم
انا اذا اردنا [illegible] الحركة والسكون وهذا الحركة والسكون معلوم لكل
عاقل لا شك فيه احد لكن [illegible] واصحابه الى انه يعقل معنى زائدا يسمى
حركة وذلك المعنى [illegible] امر زائد على الاعتماد وعلى الحركة والسكون ليسا صادرين عنا بل
الصادر منا ذلك المعنى المسمى الكون وذلك المعنى يوجب الحركة والسكون المعلومين عندنا وذهب [illegible] الى نفي هذا الزائد
وهو مذهب [illegible] الجوهر [illegible]
الجوهر بمكان [illegible] ليس اختصاص الجوهر بمكان [illegible] والاسامي [illegible] وان كان الكل
من هذا النوع فان كان حاصلا عقيب ضده سمي حركة وان بقي به الجوهر [illegible] وقت واحد [illegible]
مثله سمي سكونا ومتى كان مبتدأ لم يسبقه غيره [illegible] حال حدوثه [illegible] الكون اذن حال
[illegible] الحركة والسكون [illegible] الذي يخلقه الله تعالى ابتداء
في الجسم حال حدوثه [illegible] هذا الجوهر [illegible] مفارقة
البحث الثاني في ان هذا المعنى ليس [illegible] على ذلك وجوه الاول انه لو كان القادر منا يفعل ذلك المعنى لوجب ان نعلمه اما
اجمالا او تفصيلا [illegible] ان القادر هو الذي [illegible] الفعل ولم لا يفعل
هذا الفعل [illegible] الداعي فاذا دعاه الداعي وصار قاصدا له لابد ان يكون
عالما به واما بطلان الثاني فلانا نعلم من انفسنا انه لا يخطر ببالنا حال التحرك والسكون هذا المعنى الذي [illegible]
في حق العوام الذين [illegible] ان القادر هو الذي يستوي عنده ان يفعل وان لا يفعل
[illegible] عنده [illegible] المرجح كالعطشان
والهارب [illegible] المرجح [illegible] ان المرجح هو الداعي [illegible]

والنائم يفعلان حالة السهو والنوم مع انه لا داعي لهما [illegible] الوجود مرجح [illegible] الداعي [illegible]
[illegible] العوام [illegible]
وان لم يعلموا التفصيل [illegible] فالجواب
[illegible] القادر [illegible] الطرفان ولا يرجح احدهما الا الداعي [illegible] صدور [illegible]
[illegible] الداعي [illegible] القادر [illegible]
في ان [illegible] على الوجه الذي ذكرناه قوله لم قلتم انه اذا استوى [illegible] المرجح قلنا لاستحالة ترجيح احد المتساويين
لا لمرجح [illegible] المرجح [illegible]
المرجح [illegible] قوله المرجح
الداعي قلنا [illegible] الى غير الداعي فانه موجب [illegible] القادر [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] على الجسم [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] في زمان واحد [illegible]
على محل [illegible] السواد على محل [illegible] الزيادة على
[illegible] الجسم يحتاج الى [illegible] الجسم [illegible]
[illegible]
[illegible] القادر [illegible] القادر لا
[illegible]

[illegible] الجسم [illegible]

في محل [illegible] الكون [illegible] هذا [illegible]
[illegible] في زمان واحد [illegible] في الزمان
[illegible] العلم [illegible] في الزمان [illegible]
في [illegible] زمان و[illegible]
[illegible] هذا الكون [illegible]
[illegible] الكون يحتاج في وجوده الى [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
ان [illegible] الاول [illegible]
[illegible] ان الكون [illegible]
يحتاج الى [illegible] الجسم [illegible] السواد [illegible] الزمان [illegible]
الى [illegible] الجسم [illegible] في جهة [illegible]
اذا [illegible] الجسم [illegible] يحتاج في وجوده الى الكون و
الى [illegible] الجسم [illegible] احتياج الجسم الى الكون [illegible]
[illegible] اذا احتاج [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible] القادر [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الجوهر [illegible]
كان وجوده [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible] السواد [illegible] القادر اذا [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible]

في الصفات فانهم يقولون بمقدورية الذات مقدورة ان عنيتم انها صارت مقدورة من غير الجهة كان ذلك الزاما للشي
من ذلك الغير لولم يقدر على الشي على الجملة من بعض الصفات قدر على ذلك الشي ان يحمله على بعض الصفات وان عنيتم انه
بعض مقدورة من جميع الجهات ام الزيتم من ذلك انه قدر على جميع الصفات لكنه قد علمتم الشي موم يبطل الحكم بالدلالة عليه كما الكرم
لم قلتم ان كون الحكم كما صحيح ولم لا يجوز ان لا تعالى اذا سلم كونه كما سلم المسئلة لانا لا نعني بالكون الا ذاتا مقدورا
للقادر من حيث بالفاعل لانا نقول لا نسلم انه يلزم المسئلة فانكم تعنون الكون معنى موجبا لكون الحكم كما ساد لجز على هذا
التقدير لا نسلم لكم الا كونه كما سام غير لكن موجبا للشي اوموجبا غير شي ولو سلم الملازمة الذات على لكن هذا الذي
لا يستلزم اثبات الحال الموجب لكون الحكم سالا توان لو كانت ذاتا يحتمل الاتصاف بالصفات لانا نقول لا نسلم انها لا تعقل
الصفات مانها توصف بالحق والعلم وذلك بما بالجسم لانا نقول لا نسلم انه ليس في الذوات ما يساوي الصفات في عدم قبول الصفات
والقياس على الكلام باطل اما لا نسلم ان الكلام الذي هو الاصل ذات يصح ان يحدث على ما زعمتم ان الذات اذا عدمت
ثبتت له صفة الوجود بخلاف الصفة اذا حدثت فانه لا تثبت لها صفة الوجود لانا نقول الدليل لا يفتقر الى ثبت الصوت
معنى وذاما لانا نقول ان كان الصوت صفة فانه لا يقدر على جعله على حكم الخبر الامر قدر على كونه والعلة في
ذلك انه قدر على كونه الاصل فلذلك قدر على كونه الفرع ولانه لو كان صفة فاما للذات وهو محال لان الالم يحدد
بحسب احوال الفاعل ولو وجب اشتراك الاجسام كلها فيها من جميعها واما للفاعل فيكون لم يكن ان يساوي
الادراك للذات عليها لان الادراك بها والي على اخص صفاته لانه طريق الى معرفة الاحساس بعضها من بعض
فلو ساوى الامر الاحساس لم يكن طريقا الى معرفة لانا نقول اما اولا فلان شرط القياس ورد الفرع الى
الاصل في الحكم المساواة في اثبات الحكم واذا كان الحكم المطلوب في الفرع غير الحكم الثابت في الاصل لم يمكن
رد ذلك اليه ومن قدر لم يثبت حكما فيجز فلو قدر على بعض الخبر الذي هو صفة لا يلزم منه قدرته لم يحمل الذات على
صفة ان يقدر على احداث الذات فيما ساعدتم فان اثبات الصفة غير امكان احداث الذات خصوصا على
قولكم القدرة لا تتعلق على كون الصفة فان القادر لا يتعدى طريقه الاحداث وانما يتعلق بالاحداث فاذا
اختلف المتعلق جاز ان يختلف ما يتعلق به واما ثانيا فانا لا نسلم انه لو كانت صفة لكانت بالفاعل لان الصفة لم
يتعلق الادراك به قولكم الادراك يتعلق باخص الصفات فيكون طريقا الى التمييز قلنا ان كان من غير كثير بالادراك ان
يتعلق باخص صفاته على هذا التفسير سواء ولا انه ليس بالفاعل حتى يكون طريقا الى تمييزه ولم قلتم انه يلزم ان
يكون الادراك يتعلق باخص صفاته حتى يكون طريقا الى تمييز قلنا ان الصوت واتساق الكلي قياس الفرع على الاصل لا يجد
اثبات ما ثبت في الاصل في الفرع للعلة الجامعة بمعنى كون الحكم في الاصل معللا بالعلة التي لها ثبت الحكم ولم يعلم
العلة في الفرع حتى يحكم بعدمه الحكم الذي ذكرنا ذلك غير معلوم عندكم فان كل من صفات كون الكلام خبرا وغير ذلك

صفة وكون الحكم كما صفة وما يلزم من ذلك وهو القدرة على احداث الذات او اثبات سائر الصفات كلها صفات فاذا لم يكن الصفة
معلومة عندكم لم يعلم الدليل فكيف يعلم المدلول لانا نقول الصفة وان لم يكن معلومة لكن الذات مع الصفة يكون معلوم
لانا نقول لكم الذات مع الصفة محال ولم يصح الدليل الدال على الحكم اما ان يكون هو الذات وحدها وليس
بدليل لانه ليس الذي يحدد بالفاعل عندكم واما الصفة وحدها وليست معلومة عندكم حتى صار يحمل الصفة
ليست ايضا على الذات واما المجموع ويلزم منه ان يكون الصفة معلومة لان العلم بالمركب يستلزم كون كل جزء من اجزائه معلوما
سلمنا لكن لم يثبت الحكم في الاصل فانا نمنع ان يكون الكلام خبرا او امرا صفة راجعة الى الكلام حتى يصح ان يقال ان قدرنا
على صفة الكلام يوجب قدرتنا على اصل الكلام لان الخبرية والامرية وغيرهما لو كانت صفات لم يخل كل واحد من
احاد الحروف ولا واحد منها لان كل واحد من الحروف لا يكون خبرا او امرا او يساويه محال ولا المجموع لان الحروف لا تلازم
العلم الخبرية والامرية ولانه لا وجود لمجموع الحروف لا يقال صفة الخبر في الصدق والكذب في نفس واذا كان
صدقا تعلق به المدح واذا كان كذبا تعلق به الذم ويفرق على الذات لانا نقول جاز ان يرجع ذلك الى تجرد القاع
الصوت لغرض مخصوص ويكون لاجل اختلاف الغرض والدواعي يختلف الاحكام سلمنا ان الخبرية وغيرها على الخبر لكن لم
قلتم انه ثبت بالفاعل فان الفاعل لا يتعدى طريقه احداث صفة الخبر غير صفة الحدوث سلمنا انه ثبت بالفاعل لكن
استدل لو كان ثبوتها بالفاعل ان يكون خبرا وان كان ثبت بالفاعل لكن لو لم يكن كونه مريدا قدر على بعض الارادات
قدر على الجميع فلذلك وجب حمل الكلام على صفة كونه خبرا عن زيد ان يقدر على ان يجعله خبرا عن غيره لان ذلك
يحصل بالقدرة بالارادة واي ارادة قدر بها صار على صفة اخرى بخلاف المسائل كما يكون الحكم كما ساد كونه على سائر
الصفات فان ذلك لا يثبت بالارادة حتى اذا رام كونه على تلك الصفة يحصل ذلك بارادته ولو لزم ذلك فيمن ثبت للذات صفة
لو لم يستطع ان يقدر على تلك الذات لغيره اذا احدث له صفة كونه مدركا او كونه مريدا اي صفة كان لم يقصر ذاته لما مر و
سلمنا انه يقدر على ذلك لكن لم قلتم انه يلزم ان يجعل القدرة على احد الامرين علة للقدرة على الآخر فانه
لا يخلو اما ان يكون القدرة على جعله خبرا هي القدرة على الذات وعلى سائر الصفات او غيرها فان كان الاول وهو الاقرب
لمذهبهم ان القدرة يتعلق بالمقدور فيقول كيف يمكن ان يجعل تعلق القدرة على احدهما علة التعلق على الآخر فانه ليس اولى
من العكس وكذا ان كان الثاني فانه كيف يمكن جعل احدى القدرتين علة لوجود الثاني سلمنا انه يمكن جعل احدهما علة لكن
لم قلتم انه يجب اقتدارنا على صفة الكلام علة اقتدارنا على ذات الكلام فلم لا يجوز بالعكس فان الذات اصل للصفات
فيجعل الاقتدار على الاصل علة للاقتدار على الفرع سلمنا لكن ما الدليل على ثبوت هذه العلة قوله متى قدرنا على جعله خبرا قدرنا
على ذاته ولذا لم يقدر على جعله خبرا لم يقدر على ذاته قلنا الدوران لا يدل على العلية فانه يجوز ان يكون مع الشي الذي دار
معه الحكم امر اخر هو العلة اجابوا بامور اربعة آ انه لا طريق الى ذكر المعارض يوجب نفيه ب انا متى علمنا بهذا الشي

علق بهذا الحكم ولم نعلم شيئا اخر ولو لم نعلم هذا الشي لم نعلم الحكم وان علمنا شيئا اخر ج انه لو جاز ذلك جاز اسناد
التحرك الى غير الحركة وان كانت معه وجودا وعدما وذلك يقدح في اثبات التعليل ويفتح باب الشك في العلل والمعلولات
د ان ذلك المعارض ان لم يكن اكثر عن هذا الشي او امكن الانفكاك بين هذا الشي وبين ذلك المعارض لم يكن الحكم دائرا
معه وجودا وعدما وان لم يكن الانفكاك للمعارض عن الشي ولا الانفكاك بين هذا الشي وبين المعارض بحيث حصل ذلك الشي
حصل ذلك المعارض علة لذلك الحكم وذلك يعيد ما هو المطلوب والاعتراض من حيث الاجمال ومن حيث التفصيل
اما الاجمال فلوجوه آ ان تعليل الحكم بعلتين مستقلتين ان لم يكن جائزا كان الانعكاس في العلل واجبا واذا كان كذلك
دار المعلول مع العلة والعلة مع المعلول وجودا وعدما فلم يكن جعل احدهما علة اولى من العكس وان جاز لم يكن
الانعكاس في العلل واجبا فلا يكون يوجب معرفة علية العلة بالطرد والعكس ب الحكم كما يدور مع العلة كذا
يدور مع الشرط وليس بعلة ج يجوز ان يكون شيئان بينهما ملازمة في زمان وجودا وعدما فلا يكون احدهما علة واما
التفصيل فقوله المعارض لا دليل عليه فيجب نفيه سيأتي بطلانه قوله متى علمنا هذه الوجوه علمنا هذا الحكم
وان لم نعلم شيئا اخر ومتى لم نعلم هذه الوجوه لم نعلم الحكم وان علمنا سائر الاشياء قلنا يبطل بالامور العادية فان
كثيرا من العاديات نعلمها عند ما نعلم شيئا اخر واذا لم نعلمها لم نعلم ذلك كما اذا علمنا تغير الفصول من الصيف الى الشتاء
علمنا تغير الهواء ونعلم الشبع الذي عند تناول الطعام والشراب في الاضافات فانه علم احدهما على الآخر وليس
البعض علة للبعض قوله اذا علمنا شيئا اخر لم نعلم الحكم قلنا لا ما لانعلم كونها علة وبجوز اسناد الحركة الى غير
الحركة لازم على القائلين المقارن الدور فانا نعني بالحركة الشي الذي يدركه المتحرك فان قلتم ما به يحصل المتحرك هو نفس
الحركة فكيف علمتم انه يمكن المؤثر في المتحرك غير المؤثر في المتحرك وهو محال قوله المعارض مع الشي اما ان يكون سلازما
او لا قلنا سلازمان كالعاديات او ان كان يلازمهما حقيقة لكنه يوجد على محل كالاصل دون سائر المحال
فان يكون ذلك المعارض الذي هو العلة موجبا لاثبات الاصل غير الفرع او يكون جزءا منهما فلا يتعدى الحكم محل
كالاصل او يكون ذلك المعارض هو ذلك الشي معلولا لعلة واحدة فانهما سلازمان اذا صدرا عن تلك العلة فاذا كان
كذلك جاز ان يصدر عنها احدهما دون الآخر فيوجد ذلك الوصف الذي هو العلة بدون ذلك الشي فيثبت ذلك الحكم
ويوجد هذا الشي بدون ذلك الوصف فلا يوجد ذلك الحكم سلمنا دلالة الدوران على العلية لكنه ممنوع قوله اذا
لم نقدر على جعل كلام غيره خبرا لم نقدر على ايجاده قلنا لم قلتم انه لا يحدث شرائط ومحال الحكم على ساله ان الكلام
غيرنا مقدور غيرنا فلا يكون مقدورا لنا لاستحالة تعلق القادرين بمقدور واحد عندكم وانما لا نقدر على
الكلام استدلالا لو كان لنا الالات كاللسان واللهوات وانما نقدر على الفعل الكلام بهذه الالات اذا كانت
متصلة بنا اما لو قلنا يفعل الكلام في غيرنا كان ذلك اختراعا للفعل وهو غير مقدور للبشر سلمنا انه لا يقدر

سوى ما ذكرتم وان العلة وجوب اقتداره على ذات الكلام اقتداره على جعله صفة الخبر لكن لم قلتم انه يلزم فيما في الجسم
اذا قدر على كونه كائنا قوله ان العلة يجمعها قلنا لا نسلم فان ذات الكلام وصفات الكلام غير ذات الجسم وغير
صفاته التي كونه حيا قادرا اسود ابيض ومن الجائز ان يكون بعض الصفات مقدورة للقادر وبعضها لا يكون فلم
قلتم ان القدرة اذا تعلقت على الذات يلزم ان يتعلق بسائر الذوات لكن بشرط ان يكون تلك الذوات مقدورة
القدرة حتى قلتم فانه لا يقدر على الاكوان وان قدر على الاكوان بل قلتم ان المقدورات من جنس واحد بعضها يتعلق
بها فاذن الذات وبعضها يتعلق به القدرة فاذا اشترطتم في تعلق القدرة على المقدورات ان يصح ان يتعلق بها لم يتعلق
فلم لا يشترطوا ذلك في الصفات ولهذا لم يلزم من ذلك ان يقدر على صفات الاجسام لم لا يتعلق بها القدرة كذا ايضا سلمنا
انه يلزم من قدرته على الصفة قدرته على سائر الصفات لكن على اي سائر تلك الصفات الصفات او على ما في الجسم واذا كان
كذلك فمن اين يلزم اذا قدر على كونه كائنا ان يقدر على كونه حيا قادرا وغير ذلك فان كونه كائنا يرجع الى الاجزاء وكونه
حيا قادرا عالما يرجع الى الجملة فلم قلتم انه اذا قدر على ان يجعل الجسم على صفة ترجع الى الاجزاء يلزم ان يقدر على ان يجعله على
صفات ترجع الى الجملة لا الى الاجزاء سلمنا انه يلزم ان يقدر على جميع الصفات وعلى نفس الذات ولكن متى اذا قدر على ان يجعل
الذات على صفة يكون بتلك الصفة وجعل نفس الذات عليها او مطلقا م ع بيانه ان صحة كون الكلام خبرا وصحة كون الكلام
عليه حال حدوثه فلا جرم قدر على ايقاعه على ذلك الوجه وقدر على احداثه اما الكائنية فلا يثبت حالها حال حدوث الجوهر
عليه الا حال حدوثه فلم قلتم انه يلزم من كل ما قدر عليها الاقتدار على اصل الجوهر سلمنا انه لا بد من وسط المتمم
لا يكون لكن مع كونه لا عنادا فانه معنى الشيء الوحيد الثالث التثقيل والتخفيف سواء في صحة كونهما لان
المصحح لكونهما هو الجسمية وحال القادر معهما على السواء فلو كان مقدورا هو التحرك لوجب ان يقدر عليهما لكن
التثقيل دون التخفيف ولما شق عليه احدهما دون الآخر وجب ان يكون قادرا على معان تكثر وبها ثقل الجسم ويكون الاحتياج
في ذلك الى معان كثيرة لا الى قدرة الصفة بها والتخفيف لا يحتاج وكان الاعتراض سلمنا استواء التثقيل والتخفيف
في صحة كونهما واستواء معهما على السواء فلا ادخل بين التثقيل زائدة في اي الحالين ولم قلتم انه المعنى الذي اسميه
لا يحال ذلك الزائد اما ذات فهي ثقلنا او صفة فلا يصح ثم التزايد الا بالحسنا كالاسود اذا ازداد سواده
فلا بد من كثرة السواد لانا نقول يكثر الزائد واحد في الصفات قوله لا يجعل الثقيل مما يمنا قلنا الزائد في الصفات
ان كان يحملا في ذاته استحال ان يثبت بسبب من الاسباب وان لم يكن يحملا ثم الكلام في ان الزائد في الصفة في المعاني
فلا بد عند ذلك من دليل فابد على ان ذلك معنى سلمنا انه لا بد من معنى فلا يمكن الاعتماد لان السكون فان من عمل الثقل
يحتاج الى معاينات اكثر من الحاجة الى التخفيف حتى يزيد على مدافعة الثقل الى اسفل وما الاعتماد الثقل
ليس يستقل الى العلو بالاكوان بل ما هي دماث لم تقولوا لكم بالاكوان الكثيرة هي الاعتمادات كذا لنا كثرة فيزداد

كنه الجسم كما في الجهة وانه حال الاني هي كونه في الجهة كونه شاغلا لها والشغل لا يعقل في الزائد الوجه الثالث صفة
الكاسب يصح فيها الزائد وما يصح فيه الزائد لا يكون بالفاعل اما الصغرى فلان جهة ١ القوي اذا وضع يده على جسم واستفرغ
جهده في تسكينه لم يقدر الضعيف على تحريكه ومتى استفرغ جهده في تسكينه امكن تحريكه فيعلم انه زاد في الاول ما زاد
في الثاني اي الواحد اذا التصق بكفي قادرين ودفعه احدهما حال جذب الاخر فانه يتحرك بهما وليس معلولهما واحدا الا ان
معدومين قادرين دا الكبرى فلان جهة ٢ الفاعل كالعلة وكالاثر للعلة في انه يوجب صفة واحدة كذا الفاعل
ب الوجود لما كان بالفاعل امتنع فيه الزائد وكذا ايجاد الاعراض قوله صفة الكاسب يصح فيها الزائد قلنا الفرق
سلمنا ذلك فان الكاسب هي الحصول في الحيز ولو عينه تكون محاذيا للجسم الاخر ومن المعلوم بالفرق ان كنه الجسم
محاذيا لا اخر او في الجهة مما لا يصح فيه الزائد وليس امتناع تحريك الضعيف ما يسكنه القوي لزيادة صفة الكاسب
بل لعارض وهي زيادة الاعتماد والمدافعة كما يشع على يدي الجسم من الاعتماد لاجل الكثرة لان الكثرة الباقي لا احظ
له في السع عندهم ولا نسلم امتناع مقدور بين قادرين على ما يأتي ولا نسلم ان الفاعل كالعلة ولا نسلم ان الوجود صفة
وانها زائدة على الذات بل هو نفس الذات وبرائد للشيء الواحد مع انه واحد محال سواء كان بالفاعل او بالعلة الا اذا لزم
برائد الذات ان يعرض ماهية الوجود ذاتي وذلك جائز وهو بالفاعل سلمنا زيادة الوجود ولم قلتم انه لا يزائد
اعتذروا الوجه ا ان الزائد الوجود لصح ان يحصل صفتا وجود لقادرين وفي ذلك كون مقدور لقادرين ب
لو صح زائد الوجود لصح من القادر ان يحدد للفعل حال البقاء صفة وجود وهما صفتان اما ا فلا نسلم انه
الزائد لانهم لما نعوا ان يسمى لكونه مقدورا لقادرين نعيدان يعلموا انه لا زائد في صفة الوجود فان جعلتم الطريق
الى نفي الزائد استحالة كونه مقدورا من قادرين دار ولا يعارض بيننا انه يسمى مقدورا من قادرين ما لا يوقع على نفي زائد
الوجود معقول ولو علل قادران مقدورا واحدا بان يحددا له صفة وجود صح من احدهما الوجود دون
الثاني فيكون ذلك الشيء موجودا ومعدوما وهو محال لا نا نقول ان اردتم يكون معدوما موجودا ان يحصل له صفة
وجود ولا يحصل له ما زاد عليها فمسلم وان اردتم ان لا يكون له صفة وجود اصلا فكيف يلزم ذلك وقد وضع له
صفة الوجود كما لكن الا ان زائد الوجود لقادر واحد دعم زائد لقادرين في الالزم ما ذكرتم من وقوع
مقدور لقادرين واما ب فلم لا يجوز كونه موجودا حالة البقاء لانا نقول ا لو صح ذلك لصح ذلك منا ب يكون
ما هو ابتدا وهو محال الا ما يحب عن ا بان الواحد منا لا يوجد الا ما وهو البراع الاول لان افعالنا في
الشيء هو الاكوان وهي صفات ثابتة لا تشترط للصحة صفة وجود واما غيرها كالاعمال العلوية
الاعتمادات والمعونة والموت وهي انها صفات وغير ما فيه فكيف يتبين لها صفة في البقاء فلما لم لا يجوز
الواحد منا صفة الوجود فان القوي اذا استفرغ جهده لا ماسك جسم في محاذاة يجوز ان يحدد للكون فيه صفات

الوجود وهذا مردود انه يحدد فيه ذوات الاكوان وعن ب ان علم تكونه ماهيا مسدا انه لم يكن له وجود من قبل
الوجود بل كان موجودا من قبل فهو مسافر وان اردتم انه يحدد له صفة بعد ما هو تأخرى من قبل فهو المتنازع فيه
وجوزتم فما كان يمنع الحصول في الحيز بحدد له حصول يكون بسبب تجدد الحالات فلم لا يجوز ههنا سلمنا استحالة الزائد في الوجود
لم قلتم ان العلة في كونه بالفاعل ولم لا يكون الوجود هو العلة في امتناع الزائد فيه او جزء العلة او شرطا لها لا يقال
هذا يبطل بالصفات الاجناس فانها ليست بصفة وجود ولا يصح فيها الزائد لانا نقول هذا عكس العلة وهي غير مبطل
للعلة وهو مبطل لعللكم انه لان صفات الاجناس لا يصح فيها الزائد وليست عندكم بالفاعل الوجه الرابع كما
يكون بالفاعل ما هو زائد على الوجود لا يحدد في حال البقاء والكائنة يحدد في حال البقاء فلا يكون بالفاعل اما
الصغرى فلوجوه الكلام الحسن والقبح بالفاعل لم يحدد بالفاعل حال البقاء ولا علة لذلك الا انها بالفاعل وكذا
انه بالفاعل لا يحدد في حال البقاء الصوت وغيره اذا عدم لم يصح ان يحصل على وجه ولا علة لذلك الا امتناع
الحدوث عليه في حال عدمه ومدا قائم حال النقاح الواحد منا لا يصح منه ان يحصل كلام غيره خبرا ويصح ان يحصل
كلامه ولا فرق الا ان كلام غيره لم يحدث منه وكلامه حدث منه فيجب ان يكون الصفات الزائدة على الحدوث
اذا كانت بالفاعل يختص حالة الحدوث واما الكبرى فظاهر والاعتراض ان عنيتم بالحسن والقبح نفس الاستحقاق للمدح والذم
منعنا انه بالفاعل لان ما بالفاعل يمكنه ان لا يفعله فكان يلزم صحة ان يقدر القادر على فعل القبيح ان يفعل
كونه مستحقا للذم وهو باطل وان عنيتم به الوجه الذي لاجله يستحق الاستحقاق وهو على ضربين احدهما ان يكون كذلك حاصل حال
وهو على ضربين احدهما ان لا يعتبر فيه الا ما يرجع اليه ككونه الجهل جهلا فان ذلك عندهم ليس بالفاعل فان ذلك من
صفات جنسه وعندنا ان ذات الجهل يكون ذاتا بالفاعل ثم تحدد كونه ذاتا وجهلا فقد تحدد حدوثها وليس يحدد
كونها جهلا سوى حدوثها واما ان يعتبر فيه امور عدمية ككونه الالم عن جناية سابقة او مفعولا لاجله فالالم
الالم انما هو لكونه حسنا واما عدم الجناية والعوض فهي كلها امور عدمية وذلك لا يمكن ان يكون بالفاعل واما الثاني وهو الزائد
فيصح لا لما يعود الى الفعل بل لما يرجع الى غرض الفاعل كالسجود للصنم فانه انما قبح كون هذا السجود او جنسه الفاعل على
لاجل الصنم ومعناه ان غرض الفاعل في ذلك كان تعظيم الصنم ولا يعقل سوى ذلك فان ادعيتم غيره
فبينوه وانتم لا تقولون لذلك كان غير معلل بالفاعل ثبت ان وجه القبح غير معلل بالفاعل فلا يمكن قياس الكاسب
عليه سلمنا ان وجه القبح صفة للفعل ولكن لم قلتم انها بالفاعل وان ذلك ليس لكونه مريدا واذا كان كذلك لم يمكن
قياس الكاسب التي هي بالفاعل ولا قياسها عليه لا يقال اذا حصل بالفاعل وان كان لكونه مريدا صح القياس عليه
لانا نقول لا نسلم انه اذا كان يحصل بكون الفاعل مريدا صح قياس الكاسب عليه للفرق فان الارادة انما تتعلق بالفعل
حال الحدوث دون حال البقاء وانما امتنع اثبات صفة الوجه للفعل حال البقاء لامتناع المؤثر وهو تعلق ارادة الاحداث

ثم على وجه القبح فاثر باثره ما اثر العلة وجب ان يختص بحالة الحكم كاختصاص الفعل بالفاعل في حال حدوثه
من الاختصاص بالمحل حال البقاء الا ترى انه بهذا التعلق الاختصاص اختص القبح بحال الحدوث فمتى حال
البقاء اذا كان الفعل حالة الحدوث بهذه الزيادة من الاختصاص جاز ان يكون ذلك شرطا لتعلق الارادة و
انها بالوجه القبيح وليس كذلك حال البقاء الا ترى انه قد انقطع عن الفاعل بخلاف صفة الكاسب فانها
ليست صفة من صفات القادر بل هي حاصلة بالفاعل لكونه قادرا سلمنا ان صفة القبح بالفاعل من
حيث كونه قادرا ولكن لم قلتم بانه انما اختص حدوثها بحال الحدوث من حيث انها كانت بالفاعل لا لانها الحكم
دائر معه وجودا وعدما فان هو انما كان بالفاعل اختص بحال الحدوث ولما لم يكن بالفاعل بل بالمعنى
لم يختص به لانا نقول الدوران ضعيف والنقض لم قلتم بانه قد ثبت صفة بالموجب تحال يا بها لما كانت بالمعنى
صح ثبوتها حال البقاء فان كان الكلام فيه والنقض لم قلتم انه لا معنى غير ما ذكرتم يكون هو العلة بل ههنا وجه
اخر وهو ان كون القبح كسفة في الحدوث عاد وجه نوع على الحدوث فان المستحق للذم يستحق الذم لانه احدث القبيح
على ذلك الوجه ومعلوم ان الحدوث وابتداء الوجود يتعذر حال البقاء فلهذا التعذر يكون وجه القبح ولو
قدرنا اثبات الوجه بالعلة فانه يتعذر ذلك كما تعذر بالفاعل بخلاف الكاسب فانها ليست كسفة في الحدوث
فصح اثباتها بالمحكم بالفاعل في حالة البقاء كما صح اثباتها بالعلة عندكم بالمعنى البحث الثالث في التماثل و
الاختلاف في الاكوان اعلم انا قد بينا ان الحق في هذا البحث الذي اتفقه ابو هاشم لكنا نبحث في جميع مباحث على
انا نتكلم على مذهبهم فنقول ذهب ابو علي وابو هاشم الى ان الاكوان منها متماثلة ومنها مختلفة والمختلف منها متضاد
ثم اختلف الشيخان فقال ابو هاشم الكونان المتماثلان هما اللذان يحصلان في محاذاة واحدة سواء كانا في محل واحد او كانا
في محلين وسواء الجنس او تعاقبا اذ لا يخرج بقاء احدهما عن ان يكون من حركة عينه وكذا حركة ومسكنة فان الواحد اذا نشأ في حيز ثم
رجع الى ما ابتدأ منه كانت الاكوان الصادرة منه اولا مماثلة للصادرة عنه ثانيا لان تحركه في الحالين
في محاذاة واحدة واما الاكوان المتضادة فهي التي لا تحصل في محاذاة واحدة ونبتوا ذلك على مقدمة
هي ان التماثل في المعلولات يستدعي تماثل العلل وهو باطل وقال ابو علي هو كونه في الوجود في جهة واحدة
ان السمل على التماثل والتضاد لما اعتبر في ذلك يكونا في محل او يكونا فاما التضاد فيها على كل حال فهو
مذهب ابي القاسم الكعبي لكنه اختص بالكلام في الخلاف بالنوع فالحق تحصيل النوع من الكلام فيه لا يحيل الجوهر خطا
لان الحس والبقاء فقد يشمل عليها النوع الواحد والتماثل والاختلاف ليسا الا بما يعلم الشيء في ذاته وقال ابو علي
لا تضاد في الاكوان اصلا بل كلها متماثلة غير متضادة وعند جماعة من الاشاعرة كالقاضي ابي بكر وفريق
انقطع من المكلمين انها ليست كونا واحدا ما هو الجوهر ان الاكوان كلها متضادة لانها ان اقتضى الحصول في حيز واحد كانا

مثلين فكانا متضادين وان اقتضى الحصول في الاخر واحد فلا شك في تضادهما وقد سعادت و وقد مخ و عليه كلام المعتزلة
لكن الذي يبطله امكان اجتماع الامثال فالمعتزلة جوزوه والاشاعرة منعوه فلهذا احكموا ان المثلين ضدان لان الضدين عندهم
هما اللذان يستحيل اجتماعهما وان حل المحلين اللذان لا يمكن اجتماعهما هو المثلان فان زيد وقد يصح بقاؤهما على محل واحد
لم يكن جمع المحلين من الاكوان متضادة والشيوخ عند المتكلمين الاخر والحكماء اذا وقد اتحدا الخروج ان يكون بينهما غاية
التباعد فلا يكون ضد الواحد الا واحدا او من جوز دوام المماسات بالجوهر الواحد وحصلها الزائد لا لاجل الحس والاسم المطلق
القول بالتضاد عليها لان المماسات عنده اكوان ولتبت اضداد الاجسام فانها اكوان مختلفة غير متضادة احتج المانع على
التماثل انه فيما اذا احدث الجهة بانها لو كانت مختلفة لافترقت وجب وجب الخلاف والتالي باطل فالمقدم مثله والشرط ظاهر
وبيان بطلان التالي انه لا يمكن الاشارة الى جهة توجب المخالفة لكونها متماثلة في بعضها وكونه في البعض يكون واحدا
العبارة لا يوجب اختلاف حقيقتها فان الحركة بعد ان يكون سكونا اذا بقيت في البقاء لا تعلل الجنس وليس ما هو سكون فكان يجوز ان
تقع حركة فانه لو قدم حلول الجوهر في مكان لصح لو حصل بهذا الكون الى هذا المكان فيكون حركة وان كان الان سكونا قال
ابو علي لو كانت الحركة في جهة والسكون فيها مثلين وجب صحة اجتماعهما وابو هاشم التزم به لكن عند الاجتماع تحرك و الحركة
السكون يكون بدعم حدث منه التسمية فان لهما الى المكان سواء وقد يمنعان نفس ما هو حركة فيصير سكونا بالبقاء
لو جوز السكون قد كان يصح ان يوجد حركة على ضرب من التقدير فاما في الوجود فالسكون محال ان يصير حركة من بعد لانه
يعرض قلب جنسه حيث ان احص ما عليه هو انه لكون الجوهر كائنا في هذه المحاذاة فلو اخص اسمال الجوهر
لا يقلب جنسه وعلى التضاد فيها اذا وجبت الاكوان على الاختصاص بالجهة الواحدة بالعلم الفرد لان
امتناع حصول الجوهر الواحد في الوقت الواحد في مكانين ولا وجه لذلك الا استحالة الاتضاد الكونين اللذين بهما
يحصل في الحيزين فلا يستحيل اجتماعهما الا لتضادهما اذ لا يستحيل حصوله في الحيزين لا لاجل التضاد في الحيز الا لانه في جهة
واحدة والاكوان تضاد في الحيز هو يوجب صحة وجود الجوهر في حيزين لانا نقول اذا اتحد المحل تضاد وان
تعددت الجهة على الحقيقة وانما تضادت في الحيز لو تعدد المحل لا لانا نقول ان المحل كذلك يجري لانا نقول الحيز
يصح كونه في كل واحد من الحيزين على البدل فلا يصح اجتماع ذلك الامور لاجل الانا نقول الحيز عندكم يصح في كل
واحد من الجوهرين الحيزين ان يحصل في جهة والحيز يوجب بحسب اجتماع جوهرين في الجهة الواحدة وقد صار نفس
ما صح حكما محيلا له لانا نقول انما يحصل الحيز محيلا انما دل في غيره ولو وجوده في جهة لا على وجه الشغل لها
لحدث معنى لوجوده في الجهة على وجه الشغل لها فصار من الصحة مصححا لامر ومحيلا لما سواه ولم يكن ذلك
ما علم لانكم حصلتم المصحح لامر هو المحيل لذلك الامر بعينه البحث الرابع في تعاريج التضاد والتماثل
وهي وا اقل من شيخ المعتزلة بتماثل الاكوان يختص بحكم من سائر المتماثلات ليس الا له وهو استحالة وجوده

والوقت واحد فهما متعاقبان وانما وجد في المحال بحيث الوارث اتحاد الوقت لانتفاء احتياج الجواهر المتعددة في مكان
واحد اما غير المتماثلان فهل حصولهما دفعة واحدة لمحال متعددة كسواد وحلاوة من دون وجه ويحكم الله ان
وهو صحيح في العالم غير ذلك معقود في غيره لانه يقع الامور المتضادة او كالمادة مجردا فان الخط المركب من ثلثة
اجزاء اذا اخذ ناحيه احد طرفيه الى الاوسط واراد العدم لم ينقل الا في اثره فراده من الاوسط وبقي الثالث لانه ليس
الجوهر مع الاكوان ب متضادة الاكوان اما ان يساوي اولا فالاول مثل الكون في المكان الثاني فانه يبقى الكون في
المكان الاول واما الكون في المكان الثالث لانه الكون في المكان لا اول له لا بعد لانه حصل بالكون في المكان الثاني
وكل كون ثان فانه لا يبقى غيره من الاكوان ج المتضاد من الاكوان اما ان يشتد ضده الحس كالكون في المكان لا اول
الكون في الثالث واما ان يشتد ضده الحس وهو ان يرد احدهما على الاخر فيعقبه كالكون في المكان الثاني الكون في لا اول
ولا يكون كذلك الا مع اتحاد المحل فاما عند تغايره فهو مثل قولي في المتضادة من الاكوان على مذهب الجمهور وحمله ذلك على
انه اخر ب انه في طريق البدل والمعاقبة بان يكون المحاذاتان قريبتين والكوان من فعل الله تعالى يشتد فانه يصح ان
يوجد احدهما بدلا من الاخر ويعاقب احدهما صاحبه ب يصح فيه المعاقبة دون البدل بان يكون الكونان من فعلنا او من
فعله تعالى لكن في محاذاتين متجاورتين فان احدهما يصح معاقبته للاخر ولا يجوز وجوده بدلا منه ج يصح فيه البدل
دون المعاقبة لا ساتي في ذلك الا فيما هو من فعله تعالى حال حدوث الجوهر في مكان متباعدين فيصح من الله تعالى ايجاد
الجوهر في واحد منهما بدلا منه مع ان كونان ضدان والتعاقب فيهما لا يصح لا متناع الطفرة واما ما يسمى امثال لا متناع
ان يصدر منا الكون في الاول منه في العاشر د قالوا اذا صح لنا تضاد الحركة في جهتين بطل قول العلاف ان الحركة
وهي واحدة والكون متضادين احدهما بالذات والاخر بالعرض لانه يقتضي حصوله على حالتين متضادتين كذلك البرد والمحرك
فانه على التوالي حركة المحدد على خلاف التوالي وكذا الكواكب السيارة وكالمحرك في السفينة انما يحرك على خلاف حركتها
والنملة المتحركة على الرحى على خلاف حركتها واجابوا بان المتحرك في السفينة انما يتحرك حال وقوفها فاذا تحركت وقعت وكذا
النملة تتحرك حال سكون الرحى وتسكن حال حركتها ولا حاصل فيه ان السكنات تتخلل الحركات ق وهو معلوم وصف الحركة
بالسرعة والبطء الا باعتبار تخلل السكنات وانما يكون مجموع ذلك في مجموع حركات ان الحركة الواحدة تتحلل عندهم ووصفها
بالسرعة والبطء لان كل حركة فانه لا يمكن ان يقطع بها الا مكان واحد اذ لو قطع بها مكانان لصارت على صورة ضربين
واما سرعة الحركة عندهم بحلوها من السكنات او قلتها والبطء دوام حركة الكواكب في انما والفلك دائما مع سرعة احدهما
دون الاخر ولكن في الحركات في الجسم انتشر في البطء ولعل الحركة في جسم او قبالة وحركات متوالية وبحركات في جسم
اوقات بالوقوف وحركات بسكون في جسم اخر فاسكال حصول كلا والاسرع وان كانت حركات الاول اكثر ولعل
الحركات حائل للحس كافي السواد وانما ورثه الحركات في قوم الى والوهم العلة سرعة حركة احد الجسمين وبطء الاخر

ان احد الجسمين انقل من الاخر ومكثر الحركة الموجودة عن العلل اكثر ومما لا ينبغي على قول من يقول ان كثرة الحركات كالبقاء في
انه لا يقطع بها والوقت واحد الا مكانا واحدا وق منع الشارع حركة الجسم على الاستمرار لان الاجزاء الاصغر كثيرة
في سمت الاعلى الحركة التي تصح ملاقاتها لغيرها ومتى تحركت وراكان بها كثر من الوجه ما تصور ورد عليه الخلاف
ولا شيء اصغر من الجسم البحث الخامس في بقاء الاكوان اختلف الشيوخ هاهنا فقال ابو هاشم انه يصح البقاء
عليها الى شيء منها لكن وقال ابو علي لا يجوز بقاء الحركة وهو مذهب الكعبي واما السكون فيجوز او على بقاءه اذا كان من فعل
الله وما صادف منعا او محالا ومنع جماعة من الاوائل بقاء الاعراض من بقائها واما كلا منا من يجوز ذلك منهم في ذلك ظاهر
فانهم منعوا من بقاء الاعراض والدليل على البقاء ان الكائن في جهة للجوهر كونا كائنا فيها الا عند طروء ضد على طريقة
واحدة وانتم اذا اثبتت احدنا الجسم في دون في الوقت لا يحكم بدون ما اذا زال عنها امكنه ذلك وكان العلة انه
في الابتداء كان بحدوث السكون حالا في الا وان الحادث انم وفي الثاني يكون على فعل فصار ما كان حادثا باقيا لا حط للباقي من الاكوان
في السمع ولولا ذلك لبعد رجلا على الثاني على حد يعدوه في الاول وانه لو امكن الاكوان باقية لزم احد الامرين وهو
اما ان يصح عليها هذا الاجسام الشبيه اصلا او بان يشاء لاشهولة لان العدم عز وجل ان اراد اي دا السكون حالا لا يجد
مراده بالحصول الحق وكان يصح وان كان لا مرد لذلك يجب ان يتأتى على سهولة على صعوبة لنا هذا على ان بها كثرا ما لا يحتاج
الى البقاء فهو باق آحج او على بوجوه آ الحركة لو بقيت لصارت سكونا قالوا اسلم ذلك فان الجنس احد الاسامي الحركة يكون
على خلاف ما مر ذكره السكون فلو بقيت لا يمتنع ان سوى في كاد ما كان لانا نقول لا نسلم ان الاكوان جوهر كثيرة ب لو بقي السكون
لا يطلب الحق منها والساني في طلب الاساع ولعل الحاد والعدم مثله سالم الشرطية ان مراد لغيره في الجلوس في داره بحكم
حكم حسنا ملوما به بالخروج ثم يخرج صار ذلك السكون بعينه ميتا على قولنا بعدم البقاء فان الجالس يجدد السكون حالا في
فلذلك يسمى الذم والجواب انه يسمى الذم لانه لم يفعل ما وجب عليه من الخروج متى تمكن منه والحق انه هل صحيح اوهو يحتاج الى ان
في دار غيره الى تجديد الاكوان في تو حجبه لو لم يفعلها لسقوطه كما في الشغل فيكم النهي عن الاكبر متشابهة ولو لم يكن ذلك ج لو
بقيت الحركة لكانت مطلع المكان في حال بقائها او كان يسمى حركة وهي باقية كما يسمى بذلك اذا كانت حادثة والجواب لا عبرة
بالعبارة واما المعنى فانها وان بقيت لا يخرج عن ان يكون في هذا المكان لان تو الى الاعدام جوهر لو قطع بها مكانا او لانقطع قبل
قطعه حسب انه كالسواد في انه لا يصح ان يحال لو يبقى صار ساكنا او هو وقد انه الى اي شيء تعرض كثرة الحاجة
اذا لو بقيت لا يصح ان يقطع بها غير ذلك المكان كما اذا بقي السواد لا يختار السودية عن ذلك المحل الى المكان السواد ومحصه
محلا معينا والحركة يوجب تعين الجوهر كما انه جهة مخصوصة لو بقيت قالوا لو سال سائل عن وجود الحركة في الجسم
في الوجهة الاولى او في الثاني مكانه اجبنا انه وجد ونقل منه الى الثاني وكانت حال وجودها حال انتقاله الى
الثاني وبعضه انه يوجد في الثاني من مكانه البحث السادس في ادراك الاكوان اختلف الشيوخ ها هنا فقال

ابو هاشم على ان الاكوان اجمع تدرك رؤيته ولمسه وهو قول الكعبي ومنع ابو هاشم من ذلك وقال ادراك الاسناد لها
اليه لكنه ماله بقول انها نعلم بالضرورة وان لم تدرك بعد ذلك حيث حصل العلم بالمتحرك على الحركة ومنهم رجع عن
ذلك وابو علي قال اولا يقول ابو هاشم ثم رجع اجح ابو هاشم بان راكب السفينة لا يفصل بين كونها سائرة وكونها
واقفة ولو كانت الاكوان مدركة لوجب ان يفصل بينهما لان الادراك لا يتعلق الا بما يتعلق بخصوصية لا بالمطلق الوجود
لا يقال الما لم يقع الفصل انه يحدث فيه مثل ما يحدث في السفينة من الاكوان فيصير كالمبرد الذي لا يدرك
برده الا اذا لا نقول الحادث في السفينة ضد ما يحدث فيه وانه فيه حكم انه اذا النظر فلا يقوى حركته بسكونه ولانه
كان لا يجوز ان يشتبه شيء وان كان يلزم ان لا يقع له الفصل اذا ادركت انه يسرع ويتوقف لا تعارض ما ذكره راكب السفينة
يفصل بين كونها متحركة وواقفة من جهة انه يدرك علامة ان الكعب مرئي لانا نقول لو كانت تدرك في بعضها لوقع لراكب
السفينة الفصل وهو ممنوع وانه لو كانت مدركة لوقع الفصل بين كثرتها وقلتها كما في الطعم والطعم وعدمها وكمن
لا نقدر على تحريك الجسم حركة واحدة او كثرة وانه لو كانت الاكوان مدركة لوقع العلم الضروري بها لكنا لا نعلم عند كثير من الاشياء
على كثير الارض آحج ابو علي بانا ندركه بعد الحركة وان كون الحواب لا نسلم ان التفرقة باعتبار الادراك ولانه
هاهنا في الاعدار فيه وجهان آ ان في العسكريات ان التفرقة هي باعتبار ان الجسم اذا تحرك عن مكانه
وشغل غيره وانا شاهدنا اولا فارغا بعد ان كان غير مرئي لكون الجسم فلا بد كان ما شاء مع المكان
لقيطة بالجسم المشغول به فلا جل انه لا يرى ماكان راء شاهدنا ولا يرى ما ان شاهدنا يقع الفصل ب الجسم اذا تحرك
الجزء الشعاع الرائي بعد ان كان متصلا عنه على خلاف الاشتواء اذا تحرك فيه وتبرة وينقص شعاعه بعد اتصاله
اذا الحركة الى خلفه فالفصل من حالات الجسم انما هو باعتبار اختلاف حال الشعاع ولا يحدث فيه لا يعرف
الشعاع ان لا تقع له هذا الفرق فانظروا الحكم عن الحكم لا يقال يجب من هذا ان لا يعرف ابو علي الاكوان
حيث اعتقد انها مرئية وهذا القدح في علمه بحدوث الجسم لان طريق الحدوث مبني على حدوث الاكوان المبنية على
معرفتها لانا نقول انه اعترف عند نظره ان الكون غير الجسم بعد عن قيمته الموجودة للاشتياق لكن الاعتقاد من هذا النظر
البحث السابع في ان الاكوان مقدورة البشر على انا ما قدرنا على الاكوان هو البرهان
الدال على قدرنا على جميع الافعال الصادرة عنا من وجوب وقوعها بحسب قصودنا ودواعينا وانتفائها
بحسب صوارفنا وكراهتنا مع وجوه علمنا الفعل من السبب الذي هو الاعتماد وفاعل السبب فاعل المسبب
وهم من الانتفاق والاحكام فيها الى ما كان ذكره من ان الكون يقع منا على جهة الابتداء آ والتولد لما
محل القدرة او متعدى عنها وان كان في كل الى الكون والاعتماد هو الذي يولد في الكون فالاول يصح صدوره
عنا البتة وهو الموجود في الجوهر حالة الحدوث فان العدم لما هو المختص بالقدرة علينا لان الذي يفعله في غير محل

القدرة من شانه ان يكون هناك سبب في محل الاعتماد وفي محل الكون وكان المعدوم محال البحث الثامن في ان
الكون يولد غيره اعلم ان الكون يجد الاسباب وانما يولد التاليف بشرط المجاورة المحلين ويولده الا بشرط اتفاق الصحة عن المحل
واما على الاول فباعتبار حصول التاليف مناسبا للكون فان المجاورة اذا حصلت لا حصل التاليف لذلك
واذا حصل عرضا حصل التاليف في هذه الجهة فيحصل حاله بحيث احلاف فيجب ان يكون يولد له ولاجل هذا الكثر الشيوخ
في المحال عند كثرة المجاورات ويعد العلم انه ليس يولد التاليف عن الرطوبة لانه يحصل بحيث المجاورة وبها داعي الى كان يحب
لوشاركت الرطوبة الكون في توليد التاليف ركته في توليد الالم وانما على الثاني فانه حصل التفريق وقد الالم
بحسبه ولولاه لا مكن الانفكاك وهو محال ولاد من شرط انتفاء الصحة والا لوجب ان يتالم احدنا بانتقاله عن مكانه لحدوث
كثرة في المجاورة كوياني حاصلان في جوهرين لا يعملان جزا واحدا من التاليف والالم ودفع العمل حاصل اذا ثم لجاز
ان تكون احد الكونين محلا في محل وكان يحلا لغيره بل كل واحد منها وجد جزءا من التاليف في محله على الانفراد
البحث التاسع في التوزيع على المولد وفيه وجوه آ اختلف الشيوخ في توليد الكون في حالة الحدوث والبقاء وكلام ابي هاشم
دال على انه يولده في الحالين ما لكن بشرط في توليد التاليف تجدد المجاورة والا لا زاد حصوله السكون فيه على كل وقت
لتزايد التاليف واذا لم يكن كذلك فلا جل ان الحادث فرض مستمر غير متجدد ومن كان الجسم ملتصقا ومن راء صالت فيه مجاورات ابعد
حال نفسها لان التاليف يزداد وكذا في اعتبار تجدد انتفاء الصحة لان الكون لو وجد وكان انتفاء الصحة غير متجدد لم يزد
الالم على ما كان فان الذي يجد لو سكنت الحركة وانتفاء الصحة على ما كان عليه لم يرد الالم فان زاد فمنه وانما اعتبار ذلك لانه
لو لم يكن كذلك لكان ابو هاشم رجع الى انه فلا يجوز ان يحلو في حالة الحدوث والبقاء الا على انه لم تدل على الحركات في محل
لا عتماد مولد اما الى ان المولد مع الحادث دون الباقي ب لا يجوز ان يكون من شرط المولد في الكون ان لا يمنع سببه لان وجوده
عارض فيه لا يقع من حيث انه ولد الكون لاضداده بالسبب فاذا لم يوجد سبب الكون فلعله بعض الشروط بخلاف الاعتماد
لانه اذا ولد الكون فيه ضد يقع حصوله مع الاعتماد من المولد ولا يحصل بسبب لكانت الشهوة ولا دليل لهذا لحل وجود هذا الضد
حال الكون من الشروط الشرط يحصل باستثنائه واذا وجدت اكوان كثيرة في المحل واستوت الصحة ان تحرك في توليدها لا لعل بعضها
بالتوليد اولى من الاخر حملا فاني انه حدث من الاسر استوى حكمه واعدته ولا بعضها دون بعض واما الحكم على التوليد اذا استوت الصحة في حال الكثرة
وهو غلط لفقد الاختصاص والشرط حاصل في الكل فلا وجه للتخصيص ج لا يولد الكون شيئا من كالاجناس سوى كلام والتاليف
اما انتفاء الكون بما فيه الكون اما على كل وجه فلا شبهة في انه لا يولد منها وقد انتفت الشبهة انما لا يوجد عارضا عنه كالجوهر
ولا يوجد عنه غيره لانا نقدر على الكون ولو ولده لقدرنا عليه لان القادر على السبب قادر على المسبب والمسبب بان يقع او على بها محرك
ولد الحركة الى كونه دون الحركة للصعود والحاجة الى الحركة لو ولدها في السكون في محدود في الكون ولولا الكون واجاز ابو هاشم الكون لكم
كالاجارة في الحركة ولولا لا كون والمشهور ان الذي يولد عمله ذلك هو الاعتماد لان الحركة لو ولدت الحركة لم يمكن ان يولد الكم .

منه اولى من ليس لسان حالها بالحكم ولهذا افتقر الى الاعتماد لانه يختص بجهة يولد فيها فالحركة لا جهة لها والا كان
مثلا الاعتماد وكان يلزم في السكون ان يختص بجهة لانه قد يكون من جنس الحركة والمماسة تضاد الاولى والاكثر
من الاضداد لو لم يضاده لان مضاد يبقى احاد وجوده وبوكس انه يصح يعودي الى التركيب حيلا ومعنى والفه
كان يلزم ان لا يتراجع الحجر الى الجو ما ولد الحركة الى الان هذا الوجه انما يصح على قول ابي
هاشم حيث يقول ببقاء الاعتماد اذ رجوع الحجر لمناقضها انما اذا احتمل الحركة الجو فلعله بدلا من ان
الحركة يولد مثلها وكذلك براهم الامر الذي يولده ويهدا هو الذي ادى ايا هاشم الى ان حمل على رجوع الحجر ساقط
الاعتماد ولسلم له هذا الدليل والانقلب علينا في الاعتماد جهة لا يختص بعض مولد الحركة لعلمنا باحتياج الجو فاما الكون
لا يولد السكون فظاهر والالزم ما لا يتناهى ولئن لم يعرف الحال في ثبت الذي بالجسم ... عنه
في نحو زمن ... على الضعيف لانه كان يجري حتى ما كان الفاعل يحكم فيه عند تشبثه به وكان يلزم ان
يسقط المعلق في الهوى وقطع الحبل بان يولد السكون الذي كان فيه قبل القطع سكونا اخر بعده وعلى هذا
يلزم فيه سكون لو تم بان لا يسقط لو لم يولد سكونه الذي هو غرض من الكتاب في هذا الجملة لا فيه يستدل على
ان الحركة لا يولد السكون والا لزم العدم واما السكون فلا يولد الحركة لانه ليس بابدا في جهة اولى من غيرها ومنه يعلم
انه لا يولد الكون الا الاعتماد والالم يختص بجهة دون غيرها فالحركة لا يولد الصوت لان الحركة لا جهة لها فلا يولد في غير
محلها والصوت يحصل في غير محلها فالمولد له الاعتماد د المكان عند المشايخ هو ما يمنع من اعتماد الثقيل
من النزول على وجه يقل عند اعتماده عليه وقال الكعبي هو المحيط بغيره من جميع جوانبه والطلوع بالشيء السحاب
يسمه النقيض مكانا اذا عرف هذا فانه يمكن حركة جسم لا في مكان لان الله تعالى لو خلق جسما ثقيلا الهوى عند عدد
العالم وان لم يكن مكان فعدد تحرك لا في مكان قال البطائحي الجلال يمنع حركة الا في مكان وهو مذهب الكعبي
فانه منع من صحة حركة الجسم السكونية او وجود كثير اذا لم يكن هناك مكان وقال لو خلق الله تعالى الجوهر الواحد فقط
لخلا عن الكون واحتج بان الحركة لا يعقل الا متغير المكان على الغير وهو يمنع في الواحد ان يكون في جهة وقال
الكعبي اذا زال المكان عن تحت الممكن حتى يهوي الا جل زوال المكان عن تحته وعند المشايخ لا مانع من الثقيل الا جل
الحاجب له كالهوى والريش وكان لا لاحقا صاص الجهة بالهوى وقد عرفها فالحوان علو وشرة وذاهبة بدل
على ان الثقل البحت العاشر في القدرة على الحركة والسكون لا خلاف بين الشيوخ في ان الله تعالى يصح ان يخلق سكونا
وان ذلك السكون الذي كان فيه مع ان يحدث مثله من جهته حالا فحالا على ما مر في سكون الارض وكذا الاختلاف في صحة تحرك
احدنا العاص ولسكنها ابدا واختلفوا في ان احدنا هل يصح منه ان يسكن الساكن ام لا فمنع ابو علي منه وقال انه يتعذر لا فائدة
بقليل للاكثر ان يسكن الجسم يسكن امثر الجاه وبنى ذلك على قوله ان المولد هو الحركة فلا ان يولد سكون وحركه دون

اولهم

ابو هاشم لان الشيء لا يمنع عن مثله فيصح اجتماعهما وانه اذا اشتد احدنا بالجسم فلزوم السكون فلا لو حال الكان نحرد فيه
في الجو لا يقدر على تحريكه واختلف قول ابي هاشم في الجسم الذي لا يقدر احدنا على تحريكه هل يقدر على تسكينه فقال في الجامع
لا يصح وهو ظاهر قول ابن الكعبي وحكي عنه انه رجع عما قاله في الجامع يجوز واما ابو علي فالذي في مذهب هو
انه يمكن بما لا يقدر على تحريكه حتى قال لا يصح ان يفعل فيه الاعتماد لانه ذهب الى تضاد الاعتمادات كما مر ويطل
السكون واستدل على جوازه بان الاعتماد الذي به يحصل السكون حاصل والمحل محتمل والمانع فيه وجود سببه ولا يصح الحمل فعله
ما فعله الان سبيه هو عرضه الذي من الكون ولا مانع له الا السكون ولهذا الحمل اذا اعتمد عليه حمله شيء ومداهنه
زائد قليلا وان يولد اعتماده السكون فيه وان لم يقدر على تحريكه لانه اذا عجز عن تحريكه بعد عجز على السكون لا يلزم الا
الملازمة لان في التحريك مع الشيء السكون وهو امر اسباب لم يحتج موجب الاعتماد ولا يمتنع وجود السكون ولا يجب
ان يفعل بعده فانه في حمله احد الحمل من السواد امر اذا اراد تحريكه وليس كذلك عند السكون اذا عرف هذا فاذا
صح السكون بما لا يقدر على تحريكه فالقدر الذي يسكنه به هو اذا لا يجوز ان يحمل الحمل يسكن في الاثر ثم يعدمه اذا اراد
قلع شيء من الحجارة ان يحتاج الى ان يفعل ازيد مما يفعل من الاكوان لو لم يكن هناك سكون وحكاه معلوم يجب ان يقال
هو القدر الذي اذا اعتمد به يحصل فيه الى الحجم الارض على ما قاله ابو اسحق بخلاف ما قاله ابو هاشم انه السكون
القدر الذي لو اتصل لقدر على تحريكه لان السكون الواحد قد صح تولده في المحال الكثيرة كالقدرة ولا يلزم الشاغل بان
يسلم اعتماده الى الارض اولى بالارض لانه بحسب ذلك لم يثبت الاتصال في الجمع ولا يكون من الباب الذي يرفع الضرورة في خلافه
لا محال اذا قدر تحريك بعض الحمل من دون بعض فهل لا يقدر مثله في السكون لا ابو القرن الى ظاهر لانه بالاتصال
قد صار في حكم الشيء الواحد فلو حرك بعضه بسكون الباقي لحصل افتراق واذا كان ساكنا فليسكن بعضه زيادة يحصل
دون غيره ولا يحصل المانع ما هو واحد فيما ت قال بعض المشايخ يجوز ان يحرك الجسم حركات متوالية
لا يسكن فيها جميع الاجسام ويجوز الكعبي في الخفيف دون الثقيل ولو قيل بالحركة كان اقرب ما اذا ذهبنا الخفيف
لم يجد سرعة حركة الثقيل والثاني في الجو يمنع الخفيف باكثر من منعه للثقيل فلا وجه يمكن الانسان ان يرمي
توالي الحركات في الثقيل اذا كانت الاحوال سليمة ولا عارض في الجو والذي يستوي الذي يرد الخفيف والثقيل هو الهواء
الذي في الجو والاعلوية لكان الحجر والريش الهابط سيان لان ما الان العوامل لحسو الاول والثقيل يخرجه منه هو
الصحيح عند مشايخ المعتزلة كان ابو هاشم قد استبعد ب في العموم من سكن الثقيل من دون قرار ولا علاقة ان يخرج
ويكون من ضعف وقال الكعبي انه غير مقدور ورد عليه قوله لان السكون لا يحتاج الى اكثر من المحل ومحله يحمله فلا وجه
لحاجته الى قرار وعلاقة اذا احتمل الله تعالى فيه السكون وقف كما يقف اذا احتمله على قرار هذا ما دام الكون زائدا
على موجب الثقل ولا يمكن لكل السماوات ولا الارض ولا ارادتها حج بانه لو صح منه تعالى لصح منا وهو ممتنع لم يوجد لعله

الات واسباب العلاقات فيطل تعلقه منع الكعبي من صحة تحريك الله تعالى الثقيل بغير جاذب ولا دافع ومن صحة ايجاد الحركة
مخترعة من غير سبب وهي خطأ لانه تعالى غير محتاج الى الالات والاسباب ولان الحركة وجودها مقصور على وجود المحل
فيصح وجودها من دون شرطه ولو لم يصح من الحركة مخترعة لما صح منه فعل الكعبي في حال حدوث الجسم لانه لا يصح
الا مخترعا د احتلف الشيخان ابو علي وابو هاشم في صحة تحرك جسما باعتماد ما عليه من ذي تحرك محل كالاعتماد ذلك هذا
في اول الحركات انما اذا انتقل الى حالة الثانية فلابد من الحركة لان المماسة شرط وهي فطلت الثانية اذا الحركة فلا بد من ان تحرك الى
ببعض شرطه وبناه على ان الذي يولد في الغير هو الاعتماد ومنع ابو علي ان يحرك بحركه واحدة الا بعد حركة محل
الاعتماد بناء على ان المولد في الغير هو الحركة اذ انما شرط في تولد الاعتماد ح اجاب ابو هاشم رحمه الله ا لو حصل
تحرك محل الاعتماد شرطا في تولده الحركة لوجب في حال حصول الاعتماد هو الحركة فان هذا واجب بما هو
شرط في المولد ومعلوم ان محل الاعتماد لا يحرك الا بعد تحرك ما هو فيستعمل الى مكانه ويحركه ما هو انما الحمل
من الاعتماد في اثناء وحال حصوله يجوز ان يعدم الاعتماد وان يكون محتلبا فكيف يحتاج اليها ب لو خلق الله تعالى
صفحتين من اجزاء لا يتجزأ في الجو ولا قبل بينهما وخلق حبلا فوقهما لكان يهوي الحبل لا محالة ولو كان الامر كما
قلناه لكان الحبل لا يتحرك الا بتحرك من هذه الصفحة حتى تحرك في مكانها وهي لا يتحرك الا بعد حركة الحبل لان
حركة شرط في تولد اعتماده التحريك في غير ما بعضها ان لا يتحرك واحد منهما وان يقفا وهو باطل ج احتلف
الشيوخ فقال ابو اسحق وقاضي القضاة يحتاج الواحد منا في حمل الثقيل وتحريكه الى ان يفعل في كل جزء
منه بقدر ما فيه وفي جميع الاجزاء من الثقيل وجزء الاخر زائدا فاذا كان في المحمول عشرة اجزاء من الثقيل
يحتاج ان يفعل في كل جزء احد عشر حركة وكذا في سكون الثقيل المتحرك ومنع ابو هاشم من هذه الزيادة وقال
يكفي ان يفعل في كل جزء بعدد ما في جميعه واما ابو علي فانه لما لم يحمل الحمل من جهة رجوعه الى ذات الجوهر
اوجب ان يفعل في كل جزء بعدد اجزاء المحمول كلها فصار قوله في نفس المحمول مثل قول ابي هاشم في المقالة
تافه احتج الاولون بان الثقل الحاصل في جميع الاجزاء كانه موجود في هذا الجزء الواحد فكان لا ينقل
فاذا فعلنا في كل جزء عشرة اجزاء من الحركة قابل ما فيه من الثقل فلا يكون وجود التحريك والحمل اولى من ان لا
يوجد بل صار كالقادرين المتساويين اذا تجاذبا حبلا فانه انما ينجر الى جهة احدهما بزيادة
فعل واعلم ان التحريك ابسهل من الحمل ولهذا يصح من احدنا تحريك الحجر الكبير دون حمله لما عن الارض لمعاطلة
التحريك عن الحمل فيحتاج الحمل الى زيادة ولان الحمل يوجب صعوبة في محل القدرة دون التحريك فلا يمكنه الا
على ما يمكن تفضي الحجر الى بعض فانه يحتاج فيه الى ازيد مما يحتاج في حمله ولهذا يمكن من حمل ما يعجز عن تحريكه الى القرار
الذي يحتاج اليه الفعل لكثرة غير محصور بعدد واما المتماعان فيكفي زيادة يسيرة من جهة احدهما في حصول الجسم

ساعاتهم

في جانبه و اذا اوكل جسما كالحجر وغيره فكل اجزائه يتحرك خلافا للكعبي فانه قال اذا تحرك لا يتحرك الا الصفح العلا بما منه
دون باطنه وذكر ان الكلام في اجزائه يحصل في جهة بتوالي الكائنات والالزم حدوث الاجزاء الباطنة ساكنة في الاول والنفي
لولا ان حركته ما هو ثم منافرت حركة الريح والمحمول بهوا وزمنا لانه في الحال لا يحرك الا الصفح العلا وقال ابو هاشم هذا
القول لعرض ان احدنا اذا اطلى بدهن واستعمل حملا الى الخزان لا يمكن يحرك الا بدن فتصبغ الدهن بكونه وكان
لا يجد مشقة وتعبا وهذا امر ضروري البطلان فان حركة الدهن لا يحرك في الشيء والكعبي بني ذلك على قوله ان المتحرك انما يحرك
في مكان وهو عنده المكان ما احاط بغيره ولا يسلم ان المتاع من الصفح العلا الذي المحيط ببعض من الاجزاء
الباطنة من حيث انها لم تفارق ما احاط بها بل هي كما هي والمحقق بينها لو ان ارد بالمكان السطح الحاوي كما
ذهب اليه الكعبي وارسطوطاليس والحركة عبارة عن مفارقة مكان الى مكان فلا نسلم ان الباطن لم يتحرك بهذا المعنى
ولو جعلنا الحركة عبارة عن مفارقة جهة الى جهة فلا نسلم انه لم يتحرك وبالجملة فالجوهر يتحرك بحركة الحاوي بالوضع لا بالذات
ما النزاع الحاذيات والجهات ز قال الكعبي القادران اذا اتحادا واتفقا على حركة جسم فيها من كل واحد وما يفعله حركة
واحدة فاداه هذا الى امتناع اجتماع المثلين بانه يمنع من ايجاب فعل كل واحد من القادرين كون الجوهر كائنا
على ذلك باجتماع حكمها لو هي حال الحماية في الجهة حيث قال لو انفرد وزاعم ان من جوز اجتماع المثلين قال كل
واحد من القادرين يفعل حركة مساوية لحركة صاحبه وانا القدر ما انهم حملوا السرعة كونه في الحركة ولكانت الصادرة
اسرع من غيرها ح قال الشيوخ ان الارض ليست ساكنة من جهة انها دائما وهو ما طلوا والا لما وصل الخفيف اليها
ولكنا اذا رميناها سهما او حجرا خفيفا لا يصل الى الارض لانها اسرع حركة يكون اسرع واختلف الشيوخ في
علة سكونها واتفقوا على وجه منها وهو ان الله تعالى يسكنها حالا فحالا قدرا اوفى علما فيها من الثقل وذهب
ابو هاشم الى انه قد يكون ان النصف الاسفل يطلب الصعود والاعلى الهبوط وقال بعضهم ان الله تعالى يسكن الصحاح
الرياح تحت القرار على وجه لا يحرها بعد ما هو بها لان وجه الارض لو كان ساكنا لا متنع حفر الابار من
حيث كان مراد القوم احق بالوجود وليس يبعد لجواز ان يكون السكون الذي في جهة الارض وقدر ما يريد علمه وان
حدث حالا في الاعلى هذا اتى هنا الخ والله يجوز ان يكون سكونه بافعا ولا يمتد الى حفظ المنع وقال النظام
علة سكونها انها لم تجد مكانا يتحرك فيه وكان عنده ان التحرك لا يتحرك الا في مكان واما كلمات الاوايل
في هذا الباب فسيأتي ان شاء الله تعالى ط قال الكعبي الارض خفيفة لو لا تحته وجعلنا في الارض ذراه مي
ان تمسهم ما شبه الكرة من حرة ووقوف الارض فيه ان نعينها على النزول اولى لو لا انها خفيفة
المطلب الثالث في انواع السكون والنظر في امرين الاول ما يتعلق بانواعه على الوجه الكلي وفيه مباحث
الاول في اعداد انواع الكون حسن مفرح تحته امور ا الكون المستند احاد حدوث الجسم ب الحركة ج السكون

في الاجتماع والافتراق والكون المستدل على الخلاف الحركة والسكون فيجب بل هو في معناهما ولكن
لا يسمى حركة لانها الحصول الاول في الحيز الثاني ولا سكونا لانه الحصول الثاني في الحيز الاول وحكي عن الوراق
انه حركة والمحل متحرك به وعن الاسواري انه سكون والمحل ساكن به وقد ذهب ابو الهذيل العلاف وابو علي وابو هاشم
الكعبي الى ان ذلك المعنى غير الحركة والسكون والتحقيق انه في معناهما ثم رجع ابو علي عن مقالته هذه وجعله من
جنس السكون واسم الحركة محالوله والمشهور ما تقدم من اتحاد الحالتين فاما سمعه العبارات لو وقع بهما على
وجوه لانه لا حال للساكن ولا للمتحرك اذ يلزم كونها كائنة في المكان الذي هي فيه كالعلم الباقي لا حال
له يكون بها فيما اذ بقي الوجود المسمى متحركا يوجب هذه الحالة لم يكن حيث واحد اسواسم حركة
او سكونا او كونا لان تساوي المعلولات يستلزم تساوي العلل وايضا ان ضاد هذا الكون السكون
قبله لانه في المكان لم يكن ساكنا في ذلك المكان وان خالفه وجب ان لا يسمى بالحركة بل
بالسكون خاصة لان الحركة تضاد السكون وهو الكون وان لم الكون دونه فيجب ان يسمى كائنا في مكانه الذي
كان فيه مع طرو الحركة وهذا ابطال للاتحاد ثم لا يوجد كون اول مع الحركة تضاد السكون الاول الا انه لو
كان يصح ان لا يوجد على بعض الوجوه وكان يقدح في باب المتضادات مكنا نجوز ان السواد
لا ينفي البياض وانما يوجد معه سواه بيعد وايضا لو كان محال السكون وليس بينهما تعلق لزم وجوده في
الجوهر وسعى في وقت صاعدا او لا يكون ساكنا بان لا يوجد السكون وانما قلنا انه لا تعلق بينهما لانه لو كان
يحتاج اليه في الوجود لم يصح ان يوجد اولا ولا السكون واذا لم يحتج اليه في وجوده لم يحتج في بقائه لان الصفة
واحدة واذا حصلت حاجة الى الحركة والسكون فهما ضدان ولا يمكن حاجة اليهما والا لما وجد لاستحالة
اجتماعهما واذا لم يحتج اليه في وجوده لم يحتج في بقائه لان الصفة واحدة البحث الثاني في الاجتماع و
الافتراق لا خلاف ان الحركة والسكون من جنس الاكوان واما الاجتماع والافتراق فقد
اختلف في انهما امران مغايران للكون المخصص للجوهر بالحيز فذهب [illegible] الاشاعرة الى ذلك وابو الهذيل
العلاف ذهب الى ان للافتراق معنى مغايرا له وبه قال ابو علي اولا ثم رجع عنه وعند باقي مشايخ
المعتزلة ان الافتراق عبارة عن الكونين اللذين يحصل بهما الجسمان في مكانين والمجاورة هي الكونان
على وجه القرب فلا يحصل عند الافتراق معنى زائد عليهما كما لا يحصل عند المجاورة معنى [illegible] و
التحقيق ان نوع الكون حيث لم يحز الحيز على ما تقدم وكل واحد من هذه الاربعة ولا يمتاز عن الاخر الا بنوع
زائد على المقومات كما في الاجتماع ان لم يقترن حصول الجوهرين في حيزيهما بقيد ان لا يتخللهما
ثالث لم يكن اجتماعا وان كان المعنى المطلق الكلي مغايرا للعمر وجب مغايرة النوع لذلك الجنس وهو

مراد من زعم المغايرة لما ان قالوا ان الكون المطلق مغاير للاجتماع والافتراق لانه مغاير للجنس
للنوع كان باطلا واحتج ابو هاشم على نفي هذا المعنى بان ما ليس بمدرك لا يصح اثباته الا بكاله او بحكم
صادر عنه فاذا كان الادراك لا طريق له في اثبات هذا المعنى ولا يعقل للافتراق حكم الا ما يعقل من
الكون كونهما احدهما كاما في هذا المكان وكون الاخر في مكان بعيد عنه فقد عرى هذا المعنى عن الدليل
عليه فيجب نفيه وهذا غاية السقوط البحث الثالث في الاسامي والالفاظ فسعد بها احتار ابو هاشم
لفظ الكون لانها اعم حالات الجسم وهو يجري على الشيء في العدم والوجود ويجري مجرى الكون وغيره في انه لا
يعتبر الا انه نوع من نوع دون لم يعتد وجودا على وجه وما عدا ذلك لا يقال الا عند الوجود كقولنا
حركة وسكون واجتماع وافتراق لانه لا يعقل انه كون واقع على وجه وقد ذكر ابو علي هذه اللفظة ايضا و
واصل بن عطاء واحد الجعفرين وقال ابو علي انه يوصف بانه حركة وهو معدوم وكذا انما يعقد فائدة
الحركة كالنقلة والزوال وقال لا يوصف بانه سكون لان عنده يعني بقاه فكيف يجري على حالة عدمه
وقال الحركة لا تكون الا كون لكن صار كونا كونا وجعل المتشرق والعود كالسكون في انه لا يجري على حالة
العدم لانه يقتضي انتقال حركات والنوابة ابو هاشم منع ذلك لان الحركة كون واقع على وجه ولو سلم قال
ابو علي انها لا توصف الا بكونه بل يصح وجودها ولا يسمى حركة وانما يسمى بذلك اذا وجدت عقيب ضدها او
تحصل بها الجوهر في مكان بعد ان كان في غيره بلا فصل واما السكون فقيل يكون كونا باقيا وقد يكون حادثا عقيب
مثله عند ابي هاشم وقال ابو علي السكون لا يسمى به الا الباقي النظر الثاني في مباحث الحركة البحث الاول
في تعريفها اما المتكلمون فقالوا الحركة هي حصول الجوهر في حيز بعد ان كان في حيز اخر فالحصول المطلق
عرض عام لانه يشمل الوجود ويعتبر بكونه في الحيز حصصه عن المجرد ولا عراض وقولنا بعد ان كان
في حيز اخر حصصه عن باقي انواع الكون وهو مبني على القول بالجوهر الفرد وتناهي الانقسامات [illegible]
الرياضية واما الحكماء فقالوا الموجود يستحيل ان يكون بالقوة من كل وجه والا لكان في وجوده ايضا بالقوة
فلا يكون موجودا وقد فرضناه كذلك هف بل لابد في كونه بالقوة بالقوة فيكون القوة حاصلا وغير
حاصل هف ولان [illegible] الامكان لانا فرضناه موجودا [illegible] والقوة بعيض العدم
فيكون موجودا معدوما هف واذا كان ما بالقوة حاصلا بالفعل [illegible] لا يمتنع بقاؤه ابدا
الشيء يكون بالفعل بالضرورة فاذن كل موجود اما ان يكون بالفعل من كل وجه او يكون بالفعل من وجه وبالقوة
من وجه وكل ما هو بالقوة فما لم يكن خروجه الى الفعل دفعة او على التدريج والثاني هو الحركة فحقيقتها
هي الحدوث او الحصول او الخروج من القوة الى الفعل يسيرا يسيرا او على التدريج او لا دفعة وهذا

عرفها قدماء الحكماء اما المحدثون كارسطو واتباعه فانهم منعوا هذا التعريف لاستلزامه الدور فان قولنا لا دفعة لا
يمكن معرفته الا بالدفعة والدفعة هي الحصول في الان والان عبارة عن طرف الزمان والزمان عبارة عن مقدار الحركة
فيتوقف معرفة الدفعة على الحركة فلو اخذناها في حد الحركة لزم الدور وكذا قولنا يسيرا يسيرا او على التدريج فان كل ذلك
لا يعرف الا بالزمان الذي لا يعرف الا بالحركة واجيب بان تصور معنى الدفعة واللادفعة والتدريج ويسيرا يسيرا بديهي لاعانة
الحس عليها فان هذه الامور انما يعرف بسبب الان والزمان وذلك من المحتاج الى البرهان [illegible] ان يعرف الحركة
بهذه الامور بجعل الحركة موجبة للزمان والان اللذين هما سبب من هذه الامور الاولية التصور فلا دور وهذا جيد
لان كل عاقل يعرف هذه المعاني وان لم يخطر بباله شيء من تلك الحكماء في الان والزمان ولما ابطل ارسطو تعريف
القدماء سلك نهجا اخر في التعريف فقال الحركة ممكن الحصول للجسم وكل ما يمكن حصوله للجسم او لغيره فان حصوله كمال
له فالحركة اذن كمال للجسم لكنها تفارق سائر الكمالات من حيث انه لا حقيقة لها الا التأدي الى الغير و
السلوك اليه وما كان كذلك فله خاصيتان انه لابد هناك من مطلوب ممكن الحصول ليكون التوجه توجها اليه
بيت ان ذلك التوجه ما دام كذلك فانه يبقى منه شيء بالقوة فان المتحرك انما يكون متحركا بالفعل اذا لم يصل
الى المقصود فانه اذا وصل الى المقصود وقف وما دام هو متحرك فقد بقي منه شيء بالقوة فاذن هوية الحركة
متعلقة بان يبقى منها شيء بالقوة وبان لا يكون المقصود من الحركة حاصلا بالفعل وسائر الكمالات
لا يوجد فيها شيء من هاتين الخاصيتين فان الشيء اذا لم يكن مربعا فحصل ان صار مربعا فحصول المربعية من
حيث هي هي لا يوجب ان يبقى منه شيء بالقوة وايضا اذا حصل لا يبقى منه شيء بالقوة اذا عرفت هذا
فالجسم اذا كان في مكان وهو ممكن الحصول في اخر فيعتبر امكانان امكان الحصول في ذلك المكان وامكان التوجه
وقد عرفت ان كل ممكن الحصول فان حصوله كمال له فالتوجه الى ذلك المطلوب كمال وحصوله في المكان
الثاني كمال ايضا لكن التوجه الى المكان الثاني يعني الكمال الاول والا لم يمكن الوصول اليه على التدريج فاذن التوجه كمال
اول للشيء الذي بالقوة لكن لا من كل وجه فليست الحركة كمالا للجسم في جسميته واما هي كمال لما هو باعتبار انه
كان بالقوة لما كانت كمالية الحركة بان يتبعها شيء مفقود اعني المتحرك اذ لو كان كمالا لانه حاصل بالفعل
اسقط الحركة وحيث كانت حيثيتها انها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة هذا تقرير ارسطو واعترض
عليه بوجوه آ ان قولنا ما بالقوة اخفى منه فان كل احد يتصور الحركة مهملة الحركة يتوقف تصورها [illegible] السكون
وغير [illegible] الجسم متحركا او ساكنا وما ذكروه في التعريف لا يفهمه الا الاذكياء ب الكمال الاول [illegible]
الا لما يكون حدوثه على التدريج [illegible] ج ان الحدوث اسرا اعم صحيح لكن الكمال الاول ما
لا يمكن تصوره الا في الشيء الذي يفرض حدوثه على سبيل التدريج فان كان تصور الحدوث على التدريج

متوقفا على تصور الحركة على ما يعتقد اصحاب ارسطو يعود هذا التعريف وان لم يكن موقوفا عليه كان تعريف
الحركة ابتداء بانها الحدوث على التدريج اولى من هذه التطويلات وفيه نظر لانا نمنع من بديهة حصول الحركة وتصورها بل
التصور لنا [illegible] عوارضها كما في النفس وكثير من الاشياء لا يتصور حقيقته الا بالسلوك عن لوازمه على [illegible]
ذلك الشيء [illegible] اول ما يقع على هذا الزمان لان اقسام [illegible] عددها ولكن المراد هنا الان الذي هو
حد [illegible] تصور الحركة ضروري وان [illegible] افلاطون انها خروج عن المساواة [illegible]
[illegible] حالته بخلاف حالة الان الذي يكون [illegible]
[illegible] اللاحقة [illegible] رسمها [illegible] الحال الحاصل في [illegible] الصفات في كل ان مغاير
لحاله قبل ذلك الان وبعده البحث الثاني امكان الحصول الدفعي [illegible] افضل المتأخرين في ذلك وذهب
الى امتناعه واستدل عليه بان الشيء اذا تغير فذلك التغير انما يكون لحصول شيء فيه او لزوال شيء عنه اذ لو لم يحدث فيه شيء
ما كان موجودا او لم يزل عنه شيء ما كان موجودا او جب ان يكون حاله في ذلك الان كحاله قبله فلا يكون قد تغير
وقد فرض انه تغير هف فاذن كل متغير فلابد من حدوث شيء فيه او زوال شيء عنه فلنفرض انه
حدث فيه شيء فذلك الحادث قد كان معدوما ثم صار موجودا الحقيقة الحدوث وكل ما كان كذلك فلوجوده ابتداء
بالضرورة وذلك الابتداء غير منقسم والا لكان له جزء هو الابتداء الا هو فذلك الذي حدث اما ان يكون في
ابتداء وجوده موجودا او لا يكون فان لم يكن لم يكن [illegible] عدمه لا في ابتداء وجوده وان حصل له وجود
فلا يخلو اما ان يكون قد بقي منه شيء بالقوة او لم يبق فان لم يبق فالشيء قد حصل بتمامه في اول حدوثه فهو حاصل
دفعة لا يسيرا يسيرا وان بقي منه شيء بالقوة فذلك الذي بقي اما ان يكون عين الذي وجد وهو محال لاستحالة ان يكون الشيء الواحد
موجودا معدوما دفعة واحدة واما ان يكون غيره فالذي حصل اولا قد حصل بتمامه والذي لم يحصل فهو
بتمامه معدوم فليس هناك شيء واحد له حصول على التدريج بل هناك امور متتالية فالحاصل اولا اي
الاحد الذات يستحيل ان يكون له حصول الا دفعة بل الشيء الذي له اجزاء كثيرة امكن ان يقال حصوله على التدريج
على معنى ان كل واحد من تلك الاجزاء الحقيقية انما يحصل في حين بعد حين حصول الاخر واما على التحقيق فكل ما حدث فقد
حدث بتمامه دفعة وما لم يحدث فهو بتمامه دفعة لم يحدث بل هو معدوم ولا دليل سمعوا من كون الحادث
ابتداء نوعه فليس لابتداء الحركة ان فيه حركة ولا لابتداء الزمان زمان وبالجملة فالكسا عندهم [illegible]
ما يوجد في ان وهو ما يوجد دفعة كالجوهر وكالاعراض القارة ومنها ما لا يوجد [illegible] وجوده الا في زمان فان
شيء فرضت منه لابد وان يطابق زمان ولا يمكن ان يوجد منه شيء في آن [illegible] والا لزم الجزء الذي لا يتجزى
عندهم محال والبحث معهم يقع في هذا اولا وقد ابطلنا قواعدهم فيه البحث الثالث في تحقيق مفهوم الحركة الاول

الرنس الحركة اسم لمعنى الامر المتصل المعقول للمتحرك الممتد في اول المسافة الى اخرها كما يجعل الجسم متوسطا
بين المبدا والمنتهى للمسافة بحيث اي آن فرض يكون المتحرك في حد من الحدود المتوسطة في المسافة لا يكون قبله
ولا بعده في ذلك الحد [illegible] الاول فلا وجود له في الاعيان لان المتحرك ما دام لم يصل الى المنتهى فالحركة لم توجد
بتمامها واذا وصل فقد انقطعت الحركة وانتهت فاذن لا وجود له عندنا الا في الذهن بان المتحرك
المكان الذي تركه ونسبة الى المكان الذي ادركه فاذا ارتسمت صورة كونه في المكان الاول في الخيال ثم ارتسمت صورة كونه في
المكان الثاني الصورتان في الخيال احس العقل بامتداد الخيال فيه الذهن بهما معا على انهما شيء واحد وادرك
امرا ممتدا من اول المسافة الى اخرها ولا شك في الخارج لنفي الحركة وجود ابتداء الثاني فهو امر موجود في الخارج مستمر ما دام
الشيء متحركا

مكن الا بذكر الزمان او لواحقه مثل ان نقول انه الحصول في المكان الواحد زمانا واكثر من آن او الحصول في المكان
بحيث يكون قبله وبعده فيه وكل ذلك خلاف الاولى الا ان يقال ان الذي لا يتوقف على الحركة الى وضعا انها الاولى والاولى مورد
السكون ضرورة لما بطل ذلك بعض جعل رسم الحركة اولى لانه لا يبطل منه رسم السكون بحيث يكون مقابلا له وذلك لا يمكن
الا اذا كان السكون عدميا ب لكل حركة من الحركات سكون يقابلها فللكمي سكون يقابله وللكيفي سكون يقابلها
وكان السكون الذي يقابل الكمي انه ليس من الكيف المسمى بل عدم ذلك النوع وكذا السكون المقابل للانتقال الايني هو الاين المسمى
بل عدم النوع في الاين وفيه نظر لان النوع الذي ذكره في الحركة ليس بعد صار بالرسم ولا يحدث التطابق بين الرسم والمرسوم
في النوع والاين قلنا لكن الا ان السكون انه كان آنيا ولا يسكن [illegible] حصوله في المكان وهو بزوال
من حيث ان السكون من الحصول الثاني ولا يكون [illegible] بالحصول الاول قلنا لكن الا انه في [illegible] كمال اول لما بالفعل
وذلك لا يستلزم [illegible] قلنا لكن المقابل المأخوذ لا يكون
بكمر بالعدم والوجود بل يكون [illegible] الضدية والزمان ضروري التصور قلنا لكن لا نوقف الحركة من الجهة التي [illegible] السكون
واذا احصلت الجهتان بلا دور ولا خلل عدم النوع في الآن [illegible] السكون بل استمرار الآن [illegible] الآن المستمر والتحقيق في
هذا ما قدمناه نحو اول البحث السادس في الامور التي يتعلق بها الحركة اعلم ان الحركة يتعلق بامور ستة
ا المتحرك ب المحرك ج ما فيه الحركة د ما منه الحركة ه ما اليه الحركة و الزمان ولنا هنا مسائل المسئلة الاولى في المتحرك
الحركة عرض [illegible] لا يوجد الا في محل يقوم بها كغيرها من الاعراض وذلك المحل هو المتحرك ولا بد منه في كل
حركة [illegible] ان [illegible] المتحرك [illegible] بالوضع [illegible] ان حصلت الحركة ما يكون
[illegible] للمتحرك وان حصلت [illegible] للامور الثابتة فهو متحرك والحاوي في الفلك كالمحيط
[illegible] اجزاء لان كل واحد من المحوي له مكان خاص في الحاوي
اذا الحركة [illegible] ان قالوا الحكماء انها لا تستعمل على مذهبهم واما المتحرك المتصل عند المتكلم
متحرك لانها موجودة [illegible] بالفعل [illegible] غير موجودة بالفعل وانما وجد بالفرض [illegible]
لا حركة لها [illegible] لا وجود لها اصلا والحركة وصف يستحيل ثبوته بدون ثبوت الموصوف [illegible]
العقل فرض [illegible] الحركة [illegible] وهو الحاصل [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] في الحاوي واذا الحركة على [illegible] حركة دورية وحيث وجود [illegible] في
وسط [illegible] المتحرك عليها ولا يلزم وجودها بالفعل بل بالفرض [illegible] المسئلة الثانية
في المتحرك [illegible] الحركة [illegible] المتحرك [illegible] الجسم لذاته [illegible] جسم [illegible]
او في غيره [illegible] الجسم متحركا لذاته لا يمتنع على السكون [illegible] بالضرورة فالمقدم

منه

مثله بيان الشرطية ان معلول الذات من حيث هي ذات من غير اعتبار حصول شرط او زوال مانع يمتنع انفكاكه عنها
ب لو تحرك الجسم لذاته لكان كل جزء من اجزاء الحركة [illegible] معلول الجسم والجسم معلول [illegible]
[illegible] جزء من وضع الحركة [illegible] اذا كان [illegible] حصول الحركة موجودة فلو كان
متحركا لذاته لم يكن متحركا ج لو كان الجسم متحركا لذاته فاما ان يكون له مكان ملائم او لا يكون فان كان الاول
وحيث يكون اذا حصل فيه والا لكان المطلوب بالذات مهروبا عنه بالذات [illegible] واذا سكن بطلت الحركة
وذاته موجودة فلا يكون الحركة ذاتية لان الذاتي يدوم بدوام الذات وان لم يكن له مكان ملائم لم يكن طالبا
لشيء منها والا لزم الترجيح من غير مرجح فلا يتحرك الى شيء منها [illegible] فلا يكون متحركا ولانه اذا لم يطلب مكانا بعينه لم يكن
حركته الى جهة اولى من حركته الى جميع الجهات والحركة الى جميع الجهات محال والا لا يتحرك الى شيء منها فلا يكون
ذاته مقتضية للحركة د لو تحرك الجسم لذاته لكان كل جسم كذلك لاشتراك الكل في الجسمية والتالي باطل فالمقدم مثله
وان تحرك لانه جسم فالمتحرك هو تلك الخصوصية ه الجسم من حيث هو متحرك قابل للحركة ونسبته اليها بالامكان ومن حيث
هو محرك فاعل للحركة ونسبته اليها بالوجوب فلو كان الجسم للحركة بالوجوب والامكان معا وهو محال لان الوجوب والامكان
متنافيان فلا يكون الشيء الواحد قابلا وفاعلا فالمتحرك غير المتحرك و المتحرك اذا تحرك فاما ان يتحرك لانه يحرك او لانه
يتحرك فان تحرك لانه يتحرك فالمتحرك غير المتحرك وان تحرك لانه يتحرك فيكون الحركة سابقة على نفسها فالمقدم مثله
[illegible] اذا كان علة الحركة يتحرك كانت الحركة حال كونها علة موجودة بالفعل وحال كونها معلولة موجودة بالقوة
فيكون الحركة بالقوة والفعل معا وهو محال ز حركة الجسم موقوفة على حركة جزئه وجزء غيره فحركة الجسم موقوفة على
حركة غيره والموقوف على الغير ليس بالذات فحركة الجسم ليست بالذات واعترض على ا بانه لا يجوز ان يكون بعض الاجسام
متحركا لذاته ويمتنع عليه السكون فان ادعيتم بطلان التالي في كل جسم منعناه ولا دليل عليه سوى تماثل
الاجسام وهو ممنوع فانا لم نشاهد سكون كل جسم بل البعض وان ادعيتم بطلانه في البعض سلم
سلمنا لكن لم لا يجوز ان يقتضي الحركة لذاته لكن بشرط باعتبار التي [illegible] ولا نسلم ان العلة بها غير موجودة مع
حصول شرط او زوال مانع ومع هذا فانه يقتضي الطبيعة فانها لذاتها يقتضي الحركة ولا يلزم دوام الحركة
بدوامها لان اقتضاء الطبيعة انما يقتضي الحركة بشرط زوال حالة ملائمة فاذا وصل الى المكان الطبيعي حصلت
الحالة الملائمة فزال شرط الحركة فعدمت الحركة وان كانت الطبيعة باقية لان الاثر كما يتوقف وجوده على
تحقق المقتضي حصول الشرائط وزوال الموانع فان العلة اذا كانت في تحقيقها معلولها متوقفة على شرط لم يستمر
ذلك الا على [illegible] ذلك الشرط لا يعلم لذا حصل ذلك في الطبيعة فلم لا يجوز مثله في الجسم ويكون الجسم لذاته علة
للحركة لكن بشرط حصول حال غير ملائمة فيستطيع الحركة عند زوالها وعلى ب بالنقض بالطبيعة فانها

ثانيه ولا يحصل اجزاء الحركة لا في حال الطبيعة يحرك بشرط حال غير ملائم فيتجدد اجزاء الحركة لاجل تجدد القرب والبعد
من المحال الملائمة لا نا نقول ونحو [illegible] في الجسم ان يكون يقتضي الحركة لذاته بشرط حصول حال منافرة حتى يتجدد اجزاء
الحركة لسبب القرب والبعد من تلك الحالة المنافرة وانه ليس الحركة جزء بالفعل بحيث يصدر عن الجسم بل الحركة امر واحد
متصل لا جزء فيها بالفعل بل بالفرض كاجزاء الجسم واذا لم يكن موجودا بالفعل استحال ان يكون معلولا وعلى ج
بالنقض بالطبيعة فانها يطلب حركتها مكانا معينا واذا وصلت اليه استطيع الحركة فلم لا يجوز في الجسم
ذلك لان اقتضاء الطبيعة يوجب الحركة بشرط زوال الحال الملائم فاذا كان الجسم خارجا عن المكان الملائم للطبيعة اقتضت
الطبيعة الحركة بشرط الحال الغير الملائم فاذا وصل اليه وقف لفقد الشرط وحصول الحال الملائم لانا نقول
اذا جاز ذلك في الطبيعة فليجز في الجسم لم لا يجوز في الجسم وعن البعض في الطبيعة في هذه الوجوه الثلاثة الاول
تعالى لو كان الجسم مقتضيا للحركة لوجب في كل جسم ذلك وهذا هو الوجه الرابع فسبق ذكر الوجوه الثلاثة تعالى الاول
فيها وعلى د يمنع تماثل الاجسام فان كل جسم عندكم له مقدار مكونه طولا وعرضا وعمقا وله صورة جسمية
هو امتداده الى بعض الابعاد الثلاثة وله هيولى قابلة للصورة اما الابعاد الثلاثة فلا تشترك في تمام ماهية
من الاجسام كلها لكن ذلك هو المقدار وهو عارض فلا يلزم من اشتراك في العارض اشتراك في الجسمية واما
الصورة الجسمية فلا بد من امامة الدليل على انها امر واحد في الاجسام كلها لان الصورة الجسمية لا يمكن ان يكون عبارة عن نفس الابعاد الثلاثة
لبعد الابعاد الثلاثة لان الابعاد الثلاثة امر نسبي والصورة من مقولة الجوهر فكيف يكون الجوهر عبارة عن امر نسبي لا
نعقل الا بين شيئين فالصورة اذن ماهية جوهرية يلزمها هذه الابعاد وتلك الماهية غير محسوس ولا متصور تصورا
اوليا حتى نعرف انها في جميع المواضع معنى واحد لان المحسوس والمتصور انما هو هذه الابعاد الثلاثة وليست
نفس الصورة الجسمية اعراض متساوية [illegible] واذا كانت الجسمية عبارة عن امر يلزمه هذه الابعاد
لم نعرف كونه واحدا في جميع الاجسام حاصلا فيها ولا ان الاشتراك في اللوازم لا يوجب الاشتراك في الملزومات
ملزوم الجسمية امر محالف في الجسمية لجسمية [illegible] وان اتفقا في قبول الابعاد فانما الجملة تماثل الاجسام
الجسم الا في هذه الابعاد والمقادير وكانت هذه الابعاد والمقادير مشتركة في جميع الاجسام لا جرم حكموا بتماثل
الاجسام اما العلماء الذين اثبتوا امرا زائدا على هذا الذي علم الجمهور وجعلوه صورة جسمية هي امر مغاير للمقادير
والابعاد والجسمية امر [illegible] هذه المقادير والابعاد لم يكن تلك الماهية محسوسة ولا متصورة بالبداهة
بل لا بد من تصحيح البرهان فكيف يمكن ادعاء العلم الضروري باشتراك الاجسام سلمنا ان الصورة الجسمية مشتركة
بين الاجسام سلمنا ان الصورة الجسمية مشتركة بين الاجسام فلم قلتم انها مشتركة في المادة وتسلم انها لو اقتضت
الصورة الجسمية الحركة لثبت في كل الاجسام لكن لم لا يجوز اسناد الحركة الى المادة المخصوصة ولنرده بيانا

جعول

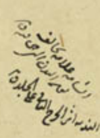
صور الفلكية غير قابلة للكون والفساد عندكم فيكون بالهم من الشكل والوضع والمقدار واحد المعقول
لا يمكن زواله فذلك الوجوب ان كان للصورة الجسمية وجب ان يكون لكل جسم كذلك لتساوي جسمية
الفلك وغيره فيلزم ان لا يمكن كل جسم كذلك ولم لا يجوز مثله هنا فيتحرك الاجسام بجسمية ولا يحرك اكثر
الاجسام في الجسمية [illegible] لا موجودة في الجسمية لا بد عليها وذلك الامر ان لم يكن لازما للجسمية لم يكن اللازم بسببه
لازما للجسمية [illegible] وان كان لازما فلزومه اما لنفس الجسمية او لغيرها ويعود البحث فلا يستطيع الا باعتبار
احد امرين اما ان يقال تلك الاشكال والصور والاعراض غير لازمة للجسمية الفلكية فيلزم جواز الخرق والالتيام و
الكون والفساد على الفلك او يقال انها لازمة للجسمية لا بعينها ولا بواسطة امر لازم بل بواسطة امر معلول [illegible]
الامور غير مشترك فيها وكذلك المتحركة يجوز ان يكون كذلك وان قيل تلك الملازمة ليست للجسمية ولا للامر اللازم للجسمية
بل للمادة الجسمية وهو المادة فان تلك المادة لما كانت مخالفة لسائر المواد وكانت مقتضية للجسمية ولتلك
الاشكال والاوضاع لزم من ذلك حصول الملازمة بين تلك الجسمية وبين تلك الامور وعلى هذا القول لم لا يجوز ان يكون
لبعض الاجسام مادة مخصوصة مخالفة لسائر المواد تقتضي لذاتها حركة مخصوصة ولا يلزم اشتراك الاجسام
في تلك الحركة اما العناصر فلما كانت موادها مشتركة وكذا جسميتها واختلفت حركاتها وجب اسنادها الى قوى
محللة واما الافلاك فموادها محللة وهي لمادة العناصر والا لصح عليها الكون والفساد والخرق والالتيام
وهم قد منعوا منه فجاز اسناد حركاتها الى موادها وهم جعلوا قواعد الحكماء التي عولوا عليها ان القوى المادية غير
[illegible] فالجسم لما كان باعتبار جسمية قابلا لكل الاضداد فاذا اتصف ببعضها فلا بد من مخصص يوجد فيه
وتحملها الى البعض ذلك الضد من غيره من الاضداد الممكنة الثبوت له والا لم يكن حصول ذلك الضد اولى من غيره
الاضداد فاذا المخصص الاستعداد لا يحدث تلك القوى الفاعلة والتي يصح عليها الاستعداد فاذن الحاجة الى القوى
الجسمانية التي هي مبادي الحركات انما ثبت حيث يستند المادة الى جميع المتضادات ويكون قابلا لجميع يتخصص المادة بصور
صدور تلك القوة وذلك الضد على غيره واذا لم يكن المادة كذلك بل كانت لذاتها مقتضية ولا يتخصص بصور
بعد غيره استغنى عن القوى الجسمانية اصلا لان تلك القوى انما يحتاج اليها الحركة فان معطي وجود الاشياء هو المبدا
الفياض ولا مخصص للمادة معقول بهذا الغرض وهو خصوصه لان المادة لذاتها مخصصة بالاستعداد فلا يكون
لتلك القوى اعتبار البتة فلا يكون موجودة والا لكانت معطلة ولا معطل في الطبيعة لا يقال المادة لا تصلح مبدا
الحركة لانها قابلة فلا يكون فاعلا لانا نقول بينا بطلان هذا القول وبعض اللوازم المهمة فانها يصدر عنها وهي
القابلة ومع ذلك فانه يعود الى الوجه الخامس وهو ضعيف لما تقدم وعلى و بانه لا يستلزم التقدم بل المصاحبة
ولا نقول الذات يحرك نفسها او يحرك الحركة التي توجد في الاجسام انه لو تقدم الشيء على نفسه بل المراد في ان الذات باعتبار

حصولها وما فيها بل لكونها علة لمتحركيتها ولا يلزم من فساد قولنا الذات موجبة حركة نفسها او سكون بعضها
بطلان قولنا الذات توجب الحركة لبعضها كما انه لا يلزم من بطلان القول بان الاربعة لزوجيتها علة لزوجيتها
فساد القول بان الاربعة لذاتها علة لزوجيتها فالحاصل ان القائل بان المحرك هو المتحرك لا يعني انه
من حيث هو متحرك علة للحركة بل يعني به ان الشيء الذي عرضت له الحركة هو الذي عرضت له المحركية بعينه وعلى ز
بالمنع من توقف حركة الجسم على حركة كل جزء لان الجسم انما يكون له جزء بعد القسمة وقبلها لا جزء له واذا لم يكن موجودا
كيف يوصف بالحركة او السكون ولو كان حركة الجزء المفروض سببا وعلة لحركة الكل لزم وجود علل
معلولات غير متناهية لان الاجزاء المفروضة في كل جسم غير متناهية ان لم يكن متصلا لم يكن الجزء الجسم بل
لم يكن الجسم واحدا بل مجموع اجسام كثيرة كل واحد منها متحرك بالذات فالحاصل ان الاتصال
الجسمي ان وجد لم يوجد الجزء فلم يمكن وصفه بالحركة وان وجد لم يكن هناك حركة ولا كلية والحق ان حركة
الكل لا تتوقف على حركة الجزء بل على سكونه بالذات وحركته بالعرض سلمنا ان حركة الكل متوقفة على
حركة الجزء لكن لم لا يكون في حركة الكل حركة الاجزاء فان عند الخصم حركة الاجزاء واجبة لذاتها وهي كافية في حركة
الكل وعند هذا يحتاج المستدل الى بيان ان الحركة للاجزاء غير واجبة لذاتها لكن الطريق الذي سبق يدل ذلك
يمكنه كما في المطلوب ان يدل عليه فيبطل العوض للكل والجزء ما سلمنا انه لابد من حركة الجزء لكن ذلك لا
يقتضي وجود زائد على الوجوب للحركة المسئلة الثالثة في ما منه وما اليه انه سيظهر لك ان الحركة عند
العقلاء انما تقع في مقولات اربع وقد عرفت ان الحركة تغير واستحالة من شيء الى شيء فالمنتقل عنه هو مبدأ الحركة
وما منه الحركة والمنتقل اليه هو ما اليه الحركة وذلك حركة على الاطلاق لابد فيها من مبدأ ومنتهى اما بالفعل كالحركات
المستقيمة او بالقوة كالحركات الوضعية فان الحركة الدورية واحدة متصلة لا تفصل فيها فلا مبدأ ولا منتهى
لها بالفعل وقد يعرض ذلك لنقطة المشرق والمغرب ثم كل نقطة تفرض في الجسم المستدير فالحركة منها هي بعينها الحركة
اليها فهنا بحث ما منه وما اليه بالذات فان نقطة المشرق ان جعلناها مبدأ الحركة الدورية فانها انما تكون
الدورة اذا وصلت اليها موضوع المبدأ والمنتهى واحد بالذات وقد عرض له هذان الوصفان لكن
لا في آن واحد فان النقطة الواحدة في الآن لا تكون مبدأ الحركة بعينها ومنتهى لها بل في آنين فتلك النقطة وان كانت
واحدة بالعدد لكنها اثنان بالاعتبار وذلك كاف في كونها بداية للحركة ونهاية لها وليس شرط وجود الحركة
الدورية ان يكون هناك نقطة موجودة بالفعل بحيث تكون مفروضة لحدوث الاعتبارين واما حصول
النقطة اما بسبب القطع وهو محال في الفلك او بسبب موازاة او مماسة او فرض فارض وكل ذلك غير واجب والا لسكن
الفلك الا عند قيام على الارض سبب الحركة علة عند عدم تلك الامور وهو محال بل يكفي في حصول الحركة الدورية

كون تلك النقطة بالقوة ان يعرض الفعل على الوجه المذكور واعلم ان هنا نظرا وهو ان على ما منه وما اليه
انما يكون باعتبار الحركة اليه اولا وبالذات بالفعل وهو ان الحركة موقوفة على امرين يتعدونها منها ولان الحركة
تغير واستحالة فلا تعقل الا مع تعقلهما ولان الحركة امر متوسط ولا يعقل الا بين مبدأ ومنتهى بالفعل
والا لم يكن متوسطا بالفعل او الامر المتصل الممتد من اول المسافة الى آخرها ولا يعقل بعضها في الابتداء
تعقلها بالفعل والاول يستلزم وجودهما بالفعل لان الحركة موجودة بالفعل فاذا توقف عليه يجب ان يكون
موجودا بالفعل واعلم ان مبدأ الحركة ومنتهاها قد يتضادان بالذات اما في الحركة في الكيف فكالحركة من
السواد الى البياض ومن البياض الى السواد فان الكيفيتين اللتين هما مبدأ الحركة ومنتهاها متضادان بالذات واما في الحركة
في الكم فكالانتقال من اكبر حجم في طبيعته الى اصغر حجم في طبيعته كالحركة من غاية النمو الى غاية الذبول وهذان متضادان
فلا بد ان يكونا في غاية البعد وذلك لا يمكن ان يكون احدهما اقرب الى احد الضدين وكل واقرب الى الضد الآخر
كالانتقال من الصغر الى الذبول في الكم من الذبول الذي ليس في الغاية الى النمو الذي ليس في الغاية هذا ما يتعلق بالحركة
في الكم والكيف واما الحركة في الاين فما منه وما اليه فيها ليسا ضدين في ذاتيهما لانهما مبدأ ما ومنتهاها
وذلك اما نقطة او خط او سطح وهي غير متضادة بل عرض لاحدهما ان كان مبدأ وللآخر ان كان منتهى
فبهذا الاعتبار صار اضدادا ثم ان كونها في الحركة قد يكون طبيعيا لازما كما في المركز والمحيط فانهما
ضدان لا لذاتيهما لان كل واحد منها نقطة بل لعارض عرض له وهو كون احدهما غاية القرب من
الفلك والآخر غاية البعد عنه فلما لم يكن احدهما علوا والآخر سفلا وليس ذلك تضادا اذ
ليس لهما جهة طبيعية الا ذاتان وقد لا يكون طبيعيا بل يحصل بواسطة الحركة فان الحركة لما ابتدأت من
احد الطرفين وانتهت عند الآخر عرض للاول ان كان مبدأ وللآخر ان كان منتهى وهذان الوصفان متضادان
فيصير الطرفان متضادين بسبب تضاد العارض ويمكن انقلابهما فيصير المبدأ للحركة منتهى لغيرها وبالعكس
واعلم ان كون الشيء مبدأ حركة وكون الشيء منتهى حركة امران يعرضان لشيء ما في القياس الى الغير ولا يعرض لها
في الذاتية فالمبدأ اذا يعرض له ان يكون مبدأ وكذا المنتهى فالمبدأ والمنتهى ذاتان ذلك انه مبدأ او منتهى
فيها مضافان بالعرض كالشيء الكبير عارض للسواد ما هيته لعينها ثم عرض له ان صار مبدأ
للحركة من السواد الى البياض وقد عرفت ان مفهوم وصف البداية والنهاية قد يكون موجودا وقد يكون بالقوة
والفعل قد يكون متضادا وقد لا يكون ولا شك في ان لكل واحد من العارض نسبة الى معروضه والى الآخر
الذي يقابله فمبدأ الحركة ومنتهاها من حيث هو مبدأ او منتهى قياس الى الحركة ولكل منهما قياس الى الآخر
فقياس كل واحد منهما الى الحركة قياس التضايف فان المبدأ مبدأ للذي المبدأ والمنتهى منتهى لذي

المنتهى وبالعكس واما قياس كل واحد منهما الى الآخر فليس قياس التضايف فانه ليس يعقل مبدأ يعقل
منتهى ولا بالعكس اذ من الجائز فرض حركة ليس لها بداية ولا نهاية او ليس لها احدهما كما يتصور في حركات
اهل الجنة والمتضايفان لا يوجدان باحد الوجودين الا معا فاذن ليس التقابل بينهما تقابل التضايف
لما مر كالمذكور ولا تقابل السلب والايجاب لانهما معا وجوديان ولا تقابل العدم والملكة لذلك ولانه
ليس احدهما بان يكون عدما للآخر او سلبا له اولى من العكس فلم يبق منها الا تقابل الضدية فالمبدأ و
المنتهى ضدان لا جل انهما مبدأ ومنتهى لحركة بعينها لا يكون مبدأ لها هو بعينه منتهى لها وذلك انما يكون
حيث يكون الحركة مستقيمة لا دورية كيف يكون المبدأ ضد المنتهى وهما يجتمعان في جسم واحد ولا اضداد
لا تجتمع في الجسم الواحد لانا نقول الاضداد قد تجتمع في الجسم الواحد اذا لم يكن الجسم موضوعا قريبا لها وموضوع
المبداية والنهاية ليس هو الجسم بل الطرف ولا تجتمع في طرف بالفعل ان يكون مبدأ ومنتهى لحركة مستقيمة واحدة
بقي هنا اشكال في تقابل ما منه وما اليه في الحركة الدورية فانه لا يعقل فيه التضاد للوحدة المسئلة
الرابعة في نسبة الحركة الى المقولات والنظر في امرين الاول في مفهوم قولنا في مقولة حركة اعلم
انا اذا قلنا في مقولة كذا حركة احتمل اربعة اوجه آ ان المقولة موضوع حقيقي لها ب ان الموضوع
لها وان كان هو الجوهر لكن بتوسط تلك المقولة ج ان المقولة جنس لها وهي نوع لها د ان يتغير الجوهر
من صنف من تلك المقولة الى صنف آخر يسيرا على التدريج والمراد بالوجه الاخير اما آ فنقول
التسود ليس هو ان ذات السواد تشتد فان ذلك السواد عند اشتداده ان لم يكن موجودا لم يشتد
بل عدم وان كان موجودا فان لم يحدث فيه شيء فلا اشتداد بل هو كما كان وان حدثت صفات
السواد باقية وحدث فيه شيء آخر فلا يكون في ذات السواد بل في صفاته لكنا لا نعني بالسواد
الا هذه الهيئة المحسوسة فان وجد السواد فيها فذات السواد غير باقية وان لم يقع الاشتداد فيها
فالسواد الذي كان قد صار آخر لا يسمى سوادا الا باشتراك الاسم فظهر من هذا ان اشتداد السواد
يوجب تبدل نوعه ويكون للموضوع في كل آن كيفية واحدة بسيطة لكن الناس يسمون كل الحدود
المتقاربة من السواد سوادا وجميع الحدود المتقاربة من البياض بياضا والسواد المطلق واحد
في الجنس وهو الطرف والغاية التي لا زيادة عليها وكذا البياض والمتوسط كالحمرة لكن
تعرض لما تقرب من احد الطرفين ان ينسب اليه والحس لا يميز فيظن انها نوع واحد فتكون الحركة في المقدار
انما لم يكن هناك مقدار واحد باق في جميع زمان حركة التخلخل او لا فان كان فالزيادة ان دخلته
كان قولا بالتداخل وهو جائز لانه يؤدي الى مقدار ذلك ما فيه ويلزم تداخل بل الضم الى الزيادة

الى الخارج فيكون في الحس كاتصال خط بخط ولم يكن ذلك من باب التخلخل وان كان المقدار الاول لا يبقى عند الزيادة
فهناك مقادير متتالية على الجسم بحيث ان لا يبقى الواحد منها زمانا والا صار ساكنا عن حركة التخلخل وكلامنا فيه عند
الاستمرار فهناك مقادير متتالية على آنية الوجود لغير نهاية واما انها متحدة بالنوع كالكيفيات المتتالية
او مختلفة بالنوع عند سالتها فالاقرب انها كذلك والحق ان الحركة من الصنف عندهم مقادير مختلفة المخروطي لا
يمكن ان يكون هناك شيء باق من الحاصل هناك انواع من الكم آنية الوجود متتالية واذا لم يوجد شيء منها كالامور
المتتالية من آن واحد وهي متعاقبة لا يحصل لها زمان لم يبق الآن والاحالة في التعلقات ان وجود
تلك الانواع بالقوة لا بالفعل ويضعف بان الانواع اذا لم يكن لها وجود في الخارج لم يكن للجسم في كيفية واحدة وجود
في الخارج لان الحركة لو كانت شيئا غير موجود من الانواع ولم يكن وجودها بالفعل بل بالقوة لم يكن حركتها بالفعل بل
بالقوة فيكون الجسم غير متحرك بالفعل بل يكون لو كانت تلك الانواع موجودة بالفعل وقد دل الدليل على انها بالنوع
وبالماهية ولو كان كل واحد منها لا يوجد اكثر من آن واحد وهي متتالية لا يتخللها زمان والامور التي هذا شأنها كيف يتصور
وجودها بالقوة فثبت ان الكيفية لا توجد ان يكون موضع الحركة وهذا الظاهر انه لا يجوز ان يكون من الموضوع واما الاحتمال
الثالث وهو ان يكون المقولة جنسا لها فقد ذهب اليه بعضهم وزعم ان من الكم ما هو قار ومنه ما هو سيال هي الحركة كما ان
من الكيف قار ومنه سيال من الحركة في الكيف كالاستحالة ومن الكم قار ومنه سيال هو النمو والذبول والتخلخل والتكاثف
وبالجملة فالسيال من كل صنف جنس من الحركة ثم اختلفوا فذهب بعضهم الى ان المخالف بالسيلان والثبات مخالف بالنوع لان
السيالة جزء ماهية السيال حكم في ماهيته مخالف لما ليس بسيال ومنهم من جعل المخالفة عرضية كزيادة خط على خط والآن
صفتان والمذهبان ساقطان اما الاول فلان البياض داخل في جنس الابيض مع ان امتناع كل اسود ويكون بوصف غريب
لا بفصل مقوم فليس كل زيادة ممنوعة واما الثاني فلان كل واحد من مراتب الاعداد مخالف بالنوع ثم
للآخر مع ان ذلك ليس الا زيادة الآحاد ونقصانها فكذا هنا لا يلزم من انضياف صفة السيلان الى طبيعة الكيف
الا تكون السيال مخالفا للسيال واما الحجة فلحجة لان موضوع الفصول والماهية بالخواص ومذهبهم ان لا جل
لانا لا نعني بالحركة الا تغير الموضوع في صفاته يسيرا على التدريج ومعلوم ان هذا المعنى ليس حاصلا في السواد
فان السواد حالة ثابتة اما ضد والسواد الذي يكون كذلك ولان السواد الكامل جنس السواد وهو الحاصل الاشتداد السواد
فما كانا مثلين لزم اجتماع المثلين وان كانا مختلفين كانا متضادين مع انهما يجتمعان فيلزم اجتماع الضدين وهو
فصل الاحتمال الرابع وهو ان يكون معنى الحركة في المقولة تغير الموضوع من نوع منها الى نوع آخر النظر الثاني
في جنس الحركة قال الشيخ الفاضل المحقق نصير الملة والدين قدس الله روحه عن الحركة بحث اي هو العمل والمقولات
ما حاصله الرئيس اشكل هذا الموضع وحصره ان نقدم له مقدمة معلوم من الناس من جعل لفظ الحركة واقعة



مستحكم

الاستحكام والنمو لان الاعراض الغذائية لما كان ورودها بعد تمام الحلول كانت موضع الزوال ولم تكن
الحلول كالاصلية لانها من الصور النوعية مبدا الاستزادة بتلك الزيادات وتحليلها تقصر تلك الزيادات
والنقصانات كالنقص المتعاقب على تلك الاصل الباقي وبواجركة وعن د مما تقدم من ان المبدا
المنتهى لا يجب ان يكونا متضادين بل يكفي في ذلك نوع من التقابل سلمنا انه لا بد من التضاد
فالصغر والكبر الذي يتحرك بينهما النامي فان النامي ليس الصغر والكبر الاضافي من الطبيعة جعلت للانواع حدودا
في الصغر وحدودا في الكبر لا يتعداها وزيادة يتحرك فيما بينها فالكبر العظيم هنا كعظيم ذاته ولا الصغير
صغيرا بالقياس الى عظم اخر في ذلك النوع وكذلك الحال في الصغر واذا كان كذلك كانا متضادين
المقام الثاني في وقوع الحركة في الكيف قد عرفت ان اقسام الكيف اربعة فلنتكلم في كل واحد
منها الاول الانفعالات والانفعاليات واما ... فيها الحركة ... الاول ان ... قد يبقى بقا
طباعها التي عنه فان الماء ... لم يتحرك الحركة التي هي عبارة عن تغير ... الطبيعة لو لم يتحقق
... بل يكون ... دفعة ... هنا لمخوف على جواز ... وثبوت الاستحالة
في الكيفيات ... انه لا يجوز ان ... كيفياتها المحسوسة والكر الاستحالة وزعم ان البارد
لا يصير حارا ولا الحار يصير باردا ... الحس في ذلك ... الى ... الدول
الذين انكروا الاستحالة والكمون ... على ... بل كل جسم يوجد
فانه يكون ... كل الطبائع ... اذا ... او نارا ... يتحلل
على ... وعلى ... على طبيعة ... الى ... من ... المركبات ... يسمى
باسم الغالب عليه ... الغالب الاول ... المغلوب ... وحار
... ما كان غالبا ولا ... عليه ... تحللها
... الحس ... كالحار والبارد اذا امتزجا ... ولكن
... الجسم ... حارة وباردة ولكن واحد منها كامنا
لكنه اذا صار باردا فان الحار ظاهره وباطنه ... البارد ... الثانية زعموا ان
الجسم البارد اذا صار حارا فذلك لانه ... من الخارج اجزاء نارية واذا اختلطت بالبارد ...
متوسط بين الحار والبارد ... على الاستحالة ... الحرارة ... فلذلك ... ان حصلت
بالتسخين ... النار ... فهو المطلوب فان الماء ... ما سخناه بالنار ... تلك
الكيفية وليس كيفية الحرارة ... الاستحالة فان حصلت ... النار ... فذلك النار اما ان يرد

علم

عليه من الخارج او لا من الخارج وان لم يكن من الخارج فاما ان يكون قد حدثت الان بان انقلب بعض الاجزاء نارا او كانت
موجودة فيه لكنها كامنة فيه لا تظهر ... الا عند ... فالمذهب الثاني باطل لما ... الاول الكمون وقد دل على
ابطاله وجهان الكون اما ان يخرج المداخلة ... الاول ... من ... مداخل
الجسم لو جاز ذلك فيهنا الا ... كل جزء من الماء جزء من النار ... لا يكون البعض ... البعض
البعض والثاني لا يخلو اما ان يكون ... الخارج مداخلة النار فيها ... التسخين ... الاول ... وجود ... الاستحالة
والثاني ... ان يحس ... الماء ... البرد ... عن ... البعض ... الى ... طبيعة
الاجزاء اما ان وجد ... كل جزء من الماء جزء من النار ... يكون ... واحد ... اولا ... فان ... كان
... وان لم ... اما ان ... الملاقاة لا ... ان ... لم يكن ... منه ... اخلى
وان كان ... الماء ... ذلك ... سطح ... يسخن النار سارية ... ذلك السطح
... الى ... سارية ... ذلك السطح ... حصلت ... الكيفيات ... بطل
... الحار ... كامنا ... الى ... الى ... الحار ... المجموع
... ظهور ... عند غلبة البارد ... فلذلك ... الجسم ... محسوسا
... ظهور البرد ... مداخلة ... المدا
... المقدار ... الكون ... الاجزاء ... الجسم ... البارد ... من ... المسخن
لانه اذا سخن فقد تفرقت النيران ... لكنا لا نحس بالحرارة ... الجسم ... الاخ
ظاهر ... باطنه ... ظاهره ... النار ... ولا يسخن اذا جاورتها النار ... ابرد
... ذلك ... بالاستحالة ... ظهور الكامن ... خارجي ... خارجي فان لم يكن ... خارجي
بل بطبيعته وذاته ... ان يكون ظاهرا ... كان بسبب خارجي ... الاجزاء الكامنة ... بها
... على ... الاستحالة ... لا يحتاج ... ذلك ... او لا فان
... ان يكون ... الحادث ... الماس ... مجاور
المشابه ... الاجزاء ... الى البعض ... الجسم الى مجاوره ... الخفاء
الى مجاوره الابعد ... الظاهر ... العكس ... الاعلى ... الاول
... جسم واحد ... الجهة ... اذا ... الحرارة عند
ازدياد ... الاستحالة ... شعلة ... كبريت ... عنه ... ظهرت ... عظيم
... عنده ... كان الاعلى احر ... الشعلة الى ... اولى من العكس لا ... المحا

نقول
نحن لا نقول بالكمون بل ان الجسم كان مخلوطا ... فانما سخن الى الحار لان البارد ... ظاهره وباطنه لانا
اذا ... البارد ... يضاف ... الحرارة ... او لا يضاف فان لم يكن وجب ان
يكون كل ... بعض ... او يكون ... تحلل ... وان كان ... على ... البرد دمن
خارج ... البرد ... بعض ... الان ... الذي ... علمه من الخارج ... والذي
يصير حارا ... من الخارج ... اذا صار باردا ... لا يصير حارا ... لانه في
... صار ... الشيء ... النار الكثيرة التي ... عن
... ويسخن ... ظاهره ... باطنها ... لا يمكن ... وجوده بالفعل ... باطنها
على سبيل الكمون ... وكذلك النارية ... الزجاج الذائب ... في الزجاج ... جرد
... البرد ... لا يمنع البصر عن ... الحس ... باطنه ... النفضا
الا النارية ... التصديق بوجوده بالفعل ... وجود ... الارض ... والسحق ...
باللمس والنظر ... بوجود جميع ... عنها ... الاشتعال مع ... عرض
احصل ... بان حرارة الادوية الحارة كالزنجبيل ... الاجزاء النارية ... انها غير
ظاهرة للحس عند السحق والرض ... فيها اجزاء نارية لكنها تسخن بدن الحي
عند انفعالها عنه بالخاصية كان ... بالخاصية لا بالكيفية وهو خلاف اجماع الاطباء واجاب
افضل المحققين بان لا اجزاء النارية ... الى لا تظهر للحس لكونها ... الكيفية للمزاج فان قالوا
ناقضوا مذهبهم ... المعركة الاكيعة الى ان بعض الاجسام يكون فيها النار كالحجر
والحديد والخشب ولهذا الحصول النار فيها بالقدح وكالاجسام التي يحصل الدفا منها كالقطن وغيره لان
فيها اجزاء نارية ... ازداد النار بها ... لا يزداد بزيادة الحطب ... الادهان التي يشتعل بها
المصابيح ... النار الخارجة بالقدح كامنة في هذه الاجسام لكان ... عنها
... الحديد ... النار منه وان ... الجلد اذا حك
بعضه ... من الاجسام ... الحرارة ... محلها
... القدح الذي ... كان ... يحرق الخشب ... النار وان يظهر ... اللمس
لانا نعول ... الملازمة فان اجزاء النار اذا كانت ... ففيها ... غالبة عنها
... عند اللمس ... النار فيها على ذلك الجسم ... ظهور ... وان
سخنا ذلك الجسم ... اللفظ ... الله تعالى ...
لانجمد

فتشت

ان لا يسخن الشيء الاعند وقوع الشمس عليه فتشت ... او ... لها ان ... مواضع لا يطلع
عليها الشمس جاز ان لا يشعل الحطب ... وجود النار في الهواء ... الاجسام ... اشياع
يصح وجودها ... مصورة ... من الاجسام ... انه ... الكمون ...
والملازمة ... ممنوعة ... لسبب القدح ... يتحرك ... ويكون الجرم مستعدا للاشتعال ... دامنت
فيه ... بعض الاجسام يحصل منها ... مزاجه ... او لشدة ... باعتبار وجود ... الا
لا ... واعتذارهم بالصلابة فاسد فان ... النار اذا قرب الى حطب الكبريت ... ولا
هذا العذر في ... المذهب الثاني الورود ... على بطلانه وجوه ... النار الى ... في
جبل من الكبريت ... عنه ... فان الجبل يشتعل كله نارا ولو كان ذلك بالورود ... الاستحالة
لم يكن ... الشعلة ... النار ... النار ... فعله المقدار ... القوة ... السند
اليها ... العظيم ... اليسير ... الكبر ... يكون عوده الى البرودة ... النار
القليلة ... الاكثر ... عند البرد ... النارية ... الاكثر ... الجسم
... صارت ... الرقيق ... العظيم ... الحمد اذا ... على شيء ... فان كان
... الجسم ... الجسم الاول وجب ... حجمه عند
البرودة وان ... الحجم ... كان ... بعض ... وان ... د
الاكثر ... الحجم ... البارد ... الحجم ... البارد ... الحار
وهو ... الاجزاء النارية ... الماء ... فان كان ... وجب ان
يكون ... وان كان ... الخارج ... عن مجاورة ... وتحللها ...
والتسخين ... الحركة العنيفة ... اجزاء ... النار ...
المسخن ... والحركة ... المحكوك يسخن ... ويحرق
... النار ... المحلل ... الكبير ... النار ... علمه ... الهواء
الخارجي ... التسخين ... المحلل ... القوام يسخن اليه وكذا
المخضخض ... السال ... النار ... الاعا ... عن
يسخن ... واحد ... اسباب
اذا ... مستحكم ... كالماء ... الوضع ... ساكن
... ضعفه ... النار ... الواحد ... المستحصف يسخن قبل

الذي في السحلي واشد منه ولو كان السحق بالنفوذ لانعكس الحال لسهولة النفوذ فيه حينئذ وليس كذلك
اذا املانا انا ما وختمنا راسه جلاء وسحقناه ثم السحق التام لو كسط شد راسه المانع من دخول ما يمكنه
ان يدخل عوضه الاجزاء النارية من امتناع دخول شيء بعينه فيه لاتعدوم في غير الاستماع الدواخل وليس
كذلك ب العمل اذا املات ما وشددنا راسه شدا محكما ووضعت في ارض قوية فانها تنشق بعد حين ومن اكثر ما فيها نار
ولا يصح حمله على ان سرعتها الرواسب وهي حيل السحارين تحدوث السخونة والنار داخلها مع امتناع دخول
النار فيها وخروج الماء منها ما دل على الاستحالة والكمون ح الجمد يبرد ما يوضع فوقه والاجزاء الباردة لا
تصعد بالطبع وسبق الى الحار فلا يحرك اليه بالطبع ولا فاسر هناك فاذن هو للاستحالة اعرض اوفضل
المنافذ بان الحلم البارد بالطبع اذا وضع فوق الجمد فلعله يبرد بالطبع واجاب افضل المحققين بانه يسخن ان
برد سلبه عن وضع على الجمد مثل برده وقد منع لا ما اراله محاور مستحصل الاسعداد لذلك السود
لا انا نعول منذا اعتراف بالاستحالة ط الانسان يغضب فيسخن ثم يبرد وحصول المادة بنار وبرد ما يدل على ابطال الكمون
والنفوذ جميعا ما دل على وجود الكمون والف دوا علم ان ميلا انما صاروا الى هذين المذهبين لانهم يحسون باعتبار
حكمهم بامتناع كون شيء لا عن شيء وامتناع صيرورة شيء شيئا اخر واما المدد بالثالثة فدل على ابطال ان المادة اذا تمكن
فان اجزاء ان كانت انما ثبت لها مصر بعضها عن البعض في السخونة حصول الاشياء لا احل ان الترتيب ادى البعض الاخر
من البعد وكان يجب اذا ظهرت السخونة ان تظهر كل السخونة في بعض الماء حتى تصير بعضه كالنار ويبقى الماء على كمال برده
لكن الامر بخلافه فانه يظهر بعض السخونة في كل الماء الجسم على سبيل التشابه ويظهر في الكل ضعيفة ثم تشتد
لا يقال ان ذلك لتحلل اجزاء عدة السخونة بين الاجزاء النارية لانا نقول يلزم ان يحال الحرارة تفرقت من الكل اولا
الى الحالة التي لاتحلى ويذكر الوسط وذلك محال لان من فرض تساوي الاجزاء كلها وان كانت اجزاء ما في محلها فاختلافها
الا انه يكون اكثر ابرد ثم تسخن ان تتعقد السخونة منها اتوى في ما اذا كان ضعف السخونة ثم اتحد بالبرودة لاجل السحق في حصلت
الشدة والضعف في الحرارة داعيان كان اصلا فيها الكثافة واللطافة حل سبيل التوزيع الكيف واللطف
من النوع الواحد على الترتيب والبعد فان كل واحد من اللطف والكيف عند الحرارة ولا جرائي فيما قرب منه
ثم فيما بعد حتى بطلت هذه المذاهب الثلاثة ثبت وجود الحركة في الكيف المحسوس عند الجمهور فتعوا اخذا اثبات
الاستحالة في هذا النوع من الكيف مطلقا بما ذكرناه وانه غير كاف لان ذلك انما يدل على وقوع الاستحالة في الحرارة
بعض الاجسام وبرودتها واما في الكل فمن مثال البارح في نار سهاهر دكل ارض مع ما ارضيتها يصير بطهر لا
على سبيل الدفق والالتم بقيا ما لتقية يصير لابنا لكبرتة الارض لا على سبيل النشف ولا سود يصير ابيض والحلو
يصير مرا الى غير ذلك من الكيفيات المحسوسة ثم اشتغلوا باصلاحهم دماحا ولوان الارض سلب ما وبالعكس

ولكن ذلك ضعيف اخر لانه فرق بين انهات التي كالارض بحيث يمكن زوال الصورة كالارض عنه وبضعف الصورة المائية
وبين ما كالارض مع ما عن صورتها الارضية بحيث يمكن الصياغ بالطوية الشرط النار في الحركة في الكيف لم يكن بتدل
هذه الكيفية الاولى دفعة بل على التدريج لسر السراولم يكن للحكما عليه دلائل فتعلقوا بالاحساس بانتقال الماء
من برودة الى السخونة وانتقال الجسم من صفة الى الحلاف على التدريج لكن ليس كل ما حدث في الحس دفعة كان في الجسم
كذلك ولا ما الكتف اما الاول فلان الشيخ حكم بحجة في اف والشعاع البصري الخارج وبين انه لو كان كذلك كان كيف الكرة
زمان حركة الشعاع الى الشيء على بعد راعى الى زمان حركته الى الثوابت لسماء فيجب ان يظهر ان على زيادات
عليه فكان يجب اذا فتحنا العين ان لا نرى الثوابت الا بعد زمان ثم نراها وقال من الممكن ان نفرض زمان غير محسوس قصرا
يحصل فيه حركة الشعاع الى الثوابت ثم انه ممكن لبن ثم ذلك الزمان الى غير النهاية وح يحصل في جزء منه الى تلك المسافة والنقصة
المسافة البعيدة في الشيء بكسر حاصل مع ان الزمان العظيم لا يكون محسوسا وهذا الصريح بان ما يكون في الحس دفعة قد لا
يكون في الخارج كذلك واما العكس فلان مذهبه ان الصورة الجوهرية تحدث دفعة مع ان من المعني يكون حيوانا انسانا
ليس ذلك الا انه وان كان متدرجا في الحس لكنه حاصل دفعة في الجسم فظهر انه لا يمكن التعويل في وقوع الحركة في هذه
الكيفيات على التدريج المحسوس ثم الذي يدل على فساده ان الكيفية اذا اشتدت ما ان لا يوجد النوع الا الاول او يعدم فان لم يعدم
فما ان يكون عدمها على التدريج وهو محال لما مر من ابطال الحصول التدريجي او دفعة واحدة فيكون انما وجد ان اخر
بعد ذلك لم يكن الحركة في الكيف مستمرة لان استمرار الكيف ضد استمرار الحركة في الكيف او لا يعدم فيحدث لا محالة كيف اخر
حدوثا اتيا فان لم يكن بين الانين زمان تتاليا وهو محال وان كان لم يكن النوع مستمرا في الحقيقة وان بقيت تلك الكيفية
فاما ان يكون قد حدث حال الغير شيء او زال شيء او ما حدث ولا زال شيء والاول والثاني مع العدم فيهما نعته والثالث
يمنع من وقوع التعبير اصلا والمحققون لاجل هذه الدلالة اتفقوا على استحالة الكيفية الواحدة بالشخص التي تشتد
والنقص فانهم زعموا ان المعنى منها يتوقف الى انواع متباينة بالماهية كل واحد منها اتي الوجود واذا كان كذلك
فلا بد من تخلل تلك الازمنة بين الانات لئلا يلزم تتالي الانات وذلك بوجه مانا من هذا الحدوث ولم كان متدرجا في
الحس لكنه في الجسم ليس كذلك واجاب العارابي بان هذه الانواع موجودة بالقوة فالاثبات المتتالية والنوع لا بالفعل
وليس بشيء لان التعبير اذا كان هو عبارة عن تلك الانواع المتتالية لزم ان يكون تلك التعبير بالفعل بكون تلك الانواع بالفعل
ومن انكر الحصول على التدريج جعل بين ما منه الحركة وما اليه الحركة انواعا محصلة كل واحد منها يوجد انا ولا يظهر
التفاوت بين كل نوعين لتقاربهما طبعا بل اذا اجتمعت ظهر التفاوت فيحس بحصول انواع الحركة قد حصلت بالحصول
على التدريج وهو في الجسم ليس كذلك العسر الكيناي في ما في انواع الكيف ما اي او الملكة بعد انكر بعضهم
وجود الحركة لانها كيفيات نفسانية والحركة على النفس محال قيل ان العلم لا يكون في الحركان الذي يعرض على

ان حصل منه اجمال البعض ولو على العدا الوجه لم يكن علما وان لم يحصل ذلك الاجمال البته استحال ان يحصل
ما هو اولى منه وفيه نظر فان العلم كون والطرف فلا حركة فيه وانما الحركة فيما يقبل الشدة والضعف والزيادة
والنقصان ويمكن محسوسا بالطرفين وكان ان لك لا يقبل الحركة كذا العلم واما الظنون وكل الارادات والكراهات
والالام واللذات والشهوات والنفرات والصحة والمرض وح الاحساس فما يقع فيه الحركة لقبول كل واحد
منها الشدة والضعف والزيادة والنقصان وانها تحدث على التدريج واما العقيل واللا فمن ذهب
قوم الى انها ما بها الامزجة خاصة ثم لم يوجد احدها مع المزاج الذي يوجد مع الاخر فرض عنها غير مشترك
فلا تضاد بينهما فلا حركة فيهما لان الحركة انما هي من ضد الى الضد وبعض الحركة في الكم مع عدم الضد به
فيه واقف فانهما وان كانا ما يعرض محلها لكنهما كيف كانا متعاقبين على ذات الموضوع ولم يجتمعا
فيه ففيهما تضاد واما الكيفيات المختصة بالكميات فلا تضاد فيها فلا حركة فيها وبعض بالكم بل لا ولى
ان الكيفيات المختصة بالكم المنفصل كالزوجية والفردية فانها لا حركة فيها اذ لا تعقل فيها شدة وضعف
واما المختصة بالمتصل كالاستقامة والانحناء فانه لا حركة فيها اذ لا يمكن الانتقال من احدهما الى الاخر فان المستقيم لا يصير مستديرا
عندهم ولا بالعكس المقام الثالث في الحركة في الاين والوضع اما مقولة الاين فان وقوع الحركة فيها ضروري واما
الوضع فقد ذكر الشيخ ما يوهم انه هو الذي وقف عليه دون من قبله وليس كذلك فان ابا نصر الفارابي ذكر في مختصر
له يعرف بعيون المسائل في موضوع فقال وحركات الافلاك وضعية دورية وعند التحقيق ان الجوهر الفرد
والجسم الحاصل بالفعل وكل جسم انما يتحرك بالوضع لو كان اجزاؤه في المكان وبدل على هذه الحركة ان الجسم الذي لا مكان
له كالفلك الاعظم او له مكان لكن لا يفارقه كغيره من الافلاك اذا تحرك على مركزه لا عن مكانه بل قد يكون كالكرة وغيرها
اذا تحركنا على نفسها في مكانها فانما حركة دورية لم يكن تلك الحركة مكانية لان ذلك الجسم لم يفارق مكانه ولا سكن في
تغيره على التدريج وليس في كم ولا في كيف ولا غيرهما من الاعراض بل انما تغير نسبة اجزائه الى امور خارجة عنها اما حاوية
لها او محوية واذا اعتبرت تلك النسبة تغيرت الهيئة التي حصلت بسببها وهي الوضع لا يقال كل واحد من اجزاء الفلك متحرك
وكره مكانيه وكلما كان كل واحد من اجزائه متحركا في المكان فهو ايضا متحرك في المكان فحركة الفلك مكانية لانا
نقول لا نسلم ان للفلك اجزاء حتى يقال انها متحركة في المكان بل هو جسم واحد متصل لا يتحقق له اجزاء الا بالفرض
فلا يكون له حركة حقيقية وايضا حصول الكل مغاير لحصول كل جزء فلا يجب ان يكون الحكم الثابت لكل جزء ثابتا للكل فان كل
واحد من الاجزاء جزء وليس الكل كذلك كل وليس يجب فقط ما قالوا وليس بعيد لم يكن شيء من اجزائه اكثره في الفعل
كالمدد وغيره منتقل كل جزء منه الى مكان الاخر لان الكل لا يفارق مكانه ولا يتغير ثبوته فالمقصود
حاصل لان الاجزاء ان تحركت في المكان لكن المجموع ليس كذلك لانه حافظ لمكانه ولا شك ان الشيء الحاصل كسب ما

فرض لاجزائه من النسب متغيرة عند تغيرها لا في الاين الوضع لا يقبل الاشتداد والنقص فلا يقبل الحركة لانا نقول الصحيح المحال
اشتداد السكان ساوى انتصابا اكثر وهذا يدل على انه قابل لهما لا للتضاد في الوضع فلا يكون فيه حركة لانا نقول لا يكفي الحكم
ما منه ضد لما اليه بل يكفي هذا ثبوت صرف بين المتقابلين وان لم يكن ذلك بالتضاد المقام الرابع في امتناع وقوع
الحركة في الجوهر اعلم ان الذي يقع الاشتباه فيه من الجوهر انه يتحرك في الجوهر انما هو الصور الجوهرية وقد عرفت ان الحدوث
يقع على جهة الدفع والتدريجي والمدعى هنا بيان ان الصور الجوهرية انما يكون حدوثها على الوجه الاول دون الثاني وانما
يمكننا بيان ان الصور الجوهرية تحدث دفعة اذا بينا امكان تبدلها ولنعرف فانه قد نازع بعض القدماء في ذلك ومنع
من الكون والفساد وسلم الاستحالة وهو لاء هم الذين يجعلون العنصر واحدا اما النار وتكون الاشياء عنها بتراكم التكاثف
او كالارض ويكون عنها البواقي بتراكم اللطافة او شيئا متوسطا بينهما كالدخان او البخار ويكون من البعض بتراكم
اللطافة والبعض بتراكم الكثافة وزعموا ان ذلك العنصر مع اختلاف درجات التحلل والتكاثف محفوظ الجسم
فالنظر في هذا المقام يتعلق بامرين المنظر الاول في اثبات الكون والفساد والذي يدل على ذلك وجوه الاول الاولى العقل
وقد ذكره الشيخ في منهاجه لكان الاول انا نشاهد ان ما يصح عليه الكون والفساد يصح عليه الحركة المستقيمة وبعكس الاول انما يقتضي
ما يصح عليه الحركة المستقيمة يصح عليه الكون والفساد والثاني احتصاص كل جسم بحيزه ليس لطبيعة الا لابتناء احوال
الاجزاء التي قد حصلت لها بسبب حال اولى الى ذلك الموضع وهو باطل لان الكل لا يتحرك بطبعه ولو قدرنا عدم التقابل فلا
بد من سبب لحصوله في الاحياز فتعين ان العمدة فيه ان الجسم لو كان في اشد الكون في حيز مخصوص وهو عن العلل دالة
بعد ذلك فيه وهذا انما يعقل اذا كانت صورها حادثة وهو ضعيف لجواز ان يستند الى الفاعل المختار
المستند الاصل الثاني من ان النار مثلا جسم ولا شك ان جسميتها ثابتة لنارينها فتشخص تلك النارية ليس لماهيتها
ولوازم ماهيتها والا كان نوعها في شخص واحد وهو محال فاذن ذلك التشخص بسبب العوارض وذلك لا محالة
بحسب المادة لما عرفت فحصول النص على تشخص تلك النار طبيعة تلك المحل لان ذلك المحل كما يحملها يقبل
مثلها ضرورة وجوب اشتراك المثلين في الصفات الواجبة فاذن العلة في تشخص تلك النار اعراض مخصوصة موجودة
في المادة ولا شك في ان الاعراض توابع للصور فالاعراض المشخصة لهذه النارية ان كانت معلولة لتلك
اللوازم لزم الدور وان كانت معلولة لصورة اخرى موجودة في تلك النارية فقد كانت قبل هذه الصورة صورة
اخرى فهذه الصورة حادثة ثم الصورة السابقة لو لم تكن ما وبه لهذه الصورة في النوع امتنع زوالها
قول منه لان الصورة انما تتجدد اذا قويت ملائمة المادة لها ولو كانت السابقة مماثلة للمتجددة لكانت
ما تحمل المادة ملائمة للمتجددة تحملها لا محالة ملائمة لتلك السابقة فلا تكون مبطلة لها وح يمتنع تجدد الصورة
المتجددة فتبطل ما اذا كانت السابقة هي المتجددة كان ما تحمل المادة ملائمة للمتجددة تحملها منافيا

لئلا يلزم تلازم بعدم ملكات لم يجز حد المحدود وظاهر ان كل صورة عنصرية نوعها في شخصها وان كانت مادتها
مخصوصة قبلها بصورة اخرى كالنار والماء وذلك يدل على الكون والفساد ويدل على ذلك ان القوى الجسمانية لا تقوى
على افعال غير متناهية فيكون حادثة لا محالة النوع العالي من كل الاعتبارات الحسية ونرجع الى القول انه
سيظهر لك ان العناصر اربعة يوجب الكون والفساد لانه يدل على اثنى عشر ستة منها بسايط وهي
تكون النار هواء وعكسه وتكون الهواء ماء وعكسه وتكون الماء ارضا وعكسه وفي اربعة مركبة هي تكون النار ماء وعكسه
وتكون الهواء ارضا وعكسه واما رابعها وهما تكون النار ارضا وعكسه واذا انقسمت بلة واحدة منها وهي صيرورة
الارض هواء والماء هواء او الهواء نارا احتمل المقصود من حوادث الهواء لان ذلك يدل على ان المادة مشتركة
الكل اما صيرورة النار هواء فامر ظاهر عند الكلام مع من اختلف لانه شاهد محسوس في الشعل التي
تضمحل في الهواء ولا شك انها صارت محسوسة واما عكسه فلذلك اذا النفخ على الكير الذي شد فيه طرف دخول الهواء
الحديد الى ذكر على النفخ والحس ... الهواء ... فانه يغيب فيصير ماده نارا واذا قربنا
شعلة من ... كبريت ... ان عظيمة وليس ذلك الا لانقلاب الهواء ... نارا واما انقلاب
الهواء ماء ... اذا اخذنا قدحا ووضعناه على جمد وجعلنا ... خارجه ...
فانه يبرد ويحدث على اطراف الاناء قطرات ... الاناء قطرات كثيرة وهذه القطرات ...
الندا الذي يوجد هناك ... من الهواء ... المطلوب ... الهواء المطيف
على ما ذهب اليه ... والف ... الركاب ... داخله ...
باطل لان الهواء المطيف ... على اجزاء ... الصيف فان الاجزاء
المائية ان كانت ... الهواء ...
يلزم ... حدوث ... الاناء ...
حصول ... حصول ...
... حصول ...
الى ... الهواء ...
لا ... حدوث ...
... الماء ... البرد ...
... الهواء ... الماء ...
هواء ... الماء ...

من ... زمان ... ذلك الزمان ... حدث ... خارج الاناء ... القطرات ... الاجر
او في داخل الاناء كانت ... في الهواء ... الكون ... فاصل ... الى
قوام ... المتصل ... الهواء ... مدد ... واجب ... بان
... الكثيفات ... الكثيف ...
... الاجزاء ... الرصاصية ... المذكور
... الهواء المطيف ... الكثيفات ... الهواء المطيف ... برودة
... الهواء ... والهواء ...
كان ذلك ... الهواء ... الجمد ... مغلوب ... حرارة ... فلا
... الجمد ... الهواء ... البرد ... ضعف البرد فلا
يؤثر ... الهواء ... القطرات ... اللازم
فلا ... الاحالة ... الندا ... الاناء ... يوجد
الندا ... وجود الجمد ... كان الجمد ... كان هذا ... اكثر
... الندا ... الوجود ... الجمد ...
... لو كان ذلك ... ظهور ... الماء ... اللطف ...
ليس كذلك ... السحاب المتولدة في قلل الجبال ... الهواء ... اصيغ ...
... عن بخار ... السحاب ... ذلك السحاب
... الهواء ... ذلك ...
... على تلك ... ذلك الهواء ... الرئيس ... شاهد ذلك بجبال
طبرستان وطوس وغيرهما وقد شاهد اهل المساكن الجبلية ذلك كثيرا ... المتاخمين ... الماء
للهواء ... الى ... الشمس ... ذلك
انقلاب ... الهواء ... البرودة ... الهواء ...
... المطر ... البلخ ... المطر ... الهواء ... المحققين ...
... وذلك ... برودة ...
... الاسباب ... للكون والفساد ...
في عند حصول برودة ... الكون والفساد ...

لم يشاهد ... الكون والفساد ... البرودة ... حصلت البرودة ...
الكون والفساد ... المعتقد ...
في علم ... وجودها ... برودة غالبة ... الهواء ...
... الاجزاء المتصغرة ...
الى الجو ... المحيط الى ... صارت سحابا واذا
قويت البرودة ... سحابا ... لكان ... الهواء لا تتصل
... الثلج ... الارض ... حادث وليس كذلك ... لم
الصحو ... المطر ... الهواء ... الثلج ... على الارض ... البرودة ... في اعالي
الجو ... واما عكسه فهو انقلاب الماء هواء ... الماء ... يظهر
بخار متصاعد ... واما انقلاب الماء ارضا فانا شاهد
... فانهم يعتقدون ان المياه الجارية احجارا صلبة ... ذلك ... بعض المياه ...
... عند ... الماء ...
... في ... الماء ...
... المصعد ... المرد ...
اضعاف ذلك ... هذا السؤال ... اذا ...
المصنف ... خلط ... الذي ... علم ... حلطا ...
... الارض
... اهل الحيل ... الحيل الذين ...
الاكسير ... الاملاح ... الاحجار ... الاحسام ...
بالماء ... في الاجزاء الارضية ... الاحجار ...
مياه ... الامراح ...
الاجزاء المائية ... الماء ... البرد ...
لبرد الاجزاء الصغيرة ... الهواء ...
... المحلول ... بالحس ...
... الاجزاء ...

الجزء ... والعكس ...
... الحكماء ...
المركب ... البرد ...

حارث غالبة عند الانحلال وان كانت ... لكنها كانت مغلوبة في الظاهر ... الباطن
وليس الامر كذلك ... اجسام ... الماء ... الرطوبة ... ماء زلالا
واما انقلاب الارض نارا فلان الحطب الرطب ... النار ... الحرارة ... سرعة ... دخان كثير وذلك ... الاجزاء
العاصية ... الارضية ... الرطب اكثر فلا
جرم الشعل الذي يصعد ... الرطب اكثر ... اليابس ... الذي يصعد ... الرطب اكثر
لا ... الانقلاب ... الارض الى النار ... الانقلاب ... الماء
... النار ... الماء ... النار ... العناصر واما
انقلاب الماء نارا ... الرئيس انه شاهد ... في ... فاشتعلت
... نارا ... ان الماء الذي كان ... احجارا ...
... الماء الذي كان ... الهواء والنار
واعلم ان هذه الامور ... قالوا ... كل واحد من صاحبه ... بينهما
هيولى مشتركة ... صورة كل واحد منها ... استعداد ... للصورة ... تلك الصورة ... يكون
ذلك الذي صورة ... الصورة ... هذا السؤال ... مشتركة في العناصر ...
المقام الرابع في ان الصور الجوهرية لا تحدث بالحركة ... الكون والفساد ... في الصور العنصرية ... جواهر
... في ... الحركة في الجوهر ... العرض ...
السؤال ... الصور الطبيعية ... لا تحدث على التدريج ... دفعة واحدة ... الصورة
الجوهرية ... الاشتداد والتنقص ... الاشتداد والتنقص ... على التدريج ...
دفعة واحدة ... الشدة والضعف ... الاشتداد ...
... الصورة ... عدم تلك الصورة ...
... الحدث ... عدم المادة ...
حدث ... الصور ...
صور ... الحركة مطلق ...
او في ... الحركة ...
فانه ... الصور لان المادة
... الصور ... الحركة في الصور ... صور ...

اكثر من آن وعدم الصورة المقومة يوجب عدم الذات فاذن ليس بعض شي من الذوات باقيا وكل متحرك فانه باق
في زمان الحركة فاذن ليس شي من هذه الذوات متحركا ولا يستفيض ذكر الحركة في الكيف كما يستفيض الوجه الاول
لان عدم الكيف لا يوجب عدم الذات بل يبقى الذات محفوظة في جميع زمان تغير الكيفيات اعترض عليه المصنف بان
قوله عدم الصورة المقومة يوجب عدم الذات ان عني به ان عدم الصورة يوجب عدم الجملة التي احدها منها وهو محلها فلا
فذلك حق لان عدم المركب يقع بعدم جزء لكن الجسم لا يكون المتحرك بتلك الجملة حتى يلزم عدم الحركة كما في الحركة
الكيفية لا يكون المتحرك في الكيف المجموع اي حاصل الجسم والكيف حتى لا يلزم الى ان يكون المتحرك محل تلك الصورة وحده كما
ان المتحرك في الكيف محل الكيف وحده وان عني به ان عدم الصورة يوجب عدم المادة فليس كذلك فان مواد
العناصر عندهم باقية بعد عدم الصور الجسمية لا يتصل وعدم الصور النوعية بالكون والفساد ولو عدمت المادة بعدم
الصورة كانت حادثة وكل حادث فله مادة عندهم فيتسلسل ومع هذا فان لم يوجد هناك شي محفوظ الذات بالقياس
تلك الامور المتعاقبة كان اي دث غسل عن المادة وهو محال عندهم وان وجد منها واحد محفوظ الذات لكن زوال
الصورة عن ذلك الشي يوجب عدمه ثم ان الشيخ لما اورد على نفسه السوال الذي كنا بصدده بحصول الهيولى بالصورة وبيان
الصورة النوعية زائلة بعدم المادة بزوالها واجاب بان الوحدة الشخصية للمادة محفوظة بالوحدة النوعية للصورة
لا بالوحدة الشخصية واذا كان هذا اوله ينبغي ان يمنع الحركة في الصورة لانه لا يلزم من زوال تلك الصورة عدم المادة
بل ذلك لا يعد عدم الصورة وهو سطل الحجج اورد الشيخ حجة اخرى وهي ضعيفة وهي ان الحركة انما تكون
بين الضدين لانها سلوك من ضد الى ضد والجوهر لا ضد له ثم اعترض بان التضاد ان عني به التعاقب للمتضادين
على موضوع واحد فلا ضد للصورة وان لم يعتبر ذلك بل الكيفيتان متعاقبتان على المحل كان للصور النوعية
الجسمية اضداد فان الصورة المائية والنارية لامران وجوديان متعاقبان على محل واحد ويتنافيان فاذا لم
يكن ان يجتمعا فان ذلك هو المراد فالحركة لا تحتاج الا الى ان يكون واحدا كما في سطح الحرارة في الحركة
الدورية وقد يكون بين سائر ذلك الحركة من وسط الاخرى فالحكم الى ان الحكم لا تضاد وتقدم ان هذه الحركة ثم اعترض
الشيخ على منع المقالة بان المني يكون حيوانا انسانا وكذا البذر يكون نباتا على التدريج ثم اجاب بان المني
الى ان يكون يعرض له تكونات اخرى يصل بعدها الى الاستحالة في الكم والكيف وبين المني والسحل اسم للمراد وهو
بعد بني ثم يخلع صورة المنوية عنه الى ان يخلع صدا ان وان مع صور الصورة المنوية ويحصل له صورة صورة
اخرى نوعية من العلوية يخلع تلك الصورة ويلبس غيرها دفعة لا على التدريج وكذا في سائر الحالات من العلوية الى المضغة
ومن المضغة الى العظم لكن ظاهر الامر ان هذه التبدلات سلوك واحد من صورة جوهرية الى صورة اخرى وليس
كذلك بل هنا انتقالات دفعية في الصور وبينها حركات في الكيف ثم عول المصنف على الحجة الاولى واجاب

[catchword:] بالدوره

[margin:] حركة الكواكب

عن ورودها في الكيف ان كل واحد من تلك الكيفيات المتعاقبة يبقى زمانا ويكون السلوك من السواد الى السواد وان
كان في الحس مستمرا الا انه في الحقيقة ليس كذلك بل هنا توقفات في العلامات حيث لم يقم برهان قاطع على ان ذلك
السلوك مستمر في نفس الامر وانما الاعتماد على الحس السلوك المستمر حسا لا ينافي وجود توقفات في ازمنة جد الخفية
والزمان يمتد انتقال مثل ما في مسافة تقارب الشي الشعاع بحركاتها في يوم وهي انه كان يحدث بكثرة زمان حركة
الشعاع الى شي على بعد فراغ الى زمان حركة الكواكب الثابتة كما في ما بكون تطهر الزمان لها وسكون محسوس
فاعترضها بحال فرض زمان عن محسوس تقصر الحصول الحركة الشعاعية ثم يكر الجسم هذا الزمان الى الاشعاعين ومن حدوث
ما نسبته انه لهما الى العصر والى البعيد ومع ذلك يكثر الزمان للعظم والصغر محسوسين صراح لا امكن الاستدلال
بالسلوك المستمر حسا على ان ذلك السلوك يستمر في الحقيقة بل لو لم يلزم على الحركة الكيفية من المحالات لكان من الواجب
عليهم عدم الجزم بوجود ما هو بلا منهم عند الكمال المحسوس بعدما اعتقادهم ان الزمان عن المحسوس بكون الف مرة الى الحد الاول
قالوا فانه لو حصل الوقوف في جزء من الف جزء من ذلك الزمان الغير المحسوس لكن ذلك الزمان مستمرا في الحقيقة لم يكن حركة
ولما ثبت ان الحركة في الكيف لم يقم عليها حجة يعتد بها بل يلزم من وجودها سائر الابانات لنحو ما لا مدفع له وجب القول بنفيها
فقد عرفت ان الحجة الدالة على نفي الحركة في الجوهر بعينها على نفيها في الكيف فان تمسك من اثبت الحركة في الجوهر
بتمسك متشبها في الكيف فمن الكون حاصلا للسواد الجواب عنهما واحد وهو الكمال الخلي للسلوك بين
ثبوت الجزء لا بالعكس في المثبت للحركة الكيفية ان يقولوا اذا حصل الوقوف في الحركة الكيفية فان تبقى الاستعداد في الحركة
لسلم التمول المتصل المستمر وان لم يوجب ان يتم تلك الكيفية وان لا يحدث بعد زمان كيفية اخرى لان كل استعداد عند
حدوث الكيفية السابقة يكون قبل حدوثها واذا كان كذلك كان الى حدوث تلك الكيفية فهو غير خال عن نظر المقام الخامس
في نوع الحركة عن كل في المقولات قالوا المضاف لا يقع فيه حركة بالذات بل بالعرض وذلك ان الاضافة لا تعقل وانها
ولا تستقل بالوجود بل ولا بالتعقل بل هي تابعة لغيرها فان جنس متبوعها الشدة والضعف فيقبلها الاضافة والا فلا فان السخونة
لما قبلت الشدة والضعف كالاسخنية قابلة لهما فانها لو ثبتت على حد واحد غير متوسط متبوعها الى الاشتداد والنقص
الشديد لكن بالاستقلال انها نفسها وهذا الوجه ان ما حال من ان حال الانتقال في الاضافة يكون وجوهها لا يخلو عن نظر فاما
متى فان وجوده للجسم يوسط الحركة فيكون يكون الحركة فيه فان كل حركة في متى فلو كانت فيه حركة لكان المتى متى اخر
وفي المتى شيء ان يكون الانتقال فيه دفعيا وهو ان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ما عن منتقلا
فان الانتقال فيه والحركة متعاقبة ثم قال الشيخ ولست اني اتكر حال متى كحال الاضافة في ان الانتقال الى الكر فيه
بل يكون الانتقال الاولي في الكيف او الكم ويكون الزمان لازما لواحد السعي فيعرض في الحد او هو جمولا متى متصل الى
زمان ولان طبيعته غير مستقلة فهي تابعة لمعروضها في السيلان والاستقرار وفيه نظر فانه لا يلزم من حصول الموضوع او على الحوال

للمعروض عروض العارض ولا بالعكس وكذا القول في الجدة فانها معقولة بنسبة واما مقولتا ان يفعل وان ينفعل
فنقل الشيخ عن قوم عدم صحة الحركة وابطله بان الشي اذا انتقل من التبرد الى التسخن فاما ان يكون التبرد باقيا لم يعدم
بل انتقل الى التسخن والتبرد بعد تبردا اولا والاول باطل لان التبرد توجه الى البرد واحدا من طبيعته والتسخن توجه
الى السخونة واحدا من طبيعة السخونة فيكون الشي الواحد في الزمان الواحد متوجها الى البرد واقدم من طبيعة الى
السخونة واقدام طبيعتها والشي الواحد لا يوجد في الوقت الواحد الى الضدين معا وان لم يبق التبرد فالتسخن
انما وجد بعد وقوف التبرد وبينهما سكون لا محالة فليس هنا حركة من التبرد الى التسخن على الاستمرار اجيب بان الشيخ
قد سلم في الشفاء بالفعل بين الاثر الحاصل في حصول الموضوع تمام ذلك الفعل بلا حد بينه فذلك الملان
اليوم تحوط السر ان كان الفعل بالطبع واما لان العزيمة تنفسخ يسير السير ان كان الفعل ارادياً واما لان كالة
يكل في السير الى ان بطل الفعل بها وكلا ذلك انما هو بتبدل الحال اولا في القوة او العزم او كلالة ثم شيعه
التبدل في الفاعل يكون التبدل في الفاعل بالسعة ولا اصل فيه ان الفعل والانفعال امران نسبيان ما يعان
لمعروضها في الثبات والتبدل ومن نوع التاثير والتاثر يبطل هذا التفريع عنه البحث السابع في ان
المقابل للحركة اي سكون من انواع الحركة والسكون تقابل الا ضد او بالحيث لا يمكن اجتماعهما في الجسم الواحد في الحال
الوقت الواحد ولا سيما ان السكون في المكان قد تسعه حركة وقد يلحقه حركة اخرى وقد احتملوا الناس فيه فذهب
بعضهم الى ان المقابل للحركة هو السكون الذي سبقه الحركة لا في نهايتها اعني السكون فقط لان الحركة مودية الى السكون
السكون وسيرها الى والشي لا يتادى الى مقابله ولان السكون في النهاية كمال للحركة وكمال الشي لا يكون مقابلا له ولان
السكون ليس عدم اية حركة اتفقت والا لكان عدم حركة ما من الجسم في مكان خارج سكونا فالجسم المتحرك في المشرق
ساكن في المغرب لانه قد عدم عنه الحركة في الموضع فهو محال فاذن العدم المقابل هو السكون في المكان
الذي سالب فيه الحركة والحركة في المكان يعيد مفارقة المكان فيه كل مفارقة للمكان بعينه فالحركة عنه لا يمكن حركة
لا ما لحركة اليه فاذن السكون المقابل للحركة انما هو مقابل الحركة عن المكان لا الحركة اليه والثالث ذكر في النجاة وزعم
في الشفاء الاول ان الحركة الى المنتهى متاديه الى عدم تلك الحركة بالاتفاق فاذا جاز تاديها الى عدمها فاي
ضرر في ان يكون ذلك العدم هو المقابل والثاني بان السكون في المنتهى ليس كمالا للحركة وكيف وهي تعدم معها بل
هو كمال للمتحرك والحق ان السكون في المكان مقابل للحركة منه واليه فان السكون ليس عدم حركة خاصة والا لكان
المتحرك الى جهة ساكنا في غير تلك الجهة بل هو عدم كل حركة عن محله في ذلك الجسم ثم ان حصل السكون المقابل هو الان
يطرا على الحركة فان ذلك هو السكون في النهاية والاصل المقابل هو الذي يطرا على الحركة كان ذلك هو السكون
في البداية وان حصل السكون المقابل السكون الذي يمكن ان يطرا على الحركة وان يطرا عليه الحركة معا على البدل تغير

[catchword:] موجود

موجود اصلا لان السكون في المبدا يمتنع بآخره والسكون في المنتهى يمتنع تقدمه والله لو احسان يكون المقابل
للحركة الطبيعية سكونا طبيعيا على ان المقابل للحركة الطبيعية هو السكون الطبيعي الذي لان ذلك هو الطبيعي في تكون السكون
المقابل هو السكون المنتهى فيه الجسم قد يخلو عن الحركة والسكون في امور منها الجسم الذي يمتنع خروجه عن حيزه مثل
كليات الافلاك والعناصر فانها غير متحركة عن مكانها وهو ظاهر ولا ساكنة ايضا لان السكون عدم الحركة عما من شانه
ان يتحرك والكليات ليس من شانها ان يتحرك فلم تكن ساكنة بل راسية في احيازها لا ساكنة ولا متحركة وليس بجيد لان الجسم حيث
هو جسم يمكن ان يتحرك وكليات العناصر من حيث ذاتها يمكن ان يتحرك فانه يمتنع ذلك من خارج لا يطرا في الامكان الذاتية
وهو كاف في عدم الملكة الجسم الذي لم تماسه محيط واحد اكثر من ان واحد كالجزء الواحد في الماء الجاري والهواء في الجو
بحيث لا يكون مماسا لسطح من الماء والهواء اكثر من ان واحد فذلك الجسم غير متحرك لعدم تبدل الاوضاع بالنسبة الى الامور الخارجة
عنه ولا ساكن ايضا لانه غير ثابت في مكان واحد زمانا والتحقيق انه ان جعل المكان عبارة عن السطح كما احتاره
ارسطو والسكون عبارة عن الاستقرار في مكان واحد زمانا والحركة استبدال مكان بمكان على ان يكون سدا لا سيما
من المتحرك لم يكن هذا الجسم متحركا ولا ساكنا وان جعلنا المكان عبارة عن البعد كما اخترناه اولا فهذا الجسم ساكن لانه
باق في ذلك البعد زمانا وان جعلنا المكان هو السطح الحاوي وجعلنا الحركة اعم مما يكون الاستبدال صادرا عن المتحرك
او عن المكان فهو متحرك وان جعلنا السكون حفظ النسبة بينه وبين الامور الثابتة فهو ساكن ح الان الذي هو
ابتداء الحركة وانتهاؤها فانه لا يكون الجسم فيه ساكنا ولا متحركا وبالجملة كل ان يفرض يخلو عن الجسم فيه الوصفان لان كلا
كل من الحركة والسكون زمانا يقتضيان قدرا لانقسام الحركة فيمتنع وقوعها في الان وامتناع السكون ايضا لان السكون
عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك والجسم في الان الواحد يمتنع عليه ان يتحرك فيمتنع عليه السكون البحث الثامن في احكام
الحركة اعلم ان الحركة لها احكام تشتمل عليها مسائل المسالة الاولى في انقسام الحركة اعلم ان انقسامها وعدمها
عدم الملكة انما يوصفان بالذات واولا بالكم وبالعرض وثانيا بالذي الكم والحركة ليست بكم بل يعرض لها
الكمية او يوصف بما لم يصح عليه القسمة باعتبار قسمه عارضها او موضوعها اما موضوع الحركة فالجسم المتحرك
فان للجسم مقدارا متصلا والحركة عرض قائم فيه ثم يستلزم سائر ما عارضها فان الحركة يعرض لها مقداران
احدهما من حيث الزمان فانها يتقدر بزيادة وبعض بعضها ونقصانها من حيث المسافة فانها ايضا يعرض
لها الزيادة والنقصان باعتبار عروضها للمسافة واذا تقرر هذا فنقول لما كان كل حركة انما يقع في زمان وان كل
منقسم اليه السمة بغير نهاية وجب انقسام كل حركة دائما فان الحركة الواقعة في نصف كل زمان نصف الحركة في كله مع
حفظ النسبة وايضا لما كان كل حركة واقعة على مسافة وكانت المسافة قابلة للقسمة بغير نهاية وجب انقسام الحركة
لذلك فانه من المعلوم ان الحركة الى نصف المسافة نصف الحركة الى آخرها وهذا في الحركة الاينية ظاهر على راي من نفى الجزء

واما في الحركات فكذلك الا انه غير ظاهر ظهور الحركة الاينية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

والالوان وكذا سكال الطبيعية والقسرية لا تحلل باعتبار كونها طبيعية او قسرية فكذا الحركات ماخوذ في الاختلاف بالطبع
القسر لا توجب الاختلاف في الماهية المسئلة الثانية في ان المستديرة اولى بالوحدة من غيرها اي الحركات
بالوحدة المستقيمة الا لاختلاف فيها وذلك لان المستديرة لو تخللت السكنات فاما طبيعية او قسرية او ارادية فان
كانت طبيعية فمشابه اجزائها فانها في مبدا احوالها يكون ممنوعا بالعائق الكبير فاذا ارتفع المعاوق اشتدت
باشتداد قلة المعاوق فان كانت قسرية اشتدت في الوسط زيادة على الطرفين [illegible] ولا ارادية فغير الدورية
تحتمل اجزاؤها باختلاف الارادات فانها كالطبيعية في انها تشتد اخر الان الطالب قد تحقق فلا المعاوق ثم [illegible] طلبه
لسائر عرضه لسرعته [illegible] الواحد يكون باقيا وانا نقض بعض الواحد والاولى بالتمام هو المستدير لان الزيادة عليها
غير ممكنة لذا ابها فان الدورية اذا تمت لم تكن [illegible] تمام لان الزيادة عليها غير معقولة بل لان الشاهد ليس
وانه [illegible] العالم للاعمال المستقيم اولى بالتمام لكمال المستقيم على [illegible] اوسط والشهي بخلاف الدائرة و
لان المستقيم متناهي وهم والدورية لاتمم فلا يقطع عند حد لانا نقول لا يلزم من كل اشتمال على الطرفين والوسط
اولوية باسم الوحدة فان وحدة الواحد اتم من وحدة العدد مع اشتمال الطرفين والوسط عنه فكذا الدائرة
ليس وصوبها لا يوجد فيها ذلك وقد يقدم ان المستقيم ينقطع لا باعتبار تمام طبيعتها بل لانقطاع ما فيها
واما الدورية فتكمل دورة حصلت منقضة ثمت في ذاتها وما في حد كان تعودها كل مرة دورة اخرى وفيه نظر لان اشتداد
الحركات امتضى التكثر لزم اشتمال الحركة على ما لا يتناهى بالفعل والاشد والعلل والدورية اذا امتدت امتضى كل
تلك الحركة لزم تكرار الحركات الفلكية لو [illegible] تكميل كل دورة دورتها والاخلاف عندها النوع الثالث تمم الحركة باعتبار
السرعة والبطوء من الاحكام ما يقطع مسافة معينة في زمان هو دون منها ما يقطع تلك المسافة في زمان اقل منه لم
يقطع بالضرورة في الزمان المساوي مسافة اكبر وذلك الى جنسه ومنها ما يقطع تلك المسافة في زمان اطول فيحصل سلب
ذلك [illegible] في السرعة والبطوء وسلب بعضهما بعض بالنسبة ما يقطع مسافة اطول في زمان مساو او يقطع
المساوي في زمان اقصر والبطوء بالعكس وفي هذا النوع مسائل المسئلة الاولى في سبب بطوء الحركات وسرعتها اختلف
الناس فيها فالمتكلمون على ان سبب ذلك هو تخلل السكنات بين اجزاء الحركة لان الحركة عندهم مركبة من اجزاء لا تتجزى
فان كان [illegible] فالحركة سريعة [illegible] وان تخلل كل اجزاء سكنات فالحركة بطيئة ثم
تحصل البطوء بكثرة السكنات وقلتها وطول ازمنتها وقصرها واما الحكماء [illegible] لما اعتقدوا
ان الحركات متصلة اتصال المسافة غير مركبة من اجزاء لا تتجزى بل هي واحد من اول المسافة الى اخرها لم يكن
لها اجزاء بالفعل فلا يتصور السكنات بين اجزائها واما سرعتها وبطؤها راجعان الى اسبابها [illegible] منها
منها [illegible] على الحركة واستدلوا على ذلك بوجوه الاول لو كان بطوء الحركات بتخلل السكنات لوجدت لا

بطوء بحيث اشد الحركات فصلا عن اضعفها والثاني باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الشرطية انا نفرض فرسا شديد العدو
بحيث تخطف البصر فانه اكثر ما يتحرك من اول النهار الى اخره مائة فرسخ لكن في هذا الوقت يكون الشمس قد قطعت نصف الفلك
ونصف الفلك اضعاف اضعاف مائة فرسخ فلو كان البطوء لتخلل السكنات لزم ان يكون حركة الفرس سكنات [illegible] منها
بقدر فضل حركات الشمس على حركاته لكن فضل الحركات على الحركات اضعاف مضاعفة فالسكنات اضعاف اضعاف
حركات الفرس فكان يجب ان لا يحس بحركات الفرس [illegible] اسرع حركة في الحس ولما كان ذلك باطلا [illegible]
ذلك الفرس شي من السكنات عرفنا ان التفاوت ليس لتخلل السكنات وهو المطلوب وفيه نظر فان بطوء الحركات
يكون باحد محسوس والاستدلال مشترك الالزام فانا نقول لا يشك ان حركة الفرس ابطا من حركة الفلك اضعافا مضاعفة
فكان يجب ان لا يحس [illegible] وهو المطلوب وفيه نظر فان [illegible]
وكم هي في غاية السرعة عند الحس لا يكون في نفس الامر كذلك لان حركة الفرس يوجد ما هو اسرع منها اضعافا مضاعفة
وقصر الحس عن ادراك التفاوت بينهما لان السرعة قابلة للشدة الى ما لا يتناهى ب انا لو فرضنا الجسم كلما كان
اثقل كانت حركته الى اسفل اشد واسرع فلو فرضنا جسما بلغ ثقلا الى حيث خلا عن السكنات فان حركته
تكون في غاية السرعة بحيث لا تمكن الزيادة عليها فاذا فرضنا ان ثقله زاد فان كانت حركته اسرع كانت الاولى ابطا
بالضرورة مع عدم تخلل السكنات فيها فلا يكون بطوء الحركات لتخلل السكنات وان كانت مساوية لم يكن للثقل الزائد
اثر فيكون [illegible] وفيه نظر لان الثقل انما يزيد في السرعة لو كان هناك سكنات ليعدم
او تقل [illegible] اما اذا انتفت السكنات فلا يكون للثقل الزائد اثر البتة او يكون تلك السرعة حصل بمجموع
كل الثقل والزائد معا سلمنا لكن يمنع امكان وجود تلك الزيادة على تلك السرعة لان الثقل لا يمكن في وجوده حصول
الثقل الغير المتناهي لامكانه في نفسه وهو ممنوع ج اذا غرزنا خشبة في الارض والشمس في افقها المشرقي
وقع لها ظل الى الجانب الغربي وكلما ارتفعت الشمس جزءا فان لم ينتقص من الظل شي جاز ان لا يرتفع جزءا اخر ولا ينقص الظل
وهكذا الى ان يصل الشمس الى خط نصف النهار والظل على حاله [illegible] وهو محال لان سبب الظل وقوع الحاجب
بين الشمس والارض والخشبة اذا استوى ولان الخط المرتسم فيما بين الشمس وطرف الظل اذا تحرك الطرف المتصل بالشمس
دون الطرف المتصل بالظل حدث لذلك الخط زاوية [illegible] وانا نقطع [illegible] هو محال او وجدان ينقص
الظل [illegible] في الانتقاص [illegible] في الارتفاع [illegible]
جاز ان يرتفع الشمس جزءا ولا ينتقص من الظل شي جاز ذلك في الثاني والثالث ولزم المحال السابق [illegible]
حركة الظل لحركة الفلك في السرعة والا تساوى المقداران فلم يبق الا ان يقال ان الظل [illegible]
والشمس [illegible] في الارتفاع لكن حركات الشمس اسرع من حركة الظل [illegible] في البطوء والسرعة لا بسبب تخلل

السكنات وكذا القول في حركة الدولاب من القطب الى المحاذ البعيد والفرجار ذي الشعب الثلث
[illegible] اسفل البر الى اعلاه [illegible] من السقف [illegible] الى فوق فلك
الحركة لها علة هي قوة قسرية حصلت من الرامي في المتحرك فاذا كانت القوة محركة والهواء قابل للاختراق وجب
ان يتم ذلك الحركة ولا يوجد شي من الاحيان [illegible] وليس في بعضها ما يعرض
[illegible] والسكون [illegible] الحركة خالية عن تخلل السكنات لكنها ابطا من الحركة الفلكية [illegible]
في السرعة والبطوء عن تخلل سكون وفيه نظر [illegible] تخلل سكون بينها واخص بعض
الاحيان [illegible] بسبب تلبيد الهواء [illegible] بعض البخارات فيه واعلم ان للبطوء اسبابا [illegible] الحركة
الطبيعية فلا يمكن ان يكون العائق من الطبيعة لامتناع اقتضاء الطبيعة الامرين المتنافيين وفيه نظر فان
ذلك انما في حركات الاجسام المركبة [illegible] ولا في بسائطها لجواز ان يشتمل على [illegible] من حيث المادة
والاخر من حيث الصورة وعلى قولهم يجب ان يكون العائق خارجا وهو [illegible] لامتناع الخلاء عندهم فاذا
تحركت الحركة [illegible] ازداد سرعة واما في القسرية [illegible] الطبيعة فان الطبيعة كلما كانت
اقوى [illegible] المسئلة الثانية في ان اختلاف السرعة
والبطوء ليس اختلافا في الماهية استدلوا على ذلك بان السرعة والبطوء يقبلان الشدة والضعف ولا شي من الفصول
يقبل ذلك فلا شي من السرعة والبطوء بفصل وفيه نظر لا معارضة بالكيف [illegible] مع اختلاف انواعه بالفصول
ب [illegible] الحركة المستقيمة الى الصاعدة والهابطة [illegible] الى السريعة والبطيئة [illegible]
[illegible]
[illegible] فاذا كان [illegible] بالصعود والنزول [illegible] بالسرعة
والبطوء [illegible] وفيه نظر لان السرعة والبطوء [illegible] الصعود والهبوط [illegible]
ولا امتناع في ذلك اذا كان انقسام الحركة بهذين لا بالفصول المسئلة الثالثة في ان مقولة السرعة على المستديرة
والمستقيمة بالاشتراك المعنوي السريع هو الذي يقطع المثل في زمان اقل من زمان قطع الحركة الاخرى او الذي يقطع
مسافة اكثر في زمان مساو [illegible] وهذا القدر مشترك في الحركة المستقيمة والمستديرة [illegible]
[illegible] المسئلة الرابعة في التعاند بين السرعة والبطوء اعلم ان السرعة
والبطوء [illegible] الى حركة واحدة فانه لا يمكن [illegible] حركة اسرع
وحركة [illegible] وليس هذا التقابل تقابل التضايف لان المتضايفين متلازمان في الوجود
[illegible] والسرعة [illegible] الوجود وفيه نظر لان [illegible]

عرفه بانه الذي يقطع المثل [illegible] كالمتقدم والمتاخر وليس بينهما تقابل العدم
والملكة لانه ليس حمل احدهما عدما للاخر اولى من العكس لان السريع والبطيء ان تساويا في الزمان كان السريع قاطع
مسافة اكثر والبطيء اقل فكان البطوء [illegible] وان تساويا في المسافة كان السريع
زمانها اقل [illegible] على السريع من الزمان [illegible] عدم [illegible] نقصان المسافة
ولا من نقصان الزمان فليس حمل احدهما عدميا والاخر وجوديا اولى من العكس والظاهر انه ليس بينهما تقابل
السلب والايجاب [illegible] فلم يبق منها الا تقابل التضاد وفيه نظر لجواز ان يشتمل احدهما على
امر عدمي [illegible] ولانهما يقبلان التفاوت بالشدة والضعف والعدم لا يقبلهما فانهما
وجوديان ومن السرعة والبطوء من الكيفيات المحسوسة [illegible] ان الحركة ليست [illegible]
الحسي والامور النسبية لو كانت موجودة [illegible] محسوسة [illegible] الكيفية المحسوسة [illegible] السرعة والبطوء
[illegible] المسئلة الخامسة في انحصار [illegible] السرعة والبطوء [illegible] كل مسافة معينة
محصورة [illegible] قطع تلك المسافة [illegible] السرعة والبطوء [illegible]
الى حد [illegible] قطع تلك المسافة باسرع منها [illegible] البطوء لان السرعة والبطوء [illegible] الاشتداد والنقص
كان [illegible] ضد والضدان [illegible] غاية الخلاف [illegible]
[illegible] لم يوجد منها ما هو اسرع منها وكذا [illegible] البطوء لم يكن السرعة مضادة للبطوء وايضا فلو كان كل
سرعة يمكن ان يوجد ما هو اسرع منها [illegible] مراتب السرعة والبطوء [illegible] مراتب [illegible]
الخارجة والداخلة لكان كل زمان [illegible] الحركة [illegible] امور [illegible]
الداخلة الخارجة فلا يكون الحركة [illegible] الزمان [illegible] للسرعة والبطوء [illegible] كالاشتداد و
النقص طرفان محدودان وفيه نظر فانه لا يلزم ان يكون الطرفان من نوع المسافة ولو كانا من نوعها لم يجب
وجودها [illegible] عدم [illegible] في السرعة الى غير نهاية مع ان كل حركة [illegible]
وكل زمان [illegible] القسمة الى ما لا يتناهى [illegible] الزمان المفروض لاسرع الحركات [illegible]
الحركة [illegible] اسرع [illegible] النوع [illegible]
[illegible]
المساوي او الذي يقطع المسافة المساوية في الزمان [illegible] الحركات في السرعة والبطوء
[illegible] الحركة [illegible] بالزيادة والنقصان [illegible]
[illegible] في السرعة والبطوء [illegible] الحركات [illegible]

وارتفاع لا ارتفاع وقد يكون غير مستطاع لكن يمكن وقوع الانعطاف فيها كالمثلث والمربع فانهما لا ينعطفان ولكن يمكن
وقوع الانعطاف فيهما بان ينعطف المثلث على [illegible] كما يرد الى الانعطاف يكون منه المربع وقد لا يمكن فيهما الانعطاف
كالمستقيم والمستدير فانه يمتنع ان يحال احدهما الى الاخر فيستحيل الانعطاف لكن معلوم ان القوس لو انعكس الى حالة
الى الاستواء لكان اعظم من الوتر فيكون بين المعاني [illegible] واذا عرفت انواع تقابل المسافات عرفت تقابل
انواع الحركات المكانية عليها واما الحركة في الكيف فهذه المسافة قد يكون [illegible] اما التي تشابه
مبدأها ومنتهاها بان يأخذ متحرك من السواد الحالك الى البياض اليقق ويأخذ الاخر كذلك فانهما متماثلتان
وحركتاهما في السرعة والبطوء ان تفاوتا كانت احديهما اسرع واما البعيدة فان يكون الاعتبار بالقدر مثل ان
يأخذ احدهما من السواد الى البياض ويأخذ الاخر بالعكس او ان يأخذ احدهما من السواد الى [illegible] قريب منه
وحينئذ يكون [illegible] وبالجملة يكون نسبة المبدأ او المنتهى في احديهما شبيهة بالاخرى [illegible]
[illegible] واما الحركة في الكم فقد عرفت ان [illegible] انواع الكلام
[illegible] والتخلخل والتكاثف [illegible]
[illegible] الزيادة والنقصان [illegible]
[illegible] الزيادة والنقصان [illegible]
النقصان [illegible] زيادة ونقصان وكذا [illegible] الزيادة والنقصان [illegible]
الزيادة والنقصان [illegible] الزيادة والنقصان [illegible]
[illegible] العصفور [illegible]
[illegible]
[illegible]
النوع الرابع في التقابل المتضاد وغيره وفيه مسائل المسئلة الاولى في تحقيق تضاد الحركات اعلم ان الحركتين [illegible]
جنس واحد [illegible] لان التضاد [illegible]
[illegible]
الى التكاثف [illegible] وقوع التضاد [illegible]
في بعض الاوقات [illegible]
والنقص والصعود والنزول والتحلل والتكاثف والحركة على التوالي والخلاف [illegible] موضع واحد
مع اتحاد الوقت [illegible] الصعود الى [illegible] والنزول الى المركز [illegible]

غاية الخلاف في الحركة المكانية فان الخلاف فيها اكثر الخلاف بين الحركة من المركز الى [illegible] وكذا الخلاف بين
التسود والتبيض اكثر الخلاف من التسود والتبيض ولا معنى للتضاد الا ان يكون [illegible] الوجود في غاية
لا مزيد عليها والنمو والذبول قد عرفت ان لكل واحد منهما حدا محدودا في الطبع [illegible]
الخلاف فهما متضادان وكذا التخلخل والتكاثف واما المستقيم فانها لا تضاد المستديرة لما يأتي المسئلة
الثانية في علة تضاد الحركات قد عرفت ان الحركة متعلقة بامور ستة متضادة [illegible]
المحل وهو المتحرك لا مدخل له في تضاد الحركات فان الحجر والنار متضادان ويتحركان حركة واحدة الى فوق او
الى اسفل لكن احديهما بالطبع والاخرى بالقسر [illegible]
الاختلاف ليس الا بالطبع [illegible] القسر [illegible]
[illegible]
والمتحرك واحد [illegible]
المحرك لتضاد [illegible] في الحجر والطبيعة في النار [illegible] ولا الزمان لانه لا تضاد فيه
غيره ولان الزمان عارض للحركة فلو كان فيه تضاد لم يوجب تضاد الحركة لان تضاد العارض لا يوجب تضاد المعروض
ولا التضاد [illegible] السواد والبياض وبين الصعود والهبوط وبين التخلخل والتكاثف وبين التوالي
خلافه واحده مع تضاد الحركة من السواد الى البياض والحركة من البياض الى السواد وكذا [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] فان تضاد العارض وتضاد
العوارض لا يوجب تضاد المعروض [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] المبتدأ والمنتهى [illegible]
[illegible] العوارض المتضادة [illegible]
[illegible] الحركة [illegible]
[illegible] العوارض المتضادة [illegible] في الحركات [illegible]
[illegible] العوارض المتضادة [illegible]
في تلك الاحوال وكذا [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الحركة [illegible]
الحركة [illegible] المسئلة الثالثة في ان تضاد الحركات
ليس [illegible] تضادا [illegible]

بين تضاد [illegible] الحركتين [illegible] فيها [illegible] الحركات [illegible]
فيها [illegible] التضاد في الحركات الموجودة والحال [illegible] التضاد [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] التضاد [illegible]
[illegible] التضاد عارضا للوجود من الحركات [illegible]
[illegible] التضاد في العدم [illegible] التضاد في الحركات [illegible]
[illegible] التضاد عارضا [illegible]
[illegible]
[illegible] التضاد [illegible]
[illegible] التضاد [illegible] المسئلة
الرابعة في ان الحركتين [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] التضاد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
المسئلة الخامسة في عدم التضاد بين الحركات المستقيمة والمستديرة [illegible]
لا تضاد [illegible] الحركة المستقيمة والمستديرة [illegible]
[illegible] التضاد [illegible] المستقيم والمستديرة
[illegible] الحركات [illegible]
[illegible] الحركة المستقيمة [illegible]
[illegible] اضداد [illegible]
[illegible] الحركات [illegible]

[illegible]
[illegible] المستقيم [illegible] المستقيم [illegible]
[illegible] المستديرات [illegible]
[illegible] المستقيم [illegible]
[illegible] المتضادة [illegible]
[illegible] المستقيم [illegible]
[illegible] المستقيم على الموضوع الواحد [illegible]
[illegible] المحيط [illegible] المستقيم والمستدير [illegible] التضاد [illegible]
[illegible] التضاد [illegible]
[illegible] المستديرة [illegible] المستقيم [illegible] المسئلة
السادسة في ان الحركات المستديرة غير متضادة [illegible] الحركات المستديرة [illegible]
الحركة الى التوالي والى خلافه [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] التضاد [illegible]
[illegible] التضاد [illegible] الحركات [illegible]
[illegible] الحركة الى التوالي [illegible]
[illegible] السرطان [illegible] التوالي [illegible]
[illegible] السرطان [illegible] التوالي [illegible]
[illegible] الصعود [illegible]
[illegible]
الحركات غير متضادة [illegible]
[illegible] الحركة المستقيمة [illegible] المستديرة [illegible]
[illegible] المستقيم [illegible] المستديرة وكذا
المستديرات [illegible] التضاد [illegible] الموضوع الواحد [illegible]
[illegible] المسئلة السابعة في تضاد السكنات [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] تضاد [illegible] الزمان [illegible]

ملم بین لتضاد الرابع من الاضداد فانه السکون مثلا ان یکن احدهما فوق والاخر اسفل حتی یکون السکون فی المکان الاعلی
ضد السکون فی المکان الاسفل ولو لا تضاد المکانین بحسب العوارض لم یتضاد السکونان مثلا ان یکن احد المکانین
حارا والاخر باردا [illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الطبيعة متنافيا لكن كل نقطة تفرض في الحركة الدورية مبدأ ومنتهى بالفرض فانها بعينها يكون مقصدا او مهربا مطلوبا بالحركة
الحركة فان المتحرك بالاستدارة يتحرك منها الى حيث ابتدا منها فالحركة عن كل نقطة عين الحركة اليها وهو محال
لامتناع الجسم المستقيم لا ان يطلب البعد والحركة ... في وسط المسافة وبطبعه اذا وصل النهاية فارقها وهرب
منها بطبعه ومكانه في كل حد تفرض من حدود الحركة الطبيعية ومنتهاها فلا امتناع في ان يكون المطلوب بالطبع
مهروبا عنه بالطبع لانا نقول ان الهرب عنها ليس بعين توجهها اليها بخلاف الدورية ونحن لم نمنع كونه المهروب
عنه مطلوبا اذا اختلفت الشرائط وهنا الطبيعة وحدها ليست مبدأ الحركة بل انما هي مبدأ لما ترك
احوال غير طبيعية بان الصادر عنها لذاتها لا غير هو السكون في المكان الطبيعي فاذا خرجت عنه
اقتضت الحركة بهذا الاعتبار الغير الطبيعي ولاحوال الغير الطبيعية متفاوتة الدرج في القرب والبعد
فالطبيعة اذا حركت جسما الى نقطة معلومة وحد معين لم يمكن لذاتها مقتضية لتلك الحركة بل مع حالة مخصوصة
غير ملائمة وهي خروج الجسم عن حيزه الطبيعي وحصوله في حد قبل ذلك الحد فاذا وصل الجسم الى تلك النقطة
لم تكن الحالة بل حصلت حالة اخرى وهي الحصول في حد اخر ولما لم يكن احد اجزاء تلك العلة لم توجد العلة فلم يكن
الشيء الواحد مطلوبا ومهروبا بالشيء الواحد في وقت واحد دائما انها لا يكون طلبا بالحال التي ملائمة غايته لان
الطبيعة اذا وصلت الجسم الى الحالة المطلوبة انقطع تحريكها فلو كانت المستدير طبيعية كانت
منقطعة وانقطع الطلب الطبيعي كمال ... ملائمة ولم يكن على اقرب الطرق والا كانت الطبيعة
صارفة عن ذلك الكمال فيكون متوجها الى شيء ومنصرفا عنه وهو محال واقرب الطرق هو المستقيم فاذن
كل حركة طبيعية فهي مستقيمة وينعكس بالعكس الى ان كل ما لا يكون مستقيما فانه غير طبيعي فيثبت ان المستدير
غير طبيعية فلا يكون قسرية لان كل قسر فانه على خلاف الطبيعة بحيث اذا زال القاسر اقتضت الطبيعة نقيضا لها
لكن الحركة الدورية يمتنع ان يكون طبيعية فيمتنع ان يكون قسرية لان القسر معاند للطبيعة فاذا امتنع ان يكون الدورية طبيعية
امتنع ان يوجد ما يعاند الطبيعي فامتنع القسرية ولانه لا قسر دائم فكل قسر فلا بد وان ينتهي الى الطبيعة او
ارادة ومستند الحركات كلها المستديرة وفيه نظر فانا لا نسلم انحصار الحركات في الثلث لم لا يجوز ان
يكون لبعض الاجسام لا بعض حركة ولا يكون بالتساوي نسبة الاوضاع الى ... حيث ... فان انعقت
حركة ليست خارجة عما نحوه وان لم يحرك الى وضع بل منها هو الواجب في الحركات الفلكية فان طلبها انما
لا يقتضي وضعا معينا ولا منافرة عنها والارادية لا يكفي في ... حيث هي ارادية سلمنا فلم لا يكون
طبيعية ويكون مادة لكمال لا يكون حصوله دفعة بل على التعاقب وليس المدام حيث هو مهروب
عنه يكون مقصدا لها باعتبار اخر ولا امتناع في ذلك سلمنا فلم لا يجوز ان يكون نازعة عن الملائم ولا يكون

الا بهذه الحركة وذلك بان يكون السكون غير ملائم لها او غير ذلك وقد اعترض بان الحركة الفلكية لو كانت اختيارية لاختلفت
كالافعال الحيوانية واجيب بان الفعل الذي يفعله الحيوان بالداعية الواحدة المستمرة لا يكون مختلفا لم لا يكون على نهج
واحد مستمر ولا نسلم انه لم يستمر داعية الحيوان لا يستمر افعاله فاختلاف الافعال لازم للاختيار لا لانه لازم لنفس الاختيار او
... الاختيار بل تغير الافعال لاستحالة استمرار الفعل الواحد الا ان يقال كل فاعل بالداعي لا بد وان يستمر داعيه ويتغير
فعله لكن ذلك باطل لان الفعل لما استمر زمانا واستمر ان كاستمرار الداعية الواحدة علمنا ان الداعية ممكنة البقا واذا كان
حكمه البقاء ... يمكن حكمه البقاء دائما لان الشيء لا يختص بوقت دون وقت واذا امكن استمرار الفعل
الاختياري ازلا وابدا ولهذا قال بطليموس ان المختار اذا طلب الافضل ولزم لم يكن هو ... الطبيعي فرق
وفيه نظر لان الاختيار ينافي الازلية على ما تقدم فلا يمكن استناد الحركة الازلية اليه وايضا الحركة الدورية عندهم
حافظة للزمان بل هي محله لان الزمان عندهم مقدار الحركة الدورية والمقدار عرض حال في ذي المقدار فاذا
كانت الحركة اختيارية لم يكن واجب الحصول من حيث هي فلا يجوز ان يكون شرطا لما يجب وجوده ونمنع عدمه المسئلة
الثالثة في ان الحركة المستديرة اقدم قد عرفت ان الحركة انما تقع في مقولات اربع اما الحركة الكمية فتختص تارة
بالنمو والذبول واخرى بالتخلخل والتكاثف اما النمو والذبول فان الحركة فيه لا تخلو عن الحركة المكانية في الكم
لان الحركة في الاقطار زيادة ونقصانا انما هي في المكان وايضا النمو انما يكون بورود الغذاء على التمام
ونفوذه فيه على التناسب في الاقطار وذلك حركة مكانية فان الجسم لذاته لا يتحرك في الكيف بل لا بد من ملاقاة
غيره حار او بارد او محاذاته له بعد ان لم يكن وذلك يستدعي الحركة المكانية والحركة المكانية انما يكون في الجهات
المتأخرة عن محددها فهي اقدم الحركات بالطبع والشرف ايضا لانها لا توجد الا بعد استكمال الجوهر بالفعل ولا
يكون تبدلا في ذات الجوهر ولا تزيل عن شيء من عوارضه الذاتية بل الزوائد الى الامور الخارجية ولهم
باسره ولا يعد الشرف والضعف بخلاف الطبيعية المتشتتة اجزاؤها الغريبة المتشبثة وسطا وفيه نظر فان
لعدم المحدد لو سلم على ذوات الجهة لم يلزم تقدم حركته على حركتها لان المحتاج اليه في تحدد الجهات وجود
محيط ولا شرط فيه الحركة المسئلة الرابعة في نسبة الحركة الدورية الى الحوادث كل حادث مستند الى سبب
موجب موجود فانه لو لم يكن حادثا اما في ذاته او في شرطه اذ لو كان السبب التام قديما لوجب قدم معلوله فان
السبب التام الموجب لو وجد مع عدم مسببه لكان وجود المعلول عنه ووجوده لكان السبب ممكنا فيكون وجوده حين
ما وجد مستدعيا على زائد فلا يكون السبب التام سببا تاما هف فعلة الحادث الموجب حادثة والكلام فيها كالكلام
في الاولى فالحوادث العنصرية ان كانت مبادئها عنصرية فاما ان يكون في احادها او في مركونه فيها
والاول محال لما سبق من امتناع كون الجسم من حيث هو جسم علة للحركة والسكون والثاني اما ان يكون لتلك

الداعية ازلا وابدا امكن استمراره

واما التخلخل والتكاثف فانهما لا يحصلان بعد ان يكون في جوهر المتحرك فيهما امكان الانفكاك بعد الحركة المكانية

القوى تصور ما يصدر عنها اولا فان كان الاول فهي القوى الاختيارية والثاني اما ان يكون تلك القوى ملائمة للجسم او لا والاول هي القوى الطبيعية
والثاني القسرية والقوى الطبيعية اما ان تحصل للبسائط كالنارية والمائية او للمركبات كقوة المغناطيس الجاذبة للحديد فالقوى
العنصرية منها الارادية خاصة ولا شيء منها صالح لمبدئية حدوث الحوادث اما الاختيارية فلانها ... على الطرق
فلا بد لها من مرجح فان كان اختياريا لزم التسلسل او كان انتهاؤها الى غيره فلا يكون هو مبدأ اولا واما الطبيعية البسيطة
فليست القوى مبادئ اولى لان كل عنصر يصح على الكل والبعض فاختصاص حامل تلك القوى بها ان كان للجسم
ولوازمه عاد المحال في انها لا يكون مبدأ للطبيعة واذا لم يكن مبدأ للطبيعة لم يكن مقتضيا لها فلا يكون القوى مبدأ
فضلا عن ان يكون مبدأ اوليا وان كان لامر مفارق لم يكن القوة الطبيعية مبدأ اول واما ثانيا فلان الاختيار دل
على ان شأن القوى الطبيعية لا يفعل الا بعد ... في حواملها والاجسام المتفاعلة متماثلة بالطبع
لان الشيء لا ينفعل عن مثله وكل اجسام المتماثلة بالطبع متباينة بالطبع الى التباعد وما يكون كذلك فلا يكون
ملاقيه بالطبع فاذن ملاقاتها لامر اخر وذلك الامر ان كان جسما عنصريا عاد البحث فيه والا توقف حدوث
الحوادث عن القوى الطبيعية عن نوع علتها الموقوف على ملاقاتها الموقوف على الجامع القاسر اياها على الالتقاء مع ان
ذلك الجامع ليس من العناصر فالقوى الطبيعية ليست مبادئ اولى والقوى المركبة اولى بان لا تكون كذلك واما القوى
فظاهر انه لا يستند كل قسر الى قسر اخر غير متناهية بل لا بد من انتهائها الا قسر اما الى الطبيعية او ارادة فاذا لم
يكن كانت القسرية ان لا يصلح لها اولى فاذن الحوادث العنصرية لا بد من استنادها الى امور غير عنصرية وهي
اما ان يكون حادثة او قديمة فان كانت حادثة احتاج كل واحد منها الى اخر لا الى نهاية فتلك الامور لو كانت
متلازمة فلا ... ومعلولات لا نهاية لها دفعة وهو محال وان كان بعضها قبل البعض لم يكن السابق علة موجبة
للاحق ان كان معدوما فاما ان يكون صدور الحوادث عنه موقوفا على شيء او لا يكون فان كان الثاني لزم من قدمه
قدم الحوادث وهو محال وان كان الاول فتلك الامور المتعاقبة يستحيل ان يكون انه لا يحاله لا الى الامام
ويستمر صحة ... واحد لا يكون متعلق بما بعده بكونه متعاقبا فلا يكون واحد الا بعد انتهاء ما قبله فلا يكون علم ...
وقد فرض كذلك اوزمانه سيالة وهي الحركة لانه اذا احدث في جسم اثر لم يكن بعد حصلت العلة وذلك كان
الى الجسم نسبة لم يكن ولا بد من حركة توجب قربا بعد بعد وبعدا بعد قرب او موازاة او مماسة او تحيط
... اتصال الحوادث وكان الحق ان العلة اما معدة فيجوز تقدمها على المعلول لا بتناهي ... بل
يقرب المعلول الى حيث يمكن صدوره عن العلة واما موجبة فانه يجب مقارنتها للاثر فلا بد من الحركة وهي اما مستقيمة
وهو محال لانتهائها الى السكون او مستديرة وهو المطلوب مثلا ان الشعلة في هوية لا تنتهي الى جرم حدود
المساحة الاولى يصير ذلك الانتهاء سببا لاستعداده لان يتحرك منه الى الحد الذي يليه والقوة في تلك الحركة بالجسم

هي الشعلة ولكن لولا انتهاء الجسم المتحرك الى ذلك الحد لكان المحال لو وجب وجود تلك الحركة لان قبل
الانتهاء الى ذلك الحد امحال ان يوجب الشعلة تحريكه من هناك ولما تحرك الى ذلك الحد صار الشعلة بحيث يمكن تحريكه
منه فالحركة من ذلك الحد كانت ممتنعة الصدور عن الشعلة وكانت بعيدة عن العلة ثم لما حادث ممكنة صارت
قريبة وهذا القرب بعد البعد انما حصل بسبب الحركة السابقة فالحركة السابقة قربت الشعلة من تلك
الحركة بعد بعيدة عنها ومن الحركات الارادية ان ارادة الذهاب الى الحج ارادة كلية وهي سبب
لحصول الارادات جزئية مترتبة يكون كل واحد منها مقربة للارادة الكلية الى ما بعدها لانه لا يمكن انتهى الى
حدود حدود المسافة الا وذلك القصد الكلي عند ذلك يقتضي حصول قصد جزئي الى الانتقال من ذلك
الحد الى حد اخر والموجب في وجود تلك المقاصد الجزئية المسألة الموجبة في الحركات المتوالية هو القصد
الكلي وما على ما ارتبت لحج تلك الحوادث واذا تقرر هذا فنقول لهذه الحوادث سبب قديم ازلي هو
واهب الصور وفيضه موقوف على استعداد المادة لقبول ذلك الفيض وهذا الاستعداد حادث
لوجود ما لم يكن بواسطة الحركات والمزاجات حتى يكون كل سابق علة لان يستعد المادة لقبول اللاحق فلا يمكن حدوث
شيء من الاشياء الا بواسطة حركة تقرب العلة الى المعلول وتلك الحركة ايضا حادثة فلا بد قبلها من حركة اخرى فالحركات
لا بداية لها والمستقيم لها بداية فلا بد من حركة دورية ولان الزمان لا بداية له ولا نهاية وهو من لواحق الحركة
فلا بداية لها ولا نهاية في المستقيم متناهية فالحركة التي لا بداية لها هي الدورية والاعتراض ان كل ما يتقدم مبني على
اصل فاسد هو استناد الموجودات الى علة موجبة بالذات وستعلم بطلانه وان الفاعل قادر مختار فاندفع كل ما
تقدم سلمنا لكن جميع ما تقدم نظري فلم لا يجوز ان يكون وجود المعلول الاول لذاته الاولوية الى حد الوجوب
لا لمرجح عن حد الامكان ولا يحتاج الى علة اخرى لان تلك العلة كافية في الرجحان سلمنا لكن لم لا يجوز استناد
الحكم من حيث هو جسم لكن بشرط كما تقولون في القوى الطبيعية سلمنا لم لا يستند الى الاختيارية قوله صادر عن ملائم
ان الحركات الدورية مستندة الى الارادة ولا اختيار دون الطبيعة والقسر واستناد الاختيار الى الغرض لا يخرجه عن كونه مبدأ
اولا فان الحركة الى جهة ... بعد الانتهاء ... فلا يكون هو المبدأ الاول وكونها غير صالحة للطبيعة لا ينافي عدم ... عليها الان
اختلاف الاعراض كاف في التفاعل كما في الحار والبارد واذا كان الجامع لتلك العناصر التي هي اجسام عنصرية كيف
يعود البحث فيه وكما جاز استناد كل حركة الى حركة سابقة معدة او الى ارادة الى ارادة اخرى جاز استناد كل قسر الى قسر اخر
ولم لا يكون قسر دائم متقدم لم يعقل ... سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون السابق علة موجبة للاحق ... لم لا يكون علة معدة لانه لو كان
علة معدة وجب حصول معلوله وهو الاعداد والا لزم تخلف المعلول عن علته ولو جاز ذلك جاز ان لا يكون علة موجبة والا
لزم الوجود واذا حصل الاعداد وجب الفيض لحصول القابل التام وانا علة دائما يلزم من قدم الموجب قدم الاثر ولو كان

لواحق

الناس على سلسلة كما اب اما اذا كان على وجه لا حصار فلا والذي الزمه في الآن يلزمه في الزمان الثاني لا الحركة لكن
علة للانتهاء الى حركة اذا كانت علة في الاعداد والتقريب بعد البعد كذلك الاعداد والتقريب الى آخرها لزم استناد الآن
الى الآن وهو محال فانه ان كان زمانا وجب ان يكون معلولا كذلك فلا يكون الحادث الاول علة زمانية فبطل ما قيل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

واختلاف بين المباحث لوطه لا يحصى لكن يجب ان يعلم ان ههنا امورا ثلثة حركة وجسم كل فيه الحركة وقوة تصدر
عنها تلك الحركة وذلك واحد من الجسم والمحرك بالنسبة الى الحركة والمسافة الثها في احوال العلل المحركة
اقسام المحرك قد عرفت انها الطبيعة والارادة والقسر بمنزلة المحرك بالذات واما المحرك بالعرض فانه مغاير
لها لكن بالحركة لاحدها وكل واحد من هذه الاربعة قد يكون اسبابها بالذات وقد يكون بالعرض وايضا اما قريبة
بعيدة وايضا اما كلية او جزئية وايضا اما عامة او خاصة وايضا اما بالقوة او بالفعل وايضا اما بسيطة
واما مركبة والمحرك بالذات اما ان يكون بواسطة او بلا واسطة والواسطة اما ان يكون متحركة من تلقاء نفسها او لا يكون
فان لم يكن فاما ان يتصل بالمحرك كيد الانسان ويسمى اداة او لا يتصل به ويسمى الة [illegible] في الاستعمال
من مفهوم اللفظ وان كانت الواسطة تحرك من تلقاء نفسها فيمكن ان تحرك فالاولى ان يكون ذلك المحرك غاية
لها كالمحبوب او ضد الغاية كالمخوف والمهروب وايضا فالمحركات اما ان يكون محركة اولا [illegible]
ولا بد من الانتهاء الى الاول لاستحالة الدور والتسلسل والشيء الذي هو اول المحركات المسمى بحث الكلام
فيه بقول كل متحرك فلا بد له من محرك [illegible] لتلك الحركة لامتناع اسناد الحركة الخاصة الى الجسم
المشترك والى امر خارج لان ذلك الخارج ان كان جسما كان لاول المحركات المسمى جسم اخر يحركه فلا يكون
[illegible] الذي يحركه وان كان ذلك المحرك الخارجي مجردا لم يخصص هو بفعل تلك الحركة عن ذلك
المجرد الا انه [illegible] سائر الاجسام بخصوصه لان نسبة المجرد الى جميع الاجسام بالسوية وتلك الخصوصية هي
المبدأ القريب لتلك الحركة ويكون المفارق هو المبدأ البعيد فالحركة بهذا المعنى دلت على وجود المفارق
في التناسب بين المحركات والمتحركات ليعرض محركا ومتحركا وميلا فيه وزمانا وليعرض المحرك على انه مبدأ
حركة طبيعية على انه مبدأ [illegible] او حاملها فاذا حرك محركا في مسافة زمانا ما ثم قسم ذلك المحرك بنصفين
فلينظر الى نصف المحرك يحرك المتحرك بنصف ذلك الزمان بنصف تلك الحركة او اقل او اكثر فنقول قد ذهب بعض
الناس الى ان التنصيف يؤدي بالمحرك الى ان لا يحرك وبالمتحرك الى ان لا يتحرك لاسقاط هذه المناسبات
لكن قد ظهر بطلان ذلك فصح التحرك في هذه المناسبات فنقول اولا فان من المحركات ما اذا نقص من
قوته ما به كالحران واما ما لا فلان ذلك لو كان ممكنا فانه لا يجب ان لا يكون نصف المحرك قويا على تحريك
كالحجر العظيم الذي يحتاج في حركته مقدار فرسخ الى مائة نفس فانه لا يلزم ان يقدر الجمهور على نقل شيء مانع
يجب ان يكون لكل واحد من تلك الاشخاص اثر في الاعداد للحركة كالقطع الحادثة في الصخر فانه قطع فانه
لا يجب ان يكون لكل قطرة اثر في النقر بل يؤثر في اعداد الصخر لان تأخذ الصلابة التي بها في الضعف
فاذا كان مثل الضعف بسبب القطرات حصل النقر من القطرة الاخيرة واذا فرضنا التنصيف في المتحرك فالمشهور

ان المحرك يحرك نصف المتحرك في ذلك الزمان ضعف المسافة او حركة في تلك المسافة في نصف ذلك الزمان و
التحقيق بانه اما في المحرك الطبيعي فانه متى نصف المحرك وجب تنصيف القوة المحركة لان قوة نصف
الجسم نصف قوة كل الجسم واما في الحامل محرك لا يبقى قوته بان يقطع نصف تلك المسافة عند كونه فارغا
مطلقا اذا كان معه نصف المحمول واما في الارادي [illegible] ان يفعل في الاثقل اولى مما يفعل
في الاخف فيفعل في الضعيف اشد مما يفعل في النصف كالرشيد والحي الصغير فلا يبقى تلك النسبة محفوظة
لان المرجح لاسباب السرعة والبطء في حدوده [illegible] ابطاء وحال الواسطة اولى فلا يكون هذه
النسبة محفوظة وكذا الجاذب فان الحادث اما ان يحدث بالجذب او يحدث بالقوة التي [illegible]
حد بها الى ما شرع في الحدوث فلا يخرج منه لا يلزم ان يؤثر فيه فلا يلزم ان يكون الاصوات بمثل الجذب بالمكان
الابعد وان فرضنا التنصيف في الزمان فالمشهور ان ذلك المحرك يحرك ذلك المتحرك في نصف ذلك الزمان
نصف تلك المسافة وليس بلازم فانه لا يلزم ان يساوي المقطوع في نصف زمان الرمي الاول في القسري ولا في الطبيعي
لما علمت من اختلاف الحركة في السرعة والبطء واما المحرك في نصف المسافة فالمشهور والحق على ما تقدم واما اعتبار نصف
الحركة مع نصف المتحرك فالمشهور حفظ النسبة لكنا بينا ان المحرك يحتمل ان لا يحتمل التنصيف وبتقدير احتماله لذلك يحتمل
ان يكون يحرك النصف للنصف الطاهر يكون الكل بل ربما القوة بسبب اسباب اشد اذ [illegible] نصف المحرك في
نصف الزمان فالمشهور حفظ النسبة وقد عرفت ما فيه وكذا القول في نصف المحرك في نصف المسافة ونعم من التنصيف
حال التضعيف وقد يقع اعتبار هذه المناسبات في المحرك والمتحرك والحركة والمسافة والزمان من حيث تساويها
وعدم تساويها اذا قصد اذا ساوى بما ساوى الاخر لان هذه الجملة يساويه [illegible] ولو كان واحد منها
مساويا والاخر غير مساو انتقى التعادل خاتمة تشتمل على ابحاث من مباحث الزمان أ
قد عرفت الخلاف في ماهية الزمان وان بعضهم جعله واجبا لذاته لان الزمان يلزم من فرض عدمه لذاته محال
لانا لو فرضنا عدمه لكان عدمه بعد وجوده وتلك البعدية زمانية فيكون موجودا حين فرض معدوما
فرض عدمه يوجب لذاته وجوده وهو محال فقد لزم من فرض عدمه لذاته المحال بل الموجود الذي يجب وجوده لذاته
الزمان لو اورد بيان امتناع عدمه احتاج فيه الى برهان منفصل والزمان لو طلبنا بيان امتناع عدمه
كفى فيه مجرد تصور حقيقته وحقيقة العدم لان الزمان لا يعقل عدمه الا اذا عقل حصول عدمه بعد وجوده
وتلك البعدية لا تقدر الا بالزمان فعدم الزمان لذاته يوجب وجود الزمان ليتحقق بسبب بعدية العدم ويثبت
ان يجوز العدم على الزمان مناقض في نوعه اما يجوز العدم على سائر الامور التي يفرض واجبة لذاتها ولكان
محالا لانه غير مناقض واذا كان الامر يلزم من فرض عدمه محال لذاته وان لم يلزم التناقض من فرض عدمه

فالزمان الذي يلزم المحال من فرض عدمه ويلزم التناقض اولى بالوجوب واذا كان واجبا لذاته فهو جوهر
قائم بنفسه غني عن الموضوع ثم ان حصلت فيه الحركة وحد لاجزائها النسبة يسمى زمانا وان لم توجد الحركة
فيه فهو الدهر والجواب ب استحالة عدم الزمان بعد وجوده لا يستلزم وجوبه الذاتي بل انما يستلزم الوجوب
الذاتي اذا اقتضى له عدمه مطلقا لكن الزمان ليس كذلك بل استحالة عدمه مشروط بسبق وجوده بحيث يحصل
البعدية الموقوفة على الزمان فالغلط نشأ من اهمال الوجوه كما في اغلاط قوانين الحمل على ان ما يمنع توقف البعدية
والقبلية على الزمان والا لزم ان يكون للزمان زمان اخر على ما سبق تقريره ولان الزمان لا يعقل
وجوبه لانه متقض لذاته والا لكان الشيء الحادث الان قد حدث في زمان الطوفان فلا يكون حادثا
والحق مع ذلك وانه سيظهر وجود الزمان لانه انما نشأ باعتبار نحو [illegible] الاشياء وتقويته البعض
واذا كان معقولا استحال ان يكون واجبا لذاته لان الواجب لذاته لا يقع عليه العدم فضلا عن ان يكون ذاته
معنى التسلسل وعدم الاستقرار وبعضهم قال انه نفس الفلك لان كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك وهو
عقيم مع كذب الكبرى فان الفلك شيء وليس في الفلك ومنهم من جعله نفس الحركة لوجهين أ الزمان يشتمل على الكل
والمستقبل والحركة كذلك ب من لا يحس بالحركة لا يحس بالزمان كما في حق اصحاب الكهف والمتمادي في اللهو
البطر يستقصر الزمان لانمحاء الحركة عن ذهنه وبالعكس المغتم والمنتظر يستطيل الزمان لبعد الحركة في ذهنه
والجواب عن أ انه قياس عقيم فان الموجبتين في الشكل الثاني لا ينتجان فان اشتراك المختلفين في لازم واحد جائز
وعن ب انه لا يلزم من ملازمة الحركة والزمان في بعض المواضع اتحادهما في الماهية بل يمكن الفرق بينهما
من وجوه أ الحركتان المختلفتان قد يتحدان في الزمان وذلك يوجب الاختلاف عن ما به الاتحاد ب يوصف
الحركة بما لا يوصف به الزمان ج يصح انقسام الزمان الى الساعات والايام وغيرها بخلاف الحركة الا على جهة
المطر والفرد د وجد الزمان جزاء من جملة انواع الحركة فيقال الحركة السريعة هي التي تقطع المسافة في زمان اقصر
والبطيئة في زمان اطول والحركة لا تصلح لذلك ب انا فيما سبق قد ذكرنا احتجاج مثبتي الزمان بالامكان
فرض حركتين ابتداؤهما معا وانتهاؤهما معا ثم فرض ثالثة تبتدئ مع احديهما وتنتهي اخرى وكاد
فرض رابعة مساوية للاولى سرعة وبطء او كالاولى فانه يحصل امكان قابل للعلة والكثرة و
الانقسام فيكون كما ان العلية والبعدية معاريان للوجود والعدم وليست العلية عدما ولا البعدية
لانها بعض اللاعلية واللابعدية التي هي عدم محض وبعض العدم ثبوت ولا اعتبار عقلي كفرض الجنس
وفصلا بل هما موجودان خارجا وليستا في الخارج نفس الاجرام والاجسام والنسب والاضافات وليس كل شيء
فعل هذه المسافة كان ثم حيث انه جوهر ليس فيه اللاعلية فلا بد من شيء ثالث لذات العلية والبعدية وليس قارا

فهو متعض اما الحركة وهو محال لان الحركة قبل كالحركة بعد فهناك امر غيرها وهو الزمان وابطلنا
بان المراد المعية الاتفاق زمانا فيتوقف ثبوتها على ثبوت الزمان ويدور وايضا السرعة والبطء
يتوقف على ثبوت الزمان فيدور وبانهم ما حاولوا الجواب عن قول من يقول الزمان الماضي قابل للزيادة و
النقصان والقابل لهما له بداية فللزمان الماضي بداية اجابوا ان الزمان الماضي غير موجود بمجموعه في
وقت من الاوقات وما لا يكون موجودا لا يصح الحكم عليه بالزيادة والنقصان فاذاكم يكون من صحة الحكم
بالزيادة والنقصان على هذا الامكان عندهم ذا الخصوم بان ماهيته فكيف يكون عليه الان يقول الزيادة
والنقصان عندهم واما به وهذا عين التناقض واعترض على الاول بانا نقول العلم باصل وجود الزمان
ضروري والمطلوب بالبرهان ليس كونه موجودا بل المطلوب حقيقته المخصوصة وهو كونه مقدار الحركة وكذا قال الشيخ
في النجاة اذا كان يوجد في هذا الامكان زيادة ونقصان متعينان وجب ان يكون هذا الامكان ذا مقدار
مطابق الحركة فالشيخ لم يستبح من قول هذا الامكان للزيادة والنقصان كونه امرا وجوديا بل استبح منه
كونه مقدارا مطابقا للحركة فظهر انه ليس الغرض من هذا البرهان بيان اصل وجود الزمان بل تحقيق ماهيته ولذا
عرف من اتقن العلم بانه مقدار الحركة وانهما لما كانا سرا بنا وبطء يكون فيه العلم بوجود الزمان والعلم بوجود الزمان
اولى بديهي والذي يعني بحقيقته على هذه كالامور يحقق ماهية الزمان لا تحقيق وجوده واما الثاني فنقول
لا يلزم من ان يكون المجموع الذي ليس لاجزائه وجود ان لا يكون قابلا للزيادة والنقصان فانا نعلم ان الحركة من اول
المسافة الى اخرها اكثر منها الى نصف المسافة مع انه لا وجود لمجموع اجزاء الحركة فكذا ههنا بقي ان يقال اذا كان الامر
كذلك فليحكم بان صحة الحكم على الشيء بالزيادة والنقصان لا يتوقف على كونه موجودا وذلك يقدح في اصولهم
ثم قالوا هذا الامكان متعين وكل متعين فاما مقدار او ذو مقدار فهذا الزمان لا يخرج عن المقدار وليس هذا المقدار
مقدار السرعة والبطء لمساواة الحركة من اول المسافة الى اخرها نصف تلك الحركة في السرعة والبطء ومخالفتها اياه في
المقدار فاذن مقدار الحركة زائد على سرعتها وبطئها وهذا المقدار ليس مقدار المسافة لان المتحركات قد تتحد
في مقدار المسافة وتختلف في مقدار هذا الامكان فان الذي يقطعه السريع مثلا في نصف ساعة يقطعه البطيء في
ساعة وقد يتحد المتحركات في هذا الامكان وتختلف في مقدار المسافة مثل ان المسافة الواحدة اذا قطع السريع بها
فرسخا قطع البطيء فيها نصف فرسخ وليس ايضا هو مقدار المتحرك قال الشيخ في النجاة هذا المقدار لو كان مقدار المادة
لكان زيادته زيادة المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع اكبر واعظم وليس كذلك لان هذا المقدار
في الاسرع ليس اعظم منه في الابطأ حتى يلزم ان يكون الاسرع اعظم بل هو في الاسرع اقل منه في الابطأ لان الاسرع
هو الذي يقطع المسافة في زمان اقل بل الواجب ان يقال لو كان مقدار المادة لوجب ان يزداد المادة

هو في الاسرع

زيادة فيكون الابطاء اعظم لان هذا المقدار في الابطاء اكثر فاذن هذا المقدار مغاير لمقدار المسافة و لمقدار
المتحرك و هذا المقدار ليس امرا قائما بنفسه لانه متقض فهو في موضوع فاما ان يكون مقدار الموضوع او
لهيئة فيه و الاول باطل و الا لازداد الموضوع بزيادته و انتقص بانتقاصه فهو مقدار لهيئة فيه و ليست قارة لان
مقدار القار يكون قارا فهو مقدار لهيئة غير قارة هي الحركة و الاعتراض ﺣ على الفروع على ابطال الزمان
باطل خصوصا و قد دلت البراهين القطعية على نفيه في الاعيان وان وجوده يستلزم احد المحذورات الثلاثة عندهم
اما التسلسل في الآنات او اتصال المعدوم بالموجود او كون غير القار الذات قار الذات سلمنا لكن الحكم بالزيادة و
النقصان انما هو على امر فرضي ذهني كما قلنا في الكلام بعارض بمثل الزمان فان من ابتداء الكون الى انتهائه
امكانا يسع لمثل ذلك المقدار او لا يسع لما هو اعظم منه و لا يتسع لما هو اصغر منه و امكانا اقل منه لا يسع لذلك
الزمان و لا لما هو اعظم منه و على بعضه و اذا كان كذلك لزم ان يكون للزمان زمان فان حملوا ذلك على الامور الاعتبارية
ملتفتوا اليه في الحركة ثم نقول الامكان امر ذهني و اعتبار عقلي كيف يتعلق به قبول التفاوت في الزيادة
و النقصان و القسمة و لو كان امرا موجودا لم يعقل فيه كمية و زيادة و نقصان و قسمة و الكثرة و النقصان في
الحركة انما يرجع بها الى امر ذهني هو الحركة بمعنى القطع و لا يمكن ان يرجع الى الحركة بمعنى التوسط لانها انية عندهم
لا يتعقل فيها قلة و لا كثرة و ابطلناه ﺳ بكون العلة في المعلول متقدمة في الاشياء و ارد في الاسباع
و لو كان وجودها يوجد بها معا لانها اضافات في موضوع موجود معا فالتقدم بها خلف و لان
العلة لو كانت موجودة لكان لها علة اخرى و هكذا لانه يستلزم ان يكون للزمان زمان ليتقدم بعض اجزائه على
بعض و ليس كذلك و الا لزم التسلسل في وجود ما لا يتناهى بالفعل و يرجع بعض الاجزاء بالتقدم على البعض اولى به
و لانه ليس يتقدم بعض الاجزاء على البعض مجرد التقدم الذاتي الذي بين العلة و المعلول لان هناك المتقدم حاصل
مع المتأخر و ليس الامر هنالك بل التقدم الذي هنا كتقدم الحركة اليومية على الاخرى فان كان هذا النوع لا يتصور
الا مع الزمان وجب ان يكون للزمان زمان و الا جاز مثله في ساير الاشياء ح في ان للزمان بداية لما علم ان التحكم
بالحدوث من الملتبس عند غير قدماء الحكماء الذين منهم ارسطو و غيره من القائلين بالتقدم لما وجه الاوثر
في العالم مختار و كل فاعل مختار فانه متقدم على جميع افعاله و كل ما تقدم عليه فاعله اول فلكل الحوادث
اول ﺳ كل واحد من الحوادث مسبوق بعدم لا اول له فجميع العدمات ازلية فلو وجد معها شيء من الحوادث
لساوى السابق المسبوق ح الحوادث لا تخلو ما بين طرفيها الزمان و النقصان لان ما بين زمان
الطوفان الى الازل اقل مما بين زماننا الى الازل لكونه اكثر منها ولانها ما زوج او فرد و كل واحد منهما ناقص
العدد الذي فوقه ولانه عودات القمر اكثر من عودات زحل و المشتري ولان الدورات الماضية لو كانت غير متناهية

للزمان بداية

لكانت الادوار الشمسية الماضية غير متناهية فالدورات القمرية غير متناهية كالحالة السابقة فالدورات الشمسية زمانا غير متناهية
لوجوب تغاير النوعين لكن عددها قابل للزيادة و النقصان فالدورات التي كانت في زمان الطوفان اقل من الشمسية التي في زماننا
و كل قابل للزيادة و النقصان متناه بالضرورة فالدورات الشمسية متناهية فالادوار متناهية فالحركات و المتحركات متناهية
فكل العالم متناه د لو كانت الحوادث غير متناهية لتوقف حدوث الحادث اليومي على انقضاء ما لا يتناهى نهاية له و ما يتوقف
على انقضاء ما لا نهاية له استحال وجوده فكان يلزم استحالة وجود اليوم فلما وجد علمنا تناهي الحوادث ﻫ كل
واحد من الحوادث له اول فالكل اول كما ان كل واحد من الزنج لما كان اسود كان الكل اسود و الحوادث الماضية قد انتهت
الينا فلو كانت غير متناهية لكان ما لا نهاية له متناهيا ز اما ان يوجد في الازل شيء من الحوادث او لا و الاول
محال لان الحادث مسبوق بالعدم و الازلي غير مسبوق به و الثاني هو المطلوب لانا اذا نسبنا الى هذه الحالة كان شيء من الحوادث
هناك موجودا ح الامور الماضية قد دخلت في الوجود و ما دخل في الوجود فقد حصره الوجود و ما حصره الوجود
كان متناهيا فالحوادث الماضية متناهية ط كل واحد من الحوادث مسبوق بعدم لا اول له فاذا فرضنا جملة من ذلك فرضنا
حوادث لا اول لها لزم ان لا يكون ذلك الحكم صادقا لا على وجود تلك الحوادث و لا على عدمها و محال ان يكون الشيء لا متقدم
امرا و لا متقدما بما هو سابق على كل واحد من تلك الامور لانه ليس حكم السابق و المسبوق في الشيء و العدم حكما واحدا
اعترض ﻫ الاوائل على ا بمنع الصغرى و على ب بان الازلي عدمي و على ج بان المحكوم عليه بالزيادة و النقصان انما
كل الحوادث و هو محال لان الكل من حيث هو كل غير موجود في الخارج و لا في الذهن فيمتنع وصفه بالزيادة و النقصان
الشيء او كل واحد و لا نزاع فيه و لانه اذا كان الشيء متناهيا من جانب غير متناه من اخر فاذا ضم الى الجانب المتناهي
شيء ازداد هذا الجانب فالزيادة انما حصلت في الجانب المتناهي لا في الجانب الاخر فلا يتصور الجانب الاخر متناهيا
الا ان يقال انا نفرض في الذهن انطباق الجانب المتناهي من الزائد على الناقص المتناهي فلا بد من ان يظهر التفاوت
من جانب الاخر لكن لا يصح تطبيق طرف الزائد على طرف الناقص الاوسع فضله عدده في الزائد و مع ذلك ممن
المحتمل ان يمتد الزائد مع الناقص ابدا من غير ان ينقطع الناقص بل يبقى اثر امتداد الزائد من تلك الفضلة العددية
و انه معارض بصحة حدوث الحوادث من الازل الى الطوفان فانها احاد صحتها من الازل الى الان مع انه لا يلزم
تناهي الصحة و صحة حدوث الحوادث من الطوفان الى الابد اكثر من صحة حدوثها من الازل الى الابد مع عدم التناهي في
طرف الابد و بتضعيف الالف الى تضعيف الالفين مرارا غير متناهية فمعلوم انه اكثر من متقدراته
و على د بان التوقف انما يلزم ان لو كان المتقدم سابقا ثم وجد بعده و وجود اصلها في المستقبل ان
وجد المعدوم الاخير قبله فان كان كلامكم على هذا وجدناه امرا معدوما من شرط وجودها ان توجد امور غير متناهية حدوثها
في رتبها و كلها معدومة فنستدرك في الوجود من وقت ما اعتبر هذا الاشتراط فالذي يكون كذلك يكون ممتنع الحدوث و الوجود

و ان عني بالحدوث انه لا يوجد هذا الحادث الا وجد وجد قبله ما لا نهاية له ثم ادعى ان التوقف على هذا الشيء محال فهو
المسالة و على ﻫ بان حكم الكل و كل واحد قد يختلفان فان كل واحد من العشرة ليس عشرة و المجموع عشرة و كل
جزء ليس بكل و كل جزء كل ما كل و كل واحد من الحوادث اليومية غير مستوعبة لكل اليوم و الكل مستوعب بل الكل من حيث هو كل
يستحيل ان يساوي جزءه من حيث هو جزء الا انه يكون احدهما كلا و كلاهما جزء و المثال غير مفيد لانا لا ندعي ان حكم
الحمل يجب ان لا يباين حكم الاجزاء بحيث يغير المثال الواحد بل ندعي ان التساوي قد يكون و قد لا يكون و انما ينتبه
احد الامرين بالبرهان و على و بان انتهاء الحوادث الماضية يوجب النهاية لها من الجانب الذي يلينا و يوجب
النهاية من احد الجانبين لا يستلزم اللانهاية من جانب اخر كالصعود الى اللانهاية انما و لا نهاية للهابط و كذا الحكم
لا نهاية للماضي انها في جانب البداية لا نهاية و على ز بما تقدم من ان الازل ليس حالة معينة بل هي نفي الاولية بمعنى
انه قبل كل وجود حادث اولا و الحادث الذاتي الذي هو عبارة عن الشيء المسبوق بالعدم يمتنع وجوده في
الازل فاما مو يكم لما لم يوجد شيء من الحوادث في الازل فقد انتهى الى حالة لم يكن شيء من الحوادث هناك موجودا
معنى ان الازل ليس حالة مخصوصة حتى يقال بان ذلك الوقت خال من الحوادث بل الازل هو نفي
الاولية فقولنا الازل لم يوجد فيه شيء من الحوادث معناه ان نفي الاولية لم يوجد فيه شيء من الحوادث اي كل واحد
من الحوادث مسبوق بالعدم فلم قلتم لما كان كل واحد منها مسبوقا بالعدم وجب ان يكون الكل كذلك فان
الترتيب لم يوجد ما لادلة و معارض بالصحة فان صحة حدوث الحوادث ليس لها بداية حاصلة في الازل لكن صحة حدوث حادث
ازلي و هو محال وان لم يكن للصحة مبدأ و هو محال و لما لم يقدح هذا في الصحة فكذا هنا و على ح بان كل ما
دخل في الوجود فقد حصره الوجود لم لا يكون له طرف و لكن يسلم ان الحوادث محصورة من الجانب الذي يلينا
لكن لم قلتم انه يلزم من ذلك ان يكون محصورا من الطرف الذي لا يليه بل يعارض بصحة الحوادث و على ط ان قولكم
يلزم ان لا يصدق الحكم على حدوث الحوادث و عدمها ان عنيتم انه يكون موصوفا بكل الحوادث و بعدمها معا
فهو باطل لان الحوادث ليس لكلها وجود حتى يكون الحكم موصوفا بها او ان عنيتم انه في كل وقت من كل وقت
يكون موصوفا بواحد من تلك الحوادث بعد في ذلك الوقت لا يكون موصوفا بالعدم ذلك الحادث حتى يلزم التناقض
لا يكون موصوفا بعدم سائر الحوادث و التناقض انما يلزم اذا كان الشيء موصوفا بالحادث المعين و بعدم ذلك
الحادث معا و اما ان يكون في ذلك الوقت موصوفا بوجوده و بعدم غيره فاي تناقض فيه و الجواب
بالمنع من دلالة الاحساس و ما تقدم من البراهين الدالة على الحدوث و كون الازل عدميا لا ينافي نفي الوجود
من الازمان و الحكم ليس عن موجب المحكوم عليه في هيأته و لا شك في تصور الكل و الا امتنع الحكم عليه بانه غير مقدور
و غير واحد و الصحة امر اعتباري لا يعقل فيها زيادة و لا نقصان و لا قلة و لا كثرة و التوقع يكفي التعيين

غير معقول فان وجود حادث بعد انها حوادث لا نهاية لها الاله غير ممكن و نحن لا ندعي عمومية المساواة بين الكل
و كل واحد في جميع الاحكام بل في حكم لا يحصل نقيضه امر من حيث ماهيته فانه يكون مساواة الكل و الكيفية و المعقول
هنا فان الضرورة قضت بان كل واحد اذا كان قد سبقه عدم فالمجموع الموجود وجوده على وجود كل واحد يكون
اولى بالمسبوقية بالعدم و هذا الحكم ضروري آخر ا لو حدث ا لو كان للزمان اول او اخر لكان عدمه سابقا على وجوده
او وجوده سابقا على عدمه فالزمان موجود حال ما فرض معدوما هف و الزمان من عوارض الحركة التي هي من
عوارض الجسم فالجسم و الحركة لا اول لهما و لا اخر قال المعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من حيث
لا يشعر ب كل محدث فان وجوده سابق على عدمه فاما ان يكون معنى هذا السبق موجودا فقط و هو
لان الحوادث ... لانه موجود مع الكلي فيكون سبقه على الكلي لا سبق عدمه مع الكلي و اما ان يكون معناه وجوده
و عدم الحوادث فقط و هو باطل لان الحوادث قد يكون مسبوقة بعده و لم يصح بهذا الاعتبار ان يكون فيكون الكلي
فاذن المفهوم من هذا السبق ثالث و هو انه كان موجودا مع زمان لم يوجد فيه هذه الحوادث ثم وجدت
الحوادث بعد مضي ذلك الزمان و هذا السبق ثابت لكل من كان لا الى الابد فهذا الزمان موجود من الازل الى الابد ج
المحدث هو الذي يمكن ان كان قولنا انه يمكن ان يكون اشارة الى عدمه بالقياس الى ما سيصير و اما ان يكون بالقياس الى
مجرد العدم المعدوم الصرف والثاني محال لانه لو كان العدم بالقياس الى العدم الصرف حدوثا لكان الباري تعالى حادثا لانه معدوم
في العدم الصرف المعدوم فانه لعلم يكن في العدم الصرف فعلمنا ان قولنا امكن اشارة الى عدمه بالقياس الى ما سيصير
و هو لم يكن باسم المحدث عن الازل فالعدم ما سمي لا ازل د لو كان الزمان محدثا لكان اما ان يكون حدوثه عن الشيء
حتى حدوثه و اما ان لا يكون و محال ان لا يكون لانه يلزم ان يكون حدوثه معارضا للاحدوثه و هو محال فان كان فاما اللاحق اما
ان يكون ذلك الامر سابقا على الحدوث و هو محال لان صحة حدوثه مترتب على استمرار حيث و هي حيث لا حدوث فلا يكون
ان يكون استمرار احد الحيثين عن الحين الاخر موجودا على الحدوث و الادوار فاذن الحيثان متغايران بالنسبة بهما و ما كان كذلك
فهو امر موجود و لانه قابل للاقل و الاكثر و للازيد و للانقص فهو كم متصل غير قار الذات و هو الزمان فاذن الزمان
غير محدث و هو زمانيا ﻫ لو كان الزمان محدثا لامكن فرض حركة متفاوتة تمتد احديهما الى العالم بعشرة دورات
و الاخرى بعشرين لانه لو امتنع فاما ان يكون الامتناع عائدا الى المقدور فيلزم انقلاب الشيء من الامتناع الى
الامكان و ان كان عائدا الى القادر لزم انقلابه من العجز الى القدرة و هما محالان و هذا الفرض يمكن فالمراد
يمكن ان يتشابه الحركتان العظمى و الصغرى و يتشابها معا او لا يكون و الاول محال و الا اتسعت الاعظمية فاذن قبل
حدوث العالم امتداد لامكان ان يحصل به الاعظم دورات و امتداد اخر ازيد و ذلك الامتداد امر وجودي
قابل للزيادة و النقصان فيكون مقدار الحركة لما تقدم فيلزم من قدم هذا المعنى قدم الحركة و الجسم و الجواب

عـ ا انه تمسك بالالفاظ والاصطلاحات ونحن بالحقيقة لا نسمي العدم السابق قبلا بل نتوهم القبلية هناك متوهم
كما انا نتوهم ان خارج العالم خيرا او لم يكن وجاكان ذا قبل عليه العقل من كل البداهة من سائر التقدم والتأخر
وليس ذلك الترتب بالعلية لان العدم لا يكون علة للوجود ولان العلة والمعلول يجب تجامعهما وجودا والعدم والوجود
يستحيل تجامعهما وجودا ولا بالطبع ايضا لهذا وظاهر انه ليس بالشرف والمكان فيكون بالزمان ونحن لا نعني بالزمان
الا هذا النوع من الترتب فان لم يحصل هذا الترتب فقد سلم انه ليس للزمان عدم سابق على وجوده وهو المطلوب
وان حصل كان الترتب الزماني حاصلا والتوقف ذكروه من الاحتمال المشتمل ظاهر لان الحق لا يتوقف كونه
سابقا على حصول خير خارج عنه وكونه خيرا موقوفا على شيء بالتوهم وهو خطأ لان هذا الترتب لا يستدعي
زمانا كسائر اجزاء الزمان فان بعضها سابق على بعض وليس بالعلية ولا بالطبع والا لكانت في الحقيقة لا سابقا لاحقا
في المعلول الا احدها في العلل ولا بالشرف والمكان ولا بالرتبة والاتم فهذا النوع اخر عقلي في اجزاء
الزمان فليعقل مثله في العدم والوجود وعن ب انه معارض بالزمان على العدم من ان بعض اجزائه سابق
على البعض ويلزم منه ان يكون السابق زمانيا لان انه لما كان في غير هذا اليوم كان في هذا اليوم وسيكون بعده وذلك
وجب ان يكون تقدم اليوم بسبب زماني فيكون للزمان زمان وللباري تعالى زمان آخر وعن ج بان تقدم الله تعالى على
الزمان المعين ذكرا انه نسبت الزمان لان الزمان المعين لما لم يكن موجودا في الازمنة المتقدمة مع الباري كان
الباري تعالى متقدما عليه والتسلسل غير لازم لان كل زمان سابق فهو انما كان سابقا لانه لو وجد مع الباري
في الزمان المتقدم وذلك يقتضي ان يكون الحكم على كل زمان سابق بكونه سابقا واتوقفها على وجود زمان آخر
حتى يلزم التسلسل على هذا الوجه غير باطل بل هو ليس عندهم لا كان التسلسل لانه من وجه اخر وهو انه اذا كان
تقدم الباري تعالى على الزمان المعين لاجل الزمان لزم ان يكون قبل الزمان لاجل زمان آخر ويلزم منه
ازمنة غير متناهية يحيط بعضها ببعض وهو محال لا يقال لو كان الزمان مع الباري لوجب له ابتداء
لا الى منقطع ولهذا المعنى لا يعقل الوقت الذي واقعا الاعلى ذلك الوجه فالساعة لا تعقل الا الساعة
والستون دقيقة قبلها من الساعة لو لم تكن لما حدثت لاجل ما حدثت ثم لكن من الساعة بل عن
وقوعها كما وقعت من الواجبات ووقوعها بعينه المعين الباري فاذن الوقت المعين المقارن لوجود الباري
مقارن له لذاته لا لامر منفصل فاذن لا يلزم التسلسل في الازمنة واما سائر الحوادث التي الحكم عليها
بالمعية والتقدم والتأخر فليست معيتها لذاتها وعينها فان كل ما عدا الزمان لو فرض وقوعه مع الباري
امكن ان يتصور ذلك الشيء بعينه قبله وبعده فظهر ان كون الزمان مع الباري لا يقتضي زمانا آخر وان كون
سائر الحوادث مع الباري يقتضي زمانا محيطا وكذا كل جزء من الزمان حال له انه ما هو عين اخر فانما هو لذاته

مثلا

متاخرا لانه لو وقع الجزاء في جزء الزمان فهاهنا انما الحظ معنى التقدم والتأخر الاعند وجود الزمان ولا يلزم
ان يكون ذلك التقدم نسبت زمان آخر لانه متى كان التقدم والتأخر في الزمان من لوازم ماهية اجزاء الزمان
واما سائر الحوادث فلما لم يكن معيتها وتقدمها وتأخرها لماهياتها لزم ان يكون بسبب شيء مغاير لها لان اذا كان
الزمان لذاته متقدما ومتأخرا وكل ما كان كذلك فنوع من المضاف لزم ان يكون الزمان مجرد اضافة لا نقول
ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم والتأخر بل هو مقدار قابل للزيادة والنقصان بعضه التقدم والتأخر لذاته
فهو لذاته من مقولة الكم وهو مقدار متصل لكنه بعضه لم يكن موجودا مع المتقدم والمتأخر فتدبر فيه فلا وجود لا جزء
كونه متقدما ومتأخرا وادى ذلك وجود او معا لذلك الان في ذلك الوجود لما هو بعضه فهو من الوصول قوله
لزم ان يكون الباري تعالى زمانيا قلنا ان عنيتم ان الزمان لذاته لا تقترن مع الباري لم يكن معه الباري من الازل
محتاجا الى الزمان ولان المعية كالنسبة التي من الجانبين فاذا اتصف احد الجانبين عن زمان احتاج اليه الجانب الاخر
كلا و مستغنيا عنه والجواب عن ج انه ليس معنى السابق كون المتاخر اذا وقع مع الشيء لان اليوم لو وقع مع الغد وليس
متاخرا عنه فلو كان التقدم والتأخر بالزمان لزم ان يكون امس في زمان اليوم في زمان حتى يحكم عليهما
بالتقدم والتأخر وكذا الباري تعالى والزمان واذا حاذت المعية بالذات فليجيء في شيء تصاحباه فان تصاحبا
بالذات بلزمهم الاشكال الذي لا محيص لهم عنه وهو كون الزمان معهما بالفعل الى ما لا اخر مساوية لان
الاختلاف في التقدم والتأخر نفس الاختلاف الذي اذا ذكره الساعة هي الساعة لكون زيد هو زيد ونحن
لم نثبت الا اعتبارا لما وجب في التقدم من المعارضة الزمانية وعن ج بالمعارضة بالزمان المعين فان قولنا
لم يكن هذا الزمان في الازل معناه ان يكون الزمان في زمان آخر فكذا اخر ما ذكره وعن د بالمعارضة بالاحياز فان
العالم اذا كان متناهيا كان له حيث من حد وليس بمعنى ذلك الحيز ليس وجود العالم لان وجود العالم
موقوف على وجود ذلك الحيز فاذن ذلك الحيز حاصل في نوع من سائر الاحياز فاذن لا احياز الفارغة امور
وجودية موجودة وحكمه بكونه حسيا وحسابا فيلزم عدم تناهي الاجسام ولا حكم ببطلانه وحصل هذا
المعنى ومحصل كلمتي في الزمان كما ذكره وهو سالكي سحابا افضل المحققين نصير الملة والحق والدين قدس سره
روحه عن الوجود فقال الاخرى منهما وانه معارض لما ذكره في حدوث كل الزمان بحدوث كل واحد من اجزائه لوقوع
اما التسلسل في الازمنة وهو محال وسقوط صحة المقصود حاصل لانه اذا وقع كل زمان في زمان اولا الى نهاية كان
تلك الازمنة معالا الى شيء لا يقع في الزمان الذي هو مقول لتلك الازمنة المتعاقبة الذي مع بعضها في نفس وجود حد
الان اسره كالذي هو كالطرف لمجموعها ليس يكون زمانا اخر ولا لكان جزءا من ذلك المجموع لا طرفا له واذا عقل
ذلك هنا فليعقل مثله في كل حادث وعدم لا مفارقا الى الزمان ومن نسج اصل الولادة وعن ه ان يقدر

وكون امكان وجودها لا يقتضي الامكان وجود الزمان فكيف حكم بانه لابد وان يكون الزمان موجودا قبل الحركة
ولكاس عن وجوده الا ان امكانها متحقق وامكانا على الوجه المفروض امكان قابل للتقدير فان الحركة المعطاة
للمفروض عشر دورات مثلا ... النوع فيها الحركة الصغرى والتفاوت بين الحركتين حاصل سواء وجدت الحركتان او لم توجد لكن
يستدل بامكان وجود الحركتين على وجود المدة ثم بعد ذلك يستدل بوجود المدة على وجود الحركة وهو غلط لان الامكان
امر عقلي وفرض لاعتبار لا يعقل فيه زيادة ولا نقصان ثم بعض امكان تصور كرة محيطة بالعالم تحت سطحها
الظاهر والباطن ذراع وامكان ان تصور مالك كرة تحت سطحها ذراعان وهذا المفروض لو كان متساو لزم انصاف
الخالي المحل الى القدرة واذا كان ممكنا فان لم يوجد الجسم العظيم في حد الجسم الصغير وهو محال والا اسعى التفاوت
في المقادير وهو فرض كونه ممتنع بحصول خارج العالم امتدادات فانه للتقدير فيكون كما او ذا كم فخارج العالم جسم
فالاجسام غير متناهية اعترض بان وجود الكرة المحيطة بالعالم على الوجه المفروض محال فلا جرم ادى الى المحال
فكان السؤال هو ما يصح الى الامكان مغالطة لان حسابا آخر اعظم من العالم لما كان ممتنعا فهو ممتنع ابدا او لما توقف
وجوده على الحوادث فان حدث لو لم يكن ممكنا وكان ممتنعا لزم دوام امتناعها والانقلاب الى الامكان ممتنعا
الى الامكان والجواب لو امتنع وجود الكرة المماثلة للعالم في الطبيعة لامتنع وجود العالم لاشتراك المتساويات في
اللوازم فاذا كان امر الممكن ممتنعا لذاته كان اولى كذلك ولو جوزنا ذلك جوزناه في الزمان والصانعان
الامكانين لا يستلزم وجود الزمان لما تقدم د وقد سلف بيان ان الزمان ليس موجودا في
الخارج ثم لو ابطلنا المذهب القائل بوجوده في الاعيان فهو مستقض لان الكلام من الطرفين
في ذلك فيقول الحق ان الزمان ليس امرا ثابتا في الاعيان لوجوه آ لو كان الزمان موجودا فاما ان يكون
منقسما او لا والقسمان باطلان اما الثاني فلانه يلزم ان لا يكون متقضيا فيلزم ان يكون الحاصل في هذا
اليوم حاصلا في زمان الطوفان بل يكون حاصلا من كان بعده ... الجمع النقيضين وارتفاع التقدم
والتأخر من الموجودات وهو باطل بالبداهة واما الاول كان عن حاصل بجميع اجزائه والا عاد المحال
فهو منقض سيال فيكون منه ماض ومستقبل وهما معدومان واما الحاضر فان كان منقسما وهو منقض كان
بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا فلا يكون الحاضر حاضرا هف وان لم يكن منقسما كان ذلك هو الان وهو محال اما
اولا فلان الان طرف الزمان والشيء اذا كان غير موجود في نفسه استحال ان يكون له طرف موجود واما ثانيا فلانه
عند مثبتيه مشترك بين الماضي والمستقبل فيكون فيه الاتصال الموجود بالمعدوم وهو ممتنع واما ثالثا فلان
ذلك الان محال ان يبقى لانه لو كان سيالا كان منقسما فلا يكون الشيء الواحد باقيا وان لم يكن سيالا لكان
الحاصل في الان ذاته حاصلا معه دائما وهو محال واما ان انعدم فان كان عدمه متدرجا عاد المحال

الزمان ليس موجودا

كذا

وان كان

وان لم يكن بعده زمان يقال ان الان يلزم وجود الان الذي لا يتجزأ ب لو كان الزمان باقيا لكان لاجل احتياج
الحركة من حيث هي الى الزمان لا عن الحادث ... الحركة او غيرها والاول ... واذا كان كذلك لكن الحركة من حيث هي هي
مستقلة فما كان كل حركة من حيث هي مستقلة بمكانها واذا وجدت الحركات معا كانت الازمنة معا
معينة من ان ست المتحركين مثلا او لعداد تلك هي المعية الزمانية فاذن لتلك الازمنة زمان محيط بها وذلك المحيط
يكون الضم بتلك الازمنة فيكون هناك زمان آخر محيط بها والكلام فيه كالاول فيلزم وجود ازمنة يحيط بعضها ببعض
لا الى نهاية والازمنة ما لو كانت هناك حركات يحيط بعضها بالبعض وهي لا محالة كانت محيطة بعضها
بالبعض لا الى نهاية تبنا اجسام غير متناهية وهو محال ج لو كان الزمان موجودا لكان منقسما لا يمكن
لا محالة بعضه او اجزاؤه قبل البعض وتلك القبلية ليست العلية لوجوب حصول المعلول مع علته والقبل هنا يمتنع حصوله
مع البعد ولان ذلك المفروض علة لو كان وصف العلية له لماهيته او لوازمها وجب ان يكون في الجميع والاكان
التي عليه ... فاذن كل جزء يفرض في الزمان فهو محال في المهية للجزء الاخر لكن الاجزاء التي يمكن فرضها غير
متناهية فهي حاصلة بالفعل لان امتياز الامور التي تكون بالمهية لا يتوقف على الوهم ولا اعتبار وذلك محال
لان كل واحد من تلك الاجزاء قابل للقسمة والاقسام الممكنة فيه مخرجة الى الفعل فلا يكون واحدا او قد
فرض كذلك فيلزم تركب الزمان من الآنات المتتالية فيلزم تركب الجسم من الجواهر الافراد ولو كانت علية
المتقدم للمتأخر من العوارض امكن زوال هذا الوصف عنه فكان يمكن ان يكون الامس غدا والغد امس
وهو محال ولان المتقدم اذا امكن ان يكون مع بعضه متأخرا كان حصول العلية له ثبت عنه وهو في الزمان المتقدم و
كذا المتأخر فللزمان زمان وهو ممتنع ... تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض ليس بالذات ولا بالعلية ولا بالشرف
ولا بالمكان لان الزمان ليس ذا وضع فهو انما هو بالزمان لانحصار انواع التقدم عندهم في الخمسة فللزمان
زمان هف د المعقول من الزمان الامر الذي به يكون تقدم الاشياء بعضها على بعض بالتقدم والتأخر
اللذان يمتنع ان يوجد المتقدم والمتأخر معا فهذا المعنى لو ثبت لكان متعلق بالحركة لا ذلك المشائين
لكن هذا المعنى قد يوجد في الموضع الذي يستحيل فيه وجود الحركة فان الباري تعالى لا شك انه موجود مع كل حادث
حدث ويكون قبل ذلك الحادث من تلك الحوادث عند حدوثها وبعدها لما عند حدوثها فاذا قطعنا النظر
عن سائر انواع التقدم من التقدم بالعلة وبالشرف وبالطبع وجردنا النظر الى انه تعالى كان موجودا مع عدم
هذه الحوادث وهو الان موجود مع وجودها كانت فيه سلسلة ما ... وهي ... من هذا الاعتبار
المحض كبقية سائر الاشياء بعضها مع بعض ومنها فاذا كان هذه القبلية والمعية حاصلة في حقه تعالى مع استحالة
حصول الحركة والتغير علمنا ان حصول التقدم والتأخر من هذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق

ما الحركة السرمدية علمنا ان حصول التقدم والتأخر لا يتوقف على وجود الزمان الذي هو على وجود الحركة ولا

يصح هذا ما قاله الشيخ من ان معيته السرمدي مع المتغير بالزمان ومعية الثابت مع الثابت بالدهر فالدهر محيط بالزمان ومعية

الثابت مع الثابت بالسرمد فيكون السرمد مباينا للزمان لان هذه تعويلات حالية عن التحصيل لا ابا لما رايتنا نعقلها وايضا

ومعية لبعض الحوادث مع بعض في احتلاف الان هذه العوارض ملاحظة لاجل الزمان الذي هو مقدار الحركة

لولا قلنا انا لنا وجدت اشياء قبل الحركة اصلا علمنا ان ثبوت هذه الامور غير متعلق بالزمان الذي

هو مقدار الحركة ولان هذا الدهر الذي يثبتونه اما ان يكون وجوده في الخارج اولا فان لم يكن بطل القول بان الزمان

لانه لما جاز ان يكون المعية بين الثابت وبين ما ليس بثابت لا لاجل امر له وجود في الخارج جاز ان يكون معية المتغير مع المتغير

لا لاجل امر له وجود في الخارج وان كان الدهر موجودا في الخارج فاما ان يكون باقيا او منقضيا فان كان

باقيا استحال انطباقه على الزمان المنقضي اذ لو جاز ان يتقدر الزمان المنقضي بالدهر الباقي جاز ان

يتقدر الحركة بالدهر ولا يحتاج الى الزمان وان كان منقضيا استحال انطباقه على الثابت اذ لو جاز ان يتقدر

الثابت بالمنقضي جاز ان يتحدد الامور الثابتة ويتقدر بالزمان ولا يحتاج الى الدهر فثبت ان التقدم والتأخر

والمعية على الوجه المخصوص لا حاجة بها الى وجود مقدار الحركة فبطل القول بالزمان والدهر والسرمد بل هما

داخلان لذاتيهما ممكنان وليسا بجوهرين مستقلين بالذات في الوجود فهما عرضان وليس بعض الاشياء

بالمحلية لهما اولى من بعض لو كان الزمان موجودا لكان مقدارا للحركة لا دليل المثبتين والتالي باطل لان الحركة

اما بمعنى التوسط وهي انية ولا تعلق لها بالزمان لان الشيخ صرح بذلك ولان كل ان يفرض فانه يوجد الجسم

[illegible]



